٢

إِنِّي ٱلْوَلِيْدِ فُكِّدِ بِرَاجِ مَدَ بِرَجُ مَدْ بِرَاجِ مَدَيْرُ رُسِيْدِ ٱلْقُرْطِيقِ

اليشَّه يُرُبِانِن رُشَدِ ٱلْجَفِيْد (المتَوَقَىٰ ٥٩٥هـ)

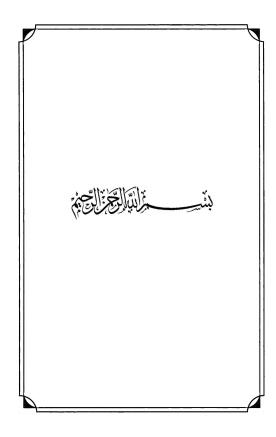
فَضِيْلَةِ ٱلشَّيْخ

محذبتكم ووالوائلي

قَمَّلَهُ المَّامِينِ الرَّامِ المَّاتَّابِدِ وَعَلَقَتْ عَلَيْهِ المَّالِكِ المَّالِكِ المَّالِكِ المَّالِكِ المَّالِكِ المُ

المجلد الثانى عشر كتاب البيوع

دار ابن حزم





حقوقُ (الطبع كيفظتُ الطَّنْ عَنَدُ الْأُولِيُ ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

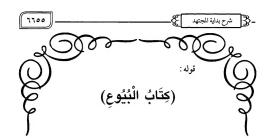


ISBN 978-9959-857-92-7

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم

بيروت – لبنان – ص.ب : 14/6366 هاتف وفاكس : 701974 – 300227 المبرية الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com



«البيوع»: جمع بيع، والبيع مصدر باع يبيع بيعًا، وسُمِّي بيعًا؛ لأنَّ كل واحد من المتبايعين يُمدُّ باعه بالإعطاء والاخذ^(۱).

وجمعه كَظَلْمُهُ؛ لتعدُّدِ أنواعه واختلافها، كما سيأتي إن شاء الله.

وفي الاصطلاح: عُرِّفَ بالفاظ متقاربة، فمنها: عقد معاوضة على غير منافع، أو مبادلة مال بمال بالتراضي للتمليك أو للتملك^(٢).

والبيع مشروع بالكتاب والسنة والإجماع والحكمة والحاجة تقتضيه.

⁽١) يُنظر: «المصباح المنير» للغيومي (ص٠٤)؛ حيث قال: و«البَيْمُ» من الأضداد مثل الشداد وبطلق على كلّ واحد من المتعاقدين أنه «بَايِعُ»، ولكن إذا أطلق «البَايغُ»؛ فالمتبادر إلى الذهن باذِل السلعة، ويُطلق «البَيْعُ» على المبيع؛ فيُقال: «بَيْعٌ جَيْدُ»، ويجمع على «يُوع».

 ⁽۲) يُنظر في تعريف ألبيع؛ للأحناف: «الدر المختار» للحصكفي (٥٠٢/٤)؛ حيث قال:
 «مبادلة شئء مرغوب فيه بمثله».

والمالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٢/٣)؛ حيث قال: «عقد معارضة على غير منافع ولا تعتد لذة». والشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٣٣٢/٣)؛ حيث قال: «مقابلة مال بمال على وجه مخصوص».

والحنابلة، يُنظر: همتهى الإرادات؛ لابن النجار (٢٤٩/٢)؛ حيث قال: همبادلة عين مالية أو منفعة مباحة مطلقًا بأحدهما أو بمال في الذمة للتملك على التأبيد غير ربا وقرض؟.

أما من الكتاب: قال الله تعالى: ﴿وَأَكُلُ اللهُ آلِهُمُ مُوَرَّمُ اَلْإِفَاۗ﴾ الالبقرة: ٢٧٥] مع أنَّ الربا بيع لكن لما كان يقوم على التعدي والظلم وعلى هضم حقوق الآخرين حذر الله منه فقال: ﴿وَأَكُلُ اللهُ آلَيْتُمُ وَحَرَّمُ آلَإِفَاْ﴾ اللقرة: ٢٧٥].

وقوله: ﴿وَأَشْهِدُوّا إِذَا تَكَايَشُدُّ البقرة: ٢٨٢] إذن أمرَ اللهُ بالشهادة، لكن جمهور العلماء يرون أن الإشهاد ليس بواجب في البيع، بخلاف النكاح كما سيأتي.

وقوله: ﴿ يَتَأَيُّكُ ٱلَّذِينَ مَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمُواكُمُ بَيْنَكُم وَالْبَطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ نِجَكُرةً عَنْ زَاضٍ مِنكُمْ إلى الساء: ٢٩].

وقوله سبحانه: ﴿لَينَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن تَبْتَعُواْ فَشَلَا مِن رَبِّكُمْ ﴾ وَالله وَن كَبْتَعُواْ فَشَلَا مِن رَبِّكُمْ ﴾ وَالله (حَالَتُ عُكَاظًا، وَمَجَنَّهُ، وَذُو المَجَازِ، أَسُواقًا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الإسْلَامُ، فَكَأَلُهُمْ تَأْمُوا فِيهِ، فَنَزَلُتُ: ﴿لَيْنَ عَلِيْكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَبْتَعُواْ فَشَلَا مِن رَبِكُمْ وَتَأَلَّهُمْ الله وَهُ مَوَاسِم الحَجُّ قَرَاهًا ابْنُ عَبَّاسٍ (١٠).

وأمَّا السنة فأحاديث كثيرة، قولية وفعلية وتقريرية؛ منها:

ما جاء عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمُ يَتُمَوَّقَاء").

وما جاء عَنْه ﷺ قَالَ: ارَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمْحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا اقْتَضَى (٣٠).

والأحاديثُ في هذا كثيرةً.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٥٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٠٩)، ومسلم (٣٨٤٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٠٧٦).

وأجمعَ المسلمون على جوازِ البيع(١).

والحكمة تقتضيه؛ لأنَّ حاجة الإنسان تتملَّق بما في يد صاحبه غالبًا، وصاحبه قد لا يبذله له ففي تشريع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج. فلذلك يتعيَّن على المسلم الاهتمامُ به وبمعرفة أحكامه؛ لعموم الحاجة إليه والبلوى به؛ إذ لا يخلو المكلَّف غالبًا من بيع أو شراء فينبغي أن يعلم حُكُمَ الله فيه قبل التلبُّس به^(۱)

تولاًم: (الْكَلَامُ فِي الْبُيُوعِ يَنْحَصِرُ فِي خَمْسِ جُمَلٍ: فِي مَعْرِفَةِ
 أَنْوَامِهَا).

يذكر المصنّف ﷺ مقدّمات لضبط أبواب الفقه التي يكثر مسائلها، فحصرها في خمس جمل.

الأولى: أنواعها، أي: أنواع البيوع، فالبيع له صور مختلفة، ولكلِّ صورة شروطها، وأحكام تتعلَّق بها، فالبيع في حقيقته واحدٌ لكنَّ فوارقه متعددة؛ فالإجارة بيعٌ، لكنَّها بيعُ منفعة، والصرفُ بيعٌ لكنَّه لما تعلَّق بالنقد سموه صرفًا، أي: أنك تغيِّرُ بعض الريالات إلى عملة أخرى أو العكس.

إذًا فالبيع مجالُه واسع، فقولنا مثلًا: "كتاب الفقه" يشمل الطهارة والصلاة والصيام وغيرها، ونطلق عليها جميعها فقهًا، كذلك البيوع له صور وأحكام متعددة، ويُطلَق عليها كلُها بيوعًا، لكن عند التفصيل كلُّ له حَدُّه الخاص به؛ فهذا بيع، وهذا سلم، وهذا صرف إلى غير ذلك.

⁽١) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٩٠/٨٤)؛ حيث قال: «وأجمع المسلمون على جواز البيع في الجملة، والحكمة تقتضيه؛ لأنَّ حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه، وصاحبه لا يبذله بغير عوض، ففي شرع البيع وتجويزه شرع طريق إلى وصول كل واحد منهما إلى غرضه، ودفع حاجته.

⁽۲) قال القرافي في «الفروق» (۱۹۲/۲): «وأمّا الجهل فليس كذلك؛ لأن من القاعدة التي حكى الغزالي في «إحياء علوم الدين»، والشافعي في رسالته الإجماع عليها من أن المكلف لا يجوز له أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه، فمن باع وجب عليه أن يعلم ما عينه الله وشرعه في البيع».

وينقسم إلى عدة أقسام باعتبارات مختلفة.

فينقسم إلى أربعة أقسام بالنظر إلى المبادلة:

الأول: البيع المطلق.

الثاني: بيع السلم.

الثالث: بيع الصرف.

الرابع: بيع المقايضة.

فالبيعُ إما أن يكون عينًا، أو ذِمة، أو منفعة، وهذه الثلاثة مع بعضها مركبة تعطي تسع صور.

وهو ثلاثة أنواع بالنظر إلى تحديد الثمن:

الأول: بيع المساومة.

الثاني: بيع المزايدة.

الثالث: بيوع الأمانة.

وبالنظر إلى طريقة تسليم الثمن، أو الأجل:

فمنجز الثمن، أو مؤجل الثمن، أو مؤجل المثمن، أو مؤجل العوضين.

وبالنظر إلى الحكم الشرعي، فتجده ينقسم إلى أنواع كثيرة منها: البيع المنعقد ويقابله البيع الباطل.

البيع الصحيح ويقابله البيع الفاسد، إلى غير ذلك مما سيذكره المصنف كَظَلْهُ.

◄ قولهَ: (وَفِي مَعْرِفَةِ شُرُوطِ الصِّحَّةِ فِي وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنْهَا).

بعد ذكر صور البيوع المختلفة، لا بد من ذكر الشروط التي يجب توفرها في كل صورة حتى يكون البيع صحيحًا. وتنحصر هذه الشروط في ثلاثة أجناس كما سيأتي، في العقد، والعاقدين، والمعقود عليه.

◄ قولة: (وَفِي مَعْرِفَةِ شُرُوطِ الْفَسَادِ).

الأصل في البيع البولُّ، فإذا قلنا بفساد بعض البيوع فلا بد من وجود دليل يدلُّ على عدم صحَّة هذه البيوع وفسادها، وبالنظر إلى البيوع الفاسدة نجدها ترجع إلى فساد في البيع نفسه: إما لتحريم عينه، وإما لربًا، أو لغرر، أو ما يرجع إلى واحد منهما أو هما ممًا.

أو لأسباب من الخارج؛ كالغش، والضرر، ومنها لإمكان الوقت المستحقّ بما هو أهمّ منه، ومنها لأنها محرمة البيع، كما سيأتي مما سيذكره المصنف.

◄ قولاًم: (وَفِي مَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الْبُيُوعِ الصَّحِيحَةِ).

سيذكر المصنف بعضَ المسائل الَّتي تتعلَّق بالبيوع الصحيحة، ومنها من يضمن إذا وقع بالسلعة شيء أو رُجِدَ بها عيبٌ؟ ومتى ينتقل الضمان إلى المشتري؟ وغير ذلك مما يتعلق بالبيع الصحيح.

> قولاًم: (وَفِي مَعْرِفَةِ أَحْكَام الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ).

وهذا أيضًا من البيوعِ لكنَّه فاسد لأسباب سيأتي تفصيل حكم الشرع ها.

تولىم: (فَنَحْنُ نَذْكُرُ أَنْواعَ الْبُيْوعِ الْمُطْلَقَةِ، ثُمَّ نَذْكُرُ شُرُوطَ الْفَسَادِ
 وَالصَّحَّةِ فِي وَاجِدٍ وَاجِدٍ مِنْهَا).

أي: سيذكر المؤلف كَظَلَقْهُ أنواع البيوع، ثم شروط الصحة والفساد في كل نوع من أنواعه.

◄ تولىم: (وَأَحْكَامَ بُيُوعِ الصَّحَّةِ، وَأَحْكَامَ الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ).

وبعض المسائل المتعلقة بالبيع الصحيح، أو الفاسد.

___ گرح بدایة المجتهد گے_

◄ تولاى: (وَلَمَّا كَانَتُ أَسْبَابُ الْفَسَادِ وَالصَّحَّةِ فِي الْبُيُوعِ مِنْهَا عَامَّةً لِيَجْمِيعِ أَنْوَاعِ الْبُيُوعِ أَوْ لِأَكْثَرِهَا وَمِنْهَا خَاصَّةٌ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي أَحْكَامِ الصَّحَةِ وَالْفَسَادِ الْمُشْتَرِكَ فِي مَذِهِ الصَّحَةِ الْفَسَادِ وَأَسْبَابِ الصَّحَةِ الْأَوْمَةِ الْمَنْعِيعِ الْبُيُوعِ، ثُمَّ نَذْكُرُ الْمُشْتَرِكَ فِي مَذِهِ وَأَخْكَامِ الصَّحَةِ وَأَخْكَامِ الصَّحَةِ وَأَخْكَامِ الْفَسَادِ وَأَسْبَابِ الصَّحَةِ وَأَخْكَامِ الصَّحَةِ وَأَخْكَامِ الْفَسَادِ وَأَسْبَابِ الصَّحَةِ وَأَخْكَامِ الْفَسَادِ وَأَسْبَابِ الصَّحَةِ وَأَخْكَامِ الْفَسَادِ وَأَسْبَابِ الصَّحَةِ وَأَخْكَامِ الْفَسَادِ وَالْمِينِ الْبُيُوعِ، ثُمَّةً الْكِتَابُ بِاصْطِرَادٍ إِلَى سِتَّةِ أَجْوَلُ فِيهِ أَنْوَاعُ الْبُيُوعِ، الْمُطَلِقَةِ).

وأعادَ المصنف كَثَلَقُهُ ما ذكره سابقًا ليبين أن ما فعله في ترتيب مسائل هذا الباب هو ما يقتضيه النظر الصناعي، وكل هذه مقدمة وسنفصل عندما نبدأ في الشرح.

>> تال: (وَالشَّانِي: ثُمْرَتُ فِيهِ أَسْبَابُ الْفَسَادِ الْمَامَّةِ فِي الْبُعُوعِ الْمُطْلَقَةِ أَبْضًا، أَغْنِي: فِي كُلَّهَا أَوْ أَعْنَرِهَا؛ إِذْ كَاتَتْ أَغْرَتَ مِنْ أَسْبَابِ الْمُطْلَقَةِ أَبْضًا، السَّحِّةِ الشَّالِثُ: ثُعْرَتُ فِيهِ أَسْبَابُ الصَّحَّةِ فِي الْبُيُوعِ الْمُطْلَقَةِ أَبْضًا اللَّهَانِعُ لَكُلُّ اللَّهُ عَلَى الْمُشْتَرَكَةَ لِكُلُّ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عِ الْمَسْتَرَكَة لِكُلُّ اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الْمُعْلَقِيْ عَلَى الْعَلَى الْمُعْلَقِيْ عَلَى الْمُعْلَقِيْ عَلَى الْمُعْلَقِيقِ عَلَى الْمُعْلَقِيقِ عَلَى الْمُعْلَقِيقِ عَلَى الْمُعْلَقِ عَلَى ال

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

إِنَّ كُلَّ مُعَامَلَةٍ وُجِدَتْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ عَيْنًا بِمَيْنٍ). ابتدأ المصنِّف بشيء من التفصيل، ولكنه سيفصِّل أكثر في الباب الذي يليه. ولا بد في البيع أن ينعقد بين اثنين فأكثر، والمباع إما شيء معين ومحدد، أو شيء موصوف بالذمة، أو منفعة.

والثمن إمَّا أن يكون عينًا، أو ذِمة أو منفعة.

فقوله: [عينًا بعين]، أي: عين مقابلها عين أخرى؛ كشراء شيء معيَّن كَبَيت مثلًا بسيارة معينةً، ويُسمَّى مقايضة.

وإذا عُيِّن الثمن والمثمن، فلا يجوز لأحدهما أن يبدلُ ما قد عينه لأيِّ سبب، فإذا قال: بعتك هذه السيارة، فليس له أن ياتي بغيرها؛ فإن ظهر بها عيب فُسِخ البيع، فلا يقال: يجب أن يأتي بسيارة أخرى، وسيأتي بيانه.

◄ قولكم: (أَوْ عَيْنًا بِشَيْءٍ فِي الذِّمَّةِ).

"العين": ما تمَّ تعينه، "بشيء موصوف في الذمة"، بشرط أن يكون مما ينضبط بالصفة؛ نحو بعتك سيارتي هذه بشيء موصوف في الذمة وهو السَّلَم.

◄ قوله: (أَوْ ذِمَّةٍ بِذِمَّةٍ).

وهو الدَّين، كلاهما ذمة بذمة، وكلاهما موصوفان في الذمة.

◄ تولى : (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ إِنَّا نَسِيقَةٌ وَإِمَّا نَاجِرٌ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْفَاحِدِ مِنْ هَذِهِ أَيْضًا إِنَّا نَاجِرٌ مِنَ الطَّرَفِ الْوَاحِدِ مَنْ هَذِهِ أَنْفِي مِنْ اللَّرْمِ فِي الْمَثْنِ وَلَا فِي الْمُثْنِ وَلَا فِي الْمُثَوِعِ بِشَعَةٌ. فَأَمَّا النَّسِيقَةُ) (١٠ عَنِي الْمُثْنِ وَلَا فِي النَّمْنِ وَلَا فَيْ الْمُنْ الْمُلْمَانِهُ النَّاسِيقَةُ وَالْمَالِ اللْمُؤْمِنِ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمَلْمُ لَالْمَالِمُونِ اللْمُلْمُ لَمْنِ اللْمُلْمُ اللْمُؤْمِ لِلْمُنْ اللَّمْ لَمْنِهِ الْمُنْ اللَّمْرَامِ اللْمُلْمُ لَيْعُولُ الْمِلْمُ لَمْ اللْمُلْمِيْنِ وَلَمْنِهِ الْمُنْ النَّمْرِيْنِ اللْمُلْمُ لِلْمُعْلِيْمُ لِلْمُلْمِينَا لَمْنَا النَّمْ النَّمْ اللْمُلْمِينَا لَمْنِي الْمُنْ اللْمُلْمِينَا لَمْنِ الْمُنْ الْمُلْمِينَا لِمُنْ الْمُلْمِينَا لِمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُلْمِينَا لِمُنْ الْمُلْمِينِ الْمُنْ الْمُلْمِينِ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْفِي الْمُنْ الْمُلْمِينَا لِلْمُلْمِينِ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْمِينَا لِمُنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْمُ الْمِنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْفِقِ الْمُنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِلْمِلْمُ الْمِنْ الْمِنْلِمْ لِلْمِلْمُ الْمُنْ الْمِنْ الْمِنْم

وهذا الذي حَذَّر منه الرسول ﷺ عندما خطب الناس في حَجة الوداع، فقال: ﴿إِنَّ أَوَّلَ رِبًّا أَضَعُهُ رِبَّانًا؛ رِبًا الْمُتَّاسِ بُنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، '''، فرسول الله ﷺ لم تأخذه في الله لومةٌ لائم، وأول ما بدأ بدأ بعمَّه العباس

 ⁽١) «النسيغة» هي: التأخير، تقول: نَشأتُ الشيءَ نَشأً، وأَنشأتُه إِنْساء، إذا أخّرتَه.
 «النهاية في غريب الحديث والأثر» (﴿٤٤).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٢١٨).

مع أنَّ الرسول ﷺ قال: "أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ؟"^(١)، أي: مثله.

وكذلك قال ﷺ: ﴿ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَكِهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا ﴾ (٢٠)، وهذا هو العدلُ الواجبُ بين الناس.

فيدا رسولُ الله ﷺ باهله في ذلك، كما بدا بهم عندما أمره الله أن يجمر بالدَّعوة؛ فعن ابن عباس ﴿ قال: «لمَّا نزلت: ﴿ وَالْفِرْ عَشِرِيَكُ الْحَوْقِ فَي الشَّفَا، فجعل يُنادي: الْآوَئِي ﴾ [الشعراء: ١٤٣]، صعد النَّبيُ ﷺ على الشَّفا، فجعل يُنادي: «يَا بَنِي عَلِيًّ» - لبطون قريش - حتَّى اجتمعوا فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولًا لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش، فقال: ﴿ أَرَائِتُكُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ حَبِّلًا بِالْوَادِي تُربِدُ أَنْ تُغِيرُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَبِيلًا عليك إلا صدقًا، قال: هَالِي مَا يُولِي مُربِدُ أَنْ تُغِيرُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُعِيرُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْلًا للهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمْ اللهُ عَلَيْلًا للهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْلًا عَلَيْكُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَ

ومع ذلك لما دعاهم إلى الحقِّ أبوا وأعرضوا إلا مَن هداه الله منهم.

والنسيئةُ لا تجوز بإجماع؛ لأنَّ فيها ظلمًا وتعلَّيًا وأكلٌ لأموال الناس بالباطل، وقد نهى الله ﷺ عن ذلك؛ لأن البيع فيه مصلحة للطرفين، وإعانة على الخير، وفيه ربح وخسارة؛ فقد يربح البائع أو المشتري اليوم ويخسر غدًا، وهذا شأن الدنيا.

أما الرِّبا^(ء) فليس كذلك، فالمستفيد منه طرف واحد، وهو (آكله)؛ إذ ربحه مضمون؛ لأنه يستغل فقر أخيه وحاجته، فيسلب ماله.

⁽۱) أخرجه مسلم (۹۸۳).

⁽۲) أخرجه البخاري (۳٤٧٥)، ومسلم (۱٦٨٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٧٧٠)، ومسلم (٢٠٨).

⁽٤) ربا الشيء يربو ربوًا، أي: زاد. «الصحاح» (٢٣٤٩/٦).

◄ قول (الأنَّهُ الدَّيْنُ بِالدَّيْنِ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ).

وهو بيع الدَّيْن بالدَّيْن الذي يُعرف بييع الكالئ بالكالئ، وقد نهى عنه رسول الله ﷺ، كما في حديث عبدالله بن عمر ﷺ أن النبي ﷺ النَهْن عَنْ بَيعِ الكَالئ بالكالئ"، وسيأتي شرح هذا الحديث.

تولىم: (وَأَشْمَاءُ هَذِهِ الْبُيُوعِ مِنْهَا مَا يَكُونُ مِنْ قِبَلِ صِفَةِ الْمَقْدِ
 وَحَالِ الْمَقْدِ؛ وَمِنْهَا مَا يَكُونُ مِنْ قِبَلِ صِفَةِ الْمَيْنِ الْمَيْمِةِ).

أي: قد يكون الخلل في أصل العقد، وربما يكون في نفس العين المعقود عليها.

 تولى: (وَذَلِكَ أَنَهَا إِذَا كَانَتْ عَيْنًا بِعَيْنٍ، فَلَا تَخْلُو أَنْ تَكُونَ ثَمَنًا بِمَثْمُونٍ أَوْ ثَمَنًا بِثَمَنِي.

ثمن بمثمون وهو البيع، أو ثمن بثمن وهو الصرف.

يعني مثلًا: جواز صرف الريالات بالدولارات أو العكس؛ لاختلاف أجناسهما إذا كان يدًا بيد، وقول الرسول ﷺ قاعدة في هذا الباب حيث حصر أصناف الرِّبا الستة، فقال: ﴿اللَّمَبُ بِاللَّمَبِ، وَالْفِصَّةُ بِالْفَصِّةِ، وَالْبُرُّ، وَالْفَصَّةُ بِالْفَصِّةِ، وَالْمُرِّ، وَالْفَصِّةُ بِالْفَصِّةِ، وَالْبُرُّ، وَاللَّمْبُ بِالشَّمْرِ، وَاللَّمْبُ بِالشَّمْرِ، وَالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ يَمَّلًا بِيكِ، ﴿اللَّمِلَ مِثْلًا مِثْلًا بِمِثْلٍ يَمَّلُ بِمِينُوا لَكِنْهُ مِثْلًا فَيَا بِيَهِ، ﴿اللَّمَانُ مِنْهُ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَهِ، ﴿الْمُلْعِلَى اللَّمَانُ مَنْهُ اللَّهِ اللَّمَانُ مَا لَهُ اللَّهِ اللَّمُ اللَّهُ الْمُعْلَقُ الْمُتَافِّةُ الْمُتَافِقُ الْمُتَافِقُ الْمِثْلُولُ الْمُتَافِقُ الْمُتَافِقُ الْمِثْلُولُ الْمُتَافِقُ الْمُتَافِقُ الْمِثْلُولُ الْمُتَافِقُ الْمُتَافِقُ الْمُتَافِقُ الْمِثْلُولِ الْمُتَافِقُ الْمُتَافِقُ الْمُتَافِقُ الْمِثْلُولُ الْمُتَافِقُ الْمُتَافِقُ الْمُتَافِقُ الْمِثْلُولُ الْمُتَافِقُ الْمُنْفِقُ الْمِثْلُولِ الْمِثْلُولُ الْمِثَافِقُ الْمُنْفَاقُ الْمُنْفِيلَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمِنْلُولُ الْمِثْلُولُ الْمُنْفِقُ الْمُنْفَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمِنْفُولُ الْمُنْفِقُ الْمُنْفِقُ الْمُنْفُولُ الْمِنْفُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْفُولُ الْمُنْفُولُ اللَّذِيلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْفُولُ اللِهُ اللَّهُ الْمُنْفِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْلَقُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُو

﴾ قولكَ: (فَإِنْ كَانَتْ ثَمَنًا بِثَمَنٍ شُمِّي صَرْفًا، وَإِنْ كَانَتْ ثَمَنًا

 ⁽١) أخرجه الدارقطني (٣٠٦٠)، وعبدالرزاق في مصنفه (١٤٤٤٠). والحديث ضعّفه الألبانيُّ في: الضعيف الجامع، (٢٠٦١).

ومعنى «الكالئ بالكالئ»، أي: النسيئة بالنسيئة، وهو أن يكون على رجل دَين، فإذا حلَّ أجلُه استباعك ما عليه إلى أجل. «المغرب في ترتيب المعرب»، للخوارزمي (ص٤١٣).

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۰۸۷).

بِمَنْمُونِ سُمِّىَ بَيْعًا مُطْلَقًا، وَكَلَاِكَ مَنْمُونًا بِمَنْمُونِ عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي تُقَالُ بَعْدُ).

يعني: تبيع عرضًا بعرض.

قولى: (وَإِنْ كَانَ عَيْنًا بِذِمَّةٍ سُمِّيَ سَلَمًا).

وبيع السلم ليس من أنواع الربا، وفي الفقه الإسلامي أنواع من البيوع استثنيت من الرَّبا، أي: جاءت على خلاف القياس، ومنها السَّلم، والجعالة، والإجارة؛ لأن الإجارة ـ كما هو معلوم ـ: استنجار منفعة مباحة بثمن معلوم كاستنجار بيت وغيره.

والسلم قد أباحه الرسول ﷺ، كأن تدفع للبائع المال ولم يوفّك السلعة بعدُ، كبيع غرس التمر على رؤوس النخل، وهذا فيه شيء من الجهالة لكن الحاجة دعت إليه فتُحفّف.

والجعّالة: كأن تضع جُعلًا لمن يرد إليك عبدك الآبق، فتقول: من ردّ إليّ عبدي فله كذا وكذا، وهكذا يقولون: إن هذه البيوع جاءت على خلاف القياس.

وقد ردَّ بعض العلماء المحققين ذلك، وقالوا: ليس هذا بصحيح، فليس هناك قياس صحيح يعارض نصًّا صريحًا، ولنا _ إن شاء الله _ مع هذه البيوع وقفة عندما نصل إلى أبوابها ومسائلها (١٠).

◄ قول ﴿ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْخِيَارِ سُمِّي بَيْعَ خِيَارٍ (٢).

فالمشتري قد يشتري سلعة على خيارٍ لقوله ﷺ: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا

⁽١) مثال ذلك: قول ابن مفلح: «وقد قيل: إن الإجارة خلاف القياس، والأصح لا؛ لأن من لم يخصص العلة لا يتصور عنده مخالفة قياس صحيح، ومن خصصها فإنما يكون الشيء خلاف القياس إذا كان المعنى المقتضي للحكم موجودًا فيه ويخلف الحكم عنه. «الفروع وتصحيح الفروع» (١٣٤٨).

 ⁽٢) والخِيارَة: الاسمُ مِنَ الِاخْتِيارَ، وهو طَلْبُ خَيرِ الأمرين إِنَّا إيضاء النّبِع، أو فسخه،
 وهو على ثلاثة أَضُرُبِ: (جَيار المجلِسُ، واجيار الشَّرط،) واجيار الشَّرط،
 «النهاية في غريب الحديث والأثر، (٩/١٩).

لَمْ يَتَفَرَّقَاهُ(١)، ومن أنواعه: خيار المجلس (٢)، وخيار الشرط ($^{(7)}$.

◄ توللى: (وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمُرَابَحَةِ سُمِّي بَيْعَ مُرَابَحَةٍ).
 والمرابحة أيضًا معروفة⁽¹⁾.

تولىم: (وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمُزَايَدَةِ سُمِّي بَيْعَ مُزَايَدَةٍ (٥٠. قوله: الْجُزْءُ
 النَّانِي).

يشرع المؤلف كَثَلَيْلُهُ في شرح ما تقدَّم شرحًا وافيًا. قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الْجُزْءُ الثَّانِي

إِذَا اعْتُبِرَتِ الْأَسْبَابُ النِّتِي مِنْ قِبَلِهَا وَرَدَ النَّهْيُ الشَّرْعِيُّ فِي الْبُيُوعِ، وَهِيَ أَسْبَابُ الْفَسَادِ العَامَّةِ وُجِدَتْ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا تَحْرِيمُ عَيْنِ الْمَبِيعِ). كالخمر مثلًا.

◄ قول ﴿ (وَالثَّانِي الرِّبَا، وَالثَّالِثُ الْغَرَرُ) (٦).

(۱) أخرجه البخاري (۲۰۷۹)، ومسلم (۱۵۳۲). (۲) هم: حتَّ العاقد في امضاء العقد أو ردَّه في

 ⁽Y) هو: حتَّى العاقد في إمضاء العقد أو ردَّه في مجلس العقد منذ التعاقد إلى التفرق أو التخاير. «معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء»، لنزيه حماد
 (م. ٢٠٥)

 ⁽٣) هو: حق يَتْبُت بالاشتراط لأحد المتعاقبين أو كليهما يُخوَّلُ مشترطه فسخَ العقد
 خلال مدة معلومة. «معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء»، لنزيه
 حماد (ص. ٢٠٥).

 ⁽١٤) هو: البيع بما اشترى وبزيادة ربح معلوم عليه. «طلبة الطلبة» لنجم الدين النسفي (ص١١١).

 ⁽٥) هو: طرح السلعة للبيع على أن يكون البيع لمن يدفع السعر الأعلى. «معجم لغة الفقهاء» لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيي (ص١١٤).

 ⁽٦) هو: بيع ما دخلته الجهالة، سواء أكانت في الثمن أم في ألمبيع، أم في الأجل، أم في القدرة على التسليم. «معجم لغة الفقهاء» لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق فنيبي (ص٣٦٠).

وقد نُهِي عن بعص البيوع لما فيها من الغرر، كنهي الرسول ﷺ عن تلقي الجلب^(۱)؛ لما فيه من الغرر، كإنسان يعترض طُرق الفلاحين ليصطادهم فيشتري منهم بالرخيص، وبعد ذلك يبيع للناس بأعلى، ويصدق هذا الصنيم مع الذين يقدمون بالتجارة.

تولىم: (وَالرَّابِمُ الشُّرُوطُ الَّنِي تَمُولُ إِلَى أَحَدِ هَنْشِنِ أَوْ
 لِمَجْمُوعِهِمَا. وَهَذِهِ الأَرْبَعَةُ هِيَ بِالْحَقِيقَةِ أُصُولُ الْفَسَادِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّهْيَ إِنَّا تَمَلَّقَ فِيهَا بِالْبَيْعِ مِنْ جِهَةٍ مَا هُو بَيْعٌ لا لِأَمْرٍ مِنْ خَارِجٍ، وَأَمَّا النَّي وَرَدَ النَّهْيُ فِيهَا لِأَسْبَابٍ مِنْ خَارِجٍ؛ فَمِنْهَا الْفِشُ).

لقوله ﷺ: (مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»، وسبب هذا الحديث: أَنَّ النَّبِيِّ مَرَّ عَلَى مَرَّ عَلَمَامِّ)، فَإِذَا فِيهِ بَلَلٌ، فَقَالَ: (مَا هَذَا يَا صُبْرَةِ طَعَامُ ()، فَأَذَىلَ أَصَابِعَهُ فِيهَا، فَإِذَا فِيهِ بَلَلٌ، فَقَالَ: (هَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامُ ()»، قَالَ: (فَهَلَّلاً جَعَلْتُهُ فَقَ الطَّعَامِ حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا ")، وفي رواية: (مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا اللهِ)، فتجد كثيرًا من غَشَّ فَلَيْسَ مِنْاه الله، فتجد كثيرًا من

أخرجه مسلم (١١٥٩)، عن أبي هريرة، بلفظ: انهى رسول الله ﷺ أن يتلقى الجلب، وأخرجه البخاري (٢١٤٩)، عن ابن مسعود، بلفظ: اوتهى النبيُ ﷺ أن تُلقَّى البيوعُ.

واللَّجَلُّبُّ: ما جُلِب من غنم أو شيء، والجميع الأَجْلاب، وتلقي الجلب: هو استقبال أهل البادية وتحوهم، وشراه ما يحملونه معهم قبل وصولهم إلى البلد. «شمس العلوم»، لنشوان الحميري (١٩٣٧/١)، و«معجم لغة الفقها»، لمحمد رواس قلمجي، وحامد صادق قبيي (ص١٤٥)،

 ⁽٢) «الصُّبْرة: الطَّمّامُ المجتَمِع كَالكُومَةِ، وجمعُها صُبَر. «النهاية في غريب الحديث والأثراء لابن الأثير (٩/٣).

 ⁽٣) أخرجه ابن حبان (٤٩٠٥). وصحَّحه الألبانِيُّ في: «التعليقات الحسان على صحيح ابن جبان» (٧٥٤٧).

 ⁽٤) أخرجه النرمذي (١٣١٥)، وصحّحه الألبانيثي في «صحيح النرمذي» (٣١٥/٣)، وروي الحديث بالفاظ أخرى؛ فأخرجه مسلم (١٠٧) عن أبي هريرة، بلفظ: (مَنْ غَشَّ فَشَّ فَلْكِسْ بِنِيْهِ، وأبو داود في «سنته» (٣٤٥٧)، بلفظ: (لَيْسُ مِثَّ مَنْ عَشَّ».

أصحاب الخضروات والفواكه يأتي ويضع أحسنها أعلاها، وغير ذلك من أنواع الغشُّ المنتشر في هذا الزمان، نسأل الله العافية.

◄ قولة: (وَمِنْهَا الضَّرَرُ).

لقوله ﷺ: ﴿لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، مَنْ ضَارَّ ضَارَّهُ اللَّهُ ﴿ ١٠).

تولىم: (وَمِنْهَا لِمُكَانِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَقُّ بِمَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ؛ وَمِنْهَا لِإِنَّهَا مُحَرَّمَةُ الْبَيْع، فِي هَذَا الْجُزْءِ أَبُوالٌ).

محرَّمة البيع كما مر: كالخمر والخنزير ونحو ذلك. أما الوقت: كوقت الصلاة لعدم جواز البيع فيها.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الْبَابُ الْأُوَّلُ فِي الْأَعْيَانِ الْمُحَرَّمَةِ الْبَيْعِ)

ولاً ن الكتابَ مختصرٌ لم يتعرضِ المؤلف كَثَلَثُهُ لتعريف البيع، ولا لحكمه، ولا لحكمته، وإن كان حكمه يأتي ضمنًا في هذا الباب.

﴾ قوله: (وَهَذِهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: نَجَاسَاتٌ، وَغَيْرُ نَجَاسَاتٍ).

فالمبيع لا يخلو من أن يكون نجسًا أو غير نجس، والمنهي عنه قد يكون محرمًا لنجاسته أو لسبب آخر.

 > تولاً: (فَأَمَّا بَيْعُ النَّجَاسَاتِ فَالْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِهَا حَدِيثُ جَابِرٍ، ثَبَتَ فِي «الصَّجِيخَيْنِ» قَال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ وَرَسُولُهُ حَرَّمًا»(").

وفي بعضُ الرِّوايات: «حرَّم» بعود الضمير إلى الله ﷺ، فهو الذي

 ⁽١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٣٤٥). والحديث صحيح بمجموع طرقه. «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٥٠٠).

 ⁽٢) الحديث أخرجه ابن حبان بلفظ التثنية (٤٩٣٧). وصحَّحه الألبائيُّ في «التعليقات الحسان» (٧٤٤/).

حرم، ورسوله مبلغ عنه ما حرَّمه^(۱).

◄ قوله: (بَيْعَ الْخَمْر).

وقد حرمها الله #، وحذّر منها، وجعلها من الكبائر؛ لأنها بلا شك تفسد العقول، وتشغل عن الصلاة، وربما تدفع صاحبها إلى المنكرات.

◄ تولك: (وَالْمَيْتَةِ).

وقد حرمها الله ﷺ في كتابه العزيز تحريمًا قطعيًّا، فقال تعالى: ﴿إِلَمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْمَــُةَ وَالنَّمِ وَلَمَّمَ ٱلْخِنزيرِ وَمَا أُصِلً بِهِ. لِيَثْرِ الشَّرِّ اللَّمْ الْاسْرَة: ١٧٣].

وفي هذا الحديث العظيم أربع كلمات تحوي المعاني الكثيرة، ففيه حرم الله الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام؛ فالخمر يفسد العقول، والميتة والخنزير يفسدان الأبدان، والأبدان تتغذَّى منها القلوب والعقول فتفسد أيضًا.

إذن: فالمحرم الأول يفسد العقول، والثاني والثالث يفسدان الأبدان والقلوب، والرابع أعيان تفسد الأديان، وهي أخطرها وأشرها.

تولىم: (وَالْجِنْزِيرِ وَالْأَضْنَامِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَائِتَ شُحُومَ الْمَيْنَةِ فَإِنَّهُ بِطَا؟ فَقَالَ: ﴿لَعَنَ اللهُ الْبَهُودَ وَلَيْسَتَصْبَحُ بِهَا؟ فَقَالَ: ﴿لَعَنَ اللهُ الْبَهُودَ حُرِّمَتِ اللهُ عَلَيْهِم فَيَاعُوهَا وَأَكُلُوا أَنْمَانَهَا»).

و«اللعنُ»: هو الطرد والإبعاد عن رحمة الله ^{((۱)})، وهم أهل للعنة، ويستحقونها لأسباب كثيرة، منها:

تحريفهم الكلم عن مواضعه، وتبديلهم لكلمات الله ﷺ، واشتراؤهم

⁽١) أخرجه البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١).

⁽۲) «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي»، للأزهري (ص٢٢٠)، «الصحاح»، للجوهري (٢/١٩٦/٦).

_____ بآيات الله ثمنًا قليلًا، واحتيالهم ومخالفتهم أمر الله حين نهاهم عن الصيد يوم السبت؛ فهم أهل حيل ومكر وخداع وسفك لدماء الأنبياء.

وقد حرم الله عليهم شحوم الأنعام فاحتالوا بإذابتها وإسالتها، وتجميلها، ثم بيعها، فاتخذوا الحيل وسيلة إلى مخالفة أمر الله واتباع أهوائهم، وهذه وسيلة إلى محرم، وكل وسيلة إلى محرم فإنها محرمة، وما أدى إلى محرَّم فهو محرَّم.

◄ قول ﴿ وَقَالَ فِي الْخَمْرِ: ﴿إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا»).

وما دام شربها حرام فكذلك بيعها وثمنها، وقد جاء في حديث آخر أنَّ رجلًا أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر، فقال له رسولُ الله ﷺ: (هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟» قال: لا، قال: فسازً إنسانًا، فقال له رسولُ الله ﷺ: "بِما سَارَرْتُه؟»، قال: أمرتُه ببيعها، قال: (إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بِيَعَها»، قال: ففتح المزادَ حتَّى ذهب ما فيها(١٠).

ويظهر في الحديث مدى حرص الصحابة ﴿ على سرعة الاستجابة لأمر رسول الله ﷺ؛ فبعد بيان النبيّ ﷺ له ما كان منه أن أطلق وكاء تلك المزاد فسال ما فيها.

◄ قولاً: (وَالنَّجَاسَاتُ عَلَى ضَرْبَيْنِ).

وهذا شروع من المؤلف تَخْلَلْهُ في تقسيم النجاسات.

◄ قولىم: (ضَرْبٌ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِهَا وَهِيَ الْخَمْرُ
 وَأَنَّهَا نَحِسَةٌ).

ولا خلاف بين العلماء في تحريمها، ومن خالف في ذلك فقوله شاذ لا ينظر إليه^(۲).

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٧٩).

 ⁽۲) قال ابن القطان: «واتفق على تحريمها أهل القبلة؛ فالخمر حرام بكتاب الله جل ثناؤه وسنة نبيه ﷺ، «الإقناع في مسائل الإجماع» (//٣٢٧).

ويلحق بالخمر كلُّ مسكر، فما ثبت إسكاره يلحق بها على الرأي صحيح.

تولىم: (إلَّا خِلَافًا شَاذًا فِي الْخَمْرِ: أَغْنِي فِي كَوْنِهَا نَجِسَةً (١٠)،
 وَالْمَيْتُهُ بِجَمِيعٍ أَجْرَائِهَا الَّتِي تَقْبَلُ الْحَيَاة).

[والميتة بجميع أجزائها]، أي: من شحم وعظم _ وفيه خلاف سيأتي _ ثم فيَّد، فقال: [التي تقبل الحياة]؛ لأن الشعر يقبل النمو، فما يتعلق بشعر الميتة فيه خلاف بين العلماء، ولم يتعرض له المؤلف، فالأثمة الثلاثة أبو حنيفة (٢٠)، ومالك (٢٠)، وأحمد (٤٠): يذهبون إلى أن شعر الميتة ليس بنجس، وقهب الإمام الشافعي إلى نجاسته (٥٠)، ولذلك قال: [التي تقرل الحياة]، واستدل الشافعية على نجاستها بدليلين:

الدليلُ الأولُ: من الأثر، وهو حديث: «اذْفِئُوا الْأَظْفَارَ وَاللَّمَ وَالشَّمْرَ فَإِنَّهَا مَئِنَةً"، وهو حديث ضعيف^(٢)، لكنَّه دليلهم الأول.

 ⁽١) «المغني»، لابن قدامة (١٧١/٩) قال: «والخمر نجسة. في قول عامة أهل العلم؛
 لأنَّ الله تعالى حرمها لعينها، فكانت نجسة، كالخنزير».

 ⁽۲) قال القدوري في مختصره (ص۱۳، ۱٤): فوشعر الميتة وعظمها، وعصبها وحافرها وقرنها طاهر».

 ⁽٣) قال الدسوقي في "حاشيته على الشرح الكبير للشيخ الدردير، (٥/١٠): بعد أن ذكر قول الشافعية بنجاسة شعر الآدمي، قال: "وأما عندنا فالشعر طاهر.

⁽٤) الحنابلة لهم روايتان، الراجع فيها القول بعدم نجاسته. «الروايتين والوجهين»، للقاضي أبي يعلى ابن القراء (١٦٥/١). قال البهوتي في «شرح منتهى الإرادات» (١٣١١): «لا ينجس صوف وشعر وويش ووبر من حيوان طاهر في حياة بموت أصله».

 ⁽٥) قال الخطيب الشربيني: 'وَعظم الْحَيْزَانَات الْمَيْتَة، وشعرها، وقرنها، وظفرها، وظفها نجس؛ لقُوله تُعالى: ﴿ وَيَتَلَتُ عَلَيْكُمْ النَّيْتُةُ وَاللّهَا وَتَخْوِيم مَا لَا حُرْمَة لَهُ وَلَا ضَرَر فِيهِ يدل على نَجَاسَته. «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» (٢٩/١).

 ⁽٦) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧٦) وضعَّفه. قال الألبانيئ: «الحديث موضوع».
 «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢١٨١).

أما الدليلُ الثاني: قولهم: أليس الله ﷺ قد حرم الميتة، وأطلق ذلك، فقال: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ النَّبِيَّةُ ﴾ [المائدة: ٣]، وهذا يتناول جميع أجزائها؛ فيدخل فيها الشعر، لأنه ينمو - لم يقولوا: يتغذَّى - فيكون محرمًا كيقية أجزائه.

أمّا الأئمة الثلاثة: فقالوا: بعدم تحريم شعر الميتة، واستدلوا على ذلك بعدة أدلة، منها:

قول الله تعالى: ﴿وَوَنَّ أَمْنُوائِهَا وَأُوبَالِهَا وَأَشْعَادِكَا أَثْنًا وَمَنَّعًا إِنَّ جِينِهِۗ [النحل: ١٨]، فقالوا: ذكر الله ﷺ هذه الأصناف الثلاثة، وهي متشابهة، ومنها الشعر، وأطلق ﷺ فلم يفرق بين ما أخذ من حي، وما أخذ من ميت، فدلَّ ذلك على عدم نجاسة الشعر.

◄ قول۞: (وَكَذَلِكَ الْخِنْزِيرُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ الَّتِي تَقْبَلُ الْحَيَاةَ).

أما الخنزير فإن الله ﷺ قال: ﴿ فَلَ لَا أَجِدُ فِي مَا أُدِي إِلَىٰ تُحَرَّمًا عَنَ طَاعِدٍ يَظْمُمُهُمُ إِلَا أَن يَكُونَ مَيَّمَةً أَوْ دَمَا مَسْقُوسًا أَوْ لَحْمَ خِنْرِ فَإِنَّهُ رِيَّمُنَ ﴾ الانعام: ١٤٥]، واختلف في عود الضمير في قوله: ﴿ وَلِلَهُ رِيَّمُنَ ﴾، فبعضهم يقول: يعود إلى جميع ما ذكر، وبعضهم يقول: على الخزير فقط؛ لأنه أقرب مذكور.

والصحيح: أنه عائد على الخنزير فقط فهو رجس نجس بجميع أنواعه وجميع أجزائه، بخلاف ما مرّ من شعر الحيوان المعقول الذي اختُلف فه(۱).

تولىم: (وَاخْتُلِفَ فِي الْإنْتِفَاعِ بِشَعْرِه، فَأَجَازَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَمَنَعَهُ أَصْبَعُ (٢٠).

 ⁽١) قال ابن حزم: «واتفقوا على أن لحم الخنزير وشحمه وودكه وغضروفه ومخه وعصبه حرام كُله وكل ذَلِك نجس». «مراتب الإجماع» (ص٣٣).

⁽٢) قال ابن القاسم: (لا بأس ببيع شعر الخنزير الوحشى كصوف الميتة). وقال أصبغ: =

[ومنعه أصبغ]، وهو رأي أكثر العلماء حيثُ منعوا الانتفاع بشعره؛ لأن الخنزير كله محرَّم بخلاف الحيوان الذي كان مباحًا ثم حُرم لكونه ميتة، أما هذا فأصله محرم(١٠).

◄ تولىم: (وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهِيَ النَّجَاسَاتُ الَّتِي تَدْعُو الضَّرُورَةُ إلى اسْنِعْمَالِهَا).

والقسم الثاني من النجاسات يدخل تحت قاعدة: «الضروراتُ تبيح المحظورات»، أو قاعدة: «الحاجةُ تنزلُ منزلة الضرورةِ عامَّة كانت أو خاصَّة»؛ فالمحرمات لا تجوز بحال، لكن حال الاضطرار تجوز على قدر الحاجة والضرورة، كالميتة فإنها محرمة لكن لو اضطر إنسان إلى الأكل منها لدفع مضرة الموت عن نفسه لأكل على قدر الحاجة، وقد يوجد مكان يُتعامل فيه بالرَّبا فللمضطر أن يأخذ ما يحتاج إليه على قدر الحاجة؛ لأن الحاجة دعت إلى ذلك.

◄ قولات: (كَالرَّجِيعِ وَالرِّبْلِ الَّذِي يُتَّخَذُ فِي الْبَسَاتِينِ).

"الزبل": ما يخرج من الحيوانات، ولا شكّ أنَّ ما يخرج من الحيوانات أخف نجاسة مما يخرج من الإنسان، وبعض العلماء يفرّق بينهما فيمنع العذرة (أي: ما يخرج من الإنسان)، ويجيز الروث (أي: ما يخرج من الحيوانات مأكولة اللحم كالأبل والننم.

 ^{= «}ليس كصوف الميتة بل كالميتة نفسها، لأنّه حرام حيًّا وميتًا، وتلك صوفها حل في الحياة». «النوادر والزيادات»، لابن أبي زيد (١٨٤/٦).

⁽١) قال ابن المنذر: «واختلفوا في استعمال شعر الخنزير؛ فرخصت طائفة أن يخرز به، منهم الحسن البصري، ومالك، والأوزاعي، والنعمان، ورخص الأوزاعي في شرائه، وكرد بيعه، وكرد المتعمال شعر الخنزير ابن سيرين، والحكم، وحماد، وأحمد، وإسحاق، وقال أحمد بن إسحاق يخرز بالليف أحب إلينا. «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» (۲۸۰/۷).

وأكثر العلماء يجيزون الانتفاع بمثل هذه الأشياء من الزبل وغيره، لكنهم يمنعون بيعه^(۱).

◄ تولار: (فَاخْتُلِفَ فِي بَيْعِهَا فِي الْمَذْهَبِ).

والاختلاف واقع في مذهب الإمام مالك وغيره، فجمهور العلماء على أنه لا يجوز بيعها، وخالف في ذلك الإمام أبو حنيفة فجؤز بيعه، ومنع الشافعي وأحمد بيعها، وهي رواية عن الإمام مالك.

وبعض المالكيَّة يفرِّق بين العذرة، والزبل؛ فيرى بعضهم جواز بيع الزبل دون العذرة^(۱۷).

(١) في مذهب الأحناف، «درر الحكام» لملا خسرو (٣١٨/١)، قال: «كُره بيعُ العَلْمِرةِ صِرْفَةً، وهي رَجيعُ الآهييُ، وصَحَّ في الصجيحِ مخلُوطَةً بِترَابِ أو رَمادٍ غالبٍ عليها؛ كبيع الشَّرْقِين حيثُ جاز في الصجيحِ، وصَحَّ الانتفاعُ بِمَخْلُوطها في الصجيح.

وفي مذَهب المالكية، قال الخلوتي في «حاشية الصادي على الشرح الصغير» ((م/م): «يجوز الانتفاع بالشيء المنتجس من الطعام وغيره بأن يسقى به الدواب والزرع ويدهن به نحو عجلة، ولا يجوز بيعه لعدم إمكان تطهيره ـ يخلاف نحو الثوب ـ لكن إذا بيع لا بد من البيان إلا الأدمي فلا يجوز له الانتفاع به أكلاً أن شربًا، ولا يُدهن به بناء على أن التلطيخ بالمتنجس حرام، والراجح أنه مكروه ويجب إزالته للصلاة والطواف ودخول المسجد، وإلا المسجد فلا ينتفع به فيه، فلا يستصبح فيه بالزيت المتنجس.

وفي مذهب الشافعية، قال الرملي: "ويحل مع الكراهة في غير المسجد الاستصباح بالمدمن النجس وكذلك دهن الدواب وتوقيحها به كما له ذلك بالمتنجس على المشهور؟. ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، (٣٨٤/٢).

وفي مذهب الحنابلة، قال الحجاوي: «ويكوه الانتفاع بالنجاسات». «الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، (/١٤/).

 (٢) في مذهب الأحناف، قال القدوري: «قال أصحابنا: يجوز بيع السرجين، وهو الزيل». «التجريد» (١٩٦٠/٥)

وفي مذهب المالكية، قال اللسوقي في "حاشيته على الشرح الكبير للشيخ الدردير،؟ (١٠/٣) بعد ذكر خلاف المالكية في بيع الزبل، قال: "والعمل عندنا على جواز بيع الزبل دون العذرة للضرورة». تولى: (فَقِيلَ بِمَنْعِهَا مُطْلَقًا، وَقِيلَ بِإِجَازَتِهَا مُطْلَقًا، وَقِيلَ بِالْفُرْقِ
 بَيْنَ الْمَذِرَةِ وَالرَّبْلِ).

وقصد المؤلف هنا الكلام على مذهب الإمام مالك، كما مرَّ تفصيله.

◄ قول (أُعْنِي إِبَاحَةَ الزِّبْلِ وَمَنْعَ الْعَذِرَةِ).

والذي فرق بينهما هو ابن القاسم من أصحاب مالك، وقائل الرأي الأول هو ابن الماجشون من أصحاب مالك أيضًا^(١).

تولىم: (وَالحُتَلَفُوا فِيمَا يُشْخَذُ مِنْ أَنْيَابِ الْفِيلِ لِالْحَتِلَافِهِمْ هَلْ هُوَ
 نَجِسٌ أَمْ لَا؟).

أكثر العلماء يمنع ذلك؛ لأن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ^{٧٧}.

وفي مذهب الشافعية، قال الشرييني: (لا يصح بيع نجس العين، سواء أمكن تطهيره بالاستحالة كجلد العينة أم لا كالسرجين،
 ما هم بالمخاطئة قال المنت (لا لا مرح برية حالاجراء على نجاب على الحراء على الحراء

وفي مذهب الحنابلة، قال البهوتي: "ولا بيع سرجين نجس؛ للإجماع على نجاسته، لكن يصح بيع سرجين طاهر؛ كروث حمام، «شرح منتهى الإرادات، (٨/٢).

 ⁽¹⁾ قبل لابن القاسم: ألما قول مالك في زيل الدواب؟ قال لم أسمع من مالك فيه شيئا
 إلا أنه عند مالك نجس، وإنما كره العذرة؛ لأنها نجس، فكذلك الزبل أيضًا،
 ولا أرى أنا به بأسًا. «المدونة» (١٩٩٨).

أما ابن الماجشون فالذي وقفت عليه ما قاله خليل: «...ويجوز أن يبيع العلارة، قاله ابن الماجشون». «التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب» (١٠٥/٥)» قاله ابن الماجشون». «التوضيح في الشرح الكبير» للشيخ الدوير (١٠/١/)» «...وقد حصل ح» في بيع العلارة أربعة أقوال: المنع لمالك على فهم الأكثر للمناونة، والكواهة على ظاهرها وفهم أبي الحسن لها، والجواز لابن الماجشون...».

 ⁽۲) أخرجه مسلم (۱۹۳۶) عن ابن عباس، وأخرجه البخاري (۵۳۰۰) عن أبي تعلبة من غير لفظة: "مخلب من الطير».

وتخريج المسألة في مذهب الأحناف: أن الفيل كالسبع فيجوز بيع عظمه والانتفاع بعظمه وعند محمد نجس العين. (درر الحكام شرح غرر الأحكام) (١٧٢/٢).

تولى: (قَمَنْ رَأَى أَنَّهُ نَابٌ جَمَلَهُ مَيْنَةً، وَمَنْ رَأَى أَنَّهُ قَرْنٌ مَلْهُ مَيْنَةً،
 مَمْكُوسٌ جَمَلَ حُكْمَهُ حُكْمَ الْقَرْنِ، وَالْخِلَاكُ فِيهِ فِي الْمَلْمَبِ. وَأَمَّا مَا حَرَّمَ بَيْمَهُ مِمَّا لَيْسَ بِنَجِسٍ أَوْ مُخْتَلَفُ فِي نَجَاسَتِهِ، فَمِنْهَا الْكَلْبُ وَالسَّقْرِ).

انتقل المؤلف ﷺ إلى الحديث عن مسألة أخرى تتعلَّق بتحريم بيع بعض الحيوانات، وسُوِّغ الحديث عنها ـ هنا ـ لتعلُّقها بالبيع والشراء.

وبعض الحيوانات ـ كالكلب ـ قد مرَّ الحديث عنها في باب الصيد، وقول الرسول ﷺ: "مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا ليس بِكُلْبِ صَيْدٍ ولا ماشِيَةٍ ولا أرْضٍ؛ فإنَّه يُثقَصُ مِنْ أَجُرِه قِيراطَان كلَّ يومٍ، (١٠)، فاستثنى الرسول ﷺ الكلب ما دام الإنسان في احتياج إليه في الصيدُ والزراعة.

وقد مرَّ علينا أيضًا في كتاب الطهارة الحديث عن القطط. وأنها تختلط بالناس، وربما تعيش في كثير من البيوت، وكانت محرمة الاقتناء في أوَّكِ الأمر حتَّى قال الرسولُ الله ﷺ: ﴿إِنَّهَا لَيْسَتُ بِنَجسٍ إِنَّهَا مِنَ الظُّوَافِينَ عَلَيْكُمُ وَالظَّوَاقَاتِ، (٢).

> قولمَ: (أَمَّا الْكَلْبُ فَاخْتَلَفُوا فِي بَيْعِهِ).

فأما الكلب: فاختلفوا في بيعه مع وجود أحاديث صحيحة عن

وفي مذهب المالكية: كراهة استعمال العاج كراهة تحريم، وقبل الكراهة كراهة تنزيه.
 «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدموقي» (٥٥/١).

وفي مذهب الشافعية: قال النووي: «مذهبنا المشهور أن عظم الفيل نجس سواء أخذ منه بعد ذكاته أو بعد موته». «المجموع شرح المهذب» (۲۳۰/۹).

ومذهب الحنابلة: لا يجوز لنجاستها، قال ابن قدامة: «وعظام الميتة نجسة، سواء كانت ميتة ما يوكل لحمه، أو ما لا يوكل لحمه، كالفيلة، ولا يطهر بحال». «المغني» (٥٣/١»).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٤٨٠)، ومسلم (١٥٧٤).

 ⁽٢) أخرجه أبو داود (٧٦)، والترمذي (٩٢). وصححه الألبانِيُّ في: ﴿إرواء الغليلِ»
 (١٧٣).

الرسول ﷺ تنهى عن بيع الكلب، ومن ذلك الحديث المتفق عليه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَمَهْرِ البَغِيِّ، وَخُلُوانِ الكَاهِنِ»(''.

«ثَمَنِ الكَلْبِ»: فلا يجوز أخذ ثمن بيع الكلب.

"وَهَهُ البَّخِيِّ": وهي المرأة الزانية، فكما لا يجوز لها الزنا، فكذلك المال الذي تأخذه من جرًّائه حرامٌ، وسُمِّى مهرًا مجازًا.

"وَخُلُوَانِ الكَاهِنِ": وكذلك أيضًا ما يأخذه الكاهن حرام، وقد قال الرسول ﷺ: "مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَلَقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ:"٢)، وفي رواية: "عَرَاقًا") ومن أخطر الأمور أن يذهب الإنسان إلى الدَّجَالِين، والكهنة، والسحرة.

تولىر: (فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْكَلْبِ أَصْلًا)⁽¹⁾.

وهي رواية عن الإمام أحمد كذلك^(ه).

◄ تولى: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً: يَجُوزُ ذَلِكَ)^(٦).

وفي المسألة روايتان للمالكية(٧):

- (۱) أخرجه البخاري (۲۲۳۷)، ومسلم (۱۵۹۷).
- (۲) أخرجه الطيالسي (۳۸۱)، والبزار (۹۰۰۲). وصححه الألبانِيُّ في «السلسلة الصححة» (۹۳۸۷).
- (٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» ((٤٩١)» وقال: «هذا حديث صحيح على شرطهما جميعًا من حديث ابن سيرين، ولم يخرجاه، بلفظ: «مَنْ أَنِّي عَرَاقًا أَوْ كَافِنًا فَسَأَلَةً فَشَالًة فَمَا أَنِّي مُعَلِّقٍ فَيَا أَنَّهُ فَشَالًا فَيَا أَنَّهُ مَا يَقُولُ لَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَزِلْ عَلَى مُعَمَّدٍ ﷺ. وصححه الألبائي في: «صحيح الجمع» (٢٩٣٥)، وفي رواية: «مَنْ أَنِي عَرَاقًا فَسَأَلَةً عَنْ شَيْءٍ» لَمْ تُقْتِلُ لَهُ صَلَاقًا أَرْبِينَ لِللَّة أَخْرِجِها أَلِي مسلم (٢٣٣٠).
 -) التحفة المحتاج! (٤/ ٢٣٤) للشربيني، قال: افلا يصح بيع الكلب ولو معلمًا».
- ٥) «مطالب أولي النهى» للرحيباني (١٣/٣) قال: «إلا الكلب»؛ فلا يصح بيعه مطلقًا؛
 لأنّه لا يتنفع به إلا لحاجة».
 - (٦) «مختصر القدوري» (ص٨٩) قال: «ويجوز بيع الكلب والفهد والسباع».
- (٧) «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي» (١١/٣) قوله: «لا ككلب صيد». =

- 🖁 شرح بداية المجتهد 🅞

الأولى: مع الشَّافعيِّ وأحمدَ.

والثانية: مع أبي حنيفة.

تولى : (وَفَرَقَ أَضْحَابُ مَالِكِ بَيْنَ كُلْبِ الْمَاشِيَةِ وَالرَّرْعِ الْمَأْدُونِ
 فِي اتَّخَاذِهِ وَبَيْنَ مَا لا يَجُوزُ اتَّخَادُهُ، فَانْقَقُوا عَلَى أَنَّ مَا لا يَجُوزُ اتَّخَادُهُ
 لا يَجُوزُ بَيْمُهُ لِلانْتِفَاعِ بِهِ وَإِنْسَاكِهِ).

فَمَنْ قَالَ بِعَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ الْكَلْبِ؛ استدل بأحاديث صحيحة دلَّت على ذلك، كالحديث المتَّفق عليه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نَمَنِ الكَلْب، ...، (()، وحديث آخر: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنَوُر (()، ()، ويوجد أدلة كثيرة في هذا المقام، وصريحة في النهي عن أخذ ثمن الكلب.

وفرَّق أصحاب مالك بين كلب الماشية والزرع المأذون في اتخاذه، وبين ما لا يجوز اتخاذه، وقصد المؤلف تَظَلَّفُهُ أن المالكية فرقوا بين ما يمكن الانتفاع به فيجوز بيعه وأخذ ثمنه ككلب الماشية والصيد والحرث، وما لا يمكن الانتفاع به فيحرم بيعه وأخذ ثمنه (¹⁾.

أي: لأنَّه نهى عن بيعه ففي الحديث اللهي النَّبِيُّ في عن ثمن الكلب ومهر البغي
 وحلوان الكاهن، وقوله: وككلب صيد؛ أي: خلافًا لسحنون، حيث قال: أبيعه
 أحد ثن أحد ثن

⁽١) أخرجه البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧).

لَّالُ الْفَيْوِهُنِ: "الشَّوْرُ: البُوِّ والأَثْنَى سِتَوْرَةً، قال ابنُ الأَبَادِيُّ: وهما قليلُ في كلام العرب، والأكثَرُ أن يُقالُ: هِرُّ، وضَيْوَنُ، والجمعُ: سَانيزُ، المصمباح الممنيوةُ (١/٩٩/١/)

 ⁽٣) أخرجه أبو داود (٢٤٧٩)، وصححه الألبائيي في "صحيح الجامع" (١٩٥٠)، وأصله في "صحيح مسلم".

⁽٤) «الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» (٩٤/)٤) للنفراوي، قال: «ونهى ﷺ ئهي تحريم، «عن بيع الكلاب»، والمنع متفق عليه إن كان غير مأذون في اتخاذه بدليل، «واختلف في بيع ما أذن في اتخاذه منها» على ثلاثة أنوال: المنع والكراهة والجواز، والمشهور منها عن مالك المنع، واقتصر عليه=

ومن الأحاديث الواردة في هذا المقام قول النبي ﷺ: «مَنِ اقْتَنَى كَلُبًا ليس يَكُلُبِ صَيْلِ ولا ماشِيَةٍ ولا أرْضٍ؛ فإنَّه يُنْقَصُّ مِنْ أَجْرِه قِيراطَان كلَّ يومٍ^{ه(٢)}، لكن مع تعدُّد الروايات الواردة في أن كلب صيد مستثنى إلا أنها ضعفة.

تولىم: (فَأَمَّا مَنْ أَرَادُهُ لِلْأَكْلِ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَمَنْ أَجَازَ أَكْلَهُ أَجَازَ
 يَبْعَهُ، وَمَنْ لَمْ يُجِزْهُ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ حَبِيبِ لَمْ يُجِزْ بَيْعَهُ)

وقد مرَّ أنه لا يجوز أكله مطلقًا؛ لأنَّه يعدُّ من السباع^(٣)، ومن ذهب إلى جواز أكله فقد شدِّ في هذا.

العلامة خليل حيث قال وعدم نهي لا ككلب صيد، والكراهة رواها ابن القاسم
 عن مالك أيضًا ولكنها ضعيفة، وإن نقلت عن بعض الأصحاب، والجواز قول
 ابن كنانة وسحون».

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٧٥).

⁽Y) قال ابن حبيب: «ولم يختلف المدنيون في تحريم لحوم السباع العادية والنمور واللذاب واللية والكلاب، وأما غير العادية مثل اللب والثعلب والضيع والهر الوحشي والإنسي فيكره أكلها ولا يبلغ بها التحريم لاختلاف قها، قاله مالك وابن الماجشون، «النوادر والزيادات»، لابن أبي زيد (٢٧٢/٤).

هذا وما ذكره ابن رشد مخالف لما حكاه أهل التحقيق، قال المازري: «اختلف الملموب في جواز بيع الكلب المباع في الملموب هذا الاختلاف كون جواز ابيع متعلقاً بحواز الانتفاع، فالكلب الذي لا ينتفع به منفعة مافرقاً فيها لا يحوز بيعه، والذي أذن في الانتفاع به قد تقرّر من جملة منافعة أكله. وأكله منهي عنه لآنه داخل في ظاهر قوله: أكل كل في ناب من السياخ. ومن منافعه المباحة الاصطياد به وحواسته الزرع والشرع، «شرح التلقين» (۲۹/۱۸).

⁽٣) قال ابن عبدالبر: «الحيوان صنفان: صنف يؤكل لحمه، وصنف لا يؤكل لحمه، وكل ما جاز أكل لحمه ينقسم قسمين وكل ما جاز أكل لحمه جاز شراؤه وبيعه، وما لا يجوز أكل لحمه ينقسم قسمين أحدهما مما ينتفع به وهر حي والآخر لا منفعة فيه، فكل ما فيه منفعة الركوب والزينة والصيد وغير ذلك مما ينتفع به الأدميون جاز بيعه رشراؤه إلا الكلب وحده لنهي رسول الله ﷺ من الكلب، «الكافي في فقة أهل المدينة» (١٧٤٨) (١٧٤٨)

تولىم: (وَاخْتَلَقُوا أَيْضًا فِي الْمَأْذُونِ فِي اتَّخَاذِهِ، فَقِيلَ هُوَ حَرَامٌ،
 وَقِيلَ مَكُوهٌ. فَأَمَّا الشَّافِيثُ).

القول الأوَّل للشافعية (١١) وأحمد (٢)، والقول الآخر للمالكية $(^{(7)(2)})$.

تولىم: (فَعُمْدَتُهُ شَيْئَانِ؛ أَحَدُهُمَا: ثُبُوثُ النَّهْيِ الوَارِدِ عَنْ ثَمَنِ
 الْكَلْبِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. والنَّانِي أَنَّ الكَلْبَ عِنْدَهُ نَجِسُ الْمُثْنِ كَالْخِنْزِيرِ).

نجس العين؛ لأنَّ الرسول ﷺ - كما مرَّ في أبواب الطهارة - قال في الحديث المتفق عليه: «إذَّا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَّاءٍ أَحَدِكُمْ فَلَيَغْسِلُهُ سَبْمًا أُولَكُمْ الْكَلْبُ فِي إِنَّاءٍ أَحَدِكُمْ فَلَيَغْسِلُهُ سَبْمًا أُولَاهُمُنَّ بِالشَّرَابِ"(*)، وقد أثبت الطبُّ الحديثُ أن في لُعاب الكلب نجاسة لا يزيلها إلا التراب.

⁽١) "تحفة المحتاج" (٤/٤٤) للشربيني قال: "فلا يصح بيع الكلب"، ولو معلَّمًا.

⁽٢) دكشاف القناع، للبهوتي (٥٤/٣) قال: وولاء بيع «خمر ولو كانا»، أي: المتبايعان دخيين، ... ولاء بيع ولو مباح الاقتماء «كلب صيد لحديث أي سعيد الانصاري أنَّ النبي بي نع من ثمن الكلب. متقع عليه ومن تقلمه، أي: الكلب «وهو معلم» السيد. والمراد من قتل كلبا يباح اقتناؤه، كما في الكافي وغيره «أساء؛ لأنه فعل محرًّما ولا غير علم علم عبد؛ لأن الكلب لا يملك»، ولا قيمة له.

 ⁽٣) «الفواكه الدواني" (٩٤/١٣) للنفراوي قال: «واختلف في بيع ما أذن في اتخاذه منها»
 على ثلاثة أقوال: المنع والكراهة والجواز،والكراهة رواها ابن القاسم عن مالك.

 [«]الدر المختار» و«حاشية ابن عابدين» (رد المحتار) (۲۰۸۱) قال: «قوله ليس الكلب بنجس العين» بل نجاسته بنجاسة لحمه ودهه، ولا يظهر حكمها وهو حي ما دامت في معدنها كنجاسة باطن المصلي فهو كغيره من الحيوانات. «قوله وعليه الفترى»، وهو الصحيح والأقرب إلى الصواب.

 ⁽٥) أخرجه بهذا اللفظ النساني (٣٣٨) وغيره، وصححه الألباني في «إرواه الغليل»
 (٢٤). ورواه البخاري (١٧٢)، بلفظ: «إذَ شَرَبَ الْكَلْبُ فِي إِنّاءِ أَحْدِيثُمْ فَلْتَشْمِلُهُ سَبْمًا»، ومسلم (٢٧٩)، بلفظ: «طَهُورُ إِنّاءِ أَحَدِيثُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ، أَنْ يَغْمِلُهُ سَبّعَ مَرَّاتٍ أُولَكُمْ إِنّا وَلَكُمْ يَلِهُ النّزاب».

⁽٦) أخرجها مسلم (١٥٧٣).

◄ قولىم: (وَقَدْ ذَكَوْنَا كَلِيلَهُ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ. وَأَمَّا مَنْ
 أَجَازَ فَعُمْمَتُهُ أَنَّهُ طَاهِرُ الْعَيْنِ غَيْرُ مُحَرَّم الأَكُل).

وعملة قولهم: (طاهر العين)؛ أن الله ﷺ قال: ﴿ فَكُواْ بِمَّا أَسْكَنُ غَلِيْكُمْ ﴾ [الماندة: ٤]، بل إن الله ﷺ لم يأمر بغسل ما أمسك، بل لو كان نجسَ العين ما أباح الله أن نأكل ما أمسك، أو لأمرنا أن نزيل ذلك (''.

ولكلِّ دليلُه ووجهتُه التي يتمسَّك بها، لكنَّ الأقربَ الذي يظهر، بل الأفوى: هو ما ذهب إليه الشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) من أنه نجسٌ.

◄ قولٰٰٰٰہَ: (فَجَازَ بَيْعُهُ كَالْأَشْيَاءِ الطَّاهِرَةِ الْعَيْٰنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي

^{(1) «}الإشراف على نكت مسائل الخلاف» للقاضي عبدالوهاب (١٧٧/). قال: «كل الحيوان ظاهر العين ما يوكل لحمه وما لا يوكل لحمه. خلاقًا لأبي حنيفة والشافعي في قولهما إن الكلب والخنزير نجسان، وفي قول أبي حنيفة: إن سائر السباع التي لا يوكل لحمها نجسة، إلا أن الكلام يفرض في طهارة الكلب. ودليلنا عليه أنه حي والحياة بنافي التنجيس كسائر الحيوان. ويدل على طهارة سوره قوله تعالى: ﴿ لَكُلُولُ عَلَى النَّجِيسَ تَسَائر الحيوان. ويدل على طهارة سوره قوله تعالى: ﴿ لَكُلُولُ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ عَلَيْكُمُ ولم يأمر بقسل موضع الإصابة...».

⁽٧) «مغني المحتاج» (١/٧٢٧) للشربيني قالّ: «وكذا الحيوان كله طاهر... إلا ما استثناه الشارع أيضًا» وقد ثبّه المصنف على ذلك بقوله: «وكلب» ولو معلّمًا لخبر مسلم: «طهور إلمّاه أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولامن بالتراب»، وجه الدلالة: أن الطهارة إما لحدث أو خيث أو تكرمة ولا حدث على الإناء ولا تكرمة فتعينت طهارة الخبث فتتت نجاحة فيه: وهو أطيب أجزائه، بل هو أطيب الحيوان تكهة لكرة ما يلهث فيقية أولى.

⁽٣) اكشاف الفناع المبهوتي (١٨/١) قال: اوالكلب والخنزير نجسان»، وكذا ما تولد منهما وسؤو ذلك وعرقه، وكل ما خرج منه لا يختلف المدلهب فيه، قاله في الشرح: ويطهر متنجس بهما و منتجس ابمنولد منهما أو من أحدهما أو بشيء من اجزائهما» أو اجزاء ما تولد منهما، أو من أحدهما اغير أرض ونحوها» كصخر وحيطان ابسيع غسلات منقية، إحداهن بتراب طهور وجويا» لحديث أبي هريرة مرفوغا، قان: "إذا وَلَغَ الْكُلُبُ فِي إِنَاء أَخَدِكُمْ فَلْتُعْلِمُ مَنْكُمْ المَنْقَى الله والله الفائد والله المنافق على وللمائد وظائرةً ثُمَّ يُنْجَلِهُ مَنْ مَراب، وله أيضا: "ظهور إِنَاء أَخَدِكُمْ إِنَّا الْكُلُبُ فِي أَنْ الْكُلُبُ فِي أَنْ الله الفائد : "ظهور إِنَاء أَخَدِكُمْ إِنَّا الْكُلُبُ فِي أَنْ الْكُلُبُ فِي أَنْ النَّكُلُ فِي أَنْ الْكُلُبُ فِي أَنْ النَّعَالِ عَلَى الله الفائد الله الفائد الله المنافق عليه الله المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق الله المنافق المناف



كِتَابِ الطَّهَارَةِ اسْتِدُلَالُ مَنْ رَأَى أَنَّهُ طَاهِرُ الْمُبْنِ، وَفِي كِتَابِ الْأَطْمِمَةِ اسْتِذْلَالُ مَنْ رَأَى أَنَّهُ حَلَالٌ. وَمَنْ فَرَّقَ أَيْضًا فَمُمْدَتُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُبَاحٍ لِلْأَكْلِ وَلَا مُبَاحٍ الانْفِفَاعُ بِهِ، إِلَّا مَا اسْتَثَنَّاهُ الْحَدِيثُ مِنْ كَلْبِ الْمَاشِيَةِ أَوْ كُلْبِ الزَّرْعِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ).

فاستثناء ذلك للحاجة، وفرق بين الانتفاع به، وبين بيعه، وقد تقلَّمت التفرقة بينهما في مسألة الروث وما أشبهه، وذكرنا: أن جمهور العلماء يجزّرُون الانتفاع بتلك الأشياء، لكنهم يمنعون ببعها، وكذلك النهي عن بيع الماء، وقد ورد من حديث أبي فرّ المتفق عليه أن الرسول ﷺ قال: «ثَلاثةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْفِيَامَةِ، وَلا يُزَكِّمِهُم، وَلَهُمْ عَلَيْ أَل اللَّهُ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْفِيَامَةِ، وَلا يُزَكِّمِهُم، وَلَهُمْ عَلَى اللَّهُ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْفِيَامَةِ، وَلا يُزَكِّمِهُمُ اللَّهُ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْفِيَامَةِ، وَلا يُنْظَرُ مِنْ بينهم: «رَجُلٌ كَانَ لَهُ قَصْلُ مَاءٍ فَمَنْعَهُ الْبَنَ السَّبِلِ» (١٠)؛ ولذلك تكلم العلماء عن حكم بيع الماء (١٠)، فبعض العلماء

 ⁽١) أخرجه البخاري (٣٣٥٨)، ومسلم (١٠٨)، بلفظ: «رجل على فضل ماء بالفلاة يمنعه من ابن السبيا.».

⁽٢) ببع الماء لا يخلو من حالتين؛ الحالة الأولى: أن يكون الماءُ في بثر أو نهر عام ليس ملكًا لأحد، فهذا لا يجوز بيعه.

العالة الثانية: أن يكون الماء ُ في ملك الشخص، وهو الذي أخرجه وحازه في ملكه فهذا يجرز له أن يبعه.

فأما الأول: مذهب الحنفية: «البحر الرائق؛ لابن نجيم (٣٠٦/٥) قال: «بيع الماء في الحياض والآبار لا يجوز إلا إذا جعله في إناء».

مذهب المالكية: «التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب» لخليل (٢٧١/٧ ـ ٢٧١) قال: «وَأَمَّا مَاءُ الْبِيْرِ الْتِي خَفِرْتْ فِي الْفَيَافِي فَلا تُبَاعُ...، وهو قول ابن الماجشون وأصبح وابن حبيب، وهو قول أصحابنا وروايتهم عن مالك». ونقل الباجي عن المجموعة أيضًا أنه قال فيها قال مالك: «لا يجوز بيم بتر الماشية...».

مذهب الشافعية: «تحفة المحتاج»، للهيتمي (٢٧١/٤)، قال: «والحاصل أنه لا يصح بيع الماء من نحو نهر أو بثر وحده مطلقًا للجهل به».

مذهب الحنابلة: "فشاف القناع؛ للبهوتي (١٦٠/٣) قال: "ولا يملك ماء عد، يكسر العين وتشديد الدال قبل حيازت، "وهو الذي له مادة لا تفقط كمياه العيون و؛ كـ«نقع البئر؛ لقول ﷺ: «المصلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكلاّ=

حرموا بيعه مُطلقًا، وبعضهم دقق في هذا الأمر وفصل، فقال: إن كان الماء يبذل فيه جهد فلا مانع من بيعه، كما نرى الآن في السيارات التي تنقل الماء، أو من يحفر بئرًا وينفق عليها، فالأجر مقابل تلك النفقات كالحال على أخذ الأجرة على الإمامة وتعليم القرآن والأذان وغير ذلك(").

◄ قوله: (وَرُوِيَتْ أَحَادِيتُ غَيْرُ مَشْهُورَةٍ).

هذا جيّد من المؤلف كظّيقة حيث قال: "غير مشهورة"، فالأحاديث المنعوتة بعدم الشهرة ليس دليلًا على ضعفها، لكنها ليست مشهورة كشهرة التي نهت عن البيع، وعند التدقيق فالأحاديث الثلاثة الواردة في النهي عن ثمن الكلب إلا كلب الصيد^(٣) قد تكلَّم فيها علماءُ الجرح والتعديل وبينوا

= والنار؟... (فلا يصح بيعه)، أي: بيع شيء من ذلك قبل حيازته. الله: من أما المنذة والماليات المالية من ذلك قبل حيازته.

الثاني: مذهب الحنقية: «البحر الرائق» لأبن نجيم (٨٤/٦) قال: «أما إذا أحرز الماء بالاستقاء في آنية، والكلأ بقطعه جاز حينتلِ بيعه لأنه ملكه بذلك».

مذهب المالكية: «التهذيب في اختصار المدونة»، للبراذمي (٢٩٧/٤)، قال: «الناس في المرعى سواء، ولا يمنع الكلأ إلا رجل له أرض قد عرفت له، فهذا الذي يمنع كلاها، أو يبعه إن احتاج إليه».

كلاها، او بيبعه إن احتاج إليه». مذهب الشافعية: "دوضة الطالبين"، للنووي (٣١٢/٥) قال: "فصل في بيع الماء"، أما المحرز في إناء أو حوض، فيبعه صحيح على الصحيح.

ملهب الحتابلة: قشاف القناع، (٦٠/٣) قال: ﴿...ومن حاز من ذلك، أي: من الماء العد والكلأ والشوك والمعدن الجاري، فشيئًا ملكه، وجاز بيعه لها روي أن النبي ﷺ فهي عن بيع العاء إلا ما حمل منه، رواه أبو عبيد في الأموال.

(١) قال أبو جعفر الطحاري: •قَالَ أَصْحَابَا: لاَ تجوز الْإِجَارَة على تَثليم الثُّرَان وَالْأَذَان وَالْأَذَان وَالْمُؤَان وَالْأَذَان وَالصَّدَة وَلاَ على تَعليم الْفُرَانِ وَالْمُؤَان وَلاَ على تَعليم الْفُرَان وَالأَذَان وَتكره الْإِجَارَة على تَعليم الْفُئِدَان وَالأَذَان وَتكره الْإِجَارَة على تَعليم الْفُئِدَان وَالأَذَان وَالصَّلَاة أَجْرَة المعلم. وقَالَ الشَّافِي: يجوز اخذ الْأَجْرَة على تَعليم الْقُرْآن وَالأَذَان وَالصَّلَاة بهم، فمختصر اختلاف العلماء (١٩٩٤).

 (۲) أولاها: ما أخوجه الترمذي (۱۲۸۱) عن أبي هريرة، قال: (نهي عن ثمن الكلب، إلا كلب الصيدا. قال الترمذي: «هذا حديث لا يصح من هذا الوجه، وأبو المهزم اسمه يزيد بن سفيان وتكلم فيه شعبة بن الحجاج وضعفه. وقد روي عن جابر، عن النبي ﷺ نحو هذا، ولا يصح إسناده أيضًا. _ الشرح بداية المجتهد على المحتهد المح

ضعفها، وعليه فالأحاديث في ذلك ضعيفة (١).

◄ تولىم: (اقْتَرَنَ فِيهَا بِالنَّهْيِ عَنْ نَمَنِ الْكَلْبِ اسْتِثْنَاءُ أَثْمَانِ الْكِلَابِ
 الْمُبَاحَةِ الاتّخاذِ. وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ السَّنَّوْرِ فَنَابَتٌ).

[فنابت]؛ لحديث جَابِر ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَهَنِي عَنْ ثَمَنِ الْكَلِي اللَّهِ ﷺ وَالسَّنَوْرِ اللَّهِ ﷺ أَلَقُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنَوْرِ اللَّهِ ﷺ وَالسَّنَوْرِ وَاللَّهُ عَنْ فَلَكُ اللَّهِ عَنْ فَلِكَ اللَّهِ اللَّهُ ﷺ فَقَالَ: ﴿ وَمِنْ أَخَلَا ثَمَنَ الكلب والسنور، فهذه أَدَّلَة صريحة بأنه لا يجوز بيع السنور، وهو رأي جماهير العلماء، ومع ذلك نجد بعض العلماء المحقّقين ذهبوا إلى جواز ذلك للحاجة.

تولىم: (وَلَكِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى إِبَاحَتِهِ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرُ الْعَيْنِ مُبَاحُ الْمَنافِع).

وعلَّةُ أياحةِ الجمهور: الموازنة بين ما ورد في النهي وما ورد بعدم نجاستها، وإنما هي من الطوافين؛ فما دامت طاهرة لا يحرم بيعها، ولذلك نجد الإمام البيهقي ـ وهو من الأعلام المحدثين، شافعي المذهب ـ تكلم في هذه المسألة، وبيَّن أن النهي إنما كان قبل إباحتها حيث كانت السنورات نجسة، فلما جاء الإذن بإباحتها دلَّ ذلك على جواز بيعها (4).

ثانيها: ما أخرجه النسائي (٤٦٦٨)، عن جابر: «أن رسول اله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، والسنور، إلا كلب صيد». قال النسائي: «هذا منكر».

الثالث: ما أخرجه أبو حنيفة في "مسنده برواية الحصكفي (١٧) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هِي، قَالَ: «رَحُّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَنِ كَلْبِ الصَّيِّدِ».

⁽١) قالَ الإنشيلي في «الأحكام الوسطى» (٢٥/١): «حديّث النهي عن الكلب إلا كلب الصيد، واهي الطرق، وقال الزيلمي في «نصب الراية» (٥٣/٥): «والأحاديث الصحيحة عن النبي هي في الهي عن ثمن الكلب خالية عن هذا الاستثناء.

 ⁽٢) أخرجه أبو داود (٣٤٧٩) وصحَّحه الألبانِيُّ في «الصحيحة» (٣٤٧٩).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٥٦٩).

⁽٤) "السنن الكبرى" للبيهقي (١٨/٦) قال: "وقد حمله بعض أهل العلم على الهِرِّ إذا=

إذًا فجمهور الحنفية^(۱) والمالكية^(۲) والشافعية^(۳)، ورواية عن الحنابلة (وهي الرواية المشهورة)⁽⁴⁾ يجرِّزُ بيع السنور، ولأحمد رواية أخرى ليست مشهورة، وهي عدم جواز بيعها^(۵)، والأخذ بظاهر الأحاديث التي نهى فيها رسول الله ﷺ عن ثمن السنور. وقد أثر ذلك عن بعض النابعين^(۱)، واخذ به بعض المحقّين من المذاهب^(۷).

تولىمَ: (فَسَبَبُ الْحَيْلافِهِمْ فِي الْكِلَابِ تَعَارُضُ الْأَهِلَّةِ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الْحَيْلاَفُهُمْ فِي بَيْع الزَّبْتِ النَّجِسِ).

توخّش فلم يقدر على تسليمه، ومنهم من زعم أن ذلك كان في ابتداء الإسلام حين
 كان محكومًا بنجاسته، ثم حين صار محكومًا بطهارة سؤره حل ثمنه، وليس على
 واحد من هذين القولين دلالة بينة، والله أعلم».

 (۱) «الدر المختار»، و«حاشية ابن عابدين» (رد المحتار) (۱۹/۰) قال: «بيع الكلب المعلم عندنا جائز، وكذا السنور».

 (۲) «الشرح الكبير» للشيخ الدردير، و«حاشية الدسوقي» (۱۱/۳) قال: «وجاز هر وسبع»، أي: بيعهما.

(٣) «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٣١/٢)، «ويجوز بيع الهرة» الأهلية.

٤) «الإنصاف» للمرداوي (٢٧٣/٤) قال: «ويجوز بيع الهر والفيل وسباع البهائم التي تصلح للصيد، وكذا سباع الطير. في إحدى الروايتين، هذا العذهب. صخحه في التصحيح، والكافي، والنظم، وغيرهم، وشرح منتهي الإرادات، للرحيباني (٨/١) قال: «وكهرة فيصح بيعه لما في الصحيح «أنَّ المُرَآثُةَ تَخَلَّتِ الثَّارَ فِي هِرُو لَهَا كَانَ ، والأصلُ في اللام الملك.

 (๑) «الإنصاف» للمرداري (٤٧٣/٤)، قال: «والأخرى: لا يجوزً». اختارها أبو بكر، وابن أبي موسى، وصاحب الهدي. قال في «القواعد الفقهية»: «لا يجوز بيع الهر. في أصح الروايتن؟.

(٦) كأبي هريرة وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد. «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (١٥/٦)، قال: «وكرهت طائفة بيعه، روينا ذلك عن أبي هريرة، وطاوس، ومجاهد. وبه قال جابر بن زيد».

(٧) قمطالب أولي النهى، للرحيباني (١٣/١٣) قال: "وكهر،" فيصح بيعه على المذهب... "خلافًا لجمع، منهم صاحب (الفائق، "والهدي، "والقواعد الفقهية،" فإنهم اختاروا عدم جواز بيعه؛ لحديث مسلم عن جابر أنه "سئل عن ثمن السنور، فقال: "(زجر النبي ﷺ عن ذلك، وفي لفظ: "أن النبي ﷺ نهى عن ثمن السنور، رواه أبو داود. وسبب الاختلاف: تمسُّك كلِّ عالم بما وصل إليه من النصوص الصريحة في هذا الباب، وهذا أكبر شاهد على أنهم وقَّافون عند الدليل رحمهم الله جميعًا.

ثم عاد المؤلف كَلَمَلَةُ إلى مسألة الزيت النجس المختلف في بيعه، ومثله ـ كما مر ـ شحوم الميتة، فلما سُئل رسول الله ﷺ عنها، فَقَالَ: «لاً، هُوَ حَرًاماً".

وهنا اختلف العلماء في الزيوت التي تنجست ـ أي: خالطتها نجاسة فغلبت عليها فأصبحت نجسة ـ في جواز بيعها للانتفاع بها، وانفقوا على عدم جواز أكلها^(۱۲).

> قولاً: (وَمَا ضَارَعَهُ بَعْدَ اتَّفَاقِهِمْ عَلَى تَحْرِيم أَكْلِهِ).

فالاتّفاق على تحريم الأكل فقط، لكن لو اضطر للأكل فالضرورات تبيح المحظورات وتقدر بقدرها، وليس الأكل من الزيت المتنجس بأشد من الميتة.

تولىم: (فَقَالَ مَالِكُ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الزَّيْتِ النَّجِسِ^(٣)، وَبِهِ قَالَ

- (١) أخرجه البخاري (۲۲۳۲)، ومسلم (۱۸۰۱/۱۷)، ولفظه: عن جابر بن عبدالله ، الله ترشولُه حُومٌ بَيْحٌ أَنَهُ سَعد رسول الله يَشَاهُ حُومٌ بَيْحٌ اللّهَ تَرْسُولُهُ حُومٌ بَيْحٌ اللَّحَمْرُ، وَالْمَيْتُةَ وَالْجَنْزِيرَ وَالْأَصْنَامُ، فقيل: يا رسول الله، أرأيت شحوم الميته، فإنها يطللى بها السفر، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: «لا، هُوَ خَوْاتُهِا بِطَلْقَ بِهَا السفر، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: «لا، هُوَ حَدْدُ اللهِ يَقْلَ حَرُمُ شُخُومَهُا جَمَّالُوهُ، ثُمُّ بَاعُوهُ، فَأَكُلُوا تَمَنَّهُ.
- (۲) حكى الأجماع ابن عبدالبر في «التمهيد» (٤٣/٩) قال: قال أبو عمر: أما أكله فمجتمع على تحريمه.
- (٣) «الشرح الكبير» للشيخ المددير و«حاشية الدسوقي» (١٠/٣) قال: «قوله: وزبت تنجى، ما ذكره من أنه لا يصح بيعه هو المشهور من المذهب، ومقابله رواية وقعت لمالك جواز بيعه كان يفتي بها ابن اللباد قال ابن رشد في سماع القرينين في كتاب الصيد ما نصه، والمشهور عن مالك المعلوم من مذهبه في «المدونة» وغيرها أن بيعه=

الشَّافِعِيُّ (1)).

وكذلك الإمام أحمد(٢).

◄ قول ﴿ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً: يَجُوزُ إِذَا بَيَّنَ ﴾.

وهذا قيد وضعه الإمام أبو حنيفة كظّلَفه، ولا فائدة له ما دام الإمام يجيز بيع الزيت النجس، اللهم إلا فائدة تعود على المشتري، وهي رفع الحرج عنه في حالة شرائه زيتًا طاهرًا ثم تلبَّث بالنجس، ويجب على الباتع حينها أن يبيِّن له الطاهر من المتنجس، وإلا وقع الإثم على البائع لعدم بيانه، وإن لحق بالمشتري ضرر بسبب الأكل منه فالإثم على البائع أيضًا.

تولىم: (وَبِهِ قَالَ ابْنُ وَهْبِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ⁽¹⁾. وَحُجَّةُ مَنْ
 حَرَّمةُ حَدِيثُ جَابِرِ الْمُتَقَدِّمُ.

ولكن حديث جابر ليس فيه ذكر الزيت، وإنما ذُكِر فيه الشحم، وهو بمعنى الزيت، فالشحم: ما يستخرج من الحيوان، وبعضه غليظ، وبعضه

لا يجوز، والأظهر في القياس أن بيعه جائز ممن لا يغش به إذا بين؛ لأنَّ تنجيسه بسقوط النجاسة فيه لا يستقط ملك ربه عده، ولا يذهب جملة المنافع منه، ولا يجوز أن يتلف عليه فجاز له أن بيبعه ممن يصرفه فيما كان له هو أن يصرفه فيه، وهذا في الزيت على مذهب من لا يجيز غسله، وأما على مذهب من يجيز غسله وروي ذلك عن مالك فسيله في البيع سيل الثوب المنتجن.

⁽١) "تحفة المحتاج للهيتمي (٢٣٤/٤)، قال: فغلا يصح ببع... والمتنجس الذي لا يمكن تطهيره، بالغسل «كالخل واللبن وكذا الدهن في الأصح» لتعذر تطهيره، أي: صريح في أن معنى قول المصنف، وكذا الدهن، أي: لا يصح بيعه.

⁽٢) «كشآف القناع» (١٥٦/٣) قال: «ولا» يصح ابيع أدهان متنجسةً، كزيت لاقى نجاسة.

⁽٣) اقرة عين الأخيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين (٣٥/٧) قال: اكذا الزيت لو اختلط مع ودك الميتة أو الخنزير لا ينتفع به على كل حال إلا إذا غلب الزيت، لكن لا يحل أكله بل يستصبح به أو يبيعه مع بيان عيب».

 ⁽٤) عماشية الدسوقي، مع «الشرح الكبير» للشيخ الدردير (١٠/١) قال: «وينتفع بمتنجس» ظاهر كلامه يشمل الانتفاع بالبيع وجوازه، وهو قول ابن وهب إذا بين ذلك.

يذاب فيسيل، وقريب منه الزبد أيضًا الذي يستخرج من الحيوان؛ فالزيت إذن بمثابته، وعليه فالمعنى واحد في قول العلماء.

والخلاصة: أن الدليل ورد نصًّا في الشحم، وورد قياسًا في الزيت بجامع التقائهما في المعنى.

تولات: (أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللّهِ ﷺ عَامَ الْفَشْحِ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمًا الْخَفْرَ وَالْمَيْنَةَ وَالْجَنْزِيرِ(\). وَعُمْدَةُ مَنْ أَجَازَهُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الشَّيْءِ أَكْثَلُ مِنْهُ وَاجِدَةٌ مِنْ تِلْكَ الْمَتَافِعِ أَنَّهُ لَيْسَ بِلْزَمْهُ أَنْ يُحَرَّمَ مِنْهُ سَايُرُ الْمَتَافِعِ أَنَّهُ لَيْسَ بَلْزَمْهُ أَنْ يُحَرَّمَ مِنْهُ سَايُرٌ الْمَتَافِعِ أَنَّهُ لَيْسَ بَلْزَمْهُ أَنْ يُحَرَّمَ مِنْهُ سَايُرٌ الْمَتَافِعِ).

فإذا كان الزَّيت نجسًا حرمً على الإنسان أن يأكله؛ لما يترتب عليه من الضرر، ولا يجوز لإنسان أيضًا أن يمسَّهُ؛ لأنه نجس، ولكن يجوز بيعه لإنسان لا يمسه، بل ليستفيد منه في الاستصباح.

إذن فقد حرم الزيت النجس من عدة منافع وجاز من هذه المنفعة.

> توله: (وَلا سِيَّما إِذَا كَانَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْمُنْفَمَةِ غَيْرِ الْمُحَرَّمَةِ كَالْحَاجَةِ إِلَى الْمُحَرَّمَةِ، فَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ هَذَا يَخْرُجُ مِنْهُ الْخَمْرُ وَالْمَبْتُةُ وَالْخِنْزِيرُ، وَبَقِيتُ سَائِرُ مُحَرَّمَاتِ الْأَكْلِ عَلَى الْإِبَاحَةِ: أَغْنِي أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِيهَا مَنَافِعُ سِوَى الْأَكُل فَيِيعَتْ لِهَذَا جَازًى.

إن الله ﷺ إذا حرم شيئًا حرمه لما فيه من الضور، وهذا الضور قد يكون عامًّا، وربما يكون ضوره أكثر من نفعه، وربما يكون ضوره أوضح وأبين من نفعه.

تولى: (وَرَوْوْا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ أَنَّهُمْ أَجَازُوا بَيْعَ
 الزَّيْتِ النَّحِس لِيُسْتَصْبَحَ بِهِ)(٢٠).

⁽۱) سبق تخریجه.

والمعروف عند جماهير العلماء أنه يجوز الاستصباح به، وفرق بين مجرد البيع وبين الانتفاع به كما مرَّ.

◄ قولكَ: (وَفِي مَذْهَبِ مَالِكٍ جَوَازُ الاسْتِصْبَاحِ بِهِ وَعَمَلُ الصَّابُونِ مَعَ تَحْرِيم بَيْعِهِ).

وتلك دقَّةٌ من المؤلف كَثْلَاللهُ حيث قال: «وفي مذهب مالك»(١١)، وأزيد: وفي مذهب الشافعية (٢)، والحنابلة (٣) جواز الاستصباح به، ولا يُفهم أن الأئمة الثلاثة قالوا بذلك، وإنما قال به بعض علماء المذهب المحقِّقين^(٤)، وهم من نظروا إلى العلة والفائدة وعدم وجود الضرر كما ذكرنا.

- السمن المائع الذي سقطت فيه الفأرة الميتة؛ فقالت طائفة: ينتفع به ولا يؤكل، روى ذلك عن ابن عمر، وابن مسعود، وعلي، وابن عباس، وأبى سعيد الخدري».
- (١) «حاشية العدوى على كفاية الطالب الرباني» (٥٨٦/١) قال: «وكما يجوز الاستصباح بالزيت المتنجس يجوز جعله صابونًا وتغسل به الثياب وتغسل بعده بمطلق».
- "مغنى المحتاج" (٥٨٦/١) قال: "ويحل" مع الكراهة في غير المسجد "الاستصباح بالدهن النجس؛ عينه كودك ميتة أو بعارض كزيت ونحوه وقعت فيه نجاسة اعلى المشهور»؛ لأنه ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال: "إِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَإِنْ كَانَ مَائِمًا فَاسْتَصْبِحُوا بِهِ، أَوُّ فَانْتَفِعُوا بِهِ»، رُواه الطحاويُّ، وقال:
- وكذا: «أسنى المطالب؛ لزكريا (٢٧٨/١) قال: «فلا يمنع الاستصباح بما مرَّ قال في «المجموع»: ويجوز طلي السفن بشحم الميتة واتخاذ صابون من الزيت النجس».
- اكشاف القناع؛ للبهوتي (١٨٨/١) قال: اويجوز الاستصباح بدهن متنجس في غير مسجده؛ لجواز الانتفاع بالنجاسة على وجه لا تتعدى، وأما في المسجد فلاً؛ لئلا يفضي إلى تنجيسه "ولاّ يحل أكله ولا بيعه ويأتي في البيع"؛ لأن الله إذا حرم شيئًا
- (٤) يقصد أنَّ مالكًا مثلًا منع استعمال الزيت الذي خالطه نجاسة، بينما أجاز ذلك أصحابه، وكذلك الشافعي وأحمد.
- لكنَّ مالكًا وافق أصحابه في جواز الانتفاع، قال أبو الوليد ابن رشد: «سُئل مالك عن الزيت تقع فيه الفارة هل ينتفع به للمصباح؟ قال: نعم إن قووا على التحفظ في مسّه؛ لأن أهل البيت يمسون المصباح، ويأخذون القدح والقصبة وما أشبه ذلك، فإن قووا على التحفظ منه فلا بأس به.

 ◄ قول ٦: (وَأَجَازَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا مَعَ تَحْرِيمٍ نَمَنِهِ، وَهَذَا كُلُهُ ضَعِيفٌ).

يقول المؤلف: إن كلَّ تلك التعليلات ضعيفةً؛ لأنه يميل إلى نجاستها، ولا شكَّ أن القول بالنجاسة هو الأحوط، والرسول ﷺ وضع لنا قاعدة ثابتة، وهي قوله: 'وَعُ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكُ"،'، وهذا الحديث يعتبر من القواعد المهمَّة التي يندرج تحتها مسائل كثيرة من الأحكام، فكلُّ أمر مشكوك فيه فاطرحه وخذ ما تيقنت منه.

◄ تولاً: (وَقَدْ فِيلَ: إِنَّ فِي الْمُذْهَبِ رِوَابَةٌ أُخْرَى تَمْنَعُ الإسْتِصْبَاحَ
 بو^(۲)، وَهُوَ أَلْزُمُ لِلأَصْلِ: أَغْنِي: لِتَحْرِيم الْبُيْع).

[ألزم للأصل]، أي: ألصق وأوفق للأصل، والأصل في النهي

قال أبو الوليد تعليقًا: (إجازته الاستصباح بزيت الفأرة صحيح على أصله الذي لم يختلف فيه قوله في المدونة وغيرها من إجازة الانتفاع بالأشياء النجسة. (البيان والتحصيا، (۱۹۳۹).

أما قول أصحابه، فقد ذكر أبو الوليد ابن رشد، فقال: "سئل سحنون عن الزبت تقع فيه الفارة، هل يجوز أن يتتفع به؟ قال: لا بأس، أن يستصبح به إذا تحفظ منه، وأن يدهن به مثل الحبل والعجلة، «البيان والتحصيل» (١٧٠/١).

 ⁽١) رواه النساني(٥٧١١)، والترمذي (٥٧١١)، وقال حديث صحيح، وصحَّحه الألبانيثي في اإرواء الغليل؛ (١٢).

⁽٢) «الجواهر الثمينة» لابن شاس (١١٩٩٣)، قال: واختلف في جواز الاستصباح به، «أي الزيت المتنجس» قال مالك: «يجوز في غير المساجد المتحفظ من نجاسته، ويعمل منه الصابورة، وقال عبدالملك: لا ينتفع به في شيء أصلاً، ولو طرحه في الكرياس يريد الانتفاع به لكرهته. ونحوه قال يحيى بن عمر. واختلف أيضًا هل يطهر بالخسل أم لا؟ فروى ابن نافع أنه يطهر. وروى ابن القاسم في الواضحة والمستخرجة نحوه.

وكذا: اشرح زروق على متن الرسالة (٥٩٠/١) قال: وينتفع بمتنجس لا نجس في غير مسجد وآدمي يعني لحرمها والمشهور منع الاستصباح بشحم الميتة وطلي السفن والجلود ونحو ذلك بها لنص الحديث في منه.

والنجاسات التحريمُ إلا أن يصرفها صارف من التحريم إلى غيره.

والمسألة مختلف فيها؛ فالأصل في الأشياء _ عند أكثر العلماء _ الإباحة حتًى يرد دليل يحرم، وبعضهم يرى أن الأصل في الأشياء الحذر(١٦)، وقد وردت أدلة حرمت تلك الأشياء، وحرمت ثمنها.

تولات: (وَاخْتُلِفَ أَيْضًا فِي الْمَذْهَبِ فِي غَسْلِهِ وَطَلْبْخِهِ هَلْ هُوَ مُؤَثِّرٌ فِي غَسْلِهِ وَطَلْبْخِهِ هَلْ هُوَ مُؤَثِّرٌ فِي عَيْنِ النَّجَاسَةِ وَمُزِيلٌ لَهَا عَلَى قَوْلَئِنِ؛ أَحَدُهُمَا: جَوَازُ ذَلِكَ، وَالْآخَرُ: مَنْهُمُ، وَهُمَا مَبْئِيَّانِ عَلَى أَنَّ الزَّيْتَ إِذَا خَالَطْنُهُ النَّجَاسَةُ هَلْ نَجَاسَتُهُ مَانُ نَجَاسَتُهُ مَانَ نَجَاسَتُهُ مَانَ نَجَاسَتُهُ مُحَاوَرَةٍ؟).

والفرق بين النجاستين:

أن نجاسة العين أصبحت جزءًا من المتنجس، والنجاسة المجاورة جاورت نجاسة، ويمكن غسل المتنجس ـ بالنجاسة المجاورة ـ وإزالة النجاسة منه، وينتهى الأمر كالحال لو وقع شيء في نجاسة ثم غُسِلَ وزالت النجاسة منه؛ لأنهًا مجرد مجاورة، أمَّا الشيء فطاهر في أصله.

◄ تولى: (فَمَنْ رَآهُ نَجَاسَةٌ مُجَاوَرَةٍ طَهَرَهُ عِنْدَ الْغَسْلِ وَالطَّبْغِ، وَمَنْ
 رَآهُ نَجَاسَةَ عَيْنِ لَمْ يُطَهِّرُهُ عِنْدَ الطَّبْخِ وَالْفَسْلِ. وَمِنْ مَسَائِلِهِمُ الْمَشْهُورَةُ
 فِي هَذَا الْبَابِ الْحَيْلَافُهُمْ فِي جَوَازِ بَيْعِ لَبَنِ الْآدَمِيَّةِ إِذَا حُلِبَ، فَمَالِكُ (٢)
 وَالشَّافِعِقُ (٣) يُجَوِّرَانِهِ).

 ⁽١) «تحرير المسألة في نهاية السول» للإسنوي (ص٣٦٠ ـ ٣٦١)، و«البحر المحيط» للزركشي (٨/٨ ـ ١١٢).

 ⁽۲) «مواهب الجليل» للحطاب (٤٢٥/٤)، قال: «ويجوز بيع لبن الأدميات؛ لأنه طاهر منتفع».

⁽٣) «المجموع» للنووي (٢٥٤/٩) قال: «بيع لبن الأدميات جائز عندنا لا كراهة فيه هذا المذهب، وقطع به الأصحاب إلا الماوردي والساشي والروياني فحكوا وجهًا شاذًا عن أبي القاسم الأنماطي من أصحابنا أنه نجس لا يجوز بيمه، وإنما يربى به الصغير للحاجة، وهذا الوجه غلط من قائله.

وهو قول لبعض الحنابلة^(١).

تولام: (وَأَبُو حَنِيْفَةَ لَا يُجَوِّرُهُ (ا). وَعُمْدَةُ مَنْ أَجَازَ بَيْمَهُ أَنَّهُ لَبَنْ
 أُبِيحَ شُرْبُهُ فَأَبِيحَ بَيْعُهُ قِيَاسًا عَلَى لَبَنِ سَافِرِ الْأَنْمَامِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ يَرَى
 تَخْلِيلَهُ إِنَّمَا هُوَ لِمَكَانِ ضَرُورَةِ الطَّقْلِ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُحَرَّمٌ ؛ إذْ
 لَحْمُ ابْنِ آدَمُ مُحَرَّمٌ . وَالْأَصْلُ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْأَلْبَانَ تَابِعَةٌ لِللَّحُوم).

يقول المؤلف: لدى الحنفية قاعدة معروفة مسلمة في مذهبهم؛ وهي: أن لحم الآدمي محرم، وهذا أمر معروف ليس عند الحنفية وحدهم^(٣)، ولكن الخلاف في حالة الضرورة فيما لو وجد إنسانٌ مضطر ـ قد أشرف

⁽١) «المبدع في شرح المقنع» لابن مفلح (١/٤)، قال: «وَيَجُوز بَيْحُ الْمَنْيِ المرتد.... ولبن الأدميات وجهانا ظاهر كلام الغرقي، واختاره ابن حامد وصححه في «الشرع» وغيره، وجزم به في «الوجيزة أنه يصغّ بعع لبن الآدمية المنفصل منها، لأنه طاهر متنفع به كلبن الشاة، ولأنه يجوز أخذ العوض عنه في إجارة الظُلر أشبه المنافع، والثاني: لا يجوز قدمه في «المحروء» لأنه مانع خرج من آدمية كالعرق أو لأنه من الآدمي، فلم يجز بعه كسائر أجزاته، وجوابه أن العرق لا نفع فيه بدليل أنه لا يباع عرق الشاة ويباع لبنها، وحرم بع المضو المقطوع، لأنه لا نفع فيه، وقبل: يجوز أكره للمرأة بيع لبنها، واحتم ابنهاب وغيره بأن الصحابة قضوا فيمن غر بأمة بضمان الأولاد، ولو كان للبن قيمة لذكروه.

⁽٧) البيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي و وحاشية الشلبي» (٥٠/٤) قال: والبن امرأة قال الفقيه أبو اللبت في «شرح الجامع الصغير»: «سمعت الفقيه أبا القاسم أحمد بن حم قال: قال نصر بن يحيى سمعت الحسن بن سيهوب يقول: جواز إجارة الظئر دليل الحسن بن سيهوب يقول: سمعت محمد بن الحسن يقول: جواز إجارة الظئر دليل على فساد بيع لبنها؛ لأنه لما جازت الإجارة ثبت أن سبيله سبيل المنافع وليس سبيله الأمواله لأنه لم كان مالًا لم تجز إجارته، ألا ترى أن رجلًا لو استأجر بقرة على أن يشرب لبنها ليس، بمال وذكو في إجارة الحيون لو أن رجلًا استأجر شاة لتُرضِع جديًّا أو صبيًّا فإنه لا يجوز؛ لأن اللبن ليس له قيمة.

 ⁽٣) «الدر المختار» و«حاشية ابن عابدين» (رد المحتار) (٣٨/١) قال: «وإن قال له آخر
 اقطع يدي وكلها لا يحل؛ لأن لحم الإنسان لا يباح في الأضطرار لكرامته».

على الهلاك ـ ميتة إنسان فهل له أن يأكلها أو لا؟ فكلام الفقهاء في غير المعصوم معروف، ولكن في المعصوم مختلف فيه^(١)، والمسألة فيها خلاف يرجع إلى قاعدة إزالة الضرر ثم المتفرع عنه، والضرورات تبيح المحظورات، وبعضهم نصّ على استثناء لحم الأنبياء (١) كما هو معروف في كتب القواعد.

تولىم: (فَقَالُوا فِي قِيَاسِهِمْ هَكَذَا الْإِنْسَانُ حَبَوانٌ لَا يُؤكلُ لَحْمُهُ،
 فَلَمْ يَبُحُرْ بَيْعُ لَبَيْهِ، أَصْلُهُ لَبَنُ الْخِزْيِرِ وَالْأَتَانِ).

[الإنسان حيوان] هذا هو الأصلُ، لكن يضاف إليه كلمة: نَاطقٌ، فالله وهبَّهُ العقلَ والنطق، ولهذا تميَّز وارتفع عن الحيوان.

(١) مذهب المالكية: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير و«حاشية الدسوقي» ((٢٩/١)» قال: «والنص» المعول عليه «عدم جواز أكله»، أي: أكل الأدمي المميت ولو كافرًا «لمضطر»، ولو مسلمًا لم يجد غيره؛ إذ لا تنتهك حرمة آدمي لآخر «وصحح أكله أيضًا»، أي: صحَّم ابن عبدالسلام القول بجواز أكله للمضطر.

مذهب الشافعية: «مغني المحتاج» للشربيني (١٩٦٨) قال: «وله»، أي: المضطر «أكل آدمي ميت» إذا لم يجد ميتة غيره كما قيداه في «الشرح» و«الروضة» لأن حرمة الحيّ أعظم من حرمة الميت، ويستثني من ذلك ما إذا كان البيت نبيًا فإنه لا يجوز الأكل منه جزمًا كما قاله إبراهيم المبروزي، وأقره وما إذا كان الميت مسلمًا والمضطر كافرًا، فإنه لا يجوز له الأكل منه لشرف الإسلام، بل لنا وجه أنه لا يجوز أكل الميت المسلم ولو كان المضطر مسلمًا.

تنبيه: حيث جوَّزنا أكل ميتة الأدمي المحترم لا يُجوَّزُ طبخها ولا شيها لما فيه من هتك حرمت، ويتخير في غيره بين أكله نيئًا ومطبوخًا ومشويًّا.

مذهب الحنابلة: «الإتصاف» للمرداوي (٣٧٦/١٠) قال: «وإن وجد معصومًا مينًا: ففي جواز أكله، وجهان»...، والوجه الثاني: يجوز أكله. وهو المذهبُ على ما اصطلحتناه، صحَّحه في «التصحيح»، واختناره أبر الخطاب في «الهذاية»، و«المصنف»، و«الشارح». قال في «الكافي»: «هذا أولى»، وجزم به في الوجز.

(٢) كالشافعية (مغني المحتاج) للشرييني (١٦٠/١) قال: (وله)، أي: المضطر "أكل آدمي
 ميت، . . ويستثنى من ذلك ما إذا كان العيت نبيًّا فإنه لا يجوز الأكل منه جزمًا كما
 قاله إبراهيم المروزي وأقره.

تولت: (فَسَبَبُ الْحِتْلافِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ تَعَارُضُ أَقْسِمَةِ الشَّبَو،
 وَقُرُوعُ مَذَا الْبَابِ كَثِيرةٌ، وَإِنَّمَا نَذْكُرُ مِنَ الْمَسَائِلِ فِي كُلِّ بَابٍ مَشْهُورٍ
 لِيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى الْأَصُولِ. الْبَابُ النَّانِي فِي بُيُوعِ الرَّبَا).

هذا الباب من أخطر أبواب الفقه وأشدها وأعظمها، وهي من الأبواب التي ينبغي أن يقف عندها المسلمُ وقفةً تدبَّر وتأنَّ، ولأجل ذلك حرص عمر بن الخطاب ، الصحابي الجليل، الخليفة الراشد، ثاني الخلفاء الراشدين، المؤيد بنزول القرآن برأيه - أن لو بيَّن رسول الله ، المؤمنين قبل وفاته كبعض مسائل الميراث كالكلالة، وبعض أبواب الرَّبا.

أمًّا الرَّبا فأصوله قد بيَّنها الله ﷺ، وبيَّنها كذلك رسوله ﷺ، لكن هناك بعض المسائل التي اختُلف فيها كما سيأتي؛ لأجل توسع المعاملات في هذا العصر؛ لتنوعها وتعدُّدها، وتنوُّع الوسائل المستخدمة في المعاملات، فكلَّ يحاول أن يضع ذرائع وأسبابًا ووسائل ليتوصل عن طريقها إلى إباحة المعاملة.

ولا يختلف العلماء في تحريم الرِّبا فالله ﷺ قد حرَّمه في كتابه العزيز صريحًا، وحرَّمه رسول الله ﷺ، وييَّن ذلك غاية البيان.

وعندما نتدبَّرُ جملةً من آيات الرِّبا نعلم مدى عظمة القرآن الذي أنزله الله ﷺ هداية للناس جميعًا يهديهم إلى الحق وإلى طريق مستقيم كما جاء التنصيص على ذلك، وأن القرآن قد اشتمل على ما فيه خير للناس وسعادتهم ونجاتهم في الحياة الدنيا والآخرة.

ولم يفارق رسول الله ﷺ هذه الحياة الدنيا، ولم يلحق بالرفيق الأعلى إلا وقد بيَّن لنا ما نحتاج إليه، وأكمل لنا أصول الدين، وبلغنا غاية البلاغ.

والله ﷺ عندما يذكر آيات الربا إما أن يقدم لها بآيات الصدقات، وإما أن يوسط ما يتعلق بالإنفاق والصدقات بينها؛ ليكون المؤمن الفطن حذرًا؛ ليعلم الحق من غيره، وليقف على ما في الصدقات من الفضل

وعليه، فليس هناك وقت محدد للإنفاق، فهذا وصف لعباد الله الأبرار المتقين الصالحين الذين يخشون الله ﷺ. وقد وعد هؤلاء المنفقين الذين ينفقون أموالهم بالليل وبالنهار في حالة السر والجهر أن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

وبئِن الرسول ﷺ فضيلة الصدقة فقال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَصَلَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبِ عَلِيٍّ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبِ، ('') «تمرة»، أي: ما يساوي تمرة، ولكنه قيده بقوله: «مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبِ».

 ⁽١) أخرجه البخاري (١٤١٠) (٧٤٣٠)، ومسلم (١٠١٤) وتمامه: «وَإِنَّ اللهَ يَتَقَبَّلُهَا يَبْوِينِو، أُمَّ يُرْيُبُهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَثِّي أَحَدُكُمْ فُلُونً، حَثَى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ».



ف ﴿ اللَّذِي يَتَحَمُّهُ الشَّيطَنُ وَ الْمَوْا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ اللَّهِ يَتَحَمَّهُ الشَّيطَنُ وَلَاء الذين اتسعت بطونهم، وأصابهم الجشع؛ فأكلوا أموال الناس بغير حقّ، وهذا وصف دقيق لأحوالهم (آكلو الربا) فيخرجون من قبورهم كالمجانين الذين أصيبت عقولهم، واستولى عليهم الشيطان؛ فيكونون في حالة هستيرية، ولذلك قال الرسول ﷺ في ليلة أُسري بي عَلَى قَوْم بُطُونُهُمْ كَالْبُيُوب، فَقُلْتُ: مَنْ أُسري به جَزَائِيلُ؟ قَال: هَؤُلَاءِ أَكَلَةُ الرَّبَا ﴿ اللَّهَا اللَّهَا عَلَى ذلك كثيرة.

وقوله: ﴿ وَيَمْخُ اللهُ الرَّيُوا وَيُرِّنِهِ الْسَدَقَتُ وَاللهُ لا يُحِبُ كُلُّ كَلَّارٍ اللهُ وَيُفْتِه، وقد يرد سؤال فيقول أَيْتِي ﴿ وَيُفْتِه، وقد يرد سؤال فيقول البعض: نرى المرابين تزداد أموالهم وتكثر يومًا بعد يوم، وتتسمّ، واللهُ يقول: ﴿ يَنْمَثُ اللهُ الرَّيْوَا وَيُرْنِي الشَيْدَقَتُ ﴾ وهذا أمر قد أجاب عنه العلماء من قديم، وأثر ذلك عن السلف ﴿ لأن معنى المحق ذهاب المال بالكلية.

والوجه الآخر: أن الذاهب هو بركة المال، فلا يستفيد منه صاحبه، ونرى كثيرًا من المرابين في شقاء وعناء، يلهث أحدهم ويودُّ لو أعطي وادين من ذهب ولو أعطاه لطلب الثالث، فهذه هي حالهم(^(۲).

وإذا نُزِعت البركةُ من الإنسان بقي في شقاءٍ، ورُبَّما نجد فقيرًا معه

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٢٧٣)، وضعفه الألبانيُّ في «ضعيف الجامع» (١٣٣).

 ⁽٢) قال الزّازئ في تفسيره «مفاتيح الغيب» (٨٠٨): «محق الربا في الدنيا من وجوه: أحدها: أن الخالب في المرابي وإن كثر ماله أنه تؤول عاقبته إلى الفقر، وتزول البركة عن ماله، قال ﷺ: «الرّيماً وَإِنْ كُثْمَرُ فَإِلَى قُلُّ».

وثانيها: إن لم ينقص ماله فإن عُاقبته الذَّم، والنقص، وسقوط العدالة، وزوال الأمانة، وحصول اسم الفسق والقسوة والغلظة.

وثالثها: أن الفقراء الذين يشاهدون أنه أخذ أموالهم بسبب الرّبا يلعنونه ويبغضونه ويدعون عليه، وذلك يكون سببًا لزوال الخير والبركة عنه في نفسه وماله.

ورابعها: أنه متى اشتهر بين الخلق أنه إنما جمع ماله من الرَّبا توجهت إليه الأطماع، وقصده كل ظالم ومارق وطماع، ويقولون: إن ذلك المال ليس له في العقيقة فلا يترك في يده، وأما أن الربا سبب للمحق في الآخرة فلوجوه:

دراهم قليلة، ولكنه يعيش في سعادة، وراحة، وخير أمر، وخير حال، ولذلك قال الرسول ﷺ: "مَنْ أَصْبَحَ مُعَافَى فِي بَنَيْهِ، آمِنًا فِي سِرْبِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنْمَا حِيرَتُ لَهُ اللَّبُيَّا، ". فهذا هو السعيدُ، وليست السعادة في جمع المال فقط، ولكن إذا وفقه الله إلى المال وأخذه من كسبٍ حلال، وأنفقه في أوجه البرًّ؛ فإنه سيجد ثمرة ذلك إن شاء الله.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الباب الثاني في بيوع الربا

وَاتَّفَقَ الْمُلْمَاءُ عَلَى أَنَّ الرِّمَا يُوجَدُ فِي شَيْقَيْنِ: فِي الْبَيْعِ، وَفِيمَا تَقَرَّد فِي الذَّمَةِ مِنْ بَيْع أَوْ سَلْفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِك).

الرُّبا _ كما ذكر المؤلف لَكُلَّلُهُ _ له صور:

أولًا: البيع، والبيع الربوي نوعان:

وهما معروفان بربا الفضل، وربا النسيثة، وكلاهما يسمَّى ربًا، لكنَّهُما يختلفان، ولذلك نبَّه رسولُ الله في في ذلك الموقف العظيم كما جاء في حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم (٢)، وغيره كما عند أبي داود (٣) أن الرسول هي عندما خطب الناس قال: «وَأَوْلُ رِبًا أَصْحُ رِبَانًا رِبًا

الأول: قال ابن عباس \$: معنى هذا المحق أن الله تعالى لا يقبل منه صدقة ولا جهادًا، ولا حجًا، ولا صلة رحم.

وثانيها: أن مال الدنيا لا يبقى عند الموت، ويبقى التبعة والعقوبة، وذلك هو الخسار الأكبر.

وثالثها: أنه ثبت في الحديث أن الأغنياء يدخلون الجنة بعد الفقراء بخمسمائة عام، فإذا كان الغني من الوجه الحلال كذلك، فما ظنك بالغني من الوجه الحرام المقطوع بحرمته كيف يكون، فذلك هو المحق والنقصان.

 ⁽١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٧١)، وقال الألباني في «الصحيحة» (٣٣١٨):
 «حسن لغيره».

⁽۲) حدیث (۱۲۱۸).

⁽۳) حدیث (۱۹۰۵).

وربا الفضل فيه خلا*ڤ يسير، والخلاف فيه لا يؤثر على تحريمه،* فهو خلاف ضعيف، بل هناك شبه إجماع على تحريمه^(۲۲)، أما ربا النسيئة فمجمع على تحريمه قطعيً^(۱۲).

تولىم: (فَأَمَّا الرِّبَا فِيمَا تَقَرَّرَ فِي الذَّمَّةِ فَهُوَ صِنْفَانٍ: صِنْفٌ مُتَفَقَّ
 عَلَيْه، وَهُوَ رِبَا الْجَاهِلِيَّةِ الَّذِي نُهِيَ عَنْهُ.

وهذا هو أخطر أنواع الرِّبا، وأكثرها فتكًا، وأشرها، وقد حاول أهل الجاهلية أن يلبسوا الحقَّ بالباطل، وأن يقلبوه، بقولهم: إنَّما البيع مثل الربا؛ لأنه إذا جاز لإنسان أن يبيع السلعة بثمن فيكسب ربحًا، فكذلك يكسب ربحًا عندما يزيد الأجل على المستدين.

وصفته: أن يأتي مُعسِر فيستدينُ من آخر ولا يستطيع السدادَ في الموعد المحدد؛ فيزيد عليه الدائن في القيمة مقابل أن يزيد أجله أكثر، ثم يقول: هذا مقابل هذا، وهذا كذب، وقلب للحقائق، ففيه استغلال لضعف

 ⁽١) أخرجه أبن ماجه (٣٠٧٤) بلفظ: «هاتين» بدل «هذين»، وصححه الألباني في «حجة النبي» (ص٧٠).

⁽٧) من نقل الإجماع على ذلك النووي عن ابن المنذر في «المجموع» (٠/٠٤) قال: قال ابن المنذر: أجمع عوام الأمصار مالك بن أنس ومن تبعه من أهل المدينة، وسفيان الثوري، ومن وافقه من أهل العراق، والأوزاعي، ومن قال بقوله من أهل الشام، والليث بن سعد، ومن وافقه من أهل عصر، والشافعي وأصحابه، وأحمد وإسحاق، وأبو ثور، والنعمان، ويعقوب، ومحمد بن علي أنه لا يجوز بيح فعب بذهب، ولا فضة بنضة، ولا بر بير، ولا شعير بشعير، ولا تمر بتمر، ولا ملح بملح متفاضلاً، يذا بيد، ولا نسية وأن من فعل ذلك فقد أربى والبيع مفسوخ، قال: وقد روينا هذا القول عن جماعة من أصحاب رسول ألله ﷺ وجماعة يكثر عددهم من التابعن.

 ⁽٣) قال ابن قدامة في «المعني» (٣/٤): «والربا على ضربين: ربا الفضل، وربا النسيئة.
 وأجمع أهل العلم على تحريمهما».

هذا الإنسان وشدة حاجته، ولذلك يقول له: أتقضى أم تُرابى.

تولىم: (وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُسَلِّفُونَ بِالرِّيَادَةِ وَيُنْظِرُونَ، فَكَانُوا
 يَقُولُونَ: أَنْظِرْنِي أَرْدُكَ).

هذا كما مر في قولهم: أتقضي أم ترابي.

◄ تولى : (وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَنَاهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِقْوَلِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: ﴿أَلَا وَإِنَّ رِبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رِبًا أَضَمُهُ رِبَا الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُقَلِبِ» (١٠).
 عَبْدِ الْمُقَلِبِ» (١٠).

«ألا» أداة استفتاح، وهي من المؤتَّدات، و«إنَّه أيضًا من المؤتَّدات وهي الداخلة على المبتدأ والخبر، والجملة الاسمية من المؤتِّدات، فجاءت عدة تأكيدات أكَّد بها الرسول ﷺ خطورة الرِّبا.

ولم يجامل الرسول ﷺ عمّه في أمر الحق، بل رفع بذلك عمّه مما وقع فيه من ذلك الأمر.

◄ قولآ›: (وَالثَّانِي: «ضَعْ وَتَعَجَّلْ»، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ)(٢).

وكثرت هذه المسألة في هذا الزمان، وهي: "ضع وتعجل»، كأن يكون لمؤسسة أو معرض أو شخص مبلغ على إنسان اشترى - مثلاً -سيارة بالتقسيط، أو بيتًا أو أثاثًا، وحدد لذلك أجلًا، فيأتى هذا المدين

سبق تخریجه.

⁽۲) «المغني» لابن قدامة (۲۹/۵)، قال: «إذا كان عليه دين مؤجل، فقال لغريمه: ضع عني بعضه، وأعجل لك بقيته. لم يجزة، كرهه زيد بن ثابت، وابن عمر، والمقداد، وسعيد بن المسيب، وسالم، والحسن، وحماد، والحكم، والشاقعي، ومالك، والغروي، وهشيم، وابن علية، وإسحاق، وأبو حنيفة. وقال المقداد لرجلين فعلا ذلك: كلاكما قد آذن بحرب من الله ورسوله. وروي عن ابن عباس: أنه لم ير به بأسًا. وروي ذلك عن النجع، وأبي ثور؛ لأنه آخذ لبعض حقه، تارك لبعضه، فياز، كما لو كان الذين حالاً.

قبل انتهاء الأجل فيذهب إلى الدائن فيقول له: ضع عني شيئًا من هذا المال، وأدفع لك حالًا، فهنا قصر في مدة الأجل، وفي نفس الوقت قلَّل المبلغ، ولو نظرنا إلى أقوال العلماء لوجدنا أن الأكثر يقولون: بعدم المجواز، لكن ليست العبرة أن يكون هذا هو رأي الأكثر، بل العبرة أن يكون هناك دليل صريح على ذلك، وإذا كان عمر هم تحيّر وأشكل عليه وعلى الصحابة بعض أبواب الرِّبا التي لم تتكشف في زمن رسول الله ﷺ لأن آيات الرِّبا نزلت في أواخر حياة رسول الله ﷺ (١٦)، وبعضهم قيدها بأيام، فعلينا تكون أشكل، فعندما ينسب القول بعدم الجواز لأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في المشهور (١٦)، نقول: هذا رأي الأثمة، والقول الأخر: هو قول أحمد في رواية عنه (١٠).

 ⁽٢) قال ابن عبدالبر: «اتُفق مالك وأبو حنيفة وأصحابهما إلا زفر على أن ضع وتعجَّل
ربًا، واختلف في ذلك قول الشافعي، فقال مرة: لا بأس فيه وراً، من المعروف،
ومرة قال: ضع وتعجل لا يجوز، «الاستذكار» (٤٨٩/١، ٤٤٩).

قال الروياني من الشافعية: قال أصحابنا: ليس ذلك _ أي: قول الشافع _ على قولن، وإنما هو على اختلاف حالين فالموضع الذي قال: يجوز في الدين على ما حكاه المزني هو أن يتمجل ويضع ولا يجمله شرطًا، فإذا كان كذلك فهو جائز، والذي قال: لا يجوز إذا جمله شرطًا، وهذا كما قال في كتاب الصلح: إذا كان له على آخر ألف درهم فأعطاء خمسمائة على أن يبرئه من الباتي لم يجز، وإن أخذ خمسمائة، وأبرأه من الباتي من غير شرط جاز ويرئ، وقيل: أشار المزني إلى قولين، وهو غلط منه وهذا لا يصح؛ لأن المزني لم يمتقد إلا ما ذكرنا من غير أشكال، وبحر المذهب، (٢٤٣٨).

⁽٣) قال المرداوي: ﴿ وَلَوْ صَالَحَ عَنْ النَّوْجُلِ بِبَغْهِ حَالَا: لَمْ يَصِعُ». هَذَا الْمُذْهَبُ. نَقَلُهُ الْجَمْرَةِ عَنْ اللَّوْجِيزِ»، وَغَيْرِهِ. وَلَا الْجَمْرَةِ»، وَغَيْرِهِ. وَقَارِهِ. وَقَارِهِ. وَقَارِهِ. وَقَارِهِ. وَقَارِهِ. وَقَارِهِ. وَقَارِهِ. وَقَارِهِ. وَقَارِهُ الشَّنْعُ عَنْ اللَّهُوجِ»؛ وَوَابَةٌ يَصِحُ. وَاخْتَازَهُ الشَّنْعُ تَقِيْ اللَّيْنِ: لِيَرَاءَوَ الشَّنْعُ مَنَا. ﴿ ١٩٧٥».

والخلاصة: أن أكثر المحققين من العلماء أخذوا بالقول الآخر^(١)، وهو مما أذهب إليه حقيقة.

و "ضع وتعجل"، أي: أعطيك حقك قبل أن ينتهي الأجل مقابل أن تخفض عني، وهذا في نظري من باب التيسير، وليس من الرّبا؛ لأن ذاك أتقضي أم ترابي، وهذا ليس فيه نفع إلا لطرفي واحد، لكن في هذه الصورة (ضع وتعجل) حصل النفع للجانبين؛ فتفادى الدائن طول الأجل عليه، واستفاد بالمبلغ بين يديه، واستفاد المدين أيضًا بخفض الدين عليه، فكل منهم مستفيد، ففيه مصلحة للطرفين.

وأما الرّبا المحرّم فهو الذي فيه ضرر على أحد الطرفين؛ لأن المرابي هو المستفيد، والمدين هو المتضرر.

تولىم: (وَسَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدُ: وَأَمَّا الرَّبَا فِي الْبَيْعِ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ
 أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ صِنْفَانٍ: نَسِيقٌ وَتَفَاصُلٌ.

جاءت عدّة أحاديث في ذلك، منها:

حديث عبادة بن الصامت بروايات متعددة عن الرسول ﷺ، وكذلك أيضًا حديث عمر بن الخطاب المتفق عليه^(٢)، وهو صريح في تحريم الرِّبا، لكنَّ النصَّ جاء في أمور ستة فقط: «اللَّمَبُ بِاللَّمَبِ، وَالْفِصَّةُ

(١) قوله هذا قول أكثر المحققين من العلماء فيه نظر، بل الأكثرون على خلافه.

قال ابن قدامة: إذا كان عليه دين مؤجل، فقال لغريمه: ضع عني بعضه، وأعجل لك يقيته، لم يجزء كرهه زيد بن ثابت، وإبن عمر، والمقداد، وسعيد بن المسيب، واسلم، والحدسن، وحماد، والحكم، والشافعي، ومالك، والثوري، وهشيم، وابن علية، وإسحاق، وأبو حنيقة، وقال المقداد لرجلين فعلا ذلك: كلاكما قد آذن بحرب من الله ورسوله. وروي عن ابن عباس: أنه لم ير به بأساً. وروي ذلك عن النخعي،

وأبى ثور؛ لأنه آخذ لبعض حقه، تارك لبعضه، فجاز، كما لو كان الدين حالًا.

«المغني» (١٩/٤). (٢) أخرجه مسلم (١٩٢٤)، ومسلم (١٩٨٦)، ولفظه: «اللَّمَبُ بِاللَّمَبِ رِبًا إِلَّا هَاء وَمَاء، وَالبُرُّ بِالِرُّرِي اِللَّهِ هَاء وَمَاء، والشَّمْرُ بِالثَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاء وَمَاء، والشَّمِيرُ بالشَّمِيرِ رِبَّ إِلَّا هَاء وَمَاء، بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ، وَالشَّعْرِ، وَالنَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْبِلُّحُ بِالْمِلْحِ، وَلْلاً بِبِفِلْاً الْحُتَلَفَّتُ هَلِوهِ الْأَصْنَافُ، بِمِثْلاً سَوَاءً بَسَوَاءٍ، يَمَّا بِيَهِ"، ثم قال: "فَإِذَا الحُتَلَفَّتُ هَلِوهِ الْأَصْنَافُ، فَيِهُ كَنْهُ يَهَا بِيَهِ"، أي: إذا اختلفت في ربّا الفضل، وقال قبلها: "مَنْ زَادَ أَوِ الزُدَادَ فَقَدْ أَرْبَى،""، أي: دخل في الرّبا.

و «النسينة»: من النَّسَا، أي: التأجيل، وهذا أمر ليس فيه خلاف بين العلماء، فأمره ظاهر، وحديث رسول الله ﷺ فيه ظاهر، وكتاب الله ﷺ قد وضِّح هذا الأمر.

واربا الفضل، أي: الزيادة، أي: أن تبيع صنفًا بصنف، وهذا لا يجوز، لقوله ﷺ: ﴿فَإِذَا الْحَتَلَفَتُ مَلِو الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمُّ، لكن لو بعت صنفًا بصنف دون زيادة فذلك لا يضر.

"وَمُثَلًا بِمِثْلِ"، أي: فيما يتعلَّق بربا الفضل، و"يَكَا بِيَهِ"، أي: تحذير من ربا النسينة، فلا تؤجل ربا النسينة، ثم قال: "فَإِذَا الْحَتَلَفَتْ مَلْوِه الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمُّ" هل هناك خلاتٌ في حكم ربا الفضل؟ أو هل هناك من العلماء من قال بأن ربا الفضل جائز أو لا؟

الجواب: أثِر عن عبدالله بن عباس، وعن أسامة بن زيد $(^{(7)})$ ، وعن عبدالله بن عمر $(^{(8)})$ ، وعن عبدالله بن الزبير $(^{(9)})$ أنهم قالوا بجواز ربا الفضل $(^{(7)})$ ، فهذا أثر لكن الذي صحَّ هو ما عند عبدالله بن عباس من أنه كان يرى أن الربا في النسيئة فقط $(^{(7)})$ ، وهو الذي روى حديث أسامة بن

- أخرجه مسلم (۱۱/۱۵۸۷).
- (۲) أخرجه مسلم (۱۰۸۱/۸۰).
- (٣) وهو حديث: ﴿لَا رِبًّا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ» وسيذكره بعد قليل.
- (٤) ذكره عن ابن عمر ابن بطال في اشرح صحيح البخاري، (٣٠٢/٦).
 - (٥) ذكره عن ابن الزبير ابن قدامة في: «المغني» (٣/٤).
 - (٦) إذ جعلوا الربا في النسيئة فقط. «المغني» (٣/٤).
- (٧) الذين قالوا إن ابن عباس ومن تابعه يرون بجواز ربا الفضل أخذوه من قصر ابن عباس الربا على النسيّة فقط. «المغني» (٣/٤).

زيد عن رسول الله ﷺ، فقال ﷺ: ﴿لَا رِبًّا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ»(١٠).

«لاً»: حرف نفي، «ربًّا»: نكرة في سياق نفي، والنكرة في سياق النفي، أو في سياق النهي تعمّ، فالمفهوم إذن أن الربا لا توجد إلا في النسية، وأن ما عدا النسيئة لا ربا فيه.

والاستدلال بهذا الحديث عن طريق المفهوم أيضًا، وقد حكي عنه ه أنه لما بلغه ما قاله عمر بن الخطاب ه وابنه عبدالله، قال: حفظتم عن رسول الله ه م الم أحفظ (۲۲)، وهذا يدل على ضعف ما نسب إلى عبدالله بن عمر من أنهما أفتيا بتحريم ربا الفضل.

وكذلك ما أثر عنهم من نصح أبي سعيد الخدري فقد حكي عنه: أنه قال: اتق الله يا ابن عم رسول الله إلى متى وأنت تفتي الناس بالربا، فقال: أستغفر الله وأتوب إليه^(٣).

أما جماهير العلماء من الصحابة، والتابعين، وأهل الحديث، وأهل

أخرجه البخاري (۲۱۷۸)، ومسلم (۱۰۹۱).

- (٣) أورده ابن حجر في «المطالب العالية» (٢٤٧٨) أن عكومة مولى ابن عباس في قدم البصرة فجلسنا إليه في المسجد الجامع فقال: ألا تنهون شيخكم هذا _ يعني: الحصن بن أبي الحصن _ يزمم أن ما يبايع الناس يئا بيد النفية بالنفية والنفية والناهم باللغمب حرام، وأنا أشهد أن ابن عباس في احله قال أبو سعيد فقلت له: ويحلما تعلم أبي جالس عند رأسه وأنت عند رجليه فجاء رجل فقام عليك فقلت: ما حاجتكم فقال: أردت أن أسأل ابن عباس في عن الذهب باللغب فقلت: اذهب فقال: أن أسأل بين عباس في عن الذهب باللغب فقلت: اذهب أستغفر أله، وأله ما كنت أرى إلا أن ما تبايع المسلمون من شيء يئا بيد إلا حلال سعحت عبدالله بن عمر وعمر بن الخطاب في حفظا من ذلك عن رسول الله نهي الم أحفظ واستغفر الله.
- (٣) أخرجه ابن عبدالبر في الاستذكار (٣٥٧/١) قال: وروى معمو عن عمرو بن دينار عن أبي صالح قال لقي أبو سعيد الخدري بن عباس فقال ك: أوأيت ما نفني به الناس من الصرف أشيء وجندته في كتاب أله أم سنة من رسول الله 蓋 قال: ولا في كلهها وأنتم أصحاب رسول الله أعلم به مني ولكن أسامة بن زيد أخبرني أنه سمع رسول الله 蓋 يقول: «الراباً في الشيئة.

الفقه، وعامة العلماء، فقد اتفقوا على أن ربا الفضل محرم، وأنه لا يجوز التعامل به، وأجابوا على حديث عبدالله بن عباس بعدة أجوبة:

أولها: قالوا بأن حديث: «لا ربًا إِلَّا فِي السَّبِيقَة» منسوخ، والدليل على نسخه: إجماع العلماء على ذلك (١٠) ولا بد للعلماء من الاستناد إلى دليل، وهذا الدليل لا يخلو من أن يكون مذكورًا، أي: متلفظًا به، أو مسكونًا عنه؛ فإجماع العلماء هو الدليل على نسخه، وهذا قول.

الجوابُ الثاني: أن حديث: ﴿لَا رِبًا إِلّا فِي النّسِيقة»، محمول على اتّفاق الأجناس، فإذا اختلفت الأجناس فلا ربّا؛ لأنَّ الرسول ﷺ قال: «فَإِذَا اخْتَلَفَتُ مَلِوا الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِتْتُمْ»، ثم قال: ﴿إِذَا كَانَ يَدًا بِيَلاء، فقيّد في ربا النّسِية، وأطلق فيما يتملَّق بربّا الفضل، فتبينا أن الزيادة لا تضر إذا اختلفت الأجناس، فلو بعت ذهبًا بفضة مع التفاضل لا يضر، أو قمحًا بتمر فلا يضر، إنما الخلاف إذا تماثل الصنفان. وبعض العلماء يرى القمح والشعير صنفًا واحدًا.

الجواب الثالث: منهم من قال: إن حديث ابن عباس: "لا رِبًا إِلّا فِي النَّسِيقَة" مجملٌ، والأحاديث الأخرى كحديث عبادة وحديث عمر بن الخطاب مقيدة وميينة له، والمجمل دائمًا يُرَدُّ إلى المبين.

الجواب الرابع: أن حديث عبادة وعمر وغيره قال بها جمع من الصحابة، بل رواها جمع من الصحابة، وحديث ابن عباس لم يروه إلا ابن عباس فقط، وخطأ الواحد أقرب من خطأ الجماعة، فالأحاديث التي أخذ بها عموم الصحابة ومن بعدهم أولى بأن تقدم.

الجواب الخامس: أنهم قالوا: إن حديث: «لَا رِبًا إِلَّا فِي النَّسِيقَة» ليس على بابه، كقولك: دخلت القرية فلا أفضل من زيد فيها، وكقولك: لا رجلًا فاضلًا فيها إلا فلان، فهل نُفي الفضل بهذه المقولة؟

الجواب: لا، لم ينفَ، كقولنا: هذه البلدة لا عالم فيها إلا فلان،

⁽١) سبق ذكره، وقد نقله ابن قدامة في «المغني».

والمعنى: أنه لا أفضل من فلان في العلم، لكن لا ينفي ذلك العلم، إذن معنى قوله: «لَا رِبًا إِلَّا فِي النَّسِيئَة» أن هذا هو الأخطر والأشد.

الجواب السادس: قولهم: إن حديث: "لا رِبًا إِلَّا فِي النَّسِيقَة له منطوق (') ومفهومه يجرِّز منطوق المشيئة، ومفهومه يجرِّز ربا النسيئة، ومفهومه يجرِّز ربا الفضل، وقد دلَّت أحاديث كثيرة نصًّا على تحريم ربا الفضل، فهل نأخذ بمفهوم حديث، وندع منطوق أحاديث صحيحة رواها جمع من الصحابة نقلها عنهم جماعة من الثقات؟!

إذن هذه مرجحات ستة ذكرها العلماء، وبذلك يتبين أن ربا الفضل حرام لا يجوز التعامل به، ثم ما حُكِي عن ابن عباس، فقد نقل عنهم أنه رجع عن ذلك كما في قصته مع عمر وابنه ، وقصته مع أبي سعيد الخدري .

وليس هناك دليل قطعي ببقاء ابن عباس على ذلك الرأي، وإنما المذكور أنه عندما أخبره الصحابة بذلك، وناقشوه في هذا الأمر رجع عن ذلك، ولكن هناك من يصرُّ على أن ابن عباس مات وهو على رأيه هذا! فالله المستعان.

وهذه جملة من الأجوبة التي ذكرها العلماء لترجيح مذهب جماهير العلماء، ورد القول بجواز ربا الفضل.

وبهذا ننتهي إلى تحريم كلَّ من ربا الفضل وربا النسيئة، ويبقى بيان أنهما ليسا على درجة واحدة، فلا شكَّ أن ربا النسيئة أخطر؛ لأنه حُرِّم قصدًا، أما ربا الفضل فحُرِّم؛ لأنه وسيلة إلى ربا النسيئة. فهذه الزيادة توصل في النهاية إلى ربا النسيئة، كأنه سلك طريق ربا النسيئة.

 ⁽١) مجرد دلالة اللفظ دون نظر إلى ما يستنبط منه قطعًا في محلّ. «معجم لغة الفقهاء» محمد رواس قلعجي وحامد قنيبي (ص٢٦٤)، و«معجم مصطلح الأصول» لهيشم هلال (ص٣٣٠).

 ⁽٢) المعنى المستفاد من اللفظ تلميحًا لا تصريحًا. «معجم لغة الفقهاء» محمد رواس قلعجي وزميله (ص ٤٤٧).

◄ تولات: (إلّا مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ إِنْكَارِهِ الرّبّا فِي التَّفَاضُلِ لِمَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيّ ﷺ ، وَإِنَّمَا صَارَ جُمْهُورُ الْفُقْهَاءِ إِلَى أَنَّ الرّبّا فِي هَلَيْنِ النَّوْعَنِنِ ؛ لِنُبُوتٍ ذَلِكَ عَنْهُ ﷺ.
وَالْحُكَامُ فِي الرّبًا يَتْحَصِرُ فِي أَرْبَعَةِ فُصُولِ).

وَمَنْ شَانَ المؤلِّفَ كَثَلَقَهُ كُلَّما أراد أن يشرعَ في باب من الأبواب، رَبَّبه في جمل، وربما في فصول، أو مسائل، ثم يأخذ بالأمهات ولا يُعنى كثيرًا بالفروع.

تولىم: (الفَصْلُ الأَوَّلُ: فِي مَعْرِفَةِ الأَشْبَاءِ الَّتِي لَا يَجُوزُ فِيهَا
 الثَّفَاضُلُ، وَلا يَجُوزُ فِيهَا النَّسَاءُ، وَنَبْيِنُ عِلَّةً ذَلِكَ).

والباب معقود لمعرفة ما يجوز فيه التفاضل وما لا يجوز، كأن يبيع إنسان فرسًا بفرسين، أو يبتاع عبدًا بعبدين، وقد فعل رسول الله ﷺ ذلك.

ونحن بحاجة إلى أن نتعرف إلى علل الرّبا التي من أجلها حُرِّم الرّبا، فهي تختلف بلا شكّ بين النقدين وبين غيرهما، وأهل الظاهر يقيمون حجة على الجمهور، فيقولون: إذا لم تتوصلوا إلى معرفة العلة فكيف تقومون بتحريم أمور لم يحرمها الله في كتابه ولا رسوله ﷺ كما سيأتي في تحريم ما عدا الأصناف الستة المذكورة آنفاً كالأرز، والقطن، وكثير من المأكولات، والمعاملات، وما يقال من أن علة النقدين مثلًا هي الوزن، قد يردُها الجميع؛ لأنهم سيقولون: إن الأوراق النقدية ليس فيها ربًا، لكن الصحيح أن العلَّة هي الثمن، وإذا قلنا بأن الثمن هو العلة دخل في ذلك كُلُّ معاملة.

تولىم: (الثَّانِي: مَعْرِفَةُ الْأَشْبَاءِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا التَّفَاصُلُ
 وَلَا يَجُوزُ فِيهَا النَّسَاءُ).

فأحيانًا يجوز التفاضل عندما تختلف الأصناف كذهب بفضة، أو تمر بشعير، أو قمح بتمر، فاختلاف الأصناف حينئذٍ يجوّز التفاضل، وهو أخف من ربا النسيّة. تولىم: (الظَّالِثُ: فِي مَعْرِفَةِ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا. الرَّابِعُ:
 فِي مَعْرِفَةِ مَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًا مِمَّا لَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًا).

يريد المؤلف كَثَلِيَّلُمُهُ أَن يبين طرق معرفة ما يعدُّ صنفًا واحدًا، ممَّا لا يعدُّ صنفًا واحدًا، كالقمح والشعير مثلًا فبعضهم يقول: هما صنفَان، وبعضهم يعارِضُ ذلك ويقول: هما صنفٌ واحد لاتُفاق الصفة الموجودة فيهما.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(اللفَضلُ اللَّأَوَّلُ:

فِي مَمْرِفَةِ الْأَشْبَاءِ الَّتِي لَا يَجُوزُ فِيهَا التَّفَاضُلُ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا النَّسَاءُ).

أي: التي لا يجوز فيها ربا الفضل، ولا يجوز فيها ربا النسينة، ويُقْصَد بالتفاصل: ربا الفضل، ويحدث في بعض الأنواع عند اتَّحاد جنسها مع وجود تفاوت بينها، لكن إذا كانت مِثلًا بمِثلٍ، انتفت عنها صفة الربوية، وإذا اختلفت أيضًا الأجناس فلا مانع من وجود تفاصُل بينهما.

أمًّا ربَا النسيئة: فمصيبته التأجيلُ، وكلُّ ذلك نصَّ عليه رسول الله ﷺ.

◄ تولى: (وَتَشْبِينِ عِلَّةِ ذَلِكَ، فَنَقُولُ: أَجْمَعَ الْمُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ النَّفَاضُلَ وَالنَّسَاءَ مِمَّا لَا يَجُوزُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنَ الْضَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنَ الْصَّامِنِ).
 الأَصْنَافِ النِّي نُصَّ عَلَيْهَا فِي حَدِيثِ عُبَادَةً بْنِ الصَّامِنِ).

فإذا وُجِدَ صنفانِ متَّحدان فقد يجمعان ربا النسيئة والفضل عندما لا يحصل التساوي، فلو بيع ذهبٌ بذهب متساويًا انتفى الربا، وسيأتي مسألة اختلف فيها العلماء، وهي: بيع الحلي بمثله من الذهب، أي: متساويًا، فاختلفوا في الصنعة، فبعض العلماء يرى أن الزيادة في المصنوع لا مانع منها مقابل الصنعة والجهد والوقت الذي بُذِل في ذلك، أو أنه لا يجوز، وسيأتي التفصيل في المسألة في حديث القلادة الذي ذكر بين يدي رسول الله ﷺ كما جاء في "صحيح مسلمه'``، وبعض السنن'^{``)}.

والأصناف السَّقة هي: الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والولح بالولح، قد نجد علة هذه الأصناف الستة في غيرها، ولا شك أن الدليل قياسيًّا، فهل القياسُ معتبر شرعًا؟ سيأتي تفصيل ذلك.

رَبًا الفَضل مردود وقد أجبنا عن حديث: ﴿لَا رِبًّا إِلَّا فِي النَّسِيقَةِ، من ستة أوجه.

تولم: (إلا مَا حُجِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحَدِيثُ عُبَادَةً هُوَ قَالَ:
 «سَمِعْتُ رَسُولَ اللّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ اللَّمَبِ بِاللَّمَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَةِ وَالْفِضَةِ وَالنَّمْرِ وَالنَّمْرِ وَالْمِلْحِ بِالْمُلْحِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءً عَبْنًا بِعَيْنٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ ازْدَادَ فَقَدْ أَرْبَى» (٣٠).

معنى: ﴿إِلَّا سَواءً بِسَوَاءٍ عَيْثًا بِعَثِيْهِ، أي: متساوية مِثْلًا بَوشل، وعينًا بعَين، أي: يَدًا بيد ولا بد من وجود التساوي في هذا، وإذا لما يحصل تساوِ فهو ربا الفضل، وإن لم يتمَّ القبض فهو ربا النسيتة.

افَمَنْ زَادَ أَوِ ازْدَادَ فَقَدْ أَرْبَى، أي: من زاد عن ذلك فقد وقع في
 الرِّبا، أي: من طلب الزيادة، وهذا هو حال المرابين، فهم محتالون،
 والرسول ﷺ حذَّر أثبته أن تسلُك مسلك الجيّل، فإن ذلك طريق اليهود.

«فَقَدْ أَرْبَي»، أي: دخل في الربا.

 ⁽١) حديث (۸٩/١٥٩١) ولفظه: عن علي بن رباح اللخمي، قال: سمعت فضالة بن عبيد الأنصاري، يقول: أتي رسول ال 震 وهو بخيير بقلادة فيها خرز وذهب، وهي من المغانم تباع، فأمر رسول ال 震 بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده، ثم قال لهم رسول ال 震 : «الذَّمْبُ بِاللَّمْبُ وَزُنَّ بِوَزْنَ».

⁽٢) كأبي داود (٣٣٥٣)، وصححه الألبانِيُّ في الصحيح أبي داود، (ص٢).

⁽٣) سبق تخريجه.

◄ تولهَ: (فَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي مَنْعِ التَّفَاضُلِ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ
 مِنْ هَذِهِ الْأَغَيَانِ).

هذا الحديث نصًّا في ربا الفضل، وكذلك أيضًا فيه دلالة على ربا النسيئة.

◄ قولكم: (وَأَمَّا مَنْعُ النَّسِيئَةِ فِيهَا فَثَابِتٌ مِنْ غَيْرٍ مَا حَدِيثٍ).

الضمير في قوله: «فيها» يعود إلى الأصناف الستة المذكورة في حديث عبادة.

◄ تـولـ٨: (أَشْهَرُهَا حَـييثُ عُـمَرَ بْنِ الْحَظَابِ قَـالَ: قَـالَ
رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللَّمَبُ بِاللَّمْبِ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاء، وَالنَّرُ بِالنَّرُ رِبًا إِلَّا هَاء
هَاء وَهَاء، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاء وَهَاء، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاء
وَهَاء»(١٠).

«اللَّهَبُ باللَّمْبِ رَبَّا»، يعني: يقعُ فيها الربا، «اللَّ هاء وهاء»، معناها لغة: اسم فعل أمر بمعنى: خذ؛ وهناك ما يعرف باسمِ الفعلِ، وقد يكون اسم فعل ماضٍ، أو اسم فعل مضارع، أو اسم فعل أمر، وفيه إشارة إلى التحذير من ربا النسيئة.

والمعنى: خذ هذه السلعة، وهات الثمن، أو خذ الثمن، وهات السلعة، وبذلك يزول الربا ولا يقع، أي: لا تبيع ذهبًا بذهب متفاضلًا، ولكن إذا تساويا فلا مانع إلا ما يتعلق بقضية الحليّ.

◄ تولات: (فَنَضَمَّنَ حَدِيثُ عُبَادَةً مَنْعُ التَّفَاضُلِ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ).
 وفيه إشارة أيضًا إلى ربا النسبّة.

سبق تخریجه.

تولىم: (وَتَضَمَّنَ أَيْضًا حَدِيثُ عُبَادَةَ مَنْعَ النَّسَاءِ فِي الصَّنْفَيْنِ مِنْ
 مَذِهِ، وَإِيَاحَةَ التَّفَاضُل، وَذَلِكَ فِي بَعْض الرِّوايَاتِ الصَّحِيحَةِ).

فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيفما شِئتم، وإِذَّا كَانَتْ يَدًا بِيَهِه، أي: إذا كان ذهب بُبِّرً، أو فضَّة بتمر، فلا مانع إذن من التفاضل، وهكذا يزول ربا الفضل، ويقى ربا النسيئة.

تولىم: (وَذَلِكَ أَنَّ فِيهَا بَعْدَ ذِكْرِهِ مَنْعَ التَّفَاضُلِ فِي تِلْكَ السِّتَّةِ
 اوَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْوَرِقِ).

والوَرِق هو: الفِضَّة.

تولىم: (كَيْفَ شِنْتُمْ يَدًا بِيَدِ وَالْبُرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِنْتُمْ يَدًا بِيَدِ»،
 وَهَذَا كُنُّهُ مُثَنَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقْهَاءِ إِلَّا الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ).

كلُّ تلك الأصناف الستة عند اختلاف الأجناس يزول عنها ربا الفضل إلا بيع القمح بالشعير؛ فيرون أنهما شيء واحد.

◄ تولى : (وَاخْتَلَقُوا فِيمَا سِوَى هَذِهِ السَّتَةِ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهَا، فَقَالَ
 قَوْمٌ مِنْهُمْ أَهْلُ الظَّاهِرِ: إِنَّمَا يَمْتَنِعُ التَّفَاصُلُ فِي صِنْفٍ صِنْفٍ مِنْ هَذِهِ
 الأَضْنَافِ السِّتَةِ فَقَطًا.

وقوله: [فقال قوم منهم أهل الظاهر]^(۱)، أي: أنه يوجد معهم غيرهم، ولا ينفردون به؛ فقد قال به جماعةٌ من التابعين، منهم الإمام طاوس والإمام قتادة^(۱).

 ⁽١) «المحلى» لابن حزم (٤٠١٨)، فقالوا: والربا لا يجوز في البيع، والسلم إلا في ستة أشياء فقط: في التمر، والقمح، والشعير، والملح، والذهب، والفضة.

 ⁽۲) «المحلق؛ لابن حزم (٤٠٣/١)، قال: وممن قال: لا ربا إلا في الأصناف المذكورة: طاوس، وتتادة، وعثمان البتي، وأبو سليمان، وجميع أصحابنا.

- 🖁 شرح بداية المجتهد 🆫 ــ

 ◄ تولىم: (وَأَنَّ مَا عَدَاهَا لَا يَمْتَنِعُ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ، مِنْهَا التَّفَاضُلُ).

يريد أصحاب هذا الرأي أن يقصروا ربا الفضل في هذه الأمور الستة فقط، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَاَعَلَ اللهُ أَلْمَتُمُ وَصَرَمُ الزَّيَأَ ﴾ [البقرة: ٢٧]، وأن رسول الله ﷺ بَيْن لنا الأمور التي يحصل فيها الربا؛ فذكر هذه الأمور الستة، ونحن لو زدنا عليها، فسنخالف كتاب الله في قوله ﷺ: ﴿وَاَعَلَ اللهُ اللهُ أَلْبَيْكُ، فهذه الأمور الخارجة عن الستة مباحة؛ لأنه لم يَرِدُ دليلٌ بتحريمها.

وردَّ عليهم جمهور العلماء بجزءِ من الآية، حيث قالوا: إن الله ﷺ قال: ﴿وَلَكُمْ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ وَلَمْ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَكُمْ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُواللهُ اللهُ اللهُ الله

◄ تولدى: (وَقَالَ هَؤُلاءِ أَبْضًا: إِنَّ النَّسَاءَ مُمْتَنِعٌ فِي هَلِهِ السَّتَةِ فَقَطْ، النَّسَاءِ الْأَصْنَافُ أَوِ الْحَتَلَفَتُ، وَهَلَا أَمْرٌ مُثَقَقٌ عَلَيْهِ (أَعْنِي: امْتِنَاعَ النَّسَاءِ فِيهَا مَعَ الْحَتِلَافِ الْأَصْنَافِ) إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ ابْنِ عُلَيَّةَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا الْحَنْفَانِ، جَازَ النَّقَاصُلُ وَالنَّبِيئَةُ مَا عَدَا الذَّهَبَ وَالْفِضَةَ.

هذا قولٌ مردودٌ عليه؛ لأن الأدلة الصريحة الصحيحة تردُّه.

تولى : (فَهَوُلَاءِ جَعَلُوا النَّهٰيَ الْمُتَعَلَّقَ بِأَعْبَانِ هَذِهِ السَّنَّةِ مِنْ بَابِ الْخَاصِّ أُوبِيدَ بِهِ الْخَاصِّ، وَأَمَّا الْجُمْهُورُ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، فَإِنَّهُمُ الْخَاصِّ أُوبِيدَ بِهِ الْعَامُ).
 انْتَقُوا عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْخَاصِّ أُوبِيدَ بِهِ الْعَامُ).

فقولهم بأن هذا خاصٌّ أريد به الخصوص، معناه أن العلةَ قاصرةٌ،

 ⁽١) «النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (١٩٣/٣) قال: الرّيّا مَفْصُور، وَهُوَ في الشّرع: الزّيادة عَلَى أصّل المّالِ مِنْ غَيْرِ عَقْد تبائع.

والجمهور - ومن ضمنهم الأثمة الأربعة(") - يرون أنه خاصَّ أُوِيدَ به العموم؛ وأن المجال أوسع، وبعبارةِ أخرى: الحديث نطق بأمورٍ ستةٍ، فتوقف أهل الظاهر ومَنَّ قال بمذهبهم عند المنطوق، بينما زاد عليه الجمهور كلَّ ما وُجدَتْ فيه تلك العلة.

(وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَعْنَى الْعَامُ الَّذِي وَتَعَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْأَصْنَافِ (أَغْنِي: فِي مَفْهُوم عِلَّةِ التَّفَاصُلِ، وَمَنْع النَّسَاءِ فِيهَا).

أي: أن الجمهور اختلفوا في العلة الربوية الموجودة في الأصناف الستة، وذلك على قسمين:

الأول: النقدين (٢): هل العلة فيهما الوزن أو الثمنية.

(١) مذهب الحنفية: «البناية شرح الهداية» للعيني (٢١٤/٨)، قال: «إنه إنما ذكر هذه الأشياء لتكون دلالة على ما فيه الربا مما سواها مما يشبهها، فالعلة فحيثما وجدت تلك العلة يوجد الرباء.

ومذهب المالكية: "الشرح الكبير؛ للدردير وحاشية الدسوقي (٤٧/٣) قال: اإن الفاكهة والخضر كبطيخ وثناء، أو بقول كخس ونحو ذلك، كحب... والشعير والسلت... والعلس... والأرز والدخن والذرة... أجناس يجوز التفاضل بينها مناجزة..

ومذهب الشافعية: «الحاوي الكبير» للماوردي (٨١/٥) قال: «إن الربا يتجاوز المنصوص عليه إلى ما كان في معناه».

ومذهب الحنابلة: «الإنصافّ» للمرداوي (١١/٥) قال: «إن ربا الفضل يحرم في الجنس الواحد، من كل مكيل أو موزون».

ونقل ابن المنذر في الإشراف (١٣/٦) إجماع عوام أهل العلم من أهل الحجاز والعراق، والشام، ومصر والمغرب على ذلك.

(Y) قمذهب الحقية: «مختصر القدوري» (ص/٨) قال: «العلة فيه الوزن مع الجنس».
 ومذهب المالكية: «بلغة السالك» للصاوي (٣/٧) قال: «علته غلبة الثمنية أو مطلق الثمنية».

ومذهب الشافعية: «فتح الوهاب» لزكريا (١٩٠/١) قال: «علة الثمنية الغالبة، ويعبر عنها أيضًا بجوهرية الأتمان غالبًا».

ومذهب الحنابلة: «الفروع، ومعه تصحيح الفروع» لابن مفلح (٢٩٤/١)، قال: «العلة في النقدين: الثمنية». الشاني: الأربعة الباقية^(۱): هل العلة فيها الطُّعم (أي: ما لا بد للإنسان من أكُله، وأن يكون له طعمٌ)، أو القوت والادخار، أو الكيل، وهذا ما سيتحدث عنه المؤلف بالتفصيل مع ذِكْر أصحاب كل قولٍ.

تولىم: (فَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ حُدَّاقُ الْمَالِكِيَّةِ^(٢) أَنَّ سَبَبَ مَنْعِ
 التَّفَاضُلِ أَمَّا فِي الْأَرْبَمَةِ: فَالصَّنْفُ الْوَاحِدُ مِنَ الْمُدَّخِرِ الْمُقْتَاتِ).

وقالوا: إن سبب ذلك كُوْن هذه الأقوات يحتاج إليها الناسُ في حياتهم اليومية، ولا يستغني عنها أيُّ إنسانِ، وأما كونها مدخرةً أي: أن تبقى صالحةً للوقت التي يُعتاج إليها^(٢).

 ◄ تولىمَ: (وَقَدْ قِيلَ: الصِّنْفُ الْوَاحِدُ الْمُدَّخَرُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُفْتَاتًا).

أي: أن هناك في المذهب مَنْ يقتصر على شرط الادخار فقط(1).

(١) مذهب العنفية: امختصر القدوري؛ (ص(٨) قال: العلة فيه الكيل مع الجنس؛ ومذهب المالكية: «الشرح الكبير، وحاشية الدسوقي؛ للدردير (٤٧/٣)، قال: اعلة حرمة طعام ربا الفضل اقتيات... وادخار؛.

ومِلْمَبِ الشَّافَعِيَّة: «فَتَح الُوهابِ» لزكريا (٤٣/٥) قال: «... ما قصد لطعم تقوتًا أو تُفكِّها أو تداويًا».

ومذهب العنابلة: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٦٥/٢) قال: «فبلَّة الربا... في البر والشعير والنمر والملح كونهن مكيلات جنس نصًّا، والحق بذلك كل موزون ومكيل لوجود العلة فيه.

 (٢) «مواهب الجليل» للحطاب (١٤٤٦/٤)، قال: «هذا القول للقاضيين أبي الحسن بن القصار وعبدالوهاب، وعبر عنه صاحب «التنبيهات» بالمقتات المدخر الذي هو أصل للمعاش غالبًا، ونسبه للبغداديين، قال: وتأول أبو جعفر بن زرب المدونة عليه.

(٣) «الشرح الكبير بحاشية الدسوقي، للدردير (١/٧٤)، قال: «وهل يُشترط مع ذلك كونه
متخذًا لغلبة العيش بأن يكون غالب استعماله اقتبات الأهمي بالفعل كقمح وذرة، أو
أن لو استعمل كلوبيا، أو لا يشترط ذلك، وهو قول الأكثر المعول عليه.

 (٤) "جامع الأمهات" لابن الحاجب (ص٣٤٤) قال: "قيل: أو التفكه والادخار، وأنكره اللخمي". _ _ شرح بداية المجتهد ع

﴾ قولكم: (وَمِنْ شَرْطِ الِادِّخَارِ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَكْثَرِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ^(١): الرِّبَا فِي الصِّنْفِ الْمُدَّخَرِ، وَإِنْ كَانَ نَادِرَ الادِّخَارِ).

وهذا خلافٌ في المذهب.

 تولى : (وَأَمَّا الْحِلَّةُ عِنْنَهُمْ فِي مَنْعِ النَّفَاصُلِ فِي الذَّهَبِ
 وَالْفِضَّةِ، فَهُوَ الصَّنْفُ الْوَاحِدُ أَيْضًا مَعَ كَوْنِهِمَا رُؤُوسًا لِلْأَنْمَانِ، وَقِيمًا للْمُتْلَفَات).

أي: أنَّ العلة عندهم في النقدين إنما هي الثمنية (٢)، وفسروها بأنها رؤوس الأموال، أو قيم الأموال، وهذا أمرٌ معروفٌ، فعروض التجارة إنما تُقوَّم بالنقدين، وهي أيضًا رؤوس الأثمان، فهي التي يتعامل بها الناس، ولو حدث خللٌ، فالقيمة إنما تُقدَّر بهما.

> قولهَ: (وَهَذِهِ الْعِلَّةُ هِيَ الَّتِي تُعْرَفُ عِنْدَهُمْ بِالْقَاصِرَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَوْجُودَةً عِنْدَهُمْ فِي غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ).

وذلك لأن الثمنية لا نجدها إلا في النقدين وما كان في حكمهما، كالورق والقروش، إذ تعتبر نوعًا من النقدين، ومنه كانت العلة في النقدين

- (١) هو اللخمي؛ كما جاء في «الشرح الكبير وحاشية الدسوقي» للدردير (٥٠/٣)، فنقل قوله في الحاشية قال: اقوله: ولو ادخرت بقطر، رد بلو على ما اختاره اللخمي من ربوية ما ادخر بقطر". "جامع الأمهات" لابن الحاجب (ص٣٤٤) قال: "قيل: أو التفكه والادخار، وأنكره اللخّمي».
- مذهب الحنفية: «مختصر القدوري» (ص٨٧) قال: «العلة فيه الوزن مع الجنس». ومذهب المالكية: «بلغة السالك» للصاوى (٧٢/٣) قال: «إن علته غلبة الثمنية أو مطلق الثمنية".

ومذهب الشافعية: «فتح الوهاب» لزكريا (١٩٠/١) قال: «علة الثمنية الغالبة، ويعبر عنها أيضًا بجوهرية الأثمان غالبًا».

ومذهب الحنابلة: «الفروع ومعه تصحيح الفروع» لابن مفلح (٢٩٤/٦)، قال: «العلة في النقدين: الثمنية". قاصرةً؛ لأن الذهب والفضة وغيرها من النقود تعتبر أثمانًا للأشياء، أما غيرها فتُعدُّ سلعًا وليست أثمانًا.

(أَمَّا عِلَّةً مَنْعِ النَّسَاءِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ(١) فِي الْأَرْبَمَةِ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهَا، فَهُو الطُّنْمُ وَالِادْخَارُ دُونَ اتْفَاقِ الصَّنْفِ).

ذكر في الأول ربا الفضل، وثنّى هنا بربا النّساء، والأصل فيه التأجيل، وهنا يضيفون إليه الطُّعم؛ لأنه ليس كل شيء يحصل فيه ربا النسيئة، وليس شرطًا اتفاق الصّنف كما ذكر.

◄ تولىم: (وَلِلَالِكَ إِذَا الْحُتَلَفَتُ أَصْنَافُهَا، جَازَ عِنْدَهُمُ الثَّفَاصُلُ دُونَ النَّسِيئةِ).

كما في الحديث: ﴿فَإِذَا الْحَتَلَفَتُ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَبْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، ﴿٢٠.

◄ تولاً: (وَلِلْذَلِكَ يَجُوزُ الثَّفَاضُلُ عِنْدَهُمْ فِي الْمَظْعُومَاتِ الَّتِي الْمَشْعُومَاتِ النَّبِي لَيْسَتْ مُدَّحَرَةً، (أَغْنِى: فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنْهَا)، وَلَا يَجُوزُ النَّسَاءُ).

أيْ: كالفَواكه والخَضْروات، لكن أصبحوا الآن يُجفَّفون كلَّ شيءٍ ويُعلَّبونه؛ فهل يبقى الحكم على ما كان أم يتغير؟

◄ تولى: (أَتَّا جَوَازُ النَّفَاضُلِ، فَلِكَوْنِهَا لَيْسَتْ مُدَّحَرَةً، وَقَدْ قِبلَ: إِنَّ الإِدْخَارَ شَرْطٌ فِي تَحْرِيم التَّفَاضُلِ فِي الصِّنْفِ الْوَاجِدِ. وَأَمَّا مَنْعُ النَّسَاءِ فِيهَا، فَلِكَوْنِهَا مَطْعُومَةً مُدَّحَرَةً، وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ الطَّعْمَ بِإِطْلَاقٍ عِلَّةً لِلنَّاءِ فِي الْمُطْعُومَات).

 ⁽١) «الشرح الكبير وحاشية الدسوقي» للدردير (٣/٤٧) قال: (ربا النساء . . علة حرمته مجرد الطعمية، وُجِدَ الاقتيات والادخار، أو وُجِدَ الاقتيات فقط، أو لم يوجد واحد منهما».

⁽٢) أخرجه مسلم (٨١/١٥٨٧).

_ 🖁 شرح بداية المجتهد 🅞.

انتهى من الكلام عن مذهب المالكية، وسيبدأ بذكر أقوال الشافعية

(وَأَمَّا الشَّافِعِيَّةُ: فَعِلَّةُ مَنْعِ التَّفَاصُلِ عِنْدَهُمْ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ هُوَ الطُّعْمُ فَقَطْ مَعَ اتَّفَاقِ الصِّنْفِ الْوَاحِدِ).

الشافعية يوافقون المالكية في أن العلة في النقدين إنما هي الثمنية(١٠)، وهذا أمرٌ ظاهرٌ، وأما بالنسبة إلى المطعومات، فيَرَوْن أن العلة إنما هي الطُّعم فقط، وأن الطُّعم أمرٌ ضروريٌّ في المأكولات، والمالكية^(٢) يرون القوت، والقوت قريب من الطعم.

﴾ قولك: (وَأَمَّا عِلَّهُ النَّسَاءِ، فَالطُّعْمُ دُونَ اغْتِبَارِ الصِّنْفِ مِثْلُ قَوْلِ مَالِكِ).

لأن الصنف لا أثر له، اتفقت الناس أو اختلفت إنما المهم هنا هو التفاضل بالنسبة له.

 ◄ قولاً: (وَأَمَّا الْحَنَفِيَّةُ^(٣): فَعِلَّةُ مَنْع التَّفَاضُل عِنْدَهُمْ فِي السِّتَّةِ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ الْكَيْلُ أَوِ الْوَزْنُ مَعَ اتِّفَاقِ الصِّنَّفِ).

[الكيل أو الوزن. . .]؛ لأنه جاء في الحديث أن الرسول ﷺ قال: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْل، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ"^(٤)، كما ورد أيضًا حديثٌ آخَر فيه إشارةٌ إلى الوزن، وعلُّة ذلك الُوزن مثل بمثل إذا كان نوعًا واحدًا، والكيل أيضًا مثلًا بمثل إذا كان

⁽١) مذهب الشافعية: «فتح الوهاب» لزكريا الأنصارى (١٩٠/١) قال: «إن علة الثمنية الغالبة، ويعبر عنها أيضًا بجوهرية الأثمان غالبًا».

 ⁽٢) مذهب المالكية: «الشرح الكبير، وحاشية الدسوقي» للدردير (٣/٤٧) قال: «إن علة حرمة طعام ربا الفضل أقتيات. . . وادخار.

⁽٣) «مختصر القدوري» (ص٨٧)، قال: «العلة فيه الكيل مع الجنس».

⁽٤) أخرجه مسلم (١٥٨٤).

نوعًا واحدًا، فإذا اختلف النوع فلا بأسَ به، والحديث: "مَا وُزِنَ مِشْلٌ بَوشُلُ إِذَا كَانَ نَوْعًا وَاحِدًا، وَمَا كِيلَ فَوشُلُ ذَلِكَ، فَإِذَا الْحَتَلَفَ النَّوْعَانِ فَلَا بَأْسُ بِهِ" (١)، وهو حديثٌ ضعيفٌ، ولكن حديث عُبَادة يشهد له.

تولّى: (وَعِلَةُ النَّسَاءِ فِيهَا الْحِبَلَافُ الصَّنْفِ مَا عَدَا النَّحَاسَ
 وَالنَّهَبَ، فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ انْعَقَدَ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا النَّسَاءُ^(۱)، وَوَافَقَ الشَّافِعِيُّ مَالِكًا فِي عِلَّةِ مَنْع الثَّفَاضُلِ وَالنَّسَاءِ فِي اللَّهَبِ وَالْفِصَّةِ^(۱)).

وكذلك أحمد في الرواية الأخرى، فالعلة إنما هي الثمنية، وهي الأقرى (1).

◄ قولٰٰٰ⊼َ: (أَعْنِي أَنَّ كَوْنَهُمَا رُؤُوسًا لِلْأَثْمَانِ، وَقِيَمًا لِلْمُثْلَفَاتِ).

كونها رؤوس الأموال، هذا أمر مسلَّم، وهي كذلك قيم المتلفات، فأيُّ سلعةِ تتلف ويلحقها ضرر إنما يُقوَّم النقص أو التلف عن طريق النقدين أو أحدهما، وكذلك هي رؤوس الأموال، فالإنسان يعرف ماله بالنقدين، كما نرى أنَّ أصحاب عروض التجارة في آخر العام يُقوِّمونها بالنقدين كي يُخْرجوا الزكاة.

> تَوْكَ، (هُوَ عِنْدَهُمْ عِلَّهُ مَنْعِ النَّسِيئَةِ إِذَا اخْتَلَفَ الصَّنْفُ، فَإِذَا

 ⁽١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٨٥٣)، وضعّف إسناده الأرناؤوط في «حاشية المسند» (٣٥٨/٢٧).

 ⁽۲) «الإحكام شرح أصول الأحكام» لابن القاسم (۱۹۵/۳)، قال: «وأجمع العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلًا أو مؤجلًا، كبيع الذهب بالحنطة، وبيع الفضة بالشعير، وغيره من المكيل».

 ⁽٣) والأم الشافعي (٢٣/١٤) قال: (... تحريم شيئين، أحدهما: التفاصل في النقد، والآخر: النسبئة كلها، وذلك أنه يحرم الذهب بالذهب إلا مثلًا بمثلٍ يندًا بيدٍ، وكذلك الفضة».

 ⁽٤) «الإنصاف» للمرداوي (١٢/٥) قال: «قال أبو بكرٍ: روى ذلك عن أحمد جماعةً، فتكون العلة في الأثمان: الثمنية».

اتَّفَقَا مُنِعَ التَّفَاصُلُ(١٠) وَالْحَنَفِيَّةُ تَعْتَبِرُ فِي الْمَكِيلِ قَدْرًا يَتَأَتَّى فِيهِ الْكَثِلُ(٢٠) وَمَيَأْتِي إَلَّى النَّعَامِ النَّعَامِ النَّعَامِ الْكَثِلُ ٢٠) الطَّرْفِ، وَأَمَّا هَاهُنَا فَلْمَقْصُودُ هُو تَبْيِنُ مَذَاهِمِ الْفُقَهَاءِ فِي عِلَلِ الرَّبَا المَّعَلَقِ فِي هَلِ الرَّبَا المُعَلَقِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَقِ فِي هَذِهِ الْأَشْتَقَافِ فِي مَلِهِ النَّقَةِ، فَنَقُولُ: إِنَّ الْفُلْكِينِ فَصَرُوا صِنْفَى الرَّبَا عَلَى هَذِهِ الْأَصْنَافِ السَّتَّةِ، فَهُمْ أَحَدُ صِنْفَيْنِ؛ إلَّا عَلَى هَذِهِ الْأَصْنَافِ السَّتَّةِ، فَهُمْ أَحَدُ صِنْفَيْنِ؛ إلَّا لَقَامِلُ مِنَ اللَّلْفَاظِ)، وَهُمُ الظَّاهِرِيَّةُ).

أهل الظاهر لا يرون القياس بجميع أنواعه، ويرون أن القياسَ تحكيمٌ للعقل، وشرعُ الله دينٌ، والدين لا يُحْكم فيه العقل^{٣)}، لكن الذين يأخذون بالقياس يعتبرونه دليلًا شرعيًا^(٤)، والله ـ تبارك وتعالى ـ يقول في كتابه العزيز: ﴿فَاعَيْرُوا يَكْلُولَ ٱلأَيْمَسُو﴾، والاعتبار إنما هو المقايسة.

وعن أبي هريرة ﷺ، أن رجلًا أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، وُلِدَ لِي غلامُ أسودُ، فقال: «هَلْ لَكَ مِنْ إلِل؟»، قال: نعم. قال: «مَا أَلُوالُهَا؟». قال: حمر. قال: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَلْوَرُقَ؟». قال: نعم. قال: «فَأَلَّى

⁽۱) «الشرح الكبيرة (ه/۱۰۰) قال: «... علتي الربا أن ما عدا المأكول والمشروب والذهب والفضة لا ربا فيه كالصفر والنحاس والثياب والحيوان، فلا بأس أن يُباع الجنس منه بغيره أو بمثله عاجلاً وآجلاً ومتفاضلاً، فيجوز أن يبيع ثويًا بثوبين، وعبدًا بعبدين، وبعيرين؛ تقدًا ونسًا».

⁽٢) «البحر الرائق» لابن نجيم (١٣٨/٦)، قال: «والمراد بالقدر: الكيل في المكيل».

⁽٣) «الإحكام» لابن حزم (٣/٣)» وما بعدها قال: «نعب طوائف من المتأخرين من أهل الفتيا إلى القول بالقياس في الدين... وهذا كلام لا يعقل، وهو أشبه بكلام الموورين منه بكلام غيرهم، وكله خبط وتخليط، ثم لو تحصل منه شيء _ وهو لا يتحصل _ لكان دعوى كاذبة بلا برهان.

 ⁽٤) كالأصوليين مثل الغزالي في «المستصفى» (١٨٣) قال: «الذي ذهب إليه الصحابة ألله بأجمعهم، وجماهير الفقهاء والمتكلمين بعدهم رحمهم الله وقوع التعبد به شرعًا».

ذَلِكَ؟؟. قال: لعله نزعه عرقٌ. قال: افَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعُهُ" ()، أليسَ هذَا صريح القياس؟

◄ قول (وَإِمَّا قَوْمٌ نَفَوْا قِيَاسَ الشَّبَهِ، وَذَلِكَ أَنَّ جَوِيحَ مَنْ أَلْحَقُ بِقِيَاسِ الشَّبَهِ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ هَاهُنَا بِالْمَنْطُوقِ بِهِ، فَإِنَّمَا ٱلْحَقَهُ بِقِيَاسِ الشَّبَهِ لَا بِقِيَاسِ الْمَبْوَنِ مَنْ أَبْنِ الْمَاحِشُونِ مَنْ أَنَّهُ اخْتَبَرَ فِي وَلِيَا الْمَالِكَةَ، وَقَالَ: عِلَّةُ مَنْعِ الرِّبًا إِنَّمَا هِيَ حِيَاطَةُ الْأَمْوَالِ، يُرِيدُ مَنْعَ الرَّبًا إِنَّمَا هِيَ حِيَاطَةُ الْأَمْوَالِ، يُرِيدُ مَنْعَ الرَّبًا

ابن الماجشون من أصحاب مالكٍ.

وقوله: [حياطة الأموال]، أي: جمعها.

◄ تولى: (وَأَمَّا الْقَاضِي أَبُو بَكُمِ الْبَاقِلَرِيْقُ، فَلَمَّا كَانَ قِيَاسُ الشَّبِهِ عِنْدَهُ صَعِيفًا، وَكَانَ قِيَاسُ الْمَعْنَى ﴿ عِنْدَهُ أَقُوى مِنْهُ، اعْتَبَرَ فِي هَذَا الْمَعْنَى، إِذْ لَمْ يَتَأَتَّ لَهُ قِيَاسُ عِلَّةٍ، فَأَلْحَقَ الرَّبِيبَ فَقَطْ إِلَى إِنْ صَلَّةٍ، فَأَلْحَقَ الرَّبِيبَ فَقَطْ بِهَذِو الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ؛ وِلَنَّةُ رَعَمَ أَنَّهُ فِي مَعْنَى الشَّيْرِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَوْ الْمَشْرِةِ وَنَ الْمَعْنَافِ الْفَايِسِينَ) دَلِيلٌ فِي الْمِنْبَاطِ الشَّبَةِ الذِي اعْتَبَرَهُ فِي إِلْمَانِكُونِ بِهِ مِنْ هَلْوِ الْأَرْبَعَةِ).

وذلك لقرب الزبيب تمامًا من التمر، فيُلْحقونه به، ويلحقون أيضًا الشعير بالدخن والذرة.

⁽١) أخرجه البخاري (٥٣٠٥).

 ⁽۲) امواهب الجليل⁸ للحطاب (۴٤٦٤) قال: قيل: «العلة المالية، فلا يباع ثوب بئويين، ونسب لابن الماجشون».

⁽٣) قال الرازي في «المحصول» (٥/٥): «أَسَدُّ ما قبل في هذا الباب تلخيضا وجهان؛ الأول: ما ذكره القاضي أبو بكر واختاره جمهور المحققين منا: أنه حمل معلوم على معلوم في إلبات حكم لهما، أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إلبات حكم، أو صفة، أو نفيهما عنهما؛

تولى: (وَأَمَّا الشَّافِيتُهُ (١): فَإِنَّهُمْ قَالُوا فِي تَثْبِيتِ عِلَيْهِمُ الشَّبَهِيَّةِ:
 إِنَّ الْمُحُكِمَ إِذَا عُلْقَ بِاسْمٍ مُشْتَقَ، دَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي اشْتُقَ يَئِهُ الإسْمُ هُوَ عِلَّةُ الْحُكْمِ، مِثْلُ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ أَقَطَعُوا السَّارِقُ،
 المالدة: ٢٨١، فَلَمَّا عَلَقَ الْحُكْمِ بِالإسْمِ الْمُشْتَقِ وَهُو السَّارِقُ، عَلِمَ السَّرِقَةِ. قَالُوا (١٠): وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا،
 وَكَانَ قَدْ جَاءَ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْمَعُ رَصُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ»، فَمِنَ النَّيِّي أَنَّ الطَّمْمُ هُولَ الذِي عُلْقَ بِهِ الْحُكْمُ».

هذا الحديث أخرجه الإمام مسلمٌ في «صحيحه»، وَالإمام أحمد (٣).

تولى : (وَأَمَّا الْمَالِكِيَّةُ: فَإِنَّهَا رَادَتْ عَلَى الطُّعْمِ؛ إِمَّا صِفَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ الْمُوطَّلِ، فَهُو وَاحِدَةً، وَهُوَ الْاَدْخَارُ عَلَى مَا فِي الْمُوطَّلِ، فَالَى توله: (وإمَّا صِفَتَيْنِ، وَهُو اللَّخَارُ وَالِاقْتِيْنِ عَلَى عَلَى الْمَيْنَبَاطِ مَلَا فَي السَيْنَبَاطِ مَلَا اللَّهُ عَلَى وَلَيْنَبَاطِ عَلَى فَلِكَ اللَّهِ عَلَى فَلِكَ اللَّهِ عَلَى فَلِكَ اللَّهُ وَلَيْكَ اللَّهُ عَلَى فَلِكَ اللَّهُ عَلَى فَلِكَ اللَّهُ وَلَحْدَهُ لَاكْتَفْقَى بِالنَّنْبِيو عَلَى فَلِكَ

⁽١) ومغني المحتاج الشربيني (١٤/٣٥، ٣٦٥) قال: «توله ﷺ: «الطعام بالطعام»، فدل على أن العلة الطعم، وإن لم يكل ولم يوزن؛ لأنه علق ذلك على الطعام وهو اسم مشتق، وتعليق الحكم على الاسم المشتق يدل على التعليق بما منه الاشتقاق».

٢١ أتحفة المحتاج، للهيتمي (٤٧٥/١٤) ٢٧٥/١ قال: والطعام الذي هو باعتبار فيام الطّمم
 به أحد العلتين في الربا؛ لخبر مسلم: «الطعام بالطعام بثلًا بمثلي»، وتعليق الحكم مشتق.

⁽٣) أخرجه مسلم (١٥٩٢)، وأحمد (٢٧٢٥٠).

 ⁽٤) مذهب المالكية: «الشرح الكبير وحاشية الدسوقي» للدردير (٤٧/٣) قال: «علة طعام الربا اقتيات وادخار».

 ⁽٥) قال الحطاب في "مواهب الجليل" (٣٤٦/٤): عبر عنه صاحب "التنبيهات» بالمقتات المدخر الذي هو أصل للمعاش غالبًا، ونسبه للبغداديين.

بِالنَّصِّ عَلَى وَاحِدِ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ الأَصْنَافِ السَّذْكُورَةِ، فَلَمَّا ذَكَرَ مِنْهَا عَدَةًا، غُلِمَ أَنَّهُ قَصَدَ بِكُلِّ وَاحِدِ مِنْهَا النَّنِّبِيةَ عَلَى مَا فِي مَعْنَاهُ، وَهِيَ كُلُّهَا يَجْمَعُهَا الِاثْنِيَاتُ وَالِاثْخَارُ.

أَمَّا البُّرُ وَالشَّمِيرُ، فَنَبَّ بِهِمَا عَلَى أَضَنَافِ الْخُبُوبِ الْمُدَّحَرَةِ، وَلَبَّهُ بِالتَّهْرِ عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْحُلَاوَاتِ الْمُدَّخَرَةِ كَالشَّكْرِ، وَالْعَمَلِ، وَالْجَسِبِ، وَنَبَّهَ بِالمِلْحِ عَلَى جَمِيعِ التَّوَالِ الْمُلَّخَرَةِ لِإِصْلَاحِ الطَّعَامِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لَمَّا كَانَ مَعْقُولُ المَمْنَى فِي الرَّبَا إِنَّمَا هُوَ أَلَّا يَغْمِنَ بَعْضُ النَّاسِ بَمْضًا، وَأَنْ تُحْفَظُ أَمْوَالُهُمْ، فَوَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي أَصُولِ الْمَمَايِشِ وَهِي الْأَقْوَاتُ.

لا شكَّ أن الأقوات هي أصول المعايش كما ذكر المؤلف والمالكية (()، فإن الناس لا يستغنون عن القُوت، ولو يمتنع الإنسان عن الأُخل يهلك، ولو وجد الأكل وتركه فمات يَأْثم، وقد أباح الله الله للمضطر أكل الميتة، قال تعالى: ﴿فَيْنِ أَضُفُلزَ غَيْرَ بَاخٍ وَلاَ عَاوٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ [البرة: ١٧٣].

تولىم: (وَأَمَّا الْحَنْفِيَةُ، فَمُمْنَتُهُمْ فِي اغْتِبَارِ المَكِيلِ وَالمَوْدُونِ
 أَنَّهُ ﷺ لَمَّا عَلَّنَ التَّحْلِيلَ بِالنَّفَاقِ الصِّنْفِ، وَاثْفَاقِ القَدْرِ، وَعَلَّنَ التَّحْرِيمَ
 بِاتَّفَاقِ الصِّنْفِ وَالْحَيْلَافِ القَدْرِ فِي قَوْلِهِ ﷺ لِعَامِلِهِ بِحَثِيرَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَجِيدٍ وَغَيْرِهِ: "إِلَّا كَيْلُاهِ بِكَبْلِهِ بَيْدٍه").

 ⁽١) مذهب المالكية: «الشرح الكبير وحاشية الدسوقي» للدردير (٤٧/٣) قال: «يكون غالبًا استعماله اقتيات الآدمي... وهو المعول عليه والمشهور من المذهب».

 ⁽٣) مذهب الحنفية: «مختصر الفدوري» (ص٨٧) قال: «كل مكيل أو موزون إذا بيع بجنسه متفاضلًا، فالعلة فيه الكيل مع الجنس، أو الوزن مع الجنس، فإذا بيع المكيل أو الموزون بجنسه مثلًا بمثل، جاز البيع وإن تفاضلًا لم يجزء.



قوله: [واتفاق القدر]، أيُّ: تماثل الصَّنف.

وهذه الرواية لم أقف عليها، وحديث أبي سعيد ﷺ في
«الصَّحيحين» وغيرهما أن الرسول ﷺ بعَث أخا بني عديً الأنصاري،
واستعمله على خيبر، فقدم بتمر جَنيب، فقال له رسول الله ﷺ: «أَكُلُّ تَمْوِ
خَيْبَرَ هَكَذَا؟»، قال: لا، والله يا رسول الله إن النشتري الصاع بالصاعين
من الجمُع، فقال رسول الله ﷺ: «لا تَفْمَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا بِعِمُوا
مَذَا وَاشْتَرُوا بِشَمْنِهِ مِنْ هَذَا، وَكَلَيكَ المِيرَانُ"، هذا هو الحديث الذي
ورد في «الصحيحين»، وقد ذكر الكيل في هذا المقام، وفي آخره قال:
«كَذَلِكُ الوَزْنُه، فاحتج به الحنفية على اعتبار الكيل والوزن في علل
الرباس، وهذا الحديث سيأتي أيضًا حُجَّةً للشافعية الذين انفردوا من بين
جمهور العلماء، فأجازوا بيع الهينيّ (المحدول العلماء) وأحدول العلماء، فأجازوا بيع الهينيّ (المحدول العلماء، فأجازوا بيع الهينيّ (المحدول العلماء) فالمعادي فالمهاء في المينيّ المينيّ المحدول العلماء، فاجازوا بيع الهينيّ (المحدول العلماء) في المحدول العلماء والمحدول المحدول العلم المحدول العلماء والمحدول المحدول العلماء والمحدول المحدول المحدول العدول المحدول العدول العدو

◄ تولكم: (رَأَوْا أَنَّ التَّقْدِيرَ (أَعْنِي: الكَيْلَ أَوِ الوَزْنَ) هُوَ المُؤَثِّرُ فِي المُحكِّمِ كَتَأْثِيرِ الصَّنْفِ، وَرُبَّمَا احْتَجُّوا بِأَحَادِيثَ لَيْسَتْ مَشْهُورَةً فِيهَا تَشْبِيدُ وَلَيْمَا تُشْبِيدٌ عَلَى اعْتِيَارِ الكَيْلِ أَوِ الوَزْنِ).

ليس المراد أنَّ تلك الأحاديث ترتقي إلى درجة المشهور، والأحاديث ـ كما هو معروفٌ عند المُحدَّثين ـ مقسمةٌ من حيث عدد رواتها إلى:

الحديث المتواتر⁽¹⁾: وهو الذي يرويه جمعٌ غفيرٌ عن مثله تحيل العادة تواطئهم واتفاقهم على الكذب.

⁽۱) أخرجه البخاري (۷۳۵۰)، ومسلم (۱۵۹۳).

 ⁽۲) «بدائع الصنائع» للكاساني (۱۸٤/ه) قال: «الاستدلال... أن الفضل على المعياز الشرعى من الكيل والوزن في الجنس».

 ⁽٣) قال ابن الأثير في «النهاية» «١٣٣/١» (٣٣٤؛ العينة: هو أن يبيع من رجل سلمة
بثمن معلوم إلى أجل مسمى، ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذي باعها به...
وسميت عينةً لحصول الثقد لصاحب العينة.

⁽٤) «نزهة النظر» لابن حجر (ص١٩٥).

حليث الآحاد^(۱): وهو ما لم يجمع شروط التواتر، ويدخل فيه المشهور والعزيز والغريب، والحديث المشهور: وهُوَ الذي يرويه ثلاثةً فأكثر في كل طبقة من طبقات السند، ما لم يبلغ حدَّ التواتر، وليس قصده بغير المشهورة هنا تعريف المشهور عند أهل الحديث، وإنما قصده بغير المشهورة أنها غير صحيحة.

لكن مما استدل به الحنفية من الأحاديث الصحيحة: «لا تَبِيعُوا اللَّهَبُ بِاللَّهَبِ، وَلَا الوَرِقَ بِالوَرِقِ، إِلَّا وَزُنَّ بِوَزْنِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ (``)، وكذلك لما جاء في روايات حديث عُبَادة من ذِكْرِ الوزن والكيل.

◄ تَغلى: (مِنْهُمْ: أَنَّهُمْ رَوَوْا فِي بَعْضِ الأَحَادِيثِ المُتَضَمِّنَةِ المُسَتَّيَاتِ المَنْصُوصَ عَلَيْهَا فِي حَلِيثِ عُبَادَةً زِيَادَةً، وَهِيَ: «كَذَلِكَ مَا لِكُسَمَّنَةٍ رَيَادَةً» وَهِيَ: «كَذَلِكَ مَا لَكُسَمَّنَةً لِيَادَةً».

كلمة: [مَا يُكَالُ وَيُوزَنُ]، جاءت في حَدِيثٍ لإسحاق ولغيره^(٣)، وقد تكلم العلماء عنها من حيث الصَّحَّة والضعف، ورجحوا صَعْفها، وبعضها رواه ابن عديٍّ في «كامله^(٤).

◄ قولآم: (وَفِي بَعْضِهَا: «وَكَذَلِكَ المِكْيَالُ وَالمِيزَانُ»)(°).

 ⁽١) انزهة النظر، لاين حجر (ص١٩٥٨) وما بعدها قال: اوالثاني ـ وهو أول أقسام الآحاد ـ ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، وهو المشهور عند المحدثين؟.

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۹۸۵/۷۷).

 ⁽٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٩٤٦) (٢٢٨٦)، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم
 يخرجاه، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٥١٩) و(١٠٥٢٠).

 ⁽٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٤/٥/٥) وقال: وهذا الحديث من حديث أبي مجاز عن ابن عباس تفرد به حيان.

 ⁽a) تقدم تخريجها، وبين البيهقي كما في «السنن الكبرى» (٤٦٩/٥) أن هذه اللفظة ليست بمرفوعة، وهي ضعيفة.

ولكن العلماء نقدوا هذا من حيث السند والحجة لهم(١).

تولىم: (هَذَا نَصُّ لَوْ صَحَّتِ الأَحَادِيثُ، وَلَكِنْ إِذَا تُؤُمِّلَ الأَمْرُ
 ينْ طَرِيقِ المَعْنَى ظَهَرَ ـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ـ أَنَّ عِلْتَهُمْ أَوْلَى العِلْلَ.

وهذا هو الصحيح، يعني أن المؤلف هنا ليس لديه دليلٌ قطعيٌّ للقول بأن الحق في مذهب الحنفية، لكنه يقول: إذا نظرنا إلى المعاني التي تدور حولها العلل، وجدنا أن مذهبَ الحنفية أقربُ للصواب.

تولى: (وَذَلِكَ أَنَّهُ يَطْهَرُ مِنَ الشَّرْعِ أَنَّ المَقْصُودَ بِتَحْرِيمِ الرِّبَا إِنَّمَا
 هُو لِمَكَانِ الغَبْنِ الكَثِيرِ الَّذِي فِيهِ).

أي: أننا لو نُدقَّق ونُركِّز في الآيات التي حرم الله _ تبارك وتعالى _ فيها الربا، نجد أنه فيه استغلال طرفٍ لطرفٍ آخر، وهذا الذي يستغل إنما يأخذ حق أخيه المسلم، والرسول ﷺ يقول: «كُلُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ حَرّامُ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ (٣).

إذًا، هذا هو مقصد الشريعة، ولا شك أن الربا فيه غبنٌ، والغبن إنما هو الزيادة، والزيادة إنما تعدُّ لطرفي على حساب طرفي آخر.

وقيد الغين بالكثير؛ لأنه في الحقيقة قد يوجد شيءٌ يسيرٌ منه، والشريعة الإسلامية تخفف في الجهالة اليسيرة فيما يحصل من غبن يسيرٍ كما سنجد ذلك في كثير من الأمثلة.

◄ قولكَ: (وَأَنَّ العَدْلَ فِي المُعَامَلَاتِ إِنَّمَا هُوَ مُقَارَبَةُ التَّسَاوِي).

يعني: سدِّدوا وقاربوا.

 ⁽١) أطنب ابن حزم في «المحلى» (٨٠٠/٨) في تعليل هذا الحديث إسنادًا ومعنى.

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

تولىم: (وَلِذَلِكَ، لَمَّا عَسُرَ إِذْرَاكُ التَّسَاوِي فِي الأَشْيَاءِ المُخْتَلِفَةِ
 الذَّوَاتِ، جُعِلَ اللَّينَارُ وَالدَّرْهُمُ لِتَقْوِيهِهَا (أَغْنِى: تَقْدِيرَهَا)).

لأنه ـ كما مضى ـ هي قيّم المتلفات ورُؤُوس الأموال، فغي أيِّ قضيَّة يحصل فيها الخلاف، يرجع إلى تقويم ذلك الشيء أو السّلعة بأحد النقدين، فيُمُوف ما قد طرأ عليه من نقصٍ أو زيادةٍ، أو عندما يزول ينظر إلى مثيله، ويعرف قيمته.

> تولى: (وَلَمَّا كَانَتِ الأَشْيَاءُ المُخْتَلِقَةُ الذَّوَاتِ (أَعْنِي: عَيْرَ المَّوْرُونَةِ وَالمَّدِيَةِ النَّشِيَةِ (أَعْنِي: أَنْ المَوْزُونَةِ وَالمَكِيلَةِ) المَدْلُ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ فِي وُجُودِ النَّسْيَةِ (أَعْنِي: أَنْ تَكُونَ نِسْبَةُ قِيمَةِ الشَّيْءِ النَّحْرِ إِلَى جِسْبِهِ نِسْبَةٌ قِيمَةِ الشَّيْءِ الآخرِ إِلَى جِسْبِهِ نِسْبَةٌ قِيمَةِ الشَّيْءِ الآخرِ إِلَى فِينَاتٍ هُوَ أَنْ تَكُونَ نِسْبَةٌ قِيمَةِ ذَلِكَ الفَرسِ إِلَى الأَفْرَاسِ هِيَ نِسْبَةٌ قِيمَةِ ذَلِكَ النَّوْبِ إِلَى إِلَى النَّوْبِ إِلَى النَّوْبِ إِلَى النَّوْبِ إِلَى النَّوْبِ إِلَى النَّوْبِ إِلَى إِلَى النَّوْبِ إِلَى النَّوْبِ إِلَى النَّوْبِ إِلَى النَّوْبِ إِلَى النَّوْبِ إِلَى إِلَى النَّهُ إِلَى النَّوْبِ إِلَى الْمُؤْمِنِ إِلَى النَّوْبِ إِلَى الْمُؤْمِ اللَّيْبِ إِلَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَابِ إِلَى النَّهُ الْمَابِ إِلَى الْمُؤْمِ الْمَابِ إِلَى النَّهُ الْمَابِ إِلَى الْمُؤْمِ الْمَابِ إِلَى الْمَابِ الْمَابِ إِلَى الْمَابِ الْمَابِ إِلَى الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمِابِ الْمَابِ الْمَابِ إِلَى الْمَابِ إِلَى الْمَابِ الْمِلْمِ الْمَابِ الْمَابِقِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْمَابِ الْ

هذا حيوانٌ، وهذا ثوبٌ، ومعلومٌ أن الفرس أكثر قيمةً من الثوب، وربما يوجد في هذا العصر من النَّياب ما يصل ثمنه إلى ثمن الفرس أو أكثر، ولكن المقصود هي النَّياب المعتادة، والمراد أنه لا بد أن يُتُسَب كلَّ منهما بما يماثله حتى يعرف مقداره.

> تولدَّ: (فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الفَرَسُ قِيمَتُهُ خَمْسُونَ، فَيَحِبُ أَنْ تَكُونَ لِللَّهِ اللَّهُ عَمْدُهُ اللَّهُ عَدَدُهُمَا النَّيَابُ قِيمَتُهُ خَمْسُونَ، فَلْيَكُنْ مَثَلُا اللَّهِ يُسَاوِي هَذَا اللَّهُ عَدَدُهُما وَعَشَرَةُ أَنْوَابٍ، فَإِذًا الْحَيْلَاثُ هَذِهِ المَبِيعَاتِ بَعْضِهَا بِبَعْضِ فِي المَدَدِ هُوَ عَشَرَةُ أَنْوَابٍ مَعْضِما بِبَعْضِ فِي المَدَدِ وَاجِبَةٌ فِي المُعَلَدِ المُعَلَمَلَةِ العَدَالَةُ، (أَعْنِي: أَنْ يَكُونَ عَدِيلُ فَرَسٍ عُشَرَةً أَنْوَابٍ فِي الوثل).

يعني: الاختلاف في العدد هنا واجبٌ في المعاملة لأجل إقامة المدل. > قول ٦: (وَأَمَّا الأَشْيَاءُ المَكِيلَةُ وَالمَوْزُونَةُ: فَلَمَّا كَانَتْ لَيْسَتْ تَخْتَلِفُ كُلَّ الِاخْتِلَافِ، وَكَانَتْ مَنَافِعُهَا مُتَقَارِبَةً، لَمْ تَكُنْ حَاجَةً ضَرُورِيَّةً لِمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا صِنْفُ أَنْ يَسْتَبْدِلَهُ بِذَلِكَ الصِّنْفِ بِعَيْنِهِ).

هو حقيقةٌ كما ذكر المؤلف؛ فإذا باع أحدهم تمرًا بتمر وبينهما اختلافٌ، فإنه يختلف ربما من حيث الحجم، فيكون هذا كبيرًا، وهذا متوسطًا، لكن الصاع يتدارك ذلك؛ لأنه سيأخذ عددًا أكثر مقابل هذا الحجم الأكبر، ولمَّا تزنه ستجد أن الوزن هنا هو نفس الوزن هناك.

وأهل العلم قَسَّموا الأمور إلى أقسام ثلاثةٍ (١٠):

١ ـ ضروريَّات: كالماء والأكل اللذين لا يَسْتغنى عنهما الإنسان.

٢ .. الحاجيات: كاللباس.

٣ ـ الكماليات: وهي التي تزيد عن الحاجات، أيُّ: التي لو طرحتها لاستغنيت عنها.

 ◄ تولۤ، (إلَّا عَلَى جِهَةِ السَّرَفِ؛ كَانَ العَدْلُ فِي هَذَا إِنَّمَا هُوَ بِوُجُودِ النَّسَاوِي فِي الكَبْلِ أَوِ الوَزْنِ، إِذْ كَانَتْ لَا تَتَفَاوَتُ فِي المَنَافِع).

المؤلف ضَرب للإسراف مثلًا، هو أن أَحَدهم مثلًا عنده نوعٌ من التمر، والآخر عنده نوعٌ آخر، فأراد هذا من تمر ذاك، ونحن نخالفه، فربما أحدُهُما يميل إلى أن تكون الحبة أكبر مثلًا، والآخر يفضل المتوسطة، فالناس يختلفون في طبائعهم ورغباتهم، وليسَ شرطًا أن يكون هذا مساويًا لذاك.

أما لو كان شخصان اشتريا نفس الحبة وتقاسما، فهَذَا ما قصده المؤلف أنه من باب الإسراف، لكن في الغالب عندما يريد إنسان شيئًا

⁽١) وهو ما يعبرون عنه بالمقاصد الكليات. «الموافقات» للشاطبي (١٩/١) وما بعدها.

بشيء يكون فيه خلافٌ؛ سواء في الحجم أو اللون، أو هذا قديمٌ وهذا جديدٌ، فليس ذلك من باب الإسراف.

تولىم: (وَأَلْيضًا، فَإِنَّ مَنْعَ الثَّفَاصُلِ فِي هَذِهِ الأَشْيَاءِ يُوجِبُ أَلَّا
 يَقَعَ فِيهَا تَعَامُلٌ! لِكُوْنِ مَنَافِيهَا غَيْرٌ مُخْتَلِفَةٍ).

المؤلف يعبر أحيانًا بكلمة [يوجب]، ويقصد بها أنه (ينبغي)، وقد مرَّ بنا هذا المصطلح في عدَّة مواضعَ كما في أحكام الصلاة.

تولىم: (وَالتَّعَامُلُ إِنَّمَا يُضْطَرُ إِلَيْهِ فِي المَنَافِعِ المُخْتَلِفَةِ، فَإِذَنْ مَنَعَ
 التَّفَاضُلَ فِي هَلِهِ الأَشْبَاءِ (أَغْنِي المَكِيلَةَ، وَالمَوْزُونَةَ) عِلَّنَانٍ:

إِحْدَاهُمَا: وُجُودُ العَدْلِ فِيهَا.

وَالنَّانِيَةُ: مَنْعُ المُعَامَلَةِ إِذَا كَانَتِ المُعَامَلَةُ بِهَا مِنْ بَابِ السَّرَفِ.

وَأَمَّا النَّبِنَارُ وَالنَّرْهَمُ فَعِلَّةُ المَنْعِ فِيهَا أَظْهَرُ إِذْ كَانَتْ هَلِهِ لَيْسَ المَقْصُودُ مِنْهَا الرَّبْعُ، وَإِنَّمَا المَقْصُودُ بِهَا تَقْدِيرُ الأَشْيَاءِ النِّي لَهَا مَنَافِعُ ضَرُورِيَّةٌ).

والإنسان الذي يبيع دينارًا بليينَارٍ، ودرهمًا بلِرْهمٍ ليس هناك ربحٌ يربحه، لكن هذه هي أصول الأشياء.

وأما لو باعها بأكثر، يكون مقصوده الربح كما في قصة القِلَادَة التي جاءت في "صحيح مسلم" (١)، والتي اعترض الرسول ﷺ على بيعها لوجود التفاضل، فالقِلَادة يوجد بها أكثر من الذهب الذي اشتريت به، إلى جانب الصَّنعة، فلذلك أنكر الرسول ﷺ وقال: "حَتَّى تُفْصَلَ»، يعني: يُميَّز ما فيها من الذهب من غيره.

⁽١) أخرجها مسلم (١٥٩١) من حديث فضالة بن عبيد الأنصاري ﷺ قال: أَتِيَ رسول الله ﷺ وهو بخيير بقلادة فيها خرز وذهب، وهي من المغانم تباع، فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده، ثم قال لهم رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب وزنًا بوزن».

- 🐉 شرح بداية المجتهد

تَوْلاَتَ: (وَرَوَى مَالِكُ () عَنْ سَمِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ: أَنَّهُ كَانَ يَمْتَرُ فِي
 عِلَّةِ الرِّبَا فِي مَذِهِ الأَصْنَافِ الكَيْلَ وَالطُّعْمَ، وَهُوَ مَعْنَى جَيِّدٌ؛ لِكُوْنِ الطُّعْمِ ضَرُورِيَّا فِي أَقْوَاتِ النَّاسِ، فَإِنَّهُ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ حِفْظُ المَيْنِ وَحِفْظُ السَّرِي وَحِفْظ السَّرِف فِيمَا هُوَ تُوتًا).

هذًا الكلام الذي ذكّره المؤلف فيه ضعفٌ، وقد مر بنا أنه لم يقل أحدٌ من العلماء الذين سبق ذكرهم أن تكون العلَّة إلى جانب الكيل: الطُّعم أيضًا، إنما قالوا: الكيل، أو قالوا: الطُّعم، أو قالوا: الطُّعم والادخار.

وهذا القول قال به سعيد بن المسيب، وهي أيضًا روايةٌ للإمام أحمد^{(٢٢}، وهذا القول لا يَرِدُ عليه إشكالٌ؛ لأنه جَمَع كلَّ الصفات والعلار.

وقوله: [حِفْظُ العَيْنِ]، يعني: حفظها من أن يرد عليها الغبن.

وقوله: [فِيمَا هُوَ قُوتٌ أَهُمَّ مِنْهُ فِيمَا لَيْسَ هُوَ قُوتًا]، المراد منه أن التشدُّد والعنَاية يجب أن تكون في الأقوات؛ لأن الناس يَتغذَّون منها، وأهميتها بالنسبة لغيرها ظاهرةً.

◄ تولى : (وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ أَنَّهُ اعْتَبَرَ فِي الرَّا الأَجْنَاسَ النِّي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، وَعَنْ بَعْضِهِمُ الإِنْتِفَاعَ مُطْلَقًا (أُعْنِي: المَالِيَّةَ)،
 وَهُوَ مَذْهَبُ إَبْنِ المَاجِشُونِ).

المقصود هو الإمام ربيعة، وهو يُعْرف بـ "ربيعة الرأي»، وهو شيخ الإمام مالكِ كَثَلِمَةُ(٣٠).

⁽١) ﴿ الموطأ ١ (١٣٥/٢) حديث (٣٧).

 ⁽٣) «الكافي» لابن قدامة (٣٢/٢) قال: «والرواية الثالثة: العلة كونه مطعوم جنس؛ مكيلًا أو موزونًا».

 ⁽٣) «الفروق» للقرافي (٢٦٠٠/٣) قال: اوقال ربيعة : الضابط لربا الفضل أن يكون
 مما تجب فيه الزكاة، فلا يباع بعيرٌ ببعيرً».

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(اللفَضلُ اللثَّانِي

فِي مَعْرِفَةِ الأَشْيَاءِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا التَّفَاضُلُ، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا لَشَّاءُ).

بدأ المؤلّف هنا الشروع في التقسيم بين نوعي الربا، فأشياء يقول: يجوز فيها التفاضل، ولا يجوز فيها النَّسَاء، وسيأتي إلى مسائلَ يجوز فيها التفاضل والنَّساء معًا.

◄ تولىم: (فَيَحِبُ مِنْ هَذَا أَنْ تَكُونَ عِلَةٌ امْتِنَاعِ النَّسِيئَةِ فِي الرَّبُويَّاتِ
 هِيَ الطُّهُمُ عِنْدَ مَالِكِ وَالشَّافِيقِّ).

إذًا، علَّة الربويات إنما هي عند مالكِ^(۱) والشافعي^(۱) وأحمد في روايةِ^(۱۱) إنما هي الظُّعم؛ هذا في الشَّاء.

ايةُ `` إنما هي الطعم؛ هذا في النساء. ولا بد من الانتباء والتركيز هنا، فهذه عباراتٌ تحتاج إلى الوقف عندها.

وقوله: «الصنف الواحد»، هو الذي مر بنا في ربا الفضل؛ برَّ ببرً» وشعيرٌ بشعيرٍ، هذه معنى قوله: «صنف واحد»، فعِلَّة الربا (أيُّ: ربا الفضل) إنما هي الصنف الواحد، فإذا وجدت في صنفي واحدٍ وزال التماثل، وُجِدَ الربا، وإن كان صنفًا واحدًا وحصل التماثل، فلا ربا، فعلينا الانتباه لهذا، فالمؤلف سيكرر كلماتٍ وفيها شئً من العمق في المسائل القادمة.

 ⁽١) «الشرح الكبير وحاشية الدسوقي» للدردير (٤٧/٣) قال: قوأما ربا التَّسَاء فعلَّه مجرد الطعم لا على وجه التداوي».

 ⁽٢) "تحفة المحتاج» (٢٧٣/٤) قال: «ربا نساء بأن يشرط أجل في أحد العوضين... أو علة وهي الطعم».

 ⁽٣) «الإنصاف» للمدواري (٤٣/٥)، قال القاضي: «إن كان مطعومًا، حرم النَّسَاء...
 وهو مبني على أن العلم الطعم».

◄ تولى: (وَأَمَّا فِي غَيْرِ الرَّبَوِيَّاتِ مِمَّا لَيْسَ بِمَطْعُومٍ، فَإِنَّ عِلَّةَ مَنْعِ
 النَّسِيَةِ فِيهِ عِنْدَ مَالِكِ هُوَ الصَّنْفُ الوَاحِدُ المُتَقْقُ المَنَافِع مَعَ التَّفَاصُل).

هو الضنف الواحد كما عرفنا، كقولنا مثلًا: برُّ مع برُّ، و[المُتَقَقَ المنافع] أيُّ: تتحد منافعه، ومختلف المنافع كأن تكون هذه الناقة حلوبًا، وهذه ركوبًا، أو سلعة فائدتها كذا، وهذه فائدتها كذا، فعندما تختلف هذه الأغراض، لا يحصل الربا عند مالكِ^(۱)، لكن إذا اتحدت المنافع، واتحد الصنف، وجد الربا حيثلز.

تولىم: (وَلَيْسَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ (٢) نَسِيئةٌ فِي غَيْرِ الرِّبَوِيَّاتِ).

هنا لفظ مقدر، وقد رأيت بعض المعلقين خطًا المؤلف، وليس ثَمَّ خطًا هذا، بل فيه تقدير، وليس المراد أنَّ الصنف الواحد عند الشافعي نسيثة؛ لأن الشافعي إنما يرى الصنف الواحد علة في ربا الفضل فقط، وليس معتبرًا في ربا النسيئة، فالعلة في ربا النسيئة إنما هي الطُّدم، فلينتبه لذلك، وأحمد يوافقه في هذا في رواية "، وأبو حنيفة ومعه أحمد بالنسبة للكيل"، ولذلك سيأتي رأيهما في مسائل بع الحيوان بالحيوان.

◄ قَوْلَهَ: (وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ، فَعِلَّةُ مَنْعِ النَّسَاءِ عِنْدَهُ هُوَ الكَيْلُ فِي الرَّبُويَّاتِ الصِّنْفُ الوَاحِدُ؛ مُتَفَاضِلًا كَانَ أَوْ عَيْرَ الرِّبُويَّاتِ الصِّنْفُ الوَاحِدُ؛ مُتَفَاضِلًا كَانَ أَوْ عَيْرَ مُتَفَاضِلًا
 مُثَقَاضِلٍ).

 ⁽١) «الشرح الكبير وحاشية الدسوقي» للدردير (٤٧/٣) ٤٨) قال: (وعلس... وأرز ودخن وذرة وهي (أي: الأربعة المذكورة أجناس) يجوز التفاضل بينها مناجزة».

 ⁽۲) وقتح الوهاب؛ (/۱۹۱) قال: وتحرج بمختلفة الجنس متحدثه كأدقة أنواع البر، فهي جنبر واحدا.

 ⁽٣) يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤٣/٥، ٤٣) قال: «وما لا يدخله ربا الفضل كالثياب والحيوان يجوز النَّسَاء فيهما».

⁽٤) «مختصر القدوري» (ص٨٦) قال: «الربا محرم، كل مكيل أو موزون إذا بيع بجنسه متفاضلًا، فالعلة فيه الكيل مع الجنس. وينظر: «الإنصاف» للمرداوي (١١/٥) قال: «ربا الفضل، فيحرم في الجنس الواحد، من كل مكيل أو موزون».

والفرق بين أبي حنيفة وبين مَالِكِ أنهما اتحدا في الصنف الواحد، لكن مالكًا قيده بالمنافع^(١)، وأبو حنيفة أطلقه؛ سواء اتحدت المنافع أو اختلفت، فالعلة قائمة^(١).

ملاحظة: قد قلت وأكرر أن الكتاب في موضوعاته هذه بمثابة متن، نقرؤه ونشرحه؛ لأن المؤلف تعمق فيه، ودقق في المسائل ولم يبسطها بسطًا بحيث تكون واضحةً.

وإذًا عرفنا أن الصنف لا اعتبارَ له عند الإمام الشافعي في ربا النسيئة، فينبغي أن نفهم؛ لأنه سيتكرر، وأنه بالنسبة للإمام مالكِ يعتبر الصنف، لكنه يقيده بالمنافع، وأبو حنيفة يلتقي مع الإمام مالكِ في اعتبار الصنف الواحد لكنه يطلقه؛ فلا اعتبار للمنافع عنده.

ومثاله: بيع حيوانِ بحيوانِ لا يجوز عند أبي حنيفة مطلقًا^(٣)، وعند مالكِ إذا اختلفت المنفعة كأن يكون هذا حيوانًا يُرْكب وهذا يُخلب؛ هذا حينتلِ يجوز عند مالكِ لاختلاف المنفعة، لكن شاة حلوب بشاةِ حلوبِ لا يجوز عنده (١٤)، وعند أبي حنيفة اتحدت المنافع أو اختلفت، فكل ذلك لا يجوز.

◄ تولى : (وَقَدْ يَظْهَرُ مِنَ ابْنِ القَاسِم عَنْ مَالِكِ أَنَّهُ يَمْنَعُ النَّسِيئَةَ فِي هَذِهِ إِلَّانًهُ مِنْدَهُ مِنْ
 هَذِو؛ إِلاَّئَةُ مِنْدَهُ مِنْ بَابِ السَّلفِ اللَّذِي يَجُرُّ مَنْفَعَةً.

 ⁽١) "الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، للمدوير (٧/٣ع، ٤٨) قال: "حب... وشعير وسلت... وهي... جنس واحد على المعتمد لتقارب منفعتها».

 ⁽٢) «الهداية في شرح البداية» للمرغبناني (٦١/٣) قال: «والطعم والثعنية من أعظم وجوه
 المنافع، والسبيل في مثلها الإطلاق بأبلغ الوجوه لشدة الاحتياج إليها دون التضييق
 فيه».

 ⁽٣) يُنظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (١٣٩/١) قال: «واستدل بعضهم لمذهبنا بنهيه ﷺ
 عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً».

 ⁽٤) "الشرح الكبير وحاشية اللموقي، للمدوير (٩/٤ع) قال: "وأما بيع الشأة الحية بشأة أخرى حية، فيجوز من غير استثناء، وأما بيع الحية بالمذبوحة فهو بيع اللحم بالحيوان».

يعني: يميل إلى رأي أبي حنيفة، إذًا فالأقوال هنا ثلاثةٌ:

الأول: مَنْ يعتبر الطُّعم وحده ولا اعتبار للصنف.

الثاني: مَنْ يعتبر إلى جانب الطُّعم الصنف الواحد، لكنه يقيده باتحاد المنافع وهو مالكٌ.

الثالث: مَنْ يعتبر الصنف الواحد إلى جانب الكيل، لكنه يطلقه، والأمثلة ستوضح أكثر، وكذلك الأدلة.

والسلف المراد به القرض، والأصل فيه القرض الحسن الذي لا يجر نفعًا أَنْ مَنَا عَلَمْ اللهِ عَلَمْ اللهِ لا يجر نفعًا أَنْ مَا اللهِ تعالى: ﴿ أَنْ مَا أَجمل أَنْ يَقُرِشُ اللهَ قَرْشًا حَسَنًا فَكُنْكِهَمُ لَهُ وَ المقومن لاخيه المسلم، أَنْ مَا قَلَم على عليه، ويرفع كربته فيسُد حاجته، فإنه مَنْ يسَّر على معسر، يسَّر الله عليه في الدنيا والآخرة، وأن مَنْ فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا، فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة (٢) وما أعظم أن يخفف الله عنك في ذلك اليوم الذي أحرج ما تكون إليه إلى أن يتجاوز الله ﷺ عن سيئاتك، وأن يغفر زلاتك.

وربما يقول الكثير من الناس: قد تغيرت الأحوال وتبدلت، يقولون: فسد الزمان، وهم الذين فسدوا، والحمد لله ما زال أهل الخير موجودين ممن يخففون على المعسرين، ويساعدون المعوزين والمحتاجين، لا يرجون الجزاء إلا من الرحمن الرحيم الذي لا يضيع أجر مَنْ أحسن عملًا.

 ⁽١) «النهاية» لابن الأثير (٣٩٠/٢) قال: السلف، وهو في المعاملات على وجهين: أحدهما القرض.

⁽٢) معنى حديث أخرجه مسلم (٢٥٨٠) ولفظه: أن رسول الله ﷺ قال: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه، مَنْ كان في حاجة أخيه، كان الله في حاجته، ومَنْ فرَّج عن مسلم كريةً، فرَّج الله عنه بها كريةً من كُرُب يوم القيامة، ومَنْ ستر مسلمًا، ستره الله يوم القيامة.

والسلف إذا جر نفعًا، فهو الذي يُعْرف عند الفقهاء بالقرض الذي جر نفعًا^(۱)، ومثاله: أن تذهب إلى إنسانٍ فتقرضه مالًا، وتشترط عليه منفعةً ما؛ كأن تقول له: أسلف لك على أن تعطيني السيارة لمدة أسبوع، أو أن أسكن بيتك، أو أن تقدم لي الخدمة الفلائية، أو نحو ذلك، وهذا قرضٌ جرَّ نفعًا، فلا يجوز^(۱).

وينبغي إذا أقرض المسلم لأخيه أن يكون ذلك خالصًا لوجه الله تبارك وتعالى، ومَنْ يخفف عن المحتاجين ويعينهم، فإن الله ﷺ سيعينه في يوم أحوج ما يكون فيه إلى الحسنة الواحدة.

◄ قول⊼: (الفَصْلُ الثَّالِثُ فِي مَعْرِفَةِ مَا يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ جَمِيعًا).

سبق وذكرنا ما يجوز فيه التفاضل، كما جاء في حديث عبادة: "فَإِذَا الحُتَلَفَتْ هَذِهِ الأَصْنَاكُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِلْتُمْ، إِذَا كَانَ بِيَّدًا بِيَدٍ"^(٣).

وقوله: [يدًا بيد]، إشارةً إلى ربا النسيئة.

وفي هذا الفصل الكلام عما يجوز فيه الأمران، أي: تفاضل ونسيته، كأن تبيع شاةً بشاتين وإلى أجلٍ، لكن أصل هذا المبيع ليس من الأموال الربوية التي نص عليها الشارع، وبعض العلماء يلحقها بالأموال الربوية كما

⁽١) «الشرح الكبير، وحاشية الدسوقي» للدردير (٥١/٣)» قال: «(قوله: أنه لا يدخل ينهما سلف جر منفضة) أي: حينتيد فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً ومناجزة أو لاجل، أما الأول: فلائه ليس بطعام حتى يدخله ربا النساء، وحيث كانا جنسين كان ذلك سلمًا. (قوله: بخلوف الجنس الواحد) أي: فإنه يجوز بيع بعضه ببعض، ولو متفاضلاً إذا كان يدًا بيد، ولا يجوز متفاضلاً إذا كان لأجل؛ لأن سلم الشيء في نفسه سلتُ جرَّ نفمًا، وهو واضحُ إن كان المعجل إنما هو القليل، وأما إن كان المعجل الكثير فظاهر الدينة منه».

 ⁽۲) «الإشراف» لابن المنذر (۱٤٢/٦) قال: «أجمعوا على أن السلف إذا شرط عقد السلف هديةً أو زيادةً، فأسلفه على ذلك، أنَّ أخذه الزيادة على ذلك ربا».

⁽٣) أخرجه مسلم (٨١/١٥٨٧).

سبق عند اتحاد المنفعة، وبعضهم يعتبرها ربا كأبي حنيفة^(١)، كما ستأتي أقوال العلماء، ولكلِّ حجةٌ يتمسك بها.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

الفصل اللثالث

(وَأَمَّا مَا يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ جَمِيعًا (أَغْنِي: الثَّفَاصُلَ وَالنَّسَاءَ، فَمَا لَمْ يَكُنُ رِبَوِيًّا عِنْدَ الشَّافِعِيُّ)).

والمراد: هل يجوز بيع سلعةٍ نرى فيها التفاضل والتأجيل؟

والجواب: نعم يجوز ذلك عند الشافعي^(١٢) وأحمد في روايةٍ^(١٣). والرواية الأخرى لأحمد^(٤) يوافق فيها أبا حنيفة.

◄ تولىم: (وَأَمًّا عِنْدَ مَالِكِ، فَمَا لَمْ يَكُنْ رِبُويًّا، وَلَا كَانَ صِنْفًا
 وَاحِدًا مُتَمَائِلًا).

أي: لم يكن من الربويات التي مرت بنا، ولا يكون صنفًا واحدًا متمائلًا^(ه).

 ⁽١) «الدر المختار» للحصكفي، وحاشية «ابن عابدين» (١٧٢/٥) قال: إن وجد أحدهما
أي: القدر وحده أو الجنس، حل الفضل وحرم النساء، ولو مع النساوي.

⁽٢) فتح الوهاب؛ (١٩٠/، ١٩٩) قال زكريا: ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزنًا، ولا مع الاستواء في الوزن التفاوت كيلًا.

 ⁽٣) اشرح منتهى الإرادات للبهوتي (٧٢/٧) قال: يحل نَسَاء في بيع ما لا يدخله ربا فضلٍ ؟ كثيابٍ بثيابٍ، أو نقد أو غيره؛ وحيوانِ بحيوانِ أو غيره، وتبنِ بتينِ أو غيره.

⁽٤) «الإنصاف" للمردّاوي (٤٧/٥، ٣٤)، قال: وما لا يدخله ربا الغُضلُ كالثياب والحيوان يجوز النّساء فيهما... سواء بيع بجنسه أو بغير جنسه، متساويًا أو متفاضًا؟.

ه) «الشرح الكبير وحاشية النسوقي» للدردير (٤٩/٣) قال: البجوز بيع بعضها ببعض متفاضلًا مناجزةً».

◄ قوله: (أَوْ صِنْفًا وَاحِدًا بِإِطْلَاقِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةً...).

ومذهب أبي حنيفة يلتقي مع مذهب مالكٍ في أنَّه لا يكون صنفًا واحدًا(١٦)، ثم يزيد عليه مالكٌ بشرط أن يكون مختلف المنافع(٢٠).

◄ تولىم: (...وَمَالِكٍ يُعْتَبَرُ الصَّنْفُ المُؤَثِّرُ فِي التَّفَاضُلِ فِي السَّرِيقِ
 الرَّبُويَّاتِ، وَفِي النَّسَاءِ فِي غَيْرِ الرَّبُويَّاتِ اثْفَاقُ المَنَافِع وَالْحَتِلاَفُهَا).

معناه: إذا اتحدت المنافع وتساوت، فهو رباء وإن اختلفت فليس ربا.. هذه روايةٌ عنه.

> قوله: (فَإِذَا الْحَتَلَفَتْ جَعَلَهَا صِنْفَيْن، وَإِنْ كَانَ الِاسْمُ وَاحِدًا).

أيُّ: إذا اختلفت المنافع جعلها صنفين، ولا يمنع الربا فيها، وإذا اتَّحدت جعلها صنفًا واحدًا، ولا بد من التساوي فيها كالحال بالنسبة للربويات.

◄ قول۞: (وَأَبُو حَنِيفَةً يَعْتَبِرُ اللاسْمَ، وَكَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ).

وقوله: [وَأَبُو حَنِيفَةَ يَغْتَبُ الاِسْمَ]، أي: مطلقًا^(٣)، فقولنا مثلًا: حيوان، إنما يشمل كل الحيوانات، وما فرَّق بين حيوانِ حلوبٍ وحيوانِ غير حلوب، ولا بين حيوانِ يُرْكب وحيوانِ يُخلب.

وكذلك الشافعي يعتبر الاسم^(٤)، لكنه له قيودٌ، ولا يقول بالإطلاق كأبي حنيفة.

⁽۱) «الدر المختارة للحصكفي، وحاشية «ابن عابدين» (٥/٧٠) قال: «المواد ربا النقل لتحقق ربا النسية، فلو باع خمسة أذرع من الهروي بستة أذرع منه أو بيضة بيبضئين، جاز لو يكا بير، لا لو نسيتة؛ لأن وجود الجنس فقط يحرم النّماء لا الفضل كوجود القدر فقط».

 ⁽۲) «بلغة السالك» للصاوي (۱۳/۳) قال: «... إنما يعتبر فيها تقارب المنفعة وإن اختلفت لا في البيع».

 ⁽٣) «الدر المختار» للحصكفي وحاشية «ابن عابدين» (١٨٤/٥) قال: (جاز بيع اللبن بالجبن لاختلاف المقاصد، والاسم حاوي. . . وفي الحاشية: لو اختلف الجنس جاز».

 ⁽٤) "مغني المحتاج؛ للشربيني (٣٦٤/٣ ـ ٣٦٧)، فقال: "وفي الجديد وهو الأظهر العلة الظُمعية... فدل على أن العلة الطعم وإنَّ لم يكل ولم يوزن؛.

﴾ قـولـ7: (وَإِنْ كَانَ الشَّافِعِيُّ لَيْسَ الصِّنْفُ عِنْدَهُ مُؤَثِّرًا إِلَّا فِي الرِّبَويَّاتِ فَقَطْ).

الصنف الواحد لا يؤثر عند الإمام الشافعي إلَّا في التفاضل، أما بعد ذلك، فيطرحه، ويأخذ بالطُّعُم، فلينتبه لهذا(١١).

> قولىن: (أَعْنى: أَنَّهُ يَمْنَعُ التَّفَاضُلَ فِيهِ).

أى: في ربا الفضل، أما النسيئة فلا أثر للصنف عنده.

> قوله: (وَلَيْسَ هُوَ عِنْدَهُ عِلَّةً لِلنَّسَاءِ أَصْلًا).

هذا زيادة توضيح، فالإمام الشافعي ـ إذًا ـ إنما يعتبر الصنف الواحد في ربا الفضل، ولا يُعتبره في النسيئة، بل هو لا يعتبره علةً أصلًا في النسيئة؛ لأن علة النسيئة هي التأجيل(٢).

◄ قولاً: (فَهَذَا هُوَ تَحْصِيلُ مَذَاهِبِ هَؤُلاءِ الفُقَهَاءِ الظَّلاَئَةِ فِي هَذِهِ الفُصُولِ الثَّلاث).

هما أربعةٌ في الحقيقة، ولم يعد أحمد؛ لأنه ـ كما مر بنا ـ له روايةٌ مع الشافعي، وروايةٌ ثانيةٌ مع أبي حنيفة.

◄ قَوْلَٰ⊼: (فَأَمَّا الأَشْيَاءُ الَّتِي لَا تَجُوزُ فِيهَا النَّسِيئَةُ، فَإِنَّهَا قِسْمَانِ: مِنْهَا مَا لَا يَجُوزُ فِيهَا التَّفَاضُلُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ فِيهَا التَّفَاضُلُ.

فَأَمَّا الأَشْيَاءُ الَّتِي لَا يَجُوزُ فِيهَا التَّفَاضُلُ: فَعِلَّةُ امْتِنَاعِ النَّسِيئَةِ فِيهَا

⁽١) "تحفة المحتاج" للهيتمي وحاشية الشرواني والعبادي (٢٧٣/٤) قال: "أن يوضع اسم لحقيقة واحدة تحتها أفراد كثيرة كالقمح. . . وهذا الضابط أي: كل طعامين جمعهما اسم خاص. . . أولى ما قيل في ضبط اتحاد جنس الطعامين».

⁽۲) «نهاية المحتاج» للرملي و«حاشية الشبراملسي والرشيدي» (۲۳/۳، ٤٢٤) قال: «ربا نَسَاء بأن يشرط أجل في أحد العوضين.

هُوَ الطَّعْمُ عِنْدَ مَالِكٍ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ الطُّعْمُ فَقَظٌ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مَعْلُومَاتُ الكَيْلِ وَالوَزْنِ).

أي: المطعومات معلومات الوزن أو الكيل، وقد مرت بنا.

◄ تولاًمَ: (فَإِذَا افْتَرَنَ بِالطُّعْمِ اتَّفَاقُ الصَّنْفِ، حَرُمَ الثَّفَاصُلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَإِذَا افْتَرَنَ وَصْفَتُ ثَالِكٌ وَهُوَ الِادِّخَارُ، حَرْمَ الثَّفَاصُلُ عِنْدَ مَالِكِ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الصَّنْفُ، جَازَ الثَّفَاصُلُ وَحُرْمَتِ النَّبِيئَةُ.

وَأَمَّا الأَشْبَاءُ الَّتِي لَيْسَ يَحْرُمُ النَّفَاضُلُ فِيهَا عِنْدَ مَالِكِ فَإِنَّهَا صِنْفَانِ: إِمَّا مَظمُومَةٌ، وَإِمَّا غَيْرُ مَطْمُومَةٍ، فَأَمَّا المَطْمُومَةُ فَالنَّسَاءُ عِنْدَهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا، وَعِلَّهُ المَنْعِ الطَّعْمُ، وَأَمَّا غَيْرُ المَطْمُومَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا النَّمَاءُ عِنْدَهُ فِيهَا النَّمَاءُ عَنْدَهُ مَعَ الثَّمَاءُ عِنْدَهُ فِيمَا النَّمَاءُ عِنْدَهُ فِيمَا الْقَلْصَلُ.

المطعومة لا يجوز فيها النَّساء؛ لأننا عرفنا أن العلة هي الظَّمم عند مالكِ والشافعي وأحمد، وأن مالكًا أضاف أيضًا إلى الطعم الادخارَ.

وإذا وُجِدَ مع التفاضل اتفاق المنافع، فإنه لا يجوز، وإن اختلفت جاز.

وهذا كله تكرارٌ لما مضي.

◄ تول (فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ شَاةٌ وَاحِدَةٌ بِشَاتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ).

أيْ: أن بيع شاةِ بشاتين إلى أجلٍ لا يجوز عند مالكِ، وقد جمع هذا البيع وصفين: التفاضل والتأجيل^(١).

 ⁽١) «الفروق ومعه تهذيب الفروق» للقرافي (٢٥٥/٣) قال: «المشهور عنه أن ما اتفقت منافعه
 منها لا يجوز فيه مع التفاضل النَّساء، فلا يجوز عنده شاة واحدة بشاتين إلى أجل».

تولىم: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا حَلُوبَةٌ وَالأُخْرَى أَكُولَةً، هَذَا هُوَ المَشْهُورُ عَنْهُ).
 المَشْهُورُ عَنْهُ).

أي: إذا اختلفت المنافع وتنوعت الأغراض، هذه تُخلب، وهذه أكولٌ.

> قَوْلَى: (وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مُعْتَبُرُ اتَّفَاقُ المَنَافِح دُونَ التَّفَاضُلِ، فَعَلَى هَذَا لَا يَجُورُ عِنْدَهُ شَاةٌ حَلْمِيَةٌ بِشَاةٍ حَلْويَةٍ إِلَى اَجَلٍ، فَأَمَّا إِذَا الْحَتَلَفَتِ المَنَافِعُ، فَالتَّفَاضُلُ وَالسِّبِئَةُ عِنْدُهُ جَائِزَانِ إِنْ كَانَ الصَّنْفُ وَاحِدًّا. وَقِيلَ: يُعْتَبُرُ اتَفَاقُ الأَسْمَاءِ مَمَ اثَفَاقِ المَنَافِع، وَالأَشْهُرُ أَلَّا يُعْتَبُرُ، وَقَدْ قِيلَ: يُعْتَبُرُ).

معنى [اتَّقَاق الأَسْمَاءِ]، شاةٌ يقابلها شاةٌ، وفرسٌ بفرسٍ، وبعيرٌ ببعيرٍ، وهنا تتحد الأسماء والمنفعة.

◄ تولى : (وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ: فَالمُعْتَبرُ عِنْدَهُ فِي مَنْعِ النَّسَاءِ مَا عَدَا الَّتِي لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ فِيهَا التَّفَاضُلُ هُوَ اتَّفَاقُ الصَّنْفِ؛ اتَّفَقَتِ المَنَافِعُ أَوِ التَّفَافُ \()\(\).
 الحَنَافَث\(\).

كحيوانٍ بحيوانٍ مطلقًا.

 ◄ تولاً: (فَلا يَجُوزُ عِنْدَهُ شَاةٌ بِشَاةٍ وَلَا بِشَاتَيْنِ نَسِيئَةً، وَإِن الْحَلَفَتْ مَنَافِعُهَا).

وذلك لأنها اتحدت في الاسم والصنف، سواء كانت هذه حلوبًا، وهذه أكولًا، أو هذه صحيحةً وهذه غير صحيحةً، ذلك الاختلاف لا أثرَ له في الحكم.

⁽١) «الدر المختار» للحصكفي وحاشية «ابن عابلين» (٩/١٨٠) قال: «جاز بيع لحم بحيوان ولو من جنسه... وفي الحاشية: بجوز كيفما كان؛ أي سواء كان اللحم من جنس ذلك الحيوان أو لا، مساويًا لما في الحيوان أو لا».

◄ تَزلٰت: (وَأَمًا الشَّافِعِيُّ: فَكُلُّ مَا لَا يَجُوزُ التَّفَاصُلُ عِنْدَهُ
 فِي الصِّنْفِ الوَاحِدِ يَجُوزُ فِيهِ النَّسَاءُ، فَيُحِيزُ شَاةً بِشَائَيْنِ نَسِيعَةً
 وَقَقْلُاً)(''.

وأحمد كذلك(٢)، واستدلًا على ذلك بدليلٍ سيأتي ذكرُهُ.

تولىم: (وَكَذَلِكَ شَاةٌ بِشَاةٍ، وَذَلِيلُ الشَّافِعِيِّ حَلِيثُ عَمْرِه بْنِ
 العَاصِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرُهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي قَلائِصِ الصَّدَقَةِ البَعِيرَ بِالْجَعِيرَ إِلَى الصَّدَقَةِ البَعِيرَ إِلَى الصَّدَقَةِ البَعِيرَ إِلَى الصَّدَقَةِ البَعِيرَ إِلَى الصَّدَقَةِ اللَّهِيرَ

القلاص جمعٌ على وزن فِعَالِ، ومفردها: قلوصٌ، وهي نوعٌ من الإبل، والمراد منها الأنثى الشابة (٤٠).

◄ تولات: (قَالُوا: فَهَذَا التَّقَاصُلُ فِي الجِنْسِ الوَاحِدِ مَعَ النَّسَاءِ. وَأَمَّا الحَنْفِيَّةُ فَاحْتَجَّتْ بِحَدِيثِ الحَسَنِ، عَنْ سَمْرَةً: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ سَمْرَةً: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْع الحَيْوَانِ بِالحَيْوَانِ نَسِيئَةً").

هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن: أبو داود(٥) والترمذي(٢)

 ⁽١) "منهاج الطالبين" للنووي (ص٩٦) قال: «إذا بيع الطعام بالطعام إن كانا جنسًا اشترط الحلول والمماثلة والتقابض قبل التغرق أو جنسين كحنطة وشعير جاز التفاضل».

 ⁽٢) «الإنصاف» للمرداوي (٤٣٥) قال: "وعنه رواية ثالثة: لا يجوز في الجنس الواحد،
 كالحيوان بالحيوان، ويجوز في الجنسين، كالثياب بالحيوان، فالجنس أحد صفتي
 العلة، فأثر،

 ⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٣٥٧) وغيره، وضعّفه الأُلْبَانيُّ في ﴿إرواء الغليلِ (٢٠٥/٥) رقم (١٣٥٨).

 ⁽٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر، الابن الأثير (١٠٠/٤) قال: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة.

⁽٥) أخرجه أبو داود (٣٣٥٦)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في "صحيح الجامع" برقم (١٩٣٠).

⁽٦) أخرجه الترمذي (١٢٣٧)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في اصحيح الجامع؛ برقم (١٩٣٠).

والنسائي^(١) وابن ماجه^(٢) ورواه أيضًا البيهقي^(٣)، والمالكيةُ يفرِّقون بين اتفاق المنافع واختلافها.

فالحنفيَّة - إذن - يرونَ تأثير الصنف، وهم هنا لا يرون جواز بيع الحيوان بالحيوان مطلقًا، اتفقت المنافع أو اختلفت (٤)، ومعهم الحنابلة في رواية (على المنابلة رواية ثالثة (٢) يُفصَّلون القول فيها؛ فيقولون: إنْ رُجِدَ التفاضل تُمُنع النسيئة وإلا فلا، أي: كأن تبيع بعيرًا ببعيرين، أو شاةً بشاتين كما سيأتي في الحديث الذي أورده المؤلف، فالحيوان اثنان بواحد لا يصلح نَسَاءً، ولا بأس به يدًا بيد، فهذا إشارة لهم.

وفي حديثِ آخَر: فقام إليه رجلٌ، فقال: يا رسول الله، أرأيت الرجل يسع الفرس بالأفراس، والنجيبة بالإبل؟ قال: «لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ بَدًا بَيْهِ" (وهذا أيضًا حُجَّة على الحنفية.

> تولىم: (قَالُوا: وَهَلَا يَدُلُّ عَلَى تَأْثِيرِ الجِنْسِ عَلَى الانْفِرَادِ فِي النَّسِيَةِ).

النَّهي هنا عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، ولم يَسْتَثَن، فَهُوَ ـ إذن ـ

- (١) أخرجه النسائي (٤٦٢٠)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في "صحيح الجامع" برقم (٦٩٣٠).
- (٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٧٠)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في "صحيح الجامع" برقم (٢٩٣٠).
- (٣) أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (١٠٥٣٢)، وصَحَمه الآلبانيُّ في (صحيح الجمع) برقم (١٩٤٣).
- (٤) «الهداية في شرح البداية» للمرغبناني (٦١/٣) قال: والطعم والثعنية من أعظم وجوه
 المنافع، والسبيل في مثلها الإطلاق بأبلغ الوجوه لشدة الاحتياج إليها دون التضييق
 ذ.
- (٥) المطالب أولي النهى؛ (١٥٧/٣) للرحبياني قال: يحرم ربا فضل في كل مكيلٍ بجنسه،
 أو موزون من نقلو أو غيره، مطعوم، كسكر أو غيره، كقطن بجنسه.
- (٦) «الإنصاف» للمرداوي (٤٢/٥» عنا الناد وما لا يدخله ربا الفضل كالثياب والحيوان يجوز النساء فيهما... سواء بيع بجنسه أو بغير جنسه، متساويًا أو متفاضلًا».
 - (٧) أخرجه أحمد (٥٨٨٥)، وضعف إسناده الأرناؤوط في تحقيق المسند.

يشمل كلَّ نوع من أنواع الحيوان، ونرى أن ظاهرَه يتعارض مع حديث رسول الله ﷺ لما أمر عبدالله بن عمرو أن يأخذ في قلائص الصدقة البعير بالبعيرين.

وروي أن علي بن أبي طالب «بَاعَ جَمَلًا لَهُ يُدْعَى عُصَيْفِيرًا بِعِشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ»(')، هذا ثبت عن صحابيّ، وهو أحد الخلفاء الراشدين، وهو حجةٌ أخرى للشافعية ومَنْ معهم في هذه المسألة.

◄ تولىم: (وَأَمَّا مَالِكٌ، فَعُمْدَتُهُ فِي مُرَاعَاةِ مَنْعِ النَّسَاءِ عِنْدَ اتَّفَاقِ الأَغْرَاضِ سَدُّ النَّرِيعَةِ).

وسدُّ الذرائم (") يتوسع فيه المالكية (") وهو معمولٌ به في كل المذاهب (أن والم محظور المذاهب (أن كل أمرٍ يكون وسيلةً للوصول إلى أمرٍ محظور فإنه يمنع، ويأخذ حكمه، ويكون محرمًا، أي: ما كان وسيلةً إلى محرم فهو محرمٌ، ومن ذلك الجيّلُ التي يتخذها البعض فيرتكبون الحرام بطريقً غير مباشرةٍ، ويظنون أنهم على شيءٍ، ومنه حديث رسول الله ﷺ قال: «قَالَ اللهُ ال

(١) أخرجه مالك (٢٤٠٢) وغيره، وضَعَّفه الأَلْبَانيُّ في «إرواء الغليل» (١٣٧٢).

إلا الذريعة: الوسيلة إلى الشيء، ومعنى ذلك: حسم مادة وسائل الفساد، فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة إلى المفسدة، منعنا من ذلك الفعل. "تبصرة الحكام؛ (٣٦٤/٢).

 ⁽٣) «الفروق» للقرافي (٢٦٦٦٣) قال: «الذريعة هي الوسيلة للشيء، وهي ثلاثة أقسام: منها
 ما أجمع الناس على سده، ومنها ما أجمعوا على عدم سده، ومنها ما اختلفوا فيه.

وليطور «الموافقات» لتساطيي (۱۳۱۰ ۱۳۸۱) ما هم مصلحة إلى مفسدة». مالك في أكثر أبواب الفقه؛ لأن حقيقتها الترسل بما هر مصلحة إلى مفسدة». (ه) أخرجه البخاري (۲۲۲۳)، ومسلم (۲۵۱۳) يلفظ: العمن» بدل اقتالي.

ئمنها، وهذا احتيالٌ على دين الله فلك، ومنه احتيالهم على تحريم اصطياد السمك يوم السبت، ففعلوه بحيلة دنيئة كما هي عادتهم، وقَدْ عاتبهم الله فلك، وحدر المؤمنين أن يسلكوا ذلك الطريق، وحَوْفهم من الوقوع فيه، قال تعالى: ﴿وَسَعَلَهُمْ عَنِ الْقَرْبَةِ الَّتِي كَانَتْ عَاضِرَةً الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُنِ فِي الْتَرْبَةِ الَّتِي كَانَتْ عَاضِرَةً الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُنِكُ لِنَهْ مَنْ الْقَرْبَةِ اللَّي كَانَتْ عَاضِرَةً الْإَيْدُنِكِ لَيْ الْمَدْوَنُ اللَّهُ عَلَى اللَّمْرَةِ اللَّهُ اللَّ

◄ تولىمَ: (وَذَٰلِكَ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي ذَٰلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ سَلَفٍ
 يَبُحُرُّ نَفْعًا وَهُوَ يَحْرُمُ).

والسلف هو القرض الذي يجرُّ نفعًا كما تقدم.

> قولى: (وَقَدْ قِيلَ عَنْهُ: إِنَّهُ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ).

أي: القرض، وهل القرض أصل (بويٌّ بذاته أي: مستقلٌّ، أو هو لصيقٌ وجزءٌ من ربا الفضل؛ ذلك محل خلافٍ بين العلماء، وتفصيله كالآتي:

شمنهم مَنْ يرى أن الربا نوعان؛ ربا الفضل وربا النسيئة، وأن ربا
 القرض إنما هو جزءٌ من ربا الفضل، فالقرض يجر منفعةً، والمنفعة إنما
 هى زيادةٌ لأحد الطرفين، وهذا هو ربا الفضل(١٠).

 « ومن العلماء مَنْ قال: لا ينبغي أن يكون مستقلًا؛ لأن القرض له أحكامٌ تخصه، وينفرد بها عن غيره^(٢)، فينبغي أن يكون نوعًا ثالثًا مستقلًا في هذا المقام.

 ⁽١) «مغني المحتاج» للشربيني (٣٦٣/١) قال: «هو ثلاثة أنواع: ربا الفضل... وربا اليد، ... وربا النَّمَا... وزاد المتولي: ربا القرض المشروط فيه جر نفع. قال الزركشي: ويمكن رده لربا الفضل».

⁽٣) انهانة المحتاج، وحاشية الشبراملسي، للرملي (٤٤٤/٣) قال: «ومنه ربا القرض، إنما جعل ربا القرض من ربا الفضل مع أنه ليس من هذا الباب؛ لأنه لما شرط نفعًا للمقرض، كان بمنزلة أنه باع ما أقرضه بما يزيد عليه من جنسه فهو منه حكمًا».

 توله: (وَقَدْ قِيلَ عَن الكُوفِينِنَ^(١): إِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الحَيَوَانِ بالحَيَوَانِ نَسِيئَةً؛ الْحَتَلَفَ الجِنْسُ أَوِ اتَّفَقَ عَلَى ظَاهِرِ حَلِيثِ سَمُرَةً، فَكَأَنَّ الشَّافِعِيَّ ذَهَبَ مَذْهَبَ التَّرْجِيح لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ(٢)، وَالحَنَفِيَّة لِحَدِيثِ سَمُرَةً(٣) مَعَ التَّأُوِيلِ لَهُ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي أَلَّا يَجُوزَ الحَيَوَانُ بِالحَيَوَانِ نَسِيئَةً؛ اتَّفَقَ الجِنْسُ أَوِ اخْتَلَفَ، وَكَأَنَّ مَالِكًا ذَهَبَ مَذْهَبَ الجَمْع، فَحَمَلَ حَدِيثَ سَمُرَةَ عَلَى اتَّفَاقِ الأَغْرَاض، وَحَدِيثَ عَمْرِو بْن العَاصُ عَلَى اخْتِلَافِهَا).

الشافعية ومَنْ معهم لا شك رجحوا حديث عبدالله بن عمرو، وهو ظاهر الرجحان أيضًا، فهو نصٌّ صريحٌ في المسألة، وحجةٌ قويةٌ لمَن ادعى ذلك، فإن البيع حصل بين يدي رسول الله ﷺ.

وأجابوا عن حديث سمرة بأن حديث سمرة إنما غايته أن يكون مرسلًا، وهناك خلافٌ ـ كما هو معلومٌ ـ في سماع الحسن من سمرة^(٤)، وما دام فيه هذه العلة، فإذا قام الاحتمال، بطل الاستدلال كما قيل.

وقد اختلف الفقهاء في التعامل مع هاتين الروايتين كالآتى:

* أما الحنفية ومَنْ معهم، فذهبوا إلى أن حديث سمرة ناسخٌ لحديث عبدالله بن عمرو، ونعلم أن الانتهاء إلى النسخ أو سلوك هذا الطريق يتطلب أن تعرفُ المتقدم من المتأخر؛ لأنه لا يمكن أن يكون المتقدم ناسخًا للمتأخر، فلا حُجَّة فيما ذهبوا إليه (٥).

⁽١) لم أهتد لهم.

تقدم تخريجه. (Y)

تقدم تخريجه.

[«]جامع التحصيل» للعلائي (ص١٦٢ ـ ١٦٥) رقم (١٣٥) قال: ٥٠٠٠ هذا يقتضي سماعة من سمرة لغير حديث العقيقة، والله أعلم».

[«]تبيين الحقائق وحاشية الشلبي» (£/٨٧، ٨٨) قال: «والجواب عن الحديث قيل: إنه كان في دار الحرب، وقد أخذه عبدالله من أهل الحرب، ولا ربا بينهما عندنا. وقبل: إنه كان قبل تحريم الرباء.

_ _ _ شرح بداية المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المحتهد على المحتهد المحته

* الإمام الشافعي قال بأن المقصود بالنسيئة في حديث الحسن عن سمرة أن يوجد النَّسَاء من الطرفين، حيث كلَّ منهم يبيع الآخر مؤجلًا؛ لأن الحديث يحتمل أن يكون المقصود به من طرفي، ويحتمل أن يكون المقصود به من طرفي، ويحتمل أن يكون المقصود به من طرفين، وأما حديث عبدالله بن عمرو فَهو صَريعٌ في المسألة ('').

 « وفي رواية للحنابلة التفريق^(۲)، فإن كان هذا النوع فيه مفاضلة كشاة بشاتين أو بعير ببعيرين، فلا يجوز؛ لقوله ﷺ: «العَكيَوَانُ اثْنَان بِوَاحِيدِ
 لا يَصْلُحُ نَسِيتًا، وَلَا بَأْسَ بِهِ يَدًا بِيَهِ، (۳).

وأيده أيضًا حديثٌ آخر في "مسند أحمد" عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿لاَ تَبِيعُوا اللّهَيَّارَ بِاللّهَيَّارَئِنِ، وَلَا الدَّرْهُمَ بِالدَّرْهُمَّ بِالدَّرْهُمَّ بِالدَّرْهُمَ بِالدَّرْهُمَ بِالدَّرْهُمَ بِالدَّرْهُمَ بِالدَّرْهُمَ بِالدَّمُاء هو الربا، فقام إليه رجلٌ، فقال: يا رسول الله، أرأيت الرجل ببيع الفرس بالأفواس، والنجيبة بالإبل؟ قال: ﴿لاَ بَأْسَ إِذَا كَانَ يَكُا بِيَكِهُ '''.

 أما الإمام مالك، فذهب فقال باتفاق المنافع واختلافها، فإذا اتفقت المنافع، فيؤخذ بحديث سمرة الذي نهى؛ لأنه بذلك يكون شبيهًا بربا الفضل، وأما إذا اختلفت فلا يجوز^(٥).

 ⁽١) «المجموع» للنوري (٤٠٣/٩) قال: والجواب عن حديث سُمُوة من وجهين: ...
 جواب الشافعي أنه حديث ضعيف... والثاني: أنه محمول على أن الأجل في
 العوضين، فيكون بيع دَيْن بدَيْن، وذلك فاسد.

 ⁽٢) فشرح منتهى الإرادات، للبهوتني (٦٤/٢) قال: تفاضل في أشياء، وهي المكيلات بجنسها، والموزونات بجنسها، ونساء في أشياء هي المكيلات بالمكيلات، ولو من غير جنسها، والموزونات بالموزونات كذلك ما لم يكن أحدهما نقدًا.

 ⁽٣) أخرجه الترمذي (١٣٣٨)، وقال: حديث حسن، وضَحّحه الألبانـيُ في «السلسلة الصحيحة» (٢٤١٧).

⁽٤) أخرجه أحمد (٥٨٨٥)، وضعف إسناده الأرناؤوط.

 ⁽٥) «الفروق ومعه تهذيب الفروق؛ للقرافي (٣٥٥/٣) قال: ﴿مَا اتفقت منافعه منها لا
يجوز فيه مع التفاضل النساء، فلا يجوز عنده شاة واحدة بشاتين إلى أجل، وما
اختلفت منافعه منها يجوز فيه مع التفاضل النساء.

تولىم: (وَسَمَاعُ الحَسَنِ مِنْ سَمُرَةً مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَلَكِنْ صَحَّحَهُ النَّرْمِذِيُّ.

صححه الترمذي، وخالفه غيره^(١)، ثم إن الحديث الأول صحيحٌ، فكان أقوى بلا شكِّ، زيادةً على أنه صريح الدَّلالة.

تولى: (رَيَشْهَدُ لِمَالِكِ مَا رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الحَيْوَانُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ، لَا يَصْلُحُ النَّسَاءُ، وَلَا بَأْسَ بِهِ يَدًا بِيَدٍ"

يَدًا بِيَهِ"

).

معناه: لا يصلح أن تبيع الحيوان اثنين بوَاحِدٍ نَسَاءٌ (أَيُّ: مؤجلًا)، لكن لو كان يدًا بيدٍ فلا بأس.

◄ قولىم: (وَقَالَ ابْنُ المُنْفِرِ^(٣): فَبَتَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى
 عَبْدًا بِعَبْنَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، وَاشْتَرَى جَارِيَةٌ بِسَبْعَةِ أَزْؤُسٍ").

هذا الحديث له قصةً، ولكن كما نعلم هذا الكتابُ مجملٌ، وهو بمثابة كتاب قواعد، فلا يأخذ من الحديث إلا الشاهد، وقصة الحديث كما رواه مسلم عن جابر، قال: جاء عبدٌ، فبايع النبي ﷺ على الهجرة، ولم يشعر أنه عبدٌ، فجاء سيّده يريده، فقال له النبيُّ ﷺ: "بِعْنِيهِ"، فاشتراه بعبدين أسودين، ثم لم يبايع أحدًا بعد حتى يسأله: «أعَبَلٌ هُوَ؟»⁽²⁾، وهذا الحديث فيه نصٌ صريحٌ يؤيد مذهب الشافعية، وكلمة «أسودين» لا أثر لها في الحكم، فهي أوصاف لا تؤثر.

⁽١) «السنن» (٩٣٠/٣» (٥٣٠ عيث قال عقيب حديث (١٣٣٧): «وُسماعُ الحسن من سعرة صحيحٌ» مكذا قال عليُّ بن المديني وغيره، وينظر: (جامع التحصيلِ» للملائي (ص١٦٠) رقم (١٣٥) فقد ذكر اختلاف أهل العلم في تصحيح سماعه. قال يحيى بن سعيد القطان وجاعة كثيرون: هي كتاب.

⁽۲) تقدم تخریجه.

 ⁽٣) «الإشراف على مذاهب العلماء» (٦٤٤).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٦٠٢).

واشترى جارية بسبعة أرؤمي^(۱)، والجارية هي صفية \$ زوج رسول الله \$ فقد قَتح رسول الله \$ خيبر عنوةً، وغنم المسلمون حينها سبايا، وكان من بين تلك السبايا صفية، فوقعت في سهم دحية الكلبي، فما كان من بعض الصحابة إلا أنهم أشاروا إلى رسول الله \$ بأن هذه لا تصلح إلا له؛ لأنها ابنة سيد بني النضير^(۱۲)، وهي من قبيلة ذات شرف ومكانة، والرسول \$ كان دائمًا يعنى بجبر الخواطر، فما كان من الرسول \$ إلا أن اشتراها منه، فكانت لرسول الله \$ وقد أعتقها رسول الله \$ وجعل عِنقها صداقها (۱۳)، وقد مرَّ بنا هذا في كتاب النكاح والعتق، وتكلمنا عنه بالتفصيل.

تولىم: (وَعَلَى هَذَا الحَدِيثِ يَكُونُ بَيْعُ الحَيْوَانِ بِالحَيْوَانِ يُشْهِهُ أَنْ
 يَكُونَ أَصْلًا بِنَفْهِهِ لَا مِنْ قِبَل سَدٌ ذَرِيعَةٍ).

كأنه ينقد مذهب المالكية من طرفي خفيٌّ، وأنا حقيقةٌ ما يعجبني في ابن رشد أنه صريح في مواقفه، ولا يجامل، ومعنى كلامه أن المالكية

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٧١) وغيره من حديث أنس هله، وفيه: فجمع السبي، فجاء دحية الكلبي هله، فقال: واذهب فخُذُ جاء جاريةً من السبي، قال: واذهب فخُذ جاريةً، ما خلاصفية بنت حيى، فجاء رجل إلى النبي هله قال: يا نبي الله، اعطيت دحية صفية بنت حيى، سيئة قريظة والنفير، لا تصلح إلا لك، قال: وادُمُوه بها، فجاء بها، فلما نظر إليها النبي هل قال: وهُخُذ جاريةً من السبي غيرها، قال: فأعتها النبي هل وترجها. . الحديث.

 ⁽٣) أخرجه البخاري (٥٠٨٦) بلفظ: (أن رسول الله ﷺ أعتق صفيةً، وجعل عتفها صداقها».

يقررون هذا الحكم من باب سد الذرائع() فيرد عليهم ـ لكن بأدب ـ يقول: ما المانع أن يكون بيع الحيوان بالحيوان مسألةً مستقلةً، وهذا ما سيأتي حقيقةً في مسألة حكم بيع الحيوان بلحمةٍ وغيرها.

>> تولات: (وَاخْتَلَفُوا فِيمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ نَسَاءً، هَلْ مِنْ شَرْطِهِ النَّقَابُهُن فِي المَجْلِسِ قَبْلَ الِافْتِرَاقِ فِي سَائِرِ الرَّبُويَّاتِ بَعْدَ اتَّفَاقِهِمْ فِي المُجْلِسِ قَبْلَ اللَّفَرَاقِ فِي سَائِرِ الرَّبُويَّاتِ بَعْدَ اتَّفَاقِهِمْ فِي الْمُتَاكِمُ: «لَا تَبِيعُوا مِنْهَا الشَّلَاةُ وَالسَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَبِيعُوا مِنْهَا عَلَيْهِ الصَّدَةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَبِيعُوا مِنْهَا عَلَيْكِ الصَّدِةِ فَلَ التَّقَرُّقِ لَلْسَ شَرْطًا إِللَّهُ عَلَى المَتْرِط فَلِكَ قَالَ: إِنَّ القَبْض قَبْلَ التَّقرُقِ لَلْسَ شَرْطًا فِي النَّبُوعِ إِلَّا مَا قَامَ اللَّيلِ عَلَيْهِ، وَلَمَّا قَامَ اللَّيلِلُ عَلَى الصَّرْفِ فَقَطْ، وَلَمَّا قَامَ اللَّيلِلُ عَلَى الصَّرْفِ فَقَطْ، إنَّا الْقَبْض عَلَى الطَّرْفِ فَقَطْ،

هذا لا شك أنه لا خلاف فيه فيما يتعلق بالصرف أي: بالنقدين، وهو أمرٌ مجمعٌ عليه عند العلماء.

ويُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٧٧/٥) قال: «... كل شيئين ثبت فيهما الربا بعلة واحدة لم يصح دخول الأجل في العقد عليهما، ولا الافتراق قبل تقابضهما، سواء كانا من جنس واحد كالبُرِّ بالبُرِّ أو من جنسين كالشعير بالبر حتى يتقابضا قبل الافتراق في الصرف وغيره؛

ويُنظر: «شُرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٧١/٣) قال: «في صرفه أي: النقد بفلوسٍ نافقةِ نصًّا، فيشترط الحلول والقبض إلحاقًا لها بالنقد».

 ⁽١) «المعونة» للقاضي عبدالوهاب (ص٩٩٦) قال: «ونهيه ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسية، وهذه المسألة من الذرائع، وهي ممنوعة عندنا».

⁽۲) أخرجه البخاري (۲۱۷۷)، ومسلم (۱۵۸٤/۷٥).

 ⁽٣) امختصر القدوري؟ (ص/٨) قال: (عقد الصوف: بما وقع على جنس الأثمان يعتبر فيه قبض عوضيه في المجلس وما سواه مما فيه الربا يعتبر فيه التعيين؛ ولا يعتبر فيه المثانة »

- ﴿ شَرِّ بِدَايَةَ الْجَتَهِدِ ﴾

والحديث ـ كمًا هو معلومٌ ـ حديث متفق عليه في «الصحيحين» وغيرهما، والناجز هو الحاضر، تقول: أنجز الشيء، وأنجز وعده بمعنى وئمّى، وأنجز عمله بمعنى قام به، ومعنى الناجز هنا هو الحاضر^(۱)، ومعنى الغائب المؤجل، فالمعنى إذًا: لا تبيعوا مؤجلًا بحاضرٍ.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(اللفَضلُ اللزِّلابِعُ

فِي مَعْرِفَةِ مَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًا وَمَا لَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًا.

وَاخْتَلَفُوا مِنْ هَذَا البَابِ فِيمَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًّا، وَهُوَ المُؤَثِّرُ فِي التَّفَاصُّلِ مِمَّا لَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًا فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ، لَكِنْ نَذْكُرُ مِنْهَا أَشْهَرَهَا.

وَكَذَلِكَ اخْتَلَقُوا فِي صِفَاتِ الصَّنْفِ الوَاحِدِ المُؤَثِّرِ فِي التُّفَاضُلِ، هَلْ مِنْ شَرْطِهِ أَلَّا يَخْتَلِفَ بِالجَوْدَةِ وَالرَّدَاءَةِ، وَلَا بِالبَاسِ وَالرُّطُوبَةِ؟).

هذه المسألة مختلفٌ فيها، ومن أمثلتها^(٣):

 ⁽١) قال ابن الأثير في «النهاية» (١/٤): «(إلا ناجرًا بناجرً) أي: حاضرًا بحَاضِرٍ، يقال: نجز ينجز نجرًا، إذا حصل وحضر، وأنجز وعده إذا أحضره».

 ⁽٢) «مختصر القدوري» (ص٨٧) قال: «يجوز بيع اللحمان المختلفة بعضها ببعض متفاضلًا».

ويُنظر: «الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، للدربير (١٤/٣) قال: «بيع الخبل ونحوها باللحم جائز لعدم المنزابة، وسواء كان الليج نقداً أو لأجل، ويُنظر: «مغني المحتاج، للشربيني (٢٧٧/٣) قال: «ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه، وكنا بغير جنسه من ماكول وغيره في الأظهر،

وامطالب أولي النهى، للرحيباني (١/١٦٠) قال: "ويصح بيع لحم بمثله... من جنسه رطاً؛ وياسًا... فإن بيع يابسٌ منه برطبٍ، لم يصح، لعدم التماثل... ويصح بيع لحم بحيوانٍ من غير جنسه.

- * حكم بيع اللحم الرطب بالجاف.
- * حكم بيع الخبز الرطب بالجاف.

هذا كله تكلموا فيه، وما تركوا رحمهم الله بابًا إلا وطَرَقوه.

تولىم: (فَأَمَّا الْحَيْلَافُهُمْ فِيمَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًا مِمَّا لَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًا، فَمِنْ ذَلِكَ القَمْحُ وَالشَّعِيرُ، صَارَ قَوْمٌ إِلَى أَنْهُمَا صِنْفٌ وَاحِدٌ، وَصَارَ آخَرُونَ إِلَى أَنْهُمَا صِنْفًا نِ).
 وَصَارَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُمَا صِنْفًانِ).

كان الأُوْلَى أن يقول: البُر والشعير كما ورد في الحديث، وهذا الحديث متفق عليه (١) وهنا قد يسأل سائل : لماذا يختلف العلماء؟ فالرسول ﷺ فرق بينهما، أي: جعل البرَّ صنفًا والشعيرَ صنفًا، فلماذا يأتي العلماء فيقولون: هو صنفٌ واحدٌ؟

وسنجد أن سبب الاختلاف ليس تشفيًا إنما كان له سببٌ سنذكره إن شاء الله تعالى.

◄ تولىم: (فَبِالأَوَّلِ قَالَ مَالِكٌ وَالأَوْزَاعِيُّ^(٢)، وَحَكَاهُ مَالِكٌ فِي المُوطِّلِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ).

أيُّ: أن القمح والشعير صنفٌ واحدُّ (٣) وهي روايةٌ عن الإمام أحمد (١)

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٣٤)، ومسلم (٢٥٨٦) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهب باللهب ربًا إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربًا إلا هاء وهاء، والتمر بالنمر ربًا إلا هاء وهاء، والشمير بالشمير ربًا إلا هاء وهاء».

 ⁽۲) «الاستذكار» لابن عبدالبر (۲۹۱/۱»)، قال: قوبه قال الأوزاعي في البر والشعير هما عنده صنف واحدة لا يجوز بعضها ببعض إلا مثلًا بمثل».

 ⁽٣) «الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، للدردير (٤٧/٣)، ٤٨) قال: (... بالبر وشعير وسلت... الثلاثة جنس واحد على المعتمد».

⁽٤) "مطالب أولي النهى، للرحيباني (٦١١٣) قال: «الجنس... مسمى خاص شمل أنواعًا مختلفةً بالحقيقة، والنوع ما شمل أشياء مختلفةً بالشخص... والبر والشعير... لشمول كل اسم من ذلك الأنواع.

وستأتي الرواية التي هي المذهب مع الحنفية (١١) والشافعية $(^{(1)}$.

◄ قوله: (وَبِالنَّانِي قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةً).

وكذا أحمد، وهي المذهب (يعني: الرواية المشهورة عنه)، ومنه نعتبر القول الثاني، وهو قول الجمهور، وسيتبين أنه الراجح.

◄ قولته: (وُعُمْدُتُهُمَا السَّمَاعُ وَالقِيَاسُ، أَمَّا السَّمَاعُ، فَقَوْلُهُ ﷺ:
 الاَ تَبِيعُوا البُرَّ بِالبُرِّ، وَالشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ إِلَّا مِثْلًا بِهِثْلِ»، فَجَعَلَهُمَا صِنْقَيْنِ.

هذا الحديث متفقٌ عليه (٣)، وفي حديث عبادة ﷺ عند مسلم: ﴿لَا تَبِيمُوا اللَّهَبَ بِاللَّهَبِ، وَلَا الوَرِقَ بِالوَرِقِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِّمِثْلٍ، سَوَاءً سِسَوَاءٍ (٤).

والمؤلف هنا لم يذكر دليل المالكية، وهو حديث معمر بن عبدالله، أنه أرسل غلامه بصاع قمح، فقال: بعه، ثم اشتر به شعيرًا، فذهب الغلام، فأخذ صاعًا وزيادة بعض صاع، فلما جاء معمرًا أخبره بذلك، فقال له معمر: لِمَ فعلتَ ذلك؟ انْطَلِقَ فرَّة، ولا تأخذن إلا مثلًا بمثلٍ، فإني كنت أسع رسول الله على يقول: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ»، قال: «وكان طعامنا يومثلِ الشعير»، قبل له: فإنه ليس بمثله. قال: «إني أخاف أن يضارع» وهذا الحديث سيأتي الكلام عنه، وهي الرواية التي أشرنا إليها عند الحنابلة، وليست المشهورة.

 ⁽١) "بدائع الصنائع" للكاساني (١٨٧/٥) قال: «الحنطة كلها على اختلاف أنواعها، وأوصافها، وبلدانها أنها جنسٌ واحدٌ، وكذلك الشعير».

 ⁽٢) "مغني المحتاج للشرييني (٢٦٦/٣) قال: «الحنطة والشعير فهما جنسان، واحترز بالخاص عن العام كالحب، فإنه يتناول سائر الحبوب، وبأول دخولهما في الربا عن الأدقة، فإنها اشتركت في اسم خاص».

⁽٤) أخرجه مسلم (١٥٨٤).

⁽۵) أخرجه مسلم (۱۵۹۲).

وقد استدلوا بما وقع مع راوي هذا الحديث، وهو معمر بن عبدالله ﷺ، هذا هو الحجة للمالكية.

أما الحجة الأخرى: أنهم قالوا: أليس الشعير يغشُّ بالقمح، يعني: ربما يُوضَع من هذا على هذا، وهذا من هذا، وذلك دليلٌ على أنهما شيءٌ واحدٌ، ولا شك أنها حجةٌ ليست قويةً ولكنهم تمسكوا بها.

ومن حجَج المالكية التي أشّار المؤلف إليها ـ وهي أضعفها في نظري ـ قالوا: اتحاد المنافع؛ فهذا تَعمل منه طعامًا، وهذا كذلك، هذا خبرٌ، وهذا خبرٌ، وهكذا، فتجد أنك قد تعدد المنافع التي تستخرج منها، إذًا ما أكثر الأشياء المتشابهة!

أما أدلة الجمهور فسيشير إليها المؤلف.

◄ تولى: (وَأَيْضًا فَإِنَّ فِي بَعْضٍ طُرُقِ حَدِيثِ عُبَادَة بْنِ الصَّامِتِ: "وَبِيعُوا اللَّمَبَ بِالفِصَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ، وَالبُرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ، وَالمِلْحَ بِالتَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ، وَالمِلْحَ بِالتَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَهِ"، ذَكَرَهُ عَبْدُالرَّزَّاقِ(') وَوَكِيعٌ('' عَنِ الظَّوْرِيِّ، وَصَحَّحَ هَذِهِ الزَّيَادَة التَّرْفِذِيُّ).

كان أَوْلَى أن يقول: أخرجه أصحاب السنن وغيرهم (٣).

الشاهد هنا نصَّ صَريحٌ، فقوله: "وَبِيعُوا البَّرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْمُّ،، يعني: لا يُمْكن أن تبيعوا البُرَّ بالشعير كيف شئتم إلا إذا كانا صنفين مختلفين، فلو كانا صنفًا واحدًا لما جاز ذلك؛ لأن الرسول ﷺ قال: "فَإِذَا اخْتَلَفَتْ مَلْهِ الأَصْنَاف، فَبِيمُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَكُا بِيَهِ"ُ.

⁽١) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٤١٩٣).

⁽۲) حديثه أخرجه أبو عوانة في «المستخرج» (٥٣٩٢).

 ⁽٣) أخرجه أبر داود (٣٤٤٩)، والثرمذي (١٣٤٠) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي
 (٢٥٠٠)، وابن ماجه (٢٢٥٤)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في (إرواء الغليل) (١٣٤٦).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٥٨٧).

وفي رواية أخرى لم يذكرها المؤلف أن الرسول ﷺ قال: ﴿وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ البُرْ بِالشَّمِيرِ، وَالشَّمِيرُ أَكْثَرُهُمَا يَثَا بِيَيْرٍ، وَأَمَّا نَسِيَةً فَكَا* (``) الحديث متنق عليه، والرواية أخرجها مسلم('`)، وهذه أدلةٌ صريحةٌ كما ترون، وهي حجةٌ قويةٌ لجمهور العلماء.

أما ما استدل به المالكية في قصة معمرٍ، هذا محتملٌ مجملٌ، والأمر الآخر أنه في آخر الحديث الذي في "صحيح مسلم" الذي أوردته لما سئل قال: ليس بمثله، أي: ليس البرُّ بمثل الشعير، فقال: إني أخاف أن يضارع، يعني: أن يشابه (^(۳))، فهو إذًا من باب الحيطة، وكما نعلم أن السلف الله كانوا أتقى الناس وأخشاهم لله، فهم يبتعدون قدرَ المستطاع عن الشُّبُهات.

◄ تولىم: (وَأَشًا القِيَاسُ، فَإِلْأَنْهُمَا شَيْتَانِ الْحَتَلَفَتْ أَسْمَاؤُهُمَا
 وَمَنَافِعُهُمَا، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَا صِنْفَيْن).

وكذلك المنافع ليست مُتَّحدةً، فلا يمكن أن تصنع من الشعير ما تصنعه من القمح، وربما تجد في الشعير ما لا تجده في القمح.

> تولى: (أَصْلُهُ الفِضَّةُ، وَالذَّهَبُ، وَسَائِرُ الأَشْيَاءِ المُخْتَلِفَةِ فِي الِاسْمِ وَالمَنْفَعَةِ).

فهذا له فوائدُ، وهذا له فوائدُ، وتعلمون أن الشعيرَ له فوائدُ صحيَّةٌ ليست موجودةً في القمح، والقمح من أجود أنواع الأطعمة التي تُؤكل.

◄ قولٰٰٰٰ : (وَأَمَّا عُمْدَةُ مَالِكٍ، فَإِنَّهُ عَمَلُ سَلَفِهِ بِالمَدِينَةِ)⁽¹⁾.

 ⁽١) أخرجه أبو داود (٣٣٤٩) وغيره، وصَحَّحه الأَلْبَانـيُّ في "صحيح الجامع" (٣٤٤٣).

۳) قشرح النووي على مسلمه (۲۰/۱۱).

 ⁽٤) "شرح تنقيح الفصول؛ للقرافي (ص٣٤٣) قال: "وإجماع أهل المدينة عند مالكِ فيما طريقه التوقيف حجة خلاقًا للجميع.

إذًا، المالكية يأخذون بهذا، وغيرهم يخالفهم، ولا شك أن الحجة فيما يأتي عن رسول الله ﷺ، نَعَمَّ، المدينة لها مكانتها وأهلها، ولكن لا ننسى أن الصحابة قد تفرقوا، فليس كل صحابة رسول الله ﷺ بَقُوا في المدينة''.

تولى : رَوَاشًا أَضِحَابُهُ (*) فَاعْتَمَدُوا فِي ذَلِكَ أَيْضًا السَّمَاعَ وَالقِبَاسَ، أَمَّا السَّمَاعُ فَمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ - قَالَ: «الطَّمَامُ بِالظَّمَامُ بِالطَّمَامُ بَالطَّمَامُ بَالطَّمَامُ بَالطَّمَامُ بَالطَّمَامُ بِالطَّمَامُ بِالطَّمَامُ بِالطَّمَامُ بَالطَّمَامُ بِالطَّمَامُ بَالطَّمَامُ بَالطَّمَامُ بِالطَّمَامُ بَالطَّمَامُ اللَّمَامُ بِالطَّمَامُ بَالطَّمَامُ بَالطَّمَامُ بَالطَّمَامُ المَّامِ المَّامِ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّلِمَ المَّامِينَ المَّامُ المَّامِينَ المَّامِينَ المَامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّمَامُ المَامُ المَامُ المَامِينَ المَّامِينَ السَّمَامُ المَّامِينَ المَّامُ السَّمَامُ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَامِينَ المَامِينَ المَّامِينَ المَامِينَ المَّامُ المَّامُ المَّامِ المَّامُ المَّامِينَ المَّامِ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَامِينَ المَامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَّامِينَ المَامِينَ المَامِينَ المُعْلَمُ المُعْلَمَامُ المَّامِينَ المَامِينَ المَامِينَ المَامِينَ المَامِينَ المَامِينَ المَامِينَ المُعْلَمِينَ المَامِينَ المَامِينَامِينَ المَامِينَ المَامِينَ المَامِينَامِ المَامِينَ المَامِينَ المَامِينَ المَامِينَ ا

هذا هو حديث معمرٍ الذي أشرنا إليه، وهو في «صحيح مسلم» غيره (٣).

◄ تولئم: (فَقَالُوا: اسْمُ الطَّعَامِ يَتَنَاوَلُ البُرَّ وَالشَّعِيرَ، وَهَذَا ضَعِيثٌ،
 فَإِنَّ هَذَا عَامٌ يُفَسِّرُهُ الأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ).

وهذا هو الصحيحُ، الأحاديثُ التي مرت وأشرنا إليها وذكرها المؤلف تفسر المراد من ذلك.

◄ تولىم: (وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ القِيَاسِ، فَإِنَّهُمْ عَدَّدُوا كَثِيرًا مِنَ اتْفَاقِهِمَا فِي المَنَافِعِ، وَالمُشَلِّثُ المَنَافِعِ لا يَجُوزُ التَّفَاصُلُ فِيهَا بِالتَّفَاقِ، وَالسُّلْثُ عِنْدَ مَالِكِ وَالشَّعِدُ صِنْفٌ وَاحِدٌ)(1).

 ⁽١) كابن مسعود في الكوفة «السير» للذهبي (١/٤١٩)، ومعاذ في الشام؛ «السير» للذهبي (١/٣٨١)، وأبو موسى في البصرة «السير» للذهبي (٣٨١/٢)، وأبو الدرداء في دمشق؛ «السير» للذهبي (٣٣٥/٢).

⁽۲) ذكروا دون تنصيص.

⁽٣) تقدم تخریجه.

الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، للدردير (١/٣٤، ٤٨) قال: «... بالبر وشعير وسلت... الثلاثة جنس واحد على المعتمد».

واالسُّلَتُ» قد اختلفوا في تفسيره، فقال أهل اللغة^(۱): إنه نوعٌ من الشعير، وبعضهم يقول: ضربٌ من الشعير لا قشرَ له، إذًا هو شعير، لكن جُرَّد من القشرة، فأصبح بين الشعير والقمح، لكنه أقرب شبهًا بالشعير، فعدَّه بعض العلماء نوعًا منه، وبعضهم فَصَله عنه.

◄ قوله: (وَأَمَّا القُطْنِيَّةُ فَإِنَّهَا عِنْدَهُ صِنْفٌ وَاحِدٌ فِي الزَّكَاةِ).

والقطنية سُمِّيت بهذا الاسم من باب قطن بالمكان إذا أقام به، فتقول: فلان قطن بالمدينة أيّ: سكنها، والمراد بالقِطْنيَّة _ بكسر القاف _ هي تلك الحبوب التي تبقى، أي: التي تصلح للادخار مدةً، مثل: اللوبيا والفاصوليا وغيرها من الحبوب التي تكون صَالحةٌ للادخار إذا جففت^(۱)، أما في زمننا _ كما ترون _ أصبحوا يعلبون كل شيء، وحتى الأشياء التي لو تركت مدةً بسيطةً لتعفّنت، يعلبونها ويضيفون عليها موادَّ حافظةً، والشاهد هنا أن ذلك لا يُغيِّر الحكم، فالقصد هي تلكم الأمور التي تصلح للادخار بطبيعتها، وتصلح أن تؤكل إذا ادخرت، كالفول والعدس والتمر وغيرها.

وقوله: [عنده]، الضمير يعود على الإمام مالكٍ.

تولَّت: (وَعَنْهُ فِي البُيُوعِ رِوَايتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا: أَنْهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ،
 وَالأُخْرَى أَنَهَا أَصْنَاتٌ. وَسَبَبُ الخِلَافِ تَعَارُضُ اتَّفَاقِ المَنَافِعِ فِيهَا
 وَاخْبَلاَهُهَا)".

 ⁽١) *النهاية، لابن الأثير (٣٨٨/١) قال: «السلت: ضرب من الشعير أبيض لا قشر له.
 وقيل: هو نوع من الحنطة، والأول أصح؛ لأن البيضاء الحنطة.

 ⁽٢) «القطنية»: وهي العدس واللوبيا والحمص والفول والترمس والجلبان والبسلة عند مالك صنف واحد. «الفروق» للقرافي، و«تهذيب الفروق» (٢٦٢/٣)، و«النهاية» لابن الأثير (٤/٥٨).

 ⁽٣) «مواهب الجليل» للحطاب (٣٤٨/٤) قال: «والقطنية أصناف في البيوع، وقد اختلف فيها قول مالك، ولم يختلف فيها قوله: في الزكاة.

والمنافع تختلف عن بعضها في الصنعة، كأن تعد الفول مثلًا ليس كاللوبيا، ولا الأرز كالعدس، وَلكلَّ طريقةً.

قَوْلٰهَ: (فَمَنْ غَلَّبَ الْإِنَّفَاقَ قَالَ: صِنْفٌ وَاحِدٌ)^(۱).

وَهذا هو الظاهر حقيقةً.

تَوْلٰهَ: (وَمَنْ غَلَّبَ الإلْحْتِلَافَ قَالَ: صِنْفَانِ أَوْ أَصْنَافٌ، وَالأُرْزُ،
 وَالدُّخْنُ، وَالجَاوِرْسُ عِنْدُهُ صِنْفٌ وَاحِدٌ\(''').

الجَاوَزُس قيل: إنه نوعٌ من الحبوب يشبه الذرة في شكلها، لكن حَبه أصغر منها، وقيل: هو نوعٌ من الذُّخُن^(٣)، فهو ـ إذن ـ يتردد بينهم، وهذا وذاك من الأموال التي يدخلها الربا.

 ◄ قَوْلَٰٰٓهَ: (مَسْأَلَةٌ: وَاخْتَلَفُوا مِنْ هَذَا البَابِ فِي الصَّنْفِ الوَاحِدِ مِنَ اللَّخُم الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ الثَّقَاصُٰلُ).

هنا يتكلم المؤلف عن اللحم، وهو من الأمور المهمة التي

⁽١) «مختصر القدوري» (ص/٨) قال: «ويجوز بيع اللحمان المختلفة بعضها ببعض متفاضلًا» وكذلك ألبان البقر والغنم، وخل الدقل بخل العنب ويجوز بيع الخيز بالحنطة والدهن متفاضلًا».

ويُنظر: "فتح الوهاب" (١٩٠/١) قال: "كما تؤخذ الثلاثة من الخبر الآتي، فإنه نص فيه على البر والشعير، والمقصود منهما التقوت، فألحق بهما ما في معناهما كالفول والأرز والذرة، وعلى التمر".

ويُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٣/٥) قال: «كل شيء اجتمع فيه الكيل والوزن والطعم من جنس واحد فيه الربا... كالأرز والدخن والذرة والقطنيات والدهن واللبن... وما عدم فيه الكيل والوزن والطعم، أو اختلف جنسه، فلا ربا فيه.

 ⁽٢) «الفروق»، و«تهذيب الفروق» للقرافي (٢٦٢/٣) قال: «الأرز والدخن والذرة عند
 مالك صنف واحد... ولكن المذهب أنها أجناس يجوز الفضل بينه».

 ⁽٣) «الجاروس»: حبِّ معروف يؤكل مثل الدخن، معرب «كاورس»، وهو ثلاثة أصناف، أجودها الأصفر الرزين، وهو يشبه بالأرز في قوته، وأقوى قبضًا من الدخن. "تاج العروس، للأبيدي (١٩/٩٥).

لا يستغني عنها الناس في حياتهم، لكننا عندما نلقي نظرة دقيقة على اللحم، نجد أنه يختلف من حيث أنواعه؛ فهناك لحم السمك الذي يُستخرج من البحر؛ كالحوت والسمك بجميع أنواعه، فالسمك له أنواع كثيرة، وهذا يعرفه أهل الخبرة أو مَنْ يأكله، وكذلك لحم بهيمة الأنعام، وهي أنواع أيضًا؛ كالبقر والغنم، وهناك من الوحوش ما يُشْبهها.

إذَّ الفقه أبوابه مرتبطة بعضها ببعض، فإذا فك الربط بينها، فلا تستطيع أن تجمع علمًا بخلاف إذا ما ربطت بعضها ببعض؛ فانظر إلى الزكاة وعلاقتها بالصيد، وهذا سَتتكلَّم عنه إنْ شاء الله، وهناك أيضًا لحم الطير، فهل هذه كلها نوع واحد كما هي الرواية عن الشافعي؟

فالإمام الشافعي يرى أن اللحوم مهما تعددت أنواعها وأصنافها ومصادرها التي تأتي منها؛ سواء كانت تعيش في البر أو في البحر، أو كانت مما يطير، فكلها يجمعها صنف واحد هو اللحم، هذا هو مذهب الإمام الشافعي في رِرَايةِ^(۱).

على العكس من ذلك مذهب الإمام أبي حنيفة: يرى أن اللحوم أجناس مختلفة، بل إنَّك تأتي من النوع الواحد فتجده أيضًا أجناسًا، مثل بهيمة الأنعام، فيها الإبل والبقر والغنم، فيَعُدُّ هذه الأصناف ثلاثة؛ فلك أن تبيع لحم البقر بلحم الغنم، ولا تفاضل هنا؛ يعني: لا يريد الربا^(٢)؛ لأن الرسول ﷺ قال: ﴿ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَجْنَاسُ فَيِهُوا كَيْفَ شِنْتُمُ إِذَا كَانَ بَدًا بِيَهِا اللهَ اللهُ اللهُ

أينظر: «الأم» للشافعي (٤٤/٤)، حيث قال: «واللحم كله صنف واحد وحشيه وطائره وإنسيه».

 ⁽٢) يُنظر: «الاختيار لتعليل المختار» للبلدحي (٣٣/٢) حيث قال: «واللحمان أجناس مختلفة يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلًا حتى لا يكمل نصاب بعضها من الآخر، إلا أن البقر والجواميس جنس، والمعز والضأن جنس، والبخت والعراب جنس».

⁽٣) أخرجه مسلم (١٥٨٧).

وهو أيضًا قول للإمام الشافعي^(١) ورواية للإمام أحمد^(٢)، وأيضًا أحمد له رواية مثل القول الأول للشافعي^(٢)؛ فعنه ثلاث روايات في هذه المسألة.

والإمامان مالك⁽²⁾ وأحمد في روايته الثالثة (⁶⁾ يريان أن الحيوانات أربعة أنواع، ثم يُمُوثُون فيضمُّون النوع الثالث إلى النوع الرابع، فيُجعلون بهيمة الأنعام والوحوش صنفًا واحدًا، فيدخل في ذلك الظبي وحمار الوحش ويقر الوحش لتَشَابُهِهَا مع بهيمة الأنعام، فعندهم أنواعً ثلاث: بهيمة الأنعام والوحوش صنف واحد، والطير صنف، و السمك

ولا شك أن قول أبي حنيفة كَظَلَمَهُ هو الأيسر، ولعلك تُلاحظُ أن المؤلف في أبواب الربا يميل كثيرًا إلى مذهب أبي حنيفة كَظَلَمُهُ.

> تعولىم: (فَقَالَ مَالِكٌ: اللُّحُومُ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ: فَلَحْمُ ذَوَاتِ

- (١) يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (٢٧٨/٤)، حيث قال: «(واللحوم والألبان) والأسماك واليوض كل منها (كذلك) أي: أجناس».
- (٧) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢/٧): «(واللحم) أجناس (واللبن أجناس باختلاف أصولهما) فلحم الإبل جنس، ولبنها جنس، ولحم البقر والجواميس جنس ولبنهما جنس، ولحم الضأن والمعز جنس ولبنهما جنس، وهكذا سائر الحيوانات».
- (٣) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٢٣/٤): حيث قال: «ظاهر كلام الخرقي أن اللحم كله جنس واحد، وذكره أبو الخطاب، وابن عقيل، رواية عن أحمد».
- (٤) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٤٨/٣) حيث قال: «ولحم طير بري وبحري إنسي ووحشي كغربان ورخم ومنه النعام وهو أي: لحم الطير بأنواعه جنس واحد كدواب الماء كلها جنس واحد، وذوات الأربع إن كان إنسيًّا كابلٍ وغنم، بل وإن كان وحشيًّا كغزال وحمار وحش وبقره كلها صنف واحد إن كانت مباحة.
- (a) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٢٣/٤): حيث نقل عن أبي يعلى قوله: «الأنمام، والوحوش، والطير، ودواب الماء، أجناس يجوز التفاضل فيها رواية واحدة، وإنما في اللحم روايتانه؛ إحداهما، أنه أربعة أجناس، كما ذكرناه، وذكرها في رؤوس المسائل الخلافية (٢/٤٤٤)، وجعلهم ثلاثة أجناس، قال: «وفيه رواية أخرى: الطير جنس، والوحش روبهمة الأنعام جنس، دوراب البحر جنس، فيكون ثلاك».

الأُرْبَع)؛ مثل: بهيمة الأنعام، والحمر الوحشية، والبقر الوحشي، والماعُز، والظبي، وغير ذلك.

- ◄ قولىم: (وَلَحْمُ ذَوَاتِ المَاءِ صِنْفٌ)؛ كالسمك.
- ◄ قولاً: (وَلَحْمُ الطَّيْرِ كُلُّهُ صِنْفٌ وَاحِدٌ أَيْضًا)، فالأصناف ثلاثة.

> قال: (وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الأَصْنَافُ مُخْتَلِفَةٌ يَجُوزُ فِيهَا التَّفَاضُلُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ هُوَ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ)، مذهب أبي حنيفة فيه توسعة؛ فلك أن تبيع هذه الأنواع بعضها ببعض، حتى أنَّ بعضهم يقول: قد يكون النوع الواحد نوعين؛ كما قال الله تعالى: ﴿تَمَنِيْهَ أَزْوَجٌ مِّكَ ٱلضَّكَأَنِ ٱثْنَيْنِ...﴾ [الأنعام: ١٤٣] إلى آخر الآية التي في سورة الأنعام.

◄ قوله: (وَالتَّفَاضُلُ فِيهِ جَائِزٌ إِلَّا فِي النَّوْعِ الوَاحِدِ بِعَيْنِهِ)، يعني: لا تأتِ إلى لحم بعيرِ فتَسْتبدله بلحم بعير إلا إذا وُجِدَ التساوي والتماثل.

> قوله: (وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةً)؛ أنها أجناس متعددة.

> قوله: (وَالآخَرُ أَنَّ جَمِيعَهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ. وَأَبُو حَنِيفَةَ يُجِيزُ لَحْمَ الغَنَم بِالبَقَرِ مُتَفَاضِلًا)؛ لأنه عَدَّ هذه اللحومَ أجناسًا، والنوع الواحد أُدْخل تحتهُ عُدة أُجناس، فيرى أن لحم الضأن جنس، ولحم البقر جنس، ولحم الإبل جنس، وكذلك الظبي، فلو استبدلَه لجَاز مع التفاضل؛ ﴿إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ»(١)، فلَك أن تستبدلَ كيلًا واحدًا من لحم الضأن باثنين من لحم الإبل عند أبي حنيفة؛ لأن الجنس قد اخْتَلف، فبهيمة الأنعام نوعٌ واحد، لكن هذه جنسها الإبل، وهذه جنسها الغنم.

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٨٧).

وإذا نظرت إليها من ناحية الثمن تجد أن الإبل تختلف عن البقر والغنم، وتجد أن الغنم تتصف بالهدوء، وأن الناس يميلون إليها أكثر، وفي تقدير الأسعار تجدها أكثر سعرًا، ثم يليه البقر، ثم لحم الإبل؛ ونحن لا يهمنا هنا الأسعار، وإنَّما يهمنا اتحاد الجنس أو اختلافه.

◄ تولى، (وَمَالِكُ لا يُجِيرُهُ)؛ لأن مالكًا وأحمد في الرواية الأخرى يَعْتَبرون ذلك نوعًا واحدًا؛ فلا فرق عندهما بين لحم البقر ولحم الإبل؛ فَإِنَّما يَجُوز إذا وُجِدَ التماثل، أمَّا لو استبدلت لحم طير بلحم غَنَم؛ لجاز عند المالكية والحنابلة في رواية.

تولىم: (وَالشَّافِعِيُّ لَا يُجِيزُ بَيْعَ لَحْمِ الطَّيْرِ بِلَحْمِ الغَنَمِ مُتَفَاضِلًا)،
 لأنَّ كلَّها عنده جنسٌ، وهذه الرواية الأخرى التي انفرد بها، وهو قول أحمد أيضًا في الرواية الثالثة.

والإمام الشافعيُّ لا يُجيز ذلك؛ فَلَك أن تبيع طيرًا بلحم بقر، ولا أن تبيع سمكًا بلحم؛ لأنها كلها عنده جنس واحد، فَوَإِذَا الْحَتَلَفَتُ مَلْوِهِ الأَجْتَاسُ تَبِيعُوا كُلِّفَ شِئْتُمُّ، فكيف تبيع جنسًا بجنس من مثله مع وجود التفاضل؟! فإذا رُجد التساوي جاز، ولكن إذا وجد التفاضل فلا.

◄ تولى : (وَعُمْدَةُ الشَّافِعِيِّ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِعِثْلٍ") (١) فالشافعية أخذوا بعموم الحديث (١).

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۵۹۲).

 ⁽٢) يُنظر: "منهاج الطالبين" للنووي (ص٩٦): حيث قال: "إذا بيع الطعام بالطعام إن=

وهذا الحديث ليس نصًا في المسألة، وإنَّما الطعام بالطعام من ناحية الطعم، فإن هذه اللحوم لا تدخل تحته؛ لأنَّ راوي الحديث لمَّا ذكر أن الرسول ﷺ نهى عن بيع الطعام بالطعام، قال: "وكَانَ طَمَّامُنَا يَوْمَئِذِ الشَّهِيرَ" ()، والطعام إذا أطْلق فلا ينصرف إلى اللحم، وإنما ينصرف إلى ما اعتاد الناس، كما قال المالكية: ما كان قوتًا مُذَّخرًا (")، فيدخل في ذلك البُرُّ والشعير والذرة.

7409

وهل يدخل اللحم؟ هذا محلُّ خلاف.

◄ تولىم: (وَلِأَنْهَا إِذَا فَارَقَتْهَا الحَيَاةُ، زَالَتِ الصَّفَاتُ الَّتِي كَانَتْ بِهَا
 تُخْتَلِفُ، وَيَتْنَاوَلُهَا السُمُ اللَّحْمِ تَنَاوُلُا وَاحِدًا).

لأنها إذا فارقت الحياة، زال عنها الإثم، فكلها تدخل تحت اللحم، لكنتنا لا نسلم هذا؛ فلو كان بين أيدينا لحم جمل ولحم بقر، فإننا نضيفه إلى أصله، فنقول: هذا لحم بقر، وهذا لحم جمل؛ فتُعرِّفه بالإضافة، فنردُّه إلى أصله كما سيأتي في مسألة بيع الدقيق بالقمح الذي هو أصله، وهذا القول غير مُسلَّم عند الشافعية ""؛ لأنهم يقولون: إذا ذبحت أصبح

كانا جنسًا اشترط الحلول والمماثلة والتقابض قبل التفرق، أو جنسين كحفظة وشعير،
 جاز التفاضل، واشترط الحلول والتقابض، والطعام ما قصد للطعم اقتباتًا أو تفكيًا
 أو تداويًا، وآدمة الأصول المختلفة الجنس، وخلوها وأدهانها أجناس واللحوم
 والآلان،

⁽¹⁾ انظر الحديث السابق.

⁽٢) يُنظر: «الشرح الكبير» للدوير (٩٤٧٣): حيث قال: «(علة) حرمة (طعام الربا)» أي: الطمام المختص بالربا» أي: ربا الفضل يعني: الربا في الطمام (اقتبات أي: إقامة البينة باستعماله بحيث لا تفسد عند الاقتصار عليه، وفي معنى الاقتبات إصلاح القوت؛ كملح وتابل (وادخار) بألَّا يفسد بتأخيره إلى الأمد المبتغى منه عادة.

⁽٣) يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٥/٤٥): حيث قال: «لأن الاسم الخاص يجمعها عند حدوث الربا فيها، ولا يكون اختلاف أنواعها دليلاً على اختلاف أجناسها، كما أن الثمر كله جنس، وليس اختلاف أنواعه دليلاً على اختلاف أجناسه».

اسمها لحمًا، لكنك حتى تفرق بينها تضيفها إلى الأصل: هذا لحم سمك، هذا لحم غنم، هذا لحم بقر، وهكذا.

◄ تولات: (وَعُمْدَةُ المَالِكِيَّةِ: أَنَّ مَذِهِ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ ، فَوَجَبَ أَنْ مَلْهِ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَخْمُهَا مُخْتَلِفًا. وَالحَنْفِيةُ تَغْتَرُ الإَخْتِلَاتَ الَّذِي فِي الحِنْسِ الوَاحِدِ مِنْ مَلْهِ وَتَقُولُ: إِنَّ الإِخْتِلَاتَ اللَّذِي بَنِنَ الأَنْوَاعِ الَّتِي فِي الحَيْرَانِ، (أَغْيى: فِي الحِنْسِ الوَاجِدِ مِنْهُ) كَأَنَّكَ قُلْتَ: الطَّائِرُ هُوَ وِزَانُ الإِخْتِلَافِ اللَّذِي بَيْنَ الثَّمْرِ وَالبُرِّ وَالشَّعِيرِ (١٠).

الحنفية يقولون: هذه الحيوانات تُعَدُّ أجناسًا مختلفةً؛ لأنَّ حديثَ الرَّسول ﷺ فوَّق بين الذهب والفضة مع أن كلَّ واحدٍ منهما نقدُ^(۱۲)، ومع ذلك عدَّهم الرسول ﷺ صنفين، وكذلك البر والشعير، والملح والتمر، فإذا كانت هذه تُعَد أصنافًا، فكذلك أيضًا يجب أن نساويها بها، فنقول: إنها أصناف أيضًا؛ أي: أجناس مختلفة مع أنها يجمعها كلمة «الطعام».

والإنسان عندما يدقق في الأمر، لا يمكن أن يجعل لحم البعير كلحم الغنم، لا من حيث الطعم، ولَا من حيث الطهي، ولا من حيث الجودة، ولا من حيث طريقة التغذية وغيرها، فهذا يختلف عن هذا، لكن هل وجود هذه الاختلافات تجعلها صنفين أو أنها لا تبعدها، نحن رأينا وجود اتفاق كبير بين البر والشعير، ومع ذلك قلنا إنهما صنفان وليسا صنفًا

⁽١) يُنظر: ابدائع الصنائع، للكاساني (١٩٥/٥): حيث قال: االمعتبر في اتحاد الجنس اتحاد المقصود الخاص لا العام، ألا ترى أن المطعومات كلها في معنى الطعم متحدة، ثم لا يجعل كلها جننا واحداً كالحنظة مع الشعير، ونحو ذلك حتى يجوز بيم أحدهما بالآخر متناضلًا مع اتحادهما في معنى الطعم، لكن لما كان ذلك معنى عامًا، لم يوجب اتحاد الجنس كذا هذا».

 ⁽۲) هو حديث أين بكرة الذي أخرجه البخاري (۲۱۸۲)، ومسلم (۱۹۹۰) قال: «نهى رسول الله بيجة» عن الفضة بالفضة، والذهب بالذهب إلا سواء بسواء، وأمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شتنا، ونشترى الذهب بالنفضة كيف شتناء.

 ◄ تولىًم: (وَبِالجُمْلَةِ، فَكُلُّ طَائِقَةٍ تَدَّعِي أَنَّ وِزَانَ الإِخْتِلَافِ الَّذِي بَيْنَ الأَشْيَاءِ المَنْصُوصِ عَلَيْهَا هُوَ الِاخْتِلَافُ الَّذِي تَرَاهُ فِي اللَّحْم).

إن الميزان الذي تعتمد عليه هو ما تراه بين أنواع اللحوم، وأبو حنيفة - كما ترون - أراد أن يلحقها أو أن يجعل قياس الدقيق في وجود الفارق بينهما، وهو ذلك الفارق الذي مرَّ بين تلك الأطعمة بأن أصبحت أنهاعًا.

تولىم: (وَالحَنْفِيَّةُ أَقْوَى مِنْ جِهَةِ المَعْنَى، لِأَنَّ تَحْرِيمَ التَّفَاصُلِ
 إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ اتَّفَاقِ المَنْفَعَةِ).

الحنفية أقوى من جهة المعنى؛ لأنَّ تحريم التفاضل هو عند النتاء الأصناف دون التساوي، فإذا وُجِدَ صنف واحد، وبيع أحدهما بالآخر مع التفاضل، فإن ذلك لا يجوز، إذ تلك أصناف أيضًا.

وكأن المُؤلِّف مال إلى مذهب الحنفية، والحق أنَّه هو الظاهر في هذه المسألة، ومذهبهم يلتقي مع روح الشريعة الإسلامية، والربا إنَّما مُتِعَ في الأصل لوجود الظلم الذي يقع على أحد الطرفين، فإذا زال ذلك زالت العلة، ولأن الربا أيضًا يُعين على تفكيك المجتمعات، وبث البغض بين أصناف المجتمعات الإسلامي الذي وصفه الرسول بن المنفق بأنه كالجسد الواحد (()، والله تعالى وصف المؤمنين بأنهم إخوةً؛ فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلمُؤْمِنُونَ لَلْمُؤْمِنُونَ المَجوات: ١٠.

> قولاً: (مَسْأَلَةٌ):

هذه المسألة لها ارتباط بالأخرى، تكلم المؤلف قبل ذلك عما يتعلق

 ⁽١) كما في حديث النعمان بن بشير عند مسلم (٢٥٨٦) قال: قال رسول ا المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضوً، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى؟.

بأنواع الحيوان، هل هي صنف واحد أو هي أصناف كثيرة متعددة؟ أو أنها تجتمع تحت أنواع ثلاثة فقط؟

◄ قوللهَ: (وَاخْتَلَفُوا مِنْ هَذَا البّابِ فِي بَيْعِ الحَيَوَانِ بِالمَيِّتِ):

هل يجوز بيع الحيوان بالميت؟

﴿ وَلَا لَكِ أَبِيدُ فِي مَا أُدِينَ إِنَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْمَمُهُمْ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْـنَةُ أَوْ دَمَّا مَسْشُوطًا﴾ [الأنعام: 180].

وإنما أُحلت كما أخبر الرسول ﷺ؛ فالمراد هنا بالميتة هي التي ذبحت شرعًا بمعنى: قُطعت عروقها؛ لحديث: «مَا أَنْهَرَ اللَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ، ذَكُلُّ»(''.

فالمراد بيع الحيوان الحي الذي يسير على أربع بلحم حيوان قد ذبح، يعني: أنْ تبيع اللحم بالحيوان أو لا.

تولىم: (عَلَى نَلاثَةِ أَقْوَالٍ؛ قَوْلٌ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ بِإِطْلَاقٍ، وَهُوَ قَوْلُ
 الشَّافِعِيِّ^(۱)، وَاللَّبْنِ^(۱)، وَقَوْلُ إِنَّهُ يَجُوزُ فِي الأَجْنَاسِ المُخْتَلِفَةِ النِّي

⁽۱) أخرجه البخاري (۲٤۸۸)، ومسلم (۱۹٦۸).

⁽٣) يُنظر: «الأم» للشافعي (١٦٦/٤) حيث قال: «ولا يباع اللحم بالحيوان على كل حال، كان من صنفه أو من غير صنفه» وينظر: «منهاج الطالبين» للنووي (ص٤٤)، حيث قال: «ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه، وكذا يغير جنسه من مأكول وغيره في الأظهر».

⁽٣) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٤٢٦/١) حيث قال: «وقال الليث بن سعد=

يَجُوزُ فِيهَا التَّفَاصُلُ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي المُثَّقِقَةِ (أَعْنِي: الرَّبُويَةَ)، لِمَكَانِ الجَهْلِ الَّذِي فِيهَا مِنْ طَرِيقِ التَّفَاصُّلِ، وَذَلِكَ فِي الَّتِي المَقْصُودُ مِنْهَا الأَخُلُ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ'').

القول الأول هو قول الإمامين الشافعي وأحمد^(٣): لا يجوز مطلقًا. وأما المالكية: فاعتبروا أمر الانتفاع قياسًا؛ فاعتبروا مسألة الانتفاع قائمةً.

تولى : فَلا يَجُوزُ شَاةٌ مَذْبُوحَةٌ بِشَاةٍ ثُرَادٌ لِلْأَكْلِ)، فإن لم تُرَدُ لِلْأَكْلِ)، فإن لم تُردُ لأكلِ جاز عندهم، ولذلك سيذكر عما قريب عند المالكية شاة تراد لأكلِ وهما حيَّنان، هل يجوز؟ فهنا اتحدت المنافع. لكن لو كانت شاة تُرَاد لأكلِ وأخرى تُرَاد لحلبٍ؛ فإنها تجوز؛ لأن المنافع اختلفت.

◄ تولى : (وَذَلِكَ عِنْدَهُ فِي الحَيَوَانِ المَأْكُولِ، حَتَى أَنَّهُ لا يُعِيرُ
 الحَيِّ بِالحَيِّ إِذَا كَانَ المَقْصُودُ الأَكْلَ مِنْ أَحَلِهِمَا) (٢)، حتى إن الإمام مالكًا والمالكية لا يجيزون بيع الحيوان بالحيوان إذا كان المقصود منه الأكل.

والشافعي وأصحابه: لا يجوز بيع اللحم بالحيوان على كل حال من الأحوال؛ من
 جنس واحد كان أو من جنسين مختلفين على عموم الحديث.

 ⁽۱) يُنظر: «المدونة» لمالك (۱۵/۳)(۱): حيث قال: «كل شيء من اللحم يجوز فيه واحد
 بالنين، فلا باس أن يشتري بذلك اللحم حيه بملبوح»؛ لأنه إذا جاز فيه واحد
 بالنين، جاز فيه الحي بالمغبرح»، وينظر: «الشرح الكبير» للدردير (۲۲۱/۳) حيث
 قال: «ويم اللحم بالحيوان من غير جنسه جائز».

 ⁽٢) يُنظر: «الإنصاف؛ للمرداوي (٩٣/٥) حيث قال: «(ولا يجوز بيع لحم بحيوان من جنسه)، هذا المذهب وعليه الأصحاب. قال المصنف والشارح: لا يختلف المذهب في ذلك».

 ⁽٣) يُنظر: «شرح مختصر خليل؛ للخرشي (٦٨/٥)، حيث قال: «وكما لا يجوز بيع اللحم بالحيوان، كذلك لا يباع الحيوان بحيوان لا منفعة فيه إلا اللحم؛.

مثال ذلك: إنسان يقول لآخر: خُذْ هذه الشاة وأعطني هذه الشاة، وكلَّ منهما أعجبته الأخرى، فيَتَبادلان؛ يعني: باع هذه مقابل هذه، وكلَّ منهم يريد الأكل، فَهَذا لا يَجُوزُ عند مَالِكِ في هذه الرِّواية؛ لاتحاد المنافع.

لَكن لو أعطى هذه الشاة وقال: هذه جيدة فخذها، وهذا أخذها لأنها أكثر لحمًا ليأكلها، فحينتلِ اختلفت المنافع، فهذا جائز.

 تولى : (فَهِيَ عِنْدهُ مِنْ هَذَا البّابِ، أُغْنِي: أَنَّ امْتِنَاعَ ذَلِكَ عِنْدهُ مِنْ جِهَةِ الرّبّا، وَالمُوّابَنَةِ) (١٠، أما الأصل في الرّبا إنما هو الزيادة، ومرَّ بنا ذلك.

وَ المُرَّابِنة ، هي: أن تبيع الرطب بتمر (٢٢)، فالرطب يختلف عن النمر، الرطب هو الأصل، والتمر إنما قد مرَّ عليه وقتٌ فصار تمرًا، فالرطب بعد أن يمر عليه وقت يصير تمرًا.

إذن، هل يجوز بيع الرطب بالتمر أو لا؟ هذا بالنسبة للمزابنة لا يجوز، لكنَّ الرسول ﷺ استثنى منه بيع العرايا^(٣)؛ لأن هذه الشريعة قامت على ما فيه مصلحة الناس، وكثيرًا ما أقول: إن هذه الشريعة تقوم على قواعد وأسس عظيمة منها العدل، ومنها أيضًا مراعاة مصالح الناس،

 ⁽١) يُنظر: «التهذيب في اختصار المدونة» لخلف بن أبي القاسم (٩٩٣)، حيث قال:
 «ومجمل النهي عن اللحم بالحيوان إنما ذلك من صنف واحد، لموضع التفاضل فيه
 والمزابنة،

 ⁽۲) "المزابنة»: هي بيع الرطب في رؤوس النخل بالتمر كيلًا، وبيع العنب بالزبيب كيلًا.
 يُنظر: "طلبة الطلبة" للنسفى (ص-١٥٠).

⁽٣) وبَيْع العرَايا»: هو أن مَنْ لا نخل له من ذوي الحاجة يدرك الرطب، ولا نقد بيده يشتري به الرطب لعباله، ولا نخل له يطعمهم منه، ويكون قد فضل له من قوته تمر و فجري إلى صاحب النخل له يظيم بني ثمر نخلة أو نخلين يخرصها من التمر بشمر تلك النخلات ليصيب من رطبها مع الناس. يُنظر: (النهاية في غريب الحديث والأور لابر الألار (١٣٤٣).

فليس كل الناس لديه المال ولديه القدرة إذا رأى رطبًا يتدلى من النخل، فنجد أن هذه الشريعة يسرت وخففت له، ووضعت له شروطًا ليأخذ ما يحتاج إليه، فرخصت له في العربيَّة: أن يشتري الرطب على رؤوس النخل بالتمر، وهو خرص كما تعلمون، إذ ليس هناك كيل، لكن حددوه:

- ١ ـ بدون خمسة أوسق.
- ٢ ـ وألَّا يكون عند الإنسان مالٌ.
- ٣ ـ وأنْ يكون أيضًا بحَاجَةٍ إلى ذلك.

وهناك شروط خمسة سنأتي إليها، وتفصيل ذلك _ إن شاء الله _ في محله، فالمزابنة أيضًا نُهِي عنها؛ لأنها نوع من أنواع الربا، ولذلك قال: الربا والمزابنة، وقد نَهَى الإسلام عنها؛ لأن فيها غبنًا، والإسلام يمنع من الغبن فيه؛ إذا غلب أحد الخصمين الآخر، والإسلام لا يرضى بذلك، لا يرضى بالغش، ولا بالغبن، ولا بالغرر، ولا بالجهالة، ولا بالتدليس وهو أن تزيد في السلعة وأنت لا تريد شراءها لتنفع صاحبها، ولا أن تتلقى الجلب، المزارعون الذين بذلوا جهودهم، وعاشوا عامهم يحفرون ويزرعون ثم بعد ذلك يحصدون ثم تأتي تقف لهم في معترض الطريق فتشتري منهم ثمنًا رخيصًا، ثم تذهب فتبيع على الناس، فالإسلام ما ترك أمرًا من الأمور التي قبها خير إلا أرشد ونبه إليه، ولا أمرًا من الأمور التي تضر في أمر دينا ودنيانا إلا حذرنا منه، وأرشدنا إليه.

◄ تولى: (وَقُولٌ ثَالِكٌ: إِنَّهُ يَجُورُ مُطْلَقًا، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةً\!\) وقول ثالث: أنه يجوز مطلقًا، يعني أن تبيع اللحم بالحيوان، قالوا: لأنك تبيع ربويًا بغير ربويً، أصبح الآن أحدُهُما ربويًا والآخر غير ربوي، إذ الربا لم يتحقق في الصنفين، فلما لم يتحقّق في الصنفين

 ⁽١) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص ٦٨) حيث قال: «ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند أبي حنيفة وأبى يوسف».

جاز؛ كما أن لك أن تشتري هذا اللحم بالدينار أو بالدرهم أو بالريال، إذ جاز لك أن تشتري هذا المال، نَقُول عنه: ربوي بالدراهم إذ رخص لك فيه، فأحدهم ربوي، والآخر ليس ربويًّا، فلك أن تفعل، فهذه وجهة الحنيفية.

◄ قَوْلَات: (وَسَبَبُ المِخْلَافِ مُعَارَضَةُ الأَصْولِ فِي هَذَا البَابِ)، هو يريد أن يربط بين الأصول المعروفة في أبواب البيوع، فمن الأصول: أنه لا يجوز الربا، ومن الأصول المعروفة: «الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل ((1)، هذه قاعدة يضعها الفقهاء، وهناك أيضًا الغبن ((1)، فهو من الأصول الممنوعة في الشريعة الإسلامية في أحكام البيوع، وهناك أيضًا الغرر ((1)، فلا يجوز لك أن تغرر بأخيك المسلم، ولذلك في قصة القلادة ((1) التي بيعت باثني عشر دينارًا؛ منع الرسول ﷺ من ذلك، وأمر بفصلها، فلما قصلت وجد أن ما فيها من الذهب أكثر مما في الاثني عشر دينارًا.

⁽١) هذه القاعدة تختص بالمسائل الربوية، فالشرط في حل تبادل الأموال الربوية تحقيق المماثلة بينها، وعند المماثلة وتبطل الحماثلة بينها، وعند المماثلة في تحقق المماثلة أو الجهل بها تفسد المماثلة وجود أدفى شك في المماثلة أو وقوع المفاضلة فيجه إيطال العقد احتياطًا للدين؛ لأن باب الربا مبني على الاحتياط، يُنظر: «تقرير القواعد وتحرير الفوائدة المشهور بـ «قواعد ابن رجب» (٢/٧٨٤) لابن رجب الحنبلي، وموسوعة القواعد الثقيهة، (٣/١٥) محمد صدقى أن بورنو.

 ⁽٢) والغين؟ مصدر غبن الرجل في البيع غبناً وغبناً، يقال: غبنته في البيع بالفتح، أي:
 خدعت. يُنظر: «الصحاح» للجوهري (٢١٧٢/).

 ⁽٣) * الغرر": الخطر، وبيع الغرر هو ما يتضمن خطرًا كبيع السمك في الماء، والطير في الهواء. يُنظر: "الصحاح" للجوهري (٧٦٨/٢)، و"المصباح المنير" للفيومي (٧٤٤٤).

 ⁽٤) أخرجها مسلم (١٥٩١) عن فضالة بن عبيد، قال: اشتريت يوم خيبر قلادة باثني عشر دينارًا، فيها ذهب وخرز، ففصلتها، فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارًا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: ﴿لَا تُبَاعُ حَى تُقْصلِ».

◄ قولاًم: (لِمُوْسَلِ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ)، إذًا هذا مرسلٌ، والمرسل

هو ما سقط منه الصحابي^(۱)، فلا يكون هذا الحديث متصل السند إلى رسول الله ﷺ، ولكنه من مراسيل سعيد بن المسيب^(۱)، وأما لو ذكر الصحابي لأصبح حديثًا مرفوعًا، والمَراسيلُ إنسا هي في بعض أمورها معتبرةً، وهذا منهاً ^(۱)، والإمام مالك ﷺ من أشد العلماء نقدًا للحديث، وقد رواه واحتج به.

ترلىم: (وَذَلِكَ أَنَّ مَالِكًا رَوَى عَنْ رَبْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْع الحَيَوْانِ بِاللَّحْمِ» (٤٠) وهذا

- (١) الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي:
 قال رسول الله ﷺ. «معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص٣٥).
- ومثل القول: فلو ذكر التابعي فعلًا أو تقريرًا نبويًّا، كان دخلًا فيه. انظر: «توضيح الأفكار» للصنعاني (/٢٥٨/).
- (Y) أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب، والدليل عليه أن سعيدًا من أولاد الصحابة، فإن أباه المسيب بن حون من أصحاب الشجرة ويمة الرضوان، وقد أورك سعيدًا، عمر، وعثمان، وعليًا، وطلحة، والزبير إلى آخر العشرة، وليس في جماع النابين من أدركهم وسمع شهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم، ثم مع هلما فإنه نقيه أهل الحجاز ومفتيهم، وأول فقهاء السبعة الذين يعد مالك بن أنس إجماعهم إجماع كافة الناس، وأيضًا فقد تأمل الأثمة المنقدمون مراسيل، فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره. يُنظر: «معرفة علوم الحديث؛ للحاكم (ص. ٢٥) ٢٢).
- (٣) حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا أن يصِحُ مخرجُه بمجيته من وجه آخر، ولهذا احتج الشافعي هله بمرسلات سعيد بن المسيب؛ فإنها وجدات مسائيد من وجوه أخر، ولا يختص ذلك عنده بإراسال بن المسيب، وسقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه أزاء جماهير حفاظ الحديث، ونقاد الأثر. وقال الإمام مسلم: «المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بمجهة» والاحتجاج به مذهب مالك وأبي حنيقة وأصحابهم في طائفة، والله أعلم. يُنظر: مقدمة صحيح مسلم، (٦٩/١)، وامعرفة علوم الحديث، لابن الصلاح (ص٥٠). _ ٥٥).
 - (٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (١٩١٢).

المرسل صحيح، وقد أخرجه أيضًا أبو داود (صاحب السنن) في «الموطأ»، لكنهم كلهم «مراسيله»(۱)، وأخرجه أيضًا غير الإمام مالك في «الموطأ»، لكنهم كلهم اتفقوا على أنه مرسل، وله روايات أخرى ضعيفة، لكن أقواها هذه التي أخرجها الإمام مالك في «الموطإ»، والتي جاء بها المؤلف، وتكلَّم عنها العلماء، وممن تكلم فيها الحافظ ابن عبدالبر الإمام المعروف^(۱).

◄ تولاًم: (فَمَنْ لَمْ تَنْقَلِعْ عِنْدُهُ مُعَارَضَةُ هَذَا الحَدِيثِ لِأَصْلِ مِنْ أَصُولِ البَّبُوعِ النَّبِي النَّحْرِيمَ قَالَ بِهِ)، لم تنقدح عنده؛ لم يظهر عنده المنبؤ المنقد عمقًا عنده الفياس، وما يعرف بالفوادح، وهي من أكثر أصول النقه عمقًا وصعوبةً، وهي مسائل تَرِدُ على الفياس، ولذلك تجد فيها دقةً وصعوبةً، وتحتاج إلى بذل جهدٍ، وإلى اعتناء واهتمام.

◄ تولى: (وَمَنْ رَأَى أَنَّ الأَصْولَ مُمَارِضَةٌ لَهُ^(٣) وَجَبَ عَلَيْهِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُمَكِّبُ الحَدِيثَ، فَيَجْعَلَهُ أَصْلًا زَائِمًا بِنَفْسِهِ، أَوْ يَرُدُهُ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُمَكِّبُ الحَدِيثَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ غَلَّبَ الحَدِيثَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ غَلَّبَ الخَدِيثَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ غَلَّبَ الخَدِيثَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ غَلَّبَ الأَصْولَ، وَمَالِكُ رَدَّهُ إِلَى أُصُولِهِ فِي البُيُوعِ، فَجَعَلَ البَيْعَ فِيهِ مِنْ بَابِ الرَّبِا)، يَعْني: مُرَاد المولف: هل هذه الأصول التي وردت في أبواب البواب من المعاملات التي مرت بمثابة أصول وقواعد في ذلك الباب،

⁽١) ﴿المراسيلِ لأبي داود (١٦٦).

⁽Y) قال أبن عبدالبر: «هذا الحديث وإن كان مرسكر فهو حديث مشهور أرسله الأئمة، وحدَّث به الثقات، واستعمله فقهاء الحجاز وتلقّوه بالقبول، وجرى في المدينة به العمل، وقد زهم الشافعي أنه تتج مراسيل سعيد بن السبب فألفاها صحاحًا، وأكثر الفقهاء يحتجون بها، وحسبك باستعمال أهل المدينة وسائر أهمل الحجاز لهذا الحديث، «التعهيدة لابن عبدالبر (٨٢/١٨).

 ⁽٣) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٤٢/١): (لا أعلم حديث النهي عن بيع الحيوان باللحم يتصل عن النبي ﷺ من ونجو تأويت، وأحسن أسانيده مرسل سعيد بن المسيب على ما ذكره مالك في فموطه».



وهل نقدم تلك الأصول أو نأخُذُ بالحديث المرسل؟ هناك مَنْ أخذ بالحديث المرسل، وهناك من اعتبر تلك الأصول وقوًاها.

وقد يَرِدُ سؤال؛ فيقول قائل: لماذا يترك الحديث المرسل ويؤخذ بالأصول؟

والجواب: أنهم يَرَون أن تلك الأصول بُنيَتْ على أدلة، وتلك الأدلة إنما هي موضع اتفاق، إذ تلك الأصول استندت على أصل من كتاب وسُنَّة، فزادتها قوة، فهذه القوة مكنتها من أن تكون معارضةً لهذا الأثر.

◄ قولت: ((أغني: بيغ الشَّيْءِ الرَّبويِ بِأَصْلِهِ)، مِثْلَ بَئِع الرَّبْتِ الرَّبِي إِللَّيْقُونِ، وَسَيَأْتِي الكَّلَامُ عَلَى هَذَا الأَصْلِ)، لو أنك أخذت صاعًا من القمح فلصنته، هَلْ يُجُوز لك أن تبيع هذا الصاع بصاع من القمح الذي لم يطحن؟ يجوز لك أصلًا أن تبيع صاعًا بصاع حتى لو اختلف مورده، فهل سيبقى هذا الصاع الذي طحنته صاعًا أم أنه سينقص؟

الجواب: سينقص؛ لأنه كما ذكر الفقهاء(١): الدقيق يأخذ حيرًا أكبر

(١) مذهب الحنفية، يُنظر: «الاختيار لتعليل المختار» للبلدحي الحنفي (٣٢/٣)، حيث قال: ولا يجوز يبع الحنفلة بالدقيق ولا بالسويق ولا بالنخالة، ولا الدقيق بالسويق، والأصل فيه أن شبهة الربا، وشبهة الجنسية ملحقة بالحقيقة في باب الربا احتيامًا للحرمة، وهذه الأشياء جنس واحد نظرًا إلى الأصل، والمخلص هم التساوي في الكيل، وأنه متعذر لانكباس الدقيق في الكيل أكثر من غيره، وإذا عدم المخلص حرم البع،

وملَّمب المالكية، ويُنظر: «شرح التلقين؛ للمازري (٢٨٥/٢) حيث قال: «وأجيب عن هذا بأن هذا التفرق في الأجزاء يوقع في التفاضل لكون الأجزاء التي هي ملء صاع أكثر من الأجزاء التي في الدقيق الذي هو ملء صاع».

ومذهب الشافعية، ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (١٩٠٨) حيث قال: «وأما الكيل فلأن تفريق أجزاء الدقيق بالطحن واجتماع أجزاء الحنطة يحدث بينهما في المكيال اختلافًا يحيط العلم بالفضل بينهما، والتفاضل محظور بالنص». من المكان من الصاع؛ بمعنى أنه لا يترك فراغًا، أما القمح وغيره فيترك فراغًا بين حبَّاته، ولذلك فإن العلماء يرجعون في ذلك إلى الميزان؛ لأنَّ الميزان هنا لا يمكن أن يختلف في الأمر، هنا الميزان يختلف عن المكيال؛ لأن الميزان سيبين لك وزن هذا، ووزن هذا، وسيأتي الكلام عن القمح إن شاء الله.

◄ تولك: (فَإِنَّهُ الَّذِي يُعَرِّفُهُ الفُقَهَاءُ بِالمُزَائِنَةِ)، أيضًا المزابنة هي المعروفة: بيع التمر بالرطب، وقد استثني منها بيع العريَّة؛ لأن رُسُولَ الله ﷺ رخَّص فيها، ولا نريد أن ندخل في أحكام المزابنة، ولا في العريَّة؛ وسيأتي الكلام عنها إن شاء الله.

◄ قَوْلَاى: (وَهِي َدَاخِلَةٌ فِي الرّبا بِحِهةٍ، وَفِي الغَرْرِ بِحِهةٍ، وَقَلِكَ الْمَرْوِ بِحِهةٍ، وَقَلِكَ الْمَهُ عَنْ الرّباء والغَرْرِ)، تعلمون أن الربا هو الزيادة، والغرر إنما هو الجهالة، يعني إنسان يغرر بإنسان، وكلا الأمرين محرم، فالربا _ كما هو معلوم _ حرمه الله تعالى في كتابه العزيز، وحرمه رسول الله ﷺ، وهو أيضًا من الكبائر(١٠)، وكذلك الغرر أيضًا لا يجوز بما فيه من الجهالة، وربما يؤدي إلى ظلم أحد الطرفين.

◄ قَوْلَاتَ: (وَفِي غَيْرِ الرَّبُويَّاتِ مِنْ جِهَةِ الغَرْرِ فَقَظ، الَّذِي سَبَّبُهُ الخَبْرِ فَقظ، اللَّذِي سَبَّبُهُ النَّجَارِج عَنِ الأَصْلِ)، والغرر هو وجود غبن لأحد الطرفين، ملعة لا تعرف تفصيلها، نعم هناك أمور تستثنى؛ كشراء الدار، فإنه لا يحتاج إلى أن تحفر، ولا أن تعرف أصلها، لكن بعض الأمور لا بد من معرفة ما يتعلق بها.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٢١/٤) حيث قال: «إنما تباع الحنطة بالدقيق وزنا؛ لأنها قد تفرقت أجزاؤها بالطحن وانتشرت، فتأخذ من المكيال مكانًا كبيرًا، والحنطة تأخذ مكانًا صغيرًا، والوزن يسوي بينهما».

⁽١) أخرج البخاري (٥٣٤٧) عن أبي جحيفة، قال: العن النبي 纖 الواشمة والمستوشمة، وآكل الربا وموكله».

◄ تولات: (مَسْأَلَةٌ: وَمِنْ هَذَا البَابِ الْحَتِلَافُهُمْ فِي بَيْعِ الدَّقِيقِ بِالحَنْظَةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ)، هذه المسألة لو أردنا أن نفصل الحديث عنها لاحتجنا إلى دروسٍ، لكننا نحاول أن نُلِمَّ بالأصول؛ لأنك عندما تأخذ هذه الحنطة فنطحنها، ستتحول إلى دقيقٍ، وهذا الدقيق كم يصنع منه من الأصناف وبخاصةٍ في هذا الزمان، كما نعرف الكمك وهو أنواع كثيرة جدًّا، وهناك ما يعرف بالفطائر، والهريسة، وهناك كثير من أنواع الأطعمة تُضنع من هذا الدقيق، إذًا، ما الطريق إلى أن نعرف الحكم في مثل هذه الأمور؛ لنقرب لكم المشكلة هنا أن تبيع صنفًا من هذه الأنواع من صنف بمثله أو بغيره، لكن لو اشتريت هذا أن تبيع صنفًا من هذه الأنواع من صنف تشتري نوعًا بنوع من جنسه أو بنوع آخَرَ، أما لو اشتريت بالدراهم أو الدنانير بالريال الآن، فهذا أمر لا إشكال فيه.

هذه الحنطة إذا طحنها الإنسان، فتحولت من كونها حبيبات صغيرة إلى أن أصبحت دقيقًا ناعمًا، هل تغير وضعها؟ كانت تسمى حنطةً، والآن أصبحت تسمى دقيقًا، فهل تَغيُّر الاسم يؤثر في تغير الحكم، أو يبقى الحكم كما كان، ولو أردنا أن نتعامل في الدقيق فهل نرده إلى أصله أو أننا نجعله قد انفصل عنه وأصبح بهذا التحول صنفًا جديدًا؟

بَعْضُ العلَماء يجعله بمثابة الحنطة وإنَّ طحن، وإن لم يضف إليه غيره؛ لأن العلماء يقسمون ذلك إلى قسمين: دقيق مجرد لم يضف عليه غيره، ودقيق أضيف عليه غيره، كما نرى الآن في أنواع المأكولات؛ بعضها أُضِيفَ إليها اللبن، والبعض أُضِيفَ إليها العسل، فهل هذا يتغير؟

نبقى الآن عند الطرف الأول، وهو الدقيق الذي لم يخالطه غيره، ما حكمه؟

يرَى بعض العلماء أنه يأخذ حكم الأصل، وأنه يجوز أن تبيع الدقيق بالقمح، وقاسوا ذلك على الحنطة المكسرة، فلو وُجِدَ نوعٌ من الحنطة مكسر الحبوب، وحنطة سليمة، فهل يجوز البيع؟ قالوا: نعم، هذا مثله تمامًا، أكثر ما فيه أنه كسر، فلَثَّي فأصبح شيئًا ناعمًا، ويعضهم يقول: لم تنفيَّر الحالة، فكأنك تبيع الشيء بجنسه متفاضلًا؛ هذا دقيق وهذه حنطة، وهنا التفاضل موجود، إذن لا يجوز ذلك، وسنبين هذا إن شاء الله.

◄ قول الأَشْهَرُ عَنْ مَالِكٍ جَوَازُهُ)، وهي روايةٌ للإمام أحمد(١).

◄ تعرف (وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي "مُوطَّعِهِ")، ورُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُورُ") وهي روايةٌ اخرى للإمام أحمد⁽³⁾ وجمهور العلماء⁽⁶⁾ لا يُجوزُون؛ لأنهم يرون أنه بتحوُله لدقيق تغير، فأصبحت المفاضلة موجودة، وينشون على الكيل، فلو كيل الدقيق لاختلف عن الحد؛ لأن الحد لا يحمل الصاع منه كما يحمله من الدقيق.

⁽١) يُنظر: «المسائل الفقهية» لأبي يعلى (١/٣٣١) حيث قال: «ونقل حنبل: لا بأس بالبر بالسويق والسويق بالدقيق مثلاً بمثل، وكذلك نقل ابن منصور: شراء الدقيق بالقمح كيلًا بكيل لا يجوز، فإن كان وزنًا فلا بأس».

 ⁽٢) يُنظر: «الموطأ» رواية يحيى بن يحيى (١٧٦/٢) حيث قال: «قال مالك: والدقيق بالحنطة، مثلًا بمثل لا بأس به».

 ⁽٣) يُنظر: «التمهيد» لابن عبدالبر (٦/٥) حيث قال: «وأما القمع بالدقيق، فاختلف قول
 مالك فيه، فمرة أجازه مثلًا بمثل وهو المشهور من مذهبه الظاهر فيه، وهو قول
 اللبث، ومرة منع منه،

⁽٤) يُنظر: «المسائل الفقهية» لأبي يعلى (١/٣٢٠) حيث قال: «واختلف في بيع الحنطة بالدقيق، فنقل إسحاق بن إبراهيم ويعقوب بن بختان وأبو الحارث وابن منصور، في إحدى الروايتين: أنه لا يجوز، وهي المعتمد في المذهب.

قال البهوتي في اكشاف القناع، (۱۹۵۳): ((ولا يصح بيع حب بدقيقه، و(لا) بيع حب (سريقه)؛ لأن كل واحد منهما مكيل؛

 ⁽٥) مذهب الحنفية، يُنظر: «مختصر القدوري» (ص ٦٨) حيث قال: «ولا يجوز بيع الحنظة بالدقيق، ولا بالسويق».

ومذهب الشافعية، يُنظر: "دوضة الطالبين؛ للنووي (٣٨٩/٣) حيث قال: "فلا يجوز بيع الحنطة بشيء مما يتخذ منها من المطعومات، كالدقيق، والسويق، والخبز، والنشاء.

ومذهب العنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٢٧/٢) حيث قال: «(ولا) بيع (حب) من بر وشعير وذرة ونحوها (بدقيقه أو سويقه)».

تَ قَرْلَٰہَ: (وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِحِيِّ^(۱)، وَأَبِي حَنِيفَةَ^(۲)، وَابْنِ
 المَاجِشُونِ^(۳) مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ):

وقد ذكر المؤلف ابن الماجشون؛ لأن له أصولًا في هذا الباب يخالف فيها إمامه.

 تولى: (وَقَالَ بَعْضُ أَضْحَابٍ مَالِكٍ: لَيْسَ هُوَ الْحِيلَالَا مِنْ قَوْلِهِ، وَإِنَّمَا رِوَايَةُ المَنْعِ إِذَا كَانَ اعْتِبَارُ المِثْلِيَّةِ بِالكَيْلِ(1)؛ إِذَا الطَّمَامُ إِذَا صَارَ دَقِيقًا اخْتَلَفَ كَيْلُهُ، وَرِوَايَةُ الجَوَازِ إِذَا كَانَ الاغْتِبَارُ بالوَزْنِ.

مَالكٌ منع من ذلك عندما نبيع دقيقًا بقمح كيلًا؛ لأن الفرقَ موجود ولا بد، ولكن عندما نزن كلَّ واحدٍ منهما، فإنه حينتلي يزول الفارق في القدر، لكن يبقى الفرق في شيء آخر، فالقمح لا يزال عليه قشرة، وذاك ليس عليه، شيء آخر أيضًا وهو اختلاف نوعهما؛ فهذا اشتدت نعومته، وهذا بقيت حاله على ما كانت.

◄ قوله: (وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَالمَنْعُ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ أَحَدَهُمَا

 ⁽١) يُنظر: "مختصر القدوري، (ص ٦٨) حيث قال: "ولا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق،

 ⁽٢) يُنظر: "دروضة الطالبين، للنووي (٣٨٩/٣) حيث قال: "فلا يجوز بيع الحنطة بشي،
 مما يتخذ منها من المطعومات، كالدقيق، والسويق، والخيز، والنشا».

 ⁽٣) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٩/٠) عيث قال: «اختلف قول مالك في بيع الدقيق بالحنطة، فالأشهر عنه والأكثر أنه أجازه مثلاً بمثل.. ورُوِيَ عنه أنه منع منه، وبه قال ابن الماجشون».

⁽٤) يُنظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (٦٧/٥) حيث قال: «علم أنه وقع لمالك في بهم القصح بالدقيق قولان؛ أحدهما: الجواز وظاهره سواء كان وزنا، أو كيلًا، والثاني: المنع وظاهره سواء كان وزنا، أو كيلًا، فبعضهم حمل القولين على إطلاقهما، وجمع ابن القصار بينهما بأن القول بالجواز محمول على الوزن، والقول بالمنع محمول على الكيل،

مَكِيلٌ، وَالآخَر مَوْزُونٌ)(١).

أبو حنيفة يرى أن العلة تغيرُ الأمرين، فالأصلُ في القمح أن يكون مكيلًا، ولو قلتم: إنَّ الدقيقَ لم يتغير بطحنه، فلماذا لجأتم وأخذتم بالوزن مع أن الأصل فيه الكيل؟ ومَلْحظ الإمام مالك ومَنْ وافقه أنه يجوز التبادل بين الوزن والكيل.

﴿ وَمَالِكٌ يَعْتَبِرُ الكَبْلُ أَوِ الوَزْنَ فِيمَا جَرَتِ العَادَةُ أَنْ إِلَى اللَّهِ اللَّلَّاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّلْمِلْ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِلْمُلْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّلْمِل

إذًا، هناك أمر اصطلح على أن الأصل فيه الكيل، وأمر مقياس وأصله الوزن، وهناك أمور تُعدُّ، وهذه التي تعدُّ أيضًا تُوزُن الآن، وربما تُبَاع جملةً كالبرتقال والليمون.

﴾ قَوْلٰٰٰΩ: (وَاخْتَلَفُوا مِنْ هَذَا البَابِ فِيمَا تَدْخُلُهُ الصَّنْعَةُ)، وهذا

(١) وهذا المعيار ثابت معول عليه عند الحنفية كما يقول في «المحيط البرهاني» لابن مازة (٨٥٧): فيما ثبت وزنه بالنص لا يجوز بيعه بجنسه كيلاً كالدراهم بالدراهم كيلاً إلا رواية شاذة عن أبي يُوسَف تَكَلَّقُة فال: يجوز إذا اعتاد الناس ذلك»، إلا ان علة الحنفية في منع بيع الدقيق بالقمح ليس أن أحدهما مكيل والآخر موزون، ولكن لأن الكيل ـ الذي هو معيار كل منهما ـ لا يسرى بينهما.

قال في «العناية شرح الهداية» (١٣/٧): ﴿ولا يجرزُ بِمِع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق؛؛ لأن المجانبة باقية من وجه؛ لأنهما من أجزاء الحنطة، والمعبار فيهما الكيل، لكن الكيل غير مسل بينهما وبين الحنطة لاكتنازهما فيه، وتخلخل حبات الحنطة، فلا يجوز وإن كان كيلاً بكيل».

(٧) يُنظر: «الفواكه الدواني» للنغراوي (٧٤/٣) حيث قال: «وتعتبر المسائلة بالمعيار الشرعي من كيل أو وزن أو عدو إن وُچِذَ معيار شرعي، وإلا فالمعيار لأهل محل البيع، فإن جرت المحادة عندهم بأمرين اعتبر الغالب، وإلا اعتبر أحدهما، وإن لم تجر المحادة فيما يوزن بشيء، وكبّب المصير إلى التحرّي إن أمكن، وأما نحو المكيل والمحدود، فلا يحصل فيهما تعذرً، وإلى هذا كله الإشارة بقول خليل: واعتبرت الممائلة بمعيار الشرع وإلا فبالعادة، فإن عسر الوزن، جاز التحري عند إمكانه وإلا امتع، ويجب اعتبار الوزن؟.

الذي فيه تفصيل، إذا جثنا إلى هذا القمح بعد طحنه نجد أنه على نوعين: دقيق بقي دون أن يضاف إليه غيره، ودقيق دخلته الصّنعة، إما أنه تحول إلى خبز لا يخلو أن يكون خبرًا أنه تحول إلى خبز لا يخلو أن يكون خبرًا مجردًا لم يضف إليه إلا شيء يحتاج إليه؛ أي إنه يعتبر مضافًا إلى أصله، وهناك إضافات تضاف إليه تُغيِّر من شكله وطعمه كخبز الابازير(۱) هناك من يضيف إليه الكمون أو الحبة السوداء أو العسل، إذًا، هذا يختلف، فهناك خبرٌ بقي على أصله، ولم تبق المشكلة إلا في كونه رطبًا أو جافًا، وهناك نوعٌ من الخبز أضيفت إليه أشياء، هذا هو الذي دخلته الصنعة، مثلًا: أنت تصنع من الدقيق الكعك، والكعك كما نرى يشكل أصنافًا كثيرةً.

> تولدًم: (مِمَّا أَصْلُهُ مَنْعُ الرُّبَا فِيهِ مِثْلُ الخُبْزِ بِالخُبْزِ)، أيْ: قصده؛ مما يكون الأصل مما يدخله الربا كما رأينا البر والشعير والتمر والملح، تلك الأنواع التي مرت بنا التي نسميها بأنواع الربويات، هي ليست ربًا في أصلها، لكن الربا يدخلها.

◄ تولىم: (فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا بَأْسَ بِبَيْعٍ ذَلِكَ مُتَفَاضِلًا،
 وَمُتَمَائِلًا)(١٠) يَجُوزُ أن تبيع رغيفًا برغيفِ عند أبي حنيفة، ورغيفًا

⁽١) والأبازير؛ التوابل. يُنظر: «الصحاح» للجوهري (٥٨٩/٧)، وخير الأبازير: هو الذي يُضنع من الدقيق، وزيت السمسم، والسمسم المقشور وبعجن جيدًا، ثم يخبز في الفرن، وعنه قال ابن حجاج بيتين من الشعر يهجو بهما أحد الشعراء على أبيات قالها:

يا سيدي هذي القوافي التي وجوهها مشل المنانير خفيفة من نضجها هشة كأنها خير الأبازير

 ⁽۲) يُنظر: «البناية شرح الهداية» للعيني (۲۹٦/۸) حيث قال: «بيع الخبز بالخبر متفاضلًا =

برغيفين؛ لأنه يرى أن الصنعة نقلته من أصله إلى غيره، فَزَال ما كان في الأصل، فالصَّنعة نَقَلته من كونه أصلًا ربويًّا إلى أن أُصْبَحَ جنسًا من الأجناس؛ جاز حِينَّلْ التفاضل فيه، وجاز التماثل أيُّ: بيعًا.

 قَوْلِكَ، (لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ بِالصَّنْعَةِ عَنِ الحِنْسِ الَّذِي فِيهِ الرِّبَا)،

 الجنس أو الوَصف هو التَّماثل، هو التَّساوي بين شيئين كالبر بالبر،
 والتمر بالتمر.

تولى : (وَقَالَ الشَّافِعِيُ : لَا يَجُورُ مُتَمَائِلًا فَضْلًا عَنْ مُتَقَاضِلْ ('')
 إِلَّنَّهُ قَدْ غَيَّرُتُهُ الصَّنْعَةُ تَغَيُّرًا جُهِلَتْ بِهِ مَقَادِيرُهُ الَّتِي تُعْتَرُ فِيهَا المُمَاثَلَةُ،
 وَأَمَّا مَالِكٌ : فَالأَشْهَرُ فِي الخُبْرِ عِنْدَهُ أَنَّهُ يَجُورُ مُتَمَاثِلًا، وَقَدْ قِبلَ فِيهِ ! إِنَّهُ يَجُورُ فِيهِ التَّقَاصُلُ، وَالنَّسَاوِي ('') الشافعي هو أشدُ الفقهاء في هذه

عددًا أو وزنًا جائز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يد بيد، ولا خير فيه
نسبةً عند أبي حنيفة قطّلة؛ إذ الخيز ليس بوزني ولا عددي عنده. وقال محمد: هو
عددي. وقال أبو يوسف: هو وزني إلا أن يكون قليلًا لا يدخل تحت الوزن، فيجوز
الواحد بالاثنين وإن كان كثيرًا لا يجوز،

⁽١) يُنظر: "نهاية المحتاج الرملي (٤٣٦/٣) حيث قال: "(ولا تكفي مماثلة) ما تولد من الحب نحو (الدقيق والسويق)، أيّ: دقيق الشعير ونحوهما كالنشا (والخبز)، فلا يباع شئّ منها بمثله، ولا بأصله.

⁽٢) يُنظر: «الشرح الكبيرة للدردير (٥٣/٣) حيث قال: «(واعتبر الدقيق) أي قدره (في) يع (غير بمثله) من صنف واحد ربوي، فيعتبر قدر دقيق كل ولو بالتحري، وظاهر كلامهم ولو كان وزن أحد العبزين أكثر من الآخر، فإن كانا من صنفين ربويين اعتبر وزن الخبزين فقط لا الدقيق ... والحاصل أنه يعتبر في بيم الخبز بمثلة تحرّي قدر الدقيق إن أتحدا أصلاً ولا بد من التساوي في الوزن كالقرض مطلقاً عند المواق وعند غيره يكفي العدد، وإن زاد أحدهما في الوزن».

ويُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٣٩٨/٦) حيث قال: «قال مَالكٌ: ولا خير في الخبز قرص بقرصين، ولا عظيم بصغير إذا كان بعض ذلك أكبر من بعض، فأما إذا كان يتحرَّى أن يكون مثلًا بهثل، فلا بأس به وإنْ لم يوزن، هذا تحصيل مذهب=

- ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

المسألة، لا يجرَّز متماثلًا، فما بالك أن يكون متفاضلًا، والإمام أحمد فضًّل القول في هذه المسألة (۱)، وقسم ذلك إلى قسمين: ما تدخله الصنعة من الخبز، ويَكون ما يلحق به غير مقصود، وإنما هو ما يفيده في هذا الأمر كالحال في الخبز والنشا، فيجوز أن تبيع كل نوع بجنسه شرط أن يزول الفارق بينهما من حيث الرطوبة، فيكونان إما رطبين معًا، أو يابسين معًا، وشرط أيضًا إلى وجود التساوي، ولا يتحقق التَّساوي إلا بالوزن عند أحمد.

ولكن كما قال بعض العلماء: المماثلة تزول في القدر.

والشافعية لهم وجهة نظر أخرى، أنه عندما نقول: اختلف، فأنت تستطيع أن تحدد لكل واحدٍ منهم وزنًا، فتعرف القدر، لكن لا تستطيع تحديد حجم ما أضيف إليه، قد يكون هذا الرغيف عجينة أكثر، وهذا عجينة أقل، ما أضيف إليه من المواد ممكن أن يكون في هذا أكثر، وهذا أقل ، وهذا أقل ، وهذا أقل ، وهذا الله ، هذه هي نظرة الشافعية في هذه المسألة (٢٠).

◄ قول المُمَاثلَة) (قَامًا العَجِينُ بِالعَجِينِ فَجَائِزٌ عِنْدَهُ مَعَ المُمَاثلَةِ) (٣).

 مالك عند أكثر أصحابه، وقد روي عنه أن الخيز بالخيز فيه التفاضل والتساوي؛ لأن الصّناعة قد أخرجته عن أصل جنسه.

(١) يُنظر: "كشاف الفناع" للبهوتي (٢٥٧/٣) حيث قال: "يصح بيع خبز حب كبرً بخبزه إذا تساويا (و) بيع (نشائه بنشائه إذا استويا في النشاف أو الرطوبة وزنًا متساويًا) فإن اختلفا لم يصح التفاضل (وفي "المبهج": لا يجوز بيع فطير بخمير)، ولعل مراده إذا لم يتساويا في النشاف أو الرطوبة، فيوافق كلام الأصحاب.

(٢) يُنظر: «مغني المحتاج» للشريبي (٢٧/٣) حيث قال: أولا تكفي مماثلة الدقيق والسويق»، أي: دقيق الشعير (والخبز)، ونحوها مما يتخذ من الحب كالعجين والنشاء، ولا مماثلة لما فيه شيء مما اتخذ منها كالفالوذج، فإن فيه النشاء، فلا يباع شيء منه بمثله، ولا بالحب الذي اتخذ منه لخروجها عن حالة الكمال، وعَذَم العلم بالمماثلة، فإن الدقيق ونحوه يتفاوت في التعومة، والخبز ونحوه يتفاوت في تأثير النار.

(٣) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٦٣١/٦) حيث قال: «وذكر ابن المواز عن ابن=

أيضًا العجين بالعجين، فالعجينة مجردة خالصة لم يضف إليها إلا الماء، لكن هذه العجينة قد يضاف إليها البيض أو العسل، إذن تغيرت، فإذا أضيفت هنا وهنا نفس المواد، يقع فيها الخلاف الذي وقع في الخبز، ولذلك إذا ربطنا أصول هذه المسائل، ألحقنا بها غيرها.

> تولاًم: (وَسَبَبُ الخِلَافِ هَلِ الصَّنْعَةُ تَنْقُلُهُ مِنْ جِنْسِ الرَّبُويَّاتِ، أَوْ لَيْسَ تَنْقُلُهُ مِنْ جِنْسِ الرَّبُويَّاتِ، أَوْ لَيْسَ تَنْقُلُهُ مِنْ جَنْسَ ثم بعد ذلك خبزت، تغيرت وأصبحت وقيفًا، ثم أضيف إليها الماء، فعجنت وأضيف إليها الملح أيضًا، ودخلتها النار، والنار جعلته صالحًا للأكل، وأيضًا ممكن يبقى رطبًا، هذا يختلف عن ذلك.

◄ تولى،: (وَإِنْ لَمْ تَنْقُلُهُ فَهَلْ تُمْكِنُ المُمَائِلَةُ فِيهِ أَوْ لَا تُمْكِنُ؟)، نقول: نقارب ذلك، ولا نستطيع أن نجزم أن المماثلة تحققت مائة بالمائة، لكن يستطيع الإنسان أن يقارب، فلر عجنت عجينة ووضعت بها ثلاث بيضات، ومثلها كذلك، ربما لو أردنا أن ندقق أو نشدد ربما قلنا: إنَّ بعض البيض أكبر من المعض.

إذًا، نحن لو سرنا وراء هذه الأمور، صَعب علينا أن نحددها.

لو قلنا: هنا ثلاث بيضات متوسطات، وهناك كذلك، وهنا زبدة وهناك مسلى، نقرب الأمور وعندما نزنهم يكونا وزنًا واحدًا، فيزال الفارق، لكن أن تعرف ذلك بقدرٍ دقيقِ جدًّا، أظن هذه الشريعة التي بُنيَتُ على أسسِ عظيمةٍ، منها مراعاة مصالح الناس.

القاسم أنه أجاز العجين بالعجين مثلاً بمثل، ورواه عن مالك، واشرح التلقين»
 للمازري (۱۹۹۲) حيث قال: «بيم العجين بالعجين لا يجوز متفاضلاً» وإنها يمتعد فني انففاضل على تحديث على المقبينين من دقيق، فإذا تَسَاوى كيل الدَّقِيقِين اللَّذِين عجنا، جاز مبادلة أحدهما بالآخر، على القول بجواز التَّحرِّي فيما فيه الرَّبا، وأنَّ يقوم مقام الكِيل».

◄ تولىم: (فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَنْقُلُهُ(١)، وقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُ: لَا
 تَنْقُلُهُ. وَاخْتَلَفُوا فِي إِمْكَانِ المُمَاثَلَةِ فِيهِمَا).

7779

مَالكٌ كَخَلَلْتُهُ له طريقان في ذلك:

الطريق الأوَّل: هو التقدير، أن يقدرها كالحزر مثلًا، كما نعلم العمال الذين يذهبون إلى أخذ الزكاة يخرصون (٢) ذلك بالنسبة إلى الثمار، ولا يستطيعون أن يعرفوا لذلك قدرًا معينًا، وإنما يتركون الثلث والربع لصالح مالك ذلك البستان؛ ولذلك إذا خرصته فدع الثلث، فإن لم تدع الثلث فدع الربع، إذًا، الخرص يقوم على التقدير؛ هو منهج التقدير والحزر أي: التخمين (٢)، والخرص والظن، إذًا قضية ليست محققة، القضية الأولى قضية الوزن، وعن طريق الوزن يلتقي الحنابلة (٤) مع المالكية في هذه المسألة، إذًا كأن الحنابلة يتشددون أكثر في قضية معرفة القدر، وأن لا المالكية فلهم طريقان؛ أحدهما طريق مبني على التغفيف ﴿لا يُكِفُكُ اللهُ نَسْكا إِلَّا وُسُهَا ﴾.

◄ تولىم: (فَكَانَ مَالِكٌ يُجِيرُ اغْتِبَارَ المُمَاثَلَةِ فِي الخُبْزِ وَاللَّحْمِ بِالتَّقْدِيرِ وَالحَرْرِ فَضْلًا عَنِ الوَزْنِ)(٥٠.

⁽١) يُنظر: "تبيين الحقائق" للزيلعي (٩٥/٤) حيث قال: "والخبز بالبر أو الدقيق متفاضلاً"، وعن أبي حنية أنه لا يجوز بيعه به أصلاً؟ لأن بينهما شبهة المجانسة في الحال، ولا يعرف التساوي بينهما، فصار كبيع المقلية بغير المقلية، أو الدقيق بالحنقة، والأول أصح؛ لأن الخبز بالصنعة صار جنسًا آخر».

 ⁽٢) أصل «الخُرْص»: إعمال الظن فيما لا يستيقن، ويخرصون النخل والثمار، يعني:
 يقدرون عدده أو كيله أو وزنه. يُنظر: «تهذيب اللغة» (١١٨٧).

⁽٣) يُنظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٢٠٨/٤).

 ⁽٤) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٦٧/٢) حيث قال: «(ر) يصح بيع (خبزه بخبزه كخبز بر بخبز بر مثلاً بمثل (إذا استويا) أي: الخبزان (نشافاً أو رطوبة) لا إن اختلفاه.

 ⁽٥) يُنظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (٢١٢/٥) حيث قال: «ولا بأس بالسلم في=

- 🖁 شرح بداية المجتهد 🆫 ــ

إذا كان يجيز ذلك في التقدير والحزر والتخمين، فمن باب أولى أن يجيز ذلك في الوزن، هذا معنى كلام المؤلف.

> قَوْلَى: (وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُ الرِّبُويَّيْنِ لَمْ تَدْخُلُهُ صَنْعَةٌ وَالآخَرُ قَدْ دَخَلَتْهُ الصَّنْعَةُ، فَإِنَّ مَالِكًا يَرَى فِي كَثِيرٍ مِنْهَا أَنَّ الصَّنْعَةَ تَنْقُلُهُ مِنَ الجِنْس (١١) (أَعْنِي: مِنْ أَنْ يَكُونَ جِنْسًا وَاحِدًا)، فَيُجِيزُ فِيهَا التَّفَاضُلَ).

لو جئت إلى خبز مجرد عجين عُجِنَ بماءٍ، فخبزت الخبز العادي ووجدتَ خبرًا آخر أُضيفُتْ إليه أشياءً، إذًا، هذا الَّرت فيه الصنعة، وهذا لم تؤثر.

 ◄ قَـزلـٰ
اَنَ اللَّهُ اللَّهِ اللَّ عَسِيرُ الِانْفِصَالِ)، عسير الانفصال أيْ: صعب الانفصال عندما تأتى بفخذين من اللحم، فتشوي أحدهما على النار، وتطبخ الفخذ الآخر، وهما مُتَساويان، لا شك أن هذا في الأصل يعادل هذا، لكن هذا شويته فأخذَتْ منه النَّارُ، وذلك طبخته فربما هو زاد بدخول بعض المواد فيه وَتشرَّب الماءَ، ذاك جففَتْه النار فربما قللته، هذا الذي تشويه ربما تضيف إليه أنواعًا من الأبازير، وهذا طبخته بالماء والمرق، إذن هذا يعادل هذا هذا من الأمثلة، ومثل هذا اللبن بالجبن، فالجبن أصله هو

اللحم، وزنًا معروفًا وإن اشترط تحريًا معروفًا جاز إذا كان لذلك قدر قد عرفوه لجواز بيع اللحم بعضه ببعض تحريًا، والخبز بالخبز تحريًا».

⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٥٢/٣) حيث قال: «واعلم أن اللحم إما قديد أو مشوى أو مطبوخ أو نَيِّئ، فبيع كل واحد بمثله جائز كالنيئ بكل واحد إن كان بأبزار كما تقدم وإلا منع مع المشوي والقديد مطلقًا؛ لأنه رطب بيابس، ومع المطبوخ متفاضلًا فقط، وأما المشوي والقديد والمطبوخ، فلَا يجوز بيع واحد منها بواحد من باقيها إن كان الناقل في كل أو لا ناقل فيهما، ولو متماثلًا، فَإِنْ كان الناقل بأحدهما فقط جاز، ولو متفاضلًا».

اللبن، القشطة أصلها اللبن، الفرق بين جاف ورطب، فاللبن رطب سائل، والجبن إنما يصنع من اللبن، فهل هذا متساوٍ، هذا جاف وهذا رطب لا يجوز بيعه ببعض.

> تولىم: (فَاللَّحْمُ المَشْوِيُّ وَالمَظْبُوخُ عِنْدَهُ مِنْ جِنْسِ وَاجِدٍ،
وَالجِنْقَةُ المَفْلُوَةُ عِنْدَهُ وَغَيْرُ المَقْلُوّةِ حِنْسَانٍ (()
فليت على النار أصبحت مستويةً يمكن أن تأكلها، لكن الحنطة النينة لا،
فَهَذَا وَاضِحٌ تمامًا أنهما صنفان، لكن ربما وجهة مالك والمالكية عمومًا أن
هذا طبخ وهذا طبخ، أن هذا طُهِيَ بالنار، وهذا لم يُظه، لكن اختلفت
فقط طريقة الإعداد.

إذًا، طريقة الإعداد لها أثر؛ هذا أُعدَّ عن طريق الشوي، وهذا أعد عن طريق الطبخ، لكن هما مما طهيا فأصبحا صالحين للأكل، لكن الحنطة المقلوة تختلف عن الحنطة النيئة، فهذه ممكن أن تطحنها وأن تأكلها، أن تغمس فيها الخبز، وهذه لا، إذًا طريقة الإعداد تعتبر عند بعض العلماء، ولا تعتبر عند البعض الآخر.

◄ تولى : (وَقَدْ رَام (٣) أَصْحَابُهُ التَّفْصِيلَ فِي ذَلِكَ (٣)، وَالظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِو أَنْ لَبُسَ فِي ذَلِكَ قَانُونٌ مِنْ قَوْلِهِ حَتَّى تَنْحَصِرَ فِيهِ أَقْوَالُهُ فِيهَا).

(رَامُ أَصْحَابُهُ)؛ يقصد أصحاب التفصيل في ذلك، حاول أصحابه أن يُفصِّلوا القول في ذلك، وأن يصلوا إلى أسس وأصول يقفون عندها، فيُذرجون نحوها فروع المسائل.

 ⁽١) يُنظر: «شرح مختصر خليل؛ للخرشي (١٤/٥) حيث قال: «يعني أن قلي القمح، أو غيره من جميع الحبوب ناقل؛ لأنه يزيل المقصود من الأصل غالبًا».

⁽٢) ﴿اللَّومِ*: طلب الشُّيء، يقال: رمت الشيء أرومه رومًا إذا طلبته. يُنظر: ﴿لسانَ العرب (١٢/٨٥٣).

 ⁽٣) يُنظر: «شرح التلقين» للمازرى (٢/ ٣٠٠)، ففيه تفصيل ذلك مطولًا.

لَيْس في ذَلكَ قَانونٌ، كلمة "قانون" مفرد "قوانين"، وهي كلمة معربة، أيْ: أنها لم تكن في أصل الوضع في اللغة العربية، ولكنها نُقلَت من لغة إلى لغة فعربت، فأصبحت تدلُّ على شيء، وهو المقياس من كل شيء، فقول: قانون الكيل مثلاً هو الصاع، قانون الوزن هو الميزان، هذا أصل نرجع إليه، فالقانون هو أمر كلي منطبق على جميع جزئياته، وهذا التعريف هو تعريف القاعدة عندنا فقهًا، فنحن نقول في القاعدة: "حكم كلي ينطبق على جزئياته"، ولكن لما كانت القاعدة الفقهية خاصةً قد تنخرم في كثير من الأمور، فقال عنها بعض الفقهاء: أمر كلي. وبعضهم قال عنها: حكم كلي، فقال عنها بعض الفقهاء: أمر كلي. وبعضهم قال لتعرف أحكامه منه، لكننا لو رجعنا إلى قوانين النحو نجد أنها منضبطة تعام، فقول مثلًا: الفاعل: اسم مرفوع. الخبر: هو الجزء المتمم للفائدة.

مُرَادُهُ: أنه لم ينقل عن الإمام مالك أصل يرجع إليه في هذِه الفروع الكثيرة المنافقة بأحكام الرباء كأنه يقول: إذَّ الإمام مالكًا كَثَلِالله لم يضع أصلًا وضابقًا وقانونًا يَرْجع إليه الفقهاء بعده الذين أخذوا بأصوله، وتتبعوا على المخامه فخرجوا عليها فقالوا: ليس هناك أصل يرجع إليه فيه في هذه المسائل.

وَنحن نعلم أن الأثمة رحمهم الله كانوا يقولون: المسائل مرسلة، ومعنى مرسلة: مطلقة، أحدهم يفتي بحكم، يتكلم في مسألة فيبين الحكم فيها، وربما تتعدد أقواله، وتلاميذ هؤلاء الأثمة حفظوا أقوالهم، فبعضهم دوَّنها كما نجد في الإمام مالك بالنسبة إلى «المدونة» المعروفة؛ فتجد رواية سحنون عن ابن القاسم، وتجد كذلك أن محمد بن الحسن دَوَّن فقه الإمام أبي حنيفة، والشافعي أيضًا دوَّن كثيرًا من فقهه بنفسه بكتاب «الأم» وكتاب «الرسالة»، وبعض فقهه دوَّنه أصحابه، ثمَّ جاء بعد ذلك تلاميذ التلاميذ، ورَجدوا أن الفقة قد توسع، فأصولُه ثابتةً ، لكن فروعه بدأت تمتذُه ولما توسعت المفتوحات الإسلامية وانتشرت واتسعت الدولة الإسلامية، وقف المسلمون على عادات وتقاليد لم تكن معروفة ، فاحتاجت الإسلامية القر في أحكامه.

إذًا، هؤلاء تلاميذ التلاميذ لما جاؤوا إلى هذه الثروة العظيمة، وهذا الكثير الذي خلفه الأئمة، والذي يحتاج إلى ضبط، أخذوا يبحثون عن أدلة المسائل، وأقاموا الأدلة على المسائل، ثم بعد ذلك وجدوا أن المسائل تجذّ، والحوادث تقع، فوجدوا أن خير سبيل للوصول إلى ذلك أن تُعرف علل الأحكام التي بها وَضَع الأئمة هذا الفقه، والعلل هي التي كان يعلل بها الأئمة تلك الأحكام، لما وقفوا على تلك الأحكام التي كان على المسائلة يرجع إليها الأئمة جينَئل، بدأوا يخرجون على أصول الأئمة، ولذلك يقول: هذه مسائل مخرجة؛ أي: أنها ليست من قول الإمام، لكنها خرجت على أصوله بعد أن عُرفَت التعليلات التي كان يعتمد عليها الإمام في تقرير الأحكام وتثبيتها.

◄ قَوْلٰهَ: (وَقَدْ رَامَ حَصْرَهَا البَاجِيُّ فِي «المُنْتَقَى»)(١).

(١) قال الباجي في «المنتقى» (٥/٤): "وأما تغير الجنس بالصناعة فعلى ضربين:
 أحدُهُما: صناعة تخرج المصنوع عن جنس أصله.

وَالشَّانِي: صناعة تجمع بينه وبين ما ليس من أصله، فأما الأول فإنه على قسمين: قسم يكون بالنار، وقسم بغير نار، فأما ما يكون بالنار فإنه على وجهين:

أحدُهما: أن تنفرد الصناعة بتأثير النار دون إضافة شيء إليه، فها كان منه لا ينقص عبرة المصنوع فيما جرت عادته أن يعبر به من كيل أو وزن كقلي الصنفة والحمص والفول، وسائر ما يقلى من الحبوب، فإنها لا ينقص كيل المغلي، وهو مما يعبر به، فهذا يغير الجنس؛ لأن عمل النار كالأمر الثابت فيه، والمعنى المضاف إليه بخلاف شي اللحم وطبخه فإنه ينقص من عين المشوي على وجه التخفيف، وإذهاب أجزاء رطوبته كتزبيب المعنب، وتبييس التمر والتين، فلا تغير الجنس.

والوجه الثاني: أن تكون الصناعة بالنار يقترن بها ما تتم الصناعة به من ملح وإبزار وزيت وخل ومرق، وغير فلك مما انضاف إليه منه ما تكون النهاية المعنادة من عمله، وسعي صناعة كالأبزار والمرقة في طبخ اللحم، والماء والملح في الخبز، فهذا يغير الجنس لمعنى واحد، وهو تغييره بالنار، وبما يضاف إليه في الأغلب من نهاية علمه، فأما الخبز للوجهين:

أحدهما: أن الماء والملح هو النهاية من عمله في الأغلب.

وَالْوَجُه الثَّانِي: أن النار لا تؤثر فيه نقصًا من وزنه دقيقًا، وأما طبخ اللحم بالماء=

الباجي أحد الأثمَّة الحُفَّاظ، والعُلَماء الكبار، إذًا، هو من حُفَّاظ الحديث، وكما هو معلومٌ وُلِدَ سنة ثلاثة بعد الأربعمائة، وتوفي سنة أربع وسبعين أي: عاش واحدًا وسبعين سنة تقريبًا، والباجي حاول أن يُقرِّب مذهب مالك؛ فَحَاول أن يقسمه إلى قسمين، فيجعل أثرًا سار عليه ابن الماجشون، ويريد أن يجعل أصلًا اختاره مالك كَلَّلَهُ لنفسه، ففرق بين الماجشون، لكنني أتفق مع المؤلف أنه لم يستطع أن يربط الأمور ربطًا محكمًا؛ لأنَّ الأمورَ متسعة، وسيأتي المؤلف بشاهد على ذلك يوضح ما انتهى عليه.

 قَوْلِى، (وَكَلَلِكَ أَيْضًا يَعْسُرُ حَضْرُ المَنَافِعِ الَّتِي تُوجِبُ عِنْدَهُ
 الإِنْفَاقَ فِي شَيْءٍ شَيْءٍ مِنَ الأَجْنَاسِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا التَّمَامُلُ، هو يُكرِّر
 أَحِيانًا لفظة "شىء"؛ يريد التاكيد.

◄ قَوْلَهَ: (وَتَمْبِيرُهَا مِنَ النِّي لَا تُوجِبُ ذَلِكَ (أَغْنِي: فِي الحَيَوَانِ، وَالنَّبَاتِ)) في الحيوان كما مر بنا بيع الحيوان بالحيوان، وما يتعلق أيضًا بالعروض يحصل فيها بالأشياء التي تُبَاع، وكذلك النباتات كما مرَّ بنا النباتات القطنية نسبةً إلى الإقامة لا إلى القطن كما وضحنا ذلك.

 تولىم: (وَسَبَبُ العُسْرِ)، هذا تعليلٌ من المؤلف، يقول: كانت عسيرة؛ لأنّنا لا نجد ضابطًا، لا نجد قانونًا، لا نجد أصلًا نرجع إليه في هذه الجزئيات المتشابهة المتداخلة بعضها مع بعضٍ.

والملح خاصة، فإنه لا يغير الجنس؛ لأنه يؤثر فيه نقصًا، وليس بالغاية المعتادة من
 صناعة، فلم تكن صناعة فيه، ولا جنسًا مخصوصًا منه.

واختلاف ما يطبخ به ليس باختلاف جنس فيه كالقلية بالخل، والقلية بالمرق، والقلية بالعسل، والقلية باللبن، كل ذلك جنس واحد لا يختلف جنسه لاختلاف ما قلي به؛ لأن المعتبر هو اللحم.....

◄ قَوْلَى: (أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ أَشْيَاءَ مُتَشَابِهَةٍ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتِلَفَةٍ، وَلَمْ يَكُوْلِهِ بَادِئُ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَمْ يَكُولِهِ بَادِئُ النَّقَلِ فِي الْحَالِ، جَاوَبُ فِيهَا بِجَوْابَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ)، الإنسان يُسْأل عن قضية ليست عنده فيها أصول ثابتة مستقرة يرجع إليها، فعليه أن يردَّ هذا الغرع إلى الأصل، لكنه في هذه الحالة عنده بُعدُ نظرٍ يفكر في المسألة التي يُفْتي فيها، وربما تكون قنّواه مبنية على أسسٍ ثابتةٍ، وإنما مسائل اجتهادية، فبعد فترة يدقق النظر ويمعن، ربما يتغير نظره، وربما يقف على حجةٍ لأحد الأثمة، وربما يقف على دليلٍ كما رأينا في شأن الأثمة الأربعة رحمهم الله، بل قبلهم الصحابة، قد يقول أحدهم قولًا ثم يقول قولًا آخر، فليس ذلك تناقضًا، ولكنه يفتي في مسألة، أو يُسأل عن أمرٍ يبدي فيه رأيًا، ثم بعد ذلك يسأل مرة أخرى، فيظهر له الحق، فيرجع عن ذلك القول.

أي: إذا جاء بعد ذلك التلاميذ أو مَنْ بعده، ثم وقفوا على عدَّة أُولِ لِهِذا الإمام أو العالم، فَصَعب عليهم قَهْم ذلك، فلا بدُّ من دراسة الوال للإمكام، وإرجاع هذه الأقوال، والتدقيق فيها، ومحاولة معرفة علل تلك الأحكام، وإرجاع أصولها لعلَّة يترجح عندها قولٌ من تلك الأقوال إنْ كان القول أو ذلك له دليل، فربما كان الأمر فيه أيسر وأسهل، لكن إذا كان الدليل عقلبًا وليس نقليًا، فَهُو يحتاج إلى إمعان النظر أكثر، وتدقيق هذا هو ما يشير إليه المانف.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

نَضُلَّ [بَيْعُ الرِّبَوِيِّ الرَّطْبِ بِجِنْسِهِ مِنَ اليَّابِسِ]

◄ تولى، (وَأَمَّا الْحَيْلالْهُمْ فِي بَيْعِ الرَّبُويِّ الرَّظْبِ بِحِنْسِهِ مِنَ
 اليَاسِسِ).

مراد المؤلف هنا فيما يجري فيه الربا في جنس واحدٍ مِن المطعومات إن كان أحدهما جافًا، والآخر رطبًا، فهل يجوز أن يُبَاع رُطبٌ بتمرٍ، رَعنبٌ برَبِيب، ولبن بجُئِن أو أقط أو لحم بقديد جاف، وحنطة مبلولة رَطِبّة بيابسة، ونحو ذلك كحنطة مقلية بأخرى غير مقلية، اختلف أهل العلم في ذلك: فَمَنعه بعضهم، وقال: لا يُبّاع رطب بيابس لوجود التفاوت، وتعذّر تحديد الفارق بينهما، والقاعدة تقول: الجهل بالنَّساوي كالعلم بالتفاضل، فيَيْن اليابس والرطب جُهِل التساوي، فكأننا عَلِمْنًا بالتفاضل الممنوع شرعًا بين الأصناف الربوية، فالرُّطبُ إذ جمهور العلماء (المالكية (١) والشافعية (١) والحنابلة (١) يمنعون ذلك، وجمهور العلماء (المالكية (١) والشافعية (١) والحنابلة (١) يمنعون ذلك،

 ⁽١) «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي» (١/٣)» قال: «كذا يعنع بيع كبير البلح برطب لا ببسر؛ لأنهما كشيء واحد، وكذا يعنع البسر بالرطب على أي حالٍ لا مثلًا بعثل، ولا متفاضلًا؟.

⁽۲) "تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (٢٨١/٤) مع حواشي الشرواني والعبادي. قال: "فلا يباع» خلافًا للمزني كالأئمة الثلاثة ورَطب برَطب» بفتح الراءين وضمهما، وعليه يدل السياق: "ولا بتمر، ولا عنب بعنب، ولا بزييب»، ولا بسر بيسر، ولا برطب، ولا بتمر.

⁽٣) «الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل» (٢/١١٧) للحجاوي، قال: «ولا يصح بيع=

والحنفية (١) يجيزونه (٢)، ولكلِّ أدلةٌ يستدل بها.

> قوله: (مَعَ وُجُودِ التَّمَاثُل فِي القَدْرِ وَالتَّنَاجُزِ).

تأمل قوله: [مَعَ وُجُودِ التَّمَاتُلِ]، يَعِلَةُ رِبا الفضل: عدم التماثل، وعلة ربا النسية عدم التناجز، أي: عدم حضور أحد المبيعين، لكن العلة الموجودة هنا هي اختلاف الوصف، فقد يحصل التماثل وقت الصفقة، لكن حين يجف الرُّطب تتغير حاله، وينقص عن التمر المقابل له، فيحصل الفارق، فينتفي التماثل الذي اشترطه الشارع؛ ولذلك منعه جمهور العلماء عدا الأحناف، واستدل الجمهور بحديث خاصٍّ ورد في هذه المسألة، أما الحنفية فقد استدلوا بالعمومات من الكتاب والسُّنَة مما له علاقة بهذا اللاسا.

◄ قول آم: (فَإِنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى مَالِكٌ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصِ ﷺ).

هذا الحديث يحتاج إلى وقفة طويلة؛ لأنه يتعلق بتقرير مسألة مهمة من مسائل الفقه، وسبب الوقفة أن هذا الحديث تكلم فيه بعض أهل العلم^(٣)، وحكموا على أحد رواته بالجهالة، وهو زيد أبو عياش الذي رواه عن سعد بن أبي وقاص، وقد وثّقه آخرون، وصَحَّحوا حديثه^(٤).

عسل بعسل فيه شمعه. . . ولا رطبه بيابسه كالرطب النمر، والعنب بالزبيب والحنطة المبلولة أو الرطبة باليابسة».

 ⁽١) يُنظر: «كنز الدقائق؛ (ص٤٣١) لأبي البركات النسفي قال: "وصع بيع... والرَّطب بالرَّطب أو بالنَّمر متماثلًا، والعنب بالرَّبيب، واللَّحوم المختلفة بعضها ببعضٍ متفاضلًا،

 ⁽٢) قال ابن المنذر: "وأجمعوا على أن بيع التمر بالرطب لا يَجوز، وانفرد النعمان، فَرخُص فه... الإجماع (ص١١٠).

 ⁽٣) كابن حزم، وعبدالحق الإشبيلي. انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم (١٥٥/١)، «الأحكام الوسطى» للإشبيلي (٢٥٧/٣).

⁽٤) كالدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وصحح له هو وابن خزيمة والحاكم، =

جاء في "موطإ الإمام مالكِ": عن عبدالله بن يزيد، أن زيدًا أبا عياش، أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت؟ فقال له سعد: أيتهما أفضل؟ قال: البيضاء، فنهاه عن ذلك، وقال سعد: سمعتُ رسول الله ﷺ يُسْأَل عن اشتراء التمر بالرطب؟ فقال رسول الله ﷺ: أَيَّنْهُصُ الرُّطُّ إِذَا يَسِس؟»، فقالوا: نعم، فنهَى عن ذلك".

"البيضاء" نوع من الحنطة (")، أو هي حبوب بين الحنطة والشعير. وقال بعضهم: هي أشبه ما تكون بالشعير لكن لا قشر لها، وذكرنا ذلك في دروس مضت، الشاهد أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن بيع البيضاء بالسلت "، فقال أنه أيتهما أفضل انظروا إلى تحرّي الصحابة معرفة مقصود السائل، وحقيقة المسؤول عنه، فأجاب السائل: البيضاء، يعني البيضاء تفوق وتفضل السلت، فنهاه سعد بن أبي وقاص على عن ذلك، وقال: سَمعتُ رسول الله الله المشراء التمر بالرطب؟ فقال رسول الله الله المشراء التمر بالرطب؟ فقال.

وَفِي بعض الروايات: فَسَأَلُ مَنْ حُولُه: ﴿أَيْنَقُصُ الرُّطُبُ إِذَا بَسِسَ؟»، فقالوا: نعم، فنهى عن ذلك^(٤)، وَسَنقف عند استفهام النبي ﷺ، وسؤال مَنْ حُولُه عن نقصان الرطب إذا يبس، فالاستفهام يأتي ويُرَاد به علَّة معاني، فقد يُرَاد حقيقته، وقد يُرَاد به التقرير؛ كقوله تعالى: ﴿هِالَّرَ نَشَرَّ لَكَ صَدَرَكَ ﷺ الشرح: ١٦ بمعنى: شرحنا لك صدركُ ، وقد يأتي

وقال: هذا حدیث صحیح، لإجماع أثمة النقل علی إمامة مالك بن أنس. انظر:
 «تهذیب التهذیب» (۲۳۳٪) لابن حجر، و«المستدرك» للحاكم حدیث (۲۰۱۷).
 (۲۲۲۷).

⁽١) حديث (٢٢)، وصَحَّحه الأَلْبَانـيُّ في «إرواء الغليل» (١٣٥٢).

⁽٢) كما ذكره ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١٧٣/١).

 ⁽٣) «السُّلَت، بضم السين وسكون اللام، ضرب من الشعير أبيض لا قِشْرَ له. يُنظر:
 «النهاية» لابن الأثير (٣٨٨/٢).

 ⁽٤) أخرجها النسائي (٤٥٤٥)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في «إرواء الغليل» (١٣٥٢).

⁽o) «الهداية إلى بلوغ النهاية» (٤٩٠٨/٧) لابن أبي طالب القرطبي.

للإنكار، أو لتقرير الحكم في نفس السائل أو السامع، وهو المراد هنا في هذا الحديث، فسؤال الرسول ﷺ: "أَيَنْقُصُ الرُّطَّبُ إِذَا جَفَّ؟»، وفي رواية: "إِنَاقُصُ الرُّطَّبُ إِذَا جَفَّ؟»، وفي لكنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ أراد أن يغرس ذلك في نفوس السامعين، ثم يذكر الحُكْم مقرونًا بعلته؛ تعليمًا للناس وترسيخًا، وهذا كثيرٌ في إحاديثه ﷺ؛ كقوله لمعاذ بن جبل ﷺ حين كان رديف رسول الله ﷺ على حمارٍ فسأله: "أتَدْرِي مَا حَقُّ اللّهِ عَلَى العِبَادِ، وَمَا حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ عَلَى العِبَادِ مَلَى اللهِ عَلَى المِبَادِ، وَمَا حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى المِبَادِ عَلَى الرَّهُ، قلت: يا رسول الله أنه أولنًا يُشَكِّلُوا بِهُ وَسُول أَنهُ، اللهِ أَلا يُعَلِّوا اللهِ أَنهُ يَتَكِلُوا اللهِ أَللهُ عَلَى اللهِ أَلا يُتَكِلُوا اللهِ أَنهُ اللهِ أَلْ يُتَحَلِّوا اللهِ أَنهُ اللهِ أَلا يُعَلِّوا اللهِ أَنهُ اللهِ أَللهِ عَلَى اللهِ أَنهُ اللهِ أَنهُ اللهِ أَلهُ اللهِ عَلَى اللهِ أَنهُ اللهِ أَنْهُ اللهِ أَنْهُ اللهِ أَنهُ اللهُ أَنهُ اللهِ أَنهُ اللهِ أَنهُ اللهِ أَنهُ اللهِ أَنهُ اللهُ أَنهُ اللهُ أَنهُ اللهِ أَنهُ اللهُ أَنهُ اللهُ أَنْهُ اللهُ أَنهُ اللهُ أَنهُ اللهُ أَنهُ الْهُ أَنهُ الْهُ أَنهُ الْهُ اللهُ أَنهُ اللهُ أَنهُ

ومثله سؤال رَسُول الله ﷺ أصحابه: «أَنَدُرُونَ مَنِ المُفْلِسُ؟»، قالوا: المفلس فينا يا رسول الله ﷺ: المفلس فينا يا رسول الله مَنْ لا دِرْهمَ له ولا متاع، قال رسول الله ﷺ: «المُفْلِسُ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ القِبَامَةِ بِصَلَاتِهِ وَصِيَابِهِ وَزَكَاتِهِ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَدَرَ هَذَا، وَصَرَبَ هَذَا، وَصَرَبَ هَذَا، وَصَرَبَ هَذَا، وَصَرَبَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَصَرَبَ هَذَا، وَشَعَكَ نَمْ هَذَا، وَصَرَبَ هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَلْمِ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُوحَ فِي يَغْتَصَى مَا عَلَيْهِ مِنَ الخَطَايَا، أَخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُوحَ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُوحَ فِي النَّارِ». النَّارِ».

الشاهدُ هنا أن الرَّسول ﷺ أراد بسؤاله تقرير الحكم(٤).

نعود إلى بيان درجة الحديث، فقد أخرجه مالكٌ في «موطئه»(°)،

 ⁽١) أخرجها أبو داود (٣٣٥٩) وغيره، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في "إرواء الغليل" (١٣٥٢).

⁽۲) أخرجه البخاري (۲۸۵٦) ومسلم (۳۲).

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٥٨١).

 ⁽٤) لا سؤال استفهام؛ لأن انتقاص الرطب بالجفاف مما لايخفى على عاقل. قاله البغوي في «شرح السُّنَة (۲۹/۸).

⁽٥) حديث (٢٢)، وصَحَّحه الألبَّانـيُّ في «إرواء الغليل» (١٣٥٢).

ورواه عنه كثيرٌ من أتمة الحديث كالشافعي(١) وأحمد(٢) وأبو داود الطبالسي(٢) وأبو داود السجستاني(١) والترمذي(٥) والنسائي(١) وابن مبات وابن مبات وابن والبيهقي(١) والطحاوي(١) والدارقطني(١) وابن حبان في اصحيحه(١١)، وابن خزيمة في اصحيحه(١١) والبزار(١١٠)، كل هؤلاء عن سعد بن أبي وقاص مجهول، كما ذكر الحاكم(١١) الذي بيَّن أنَّ مالكاً تَكلَّلُهُ لا يُحْرِجُ في «مُوطَّنِهِ» إلا ما تيقن مِنْ صحته، فهو معروف بشدَّة نقده، وبخاصة إن كانت الرَّواية عن طريق المدنيين، وهذه منها، وتكلم عن ذلك الخطَّابي أيضًا في «معالم السنن(١٥٠٠)؛ لأنه ـ كما هو معروم أبعض عن ذلك الخطَّابي أيضًا في «معالم السنن(١٥٠٠)؛ لأنه ـ كما هو معرم أبعض أنه ضَعيف لجهالتِه، ثم عقب بأنه كان مولَى لبني زهرة،

⁽۱) حديث (٥٥١) بترتيب السندي، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في ﴿إرواء الغليلِ ﴾ (١٣٥٢).

 ⁽۲) حديث (۱۵۱۵)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في "إرواء الغليل» (۱۳۵۲).

 ⁽٣) حديث (٢١١)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في وإرواء الغليل» (١٣٥٢).

⁽٤) حديث (٣٣٥٩)، وصَحَّحه الأَلْبَانَـيُّ فِي ﴿إِرُواء الغَلْيَلِ» (١٣٥٢).

 ⁽٥) حديث (١٢٢٥)، وقال: قطا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، وهو قول الشافعي، وأصحابنا، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في قرارواء الغليل، (٣٥٢).

⁽٢) حديث (٤٥٤٥)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في «إرواء الغليل» (١٣٥٢).

⁽٧) حديث (٢٢٦٤)، وصَحَّحه الأَلْبَانـيُّ في «إرواء الغليل» (١٣٥٢).

⁽٨) في «السنن الكبرى» حديث (٥٥٥٠)، وصَحَّحَه الأَلْبَانيُّ في «إرواء الغليل» (١٣٥٢).

 ⁽٩) في الشرح معاني الآثار، حديث (٥٤٨٨)، وصَحَحه الأَلْبَانيُّ في الرواء الغليل،
 (١٣٥٢)

⁽١٠) في «سننه» حديث (٢٩٩٦)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في «إرواء الغليل» (١٣٥٢).

⁽١١) حَديث (٤٩٩٧)، وحَسَّنه الأرناؤوط في تحقيقُ ابن حبان.

⁽١٢) لم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة».

⁽١٣) «البحر الزخار» حديث (١٢٣٣).

⁽١٤) ﴿المستدرك للحاكم (٢/٥٤) حديث (٢٢٦٧).

⁽١٥) "معالم السنن" (٧٨/٣).

فهو معروفٌ، وقد أخرج حديثه مالكٌ في "موطئه"، ومالكٌ لا يروي عن متروكٍ.

إذن، نعود فنقول: هذا الحديث ـ كما تقدم ـ رواه أحدَ عشرَ فاكثر من أثمة الحديث، منهم الإمامان الشافعي وأحمد، ورواه أيضًا أصحاب السنن، وأبو داود الطيالسي، والدارقطني، وهو معروفٌ بعلم الجرح والتعديل، والبيهقي في «سننه الكبرى» وغيرهم، كلهم رواه متابعةً للإمام مالك، رحمهم الله جميعًا.

ثم إنَّ الرسول ﷺ بَيَّنَ الحكم منوطًا بِهلَّيْهِ، فقال: «أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَسِسَى؟»، فقالوا: نعم، فنهى عن ذلك؛ لأن الذين طعنوا فيه قالوا: إنه جاء من رواية يحيى بن أبي كثيرٍ عن عبدالله بن يزيد، وقال: إن عبدالله بن يزيد رَوَاه عن مجهولٍ، يعني به زيدًا أبا عياش.

وسعد بن أبي وقاص هو خال رسول الله ﷺ، وهو أُخد العشرة المبشرين بالجنة، وهو قائد معركة القادسية التي حدثت بين المسلمين والفُّرس في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ^(۲).

◄ قولَمَ: (أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ شِرَاءِ التَّمْرِ

 ⁽۱) فشرح معانى الآثار» (٦/٤).

⁽۲) ترجمته في «الاستيعاب» (۲۰٦/۲) لابن عبدالبر، و«الإصابة» لابن حجر (۲۱/۳).

بِالرُّطَبِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا جَفَّ؟ »، فَقَالُوا: نَعُمْ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ).

فَلَوْ أَنَّ الرسول ﷺ نهى عن ذلك فقط لكان أخفَّ، لكنه وجَّهَ سَوَالَا لَمَنْ حُولِهُ الرَّطُّبُ لَمَنْ حُولِه لِيُسْتَرَعِي انتباههم، ويوقظ أذهانهم وأفكارهم: «أَيَّقُهُمُ الرُّطُبُ إِذَا جَفَّ؟»، فَقَالُوا: نَمَمْ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ، لا كما جاء في الرواية الأخرى: «نَسِيئَة ('')؛ لأن علة النهي لنقصان الرطب بجفافه، فتتحقق المفاضلة حينتلي، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر إلَّا بِشُلِّ بيضًل ''.

قَوْلٰہ: (فَأَخَذَ بِهِ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ).

فأخذ بهذا القول أكثر العلماء، منهم: مالك والشافعي وأحمد^(۳)، استدلالاً بهذا الحديث، لكن ما دليل الأحتاف الذين يجيزون بيع الرُّطّب بالتمر ونحو ذلك مما اختلفت فيه الرطوبة واليبس؟

الجواب: أنَّ أبا حنيفة كلَّلَهُ خالف الجمهور، وخالفه صاحباه محمد وأبو يوسف (٤)، ووافقه الطحاوي (٤) في هذا استنادًا على أدلة عامة ليست نصًا في المسألة، منها قوله تعالى: ﴿وَأَمَّلَ اللَّهُ أَنْتُكُمْ وَحَرَّمُ الْإِيْزُاكُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

 ⁽١) أخرجه الطحاري في اشرح مشكل الآثار، (٤٧٤/١٥) عن سعد بن أبي وقاص من أن النبي ﷺ نهى عن بيع التمر بالرطب نسيتة، فقد جاء الأمر فيها على صورة الخبر.

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٤٩).

⁽٣) سبق توثيق أقوالهم.

 ⁽٤) «الأصل» المعروف (بالمبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني (٥٨/٥)، و«مختلف الرواية»، للسموتندي في اختلاف قول أبي حنيفة مع صاحبيه (١٤٣٤/٣).

 ⁽٥) «شرح معاني الآثار؛ (١/٤)، قال: «وهذا قول أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه، وهو النظر عندنا».

وَقَالُوا أَيْضًا: يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُوكَ يَجَكَرُةً عَن زَاضِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وهذا البيع حَصل فيه التراضي، فَصَح العقد.

يقول الأحناف رحمهم الله: بيع الرطب باليابس لا يخلو إما أن يكون مماثلًا، فيكون داخلًا في قوله ﷺ: "وَالشَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلِ"، وإما أن يكون غير مماثل، فيدخل في قوله ﷺ: "فَإِذَا احْتَلَفَتْ هَٰلِهِ الأَضْنَافُ، فَيمُوا كَيْفَ شِتْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَرِ".

إذًا، هم أَخَذُوا بعموم هذه الأدلة، وجمهور العلماء يَرَون أنَّ حديث سعد بن أبي وقاص مُخَصِّصٌ لما يعارضه من أدلةٍ عامةٍ، والخاصُّ يُقَدَّم على العامِّ، فصار نصًا في المسألة، فترجَّح العمل به^(٣).

> قولىمَ: (وَقَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ النَّمْوِ بِالرُّطَبِ عَلَى حَالِ مَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا).

وكذا أحمد رحمهم الله.

 ◄ قول (الله: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ ذَلِكَ، وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ صَاحِبًاهُ مُحَمَّدُ بُنُ الحَسَنِ، وَأَبُو يُوسُف).

أخرجه البخاري (٢١٧٦)، ومسلم (١٥٨٤)، ولفظه: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلًا بوشّل، ولا تشقوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الوَرق بالوَرق إلا مثلًا بعشلٍ، ولا تشقوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائبًا بناجزٍ».

⁽٢) أخرجه مسلم (١٥٨٧).

⁽٣) للوقوف على أدلة الأحناف «بدائع الصنائع» للكاساني (١٨٨/٥).

أبو يوسف ومحمد خالفا أبا حنيفة في هذه المسألة، ورَافقاً جمهورَ العلماء، وهذا هو شأن العلماء العاملين اللّذين يتحرَّون الحق، يميلون مع الليل حتى لو خالف إمامهم الذي تربَّوا على يديه، ونهلوا عنه العلم، يخرجون عن قوله إن كان قول غيره أقوى وأرجح، وهذا الوصف لا يختص بهما، بل ينطبق على كثير من علماء المسلمين.

◄ قُولُمَ: (وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ).

الطحاوي هو الإمام الجليل شارح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي التي كُتِبَتْ بمِدَاو مِن ذهب، حيث عرض فيها عقيدة السلف الصالح، واستدل بأدلةٍ من الكتاب والسُّنَّة، وله كتبٌ مهمةٌ كـ«شرح مشكل الأثار؛ وغـد.

◄ تولىم: (وَسَبَبُ الخِلافِ مُعَارَضَةُ ظَاهِرِ حَدِيثِ عُبَادَةَ وَغَيْرِهِ لَهُ،
 وَالْحَيْلاَقُهُمْ فِي تَصْحِيحِهِ.

يريد لَكُمُّلُّلهُ اختلافهم في تصحيح حديثِ سعدِ المتقدم.

◄ تولىم: (وَذَلِكَ أَنَّ حَدِيثَ عُبَادَةَ اشْتَرَطَ فِي الجَوَازِ فَقَطِ المُمَاثَلَةَ
 وَالمُسَاوَاةَ، وَهَذَا يَقْتَضِى بِظَاهِرِهِ حَالَ المَقْدِ لَا حَالَ المَآلِ).

يعني: حديث عُبَادة اشترط المماثلة والمساواة ساعةَ وجودِ العقد، لا هده.

﴾ قولة: (فَمَنْ غَلَّبَ ظَوَاهِرَ أَحَادِيثِ الرَّبُوِيَّاتِ، رَدَّ هَذَا الحَدِيثَ). الذي غَلَّبَ هو أبو حنيفة كِثَلِثُهُ.

◄ تولىم: (وَمَنْ جَعَلَ هَذَا الحَدِيثَ أَصْلًا بِنَفْسِهِ، قَالَ: هُوَ أَمْرٌ رَائِدٌ وَمُفَسِّرٌ لِأَحَادِيثِ الرَّبُويَّاتِ).

قوله: [هَذَا الحَدِيثَ]، يعني حديث سعدٍ آنف الذكر الذي رواه مالك، وصححه جمهور العلماء، وذكرت لكم أن اثني عشر عالمًا ـ منهم أئمة كبار في علم الحديث ـ تابعوا مالكًا في روايته من طريق عبدالله بن بزيد.

◄ تولكم: (وَالحَدِيثُ أَيْضًا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَصْحِيحِه، وَلَمْ يُخَرِّجْهُ الشَّيْخَانِ).

نقف هنا لنُبَيِّنَ أن الحديث الذي لم يخرجه الشَّيخان لا يعني أنه ضعيفٌ، فالشيخان (البخاري ومسلم) لهما شروط التزموا بها تختلف عن شروط غيرهما، وشروط البخاري أقوى من شروط مسلم، لذا نجد أن أحاديث كثيرةً في "صحيح مسلم" لم يخرجها البخاري كَثَلَالله، وهنالك آلاف من الأحاديث الصحيحة خارج "الصحيحين"، ولا نقصد بذلك الأحاديث التي أصحابها مع البخاري ومسلم في السند، فليست كل الأحاديث الصحيحة محصورةً في "الصحيحين"، وإنما البخاري ومسلم وضعا شروطًا سارا عليها، فما وُجِدَتْ فيه هذه الشروط خرَّجاه، وما لا فلا، وحديث سعد لم يخرجه البخاري ولا مسلم؛ لما ذُكِرَ مِنْ جهالة زيد أي عياش.

◄ تولىم: (قَالَ الطَّحَاوِيُّ: خُولِفَ فِيهِ عَبْدُاللَّهِ، فَرَوَاهُ يَحْمَى بْنُ كَثِيرٍ عَنْدُاللَّهِ، فَرَوَاهُ يَحْمَى بْنُ كَثِيرٍ عَنْدُ).

هو عبدالله بن يزيد الذي روى عنه مالك، وهو الطريق إلى سند الحديث، فروى مالكٌ عن عبدالله بن يزيد عن زيد أبي عياش، ثم يأتي سعد بن أبي وقاص، يعني: رواه يحيى بن أبي كثير عن عبدالله بن يزيد، فكأن يحيى بن أبي كثيرٍ بدرجة الإمام مالكٍ، فكلٌ منهما روَى عن عبدالله بن يزيد.

> قول: («أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ نَسِيئَةً"، وَقَالَ: إِنَّ الَّذِي يَرُوي عَنْهُ هَذَا الحَدِيثَ).

أيْ: أن الذي يروي عنه عبدالله بن يزيد هو زيد أبو عياش.

◄ قول٪: (عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ هُوَ مَجْهُولٌ).

يعني: زيد أبو عياش مجهول.

◄ قولاًم: (لَكِنَّ جُمْهُورَ الفُقَهَاءِ صَارُوا إِلَى العَمَلِ بِهِ).

وقبل الحاكم صححه الإمام الترمذي، ولمَّا خرَّجه قال: حديث حسن صحيح (۱) ولم يتكلم فيه الأثمة؛ كالإمام الشافعي والإمام أحمد، وصحَّحه أيضًا الخطَّابي في «معالم السنن) (۱) أيّ: شرح سنن أبي داود، وردَّ مَنْ تَوهَم بجهالة راويه، وقال: إنَّه مولى لبني زُهْرَة، فهو معروفٌ.

◄ تولىم: (وَقَالَ مَالِكٌ فِي "مُوَطَّئِهِ" قِيَاسًا بِهِ عَلَى تَعْلِيلِ الحُكْمِ فِي مَذَا الحَدِيثِ).

يَمْني: مَالكٌ تَظَلَّهُ يُلْجِقُ بهذا الحكم غيره من المسائل المشابه بالقياس، وكذا فعل أئمةٌ غيره.

◄ قولٰٰٰ⊼: (وَكَذَٰلِكَ كُلُّ رَطْبٍ بِيَابِسٍ مِنْ نَوْعِهِ حَرَامٌ).

وكذلك يُلْحَقُ به في التحريم تبديل كل رَطْبِ بياسٍ من نوعه، فيلحق
به اللحم الرَّطِب باللحم المجفف القديد، واللبن مع الجُبْن، والخبز
الرطب مع الخبز الجاف، والقمح (الحنطة أو البُر) الرَّطِب بالجاف،
والشعير الرطب بالشعير الجاف، والذرة الرطبة بالذرة الجافة، والعنب
بالزيب، وهكذا.

◄ قَوْلَى: (يَعْنِي: مَنْعَ المُمَاثَلَةِ كَالعَجِينِ بِالدَّقِيقِ).

لأنه إذا يبسَ خف وزنه، فزالت المماثلة التي أمر بها رَسُول الله ﷺ بقوله: "مِثْلًا بِمِثْل، سَوَاءً بِسَوَاءٍ»، فلو جثت بتمرِ جافٌ ووضعت بجواره رُمِّبًا، فإن الرطب وما فيه مِنْ مياو لو عُدْتَ إليه بعد مدةٍ ووزنتُه لوجدتَه نقصَ.

⁽۱) حدیث (۱۲۲۵).

⁽Y) "nally (Linit) (A/AV).

إذًا، علمة التحريم وجود التفاوت، يعني: عدم التماثل الذي اشترطه الشارع الحكيم لِنفُي ربا الفضل، فإذا وُجِدَ التماثل، زال ربا الفضل، وإذا وُجِدَ النفاوت، وُجِدَ ربا الفضل؛ كالعجين بالدقيق، هذا رطبٌ وهذا جافّ.

> قولهَ: (وَاللَّحْمِ الْيَاسِ بِالرَّطْبِ، وَهُوَ أَحَدُ قِسْمَي الْمُزَابَنَةِ عِنْدَ مَالِكٍ).

المزابنة هي بيع الرُّعلبِ بالتمر كَيلًا، وبيع العنب بالزبيب كَيلًا ('') لكن رسول الله ﷺ استنى من المنع العريَّة '' يِخْرْصها يأكلها أهلها تمرًا بشروط خمسة ذكرها أهل العلم، ويأتي الكلام عنها إنْ شاء الله، فَالعريَّة مُستئناةٌ من شرط المماثلة، والسَّلَم مُستئنى أيضًا، وهو بَيْعُ موصوفي في الذمة إلى أجل معلوم بثمن مقبوضٍ في مجلس العقد، كأن تدفع مالًا إلى جزَّار ليأتيك بلحم بعد مدة وليس وقت دفع الثمن، إذا أنت قلمت الثمن قبل أن تستلم المُثْمَن'''؛ فالرسول ﷺ نهى عن المُزَابنة ما عدا صورةً واحدةً، وهي بيع الرُّطب بالتمر خَرْصًا لحاجة المساكين ممن لا يتمكن مِنْ شراء الرُّطب بالدراهم والدنائير.

وربما يتساءل البعض: لماذا كثر كلام الفقهاء عن بيع الرُّطَب بالرُّطُب، والتمر بالتمر، والقمح بالقمح؟

الجواب: أنَّ مَنْ قبلنا لم تَكن حَالَهُم كَالنا، فتجد أحدنا اليوم لا يحتاج لاستبدال الرُّعَلب بالقمح مثلًا؛ لأنَّ معه نقودًا يشتري بها ما يريد، أمَّا مَنْ سبقنا فَكثيرٌ منهم لا تنيسر عنده النقود وقتما شاء، فصاحب عروض التجارة يحتاج ما في يدِ غيرو، ولا نقود عنده، فيلجؤون إلى التبادل

 ⁽١) "طلبة الطلبة" لنجم الدين النسفى (ص٠٥٠)، "النهاية" لابن الأثير (٢٩٤/٢).

⁽٣) وهو أن مَنَ لا نخل له من ذوي الحاجة، يدرك الرطب ولا نقد بيده يشتري به الرطب لعياله، ولا نخل له يطعمهم منه، ويكون قد فضل له من قُوبِي تمرَ، فيجيء إلى صاحب النخل، فقول له: يعني ثمر نخلة أو نخلتين بخرصها من النمر، فيعظيه ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النخلات ليصيب من رطبها مع الناس. «النهاية» لاير، الأبير (٣١٤٣).

⁽٣) «النهاية» لابن الأثير (٢/٣٨٩، ٣٩٠).

وَالمُقَايِضة، وَمن احتاج الأرز _ مثلًا _ وعنده نقودٌ يحتاجها الذي يزرع الأرز، يدفع الراغب بالشراء الثمنَ معجلًا قبل الموسم ليستلم الكمية والنوعية بالصفة التي اتفقوا عليها في الموعد المتفق عليه.

◄ قولى: (المَنْهِيِّ عَنْهَا عِنْدَهُ، وَالعَرِيَّةُ عِنْدَهُ مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ هَذَا
 الأضل).

وكذلك عند الشافعي^(١) وأحمد^(٢).

 قَوْلٰتَ: (وَكَذَٰلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَالمُزَائِنَةُ المَنْهِيُ عَنْهَا عِنْدَ أَبِي

 حَنيفَةَ هِيَ بَيْعُ الشَّمْرِ عَلَى الأَرْضِ بِالشَّمْرِ فِي رُووسِ النَّخِيلِ لِمَوْضِعِ
 الجَهْلِ بِالمِقْدَارِ الَّذِي بَيْنَهُمَّا).

يقول أبو حنيفة: علة التحريم هي وجود الجهالة بين التمر الذي على الأرض، والتمر الذي على رؤوس النخيل^{٣)}.

⁽١) يُنظر: «هاية المحتاج» للرملي (١٥٧/٤)، قال: «(ويرخص في) يبع (العرايا) جمع عربيّة، وهي ما تفرد للأكل لمُروِّها عن حكم باقي البستان (وهو بيع الرطب)، ويلحق به البسر كما قاله الماوردي وغيره، إذ الحاجة إليه كهي إلى الرطب (على النخل) خرصًا (بتمو) لا رطب (في الأرض أو) يبع (العنب)».

⁽٧) مطالب أولي النهى، للرحيباني (١٦٤/٣) قال: «(ولا) بيع (المزابنة) من الزبن، وهو الدفع الشديد. . . (إلا في العربان) جمع عربة (وهي بيع رطب على نخط خرصاً بمثل ما يؤول إليه) الرطب (إذا جف)، وصار تمرًا (كيلًا)؛ لأن الأصل اعتبار الكيل من الجائبين، فستقط في احدما، وأقيم الخرص مكانه للحاجة، فيبقى الآخر على متضى الأصل (فيما دون خمسة أوسق)».

⁽٣) «الدر المختار» وحاشية ابن عابدين «در المحتار» (١٥/٥) قال: «(والمزاينة) من الزبن: وهو الدفع؛ لأنها تؤدي إلى النزاع والمدافعة كما في البحر عن الفائق (قوله: مثل كيله تقديرًا) أي: بأن يقدر الرطب الذي على النخل بمقدار مائة صاع شلاً بطريق الظن والحزر، فيبيعه بقدره من النمر (قوله: ومثله المنب) أي: على الكرم (قوله: ولشبهة الربا)؛ لأنه يع مكيلي بمكيلي من جنسه مع احتمال عدم المساواة ينهما بالكيل.»

◄ قولى : (أغني: بِوُجُودِ التَّسَاوِي، وَطَرَدَ الشَّافِعِيُّ هَذِهِ العِلَّةَ فِي الشَّيْنِ الرَّطْبَيْنِ).

معنى "طرد" أنه أجرى هذا الحكم في مسائلَ أخرى مشابهةٍ لوجود نفس العلة، أي: بالقياس^(۱).

وهذه مسألةُ أخرى أدخلها المؤلف في المسألة الأولى؛ لأنه اعتبرها فرعًا لها، وهي: هل يجوز بَيْعَ الرَّطْبِ بِالرَّطْبِ، أو العنب بعنبِ مثلًا؟

> قوله: (فَلَمْ يُجِزْ بَيْعَ الرُّطَبِ بِالرُّطَبِ).

لأن المعتبر عند الإمام الشافعي تَكَثَلَثُهُ المآلَ وليس الحال، والمُعوَّل عليه عند الادخار هو الرُّطَب، والرُّطَبُ ـ كما هو معلوم ـ لا يُدَّخَر حتى يجف لِيُؤكَلَ منه بقية العام.

ويعلل الشافعية المنع لوجود فرقي بين الرطبين المراد التبديل بينهما ؛ لأن أحدهما قد يكون أشد رطوبةً مِنَ الآخر^{٧٧}.

وإذا جف، هل تتغير الحال؟

جمهور العلماء يرون أن الفرقَ يسيرٌ جنًا، وأنه غير معتبر، والمُعَوَّل عليه في ذلك هو قول الرسول ﷺ: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلِ»، فهذا رطبٌ برطب يماثل أحدهما الآخر، فلماذا التفريق؟

أما الشافعي فيقول: لا، العبرة هي حال الادِّخار، فإذا أردتَ

 ⁽١) يُنظر: "المصباح المنير" للفيومي (٣٧٠/٢)، و"معجم مصطلح الأصول" (ص١٩٢) لهيثم هلال.

⁽۲) «مغني المحتاج» للشرييني (۳۷۱/۳)، قال: «(فلا يباع رطب برطب) بضم الراء فيهما (ولا) رطبها بجافها كرطب (بتمره، ولا عنب بعنب ولا) عنب (بزيب)، ولا تين رطب بين رطب، ولا رطب بياس للجهل بالمماثلة وقت الجفاف؛ لحديث الترمذي المحتاه، والحق بالرطب فيما ذكر طري اللحم، فلا يباع بطريه، ولا بقديده من جنسه.

الاذّخار، فَزِنْ هذا وذاك تجد فرقًا، الجمهور يقولون: حتى وإن وُجِدَ هذا الفرق فهو يسيرٌ يُغْتفر، وجهالتُهُ يسيرةٌ يُعفَى عنها بخلاف الجهالة أو الغبن الفاحش الظاهر(''.

◄ تولىم: (وَلا العَجِينِ بِالعَجِينِ مَعَ النَّمَاثُلِ؛ لِأَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ التَّفَاضُلَ
 يُوجَدُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الجَفَافِ، وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ جُلُّ مَنْ قَالَ بِهَذَا الحَدِيثِ.

وخالفه جلُّ مَنْ قال بهذا الحديث، ومنهم أبو حنيفة^(٣) ومالك^(٣) وأحمد^(٤)، حتى بعض أصحابه خالفوه^(٥) كما تَقَدَّم في مخالفة محمد وأبي

- (١) «المغني» لابن قدامة (١٣/٤) قال: «قاما بيع الرطب بالرطب، والعنب بالعنب ونحوه من الرطب بمثله، فيجوز مع التماثل في قول أكثر أهل العلم، ومنع منه الشافعي فيما يبس.
- (۲) «الدر المختار»، وحاشية ابن عابدين «در المحتار» (۱۸۱۰) قال: «أما بيع الرطب بالرطب، فهو جائز بالإجماع. (قوله: يباع وطبها برطبها ... إلغ؟، بغتح الراء وسكن الطاء خلاف الباس، وهذا تصريح بوجه الشبه المفاد من قوله وكذا، هذا على الخلاف المدار بين الإمام وصاحبيه. (قوله بمثله) أي: رطبًا برطب أو مبلولًا بمبلول. وقوله: بالياس، أي: رطبًا ياسي، أو مبلولًا ياسي».
- (٣) «القبس في شرح موطا مالك بن أنس، لابن العربي المالكي (ص١٧٨) قال: «وأما بيع الرطب بالرطب... وكذلك العجين بالعجين... علماءنا سامحوا في العجين بالعجين ليسارته وخفة أمره، وأنه مستثنى من القاعدة للحاجة إليه، وبقي التحريم في الكثير الذي يقصد منه المعابنة والمكايسة على أصل القاعدة.
- (٤) "كشاف القناع" (٣٥/٣) قال: «(ولا يصح بيع حَبَّ بدقيقه، ولا) يبع حَبُّ (بسويقه)؛ لأن كلَّ وَاحِدِ منهما مكيل، ويشترط في بيع المكيل بجنسه التساوي، وهو متعذرٌ هنا؛ لأن أجزاء الحَبِّ تتشر بالطحن؟.
- (٥) كالمزني، ويُنظر: «النجم الوهاج في شرح المنهاج؛ لأبي البقاء الدَّبيري (٤/٧) قال: «(ولا تكفي مماثلة الدقيق والسويق والخيز)؛ للجهل بتساويها، فلا يُباع شيءٌ من ذلك بمثله، ولا بالآخر من جنسه... وروى المزني: جواز الدقيق بالدقيق، واختاره الروياني إذا استويا في النعومة.

وقال الروبياني في «بحر العذهب» (٤/٤٤): «وقال الطيب بن سلمة: فيه قول آخر للشافعي: أنه يجزز ذلك، وحكاه الكرابيسي عن الشافعي، فقيل: قولان، وقال أكثر أصحابنا: المسألة على قول واحدٍ، أنه لا يجوز». يوسف لأبي حنيفة رحمهم الله، ولا شك أن مذهبَ الجمهور أقوى؛ لأن التدقيق في هذه الأمور يصعب، وقد يورث الوسواس، والشريعة الإسلامية بُيْيَتْ على اليُسْ، والمهم ألَّا يوجد فارقٌ واضحٌ يُعُبَّنُ فيه أحد الطرفين، أما اليسير فلا يضرُّ.

◄ قول آ: (وَأَمَّا الْحَتِلَافُهُمْ فِي بَيْعِ الجَيِّدِ بِالرَّدِيءِ فِي الأَصْنَافِ الرَّبَويَةِ).

في هذه المسألة ذكر الرديء والجيد، ثم شرع في مسألة: هل يجوز بيع الجيد بالرديء؟

والمراد بالأصناف الرَّبوية هي التي نهى الشارع فيها عن الربا بنوعيه، فإن وُچِدَ التماثل، زال ربا الفضل، وإن قُبِضَ الثمن والمُثْمَن، زال ربا النسيتة، وإن اختلفت الأجناس، زال ربا الفضل...

بيع الجيد بالرديء: كتمرٍ ممتازٍ بتمرٍ دونه، وبيع التبر(١) بالمضروب، يعني: الذهب غير المسبوك بالمسبوك، أي: القِطَع أو الذهب الذي أصبح نقودًا، وهل يجوز بيع المكسر بالصحيح؟

أكثر أهل العلم^(۲) يجيز ذلك؛ لأن شرط التماثل موجود: تمر بتمر، لكن القصد هو التماثل في الفرق أي: في الزيادة، أما النوع فهذا لا أثر له، وهذه لم يتعرض لها المؤلف، ولعله لم يفعل؛ لأن الخلاف فيها يسير»، فدخوله في مسألة بيع الجيد بالرديء تُوهِمُ القارئ بأنها محل خلاف، والحقيقة أنه لا خلاف فيها، كما سيأتي.

ويُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (۴٬۷۲/۳) قال: «(وجيد الربوي ورديثه) سواء (وتبره ومضروبه) سواء (وصحيحه ومكسوره في جواز البيع متماثلًا) يدًا بيدٍ (وتحريمه متفاضلًا)، أو مع تأخير القبض سواء».

التبر ما كان من الذهب والفضة غير مصوغ. "طلبة الطلبة" للنسفي (ص١٨).

 ⁽٢) «المغني» لابن قدامة (٤/٨) قال: ﴿والجيدُ والردي، والتير والمضروب، والصحيح والمكسور سواء في جواز البيع مع التماثل، وتحريمه مع التفاضل، وهذا قول أكثر أهل العلم؛.

◄ قولىم: (فَذَلِكَ يُتَصَوَّرُ بِأَنْ يُبَاعَ).

كأن هناك كلامٌ محذوفٌ يقول فيه: يجوز، وهذه التي صوّرها المؤلف ليست محلَّ خلاف، لكنه ركَّز على مذهب مالكِ، وكل الأثمة ـ فيما أعلم ـ لا يُجيرُونَهَا.

تولى، (مِنْهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ).

انتبه: صنف واحد.

قَوْلَٰٰٓهَ: (وَسَطٌ فِي الجَوْدَةِ بِصِنْفَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا أَجْوَدُ مِنْ ذَلِكَ الصَّنْفِ، وَالآخُرُ أَرْدُأً، مِثْلَ أَنْ يَبِيعَ مُدَّيْنِ مِنْ تَمْرٍ وَسَطٍ بِمُكَنَّيْنِ مِنْ تَمْرٍ أَصَّلًا مِثْلًا تُمْرِ أَمْدُهُمَا أَغْلَى مِنْ الوَسَطِ، وَالآخُرُ أَذْوَنُ مِنْهُ).

كأنْ يبيعَ صاعين من تمر وَسَطِ بصاعين أحدهما أجود مِنَ الأول، الأول - كما نقول - فاخرٌ ممتازٌ، درجة أولى، والثاني أقلُ من الوسط، فالتُّهمة هنا قائمةٌ، أقصد وسيلة أو شُبُهة قد تُوصِلُ إلى الربا، يعني: حيلة، والرسول ﷺ حذَّر المسلمين من الجيل، وقال: ﴿لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَّتِ اللّهِ بِأَذَى الجِيلُ (''.

فهذا إنسانٌ يبيع صاعين من تمرٍ متوسط الجودة بصاعين من تمرٍ الحدما رديءٌ والآخر جيدٌ أعلى من الوسط، فكأنه يريد أن يَجُبر الفرق، وهنا وُجِدَبُ الجهالة وعدم المماثلة، وبعدم المماثلة تحقّق ربا الفضل، وكما تقدم في القاعدة: «الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل»، فإذا تعذر ضبط التساوي، فكأن التفاضل قد تحقق، والتفاضل بين المطعومات ضبط رجنس واحدٍ غير جائز.

> قَوْلِهَ: (فَإِنَّ مَالِكًا يَرُدُّ هَذَا لِأَنَّهُ يَتَّهِمُهُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا قَصَدَ أَنْ

 ⁽١) أخرجه ابن بطة في العطال الحيل؛ (ص٤٦)، وجوَّد إسنادَه الأَلْبَانيُّ في الرواء الغليل؛ (١٥٣٥).

يَدْفَعَ مُلَّيْنِ مِنَ الوَسَطِ فِي مُدٍّ مِنَ الطَّيْبِ، فَجَعَلَ مَعَهُ الرَّدِيءَ ذَرِيعَةً إِلَى تَخْلِيل مَا لَا يَجِبُ مِنْ ذَلِكَ).

يعني: هو يريد الأجود، فأراد أن يحتال، فجعل معه ما دون الوسط، كأنه يرى أن ذلك جبرٌ، فهو ـ في الحقيقة ـ لا يريد الرديء، بل يريد الأجودَ.

◄ تولى،: (وَوَافَقَهُ الشَّافِعِيُّ فِي هَذَا).

ووافقه الشافعي(١) وأبو حنيفة(٢)، ولا أعلم خلافًا في المسألة.

> تولىن: (وَلَكِنَّ التَّحْرِيمَ عِنْدُهُ لَيْسَ هُوَ فِيمَا أَحْسَبُ لِهَذِهِ النَّهْمَةِ).

ولذلك قال: [وَأَمَّا الحُتِلَاقُهُمْ فِي بَيْعِ الجَيِّدِ بِالرَّوِيءِ]، ولم يذكر المُخالِف، يعني المؤلف قال: اخْتَلِفَ فيها وَلم يذكر المُخَالِف.

◄ قولى: (لِأَنَّهُ لَا يُعْمِلُ التُّهُمَ).

يقول المؤلف: الخلاف لم يكن لأجل هذه التهمة، بل لأجل الجهل

⁽١) «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (١٨/٥)، قال: «إذا كان مع رجل دراهم صحاح، يريد أن يشتري بها مكسرة من جنسها، أكثر وزنًا منها، لم يجز، فإن باع الصحاح بذهب، ثم قبضه، ثم اشترى بالذهب مكسرة أكثر وزنًا من الصحاح، جاز ذلك، سواء كأن ذلك عادةً له أو لم يكن له عادةً».

وتبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، (۸٦/٤) للزيلمي؛ قال: وهذا نص على الاسم المشتق ينبئ عن نص على أنهما علة الحكم لما عرف أن ترتب الحكم على الاسم المشتق ينبئ عن علية ماخذ الاشتقاق لللك الحكم، فيكون تقليره: المكيل والموزون مثلاً بوشل بسبب الكبل أو الوزن مع الجنس... وقال في «الميزان» مثل ذلك، أي: في الموزون، إذ نفس الميزان ليس من أموال الربا، وهو أقوى حُجَّةً في علية القدر، وهو بعمومه يتناول الموزون كله؛ الثمن والمطعوم وغيرهما فيكون حجةً عليهما في منهها ذلك.

بالتساوي الذي هو كالعلم بالتفاضل، إذًا، الجهل بالتساوي مظنةٌ لتحققِ الربا أو قيامه، فما دام الربا متوقّعًا، فلا يصح.

وأما قوله: [وَلَكِنَّ التَّحْرِيمَ عِنْدَهُ لَيْسَ هُوَ فِيمَا أَحْسَبُ لِهَذِهِ التُّهْمَةِ]؛ لأن مَنْ سلَك هذا المسلكَ قَدْ لا يقصد الاحتيال يقينًا، لكن ما دامت الشَّبهة قائمةً، فينبغي إبطال هذا البيع، والحكم عليه بعدم الصَّحَّة، وهو ما اتفق عليه العلماء، بل حكى بعضهم الإجماع عليه (''.

◄ تولى : (وَلَكِنْ يُشْبِهُ أَنْ يَعْتَبِرَ التَّفَاضُلَ فِي الصَّفَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى لَمْ تَكُنْ زِبَادَةُ الطَّيْبِ عَلَى الوَسَطِ مِثْلَ نُقْصَانِ الرَّدِيءِ عَنِ الوَسَطِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ هُنَاكُ مُسَاوَاةٌ فِي الصَّفَةِ).

لأنه ربما لو قبل له: أتبيع صاعين من الوسّط بصاع مِن الجيد؟ لقَال: نعم، وتعلمون قصَّة الرجل الذي استعمله الرسول ﷺ على خيبر، وأنه باع الصاعين من الجَمْع بصاع من الجَنيب.

روى البخاري عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ استعمل رَجلًا على خيبر، فَجَاءه بتمرِ جنيبٍ، فقال رَسُولُ الله ﷺ: ﴿أَكُلُّ تَمْرِ خَيْبَرَ هَكُذَا؟»، قال: لا والله يا رسولُ الله، إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: ﴿لاَ تَفْعَلُ، بِعِ الجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بِالدَّرَاهِم جَنِيًا ﴾ (٢٠.

إذًا، الرَّسول ﷺ رسم لنا الخط السوي، والمَخرج الصحيح لمَنْ أراد تبديل الجيد بالرديء بأن يبيع ما عنده، ثم يشتري بثمنه ما أراد، ومن

⁽١) كابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/٧٠)، ونقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (٤٠٠/٤). قال ابن عبدالبر: ﴿وهو أمر مجتمع عليه، لا خلاف بين أهل العلم فيه، كل يقول على أصله: إن ما داخله الربا في الجنس الواحد من جهة التفاضل والزيادة، لم تجز فيه الزيادة والتفاضل، لا في كيل، ولا في وزن».

⁽٢) حديث (٢٢٠١)، وأخرجه مسلم أيضًا (١٥٩٣).

هنا أجمع العلماء على هذا، ولا أدري ما الذي حمل المؤلف على إيراد هذه المسألة، وادّعاء الخلاف فيها، والله أعلم.

◄ تولكَ، (وَمِنْ هَذَا البَابِ الْحَتِلَافُهُمْ فِي جَوَازِ بَشْعِ صِنْفٍ مِنَ
 الرَّبَوِيَّاتِ بِصِنْفِ مِثْلِهِ وَعَرْضٍ، أَوْ دَنَانِيرَ، أَوْ دَرَاهِمَ.

هذه مسألة مهمة ، تُعرف في المذهبين الشافعي والحنبلي بمسألة: مُد عَجوة ودرهم، واعتبرها بعضهم قاعدة عظيمة من قواعد الفقه الإسلامي، لذا جعلها الحافظ ابن رجب في «قواعده» المعروفة في الرقم الثالث عشر بعد المائة فقال: «إذا وجدنًا جملة ذات أعداد موزعة على جملة أخرى، فهل تتوزع أفراد الجملة الموزعة على أفراد الأخرى؟ أو كل فرد منها على مجموع الجملة الأولى؟ (١٠) ، وفي شرحها أدخل معها مسائل، واعتبر القطب الذي تدور عليه تلك القاعدة هو مسألة: مُد عَجوة ودرهم؛ وهي من أصعب قواعد ابن رجب، هذا الكتاب الذي قبل عنه: إنه مِنْ عجائب الدهر، ولا يَعرف قيمة هذا الكتاب إلا مَنْ عرف مغازيه ومقاصده، ولو أردنا شَرْع هذه القاعدة لاحتجنا إلى وقت وتكرارٍ، وأذْكُرُ أني دَرَّسْتُها لطلابٍ في الدراسات العليا، ورغم التكرار لم يفهمها إلا قليل، والحمد له أن هذا القاعدة لم تَرِدْ في كلام المصنف هنا، وإنما وردت منا صورة، هي: بيعُ ربويٌ بجنسه مع وجود غيره معهما أو مع أحدهما.

مثاله: أن تبيع مُدَّ عجوة ودرهم بمُدَّئِ عجوة، أو مُدَّئِ عجوة ودرهم بمُدَّئِ عجوة ودرهم بمُدَّئِ عجوة ودرهم، فالنوع الآخر إما أن يوجد معهما ممّا أو مع أحدهما، وهذه المسألة اختلف فيها أهل العلم، وانقسموا فيها أقسامًا ثلاثة:

- * فمنهم مَنْ حكم عليها بالمنع، واعتبرها نوعًا مِن أنواع الربا.
- * ومنهم مَنْ فصَّل القول فيها كابن رجب في "قواعده"، فذكر ما

اقواعد ابن رجب؛ (۲/٤٧٠) وما بعدها.

ملخصه أنه ربما توزع أفراد الجملة الأولى على أفراد الجملة الثانية، وربما لا يحتمل توزع أفراد الجملة الأولى على مجموع الجملة الثانية، وربما لا يحتمل التوزيع كأن يقول رجل لزوجتيه: إن اكلتما هذين الرغيفين فأنتما طالقتان، ويستحيل أن تأكل كل واحدة منهما الرغيفين، إذًا هذه تأكل رغيفًا، وهذه تأكل رغيفًا، وهم ذلك يقع الطلاق؛ لاستحالة تحقُّق أكل الرغيفين من الاثنين معًا؛ فإذا أكلتهما هذه ما بقي لهذه شيءٌ، إذن تأكل كل رُوجةٍ رغيفًا.

ولو أعطى رجلٌ لآخر عشرين درهمًا، وقال له: أعطها لعشرين فقيرًا، فمعلومٌ أنه يوزعها على أفراد الجملة الثانية، الجملة الأولى: الدراهم، والجملة الثانية: الفقراء.

المهمَّ، أنَّ الخلاف في هذه المسألة يدور حول حديثِ أخرجه مسلم وغيره عن فضالة بن عُبيد الأنصاري، يقول: أين رسول الله ﷺ وهو بخبير بقلادةٍ فيها خرزٌ وذهبٌ، وهي من المغانم تُبَاع، فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده، ثم قال لهم رسول الله ﷺ: «الذَّهَبُ بالنَّهَبِ وُزْتًا بَوَزْنٍ "\أ.

وفي رواية: ﴿لا نُبَاعُ حَتَّى تُفَصَّلُ ﴿ لَا بَهِ عِن يُفْصَلُ الذهب عن غيره، ولمَّا فصلها فَضالة، وجد ما فيها مِن ذهب يزن أكثر مِن ثمنها الذي هو اثنا عشر دينارًا من الذهب، فهذا ربا فضل؛ لأن فيه زيادةً، فما بالك بقيمة الخَرَز، والنبي ﷺ قال: «اللَّحَبُ بِاللَّمَبِ وَزُنًا بِوَرُزنٍ».

إذًا، لا بد من التساوي عند البيع، أما الحلي ففيه خلاف كما تقدم، فبعض العلماء يرى أن الحلي لا يختلف عن غيره، ويرى بعضهم أنه لا مانع من وجود فارقي لأجل الصنعة، وحديث فَضالة هذا هو الأصل في هذه المسألة؛ قلادة فيها ذهب وخَرَز بيعت بذهب، إذًا، أحد الربويين معه

⁽۱) حدیث (۱۹۹۱).

⁽٢) أخرجها مسلم (١٥٩١).

غيره، وجمهور العلماء منعوا ذلك، وقالوا بعدم الجواز، واعتبروه نوعًا من أنواع الربا، وهو قول الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) وأحد قولي المالكية^(٣).

ومنهم مَنْ أجاز ذلك مطلقًا وهم الحنفية (٤).

ومنهم مَن فَصَّل، فقال: إنْ كان المفرد معه غيره جاز، وإنْ كان معهما معًا لم يجز، وهو روايةٌ عن الإمام أحمد^(ه).

فَمُلخَّص المسألة: إنْ كانت الزّيادة مع المفرد جاز، أو معهما معًا جاز أيضًا، أما لو كانت الزيادة مع أحد النوعين (يعني: غير المفرد)، أو

^{() ﴿} أَسَى المطالب؛ لزكريا الأنصاري (٢٥/٣)، قال: ﴿ (فصل في قاعدة مُد عجوة، ولا يجوز أن يقع في جانبي الصفقة)، أي: البيعة (ربوي شرطه التماثل) بأن اتحد جنسه (ومعه جنس آخر)، ولو غير ربوي (فيهما)، أي: الجانبين (أو في أحدهما أو) معه (ما يخالفه في أحدهما أو) معه (ما يخالفه في الصفة) فيها، أو في أحدهما فيه الجنس (كدُد عجوة ودرهم بمثلها أو بمدُّي عجوة، أو بدرهمين).

⁽٢) يُنظر: "شرح منتهى الإرادات" للبهوتي (٧٠/٢)، قال: "و(لا يصح بيع ربوي بجنسه ومعهما)، أي: المؤضّين (أو) مع (أحدهما من غير جنسهما كُمُلُّ عجوة ودرهم بمثلهما)، أي: بمُد عجوة ودرهم، ولو أن المُلَّين والدرهمين من نوع واحد (أو) بيع مُد عجوة ودرهم (بمُلَّين) من عجوة (أو بدرهمين)».

⁽٣) يُنظر: «حاسبة الصاوي على الشرح الصغير» (٤٩/٣) قال: «[إذ ربما كان أحد الثوبين]... إلغ: حاصله أن ما صَاحَب أحد النقدين من العرض يقدر من جنس النقد المصاحب له، فيأتي الشك في التماثل، والمتع في هذه مطلق، ولو تحقق تماثل الدينارين وتماثل قيمة العرضين، واعلم أن مالكاً متع الصورتين،

 ^{(4) «}المبسوط» للسرخسي (۱۸۹/۱۷) قال: «وكذلك لو باع مُد عجرة وزييب بمُدُي عجرة وزييب، أو باع دينارًا ودرهم بدرهمين، ودينارين، فأما إذا باع درهمًا جيدًا، ودرهمًا زيفًا بدرهمين جيدين، يجوز عند أصحابنا».

⁽٥) يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣٣/٥) قال: «(ولا يجوز بيع جنس فيه الربا بعضه ببعض، ومع أحدها أو معهما من غير جنسهما، كمُد عجوة ودرهم بمُدُين، أو ببدرهمين، أو بمُد وردمم)» وهو الملخب بلا ريب... وعنه يجوز، بشرط أن يكون المفرد أكثر من الذي معه غيره، أو يكون مع كلِّ وَاجِدِ منهما من غير جنسه. اختاره النيخ تقى الذين في مواضع من كلامه.

معهما معًا، فلا يجوز، وجاءت الرواية في "سنن أبي داود" بلفظ: ابناعها رجلٌ بتسعة دنانير أو بسبعة دنانير، قال النبي ﷺ: "لأ، حَتَّى نُمُيِّرٌ بَيْنَهُ وَوَيَئِنَهُ، فقال: إنما أردت الحجارة، فقال النبي ﷺ: "لأ، حَتَّى نُمُيِّرٌ يَبِيَّهُما"(").
يَتَهُمًا"(").

وقوله: [وعَرَض]، يعني نوعًا آخر، كدراهم أو سلعةٍ أخرى.

◄ تولى : (إِذَا كَانَ الصِّنْفُ الَّذِي يُجْعَلُ مَمَهُ العَرْضُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ الصِّنْفِ المُعْتَلِفَانِ المُشْفَودِ، أَوْ يَكُونُ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَرضٌ، وَالصَّنْفَانِ مُخْتَلِفَانِ فِي الشَّدِر).

هذا الحكم ليس خاصًا في الذهب، فلو كانت القلادة من فضة ومعها خَرَز، فلا بد من التساوي، وكذلك لو كان القمح مختلطًا بغيره، والآخر خالصًا، فلا بد أيضًا من وجود التساوي، وكذا التمر والملح، والحكم يسري على جميع الربويات.

◄ قَوْلَٰٰٓهَ: (فَالأَوَّلُ: مِثْلُ أَنْ يَبِيعَ كَيْلَيْنِ مِنَ التَّمْرِ بِكَيْلٍ مِنَ التَّمْرِ وَوَلَّا بِثَلَاتُهَ أَنْ يَبِيعَ كَيْلَيْنِ مِنَ التَّمْرِ وَتُوْيًّا بِثَلَاتُهَ أَكْبَالٍ مِنَ التَّمْرِ وَتُوْيًّا بِثَلَاتُهَ أَكْبَالٍ مِنَ التَّمْرِ وَتُوْيًّا بِثَلَاتُهَ أَكْبَالٍ مِنَ التَّمْرِ وَرُوْمَمٍ.

يعني: يبيع مُدَّيْن بمُدَّ ودرهم، مُدَّ يقابل مُدَّا، والمُدُّ الآخر يقابله الدِّرهم، ومقابلة المُدَّ الآخر للدرهم أمرٌ غير منضبط، أو يبيع ثلاثة أمدادٍ بمُدَّين ودِرْهم، فَمُدَّان يقابلان مُدَّين، والمدُّ الثالث يقابل الدَّرهم، فالعلةُ الرِّبوية موجودةٌ.

◄ قولىم: (فَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيْ، وَاللَّيْثُ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ.
 وَقَالَ أَبُو حَنِفَةَ وَالكُوفِيُّونَ: إِنَّ ذَلِكَ جَائِرٌ).

يدخل في الكوفيين شيوخُ شيخِهِ كحمَّاد بن سليمان وإبراهيم النخعي

⁽١) حديث (٣٣٥١)، وصَحَّحه الأَثْبَانيُّ في ﴿إِرُواء الغليلِ (١٣٥٦).

والثوري رحمهم الله(١).

◄ قوله: (فَسَبَبُ الخِلَافِ هَلْ مَا يُقَابِلُ العَرَضَ).

يُقَال: العَرَض ـ بالتَّحريك ـ ويقال: العَرْض ـ بالإسكان ـ وبعضهم رجَّج العَرْض، أي عَرْض التجارة وغيرها(٢).

تولىم: (مِن الحِيْسِ الرَّمُوِيِّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا لَهُ فِي القِيمَةِ، أَوْ يَكُونِ مُسَاوِيًا لَهُ فِي القِيمَةِ، أَوْ يَكُفِي فِي ذَلِكَ رِضَا البَامِعِ، فَمَنْ قَالَ الإغْتِبَارَ بِمُسَاوَاتِهِ فِي القِيمَةِ قَالَ: لَا يَجُوزُ؛ لِمَكَانِ الجَهْلِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ العَرَضُ مُسَاوِيًا لِفَضْلِ أَحَدِ الرَّبُويَيْنِ).

يعني: العلة هي الجهالة، شيءٌ يقابل شيئًا من نوعه لكن لا يمكن ضَبُفله، فلا تستطيع أن تقابل الدرهم بمكيالٍ.

> قولهَ: (عَلَى النَّانِي، كَانَ التَّفَاضُلُ ضَرُورَةً).

لذا، تجد عند الحنابلة (٣) قولًا: إذا وجد مع الاثنين وحصل

⁽۱) «المغني» لابن قدامة (۲۸/۵، ۲۹)، قال: وإن باع شبتًا فيه الربا، بعضه ببعض، ومعهما، او مع احدهما من غير جنسه، كمد ودرهم بمد ودرهم، او بمدّين، او بدرهمين، او باع شبتًا محلّي بجنس حليته، فهذه المسألة تسمى مسألة لمد عجوة، والمدهب أنه لا يجوز ذلك... وقال حمّّاد بن أبي سليمان وأبو حنيفة: يجوز، هذا كان المفرد أكثر من الذي معه غيره، أو كان مع كل واحدٍ منهما من غير حنسه.

 ⁽٢) يُنظر: «المطلع على ألفاظ المقتع» (ص١٤٣)، قال: العرَض بفتح الراء، فهو كثرة المال والمتاع، وسمِّي عرضًا؛ لأنه عارض يعرض وقنًا، ثم يزول ويفنى.

وقال الفيومي: المُرْضُ بالسكون: المتاعُ، قالوا: والشَّرَاهِمُ والدّنانيرُ عَيْنٌ، وما سواهما عَرْضُ، والجمعُ عُروضٌ، مثلُ: قُلس وَقُلوس. «المصباح المتير» (٤٠٤/٢).

⁽٣) «الإنصاف؛ للمرداوي (٩٣٥)» قال: «(ولا يجوز بيع جنس فيه الربا بعضه ببغض، ومع أحدها أو معهما من غير جنسهما، كمُد عجوة ودرهم بمُلين، أو بدرهمين، أو ببده يبدر بمُلين ودرهم)، وهو المذهب بلا ريب. . . وعنه يجوز بشرط أن يكون المفرد أكثر من الذي معه غيره.

التساوي، أو وجدت الزيادة مع المفرد، جاز، مثلًا: صَاعَان بصَاعٍ ودرهم، هنا الزيادة جاءت مع المفرد الّذي هو صاعٌ واحدٌ.

◄ تولىم: (مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِنْ بَاعَ كَلْلَيْنِ مِنْ تَمْرٍ بِكَيْلٍ وَنَوْبٍ، فَقَدْ
 يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قِيمَةُ الظَّوِبِ لَسَاوِي الكَيْلَ، وَإِلَّا وَقَعَ التَّفَاضُلُ ضَرُورَةً).

لأن قيمةَ الثوب ربما تكون عاليةً كما تقدم في حديث القلادة، وهو صريحٌ في هذه المسألة، فهي واقعةٌ وقعتُ في زمن الرسول ﷺ حين أشكلت على مَنْ وَقعتُ له _ وهو فَضالة _ كما جاء صريحًا في "صحيح مسلم، (١٠).

◄ تولى: (وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةً، فَيَكْتَفِي فِي ذَلِكَ بِأَنْ يَرْضَى بِهِ المُتَبَايِعَانِ).

يقول أبو حنيفة (٢٠ كَثَلَقُهُ: إن الله ﷺ إنما ربط البيع بالربا، فقال: ﴿وَأَمَلَ اللَّهُ ٱلْبَيْعُ وَحَرَّمُ الرِّيَوَالَهِ [البقرة: ٢٧٥].

وقال أيضًا: ﴿ إِلَّا أَن تَكُونَ يَجَكَرَةً عَن زَاضٍ مِّنكُمٌّ ﴾ [النساء: ٢٩].

والرسول ﷺ يقول: «البَيِّمَان بِالخِيَّارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقًا ـ أَنْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقًا ـ قَانْ صَدَّقًا وَبَيَّنَا، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْمِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتُ بَرَكَهُ بَيْمِهِمَاً»^(٣).

وقال ﷺ أيضًا: ﴿إِنَّمَا البَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ»(٤).

فأبو حنيفة يقول: إذا وُجِدَ البيع ومعه التراضي، زال الإشكال.

⁽۱) حدیث (۱۹۹۱).

 ⁽٢) «البناية شرح الهداية» (٣/٨)، قال: «وأما شرطه فأنواعٌ، منها في العاقد، وهو أن
يكون عاقلًا مميزًا، ومنها في الآلة، وهو أن يكون بلفظ الماضي، ومنها في
المحل، وهو أن يكون مألًا متقومًا، وأن يكون مقدور التسليم، ومنها التراضي».

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢).

⁽٤) أخرجه ابن ماجه (٢١٨٥) وغيره، وصَحَّحه الأَلْبَانـيُّ في "إرواء الغليل" (١٢٨٣).

◄ تولى : (وَمَالِكُ يَعْتَبِرُ أَيْضًا فِي هَذَا سَدً الذَّرِيعَةِ (١٠)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَ جَاعِلٌ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى بَيْعِ الصَّنْفِ الوَاجِدِ مُتَفَاضِلًا، فَهَذِهِ مَتْهَاضِلًا، فَهَذِهِ مَتْهَافِوْ في هَذَا الجِنْسِ).

أُقدِّم لكم مثالًا بسيطًا على هذه المسألة: رجلٌ اشترى لبنًا بزيد، فعلى الرواية الحنابلة تصحح هذا البيع: إذا كان الزبد الذي اشترى به اللبن أكثر من الزبد الموجود في اللبن جاز، وإلا فلا.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(بَابٌ فِي بُيُوعِ الذَّرَائِعِ^(٢) الرِّبَوِيَّةِ)

هذا العنوان (باب في بيوع الذرائع)، أي: باب تُذكر فيه الذرائع التي يتوصل بها إلى الربا، وقد تكلمنا عن حكم الربا، وعن الأدلة على تحريمه، وعن المسائل التي ورد التنصيص فيها، وما يلحق بها، هناك مداخل وطرق ووسائل يسلكها بعض الناس، فيقع في الربا معللاً ذلك بأنه بيع، ولذلك جاء عن رسول الله الله قوله: "يأتي عَلَى النَّاس رَمَانٌ يُسْتَحَلُّ فيهِ الرّبًا بالبَّعِهِ"، أي: هو ربّا، وسمًاه بيمًا، كما سيأتي ذلك.

⁽١) «الفروق» للقرافي (٣٢/٢) قال: «ومعناه حسم مادة وسائل الفساد دفعًا لها، فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلةً للمفسدة، منع مالك من ذلك الفعل في كثيرٍ من الصور».

 ⁽٢) "الذرائع": جمع ذريعة، وهي الوسيلة، يقال: تذرع فلان بذريعة، أي: توسل...
 انظر: "الصحاح" للجوهري (١٢١١/٣).

 ⁽٣) أخرجه الخطابي في الخريب الحديث، (٢١٨/١) عن الأوزاعي عن النبي 激 مرسلًا.
 قال ابن القيِّم في (إغاثة اللهفان» (٣٥/١١): اوهذا وإن كان مرسلًا، فإنه صالح للاعتضاد به بالاتفاق، وله من المسندات ما يشهد له.

والذريعة هي الوسيلة إلى الشيء؛ أيْ: الطريق الذي يوصلك إلى شيء، وهذه الوسيلة قد توصلك إلى الحلال، فتكون حلالًا؛ لأنها تأخذ حكم المقصد، وربما تكون هذه الوسيلة غايةً إلى الوصول إلى الحرام، فتكون تلك الذريعة حرامًا.

ولذلك قال العلماء: الوسائل تأخذ حكم المقاصد (1)، والعلماء وضعوا قاعدة أصولية معروفة تُغرف بقاعدة: «سد الذرائع (1)، وقد أكثر العلماء المالكية من الأخذ بها، وغيرهم من العلماء (1)، فَسَدُّ الذرائع هو متّع ما يُقْضِي إلى الوقوع به في الحرام، إذ كل ما يوصل المرء إلى الوقوع في الحرام فإنه حرام؛ هذا معنى سد الذرائم.

ولقد خرَّج العلماء على هذه القاعدة أنواعًا كثيرة، إذ نجد أن الشارع الحكيم نَهَى عن بيع الربويات بعضها إلى بعض؛ أيِّ: عن بيع الربويات بربويٌّ آخر عن طريق الخرص أو التخمين أو الظن بتقديرهما وتقدير

⁽١) قال الشاطبي في «الموافقات» (٣٥٣/١: «وقد تقرر أن الوسائل من حيث هي وسائل غير مقصودة لأنفسها، وإنما هي تبع للمقاصد بحيث لو سقطت المقاصد سقطت الوسائل، وبحيث لو توصل إلى المقاصد دونها لم يتوسل بها، وبحيث لو فرضنا عدم المقاصد جملةً، لم يكن للوسائل اعتبارً».

 ⁽Y) قال القرافي في «الفروق» (٣٧/٢): «يقولون: سد الذرائع، ومعناه: حسم مادة وسائل الفساد دفعًا لها، فعتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة للمفسدة، منع مالك من ذلك الفعل في كثير من الصور».

 ⁽٣) قال القرافي في «شرح تنقيح الفصول» (ص ٤٤٨): «ينقل عن مذهبنا أن من خواصه اعتبار العوائد والمصلحة المرسلة، وسد الذرائع وليس كذلك...
 أما الذرائع فقد اجتمعت الأمة على أنها ثلاثة أتسام:

أحدها: معتبر إجماعًا كحفر الآبار في طرق المسلمين، وإلقاء السم في أطعمتهم، وسب الأصنام عند من يعلم من حاله أنه بسب الله تعالى حيننلٍ.

وثانيها: ملغي إجماعًا؛ كزراعة العنب، فإنه لا يمنع خشية الخمر، والشركة في سكني الدار خشية الزنا.

وثالثها: مختلف فيه كبيوع الآجال، اعتبرنا نحن الذريعة فيها، وخالفنا غيرنا، فحاصل القضية أنا قلنا: تقسد الذرائع أكثر من غيرنا لا أنها خاصة بنا».

أحدهما؛ لأن الظن لا يغني من الحق شيئًا؛ ولأن الخرص لا يمكن أن تتقرر به الأحكام.

ولذلك، عندما سُئل رسول الله على عن يبع الرطب بالتمر، لم يعطِ الإجابة سريعًا، وإنما سأل مَنْ حوله: "أَيَشْقُصُ الرُّطُّبُ إِذَا يَسِسُ؟"(١) قالوا: نعم، والرسول على يعلم ذلك الحكم كما مر؛ يعلم بأن الرطب إذا يبس فإنه ينقص، ولكنّه سأل عن ذلك؛ ليقرر الحكم في أذهان المستمعين، وليبين أن العلّة في التحريم إنما هي هذا الوصف الموجود له، وهو النقص، فإذا جَنَّ الرطب، اختلف أمره، فأصبح غير متوازن مع التمر، كذلك نجد أن رُسُول الله على عندما نزل قول الله تعالى: ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنَّ اللَّهُ وَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنَّ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّه

"المُخَابِرَة"، هِيَ: المُزَارِعة؛ وهو أن يأخذَ الإنسانُ الأرضَ بجزء مما يخرج منها(٢)، وقبل أن ندخل في تفصيل ذلك، ربما يستشكل على الإخوة أن المُزَارِعة هي من الأحكام المعروفة، لكن الصحيح أن فيها خلافًا، فهناك مَنْ يقول: إن المزارعة لا تجوز بخلاف المساقاة (٤)، إذ القصد هنا وجود الجهالة في هذا الأمر؛ "مَنْ لَمْ يَلُو المُخَابَرَة، فَلْيَأْذُنْ بِحَرْبٍ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ (٥) وذلك؛ لوجود الجهالة في الأمر.

كَذَلك نجد أن رَسُول الله ﷺ نهى عن المحاقلة؛ وهو أن يشتري

 ⁽١) أخرجه ابن ماجه (٢١٦٤)، وصَحَّحه ابن الملقن في «البدر المنير» (٢٩٢/٦)
 والأَلْبَائيُ في «الإرواء» (١٣٥٢).

 ⁽٢) أخرجه أبو داود (٣٤٠٦) وضَعَّفه الأَلْبَانيُّ في «السلسلة الضعيفة» (٤١٧/٢).

⁽٣) يُنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٧/٢).

 ⁽٤) وهو قول أبي حنيفة، قال في «الاختيار لتعليل المختار» (٧٤/٣): «وهي جائزة عند أبي يوسف ومحمد، وعند أبي حنيفة هي فاسدة».

⁽٥) تقدم تخریجه.

الإنسان الحَبَّ في سنبله في الحقل بالحَبُّ على وجه الأرض (١)، فهذا إذا يبس تغير حاله، فَصَار أقلَّ من ذلك، ولذلك نهى رَسُولُ الله ﷺ عن المحاقلة كما فَصَّلنا لاختلاف الأمرين؛ لأنه يوجَد تفاوتُ بين الأمرين في ذلك، ومن ذلك أيضًا ما نهى عنه رَسُولُ الله ﷺ عن بع العينة (١)؛ فَهَذه أَمثلةً يُسِرةً عرضنا لها، وستأتي إن شاء الله.

◄ تولاى: (وَهُنَا شَيْءٌ يَعُرضُ لِلْمُتَابِعَيْنِ)، شيء يعرض للمتبايعين؛ أولاً الرَّسُول ﷺ رسم لنا طريقاً سويًا؛ فأوضح أن الحلال بيئنٌ وأن الحرام بَيْنٌ (1)، وبينهما أمور مشتبهات، لا يعلمها كثير من الناس، ومن اتقى الشبهات، استبرأ لدينه وعِرْضه، ومَنْ وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى.

وَلذَلك، كلُّ إِنسانِ تقيِّ يحرص على أن يتجنب الربا، فإن الله سبيسر أُمرَه، فالواجب على المسلم أن يبتعد عن كلِّ أمرٍ فيه شبه، وأن يذهب إلى ما كان صريحًا بعيدًا عن الشُّبَه وَالمُحرَّمات.

◄ قول ا: (إِذَا قَالَ أَحَدُهُما لِلْآخَرِ بِزِيَادَةٍ أَوْ يُقْصَانٍ)، لأنه ربما يقول: أبيعُكَ هذا الشيء بزيادةٍ أو بنقص، فينظر في هذا الأمر؛ هل باع هذا الأمر لأجل التَّخفيف عليه، وأنه رقَّ لحاله، ويريد أن يعطف عليه أم أنه يريد أن يستخلَّ ذلك لأمرٍ من الأمور، ولذلك نهى عن كل بيع وسلف، وهو البيع الذي يجر منفعة؛ لأن ذلك يدفع إليه مصلحة، وذلك لو أن إنسانًا باع لإنسان بيتًا، وقال: على أن تعطيني سيارتك مدة

⁽١) يُنظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمُطرِّزي (٢١٧/١).

 ⁽٢) كما في الحديث الذي أخرجه أبو داود (٣٤٦٦) أنه ﷺ قال: "إذا تبايعتم بالعينة،
 وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً، لا
 ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم، وصححه الألبانئ في «السلسلة الصحيحة» (٢/١٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

أسبوع أو شهر، فهنا لا يجوز البيع؛ لأن البيع جر نفعًا، وهذا لا يجوز.

> تولى: (وَلِلْمُتَنَابِعَيْنِ إِذَا اشْتَرَى أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ الشَّيْءَ اللَّذِي بَاعَهُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ، وَهُوَ أَنْ يُتَصَوَّرَ بَيْنَهُمَا مِنْ عَبْرِ قَصْدٍ إِلَى ذَلِكَ تَبَائِحٌ رِبَوِيٌّ، فرَّق بعض العلماء بين بيع العينة (() وبيع التورق ()) قالوا: لأن الشبهة والضرر في بيع العينة واضح، وفي بيع التورق ليس واضحًا؛ لأنه إنسان ويحتاج إلى مال ونقود، ولا نقود معه، ولا يجد مَنْ يقرضه، فيذهب إلى شخص _ وهذا كثير وموجود في هذا الزمان _ فيشتري منه سيارة أو سلعة من السلع ثم يبيعها على الشخص نفسه على آخر لا على نفس الشخص؛ لأنه لو باعها على الشخص نفسه تحرلت إلى مسألة العينة.

أما هذه فاختلف العلماء فيها (٢٠) فبعضهم منعها؛ لوجود الضرر، وبَعْضهم أجاز؛ لأنه باعها على شخصٍ آخر، فلم يرجع البيع للأول.

تولاًمَة: (مِثْلُ أَنْ يَبِيعَ إِنْسَانٌ مِنْ إِنْسَانٍ سِلْمَةً بِمَشَرَةِ مَنَانِيرَ نَقْدًا،
 ثُمَّ يَشْتَرِيهَا مِنْهُ بِعِشْرِينَ إِلَى أَجَلٍ)، هذا الذي لا يجوز، باع سلعةً بعشرة نقابل دنانير نقدًا، ثم اشتراها بعشرين دينارٍ إلى أجل، فكأن العشرة تقابل

⁽١) سيأتي الكلام عنه.

⁽٢) ابيع التورق؛ هر أن يشتري الرجل السلعة بثمن مؤجل، ثم يبيعها إلى آخر بثمن أقل مما اشتراها به، وأن يكون محتاجًا إلى نقلو، فلا يجد من يقرضه، فيشتري سلعة بثمن إلى أجل في نمته، ومقصوده بيع تلك السلعة، ليأخذ ثمنها.. يُنظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٢١٦/٣)، وامعجم لغة الفقهاء لرواس قلعجي وفيي (ص ١٥٠).

⁽٣) سيأتي تفصيل الخلاف.

العشرين، فهذه إلى أَجَلِ، وهذا نقد قد جرَّ نفعًا، وهذا نوع من الربا.

◄ تولى: (فَإِذَا أُضِيفَتِ البَيْعَةُ الثَّانِيَةُ إِلَى الأُولَى، اسْتَقَرَّ الأَمْرُ عَلَى الْأُولَى، اسْتَقَرَّ الأَمْرُ عَلَى عِشْرِينَ إِلَى أَجَلٍ، نحن نعلم من خلال الأحاديث الصحيحة التي مرت بنا: «اللَّمَّبُ بِاللَّمْبِ، وَالشَّغِرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْدِ، وَبِالمِلْحِ بِالمِلْحِ، وَبِالمِلْحِ بِالمِلْحِ، وَبِالمِلْحِ بِالمِلْحِ، وَبِالمِلْحِ، وَبِالمِلْحِ، وَبِالمِلْحِ، وَبِالمِلْحِ، وَبِالمِلْحِ، وَبَلَاهُ بِيلَهِ الْهَا مِن وَلَمْ اللهِ وَبِينَاهُ بِيانًا مَفْصَلًا، وبينًا أنه بالنسبة للصنف الواحد فينبغي ألا يوجد فيه تفاضل، فلا بد من اتحاد الصنفين، وإن وجد تفاضل فلا يجوز، لكن عند اختلاف الأجناس يجوز التفاضل، لكن يبقى بعد ذلك أن يكون يدًا بيد حتى لا يقع ربا النسية.

◄ تولى : (وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُغْرَفُ بِبُبُوعِ الآجَالِ)، صُوَرها متعددة وكثيرة، ومنها ما سيأتي مما يَذْكره المؤلف، وما سنضيفه، وهي أيضًا تدخل ضمن الحيل أو بعضها، أو بعض صورها تدخل ضمن الحيل المُحرَّمة، وكَذَلك الذرائع التي نُهي عنها.

◄ قَوْلَى: (فَتَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ مَشْأَلَةً فِي الإِقَالَةِ)، الإِقَالَة في اللَّغة:
هي الإزالة، إنسانٌ اشترى من إنسان سلعة، فأقاله منها؛ أي: أنه أنهى
البيع، فهذا يسمى إقالة، لكن هناك خلاف بين العلماء هل الإقالة فسخ
أو بيع؟ فالمالكية (٢٠ يرون أنها بيع؛ لأن السلعة تعود لصاحبها بعينه،
فهذا هو البيع. والآخرون يقولون: لا هي فسخ ولا بيع، وهذا مذهب

تقدم تخریجه.

 ⁽۲) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (١٥٥/٣) حيث قال: «والإقالة بيع، فيُشْترط فيها ما يُشْترط فيه، ويمنعها ما يمنعه».

الأئمة أبي حنيفة (١) والشافعي (٢) وأحمد (٣) في صحيح مذهبه.

◄ تولى: (وَمَسْأَلَةٌ مِنْ بُبُوعِ الآجَالِ إِذْ كَانَ هَذَا الْكِتَابُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ بِهِ النَّقْرِيعَ، وَإِنَّمَا المَقْصُودُ فِيهِ تَحْصِيلُ الأَصُولِ)، هذه مسألة مهمة، فالمؤلف يريد أن يعطينا مثالاً للإقالة، ومثالاً لبيع الآجال، ثم يذكر علة عدم استرساله في ذكر الأمثلة، وفي تَعدُّدها، قال: لأن هذا الكتاب لم يضعه لأجل الفروع وجمع فروع المسائل وجزئياتها، وإنما اقتصر على تُجريات المسائل وأصولها وأمهاتها.

تولىم: (مَشْأَلَةُ: لَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّ مَنْ بَاعَ شَيْثًا مَا كَأَنَّكَ قَلْتَ عَبْدًا
 بِهِائةِ دِينَارٍ مَثَلًا إِلَى أَجَلٍ)، بعت عبدًا ما، فالكلام ليس على المتكلم،
 وإنما على المخاطب؛ كأن يقول: بعتك عبدًا.

◄ قول الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله الله عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَم

 ⁽١) يُنظر: (الاختيار لتعليل المختار؛ للبلدحي (١١٢/٢) حيث قال: (الإقالة جائزة... وهي فسخ في حق المتعاقدين؟. و(الدر المختار؛ وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (١٣٠/٥).

 ⁽Y) يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٧/٤) حيث قال: «الإقالة: وهي ما يقتضي رفع العقد المالي بوجه مخصوص (جائزة وتسن لنادم... وهي فسخ لا بيم)».

⁽٣) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٦٢/٢) حيث قال: «والإقالة فسخ لا بيع».

 ⁽٤) عثر إذا سقط لوجهه، ويقال: أقال الله فلائًا عثرته: إذا صفح عنه، وترك عقوبته.
 يُنظر: «تهذيب اللغة» (٣٣٣/٩).

 ⁽٥) أخرجه ابن ماجه (٢١٩٩)، وصحح البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٩/٢)، والأَلْبَانِيُّ في «إرواء الغليل» (١٣٣٤).

فأَقَلته من تلك البيعة، فإنَّ الله على الله عثرتك يوم القيامة.

قول المؤلف: (لم يختلفوا)، هذا فيه إجماعٌ، والحقيقة أن المسألة من حيث الجملة فيها خلاف، نعم هناك أمر لم يختلف فيه العلماء؛ لو أن إنسانًا _ كما ذكر المؤلف _ بالنسبة إلى البائع ندم، فقبل المشتري ذلك منه، فإن ردَّت بنفس الثمن، فهذا لا خلاف فيه، لكن إن كانت بزيادةٍ كما ذكر المؤلف أو بنقص، ففيها خلاف بين العلماء أن فيعض العلماء يمنع ذلك، ويرى أن في ذلك استغلالًا وضررًا على البائع، وبعضهم يرى أن ذلك جائز.

إذًا، قول المؤلف: (لم يختلفوا)، ليس على إطلاقه، نعم هناك صور لم يختلفوا فيها، وهذا المثال الذي ذكره فيه خلاف بين العلماء.

﴾ قولَمَ: (وَيَدْفَعَ إِلَيْهِ عَشَرَةَ دَنَانِيرَ مَثَلًا نَقْدًا، أَوْ إِلَى أَجَلِ، أَنَّ

(١) فمذهب الجمهور أن الإقالة لا يجوز فيها الزيادة والنقص.

ملهب العنفية، ينظر: «الاختيار لتعليل المختار، للبلدحي (۱۱/۲) حيث قال: وولو تقايلاً بعد الفيض، قَهَّرَ فسخ عند أبي حنيفة، ويلزمه الشمن الأول جنناً وقدرًا، ويبطل ما شرطه من الزيادة والنقصان والتأجيل والتغيير؛ لأن الإقالة رفع، فيقضي رفع المسوجود، والزيادة لم تكن، فلا ترفع الا إذا حدث بالمبيع عيب، فيجوز بأقل من الثمن الأول، لأن النقصان في مقابلة العيب.

ومذهب المالكية، فإنهم لا يجيزون الزيادة والنقص في الإقالة إذا وقعت في الطعام غيل الفيشو؛ لأنه فسخ لا بيم، وأما غير ذلك فيجيزونه؛ لأنه الإقالة فيه بيم مسئلة، يُنظر: «الشرح الصغير، للدوير (٢١٠/٣) حيث قال: «والإقالة ـ من حيث هي ـ (بيم) يشترط فيها ما يشترط فيه، ويمنعها ما يمنعه، (إلا في طعام المعاوضة) قبل فيضه فهي فيه حل لليم».

مذهب الشافعية، يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٧٥/٢) حيث قال: «(ولا تصح إلا به) أي: بذلك الثمن (فإن زاد) فيه (أو نقص) عنه (أو شرط) فيها (أجلًا أو أخذ صحاح عن مكسرة) أو عكسه (بطلت) وبقى العقد بحاله».

مذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢٥٠/٣): «ولا (تصح) أيضًا (بزيادة على الثمن) المعقود به (أو) بـ (نقص منه أو بغير جنسه)؛ لأن مقتضى الإقالة رد الأمر إلى ما كان عليه». ذَلِكَ يَجُوزُ، وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَأَنَّ الإِقَالَةَ عِنْدَهُمْ إِذَا دَخَلَتُهَا الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ هِيَ بَيْعٌ مُسْتَأَنَفٌ)، هي بيع عند مالكِ، ورواية عن أحمد (())، ووجهتهم أنها بيع؛ لأنها تعود بعينها إلى البائع، فكونها تعود إليه فهي بيع، والآخرون: الإقالة الزيادة أو الرفع، فكونها إقالةً، فقد انتهى كل شيء، إذًا هي فسخ، ولكلَّ حجة يتمسك بها (())، والمؤلف لم يعرض لهذه المسألة، وفيها خلاف معروف.

 تولى: (وَلَا حَرَجَ فِي أَنْ يَبِيعَ الإِنْسَانُ الطَّيْءَ بِنَمَنِ ثُمَّ يَشْمَرِيهُ بِأَكْثَرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ اشْتَرَى مِنْهُ البَافِحُ الأُوَّلُ العَبْدَ الَّذِي بَاعَهُ بِالهِائَةِ الَّتِي وَجَبَتْ لَهُ، وَبِالمَشَرَةِ مَنَاقِيلً^(٣) الَّتِي زَادَهَا نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ،
 وَكَذَلِكَ لَا خِلافَ بَيْنَهُمْ لَوْ كَانَ البَّبْعُ بِحِاقَةِ دِينَادٍ إِلَى أَجَلٍ، وَالمَشَرَةَ

 ⁽١) يُنظر: «الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف» للمرداوي (٤٧٥/٤) حيث قال:
 «والإقالة: فسخ، هذا المذهب بلا ريب. نص عليه، وعنه: إنها بيع».

⁽٢) فاستدل الفائلون بأنها بيع بأن المبيع عاد إلى البائع على الجهة التي خرج عليه منه، فلما كان الأول بيمًا كذلك الثاني.

ويأنه نقل الملك بعوضٍ، على وجه التراضي، فكان بيعًا، كالأول. واستدأرُ القائلـدن بأنما فسخٌ بأن الاقالة هـ. الدفع والازالة، فق

واستدنَّ القاتلون بأنها فسخٌ بأن الإقالة هي الدفع والإزالة، فقولك: أقالك الله عثرتك، أي: أزالها.

وبأنهم أجمعوا على النهي عن بيع الطعام قبل قبضه، مع إجماعهم على أن له أن يقبل المسلم جميع المسلم فيه، فيدل على أن الإقالة ليست بيمًا.

وبأنها تجوز في المسلم فيه قبل قبضه، فلم تكن بيعًا كالإسقاط.

وبأنها تتقدر بالثمن الأول، ولو كانت بيمًا لم تتقدر به، ولأنه عاد إليه السبيع بلفظِ لا ينعقد به السيم، فكان فسخًا، كالرو بالعيب. يُنظر: فبدائع الصنائع، للكاساني (٣٦/٥)، وقالبيان في مذهب الإمام الشافعي، للعمراني (٣٨٢/٥)، وقالمعني، لابن قدامة (٣/٤).

 ⁽٣) «المثاقيل»: جمع مثقال، وهو وزن الشيء، ويطلق في العرف على الدينار تارةً، أو على درهم وثلاثة أسباع درهم، والمراد هنا الدينار. يُنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثرة لابن الأثير ((٢١٧/)، و«المصباح المنير» للفيومي (٨٣/١).

مَثَاقِيلَ نَفْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ. وَأَمَّا إِنْ نَدِمَ المُشْتَرِي فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، وَسَأَلَ الإِقَالَةَ عَلَى أَنْ يُمُطِيِّ البَّائِمَ المَشَرَةَ المَثَاقِيلَ نَفْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ أَبْعَدَ مِنَ الأَجَلِ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ المَسْأَلَةُ، فَهُنَا اخْتَلَفُوا، فَقَالَ مَالِكٌ ```: لَا يَمُجُوزُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَمُحُوزُ ' ۖ).

فإذا بَاعَه بأقل أو أكثر ففيه خلاف؛ فجمهور العلماء يمنعون ذلك^(٣)، والشافعيَّة يُجوِّزون ذلك^(٤)؛ لأنهم يقولون: يجوز أن يبيعها لشخص آخر

- (١) يُنظر: «الشرح الصغير» للدويو (٢٩٥٣) حيث قال: «وإن اشترى بعض ما باع)، كما لو باع ثوبين بعشرين لشهو، فاشترى أحدهما بثمن (لأبعد) من الأجل الأول (مطلقًا) بمثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر (أو بأقل) من الثمن الأول (نقدًا، أو لدون الأجل، امتنع) في الخمس صور».
- (٢) يُنظر: «تكملة المجموع» للسبكي (١٤٩/١٠) حيث قال: «مَنْ باع سلعةً من السلع إلى أجل وقبضها المشتري، فلا بأس أن بيعها من الذي اشتراها منه بأقل من الثمن أو أكثر أو دين أو نقد؛ لأنها بيعة غير البيعة الأولى.
- (٣) فالحنفية والمحالكية والحنابلة يجيزون لمن باع سلعة ثم أراد شراءها بنفس الثمن أو أكثر، ولا يجوزون شراءها بأقل منه إن كان باع نسيتة ويريد شراءها نقدًا، أو كان المشترى لم يقبض السلعة.
- يُنظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٩٠/٦) حيث قال: «لم يجز شواء البائع ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن».
- وينظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١٨٥/٣) حيث قال: «ومَن باع سلحة بنسبية، أيي:
 يثمني مؤجل (أو بثمني) حال (لم يقبضه صح) الشراء حيث لا مانع (وحرم عليه) أي:
 على بانتها (شراؤها ولم يصح) منه شواؤها (نشأ بغضه أو بوكيله بى) نقد من جنس
 الأول (أقل مما باعها) به (بنقد) أي: حال (أو نسيتة ولو بعد حل أجله)... (إلا
 إن تغير صفتها بما يقضها) كعبد قطعت يده (أو يقيض ثمنها) بأن باع السلعة وقيض
 ثمنها ثم اشتراها فيصح؛ لأنه لا توسل به إلى الربا... (أو) اشتراها بابمها (بسئل
 الشين) الأول (أو ينقد أخر غير ألذي باعها به، أو اشتراها بعوض أو باعها بعوض
 ثم اشتراها بنقد صح) الشراء (ولم يحرم) لانتفاء الربا المتوسل إليه به).
- (٤) يُنظر: امنحي المحتأج، للشربيني (٣٩/٣) حيث قال: اوأما المكروه، فكبيع دور مكة وبيع العينة، وهي بكسر المهملة، وإسكان التحتية وبالنون أن يبيعه عينًا بثمن كثير مؤجل ويسلمها له، ثم يشتريها منه بنقد يسير ليبقى الكثير في ذئته.

بأكثر من ذلك، ويجوز أن يبيعها للشخص نفسه بعد مدة، والآخرون يقولون: لا.

◄ قَوْلَٰٰٓهَ: (وَوَجْهُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ مَالِكٌ أَنَّ ذَلِكَ ذَرِيعَةٌ إِلَى قَصْدِ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَى أَجَلٍ، وَإِلَى بَيْعِ ذَهَبٍ وَعَرَضٍ بِذَهَبٍ)(() بيع الذهب بالذهب إلى أجل، هذا لا يجوز كما عرفنا، هو يدًا بيد مثلا بمثل. وهذه مسألة مرت بنا في قصة القلادة في "صحيح مسلم" التي اشتريت باثني عشر دينارًا، فَذَكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: ﴿لَا تَبَاعُ حَتَى تُفْصَلُ (())، يُسْتخرج ما فيها من الخرز، فوجد أن ما فيها من الذهب أكثر من الاثني عشر دينارًا، ونتبين من ذلك حكمة هذه الشريعة الغرًاء.

 ◄ تولدى: (لأنَّ المُشْتَرِي دَفَعَ المَشَرَة مَثَاقِيلَ، وَالعَبْدَ فِي المِائَةِ وِيتَارٍ
 النِّي عَلَيْهِ، وَأَيْضًا يَدْخُلُهُ بَيْعٌ وَسَلَفٌ)، السلف هو القرض، فكأنه باع شيئًا وأسلفه شيئًا، وهذا أيضًا لا يجوز؛ لأنه أصبح ذريعة إلى الربا.

◄ قولًا: (كَأَنَّ المُشْتَرِيَ بَاعَهُ العَبْدَ بِتِسْعِينَ، وَأَسْلَفَهُ عَشَرَةً).

فالعشرة تعتبر من النقدين، والعبد إنما هو سلعة.

⁽۱) يُنظر: «مواهب الجليل» للحطاب (٣٩٨/٤) حيث قال: «من باع ثويين مثلًا بعشرة إلى شهر ثم اشترى احدهما بثمن مؤجل لأبعد من الأجل الأول كأن يشتريه لشهرين مثلًا، فإن ذلك لا يجوزه سواء اشتراء بعثل الثمن الأول أو أقل منه أو باكثر، أما إذا اشتراء بعثل الثمن فلأن أحد ثويه قد رجع إليه، وصار كانه دفع ثربًا للمشتري على أن يسلفه بعد شهر عشرة يردها إليه بعد شهرين، وذلك سلف يجر نفمًا، وإذا اشتراء بأكثر، فذلك واضح، وإن اشتراء بأقل ففيه البيع والسلف؛ لأنه إذا اشتراء بخمسة مثلاً إلى أبعد من الأجل فالعشرة التي يأخذها في الأجل بعضها ثمن للثرب، وبعضها سلف يرده بعد شهر».

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۵۹۱).

◄ تولاً: (إلَى الأَجَلِ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ قَنْضُهَا مِنْ تَفْسِو لِتَفْسِو، وَإَمَّا الشَّافِعِيُ: فَهَذَا عِنْدَهُ كُلُهُ جَائِزٌ؛ لِأَنْ شِرَاءٌ مُسْتَأَنَفٌ)، الشافعي عنده كله جائز؛ لأن وَجُهَته في هذا أنه لا ينبغي أن نتهم الناس، وأن نبقي الأصل على براءة اللمة، ولكن الآخرين قالوا: لا، هذه أبواب لو فتحت لكانت شرًا، وهي أبواب توصل إلى الربا، لكن ليس معنى هذا أن الشافعي يُجِلُّ هذا الأمر ويرى أنه حرام، فالشافعي تَكَثَلْتُهُ لم يظهر له ذلك، فهذا شيء مستأنف؛ انتهى المعقد الأول وهذا عقد جديد، فلا يدخل الربا(١٠).

ويريد الجمهور أن يسد أبواب الذرائع، فيقول: كل ما يوصل للمحرم فينبغي أن نغلقه، وقالوا: هناك رابطة بينهم، وأن البيعتين إذا اجتمعتا صارتا بيعة واحدة، والشبهة قائمة، والرسول ﷺ يقول: "دَعُ مَا يَرِيبُكَ".

◄ تولى: (وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ بَيْنَ هَذِهِ المَشْأَلَةِ وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ لِرَجُلٍ
 عَلَى رَجُلٍ مِائَةُ دِينَارٍ مُؤجَّلَةٌ، فَيَشْتَرِي مِنْهُ غُلَامًا بِالشَّعِينَ دِينَارًا الَّتِي عَلَيْهُ عِلِجْمًاع)^(٣).
 عَلَيْه، وَيَتَعَجَّلُ لَهُ عَشْرَةً نَانِيْرَ، وَذَلِكَ جَائِزٌ بِإِجْمَاع)^(٣).

هذه مسألةٌ أخرى تختلف، استثناها العلماء؛ لأنه لا شبهة فيها.

⁽١) يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٩٨٨/٥) حيث قال: «لأن لكل واحد من العقدين حكم نفسه بدليل أن كلَّ واحدٍ منهما يصح مع التراضي، ويبطل مع الإكراه، ويفتقر إلى البدل والقبول، وإذا انفرد كلَّ واحدٍ منهما بحكم نفسه لم يجز اعتبار أحدهما بالآخر، ولا بناء أحدهما على الآخر».

⁽۲) أخرجه الترمذي (۲۰۱۸)، وصَحَّحه الأَلْبَانــين في «إرواء الغليل» (٤٤/١).

⁽٣) وذلك أنها صورة صحيحة للبيع، فهي مبادلة بمال بعرض فيما يخص التسعين دينارًا، ووفاء الدين في العشرة الباقية، والأصل الإجماع على صحة البيوع؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّكُ اللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾، إلا ما أتى الدليل بفساده. قال في «التلقين» (١٤١/٣): «كل بيع فالأصل فيه الجواز إلا ما تعلق به ضربً من ضروب البيع».

﴾ قوله: (قَالَ: وَحَمْلُ النَّاسِ عَلَى النُّهُم لَا يَجُوزُ)('').

فلا يجوز لمسلم أن يتهم أخاه المسلم، وأن يسيء الظن به.

تولى: (وَأَمَّا إِنْ كَانَ البَيْعُ الأَوَّلُ نَقْدًا فَلَا خِلَاتَ فِي جَوَازِ
 ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَدْخُلُهُ بَيْعُ ذَهَبٍ بِذَهَبٍ نَسِيتَةٌ إِلَّا أَنَّ مَالِكًا كَرِهَ ذَلِكَ
 لِهَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ العِينَةِ\''.

"العينة"، هي أن يبيع إنسان سلعة بثمن معلوم لأجل، ثم يشتريها ممن اشتراها منه بثمن أقل، هذه هي مسألة العينة، إذًا، من الذي تضرر هنا؟ الذي تضرر إنما هو المشتري الأول؛ لأن الأجل محسوب عليه، وهذا اشتراها منه بأقلً من الثمن، فهذا ضررٌ، فهذه هي مسألة العينة التي جاء فيها حديث رَسُول الله على والذي اشتمل على جُمُلةِ من الأحكام والجكم والتَّحذيرات: "إذًا تَبَايَعْتُمْ بِالعِينَةِ، وَأَخَلْتُمْ أَثْنَابَ البَقْر، وَرَضِيتُمْ بِالوَّرْع، وَلَرْعَيْتُمُ الْحَكَم تَتَّى تُرْجِعُوا إِلَى بِالزَّرْع، وَلَرَكْتُمُ الْحِهَاد، سَلَّطَ اللهُ عَلَيْكُمْ ذُلًا لاَ يُنْزِعُهُ حَتَّى تُرْجِعُوا إِلَى بِيرَيْمَ (٢٠).

«تبايعتم بالعينة»، أي: انشغلتم بها.

و"أخذتم أذناب البقر"، هذا كناية عن الانشغال بالحوث عن الجهاد. و"رضيتم بالزرع"، أي: جعلتموه غايتكم وهمتكم.

⁽١) يُنظر: «الأشباه والنظائر» للسبكي (٢٧٥/٣) حيث قال: «الأصل عندنا أن الفعل إذا طابق بظاهره الشرع حكم بصحته، ولا ينظر إلى التهمة في الأحكام لعدم انضباطها، والأحكام بيع الأسباب الجلية ولا يوكل إلى المعاني الخفية فالأصل _ إذًا _ الصحة حتى يثبت مقابلها».

⁽٣) يُنظر: "مواهب الجليل» للحطاب (٢٩٣/٤) حيث قال: "واعلم أن البيعتين إما أن يكونا نقدًا، أو إلى أجل، أو الأولى نقدًا، والثانية إلى أجل، أو بالمكس، فإن كانتا نقدًا، حمل أمرهما على الجواز، ولا يتهمان في شيء من ذلك باتفاق إلا أن يكونا من أهل المينة، فيتهمان باتفاق».

 ⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٤٦٢)، وَصَحَّحه الأَلْبَانـيُّ في «السلسلة الصحيحة» (٢٢/١).

و"تركتم الجهاد"، أي: إنكم انصرفتم عن أمور الآخرة، وأقبلتم على أمور الدنيا، فاجتهدتم فيها، وأمضيتم أوقاتكم الثمينة التي ينبغي أن يُسْتغل جانبٌ منها في طاعة الله ﷺ.

◄ تولى : (أَعْنِي: اللَّذِي يُدَائِنُ النَّاسَ)، مسألة أخرى اسمها التورُق فيها خلاف، أكثر العلماء يمنعها، والبعض يجيزها، ولا يظهر دليل صريح على تحريمها، وهو أن يحتاج الإنسان إلى نقود وليس معه شيء، فيذهب إلى صاحب معرض ويشتري سيارة، ثم بعد ذلك يبيع هذه السيارة على شخص آخر غير الذي اشتراها منه بثمن أقل، هل هذا جائز هنا؟

هذه المسألة فيها خلاف، فبعض العلماء يجيزها؛ لأنهم يقولون: فيها رفق؛ لأن الإنسان مضطر إلى هذا المبلغ، فلا يجد مَنْ يقرضه، ولذلك جاء في أثر عليَّ ﴿ وفي بعض الطرق رفع إلى الرسول ﷺ: التَّاتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ عَشُوضٌ، يَعَضُّ المُوسِرُ عَلَى مَا فِي يَكَيُهِ، (١)، أي: بسك المال.

وقد يوجد سبب لكثير من الإخوة، فيوجد عدد من الإخوة الصالحين اللهين يعلمون في القرض الحسن من الخير، وما يترتب عليه من الثواب، لكن المصيبة في هذا الزمان أن كثيرًا من الناس سلكوا طريق الاحتيال، فربما تقرض إنسانًا مبلغًا من المال فتطالبه أيامًا وشهورًا وسنين، وقد يضيع حقك، وممكن أن تسلك بعض الطرق التي يسلكها كثير من الناس، ولا يخلو زمان من الأزمنة من أهل الخير والصلاح، ومن اللين يحبون فعل الخير، لكن فعل بعض الأشرار أصحاب هذه المسالك جعل الصالح يخاف، يقول: أنا أخشى أن أدين، فأكون أنا صاحب الحق السيئ، ولكن

 ⁽١) أخرجه البيهتي في "الكبرى" (١١٠٧٦)، وقال الألّبانيّ: ضعيف جئًا.. انظر:
 السلسلة الضعفة (٢٠٧٦).

نقول: إنه لا ينبغي لإنسان أن يغلق الباب؛ لأن الإنسان إذا أقرض إنسانًا، وأدرك أنه بحاجة حتى إذا لم يحصل على حقه أوْ ضاع، فالحقُّ لا يضيع عند الله ﷺ

تولى: (لِأَنَّهُ عِنْدَهُ ذَرِيعَةٌ لِسَلَفٍ فِي أَثْفَرَ مِنْهُ يَتَوَصَّلَانِ إِلَيْهِ بِمَا أَظْهَرَا مِنَ البَّعِ مِنْ عَبْرِ أَنْ تَكُونَ لَهُ حَقِيقَةٌ\(\).

هو ظاهرة البيع، لكن حقيقته في الواقع بيع العينة، باب من أبراب الربا، ولذلك وضع العلماء قاعدة عظيمة، فقالوا: «الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل»، من هنا ألحقوا هذه المسألة كما قلنا: الرطب تريد أن تشريه بتمر، قلنا: الرطب كما جاء في الحديث عند تركه يجفّ فينقص⁽⁷⁾، إذًا هنا التساوي غير معلوم، إذًا الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل، فهل يجوز لَكَ أن تبيع ذهبًا بلَكَ مع التفاضل أو أن تبيع ذهبًا بلَكَ مع التفاضل أو أن تبيع أهبًا بلك الأموال التي فيها ربا؟ الجواب: لا، إذًا أنت جهلت هذا الأمر، فينزل منزلة العلم بالتفاضل، هذه قاعدة فقهية معروفة، الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل، فالأمر الذي تجهله ولا تنبقن حقيقتة كحب لسنبل رطب تبيعه بحب جاف أنت تجهل خجمه، وفي الميزان أيضًا لأنه يخف، إذًا هذا تغيَّر، وبالتَّالي فَهُو

◄ قول٪: (وَأَمَّا البُيُوعُ الَّتِي يُعَرِّفُونهَا بِبُيُوعِ الآجَالِ، فَهِيَ أَنْ يَبِيعَ

 ⁽۱) قال الدردير في «الشرح الصغير» (۲۹/۳): «فأهل العينة قوم نصبوا أنفسهم لطلب شراء السلع منهم، وليست عندهم، فيذهبون إلى التجار ليشتروها بثمن ليبيعوها للطالب».

 ⁽۲) أخرجه إبن ماجه (۲/۷۲۱/۷)، عن سعد بن أبي وقاص قال: «إنّي سمعتُ رسول الله ﷺ سئل عن اشتراء الرطب بالتمر، فقال: «اينقص الرطب إذّا يبسر؟». قالوا: نعم، فنهى عن ذلك، وصححه ابن الملقن في «البدر المنير» (۲/۲۵٪)، وصحّحه الألّبائي في «إرواء الغليل» (۱۳۵۷).

الرَّجُلُ سِلْعَةٌ بِثَمَنٍ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ يَشْتَرِيهَا بِثَمَنٍ آخَرَ إِلَى أَجَلٍ آخَرَ أَوْ نَقُدًا).

سوف يذكر لها المؤلف عدة صور؛ سبع منها جائز، واثنتان غير جائزتين؛ لأن السبع ليس فيها شبهة، واثنتان فيها شبهة، وما فية شبهة وذريعة لا يجوز، وما ليس فيه كذلك فإنه جائزٌ، وأما معنى بيع الآجال فهو البيع بالأجل، فالأجال جمع أجل، ومنها ما هو محرم قطمًا.

قَصَد هنا أن يعطي ملخصًا، والسبب المنع في الصورة الأولى: أنها اشتملت على بيع وسلف؛ يعني بيع وقرض؛ لأن السلف المقصود به هو المقصود هنا في باب الربا، فهذا هو سر المنع، ولكن في الصور الأخرى لا يتحقق ذلك.

(وَإِمَّا بِأَقَلَ، وَإِمَّا بِأَقْفَرَ يُخْتَلَفُ مِنْ ذَلِكَ فِي افْتَبْنِ، وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا قَبْلَ الأَجَلِ نَقْدًا بِأَقَلَّ مِنَ النَّمَنِ، أَوْ إِلَى أَبْعَد مِنْ ذَلِكَ الأَجَلِ بِأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ الظَّمَنِ، فَمِنْدَ مَالِكٍ، وَجُمْهُورِ أَهْلِ المَدِينَةِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُورُ^(۱)).

⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير؛ للدرير (٧٦/٣) حيث قال: «بيوع الآجال وهي بيوع ظاهرها الجواز، لكنها تؤدي إلى ممنوع، ولذا قال: (ومنع) عند مالك ومن تبعه (للتهمة) أي: لأجل ظن قصد ما منع شرعًا سدًّا للذريعة (ما) أي: بيع جائز في الظاهر (كثر قصده) أي: قصده أي: قصد الناس له للتوصل إلى الربا الممنوع، وذلك (كبيع وسلف) أي: كبيع جائز في الظاهر يؤدي إلى بيع وسلف، فإنه يُمنع للتهمة على أنهما قصد البيع=

إذ هذا جر منفعة بيع وسلف، فهذا لا يجوز؛ لأنه لما أبعد الأجل، زاد في القيمة، أو لما زاد في القيمة، باعد الأجل، ولذلك نُهي عن ربا الجَاهليَّة؛ لأنه يكون لأحَدِ دينٌ على آخر، فإذا انتهى الأجل فقال له: أتقضي أم تربي، فالمرابي يود أن يقول له: بل أربي، ويزيد في الأجل فيزيد في الثمن، وبعض الفقهاء يعبر عنه بعبارة: أنظرني أزده.

(وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(١)، وَدَاوُدُ، وَأَبُو ثَوْرِ^(٣): يَجُوزُ. فَمَنْ مَنَعَهُ فَوَجْهُ مُنْعِهِ اغْتِيَارُ البَيْعِ النَّانِي بِالبَيْعِ الأَوَّلِ).

يَعْني: رَبُط البيعتين بعضهما ببعض، فمن يفعل ذلك فهو محل للتهمة، وإذا قامت التهمة، كانت شبهة، وربما كانت مقصدًا إلى الربا، إذ تدخل في أبواب الربا التي هي من الذرائع التي سدَّت، أيضًا تكون من الذرائع أو الوسائل التي توصل للربا.

(فَاتَهَمَهُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا قَصَدَ دَفْعَ ذَنَانِيرَ فِي أَكْثَرَ مِنْهَا إِلَى أَجَلٍ، وَهُوَ الرَّبَا المَنْهِيُّ عَنْهُ).

هذا لو تحقق له تهمة؛ ربما يكون ذلك مقصودًا، وربما يكون غير مقصود، فلو كان مقصودًا يكون عين الربا، وإنَّ لم يكن مقصودًا، حينتلنِ تَبْقى الشَّبِهة، فالشافعي تَكَلَّلْهُ يرى أن يحسن الظن بالناس، وألا يتهم، وأن يكون الأصل في ذلك هو براءة ذمم الناس، والجمهور يقولون: هذا

والسلف الممنوع كأن يبيع سلعتين بدينارين لشهر ثم يشتري إحداهما بدينار نقدًا،
 فأل أمر البائع إلى أنه خرج من يده سلعة ودينارًا نقدًا أخذ عنهما عند الأجل دينارين
 أحدهما عن السلعة، وهو يبع، والآخر عن الدينار وهو سلف.

 ⁽١) يُنظر: العندي المحتاج الشربيني (٣٩/١) حيث قال: اوأما المكروه فكبيع دور مكة،
 وبيع العينة، وهي بكسر المهملة وإسكان التحتية، وبالنون أن ببيعه عبناً بثمن كثير مؤجل، ويسلمها له، ثم يشتريها منه بتقد يسير ليبقى الكثير في ذهته.

 ⁽٢) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢/٣٧٣) حيث قال: «وقال بقول الشافعي في هذه المسألة أصحابه وأبو ثور وداود».

موقف شبهة، وموضوع يشق فيه، والرَّسول ﷺ قال: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ».

(فَزَوَّرَ لِذَلِكَ هَذِهِ الصُّورَةَ لِيتَوصَّلَا بِهَا إِلَى الحَرَامِ).

انظر إلى عبارة المؤلف: [فزور لذلك هذه الصورة]، أي: تزيف كأنه احتيل في هذه الصورة لتكون طريقًا إلى الحرام، «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُسْتَكُلُّ فِيهِ الرَّبًا بِالبَيْعِ»(۱)، أي: باسم البيع كما في العينة تمامًا، فظاهره البيع لكنه وسيلة للربا.

(مِثْلَ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ لِآخَرَ: أَشْلِفْنِي عَشَرَةَ دَنَانِيرَ إِلَى شَهْرٍ، وَأَرُدُّ إِلَيْكَ عِشْرِينَ دِينَارًا)، هذا لا يَجُورُ؛ لأن هذا هو عين الربا، فهذا واضح تمامًا لا لبس فيه، ولا غموض.

(فَيَقُولُ: هَذَا لا يَجُورُ، وَلَكِنْ أَبِيعٌ مِنْكَ هَذَا الحِمَارَ بِعِشْرِينَ إِلَى شَهْرٍ، ثُمَّ أَشْتَرِيهُ مِنْكَ بِعَشْرِينَ إِلَى شَهْرٍ، ثُمَّ أَشْتَرِيهُ مِنْكَ بِعَشْرَةِ نَقْلًا)، هذه هي العينة؛ أيْ: يبيعه هذا الحمار أو يبيعه سيارة بمبلغ مُعيَّن، ثم بعد ذلك يشتريها بأقل، فهنا حصل تحايلٌ على ذلك العمل، فهذا مبرر اتخذ ليتوصل به إلى هذه الناة.

(وَاَمَّا فِي الوُجُوهِ البَاقِيَةِ فَلَيْسَ يُتَهَمُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَعْطَى أَكْثَرَ مِنَ الشَّرَاعَا فِي الوُجُوهِ البَّاقِيةِ فَلْيُسَ النَّمَنِ فِي أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ النَّمَنِ إِلَى اشْتَرَاهَا بِأَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ النَّمَنِ إِلَى أَبْعَرُ مِنَ اللَّمَنِ إِلَى أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ الأَجَلِ)، حرَّم الله الربا؛ يقول الله عَلَى: ﴿وَأَشَلَ اللَّهُ إِلَى أَبْتَمُ اللَهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الإرفاق اللهُ عَلَى الأرفاق اللهِ على الإرفاق اللهُ عَلَى الإرفاق اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الإرفاق اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلْمَا عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَّ عَلَى اللّهُ عَلَى الل

أخرجه الخطابي في "غريب الحديث» (٢١٨/١) عن الأرزاعي عن النبي ﷺ مرسلًا.
 قَالُ ابن القبّم في "إغاثة اللهفان» (٣٥٢/١): «وهذا وَإِنَّ كان موسلًا، فإنه صالح للاعتصاد به بالاتفاق، وله من المستدات ما يشهد له.

بالناس، فكل من البائع والمشتري يستفيد من ذلك، إذ المصلحة متبادلة بينهما، قال رسول الله ﷺ: «البَّاقِمَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقًا، فَإِنْ صَدَقًا وَبَيَّنَا بُورِكُ لَهُمَا فِي بَيْمِهِمَا، وَإِنْ كَلَبَا وَكَتَمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةً بِيَّجِهِمَا» (١١).

(عَنْ عَائِشَةَ: ﴿أَنَّهَا سَمِعَتْهَا وَقَدْ قَالَتْ لَهَا امْرَأَةٌ كَانَتُ أُمَّ وَلَدٍ لِرَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، إِنِّي بِعْتُ مِنْ زَيْدٍ عَبْدًا إِلَى العَطَاء يِفَمَائِمَاتُهُ)، يعني: باعته عبدًا إلى أن يأتي وقت العطاء الذي كان يصرف لهم.

(فَاحْتَاجَ إِلَى نَمْبُو، فَاشْتَرِيْتُهُ مِنْهُ قَبْلَ مَحِلَّ الأَجْلِ بِسِتِّعائَقٍ، فَقَالَتُ عَائِشَةُ: إِفْسَمَا شَرِيْتِ، وَبِفْسَمَا اشْتَرَيْتِ، أَبْلِغِي زَيْدًا أَنَّهُ قَدْ أَبْقَلَ جِهَادَهُ مَع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ لَمْ يَتُبُ، قَالَتْ: أَرَأَيْتِ إِنْ تَرَكْتُ وَأَخَذْتُ السَّتِّعِائَةِ يِينَارٍ؟ فَالَّتْ: فَهُو، ﴿فَنَن جَآءُ مَوْطَةٌ ثِن زَيِدٍ فَانَهُن فَلُم عَالَمَ السَّقَعِائَةِ يِينَارٍ؟ قَالَتْ: فَهُو، ﴿فَنَن جَآءُ مَوْطَةٌ ثِن زَيِدٍ فَانَهُن فَلُم عَالَمَ السَّقَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله يفتك بالمجتمعات، ويكون سببًا أيضًا في مَحْق الأموال؛ لأن الله يمحق

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢).

 ⁽٢) يُنظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٨٧٨٨).

 ⁽٣) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (١٨٤/٨). قال ابن عبدالبر في الاستذكار؟
 (٢٧٢/١): «وهو خبر لا يثبته أهل العلم بالحديث، ولا هو مما يحتج به عندهم».

الربا، ويُرْبِي الصَّدقات، قالت: لو تركتُ له الزيادة أكون هكذا قد رفع عني هذا الأمر الذي وقع، قالت: نعم؛ لأن التوبة - كَمَا هو معلومٌ -تُجُبُّ ما قبلها.

(وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ: لَا يَنْبُثُ حَلِيثُ عَايِشَةً، وَأَيْضًا فَإِنَّ زَيْدًا قَدْ خَالَفَهَا، وَإِذَا الْحَتَلَقَتِ الطَّحَابُةُ، فَمَذْهُبُنَا الظِّيَاسُ('')، وَرُويَ مِثْلُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ، عَنِ الْبِنِ عُمَرَ'''. وَأَمَّا إِذَا حَدَثَ بِالمَبِيعِ نَقْصٌ عِنْدَ المُشْتَرِي الأَوَّلِ، فَإِنَّ الظَّوْرِيُّ وَجَمَاعَةً مِنَ الكُوفِيِّينَ (") هذه صورة أخرى، فإذا باع إنسان لآخر سلمة إلى أجل، فلا يجوز أن يشتريها بثمن أقل على أن ينقده ذلك، لكن قد يحدث في هذه السلمة نقص أو عيب، فإذًا الصورة تغيرت، فقد منع من الصورة الأولى؛ لوجود علة الربا فيه، وهكذا يتبين لنا أن الشريعة الإسلامية تمنع ما فيه الضرر.

(أَجَازُوا لِبَائِعِهِ بِالنَّظِرَةِ)، أيْ: بالانتظار.

 ⁽١) يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٢٨٨/٥) حيث قال: «أما الجواب عن استدلالهم بحديث عائشة \$ فين وجوو:

أحدها: ضعف إسناده، ووهاء طريقه.

والجواب الثاني: أن عائشة ، إنها أبطلت البيع إلى العطاء؛ لأنه أجل مجهول، والآجال المجهولة يبطل بها البيم.

والجواب الثالث: أنه لو سلم أن إنكار عائشة ﴿ توجه إلى البيع الثاني دون الأول لما كان فيه دليل لأن زيدًا خالفها، وإذا اختلف الصحابيان وكان القياس مع أحدهما، كان قول من عاضده القياس أولى والقياس مع زيد دون عائشة ﴿ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ ال

⁽٣) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٨١٦٧) عن ابن عمر أن رجلًا باع من رجل سرجًا، فلم ينتقد ثمنه، فأراد صاحب السرج الذي اشتراه أن يبيعه، فأراد الذي باعه أن يأخذه بدون ما باعه به منه، فسئل عن ذلك ابن عمر فلم ير به بأسًا. وقال ابن عمر: فلعله لو باعه من غيره باعه بذلك الثمن أو أنقص.

 ⁽٣) يُنظر: "الاستذكار" لابن عبدالبر (٢٧٣/٦) حيث قال: "وكان الثوري وجماعة الكوفيين يجيزون لبائم الدابة بنظرة أن يشتريها بالنقد إذا عجفت وتغيرت عن حالها».

(أَنْ يَشْتَرِيَهُ نَفْدًا بِأَقَلً مِنْ ذَلِكَ الغَّمَنِ، وَعَنْ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ رِوَايَتَانِ(''. وَالصُّورُ الَّتِي يَعْتَبُرُهَا مَالِكٌ فِي الذَّرَائِعِ فِي هَلِهِ البُبُوعِ هِيَ أَنْ يَتَذَوَّعَ مِنْهَا)، هذه أصولٌ من أصول الربا، ولكن يريد أن يجعله ذريعةً ليصل إلى هذه الأمور؛ ليزينه ويلونه للمتبايعين على أساس أنه بيع وليس بربا.

(إِلَى: أَنْظِرْتِي أَرِدُك)، هذا هو ربا الجاهلية: أتقضي أم تربي؟ كانوا في الجاهلية يقرضون كذلك، يأتي المحتاج إلى الغني، فيقترض منه مالاً، وما أسعد صاحب هذا المال أن يأتي له المقترض عند حلول الأجل وهو عاجز عن السداد! لأنه لا رحمة بينهم، كان في قلوبهم غلظة، وهذا المسكين قد تَجمَّعت الديون على كاهله، فيقول: بل أربي، فيزيده مع مد الأجل.

(أَوْ إِلَى بَيْعِ مَا لَا يَجُوزُ مُتَفَاضِلًا)، هذا ربا الفضل الذي أشار إليه الرسول ﷺ فقال: «اللَّمَبُ بِالنَّمَبِ، وَالفِصَّةُ بِالفِصَّةِ... إلخ، وقال في آخره: «يَدًا بِيدٍ، مِثْلًا بِمِثْلِ اللهِ اللهِ يجوز أن تبيع أحدهما بالآخر مع الزيادة، ولا ما يلحق أيضًا بالربويات؛ لوجود علة تجمع بينهما كما ذكرنا ذلك.

(أَوْ بَيْعٍ مَا لَا يَجُوزُ نَسَاءً)، أيْ: ربا النسيثة؛ فالبيع إلى آجلٍ أيضًا لا يجوز، وهو المعروف في الجاهلية، وهو الذي جاء تحريمه تحريمًا قطعيًّا دون خلافٍ فيه البَّة.

 ⁽١) تفلهما ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٧٣/١) قال: «ولابن القاسم عن مالك أن ذلك جائز إذا خَنَث بالسلعة عيب مفسد مثل العور والعرج والقطع ونحو ذلك. وفي «العتبية» لأشهب عن مالك أن ذلك لا يجوز، وَهَذا مما لا يؤمن الناس على مثله».

⁽۲) تقدم تخریجه.

(أَوْ إِلَى بَيْعٍ وَسَلَفٍ)، نهى الرسول ﷺ^(۱) عن هذا النوع أيضًا؛ لأنه يكون فيه استغلال.

(أَوْ إِلَى ذَهَبٍ، وَعَرَضٍ بِلَهَبٍ، أَوْ إِلَى: صَعْ وَتَعَجَّلُ)، يعني إنسان عليه دَيْن لرجل غريب، فيذهب إليه ويقول: ضع عني بعض المال وأعجل لك باقيه.

(أَوْ بَيْعِ الظَّمَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ)، قَدْ وردت في هذا أحاديث كثيرة عن الرسول ﷺ أنه قد نهى عن بيع الطعام حتى يستوفي، وهذا حديث متفق عليه في «الصحيحين،"^(۲) وغيرهما^(۳).

(أَوْ بِيع وَصَرْفٍ، فَإِنَّ هَلِهِ هِيَ أُصُولُ الرَّبَا)، ما هو الصرف (أَ؟ يعني بيع الأثمان بعضها ببعضٍ، والأثمان هي الذهب والفضة، يعني: بيع الذهب بالفضة أو الفضة بالذهب، يجوز أن تبيع ولكن بشرط التقاضي في المجلس، فإذا لم يحدث التقاضي، فإن البيع فاسد، وقد قال الرسول ﷺ: «الدَّهَبُ بِالوَرِقِ رِبًا إِلَّا هَاءُ وَمَاءً"، والرَرِقُ المقصود به الفضة، ومعنى (هاءً وهاءً»؛ هذا اسم فعل بمعنى: خذ وهات، كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: "بِعُوا كَيْفَ شِئْم يَكْا بِيلِه".

أخرج أبو داود (٣٥٠٤) والنسائي (٤٦١١)، عَنْ عبدالله بن عمرو أن رسول الله ﷺ
 قال: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا بيع ما ليس عندك»، وحَسَّنه الأَلْبَائيُ في «إرواء الغليل» (١٣٠٦).

 ⁽۲) أخرجه البخاري (۲۱۲۳) ومسلم (۱۵۲۱) عن ابن عمر أن رَسُولَ الله هي، قال:
 امّن ابتاع طعامًا، فلا يبعه حتى يستوفيه.

⁽٣) كأبي داود (٣٤٩٢)، والترمذي (١٢٩١)، والنسائي (٤٥٩٥) وابن ماجه (٢٢٢٦).

أينظر: "معجم المصطلحات المالية" لنزيه حماد (ص٢٧٧، ٢٧٨).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٥٨٦).

⁽٦) تقدم تخریجه.

◄ تولىم: (وَمِنْ هَذَا البّابِ الْحَتِلَائُهُمْ فِيمَنْ بَاعَ طَعَامًا بِطَعَامٍ قَبْلَ أَنْ
 يَشْضَهُ.

هذه من المسائل المهمة في أبواب الفقه؛ وهي بيع الطعام بالطعام قبل قبضه، هل القبض خاص بالطعام أم لا؟ وإذا قلنا: هو خاص بالطعام، فهل يختص بالمكيل مثلاً أو الموزون والمعدود، وما عدا ذلك، أم أن ذلك عام في كل شيء (يعني: أي سلعة تبيعها فلا بد من أن تضفها)؟

لا شك أنه وردت أحاديث كثيرة فيما يتعلق بالطعام، منها حديث عبدالله بن عمر الصحيح أنه قال: كنا نشتري الطعام من الركبان جزافًا، فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه (".

إذًا، هذا نصَّ، وفي الحديث المتفق عليه أن رسول الله ﷺ قال:
«مَنِ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِعَهُ حَتَّى يَقْشِفُهُ (٢)، أي: لا يجوز له أن يبيعه حتى يقبضه من البائع؛ ولأنه أيضًا قبل القبض في ضمان البائع، والأحاديث كثيرة جدًّا أن رسول الله ﷺ نهى عن يبع الطعام حتى يكون فيه الصاعان (٣): ضاع البائع وضاع المشتري، فهذا دليل على أنه لا بد من القيض.

إِذًا، هل هذا خاصٌّ بالطعام أو أنه أيضًا عام؟

بعض العلماء قال: هذا خاص بالطعام، وأما غير الطعام فيجوز أن يباع قبل قبضه، أما الطعام فقد ورد فيه نص، فينبغي أن نقف.

وآخرون قالوا: لا، هذا يشمل الطعام وغيره بدليل أن عبدالله بن

أخرجه البخاري (۲۱۳۷)، ومسلم (۱۰۲۷).

⁽۲) تقدم تخریجه.

 ⁽٣) أخرجه ابن ماجه (٢٢٢٨) وغيره، وحسَّنه الأَلْبَائيُّ في اصحيح سنن ابن ماجهه (٥/٢٢٨)، ولفظه عن جابر قال: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَخْرِيَ فيهِ الشَّاعَانِ، صَاعُ البَّائِع، وَصَاعُ المُشْتَرِيّ.

عمر في الحديث الصحيح ذكر أنهم كانوا يبيعون الإبل في البقيع، قال: كنت أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير، وآخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم، وآخذ الدنانير، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «لَا بَأْسَ إِذَا أَخَذْتُهُمًا بِسِعْرٍ يَوْمِهِمَا فَافْتَرْقُتُمَا وَلَيْسَ بَيْنَكُمَا شَيْءً".

عَوْلٰهَ: (فَمَنَعَهُ مَالِكٌ (٢)، وَأَبُو حَنِيفَةً، وَجَمَاعَةٌ (٣).

وأحمد، لَكن أحمد في الرواية المشهورة عنه أنه خصه بالمكيل والموزون والمعدود^(ء).

تولى من (وَأَجَارَهُ الشَّافِمِيُ (٥)، وَالشَّوْرِيُّ، وَالأَوْرَاهِيُ
 وَجَمَاعَةٌ (١)، أما قبض الطعام فهذا لم يُجِزْهُ الشافعي (٧)، إنما أجازه

 ⁽١) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٩٣٠)، وضعفه الألبّانيُّ في «التعليقات الحسان»
 (٢٦١/٧).

 ⁽۲) يُنظر: "شرح مختصر خليل" للخرشي (١٩٦٥) حيث قال: "كل شيء يجوز بيعه قبل قبضه إلا مطلق الطعام؛ ربويًا كان أو غيره.

 ⁽٣) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص٦٧) حيث قال: «وَمَن اشترى شيئًا مما ينقل ويحول،
 لم يجز له بيعه حتى يقبضه».

⁽٤) يُنظر: "شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٥٨/١٥) حيث قال: "(ولم يصح بيعه ولو لبائعه، ولا الاعتياض عنه) أي: أخذ بدله (ولا إجارته ولا هبته ولو بلا عوض، ولا رهنه ولو قبض ثمنه) ولو لبائعه فيه (ولا حوالة عليه قبل قبضه).

⁽๑) مذهب الشافعية: هو عدم جواز بيع الطعام أو غيره حتى يقيض. يُنظر: «مغني المحتاج الشرييني (٢٦١/٣) حيث قال: «ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه»، ولا الإشراك فيه، ولا التولية؛ منقولاً كان أو عقارًا وإن أذن البائع في قبض الشن».

⁽٦) المنقول عنهم منع ذلك، قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٤٠/٦): «وقال الثوري: لا يجوز بيع شيء من المسلم قبل القيض. وقال الأوزاعي: من اشترى ثمرةً، لَمْ يجز له بيمها قبل القيض».

 ⁽٧) لم يجزه الشافعية سوى في الإقالة. يُنظر: «مغني المحتاج» للخطيب الشربيني
 (٢/ ٤٦١) حيث قال: «ومحل الخلاف إذا باعه بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة، وإلا فهو إقالة بالفظ اليم».

في غير الطعام وأحمد^(١).

إذًا، المؤلف وُهِمَ في نسبته إلى الشافعي، ولذلك قلت: وأحمد، على أساس أنه في غير الطعام، أما بالنسبة للطعام فالإمام الشافعي لم يخالف في ذلك، ونص مذهبه واضح في هذه المسألة، ولا أعتقد أن الإمام الشافعي يخالف نصوص أحاديث متفق عليها في هذا الموضوع، إنما الذي نسب إليه ذلك إنما هو عثمان البتي، والبتي (٣) معروف بمخالفاته، ومع ذلك التمس له العلماء عذرًا، وقالوا: لعل الأحاديث لم تبلغه في ذلك (٣).

إذًا، هذه المسألة لم يخالف فيها الأئمة الأربعة، وهمي مسألة بيع الطعام قبل قبضا عدا الطعام، الطعام، الفقوا عليها (٤) لكن الخلاف فيما عدا الطعام، هل يجوز أن يقيض قبل ذلك أو لا؟ فأجازه الإمام الشافعي وأحمد وأكثر النقهاء، ومنعه مالك.

 ⁽١) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٥٨/٢) حيث قال: «فإن بيع مكيل ونحوه جزافًا كصبرة معينة وثوب، جاز تصرف فيه قبل قبضه».

 ⁽٢) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٦/٤٤) حيث قال: «وقال عثمان البتي: لا بأس أن يبيع كل شيء قبل أن يقبضه وإن كان ما يكال أو يوزن».

⁽٣) كابن عبدالير في «التمهيد» (٣/٣٤/١٣) قال: «قال عثمان البني: لا بأس أن تبيع كل شيء قبل أن تقيضه... وهذا قول مردود بالسنة والحجة المجمعة على الطعام، وأظنه لم يبلغه الحديث، ومثل هذا لا يلتفت إليه».

⁽٤) حكى الإجماع ابن عبدالبر في «التمهيد» (٣٣٤/٣٣) قال: قال عثمان البتي: لا بأس أن تبيع كل شيء قبل أن تقبضه؛ كان مكيلًا أو مأكولًا، أو غير ذلك من جميع الأشياء، وهذا قول مردود بالسنة والحجة المجمعة على الطعام، وأظنه لم يبلغه الحديث، ومثل هذا لا يلتفت إليه».

ونقله النوري أيضًا في «شرح مسلم» (١٧٠/١٠) قال: «أما مذهب عثمان البتي، فَحَكاه المازري والقاضي، ولم يحكه الأكثرون، بل نقلوا الإجماع على بطلان بجع الطعام المبيع قبل قبضه قالوا: وإنما الخلاف فيما سواه، فهو شاذ متروك، والله أعلم».

◄ تولىم: (وَحُجَّةُ مَنْ كَرِهَهُ أَنَّهُ شَهِيةٌ بِبَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ نَسَاءً،
 وَمَنْ أَجَازُهُ لَمْ يَرَ ذَلِكَ فِيهِ اغْتِيَارًا بِتَرْكِ القَصْدِ إِلَى ذَلِكَ).

لا شك أن الأحاديث الكثيرة الصريحة نصت في بع الطعام، والذين منعوا غير الطعام استدلوا بهذه الأحاديث، وقالوا: هذا يشمل الطعام وغيره، والذين أجازوا بيع غير الطعام قبل قبضه استدلوا بأثر حديث ابن عمر الذي ذكرتُهُ في بيع الإبل بالبقيع، فإنهم يتبايعون قبل القبض^(۱)؛ يعنى: كانوا يشترون هذه الإبل وبيعونها دون أن يحصل قبضٌ في ذلك.

تولىم: (وَمِنْ ذَلِكَ الْحَيْلَافُهُمْ فِيمَنِ الشَّتَرَى طَعَامًا بِشَمَنِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُوم).

اشترى طعامًا بثمن إلى أجل معلوم محدد؛ يعني: دفع قيمته على أن يقدم له طعامًا.

◄ قولته: (فَلَمَّا حَلَّ الأَجَلُ، لَمْ يَكُنْ عِنْدَ البَائِعِ طَعَامٌ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ).

إذًا، القصد أنه دفع له مبلغًا من المال ليعطيه طعامًا، فلما حل الأجل المتفق عليه كما هو الحال في السلف، لم يجد الطعام الذي اتفق معه على أن يدفعه إليه، فماذا يفعل؟ يريد أن يحتال!

◄ تولى : (فَاشْتَرَى مِنَ المُشْتَرِي طَعَامًا بِثَمَنٍ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ مَكَانَ طَعَامِهِ
 الَّذِي وَجَبَ لَهُ).

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٣٥٤) عن ابن عمر، قال: كنت أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير، وآخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير، آخذ هذه من هذه، وأعطي هذه من هذه، قاتب كرسُول الله ﷺ، وريدك هذه، قلت: يا رسول الله، رويدك أسالك أبي أبيع الإبل بالبقيع، فأبيع بالدنانير، وآخذ الدراهم وأبيع بالدراهم، وآخذ الدنانير، آخذ هذه من هذه، وأعطي هذه من هذه، فقال رَسُولُ الله ﷺ: "لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تُشْرَقا وبينكما شيء"، وصَمَعُت الألبَائيُ في فإرواء الغليا، (ه/لا)).

إذًا، هناك شخصٌ دفع إلى آخر مبلغًا من المال ليدفع له طعامًا بعد وقت محدد لأجلٍ معينٍ، فلما انتهى الأجل وجاء وقت دفع الطعام كان البائع لا يملك ذلك الطعام فماذا يفعل؟ أراد أن يحتال على ذلك، فذهب إلى نفس المشتري ليشتري منه طعامًا يشبه هذا الطعام ثم يسلمه له!

ترلىم: (فَأَجَازَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُ^(۱)، وَقَالَ: لَا فَرْقَ بَبْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ
 الظَّعَامَ مِنْ غَبْرِ المُشْتَرِي الَّذِي وَجَبَ لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ مِنَ المُشْتَرِي نَفْسِهِ).

يعني وجهة الإمام الشافعي (٢٠ كما أنه يجوز لهذا الذي التزم أن يؤدي الطعام في وقت محدد، يجوز له أن يشتري من أي شخص يذهب إلى أي دكان من الدكاكين أو محل من المحلات، فيشتري ويدفع له الطعام أو إلى سوق الجملة، ولا يجوز أن يشتري من البائع نفسه؛ لأن فيه شبهة.

◄ قول ﴿ وَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَالِكٌ ﴾

ومنع ذلك مالكٌ، وأيضًا أحمد (٤) وأبو حنيفة (٥).

 ⁽١) يُنظر: "المجموع" للنوري (٢٧٥/٩) حيث قال: "إذا باع طعامًا بثمن مؤجل فحل الأجل فأخذ بالثمن طعامًا، جاز عندنا».

 ⁽Y) قال الماوردي في «الحاوي الكبير» (٩٠/٥): «إذا انفرد كل واحد من العقدين بحكم نفسه، لم يصح اعتبار هذا، وكان حكم العقد الثاني مع البائع كحكمه من غير البائع على أن كل واحد من العقدين قد قابل عوضًا مضمونًا».

 ⁽٣) يُنظر: «المقدمات الممهدات» لابن رشد الجد (٤٩٥/٧) حيث قال: «وإنْ حلَّ الأجل، فلا يجوز له أن يتاع منه طعامًا».

 ⁽٤) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (١٣٤/٤) حيث قال: «ومَنْ باع طّعامًا إلى أَجَلٍ، فلما حل الأجل أخذ منه بالثمن الذي في ذمته طعامًا قبل قبضه، لم يجزء.

⁽a) يُنظر: «الحجة على أهل المدينة» للشيباني (٦٥٥/٢) حيث فال: «قال أبو حنية: من سلف ذهبًا أو وَوقًا في عرض إذا كان موصوفًا إلى أجل مسمّى، ثم حل الاجل، فإنه لا خير في أن يبع المشتري تلك السلعة من الباتع ولا من غيره قبل أن يعم الاجل، وبعد ما يحل الأجل بعرض من العروض يعجله ولا يؤخره، بالمًا ما بلغ ذلك العرض، ولا بغير العرض».

◄ قولاًم: (وَرَأَهُ مِنَ الذَّرِيعَةِ إِلَى بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِي).

فَمَن ابتاع طعامًا، فلا يَبعه حتى يقبضه، إذًا هنا هو عليه حق لم يؤده، فالآن يشتري من هذا الشخص كأنه باعه نفس الطعام؛ اشتراه منه ثم باعه إياه وهو لا يزال عنده، أما لو جاء واشترى منه _ قبل أن يحل الأجل _ طعامًا، ثم أبقاه عنده ثم باعه إياه، فهنا تختلف الصورة.

تولاى: (لأَنَّهُ رَدَّ إِلَيْهِ الطَّمَامُ الَّذِي كَانَ تَرَتَّبَ فِي فِرْقِو، فَيَكُونُ قَذْ
 بَاعَهُ مِنهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ. وَصُورَةُ اللَّرِيمَةِ فِي ذَلِك: أَنْ يَشْتَرِيَ رَجُلٌ مِنْ
 آخَرَ طَمَامًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُوم، فَإِذَا حَلَّ الأَجَلُ قَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّمَامُ:
 لَيْسَ عِنْدِي طَعَامٌ، وَلَكِئْ أُشْتَرِي مِنْكَ الطَّمَامُ الَّذِي وَجَبَ لَكَ عَلَيَّ،
 فَقَالَ: هَذَا لاَ يَمِيحُ.

هل المسلم في حاجة إلى أن يُرقِعَ نفسه في مواضع الشبهة، لا وفيما ينكر عليه؟ هذا وقوع في شبهة، وأقل ما يقال فيه بأنه شبهة، لا يدري الإنسان أحلال أم حرام؟ لماذا لا يذهب إلى غيره ويشتري منه الطعام، وهذا مما أحله الله، وأدفع إليه وأتجنب مواضع الشبه والشكوك، فكل موضع فيه شبهة أو شك أو تتردد فيه، فدعه إلى ما لا تتردد فيه.

◄ قَوْلَى: (لِأَنَّهُ بِيعَ الطَّعَامُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ، فَيَقُولُ لَهُ: فَيعْ طَعَامًا مِنْ وَأَرْفُهُ عَلَيْكِ مَا دَكُوْنَاهُ، (أَعْنِي: أَنْ يُرُدَّ عَلَيْهِ مِنْ وَلَكَ مَا دَكُوْنَاهُ، (أَعْنِي: أَنْ يُرُدَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ الطَّعَامِ اللَّهَامِ وَيُبْقِيَ النَّمَنَ المَدْفُوعَ إِنَّمًا هُوَ ثَمَنُ الطَّعَامِ اللَّذِي هُو فِيْهِي).

إذًا، الشبهة قائمة هنا، فهذه وسيلة توصل بها إلى الأمر، إذًا أقل ما يقال فيه: إنها شبهة ينبغي أن تتجنب، وعرفنا مما ذكره المؤلف وغيره أن الشافعي يقول: هذه تُهَم، والتُّهم لا ينبغي أن نبني عليها الأحكام. تولى: (وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ: فَلَا يَعْتَبِرُ التُّهَمَ كَمَا قُلْنَا).

وهذا تكلَّمنا عنه فيما سبق وبيَّناه، وأن أكثر العلماء يأخذون بذلك من باب سد الذرائع، بل إن بعض هذه الأمور يرى أن الربا فيها صريح، كما مر في مسألة العينة، والإمام الشافعي له وجهة نظر في ذلك، وقد رأينا ما مر من حديث أنه لم يصح عند الشافعي، وبينا أن مذهب الشافعي أنه إذا صح الحديث، فإن ذلك الحكم الذي يدل عليه ذلك الحديث يعتبر مذهبًا له.

تولام: (وَإِنَّمَا يُرَاعِي فِيمَا يَجِلُّ وَيَحْرُمُ مِنَ البُّيُوعِ مَا الشَّتَرَطَا
 وَذَكَرَاهُ بِٱلْسِنَتِهِمَا وَظَهَرَ مِنْ فِعْلِهِمَا لِإِجْمَاعِ المُعْلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَيِّمُكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ بِدَرَاهِمَ مِثْلِهَا، وَأَنْظِرُكُ بِهَا حَوْلًا، أَوْ شَهْرًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُك.

(لَا يَجُوز)؛ لأن هذا هو عين الربا.

تولىم: (وَلَوْ قَالَ لَهُ: أَسْلِفْنِي دَرَاهِمَ، وَأَشْهِلْنِي بِهَا حَوْلًا أَوْ
 شَهْرًا جَازَ).

لأنَّ هذا قرض، ولا يُعَدُّ ذلك من الربا، أما المسائل التي مرت بنا فهى من باب الذرائع، أو من مسائل يتذرَّع بها إلى الوصول إلى الربا.

تولىم: (فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا اخْتِلَاتُ لَفْظِ البَيْعِ وَقَصْدِهِ، وَلَفظِ
 القَرْضِ وَقَصْدِهِ).

ولكن الرسول ﷺ قال: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّبَاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلُّ امْرِئِ مَا نَوَى (١٠٠)، فإذا فهم ذلك من مسلكهما، فإن ذلك أقل ما يقال عنه أنه شبهة.

⁽١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

◄ قولهَ: (وَلَمَّا كَانَتْ أُصُولُ الرِّبَا كَمَا قُلْنَا خَمْسَةً).

عاد المؤلف مرةً أخرى ليشير إلى أصول الربا؛ أي: مسائله التي مرت بنا، وكلها مرت مدروسةً مفسرةً.

◄ قول٪: (أَنْظِرْنِي أَزِدْكَ).

(أَنْظِرُنِي أَزِدُكُ)؛ المعروف عند أهل الجاهلية، والتي يُعبِّرون عنها بتعبيرِ آخَرَ: أتقضي أم تربي؛ أي: تؤدي ما عليك من الدِّين أو أزيد في الأجل، وأزيد أيضًا في المبلغ.

◄ قول (وَالتَّفَاضُلُ، وَالنَّسَاءُ).

يعني ربا الفضل، هذا هو الثاني، والثالث هو ربا النسيئة، ولا شك أن ربا الفضل وربا النسيئة كلاهما محرمٌ، لكن ربا النسيئة أشدُّ تحريمًا.

◄ قوله: (وَضَعْ وَتَعَجَّلُ).

«ضَعْ وتَعجَّل»، وهذه المسألة ستأتي إن شاء الله، فهل هذه تعدُّ من مسائل الربا أو هي ذريعة من ذرائع الربا، أو أنها تختلف تمامًا فتأتي على نقيض: «تقضي أم تربي» التي عبر عنها المؤلف بقوله: «أنظرني أزدك».

◄ قول٪: (وَبَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ).

كذلك بيع الطعام قبل قبضه؛ سيأتي الكلام فيه إن شاء الله، والكلام عنه ذُو شُغَبَتين؛ أوَّلًا: مَلْ يجوز بيع الطعام قبل قبضه أو أنه لا يجوز؟ وإن قلنا: لا يجوز، فهل لا يجوز مطلقًا أم في المسألة تفصيل؟ ثم أيضًا ما يتعلق بالضمان، هل يضمن البائع مطلقًا أو يضمن في بعض الحالات؟

◄ قَوْلَٰٰٓهَ: (فَإِنَّهُ يُطَلُّ أَنَّهُ مِنْ هَذَا البَّابِ، إِذْ فَاعِلُ ذَلِكَ يَدْفَعُ دَنَائِيرَ،
 وَيَأْخُذُ أَكْثَرَ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ تَكَلَّفِ فِعْلِ، وَلَا ضَمَانٍ يَتَعَلَّقُ بِلِمَّتِهِ، فَيَنْبَغِي
أَنْ نَذْكُرَ هَاهُنَا هَذَيْنِ الأَصْلَيْنِ).

متى يحدث هذا؟ لو اشترى سلعةً ثم باعها قبل قبضها، وقلنا: إن الضمان على البائع، فكيف يبيع سلعةً ضمانها على غيره ويربح فيها؟! هذه هي العلة.

◄ قول ﴿ (أَمَّا ضَعْ وَتَعَجَّلْ: فَأَجَازَهُ ابْنُ عَبَّاسِ مِنَ الصَّحَابَةِ) (١٠).

ما معنى ضع وتعجل؟ ولماذا اختلف فيها العلماء؟ وما سبب اختلافهم في هذه المسألة؟ ثم أي القولين فيما يظهر أرجح؟ وأيهما أحوط؟

معنى اضع وتعجل؛ أيْ: ضَعْ عنى بعض المبلغ، أُودِ إليك ما تبقى منه، كأن يكون لشخص على شخص دَيْن، فيَأْتِي المَدين إلى الغريم أيْ: الدَّائن فيقول له: ضَعْ عني بعض هذا الدَّين، أدفع لك باقيه حالًا دون تأجيل، أي: يقطع الأجل.

إذًا، هذا فيه تعجيلٌ في دفع المبلغ مع تقليله، وهذا يأتي في مقابله: أنظرني أزدك، فهنا ضَعْ وتَعجَّل، وهناك زِدْ واخَّر، أو زد واجَّل، فهل هناك توافقٌ بين المسألتين، وهل هذه تلحق بتلك أم أن الصورتين تختلفان؟

قد اختلف العلماء في ذلك؛ فمنهم مَنْ قاس هذه على تلك، ومنهم مَنْ رأى فارقًا بينهما، ولكلِّ أدلة يستدل بها؛ سواء كانت من الأثر أو من القياس.

فجمهور العلماء منعوا ذلك: أبو حنيفة (٢) ومالك (٩)

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٧٠٠)، عن طاوس عن ابن عباس، سئل عن الرجل يكون له الحق على الرجل إلى أجل، فيقول: عَجِّل لي وأضع عنك، فقال: «لا بأس بذلك».

 ⁽٢) يُنظر: (مختصر القدوري؛ (ص٩٤) حيث قال: «ولو كان له ألف مؤجلة، فَصَالحه على خمسمانة حالّة، لم يجز؟.

 ⁽٣) يُنظر: «الشرح الصغير» للدروير (٤١٠/٣) حيث قال: «(لا) يجوز الصلح (بثمانية نقدًا عن عشرة مؤجلة) لما فيه من: ضَعْ وتَعجَّل».

والشافعي(١)، وهو المشهور عن أحمد(١)، وعدوا هذه المسألة نوعًا من أنواع الربا، وأنها من الذراتع التي يتوصل بها إلى الربا، ولهم دليلان؛ دليل من المنقول وآخر من المعقول، ونقصد دائمًا بالمنقول بالمعقول ما كتاب الله على أو فيهما ممًا، ونقصد بالمعقول ما يكون دليله العقل أي: القياس، فالذين قالوا: إنَّ ذلك لا يجوز، استللوا بآثار ورَدتُ عن الصحابة؛ ورد أثر عن المقداد بن الأسود أنه قال: أسلفتُ رجلًا مائة دينار إلى أجل، فقلت له: عَجِّل لي تسعين دينارًا وأضع عنك عشرة، فَسَالتُ رَسُولَ الله على فقال: «أكلتُ ربًا فِقْمَلَةُ وأَطْعَمْتُهُ ١٩٠٨)، يعني يا مقداد؛ لأن حرف النداء هنا محذوتٌ، «أكلت ربًا يا مقداد وأطعمته، يعني؛ أطعمته الطرف الآخر الذي وضعتَ عنه هذا المبلغ، فالرسول على سماه ربًا.

إذًا، هذا الأثر ـ كمَا تَرون ـ صريحٌ في منع مسألة: ضَعْ وتَعجَّل؛ لأنه نص فيها، والصحابة ـ بل السلف عمومًا، بل كل مؤمن ـ عنده ورع وخشية من الله ﷺ، لا يقدم على أمرٍ إلا وقد عرف الحق فيه.

ولكن السؤال هنا: هل هذا الأثر صحيح أم لا؟

هذا الأثر أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» وصَعَّفُه (⁴⁾، إذًا هو ضعيف، وأنتم تعلمون بأن الحديث إذا كان ضعيفًا لا يحتج به إلا إذا

⁽١) يُنظر: أسنى المطالب، لزكريا الأنصاري (٢١٦/٣) حيث قال: «(ومَنْ صالح عن الَّقِ حالٌ بخسمالة مؤجلة، فليس بمعارضة)، بل هو مسامحة بعط خمسمائة، وبإلحاق أجل بالباقي، والأول سائة دون الناني (فيصح الإبراء) من الخمسمائة (لا التأجيل، وفي عكس) بأن صالح عن ألف مؤجل بخمسمائة حالة (يبطل)؛ لأنه ترك بعض المقدار ليحصل الحلول في الباقي».

 ⁽۲) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (۳۹۲/۳) حيث قال: «(وإن صالح) رشيد (عن) دين (مؤجل ببعضه حالاً، لم يصح) الصلح».

⁽٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١١٤٧١)، وضعَّفَه.

⁽٤) قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٤٧/١): «وروي فيه حَديثٌ مُسْندٌ في إسناده ضعفها

وجدت له طُرُقٌ أخرى متعددة أو قرائن تُعضّده، فإنه يُرتفع ليصبح حُجُّةً في ذلك أيضًا، وحادثة حصلت أمام المقلداد؛ رأى رجلين فعَلاَ ذلك، أي: ضع وتعجل، فقال: كلاكما قد آذن بحربٍ من الله ورسوله^(١)، أي: أنكر علمها ذلك.

وأثر عن عبدالله بن عمر ﴿ أنه أنكر ذلك، ونهى عنه (٢٠). هذا من حيث الدليل المنقول.

أما من حيث الدليل المعقول، فإنهم قالوا: هذا بيع حلول، يعني بيعٌ حلَّ قبل أجله، وهذا لا يجوز، وأيضًا قاسوا ذلك على: أتقضي أم تربي، ووجه الجمع بينهما أن تلك الصورة زِيدَ في الأجل، فزيدَ في الثمن، وهذه نقص في الأجل، فنقص في الثمن، فبينهما شبه، فَهَل هذا الشبه يكون حُجَّة لمنع هذه المسألة؟ هذا هو ما احتج به المانعون "".

وذهب فريق آخر من العلماء وهي رواية ليست المشهورة عن الإمام أحمد، وهو قول عبدالله بن عباس من الصحابة ، وقول إبراهيم النخعي من التابعين، وأبي ثور من الشافعية (^(۵)، وكذلك زُفَو من الحنفية (^(۵)، هؤلاء ذهبوا إلى أن مسألة (^(م) وتعجّل) تجوز، أي: أنه يجوز للدائن أن ينقص

 ⁽١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبيرة (٥٩٧)، والحديث رجاله رجال الصحيح عدا أحد رجاله، وهو أبو المعارك غير معروف. يُنظر: (مجمع الزوائدة (١١٦/٤).

 ⁽٢) أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٤٣٥٩) عبدالرحمن بن مطعم قال: سألت ابن عمر عن رجلٍ لي عليه حق إلى أجل، فقلت: عَجِّل لي وأضع لك، فنهاني عنه، وقال: «نهانا أمير المؤمنين أن نبيع العين باللَّين؟.

⁽٣) قال ابن قدامة في «المغنيّ» (٣٦٧/٤): «ولنا أنه يبذل القدر الذي يحطه عوضًا عن تعجيل ما في ذمته، وبيع الحلول والتأجيل لا يجوز، كما لا يجوز أن يعطيه عشرة حالة بعشرين مؤجلة.

 ⁽٤) يُنظر: «الأوسط» لابن المنظر (٥٨/١١) حيث قال: «وبه قال النخمي وأبو ثور. وقال أبو ثور: ليس هذا بيعًا، إنما هذا حط».

 ⁽a) يُنظر: «شرحُ مشكل الآثار، للطحاوي (٦٤/١١) حيث قال: «قال زفر في رجلٍ له على رجلٍ ألف درهم إلى سنة من ثمن متاع أو ضمان، فَضَالحه منها على خمس مئة نقذًا: إن ذلك جائز،

من اللَّين مقابل أن يعطيه المدين حقَّه قبل موعده، ما دليل هؤلاء؟ دليل هؤلاء ذَكَره المؤلف من الأثر.

وَالفَريق النَّابِي لهم دليل أيضًا من الأثر والقياس، وهو ما سميناه بالمعقول، أما الأثر فقد جاء في قصة بني النضير، فكما تعلمون عندما نزلت الآيات بإجلائهم، وتعلمون بما حصل منهم، فإن الرسول ﷺ حدد لهم وقنًا معبنًا على أن يخرجوا من المدينة، فجاؤوا إلى رسول الله ﷺ، وقالوا: يا رسول الله، إنَّ لنا ديونًا، يعني: حقوقًا على الناس لم تحلَّ بعد.. وتعلمون أن اليهود عرف اشتغالهم بالتجارة، حتى إن رسول الله ﷺ مات ودرعه مرهون عند يهودي، فهؤلاء طلبوا من الرسول ﷺ أن ينظرهم مدة أكثر حتى تحل ديونهم، فماذا قال لهم رسول الله ﷺ؟ قال لهم: «شُمُوا رَتَمَجَّلُواهُ('').

إذًا، هذا نصُّ صريحٌ في هذه المسألة، لكن هل هذا الحديث صحيح أم لا؟ هذا الذي يهمنا، هذا من حيث الدليل، قالوا: فهذا نص صريح في هذه المسألة.

قالوا: وقد تُبتَ ذلك أيضًا عن عبدالله بن عباس ألله، وهو لا يقول بمثل هذا القول، ولا يفتي به إلا وقد عرف ذلك عن رسول الله ﷺ.

وأما من حيث القياس أو المعقول: فإنهم قالوا: أليس لهذا الإنسان (أي: الدَّائن صاحب الحق) أنه عندما يحل الأجل أن يسقط عن المدين بعضه؟ قالوا: نعم. قالوا: فكذلك هنا أيضًا^(؟).

إذًا، ما الفرق بين هذا وذاك؟ هذا رجل تنازل له عن بعض حقه

 ⁽١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨١٧) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»
 (١٣٠/٤): «فيه مسلم بن خالد الزنجي، وهو ضعيف، وقد وثق».

 ⁽٢) وهو معنى قول أبي أور: اليس هذأ بيعًا، إنما هذا حط»، ينظر: الأوسط» لابن المنذر (٥/١١).

مقابل أن يعطيه، وهذا أيضًا بعد أن حل الأجل جاز له ذلك، فهؤلاء فرقوا بين مسألة "ضَعْ وتَعجَّل»، وبين مسألة "أنظرني أزدك»؛ لأن مسألة "أنظرني أزدك» لا شك أن فيها إثقال كاهل المدين، وإرهاقًا له، إذًا في ذلك ضرر على طرف مع استفادة طرف آخر، لكن "ضَعْ وتعجل» قالوا: إنما الفائدة تسري وتعم الطرفين معًا، فقالوا: هنا لا ينطبق على الربا، فليس هذه من مسائل الربا، بَل إن الربا معروف في اللغة بأنه الزيادة، والزيادة هنا هي نقصٌ في الأجل، وفي الثمن، فليس هذا من أنواع الربا^(۱).

ولكن اعترض الفريق الآخر، فقالوا: بل إن الطرف الثاني أيضًا يستفيد عندما تؤجل أنه يبعد له في الأجل، والمدين لا يخلو من واحد من أمرين: إما أن يكون معسرًا، وإما أن يكون موسرًا، فإن كان معسرًا فلا يجوز أن يُزاد له في المدة مع زيادة الثمن، بل يجب أن ينظر كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَكُ ذُو عُسَرَةٍ فَنَظِارةً إِنِّ مُنْسَرَةً﴾، فَإِنْ كَانَ لا يستطيع المدفع، فَعَلَى الدائن أن ينظره حتى تزول عنه العسرة.

إذًا، إنظاره واجب دون مقابل، إذًا قالوا: هذا قياس مع الفارق، وقالوا: وإن كان المدين موسرًا (أي: غنيًّا)، فيجب عليه أن يدفع حق الدائن إذا حل عليه.

هذا هو تقرير هذه المسألة، ولكن نأتى إلى حديث بني النضير، هذا

⁽١) قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٢٧٨/٣): هذا عكس الربا؛ فإن الربا يتضمن الزيادة في أحد العوضين في مقابلة الأجل، وهذا يتضمن براءة ذمته من بعض العوض في مقابلة سقوط الأجل، فسقط بعض العوض في مقابلة سقوط بعض الأجل، فانتفع به كل واحد منهما، ولم يكن هنا رباء لا حقيقة، ولا لفقة، ولا عرفًا، فإن الربا الزيادة، وهي منتفية مهنا، والذين حرموا ذلك إنما قاسوه على الربا، ولا يخفى الفرق الواضح بين قوله: «إما أن تربي وإما أن تقضي»، وبين قوله: «عجل لي وإما أن تقضي»، وبين قوله: «عجل لي واحب لك مائة، فإين أحدهما من الآخر؟ فلا نص في تحريم ذلك، ولا أوجاع، ولا تياس صحيح».

الحديث رواه الطبراني في «الكبير» (۱) ورواه أيضًا البيهقي في «السنن الكبرى» (۱) ورواه سعيد بن منصور (۱) والكلام فيه بالنسبة لراويه مسلم بن خالد الزنجي، هذا كل ما فيه، قال البيهقي: إن هذا الحديث لضعف راويه (۱) ولكن قد جاءت له طرق أخرى، ولذلك صححه الحاكم في «مستدركه» (۱)

ولا شك أنه من حيث تقرير الحكم ومن حيث إقامة الأدلة، يظهر رجحان القول الثاني، وربما أيضًا هذا يوسع على بعض الناس، لكن المسلم دائمًا إذا أراد أن يأخذ بالجانب الأحوط، فعليه أن يتقي ويبتعد عن ذلك، ويخاصة أن الذين خالفوا بذلك ومنعوه أكثر من الذين أجازوه، فلو أثر أنَّ إنسانًا أخذ بهذه المسألة، وَعَمل بها، تكون له حُجَّة، ولو أن إنسانًا توقف عنها لكانت له حجة، ولو أن الإنسان الذي يريد أن يأخذ به تركها تورعًا واحتياطًا لدينه، لكان خيرًا له في ذلك وأعظم أجرًا، والله أعلم.

◄ قولك: (وَزُفَرُ مِنْ فُقَهَاءِ الأَمْصَارِ).

«زفر» كما تعلمون من أصحاب الإمام أبي حنيفة، يعني: من أكابر
 الفقهاء، وهو أيضًا من العلماء الذين تتلمذوا على الإمام أبي حنيفة كأبي

 ⁽١) هو في «المعجم الأوسط» (٨١٧)، وليس في «المعجم الكبير» عن ابن عباس قال:
 لما أمر رُسُولُ الله ﷺ بإخراج بني النظير من المدينة، أتاه أناس منهم، فقالوا: إن
 لنا ديونًا لم تحلً، فقال: «ضَعُوا وتَعجَّلوا».

⁽٢) يُنظر: «السنن الكبرى» للبيهقى (١١٤٦٧).

⁽٣) لم أجده في «سنن سعيد بن منصور» المطبوع، وقد أخرج البيهقي في «السنن الكبرى» (١١٤٦٦) من طريق سعيد بن منصور أن ابن عباس كان لا يرى بأسًا أن يقول: أعجل لك وتضع عنى.

 ⁽٤) يُنظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (١١٤٦٧) حيث قال: «وقد روي فيه حديث مسند في إسناده ضعف. . . وذكر الحديث».

 ⁽٥) يُنظر: «المستدرك على الصحيحين» للحاكم (٢٣٢٥) قال: «هذا حديث صحيح الإسناد».

يوسف ومحمد بن الحسن، وزفر أيضًا من العلماء الذين لهم آراء مستقلة، فالعلماء السابقون من تلاميذ الأئمة وغيرهم لم يقغوا جامدين عند أقوال أثمتهم، لو تَبيَّن لَهم أنَّ الحق مع غيرهم، فإنهم يأخذون به، نحن ذكرنا ليس فقط قول ابن عباس، بل أحد بذلك النخعي من التابعين وأبو ثور، ولذلك بعضهم (١) قال: هذا رأي للشافعي، وهذا المعروف أنه قول أبي ثور، وأبو ثور ينسب إلى الشافعية أيضًا (١)، وهي رواية للإمام أحمد (١)، وليست المشهورة، وأيضًا أخذ بهذا بعض المُحَققين من الحنابلة كشيخ الإسلام ابن تيمية (١)، وكذلك أيضًا ابن القيم (١٠).

تولىم: (وَمَنَعَهُ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمُ ابْنُ عُمَر مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمَالِكٌ،
 وَأَبُو خَينَةَ، وَالثَّوْرِيُّ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ فَقَهَاءِ الأَمْصَارِ^(٢)).

وكذلك الشافعي وأحمد في المشهور عنه.

> تولىم: (وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ).

لم يختلف قول الشافعي في ذلك فيما أعلم، إنما هو قول أبي ثور، وهو الذي أجاز ذلك، هذا الذي أعلمه، والله أعلم.

◄ قول آ: (فَأَجَازَ مَالِكٌ)^(٧).

- (۱) مثل ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٦/ ٤٩٠).
- (٢) ذَكره تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية» (٧٤/٢)، وقال: «الإمام الجليل أحد أصحابنا البغدادين».
 - (٣) يُنظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٣٩٦/٥) حيث قال: «وهو رواية عن أحمد».
- ٤) يُنظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٣٩٦/٥) حيث قال: «ويصح الصلح عن المؤجل بعضه حالًا».
- (a) ينظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢٧٨/٣) حيث قال: «فلا نص في تحريم ذلك،
 ولا إجماع، ولا قياس صحيح».
- (٦) منهم سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وسالم بن عبدالله. يُنظر: «الأوسط» لابن المنذ (٧/١١).
- (٧) ينظر: «الشرح الصغير» للدردير (٤٠٩/٣) حيث قال: «(و) جاز الصلح (عن=

المؤلف أدخل جزئيةً ضمن مسألة، فمالك ومن معه الذين منعوا "ضع وتعجل" أجازوا.

◄ قوللة: (وَجُمْهُهُورُ مَنْ يُنْكِمُ^(۱): ضَعْ وَتَعَجَّلْ أَنْ يَتَعَجَّلَ الرَّجُلُ فِي
 تَيْنِيهِ المُؤجَّلِ عَرَضًا يَأْخُذُهُ).

(عَرَضًا يَأْخَذه): أي أنه فرق بين النقد وبين غيره؛ فإنه يقصد إذا أعطاه إياه عرضًا، فإن ذلك يجوز، وكما ترون هناك فرق بين المسألتين، يعني: لا يُمْكن قياس «صَعْ وتعجَّل» التي فيها رفق ومصلحة ومنفعة للطرفين على «أنظرني أزدك» التي فيها استغلال لحالة الفقير، وأيضًا ضعفه، أما هذا الدائن الغني الذي يريد أن يستغله؛ لأنه ليست أمامه وسيلة إما أن يدفعه، وإما أن يتزل عند رغبة الدائن.

◄ قولة: (وَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَقَلَّ مِنْ دَيْنِهِ. وَعُمْدَةُ مَنْ لَمْ يُحِزْ ضَغ
 وَتَعَجَّلْ: أَنَّهُ شَبِيةٌ بِالزِّيَادَةِ مَمْ النَّظِرَةِ).

هذا هو الدليل العقلى الذي كما ذكرنا تشبيهه بالزيادة.

⁼ عرض) معين ادعاء على صاحبه، فاقر أو أنكر (أو) عن (طعام غير المعاوضة)، گذلك: أي معين أو عن مثلي ولو مؤجلاً؛ وكأنه أطلق العرض على ما يشمل المثليات غير الطعام، كالقطن والحديد ونحوهما مما يوزن أو يكال (بعين) فعب أو نفضة أو هما (أو عرض) مخالف لما شوايخ عنه كأن يصالح عن عبد بثوب أو بحمار عكسه ولو مؤجلاً (أو طعام مخالف) للطعام الذي صولح عنه؛ كأن أو بحمار عكسه ولو مؤجلاً (أو طعام مخالف) للطعام الذي صولح عنه؛ كأن يُضالح عن إردب قمحٍ بفولٍ، وأما المماثل فهو ذو وفاءٍ للدَّين (نقدًا)؛ أي حياًه،

 ⁽١) يُنظر: "العناية شرح الهداية المبابرتي (١٩٠٨ع) حيث قال: (لأن الواجب هي القيمة، وهي مقدرة، فالزيادة عليها تكون ربًا، بخلاف ما إذا صالح على عرض؛ لأن الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس.

وينظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢/ ١٤٠١) حيث قال: «ويصح الصلح عن حق كدية خطأ، وقيمة متلف (و) عن مثلي (بعرض قيمته أكثر) من الدية أو قيمة العتلف والمثلي (فيهما) أيّ: في المسألتين، لأنه لا ربا بين العوض والمعوض عنه فضحٌ، كما لو باعه ما يساوي عشرة بدرهم.



◄ قولكَ: (المُجْتَمَع عَلَى تَحْرِيمِهَا).

أيُّ: الشُجْمع على تحريمها؛ فَمَا هي النَّظرة المجمع على تحريمها؟ هي: أتقضي أم تربي، أنظرني أزدك، وهو فعل أهل الجاهلية، ومَنْ يفعل ذلك في أي زمنٍ، فإنه بأخذ بما كان عليه أهل الجاهلية، وهذا قد حَرَّمه رسول الله ﷺ تحريمًا قطعيًّا.

تولىم: (وَوَجْهُ شَبَهِهِ بِهَا أَنَّهُ جَعَلَ لِلرَّمَانِ مِقْدَارًا مِنَ النَّمَنِ بَدَلًا
 مِنْهُ فِي المَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا).

يَعْني: كأنَّ الزمَان له ثمنٌ اشتري، فهناك في «أنظرني أزدك» اشترى الزمن بالزيادة، وهنا اشترى الزمن بالنقص.

◄ تولى: (وَذَلِكَ أَنَّهُ هُمَالِكَ لَمَّا رَادَ لَهُ فِي الزَّمَانِ، زَادَ لَهُ عَرْضُهُ مَنْ أَمَنًا، وَهُمَنَا فَعُمْدَةُ مَنْ أَمَنًا، وَهُمَنَا لَمَّا حَظَّ عَنْهُ الزَّمَانَ، حَظَّ عَنْهُ فِي مُقَابَلَتِهِ فَمَنَّا. وَعُمْدَةُ مَنْ أَجَازَ مَا رُقِيَ عَنِ النَّهِ عَلَى النَّهِ عِلَى النَّهِ عَلَى النَّهِ النَّهُ عَلَى النَّاسِ دُيُونٌ لَمْ تَحِلَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَمُوا وَتَعَجَّلُوا» (١٠).

نَعَمُ، هذا الحديث ردَّه مَنْ ردَّه؛ لأنه لم يصح عنه (^{۲۲)}، وَإلا فالمسألة نصِّ كما ترون، ولا شك أن المسألة ظاهرها الإرفاق، فلا يمكن أن تلحق بالمسألة الأخرى، فتلك ظاهرها استغلال وإثقال كاهن المدين.

◄ قَوْلاتَ: (فَسَبَبُ الخِلَافِ مُعَارَضَةُ قِيَاسِ الشَّبَهِ^(٣) لِهَذَا الحَديثِ).

تقدم تخریجه.

⁽۲) تقدم الكلام عليه.

⁽٣) هو أن يتردد الفرع بين أصلين؛ حاظر ومبيح مثلاً، وَيَكُون شبهه بأحدهما أكثر نحو أن يشبه المبيح في ثلاثة أوصاف، ويشبه الحاظر في أربعة، فلنلحقه بأشبههما به، ومثاله تردد العبد بين الحرِّ وبين المهيمة في أنه يملك، فمن لم يملكه قال: حيوان يجوز بيعه ورهنه وهبته وإجارته وإرثه أشبه بالدابة، ومَنْ يملكه قال: يُتاب ويعافي=

قياس الشّبه هو هذا الذي مر بنا؛ أما قياس العلة ـ وهذا قياس قوي كما هو معروف ـ يعني إلحاق فرع بأصل في حكم لعلق تجمع بينهما، لكن إذا لم توجد العلة، وكان الرابط بين القياسين هو الشبه، فهذا يعتبر قياسًا ضعيفًا لا يرقى إلى درجة القياس الذي يبنى على علة، والقياس الذي ورد في الكتاب، وكذلك في الشُنّة أيضًا ورد ما يدل عليه ﴿قَاتَمْرُوا بَتَأْوَلِ الْأَشِدرِ ﴾ [الحنر: ٢]، هذا فيه إشارة إلى القياس.

وكذلك السُّنَة في قصة الرجل الذي جاء إلى رسول الله ﷺ شاكيًا بأن زوجته ولدت غلامًا على غير لون أمه وأبيه، وتعلمون بأن الرسول ﷺ سأله: «أَلَكَ إِيلٌ؟»، قال: نعم، قال: «وَكَيْفَ عَرَفْتَ أَلْوَانَهَا؟»، قال: بأنها كذا وكذا، قال: «مَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟»، قال: نعم، قال: «وَأَلَى أَتَى هَذَا؟»، قال: لعله نزعه عرق، قال: «وَلَكَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ"()، فَرَفع عنه الوهم والشك الذي كان يتردد بذهنه.

قال رحمه الله تعالى: (وَأَمَّا بَيْعُ الطَّمَامِ قَبْلِ قَبْضِهِ، فَإِنَّ المُلَمَاءَ مُجْمِعُونَ عَلَى مَنْع ذَلِكَ إِلَّا مَا يُحْكَى عَنْ عُثْمَانَ البَّقِّي)(٢٠.

وينكح ويطلق ويكلف أشبه الحر، فيلحق بما هو أكثرهما شبهًا، وهو مختلف في
 حجيته. يُنظر: (ووضة الناظر) لابن قدامة (ص٣١٣).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٣٠٥)، ومسلم (١٥٠٠).

⁽۲) ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» (۳۴٤/۱۳»، وقال: «قال عثمان البتي: لا بأس أن تبيح كل شيء قبل أن تقبضه؛ كان مكيلاً أو مأكولاً أو غير ذلك من جميع الأشياء، وهذا قول مرورة بالشّتة والحجة المجمعة على الطعام، وأظته لم يبلغه الحديث ومثار هذا لا يلفت إليه».

_ المرح بداية المجتهد على المحاس

قوله هذا يتناقض مع ما نَسَبُهُ إلى الإمام الشافعي آنفًا بأنه يرى جواز
بيع الطعام قبل قبضه، وقلتُ لكم حينها: يحتمل أن في العبارة سقطًا؛
لأن هذا القول لا يُمْرَف عن الشافعي، وها هو المؤلف يعود فيقول: إن
الشافعي قاله في غير الطعام، أما الطعام فلا يرى جواز بيعه قبل قبضه،
بل إن الشافعي يعمم الحكم، فيرى عدم جواز بيع أيِّ سلعةٍ إلا بعد
قبضها؛ لأن الضمان عنده من مسؤولية البائم(".

إذًا، هذه المسألة تنقسم إلى قسمين:

الأوَّل: الطعام الذي يشتريه الإنسان، هل لا بد من قبضه ليدخل في ملك المشتري وضمانه؟ وما الحكم لو تلف قبل القبض؟

بعض العلماء يرى أنه مِنْ ضمان البائع ما لم يقبض، فهو من ضمان المشتري، سواء كان مكيلًا أو موزونًا أو معدودًا، منقولًا أو غير منقولٍ، وذا هو مذهب الشافعي.

وبعضهم يفرق بين المكيل والموزون، أو بين المكيل والموزون والمعدود، فيقول: المكيل والموزون والمعدود لو تلف قبل قبضه، فَمِنْ ضمان البائع، وعكسه ليس مِنْ ضمانه"، وبعضهم يُفَرِّقُ بين الأموال

ونقله النووي أيضًا في السرح مسلم؛ (١٧٠/١٠) قال: الهما مذهب عثمان البتي،
 فحكاه المازري والقاضي، ولم يحكه الأكثرون، بل نقلوا الإجماع على بطلان بيع
 الطعام المبيع قبل قبضه، قالوا: وإنما الخلاف فيما سواه، فهو شاذ متروك، والله
 أعلم،

⁽١) «الحاوي الكبيرة للماردي (ه/ ۲۲۲، قال: «(قال الشافعي) وإذا نهى ﷺ عن بيع الطعام حتى ينبض؛ لان ضمانه من البائع، ولم يتكامل للمشتري فيه تمام ملكٍ، فيجوز به البيم، كذلك قسنا عليه بيع العروض قبل القبض؛ لأنه بيع ما لم يقبض، وربع ما لم يقمن،.

⁽۲) يُنظَّر: (كشَّاف القناع؛ للبهوتي (۲٤١/۳) قال: ((ولم يصح) من المشتري (نصرُفه فيه) أي: فيما اشتراه بكيل أو وزن أو عدُّ أو ذرع (قبل قبضه ولو) تصوف فيه مشتر (من بائعه) له (بيبع) متعلق بتصرفه أي: لم يصح بيعه؛ لنهيه ﷺ عن بيع الطعام قبل قبضة. متفق عليه. وكان الطعام يومئر مستعملاً غالبًا فيما يُكال ويُوزُن، وقيس عليهما=

الربوية المطعومة وغير المطعومة^(١)، وربما هو الذي يشير إليه المؤلف.

تبقى المسألة الأخرى: هل يجوز أن يُبَاع الطعام قبل قبضه؟ لو اشتريتَ مِنْ إنسانِ تمرًا ولم تقبضه، فهل يجوز لك أن تبيعه قبل قبضه؟

لا شك أن هناك أحاديث صحيحة في «الصحيحين» وغيرهما تنص على عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه، ومنها الحَديث المتفق عليه عن ابن عمر الله قال: «نهى النبي الله أن يباع الطعام إذا اشتراه حتى يستوفيه"،

وفي روايةٍ: «حتى يقبضه»^(٣).

ومعنى "يستوفيه": يقبضه، إذن يتملك المشتري الطعام بقبضه، وكيف يقبضه؟ لكلَّ نوع بحسبه، المكيل يُكال، والموزون يُوزن، والمعدود يُعنَّ، والثابت (العقار) كالأرض والدار يُخَلَّى عنه، والسيارة بالاستلام، ونحو ذلك.

> قوله: (وَإِنَّمَا أَجْمَعَ العُلَمَاءُ عَلَى ذَلِكَ لِثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْهُ عَنْ

المعدود والمذروع لاحتياجهما لحق توفية . . . فلو (فيضه) أي: ما اشتراه بكيلٍ أو وزوّ أو معدود ومدورع للملهما) أي: المتعاقدين (فدره بان شاهدا كيله ونحوه) من وزنه أو عند أو ذرعه (ثم باعه) أي: المتعاقدين (فدره بان شاهدا كيله ونحوه) من وزنه أو عند أو ذرعه (ثم باعه) أيّ: ما قيضه جزافاً (به) أي: بالكيل ونحوه الذي شاهده قبل (من غير اعتبار) لكيله أو وزنه أو عده أو ذرعه (صح) تصرفه فيه لحصول المقصود به، ولأنه مع علمهما قدره بسيرًا كالصيرة المعية.

^{(1) «}شرح ابن ناجي التنوغي على من الرسالة» (۱۲۲/۳) قال: «(ومن ابناع طعامًا، فلا يجوز بيعه قبل أن يستوفيه إذا كان شراؤه ذلك على وزنِ أو كبل أو عدو بخلاف الجزاف، وكذلك كل طعام أو إدام أو شراب إلا الماء وحده، وما يكون من الأدوية والزرابع التي لا يعتصر منها زيت، فلا يدخل ذلك فيما يحرم من بيح الطعام قبل قبضه، أو التفاضل في الجنس الواحد منه)، ظاهر كلام الشيخ سواء كان الطعام ربيًّا أم لا، وهو كذلك في مشهور المذهب».

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٢٤)، ومسلم (١٥٢٧).

⁽٣) أخرجها البخاري (٢١٣٦)، ومسلم (١٥٢٦).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ...).

هذا الحديث رواه مالكٌ في «الموطإ»(١)، وهو متفقٌ عليه، يعني: أخرجه البخاري ومسلم، وأخرجه غيرهما أيضًا(١)، فهو حديثٌ معروكٌ.

> قولىم: (قَالَ: «مَن ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ»).

(مَنِ النَّاعَ"، يعني مَن اشترى طعامًا، (فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ"، وبعض الناس يتعجل فيشتري سيارةً قبل أن يراها، ثم يبيعها قبل أن يستلمها، وهذا لا يجوز، لا بد مِنْ تَسلَّمها ونقلها قبل التصرُّف بها بالبيع.

لماذا نهى ﷺ عن ذلك؟

لأن الضمان قبل القبض إنما هو على البائع، فكيف تبيع شيئًا لست ضامنًا له، وتتربح فيه، ولو حصل به تلفّ يتحمله غيرك!

وذكر المؤلف حديثًا واحدًا، والأحاديثُ في هذا الباب كثيرةٌ، منها ما رواه عبدالله بن عمر أيضًا أنه قال: «وكنا نشتري الطعام من الرُّعبان جزافًا، فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانهه^(۲۲)، أيُّ: نحوزه إلينا ونسلمه، فيُصْبح في عهدتنا وتحت مسؤوليتنا حينتيُّ، ولنا أن نبيعه.

تولىم: (وَالْحُنْلِفَ مِنْ هَذِهِ المَسْأَلَةِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ؛ أَحَدُهَا:
 فيمَا يُشْتَرُطُ فِيهِ القَبْضُ مِنَ المَبيعَاتِ).

المواضعُ المختلف فيها ثلاثةً:

الأول: ما هي المبيعات التي يُشْترط فيها القبض، هل كلُّ مبيع

⁽١) حديث (٤٠).

 ⁽۲) كأبي داود (۳٤٩٥)، والنسائي (٤٥٩٥)، وصَحَّحها الأَلْبَانيُّ في «إرواء الغليل»
 (١٣٢٨).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٥٢٧).

يشترط فيه القبض؟ هناك مَنْ قال بذلك، وهل هو خاصٌ بالطعام فقط؟ وهل هناك فرقٌ بين المطعومات الربوية التي جاءت في حديث: «البُر والشعير والتمر والملح» أو يدخل في ذلك سائر المطعومات؟ وهل هناك فرقٌ بين المكيل والموزون وبين غيرهما؟ لأن الرسول ﷺ نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان، صاع الباتع وصاع المشتري(١٠) ووقال ﷺ: «إِذَا يِعْتَ فَكِلُ، وَإِذَا ابْتَمْتَ فَاكْتَلُهُ ١٠) يعني: لو كنتَ الباتع للطعام، فَكِلُهُ لغيرك، «وَإِذَا ابْتَمْتَ أَي: اشتريت طعامًا (فَاكْتُلُهُ»، يعني: اطلب مِنْ البائم أن يكيله لك، وهو حديثٌ صحيحٌ.

وَالحديث الآخر: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان»، فهل هذا التنصيص خاصٌّ بالطعام، فلا يدخل فيه غيره؟ أو هو عامٌّ؟

◄ تولئم: (وَالثَّانِي: فِي الإسْتِفَادَاتِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي بَيْعِهَا القَبْضُ
 مِنَ الَّتِي لَا يُشْتَرَطُ).

بعض الأشياء يُشْترط فيها القبض، وبعضها لا يُشْترط، وبعضها فيها غبنٌ، وبعضها لا غبن فيها، وبعضها فيه مُكَايسةٌ، وبعضها لا مكايسة فيها، كالهية، والعطية، ونحو ذلك.

تولىم: (وَالنَّالِثُ: فِي الفَرْقِ بَيْنَ مَا يُبَاعُ مِنَ الطَّمَامِ مَكِيلًا
 وَجُزَافًا، فَفِيهِ ثَلاثَةُ فُصُولٍ).

[وَجُزافًا]، يعني: يُبَاع جملةً غير مكيلٍ، ولا موزونٍ، كصُبْرةِ تمرٍ، كأن يقول البائع: هذه الصُّبْرة بكذا.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

 ⁽١) أخرجه ابن ماجه (٣٢٢٨) وغيره، وحسَّنه الأَلْبَانــيُّ في "صحيح سنن ابن ماجه» (٥/٢٨/٥).

 ⁽٢) أخرجه البخاري معلمًا (٣٧/٣)، وأحمد في «المسند» (٤٤٤)، وحسَّنه الحافظ في
 «الفتح» (١٨/١، ١٩)، والأرناؤوط في تحقيق «المسند».

(الفَضَلُ الفَّرَّلُ فِيمَا يُشْتَرَكُ فِيهِ القَّبْضُ مِنَ المَبيعَاتِ

وَأَمَّا بَيْعُ مَا سِوَى الطَّمَامِ قَبْلَ القَبْضِ، فَلَا خِلَافَ فِي مَذْهَبِ مَالِكِ فِي إِجَازَتِهِ، وَأَمَّا الطَّعَامُ الرَّبُويُّ فَلَا خِلَافَ فِي مَذْهَبِهِ).

بيعني: الطعام الذي يدخل فيه الربا: ﴿وَالبُّوْ بِالْبُرِّ مِثْلٌ بِعِثْلِ . . . يَمَّا بِيَهِ (``.

➤ تولَّمَ: ﴿أَنَّ القَبْضَ شَرْطٌ فِي بَبْيو، وَأَمَّا غَيْرُ الرَّبُويِّ مِنَ الطَّمَامِ،

فَعَنْهُ فِي ذَلِكَ رِوَايَتَانِ؛ إِخْدَاهُمَا: المَنْعُ، وَهِيَ الأَشْهَرُ، وَبِهَا قَالُ
أَخْمَدُ، وَأَبُو نَوْدٍ (`` إِلَّا أَنَّهُمَا اشْتَرَطًا مَعَ الطَّعَامِ الكَيْلُ وَالوَزْنَ).

أمًّا اشتراط الكيل والوزن في المطعومات، فُللإمام أحمد عدة روايات: الأولى: يشترط الكيل والوزن، يعني لا بد في المكيل أن يكال، والموزون أن يوزن، والمعدود أن يُعدُّ.

الثانية: الاقتصار على المكيل أن يكال، والموزون أن يوزن.

الثالثة: أن كل ما يُبَاع يشترط فيه القبض (٣)، كما سيأتي في مذهب الإمام الشافعي.

أخرجه مسلم (١٥٨٧).

 ⁽٣) «الاستذكار» لابن عبدالبر (١/٣٧٤/١)، قال: «وقال أحمد وأبو ثور كل ما وقع عليه
 اسم طعام مما يؤكل أو يشرب، فلا يجوز أن يُبّاع حتى يقبض، وما سوى ذلك،
 فلا بأس بيمه قبل القبض».

⁽٣) «المغني» لابن قدامة (٥/٤)» قال: «فرُويَ عن أحمد في ذلك ثلاث روايات، أشهرهنَّ أن علة الربا في اللهب والقضة كونه موزون جنس، وعلة الأعيان الأربعة مكيل جنس...» والرواية الثانية، أن العلة في الأثمان الشنية، وفيما عداها كونه مطعرم جنس، فيختص بالمطعومات، ويخرج منه ما عداها. قال أبو يكوّز: روى ذلك عن أحمد جماعة، ونحو هذا قال الشافعي، فإنه قال: «العلة الطعم، والجنس= عن أحمد جماعة، ونحو هذا قال الشافعي، فإنه قال: «العلة الطعم، والجنس=

> تولىم: (وَالرَّوَايَّةُ الأُخْرَى: الجَوَازُ، وَأَمَّا أَبُو حَنِيْفَةَ فَالقَبْضُ عِنْدُهُ شَرْطٌ فِي كُلِّ بيعٍ مَا عَدَا المَبِيعَاتِ الَّتِي لا تُنْتَقِلُ وَلَا تُحَوَّلُ مِنَ الدُّورِ وَالمَقَارِ).

أبو حنيفة تَظَلَّقُهُ يرى أن القبضَ مُتَمَيَّنٌ في كل شيءٍ إلا ما يتعذر نقله كالأرض والعقارات، فيكون قَبْضها بالتَّخلية(''.

تولىم: (وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ، فَإِنَّ القَبْضَ عِنْدُهُ شَرْطٌ فِي كُلِّ مَبِيعٍ، وَبِهِ
 قَالَ الثَّوْرِيُّ.

تشدَّد الشافعي كَلَلْلُهُ في أمر القبض، فقال: كلُّ مبيع لا يُبَاع قبل أن يُقبَض، سواء كان طعامًا أو غيره، سيارة أو ثيابًا أو ثلاجَةً أو غير ذلك، لا بد من القبض، وقَبِّضُ كلِّ شيء بحسبه، هذا هو مذهب الإمام الشافعي.

◄ قولكَ،: (وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ وَابْنِ عَبَّاسِ).

لا شكَّ أن هذا القولَ أحوط، نعم ورد النصُّ في الطعام: "مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِغَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ"،"، وعليه أكثر الأحاديث، لكن الحديث ـ

⁼ شرط... الرواية الثالثة؛ العلة فيما عدا الذهب والفضة كونه مطعوم جنس؛ مكيلًا موزونًا، فلا يجري الريا في مطعوم لا يُكال ولا يوزون، كالتفاح والومان، والخرخ، والبطيخ، والكمثري... ولا فيما ليس بمطعوم، كالزعفوان، والأشنان والخديث، والمصادي، ونحوه, ويُروى ذلك عن صعيد بن المسيب، وهو قديمٌ قُولَي الشافعي، وانظر: «الروايين والوجيين»، لأبي يعلى ابن القراء (۱۳۱۸، ۱۳۱۹).

⁽١) وتبيين الحقائق للزيلعي (٤/٩» ١٠)، قال: "وصحة القبض بأحد الأمرين إما بالتخلية... لأن هلاك العقار ناور، ولا يمكن تعييبه ليصبر هالكًا حكمًا حتى لو تصور هلاكه قبل القبض، قالوا: لا يجوز بيعه، وذلك بأن كان على شط النهر ونحوه، وما رواه معلول بغرر انفساخ العقد بالهلاك قبل القبض، وذلك لا يُضور فيه إلا نادرًا، والنادر لا محكم له، فصار كاحتمال غرر الانفساخ بالاستحقاق بعد النبض فيه،

كما تعلمون _ له منطوقٌ ومفهومٌ، فمنطوقُهُ أن الطعام لا يُبَاع حتى يقبض، ومفهوم المخالفة^(١) الذي يُسمِّه المؤلف: (دليل الخطاب) أن غير الطعام يُبَاع قبل قبضه، كما نقول: في سائمة الغنم الزكاة^(٢)، معناه أن الغنمَ لمعلوقة لا زكاةً فيها.

تولى : (وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَإِسْحَاقُ ("): كُلُّ شَيْءٍ لَا يُكالُ وَلا يُوزَنُ، فَلا بَأْسَ بِينْهِو قَبْلِ قَبْضِهِ).

لكن بالنسبة للمكيل والموزون لا بد مِن توضيح ما نُقِلَ عنهما.

ابن حبيب من أصحاب الإمام مالكٍ، وابنُ أبي سلمة إمامٌ معروفٌ، وربيعةُ شيخ الإمام مالكِ الذي يُعرف بـ: ربيعة الرأي⁽⁴⁾.

تولى: (وَزَادَ هَوُلاءِ مَعَ الكَيْلِ وَالوَزْدِ المَعْدُودَ، فَيَتَحَصَّلُ فِي الشَّيرَاطِ القَبْضِ سَبْمَةُ أَقُوالٍ، الأَوَّلُ: فِي الطَّمَامِ الرَّبُويِّ فَقَطْ. وَالنَّانِي:
 فِي الظَّمَامِ بِإِطْلاقٍ. النَّالِثُ: فِي الطَّمَامِ المَكِيلِ وَالمَوْزُونِ. الرَّابِعُ: فِي

⁽١) «معجم مصطلح الأصول» لهيشم هالال (ص٣١٤»، ويقال له أيضًا: «المفهوم المخالف»، و«دليل الخطاب» و«لحن الخطاب»، وهو ما يكون مدلول اللفظ في محلًّ السكوت مخالفًا لمدلوله في محل النطق. يعني أن ما قُهِمَ من مدلول اللفظ من معاني وأحكام يكون مخالفًا لمنا قُهِمَ من اللفظ نفسه.

⁽۲) «السائمة من الماشية»: الراعية. «النهاية» لابن الأثير (۲/۲۲).

 ⁽٣) «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢/٧٤)» قال: «وقال إسحاق وأبو عبيد: كل شيء لا
 يُكَال ولا يُوزَن، فلا بأس ببيعه قبل قبضه».

⁽٤) «روضة المستبين في شرح كتاب التلقين» لابن بزيزة (٩٠/٣)، قال: «(واتفق مالكُ وأكثر أصحابه على القبض مشترك في الطعام فقط، فلا يباع (الطعام) قبل فيضه، ويباع ما عداه قبل القبض، وقال عبدالعزيز ابن أبي سلمة، وعبدالملك بن حبيب: القبض شرط في جواز كل مكيل أو مرزون؛ لأن فيه حق التوفية كالطعام)».

كُلِّ شَيْءٍ يُنْقَلُ. الخَامِسُ: فِي كُلِّ شَيْءٍ. السَّادِسُ: فِي المَكِيلِ وَالمَوْزُونِ. السَّابِحُ: فِي المَكِيلِ وَالمَوْزُونِ وَالمَعْدُودِ. أَمَّا خُمْدَةُ مَالِكِ فِي مَنْعِهِ مَا عَدَا المَنْصُوصَ عَلَيْهِ، فَذَلِيلُ الخِطَابِ فِي الحَدِيثِ المُنْقَدِّم).

أما دليل الإمام مالكِ في منع غير المنصوص عليه، فهو مفهوم المخالفة (دليل الخطاب) للحديث المتقدم: "مَن ابْنَاعَ طَمّامًا، فَكَر يَبِعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ"، يعني غير الطعام لا يُشتَرَفُ فيه القبض، فالإمام مالكٌ فَرَّق بين المطعومات الرَّبوية وغير الربوية، فهنالك مطعوماتٌ لا يدخلها الربا، وهناك مطعوماتٌ يدخلها الربا، بعضها منصوصٌ عليها، وبعضها ألمُجقَتُ بها، فالعلة الموجودة في القمح موجودةٌ في غيره من المطعومات، وكذلك الشعير والذرة.

تولى : (وَأَمَّا عُمْدَةُ الشَّافِعِيِّ فِي تَعْمِيمٍ ذَلِكَ فِي كُلِّ بَيْعٍ، فَعُمُومُ
 قَوْلِهِ عَلَيْهِ الطَّلَاةُ وَالسَّلامُ: "لا يَجِلُّ بَيْعٌ وَسَلَفٌ، وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ
 يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعُ مَا لَئِسَ عِنْدَكَ».

حذف المؤلف هنا طرفًا من الحديث، ولفظه كاملًا: "لا يَجِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْع، وَلا رِبْحُ مَا لَمْ تَضْمَنْ، وَلَا بَنْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ اللهِ الرَبِعةُ أُمورِ نبه إليها النبي ﷺ بهذا الحديث الصحيح، والنهي عن بَيْع وسَلَفِ معناه ألَّا تبيع، ويكون مع البيع قرضٌ، ونهى عن شرطان في بيع، وهل يجوز بيعٌ وشرطًا؟

وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ تَضْمَنُ مرت بنا هذه المسألة في الكلام على القبض، فلا يجوز أن تبيع طعامًا لم تقبضه وتتربح فيه، وضمانه على البائع.

"وَلَا بَثِعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ"، وهذا أيضًا يؤيد ما جاء في حديث: "مَنِ ابْنَاعَ طَمَّامًا، فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْفِضَهُ"؛ لأن ما لم تقبضه، فليس عندك، فلا يحل لك يعه.

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٥٠٤) وغيره، وحَسَّنه الأَلْبَانـيُّ في ﴿إرواء الغليلِ» (١٣٠٥).

وكما ترون أن أحاديث رسول الله ﷺ إنما هي قواعدُ وأسسٌ؛ وقد خصَّ الله نبيه ﷺ بخصائص منها: أنه أعطاه جوامع الكَلِم، يقول كلامًا قليلًا موجَرًا يحمل معاني كثيرةً، ربما يكتب أحدهم مجلدًا، فإذا بالنبي ﷺ يغتصر ذلك بكلمات يسيرة.

وأنبه هنا إلى خطا الذين قالوا: «إن السَّلَفَ (الصحابة والتابعين وتابعيم) أسلمُ، والخلف أعلمُ»، هذا خطاً، بل نقول: إن السَّلَف أسلمُ وأعلمُ، فليس العِلْمُ بكثرة الكلام، ولا بتحليته وتزيينه، لا، العلمُ هو خلاصة هذه الأمور، فقول الرسول ﷺ: «الخَرَامُ بِالضَّمَانِ» (")، يُمَدُّ قاعدةً عظيمةً من قواعد الضمان والتغريم (")، وقوله ﷺ: ﴿ لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارًا» ("أَ أَخذَ منه العلماء قواعد كثيرةً، منها قاعدة: «الضرر يُزَال» (فأ.

◄ قولاً7: (وَهَذَا مِنْ بَابٍ بَثْعِ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَهَذَا مُبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِهِ
 مِنْ أَنَّ القَبْضَ شَرْطٌ فِي دُخُولِ المُبِيعِ فِي ضَمَانِ المُشْتَرِي).

الإمام الشافعي له قاعدةٌ استقرت في مذهبه، ويلتقي معه الإمام أحمد في بعض أجزائها؛ فعند الشافعي تَظَلَّلُهُ لا يجوز للمشتري أن يبيعَ ما

- (١) أخرجه الترمذي (١٢٨٦) وقال: حسن غريب، وحَسَّنه الأَلْبَانيُّ في الرواء الغليل؛
 (١٣١٥).
- (Y) ومعنى قوله: «الخراج بالضمان»: الرجل يشتري المملوك فيستغله، ثم يجد به عببًا كان عند البائع يقفي أنه يرد العبد على البائع بالعيب، ويرجع بالثمن فيأخذه، وتكون له الغلة طية، وهي الخراج، وإنما طابت له الغلة؛ لأنه كان ضامنًا للعبد لو مات مات من مال المشتري؛ لأنه في يده. «فريب الحديث» للقاسم بن سلام (٣/٣).
- (٣) أخرجه ابن ماجه (٧٣٤٠) وغيره، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في وإرواء الغليل؛ (٨٩٨). واالشُّرُّة: ضد النفم، ومعنى قوله: الا ضرره أي: لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئًا من حقه. واالضراره: فعال من الضر، أي: لا يجازيه على إضراره بإدخال الضرر عليه. (النهاية (٨/٣))، ووشرح القواعد الفقهية (ص١٦٥) لأحمد الزرقا.
- (٤) أي: تجب إِزَالته؛ لأن الأُخبار في كلام الفُقَهاء للوجوب. «شرح القواعد الفقهية»
 (ص١٧٩).

اشتراه حتى يَقبِضُه؛ لأن الضمان عنده على البائع، لا على المُشْتري^(۱)، فهو الذي يتحمَّل التلف في المبيع، فكيف للمشتري أن يبيع شيئًا ويتربح به وهو لا يضمنه، فليس له أن يبيعه حتى ينقله ويكون بحوزته.

٣ تولات: (وَاحْتَجَ أَيْضًا بِحَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَشْتَرِي بُيُوعًا، فَمَا يَجلُّ لِي مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ ۚ فَقَالَ: وَاللَّهِ، إِنِّي أَشْتَرِي بُيُوعًا، فَمَا يَجلُّ لِي مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ ۗ فَقَالَ: وَاللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَمْرَ: عَلَى اللَّهِ عَمْرَ عَلَى اللَّهِ عَمْرَ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ بْنَ حِرَامٍ رَوَاهُ يَحْنَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَامَكَ، أَنَّ عَبْدَاللَّهِ بْنَ عِضْمَةً كَدَّتُهُ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِرَامٍ قَالَ: وَيُوسُفُ بْنُ مَا كُلُو عَنْهُمَا اللَّهِ بْنَ عِضْمَةً لَا أَعْرِفُ لَهُمَا جُرْحَةً، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرُو عَنْهُمَا إِلَّا وَلَكُ لَلْمَ يَرُو عَنْهُمَا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرُو عَنْهُمَا إِلَّا وَلَيْ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ لَلْهُ لَمْ يَرُو عَنْهُمَا اللَّهِ لَلْ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ لَلْهُ لَمْ يَرُو عَنْهُمَا اللَّهِ لَلْهُ لَمْ يَرُو عَنْهُمَا اللَّهِ لَلْهُ لَمْ يَرُو عَنْهُمَا لَا اللَّهِ لَلْهُ لَمْ يَرُو عَنْهُمَا لَهُ لَا أَوْمِ لَلْهُمَا جُرْحَمَةً وَلَوْ لَلْهُ لَا مُعْلَى اللَّهِ لَهُ لَلْهُ لَمْ يَوْمُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَى اللَّهِ لَمْ لَا لَهُ لَهُ لَلْهُ لَهُ لَهُ لَهُ لَا لَهُ لَهُ لَهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لِللْهِ لَهُ لَهُ لَمْ لِللْهُ لَلْهُ لَهُ لَا لَهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلَهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَا لَهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَاللَّهُ لِللْهِ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهِ لَيْهِ لَا لَهُ لِللْهِ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَمْ لَلْهُ لَا لَكُونُ لَلْهُ لَا لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لِلْهُ لَلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لَلْهُ لَلْهُ لَلَا لَهُ لَا لَلْهُ لِلْهُ لَلْهُ لَلْهُ

هذا كلامٌ غريبٌ من الإمام الجليل الحافظ الكبير ابن عبدالبر كَشَلَمُهُ في يُوسُف بن ماهك؛ لأن الرجل من رواة "الصحيحين"، وروى عنه ما لا يقل عن خمسةً عشرَ من أكابر العلماء، منهم التابعي الجليل عطاء بن أبي رباحٍ وغيره، وعبدالله بن عصمة روى عنه ما لا يقلُّ عن ثلاثةٍ^(٢).

تولاًم: (وَذَلِكَ فِي الحَقِيقَةِ لَيْسَ بِجُرْحَةٍ، وَإِنْ كَرِهَهُ جَمَاعَةٌ
 مِنَ المُحَدِّثِينَ. وَمِنْ طَرِيقِ المَعْنَى أَنَّ بَثْعَ مَا لَمْ يُقْبَضْ يُتَطَوَّقُ مِنْهُ إِلَى الرَّبَا).

هذا كله تقدم ذِكْرُهُ، وأورده المؤلف، وذكر أقوال أهل العلم فيه، وبَيَّن اختلافهم، وذكر بعض الأدلة، وقد أضفنا إليها أدلةً أخرى.

 ⁽١) "نهاية المطلب" («١٧٢) للجويني؛ قال: "فالمبيع قبل التسليم إلى المشتري من ضمان البائع، والمعنيُّ به أنه لو تلف، انقلب إلى ملكو قبل التلف، ولذلك ينفسخ المقد».

 ⁽۲) «الاستذكار» (۳۷۵/۱)، والحديث أخرجه أحمد في «مسنده» (۱۵۳۱٦) وغيره، وصَحَّحه الأرناؤوط لغيره في تحقيق «الهسند».

تولىم: (وَإِنَّمَا اسْتَثْنَى أَبُو حَنِيفَةَ مَا يُحَوَّلُ وَيُثْقَلُ عِنْدُهُ مِمَّا لَا
 ثَوْلُهُ: أَنْ

استثنى أبو حنيفة^(١) ذلك؛ لأن القبضَ عنده يكون بالتخلية، يرى أن البائع إذا خلَّى المبيع للمشتري، فكأنه أزال الحائل الذي كان يَحُول بينه وبينه.

> قولَهَ: (لِأَنَّ مَا يُنْقَلُ القَبْضُ عِنْدَهُ فِيهِ هِيَ التَّخْلِيَةُ).

أيُّ: التخلِّي عنه وتَرْكُه، كالأراضي والدور ونحوهما.

◄ تولىم: (وأَمَّا مَنِ اعْتَبَرَ الكَيْلَ وَالوَزْنَ فَلِاتُفَاقِهِمْ أَنَّ المَكِيلَ
 وَالمَوْزُونَ لَا يَخْرُجُ مِنْ ضَمَانِ البَّائِعِ إِلَى ضَمَانِ المُشْتَرِي إِلَّا بِالكَيْلِ أَوِ
 الوَزْن).

وكذلك مَنْ أضاف المعدود، فلا يخرج من ضمان البائع إلا بقبضه، وإلَّا يبقى البائع مسؤولًا عنه حتى يتسلمه المشتري.

﴾ قولاً: (وَقَدْ نُهِيَ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يُضْمَنْ).

ما دام المبيع خارجَ يد المشتري، فَهو من ضمان البائع، فلا يحلُّ للمشتري بيعه حتى يقبضه.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(اللفضلُ اللثَّانِي:

فِي الْإَسْتِفَادَاتِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي بَيْعِهَا القَبْضُ مِنَ الَّتِي لَا يُشْتَرَطُ).

⁽۱) فتبيين الحقائق، للزيلعي الحنفي (٤/٩٥، ٨٥) قال: قوصحة القبض بأحد الأمرين؛ إما بالتخلية . . . لأن هلاك المقار نادر، ولا يمكن تعييه ليصير هالكًا حكمًا حتى لو تصور هلاكه قبل القبض، قالوا: لا يجوز بيعه، وذلك بأن كان على شط النهر ونحوه، وما رواه معلول بغرر انفساخ العقد بالهلاك قبل القبض، وذلك لا يتصور فيه إلا نادرًا، والنادر لا حكم له، فصار كاحتمال غرر الانفساخ بالاستحقاق بعد القبض فيه.

هذا مبحث جديد يفصل فيه المؤلف الاستفادات التي يشترط في يبعها القبض.

تعريف «الاستفادات» لغة: مصدر استفاد يستفيد، وهي جمع استفادة؛ كفوائد جمع فائدة، بمعنى: جلب النفع (١٠).

ويصح إطلاق اسم الفاعل (المستفيد) على البائع والمشتري معًا؛ لحصول الفائدة لهما، فاستفادة البائع ثمن السلعة، واستفادة المشتري السلعة نفسها، وكذلك كل من يرشد ضالًا إلى الطريق، فقد استفاد أجرًا وثوابًا، وأفاد غيره، وكل من يزيل الأذى عن الطريق، فقد استفاد وأفاد؛ لأن أدني مراتب الإيمان إماطة الأذى عن الطريق(٢).

وقد قصد المؤلف كَلَّلَهُ أن يبين المعوضات التي تحصل بها الاستفادة من بيع وإيجار، وما يؤخذ في أمور النكاح من مهر أو خلم أو صلح مالي وغيرها من الأمور الكثيرة، فليس الأمر مقصورًا على باب البيع فقط.

> تولىم: (وَأَمَّا مَا يُعْتَبُرُ ذَلِكَ فِيهِ مِمَّا لَا يُعْتَبُرُ، فَإِنَّ العُقُودَ تَنْفَسِمُ
 أَوَّلًا إِلَى فِسْمَيْنِ: فِسْمٌ يَكُونُ بِمُعَاوَضَةٍ، وَقِسْمٌ يَكُونُ بِغَيْرٍ مُعَاوَضَةٍ
 كَالهِبَاتِ وَالطَّدَقَاتِ).

قسم المؤلف كَغُلَّلْهُ العقود إلى قسمين:

القسم الأول: ما يكون بمعاوضة.

 ⁽۱) «الفائدة»: ما أفاد الله تعالى العبد من خير يستفيده ويستحدثه، وجمعها الفوائد.
 انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٣٤٠/٣، ٣٤١).

وقال الفيومي في «المصباح المنير» (٢٠٥/٤): الفائدة: الزيادة تحصل للإنسان، وهي اسم فاعل من قولك: فادت له فائدة.

 ⁽٢) هو معنى حديث أخرجه مسلم (٥٨/١٥٥) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:
 الإيمان بضع وسبمون - أو بضع وستون - شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله،
 وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان.

والقسم الثاني: ما يكون بغير معاوضة؛ كالهبات والصدقات؛ لعدم الضمان فيها.

ومن العقود ما قد يجمع بين العقدين معًا كما سيأتي.

تولى : وَاللَّذِي يَكُونُ بِمُعَاوَضَةٍ يَنْفَسِمُ ثَلَاثَةَ أَفْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا :
 يَخْتَصُّ بِقَصْدِ المُفَابَنَةِ وَالمُكَايَسَةِ ، وَهِيَ البُيُوعُ ، وَالإِجَازَاتُ ، وَالمُهُورُ ،
 وَالصلْحُ ، وَالمَالُ المَضْمُونُ بِالتَّكْدِي وَغَيْرِهِ .

«الغَبْن» لغةً: الغَبْن بالتَّسكين في البيع، والغَبَن بالتَّحريك في الرأي(١). ويطلق الغَبْن في اللغة على:

- النقص، غَبِنَ رأيه بالكسر إذا نقصه.
- الغلط، غبنت كذا من حقي عند فلانٍ؟ أي: نسيته وغلطت فيه.
 - الغفلة والجهل، كغبن الشيء، أَيْ: نسيه وأغفله وجهله.
- شعف الرأي، يُقال في رأيه غبن، فهو غبين؛ أيْ: ضعيف الرأي.
 - النسيان والضياع، كغبنت رأيك؛ أيْ: نسيته وضيعته.
- * عدم الرؤيا، وغبن الرجل يغبنه غبنًا: مرَّ به، وهو ماثلٌ فلم يرَه،
 ولم يفطن له.

«الغبن» اص**طلاحًا^(۱۲):** مبادلة السلعة السليمة بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية لسببٍ من الأسباب.

 ⁽١) والغَبْنَ، بالتسكين، في البيع، والغَبْنَ، بالتحريك، في الرأي، وهو ضعف الرأي، يقال: في رأيه غبن. وغين رأيه، بالكسر، إذا نقصه، فهو غيبن، أي: ضعيف الرأي. انظر: السان العرب، لابن منظور (٣٠٩/١٣).

⁽٢) ما يتغابن الناس في مثله من الغبن... وهو الخداع، يراد به ما يجري بينهم من الزيادة والنقصان، ولا يتحرزون عنه، وما لا يتغابن الناس فيه هو ما يتحرزون عنه من الثفاوت في المعاملات. انظر: ﴿طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية﴾ للنسفي (ص.١٤).

فالغين كل ما فيه نقص للبائع أو المشتري، كأن يتبايع اثنان، ويغين أحدهما الآخر، ولا يشترط أن يكون الغين في جانب البائع فقط، بل يكون أيضًا من المشتري؛ لذا يحتاج البيع إلى المُكايسة، أي^(۱): الفهم والدُّقة والمعرفة بشؤونه، فكأن الذي يغين شخصًا قد تغلَّب عليه في البيع، وفي الوقت ذاته قد نقصه من حقه، وهو منهيًّ عنه؛ لأن فيه ضررًا.

و «المكايسة»: هي الصادرة من الفطن اللبيب، فالبائم لا يخلو من أن يكون فطنًا لبيبًا يعرف المكايسة والممارسة والأخذ والعطاء، وإما أن يكون غير ذلك.

◄ تولىم: (وَالقِسْمُ الثَّانِي: لَا يَخْتَصُّ بِقَصْدِ المُغَابَنَةِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ
 عَلَى جِهَةِ الرَّفْقِ وَهُوَ القَرْضُ).

فالقرض الحسن ـ على الحقيقة ـ كله رفق، وليس فيه مغابنة على الإطلاق؛ لأن من يقرض محتاجًا بنية أن يوسع عليه عمله ومعيشته بما أرشد الله ﷺ إليه، وبما وجَّه إليه رسوله ﷺ، فلا شك أن الله سيثيبه على ذلك، فالله لا يضيع أجرَ مَنْ أحسن عملًا، قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهِ فَرَضًا كَسَنَا﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وقد دعا الرسول ﷺ إلى التَّخفيف على المسلمين وإعانتهم، فقال: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنِ كُرْيَةً مِنْ كُرَبِ اللَّنْيَا، نَفَّسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبٍ يُوْمِ الشَّيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي اللَّنْيَا وَالاَجْرَةِ!".

ولا يشترط القبض في القرض الحسن.

◄ تولات: (وَالقِسْمُ الثَّالِثُ: فَهُو مَا يَصِحُ أَنْ يَقَعَ عَلَى الوَجْهَنْنِ
 جَمِيمًا، أَعْنِي: عَلَى قَصْدِ المُغَابَنَةِ، وَعَلَى قَصْدِ الرِّفْقِ؛ كَالشَّرِكَةِ،
 وَالإِفَالَةِ، وَالثَّوْلِيَةِ).

 ⁽١) «الكيس»: العقل والفطنة والفقه. انظر: «تاج العروس» للزبيدي (٢٦١/١٦).

⁽٢) أخرجه مسلم (٣٨/٢٦٩٩) عن أبي هريرة.

«الشَّركة» (ألَّ لغةُ: بكسر الشين وإسكان الراء على وزن افِغلة»، وبفتح الشين وكسر الراء «شَرِكة» على وزن افَعِلة»، وهو يشمل جميع أنواع الشركات الاصطلاحية عند الفقهاء.

واصطلاحً^(٣): عبارة عن عقد بين المتشاركين في الأصل والربح؛ بأن يشتري إنسان مبيمًا، فيشاركه فيه غيره بأن يقول له: أشركني معك، أر: اجعلني شريكًا لك.

و"التولية"^(٣) لفةً: مصدر رَلِيّ، يقال: وليته البلد، وعلى البلد، أي: جعلت واليًا عليهما، وليت فلانًا الأمر، أي: جعلته واليًا عليه.

واصطلا^{كا(ك)}: أن يشتري الرجل سلعةً بشمن معلوم، ثم يبيع تلك السلعة لرجل آخر بالثمن الذي اشتراها به بأن يخبر البائعُ المشتري برأس ماله في السلعة، فهو يدفعها إلى المشتري بمثل ما اشتراها به.

و«الإقالة» (^(ه) لغةً: الرفع، وتستعمل في العقود بمعنى رفع أحكام العقد وآثاره.

وَاصطلاحًا(٢٠): إلغاء عقد البيع بموافقة الطرفين في جميع المبيع أو بعضه.

- (١) يُنظر: «رد المحتار؛ للحصكفي، وحاشية ابن عابدين (٢٩٨/١٩٩) قال: «... بكسر فسكون... الخلط قال في «الفتح»: هي لغة خلط النصبيين بحيث لا يتميز أحدهما، وما قبل: اختلاط النصييين تساهل؛ لأنها اسم المصدر، والمصدر الشرك مصدر شركت الرجل أشركه شركًا، فظهر أنها فعل الإنسان، وفعله الخلط».
- (۲) يُنظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملفن (۲۹۸/، ۲۹۹)، قال: «وأما إذا سألته الشركة، فإنما تقول له: أشركني».
- (٣) «الوَلَايَة» بالفتح والكسر: النصرة. واستولى عليه: غلب عليه وتمكن منه». انظر:
 «المصباح المنير» للفيومي (٢٧/٢).
 - (٤) و «التولية»: بيع ما اشترى بما اشترى. انظر: «طلبة الطلبة» للنسفي (ص١١١).
- (٥) أقال الله عثرته: إذا رفعه من سقوطه، ومنه الإقالة في البيع؛ لأنها رفع العقد. انظر:
 «المصباح العنير» للفيومي (٥٢/٢).
- (٦) «الإقالة»: الفسخ والرد... وقال المبيع يقيله من حد ضرب. انظر: «طلبة الطلبة» للنسفي (ص١٤٦).

ووقع الخلاف بين الجمهور ومالكِ، هل هي صورةٌ من صور البيع أم أنها فسخٌ؟ وسنُوضُحها إن شاء الله.

◄ تولى : (وَتَحْصِيلُ أَقْوَالِ العُلمَاءِ فِي هَذِهِ الأَفْسَامِ: أَمَّا مَا كَانَ
 بَيْمًا وَبِعِوَشٍ، فَلَا خِلَافَ فِي اشْتِرَاطِ القَبْضِ فِيهِ، وَذَلِكَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي يَشْتَرَطُ فِيهِ القَبْضَ وَاحِدٌ وَاحِدٌ مِنَ المُعْلَمَاء).

لا خلاف بين العلماء في اشتراط القبض في البيع ('' كما مرَّ، لكن اختلفوا، هل هذا الاشتراط خاص بالطعام أم هو عام؟ فمَنُ خصَّصه استدل بما جاء في أكثر الأحاديث، ومنها المتفق عليها أن الرسول ﷺ قال: "مَنِ ابْتَنَاعٌ طَمَّامًا، فَلَا يَبِعُهُ، حَتَّى يَقْبِضَهُ، "')، ولو كان خاصًا بالطعام، فهل يختص بالمكيل والموزون والمعدود والجزاف أم أنه عام بأن يكون كل ما يباع من الطعام يشترط فيه القبض؟ وسيأتي توضيح ذلك إن شاء الله.

تولىرَة: (وَأَمَّا مَا كَانَ خَالِصًا لِلرِّفْقِ، أَغْنِي: القَرْضَ، فَلا خِلَاتَ أَيْضًا أَنَّ القَبْضَ لَيْسَ شَرْطًا فِي بَيْعِهِ (أَغْنِي: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَبِيعَ القَرْضَ قَبْلَ أَنْ يَبِعَ القَرْضَ قَبْلَ أَنْ يَتْفِضَهُ).

اشترط العلماء القبض في البيع على التفصيل الآتي؛ لأنَّ ضمان السلعة قبل قبضها على الباتع، وهذا فيه غبنٌ للباتع، لذا لا يَجُوز بيع سلعة أو التصرُّف فيها قبل قبضها (٣٠).

 ⁽١) يُنظر: «الإشراف» لابن المنذر (١،٥٠/٥) قال: «أجمع أهل العلم على أن من اشترى طعامًا، فليس له أن يبيعه حتى يقبضه، واختلفوا في بيع غير الطعام».

⁽۲) أخرجه البخاري (۲۱۳۳)، ومسلم (۳٦/١٥٢٦) عن ابن عمر.

 ⁽٣) مذهب الحنفية، يُنظر: "مختصر القدوري" (ص٨٦) قال: "ومن اشترى شيئًا مما ينقل ويحول، لم يجز له بيعه حتى يقبضه".

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (١٥١/٣) قال: «لا يجوز بيعه قبل قبضه».

- 🐉 شرح بداية المجتهد 🕻 – 📆

أما القرض: فلا يشترط فيه القبض؛ لعدم الضمان فيه(١).

تولىّ: (وَاسْتَثْنَى أَبُو حَنِيفَةَ مِمَّا يَكُونُ بِعِوَضِ المَهْرَ، وَالخُلْمَ،
 فَقَالَ: يَجُوزُ بَيْمُهُمَا تَبْلَ القَبْضِ^(٢). وَأَمَّا العُقُودُ الَّتِي تَتَرَدَّدُ بَيْنَ فَصْدِ الرُّقِي وَالمُعَابَنَةِ، وَهِي التَّوْلِيَّةُ، وَالشَّرِكَةُ، وَالإَقَالَةُ).

فالشركة ـ كما مرَّ ـ أن يشتري إنسان مبيعًا فيشاركه فيه غيره بأن يقول له: أشركني معك، أو: اجعلني شريكًا لك.

وظاهرها الرفق، حيث تعد الموافقة على إشراك غيره معه رفقًا، وذلك بالسماح له بالاستفادة من خبرته وإعانته، وجعله شريكًا له في السلمة، وهذا كله رفق.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (٨٤/٤) قال: «ولا يصح بيع المبيع
 قبل قبضه ولو تقديرًا بالإجماع في الطعام».

ومَذَهب العِنابلة، يُنظر: (كَشَافَ القَناعُ للبهوتي (١٨٦/٣): قال: («اشترى بالثمن قبل قبضه من غير جنس المبيع ما لا يجوز بيعه به... نسيئة بأن اشترى بشمن المكيار مكيلًا، أو بشمن الموزون موزونًا، لم يجز ذلك، ولم يصحَّه.

(۱) مذهب العنقية، يُنظير: «الدرالمختارة للحصكفي» و«حاشية ابن عابدين» («۲۷۲)» وقال: «قال بعضهم: ... فيقول: لا أقرضك، ولكن أبيمك هذا الثوب إن شئت باثني عشر درهما، وقيمته في السوق عشرة؛ ليبيعه في السوق بعشرة، فيرضى به المستقرض فيبعه كذلك، فيحصل لرب الثوب درهما، وللمشتري قرض عشرة».

ومذهب المالكيّة: ينظر: «الشرح الكبير» للدرير (۲۲۲،۳۳٪) قال: "يجوّز قرض ما يسلم فيه... من عرض وحيوان ومثلي دون ما لا يصح فيه السلم كدار ويستان وتراب معدن وصائم وجوهر نفيس، فلا يصح فيه القرض».

ومذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج؛ للهيتمي (١/٥) قال: «ويجوز إقراض كل ما يسلم فيه؛ أي: في نوعه، فلا يرد امتناع السلم في المعين، وجواز قرضه كالذي في الذمة.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١٠٠/٢)، قال: «ويتم القرض بقبول كبيع، ويملك ما اقترض بقبض، ويلزم عقده بقبض».

 (۲) يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي وحاشية ابن عابدين (۱٤٧/٥) قال: «المبيع المنقول، فجاز بيع غيره كالمهر وبدل الخلع والعتق على مال، وبدل الصلح عن دم العمد». وكذلك التولية أيضًا فيها رفقٌ كما في الشركة، ومثلهم الإقالة التي ذكرها المؤلف، وكذلك الحوالة'''؛ لأنها نقل سلعة من ملك لملك غيره، ولا يشترط فيها القبض؛ لعدم وجود مرابحة فيها'''.

◄ تولى : (فَإِذَا وَقَعَتْ عَلَى وَجْهِ الرَّفْقِ مِنْ غَيْرٍ أَنْ تَكُونَ الإِقَالَةُ،
 أَوِ التَّوْلِيَةُ بِزِيَادَةٍ أَوْ تُقْصَانٍ، فَلَا خِلَاتَ أَعْلَمُهُ فِي المَذْهَبِ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ
 قَبْلَ القَبْضِ وَيَعْدَهُ).

المذهب المقصود هنا مذهب الإمام مالك تَطَلَّقُهُ الذي ينتسب إليه ابن رشد الحفيد، وكذلك جده ابن رشد كان مالكيًّا، ولا شكَّ أن آراء الاثمة الثلاثة متحدة، ومتفقة في هذه المسألة".

◄ قبولى : (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ)، وكذلك الإمام

- (١) والحوالة؛ مأخوذة من التحويل، وهو النقل من مكانٍ إلى مكانٍ، فهو نقل الثّين من ذمة إلى ذمة، فيقتضي فراغ الأولى عنه، وثبوته في الثانية. انظر: «طلبة الطلبة» للنسفي (ص٤١).
- (٢) مذهب الحنفية، يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي، وحاشية ابن عابدين (٥/٣٤٠)،
 قال: «توكيل المحال المحيل بالقبض من المحال عليه غير صحيح».
- ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٣٢٥/٣، ٣٣٦) قال: «شروط الحوالة: ..رضا المحيل والمحال فقط... وثبوت دين... لازم... فإن أعلمه بعده... وشرط البراءة.
- ومذهب الشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج الشريبين (١٩٠/٣) قال: «يُشْتَرط لها رضا المحيل والمحتال، لا المحال عليه في الأصح... ولا تصح على مَنْ لا دَين عليه. وقبل: تصح برضاه، وتصح باللَّين اللازم».
- ومذهب الحتابلة، يُنظر: اشرح منتهى الإرادات للبهوتي (١٣٥/٢) قال: اوشرط الحوالة خمسة شروط... رضا محيل... والمقاصة... وعلم المال... واستقراره... يصح السلم فيه من مثلي».
- (٣) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (١٥٥/٣) قال: «والإقالة بيع، فيشترط فيها ما يشترط فيه، ويمنعها ما يمنعه.

أحمد يَخْلَشُهُ (١).

◄ قول من الله تَجُوزُ الشَّرِكةُ، وَلَا التَّوْلِيَةُ قَبْلَ القَبْضِ، وَتَجُوزُ الإقَالَةُ عِنْدَهُمَا).

وكذلك تجوز الإقالة قبل القبض عند الإمام أحمد(٢).

إذن، أجاز الإمام مالكٌ في الشركة والتولية والإقالة التصرف في المبيع قبل القبض^(٣)، ومنعه الأثمة الثلاثة عدا الإقالة^(٤)، ولم يشترط

 (١) مذهب العنفية، يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي، وحاشية ابن عابدين (١٢٧/٥) قال: «جاز هبة البيع منه بعد الإقالة قبل القبض، ولو كان بيمًا في حقهما، لما جاز كل ذلك».

ومذهب الشافعية، يُشظر: «روضة الطالبين» (٤٩٥/٣) قال: «الإقالة بعد البيع جائزة. . . وتجوز الإقالة قبل قبض المبيع».

ومذهب الحنابلة، يُنظر: "شرح منتهى الإرادات، (٦٣/٢) قال: ٥. ولإجماعهم على جواز الإقالة في السلم قبل قبضه. . . تصح الإقالة قبل قبض مبيع حتى فيما بيع بكيل ونحوه، وفي مسلم قبل قبضه.

 (٢) يُنظر: «الفروع وتصحيح الفروع» لابن مفلح (٢٦٣/١) قال: «والإقالة فسخ، فتجوز قبل القبض».

 (٣) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير، وحاشية الدسوقي (١٥٦/٣) قال: (جازت تولية في الطعام قبل قبضه، وجاز شركة فيه قبل قبضه؛ الأنهما كالإقالة من باب المعروف كالقرض».

 (٤) مذهب الحنفية، يُنظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (١٧٩/١)، قال: ولا يصح التصرف في رأس العال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية. . . وفي الشركة تمليك بعضه بعِرَضٍ قلم يجزًه.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «الأمء للشافعي (٧٧/٣) قال: «الشركة والتولية بيع من اليوع يحل بما تحل به اليوع، ويحرم بما تحرم به اليوع... والإقالة فسخ البيع، فلا بأس بها قبل القبض».

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «الكافي، لابن قدامة (۲۹/۲)، قال: «ولا يجوز بيع السلم قبل قبضه. . . ولأنه مبيع لم يدخل في ضمانه، فلم يجز بيعه، كالطعام قبل قبضه، ولا يجوز التولية فيه، ولا الشركة. مالك فيه؛ لأنه لا يرى الضمان على البائع، ويلحقها بالإقالة(١).

أما الأثمة الثلاثة فقالوا⁽⁷⁾: إن القبض شرط فيها؛ لأنه قد جاء النص صريحًا في أحاديث رسول الله ﷺ: النص صريحًا في أحاديث رسول الله ﷺ: النَّهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّاعَانِ، صَاعُ البَائِع، وَصَاعُ المُشْتَرِي، (⁷⁾.

وقال ﷺ: «إِذَا اشْتَرَيْتَ فَاكْتَلْ، وَإِذَا بِعْتَ فَكِلْ»⁽⁴⁾.

وقال ﷺ: ﴿مَنِ ابْنَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِغَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُۥ (°)، والأحاديث في ذلك كثيرة.

وعليه، تُعَدُّ هذه الثلاثة مبيعًا عند الأثمة الثلاثة، وحجتهم: أنَّ الشركة بيع جزءٍ من المبيع بثمنه للمشتري، فهو بيعٌ في الحقيقة^(٢)، والتولية

 (١) يُنظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (١٦٧/٥)، قال: «التولية تجوز في الطعام قبل قبضه كالإقالة فيه».

قبصه فاترفاقه ليه.. (٢) مذهب الحنفية، يُنظر: «البحر الرائق؛ لابن نجيم (١٢٨/١)، قال: «ولو اشترى مكيلًا كبكًا، حرم بيعه وأكله حتى يكيله؛ أي: حتى يعيد كبله؛

ومذهب الشافعية: ينظر: «نهاية المحتاج؛ للرملي (١٠٢/٤) قال: «وللنهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان: يعني صاع البائع، وصاع المشتري؛.

ومله بالحنابلة ، يُنظر: «المغني» لابن قدامة (١٥/٤) قال: ووقيض كل شيء بحسبه، فإن كان مكيلا، أو موزونًا، بيع كيلا، أو وزنًا، فقيضه بكيله ووزنه،

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٢٢٨) عن جابر، وحَسَّنه الأَلْبَانيُّ في اصحيح الجامع (٦٩٣٥).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٤٤) و(٥٦٠) عن عثمان، وحَسَّنه الأرناؤوط.

(٥) أخرجه البخاري (٢١٣٣)، ومسلم (٣٦/١٥٢١) عن ابن عمر.

(٦) مذهب الحنفية، يُنظر: «مختصر القدوري» (ص١١٠) قال: «الشركة على ضربين: شركة أمادك، وشركة عقود، فشركة الأملاك: العين برنها رجلان أو يشتريانها». ومذهب المالكية، يُنظر: «السركة الكبير» للدديد (٣٤٨/٣) قال: «الشركة إذن... في التصرف؛ أي: في أن يتصرف في مالي لهما ؛ أي: للمأذونين ممًا، وهو متعلق بالتصرف، فقوله: إذن في التصرف كالجنس يشمل الوكالة والقراض».

وَمَدْهَبِ الشَّافَعِيَّةِ، يُنظِر: "تتحقّة المحتاج؛ للهيتميّ (مُ(٢٨٦) قال: "الشركة... ثبوت الحق ولو قهرًا شائمًا في شيء لأكثر من واحد أو عقد يقتضي ذلك كالشراء». = أيضًا بيع؛ لأنه يبيع عليه السلعة برأس مالها، وتنزل الحوالة منزلة البيع؛ لأن السلعة تنتقل لمشتريها، فوجب في ذمَّته حق يماثلها.

إذًا، سبب الخلاف بين الجمهور والمالكية: أن المالكية يرون أن بيع الشيء برأس ماله يشبه الإقالة، وهذا ليس فيه مغابنة، فلا يشترط فيه القبض، أما الجمهور فقالوا: لا تخرج هذه الثلاثة عن البيع بحال، فلا ينبغي أن تندرج تحت أحاديث رسول الله التي أمر فيها بالقبض.

تولى: (لأنَّهَا قَبْلَ القَبْضِ فَسْخُ بَيْعٍ لَا بَيْعٌ، فَعُمْدَةُ مَنِ اشْتَرَطَ الْقَبْضَ فِي جَمِيع المُعَاوَضَاتِ أَنَّهَا فِي مَعْنَى البَيْع المُنْهِيّ عَنْهُ).

والبيع المنهي عنه وارد في الأحاديث التي أشرنا إليها.

تولى : (وَإِنَّمَا اسْتَلْنَى مَالِكٌ مِنْ ذَلِكَ التَّوْلِيَة ، وَالإِقَالَة ، وَالشَّرِكَة لِلْأَتُو وَالشَّرِكَة لَمَا الأَثْرُ فَمَا رَوَاهُ مِنْ مُرْسَلِ سَمِيدِ بْنِ المُسَبِّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَالَ: "مَن ابْنَاعَ طَعَامًا، فَلا يَبِعْهُ حَتَّى يَشْتَوْفِيهُ").

وهذا من جملة الأحاديث المتفق عليها، لكن هذه زيادة قد أخرجها سحنون في «المُدوَّنة^(۱)، والإمام عبدالرزاق الصنعاني في «مصنفه^(۲).

◄ تولى («إِلَّا مَا كَانَ مِنْ شَرِكَةٍ، أَوْ تَوْلِيَةٍ، أَوْ إِفَالَةٍ»، وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ المَعْنَى: فَإِنَّا مَنْ هَذِهِ إِنَّمَا يُرَادُ بِهَا الرَّفْقُ لَا المُغَابَنَةُ، إِذَا لَمْ تَلْخُلُهَا رَيَادَةٌ أَوْ نُقْصَانٌ).

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف الفناع» للبهوتي (۲۹٫۱۳) قال: ﴿والشركة: بيع
 بعضه؛ أيْ: المبيع بقسطه من الثمن المعلوم لهما، نحو: أشركتك في نصفه، أو
 ثلثه، ونحو، كربعه، وكفوله: هو شركة بيننا، فيكون له نصفه،

 ⁽١) أخرجه سحنون في االمدونة الكبرى؛ (١٣/٣٠)، وهو حديث مرسل. وقد تقدم نحوه
 عن ابن عمر، لكن دون هذه الزيادة: ﴿إِلَّا مَا كَانَ مِنْ شِرْلِهِ أَوْ تَوْلِيَةٍ أَوْ إِقَالَةٍ».

 ⁽٢) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/٤٩) ولفظه: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّوْلِيَةُ،
وَالإِفَالَةُ، وَالشَّرِّكُمْ سَوَاءٌ لَا بأس بِهِ».

ليس شرطًا أن يُرَاد بها المغابنة؛ لأن المشتري قد يقول: اشتريت السلعة بكذا، وأريد أن أبيعها بكذا.

◄ تولىم: (وَإِنَّمَا اسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ الصَّدَاقَ، وَالخُلْع،
 وَالجُعْل).

استثنى أبو حنيفة الصداق، وكذلك ما يؤخذ في مقابلة الخلع والجعل^(١).

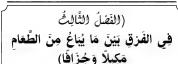
والمقصود بالصداق^{(۲۷}: أي الذي تأخذه المرأة من الرجل، كرجل أصدق امراةً حديقةً أو بيتًا؛ فلا يجوز للمرأة أن تبيعه، أو تتصرف فيه قبل قبضه على قول أبي حنيفة (۲۲).

◄ تُولَٰٰٓہَ: (لِأَنَّ العِوَضَ فِي ذَلِكَ لَيْسَ بَيُّنَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَيْنًا).

وعملة منع أبي حنيفة: أن العوضَ ليس بِمَبِّنِ، لكن إذا كان عينًا - في رأي أبي حنيفة - يعني: نقدًا من ذهب أو فضة، فيكون واضحًا "ا

قال المصنف رحمه الله تعالى:

- (١) يُنظر: «الهداية» للمرغيناني (٢٠٢/٣) قال: «إن العين في المعاوضات معقود عليه، والقدرة على المعقود عليه شرط للصحة إذا كان العقد يحتمل الفسخ كما في البيع بخلاف الصداق في النكاح؛ لأن القدرة على ما هو المقصود بالنكاح ليس بشرط».
- وقال في «بدائع الصنائع» للكاساني (۱٤٨/٣) قال: «فأما الخلع، فالعوض فيه غير لازم، بل هو مشروع بعوضٍ ويغير عوضٍ، فلم يكن من ضرورة صحته لزوم العوض.
- (۲) «الصداق» يقال: أصدقت المرأة إذا سميت لها صداقًا، وإذا أعطيتها صداقها». انظر:
 «النهاية» لابن الأثير (۱۸/۳).
- (٣) المنقول عنه أنها تملك التصرف فيه. يُنظر: فقتح القدير؟ لابن الهمام (٣٨٨/٣) قال: *ولأبي حنيفة أن الملك في الصداق المعين يتم بنفس المقد، ولهذا تملك التصرف فيه، وبالفيض ينتقل من ضمان الزوج إلى ضمانها، وإنظر: «الهداية في شرح البداية» للمرغيناني (٢٠٩/١). و«البحر الرائق؛ لابن نجيم (٣٠١/٣).



ولا بد من معرفة مدلولات بعض الألفاظ ليتضح المعنى المقصود. تعريف الجزاف^(۱):

لغةً: الجيم من جزاف لها حركات ثلاث: الضم، والفتح، والكسر، والجُزَاف بضم الجيم: هو التخمين والحدس والظن، إذًا الجُزاف ليس أمرًا دقيقًا كالمكيل مثلًا؛ لأن المكيل مقياس دقيقٌ.

أما اصطلاحًا^(٣): فبيع الجزاف أن تُباع سلعة من غير معرفة دقيقة بها من حيث الوزن والكُمُّ مثلًا؛ لذا فاحتمال الغبن قائم؛ لأنه بيع شيء جملة من غير معرفته تفصيلًا.

قَوْلَٰٰٓتَ: (وَأَمَّا اشْتِرَاطُ القَبْضِ فِيمَا بِيعَ مِنَ الطَّعَامِ جُزَافًا، فَإِنَّ مَالِكًا رَخَصَ فِيهِ وَأَلَّا الأَوْزَاحِيُّ (أُ).
 مَالِكًا رَخَصَ فِيهِ وَأَجَازَهُ (٣)، وَبِهِ قَالَ الأَوْزَاحِيُّ (١).

 (١) «الجزاف والجزف»: المجهول القدر، مكيلًا كان أو موزونًا، والجُزاف: بيعك الشيء واشتراؤه بلا وزنِ ولا كيلٍ، وهو يرجع إلى المساهلة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٢٧/٩).

 (۲) «الجُرْفُ والجُرُافِ»: «المجهول القدر، مكيلًا كان أو موزونًا» انظر: «النهاية» لابن الأثير (۲۹۹/۱).

 (٣) يُنظر: «عيون المسائل» للقاضي عبدالوهاب (ص٤٠٨)، قال: «يجوز بيع الطعام جزافًا قبل قبضه».

 (٤) رخص الأوزاعي في بيع الطعام جزافًا فقط، ولم أقف على نقل له قبل القبض.
 يُنظر: «الاستذكارة لابن عبدالبر (٣٧٢/٦) قال: «وقول الأوزاعي في ذلك كقول مالك في الطعام إذا ابتيم جزافًا». اختلف العلماء في مسألة اشتراط قبض الطعام قبل بيعه إذا كان جزافًا، أو غير جزاف؛ فغير الجزاف: كالمكيل والموزون، والجزاف: فما يُبّاع تخمينًا وظنًا، وهذا هو المراد من المسألة المختلف فيها، والترخيص فيه روايةً عن الإمام أحمد أيضًا.

ightarrowقولightarrow: (وَلَمْ يُجِزُ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةً $ho^{(1)}$ ، وَالشَّافِعِيُ $ho^{(7)}$).

وهي الرواية الأخرى عن الإمام أحدد^(٣)؛ فقد منعوا البيع جزافًا قبل قبضه كالحال في غير المباع جزافًا، فاشترطوا فيهما القبض، ودليلهم في ذلك أحاديث، منها:

حديث عبدالله بن عمر رها: ﴿أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَبْتَاعُونَ ﴿ *).

وفي رِوَايَةِ: ﴿أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرِبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَاقًا، أَنْ يَبِيمُوهُ فِي مَكَانِهِمْ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ، (٩٠).

وَفِي رِوَايَةِ أَخْرَى من حديثِهِ أنَّه قَالَ: ﴿ثُنَّا نَشْتَرِي الظَّعَامُ مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافًا، قَنْهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَشْلَهُ مِنْ مَكَانِهِ، (``)، فهذا دليل على اشتراط القبض فيه، وقد وقع الخلاف بين الجمهور وبين الإمام مالك، وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد ('').

 ⁽١) يُنظر: «البناية شرح الهداية» للعيني (٢٤٧/٨) قال: «ومن اشترى شيئًا مما ينقل ويحول، لم يجز له بيعه حتى يقبضه».

 ⁽٢) يُنظر: «نهاية المحتاج، للرملي (٨٤/٤) قال: «ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه ولو تقديرًا بالإجماع في الطعام.

 ⁽٣) يُنظر: «كشاف القناع» (٢٤١/٣) قال: «ومن اشترى شيئًا بكيلٍ أو وزنِ أو عد او ذرع، مَلكه... ولا يصبح التصرف فيه... حتى يقبضه المشتري».

 ⁽٤) أخَرِجه البخاري (٢١٦٧) ولفظه: عن ابن عمر، قال: الحانوا يبتاعون الطعام في أعلى السوق، فيبيعونه في مكانه، فنهاهم رسول الله ﷺ أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوها.

⁽٥) أخرجه البخاري (٦٨٥٢)، ومسلم (٣٧/١٥٢٧).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٥٢٧).

⁽V) تقدم نقل أقوالهم في المسألة.

تولى: (وَحُجَّنُهُمَا عُمُومُ الحَلِيثِ المُتَضَمِّنِ لِلنَّهْي عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ
 قَتَارَ قَنْضه).

والذي دعا الإمام مالكًا إلى القول بجوازه أنه لم يخرِّج لفظة: «الجزاف» في «موطئه»(1)، حيث إنها لم تأبِّ في كل الروايات.

وقد ذهب الجمهور إلى المنع؛ لما ورد في «الصحيحين»، ولما تكرر عند مسلم أيضًا.

وعليه، فذكره ثابت من طريق صحيح سيشير إليه المؤلف.

تولله: (لِأَنَّ الذَّرِيعَةَ مَوْجُودَةٌ فِي الجُزَافِ، وَغَيْرِ الجُزَافِ).

واالذريعةا(^{٣)}: هي احتمال الغبن، فالضمان على البائع؛ لأن مشتري السلعة ـ إنْ بَاعَها قبل قبضها ـ مستفيد من جهتين:

أوَّلًا: من ربحها.

ثانيًا: من ضمان البائع إن هلكت.

وقَدْ وقع الغرر بهذه الصورة على طرفي (وهو البائع)، واستفاد الطرف الآخر (وهو المشتري)؛ ولذلك عَدَّه المؤلف نوعًا من الربا؛ لما فيه من إلحاق ضرر بطرف، وجلب نفع لطرف آخر، والإسلام جاء بالعدل بين الناس.

◄ قولاًمَ: (وَمِنَ الحُجَّةِ لَهُمَا)، وكذلك الإمام أحمد في روايةٍ
 عنه.

 ⁽١) رواية «الموطاة (١٤١/٣) رقم (٤٢) عن ابن عمر، أنه قال: «كنا في زمان رسول الله 難 نبتاع الطعام، فيبعث علينا مَنْ يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه.

 ⁽الذريعة): الوسيلة. وقد تذرع فلان بذريعة، أي: توسل، والجمع الذرائع. انظر:
 «الصحاح» للجوهري (١٢١١/٣).

◄ توك،: (مَا رُويَ عَنِ الْبِنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ حُنَّا فِي زَمَانِ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّمَامُ جُزَافًا، فَبْمَثَ إِلَيْنَا مَنْ يَأْمُونَا بِالْتِقَالِهِ مِنَ
 المُكانِ الَّذِي إَبْغَفَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانِ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ نَبِعَهُ (١٠).

نبتاع أي: نشتري، وفرق بين "باع» و"ابتاع»؛ فباع للبيع كما هو معلوم، وابتاع للشراء^(۲۲).

◄ قوله: (قَالَ أَبُو عُمَرَ).

هو الإمام ابن عبدالبر صاحب كتاب «الاستذكار»، و«التمهيد».

◄ قولاًم: (وَإِنْ كَانَ مَالِكٌ لَمْ يَرْوِ عَنْ نَافِعٍ فِي هَذَا الحَدِيثِ ذِكْرَ الجُزَافِ).

ويُشْهم من عبارتِو تَظَلَّشُهُ أن الإمامَ مالكًا لم يأخذ بذلك لعدم تخريجه لفظ «الجزاف»، ولا يكون ذلك مانعًا (عدم تخريج رواية الجزاف في «الموطأ» للأخذ بالروايات الثلاث التي ورد فيها ذكر الجزاف.

> تولىم: (فَقَدْ رَوْنْهُ جَمَاعَةٌ، وَجَوَّدَهُ عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَغَيْرُهُ، وَهُوَ
 مُقَدَّمْ فِي حِفْظِ حَبِيكِ نَافِعِ).

وجاء أيضًا ذكر الجزاف من طريق الإمام الزُّهريِّ تَخَلَّفُهُ، وهو من التابعين^(٣).

> قولهَ: (وَعُمْدَةُ المَالِكِيَّةِ أَنَّ الجُزَافَ لَيْسَ فِيهِ حَقُّ تَوْفِيَةٍ، فَهُوَ

 ⁽١) أخرجها أبو داود (٣٤٩٣)، وابن ماجه (٢٢٢٩)، وصححه الألبَانـيُّ في «إرواء الغليل» (١٧٥/٥). والحديث أخرجه مسلم (٣٣/١٥٢٧) دون لفظة: جزافًا.

 ⁽۲) قال ابن منظور: «ابتاع الشيء: اشتراه. وأباعه: عرضه للبيع». انظر: «لسان العرب» (۲۰/۸).

 ⁽٣) رواية الزهري أخرجها البخاري (٢١٣١) و(٢١٣٧) و(١٨٥٢)، ومسلم (٣٧/١٥٢٧ و٨٨).

عِنْدَهُمْ مِنْ ضَمَانِ المُشْتَرِي بِنَفْسِ العَقْدِ، وَهَذَا مِنْ بَابٍ تَخْصِيصِ العُمُومِ بالقِيَاسِ المَظْنُونِ العِلَّةِ\''.

والعموم مأخوذٌ من حديث: (مَنِ الْبَتَاعَ طَعَامًا، فَلَا بَسِمْهُ حَتَّى يُشْتَوْفِيَهُ...، والحديث متفق عليه (٢٠).

والعُمُوم الذي يريد المؤلف الإشارة إليه هو أن لفظة: "طعام» جاءت نكرةً، والنَّكرة شائعة في جنسها، أي: كأنه يقول: أيُّ طعامٍ لا يُبَاع حتى يستوفَى.

وذكره للعلل من المزايا التي يتميز بها هذا الكتاب؛ لأن ابن رشد مالكي.

ولا شكَّ أن الكتابَ فيه كثير من المزايا إلى جانب نقصانه أيضًا كغيره، ومن ذلك إيراده في بعض المسائل جملة من الأحاديث، وأحيانًا يعول على المعقول مع وجود المنقول، وأحيانًا يصف حديثًا بالضعف، وهو في "الصَّحيحَينَ"، لكنه قليل جدًّا، وإذا وُزِنتُ بما في الكتاب من مزايا، فالمزايا كثيرة جدًّا.

◄ قولى: (وَقَدْ يَدْخُلُ فِي هَذَا البّابِ إِجْمَاعُ المُلَمَاءِ عَلَى مَنْعِ بَيْعِ
 الرَّجُل شَيْئًا لَا يَمْلِكُهُ\".

مَرَّ بنا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ «نَهَى عَنْ سَلَفٍ وَيُثِعٍ، وَعَنْ شُرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ، وَعَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ، وَعَنْ شَفْ مَا لَمْ يُضْمَنْ (⁴⁾.

 ⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير، وحاشية الدسوقي (٣٨/٣)، قال: «العقار لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد إلا إذا بيع جزافًا».

⁽٢) أُخرجه البخاري (٢١٢٦)، ومسلم (٢٩/١٥٢٥) عن ابن عمر.

 ⁽٣) قال ابن المنظر في «الأوسط» (١٤٠/١٠): «أجمع أهل العلم على أن من اشترى طعائا، فليس له أن يبيعه حتى يقيضه».

⁽٤) أخرجه أبو داود (٣٥٠٤)، وحَسَّنه الأَلْبَانيُّ في اإرواء الغليل؛ (١٣٠٦).

وَجَاءَ أَيضًا في «صحيح مسلم» أنَّ الرسول ﷺ قال: ﴿إِذَا ابْتَعْتَ طَعَامًا، فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَسْتَوْقِيَهُ ﴿ ``، فهذا هو الربح الذي يأتي بغير ضمانٍ، فالضامن فيه هو البائع؛ ولذلك أدرجه بعض العلماء نوعًا من الربا.

◄ تولىم: (وَهُوَ المُسَمَّى عِنَةً (عَنْ مَنْ يَرَى نَقْلَهُ مِنْ بَابِ الذَّلِيمَةِ إِلَى الرِّبَا، وَأَمَّا مَنْ رَأَى مَنْهُهُ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ قَدْ لاَ يُمْكِنُهُ نَقْلُهُ، فَهُوَ دَاخِلْ فِي بَيْرِع الغَرَرِ) (عَنْ
 بُيْرِع الغَرَرِ) (عَنْ

وقَدْ نهى الرسول ﷺ عن بيع الغرر⁽⁶⁾، لمَا فيه من التغرير بالمشتري، والغرر نوعٌ من الجهالة، والجهالة يترتب عليها ضرر، فلا ينبغي أن يُباع بيع فيه ضرر⁽⁶⁾.

تولىن: (وَصُورَةُ التَّلَوْعِ مِنْهُ إِلَى الرِّبَا المَنْهِيِّ عَنْهُ أَنْ يَقُولَ رَجُلٌ
 لِرَجُلٍ: أَعْطِنِي عَشَرَةُ دَنَانِيرَ عَلَى أَنْ أَدْفَعَ لَكَ إِلَى مُدَّةٍ كَذَا ضِعْفَهَا).

أخرجه مسلم (٤١/١٥٢٩) عن جابر.

اللعينة: هي أن يشتري ثوبًا مثلًا من إنسان بعشرة دراهم إلى شهر، وهو يساوي ثمانية، ثم يبيعه من إنسان نقلًا بثمانية، فيحصل له ثمانية، ويحصل عليه عشرة دراهم دَيْن. انظر: "طلبة الطلبة» للنسفى (ص١١٢).

 ⁽٣) ويطلق عليه الحنفية أيضًا: «البيع الفاسد»، فقالوا: «البيع الفاسد... في ذلك كله»
 وكذلك بيع ما ليس عند الإنسان، يُنظر: «تبيين الحقائق» للزيلعي، وحاشية الشلبي
 (٤٣/٤).

وقال المالكية: «الاقتصار على الوصف دون المشاهدة غرر، واحتجوا بأنه ﷺ انهى عن بيع ما ليس عندك، والسلعة الغائبة ليست عند بالعها». يُنظر: «شرح التلقين؛ للمازرى (٨٩٥/٢).

وقال الشافعية: «ومن بيوع الغرر عندنا بيع ما ليس عندك». يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٩٣٥/٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (٤/١٥١٣) عن أبي هريرة.

 ⁽٥) قال ابن الأثير في «التهاية» (٣/٥٥٥): هو ما كان له ظاهر يغر المشتري، وباطن مجهول.

_ _ _ المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المحتهد على

وهذا لا يجوز بإجماع العلماء؛ لأنه عين الرّبا، وقد مرّت بنا الأحاديث التي نصت على تحريم الربا، وكل هذا نهى عنه الرسول ﷺ، وخَذَّر منه.

> قَوْلَى: (فَيَقُولُ لَهُ: هَذَا لَا يَضْلُحُ، وَلَكِنْ أَبِيعُ مِنْكَ سِلْعَةَ كَذَا لِسِلْعَةَ كَذَا لِسِلْعَةَ لِمَدْمِهِ مُومَ فَيَشْتَرِي بِلْكَ لِسِلْعَةَ لِمَسْتَمِهَا لَيُسَتَّ مِنْدَهُ بِهِذَا العَدْدِ، ثُمَّ يَعْمِدُ هُوَ، فَيَشْتَرِي بِلْكَ السَّلْعَةُ فِيمَتُهَا وَيِبًا السَّلْعَةُ فِيمَتُهَا وَيِبً مِنْ التَّبِعُ بَيْنَهُمَا، وَبِلْكَ السَّلْعَةُ فِيمَتُهَا وَيِمِ مِمَّا كَانَ سَأَلَهُ أَنْ يُعْطِينَهُ مِنَ الدَّرَاهِم قَرْضًا، فَيرُدُ عَلَيْهِ ضِعْفَهَا، وَفِي المَنْهَبِ فِي هَذَا تَطْعِيلٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِحْرِهِ).

وهذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، وهي صورة من صور بيع التورَّق، والتورق مأخوذ من الورق، والمراد به المال بجميع أنواعه، ويَرِدُ بمعنى الدراهم أو الفضة (١٠)، وهو مصطلح خاصٌ بعلماء الحنابلة بهذا اللفظ، والمراد به: أن يَشْتري مَنْ يحتاج مالًا، سلعة مؤجّلة بأكثر من قيمتها حالًة، ثم يبيعها على أجنبي نقدًا بأقل مما اشترى؛ ليقضي به حاجته (١٠)، وقد مر مناقشة بيع التورق، وذكر أدك.

◄ تولىمَ: (وَلَا خِلَافَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ النَّتِي ذَكَرْنَا أَنَّهَا غَيْرُ جَائِزَةٍ
 فِي المَذْهَبِ، أَعْنِي: إِذَا تَقَارًا عَلَى النَّمَنِ الَّذِي يَأْخُذُ بِهِ السَّلْعَةَ قَبْلَ شِرَائِهَا).

 ⁽١) قال الجوهري في «الصحاح» (٥٦٤/٤): «الورق: الدرهم المضروبة».

وقال ابن مالك في «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» (٧٥٣/٢): *والورق: (بالكسر والفتح) لغة في الورق، وهو الفضة».

⁽۲) قالوا: «لو احتاج إنسان لنقد، فاشترى ما يساوي مائة باكثر؛ كمائة وخمسين مثلاً ليتوسع بثمنه؛ فلا بأس بذلك، نص عليه، وهي أي: هذه المسالة تسمى مسألة التورُق من الورق، وهو الفضة؛ لأن مشتري السلعة يبيع بها، يُنظر: «مطالب أولي النهي، للرحياني (١٦/٣).

فَبَيْعِ التَّورُّقِ لا يجوز على قول أكثر العلماء، ومنهم المالكيَّة^(١).

◄ قولاًم: (وَأَمَّا الدَّيْنُ بِاللَّيْنِ، فَأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى مَنْعِهِ)(٢).

بَيْع الدَّين بالدَّين؛ كبيع دَيْنِ مُؤجِّلِ بأقل منه حالًا على أجنبي غير صاحب الدِّين، وقد سَبق الكلام على هذه المسألة، وبينًا هناك أنه لا يجوز بيع الدَّيْن بالدَّين.

◄ تولىمَ: (وَاخْتَلَقُوا فِي مَسَائِلَ، هَلْ هِيَ مِنْهُ أَمْ لَنِسَتْ مِنْهُ؟ مِثْلُ مَا
 كَانَ ابْنُ القاسِم لَا يُجِيرُ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مِنْ غَرِيهِ فِي دَنْمِي لَهُ عَلَيْهِ تَمْرًا
 قَدْ مَدَا صَلاَحُهُ (٣٠)

(١) اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين، فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة ـ في الصحيح من المذهب ـ إلى عدم الجواز، وذهب الشافعية إلى جوازها: فقال الحنفية: «بيح العين بالربح نسيئة لبيبعها المستقرض بأقل ليقضي كينه، اخترعه

أكَلُة الربا، وهو مكروه مذموم شرعًا لما فيه من الإعراض عن مبرة الإقراض». يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي، وحاشية ابن عابدين (٣٢٥/٥).

ومذهب المالكية: «العينة... هي بيع من طلبت منه سلعة قبل ملكه إياها لطالبها بعد شراتها... وهي ثلاثة أقسام: جائز ومكروه ومعنوع... وكره لمعن قبل له: سلفني شمناين، وأرد ذلك عنها مائة أن يقول: خذ مني بمائة ما أي: سلعة بثمانين قيمة ليكون حلالًا، وما سألتنيه حرامًا، يُنظر: «الشرح الكبير وحاشية النسوقي، للدربير ١٨٥٨،

ومذهب الشافعية: اليس من المناهي بيع العينة... وهو أن يبيع غيره شيئًا بثمن مؤجل، ويسلمه إليه، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بأقل من ذلك الثمن نقدًا. وكذا يجوز أن يبيع بثمن نقدًا، ويشتري بأكثر منه إلى أجلٍ، سواء قبض الثمن الأول، أم لاء. يُنظر: (ورضة الطالبين؛ النوري (٤١٨/٣).

ومذهب الحنابلة: «لو احتاج إلى نقد، فاشترى ما يساوي مانة بمانة وخمسين؛ فلا بأس، نص عليه، وهو المذهب، وعليه الأصحاب، وهي مسألة التورق. يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٢٣٧/٤).

 (٢) قال ابن المنذر في «الأوسط» (١١٨/١٠): «أجمع أهل العلم على أن بيع الدِّين بالدِّين لا يجوز؟.

 (٣) قال ابن أبي زيد القيرواني في «النوادر والزيادات» (١٣٧٦): «قال ابن القاسم وأشهب: قال مالك: مَنْ كان شراؤه بدين إلى أجل، جاز لك أن تَشْتريه بدين لك= ولًا يُجُوز أخذ الرجل في النَّيْنِ من غريمه تمرًا قد بدا صلاحه على قول ابن القاسم؛ لمَا في ذلك من الغَرَر، والأصل: أنَّه لا يجوز بيع التمر قبل بُدوُ صلاحه، وليسَ ذلك خاصًا بالتمر فقط، فالرَّسُول ﷺ نَهَى عن بيع الشار كلها حتى يبدو صلاحها(\').

◄ قولىمَ: (وَلَا شُكْنَى دَارٍ، وَلَا جَارِيَةٌ تَتَوَاضَعُ، وَيَرَاهُ مِنْ بَابِ
 اللَّيْنِ بِاللَّيْنِ).

اقتصر المؤلف كَتَلَقَة في هذه الجزئية على مذهب مالكِ؛ لأنه اعتبرها مسألةً جزئيةً داخل المذهب، أما المسائل الأمهات فيذكر فيها آراء العلماء في المذاهب الأخرى، أما جزئيات المسائل فغالبًا لا يشير إليها إلا رأى المذهب.

◄ تولى (وَكَانَ أَشْهَبُ يُجِيرُ فَلِكَ وَيَقُولُ: لَيْسَ هَذَا مِنْ
 بَابِ النَّيْنِ بِالنَّيْنِ، وَإِنَّمَا النَّيْنُ بِالنَّيْنِ مَا لَمْ يَشْرَعُ فِي أَخْفِ
 شَيْءٍ مِنْهُ (۱٬)، وَهُوَ قِبَاسُ عَدَدٍ كَثِيرٍ مِنَ المَالِكِيْنِ (۱٬)، وَهُوَ قَوْلُ

على رجل آخر. قال: ومن لك عليه دين، لم يجز لك أن تفسخه عليه في دين، ولا
 يجوز لك أن تشتري منه ما يتأخر قبضه من تمره وشيء غائب، أو بيع فيه خيار أو
 مواضعة، أو كراه، أو إجارة،

أخرجه البخاري (١٤٤٨)، ومسلم (٤٩/١٥٣٤) عن ابن عمر قال: نهى النبي ﷺ عن بيع الشمرة حتى يبدو صلاحها، وكان إذا سئل عن صلاحها قال: "حتى تذهب عاهمه.

 ⁽٢) قال ابن أبي زيد في «النوادر والزيادات» (١٣٧/١): «ولا بأس أن تشتري ذلك منه بدين لك على غيره، إلا الإجارة والكراء، فأجازه أشهب».

⁽٣) قال الحطاب في المواهب الجليل؛ (٣١٠/٤): ابدين إن تأجل وإن من أحدهما... هذه المسألة تلقب بالصرف في اللمة، وهي أن يكون لأحدهما على الآخر دينار أو دنانير، وللآخر عليه دراهم، فيتطارحان ما في اللمتين، وإن كان ما في اللمتين مؤجلاً، أو ما في أحدهما لم يجز، وهو معنى قوله: وإن من أحدهما وإن حلا حممًا حاة،

الشَّافِعِيِّ (١)، وَأَبِي حَنِيفَةً (٢).

وكذلك الإمام أحمد أيضًا (٣).

> قولىم: (وَمِمَّا أَجَازَهُ مَالِكٌ مِنْ هَذَا البّابِ، وَخَالَفَهُ فِيهِ جُمْهُورُ العُلَمَاءِ(عُ) مَا قَالَهُ فِي «المُدَوَّنَةِ»(٥) مِنْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَبيعُونَ اللَّحْمَ بِسِمْرٍ مَعْلُومٍ، وَالثَّمَنُ إِلَى العَطَاءِ، فَيَأْخُذُ المُبْتَاعُ كُلَّ يَوْمٍ وَزْنًا مَعْلُومًا، قَالَ: وَلَمْ يَرُّ النَّاسُ بِذَلِكَ بَأْسًا، وَكَذَلِكَ كَلُّ مَا يُبْتَاعُ فِي أَلاَسْوَاقِ).

يَعني: التي يسري إليها الفساد، ويُخشى أن تهلك، فإن هذه يتسامح

◄ قولاً: (وَرَوَى ابْنُ القَاسِم أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِيمَا خُشِيَ عَلَيْهِ

- (١) قال الشافعي في «الأم» (٣٣/٣): (ومن كانت عليه دراهم لرجل، وللرجل عليه دنانير، فحلت أو لم تحل، فتطارحاها صرفًا، فلا يجوز».
- (٢) قال الحصكفي في «الدر المختار» (٥/٢٦٥): «وصح بيع مَنْ عليه عشرة دراهم دين ممَّن هي له، أي: من دائنه، فصح بيعه منه دينارًا بها اتفاقًا، وتقع المقاصة بنفس العقد، أَذْ لا ربا في دين سقط، أو بيعه بعشرة مطلقة عن التقييد بدين عليه إن دفع البائع الدينار للمشتري، وتقاصا العشرة الثمن بالعشرة الدين أيضًا استحسانًا».
- قال البهوتي في «شرح منتهي الإرادات» (٧٢/٢): «ولا بيع دَين لغير مَنْ هو عليه مطلقًا، ولا بيعه بمؤجل لمن هو عليه؛ لأنه من بيع دين بدينٍ».
 - (٤) وافق مالك على هذا الحنابلة:
- فمذهب الحنفية، ينظر: «البناية شرح الهداية» للعيني (٨/٣٤٠) قال: «لا خير في السلم في اللحم».
- ومذهب الشافعية، يُنظر: «الأم» للشافعي (٩٩/٣) قال: «ولا يحل عندي استدلالًا بما وصفت من السنة والقياس أن يسلف شيء يؤكل أو يشرب مما يُكَال فيما يوزن مما يؤكل أو يشرب، ولا شيء يوزن فيما يكال.
- ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٩٣/٢)، قال: «ويصح أن يسلم في شيءٍ؛ كلحم وخبز وعسل، يأخذه كل يوم جزءًا معلومًا مطلقًا، أي: سواء بين ثمن كل قسط أو لا لدعاء الحاجة إليه».
 - (٥) يُنظر: «المدونة» للإمام مالك (٣١٤/٣، ٣١٥).

الفَسَادُ مِنَ الفَوَاكِهِ إِذَا أُخِذَ جَمِيعُهُ. وَأَمَّا القَمْحُ وَشِبْهُهُ فَلَا^(۱)، فَهَذِهِ هِيَ أُصُولُ هَذَا البَابِ، وَهَذَا البَابُ كُلُهُ إِنَّمَا حُرَّمَ فِي الشَّرْعِ لِمَكَانِ الغَبْنِ الَّذِي يَكُونُ طَوْعًا، وَعَنْ عِلْم).

والغبن ـ كما مر ـ إنما هو النقص والغلبة، فالذي يبايع إنسانًا فيغبه، يسمى غالبًا له، وناقصًا لحقّه.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(البَابُ الثَّالِثُ: فِي البُيُوعِ المَنْهِيِّ عَنْهَا)

بدأ المؤلف الباب بمسائل مهمة سيذكرها لاحقًا، وأغلب المسائل التي سيوردها نَطَق بها النص، وقد بين ابن رشد في مقدمة هذا الكتاب أنه سيذكر ما نطق به النص، أو ما هو قريب من النص.

ومن المعلوم أنه ليس من منهج الكتاب، ولا من طريقته، ولا من خطته التي رسمها تتبع الفروع والجزئيات.

وبعض هذه المسائل - التي سيذكرها - منطوق بها نصًا في أحاديث رسول الله ﷺ كبيع حبل الحبلة^(٣)، والمنابذة، والملامسة^(٣)، وبيع الحصاة^(١)، وبيم الصوف على الظهر^(٥)، وغيرها من المسائل.

⁽١) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (١٧٨/١٩) قال: «وروى أبو زيد، عن ابن القاسم أن ذلك لا يجوز إلا فيما يخشى عليه الفساد إذا أخذ جميعه مثل: الفاكهة، وأما القمح، وما كان مثله، فلا يجوز».

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٤٣)، ومسلم (٥/١٥١٤) عن ابن عمر.

⁽٣) النهي عن المنابذة والملامسة، أخرجُه البخاري (٥٨٤)، ومسلم (١/١٥١١) عن أبي هريرة.

⁽٤) أخرجه مسلم (٤/١٥١٣) عن أبي هريرة.

 ⁽٥) روي مرفوعاً (موقوقاً من حديث ابن عباس، فأخرجه مرفوعاً؛ الطيراني في «المعجم الكبير» ((٣٨/١١) (١٩٣٥))، وقال الهيئيمي في (محيحم الزوائدة (١٩٢٤): رجاله ثقات. وأخرجه موقوقاً عبدالرزاق في «المصنف» (٩٥/٥)، وقال البهقي في «السنن الكبرى» (٩٥٥٥): هذا هو المحفوظ موقوف.

والبعض الآخر لم ينطق بها النص، لكنها قريبة منه، فهي لا تبعد، ولا تتفرع كثيرًا عنه، وهي التي عبر عنها ابن رشد تَكَلَّلُهُ بما هو قريب من النص، وهذا الذي يعرف عند علماء الحديث بـ «فقه الحديث».

◄ قولاً: (وَهِيَ البُيُوعُ المَنْهِيُّ عَنْهَا).

لا شكَّ أن رسول الله ﷺ قد بيَّن الحلال والحرام في البيوع، وقال ﷺ في ذلك: «النبيَّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقًا _ أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقًا _ فَإِنْ صَدَقًا وَبَيْنَا، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْمِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَرْكَةً بَرْكَةً بَرْكَةً بَرْكَةً اللهُ عَلَى اللهُ اللهُولِيَّ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

فَالبائمُ مستفيدٌ بما أخذ من عِوض، والمبتاع (أي: المشتري) مستفيد أيضًا بتلك السلعة التي أخذها عن صدقي وتعاون، والمسلمون مطالبون في كل أمرٍ من أمورهم أن يتعاونوا على البر والتقوى، وألَّا يتعاونوا على الإثم والعدوان، ولا شك أن من التعاون على البر والتقوى أن يكون الصدق شائعًا بين الناس، فبالصدق يبارك الله ﷺ للبائع والمشتري، ويبعثهم مع الصديقين يوم القيامة.

◄ قولهَ: (مِنْ قِبَلِ الغَبْنِ الَّذِي سَبَبُهُ الغَرَرُ).

قد مرَّ تفصيل التعريف في الغَبْر؛ وهو كل ما فيه نقص للبائع أو المشتري، كأن يتبايع اثنان، ويغبن أحدهما الآخر، ولا يشترط أن يكون الغبن في جانب البائع فقط، بل يكون أيضًا من المشتري؛ لذا يحتاج البيع إلى المُكَياسة، أي: الفهم والدقة والمعرفة بشؤونه.

وقَدُ جاء النهى عن الغرر في أحاديث رسول الله ﷺ^(۱۲)، وبيع الغرر إنما هو بسبب الجَهَالة، فهي التي تؤدي إلى الوقوع في الغرر، وربما تؤدي أيضًا إلى الوقوع في الربا.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (٤٧/١٥٣٢) عن حكيم بن حزام.

⁽٢) أخرجه مسلم (٤/١٥١٣)، عن أبي هريرة.

◄ قوله: (وَالغَرَرُ يُوجَدُ فِي المَبِيعَاتِ مِنْ جِهَةِ الجَهْلِ عَلَى أَوْجُهٍ).

(مِنْ جِهَةِ الجَهْلِ)، أي: الجهالة بالمبيع، أما إذا رُجد شيءٌ فيه جهالة من قِبَلِ المتبايعين، فهذه مسألة أخرى؛ لأن الإنسان قد يعذر بجهله إذا لم يكن متممدًا.

وَالْمَقْصود: أنهما قد يتبايعان بيعًا فيه جهالةٌ، أيْ: فيه أمرٌ ليس واضحًا.

◄ قولكم: (إِمَّا مِنْ جِهَةِ الجَهْلِ بِتَعْيِينِ المَعْقُودِ عَلَيْهِ).

قد تكون الجهالة بتعيين المعقود عليه هي السبب في الغرر، كأن يقول البائع للمشتري: أبيعك عبدًا من عبيدي، فالعقد بهذه الصفة فيه جهالةً؛ لأنَّ عبيده يختلفون وصفًا ونتاجًا، وفيهم القوي والضعيف والمتوسط، وفيهم مَنْ يجيد صنعةً، ومن لا يجيد، وفيهم مَنْ يَتميَّز بأمور، وفيهم مَنْ لا يقابل بعمله ما يقدم له من أكلٍ وشربٍ... إلى غير ذلك.

إذًا، العبيد مختلفون، فهذا البيع بهذه الصفة وهذه الصيغة لا يجوز؛ لأن فيه جهالةً، والصحيح أن يقول: أبيعك فلانًا ابن فلان.

وكذلك الحال في كل ما يعقد عليه بيعًا، فعندما يقول الباثع للمشتري: بعتك سيارةً من سياراتي، فَلا بُلَّهُ من تعيينها، أما إذا كانت السيارات من نوع واحدٍ وينطبق عليها جميع الأوصاف، فلا بأس بإطلاق الصيغة من غير تغيين.

وَكثيرٌ من الغرر الذي كان معروفًا، زال في كثيرٍ من الأمور؛ لأنَّ الصناعات الآن أصبح لها أوصافٌ دقيقة كالأرقام، وبيان نوع الصَّنعة وكيفيتها، ولو ذهبت إلى تاجر قماش، فوصف لك نوعًا منه، فهذا الوصف يكفي أن يعطيك لونه وشكله ووصفه.

◄ قولكَ: (أَوْ تَعْبِينِ الْعَقْدِ).

أي: قَدْ يكون العقد نفسه غير مُعيَّن.

◄ قولاًم: (أَوْ مِنْ جِهَةِ الجَهْلِ بِوَصْفِ الثَّمَنِ وَالمَثْمُونِ المَبِيعِ).

يحتمل أن تَقَع الجهالة على السلعة بأن يعطي البائع أوصافًا غير دقيقةٍ لها، وربما يكون الجهل بعدم تعيين ثمن السلعة نفسها.

وَنَجد ذلك في بيع المنابذة، كأن يقول أحدهم(١٠): أيُّ ثوبِ تنبذه إليَّ هو لك بكذا، فيشتريه، ولا يدقق النظر فيه، ولا يتبين صفة هذا الثوب، فربما يكون باليًا مع أنه جديد لمرورٍ زمنٍ طويلٍ عليه، وربما يكون فيه بعض الحروق الخفية، أو فيه بعض الخروق الدقيقة، أو ربما تكون صناعته غير جيدة كما نرى في هذا الزمان، فهناك صناعات قوية جيدة متمنة، وهناك صناعات تأتى تقليدًا لتلك الصناعات.

فهذه الأمور ينبغي أن يدقق فيها البائع، فإذا أخذ السلعة فعليه أن يمحصها، ويدقق النظر فيها؛ لكي يكون على بَيِّنةِ، وقد أرشدنا الرَّسول ﷺ إلى ذلك، وليس ذلك من العيب، ولا ينبغي للإنسان أن يستحي إذا جاء إلى صاحب دكان أو حانوت أو متجر، فأراه السلعة ألا يقلبها، وألا يدقق فيها، وليس أيضًا من حق صاحب هذا المتجر أن يعارضه في ذلك؛ لأنه جاء يشتري بماله، فعليه أن يختار ما فيه مصلحته والخير له.

◄ قول٪: (أَوْ بِقَدْرِهِ).

أي: وقَدْ تحصل الجَهالة بقدر المبيع، أو يكون القدر غير دقيق، أما لو حُدِّد القدر بالمكاييل أو الموازين، أو قال مثلًا: هذا سبر من تمر،

 ⁽١) «المتابلة»: أن يقول الرجل لصاحبه: انبذ إلي الثوب أو غيره من المتاع، أو أنبذه إليك، وقد وجب البيع بكذا وكذا. انظر: ﴿غريب الحديث، للقاسم بن سلام (١/٣٤/).

- 3 شرح بداية المجتهد

وعرف وصفها وشكلها ورآها حتى وإنَّ لم يعرف دقتها، فلا حرج، وهناك بعض الأمور قد يُتسامح فيها، كالَّذي يشتري بيتًا، فلا يحق له أن يطلب من البائع أن يحفر له لكي يرى أساسات البيت؛ لأن الأصل في الإنسان أن يحسن الظنَّ، والأصل في البيت أن يقوم على أساس سليم؛ وعليه لا يُشترط أن ينظر إلى أساسه؛ لأنه من المُسلَّمات، فلا يتصور قيام بيت بغير أساسي، وإنما القصد في مثل العقارات أن ينظر في الأمور الظاهرة، فهذا مما يعتفر فيه، وكل هذه الأمور تعتبر مقدمات سيدعمها ويؤيدها المؤلف بعد ذلك في أقوال سيذكر فيها الأمثلة مع أدلتها.

تولىم: (أَوْ بِأَجَلِهِ إِنْ كَانَ هُنَالِكَ أَجَلٌ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ الجَهْلِ
 بِوُجُودِهِ، أَوْ تَعَلَّرِ القَّدْرَةِ عَلَيْهِ، وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى تَعَلَّرِ الشَّلِيمِ.

ومعنى الجهل بوجوده: كأن يبيع ما لم يخلق، فمثلًا: إِنْ غرس غرسًا ولم يظهر بعد على سطح الأرض، فَهذا غير موجودٍ، ومثله ما يُعرف ببيع المُمَّاومة، وبيع السنين⁽¹⁾.

أَوْ لا يكون قادرًا على تسليمه، كأنْ يقول: أبيعك هذا الطير في السماء، فالظّير يحتمل أنه يكون ملكًا له، ويحتمل أنْ يكون ملكًا لغيره، فإنْ لم يكن ملكًا له، فيكون قد جمع بين عبين:

أوَّلًا: بيع ما لا يملك.

ثانيًا: بيع ما لم يستطع تسليمه، وإنْ كان ملكًا له، فَإِنَّه يبيع ما لا يستطيع تسليمه، وتسليم المبيع شرط في البيع، ومثله أيضًا بيع السمك في الماء، أو ما يجهل مكانه كعبد آبق (أي: فزَّ) من صاحبه، أو جَمَل شرد أو فرس، أو سلعة اختفت أو غير ذلك من الأمور، فبيع ما لا يُستطاع تسليمه من البيوع المنهي عنها.

 ⁽١) البيع المعاومة: وهو أن يقول: بعت منك ما يخرج من أرضي، أو شجري كذا عامًا بكذا درهمًا. انظر: (التف في الفتاوى) للشُّمدي ((٢٩٩٨).

◄ قولكَ: (وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ الجَهْلِ بِسَلَامَتِهِ، أَعْنِي: بَقَاءَهُ).

قَدْ يكون المبيع سليمًا، أو غير سليم، فقد تكون السلعة المعروضة للبيع قماشًا أصابه بللٌ كأن تكون السفينة التي حُمِلَ فيها قد تسرب لها ماء البحر، أو يكون طعامًا أصابه مطرٌ، أو دابةً أصيبت بمرضٍ إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة التي تعتري البيوع وغيرها.

◄ قول٪: (وَهَاهُنَا بُيُوعٌ تَجْمَعُ أَكْثَرَ هَذِهِ أَوْ بَعْضَهَا).

سيبدأ المؤلف في إيراد نصوص الأحاديث الصحيحة ـ مُخرَّجة في «الصَّحيحَين» وغيرهما مع صحتها ـ ويعلق عليها تعليقًا خفيفًا.

◄ توك، (وَمِنَ البُيُوعِ الَّتِي تُوجَدُ فِيهَا هَذِهِ الضَّرُوبُ مِنَ الغَرَرِ:
 بُيُوعٌ مَنْطُوقٌ بِهَا).

و المنطوق (١٠) ما نطق به النص من كتاب وسُنَّة؛ كالنهي الوارد في أحاديث رسول الله على أمن بيع المنابذة، وبيع الملامسة (٢١)، وبيع حبل الحبلة (٢٦)، وبيع الغرر (١٠)، وبيع الحصاة (١٠)، فهذه كلها أحاديث نطق بها رسول الله على أي: تكلم بها، وهذا معنى: (منطوق بها).

أقسام المنطوق أربعة:

١ ـ الدلالة على حكم مذكور لمذكور.

۲ ـ على غير مذكور لمذكور.
 ٣ ـ على حال مذكورة لمذكور.

١ على غير مذكورة لمذكورا.

(٢) تقدم تخريجه.

٣) تقدم تخریجه.

(٤) تقدم تخریجه.

(٥) تقدم تخریجه.

 ⁽١) قال الفتاري في «فصول البدائع في أصول الشرائع» (٢٠٨/٢): «المنطوق: دلالة اللفظ على الحاصل في محل النطق؛ إما حكمًا له تكليفيًّا شرعيًّا في الشرع، وإيجابًا وسلبًا مطلقًا، وإما حالًا من أحواله...

◄ قولىًم: (وَبُيُوعٌ مَسْكُوتٌ عَنْهَا).

مسكوتٌ عنها في الشرع^(١)، لكنها تُؤخذ من أحكام النصوص عمومًا من الكتاب أو الشُنَّة.

> قولىمَ: (وَالمَنْطُوقُ بِهِ أَكْثَرُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

لأن النُّصُوص التي وردت عن رسول الله ﷺ أغلبها صحيحةٌ، وقد قررت أحكامها، فكان حكمه ـ عليه الصلاة والسلام ـ فيها واضحًا كفلق الصبح، لا يحتاج إلى ترددٍ أو تأويل.

وهناك مسائل اختلف العلماء في تفسيرها كما سيأتي الكلام في تفسير حبل الحبلة.

تولى: (وَإِنَّمَا يُخْتَلَفُ فِي شَرْحِ أَسْمَائِهَا).

كحَبَل الحبلة، أي (٢) أن العلماء أجمعوا على أنه لا يجوز بيع حبل الحبلة (٣)،

(١) ويسميها بعض الفقهاء بالمصلحة المرسلة.

- يُقُولُ الشاطبي في «الموافقات» (١٦٠/٣): «والمسكوت من الشارع لا يقتضي مثالثة، ولا موافقة، ولا يفهم للشارع قصدًا معينًا دون ضده وخلافه، فإذا كان مثال وجعنا إلى النظر في وجود المصالح، فما وجدنا فيه مصلحة قبلناه إعمالًا للمصالح المرسلة، وما وجنانا فيه مفسدة تركاه إعمالًا للمصالح أيضًا، وما لم نجد فيه هذا، ولا هذا؛ فهو كسائر المباحات إعمالًا للمصالح الموسلة أيضًا،
- (٢) "حَبِّلُ الْحَبْلَة؛ نتاج النتاج، وهو أن يقول: بعت منك ولد ولد هذه الناقة يعني: إذا ولدت هي أنشى وكبرت تلك الأنثى وولدت فذلك الولد لك بكذا. انظر: "طلبة الطلبة" للنسفي (ص١١٠).
 - (٣) قال النوويُّ في «المجموع» (٣٤١/٩): واختلف العلماء في تفسيره على قولين
 ذكرهما المصنف، فالذي حَكَّاء عن الشافعي وهو تفسير ابن عمر راوي الحديث،
 ثبت ذلك عنه في «الصحيحين»، وبه قال مالك وآخرون.
 - « والذي حكاه عن أبي عبيد، قاله أيضًا أبو عبيدة معمو بن المثنى شيخ أبي عبيد،
 وقاله أحمد بن حنبل، وإصحاق بن راهويه، وهو أقرب إلى اللغة، ولكن المذكور
 عن الشافعي ومواقفيه أقرى؛ لأنه تفسير الراوي وهو أعرف.
 - * وعلى التقديرين البيع باطل بالإجماع لما ذكره المصنف.

ولكنهم اختلفوا في تعيين المقصود من بيع حبل الحبلة(١).

◄ تولات: (وَالمَسْكُوتُ عَنْهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَنَحْنُ نَذْكُرُ أَوَّلًا المَنْظُوقَ
 إبه في الشَّرْع).

نبَّه المؤلف كَثَلِّلُهُ إلى أنه سيذكر المنطوق به في الشرع أولًا؛ لأنه المقدم، ثم بعد ذلك يتتقل إلى المسكوت عنه، وَهُوَ المفهوم من النصُّ.

ويقتصر كَثَلَقُهُ في كتابه على المسكوت عنه القريب إلى النص لا البعيد، أي: يغض الطرف عن الجزئيات والفرعيات البعيدة التي تتفرق من المسألة.

◄ قولكم: (وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الفِقْهِ).

أيْ: سيذكر أيضًا ما يتعلق بالحديث من فِقْهِ.

ومن المعروف أن فقه الكتاب هي الأحكام التي تؤخذ من الآيات، وأما فقه السُّنَة فهي الأحكام الفقهية التي تؤخذ من سُنَة المصطفى ﷺ، والفقه المذكور هنا مستمدًّ - غالبًا - من كتاب الله ﷺ، ومن سُنَّة رسوله ﷺ.

وكُتُب الفقه التي تتوسع أكثر، فتذكر اختلاف الفقهاء وآراءهم في كل

(١) فعذهب الحنفية، يُنظر: «البحر الرائق؛ لابن نجيم (١٠/٨) قال: «والحمل والنتاج؛
 أي: لا يجوز بيعهما، والحمل بسكون الميم الجنين، والنتاج حمل الحبلة، والبيع فيهما».

ومذهب الممالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدودير، وحاشية الدسوقي (٥٧/٣) قال: وكريبي ما أي جنين في يطون الإبل... أو يبع ما في ظهورها أي: بيع ما يكون منه الجنين من ماء هذا الفحل بخلاف العسيب.. أو اشترى شيئًا وأجل ثمنه إلى أن ينتج... وهي المضامين والملاقيح... وحيل الحيلة، وملهب الشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٧٩/٣) قال: «والثاني منها:

النهي عن يبع حبل الحبلة... نتاج النتاج بأن يبيع نتاج النتاج». ومذهب الحنابلة، يُنظر: (الإقناع» للحجاوي (٦٧/٢) قال: (ولا بيع حبل الحبلة، ومعناه نتاج النتاج».

المجتهد».

مسألة تسمى بكتب اختلاف الفقهاء، وهذا مثل الكتاب الذي بأيدينا «بداية

تولة: (ثُمَّ نَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ المَسْكُوتِ عَنْهُ مَا شَهْرَ الخِلاثُ
 نيد بَيْنَ فَقَهَاءِ الأَمْصَار).

أيُّ: يذكر المؤلف كَثَلَقُهُ - بعد ذِكْرِهِ المنطوق به في الشرع -المسائل المسكوت عنها، لكنه خصص منها ما اشتهر فيه الخلاف بين الفقهاء.

أما ما تجزأ وانغمس في المجاهل، فإنه لا يذكر؛ لأنه يصعب أن يتتبع كل تلك الجزئيات، بل إنَّ الكتب الكبيرة في الفقه ككتاب: «المغني» لابن قدامة، أو كتاب «المجموع» للنووي لم تحصِ جميع مسائل الفقه؛ لكثرتها وتعددها وكثرة الخلافات داخل المذاهب.

والمحاصل: أنَّ العلماء رحمهم الله يدونون أهم المسائل في ذلك، ويصعب جمع واستقصاء كل المسائل في كتاب واحد.

◄ قولى: (لِيَكُونَ كَالقَانُونِ فِي نَفْسِ الفِقْهِ).

أي: ليكون كالمقياس لكل شيء، ومثال ذلك: "الصاع»، فهو آلةً للكيل؛ إذًا هو مقياسٌ، وكذلك الميزان فهو آلة للوزن، ولهذا تسمى قوانين، أي: مقاييس وروابط تضبط بها هذه الأمور.

وكلمة: «قانون»^(۱) معربة، أي: لم تكن من اللغة العربية، لكنها أُذْخَلَت إليها، فصارت جزءًا منها.

والكلمة يونانية الأصل، وانتقلت إلى الفارسية بنفس اللفظ، بمعنى أصل كل شيءٍ ومقياسه، ثم عُرَّبت عن الفارسية بمعنى الأصل، ودرج

 ⁽١) «القانون»: «مقياس كل شيء وطريقه، ج: قوانين. قيل: رومية؛ وقيل: فارسية...
 وفي الاصطلاح: أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته التي تتعرف أحكامها منه».
 انظر: «تاج العروس» للزيدين (٣٤/٣١).

استخدامها بمعنى أصل الشيء الذي يسير عليه، أو المنهج الذي يسير بحسبه.

ويطلق القانون على كل من:

١ _ القضية الكلية.

٢ ـ الأمر الكلى المنطبق على جميع جزئياته.

إذًا، فالقانون يقابل الأصل، ويقابل القاعدة الفقهية.

وقال الفقهاء: إن القانون يضبط للفقيه أصول المذهب، وتَطلَّعه على مآخذ الفقه، وتظهر له ما تغيب عنه، وتقرب له المسائل، وتنظمها له في يِقْدِ واحدِ.

وكان المصطلح عليه عند الفقهاء فيما مضى أن القاعدة والضابط بمعتى واحد، ثم أصبح الفقهاء في القرون الوسطى يفرقون بين القاعدة والشابط، فيعرفون القاعدة بأنها(۱): ما اشتمل على ما اندرج تحتها، أو: الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يفهم أحكامها، أي: أن القاعدة ما اندرج تحتها مسائل كثيرة من أبواب شتى. والضابط: ما يندرج تحته مسائل من باب واحيد(۱)، فبذلك تكون القاعدة أشمل من الضابط.

ويَشْتركان في أن كُلَّا منهما ينطبق على عددٍ من الفروع الفقهيَّة، ويَفْترقان بأن القاعدة تجمع فروعًا من أبوابٍ شتَّى، والضابط يجمعها من بابٍ واحدٍ، هذا هو الأصل^{٣)}.

فأَسَاسُ الفرق بين القاعدة والضابط هو في نِطَاقِ كلِّ منهما،

 ⁽١) «القاعدة»: «هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها». انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص١٧١).

⁽۲) قال السيوطي في «الأشباه والنظائر» (۸/۱): «الضابط يجمع فروع بابٍ واحدٍ».

 ⁽٣) والفرق بين الضابط والقاعدة أن القاعدة تجمع فروعًا من أبواب شتى، والضابط
يجمعها من بابٍ واحدٍ، هذا هو الأصل. انظر: «الأشباه والتظائر؛ لابن تجيم
(ص١٣٧).

فالقاعدة أوسع يَظاقًا من الضابط؛ ذلك أنها لا تقتصر على بابٍ من أبواب الفقه، بل تَتضَمَّن حُكمًا كُليًّا يمتذُّ شموله لِكثيرٍ من الأبواب الفقهيَّة، وهذا بخلاف الضَّابط الذي اقتصر من حيث نطاقه على بابٍ من أبواب الفقه، واختصَّ بميدانِ واحدِ من مواضيعه.

◄ قوله: (أَغْنِي: فِي رَدِّ الفُرُوعِ إِلَى الأُصُولِ).

ومَقْصوده كَلَلْهُ أَن يذكر أمهات المسائل وأصولها، ولذلك يقول الفقهاء: إن دراسة طالب الفقه للقواعد الفقهية تعينه أكثر من دراسته للفروع، لكن لا يُنْبغي أن تأتي دراسته للقواعد سابقة لدراسته للفروع؛ لأن دراسة القواعد تنبني على الفروع، فلا يستطيع فقيدٌ مهما كان قدره أن يضبط القواعد دون أن يكون ملمًا _ ولو إجمالًا _ بفروع المسائل.

وإذا وَقَق الله طالب العلم، وأدرك وألمَّ بالقواعد الفقهية، فإنه بذلك يستطيع أن يقرب الفقه إلى ذهنه أكثر، ويسهل عليه بذلك الموازنة بين المذاهب الأربعة؛ لأن الموازنة في أصول المذاهب أخف وأيسر من الموازنة بينها في فروع المسائل؛ لكثرة الفروع، بل تكاد لا تحصى.

◄ تولهم: (فَأَمَّا المَنْظُوقُ بِهِ فِي الشَّرْعِ فَمِنْهُ: "نَهْبُهُ ﷺ عَنْ بَيْعِ حَبَل الحَبَلَةِ" ('').

الحَبَل ـ بفتح الباء ـ في اللغة: جمع حابل، كظلمة جمع ظالم، وكَتبة جمع كاتب، وفَجَرة جمع فاجر، وهو الحَمْلُ، وأكثر ما يطلق الحبّل على الأدميات، أي: على النساء، وأما الحمل فيُطلق على النساء وعلى غيرهن من الإناث، أي: من إناث الحيوان والنبات (٢٠).

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٤٣)، ومسلم (٥/١٥١٤) عن ابن عمر.

 ⁽٢) قال ابن الأثير في «النهاية» (٣٣٤/١): «الحَبَل بالتحريك: مصدر سمي به المحمول،
 كما سمي بالحمل، وإنما دخلت عليه الناء للإشعار بمعنى الأنوثة فيه، فالحبل الأول يراد به ما في بطون النوق من الحمل، والثاني حبل الذي في بطون النوق».

والمقصود هنا (۱۰): النهي عن بيع الجنين الذي يولد من هذه الأمهات، أو بيع ما ينتجه هذا الجنين (يعني: بيع نتاج النتاج) على التفصيل الذي سيأتى عند شُرِّح هذا الحديث.

وقَدْ ثَبَتَ في الصَّحيحين، وفي غيرهما أنَّ الرسول ﷺ انْهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَة،(٢٠).

وجاء تفسير «حبل الحبلة» عن نافع راوي هذا الحديث، عن عبدالله بن عمر الله وقيل: إن الذي فسَّره عبدالله بن عمر الله الله عنها.

وقَدْ جاء تفسير ذلك في روايةٍ للبزار (٥٠)، قال: حَدَّثنا مُؤمَّل بن هشام، حَدَّثنا إِسْمَاعِيلُ بُنُ إِبْرَاهِيمَ، عَن أَيُّوبَ، عَن نافع، عَن ابْنِ عُمَر أُخْبَرَ «أَنْ رَسُولُ اللّهِ ﷺ نَهَى عَن بَيْع حَبَل الحَبَلَة»، يَغْنِي: ُ نِتَاجَ النَّتَاجِ.

فأكثر الفقهاء أخذوا أن بيع «حَبَل الحبلة» هو بيع ما ينتجه الجنين، وهو المشار إليه بـ«نِتَاجَ النَّتَاج»، وهو بيع ما لم يخلق، فهو بيع شيء ليس موجودًا، وأخذ بهذا التفسير أبو حنيفة (٢٠)، ومالك(٢٠) والشافعي(٨٠).

- (١) قال ابن الأثير في «النهاية» (١/٣٣٤): «وهو أن يبيع ما سوف يحمله الجنين الذي في بطن الناقة على تقدير أن تكون أشى، فهو بيع نتاج النتايج».
 - (۲) تقدم تخریجه.
 - (٣) جاء في رواية البخاري (٢٢٥٦): فسره نافع: أن تنتج الناقة ما في بطنها.
- (٤) جاء عند البخاري (٣٨٤٣) ومسلم (١٩١٤٥): قال: وحيل الحيلة أن تنتج الناقة ما في بطنها، ثم تحمل التي نتجت.
- (٥) أخرجه البزار في «مستد» «البحر الزخار» (٨٩/١٢)، وصح إسناده الأرناؤوط في تعليقه على «المستد» (٤٤٩١).
- (٦) قال الحصكفي في: «الدر المختار» (٩/٥»): «والملاقيح: جمع ملقوحة؛ ما في البطن من الجنين، والثناج بكسر الذن: حبل الحبلة أي: تناج النتاج لذابة أو إدمي».
- (٧) قال الدردير في «الشرح الكبير» (٩/٧»): «وكبيع ما... في بطون الإبل... أو ببع ما في ظهورها... أو... إلى أن ينتج... النتاج... أيّ: إلى أن تلد الأولاد... وهي المضامين والملاقبح... وحبل الحبلة».
- (A) قال الشربيني في «مغني المحتاج» (٣٧٩/٢): «وعن حبل الحبلة، وهو نتاج النتاج
 بأن يبيع نتاج النتاج، أو بثمن إلى نتاج التاج».

أما الإمام أحمد (١٠) فقد أخذ بتفسير أبي عبيد ـ من علماء اللغة والفقه ـ وكذلك إسحاق بن راهويه (١٠)، وهو أن حبل الحبلة ما في بطن

والفقة ـ وكدلك إسحاق بن راهوية ` ، وهو أن حبل الحبلة ما في الناقة مجهول أيضًا.

وَالعلَّة في نَهْي الرَّسول الله ﷺ أنَّ البائع يبيع ما ليس عنده، أو ما لا يَضْمنه^(٤).

قولنه: (وَمِنْهَا: «نَهْيُهُ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يُخَلَّقْ» (٥).

بل لا يجوز أيضًا بيع ما لم يخلق عمومًا^(١٦)؛ فلا يجوز بيع الشمر قبل ظهوره كأن يباع الثمر بما ظهر من غرسه في الأرض.

- (١) الذي في كتب الحنابلة أنه: نتاج النتاج. قال الرحيباني في «مطالب أولي النهى»
 (٣) (٢٩/٣) (ولا بيع نتاج نتاج، ويقال له: حبل الحيلة، وهو أولى بعدم الصحة من بيع الحمل. وينظر: «الأوسط» لابن المنذر (٣/١٠).
 - (Y) يُنظر: «الأوسط» لابن المنذر (٣٢/١٠).
- (٣) الذي في (فريب الحديث) لأبي عبيد (٢٠٨/١) قال: (وأما حديث أنه نهى عن حبل الحبلة، فإنه ولد ذلك الجنين الذي في بطن الناقة، قال ابن علية: هو نتاج النتاج.
- (٤) قَالَ آبِن العنذر في «الأوسط» (٣٠/١٠): «ولا أعلمهم يختلفون في إيطال هذا البيع؛ لانه أجل مجهول لا يدرى أيكون أو لا، وإذا كان متى يكون: يقدم ويسناخر، وقد لا يأتي ذلك الوقت؛ لأن الناقة قد لا تلد، وإن نتجت الناقة لم يدر أينتج ولدها، وقد يكون ولدها ذكر فلا ينتج، وقد تموت الناقة قبل أن تلد، والبيع إلى الأجل المجهول غير جائزي.
- (٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ، لكن وجدت بمعناه عند البزار في «المسند» (١٩٧/٢) (١٩٨٣)، والبيهةي في «السنن الكبري» (ه/١٩٥٥) (١٩٨٦)، عن ابن عمر قال: ونهي رسول الله ﷺ عن الشخار، وعن بيع كالئ يكائي، وعن بيع الغرر، وعن بيع كالئ يكائي، وعن بيع عالمي بكائي، وعن بيع عالمية ألبائية في الارحام، وضنفه الألبائية في «السلمة الضعيفة» رقم (١٩٣٣).
- (٦) نقل ابن المنذر الإجماع عليه، قال في «الأوسط» (٣/١٠): ذكر النهي عن ببع المجر: وهو بيع ما في بطون الإناث... البيع في هذا باطل؛ لأن ذلك إنما أجمع أهل العلم عليه، وهو من يبوع الغرر.
 - وقال (٣٤/١٠): أجمع أهل العلم على أن بيع المضامين والملاقيح باطل.

ومن ذلك أيضًا بيع السنين (١) أي: أن يبيع إنسان ثمرة أو يشتريها لسنين مقبلة بعقدِ واحدِ (١)، أما اشتراء الثمرة لعام، فهذا جائز، وسيأتي بشروطه المعلومة.

◄ قولاً: («وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَنَّى تُزْهِي»(٣).

«تُزُومِي»، أي: تحمر أو تصفر⁽¹⁾، فالرطب مثلاً ينبت صغيرًا، ثم يصير بلكا أخضر، ثم بعد ذلك يصفر، وليس شرطًا فقط أن يصفر، بل ربما يشترط الاحمرار.

ولذلك، جاء في الحديث أن النَّبيَّ ﷺ: نَهَى عَنْ بَيْعِ النُّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ، فَقِيلَ لُهُ: وَمَا تُزْهِي؟ قَال: حَتَّى تُحْمَرً^{ا (٥)}.

وفي رِوَايَةٍ: قَالَ: «حَتَّى تَحْمَارً»(٦).

أمًّا العِنَبُ، فقال فيه النَّبِيُ ﷺ: (وَعَنْ بَيْعِ العِنَبِ حَتَّى يَسُودًا (٧٠) وليس بقيد في العنب؛ لأن جميع أنواع العنب لا يظهر نضجه بالسواد فقط، فمنه ما يبيض، وربما يكون من أجود أنواع العنب المعروفة الآن، وتوجيه قول الرسول ﷺ: «حَتَّى يُسُودًا إلى أنه أراد ضربَ المعل.

⁽١) أخرجه مسلم (١٠١/١٥٣٦) عن جابر قال: انهى النبي ﷺ عن بيع السنين».

⁽Y) نقل ابن المنذر الإجماع عليه، قال في «الأوسطة (٢٠/١٠، ٢٦): «واجمع أهل العلم على أن يع الرجل ثمر نغله سنين غير جائز، وهو ييطل من وجوه: يبطل من نهي المرحل أله ﷺ عن يج السنين، وأنه من يبوع الغرر الذي نهي عنه، وهو يبع ما لم يخلق، فلا يدرى أيكون أم (٣٧، وإذا كان كيف يكون: كثيرًا أو قبلًا أم وسطًا؟ وقد تحول دونه الآفات إن حصلت النخل، فلا يصل إلى المشتري شيء يتنع بهه.

⁽٣) أخرجه البخاري (١٤٨٨)، ومسلم (١٥٥٥/١٥) عن أنسٍ.

 ⁽٤) قال أبو عبيد: وزهوها أن تصغر أو تحمر. انظر: "غريب الحديث" (٢٨٣/٣، ٢٨٤).
 أخرجه البخاري (٢١٩٨) من حديث أنس ١٠٠٠

⁽٦) أخرجه البخاري (١٤٨٨).

 ⁽٧) أخرجه أبو داود (٣٣٧١)، والترمذي (١٣٢٨) وقال: حسن غريب، وصحَّحه الأَلْبَائيُّ في الرواء الغليل؛ وقم (١٣٦٦).

______ شرح بداية المجتهد ﴾

أما السُّنبلة (أي: الحب)، فقال فيه النبي ﷺ: ﴿لَا تَبِيعُوا الحَبَّ فِي سُنْبُلِهِ حَتَّى بَيْبَضًّ ﴾(١).

وفي روايةٍ أُخْرى: «وَعَنْ بَيْعِ الحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ»^(٢).

والمَفْصود بذلك كلَّه: النضع؛ سواء فيما تعلق بالنخل، أو في بقية الثمار، فإنها تُضبح صالحةً للبيع والشراء إذا وصلت إلى النضج؛ ولذلك نجد النبي ﷺ الذي أُعطي جوامع الكلم _ يقول: ﴿لاَ تَسِعُوا النَّمْرَةَ حَتَّى يَبُدُو صَلاحُهَا» عام يدخل فيه جميع أنواع الثمار، إذا بدا صلاحها، أي: ظهرت عليها علامات النضج والصلاح، وسيأتي الكلام في بيع الثمار قبل بُدوً صلاحها، وهي مسائل مهمة كبقية مسائل الفقه.

◄ قول ((وَعَنْ بَيْعِ المُلاَمَسَةِ، وَالمُنَابَذَةِ ((٤)).

بيع الملامسة (6) كأن يقول البائع: بعتك هذا الثوب على أنك متى لمسته، فهو عليك بكذا، أو يقول المشتري: أيُّ ثوب المسه، فهو لي بكذا. فالمشتري لم يمعن النظر فيه، ولم يدقق، فربما يُخدع فيه؛ ولذلك نُهِيَ عن ذلك؛ لما فيه من الجهالة.

⁽١) هذه الرواية موقوقة على ابن سيرين، أخرجها مالك في «الموطا» (١٤٨٣) وقم (٥٥) وهي مرسلة. وأخرجه بمعناه مسلم في «صحيحه» (٥٠/١٥٣٥) عن ابن عمر «ألَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهو، وعن السنبل حتى يبيض، ويأمن العاهة، نهى البائع والمشتري.

 ⁽۲) أخرجه أبو داود (۱۳۳۷)، والشرمذي (۱۲۲۸)، وقال: حسن غريب، وصحَّحه الأَلْبَائِيُّ في (إرواء الغليل؛ رقم (۱۳۳۱).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٤٨٦)، ومسلم (١٥٣٤) عن ابن عمر.

⁽٤) أخرَجه البخاري (٢١٤٦)، ومسلم (١/١٥١١) عن أبي هريرة.

 ⁽٥) «السلامسة»: أن يقول: إذا لمست ثوبي، أو لمست ثوبك فقد وجب البيع بكذا وكذا، ويقال: هو أن يلمس الرجل المتاع من وراء الثوب ولا ينظر إليه، فيقع البيع على ذلك. انظر: «فريب الحديث» لأبي عبيد (١٩٣٤/)

والمُنَابِذة، كأن يقول (١٠٠ : أي ثوب نبذته إلي أو رميته إلي، فهو علي بكذا، وفيه جهالة أيضًا لما فيه من الغرر، والرَّسُول ﷺ يريد دائمًا أن تبقى علاقات المسلمين قائمة على المحبة والمودة والألفة، وألا يحصل التقاطع والتنافر، وأن تَبقى صُدُورهم دائمًا صافية نقية، وهذا هو الواجب على المسلمين الأنَّ الرسول ﷺ نهى المسلمين أن يتباغضوا، أو أن يحقر أحدهم الآخر، فقال: "إيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، قَإِنَّ الظَّنَّ أَكُفَّلُ الحَدِيثِ، وَلا تَحَسَسُوا، وَلا تَبَعَسُوا، وَلا تَبَعَضُوا، وَلا تَبَاغَضُوا، وَلا تَبَاغَضُوا، وَلا تَبَاعُصُوا، وَلا تَبَاعُصُوا،

ويَيَّن أن المُسْلمَ على المُسْلمِ حرامٌ، فقال: ﴿يِحَسْبِ الْمِرِئِ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ المُسْلِمَ، كُلُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْشُهُ*".

إذن، لا يَجُوز للمُسْلم أن يظلم أخاه المسلم، ولا أن يَحْسده، ولا أن يحسده، ولا أن يحقره؛ لنهيه ﷺ عن كل هذه الأمور؛ لتبقى دائمًا صدور المؤمنين صافية خالية من الغل والحسد، ولذلك كان الرسول ﷺ يكره أن ينقل إليه ما يسوؤه عن أحدٍ أصحابه حتى يظلَّ صدرُهُ دائمًا رحبًا مطمئنًا خاليًا من أن يكون فيه شيءٌ على أحدٍ، وهذا هو وَاجب المُؤمنين عمومًا، فالرَّسول الله ﷺ يضع لنا الأصول والأسس، ويخطُّ لنا طريقًا مستقيمًا لا عرجَ فيه، ولا أنحراف؛ فيَنْبغي لنا جميعًا أن نَسْلكه، وأن تكون عَلاقةً المسلم بأخيه المسلم قائمةً على الرَّحمة والمودة والتعاطف والتعاون والبر والتغوى والخير، وهَذِهِ هي العَلَاقات التي ينبغي أن تكونَ بين المؤمنين.

⁽١) «المعابلة»: أن يقول الرجل لصاحبه: انبذ إلي الثوب، أو غيره من المتاع، أو أنبذه إليك، وقد رجب البيم بكذا وكذا، ويقال: أن يقول الرجل: إذا نبلت الحصاة، فقد وجب البيع، وهو معنى قوله: إنه نهى عن بيع الحصاة. انظر: «غريب الحديث» لأبي عـد (١/٤٣٣).

⁽۲) أخرجه البخاري (٦٠٦٤)، ومسلم (٢٨/٢٥٦٣) عن أبي هريرة.

⁽٣) أخرجه مسلم (٣٢/٢٥٦٣) عن أبي هريرة.

وَخير مِنَالِ على ذلك ما حَصَل بين المهاجرين والأنصار من الرّوابط التي ربط بها رَسُولُ الله ﷺ بينهم من الأخوة والمحبة والمودة، واصطبغهم جميمًا بصبغة الله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِثُونَ إِخْوَةً ﴾ [الحجرات: ١٠]، فكانوا جميمًا إخوةً بحقً حتى قال الله تعالى عنهم: ﴿وَثُوْلُورُونَ عَلَى ٱلنَّهِيمَ وَلَو كَانَ بِيمٌ خَسَاسَةً ﴾ [الحرر: ٩].

فيا ليتنا _ وإنَّ لم نصل إلى درجتهم _ أن نحبً لأخينا ما نحبُ لأنفسنا(١) ، أو على الأقل لا نسعى في إلحاق الضرر بأخينا المسلم، ويجب على كل مسلم أن يسعى بالخير إلى أخيه، فإن رآه بخير حالٍ، سُرَّ بذلك، وسأل الله ﷺ أن يعطيه كما أعطاه، ودعا الله له بالمزيد، وسأل الله ﷺ لنفسه الصَّلاح والتُّتى كأخيه، وكلما رأى أخاه المسلم يتقلب بالنعيم، ازداد رضًا وفرحًا وسعادةً بذلك.

◄ قولآ،: («وَعَنْ بَيْعِ الحَصَاةِ»(٢).

«بيع الحصاة» كأن يقول: أيُّ حَصَاةٍ تَرمي أو أرميها، فتقع على ثوبٍ أو على كذا، فَهو لك بكذا، أو يقول: بعتك من هذه الأرض بقدر ما تبلغ هذه الحصاة إذا رميتها بكذا، وهذا كله من المغامرات أو المخاطرات التي جاء الإسلام لينفيها، فالإسلام قام على أصولٍ ثابتة مستقرة (٣)

◄ قولاً: (وَمِنْهَا: «نَهْيُهُ عَنِ المُعَاوَمَةِ»(٤).

 ⁽١) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٧١/٤٥) عن أنس عن النبي ﷺ قال: الا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لغسه».

⁽٢) أخرجه مسلم (٤/١٥١٣) عن أبي هريرة.

⁽٣) «بيع الحصاة؛ هو أن يقول البائع أو المشتري: إذا نبذت إليك الحصاة، فقد وجب البيح. وقيل: هو أن يقول: بعتك من السلع ما تقع عليه حصاتك إذا رميت بها، أو بعتك من الأرض إلى حيث تنتهي حصاتك، والكل فاسد؛ لأنه من بيوع الجاهلية، وكلُّها غرر لما فيها من الجهالة. انظر: «النهاية» لابن الأثير ((٩٨/١).

⁽٤) أخرجه مسلم (٨٥/١٥٣٦) عن جابر.

المعاومة (11): مأخوذة من الأعوام جمع عام، يعني: أن يبيعه مثلاً نخلة أو شجرة أعوامًا عديدة، وهذا لا يستطيع أحدٌ أن يضمنه، فكانه باع ما لم يضمن لأعوام عديدة، كأن يقول الباتع: أبيعك هذه (ثمرة هذه الشجرة) لعشرة أعوام، وهذا أمرٌ لا يضبط مع أنه قد أثر عن البعض جواز ذلك (17)، لكن جماهير العلماء على خلاف ذلك (17).

وَمِثْلُهُ: بِيعِ السنين، كَأَنْ يقولَ البائع: أبيعك هذه النَّمرة لخمس سنواتِ مثلًا، ويذكر ذلك في عقدِ واحدِ، أما لو باعه ثمرة هذه السنة، ثمَّ جدَّده، وهكذا، فهذا جائزُ⁽⁴⁾، أمَّا هذا فقد نهى عنه رسول الله ﷺ في أحاديثَ صَحيحةٍ في "صحيح مسلم»، وفي غيره (⁽⁶⁾، وما جاء النهي فيه عن بيع المنابذة وبيع الملامسة، فقد ثبت في "الصَّحيحَيْن» أشاً (1).

 ⁽١) «المعاومة: بيع ثمر النخل والشجر سنتين وثلاثاً فصاعدًا. يقال: عاومت النخلة إذا حملت سنة، ولم تحمل أخرى، وهي مفاعلة من العام: السنة، انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣٢٣/٣).

وقَالَ السُّغْدي في «النتف في الفتاوى» ((٤٦٩): "بيع المعاومة: وهو أن يقول: بعت منك ما يخرج من أرضي، أو شجري كذا عامًا بكذا درهمًا».

 ⁽۲) رُرِيّ ذلك عن ابن الزبير، وعمر. انظر: «مصنف عبدالرزاق» (۱۶۳۳۰) و(۱۲۳۳۱) و(۱۶۳۳۷)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (۲۳۲۵۰) و(۲۳۷۵۱) و(۲۳۲۵۸) و(۲۳۲۲).

 ⁽٣) قال ابن الممنذر في االأوسط، (٢٠/١، ٢١): وأجمع أهل العلم على أن بيع الرجل ثمر نخله سنين غير جائز، وهو يبطل من وجوه: يبطل من نهي رسول الله هي الله عنه السنين، وأنه من بيوع الغرر الذي نهى عنه... وقد تحول دونه الأفات إن حصلت النخل، فلا يصل إلى المشتري شيء ينتفع به.

⁽٤) قال الرافعي: «بيع السنين وله تفسيران؛ أحدهما: أن يبيع ثمرة النخل سنين. والثاني: أن أقول: بعتك هذا سنةً على أنه إذا انقضت السنة، فلا بيع بيتنا، فأرد أنا الثمن وترد أنت المبيع، انظر: «الشرح الكبير» (٢٢٩/٨).

⁽٥) حدیث (١٠١/١٥٣٦).

⁽٦) تقدم تخريجه.

◄ قولى: («وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ» (١)، «وَعَنْ بَيْع وَشَرْطٍ» (٢).

كَمَا مرَّ بنا أن رَسُولَ الله ﷺ فَهَى عَنْ سَلَفٍ وَبَيْعٍ، وَعَنْ شَرْطَلْنِ فِي بَيْعٍ، وَعَنْ بَيْمَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، وَعَنْ بَيْعٍ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ، وَعَنْ رِبْعٍ مَا لَمْ يُضْمَنُ^٣.

أمًّا النَّهِي (عن بيع وشرط)، ففيه خلافٌ بين العلماء؛ بعضهم منعه مطلقًا، وبعضهم أجازه، وَسَياتِي الحَديث عنه، وعن بيعينِ وشرطٍ، وعن بيعتين أيضًا في بَيْعةِ.

◄ قولٰ؟: (﴿وَعَنْ بَيْعٍ، وَسَلَفٍ^(٤)).

يعني: عن بيع وقرض.

◄ قول ﴿ (﴿ وَعَنْ بَيْعِ السُّنْبُلِ حَتَّى يَبْيَضَ ﴿ (٥) .

أيْ: حتى ينضج كما جاء في الحديث الآخر: "وَعَنْ بَيْعِ الحَبِّ حَتَّى يُشْتَدَّ^(٦)، والبياض إنما هو علامةٌ لبدء النضج.

وقَدْ يَسْأَلُ سائلٌ فَيَقُول: لماذا نُهِيَ عن بيع الشمرة قبل صلاحها، وعن بيع السُّنبل حتى بيض؟

المجواب: قال النَّبيُّ ﷺ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ النَّمَرَةَ، بِمَ يَأْخُذُ

 ⁽١) أخرجه أبر داود (٣٤٦١)، والثرمذي (١٣٣١) وقال: حسن صحيح، عن أبي هريرة،
 وحَسَّنه الأرناؤوط في تعليقه على «المسند» (٩٥٨٤).

 ⁽٢) أخرجه الطبرانئ في «المعجم الأوسط» (٤٣٦١) من حديث عبدالله بن عمرو فلله، وضعّفه جدًا الألبّانئ في «السلسلة الضعيفة» (٤٩١).

 ⁽٣) تقدم تخريجه، لكن ليس فيه: ٩وَعَنْ بَيْمَتَيْنِ فِي بَيْمَةٍ٩، فهي حديث مستقل كما سبق تخريجه.

⁽٤) تقدم تخریجه.

⁽٥) أخرجه مسلم (٥٠/١٥٣٥) عن ابن عمر.

⁽٦) تقدم تخريجه.

أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيدِ»(١).

وفي بعض الروايات: "فَهِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَا لأَخِيهِ بغَيرِ حَقَّ" (٢).

وعلة منع الرسول ﷺ ذلك خشية أن تصيب هذه الثمرة الجارحة، فتذهب على المشتري، فيتضرر بذلك^(٣)، وديننا الحنيف إنما جاء ليرفعَ الضَّرر عن الجميع، قال النَّبيُّ ﷺ: ﴿لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، وَمَنْ ضَارَّ ضَرَّهُ اللهُ(٤).

إذًا، هذا نوعٌ من الضَّرر الذي يلحق المشتري، والشارع الحكيم وصَع مانعًا من الرقوع في ذلك حتى لا يتضرر المسلم بذلك، فالصحيح أن الثمرة تَبْقى عند صاحب الأصل إلى أن تنضج، فإن ذهبت عليه، أؤ ذَهب بعضها قبل ذلك، فهو الذي يتحملها، أما أن تُبَاع فيقع في ذلك المشتري، فهذا حملٌ ثقيلٌ على النفس تتألم به وتتأثر؛ ولذلك أراد رسول الله ﷺ أن يصون المشتري، وأن يحفظه، وأن يحافظ على حقه من أن يحصل له شيء من ذلك، ولذلك سيأتي أن بيع الشمار قبل بدو صلاحها بشرط القطع ـ جائزٌ.

◄ قولآن: (﴿وَالْعِنْبِ حَتَّى يَسْوَدَّ»(٩).

وقَدْ مرَّ أن قوله ﷺ: "وَالعِنبِ حَتَّى يَسْوَدَّ"، ضربٌ للمثل؛ لأن

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۱۹۸) عن أنس بن مالك.

⁽٢) لم أقف عليه.

 ⁽٣) قال البغوي في «شرح الشُنّة» (١٩٦٨): «لأنها لا يؤمن من هلاكها بورود العاهة عليها لصغرها وضعفها، وإذا تلفت لا يبقى للمشتري بمقابلة ما دفع من الثمن شيء».

⁽٤) أخرجه الدارقطني في «سنته» (٥)(٥)، والحاكم في «المستدرك» (١٦/٢)، وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم. وأخرج أوله فقط ابن ماجه (١٣٣٤)، عن عبادة، و(١٣٤١) عن ابن عباس، وصحّحه الألبّائي في «إرواء الغليل» (٨٩٦) بمجموع ما ته

⁽٥) أخَرجه أبو داود (٣٣٧١)، وصحَّحه الأَلْبَانـيُّ في ﴿إرواء الغليلِ﴾ (١٣٦٦).

المراد حتى ينضج؛ سواء ظهر صلاحه ونضوجه بالسواد أو بغيره، بل إن بعض العنب إذا اسودَّ فسدَ، إذًا صلاحه يختلف باختلاف أنواع العنب.

◄ قوالى: («وَنَهْيُهُ عَنِ المَضَامِينِ، وَالمَلاقِيحِ»(١)، أَمَّا بَيْعُ المُلاَمَسةِ (٢).

عاد المؤلف مرة أخرى إلى المسائل ليدرسها بشيءٍ من التفصيل.

> قولاً: (فَكَانَتْ صُورَتُهُ فِي الجَاهِلِيَّةِ).

إذًا، هَذه النَّبُوع ـ التي ذكرت في عدة أحاديث عن رسول الله ﷺ ـ كانت مُنتشرة سائدة قائمة في الجاهلية، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ النِّيْنِ مَا كَانِت مُنتشرة وَالْوَيْنِ مَا النَّبِي مَا أَوْضَى وَيُسَتَّقُ أَنْ أَلْفِوْ أَلْوَيْمَ وَمُوسَىٰ وَيُسَتَّقُ أَنْ أَلْفِوْ أَلْفِيْمَ وَمُوسَىٰ وَيُسَتَّقُ أَنْ أَلْفِوْ أَلْفِيْهُمُ أَنِيْدًا لِهِمْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ ال

﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمِّ شِرْعَةً وَمِنْهَاجَأً﴾ [المائدة: ٤٨].

﴿ ثُنَرَ جَمَلَنَكَ عَلَىٰ شَرِيمَةِ مِنَ ٱلأَشِرِ فَأَيَّعْهَا وَلَا نَشَيْعٌ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۞﴾ [الجانية: ١٨].

فقَدْ كان النَّاس في جاهلية جهلاء، وضلالة عمياء، يأكل قَوبُهم الضّعيف؛ فكانت السلطة والهيمنة للقوي، أما الضّعيف فضائعٌ في تلك المجتمعات، ثمَّ جاء الإسلام فاستلُّ كل السخائم، وقضى على الشرك والبدع والخرافات، ثم بعد ذلك وحَد كلمة المسلمين، وجعلهم إخوة متحابين، وفضَّل بعضهم على بعضِ بالتقوى، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَكُمْ الحبوات: ١٩٤٠.

(١) هذا الحديث روي مرفوعًا وموقوفًا:

فالمرفوع؛ أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (۲۱/۸) عن ابن عمر. وأخرجه البزار في «المسند» (۲۰۹۱)، والطبراني في «المعجم الكبير» (۲۳۰/۱۱) عن ابن عباس. وأخرجه البزار في «المسند» (۲۲۰/۱۶) عن أبي هريرة.

والموقوف؛ أخرَجه مالك في «الموطأ» (٢٩٤٣)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢٠/٨)، عن ابن المسيب، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في «صحيح الجامع» (٦٩٣٧).

(۲) تقدم تخریجه.

وقال النبي ﷺ: ﴿لَيْسَ لِعَرَبِيِّ عَلَى عَجَمِيٍّ فَضْلٌ ، وَلَا لِعَجَمِيٌّ عَلَى عَرَبِيٍّ فَضْلٌ ، وَلَا لِأَسْوَدَ عَلَى أَبْيَضٍ ، وَلَا لِأَبْيَصَ عَلَى أَسْوَدَ فَضْلٌ إِلَّا بِالتَّفْرِيُّ (' ' .

إِذَا فَخُرْتَ بِآبَاءٍ لَهُمْ شَرَفٌ لَقَدْ صَدَقْتَ وَلَكِنْ بِشْسَ مَا وَلَدُوا أَبِي الْإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمِ"

فكانت هذه البيوع منتشرةً في الجاهلية، ثم جاء الإسلام فطهّر ذلك المجتمع من تلك المفاسد؛ لذا قال النبي ﷺ: ﴿خِيَارُكُمْ فِي المَجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الإِسْلَامِ إِذَا قَقِهُوا ﴿ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ ال

أخرجه بهذا اللفظ الطيراني في «المعجم الكبير» (١٧/١٨، ١٣) عن العداء بن خالد.
 وأخْرَجه أحمد في «المستلة (٢٣٤٨٩) من حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ،
 وصحح إسناده الأرناؤوط.

⁽٣) أخرجه أبو داود (٣١١٦) عن معاذ، وصحَّحه الأَلْبَانيُّ في "صحيّح الجامع" (٦٤٧٩).

⁽٤) هو جزء من حديث أخرجه البخاري (٣٣٧٤) عن أبي هريرة.

ثُمَّ إِن الإنسان إذا عرف الجاهلية، وأدرك ما فيها من الممخاطر، وما فيها من الممخاطر، وما فيها من المعاصي، ثم بعد ذلك تَلوَّق حلاوة الإيمان، وتَللَّذ به، فإنه سيدرك قيمة الإسلام، ويعرف أهميته؛ ولذلك ترون كيف كان أصحاب رسول الله ﷺ، وكيف كان السلف يُقْبلون على هذا الدين! بقوة، وكيف كانوا يبيعون أنفسهم رخيصةً لله ﷺ ذفاعًا عن هذا الدين!

ومع تطهير الإسلام المجتمع من هذه البيوع الفاسدة المفسدة، لكنّه أبقى على بعض البيوع الصحيحة كالمضاربة (١) المعروفة، فقد كانت في الجاهلية، ثم جاء الإسلام وأقرَّها، فلم يكن الإسلام دين تعصب، وإنما هو دين الرحمة للناس كافة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَكَ لِلّا كَأَفّةُ لِلنَّاسِ يَجْبِرُ وَكَيْرًا وَلَيْكِنَ أَكُونَكُ وَلَا كَيْرًا لَكَالِي لا يَعْلَمُونَكُ ﴿ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّه

وقــال: ﴿ فُلَ يَتَأَيُّهُا اَلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَبِيسًا﴾ [الأعـراف: ١٥٨].

فقد بُعِثَ رَسُولُ الله ﷺ إلى الجن والإنس ليهدي الناس إلى الحق، ويدعو الناس كما كان الرسل قبله يدعوهم إلى عبادة الله ﷺ، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَشَنَا فِي كُلِ أَتْقِ رَسُولًا أَبِ اَعْبُدُواْ اللّهِ رَيْجَنَيْبُواْ الْطَلغُوبَّ ﴾ [النحل: ٣٦].

ومن الدعوة التي قام بها رَسُولُ الله الله الله عنها، وبيَّن ما يحل وما يحرم، وخَوَّفنا من الخبائث، وبيَّن ما يحرم، وخَوَّفنا من الخبائث، وبيَّن ما يحرم، وخَوَّفنا من الخبائث، وبيَّن ما يحرم، وأمنا بألا نأكل إلا الطيب، وألا نظعم إلا الطيب، وألا نقرب اللا الطيب، وألا نقرب الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُم بِالْمَدُونِ وَنِبَّهُمْ عَن النَّنَكِرِ الخبيث، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُم بِالْمَدُونِ وَنِبَّهُمْ عَن النَّنَكِرِ وَيُعْمَلُمُ وَالْمَدُونِ وَنَبَّهُمْ وَالْمَلْلُلُ الَّيْ وَيُعْمَلُمُ وَالْمُولُمُ وَالْمُولُمُ وَالْمُولُمُ وَالْمُلْلُلُ اللَّي اللَّهَ عَنهُمْ إِلْمَرُونِ وَلَمْمُمْ وَالْمُلْلُلُ اللَّي كَانِهُمْ وَالْمُولُونِ (١٤٥٠).

⁽١) «المضاربة»: معاقدة دفع النقد إلى من يعمل فيه على أن ربحه بينهما على ما شرطا، مأخوذٌ من الضرب في الأرض، وهو السير فيها؛ سُمِّيت بها لأن المضارب يضرب في الأرض غالبًا للتجارة طالبًا للربح في المال الذي دفع إليه. انظر: «طلبة الطلبة» للسفي (ص١٤٨).

ولذلك، نجد أنَّ هذا الدين هو أيسر الأديان، وأن الرسول ﷺ كما أخبرت السيدة عائشة ﷺ: (مما حُيِّر بَيْنَ أَمْرَئِنِ قَطُّ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَمُمَا مَا أَمْ يَكُنْ مَأْتُمَا "()، وأن الرسول الله ﷺ قد نهانا عن الظلم، وحذرنا منه، وأنه ﷺ لَمَّا يَكُنْ مَأْتُمَا وأنه ﷺ لَمَّا يَكُنُ مَأْتَمَا وأنه ﷺ لَمَّا يَقُومًا أَهُلَ كِتَابٍ، فَاذَهُ هُمُ إِلَى الْبَمَنِ قَالَ: ﴿إِنَّكَ مَأْتِي قَوْمًا أَهُلَ كِتَابٍ، فَادُمُهُمْ إِلَى أَنْ سُشَهَدُوا أَنْ لا إِللهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، كَإِنْ مُعُمْ أَطَاهُوا لَكَ فِي ذَلِك، عَالَحِيرُهُمْ أَنَّ اللَّه فَرَضَ عَلَيْهِمْ عَلَى اللَّه فَرَضَ عَلَيْهِمْ مَا اللَّه فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَلَواتٍ فِي كُلُّ يَوْمُ وَلَيْكِمْ أَعَاهُوا يَقِي اللَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِمْ مَا اللَّهُ فَرَفَ عَلَى اللَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ وَلَيْكَ فَرَائِهِمْ ، فَإِنَّ هُمْ أَطَاهُوا لَكَ فِي أَلِكُ، فَإِنَّ لَهُمْ أَلَاكُ وَدُوعُوا اللَّهُ فِي أَنْهُوالِهِمْ ، فَإِنَّ هُمْ أَمْوالِهِمْ ، وَيُواكَ وَدُعُوةَ المَظْلُومِ ، فَإِنَّ هُمْ أَنَّا اللَّهُ لَيْسَ لَهَا لِي فَيْ دُونِ اللَّهِ وَجَابٌ "()"

فالظُّلْم لا يجوز شرعًا، لا بين المسلمين بعضهم البعض، ولا بين المسلمين وغيرهم؛ لأن الله تعالى حرَّم الظلم على نفسه، وجعله بيننا محرمًا، وحرَّم التَّمدِّي، وقال: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُثَيِّينِ﴾ [الأعراف: ٥٥].

إذًا، البيوع التي كان يتعامل بها العرب في الجاهلية ويتقلَّبون فيها، ويربحون منها، كان يسودها الجهل والغرر والغين والتعدي والتسلَّط، وهذه أمورٌ قَدْ طَمسها الإسلام، وأزالها، ووضع بدلًا منها ما يعين المسلمين على أن تكون كَلمتُهُم واحدةً.

◄ قولك: (أَنْ يَلْمِسَ الرَّجُلُ النَّوْبَ وَلَا يَنْشُرَهُ، أَوْ يَبْتَاعَهُ لَيْلًا).

يَعْني (٢): أن يَشْتري الرجل قماشًا _ مثلًا _ بمجرد ملامسته، أو

⁽۱) أخرجه البخاري (۳۵٦٠)، ومسلم (۷۸/۲۳۲۷).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (٣١/١٩) عن ابن عباس.

⁽٣) أن يقول: إذا أحست ثوبي أو لحست ثوبك، فقد وجب البيح. وقيل: هو أن يلمس المتاع من وراه أوب، ولا ينظر إليه، ثم يوقع البيح عليه... وقيل: معناه أن يجعل اللمس بالليل قاطمًا للخيار، ويرجع ذلك إلى تعليق اللزوم، وهو غير نافذ. انظر: «النهاية» لابر الألير (١٩/٤).

- 🖁 شرح بداية المجتهد 🆫 ـ

يشتريه ليلًا جاهلًا بصفته؛ فالكيفية التي اشتراه بها لا تبيَّن له جميع صفات القماش، وقد يكون للسلعة أوصاف معينة لا تختلف، لكن ربما تخزن السلعة، ويمرُّ عليها فترات طويلة فتؤثر في جودتها، لا سيما إن كانت الحرارة شديدةً، وربما تصيبها العتة، فهذا التخزين لا يضمن سلامتها.

لذا، لا بد من توخي الحذر عند شراء مثل هذه السلع بأن تقلَّب، وينظر فيها جيدًا حتى يكون المشتري على بَيِّنةٍ؛ لكي لا يشتريها على علاتها وعيوبها، ثم يرجع بها إلى البائع، وربما لا يقبل البائع ردَّها؛ لأنه قد يقول: سلَّمتك إياها وقد أعطاك الله تعالى عينين، فلماذا لم تنظر فيها جيدًا؟!

وليس المراد بكلمة اليلاه أن البيع في الليل لا يجوز، إنما القصد الظلمة؛ لأن مظنة الغين والغش فيه أكثر، ولذا إذا وُجِدَ الضوء في الليل، فلا حرج في البيع والشراء، ولا فرق حِينَتْفِ بين بيع الليل، وبيع النهار، والنهي الوارد يخصُّ ما مضى من القرون؛ إذ كانوا يسعدون في الليالي البيض؛ لظهور ضوء القمر، أما الآن فالإضاءة متوفرة ليلًا.

والفقهاء رحمهم الله لم يتركوا شيئًا إلا تكلموا عنه؛ لذلك فصَّلوا في شراء الأعمى، هل هو نافذ أو لا، والصحيح أنه نافذ، لكن إن تبيَّن أنه غُبِنَ في أمرٍ له علاقةً بالنظر، فإنَّ له أن يعيدَ ذلك المبيم''.

(١) فعذهب الحنفية، يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي، وحاشية ابن عابدين (١٠٠/٤) قال: «وصح عقد الأعمى... وسقط خياره بجس مبيع وشمه وذوقه فيما يعرف بذلك، ووصف عقار... قبل شرائه ولو بعده يثبت له الخيار بهاء.

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير، وحاشية الدسوفي (٢٤/٣) قال: درجاز البيم أو الشراء من الأعمى... ويعتمد في ذلك على أوصاف المبيع».

ومذهب الشافعية، يُنظر: «الحاوي الكبير» للمأوردي (٣٣٨، ٣٣٩) قال: البيوع ضربان؛ بيع عين، وبيع صفة، فأما بيع العين فلا يصح من الأصمى إلا أن يكون بصيرًا قد شاهد ما ابناعه قبل العمى، فيصح... وأما بيع الصفة فهر السلم، ويصح ذلك من الأعمى بيعًا وشراءًا.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «مطالب أولي النهى» (٢٨/٣) قال: «يصح بيع أعمى وشراؤه... عرفه بذوق أو شم أو لمس». وَهَذَا يدعونا إلى التفكّر في نعمة النظر التي وهبنا الله إياها لنَستغلها في طاعة الله ﷺ، فننظر بها إلى الحلال لنهتدي إلى الطريق السوي، ونغض النظر إلى المحرم، ولا نتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى وعليك الثانية (أ)، وهكذا ما يتعلق ببقية الحواس وغيرها.

> قَوْلَامَ: (وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ).

لأنه نص، ولا خلاف فيه (٢).

◄ قولاً: (وَسَبَبُ تَحْرِيمِهِ الجَهْلُ بِالصِّفَةِ).

ولتفادي هذه العلة لا بد من النظر في السلعة جيدًا بأن يُتَأكد من سلامتها من العيوب، ومن الأوصاف المطلوبة فيها.

◄ قول من (وَأَمًا بَيْعُ المُمَنابَلَةِ: فَكَانَ أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ المُتَابِعَيْنِ إِلَى صَاحِبِهِ النَّوْبَ مِنْ ظَيْرِ أَنْ يُعَيِّنُ أَنَّ هَذَا بِهَذَا).

هذا أحد التفسيرات. والثَّانِي كأن يقول: أيُّ ثوبٍ أنبذُهُ إليك هُوَ علَيك بكذا(٣).

◄ قَوْلٰہَ: (بَلْ كَانُوا يَجْعَلُونَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى الِاتُّفَاقِ).

وذلك لعدم وجود قانونِ وضابطٍ، أو شرعةٍ ونظامٍ يحكم تلك القضية، إنما كان السائد بينهم هو النظام القَبلي، وكان يُقّوم هذا النظام على أن الغَلَبة للقوي، فكانوا يتحاربون فيما بينهم، ويقتل بعضهم بعضًا،

 ⁽١) هو حديث بريدة، أخرجه أبو داود (٢١٤٩)، والترمذي (٢٧٧٧) وقال: غريب، وحَسَّنه الأَلْبَانيُّ في «جلباب المرأة» (ص٧٧).

 ⁽٢) قال ابن قدامة في «المعني» (١/١): «وبيع الملامسة والمنابذة غير جائزٍ، لا نعلم بين أهل العلم خلاقًا في فساد هذين البيعين».

⁽٣) سبق تعريفها، وانظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢٣٤/١).

فإذا لم يَظْفروا بالعدو البعيد، ظفروا ببعضهم، فكانت تشبُّ بينهم الحروب لأنفه الاسباب، وتَسيل الدماء، وتزهق الأرواح؛ وذلك لَعَدم وجود نظام إلهي سماوي عير غير الأنظمة القانونية ينضمون تحت لوائه، ولذلك سادت بينهم كثير من المنكرات، ووقعوا في الشركيات، وتخلقوا ببعض الأخلاق المليمية أيضًا نتيجة لعلم وجود نظام يضبطهم، ويسيرون تحت ظله، لكن لما جاء الإسلام محاكلً ما قبله من نفايات الجاهلية؛ وجعل الدستور كتاب الله على مصدقًا لما بين يديه، ومهيمنًا عليه، وانضم المسلمون تحت كتاب الله على مصدقًا لما بين يديه، ومهيمنًا عليه، وانضم المسلمون تحت هذا اللواء، وجاءت سُنَة مُحمَّد في لأنبين ما أُجمل في هذا الكتاب: ﴿ وَانِّي بَاحَكَام مِن اعْظَم ما أنعم الله به الله علينا، وما أعظم ما أنعم الله به علينا، وما أعظمها من نعمة!

ولذلك، امتنَّ علينا في آخر ما نزل: ﴿وَاذَكُواْ يَشَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذَّ كُنُمُّ أَغَلَاءُ فَالْكَ يَنَ فُلُوكُمْ فَأَصْبَحْمُ بِغَيْهِ إِنْجَائِهِ اللَّ عسران: ١٠٣]، ولـم يَمُتُ رسول الله ﷺ إلا وقد أتمَّ الله به الدين، وأتمَّ النعمة، يقول تعالى في آخر الآيات نزولًا في سورة المائدة: ﴿الْيَوْمُ أَكْمَلُتُ لَكُمْ وِيتَكُمُ وَأَثَمْتُ عَيْتُكُمْ يَشْتَى وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِشْلَمُ مِينًا﴾ المائدة: ﴿الْيَوْمُ أَكْمَلُتُ لَكُمْ وِيتَكُمْ وَأَثْمَتُ

> وقال تعالى: ﴿إِنَّ النِيِّ عِنْدَ اللَّهِ ٱلْإِسْلَدُ ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقال: ﴿يَلَةُ أَبِكُمُ إِنْزِهِيمُ هُوَ سَتَنَكُمُ ٱلشَّلِينَ ﴾ [الحج: ٧٨].

فهذه من أجلِّ النعم التي ينبغي أن يُشكَر الله ﷺ عليها أن جعلنا مسلمين، ووفقنا لهذا الدين، نسأله تعالى أن يميتنا على هذا الدين الحنيف، وأن يختم بالباقيات الصالحات أعمالنا، وأن يجعلنا من أهل (لا إله إلا الله) الذين لا خوف عليهم، ولا هم يحزنون، الذين آمنوا وكانوا يتقون، لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

◄ قَرْلَامَ: (وَأَمًّا بَيْعُ الحَصَاةِ: فَكَانَتْ صُورَتُهُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَقُولَ المُشْتَرِي: أَيُّ نُوْبٍ وَقَعَتْ عَلَيْهِ الحَصَاةُ الَّتِي أَرْمِي بِهَا، فَهُو لِي، وقِيلَ المُشْتَرِي: أَيُّ نُوْبٍ وَقَعَتْ عَلَيْهِ الحَصَاةُ الَّتِي أَرْمِي بِهَا، فَهُو لِي، وقِيلَ

أَيْضًا: إِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا وَقَعَتِ الحَصَاةُ مِنْ يَدِي، فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ(١)، وَهَذَا قِمَارًا.

لا شك أن كل عاقل يدرك بلُبِّ قلبه، ينفر من هذه البيوع الفاسدة، فهذه البيوع تقوم على المغامرة، والمخاطرة، والجهالة، والغرر، والفساد؛ لذا لا تقبلها النفوس الزكية، والعقول النيرة.

وفرقٌ بين إنسان عاش في خضم الجاهلية، ثم تحول إلى العيش تحت رحمة الإسلام، وضرب الفاروق عمر بن الخطاب الله أروع الأمثلة للفرق بين الحالين، فكان في الجاهلية يصنع الصنم من التمر ليعبده، ثم إذا جاع أكله، ويحفر لابنته ليدفنها، وهي تزيل التراب عن لحيته، ثم بعد الإسلام تحوّل إلى عمر الفاروق أله، فلما اصطبغ بصبغة الإسلام، نزل القرآن مؤيدًا لرأيه في بعض المواقف أله، فانظر إلى فضائل الإسلام، وكيف أنه يصقل الرجال، ويغير أحوالهم!

وكان العقلاء في الجاهلية ينفرون من بعض الأمور المحرمة في الإسلام، فالخمر مثلا - قد حرَّمها الله ﷺ على مراحل، لكن بعض عقلاء الجاهلية - كقيس بن عاصم - قد نفر من الخمر، وحَرَّمها على نفسه، وسبب ذلك أنه غمز عكنة ابنته وهو سكران، وسب أبويها، ورأى القمر فتكلم بشيء، وأعطى الخمر كثيرًا من ماله، فلما أفاق أخبر بذلك، فحرمها على نفسه، وقال في ذلك:

رَأَيْتُ الخَمْرَ صَالِحَةٌ وَفِيهَا فَلَا وَاللّهِ أَشْرِيُهَا صَحِيحًا وَلَا أُعْطِي بِهَا ثَمَنًا حَيَاتِي فَإِنَّ الخَمْرَ تَغْضَحُ شَارِيهَا

خِصَالٌ تُفْسِدُ الرَّجُلُ الحَلِيمَا وَلَا أَشْفِي بِهَا أَبَدًّا سَقِيمَا وَلَا أَدْعُو لَهَا أَبَدًّا نَدِيمَا وَتَجْنِيهِمْ بِهَا الأَمْرُ العَظِيمَا

فهؤلاء من أهل الجاهلية كانوا يدركون إذا فكروا، ولذلك كانوا

سبق تعریفها.

يتعقّدون ألَّا يَسْتمعوا القرآن، ثمَّ يَتَسْلُلون خفيةً، فيأتون فيستمعون أبا بكرِ خفيةً، ويَكْشف بعضهم بعضًا؛ لأن القرآن يأخذ بالباب القلوب، ويستولي على النفوس، ويسيطر عليها، ويأخذ بمجامع السمع والعقل والفكر، ويُسَيطر على الحواس جميمًا؛ وذلك لأنه كلام الله عَلَيْ، ﴿لَا يَأْلِيهِ ٱلْبَعِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا يِنَ خَلِيْةٍ تَرَيِلُ بَنْ حَكِيرٍ جَيدٍ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ال

لذا، نجد الله تعالى يقول: ﴿أَلَّا يَنْتَزُونَ الْفُرَاكَ أَمْ عَلَى ظُلُوبِ
أَفْتَالُهَا ﴿ اللهِ المحمد: ٢٤]، ولذلك قال الوليد بن المغيرة في أول الأمر
عندما استمع إلى تلاوة رسول الله ﷺ أوائل سورة فصلت: "والله، إنَّ لهُ
لحلاوةً، وإنَّ عَليْه لطلاوةً، وإنَّ أغلاهُ لمُنْمَرٌ، وإنَّ أسفلهُ لمُغْدَقٌ، وإنَّه يَعْلو ولا يُعْلى عَلَيه، وَمَا يَعُولُ هَذا بشرٌ (١٠٠).

◄ قَوْلَى: (وَأَمَّا بَيْعُ حَبَلِ الحَبَلَةِ، فَفِيهِ تَأْفِيلَانٍ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا
 كَانَتْ بُيُوعًا بُؤجِّلُونَهَا إِلَى أَنْ تُنْتِحَ النَّاقَةُ مَا فِي بَظْنِهَا، ثُمَّ يَنْتِجُ مَا فِي بَطْنِهَا، وَالغَرَرُ مِنْ جِهَةِ الأَجَل فِي هَذَا بَيِّنَ\'\'.

وهذا بيع ما لم يخلق، وما لم يوجد؛ لذا فهذه بيوعٌ غير مضمونة، لا يستطيع الإنسان أن يضمنها.

◄ تولات: (وَقِيلَ: إِنَّمَا هُوَ بَيْعُ جَنِينِ النَّاقَةِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ النَّهِيِ
 عَنْ بَيْعِ المَشَامِينِ، وَالمَلَاقِيحِ. وَالمَشَامِينُ: هِيَ مَا فِي بُطُونِ الحَوَامِلِ.
 وَالمَلَاقِيحُ: مَا فِي ظُهُورِ الشُحُولِ).

وما ذكره عكس بيع المضامين، فالمضامينُ بيعُ ما في أصلاب

⁽١) ذكره ابن إسحاق في «السيرة» (ص١٥١)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص٢٦٨)، لكن ذكره ابن عبدالبر في «الاستيماب» (٣٣٦٠) عن خالد بن عقبّ، واستغربه ابن حجر في «الإصابة» (٢١٠/٣)، وقال: لم يذكر إسناده ولا من خرَّجه، والمشهور في «مغازي ابن إسحاق» نحو هذا للوليد بن المغيرة، ومع ذلك فلا ولالله في السياق على إسلام صاحب هذه القصّة.

⁽٢) تقدم تعريفها، وأقوال الفقهاء فيها.

الفحول. والملاقيحُ: بيع ما في بطونها، هذا ما أعلمُهُ^(۱)، والظاهر حصولُ قلبٍ في الكتاب، ربما في كتبٍ مصححةٍ له.

قَوْلَهَ: (فَهَذِهِ كُلُّهَا بُيُوعُ جَاهِلِيَّةٍ مُثَقَقٌ عَلَى تَحْرِيمِهَا، وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ
 مِنْ تِلْكَ الأَوْجُهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا).

ويكفي في تحريمها أنها تنسب إلى الجاهلية، فالجاهلية نسبة إلى الجاهلية نسبة إلى الجاهلية نسبة إلى الجهل، وهي مشتقة منه؛ وذلك لأن فيها جهالة؛ وهم يعيشون في جاهلية جهلاء، وضلالة عمياء، كما قال أحدهم، فأبدّلهم الله ﷺ بهذه الجهالة الدين الحنيف، فانظر إلى أولئك الأقوام الذين كانوا في الجاهلية الجهلاء، ثمَّ هُمُ الآن في نور وبصيرة يخدمون الإسلام?".

قَوْلٰكَ: (وَأَمَّا بَيْعُ الثِّمَارِ، فَإِنَّهُ ثَبَتَ عَنْهُ _ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ _
 أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِهَا حَتَّى يَبْدُو صَلاَحْهَا، وَحَتَّى تُزْهِيَ").

الحديث _ كما هو معلوم _ أشرنا إليه سابقًا، وقد أخرجه البخاري ومسلم في "صحبحيهما" (⁶⁾، كما أخرجه أيضًا أصحاب السُّنن (⁶⁾، وأحمد وغيرهم (⁷⁾، والحديث: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا».

 ⁽١) نعم، الموجود في كتب الغريب هو ما ذكرته، فالمضامين: ما في أصلاب الفحول،
 وهي جمع مضمون، يقال: ضمن الشيء، بمعنى تضمنه. والملاقيح جمع ملقوح،
 وهو ما في بطن الناقة. انظر: «النهاية» (١٠٢/٣).

⁽۲) يُنظر: «لسان العرب» لابن منظور (۱۱/۱۳۰).

⁽٣) تقدم تخریجه.

 ⁽غ) أخرجه البخاري (۱۶۸٦)، ومسلم (۱۹۳۵) عن ابن عمر.
 (ه) أخرجه أبو داود (۳۳۲۷)، والترمذي (۱۲۲۱ نجوه، والنسائي (۱۸۸۷) رقم

⁽٣٩٢١)، وابن ماجه (٢٢١٤). (٦) أخرجه أحمد (٤٥٦٥)، والطيالسي في «المسندة (٣٦٩/٣)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢٦/١)، وابن أبي شية في «المصنف» (٤٣١٤)، وغيرهم.

وَالحَديث الآخر: ﴿أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَا (١).

وفي روايةٍ أخرى: «حَتَّى تُزْهِيَ»^(۲۲)، وجاء تفسيرها، أي: تحمر أو تصفر.

ولقد أشار المؤلف إلى أنه يختار جملةً من المسائل، ولا يُستقصي جميع المسائل، والحديث كما نعلم _ أيها الإخوة _ ينبغي أن نبيِّن معناه من حيث الألفاظ، وبعض مدلولاته دون أن نستقصي ذلك حتى لا نخرج عما يتعلق بخصائص الفقه، قوله: «نَهي» الأصل في النهي أنه يقتضي الفساد ما لم يدل دليل أو قرينة على خلاف ذلك، وقد ينتقل النهي من الفساد إلى الكراهة، وربما يكون للتنزيه (٣)، ولا شك أن النهي المراد في هذا الحديث يقتضي الفساد، لكن هذا ليس على إطلاقه، فالمسألة تحتاج إلى تفصيل كما سيأتي.

تولرى: («نَهَى عَنْ بَيْع الثَّمَارِ»)

النَّمار⁽¹⁾ جمع ثمرة، وربما تطلق الثمرة وتُصْرف إلى ثمر النخل بالدرجة الأولى؛ لأنه أتُترَها في هذه البلاد، ولذلك جاء التنصيص عليه في بعض الأحاديث، والمراد به ما هو أعمُّ من ثمر النخل، فيدخل في ذلك العنب وبقيَّة الفواكه، ويدخل في ذلك أيضًا البقول والخضراوات.

- (١) أخرجه مسلم (٥٠/١٥٣٥) عن ابن عمر.
- (۲) لم أقف على هذه الرواية، لكن أخرجه البخاري (۲۲٤٦)، ومسلم (۵۰/۱۵۳۷) عن
 ابن عباس، وقال: حتى يوكل منه، وحتى يوزن. وأخرجه البخاري (۲۲٤۷) عن ابن
 عمر، وقال: حتى يصلح.
- (٣) يُنظر: "تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد» للعلائي، فقد جمع فيها كل ما يتعلق بهذه المسألة.
- (١) «الشمر»: الرطب، ما دام في رأس النخلة... وواحد الشمر شمرة، ويقع على كل الثمار، ويغلب على ثمر النخل. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢٢١/١).

قوله: «حَتَّى يَبُدُو صَلاحُهَا»، أي: يظهر صَلاحها، ولماهية ظهور صلاح الثمرة التي تجزئ في البيع أربعة أقوال:

القُول الأوَّل (١ أمن العلماء مَنْ قال: إن المراد من قوله: "حَتَّى يَبْلُو صَلَّحُها"، أي: يظهر صلاحها في بستانِ في قطرِ ما من هذا البلد، فيظهور الصلاح بهذا البستان يعتبر الصلاح في بقية بساتين البلد، وهو قول المالكيَّة، لكنهم يُقيِّدون باستمرارية النضج بمعنى: ألَّا ينقطع النضج، ووافقهم الليث بن سعدٍ في ذلك.

القُول النَّانِي (٣) أن المراد من قوله: (حَتَى يَبُدُو صَلاَ هُهَا»، أي : يبدو في كُلُّ بستانِ على حدة، مُعللين بأن لكلٌّ بستان خصائصه ومميزاته، فإذا ما ظهر صلاح الثمر في هذا البستان، ولو في بعض شجره، كان ذلك علامةً لظهور صلاح بقية البستان، ويجزئ جميعه في البيع، وهو قولٌ للإمام أحمد.

القول الثالث: أن المراد من قوله: «حَتَّى يَبُنُّهُو صَلَامُهَا»، أي: يظهر صلاح الثمر في النوع الواحد من الشجر كالعنب مثلاً، أو النخل وهكذا، وهو قول الشافعي^(٣).

القَوْل الرَّابِع: أن المراد من قوله: "حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا"، أي: يظهر

- (١) هو قول المالكية قالوا: إذا بدا صلاح جنس من الثمار في بستان، كنخلة واحدة من، أو بعضه ولو عِلق في نخلة؛ جزا بيمه كله، وجزا بيم البساتين حوله في ذلك البلد، يُنظر: "عيون المسائل للقاضي عبدالوهاب (٣٤٠٥)، وهي رواية عن أحمد. قال بين قدامة في «الكافي» ((٤٤/١): "وإن بدا صلاح ثمرة بستان... وعنه: يكون صلاحًا فيما قاربه؛ لأنهما يتقاربان في الإدراك.
- (۲) قَالَ الهوتي في اشرح متهى الإرادات (۲/۸): الاصلاح بعض ثمرة شجرة صلاح لجميع نوعها الذي بالبستان؛ لأن اعتبار الصلاح في الجميع يشق، وكالشجرة الواحدة؛ ولأنه يتتابع غالبًا... فيصح بيع الكل تبمًا الأفراده ما لم يبد صلاحه بالبيع.
- (٣) قال الشربيني في «مغني المحتاج» (٥٠٠/١): «بدو صلاح الثمر ظهور مبادي النضج والحلاوة فيما لا يتلون، وفي غيره بأن يأخذ في الحمرة أو السواد».

في كل شجرةِ على حدةِ، وليس شرطًا أن تثمر مرةً أخرى، وهذه روايةٌ أخرى للحنابلة^(۱).

وَبهذا نتبيَّن أن مسألة ظهور صلاح الثمرة مختلف فيها بين العلماء، وهو يدلُّ على كمال حكمة الله ﷺ في خلقه، وأنه ﷺ إنما خلق كل شيء بقدر، وسخر كل شيء في الكون؛ لتكون خدمةً للإنسان، فهذه الفواكه التي نتفكه بها، وهذه النخيل التي نأكل من رطبها، والعنب التي نمتصُّ، ونأكل من ثمرها، هل تنضيح في آنِ واحدِ؟

الجواب: لا، بل ربما يبدأ النضج في نخلة واحدة ويستمر لمدة شهر في كل يوم يقتطف منها رطبات وهكذا، وقد يستمر لاكثر من شهر، وربما وُجِدّ بجوارها نخلة أخرى لَمْ يكن قد بدا فيها النضج كما بدا في الأخرى، وهذا كله من حِكم الله ﷺ ولطفه وفضله أنْ جعلنا نتمتع بهذه الثمار وهذه الفواكه، وأن تطيب نفوسنا بها، وأن نتغذى بها، وتستمر معنا فترةً من الزمن حتى تنقضي رحلة الصيف، وعُلِمَ أن باختلاف المناطق يختلف نضج الثمرات، فمثلا: في المملكة نجد أن الرطب والعنب يبدوان أوَّلَا في المدينة، ثم بعدها بشهر يبذأ في منطقة الرياض، ثم بعدها بشهر في منطقة الرياض، ثم بعدها بشهر في منطقة القصيم، وهذا التنوَّع أيضًا يمدد الاستفادة من هذه الثمار.

إذًا، فضل الله علينا ونعمه كثيرة ومتكررة، لكن علينا أن ندركها، وأن نشكرها غاية الشكر حتى يزيدنا الله ﷺ نعيمًا وفضلًا.

هذا ما يتعلق بالحديث، والله أعلم، وسيأتي الكلام أيضًا في حكم بيع الثمار قبل بدو صلاحها.

وعلة نَهْي الرسول ﷺ عن بيع الثمار حتى تزهي، أو تزهو، أو حتى

⁽١) قال الرحيباني في "مطالب أولي النهى، (٣٠٥/٢): "وصلاح بعض ثمر شجرة إذَ بيغت صلاح لجميع ثمر أشجار نوعها الذي بالبستان؛ لأن اعتبار الصلاح في الجميع يشق، وكالشجرة الواحدة، ولأنه يتنابع غالبًا، وكذا صلاح بعض حب نوع زرع بستان صلاح لجميه، فيصح بيع الكل تبعًا، لا إفراد ما لم يبد صلاحه بالبيع، وعلم منه أن صلاح نوع ليس صلاحًا لنوع غيره، والصلاح فيما يظهر من الثمو،.

يبدو صلاحها، أو حتى تحمر أو تصفر ـ وكل الألفاظ معانيها متقاربة ـ سدًا لأبواب النزاع والخصام والخلاف بين المؤمنين، وسيأتي حديث زيد بن ثابت يبين السبب في ذلك.

> قوله: (وَيَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ مَسَائِلُ مَشْهُورَةٌ نَذْكُرُ مِنْهَا نَحْنُ عُيُونَهَا).

عين الشيء ('': وَاجِهِتُهُ وَاهَمُّه، ومنه عيون المسائل، أي: أمهات المسائل وأهمها وكبرياتها، ويريد المولف كللله أن يذكر المسائل الهامة البارزة الواضحة التي تستنبط من أحاديث رسول الله هي، وقد أشرنا إلى شيء منها من قبل.

تَوْلٰهَ: (وَذَلِكَ أَنَّ بَيْعَ الشَّمَارِ لَا يَخْلُو أَنْ نَكُونَ قَبْلَ أَنْ ثُخَلَقَ أَوْ
 بَعْدَ أَنْ ثُخَلَقَ).

تختلف الثمار في صفة نضجها كما هو الحال في النخل "حتى تسود"، أو "تصفر"، كما جاء في الحديث، وفي العنب "حتى تسود"، وليس ذلك في جميع أنواع العنب كما ذكرنا؛ فالعنب الأبيض نضجه بتموه، أي: بتكون الماء فيه، وظهور حلاوته (٢٢)، وفي البطيخ حتى يحمر، وتبدو فيه الحلاوة (٣٦)، وكذلك الخربز(٤١)، وبعض أنواعه لا يكون

 ⁽١) قال الرازي في «مختار الصحاح» (ص٣٢٣): «عين الشيء خياره، وعين الشيء نفسه، يقال: هو هو بعينه».

٢) قال الجويني في «نهاية المطلب» (١٤٨/٥): «أما الثمار التي لا تتلون بالإدراك كالأعناب البيض، فالاعتبار فيها بالتموَّه، وجريان الحلاوة، وزوال قرص المفوصة، وطب الأكل، ويقال ابن قُدَامة في «المغني» (٦٩/٤): «والعنب الأسود، والإجاص، فبدو صلاحه بذلك، وإنّ كان العنب أبيض، فصلاحه يتموهه، وهر أن يبدو فيه الماء الحلو، ويلين، ويصفر لونه.

 ⁽٣) قال الغزالي في «الوسيط» (١٨٤/٣): «المراد ببدو الصلاح في الثمار بأن يطيب أكلها، وذلك في البطيخ لظهور مبادئ الحلاوة».

⁽٤) قال الدردير في «الشرح الكبير» (١٧٨/٣): «بدو الصلاح في البطيخ الأصفر كالعبدلي=

- 3 شرح بداية المجتهد كالم

أحمر، وإنما يكون أصفر أو أبيض، وهناك علامات يعرفها أهل الخبرة لكل نوع من أنواع الثمار.

ومن الثمار والنباتات ما لا يعلو على سطح الأرض، مثل: البصل والثوم والجزر؛ فلا يجوز بيعها حال اختفاء رؤوسها في الأرض على قول جمهور العلماء، وهم: الحنفية (۱۱)، والشافعية (۱۲)، والحنابلة (۱۳) ويعدُّون بيعها من بيع الغرر.

وقد نهى الرسول ﷺ عن بيع الغرر، والقياس على الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع، فقالوا: هذا قياس مع وجود فارق؛ لأن الثمرة وإن لم يبدو صلاحها لكن صلاحها متنابع.

أما المالكيَّة، فيُجيزُونَ ذلك، ويرون أن الحاجة تدعو إليه، ويقولون: لا فرق بينه وبين بيع الثمرة قبل بُدوِّ صلاحها⁽¹⁾.

﴾ قَوْلٰٓى: (ثُمَّ إِذَا خُلِّقَتْ لَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الصِّرَامِ أَوْ قَبْلُهُ).

 والخربز والقاوون والضميري الاصفرار بالفعل؛ أو التهيؤ للتبطيخ بأن يقرب من الاصفرار.

وقال الشافعي في «الأم» (٤٩/٣): «للخربز نضج كنضج الرطب».

- (١) قال الحصكفي في «اللر المختار» (٥٢٥): وومته (البيع الفاسد) بيع ما أصله غائب كجزر وفجل، أو يعظمه معدرم كورد وياسمين وورق فرصاد... هذا إذا نبت ولم يعلم وجوده، فإذا علم جاز، وله خيار الرؤية، وتكفي رؤية البعض عندهما، وعليه الفتوى،
- (٢) قال الرملي في انهاية المحتاج؛ (١٥٠/٤): (لا يصح بيع الجزر والفجل ونحوه كالثوم والفلقاس والبصل في الأرض؛ لاستتار مقصودها... ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط قطعه كالبقول».
- (٣) قال الحجاوي في (الإفتاع (١٧/٦): (ولا بيع مستور في الأرض يظهر ورقه فقط؛
 كلفت وفجل وجزر وفلقاس ويصل وثوم ونحوه قبل قلعه ومشاهدته، ويصح بيع ورقه المنتفع بها.
- (٤) قال اللدوبير في «الشرح الكبير» (١٨٥/٣): «ومغيب الأصل كالجزر والبصل والثوم والفجل واللفت ويجوز بيعه بشرط رؤية ظاهره، وقلع شيء منه ويرى، فإنه يعرف بذلك، ولا يكون مجهولًا».

"الصَّرَام" لغة ((): هو الجذاذ من صَرَمَ الشَّيَّ، أي: قَطَعَهُ، وَصَرَمَ الشَّيِّ، أي: قَطَعَهُ، وَصَرَمَ اللَّجُلَ، أي: جَنَّهُ بالدال المهملة، أو جنَّه بالدال المهملة، أو جنَّه بالذال المهملة، أو جنَّه بالذال المعجمة (()) يقال: جذ النخل، وبدأ في جذاذ النخل حين يستوي ثمره (())، ولا يختص بالنخل وحده، لكنه يطلق على النخل أكثر تغليدًا.

والمراد به (⁽¹⁾: قطع الثمرة من أصولها، يعني: فَصَلها عن أصلها بعد نضجها.

ومقصود المؤلف كَغَلَقْهُ أن بيع الشمرة إذا خُلِّقت إما أن يكون قبل جذها أو بعده، وإما أن يكون قد بدا صلاحها أو لم يبدُ.

> قولىًم: (ثُمَّمَ إِذَا كَانَ قَبْلَ الصِّرَامِ، فَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ قَبْلَ أَنْ تُزْهِيَ أَوْ بَغَدَ أَنْ تُزْهِيَ}.

مقصوده: أن بيع الثمرة قبل جذها لا يخرج من أن يكون قبل نضجها أو بعده.

تولىم: (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ بَيْمًا مُطْلَقًا، أَوْ
 بِشَرْطِ التَّبْقِيَّةِ، أَوْ بِشَرْطِ القَطْعِ).

بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لا يخلو من:

الأوَّل: أن تباع بشرط القطع.

النَّاني: أن تُبَاع بشرط التبقية، أو الترك.

 ⁽١) قال الجوهري: «صرمت الشيء صرمًا» إذا قطعته، وصرمت الرجل صرمًا، إذا قطعت كلامه، والاسم الصرم، وصرم النخل، أي: جده. وأصرم النخل، أي: حان له أن يصرم. واصطرام النخل: اجترامه. انظر: «الصحاح» (١٩٦٥/٥)

٢) قال القاضي عياض: «صرام النخل هو جذاذه». انظر: «مشارق الأنوار» (٢٠/٢).

 ⁽٣) قال ابن منظور: «وجذ الأمر عني يجد جدًّا: قطعه، وجذ النخل يجده جدًّا وجذاذًا وجذاذًا: صرمه. انظر: «لسان العرب» (٤٧٩/٣).

 ^{(1) &}quot;جذاذ النخل": قطع ثمرها من رؤوسها. انظر: "تفسير غريب ما في الصحيحين" للحميدي (ص١٣٣).



الثَّالث: أن تباع بغير شرط مطلقًا.

وتفرع على ذلك اختلاف العلماء في بيع الشمرة قبل بدو صلاحها على أقوالي:

الأوَّل: المنع مطلقًا، وقد ذهب إلى ذلك بعض العلماء؛ كابن أبي ليلى من التابعين، والثوري من الفقهاء'').

الثاني: إنَّ كان بشرط القطع جاز عند جمهور العلماء، ومنهم: الأثمة الثلاثة: مالك⁷⁷ والشافع^(٣7) وأحمد^(١)، ووافقهم أبو حنيفة في هذا الرأي، ويجب القطع للحال إلا بإذن البائع^(٥).

الثالث: إن كان بشرط الترك، فالعقد فاسد باتفاق العلماء (٢٠) لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد العاقدين، وهو المشتري، ولا يلائم العقد، ولا جرى به التعامل بين الناس.

- (١) قال أبو العباس القرطبي: "وعلى مذهب الجمهور، فهل يجوز بيعها قبل بدؤ الصلاح بشرط القطع _ وهو مذهب عامتهم _ أو لا يجوز وإن شرطه؟ وهو مروي عن الثوري، وابن أبي ليلى تمسكًا بعموم تلك الأحاديث. انظر: "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٣٨٩/٤).
- (٢) مذهب العالكية: «من باع ثمرة قبل بدو صلاحها، ولم يشترط القطع، بطل البيع».
 يُنظر: «عيون المسائل» للقاضي عبدالوهاب (ص٤٠٦).
- (٣) مذهب الشافعية: «يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقًا، وبشرط قطعه». يُنظر:
 «مغنى المحتاج» للشرييني (٩٦/٣).
- (٤) مذهب الحنابلة: اولا يصح بيع الثمرة قبل بدو صلاحها... إلا بشرط القطع في الحال». يُنظر: (الإثناء) للحجاري (١٢٩/٣).
- (a) مذهب الحنفية: (إنْ كان لم يبد صلاحه فباع بشرط القطع جاز، وعلى المشتري أن
 يقطع للحال، وليس له أن يترك من غير إذن البائع، يُنظر: (بدائع الصنائع) للكاساني
 (۱۷۳/۵).
- (٦) ذهب إلى ذلك الحنفية قالوا: «لا خلاف... في عدم جوازه بعد الظهور قبل بدو الصلاح» بشرط الترك، يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي وحاشية ابن عابدين (٥/٥٥٥).
- وقال المالكية: "وبيع الثمار ونحوها قبل بدو صلاحها... على التبقية يبطل^و. يُنظر: "جامع الأمهات" لابن الحاجب (ص٣٦٦).

الرَّابِع: إنْ كان البيع مطلقًا عن الشرط، جاز عند الحنفية (١)، ومنعه الشافعية (١)، والمالكية (١) وأحمد (١)، فاعتبروا ذلك داخلًا في المنع، أي: في التبقية، ورد أبو حنيفة ذلك إلى القطع؛ لأن الترك ليس بمشروط نشًا، إذ العقد مطلق عن الشرط أصلًا، فلا يجوز تقييده بشرط الترك من غير دليل، خصوصًا إذا كان في التقييد فساد العقد.

الخامس: الجواز مطلقًا، وقال به بعضهم كابن أبي حبيب^(ه). قال المصنف رحمه الله تعالى:

(أَمَّا القِسْمُ الأَوَّلُ، وَهُوَ بَيْعُ الثُّمَارِ قَبْلَ أَنْ تُخَلَّقَ

فَجَمِيعُ العُلَمَاءِ مُطْبِقُونَ عَلَى مَنْعِ ذَلِكَ).

وهذا لا خلاف في منعه^(٢٠)؛ لأنه من بيع الغرر، ومن باب بيع السنين والمعاومة، وقد ورد النهي عن هذين البيعين.

- وقال الشافعية: «القسم الأول وهو أن تباع بشرط التبقية والترك، فيمها باطل، يُنظر:
 «الحاوي الكبير» للماوردي (١٩٠/٥).
 وقالت الحتابلة: «إن... باعه بشرط التبقية لم يصح». يُنظر: «الإنتاع» للحجاوي
- (١) يُنظر: "البحر الرائق، لابن نجيم (٣٢٤/٥) قال: "محل الخلاف البيع بعد الظهور قبل بُدرٌ الصلاح مطلقًا، أي: لا بشرط القطع، ولا بشرط الترك... عندنا يجوز."
- (٢) يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٩/١٩١) قال: «أن تباع بيمًا مطلقًا لا يشترط فيه التبقية والترك، ولا يشترط فيه القطع... البيع باطل».
- (٣) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٣/٧٧) قال: «لا بيعه منفردًا قبل بدو صلاحه على شرط... الإطلاق من غير بيان جذ، ولا تبقية فلا يصح».
- (٤) يُنظر: «الإقناع» للحجاوي (٢٠٠/٣) قال: «إن باعه مطلقًا فلم يذكر قطمًا ولا
 تبقية... لم يصح.
- (٥) قال زورق: «بيع الثمر قبل بدو صلاحها... وقال العراقيون: لا يصح، وهو الجاري على المشهور في البيع المحتمل للصحة والفاسد أنه محمول على الفساد خلافًا لابن حيب». يُنظر: «شرح زروق على الرسالة» (٧٥٠/٢).
 - (٦) قال النووي في «المجموع» (٢٥٨/٩): «فبيع المعدوم باطل بالإجماع».

_ 🖁 شرح بداية المجتهد

 ◄ قولكم: (إِلأَنَّهُ مِنْ بَابِ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يُخَلَّقْ، وَمِنْ بَابِ بَشْعِ السِّنينَ وَالمُعَاوَمَةِ).

وقد مر تعريف بيع السنين، وبيع المعاومة، وذكرنا اختلافهم في تعيين المقصود من بيع حَبَل الحَبَلة، وهو نتاج نتاج الناقة^(١).

تولىم: (وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - «أَنَّهُ نَهَى عَنْ
 بيْع السِّنِينَ، وَعَنْ بَيْع المُعَاوَمَةِ»
 وَهِيَ بَيْعُ الشَّخِرِ أَعْوَامًا).

وقد مرَّ الحديث عنه سابقًا، وها هو المؤلف قد ذكره.

قَوْلَى: (إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ^(٣)، وَإَبْنِ الزَّبْيُرِ⁽¹⁾
 أَنَّهُمَا كَانَا يُجِيرَان بَيْعَ النَّمَارِ سِنِينَ، وَأَمَّا بَيْمُهَا بَعْدَ الصَّرَامِ، فَلا خِلاف في جَوَازِو⁽⁰⁾).

- (١) تقدم تعريف هذين النوعين من البيوع، وأقوال أهل العلم عليها.
 - (٢) تقدم تخريجه.
- (٣) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (/٦٦/)، وإبن أبي شبية في «المصنف» (/١٤) عن محمود بن لبيد قال: «كان عمر بن الخطاب يبيع مال يتيم عنده ثلاث سنين»، يعني: ثمره، وإسناده صحيح. وأخرج عبدالرزاق (/٦٦) عن عروة «أن عمر، كان يبيع مال يتيم عنده ثلاث سنين»، يعني ثمره، وإسناده صحيح.
- (٤) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤١/٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٣/٤)
 عن سليمان بن يسار: أن زيد بن ثابت، والزبير بن العوام قالا: «إذا ابتاع الرجل التمرة على رؤوس النخل، فلا بأس أن بيبعها قبل أن يصرمها».
- (٥) هذا مفهوم من كلام أهل العلم من منعهم البيع إلى الحصاد، لكن خالف المالكية في ذلك فأجازوه:
- الجليل؛ للحطاب (١٩٧٤). وقال الشافعية: "ويشترط في المؤجل العلم بالأجل لمن يأتي، فلو لم يكن معلومًا لم يصح كإلى الحصاد...؛ ينظر: "نهاية المحتاج، للرملي(١٩٠/٤).
- وقال الحنابلة: «ولا يجوز مجهولًا في ظاهر المذهب... أنه لو شرطه إلى الحصاد والجذاذ: أنه لا يجوز لأنه مجهول». يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٧٣٣/٤).

يقال: صرم النخل أي: جذَّه يعني: جاء عليه جميعًا فقطعه من أصله، وقد مر تعريفه مفصلًا (١٠).

تولى : (وَأَمَّا بَيْعُهَا بَعْدَ أَنْ خُلِّقَتْ: فَأَكْثَرُ العُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِ
 ذَلِكَ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي نَذْكُرُهُ).

بل بعضهم حكى الإجماع (٢٦) وقد فصلنا _ كما مرَّ _ الخلاف في ذلك، ونقول:

أوَّلًا: بيع الثمرة قبل بدو صلاحها؛ إما أن يكون بشرط القطع، فهذا لا خلاف في جوازه بين العلماء إلا ما حكي عن ابن أبي ليلى والثوري^{٣٠}.

ثانيًا: بيعها بشرط التبقية، وهذا لا يجوز باتفاق العلماء؛ كما قال الرسول ﷺ: ﴿أَرَائِتُ إِنْ مَتَعَ اللّهُ النَّمْرَة، فَيِم يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَجِيهِ ﴿٤)، فإذا جاءت الجائحة، ونزلت بهذه الثمرة، فلا شك أن المشتري سيتضرر، وذلك بضياع حقه وماله الذي دفعه، ويكون البائع بذلك آكلا مال غيره بالباطل، ويكون المشتري سببًا في إعانة البائع على أن يأكل حق غيره بالباطل، ولذلك أراد رسول الله ﷺ أن يسد هذا الباب، وأن يرشد المسلمين إلى ما فيه صلاحهم، ألا وهو أن يتبايعوا الثمار بعد بدو الصلاح، وبدو الصلاح يندر أن تحصل فيه آفة، وإن حصلت آفة مع جميع الثمار.

والرَّسُول ﷺ قد بيَّن للناس ما فيه الخير لهم، وأرشدهم إلى الأصلح

 ⁽۱) تقدم تعریفه.

 ⁽٣) قال ابن العنذر في «الإشراف» (١/٤٤): «ثبت أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار
 حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمشتري. وأجمع أهل العلم على القول بجملة هذا الحديث، واختلفوا في الوقت الذي يجوز فيه بيع الثمار».

⁽٣) تقدم عزوه قبل.

⁽٤) أخرجه النسائي (٢٦٤/٧) (٢٥٢١) عن أنس، وأصله في «الصحيحين»، البخاري (٢٠٨)، ومسلم (١٥/١٥٥٥).

والأنفع لهم، وما يرفع النزاع والخصومات بينهم؛ لأنه كما سيأتي في تفصيل حديث زيد بن ثابت أنه قال: كَانَ النَّاسُ في عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَتَهَايَعُونَ النَّمَارَ، فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ، وَحَصْرَ تَقَاضِيهِمْ، قَالَ المُبْتَاعُ: إِنَّهُ أَصَابَ النَّمَرَ النَّمَانُ، أَصَابَهُ مُرَاضٌ، أَصَابَهُ قُشَامٌ، عَاهَاتُ يَحْتَجُونَ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَحْتَجُونَ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَا التَّمَوعَانُ فِي ذَلِكَ: ﴿ فَإِلَّا لا ، فَلَا تَتَبَايَعُوا حَلَّى بَنْكُهُ التَّبَاعِمُوا حَلَّى اللَّهُ الْمُولَى اللَّهُ ا

قَوْلَٰٰٓ : (إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي سَلَمَة بْنِ عَبْدِالرَّحْمَٰنِ^(٣)، وَعَنْ عِجْوِمَةَ (٣) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَهْدَ الصَّرَام (٤).

وهذا قول ضعيف يتعارض مع الأحاديث.

◄ قول (فَإِذَا قُلْنَا بِقَوْلِ الجُمْهُورِ: إِنَّهُ يَجُوزُ قَبْلَ الصِّرَام (°).

قول الجمهور على أنه يجوز قبل الصرام، وأبو حنيفة يوافقهم في شطرٍ من قولهم، ويخالفهم في الشطر الآخر؛ فأبو حنيفة ٢٦ مع الأثمة الثلاثة مالك^{٧٧}

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٩٣).

 ⁽٢) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٤٢١٩)، عن أبي سلمة بن عبدالرحلن في الرجل يبتاع التمر في رؤوس النخل قال: «لا يبيعه حتى يصرمه».

 ⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٤/٤) عن عكرمة، في الرجل يشتري ثمرة النخل، قال: «لا يبعه حتى يصرمه».

 ⁽٤) روي مثله عن ابن عباس: «كره إذا ابتاع الرجل التمرة على رؤوس النخل أن يبيعه حتى يصرمه؛ أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨٠٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٣/٤).

 ⁽๑) قال الحنابلة: «يجوز لمشتريه أن يبيعه قبل جدًه، على الصحيح من المذهب...
 وعنه لا يجوز بيعه حتى يجده، يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٧٤/٥).

⁽٦) مذهب العضفية، يُشظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١٧٣/٥) قال: (إن كان لم يبد صلاحه فباع بشرط القطع جاز، وعلى المشتري أن يقطع للحال، وليس له أن يترك من غير إذن البائع»..

لا) مذهب المالكية، يُنظر: «عيون المسائل» للقاضي عبدالوهاب (ص: ٤٠٦) قال: «من باع ثمرةً قبل بدو صلاحها، ولم يشترط القطم، بطل اليم».

والشافعي^(۱) وأحمد^(۱) في بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع، لكن اختلف مع الجمهور إذا بيعت الثمرة قبل بُدوٌ الصلاح مطلقًا بغير شرط، فالجمهور يقول بعدم الجواز^(۱)، وأبو حنيفة يجوزه⁽¹⁾.

وردَّ أبو حنيفة ذلك إلى القيد بشرط القطع، والجمهور يقولون: لا يجوز الإطلاق في هذا المقام، فيردونه إلى المنع إلى ما يكون فيه التقة.

ولا شك أن مذهب الجمهور أحوط، ويؤيده الحديث: ﴿أَرَأَيْتُ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ النَّمَرَءَ، فَهِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِۥ (٥)، وقوله ﷺ: ﴿مَعْ مَا يَرِيبُكُ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ، (٢).

تولى : (فَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ بَعْدَ أَنْ تُؤْمِي، أَوْ قَبْلَ أَنْ تُؤْمِي،
 وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ بَيْمًا مُطْلَقًا، أَوْ بَيْمًا بِشَرْطِ القَطْعِ،
 أَوْ بِشَرْطِ التَّبْقِيَةِ، فَأَمَّا بَيْمُهَا قَبْلَ الرَّهْوِ بِشَرْطِ القَطْعِ، فَلا خِلاف فِي جَوَانِهِ).

(١) مذهب الشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٤٩٦/٢)، قال: «يجوز بيع الثمر بعد بدوً صلاحه مطلقًا، وبشرط قطعه.

 ⁽٢) مذهب الحنابلة، يُنظر: «الإقناع» للحجاري (١٢٩/٢)، «ولا يصح بيع الثمرة قبل بُدوً صلاحها... إلا بشرط القطع في الحال».

⁽٣) مذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (١٧٧/٣) قال: ﴿لا يبعه منفردًا قبل بدو صلاحه على شرط.. الإطلاق من غير بيان جذً، ولا تبقية فلا يصح». ومخمب الشافعية، يُنظر: «الحاري الكبير» للمارردي (١٩١/٥) قال: «أن تباع بيمًا

مطلقًا لا يشترط فيه التبقية والترك، ولا يشترط فيه القطع... البيع باطل؟.. ومذهب الحنابلة، ينظر: «الإتناع للحجاوي (١٣٠/٢) قال: «إن باعه مطلقًا فلم يذكر قطمًا ولا تبقيةً... لم يصح؟.

 ⁽٤) مذهب الحنفية، يُنظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٣٢٤/٥) قال: «البيع بعد الظهور
 قبل بُدرٌ الصلاح مطلقًا، أيْ: لا بشرط القطع، ولا بشرط الترك. . عندنا يجوزه.

⁽٥) تقدم تخریجه.

 ⁽٦) أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، وقال: صحيح، عن الحسن بن علي، وصحَّحه الأَلْبَانـيُّ في (إرواء الغلياء (١٢).

وقد مرَّ تعريف الزهو أو: «تزهى».

﴾ تولهم: (إِلَّا مَا رُوِيَ عَنِ النَّوْرِيِّ، وَابْنِ أَبِي لَلْلَى مِنْ مَنْعِ ذَلِكَ).

وقد فَصَّلنا المسألة فيما سبق.

◄ قول٪: (وَهِيَ رِوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ).

لعدم قيامها على دليل منطوق أو مفهوم.

> تولىم: (وَأَمَّا بَيْعُهَا قَبْلَ الرَّهْوِ بِشَرْطِ النَّبْقِيَةِ، فَلَا خِلاف فِي أَنَّهُ
 لَا يَجُوزُ إِلَّا مَا ذَكَرُهُ اللَّحْدِيُّ مِنْ جَوَازِهِ تَحْرِيجًا عَلَى المَذْهَبِ(١٠).

وعلة عدم الجواز ـ كما مر ـ أن رسول الله ﷺ الْهَى عَنْ بَيْعِ النَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوُ صَلَاحُهَا، (*)، وقال: «أَرَأَيْتَ إِنْ مَتَعَ اللَّهُ الظَّمَرَةَ، فَبِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمُ مَالَ أَخِيهِ، (*).

> قول⊼: (وَأَمَّا بَيْعُهَا قَبْلَ الزَّهْوِ مُطْلَقًا).

أي: قبل بدو صلاحها ونضجها بغير شرط، وهذا المختلف فيه بين الجمهور وأبي حنيفة، وقد أورد المؤلف الأقوالَ مختلطةً، وقد بيُّنّاها مفصلةً فيما سبق.

◄ تَوْلَٰٰٓهَ: (فَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ نَفْهَاءُ الأَمْصَارِ، فَجُمْهُورُهُمْ عَلَى أَنَّهُ
 لَا يَجُوزُ: مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَاللَّيْثُ، وَالنَّوْرِيُّ،
 لَا يَجُورُهُمُ (¹).

ويعلم من استثنائه الإمام أحمد من جملة جمهور الفقهاء أن ابن رشد

 ⁽١) قال التنوخي في «شرحه على متن الرسالة» (١٥٠/٢): «خرج اللخمي قولًا في المذهب بجوازه إذا لم ينقد الثمن».

⁽۲) تقدم تخریجه.

⁽٣) تقدم تخریجه.

⁽٤) يُنظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٠/٥٩).

كان يعدُّ الإمام أحمد من الفقهاء، وبهذا يردُّ على مَنْ يقولون: إن ابن رشد عندما يترك ذكر الإمام أحمد لا يعده من الفقهاء.

هذا، وقد نبهنا على هذه المسألة كثيرًا في أوائل الكتاب، وبيَّنًا أن ابن رشد إنما يعول في نقل المذاهب على كتاب «الاستذكار» لابن عبدالبر، فإن ذُكِرَ أحمد ذكره، وإلا فلا.

ومذهب الإمام أحمد لم يكن مشتهرًا في بلاد الأندلس، والمؤلف من تلك البلاد، فهو غير مُلمَّ بمذهب الإمام كثيرًا، ولذلك قال: "فقهاء الأمصار»، فذكر من بينهم الإمام أحمد.

ومَنْ يدَّعي أن الإمام أحمد لم يذكره الإمامُ الطبري في كتابه: «اختلاف الفقهاء»، أو الإمام ابن عبدالبر، فهو كلام مردود؛ لأن عدم يُكْرِو ليس دليلًا على أنهم لا يعدونه فقيهًا، وإنما الصحيح أن مَنْ لم يذكره في كتابه في جملة الفقهاء:

إما لأن مسائله لم تشتهر عندهم.

أو لأن الإمام أحمد عُرف أكثر من غيره من الأثمة بالأحاديث،
 فغالبًا تأتى آراؤه مقترنة بالأحاديث.

وَمَسائلُ الإمام أحمد مسائلُ كثيرةٌ دُونت في كتب عديدة، وظهر منها جملة، ومَنْ يريد أن يتعمق في مذهب الإمام أحمد، فليرجع إلى أجلً وأنفع كتاب للفقهاء في هذا المذهب، ألا وهو كتاب "المغني" لابن قدامة الحنيلي رحمه الله تعالى.

◄ تولى : (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يَلْزُمُ المُشْتَرِيَ عِنْدَهُ
 فِيهِ القَطْعُ لَا مِنْ جِهَةِ مَا هُو بَيْعُ مَا لَمْ بَرَهُ، بَلْ مِنْ جِهَةِ أَنَّ ذَلِكَ شَرْطًا
 عِنْدَهُ فِي بَنْع الشَّرِ عَلَى مَا سَيْأَتِي بَعْدُ).

وَلَيْس معنى هذا _ على قول أبي حنيفة _ أن هذا البيع من بيع ما لم يره، لكنه يعتبر أن البيع المطلق يرَّدُ إلى المقيد بشرط القطع، وبذلك يرجع إلى مذهب الجمهور، وبعض أصحابه خالفوه في هذه المسألة، واتفقوا مع جمهور الفقهاء^(١).

◄ تولى : (أَمَّا دَلِيلُ الجُمْهُورِ عَلَى مَنْعِ بَيْمِهَا مُظلَقًا قَبْلَ الرَّهْوِ،
 فَالحَدِيثُ النَّابِثُ عَنِ ابْنِ عُمَر ﴿أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّمَارِ حَتَّى بَيْدُو صَلَاحُهَا»، نَهَى البَاعَ وَالمُشْتَرَى (*).

وضع المؤلف كَثَلِقَهُ مصطلحًا للكتاب، لكنه لم يلتزم به، فمنها أنه إذا قال: «الحديث المشهور»، قصد به المتفق عليه، وإذا قال: «الثابت»، قصد به ما خرَّجه البخاري أو مسلم، يعنى: ما خرَّجه أحدهما على انفراد.

ويؤخذ على منهج المؤلف أن هذا الحديث الذي أورده متفق عليه؛ فكان عليه أن يقول: حديث مشهور أو متفق عليه لا أنه ثابت.

وقَدْ خرَّج الحديث البخاري ومسلم في "صَحيحُهما" رحمهما الله تعالى، وهو على مصطلح المؤلف _ كما مرَّ _ حديث مشهور، ولكن على الدارج المعروف في علم مصطلح الحديث أنه حديث متفق عليه.

والحديث المتفق عليه يختصر الطريق على طالب العلم، فلا يحتاج إلى البحث عن سنده، فكل ما في "الصَّحيحَيْن" حديث صحيح، وإذا اجتمعا في حديث من الأحاديث، فذلك يزيده قرةً وثباتًا.

﴾ قوله: (فَعُلِمَ أَنَّ مَا بَعْدَ الغَايَةِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الغَايَةِ).

"حتى" تدلُّ على الغاية، قال تعالى: ﴿وَكُولَا وَاشْرُواْ خَقَّ يَتَبَيَّنَ لَكُو الْخَيْطُ الْأَيْشُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِيِّ [البقرة: ١٥٨٧]، فالغاية في الأكل

⁽۱) يُنظر: ابدائع الصناعة الكاساني (۱۷۳/۵) قال: (إن كان لم يبد صلاحه فباع بشرط القطع جاز، وعلى المشتري أن يقطع للحال، وليس له أن يترك من غير إذن البائع، ومن مشايخنا من قال: لا يجوز بيعه قبل بدو صلاحه، وهو خلاف ظاهر الرواية على ما ذكرنا».

⁽۲) تقدم تخریجه.

حتى يظهر الفجر الصادق، إذًا، هناك غاية ومغيًّا، كقوله تعالى: ﴿إِذَا فُتُشَدِّ إِلَى اَلْمَتَاذَةِ فَاغْمِدُواْ وَيُجُوعُكُمْ وَآيَدِيكُمْ إِلَى اَلْمَرَافِقِ السائدة: ٦]، وقد فصلنا الكلام في مسألة دخول ما بعد الغاية في المغيًّا في أبواب الوضوء والطهارة، فليرجع إليه.

أما النهي عن بيع الشمرة حتى يبدو صلاحها، أي: أنَّ بيعها قبل ظهور صلاحها ونضجها لا يجوز؛ لأن الغاية هي ظهور صلاحها.

>> تولى: (وَإَنَّ هَذَا النَّهْيَ يَتَنَاوَلُ البَيْعَ المُطْلَقَ بِضَرْطِ التَّبْقِيَةِ، وَلَمَّا طَهَرَ لِلْجُمْهُورِ أَنَّ المَعْنَى فِي هَذَا مَحُوثُ مَا يُصِيبُ الشَّعَارَ مِنَ الجَائِحةَ عَالِيًّا قَبْلَ أَنْ ثَرْهِيَ ؛ لِقَولِهِ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - فِي حَلِيبُ أَنسِ بْنِ مَلِكِ بَعْدَ نَهْهِهِ عَنْ بَيْعِ الشَّمْرَةِ قَبْلَ الرَّهْهِ: ﴿أَرَأَئِتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الشَّمْرَةَ، مَنَعَ اللَّهُ الشَّمْرَةَ، فَبَعْ بَانُحُدُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ﴾ (()).

وهذا يُظْهِرُ ما في هذه الشريعة من الرحمة والعناية بأمور الناس، وحرصها ألّا يضيع حق واحد بيد آخر، ولذلك قال النبي ﷺ: ﴿أَرَأَيْتُ إِنْ مَنَعَ اللّهُ النَّمْرَةُ»، لا يحصل شيء إلا بإرادة الله ﷺ وبقدرته، فإذا ما نزلت أنّه من السماء كأمطار غزيرة فأثرت على الثمار، أو رياح عاتية، أو جاتحة من الجوائح و المراد بالجائحة، أي (؟): التي تخرج عن قدرة الإنسان و كحريق أو غيره، ثم قال النبي ﷺ: ﴿فَهِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمُ مَالَ أَخِيهِهِ؟ (؟).

فييّن الرسول ﷺ العلة في المنع، وهي الضرر الواقع على المشتري، فكيف يأكل البائع مال أخيه ولمّا يستفد بهذه الثمرة التي اشتراها.

وقد يقول قائلٌ: قد تضرر البائع أيضًا؟!

ا تقدم تخریجه.

 ⁽٢) «المَّالَعَةُ»: وهي الأفة التي تهلك الثمار والأموال وتستأصلها، وكل مصيبة عظيمة وفتة مبيرة: جائحة، والجمع جوائح. انظر: «النهاية» لابن الأثير (١٩١٧، ٣١٢).

⁽٣) تقدم تخریجه.

نقول: إن البائع قد حبس الأصل له، فلو ضاعت عنه هذه الثمرة، فالأصول باقية، وسيوضه الله تعالى في المستقبل، وهذا معروف، فكم من المرارعين قد خسروا في زراعة القمح أو النخل أو الفواكه أو الخضار وغيرها، لكن الله تلك يُعرِّضهم على ذلك، وبخاصة إذا رجع الإنسان إلى الله تله واعتقد بأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأن كل ما ينزل بالمرء المسلم في هذه الحياة إنما هو بإرادة الله تله وقدرته (١)، وأن من صبر، فإن الله تله يثبيه ويجازيه على صبره، وقد يُعجِّل له الجزاء في هذه الحياة الدنيا، وربما يؤجل له الجزاء في الدار الآخرة.

◄ قوله: (لَمْ يَعْمِلِ العُلَمَاءُ النَّهْيَ فِي هَذَا عَلَى الإِطْلَاقِ، أَعْنِى: النَّهْيَ عَنِ النَّهْيِ هُوَ بَيْعُهُ بِشَرْطِ النَّهْيِ هُوَ بَيْعُهُ بِشَرْطِ النَّهْيِ هُو بَيْعُهُ بِشَرْطِ النَّهْيِ أَمُو بَيْعُهُ بَشَرْطِ النَّطْعِ، وَالْحَتَلَقُوا إِنَّهُ عَلَى الزِّمْاءِ بِشَرْطِ الفَظعِ، وَالْحَتَلَقُوا إِذَا اللَّهُ مُثَالِقًا فِي مَذِهِ الحَالِ).

عَادَ الدُّولُف مرةً أخرى إلى قضية بيع الثمرة قبل بُدوَّ صلاحها مطلقًا بغير شرط، والخلاف بين أبي حنيفة والجمهور، فالجمهور يمنعون، وأبو حنيفة يجيز^(۲)، ولكلَّ وجهة يتمسك بها، وقد مر تفصيل المسألة.

(۲) تقدم نقل أقوالهم قريبًا.

⁽١) هذا معنى حديث أخرجه أبو داود (٢٩٩٥)، وابن ماجه (٧٧) من طويق ابن التيلمي، قال: أتبت أبيًّ بن كحب، فقلت له: وقع في نفسي شيء من القدر، فحد أنه أله عذب أهل سماواته. وأمل أرضه، عليهم وهو فير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم، ولو أنفقت مثل أخير ذهبًا كي سبيل الله، ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر، وعملم أن ما أصابك مع يكن ليصبيك، ولو مت وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصبيك، ولو مت على غير هذا لدخلت التاره، قال: أم أتبت عبدالله بن مسعود، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتبت خديقة بن البيان، فقال مثل ذلك، قال: (من كابت خديقة بن البيان، فقال مثل ذلك، وصحيح الجامع، وتم (١٤٢٤).

تنبيه: يحتاج الكتاب دائمًا إلى توضيح أكثر؛ لأنه ربما يكرر بعض العبارات، وربما يذكر طرفًا من المسألة، فيدخل فيها مسألةً أخرى، ثم يعود إليها مرةً أخرى.

◄ تولى: (هَلْ يُحْمَلُ عَلَى القَطْعِ وَهُوَ الجَائِزُ، أَوْ عَلَى التَّبْقِيَةِ الْمَائِزُ، أَوْ عَلَى التَّبْقِيَةِ الْمَمْنُوعَةِ؟ فَمَنْ حَمَلَ الإِطْلَاقَ عَلَى التَّبْقِيَةِ، أَوْ رَأَى أَنَّ النَّهْيَ يَتَنَاوَلُهُ بِمُمُومِهِ قَال: يَجُورُ، وَالمَشْهُورُ عَمَلَهُ عَلَى القَطْعِ قَال: يَجُورُ، وَالمَشْهُورُ عَلَى التَّبْقِيَةِ، وَقَدْ قِيلَ عَنْهُ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّبْقِيَةِ، وَقَدْ قِيلَ عَنْهُ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّبْقِيَةِ، وَقَدْ قِيلَ عَنْهُ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى القَطْعِ).

وَالمُولَف مترددٌ بين أن يحمل هذا الإطلاق على التبقية أو القطع، وحمله على التبقية أولَى، فيمنع كالتبقية، وهذا هو الأحوط، وهو الذي أخذ به الجمهور، وحجتهم حديث: "أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، فَيِمَ يَأْخُذُ أَخَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟(١).

> قول√: (وَأَمَّا الكُوفِيُّونَ).

يقصد المؤلف كَثَلَّتُهُ بالكوفين: أبا حنيفة ومَنْ معه، فأبو حنيفة _ كما هو معلوم _ يقيم بالكوفة (٢)، ومالك بالمدينة (٢)، والشافعي تَثَلَّتُهُ تنقَّل حتى ألقى عصا التسيار في مصر، فكان بالعراق فترة، ثم انتقل إلى مكة، ثم فلسطين إلى أن قضى آخر حياته _ رحمه الله تعالى _ في مصر، فلذلك دون فقهه الجديد بمصر، وهذا ما يُعرف بمذهب الشافعي الجديد (٤).

وأما الإمام أحمد، فقدم ببغداد عاصمة الخلافة الإسلامية في ذلك الوقت التي كانت تُعْرف بدار السلام^(٥)، وَلَكن الأثمة كانوا يتنقّلون

⁾ تقدم تخريجه.

 ⁽۲) يُنظر : «السير» للذهبي (۲-۳۹۰) وما بعدها.

⁽٣) يُنظر: «السير» للذهبي (٨/٨) وما بعدها.

 ⁽٤) يُنظر: «السير» للذهبي (٥/١٠) وما بعدها.
 (٥) يُنظر: «السير» للذهبي (١٧٧/١١) وما بعدها.



رحمهم الله تعالى؛ فالإمام أبو حنيفة مثلًا بدأ أوَّلًا بالاشتغال بعلم الكلام (بالتوحيد)، وكان يتردد بين الكوفة والبصرة، وكان ينازل فرق الممتزلة، ويدافع عن الإسلام، وعن عقيدة التوحيد، وكان يتغلب عليهم قبل أن يتحوَّل إلى الفقه، أما الإمام مالك تَظَلَّقُهُ فقد اشتهر ببقائه بالمدينة (طيبة الطية).

◄ قَوْلَى: (فَحُجُنُهُمْ فِي بَيْعِ الشَّمَارِ مُظْلَقًا قَبْلَ أَنْ تُؤْهِيَ حَدِيثُ ابْنِ
 عُمَرَ الظَّابِثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبْرَث، فَنَمَرتُهُهَا لِلْبَاعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُمَا المُبْتَاعُ إِنَّا).

﴿ فَلَدُ أُبْرَتُ ۗ ، يعني: لُقَحت، وتلقيح النخل، أي: أدخل فيها طلع اللَّذِكر النُّهور، وهو التأيير المذكور (٢٠).

وفي النص دليل على أن هناك فرقًا بين بيع الثمر وحده، وبين بيع الثمر مع الأصل، فلو أن شخصًا باع ثمر نخل قبل بدو صلاحه مع النخل، فجائز، ودليله هذا الحديث^٣.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٢٠٤) و(٢٢٠٦) و(٢٢١٦)، ومسلم (٧٧/١٥٤٣).

لا تأبيرها»: تلقيحها، والإبار بكسر الهمزة: تلقيحها أيضًا، وقد أبر من حد ضرب.
 انظر: «طلبة الطلبة» للنسفى (ص١٥٤).

[&]quot;نظر: "طنبه الطنبه" لنتسقي (ص١٥٥). (٣) وهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية ورواية عن الحنابلة:

مذهب الحنفية، يُنظر: "بدائع الصنائع، للكاساني (١٣٩/٥)، قال: "جعل الثمرة للمشتري بالشرط من غير فصل بين ما إذا بدا صلاحها أو لا، دل أنها محل البيع، كيف ما كان... فيمكنه أن يبيع الأصل بما فيه من الثمر، وما يحدث منه بعد ذلك يكون ملك المشتري).

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير وحاشية الدسوقي» للدردير (١٧٦/٣) قال: «وصح بيع ما ذكر قبله أي: قبل بدو صلاحه في ثلاث مسائل: وهي بيعه مع
أصلت... أو بيع أصله من نحل أو أرض، ثم بعد ذلك بقرب أو بعد النحق الزرع
أو الثمر به... أو بيع ما ذكر منفركا قبل بدو صلاحه على شرط قطعه في الحال أو
قرنا منه!

ومذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (٤٦٣/٤) قال: «إن بيع الشجر دون=

◄ تَوْلِكَ: (قَالُوا: فَلَمَّا جَازَ أَنْ يَشْتَوِظَهُ المُبْنَاعُ، جَازَ بَيْهُهُ مُفْرَدًا،
 وَحَمَلُوا الحَدِيثَ الوَادِدَ بِالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ النَّمَارِ قَبْلَ أَنْ تُؤْهِيَ عَلَى النَّدْبِ،
 وَاحْمَجُوا لِلْذِلِكَ بِمَا رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْن ثَابِتٍ).

وما نَبْهَتُ عليه آنفًا، سَيَذُكره المؤلف في قصة منع رسول الله ﷺ بيع الثمار قبل بُدُو صلاحها.

وزيد بن ثابت هو الصحابي المعروف الذي أشاد به رسول الله ﷺ في مواضع كثيرة^(۱).

تَوَلَّى: (قَالَ: كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَبَايمُونَ النَّمَارَ
 قَبْلَ أَنْ يَبُدُو صَلَاحُهَا، فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ وَحَضَرَ تَقَاضِيهِمْ).

«جَدَّ النَّاسُ» بالمعجمة مفتوحة، ودال، أي: قطعوا ثمر النخل(٢٠).

◄ قولك: (قَالَ الْمُبْتَاعُ:)

أي: المشتري.

◄ قولم: (أَصَابَ الثَّمَرَ الزَّمَانُ).

ليس «الزمان»، بل «الدُّمَانُ» بدال مشددة تضم وتفتح؛ فيقال: اللَّمانُ والدُّمانُ، يعني: عاهة تصيب النخلة، فتؤدي إلى تَعفَّنها، أو عفن يصيب النخل فيسوَدُّ ثمره، أو يتعفن طلعها، فينتهي إلى تعفن الثمرة^(٣).

الثمر وأمن الاختلاط، أو الثمر مع الشجر بثمن واحد جاز بلا شرط».

ومذهب الحنابلة ينظر: «الإنصاف» للمرداوي (فراه) قال: «لو باع الثمرة قبل بدو صلاحها بأصلها، فإنه يصح على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب».

أينظر: «السير» للذهبي (٢/٤٢٦).

 ⁽۲) «الجداد» بالفتح والكسر: صرام النخل، وهو قطع ثمرتها. يقال: جد الثمرة يجدها جدًّا. انظر: «النهاية» لابن الأثير (۲٤٤/۱).

 ⁽٣) «الدمان»: هو بالفتح وتخفيف الميم: فساد الثمر وعفته قبل إدراكه حتى يسود، من الدمن وهو السرقين، ويقال: إذا طلعت النخلة عن عفن وسواد قبل: أصابها الدمان. انظر: «النهاية» لابن الأثير (١٣٥/٣).

﴾ قوله: (أَصَابَهُ مَا أَضَرَّ بِهِ قُشَامٌ وَمُرَاضٌ لِعَاهَاتٍ يَذْكُرُونَهَا).

«المُرَاضُ» بضم الميم، وبعد الراء المخففة ألف، ثم ضاد معجمة بوزن الصَّداع: اسم لجميع الأمراض، وهو داء يقع في الثمر فيهلك، وفي لفظ البخاري: «المرض»، وهو ما يصيب الثمرة من الآفات كالعاهات والعيوب^(۱).

و «القُشَام» بضم القاف وتخفيف الشين المعجمة، أي: انتفض قبل أن يصير ما عليه بُسْرًا، أو شيء يصيبه حتى لا يرطب. وقيل: هو مرض يمنع البلح من أن يترطب، أي: يحول بين ثمرة النخلة أن تكون رطبًا، ويسميه العوام: نوعًا من الحصرمة (٧٠).

إذًا، هذه أمراض معروفة، أما الآن بعد تقدم الطب، وتتبع ذلك، بدؤوا بتشخيص هذه الأمراض إلى أن ظهرت ـ كما يقولون ـ ما يعرف بسوسة النخل وغيرها.

وأهل الخبرة في ذلك ـ قبل الطب الحديث ـ كانت لهم معرفة ودراية بعلاج مثل هذه الأمراض، فيضعون فيها أشياء أحيانًا، أو يحرقون النخلة أو جزءًا منها، وهذه أمور يعرفها أهل الخبرة في ذلك.

> قول اَن كَالمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا
 عَلَيْهِمْ).

كثرت الخصومة والجدال في ذلك، والرسول ﷺ يريد أن تبقى نفوس المسلمين دائمًا طبيةً خاليةً من الحسد، خاليةً من الحقد، وما يدفع إلى النفرة، فأراد ﷺ أن يباعد بينهم وبين النزاع والخصام في مثل هذه الأمور، فأرشدهم إلى أمرٍ يغلق هذا الباب ويسده، ويجعلهم أيضًا أبعد ما

 ⁽۱) «القُشَام والمُراضِ»، وهماً من آقات الثمرة. انظر: «النهاية» لابن الأثير (۱۳٥/۲)، واقتح الباري» لابن حجر (۱۹/۶۶).

⁽۲) يُنظر: «غريب الحديث» للخطابي (۲۰٦/۱).

یکون عن ذلك؛ لأن الإنسان ـ مهما علا قدره ـ قد جُهِلَ على حب المال، فإذا هلك ماله في سلعةٍ من السلع، فلا شكَّ أنه سيتأثر، وربما يُخمل في نفسه غِلَّا على أخيه، فأراد الرسول ﷺ أن يباعد بينهم وبين الغل، وأن تبقى نفوسهم صافيةً خاليةً من كل الشوائب.

تولام: («لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا»).

قال بعضهم: هذا في أول الأمر، ولكن الرسول ﷺ أَكُد النهي، فكان نهيًا جازمًا يدل على تحريم ذلك قطعًا، ولذلك لم يخالف في بيع الثمر قبل القطع إلا ابن أبي حبيب^(۱).

◄ قَوْلِهَ: (وَرَبَّمَا قَالُوا: إِنَّ المَغْنَى الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الحَدِيثُ فِي قَوْلِهِ حَلَيْهِ الحَدِيثُ فِي قَوْلِهِ حَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَلِهِ حَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالشَّمَرَةِ بِدَلِيلٍ قَوْلِهِ حَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالشَّلَاةُ : «حَتَّى يَبْدُو صَلَا أَيْمِهِ؟»(٣).
 وَالشَّلَامُ: «أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الشَّمَرَةَ، فَبِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟»(٣).

يَقُولُ بعض الناس: إن الشريعة الإسلامية إنما هي جزئيات الفقه الإسلامي، ولا نجد رابطةً تربط بينهما، لكننا نجد أن القانون الوضعي وضع النظريات الكبرى، وأسَّس القواعد العظيمة؛ ولذلك سهل علينا فهمه وإدراك.

ويرَدُّ عليهم بأن الفقه الإسلامي قد سبقهم في كل ما يدعون، وأن ما وضع في هذا الأمر إنما هو مستفادٌ أوَّلًا مما في الفقه الإسلامي، وأن الفقه الإسلامي مليءٌ بالنظريات.

ويقولون: إن نظرية الجوائح موجودة في القانون الوضعي، وغير موجودة في الشريعة، وها هو حديث رسول الله ﷺ ينطق بذلك ويبينه: «أَرَأَئِتَ إِنْ مَنعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، فَيِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟»، فهل هناك العجيه؟ وعلم من هذه القاعدة أوهل هناك توجيه أعظم من هذه القاعدة أوهل هناك توجيه أعظم من هذه التاعدة؟ وهل هناك توجيه أعظم من هذا التوجيه؟

⁽١) تقدم نقله.

⁽۲) تقدم تخریجه.

وهل هناك إرشاد أقوى وأكثر تأثيرًا من هذا التوجيه الذي صدر عن رسول الله ﷺ؟ وهو يتضمن الإنكار.

إذن، وضع لنا رسول ﷺ قاعدةً عظيمةً في منع الجوائح أو رفعها.

◄ تولهم: (وَقَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ قَالَ مِنَ الكُوفِيِّينَ بِهَذَا القَوْلِ،
 وَلَمْ يَكُنْ يَرَى رَأْيَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي أَنَّ مِنْ ضَرُورَةَ بَثِعِ الثِّمَادِ القَطْعَ
 أَنْ يُحِيزَ بَبْعَ الشَّارِ قَبْلَ بُدُقِ صَلَاحِهَا عَلَى شَرْطِ الشَّقِيَةِ.

لأن الحنفية في ذلك خلاف أبي حنيفة، فلهم رأيان في تلك المسألة، فينبغي على هذا القول أن يجيزوا بيم الثمر بشرط التبقية، وإلا ليثبتوا في قولهم مع الجمهور، وهذا هو مُزاد المؤلف كَثَلَاقِهُ.

ومن مزايا ابن رشد كظَّلْهُ في هذا الكتاب أنه يناقش المسائل، ولا يتأثر لأي قولٍ، فهو مع الدليل أينما ذهب، وهذا هو الحق الذي ينغي أن يسلكه كل مسلم.

تَوْلَهَ: (فَالجُمْهُورُ يَحْمِلُونَ جَوَازَ بَبْعِ الثَّمَارِ بِالشَّرْطِ قَبْلَ الإِزْهَاءِ
 عَلَى الخُصُوصِ، أَغْنِي: إِذَا بِيعَ الثَّمَرُ مَعَ الأَصْلِ(١١).

مُرَاد المؤلف كَغَلِّلَهُ أنه إذا بيع الثمر قبل بدو صلاحه بشرط التبقية مع الأصل (النخلة نفسها) على الإطلاق، فهذا جائزٌ عند الجمهور.

◄ تولىم: (وَأَمَّا شِرَاءُ النَّمْرِ مُظلَقًا بَمْدَ الرَّهْوِ، فَلَا خِلَاتَ فِيو،
 وَالإِظْلَاقُ فِيهِ عِنْدَ جُمْهُورِ فَقَهَاءِ الأَمْصَارِ يَقْتَضِي النَّبْقِيَةَ، بِلَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الطَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَرَأَيْتَ إِنْ مَتَعَ اللَّهُ الشَّمَرَةَ..» الحَديثَ).

أيُّ: يجوز شراء النخل بعد بدو صلاح ثمره، وتركه لصاحب البستان

⁽١) تقدم نقله عنهم.

ليتفكه منها، أي: يأكل من ثمرها هو وأولاده، وهذا حاصلٌ وكثيرٌ من الناس يسلكونه، والأصل معروف أنه محبس للبائع.

◄ تَوْلٰٰٰٰہَ: (وَوَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْهُ أَنَّ الجَوَائِحَ إِنَّمَا تَظْرَأُ فِي الأَكْثَرِ عَلَى
 النَّمَارِ قَبْلَ بُدُوِّ الصَّلَاح، وَأَمَّا بَعْدَ بُدُوِّ الصَّلَاح فَلاَ تَظْهَرُ إِلَّا قَلِيلًا).

نعم، كَمَا ذكر المؤلف كَظَلَثْهِ؟ لأن الجوائح التي تطرأ على الثمرة غالبًا ما تطرأ عليها قبل ظهور صلاحها.

والجوائح ـ كما هو معروفٌ ـ إنما هي الأفات والأمراض التي تصيب النخل والثمر^(۱).

◄ تولىم: (وَلَوْ لَمْ يَحِبْ فِي المَبِيعِ بِشَرْطِ النَّبْقِيَةِ لَمْ يَكُنْ مُنَالِكَ
 جَائِحَةٌ تُتُوَقَّحُ، وَكَانَ هَذَا الشَّرْطُ بَاطِلًا) (أ).

لا شك أن قول المؤلف جيد جدًّا، لكن ينتابه نوعٌ من الغموض.

تولى : (وَأَمَّا الحَنْفِيَةُ، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ بَيْعُ النَّمَرِ بِشَرْطِ التَّبْقِيةِ،
 وَالإِطْلَاقُ عِنْدَهُمْ _ كَمَا قُلْنَا _ مَحْمُولٌ عَلَى القَطْعِ، وَهُوَ خِلَافُ مَفْهُومِ
 الحَدِيثِ).

يُكرِّر المؤلف بعض المسائل، وهذا التكرار لا ينبغي حتى لا يلتبس على طالب العلم.

 ◄ تولى: (وَحُجَّنَهُمْ أَنَّ نَفْسَ بَيْعِ الشَّيْءِ يَقْتَضِي تَسْلِيمَهُ، وَإِلَّا لَحِقَهُ الغَرَرُ).

أي: أن حجة الحنفية في صرف بيع الثمرة قبل بدو صلاحها على

 ⁽١) «الجائحة»: وهي الآفة التي تهلك الثمار والأموال وتستأصلها، وكل مصيبة عظيمة وفتنة مبيرة: جائحة، والجمع جرائح. انظر: «النهاية» لابن الأثير (۲۱۱/۱).

⁽٢) تقدم نقل أقوال أهل العلم في هذ الشرط بالتفصيل.

الإطلاق بدون شرط إلى البيع بشرط القطع أن نفس البيع يقتضي التسليم، والتسليمُ لا بد فيه من القطع.

تولىم: (وَلِلْذَلِكَ لَمْ يَجُوْ أَنْ ثَبَاعَ الأُعْيَانُ إِلَى أَجَلِ (١٠ وَالجُمْهُورُ
 عَلَى أَنَّ بَيْعَ الشَّمَارِ مُسْتَثْنَى مِنْ بَيْعِ الأُعْيَانِ إِلَى أَجْلٍ؛ لِكُوْنِ الشَّمَرِ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَبْيَسَ كُلُهُ دُمُنَهً (١٠).

الأعيان جمع عينٍ، والمراد بها: بيع النقدين، والقصد: كل ما يُشْتَرط فيه التقابض.

وكل الأعيان ـ من السلع ـ لا تُبَاع إلى أجلٍ إلا بيع الثمار، واستثناه الجمهور منها؛ لأن لها وقدًا محددًا، كما سيأتي أن علامة بدو الثمر هو ظهور الثريا (النجم المعروف) صباحًا، وسيأتي ذكره في حديثٍ.

> قولاًمَ: (فَالكُولِيُّونَ خَالَقُوا الجُمْهُورَ فِي بَيْعِ الثَّمَارِ فِي مَوْضِعَيْن، أَحَدُهُمَا: فِي جَوَازِ بَيْعِهَا قَبْلُ أَنْ تُرْهِيَ).

خالف الكوفيون (الحنفية) الجمهورَ في بيع الثمار قبل أن تزهي عند الإطلاق، وَوَافقوهم في بيع الثمار بشرط القطع(٣).

ومذهب الشافعية، يُنظر: 'قنحفة المحتاج، للهيتمي (٢٩٨/٤) قال: «الأعيان لا توجل ثمنًا، ولا مثمنًا، ولا يرتهن بها، ولا نضمن أصالةً».

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «الكافي» لابن قداّمة (٦٥/٢): «كل بيع جاز إلى أجل جاز إلى آجال، كبيوع الأعيان، ويجوز أن يسلم في جنسين إلى أجل واحد».

(٣) قدمنا نقل أقوالهم مع قول الجمهور.

 ⁽١) مذهب العنفية، يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١٧٤/٥)، قال: «شرط الأجل في المبيع العين، والثمن العين... ولا ضرورة في الأعيان، فبقي التأجيل فيها تغييرًا محضًا لمقتضى العقد، فيوجب فساد العقد».

⁽٢) ومذهب المالكية، يُنظر: «الاستذكار» لا ين عبدالبر (٢٣٨/٣) قال: «الأعيان المبيعة لا يجوز الاشتراط في قبضها إلا بصفة معلومة... أشبهه، وإنما يصح الأجل في بيع الصفات المضمومات، وهي السلم المعلوم في صفة معلومة، وكيل معلوم، أو وزن معلوم إلى أجل معلوم».

تنبية: توجد قضيتان في هذه المسألة:

الأولى: قضيَّة بيع الثمرة قبل بُدوِّ صلاحها بشرط القطع، والحنفية لا تخالف الجمهور في جوازه.

النَّانية: قضية بيع الثمرة مطلقًا من غير شرط، فالجمهور يمنعون ذلك، والحنفية يجيزونه، لكنهم مع إجازتهم يردُّون ذلك إلى البيع بشرط القطع، فالقطع يعتبر أصلًا في مذهبهم، لذا قالوا: لا نرى فرقًا بين بيعها بشرط القطع وبيعها مطلقًا؛ فالإطلاق يرد إلى القطع، فقد أسَّسوا هذه القاعدة، واعتبروها أصلًا في مذهبهم.

◄ قَوْلَى: (وَالنَّانِي: فِي مَنْعِ تَبْقِيتِهَا بِالشَّرْطِ بَعْدَ الإِنْهَاءِ، أَوْ بِمُظْلَقِ المَقْدِ، وَخِلَافُهُمْ فِي المَوْضِعِ الأَوَّلِ أَقْوَى مِنْ خِلَافِهِمْ فِي المَوْضِعِ النَّانِي، أَغْنِي: فِي شَرْطِ القَطْعِ وَإِنْ أَزْهِيَ، وَإِنَّمَا كَانَ خِلاَفُهُمْ فِي فِي المَوْضِعِ النَّانِي، أَغْنِي: فِي شَرْطِ القَطْعِ وَإِنْ أَزْهِيَ، وَإِنَّمَا كَانَ خِلاَفُهُمْ فِي المَوْضِعِ الأَوَّلِ أَقْرَب؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الجَمْعِ بَيْنَ حَدِينَي ابْنِ عُمَرَ المُحْقَلابِ، وَابْنِ المُحْقَلابِ، وَابْنِ المُحْقَلابِ، وَابْنِ الرَّيِّرِ(').

أي: إبقاء الثمر.

تَوْلَى: (وَأَمَّا بُدُوُ الصَّلَاحِ الَّذِي جَوْزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ البَيْعَ بَعْدَهُ،
 فَهُوَ أَنْ يَصْفَرَّ فِيهِ البُسْرُ، وَيَسْوَدَّ فِيهِ العِنْبُ إِنْ كَانَ مِمَّا يَسْوَدُّ).

بُدُو صلاح البسر عند احمراره أو اصفراره، فلا يخرج النخل عن هذين الوصفين؛ إما أن يكون بسرُهُ أصفر أو أحمر.

أما العنب ففيه ما يسود، وفيه ما يبيض، ومنه ما يبقى أحمر، ومنه ما يتموَّ، وبقية الفواكه لا بد أن تكون ناضجةً، وما لا يظهر فيه نضجٌ لقسوته، فلا بد أن يكون صالحًا للأكل كبعض أنواع الخيار، والقثاء،

 ⁽۱) تقدم تخریجها.

وقِسْ على ذلك(١).

تولىم: (وَبِالجُمْلَةِ أَنْ تَظْهَرَ فِي الثَّمْرِ صِفَةُ الظَّيبِ، هَذَا هُوَ قَوْلُ جَمَاعَةِ ثُقَهَاءِ الأَمْصَار).

«صفة الطيب»، أي: أن يكون صالحًا للاكل كما مر، وقد تختلف ثمرة الشجرة الواحدة في الطعم واللون، فقد يوجد بُسْرٌ صالحٌ للأكل، وبسرٌ آخر ـ بعد ظهور صلاحه للأكل ـ من نفس النخلة لا يؤكل؛ لمرارته.

وهَذا الاختلاف في الألوان والمذاق من حكمة الله ﷺ حتى النوع الواحد من الثمار من شجرة واحدة ليختلف مذاقّهُ، كما قال تعالى: ﴿وَنُفَصِّلُ بَنَشَهَا ظَنِ بَنْضِ فِي ٱلْأَكْنَ الرعد: ٤]، وهذه الأصناف المتعددة والأنواع المختلفة من حكمة الله ﷺ، ومن لطفه بعباده.

◄ تولك: (لِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ "أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ
 ۖ قَوْلِهِ: "حَتَّى يُزْهِيّ»، فَقَال: حَتَّى يَحْمَرّ"(").

(١) قال الماوردي في «الحاوي الكبير» (١٩٥٥) ١٩٩٠): "واعلم أن بدو الصلاح قد يختلف بحسب اختلاف الثمار، وحملتها أنها على ثمانية أقسام:

أحدها: ما يكون بدو الصلاح فيه باللون، وذلك في النخل بالاحمرار والاصفرار، وفي الكرم بالحمرة والسواد والصفاء والبياض، فأما الفواكه المتلونة، فمنها ما يكون صلاحه بالصفرة كالمشمش، ومنها ما يكون بالحمرة كالعناب، ومنها ما يكون بالسواد كالإجاص، ومنها ما يكون بالبياض كالتفاح.

القسم الثاني: ما يكون بدو صلاحه بالطعم، فمنه ما يكون بالحلوة كقصب السكر، ومنه ما يكون بالحموضة كالرمان.

والقسم الثالث: ما يكون بدو صلاحه بالنضج واللين كالتين والبطيخ. والقسم الرابع: ما يكون بدو صلاحه بالقوة والاشتداد كالبر والشعير.

والقسم الخامس: ما يكون بدو صلاحه بالطول والأمتلاء كالعلف، والبقول والقسم.

والقسم السادس: ما يكون بدو صلاحه بالعظم والكبر كالقثاء والخيار والباذنجان. والقسم السابع: ما يكون بدو صلاحه بانشقاق كمامه كالقطن والجوز.

والقسم الثامن: ما يكون بدو صلاحه بانفتاحه وانقشاره كالورد».

(۲) تقدم تخریجه.

وَالحَدِيث في "صحيح البخاري"، فلم يَرْوه مالك فقط، وفي بعض الروايات: "يَحْمَارُ وَيَصْفَارُهُ (٢)، وبعض العلماء الروايات: "يَحْمَارُ وَيَصْفَارُهُ (٢)، وبعض العلماء لم يفرق في المعنى بين "يحمر ويصفر"، و"يحمار ويصفار"، وبعضهم فرق بينهما بأن "يحمار ويصفار" صيغة مبالغة؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فتكون أبلغ في الاحمرار والاصفرار، بمعنى: أنه قارب أن يكون رطبًا (٢)

◄ تولى : (وَرُويَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: اأَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ العَنْب حَتَّى يَسْوَدُ، وَالحَبِّ حَتَّى يَشْتَدًا.

حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وأحمد إلا النسائي، يعني: أخرجه أبو داود⁽¹⁾، والترمذي⁽⁶⁾، وابن ماجه⁽⁷⁾، والإمام أحمد في «مسنده (⁷⁾، فيجوز بيع العنب حتى يسود، والحب حتى يشتد، وفي بعض الروايات: «والحب حتى يبيض»^(٨).

- (١) أخرجها ابن أبي شبية في «المصنف» (٢٩٣/٧). وفي رواية للبخاري (٢٢٠٨) ومسلم
 (١٥٥٥): وتَعْمَرُّ،
 - (٢) لم أقف على هذه الرواية، بل عند البخاري (٢١٩٧): «يَحْمَازُ أَوْ يَصْفَارُ».
- قال العيني: أرادوا في لفظ حمر مبالغة يقولون: احمر، فيزيدون على أصل الكلمة الألف والتضميف، ثم إذا أرادوا المبالغة في يقولون: احمار، فيزيدون في الفين والتضميف، واللون الغير المتمكن هو الثلاثي المجرد، أعني: حمر، فإذا تمكن يقال: احمر، وإذا ازداد في التمكن يقال: احمار؛ لأن الزيادة تدل على التكثير والمبالغة، نظر: هممدة القارئ (١٣).
 - (٤) أخرجه أبو داود (٣٣٧١).
 - (٥) أخرجه الترمذي (١٢٢٨) وقال: حسن غريب.
 - (٦) أخرجه ابن ماجه (٢٢١٧).
 - (٧) أخرجه أحمد (١٣٣١٤)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في الرواء الغليل؛ (١٣٦٦).
- (A) لم أقف عليه بهذا اللفظ، لكن ذكر مالكٌ في «الموطّا» (١٩٤٨) رقم (٥٤)
 أنه بلغه: أن محمد بن سيرين كان يقول: «لا تبيعوا الحب في سنبله حتى

قَوْلَاتَ: (وَكَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْه).

في رواية مالكِ، وكذلك البخاري أيضًا(١)، وكثيرًا ما يقتصر المؤلف كَلَيْلُهُ على ما رواه مالك مع وجوده في «الصحيحين»، أو أحدهما، وذلك لأنه يعتمد على كتاب «الاستذكار» لابن عبدالبر، وكتاب «الاستذكار» لابن عبدالبر شرح للموطإ، وإنّ كان يجمع أحاديث أخرى وروايات وآثار، لكنه يُعْنى بروايات «الموطإ» أكثر.

قَوْلٰہَ: (لَا يَبِيعُ ثِمَارَهُ حَتَّى تَطْلُعَ الثُّرَيَّا).

يعني: أن زيد بن ثابتِ الصحابي الجليل الذي وصفه الرسول ﷺ بأنه أفرض الصحابة، وقال فيه: «أفرضُ أُمّتِي زَيْدُ بْنُ قَابِيه (٢٧) كان لا يبيع ثمره حتى تطلع الثريا، وهو النجم المعروف، وهو المنزل الثالث من منازل القمر، والثريا من أشهر نجوم الأنواء عند العرب قديمًا وحديثًا، يسميها العرب الأوائل باسم «الثريا» أو «النجم»، وهي مرتبطة بالأشهر القمرية العربية المتنقلة وغير الثابتة، وعلى عكس الأشهر الميلادية المرتبطة بالشمس.

أمًّا عن علاقة الثريا بنضج الفواكه(٣):

فَهِي علامةٌ في التواريخ الميلادية على وقت محدد من فصول السنة،

- (١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢١٩/) رقم (١٣)، وعلقه البخاري (٢١٩٣)، وصحح إسناده الأرناؤوط في تعليقه على «المسند» (٥٦/٩).
- (٢) أخرجه الترمذي (٣٧٩٠)، وقال: غريب وفي (٣٧٩١) قال: حسن صحيح، وابن
 ماجه (١٥٤)، عن أنس، وصحح إسناده الأرناؤوط في تعليقه على «المسند»
 (١٣٣٩).
- ٣) «النجم»: «اسم لكل واحد من كواكب السماء، وهو بالثريا أخص، جعلوه علمًا لها، وهي المرادة في هذا الحديث، وأراد بطلوعها طلوعها عند الصبح، وذلك في العشر الأوسط من تشرين الآخر، العشر الأوسط من تشرين الآخر، والعرب تزعم أن بين طلوعها وغروبها أمراضًا ووباء، وعاهات في الناس والإبل والثمار، ومدة مغيبها بحيث لا تبصر في الليل نيف وخمسون ليلة، انظر: «التهاية» لابن الأثر (٩/٤).

ولذلك نصَّ العلماء على أنه إذا خرجت الثريا عند الفجر، فإنها تخرج أول ما تخرج عند بداية الحرِّ، وهو نفس الوقت لبداية نضج الثمار.

إذًا، خروج الثريا علامة على بداية نضج الثمار؛ لأنه يبدأ في الحر، ولذلك نجد أن العلماء قيَّدوا ظهور الثريا بالصباح عند بده الحرِّ في بلاد الحجاز؛ لأن الحر يختلف من منطقةٍ لأخرى، فقد يبدأ في منطقةٍ، ويتأخر في أخرى، وبعض البلاد لا يوجد بها حرَّ أصلًا.

قوله: (وَذَلِكَ لِاثْنَتَى عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ أَيَارَ وَهُوَ مَايُو).

أشار إلى شهر مايو، وهو من الأشهر الميلادية المعروفة، لكن الفقهاء لا يتكلمون عن هذه الأشهر، ويقولون: عند بداية الحرِّ في بلاد الحجاز تخرج الثريا صباحًا، وهي علامة بدء النضج.

◄ قولاً: (وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا).

إذًا، قول زيد بن ثابتِ قال به عبدالله بن عمر رضي الله عنهم أجمعين.

◄ قَوْلِكَ، (سُئِلَ عَنْ (قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّمَارِ
 حَتَّى تَنْجُق مِنَ العَاهَاتِ»، فَقَالَ عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ: (ذَلِكَ وَقْتُ طُلُوعِ النُّرِيَّا»('').

وهو النجم الذي يخرج صباحًا عند الفجر أو بعد الفجر، ويكون ذلك في أوائل أيام الصيف على التفصيل الذي ذكرناه.

◄ قَوْلَٰٰٓٓہَ: (وَرُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا طَلَعَ
 النَّجْمُ صَبَاحًا، رُفِعَتِ العَاهَاتُ عَنْ أَهُل البَلْدِهِ (**).

وهذا علامة على بداية صلاح الثمار، وأن الثمار قد بدأت في

⁽١) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٠١٢)، وصحح إسناده الأرناؤوط.

⁽٢) أخرجه أحمد في االمسند؛ (٨٤٩٥) و(٩٣٩)، وحسنه الأرناۋوط.

__ 🐉 شرح بداية المجتهد

الإيناع والنضح؛ وغالبًا إن بدأت الثمار في الإيناع، فإنها ـ بإذن الله تعالى ـ تأمن العاهات.

قَوْلَــــَة: (وَرَوَى ابْنُ القَاسِم، عَنْ مَالِكِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُبَاعَ
 الخائِط، وَإِنْ لَمْ يَزْهَ إِذَا أَزْهَى مَا حَوْلَهُ مِنَ الحِيقَانِ('').

الكائِفُد: البُستانُ والجمع: حِيطانٌ وحواتط (()، أو هو ما نسميه الآن بالمرزعة، يَعْني: يجوز بيع البستان إذا بدأ في الإزهاء، وليس شرطًا أن يزهي جميع ما في البستان، ولا أن تزهي الشجرة بكاملها، وقد ذكرنا يوما مرَّ و آتوالا أربعةً في ذلك (()، ومنها أن بعض العلماء قال: لو وجد في البلدة بستانٌ واحدٌ قد أينع، فإنه يكون علامةً على الإيناع في بقية بستان البلدة للحوقها به، وهذا قول الإمام الليث بن سعد (١٤)، وهي أيضًا روايةٌ للمالكية، لكن المالكية زادوا في ذلك أن يحصل التناسق، أي: أن يتبع الشمر إينامًا، أما إذا انقطع فلا يعتبر ذلك إينامًا (().

> قولى: (إِذَا كَانَ الزَّمَانُ قَدْ أُمِنَتْ فِيهِ العَاهَةُ).

وَقيَّد المالكية بأن الزمان إذا أمن فيه العاهة، فالبستان إذا بدا صلاحه، يكون علامةً على زهو بقية البساتين^(١٧).

- (١) يُنظر: «المدونة» للإمام مالك (٥٦٦/٣) و(٢٧٥/٤).
- (٢) «الحائطة: البستان من النخيل إذا كان عليه حائطة، وهو الجدار... وجمعه الحوائط، وفي الحديث: «على أهل الحوائط حفظها بالنهار»، يعني البساتين، وهو عام فيها. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٨٠٠٧).
 - (٣) تقدم الكلام عليها.
- (٤) قال الليث: «تباع الثمار كلها؛ جنسًا أو أجناسًا بطيب جنسٍ منها، أو مخالف لها».
 انظر: «عيون المسائل» للقاضي عبدالوهاب (ص.٤٠٦).
- (٥) قالوا: «وبدؤه، أي: الصلاح في بعض حائظ، ولو في نخلة كاف في صحة بيع جنسه في ذلك الحائظ، وفي مجاوره مما يتلاحق طيبه بطيبه عادة، لا في جميع حوائظ البلد». انظر: «الشرح الكبير» للدرير (١٧٧/٣).
- (٦) قالوا: "بدو الصلاح في بعض حائط كاف في المجاورات في الجنس الواحد إذا كان طيبه متلاحقًا. وقيل: في حوائط البلدة. انظر: "جامم الأمهات؛ لابن الحاجب (ص٣٦٦).

> تولى: (يُرِيدُ _ واللَّهُ أَعْلَمُ _ طُلُوعَ الثُّرِيَّا، إِلَّا أَنَّ المَشْهُورَ عَنْهُ أَنَّهُ لا يُبْتَعُ حَايِظٌ حَتَّى يَبْدُو فِيهِ الرَّهْوُ('')، وقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لا يُغتَبُرُ مَعَ الإِنْهَ إلا يُغتَبرُ مَعَ الإِنْهَ إلا يُغتَبرُ مَعَ الإِنْهَ عَلَيْكَ الشَّلَاحِ لِلْمُلْمَاءِ ثَلاثَةُ أَقُوالٍ؛ وَقُو المَشْهُورُ('").

و الإزْهَاء» ـ كما عرفنا ـ هو علامة بدء النضح، وهو الاحمرار والاصفرار على التفصيل السابق.

◄ قَوْلَٰٰٓ: (وَقَوْلُ: إِنَّهُ طُلُوعُ الثُّرَيَّا).

وطُلُوع الشُّريَّا حقيقة لا يبعد عن الإزهاء؛ لأن طلوعه علامة على البده في الإزهاء، والذين قالوا بالإزهاء جماهير العلماء كما مر، أما طلوع الثريا فقد أَثِرَ عن بعض السَّلف من الصحابة؛ كزَيْد بن ثابتٍ، وابن عُمَر، وهو قولٌ للمالكيَّة⁽⁴⁾.

تَوْلَٰں: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَاثِطِ فِي حِينِ البَيْعِ إِزْهَاءً، وَقَوْلً:
 الأَمْرَانِ جَوِيعًا).

وحقيقة الأمر: أن ظهور الثريا تابع للإزهاء، فلو قُدِّر أنْ ظَهَر النجم ولم يوجد إزهاء، فالمعتبر في ذلك هو بُدُو الصلاح.

 ⁽١) قال مالك: وإذا عجل زهو الحائك، جاز بيعه، وإذا أزهت الحوائط حوله ولم يزه
 هو، جاز بيعه. قال ابن القاسم: وأحب إليَّ حتى يزهي هو. انظر: «النوادر
 والزيادات لابن أبي زيد (١٨٧/٦).

 ⁽۲) قال المالكية: «إذا بدا الصلاح في نخلة واحدة، جاز بيع ذلك القراح وما جاوره،
 إذا كان ذلك الصلاح المعهود، لا العبكر في غير وقته. انظر: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضى عبدالوهاب (۲/٥٤٤).

 ⁽٣) قال ابن الحاجب في «جامع الأمهات» (ص٣٦٦): «صلاحها: زهوها وظهور الحلاوة فيها».

⁽٤) تقدم نقل ذلك.

﴾ مؤلمًا: (وعملى المشهور مِن اعتبار الإرهاء، يقول مالك: إنه إد كَانَ فِي الحَائِطِ الوَاحِدِ بِمَثْنِيهِ أَجْنَاسٌ مِنَ الثَّمَرِ مُخْتَلِقَةُ الظَّيْبِ).

فالبستان لا يقتصر على نوع واحد غالبًا؛ فيوجد فيه ـ مثلًا ـ النخيل وأشجار العنب والرمان، وفي بعض البساتين التفاح... إلى غير ذلك من أنواع الفواكه الكثيرة.

◄ تولة: (لَمْ يُبَعْ كُلُّ صِنْفِ مِنْهَا إِلَّا بِظُهُورِ الطَّيبِ فِيوِ^(١)، وَتَحَالَفَهُ
 في ذَلِكَ اللَّيْثُ.

وهنا مَوْضع الخلاف، فمن حيث الجملة نجد توافقًا بين المالكيَّة واللبث بن سعد، لكن عند التَّفُصيل ينفرد المالكية ببعض الشروط والقيود دون اللبث بن سعد كلَّلَشُهُ^(٧).

 ◄ قَوْلَهَ: (وَأَمَّا الأَنْوَاعُ المُنتَقَارِيَةُ الطَّيبِ، فَيَجُوزُ عِنْدُهُ بَيْعُ بَعْضِهَا بِطِيبِ البَّغضِ).

ويجوز بيع الثمار المتقاربة الطيب ـ وإن اختلفت ـ بطيب بعضها على المذهب^{(٣}).

 ◄ تولكم: (وَبُدُوُ الصَّلَاحِ المُعْتَبَرُ عَنْ مَالِكِ فِي الصَّنْفِ الوَاحِدِ مِنَ النَّمَرِ هُوَ وُجُودُ الإِزْهَاءِ فِي بَعْضِهِ لَا فِي كُلِّهِ).

وهذا .. كما مرَّ .. قول للإمام أحمد، وسيأتي مذهب الإمام الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى.

⁽١) قال المددير في «الشرح الكبير» (١٧٧/١): «وبدؤه (أي: الصلاح) في بعض حائط ولو في نخلة، كافي في صحة بيع جنسه في ذلك الحائط، وفي مجاوره... وأخرج بقوله: جنسه، غيره، فلا يباع تين ببدو صلاح خوخ أو بلح ولا عكسه».

⁽۲) تقدم نقل ذلك.

 ⁽٣) قالواً: "إذا بدا صلاح جنس من الثمار في بستان؛ كنخلة واحدة منه، أو بعضه ولو عدق في نخلة، جاز بيعه كله". يُنظر: "عيون المسائل" للقاضي عبدالوهاب (ص٤٠٦).

◄ تولئة: (إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الإِزْهَاءُ مُبَكِّرًا فِي بَعْضِهِ تَبْكِيرًا يَتَرَاخَى
 عَنْهُ البَعْضُ، بَلْ إِذَا كَانَ مُتَنَابِعًا).

هنا جَاء الفرق موضحًا بين المالكية وبين الليث:

فالمالكية يقولون^(۱)؛ إذا ظهر الإزهاء في يستانِ واحدِ من بساتين البلدة، فلا مانع أن يكون ذلك علامةً على إزهاء بقية البساتين بشرط ألًا يتوقف الإزهاء بأن يبدو ثم يتوقف، فإن بدا ثم توقف، لم يحصل التتابع المشروط، وعليه فلا يعتبر ذلك إزهاءً عندهم.

أما الإمام الليث، فإنه يطلق ذلك، فيعتبر ظهور الإزهاء في بستانٍ واحدٍ من بساتين البلدة علامةً على إزهاء بقية بساتين البلد^(٣)، واللَّيْث _ كما هو معلومٌ _ إمام مصر قبل الإمام الشَّافعيِّ رحمهم الله أجمعين^(٣).

◄ قَوْلَى: (لِأَنَّ الوَقْتَ الَّذِي تَنْجُو النَّمَرَةُ فِيهِ - فِي الغَالِبِ - مِنَ العَالِبِ - مِنَ العَامَاتِ هُوَ إِذَا بَدَأَ الطَّيبُ فِي الثَّمَرَةِ الْبِدَاءُ مُتَنَاسِقًا غَيْرَ مُنْقَطِع. وَعِنْدَ مَالِكُ أَنَّهُ إِذَا بَدَا الطَّيبُ فِي تَخْلَةِ بُسْتَانٍ، جَازَ بَيْعُهُ، وَبَيْعُ الْبَسَاتِينِ المُجَاوِرَةِ لَهُ إِذَا كَانَ نَخْلُ البَسَاتِينِ مِنْ جِنْسٍ وَاجِلاً).

اخْتَلف الفُقَهاء في هذه المسألة، وأشرنا إليها سابقًا بالتفصيل.

تَوْلٰٰں: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ إِلَّا بَيْعُ نَخْلِ البُسْتَانِ الَّذِي نَظْهَرُ فَهُ الطَّبُ فَقَطْ).

 ⁽١) قال اللسوقي في حاشيته على «الشرح الكبير» (١٧٧/): (إن كان لا يتلاحق طبيه بطبيه، بل يتأخر طبيه عنه عادةً، فلا يكون بدو الصلاح في أحد الحائطين كافيًا في صحة بيع ذلك الجنس في الحائط الآخر على المعتمد».

 ⁽۲) قال الليث: «تباع الثمار كلها؛ جنسًا أو أجناسًا بطيب جنس منها، أو مخالف لها».
 يُنظر: «عيون المسائل؛ للقاضي عبدالوهاب (ص٤٠٦).

⁽٣) يُنظر: «السير» للذهبي (١٣٦/٨) وما بعدها.

⁽٤) تقدم نقله.

>> قولم: (وَمَالِكُ اعْتَبَرَ الوَقْتَ الَّذِي تُؤْمَنُ فِيهِ العَاهَةُ إِذَا كَانَ الوَقْتَ الَّذِي تُؤْمَنُ فِيهِ العَاهَةُ إِذَا كَانَ الوَقْتُ وَاحِدًا لِلتَّوْعِ الوَاحِدِ. وَالشَّافِعِيُّ اعْتَبَرَ نُقْصَانَ خِلْقَةِ الشَّهِ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ بَيْعٍ مَا لَمْ يُخَلَّقْ، وَذَلِكَ أَنَّ صِفَةَ الطَّلِبِ فِيهِ وَهِي مُشْدًراةٌ لَمْ تُخَلَّقْ بَعْدُك.

اعتبر الإمام الشافعي كَثَلَلْلهُ ـ وهي أيضًا إحدى الروايتين عن الإمام أحمد ـ^(٣) أن الثمرة إذا لم تظهر فيها،

أينظر: «الأم» للإمام الشافعي (١/٣).

 ⁽٢) قال الحجاوي في «الإقناع» (١٣٣/٢): «وصلاح بعض ثمرة شجرة صلاح لها،
 ولسائر النوع الذي في البستان الواحد لا الجنس».

⁽٣) قال ابن قدامة في «الكافي» (٢٤٤): «وإن بدا الصلاح في ثمرة بستان، فأفرد بالبيع ما لم يبد صلاحه لم يجز؟ لأنه لم يبد صلاح شيء من المبيع، أشبه البستان الآخر، وفيه وجه أخر: أنه يجوز؟ لأنه يجوز بيعه مع غيره، فجاز منفردًا كالذي بدا صلاحه».

ثم بيع ذلك البستان، فكأنه بيع ما لم يخلق، أي: بيع ما لم يوجد؛ لأنَّ الإزهاء غير موجودٍ، فكأنه باع شيئًا لم يخلق بعد.

تولىم: (لَكِنَّ هَذَا _ كَمَا قَالَ _ لَا يُشْتَرَطُ فِي كُلِّ النَّمَرَةِ، بَلْ فِي
 بَعْضٍ ثَمَرَةٍ جَنَّةٍ وَاحِدَةٍ).

«جنة واحدة»، أي: بستان واحد.

◄ تولىم: (وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، فَهَذَا هُوَ مَشْهُورُ مَا الْحَتَلْفُوا فِيهِ
 مِنْ بَيْع الثّمَارِ).

والخلاصة: أن في المسألة أربعة أقوال:

الأوَّل: لو أزهى بستان في البلد، كان علامةً على إزهاء بقية البساتين (١).

الظَّانِي: لابد أن يزهي كل بستان على حدة، فلو ظهرت فيه شجرة واحدة لكفت^(٢).

الثَّالث: لو ظهر صلاح الثمر في النوع الواحد من الشجر كالعنب مثلًا، أو النخل، أجزأ في بقية النوع^(٢).

الرابع: لا بدَّ من ظهور صلاح الثمرة في كل شجرة على حدة، وليس شرطًا أن تثمر مرَّةً أخرى^(٤).

تولىّ (وَمِنَ المَسْمُوعِ الَّذِي اخْتَلَقُوا فِيدِ مِنْ هَذَا البَابِ مَا جَاءَ
 عَنْهُ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ مِنَ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ السُّنْبُلِ حَتَّى بَبْيَصَّ، وَالعِنَبِ حَتَّى بَشْيَصَّ،
 وَالعِنَبِ حَتَّى بَشْوَدًّ).

 ⁽١) وهو قول المالكية، وهي رواية عند الحنابلة، والليث بن سعد، وتقدمت أقوالهم.
 (٢) وهو رواية عند الحنابلة، وتقدم قولهم.

⁽٣) وهو قول الشافعية، وتقدم قولهم.

⁽۱) ومو فون السامعيا، ولعدم فوتهم.(٤) وهو رواية أخرى عند الحنابلة، ولهم أقوال أخرى، وتقدم قولهم.

اومن المسموع"، أي: ممّا سمع عن رسول الله ﷺ من أحاديث في هذا الباب، ومن هذه الأحاديث التي سمعت عنه _ عليه الصلاة والسلام _ أنه المأحاديث التي سمعت عنه _ عليه الصلاة والسلام _ أنه: (نَهَى عَنْ بَعْعِ السُّبْلِ حَتَّى بَبْيَضٌ")، والسنبلة جمع سنبلة، والسنبلة هي المتي تحوي حبات عديدة من القصح")، وذلكم الممثل الذي ضَرَبه الله ﷺ في كتابه العزيز: ﴿مَثَلُ اللَّهِنَ يُنْفِئُونُ أَنُولُهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ مَنْكُولً فِي كُلٍ شُبْلَةٍ قِاللّهُ يُنْفِعُونُ لِمَنْ يَمْتُكُمُ لِمَنْ يَنْفِئُونُ لَمِنْ يَمْتُكُمُ لِمَنْ يَنْفِئُونُ اللّهِ يَمْتُولً لِمَنْ يَمْتُكُمُ لِمَنْ يَنْفِئُونُ لِمَنْ يَمْتُكُمُ لِمَنْ مُنْكَالًا فَي كُلُ شُبْلِتُو قِاللهُ يَمْتُولُ لِمَنْ يَمْتُكُمُ لِمَنْ مُنْكَالًا اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ يَعْلَمُ لَهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللّهُ اللّهُ الللهُو

قَوْلِكَ: (وَذَلِكَ أَنَّ المُلْمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ بَيْحُ الجِنْطَةِ في سُنْبُلِهَا دُونَ السُنْبُلِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعُ مَا لَمْ تُعْلَمْ صِفْتُهُ وَلا كَثْرُتُهُ).

اتَّنق الفقهاء على عدم جواز بيع الحنطة في سنبلها دون السنبل^(٣)؟ لأن الحب لا يزال صفته مجهولةً وكذلك قدره؛ فاجتمع مانعان: الصفة التي هو عليها، والقدر؛ لأنه لا يزال مخباً مخفيًّا في سنبله، فعُدَّ من بيوع الغرر، ولذلك منعه العلماء.

وسيأتي مسألة بيع الحنطة مع السنبل، وكذلك مسألة جذ السنبل، وآراء العلماء فيه، وإذا ديس (يعني: استعمل معه الدياس الذي عبر عنه المؤلف بالدرس)، فهل يباع مع تبنه أو لا بد من تنقيته؟

> توله: (وَاخْتَلَفُوا فِي بَيْعِ السُّنْبُلِ نَفْسِهِ مَعَ الحَبِّ، فَجَوَّزَ

⁽١) تقدم تخريجه.

 ⁽۲) قال الأزهري: والسنابل: سنابل الزرع من البر والشعير والذرة، الواحدة سنبلة.
 انظر: «تهذيب اللغة» (۱۱۰/۱۳).

⁽٣) قال أبن قدامة في «المغني» (٧/٤): «ولنا أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، وعن بيع السبل حتى بييض، ويأمن العاهة، فعفهومه إياحة بيعه إذا يبده بدا صلاحه، وابيض سنبله، ولانه مستور بحائل من أصل خلقت، فجاز بيمه كالرمان، والبيض، والقشر الأسفل، ولا يصح قولهم: ليس من مصلحت، فإنه لا قوام له في شجره إلا به، والباقلا يؤكل رطبًا، وقشره يعفظ رطوبته، ولأن الباقلا ياع في أسواق المسلمين من غير نكير، فكان ذلك إجماعًا.

ذَلِكَ جُمْهُورُ المُلَمَاءِ: مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَهْلُ المَدِينَةِ، وَأَهْلُ الكُوفَةِ).

أجاز جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين، ومنهم الإمام مالك^(۱) وأحمد^(۱۲) وأحمد^(۱۲) بيع الحب مع سنبله، مستدلين بالحديث السابق، وسيأتي أن الإمام الشافعي قد خالف في هذه المسألة، وقد صعَّ الحديث في هذه المسألة، وكان مويدًا لمذهب الجمهور؟ فهل نعدُّ ذلك مذهبًا للإمام الشافعي؟ أو أننا نعبر أن مذهب الإمام الشافعي هو من وَضْع القاعدة في ذلك؟ وهذا ما سيشير إليه المؤلف لأول مرة.

◄ قولك: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ السُّنْبُلِ نَفْسِهِ وَإِنِ اشْتَدًّا.

حقيقة مذهب الإمام الشافعي كَلَفَهُ أن له رأيين في المسألة أو مذهبين أن مذهبه القديم وهو موافق فيه جمهور العلماء، والمعروف أن المعتبر من مذهبيه إنما هو مذهبه الجديد إلا في مسائل محصورة نص عليها الشافعي كَلَفَهُ.

وهذا الإطلاق الذي ذكره المؤلف عن الإمام الشافعي فيه تفصيلٌ؛ فما أثر عن الشافعي على النحو التالي:

- (١) مذهب المالكية، يُنظر: «مواهب الجليل» للحطاب (٢٨٠/٤)، قال: «لا يجوز أن
 تغرد الحنطة في سنبلها بالشراء دون السنبل على الجزاف ما دام فيه».
- (٢) مذهب الحنفية، يُنظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٣٢٩/٥) قال: «بيع بر في سنبله» وباقلا في قشره، أي صحيح؛ لأنه مال متقوم منتفع به، فيجوز بيعه في قشره كالشعير».
- (٣) مذهب الحنابلة، يُنظر: «الإقتاع» للحجاوي (٢٠/٢) قال: «ويصح بيع... الحب
 المشتد في سنبله مقطرعًا، وفي شجره».
- (٤) يُنظر: "منعني المحتاج، للشربيني (٤٩٨/١) قال: "وما لا يرى حبه كالحنطة والعدس... في السبل لا يصح يمه دون سنبله لاستناره، ولا معه في الجديد؛ لأن المقصود منه مستر بما ليس من صلاحه كالحنطة في تبنها بعد الدياس، فإنه لا يصح قطعًا، والقديم الجوازة.

الحَبُّ على نوعين(١):

الأوَّل: ما يُرَى في سنبله، أيْ: ما تبدو حبَّاته ظاهرةً كالشعير والذرة، فهذا يوافق فيه الشافعي الجمهور.

الشَّانِي: ما لا يُرَى حبه، أي: عليه قشرة تخفيه كما هو الحال للحنطة، فالحنطة ـ كما هو معلوم ـ عليها قشرة، تزول هذه القشرة عندما يداس القمح، أي: يدرس.

والإمام الشافعي بالنسبة للقمح وما شابهه يرى أنه لا يجوز بيعه في سنبله؛ لرجود الغرر، ألا وهي الجهالة في صفته، وجمهور العلماء يستدلون بحديث رسول الله هي، فإنه عليه الصلاة والسلام «نَهَى عَنْ بَيْع السَّبُلِ حَتَّى يَبْيَضً» (٢٠)، وليس المراد هو بيع القشر، وإنما المراد بيع السنبل مع ما فيه.

فلَا بدُّ من تصفيته من التِّبْن، وهي تلكم القشور التي تخرج من

ر المحاملي في «اللباب» (ص٢٢٠) ٢٣٦): «وبيع الحنطة في سنبلها على ضريين:

أحدهما: أن يبيع الحنطة مع التبن، وذلك لا يجوز، كما إذا باع الجوز واللوز في القشرة العليا.

والثاني: أن يبيع الحنطة دون التبن، وفيه قولان بناءً على خيار الرؤية».

(٢) تقدم تخريجه.

⁽١) قال الشافعي في «الأم» (٥/٣): ولم أجد من أمر أمل العلم أن. . . . أجازوا بيح الحنطة في التين محصودةً، ومَنْ أجاز بيمها قائمة أنبغي أن يجيز بيمها في التين محصودةً ومدرسة وغير منفاة، وانبغي أن يجيز بيم حنطة، وتبن في غرارة، فإن قال: لا تتميز الحنطة فتعرف في استبلها، قال: لا تتميز قائمة فتعرف في سنبلها، فإن قال: فاحيز بيم الحنطة في سنبلها وزرعها؛ لأنه يملك الحنطة وبنها وسنبلها لزمه أن يجز بيم حنطة في تنها، وحنطة في تراب، وأشابه هذا».

السنبل بعد أن يداس، والآن ـ كمَا هو معلومٌ ـ أصبحت الآلات تنقى ذلك القمح بأن تطحنه بالمرور عليه أوَّلًا، ثمَّ بعد ذلك تُصفِّيه، فيخرج التبن في جانبٍ، ويبقى القمح في جانبِ آخر.

◄ قول (وَحُجَّةُ الجُمْهُورِ شَيْئَانِ: الأَثْرُ وَالقِيَاسُ).

الأثر: هو الحديث الذي مرَّ، وهو أن الرسول ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ السُّنْلِ حَتَّى يَشْتَدُّاً" ، فإذا اشتد، فقد زال المانع، وجاز بيعه.

﴾ قوله: (فَأَمَّا الأَنْرُ، فَمَا رُوِيَ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخِيلِ حَتَّى تُزْهِيٌّ، وَعَنِ السُّنْبُلِ حَتَّى تَبْيَضَ، وَتَأْمَنَ العَاهَةَ، نَهَى البَائِعَ وَالمُشْتَرِيَ»).

سَبق التُّنبيه على هذا الحديث، وقد رَوَاه الخمسة (٢)، أي: رَوَاه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والإمام أحمد، وهو حديثٌ صحيحٌ؛ فما دام حديثًا صحيحًا، فهو حُجَّةُ، وإلى جانب صحته، فهو أيضًا صريح الدُّلالة على هذه المسألة، وهو حجة للجمهور.

◄ قولَٰٰٰہ: (وَهِيَ زِيَادَةٌ عَلَى مَا رَوَاهُ مَالِكٌ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ).

روَاية الإمام مَالِكِ أن الرسول ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى تُؤْهِيَ»، ثم جاءت هذه الزيادة: ﴿وَعَنْ بَيْعِ السُّنبُلِ حَتَّى يَشْتَذُّ»، ثم َ بين أن القَّصد من ذلك هو أمَّن العاهات؛ إذًّا هذه الزِّيادة جاءت عن طريق الثقات، وكما هو معلوم زيادة الثقة مقبولة، وهذه قضية مُسلُّم بها عند علماء

ا تقدم تخریجه. (۲) سبق تخریجه مفصلًا.

⁽٣) ليس على إطلاقها، بل فيها خلافٌ مشهورٌ، وقد حكى الخطيب عن أكثر الفقهاء قبولها، وردها أكثر المحدثين. قال بعضهم: إن اتحد مجلس السماع لم تُقْبل، وإن تعدد قُبلَتْ، ومنهم من قال: تُقبل الزيادة إذا كانت من غير الراوي بخلاف ما إذا=

قَوْلَى: (وَالرَّهَادَةُ إِذَا كَانَتْ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ، وَرُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَمَّا وَصَلَتْهُ هَنِو الزِّيَادَةُ، رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ).

هذه إشّارةٌ من المؤلف كلَفله إلى قول الإمام الشافعي كلَفله: «إذًا صحَّ الحديث فهو مذهبي»، ولا شك أن ذلك لا يخص الإمام الشافعي وحده، بل جميع العلماء العاملين من الأثمة الأربعة وغيرهم، ينتهجون هذا المنهج رحمهم الله تعالى، فلا يقلمون على كتاب الله ﷺ أيَّ قول، ولا على قول رسول الله ﷺ أيَّ قول مهما كانت مكانة ذلك القائل، ومهما كان عنده من الفضل والعلم والقدر، فلا يجوز أن يُقلَّم قول أيَّ أحدٍ على قول الله ﷺ، ولا على قول رسول الله ﷺ"'

فإما أنه وصلته هذه الزيادة، وأنه أخذ بها، والله أعلم؛ لأن المعروف أن هذا هو مذهبه الجديد، وأنه باقي عليه، فالمذهب الجديد للإمام الشافعي هو هذا الذي أورده المؤلف في هذه المسألة، لكنه أورده إجمالاً، وقد فصلنا القول فيه، فلا يشمل جميع الحبوب، بل يختص بما يغطيه القشر.

والإنصاف ألَّا يعتبر ذلك مذهبًا للإمام الشافعي كَثَلَقُهُ، فأيُّ مسألةِ خالف فيها الإمام الشافعي الجمهور؛ فإما لعدم صحة الحديث عنده هُهُ، أو أنه لم يبلغه ذلك الحديث، فينبغي أن تبنى أقوال الإمام الشافعي كَثَلَقُهُ على قاعدته التي أسسها وتلقاها عنه العلماء بالقبول، وهي: "إذا صحَّ الحديث، فَهُو مذهبي، ولا شكَّ أن ذلك حجة على كل شافعي يعارض الحديث الصحيح بدعوى أن قول الإمام الشافعي على خلاف ذلك.

والإمام الشافعي قد برأ ذمته ممن يتمسك بقوله ويترك النصَّ والدليلَ الصحيح، واعتبر أنَّ كل حديث صحيح مقدم على قوله وعلى قول غيره،

نشط فرواها ثارةً، وأسقطها أخرى، ومنهم من قال: إن كانت مخالفةً في الحكم لما
 رواه الباقون لم تُقبل، وإلا قبلت، كما لو تفرد بالحديث كله، فإنه يقبل غرده به إذا
 كان ثقةً ضابطًا أو حافظًا. انظر: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص. ٦).

أنظر: «حجة الله البالغة» لولى الله الدهلوي (٢٦٨/١).

وبما أنَّ ذلكم الحديث قد صح، فينبغي أن يجعل مذهبًا للإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

◄ قولَىمَ: (وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَهُ قِيَاسٌ مَعَ وُجُودِ الحَدِيثِ).

المؤلف كَتَلْقَهُ يريد أن يجعل المسألة إلزاميّة ـ كما هو معلومٌ ـ على ما قرره الإمام الشافعي، وأنه لا أخذ بقياس مع وجود نصِّ صحيح صريح، والحديثُ صحيحٌ في بابه، فينبغي أن يأخذ به الشافعية.

وقَدْ ذَكُو المُحقِّقُون من العلماء(۱) أنه لا يوجد قياس صحيح يعارض نصًا صحيحًا صريحًا؛ لأن القياس الصحيح يُبنَّى على فقو صحيح، وعلى فطرة صحيحة، والفطرة الصحيحة لا تتعارض مع نصوص هذه الشريعة؛ لأن الشريعة الإسلامية جاءت موافقةً للفطرة ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَيَّمَاً﴾ [الروم: ٣٠].

ولذلك، لمَّا جاء عُمَرُ بِن المَكَمِّ الِي النبي ﷺ كي يعتق جاريته، قال: «.. وُلْكُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلا أَعْتِهُهَا؟ قَالَ: «الْقِنِي بِهَا» فَأَنْيَثُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «مَنْ أَنَا؟». قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: «أَعْقِفُهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ "؟؛ لأن هذا يدل على الفطرة.

ولهذا، جاء في الحديث: اكُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِظْرَةِ، فَأَلَوَاهُ يُهُوَّدَانِهِ، أَوْ يُنَصَّرَانِهِ، أَوْ يُمُجِّسَانِهِ، (٤٠)، ولم يقل: يسلمانه؛ لأن الأصلَ فيه الإسلام.

⁽١) قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٨٨/١٩): «ودلالة القياس الصحيح توافق دلالة النص، فكل قياس خالف دلالة النص، فهو قياس فاسد، ولا يوجد نص يخالف قياسًا صحيحًا، كما لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح».

 ⁽۲) قال أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٩٤٣/٤): «عمر بن الحكم السلمي أتى النبي ﷺ، وهم فيه مالك بن أنس، وصوابه: معاوية بن الحكم». انظر: «معجم الصحابة» لابن قانم (٢٢٦/٢)، و«الإصابة» لابن حجر (٤٨٣/٤).

 ⁽٣) أخرجه مسلم (٣٧/٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي.

⁽٤) أخرجه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٢/٢٦٥٨) عن أبي هريرة.

◄ قولكم: (وَأَمَّا بَيْعُ السُّنْبُلِ إِذَا أُفْرِكَ وَلَمْ يَشْتَدًّ).

وفرك الزرع إذا بلغ أن يفرك بالبد، وفركته فهو مفروك وفريك(١)، أي: إذا أُجِذَ السنبل وفرك فركا بالبد ثم صُغِّي ولم ينضج بعد، ففيه خلاف سيذكره المؤلف، أما إذا فرك بعد اشتداده، فلا إشكال في جواز بيعه.

﴾ قوللهَ: (فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ إِلَّا عَلَى القَطْعِ).

وهذا مذهب الجمهور، وليس مذهب مالكِ وحده (٢)، وقد مرَّ أن رسول الله ﷺ (نَهَى عَنْ بَيْع النَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا (٢)، وأن العلماء فضلوا القولُ في هذه المسألة، فمَنْ باع ثمرةً قبل بدو صلاحها، فلا يخلو من أمرين:

الأوَّل: أن يبيعها بشرط القطع، وهذا جائزٌ كما مرَّ^(٤).

 (١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٤٤٠/٣): يفرك؛ أي يشتد وينتهي. يقال: أفوك الزرع إذا بلغ أن يفرك باليد، وفركته فهو مفروك وفريك.

(٣) مذهب الجنفية، يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي، وحاشية ابن عابدين (\$\\$00).
 قال: «لا يصح بيع الزرع قبل صيرورته بقلاً + لأنه ليس بمنتفع به، وتابع للأرض،
 فيكون كالوصف، فلا يجوز إيراد المقد عليه بانفراده، وإن باع على أن يتركه حتى

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للمددير، وحاشية الدسوقي (١٧٨/٣)، قال: «الحب إذا بيع قائمًا مع سنبله جرافًا بعد إفراكه، وقبل بيسه على التبقية أو الإطلاق، فإن بيعه لا يجوز ابتناءً، وإذا وقع مضى بقبضه بحصاده.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (١٩٩/٥) قال: «بيع الزرع بقلًا أو فصيلًا قبل اشتداده وبيسه، فلا يجوز مطلقًا، ولا بشرط التبقية؛ لما يخاف عليه من الجاقح، ويجوز بشرط القطع كالشعر قبل يُدوَّ الصلاح».

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «الإقناع» للحجاوي (١٣٦/٣) قال: «وإذا بدا صلاح الثمرة، واشتد الحبُّ، جاز بعد مطلقًا، وبشرط النبقية».

(٣) تقدم تخریجه.

(٤) وهو قول جمهور الفقهاء.

الظَّانِي: أن يبيعها بشرط التبقية، وهذا لا يجوز (١٠) لأنه لو قطعها وأخلها، فقد انتهى الأمر، أما إذا أبقاها فَإنها عُرْصة بأن تصيبها الآفات والعيوب والأمراض، فيُؤدِّي ذلك إلى تَضرُّر المشتري، وهذا ما نَهَى عنه رسول الله ﷺ بقوله: ﴿أَرَأَلِتُ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الشَّمْرَةَ، بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمُ مَالَ أَحْدَى (١٠).

◄ تولىمَ: (وَأَمَّا بَيْعُ السُّنْبُلِ غَيْرَ مَحْصُودٍ، فَقِيلَ عَنْ مَالِكٍ يَجُوزُ.
 وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي خَزَمِو^{٣٧}).

يَجُوز بيع السُّنبل غير محصودٍ عند أكثر العلماء، وقد مرَّ تفصيل مذهب الشافعية في ذلك^(ء).

إمًّا إذا كان السُّنبل في حزمه مربوطًا، فَهَذه من المسائل التي اختلف فيها العلماء، والقصد من ذلك ما يجز مرات، فيوجد بعض الثمار التي تجز ثم يظهر بعضها، فيكون قد أثمر بعضه، والآخر لم يثمر، فلو قُدِّر وجود نوع من القتاء أو الخيار أو نحو ذلك، فهل يجوز بيعه جملةً، أو لا بد أن تُبَاعُ كل جزة على حدة، يعنى: قطفة قطفة؟ هذا ما سيأتي تفصيله.

◄ قُولَٰٰٓΩَ: (وَأُمَّا بَيْعُهُ فِي تِبْنِهِ بَعْدَ الدَّرْسِ).

 ﴿فِي يَبْنِو *، أي: القشيرات الصفر التي تخرج بعد الدرس، وقصد المؤلف بالدرس؛ أي: ما يُعرف بالدياس.

> قَوْلَهَ: (فَلَا يَجُوزُ بِلَا خِلَافٍ فِيمَا أَحْسَبُ)(°).

وهو قول جمهور الفقهاء عدا أبا حنيفة، فقد رده إلى القيد بشرط القطع.

⁽۲) سبق تخریجه.

⁽٣) قال أبو الوليد بن رشد في «البيان والتحصيل» (١١٠/٧): «في كتاب ابن الجلاب... قال: ويجوز أن يباع الزرع قائمًا إذا يبس، وبعد أن يحصد حزمًا، ولا يجوز يعه بعد أن يدرس في تبه».

⁽٤) تقدم قريبًا.

⁽٥) مذهب الحنفية، يُنظر: «الدر المختار» وحاشية ابن عابدين «رد المحتار» (٥٩/٤): =

لا يَجُوز بلا خِلَافٍ؛ لأن هذا البيع بهذه الصفة فيه جهالةٌ؛ فكيف يُباع القمح ملينًا بالقشور، فهذه الجهالة تمنع البيع للغبن الذي تُحدثه.

◄ قَوْلَآمَ: (هَذَا إِذَا كَانَ جُزَافًا).

مرَّ التفصيل في بيع الجزاف. والجزاف: ما يُبَاع جملةً واحدةً، والقصد من الجزاف في المعنى الاصطلاحي أو المصطلح الفقهي: ما لا يُكَال، ولا يُوزَن، ولا يُعدُّ.

◄ تولىم: (فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَكِيلًا، فَجَائِزٌ عِنْدُ مَالِكٍ، وَلَا أَعْرِفُ فِيهِ قَوْلًا لِغَيْرِهِ).

أمًّا إذا كان مكيلًا أو موزونًا، ففيه خلاف بين الفقهاء، فجوزه مالك، ومنعه غيره(۱)، كما اختلفوا في أمر تسليم المبيع، وقرَّقوا بين الثمار والمكيل والموزون في التسليم، وقد سبق أن المبيع يجب تسليمه، وأنه إذا أصَابته آفةٌ، فتارةً يكون من ضَمان البائع، وتارةً يكون من ضَمان المشتري، وسيأتي تفصيل الفرق بينهما إنْ شاء الله تعالى.

قران أراد به بيع البر مع السنيل، فلا يصبح تقييده بقوله: بغير سنيله؛ لما علمت من جواز بيعه بمثلة بأن يجعل الحب في أحدهما بمقابلة التبن في الآخر».

ومذهب الممالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدرير، و«حاشة الدسوقي» (١٦/٣) قال:
«وإن كان المبيع السنبل بما فيه من الحب جاز بيعه جزافًا في القت والقائم دون
المنفوش، ودون ما في ـ تبته ما لم يكن رآه وهو في سنبله قائمًا، وحزره، وإلا
جاز فيهما».

ومذهب الشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج؛ للشربيني (٤٩٨/٢) قال: «السنبل لا يصحُّ بيعه دون سنبله لاستتاره، ولا معه في الجديد؛ لأن المقصود منه مستتر بما ليس من صلاحه كالحنطة في تبنها بعد الدياس، فإنه لا يصحُّ قطعًا، والقديم الجواز،

ومذهب الحنابلة، يُنظر: قشرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (١٥/٢) قال: قيصح ببع حب مشتد في سنبله لما تقدم... وما بعد الغاية مخالف لما قبلها، ويدخل الساتر لنحو جوز وحب مشتد من قشر وتين تبعًا كنوى تمر، فإن استثنى القشر أو التين بطل الميم.

⁽١) أجازه مالك وخالفه الجمهور من الحنفية والشافعية ورواية عن أحمد كما مرَّ.

قَوْلٰہَ: (وَاخْتَلَفَ الَّذِينَ أَجَازُوا بَيْعَ السُّنْبُلِ إِذَا طَابَ عَلَى مَنْ
 يَكُونُ حَصَادُهُ وَدَرْسُهُ).

والمقصود بـ اطابَ، أي: إذا ظهر فيه النضج، أو كما جاء في الحديث: احتى يحْمَرُ أو يضفَرُّ، أي: إذا ظهر فيه الصلاح للأكل.

وهذه من المسائل المهمة، ولا خلاف في مسألة تعيين المسؤول عن جزاز النخل، وحصاد السنبل وتنظيفه، وجز الزرع في مثل شراء نخل مثلاً، أو قمح في مزرعة، وقد حكى المؤلف فيها الخلاف، وسيأتي تفصيل المسألة.

تولىم: (فَقَالَ الكُوفِيُّونَ: عَلَى البَافِعِ حَنَّى يَعْمَلُهُ حَبًّا لِلْمُشْتَرِي،
 وَقَالَ غَيْرُهُمْ: هُوَ عَلَى المُشْتَرِي).

قوله: «الكوفيون»، دون استثناء أبي حنيفة يوهم أن أبا حنيفة يوافقهم، وأبو حنيفة رأيه كرأي الجمهور في هذه المسألة، وهو أن المسؤول إنما هو المشتري(١٠).

وقد تقرَّر - كما مَّ - أن تسليم المبيع أو القبض شرط في الضمان، أما هنا فخولفت هذه القاعدة؛ لأن تسليم المبيع هناك شرط في المكيل والموزون؛ ولذلك كان من ضمان البائع، أما المبيع هنا فإنه يحصل تسليمه بالتخلية، ولذلك يجوز لمن اشترى ثمر النخل أن يبيعها على غيره، وأن يتصرَّف فيها.

إذًا، الصورتان مختلفتان؛ فالأولى لا يجوز للمشتري أن يتصرف في مكيل أو موزون أو معدود حتى يتسلَّمه؛ أي: لا يجوز له بيعه (٢٠)، أمَّا هنا فيحصل القبض بالتخلية؛ فجيئتن يصبح داخلًا في ملك المشتري، وله أن

 ⁽١) قالوا: «لو اشترى حنطة في سنبلها، فعلى البائع تخليصها بالدرس والتذرية، ودفعها إلى المشتري، وهو المختاره. يُنظر: «فتح القدير» لابن الهمام (٢٩٦/٦).

⁽۲) وقد مرت هذه المسألة بتفاصيلها.

يتصرَّف فيه تصرفًا كاملًا، ويأتي في مقدمة ذلك التصرف أنَّ له أن يبيعَه على غيره.

وَيُعتبر ذكر الخلاف تقصيرًا من المؤلف كَلَيْلَةٍ؛ حيث يقول: «وقال غيرهم»، «وقال الكوفيون»؛ لأن الأنبَّة الأربعة كلهم متفقون في ذلك، بل بعض العلماء كابن قدامة في «المغني»، أو ابن المنذر في بعض كتبه يذكرون أن المسألة لا خلاف فيها، كأنهم يعتبرون الخلاف شادًا في هذه المسألة، وكأن المولف كَلَيْلَةً اعتبر الخلاف كبيرًا في هذه المسألة حيث يقول: الكوفيون، فكأنه أدخل الحنفية فيهم، وهم ليسوا كذلك.

إذًا، الصحيح أن يقال: اتفق العلماء كافة إلا قليلًا منهم، فذهبوا إلى أن الضمان على المشتري^(١).

◄ تَوْلٰٰٰٓہَ: (وَمِنْ هَذَا البَابِ مَا ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ
 يَهْمَيْن فِي يَهْمَةٍ (١٠).

وهذه من المسائل المهمة الخطيرة، ويذكر العلماء لهَا صورًا عديدةً جدًّا، وَربما يقع فيها بعض الناس، وأذكر أنَّ بعض الإخوة سألني منذ

 ⁽١) مذهب الحنفية، يُنظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٥/٣٣٤)، قال: «جذاذ الثمرة، وقطع الرطبة، وقلع الجزر والبصل، وأمثاله على المشتري لا البائع؛ لأنه يعمل في ملكه وللعرف.

ومذهب المالكية، يُنظر: «البيان والتحصيل» لأبي الوليد بن رشد (۲۹۸/۷) قال: «الجزاز على المشترى، كمن اشترى ثمرةً بعد طيبها، فالجداد على المشترى،

ومذهب الشافعية، يُنظر: "تحقة المحتاج وحواشي الشرواني» (١٦٠/٤) قال: «قال في بالجواهرء: تم إذا صمح البيع، أيّ: بيع النّمار بشرط القطع، فيظهر من جهة النظر أنَّ قَيْضه بالتخلية، فيكون موتة القطع على المشتري، ولهم تُفصيلٌ على أقوالِه. يُنظر: «البيادة للمعراني (١٥/١٥).

وَمُذِّهِبِ العنابلة، يُنظر: «الإتناع» للمحجاوي (١٣٠/٣) قال: «والحصاد واللفاط والجذاذ على المشتري، فإنْ شُرطه على البائع صح، وإن باعه مطلقًا فلم يذكر قطمًا ولا تقيةً، أو باعه بشرط التنقية، لم يصح».

⁽۲) تقدم تخریجه.

فترة، وقال: لو أنني تبايعت مع أحد البائعين، وقال لي: هذه السلعة نقدًا بكذا، أو مؤجلةً بكذا، فقلت له: هذه الصورة لا تجوز؛ لأن فيه قولًا للعلماء بتحريمه، وقد قال: وهذا سبتبين ـ إن شاء الله ـ في هذه المسألة مفصلًا، فقد قال الرسول ﷺ كما مر: «لا يَجلُّ سَلَفٌ وَيَنَعٌ، وَلَا شَرْطَانٍ فِي بَيْع، وَلَا رِبُحُ مَا لَمُ يُصْمَنُ، وَلَا بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»(''.

وثبت أن الرسول الله ﷺ نهى عن بيعتين في بيعة، والرسول ﷺ، لا ينهى عن أمر إلا وفيه ضررٌ، ولا يأمر ويحض ويحرض على أمرٍ إلا وفيه خيرٌ وصلاحٌ للناس.

وقد انقسم الأئمة الأربعة في ذلك إلى قسمين:

القسم الأول: الإمام الشافعي^(٢) وأبو حنيفة^(٢) وأحمد^(٤) على نهج واحد في تحريم تلك الصورة.

القسم الثاني: الإمام مالك، وهو على نفس النهج، حيث اتفقوا جميعًا على تُخريم تلك الصُّورة من البيع، لكن الخلاف بينهم في العلة، فمنهم مَنُ قال⁽⁰⁾: الجهالة، ومنهم مَنُ قال غير ذلك، وقد فصل المؤلف كَثَلِثْهُ تفصيلًا طبيًا في هذه المسألة.

 ◄ قَوْلَٰٰہَ: (وَذَٰلِكَ مِنْ حَلِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَحَلِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي هُرُورَ^(۲)).

ذكرَ المؤلف لَخَلَلْتُهُ أنَّ في المسألة أحاديثُ ثلاثة:

تقدم تخریجه.

⁽۲) يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (۲/ ۲۸۱).

 ⁽٣) يُنظر: «البناية» للعيني (١٨٦/٨).

⁽٤) يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤/٣٥٠).

 ⁽٥) يُنظر: «بلغة السالك» للصاوى (٩٣/٣).

 ⁽٦) سيأتي تخريج رواياتهم، وممن لم يذكرهم المصنف: عبدالله بن عمرو بن العاص؛
 أخرجه أحمد في «المسند» (٦٦٢٨) وحسنه الأرناؤوط.

أولها: حديث ابن عمر.

والثاني: ابن مسعود^(١).

والثالث: حديث أبي هريرة.

فهذه الأحاديث الشلاثة - من حيث الرواية - كلها عن الإمام أحمد^(٢٢)، لكن الأول وافقه فيه البزار^(٢٢)، والثالث وافقه فيه النسائي^(١) والترمذي، وصححه (^{٥)}.

وحديث أبي هريرة رُوي من عدة طرق، وبألفاظ متعددة، منها: «مَنْ بَاعَ بَيْمَتَيْنِ فِي بَيْعَة، فَلُهُ أَوْكَسهُمَا» (٦٠).

وفي بعضها: "ظَلَّهُ أَوْكَسَهُمَا أو الرَّبَا" ()، وَهَذِهِ أَصِح الرَّوايات التي ذكرها المؤلف.

إذًا، النهي عن بيعتين في بيعة صحَّ عن رسول الله ﷺ.

أما تفسير «بيعتين في بيعة»؛ فلها صور عديدة جدًّا، منها (^):

كأن تقول لشخص: أبيعك هذه الدار بمبلغ كذا، وهذه السيارة بمبلغ

أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٣٨٩/٣٤) بهذا اللفظ، وأحمد (٣٧٨٣) بلفظ:
 انهى رسول الله ﷺ عن صفقتين في صفقة واحدة، وصححه لغيره الأرناؤوط.

 ⁽٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٩٥) عن أبن عمر، وصححه لغيره الأرناؤوط. وفي
 (٩٥٨٤) عن أبي هريرة، وحسه الأرناؤوط.

⁽٣) أخرجه البزار في «المسند» (٢١٤/١٢) (٩٩١٣).

⁽٤) أخرجه النسائي (٤٦٣٢).

⁽٥) أخرجه الترمذي (١٢٣١)، وقال: حسن صحيح.

⁽٦) هذه الرواية والتي تليها ليس بينهما فرق، هما رواية واحدة، رواية أبي داود وغيره، ولعله يقصد أن في بعض الطرق زيادة على غيرها فنعم، فعند أحمد زيادة: «وعن لبستين: أن يشتمل أحدكم الصماء في ثوب واحد، أو يحتبي بثوب واحد ليس بينه وبين السماء شيء، وأما في السنن، فهي الزيادة التي أشار إليها، ولم يذكر من خرجها.

⁽۷) هي رواية أبي داود (٣٤٦١)، التي لم يذكرها الشارح.

 ⁽A) يُنظر: «الهدآية» للمرغيناني (٣(٤٩))، و«النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (٢٠/٣٠ ـ
 ٤٠٤)، و«البيان» للمعراني (١٦١٥، ١١٦)، و«عمدة الفقه» لابن قدامة (ص٤٥).

كذا؛ فهذا نوع منها. أو: أبيعك هذه الدار بمبلغ كذا على أن تبيعني سيارتك بمبلغ كذا، فهذه من صور بيعتين في بيعة، وَمنها ما أشرت إليه قبل قليل، كأن يقول البائع: أبيعك هذه السلعة نقدًا بمبلغ كذا، أو مؤجلًا بمبلغ كذا.

وهذه المسألة لها صور عديدة، ذكر العلماء جملةً منها، وانتهوا إلى أنها لا تجوز، واتفقوا _ مع وجود خلافي في بعضها _ على أن ذلك إذا أنها لا تجوز، واتفقوا _ مع وجود خلافي في بعضها _ على أن ذلك إذا قصد به اللزوم، فلا يجوز، أما إذا تُصِد به الخيار، ففيه خلاف\(^1) والمؤلف يقسمها تقسيمًا بديعًا؛ فيقول: همي بيع مشمونين بشمونين باو بيع مثمونين بثمن، أو بيع مثمون بثمنين، فهذه جملةً من صورها التي ذكرها المؤلف، وسيبين بعد ذلك الأوجه والخلاف فيها بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

وقَدْ ذكرت أن الكتاب يحتاج إلى عنايةٍ، فإلى جانب ما فيه من علم، فنيه أيضًا عباراتٌ تحتاج إلى وقفةٍ.

◄ قَوْلٰہَ: (قَالَ أَبُو عُمَرَ)^(٢).

أكثر المؤلف تظلَّلة من ذِكْرِ أبي عمر في هذا الكتاب؛ لأنه عمدته في نقل المذاهب، وما أوثق أن يُثتمد على مثل هذا الرجل في نقل مذاهب الأمصار! فهو عالمٌ نِحْريرٌ جليلٌ، كم له من باعٍ في علم الحديث والفقه وغير ذلك.

> قولٰٰٰٓہَ: (وَكُلُّهَا مِنْ نَقْلِ العُدُولِ).

إذًا، هذه الأحاديث وإنَّ تعددت طرقها؛ فقد رواها الثقات عن الثقات، العدول عن العدول، حتى وصلت إلى رسول الله ﷺ.

والمؤلف لم يأتِ برواية أبي هريرة المختلف في تصحيحها، إنما

⁽١) سيأتي تفصيل المسألة قريبًا.

⁽٢) هو ابن عبدالبر.

عنهم جميعًا.

اختار هذا اللفظ الذي اجتمع على روايته هؤلاء الصحابة الثلاثة رضي الله

> قولمَ: (فَاتَّفَقَ الفُقَهَاءُ عَلَى القَوْلِ بِمُوجَبِ هَذَا الحَدِيثِ

عُمُومًا)^(١).

أي: اختلفوا في القول بموجب هذا الحديث، أي: ما يوجبه، فهناك موجِب وموجَب، والموجَب: ما ذكره العلماء من الأمور التي تعرف عند الأصوليين بالقوادح(٢).

والقول بالموجَب: وهو تسليم الدليل مسجلًا مع بقاء النزاع. والموجِب: ما يوجب الالتزام والوقوف عنده، أي: أن الواجب في ذلك عدم جواز بيعتين في بيعة.

◄ قول٪: (وَاخْتَلَفُوا فِي التَّفْصِيلِ أَغْنِي: فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَنْطَلِقُ عَلَيْهَا هَذَا الِاسْمُ مِنَ الَّتِي لَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهَا).

إذًا، المعاملات دقيقة، وقد نَبَّهت من قبل أن كتاب البيوع يحتاج إلى وقفاتٍ، ودقةِ نظرٍ، وعمقِ غوصِ فيه؛ لأن أكثر مسائله نتعامل بها في حياتنا اليومية.

وقَدْ قال النبي ﷺ: «الحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبهَةٌ، فَمَنْ تَرَكَ مَا شُبِّهَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْم، كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَثْرَكَ، وَمَن اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشُكُّ فِيهِ مِنَ الإِثْم، أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ، وَالمَعَاصِي حِمَى اللَّهِ، مَنْ يَرْتَعْ حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ»(٣).

⁽١) اتفقوا عمومًا، لكنهم اختلفوا في تفسيرها كما سيذكر المصنف.

⁽۲) ويسميها الأصوليون أيضًا بالاعتراضات: يقول الغزالي في «المنخول» (ص٥٠٥): «النوع الثاني: القول بالموجب من

الاعتراضات آلتي ينقطع المسؤول فيها، ويبطل به مقصوده». (٣) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٠٧/١٥٩٩) عن النعمان بن بشير.

فَيَجب على كلِّ مسلم أن يحرص على تحري الحلال في كسبه ومطعمه وملبسه ومشربه، لكن بعض النفوس الضعيفة تدفع صاحبها إلى الوقوع ببعض المشتبهات معلَّلاً بأنَّ ذلك فيه خلاف لبعض العلماء، أو بأن تحريم ذلك غير واضح، وأن الله غفور رحيم، وغير ذلك من المبررات.

لذا، يجب على المسلم دائمًا أن يراقب الله كل في السر والعلن، وأن يتجنب مواضع الشبهات، وأن يعلم أن الله تعالى قد أنعم عليه بنعم كثيرة لا حصر لها، وأن أجلً ما يقف عنده أن يقف عند حدود الله، ولا يتجاوزها.

وَعَليه، فَباب البيوع بابٌ مهم جدًا؛ لأننا نحتاج إليه في حياتنا اليومية من بيع وشراء، فكلَّ منا يتردد على الباعة بشتَّى أنواعهم في كلَّ احتياجاتنا اليومية من مأكلٍ ومشربٍ وملسٍ، وغير ذلك من الأشياء الكثيرة التي لا يستغني عنها إنسان.

لذلك، نجد بعض العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ قسموا الفقه إلى قسمين:

القسم الأول: عبادات.

القسم الثاني: معاملات.

وَجَعلوا في مقدمتها البيوع.

وبعضهم قَسَّم الفقه إلى أقسام عدة: فجعل قسمًا للعقيدة، وقسمًا للعبادات، وقسمًا للمعاملات، وقسمًا لنظام القضاء، وقسمًا لنظام الأسرة، وقسمًا لنظام العلاقات الدولية، وهكذا تقسيمات متعددة، لكن لا شك أن البيوع من أهمً هذه الأمور على الإطلاق.

قَوْلٰ؟: (وَاتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى بَعْضِهَا، وَذَلِكَ يُتَصَوَّرُ عَلَى وُجُوهِ
 فَلائَةٍ).

أخذ المؤلف كَظُلُّلُهُ في إعطاء تصور لصور البيعتين في بيعةٍ، وهذا

_ 🖁 شرح بداية المجتهد 🍕.

شيءٌ جيدٌ، فكما يقولون: «الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوره»(١)، فلكي، تحكم على أمرٍ من الأمور، أو تعرف ماهية ذلك الأمر، لا بد من مدخل يوصلك إليه، ُ وَهَذا المدخل بمثابة كَشَّافٍ يضيء لك الطريق، وهذاً الكشاف هو الصور التي رسمها لنا المؤلف رحمه الله تعالى؛ لتكون طريقًا ومنفذًا لمعرفة هذه الأمور، فرسم الطريق جملة، ثم بعد ذلك يصور تلك المسائل بأمثلةٍ حيةٍ؛ واحدة تلو الأخرى، فتثبت في ذهن القارئ.

﴾ قولك: (أَحَدُهَا إِمَّا فِي مَثْمُونَيْنِ بِثَمَنَيْنِ، أَوْ مَثْمُونٍ وَاحِدٍ بثَمَنيْن).

"مثمونين بثمنِ واحدٍ»، أيْ: كأن يقول البائع: أبيعك هذه الدار وهذه الدار بكذا، هذًا الكتاب وهذا الكتاب بكذا، هذه الدابة وهذه الدابة بكذا، وهَلُم جرًّا.

◄ قولة: (أَوْ مَثْمُونَيْنِ بِثَمَنِ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّ أَحَد البَيْعَيْنِ قَدْ لَزِمَ).

(على أن أحد البيعين قد لزم)، في الصورتين، أحدهما يلزم كأن يقول: أبيعك نقدًا بكذا، ومؤجلًا بكذا.

◄ قول٪: (أَمَّا فِي مَثْمُونَيْنِ بِثَمَنَيْنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُتَصَوَّرُ عَلَى وَجْهَيْنِ).

يريد المؤلف أن يعطينا صورتين لهذه الصورة (مَثْمونين بثمنين).

﴾ قولة: (أَحَدُهُمَا أَنْ يَقُولَ لَهُ: أَبِيعُكَ هَذِهِ السِّلْعَةَ بِثَمَن كَذَا عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي هَذِهِ الدَّارَ بِثُمَن كَذَا).

الصُّورَة الأولى أن يقول^(٢): أبيعك هذه السيارة بثمن كذا؛ _ هذه السلعة الأولى وثمنها ـ على أن تبيعني هذه الدار بمبلغ كذا، وهذه السلعة

⁽١) يُنظر: "غمز عيون البصائر" للحموي (٣١٤/٢)، و"البحر الرائق" لابن نجيم (٢٣٢/١)، و«تحفة المحتاج» للهيتمي (٢٨٧/١).

⁽٢) يُنظر: «البناية شرح الهداية» للعينى (١٨٦/٨)، و«الأم» للشافعى (٧٥/٣).

الثانية بمقابل آخر، فالسيارةُ لها ثمنٌ، والدار لها ثمنٌ، فإن كان الأمر لازمًا كما ذكر المؤلف، فَهَذا ينظر إليه أصلًا.

> قولكم: (وَالظَّانِي أَنْ يَقُولَ لَهُ: أَبِيعُكَ هَذِهِ السَّلْعَةَ بِدِينَارٍ، أَوْ هَذِهِ الأُخْرَى بِدِينَارَئِنِ).

الشورة الشَّانية (١٠): كأن يقول البائع: أبيعك هذه السلعة بكذا، وتبيعني هذه السلعة بكذا، أو هذه السلعة بكذا، أو هذه السلعة بكذا، أو هذه السلعة بكذا، أو يجعل هذه السلعة بكذا، أي: يجعله متحيرًا، فكأنه في النهاية بيبع إحداهما بالأخرى؛ فكما قبل على الإنسان: إذا أردت أن تُحيِّره خَيِّره، فَمثلاً يقول للمشتري: أبيعك هذه السيارة نقدًا بستة آلاف، أو مؤجلًا بثمانية آلاف، في مفاهيمهم، يقول بعضهم: آخذها بثمانية آلاف وأتاجر فيها، فربما إذا حال عليها الحول يَتَضاعف ثمنها.

ويقول آخر: سآخذها بستة آلاف، وأعمل عليها وأوفر الألفين.

فالناس يختلفون في وجهات نظرهم وتَوجُّهاتهم، كبعض الناس يكون معه مالٌ، فيقول: لماذا أشتري به بيتًا للسُّكني، ثم أصبح صفر البدين؟ فيستأجر بيتًا بمبلغ أقل ويتاجر بما معه من أموالٍ، فيربح ثم يشتري ما يريد.

وهذه من الأمور التي يسلكها التجار، وللناس فيما يحبون ويبغون مذاهب، لكن القضية هي الحلال والحرام.

تولىم: (وَأَمَّا بَيْعُ مَغْمُونِ وَاحِدٍ بِثَمَنَيْنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُتَصَوَّرُ أَيْضًا
 عَلَى وَجْهَيْنِ).

أيْ: الخَلَاف في كلِّ هذه المسائل التي أوردها المؤلف يدور حول أمرٍ واحدٍ عند الأثمة الثلاثة؛ أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، ألَا وهو

⁽۱) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد القيرواني (٢/٣/٦).

«الخرر»، وقد تُبتَ في «صحيح مسلم» أنَّ رسول الله ﷺ «تَهَى عَنْ بَيْعِ الغَرَر»(")، ويعتبرون تلك الصور منه.

ويُؤافقهم الإمام مالك أحيانًا على إثبات الغرر في تلك، وأحيانًا يعدُّه من باب الخيار؛ فالإمام مالكٌ كَثَلَقْهُ لا يلتفت إلى اللفظ، وإنما يُعوِّل على المقصد والمراد، فَما دامت السَّلعةُ صحيحةً خاليةً من الحرام والعيوب، وكان البيع معلومًا، اعتبر ذلك نوعًا من التخيير.

تَوْلٰٰںَ: (أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ النَّهَنَيْنِ نَقْدًا، وَالآخَرُ نَسِيقًة، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: أَبِيعُكَ هَذَا الثَّوْبَ نَقْدًا بِنَمَنِ كَذًا عَلَى أَنْ أَشْتَرِيَهُ مِنْكَ إِلَى أَجَلَ كَذَا إِنْمَن كَذَا إِنْمَ
 أَجل كَذَا إِنْمَن كَذَا (''').

ولا تجوز هذه الصورة أيضًا، ولو قال البائع: أبيعك هذه السيارة بعشرين ألفًا لمدة عام أو عامين لجاز.

والفَزَق: أن قوله: "بكذا أو كذا» يجعل المشتري في حيرة وتردد، فالبائع إن اشترى التي بألف كأنه اشترى بها الأخرى، أو بَاع بها الأخرى، وإن اشترى التي بألفين إلى أُجلٍ، فكأنه باع شيئًا بشيء، فالغَرر موجودٌ، والإبهام موجودٌ أيضًا.

◄ قول٪: (وَأَمَّا مَثْمُونَانِ بِثُمَنِ وَاحِدٍ).

وربما يقول البعض: لماذا يُتُعب الفقهاء أنفسهم، ويضيعون أوقاتهم في مثل هذه المسائل، وهذه الجزئيات، بل قد نجد بعضهم يفني عمره كله، ويقضي حياته في مثل هذه المسائل الخلافية، ولماذا لا ندع كل تلك الجزئيات ونأخذ الأحكام الظاهرة؟ أو نأخذها مباشرةً من الكتاب والشُنّة؟

الجواب: لا شكُّ أن المصدرين الأساسيين للتشريع إنما هما الكتاب والسُّنة، وهذا أمر لا ينازع فيه، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة،

⁽١) حديث (٤/١٥١٣) عن أبي هريرة.

⁽۲) يُنظر: «الذخيرة» للقرافي (۹۰/۹).

وخير من يعلم ذلك ويعمل به هم الأثمة الكبار أصحاب المذاهب، لكن قد نجد بعض المسائل والحوادث التي تنزل بالأمة، والوقائع التي تتكرر، ولا يوجد لها نصِّ صريعٌ في كتاب الله، وسُنة رسوله ﷺ فنلك أمرٌ يحتاج إلى معرفة العلل، فتلاميذ الأئمة رحمهم الله لمَّا وجدوا هذا الكنز العظيم، تحيِّروا في كيفية ترتيب تلك المسائل، وأن يقرروها، وأن يقيموا عليها الأدلة، فأخذوا يبحثون عن علل تلك الأحكام التي بني عليها الأثمة مسائلهم، فلما وقفوا عليها، بدؤوا يُدوِّنون تلك المسائل، فتكوَّن هذا الفقه العظيم.

إذًا، لا شك في رجوعنا إلى الكتاب والشنة الصحيحة، لكننا أحيانًا قد لا نجد الحكم ظاهرًا فيهما، فنأخذ بمقاصد الشريعة، ومقاصد الشريعة مطلوب الأخذ بها؛ لأن الشريعة لها أصولٌ قامت عليها، وكلها مقاصد سامية ينبغي أن يُرْجع إليها، وهكذا كان الصَّحابة رضي الله عنهم أجمعين، ثم مَنْ بعدهم التابعون ومَنْ تبعهم بإحسانٍ إلى أن يرث الله الأرض ومَنْ عليها.

◄ تولىم: (فَوِشْلُ أَنْ يَقُولُ لَهُ: أَبِيعُكَ أَحَدَ هَلَيْنِ بِنَمَنِ كَذَا) (١٠.
 أي: كأن يقول البائع مثلا: أبيعك أحد هذين الثوبين.

> تولىًم: (أمَّا الوَجُهُ الأوَّلُ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: أَبِيمُكَ هَذِهِ الدَّارَ بِكَذَا عَلَى أَنْ نَبِيعَنِي هَذَا الغُلامَ بِكَذَا).

إذن، لقد رتب البائع مسألة ببعه على بيع الأخر، كأن يقول: أبيعك هذه الدار بكذا على أن تبيعني هذا الغلام بكذا؛ فمعنى ذلك: إذا لم يبعه هذا الغلام، لم يبعه الدار، وربما إذا لم يبعه هذا الغلام أيضًا، زاد عليه في سعر الدار، فالبَيْعُ بهذه الصورة فيه جهالةٌ وغرزٌ، ولذلك نهى شرعنا الحيف عنه.

⁽١) يُنظر: «الفروق للقرافي وتهذيب الفروق» لمحمد بن علي بن حسين (١٧٠/١).

تولىم: (فَنَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُورُ؛ لِأَنَّ النَّمَنَ فِي كِلْهِمَا
 يَكُونُ مَحْهُولًا).

هذا مذهب الإمام الشافعي^(۱)، وكذلك أيضًا أبو حنيفة^(۲) وأحمد^(۳)، فهذه الصور كلها لا تجوز عندهم.

> قَوْلَى: (لِأَنَّهُ لَوْ أَفْرَة المُبِيمَيْنِ، لَمْ يَتَّفِقَا فِي كُلِّ وَاحِدِ مِنْهُمَا عَلَى النَّمِنِ النَّهِ عَلَى النَّمِنِ النَّهِ وَاللَّهِ عَلَى النَّمَنِ اللَّهِ وَاحِدِ. وَأَصْلُ الشَّافِعِي فِي عَقْدِ وَاحِدِ. وَأَصْلُ الشَّافِعِي فِي رَبِّيَمَةٍ إِنَّمَا مُو جَهْلُ الثَّمَنِ، أَوِ المَشْمُونِ. وَأَمَّا الرَّجْهُ النَّهْنِ : وَهُو الأَخْرَى النَّهْمَةَ بِدِينَارٍ، أَوْ هَذِهِ الأَخْرَى النَّهْرَةِ فَيْ النَّهْرَةِ فَيْدِ السَّلْمَة بِدِينَارٍ، أَوْ هَذِهِ الأَخْرَى بِدِينَارِيْ عَلَى أَنْ البَيْعَ قَدْ لَزِمَ فِي أَحَدِهِمَا، فَلا يَجُوزُ عِنْدَ الجَمِيمِ).

«على أن البيع قد لزم في أحدهما»، أي: البيع بهذه الصورة إما أن يكون قد لزم، أي: حصل الالتزام به، وإما أن يكون على الخيار، أي: كأنه يقول له: اختر كذا أو اختر كذا⁽⁴⁾.

> تعولى هَ: (وَسَوَاءٌ كَانَ النَّفْدُ وَاحِدًا أَوْ مُخْتَلِفًا؛ وَخَالَفَ

- (١) قال الشافعي في «الأم» (٧م/٣): «ولا خير في أن أبناع منك جزافًا، ولا كيلًا، ولا عدًا، ولا عدًا، ولا يبدئًا كاننا ما كان على أن أشتري منك مُذًا بكذا، وعلى أن تبيعني كذا بكذا؛ حاضرًا كان ذلك أو غائبًا، مضمونًا كان ذلك أو غير مضمونٍ، وذلك من بيعتين في بيعتين في بيعتين في بيعتين في
- (۲) قال العيني في «البناية شرح الهداية» (۱۸٦/۸): «وقال الشافعي: ... أن يقول: أيمك داري هذه بكذا على أن تبيعني غلامك بكذا، فإذا وجب لي غلامك، وجبت لك داري، وهذا تفارق عن بيع بثمن معلوم، ولا يدري كل واحد منهما على ما وقعت عليه صفقته ... وبقولنا قال الشافعي».
- (٣) قال ابن قدامة في «الكافي» (١٣/٣): «وقيل: معنى «بيعتين في بيعة»، أن يقول:
 بعتك هذا بمائة على أن تبيعني دارك بألفي، أو على أن تصوفها لي بذهب، وأيًّا ما
 كان، فهو غير صحيح».
 - (٤) ويسمى بيع اختيار. انَّظر: «الشرح الكبير» للدردير، وحاشية الدسوقي (١٠٦/٣).

عَبْدُالعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ فِي ذَلِكَ، فَأَجَازُهُ إِذَا كَانَ النَّقْدُ وَاحِدًا أَوْ مُخْتَلِقًا(١٠) وَعِلَّهُ مُنْعِهِ عِنْدَ الجَمِيعِ الجَهْلُ؛ وَعِنْدَ مَالِكِ مِنْ بَابِ سَدِّ الدُّرَائِع؛ لِأَنَّهُ مُمْكِنُ أَنْ يَخْتَارَ فِي نَفْسِهِ أَحَدَ النَّوْيَيْنِ).

أَيْ: علَّة المنع عند الإمام مالكِ كَثَلَقْهُ لا تتفق مع بقيَّة الأثقة في هذه الصُورة، فَجميع الأثقة مُتَفقون على أن علة تحريمها هي الغرر، لكن الإمام مالكًا كَثَلَقْهُ يحرم هذه الصورة من باب سد الذرائع، أي: سد كل بابٍ ربما يوصل البائعين إلى التعامل بالربا؛ ولذلك قال: بالخيار.

ومن هنا بدأ المؤلف يفصل أكثر، فذكر أنه ربما يختار أحد الثوبين أو يختار الآخر، فيحصل عنده ترددٌ في ذلك وتحيُّر، فلم يجزم باختيار أحد الثوبين.

ولهذا، نَجد أن رسول الله على قال في الحديث المتفق عليه: «البَيِّمَانِ بِالخِبَارِ مَا لَمُ يَتَفَرَّقًا - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقًا - فَإِنْ صَدَقًا وَبَيِّنَا بُورِكُ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتُ بَرَكَةً بَيْمِهِمَا، (٢٠).

> قَوْلٰہَ: (فَیَکُونُ قَدْ بَاعَ ثَوْیًا وَدِینَارًا بِنَوْبٍ وَدِینَارٍ، وَذَلِكَ لَا یَجُوزُ عَلَى أَصْلِ مَالِكِ).

لأنه قد يكون قد اختار ثوبًا في ظاهره، وفي باطنه اختار ثوبًا آخر، فكأنه بهذا التحيُّر قد باع ثوبًا بتَوْبٍ، وهذا على النَّصُوُّر.

◄ قولمَ: (وَأَمَّا الوَجْهُ الثَّالِثُ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: أَبِيعُكَ هَذَا

 ⁽١) قال سحنون: وقال ابن وهب وابن نافع: وقَدْ كان عبدالعزيز بن أبي سلمة يجيز مثل
 هذا إذا قال الرجل للرجل: هذا الثوب بسبعة، وهذا الثوب بخمسة، والوزن واحد،
 فاختر فيهما، وقد وجب لك أحدهما، فلا بأس بذلك. انظر: "المدونة" (٣٢٥/٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (٤٧/١٥٣٢) عن حكيم بن حزام.

الثَّوْبَ نَقْدًا بِكَذَا، أَوْ نَسِيئَةً بِكَذَا)(١).

وهذًا يقع فيه كثيرٌ من الناس؛ كأن يقولُ: أبيعك هذا الثوب، أو هذه السلعة، أو هذه السيارة نقدًا بكذا، أو نسيتةٌ (إلى أجلٍ) بكذا، فَهذا حاصل وموجود بين الناس.

 \(\text{\text{\$\frac{1}{2}}} \)
 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

 \(\text{\$\frac{1}{2}} \)

وكَذَلك منعه الإمام أحمد رحمه الله تعالى(٥).

تولىم: (لأَنَّهُمَا افْتَرَقا عَلَى ثَمَنٍ غَيْرٍ مَعْلُومٍ؛ وَجَعَلَهُ مَالِكٌ مِنْ
 بَابِ الخِيَارِ).

وَهَكذا مسائلُ الفِقْو مختلفةٌ، وربما نجد في بعضها غموضًا، وربما تحتاج إلى بحثٍ وتدقيقٍ وتأملٍ، وكل الكلام فيها قد يُظن أنه نوعٌ من التكرار^(۲)، لكنه في الحقيقة نوعٌ من التوضيح، والمسائل ـ دائمًا ـ إذا

- (١) انظر: "فتح القدير" لابن الهمام (٢/٢٤٦، ٤٤٧)، و"التنبيه" للشيرازي (ص٨٩)، و"الإثناء" للحجاري (٢/٢٧).
- (۲) قال اللدويور: (إنْ كان على الخيار لهما ممًا، جاز بعشرة نقدًا أو أكثر كأحد عشر لأجل معلوم، وأولى مجهولي، انظر: (بلغة السالك) (۱۳/۳).
- (٣) قال الشيباني: «وإذا باع الرجل بيمًا، فقال: هو بالنسبية بكذا، وبالنقد بكذا كذا، أو
 قال: هو إلى أجل كذا بكذا وكذا، وإلى أجل كذا بكذا وكذا، فافترقا على هذا، فإنه لا يجوز، يُنظَر: «الأصل المعروف بالمبسوط» (٩١/٥).
- (٤) قال الشيرازي: «وَإِنْ جمع بيعتين في بَيْمةٍ في أحد التأويلين بأن... قال في التأويل الآخر: بعنك بعشرة نقدًا، أو بعشرين نسيئة، بطل البيع، يُنظر: «التنبيه» (ص٨٩).
- (٥) قال الشيبائين: "وإذا باع الرجل بيكًا، فقال: هو بالنسبية بكذا، وبالنقد بكذا كذا، أو قال: هو إلى أجل كذا بكذا وكذا، وإلى أجل كذا بكذا وكذا، فافترقا على هذا، فإنه لا يجوزه. يُنظر: «الأصل المعروف بالمبسوط» (٩١/٥).
- (٦) تنبيه: قال الشارح كَظَلَمْ قبل ذلك: "يحتاج الكتاب دائمًا إلى توضيح أكثر؛ =

كانت لها أدلةٌ من الكتاب أو السُّنَّة الصحيحة، فإن الإنسان يتشوق إليها، ويُقْبل عليها أكثر.

وَمَسائل الفقه كثيرةٌ ومتنوعةٌ تستوعب جميع حياتنا، لذا يجدر بنا الاهتمام بدراستها جيدًا حتى لا نقع في الحرام أو في الشبهات.

فحين يقول البائع: أبيعك هذه السيارة نقدًا بخمسة آلاف، أو مؤجلًا بستة آلاف، فكأنه خيَّره، فالجمهور يقول: لا تجوز هذه الصورة؛ لأن البائع قال له: هذا وذاك، فأبهم عليه وجعله مترددًا، وأوقعه في الغرر.

أما الإمام مالك ﷺ فردَّ ذلك إلى الخيار، فإما أن يختار هذه، أو يختار هذه.

والجمهور يقولون: ربما يختار إحداهما فيندم، وربما يختار الأخرى، وفي نفسه الثانية، فنرفع هذا الوهم والغرر، ونجعل الأمور صافيةً نقيةً، ونعمل بقول رسول الله : «دَعُ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا

◄ قَوْلَى: (لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ عَلَى الخِيَارِ، لَمْ يُتَصَوَّرُ فِيدِ نَدَمٌ يُوجِبُ تَحْوِيلَ أَحَدِ الشَّمَتَيٰنِ فِي الآخَرِ، وَهَذَا عِنْدَ مَالِكٍ هُوَ المَانِغُ، فَعِلَّةُ الْمُتِنَاعِ هَذَا الوَّجُو الظَّالِثِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةً مِنْ جِهَةٍ جَهْلِ المَّيْنِ، فَهُو عِنْدَهُمَّا مِنْ يُبُوعِ الغَرَرِ الَّتِي نُهِيَ عُنْهَا).

وقد نهى الرسول الله ﷺ عن بيع الغرر في حديث أخرجه مسلم وغيره (٢٠)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الغَرْرِ».

لأنه ربما يكرر بعض العبارات...»، وقال هنا: «يكرر المؤلف بعض المسائل،
 وهذا التكرار لا ينبغي حتى لا يلتبس على طالب العلم»، والله أعلم؛ فلينه لهذا.

⁽۱) أخرجه الترمذي (١٨٠ُم) وقال: صحيح، والنساني (٨/٣٣٧) (٥٧١١) عن الحسن بن على، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في «إرواء الغليل» (١٢).

⁽٢) أخرَجه مسلم (٤/١٥١٣)، وأبو داود (٣٣٧٦)، والترمذي (١٢٣٠).

 ◄ تولى : (وَعِلَةُ امْتِنَاعِهِ عِنْدَ مَالِكٍ سَدُّ الذَّرِيمَةِ المُوجِبَةِ لِلرِّبَا إلِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ الَّذِي لَهُ الخِيَارُ قَدِ الْحَتَارَ أَوَّلًا إِنْفَاذَ العَقْدِ بِأَحْدِ الشَّمَنَيْنِ المُؤجَّل أَوِ المُعَجَّل، ثُمَّ بَدَا لَهُ، وَلَمْ يَظْهَرْ ذَلِكَ).

إذن، نجد في مذهب الإمام مالك كَثَلِثُهُ التردد، وأنه يخشى من أن يكون ذلك وسيلةً إلى الربا؛ فيكون القيد الذي وَصَعه الأئمة الثلاثة هو الأنسب في هذا المقام، وهو الأحوط للمسلم، والأحفظ لدينه أن يبتعد عن مثل هذه الشبهات.

تولىم: (فَيَكُونُ قَدْ تَرَكَ أَحَدَ الظَّمَنَيْنِ لِلشَّمْنِ الظَّانِي، فَكَأَنَّهُ بَاعَ أَحَدَ الظَّمَنَيْنِ بِالظَّانِي، فَكَأَنَّهُ بَاعَ أَحَدَ الظَّمَنَيْنِ بِالظَّانِي، فَيَدْخُلُهُ ثَمَنٌ بِثَمَنٍ نَسِيقةً اَوْ نَسِيقةً وَمُتَفَاضِلًا، وَهَذَا كُلُهُ إِذَا كَانَ النَّمَنُ نَقْدًا).

والتردد قد يجلب الندم، والندم قد يحصل في بعض السلع التي ليس فيها ربًا كالثلاجات مثلاً، فإذا سأل المشتري عن اثنين وتردد بينهما، ثم اشترى واحدةً، فربما بعد أن يأخذها يندم ويقول: لو أنني اشتريت الأخرى لكان أفضل، فما بالك بأمور خيرت فيها؛ إما أن تأخذها بمبلغ أقل نقدًا، وإما بمبلغ أكثر مؤجلًا، وتطالب به في وقته!

تولىم: (إِنْ كَانَ النَّمَنُ غَيْرَ نَقْدٍ بَلْ طَعَامًا، دَخَلَهُ وَجْهُ آخَرُ، وَهُوَ
 بَيْعُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ مُتَفَاضِلًا)(١).

كذلك أيضًا يدخله التفاضل؛ لأن الطعام كما قال رسول الله ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالفِضَّةُ بِالفِشَّةِ، وَالبُّرُ بِالبُّرِ، وَالشَّمِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمُّرُ بِالتَّمْرِ، وَالولْحُ بِالولْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَذًا بِيَدٍ، فَإِذَّا الْحَتَلَفَتْ هَذِهِ الأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، ")، وكما هو معلوم ما

⁽١) تقدم الكلام على هذه المسألة.

⁽۲) أخرجه مسلم (۸۱/۱۵۸۷) عن عبادة.

جاء في بيع التمر، وفي قصة تمر الجمع، فَمَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِتَمْرِ جَنِيبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلُّ تُمْرِ خَيْبَرَ هَكَذَا؟»، قَالَ: لا وَاللَّهِ يَا رَسُولُ اللَّهِ، إِنَّا لَنَاخُذُ الطَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلاقِ، فَقَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لاَ تَفْعَلُ، يعِ الجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغْ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا»(١٠)، أي: تمرًا جَيْدًا.

◄ تولى: (وَأَمَّا إِذَا قَالَ: أَشْتَرِي مِنْكَ هَذَا الظَّوْبَ نَقْدًا بِكَذَا عَلَى
 أَنْ نَبِيعَهُ مِنِّي إِلَى أَجَلٍ، فَهْوَ عِنْدَهُمْ لَا يَجُوزُ بِإِجْمَاعٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ
 اللِمِينَةِ، وَهُوَ بَيْعُ الرَّجُلِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، وَيَدْخُلُهُ أَيْضًا عِلَّةٌ جَهْلِ الظَّمَٰنِ).

واصطلاحًا: قرض في صورة بيع لاستحلال الفضل.

وللعينة المنهي عنها تفسيراتٌ، أشهرها⁽⁴⁾: أن يبيع سلعةً بثمنِ إلى أجلِ معلوم، ثم يشتريها نفسها نقدًا بثمنِ أقل قبل انقضاء المدة، وفي نهاية

⁽١) أخرجه البخاري (٢٢٠١)، ومسلم (١٥٩٣/٩٥).

 ⁽٢) قال الدروير: "داصل العينة: عونة، وقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياءً: من العون». انظر: "أقوب المسالك وحاشية الصاوى، (١٢٨/٣).

 ⁽٣) قال الجوهري: والليينة بالكسر: السلف. واعتان الرجل، إذا اشترى الشيء بنسيئة.
 انظر: «الصحاح» (٢١٧٢/١).

 ⁽٤) يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي، وحاشية ابن عابدين (ه/٢٧٣)، و«أقرب المسالك وحاشية الصاوي؛ للدردير (١٢٨/٣)، ١٢٩)، و«الكافي» لابن قدامة (١٦/٢).

الأجل يدفع المشتري الثمن الأول، والفرق بين الثمنين فضلٌ، هو ربا للبائع الأول، وهذه من الحيل.

وقد جاء في ذلك الوعيد الشديد عن رسول الله ﷺ قال: ﴿إِذَا تَبَايَعُتُمْ بِالعِينَةِ، وَأَخَذْتُمُ أَثْنَابَ البَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالرَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الحِهَادَ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًا لا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى يِينِكُمُ ۖ (ا).

إذن، قد حذرنا من العبنة الرسول ﷺ نصًّا، فجمهور العلماء كأبي حنيفة ^{۲۲} ومالك^{(۲۲} وأحمد⁴¹⁾ يرون أن بيع العينة محرمٌ، أما الشافعية فيجيزونه (⁰⁾، ولا شك أن مذهب الجمهور أرجع، وسبق وقَدْ ذكرنا هذه المسألة.

وقد جاء المؤلف كَثَلَقُهُ بمثالٍ مقلوبٍ هو نفس المعنى الصَّحيح عنة.

ورأيت أحد الكتب التي تعلق على المثال الذي ذَكره المؤلف، ويقول: «أخطأ المؤلف في المثال»، والمؤلف لم يخطئ، بل قدم الشراء على البيع بقوله: «أَشْتَرِي مِنْكَ هَلَا النَّوْبَ نَقْدًا بِكَذًا عَلَى أَنْ تَبِيعَهُ مِنِّي إِلَى أَجَلٍ»، فلو قَدَّمنا الجملة الثانية على الأولى، لَكَانت هي المثال الصحيح.

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٤٦٢) عن ابن عمر، وصحَّحه الأَلْبَانيُّ في «الصحيحة» (١١).

 ⁽٢) قالوا: «اخترعه أكلة الربا، وهو مكروه مذموم شرعًا». يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي، وحاشية ابن عابدين» (٣٢٥/٥).

 ⁽٣) فصل المالكية فيها على ثلاثة أقسام:
 فقال الدردير في «الشرح الكبير» وحاشية الدسوقي (٨٨/٣ ـ ٩٠): «وهي ثلاثة

أقسام: جائز، ومكروه، ومعنوع...،، ثم فَصَّلها. (\$) قالوًا: قبيع العينة، فهو أن يبيع سلعةً بثمنٍ مؤجلٍ، ثم يشتريها منه بأقلَّ من الشمن

حالًا، فلا يجوزة. يُنظر: «الكافي» لابن قداًمة (١٩/٢). ((ه) قال النووي: «ليس من المناهى بيع العينة». يُنظر: «روضة الطالبين» (٤١٨/٣).

ه) قال النووي: «ليس من المناهي بيع العينة». يُنظر: «روضة الطالبين» (١٨٨٣».
 ٤١٩).

إذن، ما فعله المؤلف، فهو التقديم والتأخير ليس إلا؛ ومضمون عبارة المؤلف صحيحة، لكنه قدم العُجُز على الصدر.

 قَـزَلــــ: (وَأَمَّا إِذَا قَالَ لَهُ: أَبِيمُكَ أَحَدَ مَلَيْنِ النَّوْيَبْنِ بِدِينَارٍ، وَقَدْ
 لَزِمَهُ أَحَدُهُمَا أَبُهُمَا يَخْتَارُ، وَافْتَرَقًا قَبْلَ الخِيَارِ).

كأنْ يقول البائع: أبيعك أحد هذين الثوبين بكذا، فاختار واحدًا منهما، يعني: يلزمه بيع أحدهما.

قَوْلَهَ: (فَإِذَا كَانَ النَّوْيَانِ مِنْ صِنْفَيْنِ، وَهُمَا مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُسْلَمَ
 أَحَدُهُمَا فِي النَّانِي).

"يُسُلم"، أي: يسلم فيه، وهو السَّلَم، وسيأتي الكلام عنه مفصلًا، ورُبَّها يُوضح في هذا المقام بعض الصُّور التي فيها بعض الغموض؛ لأن المؤلف أدخل بعض مسائل السلم في مسائل البيوع، والسَّلم ـ كما هو معلوم ّـ نوعٌ من أنواع البيوع، أفَرَده العلماء بباب مستقلً.

و السَّلَم» (١): هو بيع شيء موصوف في الذمة بلفظ السَّلَم أو السلف، وهو مستثنّى من بيع المعدوم وما ليس عند الإنسان، وذلك لحاجة الناس إلى مثل هذا العقد.

ومثاله: أن تدفع مالًا إلى شخصِ على أن يعطيك بعد ذلك السلعة، وله شروطٌ معروفةٌ أشارت إليها أحاديث رسول الله ﷺ؛ كقوله: «مَنْ أَسْلَفَ فِي تَشْرٍ، فَلْيُسْلِفُ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ،، مُقَتَّى عَلَيُهِ^(۱).

وَلِلْبُخَارِيِّ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ^(٣)، وأضَافَ العُلَماء إلى ذلك أيضًا شروطًا أخرى مُفصَّلة في بابها.

 ⁽١) يُنظر: «النهاية» (۲/۳۹۰) لابن الأثير، و«تحفة المحتاج» للهيتمي (۲/٥، ٣)،
 و«المعجم الوسيط» (٤٤٦/١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٢٣٩)، ومسلم (١٢٧/١٦٠٤) عن ابن عباس.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٢٤٠).

تولىم: (فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنِ مَالِكِ^(۱)، وَالشَّافِعِيِّ^(۱) فِي أَنَّهُ
 لا يَجُوزُ).

القَوْل بالتحريم ليس محصورًا على الشَّافعيِّ ومالكِ فقط، بل كلُّ العُلَماء والأثمة مُتَّفقون على أنه عدم جوازه^{(٢٧}؛ لأن الغرر واضحٌ فيه، لكن إن كان من صنفِ واحدٍ، فلا بأس به.

 \(\text{id} \)
 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

 \(\text{id} \)

وكَذَلك لا يجوز عند الإمام أحمد كَثَلَثْهُ، فَلَلاثَتُهُم مَتَّفقون على ذلك..

(١) مذهب المالكية، يُنظر: «القوانين الفقهية» لابن جزي (ص١٦٩) قال: «الغرر الممنوع على عشرة أنواع...النوع السادس: يبعنان في يبعة... والثاني أن يقول: بعنك أحد هذين الثوبين بكذا على أن البيع قد لزم في أحدهما»..

 ⁽٢) مذهب الشافعية، يُنظر: «الشرح الكبير، للرافعي (٢٩٨/١٢) قال: «قد اعتبر في البيع العلم بثلاثة أمور من المبيع: العين، والقدر، والصفة، أما العين: فلما لا يجوز أن يقول: بعتك أحد هذين العبدين،

⁽٣) مذهب الحثفية، يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٩٣/ ٢٦٣) قال: (إذا اشترى أحدهما شراءً فاسدًا بأن قال البائع: بعت متك أحد هذين العبدين بكذا، ولم يذكر الخيار أصلاً، فإن المشتري لا يملك واحدًا منهما قبل القبض؛ لأن البيع الفاسد لا يفيد الملك قبل القبض، فإن قبضهما، ملك أحدهما ملكًا فاسدًا».

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «الكافي» لابن قدامة (١٠/٢) قال: «ولا يجوز بيع... أحد هذين العبدين؛ لأنه غر».

 ⁽٤) قال ابن رشد الجد في «البيان والتحصيل» (٣٨٣/٣): «... وعلى مذهب عبدالعزيز بن أبي سلمة في «المدونة»، يجوز ذلك في الصنفين».

 ⁽a) قال ابن رشد الجد في «البيان والتحصيل» (٣٨٣/٧): «أما مالك في «المدونة»، فجرى في الثياب على أصله في الغنم، وأجاز شراء العدد منها على الاختيار إذا كانت صنفاً واحدًا، وصفةً واحدةً وإن تفاضلت».

◄ تَعْلَىٰ: (وَأَمَّا مَالِكٌ، فَإِنَّهُ أَجَازُهُ؛ لِأَنَّهُ بُجِيزُ الخِبَارَ بَعْدَ عَقْدِ
 البَّع في الأَصْنَافِ المُسْتَوِيَةِ).

اعتبر الإمام مالكٌ كَلَلْهُ ذلك نرعًا من الخيار، فباختيار أحدهما يعتبر البيع لازمًا، وتحدد في حقَّه، وغير الإمام مالكِ يعتبر ذلك بيعتين في بيعة، وقد عرفهما عبدالله بن مسعود شه بقوله: "صفقتان في صفقةٍ ربًا" (")، يعني: بيعتان في بيعة ربًا، وهو معنى حديث رسول الله ﷺ أنه نهى عن بيعتين في بيعة ... الحديث (").

◄ قولٰٰٰٓہَ: (لِقِلَّةِ الغَرَرِ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ).

أي: يرى الإمام مالكُ كَلِيَّقُهُ أن الغرر في ذلك يسيرٌ، وأنه يمكن أن يتجاوز عنه، والقائلون بعدم الجواز يقولون: الغرر في ذلك واضحٌ، وليس يسيرًا؛ لأن المشتري وقع في إبهام وحيرةٍ.

قَوْلٰكَ، (وَأَمَّا مَنْ لَا يُجِيرُهُ، فَيَعْتَبِرُهُ بِالغَرَرِ الَّذِي لَا يَجُورُ ؟
 لِأَنَّهُمَا افْتَرَقًا عَلَى بَيْعٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ).

«علَى بيع غير معلوم»، أي: علَى بيع مبهم لم يكن محددًا.

◄ قَتَوْلَمَ: (وَبِالجُمْلَةِ، فَالفُقَهَاءُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الغَرَرَ الكَثِيرَ فِي المَبِيعَاتِ لَا يَجُوزُا.

كأن المؤلف رحمه الله تعالى عاد على ما سبق بإيجاز؛ فبيَّن أن العلماء متفقون على أن الغرر ينقسم إلى قسمين^(r):

 ⁽١) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٨/٨٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف»
 (٣٠٧/٤)، وصَحَّحه الألْبَائيُّ في «إرواء الغليل» (٣٠٧).

⁽۲) تقدم تخریجه.

⁽٣) قَشْمها القرافي ثلاثة أقسام، فقال: «الغرر والجهالة ثلاثة أتسام: كثير معتنع إجماعًا؛ كالطير في الهواء، وقليل جائز إجماعًا؛ كأساس الدار وقطن الجبة، ومتوسط اختلف فيه، هل يلحق بالأول أو الثاني؟ فلارتفاعه عن القليل ألحق بالكثير، ولانحطاطه عن=

الأوَّل(''): غرر يسير، وهذا متسامحٌ فيه، وقد مرَّت نَماذجُ كثيرةٌ مثل ذلك في الشريعة الإسلامية؛ فكل باب من الأبواب فيه من التسامح ما فيه، فمَنْ لم يستطع أن يتوضأ مثلا، فإنه يتيمم، ومَنْ جرح أو كسر وعليه جبيرةٌ، فيمسح على الجبيرة، وكذلك بعض النجاسات المعفو عنها، والقاعدة المعلومة: أن «المشقة تجلب التيسير» ('')

وقد بيَّن العلماء أن أسباب التخفيف في الشريعة سبعة:

- * فالمسافر يخفف عنه.
 - * وكذلك المريض
- الكثير ألحق بالقليل، وهذا هو سبب اختلاف العلماء في فروع الغرر والجهالة. يُنظر: اللغروق، (٢٩٥٣)، ولللك وضع العلماء شروطًا للغرر حتى يكون موثرًا في العقد: أن يكون كثيرًا، وأن يكون في المعقود عليه أصالة، وآلا يكون للناس حاجة في ذلك العقد، وأن يكون في عقود المعاوضات فقط (عند المالكية وحدهم). انظر: «الأسياء والنظارة للسيوطي (ص. ١٧)، و«الفروق» للفراقي ((١٥٥)).
- (١) قال النووي: أونقل العلماء الإجماع أيضًا في أشياء غررهًا حقير: منها...›، وساق جملةً من هذه الأنواع.
- ثم قال: «قال العلماء: مدار البطلان بسبب الغرر والصحة مع وجوده على ما ذكرناه، وهو أنه إذا وحت العاجة إلى ارتكاب الغرر ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة، أو كان الغرر حقيرًا، جاز البيع وإلا فلا، وقد تختلف العلماء في بعض المسأل كبيع العين الغائبة، وبيع الحنطة في سنبلها، ويكون اختلافهم مبنيًا على هذه القاعدة، فبعضهم برى الغرر وبييرًا لا يؤثر، وبعضهم براه موثرًا، وإله مجالًا علم. يُنظر: «المجموع» (۲۵/۸).
- (٢) المراد بـ «المشقة الجالبة للتيسير»: «المشقة التي تنفك عنها التكليفات الشرعية، والمشقة تجلب التيسير، لأنَّ الحرج مدفوع بالنص، ولكن جلبها التيسير مشروط بعدم مصادمتها نشا، فإذا صادمت نشا روعي ودنها، وهي داخلةً في الحبادات والمعاملات والأنكحة والجنايات؛ ففي العبادات كون الصلوات خمساً فقط، وتغريقها على الأوقات، وإباحة القصر والجمع فيها للمسافر، واغتفار الفعل الفاحف في الصلاة للخائف، وكيف أمكنه في حالة شدة الخوف، وأمثلة ذلك كثيرة انظر: «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع الأيي زرعة العراقي (ص٢٥٩)، و«شرح القواعد النقهية» للزرقا (ص٢٥٩)، و«شرح القواعد النقهية» للزرقا (ص٢٥٩)، و«شرح القواعد

- * والعبد.
- * والمرأة.
- * وكذلك أيضًا الجاهل.
 - ۞ والنَّاسي.
 - المُحُره.

فعُنيَت الشريعة الإسلامية بهؤلاء السَّبعة بسبب حَالهم، وخُفَّفت عنهم، ولقد سبق أن تكلَّمنا عن ذلك كلَّه بنوعٍ من التفصيل.

◄ قَوْلَات: (وَأَنَّ القَلِيلَ يَجُوزُ، وَيَخْتَلِفُونَ فِي أَشْيَاء مِنْ أَنْوَاعِ الغَرَر، وَيَخْتَلُفُونَ فِي أَشْيَاء مِنْ أَنْوَاعِ الغَرَرِ القَلِيلِ المُبَاحِ لَيَعْضُهُمْ يُلْحِقُهَا بِالغَرَرِ القَلِيلِ المُبَاحِ لِتَرَدُّوهَا بَيْنَ القَلِيلِ وَالكَثِيرِ. فَإِذَا قُلْنَا بِالجَوَازِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكِ، فَقَيْضُ الثَّوْيَيْنِ مِنَ المُشْتَرِي عَلَى أَنْ يَخْتَارَ، فَهَلَكَ أَحَدُهُمَا أَوْ أَصَابُهُ عَيْبٌ، فَهَلَكَ أَحَدُهُمَا أَوْ أَصَابُهُ عَيْبٌ،

فلُوْ طرأ عيب على المبيع بأن احترق بعد التردد الذي حصل في أول البيع، فمن سيضمن ذلك التلف؟! لا شك أن الضرر سيقع على أحدهما.

وعليه، فما اتَّخذه جمهور العلماء من تحريم مثل ذلك البيع هو حَسْمٌ لهذه المسألة، وإغلاقٌ لهذا الباب بكلِّ ما فيه من ضررٍ.

◄ قَوْلَات: (فَقِيلَ: تَكُونُ المُصِيبَةُ بَيْنَهُمَا. وَقِيلَ: بَلْ يَضْمَنُهُ كُلَّهُ المُشْتَرِي إِلَّا أَنْ تَقُومَ البَيْنَةُ عَلَى هَلاكِهِ. وَقِيلَ: فَرْقٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ النَّبَابِ وَمَا يَغُلُبُ عَلَيْهِ كَالعَبْدِ، فَيُضَمَّنُ فِيمَا يَغُلُبُ عَلَيْهِ كَالعَبْدِ، فَيُضَمَّنُ فِيمَا يَغْلُبُ عَلَيْهِ كَالعَبْدِ، فَيُضَمَّنُ فِيمَا يَغْلُبُ عَلَيْهِ وَالعَبْدِ، فَيُضَمَّنُ فِيمَا يَغْلُبُ عَلَيْهِ وَالمَّا عَلْ يُعْرَبُهُ أَخْذُ البَاقِي؟ قِيلَ:

يَلْزَمُ. وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُ، وَهَذَا يُذْكَرُ فِي أَحْكَامِ البُيُوعِ(١).

سيَأتِي تفصيل كلِّ ذلك ـ كما مرَّ تفصيله ـ في بيع النجش، وبيع الشُلَامسة، وبيع الحصاة، وبيع الآبق، وقد أحسن المؤلف صنمًا؛ لأنه فصل في أحكام البيع لشدة الحاجة إلى ذلك.

تولاه: (وَيَنْبَغِي أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ المَسَائِلَ الدَّاخِلَةَ فِي هَذَا المَعْنَى
 فِي: أَمَّا عِنْدُ فُقْهَاءِ الأَمْصَارِ فَمِنْ بَابِ الغَرْرِ، وَأَمَّا عِنْدُ مَالِكٍ، فَمِنْهَا مَا يَكُونُ عِنْ بَابِ الغَرَرِ).
 يَكُونُ عِنْدُهُ مِنْ بَابِ ذَرَائِع الرَّبَا، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ مِنْ بَابِ الغَرَرِ).

والخلاصة: أن كلَّ ما مرَّ من مسائل من اختلاف الفقهاء _ وبخاصة اختلافهم في النوع الأخير (بيعتان في بيعة) _ قاعدة ثابتة مستقرة لا تغير عند الأثمة الثلاثة في الغرر، وكذلك الإمام مالك أحيانًا، فقد يعتبرها من البيوع الربوية، أو من باب سد الذرائع التي توصل إلى الربا، وأحيانًا يراها من باب الخيار??

> تولات: (فَهَذِهِ هِيَ المَسَائِلُ الَّتِي تَتَمَلَّقُ بِالمَنْظُوقِ بِهِ فِي هَذَا البَابِ.
 وَأَمَّا نَهُمُ عُنْ بَيْعِ الثَّبِيَا)^(٣).

⁽¹⁾ يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد القيرواني (٣٩١/٦) قال: «ولو كان السلمتان مما يجوز أن يسلم إحداهما في الأخرى، لم يجز على إلزام إحداهما، قال: وإذ ثناء كانا صنفا واحدًا إن شاء، وإن شاء كانا صنفا واحدًا إن شاء، وإن شاء دومها، فهلكا أو أحدهما فالجواب أي أحد خُدهما على الإلزام يختاره ولو قال الميتاع: إنما ضاع أحدهما بعد أن اخترت الباتي، فالقول قوله، ويحلف ولا شيء عليه في التأليف... في العتبية، في أخذه أحدهما على الإلزام، ولو لم يعتر حتى هلك واحد، فله رد الباقي، وغرم نصيب ثمن الثالث، فإن اختار حبس الباقي، فلس له إلا نصفه إلا أن يرضى له الباع؛ لأنه لزمه نصف التالف، وهو لم يبعه ثويًا رضائماً، وإنها باعه ثويًا وإحداً».

⁽٢) وقد مر تفصيل ذلك.

 ⁽٣) قال ابن رشد في «المقدمات الممهدات» (٦٣/٢): «أما البيوع المحظورة، فإنها تنقسم إلى قسمين:

ويَنِع النَّنْيا كالبيع على ألَّا بيبع ولا يهب، وقد نهى الرسول ﷺ عن النبيع ، وهذا استثنيته من البيوع، وهذا الاستثناء إنَّ كان موافقًا لها في الكتاب والسُّنة، فيوخذ به، وإلا فلا، فكلُ شرطِ ليس في كتاب الله تعالى، فهو باطلٌ، وإنَّ كان مئة شرطٍ، وسيتكلم عنه المؤلف بالتفصيل إن شاء الله تعالى، وسيتكلم المؤلف في قصة بويرة ـ وان شاء الله على محله.

◄ تولآى: (وَعَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ).

وسيأتي أيضًا التفصيل فيه، وقد ورد فيه أن رسول الله ﷺ أنهى عن بيع وشرط^(٢٧)، وبعض العلماء قد ضعَّف هذا الحديث، ولذلك لم يعتدَّ به؛ فلو بيعت دار، واشترط صاحبها سكناها مدةً، فقد جوزه بعض العلماء^(٢٧)، وحرمه بعضهم؛ عملًا بالحديث، وأخذًا به^(٤).

والثاني: ما كان محظورًا لحق الله تعالى... وأما ما كان منها محظورًا لحق الله تعالى، فإنها تنقسم إلى أربعة أقسام... الرابع: بيوع الشروط، وهي التي يسميها الفقهاء يبوع الثنياء.

أخرجه التومذي (۱۲۹۰)، واللفظ له وقال: حسن صحيح غريب، والنسائي (۱۹۹۷) (۲۹۱۷) عن جابر، وصَحَّحه الأَلْبَائيُّ في «المشكاة» (۲۸۲۱/التحقيق الثاني). وأخرجه مسلم (۸۰/۱۵۳۱) دون قول: «حى تعلم».

 ⁽٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٦١)، عن عبدالله بن عمرو، وضعفه جدًا الأَلْبَانيُّ في «السلسلة الضعيفة» (٤٩١).

⁽٣) وهم المالكية والحنابلة:

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «الكافي» لابن قدامة (۲۲/۳) قال: «ومن باع شيئًا، واستثنى منفعته مدةً معلومةً، ك.... دارًا استثنى سكناها شهرًا... صحه.

⁽٤) وهم الحنفية والشافعية:

مذهب الحنفية، يُنظر: «الأصل المعروف بالمبسوط» للشيباني (٩٨/٥) قال: «لو باع دارًا على أن يسكنها البائع شهرًا أو أقل أو أكثر، فهو فاسد».

ومذهب الشافعية، يُنظر: «البيان» للممراني (١٣٦/٥)، قال: «وإن اشترى دارًا، واشترط سكناها شهرًا... لا يصح البيم، وجهًا واحدًا».

◄ تولىمَ: (فَهُوَ وَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ الغَرَر، فَالأَشْبَهُ أَنْ نَذْكُرَهَا فِي المَبيعَاتِ الفَاسِدَةِ مِنْ قِبَلِ الشُّرُوطِ).

عادة الفقهاء أن يذكروا هذا البيع في البيوع الفاسدة، ولا غروَ في ذلك؛ لأن البيم فيها فاسدٌ.

([نَضَلُ: البُيُوعُ المَسْكُوتُ عَنْهَا])

أورد المولف من قبل جملةً من الأحاديث الصحيحة، والمتفق عليها (١٠ في نهي الرسول الله ﷺ (عن بيع الشمار حتى يبدو صلاحها، و(عن بيع النخيل حتى تزهى»، و(عن بيع السنبلة حتى بيبض، وبيَّن أنه سيتكلم عن عيون المسائل، أي: أمَّهاتها، أو عمًّا هو منطوقٌ به في الشرع، وعمًّا هو مسكوتٌ عنه، وأنه سيبدأ بالمنطوق فيه، والآن سيأتي إلى الشطر الثاني وهي المسائل التي سكت عنها الشرع، وهذه تحتاج إلى التدقيق فيها أكثر.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(فَصْلُ:

وَأَمَّا المَسَائِلُ المَسْكُوتُ عَنْهَا فِي هَذَا البَّابِ المُخْتَلَف فِيهَا بَيْنَ فَقَهَاءِ الأَمْصَارِ فَكَثِيرَةٌ).

فقهاء الأمصار: كالليث بن سعد بمصر $^{(1)}$ ، ثم من بعده الشافعي $^{(1)}$ ،

 ⁽۱) تقدم تخریجها.

 ⁽۲) يُنظر: «السير» للذهبي (۱۳٦/۸) وما بعدها.

⁽٣) يُنظر: «السير» للذهبي (٥/١٠) وما بعدها.

وكأبي حنيفة بالكوفة^(١)، وشيخه حماد بن أبي سليمان^(١)، وقبله إبراهيم النخعي^(١)، وكالأوزاعي بالشام⁽¹⁾، وهكذا نجد أن لكل مصرِ (أي: لكل بلدٍ من البلدان) فقيهًا.

تولاً، (لَكِنْ نَذْكُرُ مِنْهَا أَشْهَرَهَا).

وكذلك فقيه المدينة (٥).

تولىم: (لِتَكُونَ كَالقَانُونِ لِلْمُجْتَهِدِ النَّظَارِ).

سَبَق أَنْ فَصَّلنا في مسألة القانون، وبينا أنه يقصد به المقياس، والممراد به الما الأصل أو الضابط، فهو يشبه القاعدة الفقهية، أو القاعدة الأصُوليَّة التي يندرج تحتها كثير من الفروع الجزئيات؛ فتوضع القاعدة ثم بعد تُجْمع المسائل والجزئيات المتشابهة المنتثرة، فتُجْعل تحت لواء هذا القانون أو هذا الأصل (٢٠).

◄ تولىرى: (مَشْأَلَةٌ: الْمَبِيعَاتُ عَلَى نَوْعَيْنِ: مَبِيعٌ حَاضِرٌ مَرْفِيٌّ، فَهَذَا
 لا خِلاف فِي بَيْعِهِ).

وذلك أنَّك إذا ذهبت إلى متجر من المتاجر، أو مصنع، أو بقالة، أو مزاد، تجد أنَّ السلع أمامك مشاهدة ومرثبة، فلمَّا يُشتري المرء هذا الشيء فهو يراه، وله أن يَقبله، أو يَرده، وقد مر علينا نهي رسول الله ﷺ عن بيح

- (۱) يُنظر: «السير» للذهبي (٦/٣٩٠) وما بعدها.
 - (٢) يُنظر: «السير» للذهبي (٢٣١/٥) وما بعدها.
 (٣) يُنظر: «السير» للذهبي (٢٥٠/٤) وما بعدها.
 - (٤) يُنظر: «السير» للذهبي (١٠٧/٧) وما بعدها.
- (٥) وهو إمام دار الهجرة مالك بن أنس؛ ينظر: «السير» للذهبي (٤٨/٨) وما بعدها.
 - (٦) تقدم الكلام عليها.
 - (V) وقد مر الكلام عليه بالتفصيل.

المنابذة(١)، وقد نهى الرسولُ ﷺ عن ذلك لما فيه من الغرر والجهالة(٢)

وكونه لا خلاف في بيعه؛ لأنَّك تشتري أمرًا حاضرًا مشاهدًا، أمَّا إذا دلس عليك البائع، وغشك، ووجدت في داخله عيبًا؛ فهذه مسائل أُخرى سيأتي الكلام عن شروطها.

تولى: (وَمَبِيعٌ غَائِبٌ، أَوْ مُتَعَذِّرُ الرُّؤْيَةِ، فَهُنَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ).

والمبيع الغائب: هو غير الموجود أمامك، والمتعذر الرؤية: هو ما يصعب عليك أن تراه؛ لتعذر الوصول إليه، إمّا أن يكون أساسًا لشيء كأساسِ النَّهب، وربما أنَّه يحول بينك وبين أن تصل إليه حائلٌ يمنعك من أن تصل إليه.

وكان ينبغي أن يُضيف المؤلف إلى ذلك أمرًا آخر، وهو: مربي رؤية سابقة؛ لأنَّ المبيعَ إمَّا مشاهد مرثي في الحال، أو مرثي رؤية سابقة، والرؤية السابقة أيضًا يقسمها الفقهاء إلى قسمين:

- الأول: رؤية قريبة لم يمض عليها زمن يمكن أن يحصل فيه التغالب أنَّ الدارَ التغير: فأنت لو رأيت دارًا جديدة قبل شهرين، فالغالب أنَّ الدارَ لا يحصل لها تغييرًا خلال تلك الفترة، وكذلك السيارة لو رأيتها قبل شهر مثلًا ـ ما لم يحصل لها حادث، أو نحوه ـ، فإنها غالبًا لا تتأثر بشيء ذي بال خلال تلك الفترة.

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٤٦)، ومسلم (١٥١١).

والمنابلةُ لغةً: من النبذ: وهو طرحك الشيءَ أمامك، أو وراءك. يُنظر: «القاموس المحيطه (ص٣٦٨)، واصطلاحًا: في تفسيرها أقوال؛ حاصلها: طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يقلبه، أو ينظر إليه، متى نبذ إليه الثوب فقد وجب البيع، ولا خيار للمشتري في رده. يُنظر: «فتع الباري»؛ لابن حجر (٣٥٩(٤).

⁽٣) الغررُ والجهالةُ من العيوب التي ترد بها المعاملات، والغرر: هو ما كان له ظاهر يغر المشتري، وباطن مجهول. وقيل: بيع الغرر: ما كان على غير عهدة ولا ثقة، وتدخل فيه البيوع التي لا يُحيط بُكنهها المتبايعان من كل مجهول. يُنظر: «النهاية»؛ لابن الأثير (٣٥٥/٣).

ـ الثاني: رؤية بعيدة مضى عليها زمنًا يمكن أن يحصل فيه تغييرًا، فلو رأيت حيوانًا مثلًا منذ شهرين، فاحتمال وقوع التغيير فيه وارد.

إذن المبيع كما ذكر المؤلف؛ إمَّا مشاهد مرثى في الحال، أو مرثي قبل فترة، أو غائب غير مرئي، وهذا الغائب؛ إمَّا أنَّه يَتعذر الوصل إليه، أو لا يتعذر.

ويأتي هنا الكلام عن الغائب: هل هذا الغائب لو وُصف للمشتري يكون ذلك الوصف كافيًا؟، أي مثلًا: لو أنَّ إنسانًا له سيارة، أو عنده جمل، أو دار غائبة يريد أن يبيعها لإنسان، فيعطيه أوصافها، أوصافًا دقيقة، هل إذا وجد تلكم الأوصاف على غير تلكم الصفة التي نعتها له البائع له الخيار أن يردها. أو لا؟، وهل يجوز أن يبيع بيعًا دون رؤية، ودون وصف؟

كل ذلك تكلم فيه العلماء، وفصَّلوا الأقوال فيه، والمؤلف بحمد الله أوجزه، فنقف عند إيجازه، ونضيف بعض البيان إن شاءَ اللهُ تُعالى.

◄ تولى، (فَقَالَ قَوْمٌ: بَيْعُ الْمَائِي لَا يَجُوزُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ؛ لَا مُصِف وَلا مَا لَمْ يُوصَف، وَهَذَا أَشْهَرُ قَوْلَيِ الشَّافِعِيِّ تَظْمَلْمُ، وَهُوَ الْمُنْصُوصُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، أَغْنِي أَنَّ بَيْعَ الْمُنْفُوصُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، أَغْنِي أَنَّ بَيْعَ الْمُنَافِعِ عَلَى الصَّفَةِ لَا يَجُوزُا.

وهو كما ذكر المؤلف، لأنَّ أشد الأئمة الأربعة في ذلك هو الإمام الشافعي: فهو يرى أنَّ المبيعَ الغائب لا يجوز، حتى وإن وُصف ونُعت وكان الوّصف دَقيقًا('')، وله رأي آخر: يرى فيه جواز ذلك مع الوصف^('')،

⁽١) يُنظر: «تحفة المحتاج»؛ للهيتمي (٢٦٣/٤)، حيث قال: «والأظهرُ أنّه لا يصح بيع الغائب الثمن، أو المثمن بأن لم يره أحد العاقدين، وإن كان حاضرًا في مجلس اليع، وبالغا في وصفه، أو سمعه بطريق التواتر».

⁽٢) يُنظر: «معنى المحتاج»؛ للخطيب الشربيني (٢٧/٣)، حيث قال: «والقول الثاني: يصح بيع الغائب إذا وصف بذكر جنسه، ونوعه، اعتمادًا على الوصف، فيقول: بعثك عبدي التركي، أو فرسي العربي، أو نحو ذلك، وهذا لا بد منه على هذا».



وهناك رأي ثالث عند الشافعية: وهو أنَّه يجوز حتى دون وصف، بشرط الخيار (()، وهذه الآراء في مذهب مالك، وفي مذهب أحمد (())، لذلك كل ما ابتعدنا عن الأدلة كثر الخلاف وتعدد، وتنوعت الجزئيات والأقوال، ففي الأول الخلاف كان محصورًا، وفي مسألة (بيعتين في بيعة): نجد أنَّ العلماء انقسموا: الأئمة الثلاثة في جانب، ومالك في جانب آخر، ولم يكن الخلاف أيضًا بين الأئمة الثلاثة ومالك خلافًا كبيرًا، إنَّما كل ما في الأمر هو في فهم السبب المانع؛ هل هو سد باب الذرائع التي توصل إلى الربا، أم هو الخيار، أو الغرر الذي يسير مع تلك المسائل.

في واقعنا مسائل أصبحت مسكوتًا عنها، بعضها مرثيُّ؛ الحكم فيه واضح، لكن غير المرثي ما الحكم فيه؟ مع أنَّ في ذلك تضييقًا على النَّاس، فلو كان إنسان مثلًا له دار في بلدِ ما لا يستطيع أن يصل إليها، ويريد أن يبيعها، ويستفيد منها، فهل يقال لا يجوز ذلك؟ وقد حصل أن تبايع عثمان أن وطلحة بن عبيدالله دارين لهما بالكوفة ((الأنه)، ولكنَّ الذين عثمان أن وطلحة بن عبيدالله دارين لهما بالكوفة ((الأنه)، ولكنَّ الذين عارضوا في ذلك _ وهم الشافعية = قالوا: لأنَّ هذا أثر، وهو مرسل ضعيف(ه)، وسوف يتبين لنا أنَّ دليلَ الشافعية في هذا هو ما كان معنا

 ⁽١) يُنظر: "المجموع؛ للنووي (٣٤٨/٩)، حيث قال: ايصح بيع العين الغائبة مُطلقًا إذا ذكر جنسها، ونوعها، وإن لم يرها، ولم توصف له، وللمشتري الخيار إذا رآها».

 ⁽۲) ستأتي آراء مالك، وأحمد في موضعها.

٢) أخرجه الطحاوي في فشرح معاني الآثارة (١٠/٤)، عن ابن أبي مُليكة، عن علقه بن وقاص الليش، قال: اشترى طلحة بن عبيدالله من عثمان بن عفان مالاً، فقبل لعثمان: إلى قد غُبتَك، وكان المال بالكوفة، وهو مال آل طلحة الآن بها. فقال عثمان: لي الخيارة لأني بعث ما لم أر. فقال طلحة: لي الخيار؛ لأني اشترت ما لم أر. فحكم بينهما جيبر بن مطعم، فقضى أذَّ الخيارَ لطلحة، ولا خيار لعثمان. قال بدر الدين العيني في فنخب الأفكار في شرح معاني الآثارة (٢٨٦/١١) قال اللهم، في من شرح معاني الآثارة (٢٨٦/١١)

 ⁽३) وعارض السافعية هذا الأثر: قال النووي في «المجموع» (٣٦٥/٩): «والجواب عن قصة عثمان وطلحة وجبير بن مطعم، أنَّه لم ينتشر ذلك في الصحابة ، والصحيح عندنا: أنَّ قول الصحابة ليس بحجة، إلا أن ينتشر من غير مخالفة.

⁽٥) وقد نقل النووي اتفاق المحدثين على تضعيف حديث أبي هريرة ، الله ، عن=

سابقًا، وهم يرون أنَّ ذلك فيه غرر، ولم يوافقهم الحنفية، والحنابلة في هذا(١٠).

◄ تولىم: (وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْمَلِينَةِ: يَجُوزُ بَيْعُ الْغَائِبِ عَلَى الصَّفَةِ إِذَا كَانَتْ غَيْبَتُهُ مِثَا يُؤْمَنُ أَنْ تَنَغَيْرَ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ صِفَتُهُ).

وهي رواية للإمام أحمد^(٢).

فمثلًا: إنسان يقول عندي سيارة في المكان الفلاني، أريدها بعنيها، هكذا فهل هذا جاز دون أن يراها؟

فكان العلماء فيما مضى يمثلون بأمثلة: يقولون مثلًا عندي مملوك رومي، ويصفه؛ فيعطيه أوصافه، شكله كذا، طوله كذا، وعمره إلى آخر

النبي ﷺ، والأثر منقطع؛ أخرجه الدارقطني (۲۸۲۸)، والبيهةي في «الكبرى» (۲۲۹۵) بلفظ: «من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رأه و إن شاء أعذه، وإن شاء تركما وان شاء تركما و أن أره وان شاء أعداه، وإن شاء تركما والمناخيص الحبيرة (۲۸۳۸)، وفي سنده رجل متهم بالوضع، وقد تفرد به، وقد أشار الحائظ ابن حجر إلى ضمفه، لوجود عمر بن إبراهيم الكردي، وهو متروك الحديث. انظر: «تاريخ بغداد» لوجود عمر بن إبراهيم الكردي، وهو متروك الحديث. انظر: «تاريخ بغداد» مرسل، وسائر شواهده ضعيفة؛ يُنظر: «التلخيص الحبير» (۱/۲۳)، و«المجموع» (۲۳۵۸).

⁽١) قال ابن الهمام في "فتح القدير" (٣٧٧/١): "والموسل حجة عند أكثر أهل العلم، وقد روى هذا الحديث أيضًا الحسن البصري، وسلمة بن المُحَبِّق، وابن سيرين، وهو رأي ابن سيرين أيضًا، وعمل به مالك، وأحمد».

⁽٢) يُنظر: فعطالب أولي النَّهي؟؛ للرحبياني (٢٦٣، ٢٧)، حيث قال: فالشرط السادس: (معرفة مبيع)؛ لأنَّ الجهالة به غرر، ولأنَّ بيع، فلم يصح مع الجهل بالمبيع... (بروئة متافين) باتع ومشتر بروئة يعرف بها المبيع، مقارنة رويته للعقد، بأنَّ لا تتأخر عنه، فإن اشترى ما لم يروه، ولم يوصف له، أو راه ولم يعلم ما هو، أو ذكر له من صفته ما لا يكفي في السلم؛ لم يصف البيع... (لجميعه)... (أو) بروئة (بعض) من مبيح (بعل على بقيته)... (فلا يصح) البيع... فإن سبقت المغلد بزمن لا يتغير فيه عادة تغييرًا ظاهرًا صح البيع... فإن سبقت المغلد بزمن لا يتغير فيه عادة تغييرًا ظاهرًا صح البيع...

أوصافه الدقيقة، وإذا كان عنده صنعةً يُشير إلى صنعته، فهذا يعتبرونه موصوفًا وصفًا دقيقًا.

وقد يقول أحدهم مثلًا عندي مملوك رومي هنا، فقد وصفه بأنّه رومي، لكن لم يبين أوصافه التي يتميز بها، فيكون الوصف ناقصًا حينها.

إذن الوصف المراد ليس على إطلاقه، فقد يكون دقيقًا يعطي تصورًا كاملًا، وكانَّ الإنسان يشاهده، بحيث لو أنَّ إنسانًا وصف لإنسانٍ دارًا، أو وصف له سلعةً من السلم، فإذا شاهدها وجد أنَّ تلكم الأوصاف هي التي ذُكرت له، فكانَّه رآها رؤية سابقة، وربما لا يستطيع الواصف أن يصف وصفًا كاملًا، أو يتعمد قُيُدَلس عليه بعض الأمور، فإذا شاهد وجد أنَّ الصورة تختلف. فهل له خيار الرؤية؟(١).

◄ تولكم: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ بَيْعُ الْمَيْنِ الْغَائِيةِ مِنْ غَيْرِ صِمْةٍ.
 ثُمَّ لَهُ إِذَا رَآهَا الْخِيَارُ؛ فَإِنْ شَاءَ أَنْفَذَ الْبَيْعَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ).

أي: من غير وصف، لكن له شرط وهو الخيار^(٢)، وهي أيضًا رواية للإمام أحمد^(٣)، وقول للمالكية^(١)، وسبب تعدد الأقوال في المذاهب هو

- (۱) أي: إذا أتى به على خلاف الوصف، وإن وجده على ما وصف له، أو أعلى منها.
 فها, يشت له خبار الروية؟ فها قولان:
 - القول الأول: لا خيار له، وهو قول الحنفية، ووجه لدى الشافعية.
 - انظر: «الهداية في شرح بداية المبتدى» (٣٤/٣)، و«المجموع» (٣٤٩/٩).
- القول الثاني: يثبت له الخيار؛ وهو قول المالكية، وهو المنصوص لدى الشافعية، وهو قول الحناملة.
- «حاشية الدسوقي» (۲۱/۳)، و«روضة الطالبين» (۲۷۷/۳)، و«كشاف القناع» (۲۱/۳۳» و ۱۳۳۹).
 (۲) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص(۸۱)، حيث قال: «ومن اشترى شيئًا لم يره، فالبيع
- (۲) يشور. محصور اعدوري، (ض۱۸) حيث كان. وومن استوى سيئا تم يره، فاتبيع جانز، وله الخيار إذا رآه، إن شاء أخذه، وإن شاء رده.
 (٣) يُنظر: «مطالب أولى النّهي»؛ للرحبياني (٢٦/٣)، حيث قال: «لا يصح بيع الغائب؛
- (٦) يسمر، مصاب اوبي المهيم، موحيهاي (١١) ٢٨٠ سيك 00، دو يسمع بيع العاب.
 لأنه لم يره، ولم يوصف له، فمن شروط البيع عند الحنابلة المعرفة للمبيع؛ لأنّ الجهالة به غرر، وهو المذهب عندهم.
- (٤) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي» (٣/٢٥ ـ ٢٦)، حيث قال=

عدم وجود نصِّ يحسم الخلاف في هذه المسألة، فهناك من ينظر إلى التيسير، ومن التيسير ألا التيسير، ومن التيسير ألا يُفيت على التيسير، ومن التيسير ألا يُفيق على الناس في بيوعاتهم، وفي تصرفاتهم، وبعضهم يقول: لا؛ هذه يبوع ينبغي أن تُبنى على التَّشدد والحيطة في أمرها، خشية الوقوع في الغرر.

تولى : وكذلك المُسِيعُ على الصَّقة مِنْ شَرْطِهِ عِنْدَهُمْ خِبَالُ الرُّقيَةِ
 كَإِنْ جَاءَ عَلَى الصَّفَةِ ؛ وَعِنْدَ مَالِكِ: أَنَّهُ إِذَا جَاءَ عَلَى الصَّفَةِ فَهُوَ
 كَارِمْ (()، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لا يَنْعَقِدُ البَّيْعُ أَصْلًا فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وقَدْ قِبلَ
 فِي الْمَذْهَبِ: يَجُورُ بَيْحُ الْفَائِبِ مِنْ عَيْرٍ صِفَةٍ عَلَى شَرْطِ الْجِيَارِ ؛ خِيَارِ
 الرُّقَيَةِ (()، وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْمُدَوَّقَةِ).

قوله: ما في المذهب يعني في مذهب مالك^(٣)، وكذا كُلما أُطلقَ فإنَّه يريد مذهب مالك.

والمدونة: هي من جمع الإمام سحنون، رواية ابن القاسم، عن مالك، وبعض المسائل لا يفتي فيها الإمام مالك، ويسكت عنها، فيجيب

الدردير: "وجاز بيع غائب ولو بلا وصف لنوعه وجنسه على شرط خياره بالرؤية للمبيع".

⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي، (٢٤/٣)، حيث قال الدردير: ووجاز بيع وشراء مُعتَمدًا فيه على الأوصاف لتُشترى على تلك الصفة للشرورة، فإن وجد على الصفة لتُومٌ وإلَّا خَيْرَ المُشترَي،.
(٢) سئ تيان ذلك.

۲) «المدونة» (۲۰۵۳)، حيث قبل: (في اشتراء سلعة غائبة قد رآما، أو وصفت له، أيكون له الخيار إذا رآما، قبل: أرأيت إذا نظر إلى دائيًّ عند رجل فاشتراها بعد ذلك بعام أو عامين على غير صفة، إلا على رويته، أيجرز هذا في قول مالك، أم لا؟ قال: إن كان أمرًا تكون فيه السلعة على حالها، فلا بأس بذلك إذا لم يتباعد ذلك تباعدًا شيئاً منذ أن قال: وإنَّما قال مالك: إذا نظر إلى السلعة فاشترى السلعة بعد نظره إلى السلعة فاشترى السلعة بعد نظره إلىها، فذلك جازاه.

عنها ابن القاسم، فالمدونة إذن منسوبة إلى سحنون، وهي تجمع ثروةً عظيمةً فقهيةً من فقه المالكية^(۱)، وهي لا تخلو من بعض الأحاديث، لكنَّها ليست كثيرة إذا ما قورنت بكتابي «المغنى»، و«المجموع».

◄ تولى: (وَٱنْكَرَهُ عَبْدُانُوهَابٍ، وَقَالَ: هُوَ مُخَالِثٌ لِأَصْوِلِنَا")،
 وَسَبَبُ الْجَلَافِ: هَلْ نُقْصَانُ الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِالصَّفَةِ عَنِ الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِالصَّفَةِ عَنِ الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِالصَّفَةِ عَنْ الْعَرْدِ الْكَثِيرِ، أَمْ لَيْسَ بِالْحِسِّ هُوَ جَهْلٌ مُؤَلِّرٍ فِي بَيْعِ الشَّيْءِ، فَيَكُونُ مِنَ الْغَرْدِ الْكَثِيرِ، أَمْ لَيْسَ بِمُؤَلِّمٍ عَنْهُ؟).

وعبدالوهاب من كبار شيوخ المالكية، و(الحس): هو ما يُدرك عن طريق الحواس المعروفة؛ الإبصار واللمس، والشم، والذوق، وشيء تراه أمامك مشاهدةً، وآخر لا تراه، بل يوصف لك، لا شكَّ أنَّ هذا لا يكون مثل هذا، وكما قال الشاعر: فما رأيك من سمع، ففرق بين شيء تراه، وبين شيء تسمع عنه فقط.

تولام: (فَالشَّافِعِيُّ: رَآهُ مِنَ الْغَرَرِ الْكَثْيرِ^(٣)، وَمَالِكٌ: رَآهُ مِنَ

- (١) «المعدونة الكبري»: ثاني أمهات المصادر في الفقه المالكي بعد كتاب «الموطأ»، ويطلق عليها أيضًا اسم «الأم» أصل المالكيين المقدم على غيره من الدواوين، وأفيدها بعد الأصل الأول، وعليها كان الاعتماد في الفتوى، والأحكام، والفقفاء، وهي في أصلها معاعات ابن القاسم عن شيخه الإمام مالك، أجاب بها عن أسئلة الشيخ سحنون، لمنًا رحل إليه من القيروان، لتصحيح رواية أسد بن الفرات التي رواها بدوره عن ابن القاسم، ثم قام سحنون بتهذيبها، وتبويبها، وتدوينها، وأضاف إليها اجتهادات كبار فقهاء المالكية. يُنظر: «لمحات في المكتبة، والبحث، والمصادر؛ لمحدد بن عبدالله الخطيب (ص ٧٤٧).
- (٢) يُنظر: «المعونة على مذهب عالم المدينة»؛ للقاضي عبدالوهاب البغدادي المالكي (ص(٩٧٨)، حيث قال: «ولا يجوز بيعه - أي: العين الغائبة - بغير صفة، ولا رؤية، ولا مع شرط خيار الرؤية، وذكر في «المدونة» جواز ذلك إذا اشترطت فيه خيار الرؤية، وكان شيخنا أبو بكر، وأصحابنا يقولون: إنه خارج عن الأصول».
- (٣) يُنظر: «المهذب في الفقه الشافعي»؛ للشيرازي (١٤/٢)، حيث قال: «فصل: =

الْغَرَرِ الْيَسِيرِ (١) وَأَمَّا أَبُو حَنِيقَةَ: فَإِنَّهُ رَأَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ جَبَارُ الرُّوْيَةِ
أَنَّهُ لَا خَرَرَ هُمَّاكُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ رُؤِيَةٌ، وَأَمَّا مَالِكُ كَثَلَقْهِ: فَرَأَى أَنَّ الْجَهْلَ الْمُشْفَرِنَ بِمَدَم الصِّنْفَةِ مُؤَمِّرٌ فِي الْمِقَادِ الْبَيْعِ، وَلَا خِلاتَ عِنْدِ مَالِكِ كَثَلَقْهُ أَنَّ الصَّفَةَ إِنَّمَا تَثُوبُ عَنِ الْمُعَانِئَةِ لِمَكَانِ غَبْيَةِ الْمَبِيعِ، أَوْ مَالِكِ كَثَلَقْهُ أَنَّ الصَّفَةَ إِنَّمَا تَشُوبُ عَنِ المُعَانِئَةِ لِمَكَانِ غَبْيَةِ الْمَبِيعِ، أَوْ لَمُكَانِ فَلَيْقِ الْمَعَلَمُ مِنَ الْفُسَادِ بِتَكْرَادِ لَمَكَانِ الْمُعَلِيدِ عَلَيْهِ).

فإذا غاب المبيع، وتعذر الوصول إليه، فإنَّه في هذه الحالة يُباع، وسيذكر المؤلف ما حصل في قصة عثمان وعبدالرحمٰن بن عوف الله الآخر وهناك قصة أخرى حصلت بين عثمان وطلحة الله كل منهما باع الآخر دارًا غائبة ألى بخلاف الشافعية؛ فإنَّ الأئمة الثلاثة كما يظهر أقوالهم متقاربة، وبخاصة إذا أخذنا بالقول الآخر، فنجد أنَّ الأئمة الثلاثة يجتمعون عند قوله: أنَّه يجوز بيع الغائب، وهو الذي قال به أبو حنيفة أنَّ، وأخذ به الحنابلة في رواية (ال.)

وأمًّا منع الشافعية(٧): فسببه أنهم لا(٨) يرون الاستدلال بأحاديثَ:

ولا يجوز بيع العين الغاتبة إذا جهل جنسها، أو نوعها؛ لحديث أبي هريرة ﷺ أنَّى النَّبيَّ ﷺ نَهى عن بيع الغرر، وفي بيع ما لا يعرف جنسه، أو نوعه غرر كبيرًا.

 ⁾ يُنظر: «التهذيب في أختصار المدونة؟ لأبي سعيد بن البراذعي المالكي (٧٥٥٣).
 حيث قال: «قال ابن القاسم: ومن اشترى سلعة غائبةً على رؤية تقدمت منذ وقتٍ
 لا يتغير مثلها فيه، جاز البيع.

⁽٢) أخرجه عبدالرزاق (٨/٤٥)، والبيهقي (٢٢٦/٥)، وسيأتي قريبًا.

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) سبق تبيان ذلك في مسألة بيع الغائب.

⁽٥) سبق تبيان ذلك في مسألة بيع الغائب.

⁽٦) سبق تبيان ذلك في مسألة بيع الغائب.

 ⁽٧) يُنظر: «الحاوي الكبير»؛ للماوردي (٥/٥١)، و«المجموع» (٣٠١/٩)، وسبق تبيان ذلك.

⁽A) لعلها زائدة فالمعنى يستقيم بدونها.

أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ نهى عن بيع الغرر، وجمهور العلماء يستدلون بعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلُّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾، وقالوا: الآية أطلقت في هذا المقام، ولم تخص المرئى من غيره، ولم يرد عن رسول الله ﷺ شيء من ذلك، وأمَّا ما ورد في ذلك؛ كحديث أنَّ رسول الله ﷺ قال: "من اشترى مبيعًا لم يره؛ فإذا ما رآه ـ معنى الحديث ـ فله الخيار». فهو حديث ضعيف، وقد ذكره البيهقي، والدارقطني؛ وضعفه (١).

ولا خلاف عند مالك أنَّ الصفة إنما تنوب عن المعاينة، يعنى أن يصف البائع السلعة للمشترى؛ فيقول: لدى دارًا وصفها كذا _ ويذكر كل تفاصيلها _، أو يكون ثوبًا، أو غير ذلك من السلع، هذا الوصف جائز عند المالكية (٢)، وعند الحنابلة (٣).

> قُولَٰٰٰٰہَ: (وَمَا يُخَافُ أَنْ يَلْحَقَّهُ مِنَ الْفَسَادِ بَتَكْرَارِ النَّشْرِ عَلَيْهِ).

أي: كذلك ما يُخشى تَطرق الفساد إليه، تنوب فيه الصفة عن المعاينة.

﴾ قوله: (وَلِهَذَا أَجَازَ الْبَيْعَ عَلَى الْبَرْنَامَج عَلَى الصِّفَةِ، وَلَمْ يَجُزْ عَنْدَهُ بَيْعُ السَّلَاحِ فِي جِرَابِهِ، وَلَا النَّوْبِ الْمَطْوِيِّ فِي طَيِّهِ حَتَّى يُنْشَرَ، أَوْ يُنْظَرَ إِلَى مَا فِي جِرَابِهَا).

وذلك؛ لأنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ نهى عن بيع الملامسة^(٤)، ومعلومٌ أنَّ من يلمس الثوب دون أن يقلبه لن يعلم ما فيه، وهذا مما نُهي عنه.

أينظر: «سنن الدارقطني» (٣/٤)، و«السنن الكبرى» (٥/٢٦٨).

⁽٢) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير، ومعه حاشية الدسوقي» (٢٥/٣)، حيث قال: «وجاز بيع غائب؛ آي على البت، أو على الخيار، أو السكوت، هذا إذا وُصف ذلك المبيع الغائب».

 ⁽٣) يُنظر: «الإقناع في فقه الإمام أحمد»؛ للحجاوي (٢٥/٢)، حيث قال: «ويصح بصفة ـ أي: البيع _ وهو نوعان؛ أحدهما: بيع عين معينة؛ سواء كانت العين غائبة، مثل أن يقول: بعتك عبدي التركي، ويذكر صَّفاته. . . ، والثاني: بيع موصوف غير معين، ويصفه بصفة تكفى في السلم، إن صح السلم فيه».

⁽٤) سبق تخريجه.

◄ تولاى: (وَاحْتَجَّ أَبُو حَنِيقةً بِمَا رُوِي عَنِ ابْنِ الْمُسَبَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّسِيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيِّ _ ﷺ _ : وَوِدْنَا أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، وَعَبْدَالرَّحْمَنِ بْنَ عَفْلَ مَتِيكِ اللَّبَحَارَةِ، فَاشْتَرَى عَبْدُالرَّحْمَنِ مِنْ عَنْمَانَ بْنِ عَفَّانَ فَرَسًا بِأَوْضٍ لَهُ أُخْرَى بِأَرْبَهِينَ أَلْفًا، أَوْ أَرْبَمَةِ آلافٍ، فَلَكَارً نَمَامَ الْخَبِرِ، وَفِهِ بَيْعُ الْفَافِ، عُظلَقًا).

وذلك لِما عُرف عنهما من الخبرة، والدراية فيما يتعلق بأمور التجارة، فعثمان بن عفان الله معروف شأنه في الإسلام، وهو ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد المبشرين بالجنة، وكذلك عبدالرحمٰن بن عوف الله هو أحد المبشرين بالجنة.

وهذا ليس حديثًا مرفوعًا إلى الرسول ﷺ، وإنما هي أمنية تمناها بعض الصحابة ﴿ أن يحصل تبايع بين الصحابيين الجليلين، ليُرى أيهما أكثر خبرة، أو أقدر في أمور التجارة، وكلاهما له باع معروف في هذا الأمر.

وهذا الأثر أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه»، وقد اعترض عليه الشافعية، وهم كما ذكرنا لا يجيزون بيع الغائب مطلقًا في الرأي المشهور عندهم، ويستدلون بأنَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر، ويعتبرون ذلك من الغرر، لما فيه من الجهالة، فهو داخل في النَّصَّ، وأمَّا بقية العلماء خالفوا؛ فأبو حنيفة يجيز الغائب مطلقًا بشرط أن يُرى بعد ذلك، ومالك وأحمد يُجيزانه بالوصف.

◄ قول (وَلا بُدً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَة مِنَ اشْتِرَاطِ الْجِنْسِ^(١). وَيَدْخُلُ

⁽١) يُنظر: «الدر المختار، وحاشية ابن عابدين» (٥٩٣/٤)، حيث قال: «لا يصح بيع ما لم يعلم جنسه أصلاً: أي لا بوصف، ولا بإشارة»، وعلة ذلك كما في «بدائم الصنائع في ترتيب الشرائع»؛ للكاساني (١٦٣/٥)، حيث قال: «لأنَّ الغائب عن المبتلس إذا أحضره البائع، فمن الجائز أن يقول المشتري: هذا ليس عين المبيع، بل مثله من جنسه، فيقعان في المنازعة».

الْبَيْعُ عَلَى الصَّفَةِ، أَوْ عَلَى خِيَارِ الرُّؤْيَةِ مِنْ جِهَةِ مَا هُوَ غَائِبٌ غَرَرٌ آخَرُ، وَهُوَ هَلْ هُوَ مَوْجُودٌ وَقْتَ الْمَقْلِ، أَوْ مَعْلُومٌ؟).

وقد قال رسول الله ﷺ: "لا تبع ما ليس عندك" (١)، وغيره من الأحاديث الصحيحة أنَّه لا يجوز لمسلم أن يبيعَ سلعة ليست عنده، بدعوى أنَّه يذهب ليستريها، ونحو ذلك.

فكلام العلماء فيما هو موجودٌ، لكنه يصعب الوصول إليه، أو يتعذر الوصول إليه في وقت معين، وليس في ما هو غير موجود أصلًا.

ولا يدخل في هذه المسألة بيع الأبق، الذي سيأتي؛ لأنَّه مستثنًى بالنص، فليس من بيع الغائب بيع الآبق، إلا على رأي عند بعض العلماء، وذلك إذا عُرف مكانه.

تولىم: (وَلِلْاَلِكَ اشْتَرَطُوا فِيهِ أَنْ يَكُونَ قَرِيبَ الْغَيْبَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَأْمُونًا؛ كَالْمَقَارِ).

واشترطوا أن يكون قريب الغيبة؛ لأنّه لو كان بعيد الغيبة يخشى أن يكون قد ذهب وفني، ولذلك نص المؤلف على مثال العقار؛ لأنّ هذا ثابت مستقر.

تولى : (وَمِنْ هَا هُنَا أَجَازَ مَالِكٌ بَيْعَ الشَّيْءِ بِرُوْيَةِ مُتَقَدِّمَةٍ؛
 (أغنى: إذَا كَانَ مِنَ الْقُرْبِ بِحَيْثُ يُؤْمَنُ أَنْ لا تَتَغَيَّر فِيهِ ('')، فَاعْلَمْهُ).

يعنيي إذا رأى إنسان سلعةً ـ دارًا، أو ثوبًا أو سيارةً أو جملًا، أو غير ذلك ـ ثم بعد ذلك غاب عنه، فهل يجوز أن يشتريه دون أن يشاهده وقت العقد ويراه؟ فمالك أجاز ذلك، وهي أيضًا الرواية المشهورة عن

 ⁽١) أخرجه أبو داود (٣٥٠٣)، وغيره، وقال الألباني في الرواء الغليل؛ (١٢٩٢):
 صحيح.

 ⁽٢) يُنظر: «الشرح الصغير»؛ للشيخ الدردير (٤٣/٣٤)، حيث قال: «وجاز البيع على رؤية سابقة للمبيم (إن لم يتغير بعدها عادةً) إلى وقت العقد».

الإمام أحمد (١)، ولم يُجزه بقية العلماء؛ وقالوا: لأنَّه يتطرق إليه التغير، والتبدل.

 > تولىن: (مَسْأَلَةٌ: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْأَعْبَانِ إِلَى أَجَلٍ) (**).

هناك مسائل يجب على طلبة العلم أن يَتبهوا لها جيدًا؛ لأنّها تحتاج إلى دقة، وهذه من المسائل الدقيقة في الكتاب، فقوله: (أجمعوا على أنه لا يجوز بيع الأعيان)، هذا الكلام فيه شيء من التفصيل، سيأتي الكلام عنه لاحقًا.

وقوله: الأعيان، مفردها عين، والعين كما هو معلوم تطلق على عدة معان، فتطلق على العين الباصرة، والعين الجارية، وتطلق على النقدين، ويقال: فرض عيني، وتطلق على الجاسوس، ولها معانٍ كثيرة، أوصلها بعض أهل اللغة إلى عشرين، والعين لها جموع ثلاثة:

- ـ عين تجمع على عيون.
 - ـ وتجمع على أعين.
 - ـ وتجمع على أعيان.

والمراد بالعين هنا: الحاضر من كل شيء ماديًّ، وهو ما يُقابل الدين، فالعين الحاضر، واللَّين هو المؤجل أو الغائب، فكل سلعة تراها

- (١) يُنظر: (الإنتاع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، المحجاوي (٢٥/٢، ٦٦)، حيث قال:
 ويشترط في هذا النوع قبض المبيع، أو قبض ثمنه في مجلس العقد، وبرؤية متقدمة بزمن لا يتغير فيه المبيع يقينًا، أو ظاهرًا مع غيبة المبيع.
- (٢) يُنظر: «الإقناع في مسائل الإجماع»؛ لابن القطان (٢٤٣/٢)، وفيه: «وأجمعوا أن من شرط بع الأعيان: تسليم المباع إلى المبتاع بأثر عقد الصفقة في، نقدًا كان الثمن أو دينًا؛ إلّا أنَّ بعضهم أجاز بيع المواصفة في الجارية المرتفعة الثمن على شرط المواضعة، وأبّاؤ الجمهور لمنا فيه من عدم التسليم إلى ما يدخله من الدّين في الدَّينِ،

أمامك؛ كجمل مثلاً، أو سيارة، أو أي نوع من أنواع البضاعة نسميها عينًا، أمَّا الدَّين: فهو ما كان غير موجود، كما يحصل في السلم، فإنَّك تقدم مبلغًا من المال بشروط وأوصافي معينة إلى إنسان على أن يُقدِّم لك بضاعة، فهي عين غير مرئية، إذن هذا يعتبر مؤجل الدين.

تولام: (وَأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا تَسْلِيمُ الْمَبِيعِ إِلَى الْمُثْنَاعِ بِأَثَرِ عَقْدِ الصَّفْقَةِ).

أي: أن من شرط العين أن تسلم من قبل البائع إلى المشتري _ أي المبتاع _ عقب عقد الصفقة مباشرة، و(الصفقة): هي السلع التي يتبادلها الناس؛ فمثلاً: ذهبت لتشتري سيارة، هذه السيارة صفقة، ذهبت لتشتري أنواع من البضاعة جملة، هذه نسميها صفقة، وهذا ما يتعامل به التجار، والمشترون^(۱)، ومما يجدر التنبيه عليه أنَّ المؤلف سيأتي بمثال قد لا يظهر لنا، لأنَّه قد يأتي بعبارة لها معنى ظاهر، ومعنى بعيد، وهو يريد المعنى البعيد لا القريب.

◄ تولى: (إِلَّا أَنَّ مَالِكًا كَثَلَقْهُ، وَرَبِيعَةَ، وَطَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْجَارِيةَ الْجَارِيةَ الرَّفِيعَةِ عَلَى شَرْطِ الْمُوَاضَعَةِ، وَلَمْ يُجِيرُوا فِيهَا النَّقْدَ^(۱۲)، كَمَا لَمْ يُجِزُهُ مَالِكٌ فِي بَيْعِ الْفَايِبِ^(۱۲)، وَإِنَّمَا مَنَعَ ذَلِكَ الْجُهُورُ، لِمَا يَدْخُلُهُ مِنَ النَّيْنِ بِاللَّيْنِ، وَمِنْ عَدَم التَّسْلِيمِ.

هو ربيعة بن عبدالرحمٰن، ويقال له: ربيعة الرأي، وهو شيخ مالك. ومعنى قوله: (طائفة من أهل المدينة) أي: من علماء المدينة.

 ⁽١) هي عقد البيع؛ لأنَّه كان من عادتهم أن يضرب كل واحد من المتعاقدين يده على يد صاحبه عند تمام العقد. يُنظر: «المجموع» (٣٧٩/٩).

 ⁽٣) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير" وحاشية الدسوقي» (٤٩٨/٣): حيث قال:
 «وفسد بيع المواضعة إن نقد المشتري فيه الثمن للبائع بشرط، ولو من غير البائع لتردّدٍه بينَ الشَّنيةِ والشَّفيةِ، وكنا يُصِيدُهُ شَرطٌ الثَّقِية.

⁽٣) يُنظر: «الشرح الصغير» (١٤/٢)، و«حاشية الدسوقي» (٢٨/٣).

وقوله: (على شرط المواضعة) هذه الجملة فيها غموض، ما المراد بالمواضعة؟^(۱).

إنَّ أيَّ إنسانِ على معرفة بالفقه عندما يسمع كلمة المواضعة يَنصرف ذهنه إلى أقرب شيء، والمواضعة تحتمل عدة معانِ؛ يقال: وضع فلان الدِّين عن فلان، بمعنى أسقطه عنه، وتقول: وضعت الأمانة عند فلان، أي: تركتها عنده، أمَّا المواضعة المشهورة في علم الفقه: هو أن يخبر البائعُ المشتري برأس مال هذه السلعة - أي: بقيمتها الأصلية بدون زيادة، أو نقصان - ثم يقول له: أبيعك هذه السلعة؛ نفترض سيارة اشتراها بألف، فنقول قيمة هذه السيارة ألف ريال، وأبيعك إيَّاها مواضعة؛ أي: يُنزل له شبئًا، يعني من قيمتها، كنسبة عشرة بالمائة، فإذا أسقط عنه عشرة بالمائة فبيعها إيَّاه بسمعائة ريال.

وليست هذه هي المواضعة التي يعنيها المؤلف؛ لأنها لا تنطبق مع سياقي الكلام، فقد ربط ذلك فيما يتعلق بالتسليم، وعليه فالمواضعة هنا: هي وضع السلعة عند عدل، يعني هذه الجارية رفيعة القدر، يضعها عند إنسان عدل مأمون، يُؤمن عليها منه.

ووضعها عند عدل؛ أي: أنَّه لم يُسلمها لمن اشتراها، ولم يستلم البائع الثمن، فترد هنا شبهة بيع الدَّين بالدَّين، وهي من المسائل الدقيقة، كما ذكرنا من قبل.

لكن جمهور العلماء يخالفون الإمام مالك في ذلك: فهم يرون أنَّها تسلم لصاحبها شريطة ألّا يَطأها^(٣)، مع العلم بأنَّ الرَّسولَ ﷺ نَهى أن

 ⁽١) المواضعة عند المالكية هي: نوع من الاستبراء، إلا أنّها تُعتص بعزيد أحكام...، وحقيقة المواضعة: جَعلُ الأمة المُشتراة زمن استبرائها عند أمين مقبولٍ. «الشرح الكبيرة (٤٩٦/٢) ـ ٤٩٩).

سمبير. (براك ـ عامية) وهو واجبٌ عند مالكِ فقط، كما قال ابن المنذر في «الإشراف على مذاهب العلماء» (ه/٣٩٥): وفيه قول ثاني: وهو أنَّ ذلك غير واجب، وهو قول أكثر أهل العلم، غير مالك.

 ⁽٢) يُنظر: (رد المحتار على الدر المحتار، (٢٤١٦)، واتحقة المحتاج في شرح المنهاج، (٢٢٠/٤)، و«الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، (٢٠٠/٤).

تُوطأ ذاتُ حملٍ حتى تَضع، وذاتُ حيضٍ أن تستبرأ بحيضة (١).

وجمهور العلماء يمنعون ذلك؛ لأنَّ الصفقةَ يَنبغي أن تَعقب المبيع مباشرة، ولا يجوز أن توضع عند غير المشتري، بل تُسلَّم إلى المشتري في هذه الحالة، وفي غيرها؛ لأنَّها عينٌ من الأعيانِ التي مر الحديث عنها، وهي هنا حاضرة، فينبغي، بل يجب أن تُسلم له، وعليه ألَّا يَطأها حتى تستيراً بحيضة.

ولم يُجيزوا فيها النَّقدَ؛ لأنَّه لم يَستلم السلعةَ حتى يُسلِّم القيمة.

وقوله: (كما لم يجزه مالك في بيع الغائب)؛ ففي بيع الغائب هو يُشتري لكن لا يُسلم الثمن إلا إذا تسلم السلعة، يدًا بيدٍ.

وقوله: (لها يدخله من اللَّيْنِ باللَّيْنِ)؛ أي: كانَّك تبيع دَيْنًا بدينِ لإنسان اشترى سلعة لم يتسلمها، أو بدين إنسان باع سلعة لم يتسلم ثمنها، إذًا هو بيع دين بدين.

وقوله: (ومن عدم التسليم)؛ لأنَّه ما سلم السلعة له، وهو صريح بأنَّ مراده بالمواضعة كما فسرناها.

◄ تولمَّ: (وَيُشْهِهُ أَنْ يَكُونَ بَيْعُ اللَّيْنِ بِاللَّيْنِ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛
 (أَعْنِي: لِمَا يَتَمَلَّقُ بِالْمَرَرِ مِنْ عَمَمِ النَّشْلِيمِ مِنَ الطَّرَقَيْنِ) لَا مِنْ بَابِ الرَّبِيٰ، وَلَا يَنْ بَالِمَيْنِ بِاللَّيْنِ).

يعني هذا قريب من بيع الدَّين بالدين، وليس من باب الرِّبَا؛ لأنَّ الربا فيه زيادة، وهنا لا وجود لها.

 ⁽١) أخرجه أبو داود (٢١٥٧)؛ عن أبي الرداك، عن أبي سعيد الخدري، ورفعه، أنَّه قال
في سبايا أوطاس: «لا تُوطأ حامل حتى تَضيم، ولا غير ذات حمل حتى تَحيض
حيضة». وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (١٨٧).

◄ تولى: (وَمِنْ هَذَا الْبَابِ مَا كَانَ يَرَى ابْنُ الْقَاسِمِ(١٠): أَنَّهُ لَا يَبُورُ أَنْ يَأْخُذُ الرَّجُلُ مِنْ غَرِيمِهِ فِي مَيْنِ لَهُ عَلَيْهِ ثَمْرًا قَدْ بَدَا صَلَاحُهُ،
 وَيَرَاهُ مِنْ بَابِ الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ).

وذلك لأنَّه لم يحصل تسلمًا كاملًا، وعند الجمهور لا يضر؛ لأنَّ البدء في التَّسلم كالحال في التسلم.

◄ تولى: (وَكَانَ أَشْهَبَ يُعِيرُ ذَلِكَ (**) وَيَقُولُ: إِنَّمَا الدَّيْنُ بِالدَّيْنِ مِالدَّيْنِ مَا لَمْ يَشْرُعْ فِي قَبْضِ شَيْءٍ مِنْهُ؛ أَعْنِي: أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ قَبْضَ الْأَوَائِلِ مِنَ الْأَنْمَانِ يَقُومُ مَقَامَ قَبْضِ الْأَوَاخِرِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُالِمَيِّنَ (**)، وَهُوَ قُولُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيقَةً).

وهذا هو مذهب جماهير العلماء؛ الأثمة أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد.

تولىن: (مَسْأَلَةٌ: أَجْمَمَ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ عَلَى بَيْعِ الشَّمْرِ الَّذِي يُشْهِرُ
 بَطْنًا وَاحِدًا، يَطِيبُ بَعْضُهُ وَإِنْ لَمْ تَطِبْ جُمْلتُهُ مَعًا\(^4\).

 (١) يُنظر: «المدونة» (٩١٠/١٣)، حيث قال: «اللهُ: فلو كان لي على رجل دينٌ فاشتريت به ثمرته هذه التي في رؤوس النَّخل بعدما حل بيمها، أو زرعه بعد ما استحصد؟ قال: قال مالك: إذا كان حين أزهت، أو أرطبت فلا بنبغي».

(۲) يُنظر: «الكاني»؛ لابن عبدالبر (۲/،۸۸۰)، حيث قال: «وأَجاز أشهب من هذا الباب كل ما شرط في قبضه سكنى دار، أو غيرها، أو جذاذ ثمرة بعد بدو صلاحها، وإن لم يقبض جميعه.

 (٣) يُنظر: «الكافي»؛ لابن عبدالبر (٢/٩٣٧)، حيث قال: «ومن أصحاب مالك طائفة منهم أشهب، ومحمد بن مسلمة؛ لا يرون هذا من باب الدَّين بالدَّين، وهو الفياس عندي».

(غ) يُنظرُ: «الشرح الكبير للشيخ الدرير، وحاشية اللسوقي، (۱۷۷/۳)، حيث قال:
 «(ويدؤه) أي الصلاح (في بعض حائط)، ولو في نخلة (كافي في) صحة بيع (جنسه)
 في ذلك الحائط، وفي مجاوره مما يتلاحق طيبه بطيبه عادةً، لا في جميع حوائط=

الذي جاء في بعض النسخ: (التمر)، وجاء في بعضها (الثمر)، وهو أولى؛ لأنَّه حقيقة ليس المقصود التمر، وإنما يدخل في ذلك بقيت الثمار، ورسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، فتخصيصه بالتمر، وهو نوع من الثمر مرجوح، والأولى أن يَعُم، ولو قيل: التمر فهو من باب المثال، لكن قولنا الثمر يكون أعمُّ وأيسر للفهم، ليدخل في ذلك أنواع الثمار الكثيرة؛ التي منها التمر، والعنب، ومنها بقيت الفواكة.

وقوله: (يشمر بطنًا واحدًا)؛ يعني يخرج في العام مرة واحدة؛ لأنّه من البقول ما يتكرر، فمثلًا تجد الكُرات والنعناع، وكذلك بعض الخضروات يتكرر ويخرج بطنًا بعد بطن، وبعضها لا يتكرر؛ كالقمح والتمر، والعنب.

وقوله: (يَطِيبُ بُعْضُهُ وَإِنْ لَمْ تَطِبْ جُمْلَتُهُ)؛ لأنَّه ورد في بعض الأحاديث أنَّ الرسولَ ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تطيب^(١)، وفي بعضها حتى يَبدُوَ صلاحها^(١)، وفي أخرى: "حتى تزهى،^(١)، وغيرها: "حتى

البلده. وانهایة المحتاج، (۱٤٢/٤) حیث قال: ((ولو) (باع) نخلة من بستان، أو (نخلات) بستان (مطلّمة) بکسر اللام؛ أي خرج طلعها (وبعضها) من حیث طلعه... (مُؤبر) وبعضها غیر مؤبره ... (فللباتم) جمیعها المؤبر وغیره.

واشرح منتهى الإرادات (٢٩٣/٣) ٢٩٤٠) حيث قال: (اوصلاح بعض ثموة شجرة صلاح لجميع نرهها الذي بالبستان)؛ لأنَّ اعتبار الصلاح في الجميع يشق، وكالشجرة الواحدة، ولأنَّه يتنابع غالبًا، وكذا اشتداد بعض حب، فيصح بيع الكل تما لأفراده.

وظاهر مذهب الحنفية أنَّ العقد فاسدٌ، يُنظر: «الميسوط» (١٩٦/١٣) ١٩٩٠) حيث قال: «إذا صار بعض الثمار منتفعًا به، ولم يخرج البعض بعد، أو لم يصر منتفعًا به، ولم يخرج البعض، أو لم يصر منتفعًا به كالتين ونحوه، فاشترى الكل؛ فظاهر المذهب أنَّ هذا العقد لا يجوز عندنا، خلاقًا لمالك.

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٨٩)، ومسلم (١٥٣٦).

 ⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٩٤)، ومسلم (٢٩٥٤/٩٤)، وقد تعددت الروايات عند مسلم،
 وهذه الرواية بهذا الرقم هي التي تتفق مع لفظ البخاري، وسنده.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢١٩٨)، ومسلم (١٥٥٥).

تزهو»(۱۱)، كل هذا ورد في أحاديث متفق عليها.

وقوله: (وَإِنْ لَمْ تَوَلِثُ جُمْلَتُهُ مَعًا)؛ يعني كله، كما قلنا من قبل: نخلة بدا فيها بدو الصلاح، لا يشترط أن يكون في جميع عروقها، أو في كله، وذكرنا أنَّ هذا من حكمة الله ﷺ، ورحمته بعباده أنَّ الثمار لا تأتي دفعة واحدة، وإنَّما تأتي بالتدريج شيئًا فشيئًا حتى يتمتع الناس بها، ويستفيدوا.

◄ قولاً: (وَاخْتَلَفُوا فِيمَا يُثْمِرُ بُطُونًا مُخْتَلِفَةً).

وما يثمر بطونًا مختلفة يجز، ثم بعد ذلك يطول وينبت، ثم يجز مرة أخرى، كما هو الأمر في البرسيم، والكرات، وغيرهما.

وقصده بالبطون: الأماكن التي نزرع فيها هذه المحصولات.

تولاً: (وَتَحْصِيلُ مَذْهَبِ مَالِكِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْبُطُونَ الْمُخْتَلِفَةَ لَا تَخْلُو أَنْ تَتَصِلَ، أَوْ لاَ تَتَصِلَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْعُ مَا لَمْ يُخَلَّقْ مِنْهَا دَاخِلاً فِيمَا خُلُونَ أَنْ بَيْعُ مَا لَمْ يُخَلَّقْ مِنْهَا دَاخِلاً فِيهِ الْبَاكُورُ، وَالْمَصِيرُ).

يعني هناك ما خفي في الأرض؛ كالجزر مثلًا، وهناك ما هو بارز ظاهر مشاهد، وهناك ما هو مخفي في قشره، كما سيأتي في اللوز، والجوز، الباقور يعني مقدمة الثمرة.

تولى : (ثُمَّ إِن اتَّصَلَتْ: فَلا يَخْلُو أَنْ تَتَمَيَّزَ الْبُطُونُ، أَوْ لا
 تَتَمَيَّرُ؛ فَمِثَالُ الْمُتَمَيِّز: جَزُ الْقَصِيل الَّذِي يُجَزُّ مُدَّة بَعْدَ مُدَّةٍ).

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٥٥).

⁽٣) يُنظر: «حاشية الدسوقي» (١٧٧/٣ ـ ١٧٧)، حيث قال: «الشجر إذا كان يطعم في السنة بطنين متميزين فلا يجوز أن يُباع البطن الثاني بعد وجوده وقبل صلاحه ببدو صلاح البطن الأول، وهذا هو المشهور...، وأمّا ما لا تتميز بطونه؛ فإنّه يجوز أن يُباع ببدو صلاح البطن الأولى؛ لأنَّ طيب الثانية يلحق طيب الأولى عادة.

والقصيل هنا: فعيل بمعنى مفعول، أي: قصيل بمعنى مقصول، كالبرسيم مثلًا؛ يطول ثم يُجز، ثم يُقدم علفًا للدوابُّ.

تولك: (وَمِثَالُ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ: الْمَبَاطِخُ، وَالْمَقَائِئُ، وَالْبَاذِنْجَانُ،
 والفرغُ).

وقد رأيت في بعض النسخ مكتوب المطابخ! والمباطيخ هي التي تمشي، البطاطيخ التي تسمى البطيخ، إذن يبقى هذا كلام صحيح، وهذا يعنى أنَّها نسخة طية.

والمباطخ: التي يزرع فيها البطيخ؛ أي البطيخ، وهو الذي إذا فتح كان أحمر، أو ما يسمى بالخربز.

وأما المقائئ: فهي الأماكن التي تكون فيها القناء، ومثلها الخيار، والباذنجان، والقرع بجميع أنواعه؛ وفيه أنواع كثيرة جدًّا، وهذا من فضل اللهِ ﷺ، ومن نعمه على عباده.

وهو ما يُعرف بالدب، والرسول ﷺ كان يحبها كثيرًا، كما جاء في "صحيح البخاري"، وغيره، وأنَّه ﷺ كان يتتبعها في الصحفة"¹.

⁽١) أخرجه البخاري (٥٤٣٩)، ومسلم (٢٠٤١).

⁽٢) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ»؛ للباجي (٢٣٣/٤ ٢٢٤)، «وأمّا ما تتصل بطونه، وتشير؛ فإنّ إطلاق العقد يتناول ما ظهر منه، دون ما لم يظهر، «تكون خلفته لمن له أصله، وذلك أنه إنّما باع منه ما جرت العادة بأخذه من عينه، ولم يتبعه أصله، ولذلك لا يجوز له تبقيم إلى أن يمدو صلاحه، فإن الشرط الميتاع خلفة، فهل يجوز ذلك عن مالك؟ فيه روايتان، حكاهما ابن المؤاز، عن أشهب، عنه.

 ⁽٣) يُنظر: أبدائع الصنائع؛ للكاساني (١٣٩/٥)، حيث قال: اوقال مالك ـ كَثَلِقَة ـ إذا ظهر فيه الخارج الأول يجوز بيعه؛ لأنَّ فيه ضرورة؛ لأنَّه لا يظهر الكل دفعة=

وَأَحْمَدُ^(۱)، وَإِسْحَاقُ^(۱۲)، وَالشَّافِعِيُّ فِي هَذَا كُلِّهِ فَقَالُوا: لَا يَجُوزُ بَيْثُ بَطْنِ مِنْهَا بِشَرْطِ بَطْنِ آخَرَ).

إذن خالفه جماهير العلماء؛ ومنهم الأثمة الثلاثة، وربما يظهر تقارب بين المذاهب الثلاثة في كثير من المسائل، عدا مسائل قليلة انفرد فيها الإمام الشافعي.

وإسحاق يقصد به: إسحاق بن راهويه؛ صاحب الإمام أحمد، قرينه.

وقولهم: (لَا يَجُوزُ بَيْعُ بَطْنِ مِنْهَا بِشَرْطِ بَطْنِ آخَرَ): يعني أنَّها ليست مرتبطة بعضها ببعض، كالحال بالنسبة لبدو الصلاح.

تولىم: (وَحُجَّةُ مَالِكِ فِيمَا لَا يَتَمَيَّزُ: أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ حَبْسُ أَوَّلِهِ
 عَلَى آخِرِهِ).

يعني هذه الأمور التي تكون في الأرض وغير ظاهرة الاستواء، فمالك يرى أنَّ الحاجة تدعو إلى ذلك، وأنَّه ينبغي أن يدخل ما لم ينضج في ما نضج، أي ما بدا صلاحه بما لا يبدو، وجمهور العلماء يخالفونه، وحجتهم أنَّ ذلك يختلف عن الثمار، فالثمار إذا بدا فيها الصلاح تتابع، أمَّا هذه فلا.

واحدة، بل على التعاقب بعضها بعد بعض، فلو لم يجز بيع الكل عند ظهور البعض لوقع الناس في الحرج.

وعلَّلوا ذلك: بالَّه ما لم يظهر منه معدوم فلا يحتمل البيع، ودعوى الضرورة، والحرج ممنوعة؛ فإنَّه يمكنه أن يبيع الأصل بما فيه من الثمر، وما يحدث منه بعد ذلك يكون ملك المشتري،

 ⁽١) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات»؛ للبهوتي (٢٨٩/٣)، حيث قال: «ولا يصح بيع قناء، ونحوه... إلا لقطة لقطة موجودة؛ لأنَّ ما لم يُخلق لا يجوز بيعه، أو إلا مع أصله، فيجوز؛ لأنَّه أصل تتكرر ثمرته،

⁽۲) يُنظر: «الاستذكار» (۱۰۹/۱۹).

ومراد الإمام مالك أنَّه لا يمكن أن يحبس ما استوى منه حتى ينتظر ما لم يستوي، فبالنسبة للخيار والقثاء مثلاً؛ قد تذهب فائدته، ويكبر حجمه، ويذهب طعمه، وكذلك الحال بالنسبة للدبة؛ فالعوام يقولون (عود)؛ يعني أصبح عودًا كبيرًا تقل فائدته، لكن الجمهور يقولون: يباع ما انتهى وصلح، وينتظر ما لم يصلح.

◄ تولى : (فَجَازَ أَنْ يُبَاعَ مَا لَمْ يُخَلَقْ مِنْهَا مَعَ مَا خُلْقَ وَبَدَا
 صَلاحُهُ، أَصْلُهُ جَوَازُ بَيْعِ مَا لَمْ يَوْلِبْ مِنَ الشَّمْرِ مَعَ مَا طَابَ؛ لِأَنَّ الْغَرَرَ فِي عَيْنِ الشَّيْءِ).

فجاز أن يُباع ما لم يخلق: يعني ما ظهر وشوهد، وأصبح عينًا، ما هو في داخل الأرض ينبغي أن يُباع هذا تباعًا لذلك.

ودليل الإمام مالك هنا الحاجة، والقياس على الثمار، والجمهور يقولون: إنَّ هذا قياس مع الفارق، فالثمار مستثناة، وأمرها يختلف، لأنَّه إذا استوت تتابعت، وأيضًا هي مأمونة، وظاهرة المشاهدة، أمَّا تلك فلا.

◄ تولَّهَ: (وَكَانَّه رَأَى أَنَّ الرُّخْصَة هَا هُنَا يَجِبُ أَنْ تُقَاسَ عَلَى الرُّخْصَةِ فِي يَبِعْ النُّمَارِ؛ (أَغْنِي: مَا طَابَ مَعَ مَا لَمْ يَطِبْ)
 لِمَوْضِعِ الضَّرُورَةِ، وَالأَصْلُ عِنْلَهُ: أَنَّ مِنَ الْغَرَرِ مَا يَجُودُ لِمَوْضِعِ الضَّرُورَةِ).
 الضَّرُورَةِ).

يعني أنَّ الإمام مالك يقسم الغرر إلى قسمين: فمن الغرر ما يوافقه فيه غيره، وهناك من الغرر ما يمكن للقاضي أن يتجاوز عنه للضرورة، فإذا وجحة ـ والحاجة تنزل منزلة الضرورة عامَّة كانت أو خاصَّة ـ فهذا يستثنى، أمَّا الجمهور: فلا يرون حاجة لذلك، ويرون أنَّ هذا الذي بدا وصلح يُؤخذ، ثم بعد ذلك يُؤخذ الباقي، وقالوا: إنَّ هذا من باب بيع المعدوم، والرسولُ ﷺ نهى عن نابع عن ذلك، فقد نهى عن بيع

الحمل في البطن^(١)، وعن بيع الغرر، وقالوا: هذا يدخل في هذه الأصناف.

◄ قولات: (وَلِذَلِكَ مُنِعَ عَلَى إِحْدَى الرَّوَانِتَيْنِ عِنْدَهُ؛ بَيْعُ الْقَصِيلِ بَطْنًا أَكُنَرَ مِنْ وَاحِدٍ؛ الأنَّه لَا ضَرُورَةَ هُنَاكَ إِذَا كَانَ مُنْمَيَّرًا. وَأَمَّا وَجْهُ الْجَوَازِ فِي الْقَصِيلِ، فَتَشْبِيهًا لَهُ بِمَا لَا يَتَمَيَّرُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ (٣).

وبمقارنة القولين أيهما أولى نظرًا وتدقيقًا وتطبيقًا على نظر الفقه والواقع؛ نجد أنَّ ما ذهب إليه الجمهور أدَقُ، وهو في نفس الوقت أحوط، ذلك لأنَّ ما أخذ به المالكية موضع شبهة، والرسول ﷺ يقول: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك (""، وأمَّا ما أخذ به الجمهور؛ ففيه حيطة، ويُعد عن مواضع الشبه، فالرسول ﷺ قد نهى عن بيع الغرر، وهذا شيء مجهول حاله ـ فهو في باطن الأرض ـ وربما يكون صالحًا، وربما يكون غير ذلك، وقد يخرج وقد لا يخرج.

ومن كل ما سبق ذكره فلا شكُّ أنَّ مذهب جمهور العلماء في هذه المسألة؛ أدق، وأحوط.

◄ قولكم: (وامًا الْجُمْهُورُ: فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ عِنْدَهُمْ مِنْ بَيْعِ مَا لَمْ
 يُخَلَّقْ، وَمِنْ بَابِ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ النَّمَادِ مُعَاوَمَةً).

والجمهور هنا: هم الأثمة الثلاثة الذين مر ذكرهم؛ أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وغيرهم.

أخرجه البخاري (۲۱٤٣) عن نافع، عن عبدالله بن عمر ﷺ؛ أنَّ رسول الله ﷺ؛
 انهى عن بيع حَبَل الحَبَلَة؛ وكان بيمًا يتبايعه أهل الجاهلية؛ كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تتج الناقة، ثم تتج التي في بطنها.

 ⁽٢) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي» (٢٠٠/٣)، حيث قال:
 وخلفة القصيل... فلا يندرج فيه خلفته، وليس للمشتري إلا الجذة الأولى التي وقع عليها العقد، إلا لشرط».

⁽٣) أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، وغيره، وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٠٧٤).

والمعاومة: هي أن يبيع الإنسان السلعة بعقد واحد لأعوام قادمة أو لسنين قادمة، ومر الحديث عن نهي رسول الله ﷺ عنها.

تولىم: (وَاللَّفْتُ، وَالْجَزَرُ، وَالْكُونْبُ جَائِزْ عِنْدَ مَالِكِ بَيْمُهُ إِذَا بَدَا
 صَلاحُهُ^(۱)، وَهُوَ اسْتِخْتَاقُهُ لِلْأَكْلِ).

ويأخذ حكم هذا الجواز أشياء كثيرة؛ كالجزر، والثوم، وغيرها من الأشياء التي تكون في باطن الأرض.

وعلة مالك في تجويز ذلك: الحاجة إلى أكله، والجمهور يمنعون ذلك: لأنَّه مستور في الأرض، لم يتبين المقصود منه وهو نفعه، ومذهب الجمهور هنا: فيه احتياطً أكثر.

◄ تولة: (وَلَمْ يُعِوزُهُ الشَّافِعِيُّ إِلَّا مَقْلُوعًا(٢)؛ الأَنَّه مِنْ بَابٍ بَيْعِ الْمُثَيَّب).

ولم يجزه الشافعي، ولا الإمام أبو حنيفة، ولا أحمد، وقالوا: بشرط أن يكون مقلوعًا، وعلتهم في ذلك: جهالة حاله، وصلاحه.

وسيختلف الأثمة في هذه المسألة التي يظهر فيها جليًا دقة الفقهاء، وموازيتهم التي يستنبطون بها الأحكام، والتي بنوها على علل دقيقة محكمة لا تختل، فهم بعيدو الغوص رحمهم الله تعالى، فعندما استخرجوا لنا هذا الكنز العظيم من هذه المسائل الكثيرة إنَّما أفنوا أعمارهم، وزهرة شبابهم في هذا العلم الذي سينالون عليه الجزاء والثواب عند الله ، لأنَّ هذا

⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ للدوير، وحاشية الدسوقي، (١٨٦٣)، حيث قال: «ومغيب الأصل: كالجزر، والبصل، والثوم، والفجل، واللفت، ويجوز بيعه بشرط رؤية ظاهره، وقلع شيء منه ويرى، فإنه يعرف بذلك، ولا يكون مجهولًا».

 ⁽۲) يُنظر: "تحفة المحتاج؟ للهيتمي (٤٤٤٤)، حيث قال: "وقسمٌ يتصل به ما ليس بمقصود؟ كالجزر، والسلجم؟ وهو اللقت، فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه».

العلم انتفع به من جاء بعدهم، وهو خدمة لما جاء في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، فرحمهم الله تعالى جميعًا، ورضي عنهم.

◄ تولاً: (وَمِنْ هَذَا الْبَابِ بَيْعُ الْجَوْزِ، وَاللَّوْزِ، وَالْبَاقِلَّا فِي قِشْرِهِ).

والجوز واللوز مكسو بقشرته، ومثلهما أنواع البقلاء فهي مغيبة، والسؤال لماذا منع بعض العلماء ما مر بنا، وهنا أجاز؟ فبعض الذين منعوا الغائب في الأرض أجازوا بيع اللوز والجوز والبقلاء، ونحوها من الخضروات التي تجدها مغيبة في قشورها؛ مثل الفاصوليا، ونحوها.

تولىم: (أَجَازَهُ مَالِكٌ (١)، وَمَنْعَهُ الشَّافِعِيُّ).

قد أجازه مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وهنا نرى أنَّ الإمامين أبا حنيفة وأحمد كانا مع الشافعي في المسألة الأولى، وهي أنَّه لا يجوز بيع المغطى المغيب إلا أن يقلع، بينما هنا نجد أنَّهما سارا مع الإمام مالك في هذه المسألة، والفرق في ذلك واضحٌ؛ لأنَّ التغطية هنا إنَّما جاءت في أصل الخلقة؛ فاللوز أصله يأتي مغطى بقشوره، ومثله الجوز، والبقلاء بأنواعها.

وقد انفرد الشافعي في هذه المسألة بناءً على أصله الذي مر في موضع قريب؟ عندما منم بع الحب في سنبله، ثم فصلنا مذهب الشافعي، وقلنا إنَّ مذهب الشافعي فيه تفصيل، فمثلًا الشعير والذرة يجيزها؛ لأنَّ الحيبات تُرى في داخل السنبلة، أمَّا بالنسبة للحنطة فيمنعها؛ لأنَّه يَرى أنَّها تعلوها قشور، ولا يضمن ما في داخل هذا القشر؛ فلا تباع حتى يُزال القشر بالدياس، أو نحوه، فإذا فركت، أو صفيت، فحيننذ يجوز.

وقد سار على أصله السابق هنا أيضًا، ويُعترض على الإمام الشافعي

 ⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي» (١٧٦/٣)، حيث قال:
 «بأكمامه فإن استتر بها كقلب جوز ولوز في قشره، وكقمح في سنبله، ويزر كتان في جوزه: لم يصح جزافًا؛ لأنه غير مرشي، ويصح كيلًا؟.

بمثل البيض؛ فالبيض مُغطى لا تدري ما بداخله، والشافعية يجيزونه! وهكذا هناك أمثلة عدة في مثل هذا الموضوع.

تولىمَ: (وَالسَّبَبُ فِي الْحَتِلَافِهِمْ: هَلْ هُوَ مِنَ الْفَرَرِ الْمُؤَثِّرِ فِي الْبُيُوعِ، اَمْ لَيْسَ مِنَ الْمُؤَثِّرِ وَذَلِكَ النَّهُمُ اتَّقَقُوا أَنَّ الْغَرَرَ يَنْفَسِمُ بِهَدَيْنِ الْهِسَمَيْنِ، وَإِنَّ الْمُؤَثِّرِ هُوَ الْبَسِيرُ، أَوِ الَّذِي تَدْعُو إِلَيْهِ الطَّرُورَةُ، أَوْ مَا جَمَعَ الْأَمْرُيْنِ).

فالعلة عند الشافعي: أنَّه فيه غرر؛ لأنَّه مغطى بغطاء فلا نعلم ما في داخل هذه الجوزة، ولا اللوزة، ولا الباقلاء، كالفاصوليا، واللوبيا، وأمَّا حجة الأثمة الثلاثة: أنَّ هذه القشور التي تعلوه إنَّما كانت بأصل خلقته، أمَّا الأخرى فهي مخفية في الأرض، وإذا ما جاء وقت نضجها برزت وظهرت، وعندما تُتلع نراها ونشاهدها.

والحقيقة أنَّه عند كل العلماء: الضرورة لها أحكامها، ومن القواعد الكبرى المعروفة والمشهورة قاعدة: (الضرر يُزال)، وقد بنيت على نصُّ جاء عن رسول الله ﷺ، وهو قوله: (لا ضرر ولا ضرار»، وفرَّع عليها العلماء كثيرًا من المسائل، بل ألحقوا بذلك الحاجة فقالوا: (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامَّة أو خاصَّة)، فقد يضطر الإنسان أن يكون في بلاد غير مسلمة يتعاملون بالربا، وهو في هذه الحالة يأخذ ما يضطر إليه ضرورة، وأحيانًا قد يكون الأمر لحاجة، ومن بين المسائل التي تُطرح في ذلك: أن يأتيك إنسان يسألك عن آخر تقدم لخطبة ابنته، أو أخته، أو عمته، أو علمته، أو خالته، وهو وليها، فيسألك عنه، فعليك حينئذ إن كنت على دراية بعيوبه ألا تفصحه، ولكنَّك اضطررت لذلك، من باب قوله ﷺ: «الدَّينُ النَّميحة» فعليك أن تُبين له العيوب المتعلقة بما سأل، لحاجته لذلك.

◄ تولاًم: (وَمِنْ هَذَا الْبَابِ بَبْعُ السَّمَكِ فِي الْغَلِيرِ، أَوِ الْبُرْكَةِ
 الْخَلَقُوا فِيهِ أَيْضًا).

والغدير أو البركة: مكان يجتمع فيه الماء، حفرة تتجمع فيها

السبول، وقد اختلف العلماء في حكم بيعها من حيث الجملة؛ فبعضهم منعوه، وبعضهم أجازه بشروط ثلاثة:

الشرط الأول: أن يكون هذا السمك مملوكًا لك، يعني لا تسطوا على بركة جارك، أو تمر بمزرعة، أو ببستان فترى بركة فيها سمكًا فتبيع منه، وأنت لا تملكها، لأنَّه لا يجوز لك أن تبيع حق غيرك.

الشرط الثاني: أن يكون مشاهدًا تراه، لأنَّه لا يجوز بيع السمك في الماء، ولا الطائر في السماء، ومثل ذلك بيع الآبق، وسيأتي بيانه.

وقال أهل العلم في مسألة بيع الطائر في الهواء، لأنَّه لا يخلو إمَّا أن يكون ملكًا لك؛ فأنت لا تستطيع أن تسلمه للمشتري، وإمَّا ألَّا يكون ملكًا لك، فأنت تبيع ما لا تملك، ولا تقدر على تسليمه.

الشرط الثالث: أن تكون قادرًا على الوصول إليه، والإمساك به، وبيعه.

هذه شروط ثلاثة إذا توفرت يجوز عند بعض العلماء بيعه، كما سيأتي.

> قول ٨: (فَقَالُ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ (١)، وَمَنَعَهُ مَالِكٌ (٢)،

- (١) أبو حنيفة يمنع ذلك، كما ذكر الشبياني في «الأصل» ط. قطر (١٩٣/٨)، حيث قال: «وسألت أبا حنيفة عن الرجل يستأجر أجمة يصيد فيها السمك؛ قال: هذا لا يجوز، وهذا مثل الشهر» لكنهم أجازوا ذلك في أرض بيت المال، كما في «حاشية ابن عابدين» (١٥/١١)، حيث قال: «ونقل في البحر أيضًا عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن عبدالحميد بن عبدالرحين، أله كتب إلى عمر بن عبدالعزيز يسأله عن بيع صيد الآجام، فكتب إليه عمر: أله لا بأس به، وسمًاه الحبس. اهـ ثم قال في البحر: فعلى هذا لا يجوز بيع السمك في الآجام، إلا إذا كان في أرض بيت المال، ويلحق به أرض الوقف».
- (۲) يُنظر: المنح الجليل شرح مختصر خليل (۸/١٠٥) حيث قال: ابحيرات تكون عندنا بمصر لأهل قرى أراد أهلها بيع سمكها لمن يصيده منها، فقال الإمام مالك: لا يعجبني أن تُباع؛ لأنَّها تقل وتكثر، ولا يدرى كيف تكون، ولا أحب لأحد أن يمنع أحدًا من تلك البحيرة يصيد فيها».

وَالشَّافِعِيُ (١) فِيمَا أَحْسَبُ، وَهُوَ الَّذِي تَقْتَضِي أُصُولُهُ).

منعه مالك، والشافعي، وأحمد (٢)، ولكن مالك، وأحمد أجازاه بالشروط التي ذكرنا.

وقول المؤلف: (فيما أحسب)، أو (فيما أظن) يحتمل المعنيين؛ الشك، وقد تأتي بمعنى اليقين، ومن ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَظُنُوا أَنْ لا مُنْكُوا أَنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ الهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُواللهُ اللهُ ال

وأمًّا مراد المؤلف فلا ندري هل أورد كلمة (حسب) بمعنى اليقين فيكون كلامه على بابه، أم أنَّه قصد بها الظن وهو متردد، فنقول حينها: أنَّ ظنه في محله، أي: فعلًا هؤلاء منعوا من ذلك.

◄ قولكَ: (وَمِنْ ذَلِكَ بَيْعُ الْآبِقِ).

والآبق هو: المملوك الشارد الهارب، والمماليك كالسلع في أحكام البيوع، ومثلما تملك المرء المملوك بأحد الطرق المشروعة، فإذا ما أبق العبد وفر منه، فعليه إذا أراد بيعه ألّا يخالف الشرع في ذلك، فربما تكون له مواضع يلجأ إليها، وقد يكون موضعه مجهولًا لا يدرى أين هو؟ فلا يستطيع حينتن تسليمه للمشتري إذا باعه، وقد جاء في الحديث النهي عن بيعه، وبعض العلماء فصّل القول في ذلك، وهو ما سيذكره المؤلف.

◄ قولته: (أَجَازَهُ قَوْمٌ بِإِطْلَاقٍ).

وفي ذلك أثر عن الصحابي الجليل عبدالله بن عمر بن

⁽١) يُنظر: «مغني المحتاج»؛ للخطيب الشربيني (٣٤٤/٣)، حيث قال: «ولا يصح بيع سمك في ماه، ولو في بركة إن شق تحصيله منها، لعدم قدرته على تسليمه، فإن سهل تحصيله، ولم يمنم الماه رؤيه؛ صح».

⁽٢) يُنظَنَ «الإقناع في نقه الإمام أحمدا؛ للحجاري (٢٤/٢)، حيث قال: «فلا يصح ببع آبق. . ولا سمك في لجة ماء؛ فإن كان. . السمك في ماء صاف يشاهد فيه غير متصل بنهر، ويمكن أخذه منه؛ صح؟.

الخطاب ﷺ: فقد جاء أنَّه اشترى شاردًا من أحد أولاده'``، وروي كذلك عن ابن سيرين التابعي المعروف؛ الذي اشتهر بتفسير الأحلام، وعن شريح القاضى.

. إذن هؤلاء هم الذين أثر عنهم فيما أذكر، أمَّا الذين منعوا مُطلقًا: فمنهم الأثمة الأربعة الذين تعرفونهم أبو حنيفة، مالك، الشافعي، أحمد، رحم الله الجميع.

قول الشَّافِعِيُ (٢).

ومنهم الشافعي، ومالك، وأبو حنيفة، وأحمد.

◄ تولىم: (وَقَالَ مَالِكُ: إِذَا كَانَ مَعْلُومَ الصَّفَةِ، مَعْلُومَ الْمَوْضِعِ عِنْدَ
 الْبَائِع وَالْمُشْتِرِي جَازَ\

وهي رواية أيضًا عند الحنابلة، لكن الأصل عند الجمهور أنَّه لا يجوز بيعه.

◄ تولى : (وَأَظُنْهُ اشْتَرَظ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الْإِبَاقِ، وَيَتَوَاضَعَانِ
 النَّمَنَ؛ أَغنى: أَنَّه لا يَقْبِضُهُ الْبَائِعُ حَتَى يَقْبَضَهُ الْمُشْتَرِي).

معلوم الإباق: يعني أن يكون المشتري عالمًا بأنَّه أبق، لأنَّ هذا عيب فيه، يجب أن يُبين، وإلَّا فيعتبر ذلك غشًّا، والرسول ﷺ يقول: "من غشنا فليس منا"، ويقول: "من غش فليس منا".

والمواضعة المذكورة؛ هي التي سبق وفصلنا فيها القول، وهي

⁽۱) أخرجه ابن أبي شيبة (۱۰/۱۰).

 ⁽۲) يُنظر: "مغني المحتاج»؛ للخطيب الشربيني (۲٤۲/۲)، حيث قال: "(فلا يصح بيع الشّال)؛ كبعير ند... (والآبق)، وإن عرف محله، ويختص بالآدمي».

 ⁽٣) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير، وحاشية الدسوقي» (١١/١٣)، حيث قال: "ويجوز بيع
 العبد الآبق إذا علم المبتاع موضعه، وصفته، وكان عند من يسهل خلاصه منه.

مشهورة عند المالكية، لكن عند غيرهم إذا أطلق المواضعة تنصرف إلى المعنى الآخر الذي لم يرده المؤلف.

قوله: (لأنَّه يَتَرَدَّدُ عِنْدَ الْعَقْدِ بَيْنَ بَيْع وَسَلَفٍ).

بين بيع وسلف: يعني كأنَّه باع هذه، وسلفه إيَّاه.

تولىم: (وَهَذَا أَصْلٌ مِنْ أَصُولِهِ يَمْنَعُ بِهِ النَّقْدَ فِي بَيْعِ الْمُوَاضَعَةِ،
 وَفِي بَيْعِ الْغَائِبِ غَيْرِ الْمَأْمُونِ، وَفِيمَا كَانَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ).

إلا ما سبق واستثناه.

> قولهَ: (وَمِمَّنْ قَالَ بِجَوَازِ بَيْعِ الْآبِقِ وَالْبَعِيرِ الشَّارِدِ: عُثْمَانُ الْبَتِّيُّ^(١)).

وأيضًا ذكر ذلك عن ابن عمر، وابن سيرين، والقاضي شريح كما أشرنا من قبل، وقد أدخل هنا مثال من جنسه؛ وهو البعير الشارد.

◄ تولىم: (وَالْمُحُجَّةُ لِلشَّافِعِيِّ: حَدِيثُ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي
 سَعِيدِ الْخُلْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ـ ﷺ - نَهَى عَنْ شِرَاءِ الْمُبْدِ الْآبِقِ، وَعَنْ شِرَاءِ مَا لُعْبَدِ الْأَنعَامِ حَتَّى تَضَعَ.
 شِرَاءِ مَا فِي بُطُونِ الأَنعَامِ حَتَّى تَضَعَ.

شهر بن حوشب ـ كما هو معلوم ـ تكلم فيه العلماء من حيث الضعف، والرواة كما هو معروف منهم من يكون ثقة، ومنهم من يكون ثقة أوثق، ومنهم من يكون عدلًا مقبولًا . . . إلى آخره.

وأحيانًا يكون الحديث روي من طريق، ويكون أحد رواته ضعيفًا، أو عدد من رواته ضعفاء، لكن نأتي له بشواهد أخرى، ومتابعات تقويه، فيرتفع إلى درجة المحتج به هذا.

 ⁽١) يُنظر: «الاستذكار»؛ لابن عبدالبر (١٨٥/٢٠)، حيث قال: «وقال عثمان البتي: لا
 بأس ببيع العبد الآبق، والبعير الشارد...

قال أبو عمر: قول عثمان البتي مردود بنهي وسول الله ﷺ عن بيع الغرر، ولا حجة لأحد في جهل السنة، ولا في خلافها».

والحديث المذكور هنا في سنده شهر بن حوشب، وهو ضعيف عند علماء الجرح والتعديل.

◄ تولكم: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ _ ﷺ - نَهَى عَنْ شِرَاءِ الْخَبْدِ الْآبِقِ، وَعَنْ شِرَاءِ مَا فِي بُطُونِ الأَنْمَامِ حَتَّى تَضَعَ، وَعَنْ شِرَاءِ مَا فِي بُطُونِ الأَنْمَامِ حَتَّى تَضَعَ، وَعَنْ شِرَاءِ الْغَنَاقِمِ حَتَّى تَقَسَمُ (``).

والنهي عن شراء العبد الآبق ورد من عدة طرق على ألفاظ متعددة، وكذلك النهي عن شراء ما في بطون الأنعام، مثله الحديث الذي مر بنا من قبل في النهى عن حبل الحبلة.

وأمًّا الكلام عما في ضروعها، فسيفرده المؤلف في مسألة مستقلة، ومنها مسألة المصراة؛ يعني هل يجوز شراء اللبن مطلقًا دون كيل، أو وزن، أو لا بُدَّ من معرفة القدر.

وأيضًا مسألة الغنائم: وهي التي يحصل عليها المسلمون في معركة من المعارك، أو غزوة من الغزوات، والله تعالى قد قسم الغنائم في كتابه العزيز، والغنيمة أولًا تأخذ، ثم بعد ذلك تحاز، ثم تقسم، فإذا قسمت هل يكفي أن تقسم، أو لا بد من أن يحوزها الإنسان إليه، فهذا أيضًا فيه تفصيل عند العلماء.

◄ تولىم: (وَأَجَازَ مَالِكُ بَيْعَ لَبَنِ الْغَنَمِ أَيَّامًا مَعْدُودَةً، إِذَا كَانَ مَا يُحْلَبُ مِنْهَا مَعْرُونًا فِي الْفَادَةِ، وَلَمْ يُجِزْ ذَلِكَ فِي الشَّاةِ الْوَاحِدَةِ)(٢).

وقوله أيامًا معدودة: يعني محددة.

⁽١) أخرجه ابن ماجه (٢١٩٦)، وغيره، وضعفه الألباني في "إرواء الغليل» (١٢٩٣).

⁽٢) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير، وحاشية الدسوقي" (٢٠/٤ - ٢١)، حيث قال: «استتجار (شاة للبنها) أي لأخذه، فلا يجوز إلا إذا أشترى لبن شاة، أو شاتين غير مسيتين جزافًا من شياه كثيرة عند البائع؛ كمشرة فأكثر متساوية في اللبن عادة في إبان الحلاب، مع معرفة وجه حلابها، لأجل لا ينقص اللبن قبله، والشروع في الأخذ يوم العقد أو قربه، فيجوزة.

◄ تولىم: (وَقَالَ سَائِرُ النَّقَهَاءِ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، إِلَّا بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ بَعْدَ الْحَلْبِ)(¹).

إنَّ أيَّ إنسان له منهج يصعب عليه أن يلتزمه، والمؤلف كان له منهج في بعض أول الكتاب؛ أنَّه يعد الآراء، ويذكر الأثمة، ولا يذكر أحمد في بعض الأمور، وذكرت لكم العلة؛ وهي أنَّه لا يعرف رأيه فيها، ولكن هنا أحيانًا يجمل فيذكر إمامًا واحدًا، وهو يركز كثيرًا عندما يتحدث عن الفروع، وعن الجزئيات عن مذهب مالك، لكنه أحيانًا في بعض المسائل يذكر الشافعي، ولا يذكر مالك، فهو يكثر من المذهبين، ولكن في بعض المسائل عندما تأخر في المباحث، يظهر أنَّه لا يحاول أن يستقصي جميع آراء الأثمة، فقد يجمل، وربما يذكرهم جميعًا.

◄ قُولُكَمَ: (وَمِنْ هَذَا الْبَابِ مَنَعَ مَالِكٌ بَيْعَ اللَّحْم فِي جِلْدِهِ).

وقد منعه مالك؛ لأنَّ فيه جهالة، وغررًا، وهذا محل خلاف عند العلماء: فيعضهم منعه، وبعضهم أجازه، والسبب هو ما يتعلق بالغرر؛ لأنَّ اللحم في الجلد لا يُعرف قدره.

تولى : (وَمِنْ هَذَا الْبَابِ بَيْعُ الْمَرِيضِ (٢): أَجَازَهُ مَالِكٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْؤوسًا مِنْهُ (٣).

⁽١) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص٩٨)، حيث قال: «ولا يجوز بيع اللبن في الضرع»، وان حلب ونهاية المحتاج» (٢١/١٩)، حيث قال: «ولا يصح بيع اللبن في الضرع» وان حلب منه شيء ورثي قبل البيع للنهي عنه، ولاختلاطه بالحادث، ولعدم تيقن وجود قدر اللبن المبيع، ولعدم رؤيته»، و«كشاف القناع» (٣٤١/٧) حيث قال: «(ولا) يصح بيع . . (اللبن) في الضرع».

⁽۲) يقصد: الحيوان المريض.

⁽٣) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير، وحاشية الدسوقي» (١١/٣)، حيث قال: «قوله: وحامل مقرب)، ومثلها ذو المرض المخوف، وما ذكره من جواز بيع ما ذكر، نقله ابن محرز، وابن رشد، عن المذهب، وقطع ابن الحاجب، وابن سلمون بأنَّه الأصح».

المريض قد مر بنا وفصلنا القول فيه، وبيَّنَا أن المرض ليس على درجة واحدة، وهو قسمين:

الأول: المرض اليسير؛ الألم الذي يُصيب الإنسان من صداع، أو نحو ذلك، وهذا يُعتبر مرضًا يسيرًا لا تأثير له في الأحكام، وربما يكون المرض أشد من ذلك فيكون له تأثيرًا.

إذن إنَّ هذا الآن في حالة ضعف، وقد يخشى منه أن يكون قد تصرف تصرفًا غير محمود، وهو غير مدرك لعواقبه، وهذا التصرف في البيع ربما يضر بالورثة، وهنا مكمن الخلاف بين أهل العلم، وهو هل ينفذ هذا الحكم، أو لا ينفذ؟

وقد أجازه مالك وأحمد في رواية لهما، إلَّا أن يكون ميؤوسًا منه.

◄ قولهَ: (وَمَنَعَهُ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَهِيَ رِوَايَةٌ أُخْرَى عَنْهُ).

أي: إنَّ الرواية الأخرى للإمامين مالك وأحمد، ومنه فأكثر العلماء يمنع ذلك احتياطًا خشية أن يكون تصرفه ليس تصرفًا رشيدًا في حالة مرضه، وهو موضع شك، وربما كان هذا التصرف من غير إدراك، وربما

_{} شرح بداية المجتهد كيــ

يكون هناك دافع من الدوافع، وربما يكون فيه حرمان لبعض الورثة.

والآخرون قالوا: هذا ملكه الخاص، وله أن يتصرف فيه، حتى ولو لم يبقَ له في هذه الحياة الدنيا إلَّا سُويعات.

﴾ قوله: (وَمِنْ هَذَا الْبَابِ بَيْعُ تُرَابِ الْمَعْدِنِ، وَالصَّوَّاغِينَ).

إنَّ البقايا التي تكون مع تراب الذين يشتغلون بالصياغة، وكذلك المعادن حكم بيع بعضها ببعض عدم الجواز؛ وهو من المعاملات الربوية، ولقد درسنا باب الربا والصرف، وعرفنا ما يتعلق به، وأنَّ رسول الله ﷺ قد وضع لنا أصول الربا، وحذرنا منه، وأنَّ الله ﷺ قد شنع أمر الربا، وبين أنَّ من يسلك طريقه إنَّما هو يحارب الله ورسوله ﷺ، والرسول ﷺ بين لنا كيف يكون التعامل في الأموال الربوية، فقال ﷺ: «الذهب بالذهب وزناً بوزن»، وقال في الحديث الآخر: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلًا بمثل، يدًا بيد، سواء بسواء»، فلا بُدَّ من المماثلة، ومنه فبيع مثل هذه الأموال ـ حتى وإن كانت بقايا ـ دون أن يعرف قدرها هي من أنواع الربا.

ومنه فالسر في المنع هنا: هو أنَّ المماثلة غير متيقنة؛ لأنَّ الرسول ﷺ قال: «مثلًا بمثل، يدًا بيد».

◄ قولاً: (فَأَجَازَ مَالِكٌ بَيْعَ تُرَابِ الْمَعْدِنِ بِنَقْدٍ يُخَالِفُهُ، أَوْ بِعَرَضٍ، وَلَمْ يُجْزِ بَيْعَ تُرَابِ الصَّاغَةِ^(١)، وَمَنَعَ الشَّافِعِيُّ الْبَيْعَ فِي الْأَمْرَيُْنِ جميعًا^(٢)).

وهذا تفصيل المالكية في ذلك: وهو أنَّ هذا لا يجوز، لكن لو

⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير، وحاشية الدسوقى» (١٦/٣)، حيث قال: "وإنَّما جاز بيع تراب المعدن، دون تراب الصَّوَّاغين لخفة الغرر في الأول دون الثاني».

⁽٢) يُنظر: "تحفة المحتاج"؛ للهيتمي (٢٥٨/٤)، و"نهاية المحتاج»؛ للرملي (٢١٣/٣)، حيث قالا: ﴿وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحْ بِيعِ تَّرَابِ المعدن نظرًا إلى أنَّ المقصود منه النقد».

بيعت بغير ذلك بعرض من الأعراض، أو بيع الذهب مثلاً بالفضة _ على الرأي بأنَّ الفضة تختلف عن الذهب كما مر بنا _ فبعض العلماء كره ذلك ممن منعوا الأصل، ومنهم من أجاز ذلك، وقال: إنَّ العلة قد زالت، والعلة إنَّما كانت في المماثلة، والرسول ﷺ يقول: "فإذا اختلفت هذه الاجتاس فببعوا كيف شئتم، إذا كان يدًا بيد،، وقد اختلف الجنسين، فينغي أن يكون ذلك جائزًا.

وأمًّا الذين منعوا قالوا: إنَّ الجهالة لا تزال قائمة فيكون في ذلك غرر، وبالتالي يمنع البيع من هذه الناحية.

◄ تولم: (وَأَجَازَهُ قَوْمٌ فِي الْأَشْرَيْنِ جميعًا، وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ الْبُصْرِيُ(١).

قال به الحسن، وكذلك بعض العلماء من التابعين؛ كالنخعي، وغيره.

◄ تولى : (فَهَذِهِ هِيَ الْبُيُوعُ الَّتِي يُخْتَلَفُ فِيهَا، أَكْثَرُ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ
 الْجَهْلِ بِالْكَبْقِيدِ).

وأقرب مثال للكيفية تراب الصاغة: فنحن لا نعرف كيفيته، وهو خليط لا ندري عن مماثلته، فالكيف مجهول، وإذا كان كذلك وهو من أموال الربا، فينبغي أن يمنع.

تولىم: (وامَّا اغْتِبَارُ الْكَمَّيَّةِ: كَإِنَّهُمُ اتَّقَقُوا عَلَى اللهِ لَهُ يَجُورُ أَنْ
 يُبُاعَ شَيْءٌ مِنَ الْمَكِيلِ، أَوِ الْمَوْزُونِ، أَوِ الْمَعْدُودِ، أَوِ الْمُمسُوحِ، إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ مَعْلُومَ الْقَدْرِ عِنْدَ الْبَاقِعِ وَالْمُشْتَرِي) (٢٠).

⁽١) يُنظر: «الأوسط»؛ لابن المنذر (٤٤/١٠)، حيث قال: «وفيه قول ثان: وهو إباحة شراء تراب الذهب بالفضة، وتراب الفضة بالذهب. هذا قول الحسن البصري، وإبراهيم النخعي».

 ⁽۲) يُنظر: (حاشية أبن عابدين؛ (٥٣٢٤)، حيث قال: (لا يتحقق تسليم المبيع إلا بكيله ووزنه، ونحوه، ومعلوم أنَّ الحاجة إلى هذا إذا باع مكايلة، أو موازنة، و(حاشية=

وأمًّا اعتبار الكمية فهو الاختلاف في القدر، وهذا إنَّما يكون في المكيل، والموزون، والمعدود، وفي المساحات، وربما في الأقيسة أيضًا؛ كما ترون بائع القماش لا يكيل القماش، ولا يزنه، لكنه يقيسه بالذراع، أو بالمتر، وكذلك الأرض لها مقاييس معروفة، وهذه كلها في الواقع؛ المكيال، أو الميزان، أو الذراع، أو المتر؛ هذه كلها نسميها مقايس؛ لأنَّها تقاس بها الأشياء؛ أي: تقدر بها.

وهنا مسألة مهمة نبه إليها المؤلف؛ وهي: أنَّه لا يجوز التبايع فيما يكال إلا بالكيل، وفيما يوزن إلا بالوزن، وفيما يُعد إلا بالعَد، وفيما يُقاس إلا بالمقياس.

ثم أضاف مسألة أخرى؛ وهي: هل هناك اشتراط أن يكون القدر معلومًا عند الطرفين ـ البائع والمبتاع ـ أو لو علم أحدهما كفى ذلك، وبيَّنَ أنَّه لا بُدَّ من معرفة الأمرين معًا، فيكون البائع على علم حتى لا يخسر في بضاعته، والمشتري يكون عالمًا بالقدر حتى لا يغبن، وحتى ترتفع الجهالة أيضًا.

تولى : (وَاتَفَقُوا عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي يَكُونُ بِهَذِهِ الْأَشْبَاءِ مِنْ قِبَلِ الْمَعْلُومَ : (وَ الْمُشْلُومَ الْمُعْلُومَةِ : مُؤثِّرٌ فِي صِحَّةِ النَّبِعِ، وَفِي كُلِّ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ مَا عَلَى مَا كَانَ عَبْرَ مَعْلُومِ الْكَثْلِ، وَالْمُشْتَرِي مِنْ جَمِيعِ الْأَشْبَاءِ وَالْمُشْتَرِي مِنْ جَمِيعِ الْأَشْبَاءِ اللَّمْشُوحِةِ.
 الْمَكِيلَةِ، وَالْمُؤرُّونَةِ، وَالْمُعْدُودَةِ، وَالْمُشْوحِةِ.

الكيل معروف وهو: الصاع، والمد إلى غير ذلك، وقوله: الصنوج:

اللسوقي، (١٥/١)، حيث قال: فغلا يفسد البيم: أي بل هو صحيح، كما إذا كان كل من الجملة والتفصيل معلومًا؛ كشراء صبرة، أو شقة معلومة القدر، كل ذراع، أو إردب منها يكذا»، واتحقة المحتاج؛ لابن حجر الهيتمي (٢٠٠/٤)، حيث قال: ولايشترط كونه أي المصلم فيه (معلوم القدر كيلاً) فيما يوزن (أو عدًّا) فيما يعد كالحيوان واللبن (أو زشًا فيما يغرد، أو عدًّا وذرًّا فيما يعد ويذرع، واكشاف القناع، (١٩٤٨)، حيث قال: (لومن اشترى شيئًا بكيل، أو وزن، أو عد، أو ذرع ملك) بالمقد (ولزم) اليمه.

جمع صنج، وهو إناء مدور من نحاس أو غيره^(١)، وهذا الذي يريده الفقهاء من قولهم الصنج.

والمقصود من قوله: (الممسوحة)؛ يعني التي تأخذ عن طريق المساحة، أي: المقياس، والآن يُعبرون في المصطلح الجديد على من يقوم بمسح الأراضي وقياسها (بالمساح).

تولى : (وَأَنَّ الْمِلْمَ بِمَقَادِيرِ مَلْهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي نَكُونُ مِنْ قِبَلِ
 الْحَزْرِ وَالتَّخْمِينِ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ الْجُزَاف؛ يَجُوزُ فِي أَشْيَاء، وَيُمْنَعُ
 فِي أَشْيَاء)(١).

وقوله: (من قبل الحزر والتخمين) يعني: من باب التقدير، أي إنَّ هذه أمور ليست مقدرة تقديرًا دقيقًا، وإنَّما قائمة على التخمين والظن القريب من الصحة، بخلاف الأمور التي تقوم على العلم واليقين؛ كالكيل، والوزن، والقياس.

الجزاف: هو ما لا يُكال، ولا يوزن، ولا يُعد؛ يعني المبيعات التي لا تتم عن طريق المقاييس المعروفة التي أشار إليها رسول الله ﷺ؛ لأنّه ثبت عن الرسول ﷺ أنّه قال: «المكيال مكيال المدينة، والميزان ميزان

 ⁽١) في "المصباح العنير" ((٢٩١/١): «سَنَجَةُ الْمِيرَانِ مُعَرَّبُ، وَالْجَمْعُ سَنَجَاتُ، وَسِنَجٌ.
 وفي نُسْخةِ منْ التهذيب سَنَجَةٌ وَصَنْجَةٌ، والسّين أغرب وأفصح، فهما لغتان، وأمّا
 كؤن السّين أفصح؛ فلأنَّ الصّاد والحجم لا يختمعان في كلمة عربيَّة».

⁽۲) يُنظر: «الاستذكار» (۱۰۷/۲۱)، حيث قال: «وعلى هذا جمهور العلماء في العبيد، والدواب، والأنعام، والثياب، وما أشبه ذلك، أنه لا يجوز في شيء منه الجزاف؛ لأنه غررٌ بيَّنَّ إذا ترك عَذَه، وقد أمكن تأوله، وتقليه، والنظر إليه، فإن لم يكن ذلك فيه كان من الملاصمة. .. وقد قالت طائفة من أهل العلم: ما لا يجوز فيه السلم، لم يجز فيه الجزاف؛ لأنه غرر بيَّنَ (۱۰۹/۲۱)، حيث قال: «ساتر العلماء يُجيزون بيع كل ما يُنظر إليه المتبايعان، ويتفقون على مبلغه جزافًا كان، أو عددًا، ولا يضر الجزاف الجائز ببعه عندهم أن ينضاف إليه ما يجوز بيعه أيضًا من غيره، وبالله التُروفيق.

أهل مكة"، والقصد في ذلك المكيال التي كانت في زمن رسول الله ﷺ، الصَّاع، والمد، والميزان إنَّما هو ميزان أهل مكة.

والجزاف يجوز في بعض الأشياء، ولا يجوز في بعضها، ومما جاز فيه حديث عبدالله بن عمر الله الله أصله في الصحيحين، ولفظه عند مسلم، قال: كنا نشتري الطعام من الركبان جزافًا فنهانا رسول الله الله أنَّ نبيعه حتى ننقله من مكانه، إذا الرسول الله لم ينكر عليهم بيع الطعام جزافًا، إنَّما أنكر عليهم أن يبيعوا ما اشتروه قبل أن يقبضوه ويتسلموه، وهذا الحديث نصهم في جواز بيع الطعام ونحوه جزافًا.

ومن كان له مثلًا كومة من تمر، أو قمح فيجوز لك أن تبيعها جزافًا، وفي ذلك تفصيل، لكن شريطة الّا تكون معلومة القدر، وأمَّا كيفية القبض: فالمكيل يكون قبضه بالكيل، والموزون بالوزن، والمعدود بالعد، وما لا يمكن كيله ولا عده بالتخلية عنه، كالأراضي والدور، وكل ذلك مر بنا.

◄ تُولىمَ: (وَأَصْلُ مَذْهَبِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ: أَنَّه يَجُوزُ فِي كُلِّ مَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْكَلْزَةُ لا آخَادٌ).

ومثال الكثرة: كبيع القمح ـ فلا يعلم كم فيه من الحبات ـ، والتمر، ونحو ذلك.

تولىم: (وَهُوَ مِنْدُهُ على أَضْنَافٍ: مِنْهَا مَا أَصْلُهُ الْكَيْلُ، وَيَجُوزُ
 جُزَافًا، وَهِيَ الْمُكِيلاتُ، وَالْمُؤْرُونَاتُ).

وذلك مثل الصُّبرة، فالأصل في الطعام أن يكال، لكن يجوز أن تباع صُبرة منه ـ يعني كومة ـ جزافًا، كما نجد ذلك أيضًا في خرس النمر على النخل، فإنَّ الرَّسولَ ﷺ رخص في بيع العرايا بالشروط التي أشرنا إليها من قبل ـ وستأتي إن شاء الله ـ ومع أنَّ الرسولَ ﷺ نهى عن المزابنة، والمزابنة عندما نفسرها نجد: أنَّها تطلق على الخرس، لكن الخرس استثني منها، فلا يجوز شراء رطبًا على رؤوس النخل بتمر على الأرض، وقد استثنى الرسول ﷺ من ذلك بيع العرايا في حدود خمسة أوسق، إلى غير ذلك من الشروط الخمسة التي سيأتي التنبيه عليها إن شاء الله قريبًا.

تولىمَ: (وَمِنْهَا مَا أَصْلُهُ الْجُزَاثُ، وَيَكُونُ مَكِيلًا، وَهِيَ الْمَمْسُوحَاتُ كَالْأَرْضِينَ، وَالنِّيَابِ).

وذلك أنَّك لو وجدت جملة من النياب؛ فيقول لك صاحبها: أبيعك عبدًا من عبيدي بكذا، أو ثوبًا من ثيابي بكذا، أو أرضًا من أراضيا بكذا، إذ لا بُدَّ من تحديدها، ومعرفة ذلك.

◄ تولىم: (وَمِنْهَا مَا لَا يَجُوزُ فِيهَا التَّقْدِيرُ أَضْلًا بِالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ، بَلْ
 إِنَّمَا يَجُوزُ فِيهَا الْمَدَدُ قَقَطْ، وَلَا يَجُوزُ بَيْمُهَا جُزَافًا، وَهِيَ كَمَا قُلْنَا الَّتِي الْمَقْصُودُ مِنْهَا آخَاهُ أَعْبَانِها).

لأنَّ الأشياء المعدودة قد لا يبينها الكيل، وقد يبينها الوزن، لكنها اصطلح على أنَّها تباع عدًّا كالثياب، ونحوها.

◄ تولىم: (وَعِنْدَ مَالِكِ أَنَّ التَّبْرَ وَالْفِضَّةَ غَيْرَ الْمَسْكُوكَيْنِ يَجُوزُ
 بَيْمُهُمَا جُزَافًا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الدَّرَاهِم وَالدَّنانِيرِ\'\'.

التبر: هو الذَّهب الذي لم يُضرب بَعد، يعني ذهب سبائك، وأمَّا المضروب فيسمَّى نقدًا، سواء كان ذهبًا، أو فضةً.

وقوله: (غير المسكوكين) أي: غير المضروبين.

وخالفه جمهور العلماء، كما سينبه المؤلف، حيث ذكر الإمامين، ويضاف إليهم أحمد^(۲).

 ⁽١) يُنظر: "حاشية النسوقي» (٢٢/٣)، حيث قال: "المدار على التعامل بالعدد، فمتى تعومل بها عددًا فلا يجوز بيمها جزافًا كانت مسكوكة، أم لا، وإن لم يُتعامل بها عددًا، بل تعومل بها وزنًا جاز بيمها جزافًا مسكوكة، أم لا، هذا هو المعتمد».

 ⁽۲) يُنظر: «مطالب أولي النُّهي» (۳/۱۲۰)، حيث قال: «ولأنَّهما جنسان يجوز التفاضل=

◄ قول (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَة (١)، وَالشَّافِعِيُّ (٢): يَجُوزُ، وَيُكْرَهُ).

فقد أجازوه، وبعضهم أضاف الكراهة، واستدلوا بحديث: «الذهب بالذهب عينها وتبرها، تبرها وعينها، والفضة بالفضة تبرها وعينها^{،(٣)}.

إذًا فالرسول ﷺ أجاز ذلك، وفيه حُجة للجمهور.

ولتوضيح المسألة أكثر؛ نقول: إنَّهم يرون أنَّه يباع الذهب بالذهب مسبوكًا؛ فتبيع بعضه ببعض، وكذلك الفضة إذا كانت مسبوكة، بعضها ببعض، أو كان بعض الذهب مسبوكًا وبعضه غير مسبوك، وكذلك الفضة، لكن بشرط وجود التماثل، وأن يكون يدًا بيد، مثلًا بمثل.

لكن عندما تختلف الأموال الربوية _ ويقصد بالأموال الربوية في مصطلح الفقهاء هي التي يدخلها الربا _ فهذه لا يجوز بيعها ببعض، إلًا إذا وجد التساوي.

◄ قولمَ: (وَيَجُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ تُبَاعَ الصَّبْرَةُ الْمَجْهُولَةُ عَلَى الْكَيْلِ (عَنَ الْمُعْبُولَةُ عَلَى الْكَيْلِ (عَنَ) مَا كَانَ فِيهَا مِنَ الْأَكْبَالِ وَقَعَ مِنْ الْأَكْبَالِ وَقَعَ مِنْ

- بینهما، فجاز جزافًا،، (۱۷۰/۳)، حیث قال: "ویجوز التعامل بکیل لم یعهد (وذهب وفضة مطلقًا) مسبوگًا کان أو لا موزون.
- (١) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص ٩٠)، حيث قال: «ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة».
- (٢) يُنظر: «الإثناع في حل ألفاظ أبي شجاعاً؛ للخطيب الشربيني (٢٨٢/٧)، حيث قال: «(ويجوز بيع الذهب بالفضة)، وعكسه (متفاضلًا): أي زائدًا، أحدهما على الآخر بشرطين؛ الأول: كونه (نقدًا) أي حالًا، والثاني: كونه مقبوضًا بيد كل منهما قبل تفرقهما، أو تخايرهماء. ويُنظر: «الأمّا؛ للشافعي (٩/٤).
- ويخالف مالك هنا الجمهور في بيع الذهب بالفضة جزافًا، بينما يتفق الجميع في جواز التفاضل لاختلاف الجنس. وانظر المسألة باستفاضة في االأوسطا؛ لابن المنذر (١٩٣/١٠)، والاستذكار؛ لابن عبدالبر (٢٢٥/١٩).
 - (٣) أخرجه أبو داود (٣٣٤٩)، وغيره، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٥/٥٩٥).
- (٤) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير، وحاشية الدسوقي» (٣٢/٣)، حيث قال: «كان البيع=

تِلْكَ الْقِيمَةِ بَعْدَ كَيْلِهَا، وَالْعِلْمِ بِمَبْلَغِهَا؛ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَلْزُمُ إِلَّا فِي كَتْلِ وَاحِدِ^(۱)، وَهُوَ الَّذِي سَمَّيَاهُ).

والصُّبرةُ على أنواع، ولا يخلو إمَّا أن تبيع صبرة بصبرة، أو أن تبيع صبرة بغيرها:

ـ فأمًا بيع الصبرة بمثلها، فهذا لا يجوز؛ لأنَّ العلم بالتساوي هنا غير معلوم، والعلة هنا أنَّه غير معلوم معنى صبرة، وهذا بيع جزاف.

ـ وأمَّا أن تبيع صبرة بثمن آخر، فهذا جائز، وفيه تفصيل سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

ومما يجدر التنبه إليه أنَّ المؤلف لما دخلنا في مسائل البيوع بدأ يتوسع في مذهب مالك، وقد خرج بذلك عن مذهبه الذي كان عليه؛ وهو أنَّه كان يوازن بين المذاهب، فقد بدأ يدخل في بعض الفروع في مذهب مالك مع أنَّه ذكر بأنَّه يقتصر على أمهات المسائل ـ يعني في التفصيل ـ وفي بعض الجزئيات يستطرد في ذكر مذهب المالكية.

تولى : (وَيَجُوزُ هَذَا الْبَيْعُ عِنْدَ مَالِكٍ فِي الْعَبِيدِ، وَالثّبَالِ (*)، وَفِي الطّعَام، وَمَنْعُهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الثّبَالِ (*)، وَفِي الطّعَام، وَمَنْعُهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الثّبَالِ، وَالْعَبِيدِ (**).

جائزًا سواء كانت الصبرة معلومة الصيعان، أو لا؛ لأنّها إن كانت معلومة الصيعان
 كانت معلومة الجملة والتفصيل، وإن كانت مجهولتها كانت مجهولة الجملة معلومة التفصيل، وقد علمت أن جهل الجملة فقط لا يُضر».

⁽١) يُنظر: «حاشية ابن عابدين؟ (١٤/٣٥٩)، حيث قال: «وكذا لو سمّى ثمن الجميع، ولم ببين جملة الصبرة، كما لو قال: بعتك هذه الصبرة بمائة درهم، كل قفيز بدرهم، فإنّه يجرز في الجميع اتفاقًا، والحاصل: أنّه إن لم يُسم جملة المبيع، وجملة الثمن، صح في واحد، وإن سمى أحدهما صح في الكل، كما لو سمى الكل؟.

 ⁽٢) يُنظر: (الشرح الكبير للدردير، وحاشية الدسوقي» (٣١/٣)، حيث قال: (أي: فإن
 كان في عَدِّه مشقة جاز بيعه جزافًا، إلَّا أن تقصد أفراده بالثمن، كالعبيد، والثياب،
 والدواب؛ فلا بنَّم من عَده».

⁽٣) يُنظر: «الدر المختار، وحاشية ابن عابدين» (٤٠/٤٥ ـ ٥٤١)، حيث قال: «(وفسد _=

وَمَنَعَ ذَلِكَ غَيْرُهُ فِي الْكُلِّ فِيمَا أَحْسَبُ، لِلْجَهْلِ بِمَبْلَغِ الثَّمَنِ).

فهذا لا يجوز عند مالك وحده، بل يجوز عند مالك، والشافعي، وأحمد، وأبو حنيفة، وقد وهم المؤلف أيضًا في حكاية مذهب أبي حنيفة، وهو ـ أي: أبو حنيفة ـ مع جمهور الأثمة، يعني أنَّ هذا رأي الأئمة الأربعة فيما أعلم.

تولى : (وَيَجُوزُ عِنْدَ مَالِكِ أَنْ يَصْدُقَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ فِي كَيْلِهَا ،
 إِذَا لَمْ يَكُنِ الْبَيْعُ نَسِيَةً (١٠؛ لأنَّه يَتَّهِمُهُ أَنْ يَكُونَ صَدَقَه لِيُنْظِرَهُ بِالشَّمَنِ).

وهذه الإشارات مما يعجبني عند المؤلف، والتي يكون ظاهرها أنَّها بسيطة، لكنها ليست كذلك.

فقوله: (وَيَجُورُ عِنْدُ مَالِكِ أَنْ يَصْدُقَ الْمُشْتَرِي الْبَائِحُ)، أي: إذا جاء المستري إلى البائع فقال: هذه الصبرة _ مثلًا _ وزنها كذا، وكيلها كذا، فعند مالك يصدقه شريطة ألّا تكن ناسيًا، لأنَّه عندما يقول البائع للمشتري هذه الصبرة وزنها كذا، أو كيلها كذا فسيوافق، والمشتري هنا ليس متهمًا؛ لأنَّه إن حصل ضرر سيكون على نفسه، لكن عندما يشتريه نسيتة ربما يكون حصل تواطؤ مع البائع، لأنَّه سيوجل له الثمن، _ فكما نقول: نزل رأسه لك وطاطئه لأنَّه يعلم أنَّه سيبيع البيع مُوجلًا _ إذَا التهمة هنا حاصلة، ولا تحصل في الأولى، ففرَّق مالكُ بين ذلك.

وهذا هو مذهب أحمد أيضًا، وهذا إن ذَلُّ فإنَّه يدل على دقة الفقهاء رحمهم الله في مثل هذه الأمور، فلا نظن أنَّه لما يقول أحدهم بقول؛ أنَّه يقول ذلك جُزافًا، إنَّما يقول ذلك عن دراية، وروية، وبُعد

أي: البيع _ في الكل في بيع ثلة) _ قطيع الغنم _ (وثوب كل شاة، أو ذراع) لف
 ونشر (بكذا)... (وكذا) الحكم (في كل معدود متفاوت) كإبل، وعبيد...».

 ⁽١) يُنظر: "الشرح الكبير للعردير، وحاشية النصوقي» (٢٢٢)، حيث قال: "(فإن علم أحدهما) بعد العقد (بعلم الآخر) حين العقد (بقدره) أي المبيع جُزافًا (خير) الجاهل».

نظر، وتدقيق في المسائل، فقد فرقوا في هذه المسألة بين الأمرين، لأنّه عندما يقول البائع للمشتري هذه الصبرة - أو هذه الكومة - من الحنطة كيلها كذا تساوي مثلًا مائة صاع، فيصدقه ولا يبالي هذا إذا كان البيع نقدًا، لكن لو كان نسيئة، قالوا: لا يصدُقه، ولا بُدّ من كيلها؛ لأنّ الشبهة قائمة، والشبهة هي خشية أن يكون المشتري سكت عن ذلك، لأنّه يخشى أن لو عارض البائع في ذلك، وشكك في الأمر، لأبطل البيعة، وذهبت عنه.

تولات: (وَعِنْدَ عَبْرِهِ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ حَتَّى يَحْتَلَهَا الْمُشْتَرِي؛
 لِنَهْبِهِ - ﷺ - عَنْ بَيْع الطَّمَامِ حَتَّى تَجْرِيَ فِيهِ الصِّبَمَانُ، وَأَجَازُهُ قَوْمٌ عَلَى الْإِطْلاقِ، وَمِمَّنْ مَنَمُهُ: أَبُو حَنِيفَةَ (()، وَالشَّافِمِيُ (()، وَأَحْمَدُ (()، وَمِمَّنْ أَبِي رَبَاح، وَابْنُ أَبِي مُلْكَمَّةُ (()).
 أَجَارُهُ بِإِطْلاقِ: عَطَاءٌ بُنُ أَبِي رَبَاح، وَابْنُ أَبِي مُلْكِمَةً (()).

أمَّا أحمد فسبق وذكرنا أن مذهبه كمذهب مالك.

⁽١) يُنظر: (حاشية ابن عابدين؛ (١٤٩/٥) حيث قال: (عن أبي حنيفة قال: إذا اشتريت شيئًا مما يكال أو يوزن أو يعد، فاشتريت ما يكال كيلًا وما يوزن وزنًا وما يعد عدا فلا تبعه حتى تكيله وتزنه وتعده، فإن بعته قبل أن تفعل وقد قبضته فالبيع فاسد في الكيل والوزن».

⁽٢) يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٢/٠٤٠، ٤٧١) حيث قال: «فلو قبض ما ذكر جزافًا لم يصح القبض، لكن يدخل المقبوض في ضمانه (دلو كان له) أي لبكر (طعام) مثلاً (مقدر) كمشرة آصح (على زيد، ولعمور عليه مثله فليكتل) بكر (لنفسه) من زيد (ثم يكيل لعمرو)؛ لأن الإقباض هنا متعدد ومن شرط صحته الكيل فلزم تعدد الكيل،

 ⁽٣) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣٣٨/٣) حيث قال: «في قبض البيع (ويحصل قبض ما بيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع بذلك) أي: بالكيل أو الوزن أو العد أو الذرع».

 ⁽٤) يُنظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٠٠٣/١٠) حيث قال: «وقالت طائفة: له أن يبيعه
 بكيله، ولم يفرقوا بين النقد والدين. هذا قول عطاء بن أبي رباح، وعبدالله بن أبي
 مليكة،

وهذا الكلام مر بنا أثناء حديثنا عن القبر، فذكرنا أنَّ الرسول ﷺ قال في الحديث الصحيح: "إذا بعت فَكِل، وإذا ابتعت فاكتل،، يعني إذا بعت لغيرك فكل، وعلى المشتري إذا ابتاع من غيره أن يطل من البائع أن يكيل له البضاعة، وهذا أمر مطلوب، ولا ينبغي أن يمنع الإنسان شيء من الحق الذي شرعه الله ﷺ، وسنّه رسول الله ﷺ.

وقد نهى النبي على عن البيع حتى يجري فيه الصاعان؛ صاع الباقع، وصاع المستري، وهذا هو نص الحديث: «حتى يجري فيه الصاعان»، ومما يؤكد ذلك أنَّه جاء تفسيره في الحديث، ففيه: «حتى يجري فيه الصاعان؛ صاع الباتع وصاع المشتري»، ويفسره حديث: «إذا بعت فكل، وإذا ابتعت فاكتل»، وهذا ليس معناه أن الباتع له صاع، والمشتري له صاع، فالصاع مكيل معروف قدره، لكن المقصود أن يكيل هذا، والآخر يُكال له، حتى يجري فيه الصاعان.

وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه، والدارقطني (۱۱)، وقد ضعَّف بعضهم إسناده لوجود ابن أبي ليلى ـ وهو من التابعين ـ في سنده، لكن الحديث روي من عدة طرق، وهو من حديث أبي هريرة ﷺ (۱۲)، وغيره، فهو إذن حديثٌ حسنٌ صالحٌ للاحتجاج به.

فهو إذن حجةٌ لمن قال بذلك، والحديث الذي أورده المؤلف ليس بنصًّ؛ لأنَّ لفظ: "الصيعان» ليس حجة في المسألة، وأمَّا لفظ: "الصاعان» كما ورد في الحديث الذي ذكرناه فيه حجة، ويؤيده الحديث الآخر الصحيح الذي ذكرنا.

 ⁽١) اسنن ابن ماجه (٢٢٢٨)، واسنن الدارقطني، (٨/٢)، من حديث جابر ،
 وحسنه الألباني في اصحيح سنن ابن ماجه» (٢٢٢٨).

 ⁽۲) أخرجه البزار في «مسنده» (۳۱۳/۱۷)، وحسنه الألباني في "صحيح الجامع الصغير»
 (79۳).

تولىم: (وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ مَالِكِ أَنْ يَعْلَمَ الْبَائِعُ الْكَيْلَ، وَيَبِيعَ الْمُكِيلَ جُزَافًا(١). مِمَنْ يَجْهَلُ الْكَيْل).

لا يجوز ذلك عند مالك، وأحمد كذلك.

هذه مسألة أخرى، حيث لا يجوز للبائع العالم بقدر الطعام مكيلًا أن يبيعه للمشتري جُزافًا، لأنَّه يحصل حينتذِ نُوع من الغشّ، والرسول ﷺ يقول: "من غشنا فليس منا"، كما أنَّ فيه تدليس على المشتري، والتدليس نوع من الغرر، وربما ينتهي أيضًا إلى الغبن.

فينبغي للبائع أن يكون صادقًا، وقد رأينا أنَّ من أصول البيوع التي ينبغي أن تكون مستمدة منه أو تبنى عليه: الصدق، كما جاء في الحديث: «فإن صَدَفَا ويَتّنا بُورك لهما في بيعهما»، فينبغي للبائع أن يكون صدوقًا، وليعلم أنَّه إذا صدق مع المشتري فإنَّ الله تبارك وتعالى سيبارك له في ربحه، وإن قَلَّ؛ فإنَّ الله تعالى سينميه له حتى يَكثُر، فيستفيد منه في هذه الحياة الدنيا، ويجد ثواب ذلك في الآخرة، كما أنَّه مر بنا فيما مضى من الأحاديث ثواب الذين يخففون عن الناس، ويرفعون عنهم الكربات، وما أعد لهم من الثواب، زيادة على ما ذكر رسول الله من الثواب، زيادة على ما ذكر رسول الله من صفة التاجر الصادق، ومع من يحشر، فهذا كله حضَّ عليه الإسلام.

أمًّا إذا غش البائع ودلس وأخفى؛ فلا شك أنَّه آثمٌ في ذلك، ومهما زاد ماله؛ فإنَّ البركة قليلة، وربما يظن بعض الناس أنَّ المال بكثرته، ولكن الأمر عكس ذلك تمامًا، فكم من أناس تجد لديهم أموالًا طائلةً، ولكنهم لا ينعمون بها، فربما يأكلون أحسن المأكولات، ويلبسون أحسن الملبوسات لكنك تجدهم يفتقدون الرَّاحة، ويغلب على حالهم القلق،

⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير للدرير، وحاشية الدسوقي» (٢٣٠ - ٢٣)، حيث قال: «لدخولهما على الغرر الكائن من العالم من حين العقد؛ لأنّه لمّا علم أحدهما بالقدر، وعلم الآخر بعلمه، وتركا الدخول على الوزن، أو الكيل، وارتكبا التُجزاف صار كل واحد قصده غرر صاحه، وغلبته.

وعدم استقرار نفس، بينما تجد إنسانًا لا يملك إلَّا دُريهمات يسيرة؛ إذا أكل غداءه ربما لا يجد ما يتعشى به، لكنه من أسعد الناس، راضٍ بنعمة الله، يحمد تلكم النعمة، ويشكره عليها، ويرى أنَّ الله قد أعطاه ما لم يعط غيره، وهذا هو الفضل العظيم؛ أن يكون المرء شاكرًا لله نعمه.

(V. Y4)

◄ قول (وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ^(۱)، وَأَبِي حَنِيفَةً^(۲)).

والصحيح أنَّه يجوز عند الشافعي، وأبو حنيفة، أي اللام هنا زائدة. > قولة: (وَالْمُوَّالِنَةُ الْمُنْهِيُّ عَنْهَا هِيَ عِنْدَ مَالِكِ مِنْ هَذَا الْبَابِ)^(٣).

والمزابنة: هي بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر على الأرض، وقد نهى عنها رسولُ اللهِ ﷺ، لكن استثنى فقال: «إلا العرايا»، وفي رواية: «إلا العربية» أن يأكلها أهلها رطبًا عند خمسة أوسق، أو دون خمسة أوسق، وقصده من ذلك التيسير على الناس.

🛞 فائدة:

ورسول الله ﷺ يدرك أنَّ جميع الناس لا يملكون نخلًا، وذلك

- (١) يُنظر: "تحفة المحتاج للهيتمي (١٩/٤) حيث قال: "ولو كان له أي: لبكر ـ طعام مثلاً مقدر على زيد كمشرة آصع ولعمرو عليه مثله فليكتل لنفسه من زيد أي: يطلب منه أن يكيل له حتى يدخل في ملكه، ثم يكيل لعمرو؛ لأنَّ الإقباض هنا متعدد، ومن شرط صحته الكيل فلزم تعدده؛ لأنَّ الكيلين قد يقم بينهما تفاوت.
- (٢) يُنظر: "حاشية ابن عابدين، "(٥٠/٥) حيث قال: "ولو اشتراها مكايلة ثم باعها مجازفة قبل الكيل وبعد القبض لا يجوز في ظاهر الرواية».
- (٣) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدَّسوقي» (١٠/٣) حيث قال: «المزاينة... بيع مجهول (بمعلوم) ربوي أو غيره أي: كبيم إردب قمح بغرارة مملوءة لا يدري قدر ما فيها من القمع... أو بيع مجهول (بمجهول) أي: كبيع غرارة مملوءة قمحًا بغرارة مملوءة منه ولا يعلم قدر ما فيهما».
 - (٤) أخرجه البخاري (٢٣٨١)، ومسلم (١٥٣٦).
- (a) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقريب منه ما رواه مسلم (٦١/١٥٣٩)، عن زيد بن ثابت «أن رسول الله 義 رخص في العربة يأخذها أهل البيت بخرصها تمرًا، يأكلونها ,طأا.

الزَّمان ليس كزماننا هذا، فقد تغيرت الأحوال بحمد الله تعالى، فكان رسول الله على وأصحابه يُصيبهم الجوع، وكم مرت من الأيام التي يربطون الأحزمة على بطونهم، ويضعون الحصى ليخففوا آلام، وقد كان يصيبهم الأحزمة على بطونهم، ويضعون الحصى ليخففوا آلام، وقد كان يصيبهم المتحب التعب والنصب نتيجة الجوع، أمّا الآن فالناس تصيبهم الأمراض بسبب كثرة الأكل، لكنهم مع تلكم القلة ومع الكفاف كانوا شاكرين لله، وربما يعر الشهر الكامل من الهلال إلى الهلال ولا يوجد في بيت آل محمد الله الألاسودان؛ الماء والتمر، لا يوجد اللحم بأنواعه، ولا الفاكهة، ولا غيرها، ومع ذلك كان عليه الصلاة والسلام يقوم الليل حتى تنفطر قدماء، غيرها، ومع ذلك كان عليه الصلاة والسلام يقوم الليل حتى تنفطر قدماء، فيقال له: أليس قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، كما قال الله تعلى في سورة الفتح: ﴿ لِيُغِينَ لَكُ أَلَهُ مَا تَقَدَمُ مِن ذَبِكُ وَمَا تَأْخَرُهُ، فكان تعليه الله الكورة عبدًا شكورةًا الله أكون عبدًا شكورةًا (١٠٠٠).

هكذا يكون حال الشاكرينَ المطيعينَ للَّه ﷺ، الذين يرجون جنة عرضها السماوات والأرض، أعدت للذين آمنوا بالله ورسله، وأعدت للذين يُنفقون في السراء والضراء، والكاظمينَ الغيظَ، والعافينَ عن الناسِ، واللهُ يُحبُّ المحسنين، هكذا كان الصالحون في عهد رسول الله ﷺ، وبعده، وإلى يومنا هذا، فهناك أناس باعوا الفانية بالباقية، فكم من أناس طلقوا الدنيا، واشتغلوا بأمور الآخرة، وانصرفوا عنها؛ لأنهم يرجون الثواب والجزاء من الله ﷺ، وفلك دليل على عظم ثقتهم بالله ﷺ، فهم يحسنون الظن بربهم، ويدركون أنَّ شها يكففُ الميعاد.

◄ تولكم: (وَهِيَ بَيْعُ مَجْهُولِ الْكُمِّيَّةِ بِمَجْهُولِ الْكُمِّيَّةِ، وَذَلِكَ إِمَّا فِي الرَّبُويَّاتِ فَلِمَوْضِعِ النَّفَاصُٰلِ، وإِمَّا فِي غَيْرِ الرَّبُويَّاتِ فَلِمَوْمِ تَحَقَّقِ الْقَدْرِ).

وقوله: (مجهول الكمية بمجهول الكمية)؛ لأنَّ الرطب هو تمر، ولكنه رطب، ولذلك سمي رطبًا، ولو أخذه صاحبه ووضعه في مكان في الشمس، أو في غيرها وجف فلا يبقى كما كان، وإن وزنته ستجد أنَّه

⁽١) أخرجه البخاري (١١٣٠)، ومسلم (٢٨١٩).

خف، وإن جمّت تكيله ستجد أنَّه قلَّ، لأنَّه يضمر؛ لأنَّه إذا جف خف وزنه، وقلَّ كيله، فيكون التساوي هنا غير وارد، ولكن نظرًا لحاجة الناس، وعدم تمكنهم جميعًا من الحصول على ذلك استثني بيع العارية، ليتمتم الناس به، وحنى لا يتلذذ بعضهم دون بعض.

ومثل ذلك حكمة الشريعة في إخراج زكاة الفطر؛ فأفضل وقت تخرج فيه يوم العيد قبل الصلاة، ويجوز قبله بيوم أو يومين حتى يأخذها الفقير، وبدلاً أن يبقى في انتظار وصول وقتها، وأولاده يحسون بالآلام، ويرون غيرهم في سعادة ورفاهية، تجد الفقير إذا أخذها فإنَّه في ذلكم الوقت يتنمم بها، ويأكل كما يأكل غيره، وهذا فيه عناية الإسلام بالمسلمين جميعًا، فهو دائمًا يحوص على أن يكون الناس كلهم أمة صالحة.

أمًا الربويات فكما سبق وذكرنا مثلًا بمثل، فإذا زال التساوي حَلَّ الرَّبا، وأمَّا في غيرها فيكون القدر غير متساويًا فيحصل الغين، والغبن قد نهى عنه.

* * *

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الْبَابُ الرَّابعُ: فِي بُيُوعِ الشُّرُوطِ والثَّنْيَا)

◄ تولىمَ: (وَهَذِهِ الْبُيُوعُ؛ الْفَسَادُ الذي يَكُونُ فِيهَا هُو رَاجِعٌ إِلَى الْفَسَادِ الَّذِي يَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْغَرِرِ).

فالسبب في فساد البيوع؛ وجود الغرر فيها، فربما يغرر البائع بالمشتري فيخدعه، ويبيعه سلعة أعلاها صالح، وأسفلها فاسد، أو ثوبًا ظاهره صالح، وباطنه غير صالح، أو يبيع على إنسان سلعة يجهل الأسعار فيغبنه فيها، كما قال الرسول ﷺ لذلك الرجل الذي يغين في البيوع بأنّه إذا ابتاع بيمًا أن يقول: «لا خلابة»^(١).

◄ تولىم: (وَلَكِنْ لَمَّا تَضَمَّنَهَا النَّصُ وجبَ أَنْ تُجْعَلَ قِسْمًا مِنْ أَقْسَام الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ عَلَى جِدَةٍ).

فالعلة في هذه البيوع، أو النهي عنها؛ الغرر، وكان يناسب أن تذكر فيما مضى من بيوع الغرر، لكن لما وردت فيها نصوص خاصَّة مستقلة اقتضى الأمر ـ لأهميتها ـ أن تُفرد بباب مستقل، وقد سمَّاه باب الشروط والثنيا، يعني كأنَّه يقول: لو ذكرناها مع البيوع التي يتطرق إليها الغرر لكانت قد ذُكرت في موضعها، وهذه عادة كثير من الفقهاء، وحتى في الكتب الكبيرة تجد أنَّ بيع الثنيا والشروط يدرج ضمن بيوع الغرر ونحوها، وبما أنَّ هذا الكتاب له مزايا: منها حسن الترتيب والتبويب والتقسيم جعلها في باب مستقل.

◄ قول آ: (وَالْأَصْلُ فِي اخْتِلافِ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَابِ ثَلاَثَةُ
 أخادث).

قد مر بنا أن المؤلف سار على منهج معين، فيذكر آراء العلماء، ثم بعد ذلك يذكر أسباب الخلاف، ثم يذكر الأدلة، والترجيح قليل عنده، لكنه الآن غير أسلوبه.

🛞 فائدة:

وهكذا الإنسان عندما يسير في عمل طويل يصعب عليه أن يبقى على نفس السّياق الذي سار عليه في هذا العمل.

ومثل ذلك الإمام ابن حجر رحمه الله تعالى صاحب الكتاب العظيم: (فتح الباري بشرح صحيح البخاري)، والعيني الحنفي له أيضًا: (عمدة القاري لشرح صحيح البخاري)، وهما متعاصران، وقد بدأ ابن حجر في

 ⁽١) أخرجه البخاري (٢١١٧)، ومسلم (١٥٣٣)، عن عبدالله بن عمر *: أنَّ رجلًا ذُكر للنبئ *
 أنَّ يخدع في البيوع، فقال: (إذا بايعت فقل لا خلاية.

كتابه أوائل المائة الثامنة، وانتهى منه سنة ثمانمئة واثنتين وأربعين، يعني قبل وفاته بعشر سنوات، واشتهر ذلكم الكتاب، وفرح به الناس، وطاروا به في البلدان، ثم بعده وُجد كتاب البدر العيني (عمدة القاري)، فسئل ابن حجر عن كتابه، وأنَّ العيني في بعض المواضع فصَّلَ أكثر مما في فتح الباري، فينَّ رحمه الله تعالى بأنَّه وقف على ما وقف عليه العيني، ولكن هذا العمل إنَّما هي أعمال جزئية.

وكذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي بدأ في شرح صحيح البخاري قبل ابن حجر، وسمى كتابه فتح الباري، لكنه وصل فيه إلى الجنائز ولم يكمله، وتوسع فيه بالأحاديث أكثر من ابن حجر، وهذا كتاب يستفاد منه، وكثير من شروح البخاري، لكن ابن حجر أراد أن يكون كتابه على نسق فعشى في توازن كامل وحافظ عليه، فاحتفظ كتابه (فتح كتابه على نسق فعي أم العيني فقد توسع في بعض الأمور، ثم بعد ذلك في النهاية قلّل في أمور الأخرى، وقد عني باللغة العربية كثيرًا لاشتغاله بها، أمًّا ابن حجر فقد توسع في سائر العلوم، لكتّه عني أكثر بالحديث، والفقه.

وأمًّا كتابنا كما هو ظاهر فقد سار على نسق، لكنَّه غير منهجه فيه، وربما طبيعة البحث تقتضي من الإنسان مثل هذه الأمور، لأنَّه أحيانًا يمر بمسائل ليست كُبرى؛ كمسألة المريض الذي باحثها، وما يتعلق أيضًا بالتبر، وما يتعلق بتراب المعادن، وتراب الصاغة، فبالرغم من أنَّ هذه المسائل تعتبر جزئية، فقد أدخلها المؤلف في كتابه، مع أنَّ كتابه في المسائل الكلية التي يقتضي البحث فيها ألَّا يكون مُطولًا.

وهذا الباب بُني على أصل، والأصل عادة يكون إمَّا أصلًا منقولًا، أو أصلًا معقولًا، وقد يجتمعان معًا، فأمَّا الأصل المنقول؛ فهي الأولة من الكتاب العزيز، ومن سنة رسول الله ﷺ، وأمَّا المعقول؛ فهو ما يُعرف بالقياس.

والكلام هنا عن الأدلة من السنة النبوية المطهرة.

تولى : (أَحْدُهَا: حَدِيثُ جَابِرٍ، قَالَ: «ابْتَاعَ مِنْي رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ - بَعِيرًا، وَشَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى الْمُدِينَةِ»، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحِ ('').

وهو حديث طويل، والمؤلف جاء بمحل الشاهد فقط، وجابر هلك كان معه جمل، فأتعبه هذا الجمل حتى كاد أن يسبقه، أو أن يتركه، قال فلحق بى النبي هلك فدعا لي، وضربه فسار سيرًا لم يسر مثله، والرسول هلك أحيانًا لا يكون في مقدمة الركب، ويقال: إنَّه من شأن المسؤول أن يكون في المؤخرة، ليتنبع أحوال الناس، وكذلك فعل رسول الله هلك، فرأى ما عناه جابر هلك من التعب، والمشقة مع البعير.

ولما دعا له رسول الله هي وضربه، فسار سيرًا لم يسر مثله من قبل، وأصبح نشيطًا، عرض عليه هي قال: «بعني»، قال: لا تغيرت الحال، ثم كرر عليه الرسول هي: (بعني»، قال: نعم بعتكه، واشترط حملانه إلى أهله، وفي بعض الروايات إلى المدينة، وهذا في الصحيحين.

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۷۱۸)، ومسلم (۷۱۵).

⁽۲) أخرجه البخاري (۹۳۳)، ومسلم (۸۹۷).

وفي هذا الحديث بيان منهج الرسول ﷺ في عنايته بأمته، ورحمته بها، وتواضعه ﷺ؛ حيث عرض ﷺ على جابر ﷺ أن يشتري منه البعير الذي دعا له، وتغير حاله، ومع ذلك يقول: لا، ولم يؤثر ذلك في خلق رسول الله ﷺ، ثم يُكرر رسول الله ﷺ ذلك عليه، وجابر ﷺ يعلم مكانة رسول الله ﷺ فيستجيب لرغبته، ويشترط شرطًا، وهذا الذي له علاقة ببيع الشروط والثنيا؛ لأنَّ رسول الله ﷺ ابتاع ذلك الجمل من جابر ﷺ، واشترط جابر ﷺ،

◄ تولى: (وَالْحَدِيثُ النَّانِي: حَدِيثُ بَرِيرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ = ﷺ ـ
 قَالَ: "كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابٍ اللَّهِ فَهُو بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ»،
 وَالْحَدِيثُ مُثَقَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ)(۱).

وهو الحديث طويل، وقد اختصره المؤلف، وجاء بموضع الشاهد فقط، وله قصة:

⁽۱) البخاري (۲۱۲۸)، ومسلم (۱۵۰٤).

أَحَتُّ، وَشَرْكُ اللّهِ أَوْثَقُ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْيَقُ فُلانًا وَالْوَلَاءُ لِي، إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْنَقَ» وهذا محل الشاهد.

فرسول الله ﷺ ردَّ على من يريدون أن يخالفوا ما في كتاب الله، والله تعالى على عناب الله، والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ اللهُ مُونَاتُ إِنَّا فَقَى اللهُ وَيَسُولُهُ أَمَّا أَنْ يَكُنَ لَمُنَ أَنِكُ اللَّهُ وَمَنَ اللهُ يَكُنُ مُونًا أَنْ اللَّهُ وَمَنَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ يَشَعُمُ أَنْ يَتُولُوا سَيْعَنَا وَالْمُعَنَّافِ، لِنَعْكُمُ أَنْ يَتُولُوا سَيْعَنَا وَالْمُعَنَّافِ، لِنَعْكُمُ أَنْ يَتُولُوا سَيْعَنَا وَالْمُعَنَّافِ، لِيَتْكُر لِيَتُمُ أَنْ يَتُولُوا سَيْعَنَا وَالْمُعَنَّافِ، وبيّن أن كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط.

ونحن نقول كل شرط، وكل عمل ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله ﷺ فهو مردود على صاحبه، كما قال رسول الله ﷺ: "من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رَدِّ"، وقال: "مَنْ أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رَدَّ"^(٢).

ومما يجدر التنبيه إليه أننا إلى جانب هذا الفقه الذي ندرس أحكامه، نجد فيه من الفوائد، والدروس، والتوجيهات، والأخلاق النبوية الكريمة ما نستفيد به في تهذيب سلوكياتنا، وتربية أنفسنا.

وفي الحديث أنَّ رسولَ اللّهِ ﷺ لمَّا رأى منكرًا ما سكت عنه، ولكنه ﷺ كان يعالج الأمور بالحكمة، فما كان من دأبه أن يجمع الناس فيقول: لماذا فلان فعل كذا وكذا، ولكنه كان يقول: «ما بال أقوام يفعلون كذا وكذا»، وهنا قال: «ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب اللها.

ونحن نقول: ما بالنا نجرح في المسلمين، ونذكرهم بما ليس فيهم، ونتسلى ونستمتع بذلك، بل ونجده من فواكه المجلس، ونحن نعلم ما في

أخرجه بهذا اللفظ مسلم (١٧١٨)، وعلقه البخاري في "صحيحه (١٠٧/٩)، فقال في
 كتاب الاعتصام: "باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم، فأخطأ خلاف الرسول من غير
 علم، فحكمه مروره؛ لقول النبي _ ﷺ: "هن عمل عملًا ليس عليه أمرنا، فهو ردًّا.

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

ightarrow au تولىم: (وَالنَّالِثُ: حَدِيثُ جَابِرٍ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ho عَنِ الْمُحَاقَلَةِ (")، وَالْمُزَابَنَةِ (")، وَالْمُخَارَةِ (")، وَالْمُمَاوَمَةِ (ho)، وَالنُّنَبَ (")، وَرَهُوَ أَيْضًا فِي الصَّحِيحِ؛ حَرَّجَهُ مُسُلِمٌ (")).

(۱) أخرجه البخاري (۲۰۵٦)، ومسلم (۱۰۵).

- (Y) المحاقلة: هي: بيع الطعام في سنبله بالبُر، وقيل اشتراء الزرع بالحنطة. وقيل بيع الزرع قيل بدو صلاحه من الحقل، وهو الزرع. وقد أحقل، إذا طلع رأسه ونبث. وقيل: المزارعة باللثث والربع، وغيرهما، وقيل كراء الأرض بالحنطة. يُنظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للخوارذي (ص ١٢٤).
- (٣) المزابنة: هي بيع التمر على رؤوس النخيل بالتمر كيلاً، سميت بها لتدافع العاقدين عند القبض. وقد زَينَ، أي: دفع بشدة وعنف، ومنه اشتقاق الزبانية، وهي الغلاظ الشداد من الملاتكة ـ عليهم السلام ـ الذين يدفعون أهل النار إليها. يُنظر: قطلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية؛ للنسفي (ص ١٥٠٠).
- (٤) المخابرة: هي مزارعة الأرض على التلت والربع، وأصلها من الخبر، وهو الأكار لمعالجته الخبار، وهو الأرض الرخوة. وقبل: من الخبرة النصيب. يُنظر: «المغرب في ترتيب المعرب»؛ للخوارزمي (ص ١٣٧).
- (٥) المعاومة: هي بيع تُمَو النَّخُلُ وَالشَّجْرِ مَنتَيْنِ وَثلاثًا فصاعِدًا. يُقالُ: عَاوَمْتُ التَّخْلُةُ،
 إذَا حَمَلَتُ مَنتُهُ، وَلَمْ تُحْمِلُ أُخْرى، وهِي مُفاعلة مِن العامِ: السَّنَة. يُنظر: «النهاية»؛
 لأبن الأثير (٣٣٣/٣).
- (٦) النُّنيّا: هي أَنْ يُسْتَنَى في عَقْد النَّيع شَيِّ مُجهولٌ فَيفْسُدُ. وقيل: هو أَن يُباعَ شَيءٌ جُزافًا، فَلا يجوز أَن يُسْتَنَى منه شَيءٌ قلّ أَو كَثُر، وتَكونُ الثَّنيّا في المزارعة أَن يُسْتَنَى بعد النَّصفِ أَو الثُّلُبِ كَيلٌ عَظُرَةً. يُنظر: «النهاية؛ لابن الأثير (٢٤٤/١).
- (٧) الْعَرَاياً جمع عرية، والعرية النَّخْلَة يعْربِها صَاحبها رجلًا مُعْتَاجًا، يُعِجْمل لَهُ ثَمَر عامها، قرخص أن يَبِع ثَمَر النَّخْلة يَتَمْر لمفوضح خاجته. وقيل: النَّخْلة تكون في وسط نخل كثير لرجل آخر أن بيبع تَمْر النَّخْلة يَتْمَر لمؤضح خاجته. وقيل: النَّخْلة تكون في وسط نخل كثير لرجل آخر فَيَتَأْذِي صَاحب النّخل الْكثير بِثُخُول صَاحب النَّخْلة الوَاجِمَة نخلها قرخص لَهُ أن يَشْتَوِي مِنْهُ ثَمَر نخلته يَتْمَر. يُنظر: فضير غريب ما في الصحيحين؛ للازدي (ص ٣٢٧).
 - (A) أخرجه مسلم (١٥٣٦).

وقد سبق التعريف بهذه المصطلحات: المحاقلة، المزابنة، المخابرة، المعاومة، الثنيا.

وهناك بيوع أخرى نهى عنها رسول الله ﷺ، وسيأتي الحديث عنها، كبيع العصا^(۱۱)، وبيع النجز^(۱۲)، وتلقي الركبان^(۱۲)، وبعضها مر بنا؛ كبيع الأبق⁽¹⁾.

وقوله: (وَرَحُّصَ فِي الْعَرَايَا)؛ وسيأتي التفصيل فيها في مبحث مستقل إن شاء الله بشروط معروفة.

٣ تولى: (وَمِنْ هَلَا الْبَابِ: مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَة، الله رَوْيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَة، الله رَوْيَ عَنْ رَسُولُ (٥٠٠ فَاخْتَلَفَ الْفُرَطِ (٥٠٠ فَاخْتَلَفَ الْغُلْمَاءُ لِتَعَارُضِ هَلِهِ الْأَخَاهِبِ فِي بَنْعٍ، وَشُرْطٍ ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: الْبَيْعُ فَاسِدٌ، وَالشَّرْطُ جَائِزٌ، وَمِشْنُ قَالَ بِهَنَّا الشَّالِجِيُ (٢٠) فَاسِدٌ، وَالشَّرْطُ جَائِزٌ، وَمِشْنُ قَالَ بِهَنَّا الشَّالِجِيُ (٢٠)

⁽١) سيأتي الحديث عنه.

 ⁽٣) التَّنْجِيرُ: تأميلُ، مِن قولهم: ناچِرُ بناچِر، أي: نَقْدُ بِنَقْدٍ. خِلاف الْكالئ بِالْكالئ،
 أي: النَّبِيئةِ بالنَّسِئةِ، وأصله التحبيلُ، يُقالُ: نَجِزَ الْوَعَدُ، مِن حَدِّ: دَخَلَ، وَأَلْجَرْهُ الْوَاجِدُ وَيَحْرُ اللهِ اللهِ وَإِلَيْمَا اللهِ وَإِلْمَا اللهِ وَإِلَيْمَا اللهِ وَإِلَيْمَا اللهِ وَإِلَيْمَا اللهِ وَإِلَيْمَا اللهِ وَإِلَيْمَا اللهِ وَاللهِ وَإِلَيْمَا اللهِ وَاللهِ وَإِلَيْمَا اللهِ وَاللهِ وَإِلَيْمَا اللهِ وَاللهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلِمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلَّهُ وَاللّهُ وَال وَمَاللّهُ وَاللّهُ و

⁽٣) هو أن يُستقبل الحضريُّ البدويَّ قبل وصولهِ إلى البلدِ، ويخبره بكساد ما معه كذبًا، ليشتري منه سلعته بالوكس، وأقل من ثمن المثل، وذلك تغرير مُحرم، ولكن الشراء منعقد، ثم إذا كذب وظهر الغبن، ثبت الخيار للبائع، وإن صدق، ففيه على مذهب الشافعي خلاف. يُنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢٦٦/٤).

 ⁽٤) الْإِنَاقُ: الْهَرَّبُ، لَا عَنْ تَعَبِ رَزَهْبٍ، وَصَوْفُهُ مِنْ حَدَّ دَحَلَ وَصَرَبَ جَوِيمًا، وَالنَّعْتُ اللَّهِقُ، رَجَمْمُهُ الْأَبَاقُ, يُنظر: «طلبة الطلبة»؛ للنسفي (ص ٩٤).

 ⁽٥) أخَرَج الطبراني في «الأوسط» (٢٣٥/٤)، وغيره، وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاري» (٦٣/١٨): «حديث باطل؛ ليس في شيء من كتب المسلمين، وإنَّما يُروى في حكاية متقطعة، ويُنظر: «السلسلة الضعيفة»؛ للألباني (٤٩١).

 ⁽٣) يُنظر: اتحفة المحتاج؟ للهيتمي (٩٥/٤)، حيث قال: اوفيه: عن بيع، وشرط؛
 كبيع بشرط بيع...، أو بيع لدار مثلًا بألف بشرط قرض لمائة. رواه جماعة،
 وصححه بعضهم، ووجه بطلانه: جعل الألف ورفق العقد الثاني ثمنًا، واشتراطه=

وَأَبُو حَنِيفَةَ^(١١). وَقَالَ قَوْمٌ: الْبَيْعُ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ جَائِزٌ، وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الْفَوْلِ: ابْنُ أَبِى شُبْرُمَةً^(١٢). وَقَالَ قَوْمٌ: الْبَيْعُ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ،

وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى^(٣)).

والذي رواه أبو حنيفة في القصة التي أشرت إليها قبل قليل، عندما قدم ابن عبدالوارث بن سعيد إلى مكة فوجد ثلاثة من أكابر فقهاء الكوفة؛ من هم؟ أبو حنيفة؛ الإمام المعروف، وابن أبي ليلى؛ التابعي، وابن شبرمة.

فأمًا أبو حنيفة فهناك خلاف هل هو تابعي، أو من أتابع التابعين؟ فالحنفية يقولون: بأنّه تابعي⁽⁴⁾، ويقولون بأنّه رأى أنس بن مالك، وكان

فاسد، فبطل مقابله من الثمن، وهو مجهول، فصار الكل مجهولًا، ثم إذا عقدا الثاني مع علمهما بقساد الأول صح، وإلا فلاً».

 ⁽١) يُنظر: اقتح القدير١؛ للكمال ابن الهمام (٤٤١/١)، حيث قال: (ومن باع عبدًا على
ان يعتقه المشتري، أو يدبره، أو يكاتبه، أو أمة على أن يستولدها، فالبيع فاسد؛
 لأنَّ هذا بيع وشرط».

 ⁽٢) يُنظر: (بدائع الصنائع)؛ للكاساني (١٧٥/٥)، حيث قال: (قال ابن شبرمة: البيع جائز، والشرط جائز،)

 ⁽٣) يُنظر: «المبسوط»؛ للسرخسي (٣/٣/٣)، حيث قال: «إذا اشترى عبدًا على أله لا يبيعه، ولا يهيه، ولا يتصدق به، فالبيع فاسد عندنا. وقال ابن أبي ليلى: البيع جائز، والشرط باطل، ويُنظر: «فتح القدير»؛ لابن الهمام (٤٤١/٣).

⁽⁴⁾ يُنظر: «الفصول في الأصول»؛ لأبي بكر الجساص (٣/٣٠ ـ ٢٧٤)، حيث قال: «أبو حنيفة تابعيني أدرك فيما يحكي أربعة من الصحابة: أنشا، وعبدالله بن الحارث بن جزء الزيبدي، وعبدالله بن أبي أوفى، وأخر، فجاز له مزاحمة التابعين، وأيشًا: فإنَّ أبا حنيقة من أهل الاجتهاد في زمن التابعين، وكان يفقه الناس فيما قبل أربعين سنة، وكثير من التابعين كانوا موجودين بعد سنة عشرين ومائة، فلمنًا ليجقًا أياميم وهو من «أهرا» الثنيا؛ جاز له مخاللتهم، والقول مهم».

وقال أبن خلكان: «أدوك أبو حنيفة أربعة من الصحابة، رضوان الله عليهم؛ وهم: أنس بن مالك، وعبدالله بن أبي أوفى بالكونق، وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة، ولم يلق أحدًا منهم، ولا أخذ عنه. وأصحابه يقولون: لقي جماعة من الصحابة، وروى عنهم، ولم يثبت ذلك عند أهل النقل». نُنظ: وبولت الأعان ((10-24).

يقول: رأيت أنس بن مالك \$ واقفًا يصلي في مسجد الكوفة. وقالوا: إنَّه روى عنه حديث: «من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه؛ دخل
المجتة (۱۱). وأمًّا ابن أبي ليلي فلا خلاف في أنَّه تابعي (۱۲) و وخذلك الثالث
ابن شبره (۱۳)؛ هؤلاء الثلاثة لقيهم - ابن عبدالوارث بن سعيد - سألهم عن
مسألة من باع بيمًا، وشرط شرطًا، سنذكر التعليق على ذلك، ونعرف بما
أجابه كل واحد، وبما استدل على رأيه، إن شاء الله عندما يذكر ذلك
المؤلف.

فعندما قدم ابن عبدالوارث بن سعيد إلى مكة، فوجد ثلاثة من أكابر فقهاء الكوفة مجتمعين فيها، فسأل أبا حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ عمن باع بيمًا وشرط فيه شرطًا، فأجابه أبو حنيفة بقوله: البيع باطل، والشرط فاسد، ومنه فأبو حنيفة يرى بطلان البيع الذي شرط فيه شرط، ويرى أنَّ الشرط باطل⁽¹⁾.

ثم عرج على ابن أبي ليلى فسأله، فقال: البيع صحيح، والشرط باطل.

⁽١) لم أقف على من ذكر هذا عن أبي حنيفة، لكن الذي ذكووه، أنّه روى عن أنس
حديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم». يُنظر: «منازل الأثفة الأربعة أبي حنيفة
ومالك والشافعي وأحمده؛ لأبي بكر بن أبي طاهر الأزدي السلماسي (ص ١٦٨،
١٦٩)، قال: أخبرني أبي، قال: أنبأنا أبو نصر أحمد بن يوسف الطبري، قال: ثنا
أبو مسعود أحمد بن محمد البجلي سنة تسع وعشرين وأربعائة، قال: أنبأنا أبو أحمد
مسلم بن الحسن بن الحسن بن مسلم المروزي، قال: ثنا أبو إسحاق إبراحيا محمد بن عمرويه المذكر، قال: ثنا أحمد بن الصلت بن المغلس، قال: ثنا بشر بن
الوليه، قال: ثنا أبر يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، عن أبي حنيفة، قال: سمعت
أنس بن مالك يقول: قال رسول الش ﷺ: اطلب العلم فريضة على كل مسلم».
أنس بن مالك يقول: قال رسول الش ﷺ: اطلب العلم فريضة على كل مسلم».

 ⁽۲) حيث روى عن كثير من الصحابة: منهم عمر، وعلي، وأبو ذر، وابن مسعود، وبلال، وأبي بن كعب، وصهيب. يُنظر: اسير أعلام النبلاء، (٥٠/٥).

٣) فلقد روى عَن آنس ﷺ. فقال في «تأريخ الإسلام» (٩٠٦/٣): روى ابن شبرمة: عنْ أنَد .

⁽٤) سبقٌ تخريجه.



ثم بعد ذلك مر على ابن شبرمة، فقال: البيع صحيح، والشرط سحيح.

فما كان منه إلا أن عاد إليهم مرة أخرى، فأتى أبا حنيفة فأخبره بما قال، فأجباه أبو حنيفة بأنه وإن لم يعلم بما أجاباه، فذكر حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده: أنَّ رسول الله على نهي عن بيع وشرط (١٦)، ومنه فإنَّ أبا حنيفة يرى أنَّ ذلك نصَّ في فالشروط تفصيلًا إلى الشروط تفصيلًا إن شاه الله.

ثم بعد ذلك ذهب إلى ابن أبي ليلى، فقال: لا أدري ما قال لك _ كما قال أب حكما قال أب حكما قال أب حكما قال أبو حنيفة _ ثم بعد ذلك، أورد حديث بريرة في قصتها مع عائشة \$ الذي قال فيه الرسول \$: كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط (٢٠)، فإنَّ الرسول إلى أجاز ذلك، وأبطل الشرط.

ثم بعد ذلك ذهب إلى ابن شبرمة، فقال له: لا أدري ما قال لك، ثم أورد حديث جابر في قصة جمله "، وأنَّ رسول الله ﷺ ابتاعه منه، وأنَّ جابرًا اشترط حملانه إلى المدينة، فقال: هذا يدل على صحة البيع، وصحة الشرط؛ لأنَّ الرسول ﷺ لم يُنكر على جابرِ ذلك الشرط.

وحديث جابر صحيح، ودعوى ما يَدَّعيه البعض ـ ونسب إلى الشافعي ـ بأنَّ الحديث فيه اضطراب، فهذه دعوى غير مسلمة (٤٠)، وبهذا

سبق تخریجه.

⁽٢) ستق تخريجه.

⁽۳) سق تخریجه.

 ⁽٤) صورة الاضطراب: أنَّ الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة، هل وقع الشرط في
 العقد عند البيع، أو كان ركوبه للجمل بعد بيعه إباحة من النبي ﷺ بعد شرائه على
 طريق العارية.

قال الحافظ ابن حجر: وشرط الاضطراب الذي يرد به الخبر؛ هو تكافؤ الروايات=

يتبيَّن أنَّ مسألةً واحدةً أفتى فيها ثلاثة من علماء الكوفة واختلفوا، لذلك استغرب هذا السائل، فقال: ثلاثة من علماء بلد واحد، يختلفون في مسألة واحدة، هذا يقول: لا يجوز البيع والشرط، وهذا يقول: يجوز البيع ويبطل الشرط، والثالث يقول: يجوز البيع والشرط!

وقد تبيَّنَ أنَّ كُلَّ واحدٍ استدل بدليلٍ، ومنه فعلينا أن ندرك بأنَّ الأثمة رحمهم الله تعالى ـ سواء كانوا الأثمة الأربعة، أو غيرهم ـ إنَّما كانوا يبنون فتاواهم، وقضاياهم، وإجاباتهم على أدلةٍ، وتلكم الأدلة قد تكون نشًا في الكتابِ العزيز، أو فيما صَحَّ من سنةٍ رسول الله ﷺ، وربما تكون الحجة عقلية تُبئى على التَّعليل.

◄ قول من (وَقَالَ أَحْمَدُ: الْبَيْعُ جَائِزٌ مَعَ شَرْطٍ وَاحِدٍ، وأمَّا مَعَ شَرْطِينِ فَلا)(١٠.

فقد أجاز الإمام أحمد _ رحمه الله تعالى _ البيع مع شرط واحد؛ لأنَّ حديث: نهى عن بيع وشرط لم يصبح عنده، ورجال هذا الحديث منهم من ضعفه البيهقي، والدارقطني^(۱)، والإمام أحمد يحتج بحديث آخر

مع عدم إمكانية الترجيح، وهو مفقود هنا، مع إمكان الترجيح؛ إذ إنَّ الذين ذكروه بصيغة الاشتراط أكثر عددًا من اللذين خالفوهم، وهذا وجه من وجوه الترجيح؛ فيكون أصبح، ويترجح إيضًا بأنَّ الدين رووه بصيغة الاشتراط ممهم زيادة، وهم حفاظ، فتكون حجة، وليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره؛ لأنَّ قوله لك ظهره، وأفقرناك ظهره، وتبلغ عليه، لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك. يُنظر: «فتح البارئ» (م/١٨٠).

 ⁽١) يُنظر: فشرح منتبى الإرادات؛ للبهوتي (١٧/٣/٣)، حيث قال: «قال أحمد: إنَّما النهي عن شرطين في بيع، وهذا يدل بعفهومه على جواز الشرط الواحد».

وفي "كشاف القناعاً؛ للبهوتي (٣٩٦/٧): "وإن جمع في بيع بين شرطين، ولو صحيحين؛ كحمل حطب وتكسيره، أو خياطة ثوب وتفصيله، لم يصح البيع؛.

 ⁽۲) قال الحاكم: قال الدارقطني: عبدالله بن أيوب بن زاذان، الفرير، "عرف بالقربي، الخراز، متروك. يُنظر: «موسوعة أقوال الدارقطني» (۳٤٩/۲)، و«تاريخ بغداد، وذيوله» (٤١٩/٩)، و«الضعفاء والمتروكون»؛ لابن الجوزي (١١٥/٢).

صحيح قد مر بنا، وقد رواه الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذي؛ وصححه، قال: حديث حسن صحيح، وقد مر بنا كذلك حديث: «لا يحل سلف وبيع، ولا شبع ما ليس عندك"()، وقد جاء بألفاظ أطول من ذلك، والشاهد قوله: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان ببيع»، والشرطان في البيع؛ كأن يشتري مثلاً ثوبًا ويشترط خياطته وتقصيره، فيكون بذلك قد اجتمع شرطان في بيع واحد، وأمّا لو باع دارًا واشترط سكناها شهرًا، فهذا جائز عند الإمام أحمد()، وكذلك مالك().

(V+ET

تولىمَا: (فَمَنْ أَنْظَلَ الْبَيْعَ وَالشَّرْطَ أَخَذَ بِعُمُومٍ نَهْبِهِ عَنْ بَيْعٍ
 وَشَرْطٍ، وَلِعُمُوم نَهْبِهِ عَنِ النَّبَا).

يعني للحديث الذي فيه نهيه ﷺ عن بيع وشرط، لكن النّبيا لا يصلح أن يكون دليلًا وحجةً في هذه المسألة؛ لأنْ فيه النهي عن بيع النّبيا حتى تُعلم، وذلك تقييد، ولكن في الحديث الآخر فالنهي عن بيع وشرط بالاطلاق.

 ⁽١) أخرجه الترمذي (١٢٣٤)، وغيره، وصححه الألباني "صحيح وضعيف سنن الترمذي، (٢٣٢/٣).

⁽۲) يُنظر: قسرح منتهى الإرادات؟ للبهوتي (۱۷۰، ۱۷۰)، حيث قال: قسرط بانع على مشتر نفكا غير وطه، ودواعيه؛ كمباشرة دون فرج، وقبلة فلا يصح استثناؤه؛ لأنه لا يحل إلا بملك يمين، أو عقد نكاح (معلومًا) أي التفع (في مبيم) متعلق بفع (ك) أشتراط بائع (سكتي الدار) المبيعة (شهرًا) مثلًا (وحملان البعير)، أو نحوه المبيع (إلى) محل (معين)، وكاشتراطه خدمة العبد المبيع مدة معلومة؛ فيصع نشاء.

⁽٣) يُنظر: (الشرح الكبير للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي، (٦٥/٣)، حيث قال: (قوله: وكبيع وشرط: اعلم أنَّ الشرط الذي يحصل عند البيع، إنَّا أن لا يقتضيه العقد وينافي المقصود منه، أو يخل بالثمن، أو يقتضيه العقد، أو لا يقتضيه ولا ينافيه؛ فالمفر الأولان، دون الأخيرين....

وقد ذكر المصنف مثال الأولين، وأمَّا الثالث كشرط تسليم المبيع للمشتري، والقيام بالعيب، ورد العوض عند انتقاض البيع، فهذه الأمور لازمة دون شرط لاقتضاء العقد لها، فشرطها تأكيد، والرابع كشرط الأجل، والخيار، والرهن، فهذه أمور لا تنافى العقد، ولا يقضيها، بل إن اشترطت عمل بها، وإلَّا فلا».

تولىم: (وَمَنْ أَجَازَهُمَا جميعًا أَخَذَ بِحَدِيثِ عُمَرَ الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ: أَخَذَ بِعُمُومٍ حَدِيثِ الْبَيْعُ وَأَلْظَلَ الشَّرْطُ: أَخَذَ بِعُمُومٍ حَدِيثِ بَرِيرَةً('').

وقد ذكرنا كل تلك الأحاديث، وبيَّنَا ما فيها من أمورٍ تسببت في اختلاف الأحكام عند الفقهاء.

> قولى: (وَمَنْ لَمْ يُحِزِ الشَّرْطَلْيِنِ وَأَجَازَ الْوَاحِدَ: احْتَجَّ بِحَلِيثِ عَمْرِو بْنِ الْمَاصِ، خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَلِيْمٌ، وَلَا يَجُوزُ شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ تَضْمَنْ، وَلَا بِيْحُ مَا لَمْ تَضْمَنْ، وَلَا بِيْحُ مَا لَيْسَ هُوَ عِلْدَكَ، (٢).

وهذا رأي الإمام أحمد^(٣).

وسيفصل القول في مذهب الإمام مالك، ومن يقرأ كتب المالكية المعتمدة يجد أنَّهم يقولون عن مالك: أنَّه أدق نظرًا، فقال مثلًا: أبو حنيفة قال كذا، وابن أبي ليلي قال كذا، وابن شبرمة قال كذا، ومالك رحمه الله تعالى قد أمعن النظر ودقق، وأخذ بالجميع، لكنه طبقه في مواضع، هكذا يقولون.

لذلك سيشير المؤلف إلى جده ابن رشد _ الجد _ .

◄ تولى: (وأمَّا مَالِكٌ فَالشُّرُوطُ عِنْدَهُ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَام)(٤).

سبق تخریجه.

 ⁽۲) أخرجه الترمذي (۱۳۳٤)، وقال الألباني: (حسن صحيح) في "صحيح وضعيف سنن الترمذي" (۱۳۲٤/۳).

 ⁽٣) يُنظر: «مطالب أولي النهى»؛ للرحيباني (٧)(٧)، حيث قال: «ويبطله؛ أي: البيع جمع بين شرطين ولو صحيحين منفردين؛ كحمل الحطب وتكسيره، أو خياطة ثوب وتفصيله).

⁽٤) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي» (١٥/٣)، حيث قال: «قوله: =

_ المرح بداية المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المحتهد على المحتهد المحتهد

ومذهبه في هذا التقسيم قريب من مذهب أحمد، فالحنابلة يقسمونها إلى أربعة، وهي حقيقة من حيث الجملة متداخلة مع تقسيم المالكية.

وهذه الشروط سيشير إليها المؤلف في ثنايا الحديث، وسأذكر أقسامها مع بعض التفصيل كمقدمة لتيسير فهمها؛ وهي:

الأول: من الشروط ما هو من مقتضى العقد، فعندما تشتري سلعة، وتشترط على البائع القبض، أو التسليم مباشرة؛ فإن هذا من مقتضى العقد، ولو لم تشترطه لاحتاج إلى ذلك، فيكون إذن وجوده وعدمه سِيًّان؟ لأنَّه أمر متحقق، وهذا يُسمونه شرط مقتضى العقد.

الثاني: ما يكون من مصلحة العقد، أو مصلحة المتعاقدين، مثل أن يشترط الخيار، أو أن يشترط رهنًا، أو كفيلًا ضامنًا التسليم، إلى غير ذلك من الشروط ذات المصلحة.

الثالث: أن يكون الشرط ليس من مصلحة العقد، ولا من مقتضاه، لكنه لا ينافي مقتضى العقد، وهذا يختلفون فيه، ومثاله: أن يقول البائع: أبيعك هذا المملوك شريطة أن تعتقه، فبعض العلماء صححه، وبعضهم لا.

الرابع: أن يكون ليس من مصلحة العقد، ولا من مقتضاه، ومع ذلك نجد أنَّه لا يصح، كأن يشترط شرطين في بيعة.

◄ قولًا: (شُرُوطٌ تَبْطُلُ هِيَ وَالْبَيْعُ مَعًا).

يعني إذا وجد هذا الشرط في البيع بطل البيع، كأن يجتمع بيع وسلف.

⁼ وكبيع وشرط: اعلم أذَّ الشرط الذي يحصل عند البيع، إنَّا أن لا يقتضيه العقد وينافي المقصود منه، أو يخل بالثمن، أو يقتضيه العقد، أو لا يقتضيه ولا ينافيه؛ فالمضر الأولان، دون الأخيرين....
وقد ذكر المصنف مثال الأولين، وأنَّا الثالث كشرط تسليم المبيم للمشتري، والقيام

وقد ذكر المصنف مثال الاولين، وإنما الثالث كشرط تسليم العبيع للمشتري، والقيام بالعيب، ورد العوض عند انتقاض البيع، فهذه الأمور لازمة دون شرط لاقتضاء المغد لها، فشرطها تاكيد، والرابع كشرط الأجل، والخيار، والرهن، فهذه أمور لا تنافي العقد، ولا يقتضيها، بل إن اشترطت عمل بها، وإلَّا فلاءً.

◄ قولىم: (وَشُرُوطٌ تَجُوزُ هِيَ وَالْبَيْعُ مَعًا).

وهي التي تكون من مقتضى العقد، أو تكون من مصلحة العقد، وأمثلة ذلك كثيرة؛ ومنها:

ـ أن يشترط الخيار، فيقول: لي الخيار.

 أن يشترط مثلاً شهادة، بأن يقول: أشتري منك هذه السلعة لكن لا بُدَّ من وجود شهداء، ففي هذا تطبيق ما هو في شرع الله، قال الله تعالى: ﴿وَالسَّنْفِهُولَ شَهِيدَيْنِ مِن يَبْالِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

أن يشترط الكتابة - أي: التوثيق - كما في قوله \$ إلى الكتابة عند التوثيق - كما في قوله \$
 أَكِلُ أُسكم مَ كَاشَتُبُونَه البقرة (١٩٨٣).

ـ أن يطلب الرهن.

_ أن يطلب كفيلًا ضامنًا(١).

> قولىم: (وَشُرُوطٌ نَبْطُلُ وَيَثْبُتُ الْبَيْعُ).

كما مر بنا في الأمثلة السابقة، يعني من الشروط ما إذا بطل يصح البيع، ولا يؤثر فيه.

◄ قولى
 ﴿ وَقَدْ يُظَنُّ أَنَّ عِنْدَهُ قِسْمًا رَابِمًا: وَهُوَ أَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ مَا إِنْ تَمَسَّكَ الْمُشْتَرِطُ بِشَرْطِهِ بَطَلَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَرَكَهُ جَازَ الْبَيْعُ).

يعني مثلًا يشترط فيقول: أبيعك هذه الجارية على ألّا تطأها، وألّا تبيعها... إلى غير ذلك من الشروط، فهذه شروط لا تجوز.

لكن أقول: لو ألغى هذه الشروط قبل أن يتم العقد؛ فحينئذٍ يكون لا أثر لها.

⁽١) دُلِّل على هذه الشروط في التخريج السابق مع اختلافٍ في الصياغة.

◄ تولىم: (وَإِعْطَاءُ فُرُوقٍ بَيْنَةٍ فِي مَذْهَبِهِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَمَةِ
 عَوْسِرٌ، وَقَدْ رَامَ ذَلِكَ كَثْيِرٌ مِنَ الْفُقَهَاء).

وقوله: (رام ذلك) يعني: قصده (١).

فإنَّ البعض يلحق مسائل الفروق بمسائل القواعد، وهي التي قد تجد ظاهرها متفقًا، لكنها من حيث الباطن تجد أنَّها مختلفة، فالمؤلف يقول هذه الشروط التي ذُكرت في مذهب مالك هي شروط دقيقة، والفروق بينها أدق، ولكي يدركها القارئ لا بُنَّ له من التركيز، وتفكيك المسائل، وهي متيسرة بإذن الله تعالى، لمن يَسَّرها الله له.

ومما يلاحظ أننا لو نجري نظرةً فاحصةً، وشاملةً على مسائل الفقه، نجد أنَّها ليست على نستي واحدٍ، بل هي درجاتٌ مختلفة، وقد تقسم إلى ثلاثةٍ أقسام:

الأول: مسائل تدرك بالبداهة، ويعرفها الإنسان بأمور بسيطة بمجرد الإدراك، كما هو الحال في بعض مسائل الطهارة، والصلاة.

الثاني: مسائل تحتاج إلى إعمال فكر.

الثالث: مسائل تحتاج إلى تدقيق وتفسير، وغوص في المعاني، وبحث عن العلل، وإلحاق بعض المسائل ببعض، وربما نحتاج إلى ردها إلى أصولها، أو قواعدها.

تولىم: (وَإِنَّمَا هِيَ رَاجِمَةٌ إِلَى كَثْرَةٍ مَا يَنَضَمَّنُ الشُّرُوطَ مِنْ صِنْفَيِ
 الفُسَادِ الَّذِي يُخِلُّ بِصِحَّةِ الْبُيُوعِ: وَهُمَا الرِّبَا، وَالْفَرَرُ، وَإِلَى قِلَّتِهِ، وَإِلَى التَّوَسُّطِ بَيْنَ ذَلِكَ).

يريد المؤلف أن يقول: قد تكون الموانع وجود ربًا في هذه المسألة،

⁽۱) رام الشيء يرومه رومًا ومرامًا: طلبه. يُنظر: «لسان العرب»؛ لابن منظور (۲۰۸/۱۲).

__ اشرح بداية المجتهد كي_

أو في المسألتين أو أكثر، وربما يكون الغرر وجود جهالة، ثم ربما يكون الغرر يسيرًا، وقد يكون كثيرًا، والأمر مختلف.

﴾ قوله: (أَوْ إِلَى مَا يُفِيدُ نَقْصًا فِي الْمِلْكِ، فَمَا كَانَ دُخُولُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فِيهِ كَثِيرًا مِنْ قَبْلِ الشَّرْطِ؛ أَبْطَلَهُ وَأَبْطَلَ الشَّرْطَ، وَمَا كَانَ قَلِيلًا أَجَازَهُ، وَأَجَازَ الشُّوْطَ فِيهَا).

يقول العلماء بالنسبة لضبط كلمة (لملك): الأولى أن بقال فيما يخص البشر: (المِلك) بكسر الميم، وفيما يتعلق بالله تبارك وتعالى يقال: (الـمُلك) بضم الميم، قال الله تعالى: ﴿ لِّينِ ٱلْمُلُّكُ ٱلْيَوُّمُ لِلَّهِ ٱلْوَحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾، ولو قلت (الـمُلك) في حق الإنسان لا يَضر، وإنما نذكر ذلك من باب التنبيه.

والمؤلف غير منهجه في كتاب البيوع بالنسبة لمذهب الإمام مالك، فقد كان فيما مضى يوازن بين الأقوال، وبين التعليل، لكنه في هذه المباحث بدأ يفصل تفصيلًا أكثر فيما يتعلق بالمذهب المالكي، وقد يكون ذلك لأساب:

- ـ يحتمل أن يكون ذلك لدقة مسائل البيع، وصعوبة الإلمام بها.
- ـ أو ربما أنَّه لم يطلع اطلاعًا شاملًا موسعًا على ما في بقية المذاهب الأخرى.
 - ـ أو أنَّه أراد حقيقة أن يُطيل نفسه في مذهب مالك.
 - كل ذلك وارد، والله أعلم.

◄ قولهَ: (وَمَا كَانَ مُتَوَسِّطًا: أَبْطَلَ الشَّرْطَ، وَأَجَازَ الْبَيْعَ، وَيَرَى أَصْحَابُهُ أَنَّ مَذْهَبَهُ هُوَ أَوْلَى الْمَذَاهِبِ، إِذْ بِمَذْهَبِهِ تَجْتَمِعُ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا، وَالْجَمْعُ عِنْدَهُمْ أَحْسَنُ مِنَ التَّرْجِيح)(١).

⁽١) يقصد إذا كان هناك دليلان الظاهر بينهما التعارض، فللأصوليين فيه طريقتان؛ =

هكذا تعليله، ولا شكَّ أنك عندما تجري نظرة شاملة على المذاهب، ستجد أنَّ كل واحد ربما يقول بأنَّ مذهبه هو أولى المذاهب، وهذا في حقيقة القول على إطلاقه، والقول إنَّ مذهب فلان هو أولى المذاهب جملة غير مسلم لهم، وقد يكون أولاها في مسائل، ولا يكون أولاها في مسائل أخرى، بل يكون المذهب الآخر أولى منه.

ونجد أنَّ بعض العلماء يتمسك بالآثار الكثيرة، لكن ليس معنى ذلك أنَّ هذا المذهب هو المذهب الصحيح، وغيره غير صحيح، أو أنَّ الحقَّ دائمًا معه.

ونحن نقول بأنَّ الأثمة، ومن قبلهم التابعون رحمهم الله، والصحابة ه مجتهدون، وأنَّ الحاكم إذا اجتهد فأصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر واحد، وقد نبه إلى ذلك رسول الله ه فقال: "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحده (۱) ولما أرسل معاذًا ه إلى اليمن قال: "بم تحكم؟» قال: بكتاب الله، قال: "فإن لم تجد»، قال: فبسنة رسوله، قال: "فإن لم تجد» قال: أجتهد رأيي (۱).

فالفقيه أول ما ينظر في كتاب الله، ثم في سنة رسول الله هي ثم بعد ذلك يجتهد، فيرد المسائل بعضها إلى بعض، لذلك لمًا جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق الله تطلب توريشها، قال: لا أجدُ لكِ في كتاب الله هي من شيء، ونظر في سنة الرسول هي فلم يجد، حتى جاءه المغيرة الله فذكر له أنَّ الرسول هي قد ورثها النلث ، وليس معنى ذلك

⁼ إحداهما: تقديم الترجيح بين النصين، وهذا مذهب الحنفية.

والثانية: تقديم الجمع بينهما، وهو مذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة. ويرى المالكية: أنَّ إعمال الدليلين أولى من إلغانهما، أو إلغاء أحدهما. يُنظر: هناهج التحصيل في شرح المدونة، (٢٤٧/١)، ٢٤٨)؛ لأبي الحسن الرجراجي

المالكي، حيث قال: فغالجمع بين الحديثين مع الإمكان أولى من الطرح». (١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

⁽۲) أخرجه أبو داود (۳۰۹۲)، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (۲/٤۲٪).

 ⁽٣) أخرجه أبو داود (٢٨٩٤)، وضعفه الألباني في اضعيف أبى داود» (٣٩٤/٢).

أنَّ من أخبره أكثر علمًا منه، لكن هذا دليل على أنَّ العالم مهما بلغ القمة من العلم، ومهما كان عنده من الفضل، فإنَّه يصعب حقيقة أن يحيط بجميع العلم، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَنْيَشُرُ مِنَ الْفِلْمِ إِلَّا قَلِيكُۗ الاسراء: مراها والله أكثر من خيره، هو له المنال لم كان يحفظ أحاديث رسول الله أكثر من غيره، مع أنَّه لم يكن من المتقلمين في الإسلام، بيَّنَ أَنَّه لما كان الناس مشتغلين بالصفق^(۱) في الأسواق، كان هو مقيم ملازم لرسول الله ﷺ^(۱)، والإنسان ربما إذا لازم الشيخ، أو جلس عنده سنوات قد يجمع ما لم يجمعه غيره في عشرين سنة.

ومنه فلا نستطيع أنَّ نقول بأنَّ المذهب الفلاني هو الصحيح، ولكننا نقول بأنَّ الائمة رحمهم الله ما تركوا سبيلاً ولا طريقًا من الطرق التي توصلهم إلى معرفة كتاب الله إلى وسنة رسوله الله الله ملكوه، وقد بذلوا الجهد في استنباط الأحكام، وتخريج المسائل، وقد بذلوا الجهد، وضحوا بالنفس والنفيس في سبيل تحقيق ذلك، بل وأفنوا أعمارهم في خدمة هذا الدين، هذا أمرٌ لا يُشك فيه.

ولكن ينبغي أن نراعي ما بينهم من فروق ودرجات، فهذا قد يحفظ ما لم يحفظه الآخر، وقد يبلغ أحدهم دليل ولا يبلغ الثاني، وقد يبلغ الجميع الدليل ويختلفون في توجيهه وفهمه، وخير دليل على ذلك قصة النفر الثلاثة الذين ذكرناهم قبل قليل - أبو حنيفة، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة - وكيف اختلفوا في مسألة واحدة، تعجب السائل من ذلك، لكن رأينا أنَّ كل واحد منهم يتمسك بدليل.

أمَّا القول بأنَّ مذهب مالك أولى المذاهب في مسألة أو مسائل، فإن

⁽١) الصفق: أي البيع. تقول: صَفَقْتُ لَهُ بِالنَّبِعَةِ صَفْقًا، أَيْضًا صَرَبَتُ بِيَدِي عَلَى يَدِو، وَكَانَتُ النَّهِ مَنَ النَّيْعُ صَرَبَ أَحَدُهُمَا يَدَهُ عَلَى يَدِو صَاحِدِه، ثُمَّ الشَّفُولَثُ الصَّبِعِة، ثُمَّ الشَّفُولَثُ الصَّبِعِة، يُعْقَلُ يَوْمِنِكَ. يُنظر: «المصباح المنير»؛ للنبومي ((١٤٣٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (١١٨)، ومسلم (٢٤٩٢).

أراد المؤلف أنَّ ذلك على الإطلاق فلا، وكم من المسائل التي مرت بنا، ورجحنا فيها مذهب غير المالكية.

تولىم: (وَلِلْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ نِي ذَلِكَ تَفْصِيلَاتٌ مُتَقَارِبَةٌ، وَأَحْدُ مَنْ لَهُ ذَلِكَ جَدِّي(١)، وَالْمَازَرِيُّ(١)، وَالْبَاجِيُّ (١)، (١).

جده: هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، ولا شكَّ أنَّه من العلماء في مذهب العلماء في مذهب الله الله والله وأنَّه من أكابر العلماء في مذهب مالك، ومن الذين يعتمد على أقوالهم في المذهب، وهو من علماء القرنين: الخامس والسادس، فقد ولد سنة أربعمائة وخمسين، وتوفي سنة خمسمائة وعشرين، أي: عاش سبعين سنة، وهو من علماء الأندلس، وهو جد المؤلف ابن رشد الذي معنا، فذاك يطلق عليه الجد، وهذا يطلق عليه (الحفيد).

◄ تولى: (وَتَفْصِيلُهُ فِي ذَلِكَ أَنْ قَالَ: إِنَّ الشَّرْطَ فِي الْمَبِيعِ يَقَعُ
 عَلَى ضَرَيْنِ أُوَلَئِنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَشْتَرِطَهُ بَعْدَ الْقِضَاءِ الْولْكِ، مِثْلُ مَنْ
 يَبِعُ الْأَمَةَ أَوِ الْعَبْدَ، وَيَشْتَرِطُ الَّه مَتَى غُنِقَ كَانَ لَهُ وَلَاؤُهُ دُونَ الْمُشْتَرِي).

⁽١) يُنظر: «مسائل أبي الوليد ابن رشد»؛ الجد (٢٠٠/١)، حيث قال: «ليس من الشرائع والأحكام، التي إذا تعارضت فيها الآثار كان الآخر منها ناسخًا للأول، إن علم الآخر من الأول، وإن لم يعلم الآخر من الأول، وجب العمل بالذي يترجح منهما بوجه من وجوه الترجيح، فإن صحت هذه الآثار كلها التي ذكرت؛ فلها وجوه تحمل عليها».

⁽٢) يُنظر: «المعلم بفوائد مسلم» (٧٥٦/٢)، حيث قال: «وإنَّما يبقى النظر في طريق هذه الزيادة وثبوتها، ثم يجمع بينها وبين ما تقدم، ويُنبى بعضها على بعض، أو يستعمل الترجيح إن تَكذَّر البناء وجهلت التواريخ، هذا هو الإنصاف والتحقيق».

 ⁽٣) يُنظر: «الستق» (١٤٤١)، حيث قال: فلنا على ذلك جوابان؛ أحدهما: الترجيح.
 والثاني: الجمع بين الحديثين...، فإنًا نقول... فيجمع بين الحديثين، ويكون أولى من إطراح أحدهما.

 ⁽٤) يُنظر: «التاج والإكليل لمختصر خليل»؛ للمواق (٢٤١/٦ _ ٢٤٢).

قوله: (وتفصيله في ذلك) يعني تفصيل جده.

◄ قولة: (فَمِثْلُ هَذَا؛ قَالُوا: يَصِحُ فِيهِ الْعَقْدُ، وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ،
 لِحَلِيثِ بَرِيرَةً(١).

وهذا لا شكَّ أنَّه جاء فيه نصَّ بأنَّ الولاء لمن أعتق، يعني كأنَّ ابن رشد الجد يقول: إنَّ مالكًا كَثَلَقْهُ وقف في أمر الشروط عند الأحاديث التي وردت فلم يتجاوزها، بينما رأينا أبا حنيفة أخذ بحديثه، وابن شبرمة أخذ بحديث آخر، وابن أبي ليلى أخذ بحديث ثالث، ومالك إنَّما هو يسير مع الأحاديث جميمًا، فيأخذ بهذا في مقام، وهذا في مقام آخر، وبالآخر في مسألة ثالثة.

> تولى: (وَالْقِسْمُ النَّانِي: أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ شَرْطًا يَقَعُ فِي مُدَّةِ الْمِلْكِ، وَمَذَا قَالُوا: يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلاَنَةِ أَقْسَامٍ: إِمَّا أَنْ يَشْتَرِطَ فِي الْمَسِعِ مَنْفَعَةً لِنَفْسِو، وإمَّا أَنْ يُشْتَرِطَ فِي الْمَسِعِ مَنْفَعَةً لِنَفْسِو، وإمَّا أَنْ يُشْتَرِطَ عَلَى الْمُشْتَرِي مَنْعًا مِنْ تَصَرُّفٍ عَامٌ، أَوْ خَاصُّى.

كأن يبيع أحدهم أمة، ثم يشترط على المشتري ألَّا يبيعها، أو ألَّا يطأها.

تولى (وإمًا أَنْ يَشْتَرِطَ إِيقَاعَ مَغنَى فِي الْمَبِيعِ، وَهَذَا أَيْضًا يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: أَخَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَغنَى مِنْ مَعَانِي الْبِرَّ).

يعني الذي يقصد به البر والصلة، كأن يقول إنسان مثلًا لآخر: أنا أبيعك هذا المملوك؛ لكن بشرط أن تعتقه لوجه الله، فمقصوده هنا بهذا الشرط البر والخير؛ لأنَّه يريد أن يكون سببًا في عتق هذا العبد، وقد يرد هنا سؤال: إذا كان يريد ذلك فلماذا لا يظفر بالفضيلة والفضل فيعتقه هو؟ لذلك اختلف العلماء في هذه المسألة هل هذا الشرط صحيح، أو غير صححح.

سبق تخریجه.

تولى : وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَغنَّى لَيْسَ فِيهِ مِنَ الْبِرِّ شَيْءً. فَأَمَّا إِذَا الشَّرَطَ لِنَفْسِهِ مَنْفَعَةً يَسِيرةً لا تَعُودُ بِمَنْعِ التَّصَرُّفِ فِي أَصْلِ الْمَسِعِ، مِثْلَ الشَّهْرِ، وَقِيلَ: السَّنَةُ.
 أَنْ يَبِعَ الدَّارَ وَيَشْتَرَطُ سُكْنَاهَا مُدَّةً يَسِيرةً، مِثْلَ الشَّهْرِ، وَقِيلَ: السَّنَةُ.

كأن يقول إنسان لآخر: أريد أن أشتري منك هذه الدار، فقال له: أبيعك إيّاها بشرط أن أبقى فيها مدة، وهذا حاصل في وقتنا هذا كما ترون، كأن يشترط شهرًا أو شهرين، وربما سنة.

وهذا لا شك أنَّ الإمامين _ مالكًا(١١)، وأحمد(٢) _ على قاعدتهما، أو أصلهما يجيزان ذلك، وأمًّا مذهب أبي حنيفة ٢٦، والشافعي(٤)

⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدربير، وحاشية الدسوقي» (١٥/٣)، حيث قال: «قوله: وكبيع وشرط: اعلم أنَّ الشرط الذي يحصل عند البيع، إنَّا أن لا يقتضيه العقد وينافي المقصود منه، أو يخل بالثمن، أو يقتضيه العقد، أو لا يقتضيه ولا ينافيه؛ فالمضر الأولان، دون الأخيرين....

وقد ذكر المصنف مثال الأولين، وأمّا الثالث كشرط تسليم المبيع للمشتري، والقيام بالعيب، ورد العوض عند انتقاض البيع، فهذه الأمور لازمة دون شرط لاقتضاء العقد لها، فشرطها تأكيد، والرابع كشرط الأجل، والخيار، والرهن، فهذه أمور لا تنافى العقد، ولا يقتضيها، بل إن المشرطت عمل بها، وإلّا فلاء.

⁽Y) يُنظر: امطالب أولي النهى؛ للرحياني (٢٨٧/٤)، حيث قال: احيث يؤخذ ذلك من قوله: ظر مات من استثنى نفع ما وقف ماة معينة، في أثنائها - أي: المدة المعينة لنحو السكنى - قالباقي منها لورثه؛ كما لو باع دارًا واستثنى سكناها سنة، ثم مات فيها. قال في «شرح الإقناع»: قلت: فيؤخذ منه صحة إجارة كل ما ملك منفحه، وإن لم يشرطها الواقف له».

 ⁽٣) يُنظر: افتح القديرا؛ للكمال ابن الهمام (٤٤١/١)، حيث قال: اومن باع عبدًا على
ان يعتقه المشتري، أو يدبره، أو يكاتبه، أو أمة على أن يستولدها؛ فالبيع فاسد؛
لأنَّ هذا بيع وشرط.

⁽٤) يُنظر: اتعفة المحتاج ؟ للهيتمي (٤٩٥/٤)، حيث قال: اوفيه: عن بيع وشرط، كبيع بشرط بيع...أو بيع لدار مثلاً بألف بشرط (قرض) لمائة، ووجه بطلائه جعل الألف ورفق العقد الثاني ثمناً، واشتراطه فاسد، فبطل مقابله من الثمن وهو مجهول، فصار الكل مجهولًا، ثم إذا عقدا الثاني مع علمهما بفساد الأول صح، وإلَّا فلاً».

فلا يُجيزون ذلك، لأنَّ ملهيهما متسق في النهي عن بيع وشرط، وفي ذلك والله أعلم - تيسيرٌ على الناس؛ لأنَّ الإنسان إذا أراد أن يبيع بيته، وقد أمضى وقتًا طويلًا في تأسيس هذا البيت، وفي العناية به، فإذا أراد الانتقال إلى مكان آخر يحتاج أيضًا إلى أن يبحث عن بيت مناسب له، فإذا أراد وفي مكان مناسب كذلك، إذ ليس كل الناس يملكون بيوتًا أخرى، وذلك يأخذ منه وقتًا قد يطول وقد يقصر، وغالبًا لا يكون هناك ضرر في هذا الشرط، وهذا ما أخذ به المالكية والحنابلة، وهو صحيح، وأنا أميل إلى هذا الرأي، وأرى بأنَّه يتفق مع روح الشريعة الإسلامية، وأنَّ هذا داخل في باب التيسير الذي قال الله تعالى فيه: ﴿ وُبِيدُ آللهُ أَن يُخَفَّ عَنكُمُ فِي باب التيسير الذي قال الله تعالى فيه: ﴿ وُبِيدُ آللهُ أَن يُخَفِّ عَنكُمُ الله الله الله يقول الرسول ﷺ: "يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا، إنَّا معتلم عيسرين (١٠)، وقول الرسول ﷺ: "يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا، إنها بعثهم ميسرين (١٠)، والأدلة في ذلك كثيرة معلومة.

◄ تولى: (فَذَلِكَ جَائِزٌ عَلَى حَلِيثِ جَابِرٍ) (٢).

وحديث جابر كما نعلم فيه نص في المسألة؛ فقد باع بعيره إلى رسول اله ﷺ، واشترط إيصال ما على ظهره إلى المدينة.

تولى، (وإمَّا أَنْ يُشْتَرِطَ مَنْعًا مِنْ تَصَرُّفٍ خَاصِّ، أَوْ عَامِّ، فَلْلِكَ
 لا يَجُوزُ؛ لأنَّه مِنَ النُّنْيَا، مِثْلُ أَنْ يَبِيعَ الْأَمَةَ عَلَى أَنْ لَا يَطَأَهَا، أَوْ
 لا يَبِيمَهَا).

لأنَّه من الثُّنيا، والرسول ﷺ نهى عن بيع الثنيا حتى تعلم(٣).

فلو أنَّ إنسانًا يبيع جارية، ويقول: لا تطأها، أو لا تبيعها، أو يقول

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۹)، (۲۲۰)، ومسلم (۱۷۳٤).

⁽۲) سبق تخریجه.

⁽٣) أخرجه النسائي (٦٣٣٤)، وصححه الألباني في "صحيح وضعيف سنن النسائي"(٨) ٤٥٢).

له: لا تستخدمها في الخدمة، أو يقول: أبيعك هذا المملوك على ألَّا تستفيد منه في صنعة، أو الَّا يشتغل في الحرث، أو غير ذلك.

فهذه كلها شروط لا ينبغي أن تكون، لأنَّ من يشترط ذلك فهو كمن يقول لغيره: أبيعك هذه السيارة على ألَّا تقودها، أو على ألَّا تستخدمها !! وهذا يُسمونه في القانون بالتعسف في استعمال الحق، ونحن لا نسميه تعسف _ وإن كان من الفقهاء من أطلق كلمة التعسف _ لكن هذا يعبر عنه في الفقه الإسلامي؛ بأنَّ الإنسان يستخدم الحق، أو يتصرف فيما أعطي الحق، كالحال في الطلاق، فالطلاق بيد الرجل، لكن ينبغي أيضًا لمن يكون في يده الطلاق أن يكون متعقلًا، وألَّا يكون ورقة ضغط يستخدمها لينا مصالح خاصة، أو كما يفعله بعض الناس عندما يحصل نزاع مع أحد أو خلاف في أي قضية، فتجد دائمًا لفظ الطلاق على لسانه.

◄ تولىًّة: (وإمَّا أَنْ يَشْمَرِطَ مَغنَى مِنْ مَعَانِي الْبِرِّ؛ مِثْلَ الْمِثْقِ، فَإِنْ
 كَانَ اشْمَرَطَ تُعْجِيلُهُ جَازَ مِنْدُهُ، وَإِنْ تَأْخَرَ لَمْ يَجُوْ، لِعِظَم الْعَرْرِ فِيهِ).

وهذا جائز عند الإمامين مالك^(١)، وأحمد^(٢) في إحدى روايتيه، وأمًا في الرواية الأخرى فلا يجوز^(٣)، وكذلك عند الشافعية^(٤).

- (١) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي» (١٦٦/٣)، حيث قال: ﴿إِلّا شرطًا ملتبسًا بتنجيز العتق، فإنَّه جائز، وإن كان منافيًا لمقتضى العقد الشوف الشارع للحرية، ومثل تنجيز العتق التحبيس والهية والصدقة، واحترز بالتنجيز عن التدبير، والكتابة، واتخاذ الأمة أم ولد، والعتق لأجل، فإنَّه لا يجوزة.
- (۲) يُنظر: فشرح منتهى الإرادات؟ للبهوتي (۱۷۹/۳)، حيث قال: الله شرط العتق فيصح أن يشترطه بانع على مشتر لحديث بريرة، ويجبر مشتر على عتق مبيع اشترط علمه.
- (٣) يُنظر: "الكافي في فقه الإمام أحمد؛ (٢٩/٢)، حيث قال: «أن يشتريه بشرط أن
 بعتقه؛ ففيه روايتان؛ إحداهما: الشرط فاسد؛ لأنّه ينافي مقتضى البيع، فأشبه ما
 قبله. والثانية: يصح».
- (٤) يُنظر: "تحفة المحتاج؛ للهيتمي (٣٠٠/٤)، حيث قال: "ولو باع عبدًا؛ أي: قتًا بشرط إعتاقه كله عن المشتري، أو أطلق؛ فالمشهور صحة البيم والشرط لقصة بريرة=

◄ تولىًم: (وَبِقَوْلِ مَالِكِ فِي إِجَازَةِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْمِثْقِ الْمُمَجَّلِ قَالَ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ مِنْ قَوْلِهِ مُنْعَ بَيْع وَشَرْطٍ).

يعني هذا هو المذهب المحرر عند الشافعية، وهي أيضًا رواية للإمام أحمد، وأمَّا أبو حنيفة⁽¹⁾ فيرى أنَّ ذلك لا يجوز؛ لأنَّ هذا داخل في بيع وشرط، وهي الرواية الأخرى للإمام أحمد.

وقوله: (عَلَى أَنَّ مِنْ قَوْلِو مَنْعَ بَيْع وَشَرْطٍ): قصد المولف بهذه العبارة لفت النظر، فكانَّه يذكرنا ـ إن كناً قد نسينا ـ كانَّه يقول: لقد مر بكم أنَّ الشافعي يلتقي مع أبي حنيفة في أنَّه لا يجمع بين بيع وشرط، ولكنه في هذا المقام خالف أصله وقاعدته.

فمثلًا إنسان باع عبدًا واشترط على المبتاع أن يعتقه، فهذا يعتبر بيع وشرط، ومع ذلك أجازه الشافعي، وسبب ذلك أمر قد أشار إليه المؤلف من قبل، وهو أنَّ هذا فيه وجه من أوجه البر، ولأنَّ الرسول ﷺ رغب في العتق، وحض عليه (")، وبيَّن فضل وثواب المعتقين للرِّقاب، وجعله الشرع في عدد من الكفَّارات كما هو معلوم، فالإمام الشافعي مال إلى هذا الرأي؛ لأنَّه رأى أنَّه فيه وجه من أوجه البر والخير، والله تعالى يقول: ﴿وَيَعَارُونَا عَلَى أَلْبَرَ وَالْتَعَلَيْ السَائِعِي السَائِعِي السَائِعِي السَّائِعِي اللَّهِ وجه من أوجه البر والخير، والله تعالى يقول:

المشهورة، ولتشوف الشارع للمتق على أنَّ فيه منفعة للمشتري دنيا بالولاء، وأخرى
بالثواب، وللبائع بالتسبب فيه، وخرج بإعتاقه كله شرط نحو وقفه، وإعتاق غيره، أو
بعضه. قبل: ومحله إن اشترى كله بشرط إعتاق بعضه. قال بعضهم: ما لم يعين ذلك
البعض، وفيه نظر، بل الذي يتجه صحة شراء الكل).

 ⁽١) يُنظر: "فتح القديرا؟ للكمال ابن الهمام (٤٤١/١)، حيث قال: "ومن باع عبدًا على أن يعتقه المشتري، أو يدبره، أو يكاتبه، أو أمة على أن يستولدها؟ فالبيع فاسد».

 ⁽۲) من ذلك قوله ﷺ: امن أعنق رقبة مسلمة، أعنق الله بكل عضو منه عضوًا من النار،
 حتى فرجه يفرجه. أخرجه البخاري (١٤٣/٨)، وأخرج مسلم (١١٤٧/١): عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: امن أعنق رقبة مؤمنة، أعنق الله بكل إرب منها إربًا منه من النارة.

◄ تولى : (وَحَدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَهُ مُضْطَرِبُ اللَّفْظِ؛ لأنَّ فِي بَمْضِ
 رِوَايَاتِهِ: «اللَّه بَاعَهُ وَاشْتَرَطَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ»، وَفِي بَمْضِهَا: «الله أَعَارَهُ
 ظَهْرَهُ إِلَى الْمُدِينَةِ»).

وفي بعض الروايات جاء صريحًا أنَّه اشترط حملانه؛ يعني الحمولة التي عليه، ومع أنَّ اشتراط الظهر يراد به ما على الظهر، وهذا الأمر معروف في علم البلاغة، فقد يطلق المحل ويراد الحال، وقد يطلق الحال ويراد المحل، والحاصل في هذا الحديث بهذا اللفظ أنَّه ﷺ أطلق المحل وأراد الحال، أي: القائم على الظهر(").

تولىرَ: (وَمَالِكٌ رَأَى هَذَا مِنْ بَابِ الْغَرَرِ الْيَسِيرِ؛ فَأَجَازَه فِي الْمُنَّةِ الْقَلِيلَةِ، وَلَمْ الْجُورُة فِي الْكَثِيرَة. وامَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَعَلَى أَصْلِهِ فِي مَنْعِ ذَلك).

أبو حنيفة يسير على نسق واحد، وهو ممن رووا حديث: «نهى عن بيع وشرطا^(۱) بسنده، ويجدر بنا النتبيه في هذا الموضع أنَّ أبا حنيفة له كتاب يعرف به مسند أبي حنيفة»، والإمام الشافعي أيضًا له مسند، ومالك اله «الموطأ»، ولكن أكثر الأثمة الأربعة جمعًا هو الإمام أحمد في «مسند» رحمهم الله جميعًا.

> تولك: (وامًّا إِنِ اشْتَرَطَ مَعْنَّى فِي الْمُبِيعِ لَيْسَ بِبِرٌ؛ مِثْلَ أَنْ لَا يَبِعَهَا، فَلَلِكَ لَا يَجُوزُ مِنْدَ مَالِكٍ).

وهو لا يجوز عند مالك^(٣)،

⁽١) سبق تفصيلها.

⁽٢) سبق تخريجه.

 ⁽٣) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي» (١٥/٦٥ و٢٦)، حيث قال:
 «وكبيع وشرط يناقض المقصود من البيع، أو يخل بالثمن...كأن يشترط البائع علم
 المشتري أن لا يبيع، أو لا يهب، أو لا يتخذها أم ولد، أو لا يخرج بها من=

ولا عند غيره(١٦)، فإذا قال أحدهم للآخر: أبيعك هذه السيارة على ألّا تبيعها، أو هذه الدار على ألّا تبيعها فهذا غير جائز.

◄ تولىم: (وَقِيلَ عَنْهُ: الْبَيْعُ مَفْسُوخٌ، وَقِيلَ: بَلْ يَبْقُلُ الشَّرْطُ فَقَظْ. وَامَّا مَنْ قَالَ لَهُ الْبَائِعُ: مَتَى حِثْتُكَ بِالنَّمَنِ رَدَدْتَ عَلَيَّ الْمَسِعُ، فَإِنَّه لَا يَبْخُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ (``)؛ الأنَّه يَكُونُ مُتَرَدَّدًا بَيْنَ الْبَيْعِ وَالسَّلَفِ؛ إِنْ جَاءَ بِالشَّمَنِ كَانَ سَلَقًا، وَإِنْ لَمْ يَجِئْ كَانَ بَيْمًا).
كانَ سَلَقًا، وَإِنْ لَمْ يَجِئْ كَانَ بَيْمًا).

وعند بعض العلماء من أصحاب المذاهب لا يجوز ذلك في روايات لهم.

◄ تولى: (وَاخْتُلِفَ فِي الْمَذْهَبِ: هَلْ يَجُوزُ ذَلَكَ فِي الْإِقَالَةِ، أَمْ
 لَا؟ فَمَنْ رَأَى أَنَّ الْإِقَالَةَ بَيْعٌ؛ فَسَخَهَا عِنْدَهُ مَا يَفْسَخُ سَائِرَ الْبُيُوعِ، وَمَنْ
 رَأَى انَّهَا فَسْخٌ؛ فَرَقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْبُيُوعِ).

البلد، أو لا يركبها، أو لا يلبسها، أو لا يسكنها، أو لا يؤاجرها، أو على أنه إن
باعها فهو أحق بها بالثمن، يخلاف ما لو طلب البائع الإقالة، فقال له المبتاع: على
شرط إن بمتها لغيري فأنا أحق بها بالثمن، فيجوز؛ لأنه يغتفر في الإقالة ما لا يغتفر
ن ناها.

⁽١) يُنظر: «الدر المختار، وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)» (٨٦/٥)، حيث قال: «فلو شرط أن يسكنها فلان، أو أن يقرضه البائع أو المشتري كذا؛ فالأظهر الفساد». ومذهب الحنفية متسق في النهي عن بيع وشرط، بل إنَّ أبا حنيفة ممَّن روى حديث النهى عن بيم وشرط.

واتخفة المحتاج؛ للهيتمي (٢٩٥/٤)، حيث قال: قومن بيع وشرط؛ كبيع بشرط بيع.
وقعطالب أولي النهىء؛ للرحيباني (٧٤/٣)، حيث قال: قالنوع الثاني من الشروط
الفاسدة في البيع: شرط فاسد في نفسه غير مفسد للبيع؛ تشرط في العقد ينافي
متضاه؛ أي: البيع؛ كانشراط مشتر أن لا يخسر في مبيع، أو متى نفق المبيع، وإلا
رده لبانمه أو اشتراط بانع على مشتر أن لا يقفه؛ أي: العبيع، أو أن يبيعه، أو أن
لا يهيه، أو أن لا يعتقه، أو أن

 ⁽٢) يُنظر: «شرح التلقين» (٣٨٦/٢)، حيث قال: «الحكم فيمن باع سلعة من رجل على
 أنّ البائع متى جاء بالثمن ارتجع سلعته. فقال في «المدوّنة»: إنّ البيع فاسد».

قوله: (في المذهب): يعنى مذهب مالك.

وسبق أن تكلمنا عن مسألة الإقالة، وهل هي بيع، أم فسخ، وذكرنا أنَّ أكثر العلماء على أنَّها فسخ، إلَّا عند مالك فهي بيع (١٠).

 ◄ تولات: (وَاخْتُلِفَ أَيْضًا فِيمَنْ بَاعَ شَيْئًا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَبِيمَهُ حَتَّى
يَشْتَصِفَ مِنَ الشَّمَنِ، فَقِيلَ عَنْ مَالِكٍ يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لأنَّ حُكْمَهُ
حُكُمُ الرَّهْنِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الرَّهْنُ هُوَ الْمَبِيعُ، أَوْ غَيْرُهُ).

وهذا رأي كثير من الفقهاء.

تولى، (وَقِيل عَنِ ابْنِ الْقَاسِم: لا يَجُوزُ ذَلِك؛ لأنَّه شَرْط يَمْنَعُ الْمُبْتَاعَ التَّصَرُّف فِي الْمُبِيعِ بِالْمُدَّةِ الْبَعِيدَةِ الَّتِي لا يَجُوزُ لِلْبَائِعِ الْمُتِرَاطُ الْمُنْفَعَةِ فِيهَا، فَوَجَبُ أَنْ يَمْنَعَ صِحَّةَ الْبَيْعِ، وَلِلَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمَوَّازِ: الله جَائِزُ فِي الْأَمَدِ الْقَصِير).

وابن القاسم، وابن المواز من علماء المالكية (٢).

◄ تولى، (وَمِنَ الْمَسْمُوعِ فِي هَذَا الْبَابِ: «نَهْيُهُ - ﷺ - عَنْ بَيْعِ

⁽١) يُنظر: «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» (٢٠٩/٣)، حيث قال: «والإقالة ـ من حيث هي بيع ـ يشترط فيها ما يشترط فيه، ويمنعها ما يمنعه، فإذا وقعت وقت نداء الجمعة؛ منعت وفسخت، وإذا حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع إلاً بعد الإقالة، فله الرُّدُ به.

⁽٢) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» (٢١٣/٤)، حيث قال: «وروى ابن المواز عن مالك جواز ذلك في السلع، وقال محمد: وهذا في مثل الأجل القصير...، وقال ابن القاسم في «الموازية»: إذا المشرط في شيء من السلع أن لا يبيع ولا يهب حتى يشهن الثمن، فلا خير في هذا البيع. وجه قول مالك: ما احتج به من أنَّ لها حكم الرهند...، ووجه قول ابن القاسم: أنَّه شرط يمنع المبتاع من التصرف في المبيع المدة البدية».

وَسَلَفٍ» (١١)، اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أنَّه مِنَ الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ (٢).

النهي عن بيع وسلف؛ كأن يقول البائع: أبيعك هذه السيارة على أن تسلفني مبلغ كذا وكذا، أو أبيعك هذه الدار على أن تقرضني مبلغ كذا وكذا، يعني أنَّ البيع هنا جر منفعة، كما نقول: قرض جر منفعة.

فهذا البيع وضع فيه شرط، وقد أجمع العلماء، واتفق الفقهاء بأنه لا يجوز، لورود نص عن رسول الله ﷺ في ذلك، والملاحظ أنَّه في المسائل التي تأتي فيها نصوص صحيحة صريحة نجد الإجماع أحيانًا كثيرة، وإن وقع خلافًا فلا نراه متشعبًا، كما نرى في المسائل الفرعية الجزئية التي لا تقوم على دليل، والرسول ﷺ قال: "لا يحل سلف وبيعه"، فهذه المسألة فيها نص، ومعنى لا يحل: أي يحرم، وفي بعض الروايات: "نهى

 ⁽١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٠٣/١١ رقم ٦٦٢٨)، وحسنه الألباني في «إرواء الغليل»
 (٣٣٤/٥).

⁽۲) يُنظر: "فتح القديرة؛ للكمال ابن الهمام (٢٤٤٦)، حيث قال: "وكذلك لو باع عبدًا على أن يستخدمه البائع شهرًا، أو دارًا على أن يسكنها، أو على أن يقرضه المشتري درمًا، أو على أن يهدي له هديئة؛ لأنه شرط لا يقتضيه المغتد، وفيه منفعة لاحد المتعاقدين، و«الشرح الكبير للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي، "(٢١٨٣)، و(٣١/٢) (٢) لا بي حيث قال: "ومن عند ما لمنه للتهمة، أي: لأجل ظن قصد ما منع شرعًا سدًّا للذريمة (ما) أي بيح جائز في الظاهر (كثر قصده) أي: قصد الناس لا للتوصل إلى الربا الممنوع، وذلك (كبيع وسلف) أي: كبيح جائز في الظاهر يؤدي إلى يع وسلف، فإنه يعم وسلف، أون كبيح والسلف الممنوع.

واتحقة المحتاج؛ للهيتمي (٢٩٥/٤)، حيث قال: فوعن بيع وشرط؛ كبيع بشرط يمه، كما مر، أو يع لدار مثلاً بألف بشرط فرض مائة، ونضرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٣/٤٥، ١٧٥)، حيث قال: فوفاسلده؛ أي الشرط الفاسد ثلاثة أنواع؛ أحدها: مبطل للعقد من أصله؛ كشرط بيع آخر، مجتلف هذه الدار على أن تبيعني هذه الفرس، أو شرط سلف؛ كيعتك عبدي على أن تسلفني كذا...،

 ⁽٣) أخرجه الترمذي (١٣٣٤)، وغيره، وصحَّحَه. قال الألباني: (حسن صحيح). يُنظر:
 الصحيح وضعيف سنن الترمذي» (٢٣٤/٣).

_ [المرح بداية المجتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد ال

عن بيع وسلف، (۱) فقوله: نهى، قُسرت بما ورد في الرواية الأخرى من قوله: لا يحل، والنهي هنا للتحريم، لا فرق بين أن نقول: بيع وسلف، أو نقول: سلف وبيع، المهم أنَّ الأمرين اجتمعا؛ البيع والسلف.

وقوله: (وَمِنَ الْمَسْمُوعِ فِي هَذَا الْبَابِ): يعني مما سُمع عن رسول الله ﷺ، أو مما نُقل إلينا سماعًا عن رسول الله ﷺ.

> تولى: (وَاخْتَلَفُوا إِذَا تَرَكُ الشَّرْطَ قَبْلَ الْقَبْضِ: فَمَنَعُهُ أَبُو حَنِيفَةً (أَنَ وَالشَّافِعِيُ أَ")، وَسَائِرُ الْعُلَمَاءِ أَ")، وَأَجَازُ مَالِكٌ (")، وَأَجَازُ مَالِكٌ (")، وَأَصْحَابُهُ؛ إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِالْحُكَمِ (")، وقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ (") مِثْلُ قَوْلِ الْجُمْهُور).

وممن منعه أيضًا أحمد^(٨)، ونستطيع أنَّ نقول: منعه الأثمة الأربعة، إذا ضممنا الرواية الأخرى للإمام مالك.

(٣) يُنظر: «تحفة المحتاج»؛ للهيتمي (٤/٢٩٥)، حيث قال: «بيع لدار مثلًا بألف بشرط

 (٤) يُنظر: «التمهيد»؛ لابن عبدالبر (٣٨٥/٢٤)، حيث قال: «أجمع العلماء على أنَّ من باع بيعًا على شرط سلف يسلفه أو يستسلفه؛ فبيعه فاسد مردود».

 أيتظر: «الشرح الصغير»؛ للدرير (۱۰۳/۳)، حيث قال: «وبيع مع سلف بلا شرط فجائز» وهو المشهور عنه كما في «المنتقى شرح الموطأ» (۱۹۹/»).

 (٦) يُنظر: «الاستذكار»؛ لابن عبدالبر (١٤٣/٣٠)، حيث قال: «قال محمد بن عبدالله بن عبدالحكم: لا يجوز البيع، وإن رضي مشترط السلف بتركه».

 (٧) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ»؛ للباجي (٢٩/٥)، حيث قال: «إنَّه لا يصح البيع، وإن ترك القرض».

(A) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات»؛ للبهوتي (١٧٥/٣)، حيث قال: «مبطل للعقد...
 ك... شرط سلف؛ كبعتك عبدي على أن تسلفني كذا، أو شرط قرض؛ كعلى أن تقرضنى كذا».

سبق تخریجه.

 ⁽٢) يُنظر: "فتح القديم؟؛ لابن الهمام (٢٥/٣٦)، حيث قال: "الفساد بشرط زائد؟ كالبيع على أن يقرضه ونحوه».

◄ قولى
 ﴿ وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ: أَنَّ النَّهَيَ يَتَضَمَّنُ فَسَادَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ،
 مَعَ أَنَّ النَّمَنَ يَكُونُ فِي الْمَبِيعِ مَجْهُولًا، لِالْتِرَانِ السَّلْفِ بِدِ).

هذه مسألة أصولية معروفة، والفقهاء عندهم مصطلح معروف في الاستفهام، فتجد أنّهم في المسائل المختلف فيها يصدرونها بحرف الاستفهام: (هل)، ومن أمثلة ذلك قولهم:

- ـ هل العبرة بعموم اللفظ، أم بخصوص السبب.
 - ـ هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة.

فإذا وجدنا الفقهاء صَدَّروا كلامهم بهذا الاستفهام نعلم أنَّ المسألة فيها خلاف.

وقد ذكر المؤلف حجة الجمهور؛ وهي: أنَّ النهي يقتضي فساد المنهي عنه ()، وهذا هو الأصل، لكن قد لا يقتضي ذلك؛ لأنَّه قد توجد قوانن، وأمور أخرى تصرف النهي عن ذلك، فيكون للكراهة، وربما يكون للتنزيه، كما أنَّ الأمر الأصل فيه الوجوب، فقول الله تعالى: ﴿ أَقِيمُوا النَّهَا للوجوب.

وقوله: ﴿فَأَلْكِخُوا مَا طَابُ لَكُمْ يَنُ النِّسَالَهِ﴾؛ معروف أَنَّه للإباحة، فيختلف الأمر هنا وهناك، وقد توجد أسباب تجعل غير الواجب واجبًا، ومثال ذلك ما مر بنا في النكاح حينما ذكرنا أنَّه تجري عليه الأحكام التكليفية الخمسة، ونذكر بعضها للتمثيل، فنقول:

- ـ أحيانًا يكون النكاح واجبًا، وذلك في حق الذي لو لم ينزوج يقع في المحرم.
- ـــ وأحيانًا يكون محرمًا، وذلك في حق إنسان أراد أن يتزوج امرأة، ولو فعل يلحق به الضرر.

 ⁽١) يُنظر: «الفصول في الأصول»؛ للجصاص (١١١١/٣)، حيث قال: «وقد اتفق الجميع على أنَّ النهي يقتضي ترك المنهي عنه على الفور».

 ويكون مكرومًا في حق إنسان قد يُقصر في حق المرأة، لكنه لا يقصد الإضرار بها^(۱).

ولكن الأصل في النِّكاح أنَّه سنة، وأنَّ الرَّسولَ ﷺ رَغَّب فيه، وقال: «النكاح سنتي؛ فمن رغب عن سنتي فليس مني"^(١).

◄ تولىت: (وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ مُحَمَّدٌ بْنَ أَحْمَدُ بْنِ سَهْلِ الْبُرْمَكِيِّ سَأَلُ عَنْ
 مَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِسْمَاعِيلُ بْنَ إِسْحَاقَ الْمَالِكِيِّ، فَقَالَ لَهُ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ السَّلْفِ وَالْمَسْئِنِ وَزِقٌ خَمْرٍ، فَلَمَّا عَقَدَ النَّبِيْمُ،
 قَالَ: أَنَا أَدُعُ الزَّقَ، قَالَ: وَعَذَا الْبَيْعُ مَشْوخٌ عِنْدَ الْعُلْمَاءِ بِإِجْمَاعٍ\(^\tau\).

ومثل هذه المسألة التي طرحها المؤلف تُعتبر من مَزايا الفقهاء، فغي بعض كتب الفقه نجد مثل هذه المناقشة، أو طرح سؤال والجواب عنه، وربما لا يكون الجواب مُقتعًا، فيعلق المؤلف، ويُبيَّن الصواب على حسب ما يرى، ويوضح أدلته النقلية والعقلية فيما ذهب إليه، وقد نقل هنا سؤال السائل والإجابة عنه، ثم اعترض على الجواب، وأنا مع المؤلف في اعتراضه.

ومما يحسب له: أنَّه لا يرده شيء عن انتقاد كلام من كان قبله، ولو كان من علماء مذهبه، طالما كانت الحجة معه.

والزق: هو الوعاء الصغير من جلد، يوضع فيه اللبن أو الخمر(٤).

⁽١) سيأتي تفصيل ذلك في النكاح.

 ⁽٢) رواه أبن ماجه (١٩٤٦) بنحوه، وصححه الألباني، في "صحيح الجامع الصغير"
 (٢٨٠٧).

 ⁽٣) يُنظر: «الإثناء في مسائل الإجماء»؛ لابن القطان الفاسي (٢٤٠/٣)، حيث قال:
 «ولا خلاف بين فقهاء الحجاز، والعراق أنَّ البيع إذا انعقد على السلف من أحدهما؛ أنَّ البيع فاسد، وأنَّه يصير الثمن بالسلف مجهولًا».

 ⁽٤) الرُّقُّ: وعاء للشرآب، وهو الجلد يجز شعوه، ولا يُنتَف نَثْق الأديم. يُنظر: «العين»؛
 للخليل (١٣/٥).

والقصد هنا أنَّ الغلام بيعه صحيح، لكن خلطه بشيء لا يجوز، فقد باع الخلام ومعه الزق، لكن بعد أن عقد البيع، قال: لكي يبقى البيع صحيحًا أبعد هذا الزق، وأقتصر على الغلام، وذلك لا يستوي؛ لأنَّ العقد إنَّما تم بمجموع الأمرين ممًا، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَانُوا أَوْلِانًا اللَّذِينَ مَامًا اللَّذِينَ عَلَى المصحيح، فيكون فاسدًا.

والمسألة الثانية فيها بيع وسلف، وليس المعنى أن الاثنين لا يجوزان، بل العكس، فالسلف هو القرض، وقد رُغِّبَ اللَّهُ ﷺ فيه، وحَقَّ عليه رسول الله ﷺ، لكن لما اجتمع مع البيع وُجد هناك سبب أدَّى إلى عدم جوازه.

> تولاى: (فَأَجَابَ إِسْمَاعِيلُ عَنْ هَلَا بِجَوَابٍ لَا تَقُومُ بِهِ حُجِّةٌ؛ وَهُوَ أَنْ قَالَ لَهُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مُشْتَرِطَ السَّلَفِ هُوَ مُخَيِّرٌ فِي تَرْكِهِ، أَوْ عَمْمَ مَرْكِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَسْأَلَةُ رِقِّ الْخَشْر، وَهَذَا الْجَوَابُ هُو نَفْسُ الشَّيْءِ اللَّهِيءَ الَّذِي طُولِبَ فِيهِ بِالْفَرْقِ، وَذَلِكَ أَنَّه يُقَالُ لَهُ: لِمَ كَانَ هُنَا مُخَيِّرًا، وَلَمْ يَثُوكُ الرَّقَّ، وَيَصِحَّ الْبَيْعُ؟ وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَقُلُ لَهُ: يَنِمُ عَنْ لِشَيْءٍ مُحَرَّمٍ مِعْنِيو وَهُو السَّلَفُ؛ لأنَّ يَقُلُ السَّلَفَ مُبَاحٌ، وَكَذْلِكَ البَّيْعُ فِي نَفْسِهِ جَائِزٌ، وَإِنَّمَا امْتُنِعٌ مِنْ قِبَلِ الْفَرَانِ اللَّمْ فِي الشَّرِطِ بِهِ، وَهُمَالِكَ إِنَّمَا الْمُنْتَعُ النَّيْعُ مِنْ أَجْلِ افْتِرَانِ شَيْءٍ مُحَرَّمٍ لِمَنْفِهِ مُحَرَّمٌ لِمَنْهِ بِهِ، الشَّرْطِ بِهِ، وَهُمَالِكَ إِنَّمَا الْمُشَرَعُ مِنْ قِبَلِ افْتِرَانِ شَيْءٍ مُحَرَّمٍ لِمَنْفِي مُحَرَّمٌ لِمَنْفِي مُحَالِكً اللَّمْ وَلَا الْمُنْتَعَ النَّارُطِ إِنْ أَنْ اللَّهُ مِنْ قِبَلِ الْقَرْانِ شَيْءٍ مُحَرَّمٍ لِمَنْفِي مُحَرَّمٌ لِمُنَا لِللَّهُ مَنْ قَبْلِ الْقَرْانِ شَيْءٍ مُحَرَّمٌ مِنْ قِبْلِ الْقَرْولِ اللَّهُ اللَّهُ مُحَرَّمٌ مِنْ قَبْلِ الشَّرِطِ الْمُنْتَعِ اللَّهُ شَيْءٌ مُحَرَّمٌ مِنْ قَبْلِ الشَّرِطِ الْمُنْ الْمُعْتَعُ السَّلْمُ عَلَيْهِ اللَّهُ الْمُنْ الْمُعْتِهِ فِيهِ اللَّهُ شَيْءٌ مُحَرَّمٌ مِنْ قَبْلِ الْمُنْتِعُ اللَّهُ اللَّهُ مُنَا لِكُولُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ قَبْلُ الْمُنْتِعُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ فَيْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ قَبْلِ الْمُنْ الْمُنْ الْمُولِ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ اللِكُولِ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللْمُنْ اللَّهُ وَالْمُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُ الْمُنْ الْمُنْ اللْمُ الْمُعُولُ الْمُنْ اللْمُ الْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ الْمُنْ اللْمُعْلِقُ اللْمُنْ الْمُنْ الْمُنْفِيْ اللْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُو

واستفتاح المؤلف رده بعبارة: (أشبه ما يكون) ولم يقل مثلًا:

⁽١) يُنظر: «الاستذكار»؛ لابن عبدالير (١٤٤/٣٠ ـ ١٤٤٥» حيث قال: «اعتل إسماعيل بغير علة، واحتج بغير حجة، والأصل ما قلمت لك من أنَّ البيع والسلف لا يقع من مجهول، وكذلك الزق من الخمر يقع به الثمن مجهولًا؛ لسقوط بيع الخمر في الشريعة؛ لأنَّها صفة جمعت حلالًا وحرامًا، فلو صَحَّحنا الحلال منها رجع الثمن إلى القيمة، والبيع بالقيمة بيع بثمن مجهول».

(والجواب أنَّه)؛ لأنَّه لم يقطع بذلك، فهو في هذه المسألة يتلمس العلة والسبب، فقال: (والأشبه) يعني: الأقرب، والأمثل.

والذي ينبغي أن يقال: والعلة التي ذكرها أنَّه لم يكن هنا المنع لشيء قد حُرم لعينه، لأنَّ السلف مباح، بل مرغب فيه، والبيع كذلك، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْلَ اللهِ اللهِ وَحَرَمُ الْإِنْوَأَ ﴾، لكن هناك اجتمع بيع مع زق خمر، وأحدهما جائز، والثاني لا يجوز، والرسول ﷺ كما هو معروف لعن فيمن لعن: بائع الخمر''،

والحقيقة أنَّ ما ذكره المؤلف تعليل وجيه، ودقيق، يعني أنَّ العلة التي جعلت العقد غير صحيح: أنَّه قرن بالبيع السلف.

◄ تولات: (وَنُكْتَةُ الْمَسْأَلَةِ: هَلْ إِذَا لَحِقَ الْفَسَادُ بِالْبَيْعِ مِنْ قِبَلِ الشَّرْطِ يَرْتَفِعُ الْفَسَادُ إِذَا ارْتَفَعَ الشَّرْطُ، أَمْ لَا يَرْتَفِعُ، كَمَا لَا يَرْتَفِعُ الشَّرْطِ يَرْتَفِعُ الْفَيْنِ بِدِ؟ وَهَذَا الشَّرِيقِ الْمَيْنِ بِدِ؟ وَهَذَا الشَّمَادُ الْمَيْنِ بِدِ؟ وَهَذَا أَيْضًا يَنْبَنِي عَلَى أَصْلٍ آخَرَ، هُوَ هَلْ هَذَا الْفَسَادُ مُحْمُوعِي، أَوْ مَمْقُولٌ؟).

والمسألة: إذا كان الفساد الذي يلحق البيع لوجود شرط فيه، فهل يرتفع الفساد إذا أبطلنا الشرط، وقد مر بنا الخلاف في هذه المسألة.

وقول المؤلف: (حكميٍّ أم معقولٌ): هذه ألعبارة تتكرر من المؤلف، وقد ذكرها في أول الكتاب لما تكلم عن مسألة النية، فذكر الدليل العقلي، وقال: هل الوضوء أمر تعبدي، أم هو لأجل النظافة، والتعبدي والحكمي لهما نفس المعنى، فإذا كان الأمر حكميًّا، فيكون حكمه مستقرًا، وأمًّا إذا كان غير حكميًّ فيكون معقول المعنى، ومعقول المعنى ينبغي أن نبحث

⁽١) رواه أبو داود (٣٦٧٤)، وغيره، وصحَّحه الألباني في اصحيح أبي داود؛ (٢/١).

لذلك فالوضوء لا يمنع كونه عبادة أن يكون مشتملًا على النظافة، فالوضوء عبادة لا شك، لكنه في نفس الوقت ينظف الأعضاء، غير أنَّ النظافة ليست هي المقصودة ذاتها في الوضوء، بدليل أنَّه إذا لم يجد الإنسان ماءً تيتَّم.

تولىم: (فَإِنْ قُلْنَا: حُحُمِيٌّ لَمْ يَرْتَفِعْ بِارْتِفَاعِ الشَّرْطِ، وَإِنْ قُلْنَا:
 مَمْقُولٌ ارْتَفَعَ بِارْتِفَاعِ الشَّرْطِ).

لأَنْنا إذا قلنا العلة واضحة بأنَّ الشرط هو المانع، وقد عقلنا ذلك تمامًا، يزول ذلك المانع بزوال الشرط.

> قولهم: (فَمَالِكٌ رَآهُ مَعْقُولًا، وَالْجُمْهُورُ رَأَوْهُ غَيْرَ مَعْقُولٍ).

يقصد بالجمهور الأثمة الثلاثة، وهذا تكلمنا عنه فيما مضى، ولا بأس بالتذكير به ليستقر في الذِّهن.

◄ تولىم: (وَالْفَسَادُ الَّذِي يُوجَدُ فِي بُيُوعِ الرِّبَا وَالْغَرَرِ هُوَ أَكْثَرُ ذَلِكَ
 حُكْمِيٌّ، وَلِذَلِكَ لَيْسَ يُنْعَقِدُ عِنْدُهُمْ أَصْلًا).

يريد المؤلف القول بأنَّ غالب الموانع الموجودة في أبواب الربا إنَّما هي حكمية، أي: متعلقة بالأحكام، ولذلك لا ترتفع، ومعلوم أنَّ الرِّبَا من أشد الأحكام تحريمًا.

تولى: (وَإِنْ تَرَكَ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيْعِ، أَوِ ارْتَفَعَ الْغَرَرُ).

يعني أنَّه إذا خالطه ربَا فإنَّه لا يرجع إلى الإباحة.

◄ تولات: (وَاخْتَلَفُوا فِي حُحْمِهِ إِذَا وَقَعَ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي أَحْكَامِ النَّبُوعِ الْفَاسِدَةِ. وَمِنْ هَذَا النَّابِ بَنْعُ الْعُرْتَانِ: قَجْمْهُورُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى أَنْ عَثْرٍ مَنْ النَّابِعِينَ انَّهُمْ أَجَارُوهُ؛ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ (١).

⁽١) رواه ابن أبي شيبة (٦٧١/١١) عن مجاهد، قال: كان لا يرى بالعربون بأسًا.

وَابْنُ سِيرِينَ(١)، وَنَافِعُ بْنُ الْحَارِثِ(١)، وَزَنِكُ بْنُ أَسْلَمَ(١)، وَصُورَتُهُ: أَنْ يَشْتُ عِلْمَ الْمُبْتَاعِ مِنْ ثَمَنِ ذَلِكَ الْمُبِيعِ شَيْئًا عَلَى الْمُ إِنْ يَمْنَ ذَلِكَ الْمُبِيعِ شَيْئًا عَلَى الْمُ إِنْ لَمْ يَنْفَذُ تَرَكَ الْمُبِيعُ بَنْفُهُ مَنْ أَنْ السَّلْعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَنْفَذُ تَرَكَ الْمُشْتَرِي بِنَلِكَ الْجُرُءُ مِنَ النَّمْنِ عِنْدَ الْبَايْعِ، وَلَمْ يُطَالِبُهُ بِهِ. وَإِشَّمَا صَارَ الْمُخْمُهُورُ إِلَى مُنْعِوِ؛ لأَنَّه مِنْ بَابٍ الْغَرَو وَالْمُخَاطَرَةِ، وَأَكُلِ الْمَالِ بِغَيْرِ وَالْمُخَاطَرَةِ، وَأَكُلِ الْمَالِ بِغَيْرِ وَوَلِمْ مَثْولِ اللَّهِ عِنْ مَنْ وَمُولُ اللَّهِ عِنْ مَالِمُولُ اللَّهِ عَلَى الْمُلَالُونَ عَنْ رَمُولُ اللَّهِ عَلَى عَلَى الْمُلَالُونَ عَنْ رَمُولِ اللَّهِ عِنْ مَا وَقَالَ أَهُلُ الْحَلِيثِ: وَلِلْمُ عَنْ رَمُولِ اللَّهِ عَلَى إِنْ لَا مُولِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَنْ مَا اللَّهِ عَلَى الْمُلْلِقُ عَيْنُ مَنْ وَالْمُؤْلُونُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عِنْ كَالِمُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَنْ مَا وَاللَّهِ عَلَى الْمُؤْلُونُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى الْمُلْلُونَ عَنْ مُنْ وَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْمُلْلُونَ عَنْ مُولُونُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى إِنْ اللَّهِ عَنْ السَّلْعَةُ عَلَى الْمُلْلِقُ عَنْ مُعَلِيثِ الْمُؤْلُونِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى الْمُلْلِقُولُ الْمُلْلِقُ عَلَى الْمُلْلِقُ عَنْ مُنْ مُولِلْ اللَّهِ عَلَى الْمُلْلِقُونَ عَلَى الْمُلْلِقُ عَلْمُ الْمُؤْلُونِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عِنْ السَّالِقُولِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلْمِولُ اللَّهِ عَلَى الْمُلْلُونَ عَلَلْمُ الْمُؤْلُونُ عَلَى الْمُلْلِقِيقِ الْمُؤْلِقِ عَلَى الْمُعْلِيقِ عَلَى الْمُعْلِقِ عَلَى اللَّهِ عَلَى الْمُؤْلُونِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْلِقِيلُ عَلَى اللْعَلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ عَلَى اللَّهِ عَلَى الْمُؤْلِقِيلُولُونَ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْلِقِيلُ عَلَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمِلْمُ الْمُؤْلِقِيلُولُونَا عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى الْعَلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ عَلَى الْمُؤْلِقِيلُولِهُ إِلَيْنِهِ عَلَى الْمُؤْلِقِيلُولُ عَلَيْكُولُونُ الْعَلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُولُونُ الْمُؤْل

يُقال: العربان على وزن فعلان، ويقال: العربون على وزن فعلون، ويقال: أربون بإبدال العين همزة، وأربان، وهو معروف⁽²⁾، وربما تعامل به عددٌ منا، فإذا أراد إنسان أن يشتري سلعة من إنسان، يدفع له جزء من المبلغ، ولنفترض أنَّه اشترى سلعة بعشرة آلاف ريال، فيدفع له مثلاً مانتين، ويقول هذا عربون يبقى عندك، وذلك ليظمئن البائع على بضاعته بأنَّ هذا المشتري صادقٌ، والمشتري يطمئن على أنَّه قد أمسك هذه البضاعة، وأصبحت محبوسة له.

فإذا ما مضى وقت، ولم يأتِ المشتري فهل هذا المبلغ ـ المائتين ـ يكون للبائع حقًا له أو لا؟

هذا هو المراد الذي نعرفه نحن الآن، وهو جائز أنَّ الإنسان يشتري السلعة فيقدم جزءًا منها، ثم يأتي بعد ذلك فيكمل الجزء المتبقي من المال، هذا لا خلاف فيه.

 ⁽١) رواه ابن أبي شببة (٢٧١/١١) عن ابن سيرين: «أنَّه كان لا يرى بأسًا أن يعطي الرجل العربون العلاج، أو غيره، فيقول: إن جنت به إلى كذا وكذا، وإلّا فهو لك.

⁽۲) رواه عبدالرزاق (۱٤٧/٥)، وابن أبي شيبة (۲۷۲/۱۱).

٣) سيأتي تخريجه في الشرح.

 ⁽¹⁾ يُنظر: «إصلاح المنطق)؛ لابن السكيت (ص ٢١٩)، حيث قال: «العربان والعربون، والأربان والأربون، ولا تقل الربون».

لكن الخلاف في الصورة التي ذكر المؤلف؛ أن يشتري سلعةً بثمن، ثم ينقده جزء منها، ويقول له: إن أخذت هذه السلعة فهذا المبلغ المقدم يكون جزء من ثمنها، وإذا لم آخذ السلعة فهو لك.

فإذا أخذ البائع هذا المبلغ فيما إذا لم يشتر المشتري السلعة، فسيأخذه دون عوض، والمعلوم أنَّ البيع مبادلة مال بمال، فالبائع يدفع السلعة، والمشتري يدفع ثمنها، إذن هناك عوض ومعوض، ولكن هنا دفع الأول عوضًا، ولا يقابله معوض، وهذا ما سيبينه المؤلف، وسنعرف الأدلة الواردة فيه.

وقوله: (فَجُمْهُهُرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى اللَّهُ غَيْرُ جَاثِزٍ): هم الأثمة أبو حنيفة^(۱۱)، ومالك^(۱۲)، والشافعي^(۱۲)؛ إذ قالوا لا يجوز بيع العربون؛ وذلك لأنّه أخذ مال الغير دون عوض.

وقول المؤلف: (وَإِنَّمَا صَارَ الْجُمْهُورُ إِلَى مَنْهِهِ؛ لأَنَّه مِنْ بَابٍ الْغَرَرِ وَالْمُخَاطَرَةِ): الحقيقة أنَّ الخلاف لم يكن كما ذكر المؤلف، والجمهور استدلوا بحديث الرَّسول ﷺ أنَّه نهى عن بيع العربون، وقد رواه الإمام مالك في «موطئه"')، وأخرجه أحمد في «مسنده" '' مع أنَّه لم يأخذ

⁽١) يُنظر: «النتف في الفتاوى؟؛ للشُغدي (٤٧٦/١ - ٤٤٣)، حيث قال - في أنواع البيوع الفاسدة ..: «والشّاني والعشرون: يبع العربان، ويقال: الإربان؛ وهو أن يشتري الرجل السّلمة فيشفع إلى البائع دراهم على أنّه إن أخذ السّلمة كانت تلك الدّراهم من النّمن، وإن لم يأخذ فيسترد الدّراهم؟.

 ⁽٢) يُنظر: «الشرح الصغير»؛ للدردير (٣/١٠٠)، حيث قال: «بيع العربان من أكل أموال الناس بالباطل؛ ويفسخ».

٣) يُنظر: اتحفة المحتاجا؛ للهيتمي (٣٢١/٤)، حيث قال: الا يصح بيع العربون.

⁽٤) حديث (۲۰۹/۲) (۱)، قال ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٧٤٥/٣): فيقال: إنَّ مالكًا بسمع هذا الحديث من ابن لهيمة، عن عمرو بن شعيب، ولم يُسمّه لضمفه، والحديث عن ابن لهيمة، عن عمرو بن شعيب؛ مشهور، وضمّفه الألباني في «المشكاة (۲۸۲٤).

⁽٥) حديث (٦٧٢٣)، وقال الأرناؤوط: «إسناده ضعيف».



به ـ، وأبو داود^(۱)، وابن ماجه^(۲).

وجاء في أثرِ آخر، عن زيد بن أسلم: أنَّ رسول الله ﷺ سُئل عن بيع العربون، قال: فأحله (٣)، وقد رواه عبدالرزاق، و[ابن أبي شببة] في مصنفه (٤).

فهذه أدلة الفريقين، ويستدلون على رأي الإمام أحمد في القول بجواز ذلك بما ثبت عن عمر ألله في قصة شراء السجم من صفوان بن أمية، فقد روي عن نافع بن الحارث أنَّ عمر ألله وكل إليه أن يشتري له دار صفوان بن أمية، فعرض عليه ثمنًا، فقال: إن رضي عمر يعني اشتراها و وإلا قلك كذا وكذا^(ه)، كما صحَّ عن عبدالله بن عمر أنَّه قال بجواز أخذ العربون^(۲)، وأثر ذلك عن بعض التابعين؟ كسعيد بن المسيب^(۷)، والنخعي أمان وابن سيرين^(۱)، وعن بعض الفقهاء؟ كاسحاق (۱)، وابن المؤراد)، وابن المؤراد)،

- (۱) حديث (۳۰۰۲)، وضعَّفه الألباني في «ضعيف أبي داود» (۲/۱).
- ٢) حديث (٢١٩٢)، وضعَّفه الألباني في "ضعيف ابن ماجه" (١٩٢/٥).
 - (٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١١/١٧٠).
- (٤) لم أقف عليه في «مصنف عبدالرزاق» وممن عزاه له؛ ابن الملقن في «البدر المنير»
 (٢٦/٦)، والإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٣/٤٥/١)، ثم قال: «هذا مرسل، وفي إسناده الأسلمي».
 - (a) يُنظر: اشرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (١٧٨/٣)، حيث قال: الصح بيع العربون».
 - (٦) رواه ابن المنذر في «الأوسط» (١٠/٣٣٧).
 - (۷) رواه ابن أبي شيبة (۱۱/۱۱) (۲۳۲۵۷).
- (A) الذي وقفت عليه للنخعي أنَّه قال بعدم الجواز. يُنظر: «الشرح الكبير على متن المقتع»؛
 لعبدالرحدن بن قدامة (٤/٨٥)، حيث قال: «ومثّن روي عنه القول بفساد الشرط؛ ابن عمر، وشريح، والنخعي، ومالك، والوري، والشافعي، وأصحاب الرأي».
 - (٩) يُنظر: ﴿المغنَيِّ؛ لابنَ قدامة (١٧٥/٤).
 - (١٠) «مسائل الكوسج» (١٩٣٦).
 - (١١) أبو ثور أظنه هكذا.
- (١٢) يُنظر: "مختصر الإنصاف، والشرح الكبير" (مطبوع ضمن مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء الثاني)، (ص ٤٣٥).
- وإن قال: بعتك على أن تنقد ليّ الثمن إلى ثلاث، أو مدة معلومة، وإلّا فلا بيع بيننا، صح، وقال به أبو ثور: إذا كان إلى ثلاث.

إذا نظرنا إلى عدد العلماء نجد أنَّ القاتلينَ بجواز العربون جماعة من أكابر العلماء، بل أثر ذلك عن بعض الصحابة، كما رأينا عن عمر، وابنه عـداله ﷺ.

وبالرجوع إلى دليل المانعين؛ وهو ما رواه مالك في "موطئه بلاغًا، قال: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده... الحديث، ومن المعلوم انَّ الإمام مالكًا لم يدرك عمرو بن شعيب، فالسند منقطع، لوجود راو لم يُسم، وقد وردت تسميته في طريق آخر للحديث؛ رواه ابن ماجه، قال: مالك، عن عبدالله بن عامر، عن عمرو بن شعيب، وعبدالله بن عامر متكلم، فهو ضعيف، وفي هذا السند حبيب، كاتب الإمام مالك، وهو ضعيف، وأمّا الروايات الأخرى للحديث؛ فبعضها جاء فيها ابن لهيعة، وهو معروف بضعفه.

وبناءً على كل ما سبق حكم كثير من العلماء على الحديث بأنَّه منقطع.

وأمًا ما أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» عن زيد بن أسلم، قالوا: إنَّه مرسل، فقد قال فيه: «سئل رسول الله ﷺ»، زيادة على أنَّه من رواية إبراهيم بن يحيى؛ وهو ضعيف، وهذا ما أشار إليه المؤلف بقوله: (وَقَالَ أَهْلُ الْحَدِيثِ: ذَلِكَ غَيْرُ مَعْرُوفِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ _ﷺ).

ولما سئل الإمام أحمد عن ذلك: أفاد بأنَّ الحديث الذي استدل به الجمهور لم يصح عنده، فقيل له: أتأخذ بذلك، قال: وماذا أقول بعد قول عمر، وفعله ، في إشارة إلى قصة دار صفوان بن أمية التي ذكرناها.

فالمسألة مختلف فيها، وللترجيح نقول: إنَّ الأحوط ألَّا يأخذ البائع شيئًا؛ لأنَّ هذا المال أخذ دون مقابل، فالبائع حبس بضاعته، وربما يأتي إنسان ليشتريها بثمن أكبر في تلك الفترة، وربما إذا طالب المشتري باسترجاع ماله يضر ذلك بالبائع، لكن يبقى هذا المبلغ الذي أخذ، إنَّما هو أخذ دون عوض، فمن أخذ العربون، وعمل به؛ فقد أثر ذلك عن بعض الصحابة ﷺ، فلا ننكر عليهم، ومن ترك ذلك فهو أحوط لدينه، وأبعد من الخلاف، والله أعلم.

تولى : (وَفِي الِاسْتِثْنَاءِ مَسَائِلُ مُشْهُورَةٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ الْحَتَلَفَ الْفُقِهَاءُ فِيهَا؛ أَفِي النَّفْيُا، أَوْ لَيْسَتْ النَّهْيِ عَنِ الظُّنْيَا، أَوْ لَيْسَتْ تَدْخُلُ اللَّهْيِ عَنِ الظُّنْيَا، أَوْ لَيْسَتْ تَدْخُلُ ؟).

عاد المؤلف مرة أخرى إلى الاستثناء، ويشير إلى أنَّ الرسول ﷺ نهى عن النُّنيا إلَّا أن تُعلم، وسيذكر المؤلف مسائل دقيقة في هذا الموضع ينبخى التبه لها.

والمعروف أنَّ حديث التَّنيا صحيح، وقد جاء مفردًا في السنن^(۱)، وجاء مع جملة من النَّواهي؛ كالنهي عن النجش، وغيرها في "صحيح مسلمه^(۱).

◄ تول آم: (فَوِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ حَامِلًا، وَيَسْتَنْنِيَ مَا فِي يُطْنِهَا).

هذه مسألة مهمة، وللتذكير فقد درسنا أنَّ ذلك جائز في العتق؛ يعني له أن يعتق الأمة، ويستثني ما في بطنها، واختلف العلماء في كون البيع كالعتق في هذه المسألة، أم لا.

◄ قول آ: (فَجُمْهُورُ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ مَالِكٌ (٣)، وَأَبُو حَنِيفَةً (٤)،

أخرجه أبو داود (٣٤٠٥)، وغيره، وصحَّحه الألباني في "صحيح أبي داود" (١/١).

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۵۱٦).

 ⁽٣) «الموطأ» (٢/٩٠٩)، ويُنظر: «الشرح الصغير»؛ للمدوير (٢/٩٠٥)، حيث قال:
 «وكبيع الأجنة؛ وهو ما في بطن الحيوان من الحمل، فإنَّه فاسد، للنهي عنه، لما فيه من الغرر».

 ⁽٤) يُنظر: "حاشية ابن عابدين" (٦٢/٥)، حيث قال: "الحمل لا يجوز إفراده بالبيع،
 فكذا استثناؤه.

وَالشَّافِعِيُّ (١)، وَالنَّوْرِيُّ (٢) عَلَى أنَّه لَا يَجُوزُ).

ونعود لنُصحِّحَ كلام المؤلف، فنقول: وهو الصحيح في مذهب أحمد^(٣).

واستدلوا بحديثِ أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثّنيا إلَّا أن تُعلم، وقالوا: إنَّ ما في بطنها مجهول غير معلوم.

◄ قولىمَ: (وَقَالَ أَخْمَدُ^(٤)، وَٱبُو فَوْرِ^(٥)، وَدَاوُدُ^(٢): ذَلِكَ جَائِزٌ،
 وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنِ ابْنِ غُمَرَ ﷺ^(٧).

وقد ثبت أنَّ عبدالله بن عمر ﷺ باع جاريةً حاملًا، واستثنى ما في بطنها، وقد استدل أصحاب هذا الرأي بدليلين:

الأول: قالوا: ثبت أنَّ عبدالله بن عمر الله باع جارية واستثنى ما في بطنها، وهو لا يمكن أن يفعل ذلك بمجرد رأيه، دون علم بالحكم، فطالما فعل ذلك، ولم يعرف له مخالفة، فإنَّه يدل على جوازه عنده، وأمَّا حديث: نهى عن بيع النّنيا إلَّا أن تُعلم (^^)، فهو عام.

 ⁽١) يُنظر: "تحقة المحتاج؟؟ للهيتمي (٣٠٨/٤)، حيث قال: "الحمل جزء متصل، فلم يصبح استثناؤه!.

⁽۲) يُنظر: «مسائل الكوسج» (۲۱۹۷)، و«الإشراف»؛ لابن المنذر (۱۲۱/۱).

 ⁽٣) يُنظر: "الإقناع؟؛ للحجاوي (٧٠/٢)، حيث قال: "وإن استثنى حمله من حيوان، أو أمة: لم يصح».

⁽٤) "مسائل أحمدًا؟ رواية عبدالله (١٠٤٩)، ويُنظر: «التعليقة الكبيرة»؛ لأبي يعلى بن الفراء (٣٥٥٣)، حيث قال: «فإن قيل: فقد روى حنبل عنه: أنَّه إذا باع جاريةً، واستثنى حملها، وجب له. قيل له: يحتمل أن يكون قال هذا على الرواية التي أجاز استثناء الحمل، وتلك رواية ضعيفة».

⁽٥) يُنظر: «اختلاف الفقهاء»؛ للمروزي (ص٥١٥).

⁽٦) يُنظر: «البيان والتحصيل»؛ لابن رشد الجد (٧/٧٤).

⁽٧) رواه ابن أبي شيبة (٦٢٧/١٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣٣٣/١٠).

⁽A) تقدم تخریجه.

الثاني: أنَّهم قاسوا ذلك على العتق، فقالوا: كما أنَّه يجوز للإنسان أن يعتق أمة حاملًا، ويستثني ما في بطنها، كذلك له أن يبيعها، ويستثني ما في بطنها؛ قياسًا على العتق.

تولىن: (وَسَبَبُ الْجِلَافِ: هَلِ الْمُشْتَثَنَى مَبِيعٌ مَمْ مَا اسْتُنْفِي مِنْهُ،
 أَمْ لَيْسَ بِمَبِيعٍ، وَإِشَّمَا هُو بَاقٍ عَلَى بِلْكِ الْبَائِعِ؟فَمَنْ قَالَ: مَبِيعٌ، قَالَ:
 لاَ يَجُوزُ، وَهُو مِنَ النُّنِيَا الْمَنْهِيِّ عَنْهَا، لِمَا فِيهَا مِنَ الْجَهْلِ بِصِنْقِهِ،
 رَقِلَةِ النَّقَةِ بِسَلَامَةِ خُرُوجِهِ، وَمَنْ قَالَ: هُو بَاقٍ عَلَى بِلْكِ الْبَائِعِ؛ أَجَازَ لَكِلَ.
 رُقِلَ.

المبيغُ هو: الأمة، والحمل الذي في بطنها هو المستثنى، فمن قال: إنَّه يدخل في البيع عندما يطلق، فإنَّه لا يجوِّز استثناء، ومن قال: لا يدخل، فهو يجيز استثناء، ويرى أنَّه باقي في ملك البائع.

والمراد بالصفة التي يكون عليها؛ أي: هل هو ذكر، أم أنش، وهل سيخرج سليمًا، أو غير سليم، وكل تلك الأمور مجهولة؛ لأنَّ ما في بطنها مغيب، وهذا يدخل في باب بيع المغيبات، وقد مر بنا اختلاف العلماء في بيع المغيبات التي تكون داخل الأرض، وفيما يكون عليه قسط حالمتح -، وأنَّ الجمهور: أجازوا ذلك إلاّ الشافعية، فالمسائل بعضها مرتبط ببعض.

تولىم: (وَتَحْصِيلُ مَذْهَبِ مَالِكِ فِيمَنْ بَاعَ حَيَوَانًا، وَاسْتَثْنَى
بَمْضَهُ: أَنَّ ذَلِكَ الْبَمْضَ لا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ شَائِعًا، أَوْ مُعَيَّنًا، أَوْ مُعَدًّا).

وهذه مسألة أخرى، والمؤلف سيعرض عدة مسائل، قد نراها جزئيات، لكنها في الواقع ليست جزئيات، بل هي مسائل قائمة بذاتها.

وتفصيلها: أنَّ إنسانًا باع حيوانًا واستثنى منه شيئًا، كأن يستثني رأسه، أو أطرافه، أو جلده، أو غير ذلك مما فيه، وهذا الحيوان الذي يباع لا يخلو إمَّا أن يكون مأكولًا، أو غير مأكول، وتفصيل ذلك: إن كان غير مأكول، فيجوز ذلك؛ لأنَّه لا يُذبح، والاستثناء إذن
 غير وارد هنا.

ــ إن كان مأكولًا وقصد ذبحه، فهذه هي مسألتنا، وسنتكلم عن جواز الاستثناء فيه من عدمه.

وقد أطال المؤلف نُفَسَه في مذهب مالك، والحقيقة أنَّ المسألة كما هو معلوم مُلخصها: أنَّ العلماء قالوا: من باع حيوانًا مذبوحًا ـ يعني مأكولًا ـ واستثنى منه شيئًا، كأن يقول: أبيعك هذه الشأة بمبلغ كذا وكذا، وأستثنى رأسها، أو رجليها، أو ما في بطنها، وقد انقسموا قسمين:

والثاني: لم يجزه أبو حنيفة (٢٠)، والشافعي (٤٠)، وقالوا: لأنَّ هذه الأمور لو أفردت لما جاز بيعها، إذ لا يجوز للإنسان أن يأتي بشاة، فيقول: بعنك رأسها بكذا، أو يدها بكذا، وقاسوا ذلك على بيع الحمل في البطن.

وبهذا نتبيَّن أنَّ العلماء عندما يختلفون؛ سنجد أنَّ لاختلافهم سببًا، وقد يكون عدة أسباب، ونجد أنَّ أسباب اختلافهم مجموعة أدلة، فلهذا

 ⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير للددير، وحاشية الدسوقي» (١٨/٣)، حيث قال: «فإن استثنى جزءًا شائعًا فله استثناء ما شاءً.

 ⁽٢) يُنظر: «الإقتاع؛ للحجاوي (٧/٧)، حيث قال: «وإن باعه حيوانًا مأكولًا إلَّا رأسه، وجلده، وأطرافه؛ صَحَّ سفرًا وحضرًا».

 ⁽٣) يُنظر: "حاشية ابن عابدين" (٦٢/٥)، حيث قال: "الحمل لا يجوز إفراده بالبيع،
 فكذا استثناؤه؛ لأنَّه بمنزلة الأطراف، فصار شرطًا فاسدًا».

⁽٤) يُنظر: "تحفة المحتاج؟؛ للهيتمي (٣٠٧/٤)، حيث قال: "ولا يصح بيع الحمل وحده، ولا بيع الحامل دونه، لتعذر استثنائه؛ إذ هو كعضو منها».

دليل، ولغيره دليل آخر، يرى أنَّه أقوى أو أوضح دلالة من دليل غيره، والآخر يرى أنَّ دليله وتعليله أقوى، وهكذا.

وهذا باختصار ما حصل من خلاف بين الأئمة في هذه المسألة، وأدلة كل فريق، والمؤلف سيطيل التفصيل في مذهب مالك كما سيأتي.

تولىم: (فَإِنْ كَانَ شَائِعًا: فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِو؛ مِثْلَ أَنْ يَبِيعَ
 عَبْدًا إِلَّا رُبْعَهُ).

إلا ربعه، أو ثلثه، أو نصفه، وهكذا.

> تولى: (وامًا إِنْ كَانَ مُعَيَّنا: فَلَا يَخُلُو أَنْ يَكُونَ مُغَيِّباً؛ مِثْلَ الْجَوْرُ، وَإِنْ كَانَ مُغَيِّباً فَلَا يَجُورُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُغَيِّبًا فَلَا يَجُورُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُغَيِّب كَالرَّأْسِ، وَالْذِيه وَالرَّجْلِ، فَلَا يَخْلُو الْحَيْرَانُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُسْتَبَاحُ وَبُحُهُ، أَوْ يُحُورُ؛ فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُسْتَبَاحُ وَبُحُهُ، فَإِنَّهَ لَا يَجُورُ؛ لأَنَّه لَا يَجُورُ؛ لأَنَّه لَا يَجُورُ؛ لأَنَّه لَا يَجُورُ؛ لأَنَّه لَا يَجُورُ؛ وَلا لَمُتَبَرِّمُ وَلَا مُتَبَعْضٍ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا جَلَافَ فِيهِ).

التقسيمات التي ذكرها المؤلف هنا نسميها في علم الفقه: مقدمات، فقد ذكر عدة تفاصيل، وأقسام للوصول إلى الصورة التي أراد الكلام عنها، والحكم عليها؛ وهي: بيع جزء من الحيوان المذبوح المعقول.

◄ تولى، (وَإِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ مِمَّا يُسْتَبَاحُ ذَبْحُهُ، فَإِنْ بَاعَهُ وَاسْتَثْنَى مِنْهُ عُصْوًا لَهُ فِيمَةٌ بِشَرْطِ الذَّبْحِ، فَفِي الْمَنْهَبِ فِيهِ قَوْلان، أَحَدُهُمَا: انَّه لا يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَبِيب، جَوَّزُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَبِيب، جَوَّزَ،

 ⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير للدربير، وحاشية الدسوقي، (١٨/٣)، حيث قال: «وأمّا استثناء الجلد، أو الرأس فقد أجازه مالك في السفر؛ إذ لا ثمن له هناك، وكرهه في الحضر».

بَيْعَ الشَّاةِ مَعَ اسْتِثْنَاءِ الْقَوَائِمِ وَالرَّأْسِ(١)).

وهو كما ذكرنا مذهب الإمام أحمد.

وحقيقة لو أردنا أنَّ نفصل، لوجدنا له أدلة في قصة الذي باع جملًا، أو بقرةً - فيما أذكر - فاستثنى تُنياها؛ فإنَّ عليًّا ﷺ أقر ذلك^(٢٧)، وفيما حكم فيه زيد بن ثابت، وغيره من الصحابة ﷺ، في قصة الذي باع بقرة، واستثنى رأسها، وقد أقر ذلك البيم^{٣٧}.

وذلك كان معروفًا عند الصحابة &، ووردت فيه آثار.

>> تولى : (وامّا إِذَا لَمْ بَكُنُ الْمُسْتَنْتَى قِيمَةً فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ فِي الْمَوْلَذِهِ اللهِ اللهُ إِن كَانَ اسْتِثْنَا قُوْ إِحِلْدُهِ فَمَا تَحْتَ اللهِ الْمَلْدُ مَا اللهِ اللهُ ا

هذه تعليلات وتفصيلات في هذه المسألة، وقد ذكرنا خلاصة أقوال الأثمة في أول هذه المسألة.

وأصل هذه المسألة عند ابن حبيب قياسها على الحَبِّ، وقد مر بنا

⁽١) يُنظر: «الجامع لمسائل المدونة»؛ للصقلي (١٠٦٠/١٣).

⁽٣) عنْ عمْرو بُنْ راشدِ الأشجعيّ، أنَّ رجلًا باع نجيبةً، أو قال: أنجبةً، أنا أشك، واشترط تُنياها فرغب منها، فاختصما إلى عمر، فقال: اذهبا بها إلى عليّ، فقال عليّ: «اذهبا بها إلى السّرق، فإذا بلغت أقصى ثمنها، فأعطوه حساب تُنياها من ثمنها. يُنظر: «معرفة السنن والآثارة؛ لليهقي (١٤٣/٨).

⁽٣) رواه ابن المنذر في «الأوسط» (٣٤٢/١٠).

 ⁽٤) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير، وحاشية الدسوقي» (١٨/٣)، حيث قال: «وامًّا استثناء الجلد، أو الرأس فقد أجازه مالك في السفر؛ إذ لا ثمن له هناك.

الخلاف في هذه المسألة، وأنَّ الجمهور بما فيهم المالكية أجازوا ذلك، وخالفهم الشافعي، وعلل ذلك بأنَّ القمح يعلوه قشر؛ فلا يمكن أن يحكم على صلاح الحب الذي في داخل السنبلة، ولا يُعرف ذلك إلَّا إذا فرك، أو أخرج من سنبله، وأزيل ما عليه من قشرٍ، فكانَّ المؤلف يشير إلى أنَّ أصل هذه المسألة؛ مسألة سبق الكلام فيها.

وقوله: (والجوز في قشره): وكذلك البيض، واللوز، والبقلة، كلها أشياء مرت بنا، وهي مغطاة مخفية، لكن جاءت الشريعة بجواز بيعها.

ونجد أنَّ العلماء يقولون: منذ صدر الإسلام الأول حتى يومنا هذا، والمسلمون يتبايعون كل أنواع البقلة _ ومنها: الفاصوليا، واللوبيا _ ولا عُرف عن أحدٍ في ذلك خلاف، بل الناس تلقوا ذلك بالقبول، وعملوا به، ولم يقل بأنَّ هذه مخفية.

تولى : (وامًا إِنْ كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنَ الْحَيْوَانِ بِشَوْطِ الذَّبْحِ؛ إِمَّا عُرْفًا، وامًّا مَلْفُوظًا بِهِ مُحْزُءًا مُقَدِّرًا؛ مِثْلَ أَرْطَالٍ مِنْ جَزُورٍ، فَعَنْ مَالِكِ فِي وَابِعَانِ (١٠):
 في ذَلِكَ روابَتَانِ (١٠):

إِحْدَاهُمَا: الْمَنْعُ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ؛ وَالظَّانِيَةُ: الْإِجَازَةُ فِي الْأَرْطَالِ الْبَسِرَةِ فَقَطْ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِم).

وقوله: (إلمَّا عرفًا): يعني إمَّا عملًا؛ كأن يكون مثلًا المعروف في منطقة معينة أنَّ من يبيع حيوانًا، فإنَّه يستثني أرطالًا منه، دون أن يذكر ذلك أثناء البيم.

والمقصود المحظور منه هنا: هو الغرر، والجهالة، فإذا زال الغرر،

 ⁽١) يُنظر: «المستفى شرح الموطأ»؛ للباجي (١٦٤/٤)، حيث قال: «أن يستشى منه أرطالًا مقدرة، فعن مالك في ذلك روايتان: روى عنه ابن وهب المنع، وروى عنه ابن القاسم إجازة ذلك في الأرطال اليسيرة.

والجهالة أصبح ذلك جائزًا، والقاعدة هنا: أنَّه كلما وجد غررًا كثيرًا؛ فإنَّه يمنع، وأمَّا إن كان يسيرًا؛ فإنَّه يُعفى عنه.

◄ قولىمَ: (وَأَجْمَعُوا مِنْ هَذَا الْبَابِ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الرَّجْلِ نَمَرَ
 كَائِيلِهِ، وَاسْتِثْنَاءِ نَخَلَاتٍ مُعَيَّنَاتٍ مِنْهُ، قِيَاسًا عَلَى جَوَازِ شِرَائِهَا)(١).

وقوله: (أجمعوا): لأنَّ هذا ليس فيه ضرر، وحق له، وكما أنَّ المشتري له أن يشتري جزءًا من هذا البستان، فالبائع كذلك له أن يبيع هذا البستان إلَّا بعضه، فيقول: أستثني نخلات معينات، لكن لا بُدَّ أن يُحدد.

إذن فأجمع العلماء كما ذكر المؤلف على أنَّه يجوز للإنسان أن يبيع بستانه، ويستثني منه نخلا، أو أي نوع من الأشجار، فالاستثناء إذَّا يكون معينًا، فلا خلاف فيه بين العلماء، وذلك لارتفاع الجهالة، ووضوح الأمر، وزوال الغرر.

◄ تولى : (وَاتَفَقُوا عَلَى أَنْه لا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَثْنِيَ مِنْ حَائِطٍ لَهُ مِدَّةَ
 نَخَلَاتٍ غَيْرَ مُعَيَّنَاتٍ، إِلَّا بِتَعَيُّنِ الْمُشْتَرِي لَهَا بَعْدَ الْبَيْعِ؛ الأَنْه بَيْعُ مَا لَمْ
 يَرَهُ الْمُنْبَايِعَانِ (١٠٠٠).

(۱) يُنظر: (حاشية ابن عابدين) (١٤٥/٤)، حيث قال: (ولو اشترى أرضًا على أنَّ فيها
 كذا نخلاً مُشرًا، فإذا واحدة فيها لا تشر؛ فسد بَخْرٌ (كما لو باع عدلًا) من الثباب
 (أو غنمًا واستثنى واحدًا بغير عينه) فسد (ولو بعينه جاز) [فَيَفَسُدُ النَّبِيمُ بَحْرٌ عَنْ النَّائِيمُ.
 الْخَائِثَا.

ويُنظر: «الشرح الكبيرا؛ للدوير (٩/٣)، حيث قال: «فيمن باع بستانه المُشمر، واستثنى منه عدد نخلات مثمرة يختارها؛ أشار إلى جوازه، ويُنظر: «الأماء؛ للشافعي قال: «وإن باعه الحائط إلَّا ربعه، أو نصفه، أو ثلاثة أرباعه، أو الحائة إلَّا نخلات يشير إليهن؛ فإنَّا وقعت الصفقة على ما لم يستثن، فكان الحائظ فيه مائة نخلة، استثنى منهن عشر نخلات، فإنَّا وقعت الصفقة على تسمين باعبانهن، ويُنظر: «المختفى»؛ لابن قدامة (١/٨٧)، حيث قال: «ؤنّا استثنى نخلة، أو شجرة بعينها؛ جاز، ولا نعلم في ذلك خلافًا؛ وذلك لأنَّ المُستثنى معلومً».

(٢) يُنظر: "فتح القدير"؛ لابن الهمام (٢/ ٥٦١)، حيث قال: "ولا يجوز أن يبيع ثمرة، =

{ شرح بداية المجتهد }

قال المؤلف هنا: (اتفقوا)، وفي المسألة السابقة قال: (أجمعوا).

ومثال ذلك: لو قال البائع: أبيعك هذا البستان، وأستثني منه عشر نخلات؛ فهذا لا يجوز؛ لأنَّ هذا النخل ما يدرى ما نوعه، ولا وصفه، وهذا يدخل في باب الغرر، والدليل على ذلك حديث: نهى رسول الله ﷺ عن النُّنيا إلَّا أن تُعلم، يعني نهى أن تستثني إلا أن يكون ما تستثنيه معلومًا، وهذا غير معلوم، بينما الأول معلوم فأجمعوا عليه.

والمؤلف لا يُكرر الحديث لغير علة، لكن لو قرأنا في الكتب الفقهية الموسعة لوجدنا أنَّ حديث الثّنيا في هذه الأبواب يتكرر كثيرًا ـ في كل صفحة مرتين أو ثلاث ـ؛ لأنَّه هو عمدة أكثر هذه المسائل.

وقوله: (لأنَّه بَيْعُ مَا لَمْ يَرَهُ الْمُتَنَالِيَعَانِ): أي أنَّه بيع مجهول، كأن يقول البائع: أبيعك وأستثني خمسة أو عشرة أو عشرين نخلة، فهي غير معلومة عندهما.

◄ تولان: (وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ الْحَائِظ، وَيَسْتَثْنِي مِنْهُ عِدَّةَ نَخُلاتٍ بَعْدَ الْبَيْع: فَمَنَهُ الْجُمْهُورْ(۱)، لِمَكَانِ اخْتِلانِ صِفْةِ النَّخِيلِ).

ويستنبي منها أرطالاً معلومة، ويُنظر: «الشرح الكبيرة؛ للدردير (٩٩/٣)، حيث قال: «فيمن باع بستانه المُشمر واستثنى منه عدد نخلات مشمرة يختارها؛ أشار إلى جوازه. ويُنظر: «المجموع؛ للنووي (٩/٣)، حيث قال: وإن قال بعثك هذه الشُبرة إلا فيقرأ منها، وقد مله اللمار، أو هذا الثوب إلا فراعًا منه، نظرت فإن علما مبلغ تقزال الشيرة، وذراعان الدار والثوب، جاز؛ لأنَّ المبيع معلوم، وإن لم يعلما ذلك، لم يحد؛.

ويُتظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتني (١٤٢/٣)، حيث قال: ((ولا) يصح...
بيع (الجميم إلا غير معين) بأن باع العبيد إلا واحدًا منهم غير معين، أو القطيم إلا
شاة مهمة، أو الشجر إلا واحدة غير معينة؛ لأنَّ استثناء المجهول من المعلوم يصيره
مجهولًا، ...، فإن عَيِّن المُستَنَى، صحَّ البيع والاستثناء؛

أينظر: «الشرح الكبير للدوير، وحاشية الدسوقي» (٩٩٣)، حيث قال: «واستثنى منه عدد نخلات مثمرة يختارها، أشار إلى جوازه، بقوله: (إلّا البائع يستثني خمسًا=

وقوله: (الجمهور): أي الأئمة الثلاثة.

وقوله: (لِمَكَانِ الحُمِّلَافِ صِفَةِ النَّخِيلِ): لأنَّ العبرة بذلك هو وقت العقد، فعندما تمَّ العقد بين المتبايعين لم يكن المبيع معلومًا، وكونه يُعيِّنه بعد ذلك ربما يكون فيه ضرر على المشتري.

وبهذا نتبين حرص العلماء رحمهم الله على مصلحة الناس، ودقة الفقهاء في مثل هذه المسائل، حتى لا يلحق الضرر طرفًا من المتبايعين.

◄ تولات: (وَرُويَ عَنْ مَالِكِ إِجَازَتُهُ؛ وَمَنَعَ ابْنُ الْقَاسِمِ قَوْلَهُ فِي النَّخَلَاتِ، وَآجُونُهُ فِي النَّخَلَاتِ، وَآجُونُهُ فِي النَّخَلَاتِ، وَآجُونُهُ فِي النَّخَلَاتِ، وَآجُونُهُ النَّمَاتِ، وَكَفَلِكَ الْخَلَقِ قَوْلُ مَالِكِ، وَابْنِ النَّمَاتِهِ فِي شِرَاءِ نَخَلَاتٍ مَعْدُودَةٍ مِنْ حَائِطِهِ عَلَى أَنْ يُعَبَّنَهَا بَعْدَ الشَّرَاءِ النَّشَرَاءِ النَّمَاتِيهِ؛ فَأَجَازُهُ مَالِكٌ (٢)، وَمَنَعَهُ ابْنُ الْقَاسِم (٣).

وهذه الصورة منعها الجمهور كذلك.

من جنانه) المثمر المبيع على أن يختارها منه، فيجوز: إنّا لأنَّ المستثنى مبقى أو،
 لأنَّ البائع يعلم جيد حائطه من رديثه فلا يختار، ثم ينتقل.

ويُنظر: "تحفة المحتاج؛ للهيتمي (٢٥٧/٣): حيث قال: "ولا يترك للمالك شيئًا، خلافًا لما نصّ عليه في القديم من أنّه يترك له نخلةً، أو نخلاتٍ يأكلها أهله. وسيأتي تفصيل الحنفية، والحنابلة.

⁽۱) «المدونة (۲۳۳/۳)» حيث قال _ في الرجل يبيع ثمر حائطه، ويستثني أن يختار ثمر أربع نخلات، أو خمسة _ قال محتون: قال ابن القاسم: قال مالك: في الرجل يبيع ثمرة حائطه على أن يختار البائع ثمر أربع نخلات منها أو خمسة؟ قال: ذلك جائز. قال ابن القاسم: قال مالك: إنما ذلك عندي بمنزلة رجل باع كباشه هذه على أن يختار البائم منها أربعة أو خمسة، فذلك جائز: ولا يأس به.

 ⁽٣) يُنظر: "المدونة (٣/٤٣٤)، حيث قال: افإن اشترى أربع نخلات بأصولهن على أن يختارهن من هذا الحائط؟ قال: لا بأس بهذا عند مالك، ما لم يكن فيهن ثمرة، فإن كان فيهن ثمرة؛ فلا خير فيه.

⁽٣) يُنظر: «التهذيب في اختصار المدونة»؛ للبراذعي (١٩٨/٣)، حيث قال: «قال ابن القاسم: لا يعجبني ذلك، ولا أحب لأحد أن يدخل فيه، فإن وقع أجزته، لقول مالك فيه: ولا بأس به في الكياش».

> قولهَ: (وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا إِذَا اسْتَثْنَى الْبَائِعُ مَكِيلَة مِنْ حَائِطٍ)(١).

والمكيلة يعني صاعًا، ومثال المسألة إذا قال البائع: أبيعك هذا الحائط إلَّا صاعًا.

وهذه المسألة فيها دليل على دقة الفقهاء رحمهم الله، قد يسأل سائل فيقول: ما الفرق بين هذه المسألة والتي سبق وذكرناها، فهناك استثنى عشر نخلات، فقالوا: يجوز، وهنا حائط معلوم استثنى منه صاعًا واحدًا، أو عشرة أصواع، فيقولون: لا يجوز، والعلة هنا لم يُبيِّنها المؤلف، وسنبينها ياذن الله تعالى.

◄ تولى : (قَالَ أَبُو حُمَرَ بْنُ عَبْدِالْبَرِ (**): فَمَنَعَ ذَلِكَ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ اللّٰذِينَ تَدُورُ الْفَثْوَى عَلَيْهِمْ، وَأَلْفُتُ الْكِتَابَ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ، لِنَهْيِهِ = ﷺ = عَنِ النُّيْعِ ؛ لِنَّه اسْتِئْنَاءُ مَكِيلٍ مِنْ جُزَافِ).

قوله: (فقهاء الأمصار اللين تدور الفتوى عليهم): هم الذين عرفوا بكثرة فتواهم، وتخريجهم للمسائل، وإثبات علل الأحكام، كالأثمة المعروفين، وإن كان سيستثنى واحدًا منهم.

قوله: (وألَّفتُ الكِتاب) أو: (وأُلِّفت الكُتُب...)، فإذا كانت الكلمة

 ⁽١) يُنظر: «حاشية ابن عابدين» (١٠٥/٥) حيث قال: «كما صح استثناء الكيلي والوزني والمعدود الذي لا تتفاوت آحاده».

ويُنظر: «المجموع؛ للنووي (٤٤٦/١١) حيث قال: «أن يكون الاستثناء مجهولًا والمبيع معلومًا كقوله بعتك من هذه الثمرة مائة صاع والباقي لي فإن علما أن فيها مائة صاع فصاعدًا صح إن أمكن كبل الثمرة».

ويُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٤٨/٧) حيث قال: «واستثناء صاع من ثمرة بستان كاستثناء قفيز من صبرة فلا يصح».

⁽٢) «الاستذكار» (١٣٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٤) حيث قال: «أما فقها» الأمصار الذين دارت عليهم الفتيا وألفت الكتب على مذاهبهم فكلهم يقول أنه لا يجوز أن يبيع أحد ثمر حائطه ويستنني منه كيلاً معلومًا قل أو كثر بلغ الثلث أو لم يبلغ فاليع ذلك باطل إن وقع ولو كان المستنى مذًا واحدًا لأنَّ ما بعد ذلك المد ونحوه مجهول».



الثانية: (الكتاب)، تكون الأولى: (ألَّفتُ)، وإن كانت: (الكتب)، فالأولى: (ألِّفت)، وكل ذلك وارد.

ولكن الأظهر أنَّه ألفتُ الكِتَابَ على مذاهبهم، واحتمال ينطبق أن المؤلف ألف وإن لم يكن مستوعبًا لمذاهبهم.

وهذا هو الظاهر حقيقة؛ لأنَّ ما ألف كتاب واحد، وإنما ألفت جملة من الكتب، فمثلًا مذهب أبي حنيفة كم فيه من الكتب؟ كتب الرواية، وغيرها كتب التلاميذ؛ تلاميذ الإمام، ثم من بعدهم، وكذلك مالك، والشافعي، وأحمد، فالكتب كثيرة جدًّا، والذي يؤلف الكتاب إنَّما هو كاتب مجموعهم كتاب.

وفي هذه المسألة: عندنا صبرة، أو حائط استثني منه، وهذا المستثنى معلوم، ولكنه معلوم مشاهدةً لا قدرًا، أي: لا يستطيع أحدنا أن يُقدرها تقديرًا دقيقًا، وقد كان الحال في خرص النخل تقريبي، فالخُرَّاص الذين كان الرسول ﷺ يرسلهم لخراصة التمر كانوا يقدرونها تقديرًا، لما عندهم من خبرة.

قالوا: والاستثناء من المشاهد ليس كالاستثناء من المقدر؛ لأنَّ الاستثناء من المشاهد يتغير الحكم فيه، فلو استثنى أحدهم مثلاً صاعًا من صبرة، أو من حائط، فإنَّه لا يستطيع تحديد الباقي، فيصبح حينئل المبيع مجهولًا، فيدخل تحت حديث: نهى رسول الله ﷺ عن النَّنيا إلَّا أن تُعلم (۱)، وهذه هي وجهة نظر الجمهور.

وقد قال المؤلف: (لأنَّه استثناء مكيل من جزاف)، لكنه لم يحدد لنا الأمر الجزاف.

ولو سأل سائل فقال: أنتم تجيزون بيع الصبرة جملة، فلماذا تقولون لا يجوز أن تباع الصبرة ويستثنى منها صاعًا أو صاعين، نقول: لأنَّ هذه

⁽١) تقدم تخريجه.

الصبرة هي معلومة قدرت بالمشاهدة لا بالقدر، ولو كانت مكيلة لجاز بيعها، واستثناء صاعًا أو صاعين مثلًا، لكن بما أنَّها جزاف؛ فلا يجوز.

>> تولىم: (وامَّا مَالكُ(١) وَسَلَقُهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: فَإِنَّهِمْ أَجَازُوا لَوْ فَيهَا وُونَّهُمْ وَمَانُوا المَّهْيَ عَلَى الثَّيْرَا عَلَى مَا فَوْقَهُ، وَحَمَلُوا النَّهْيَ عَلَى الثَّيْرَا عَلَى مَا فَوْقَ الثُّلُو "١)، وَشَبَّهُوا بَيْعَ مَا عَدَا الْمُسْتَثَنَى بِينِع الطُبْرَةِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ مَبْلُغٌ كَيْلِهَا فَتَبْرَعُ أَنْهِ لَا يُعْلَمُ مَبْلُغٌ كَيْلِهَا فَتَبْرَعُ جُزَافًا، وَيُسْتَفْنَى مِنْهَا كَيْلٌ مَاهُ وَهَدَا الْأَصْلُ أَيْضًا مُخْتَلَفٌ فِيهِ ﴿ (أَغْنِي: إِذَا الشَّنْنِي مِنْهَا كَيْلٌ مَعْلُومٌ)).

قد يسأل سائل فيقول: أليس الإمام مالك ممن عرف بين الفقهاء بدقة استناطه؟

نقول: نعم، لكن الإمام مالك كَلَيْلَةُ عَدَّ ذلك من الغرر اليسير، فتسامح فيه، والجمهور عدوا ذلك من الجهالة، فلم يتسامحوا فيه، وبهذا يتبين لنا أنَّ كل فقيه من الفقهاء الأكابر عندما يذكر تعليلًا، أو يورد حكمًا من الأحكام فله وجهة نظر، أو دليل يتمسك به.

وقد أجازوا ذلك في الثلث ـ وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣) ـ لأنَّهم لاحظوا الثلث معتبر في الأحكام الشرعية، ومن ذلك أنَّ سعد بن أبي وقاص ﷺ عندما جاء إلى رسول الله ﷺ يريد أن يوصي بماله كله، فمنعه

 ⁽١) يُنظر: «حاشية الدسوقي» (١٨/٣)، حيث قال: «استثناء ما زاد على الثلث فهو ممنوع».

 ⁽٢) يُنظر: «الاستذكار»؛ لابن عبدالبر (٣٣٢/١)، حيث قال: «إلا مالك بن أنس فإنه أجاز ذلك إذا كان ما استثنى منه معلومًا، وكان الثلث فما دونه في مقداره ومبلغه، فأمًّا ألهل المدينة فعلى ما قال مالك؛ أنه الأمر المجتمع عليه عندهم».

⁽٣) يُنظر: «مطالب أولي النهى»؛ للرحبياني (٣٥/٣)، حيث قال: «ويصح استثناء مشاع من صبرة، أو ثمرة بستان، كثلث وثمن؛ للعلم بالعبيع والثنيا» و«المغني»؛ لابن قدامة (٤/٧٧)، حيث قال: «وإن استثنى جزءًا معلومًا من الصبرة أو الحائط مشاغًا، كثلث، أو ربع، أو أجزاء، كسبعين، أو ثلاثة أثمان، صح البيع والاستثناء.

الرسول ﷺ، ثم قال: الثلثين... إلى أن قال: «الثلث؛ والثلث كثير، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناسي (()، إذن الثلث اعتبر في الشريعة الإسلامية في كثير من القضايا، ومنها كما رأينا في الوصية، وغير ذلك من الأحكام الكثيرة التي مرت بنا، ولذلك استثنى بعض العلماء الثلث، وقالوا: لاعتباره في الشرع.

> قولة: (وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ مَمًّا فِي
 عَقْد وَاجِد).

ومسألة (بيع وإجارة معًا في عقد واحد) من المسائل الـمهمة، ومثلها مسائل كثيرة؛ ومنها:

- ـ بيع وسلم.
- ـ سلم وإجارة.
- ـ بيع وشركة.
- ـ سلف وشركة.
- ـ شركة وإجارة.

وقد مر بنا فيما مضى حديث رسول الله ﷺ قال: «لا يحل سلف وبيع»، ومن هنا أجمع العلماء على هذه المسألة، بينما باقي المسائل لم يرد فيها نص.

ومسألة: (بيع وإجارة) صورتها كالتالي: أن يبيع إنسان الدار لآخر، ويقول له على أن أؤجرك داري الأخرى بمبلغ كذا.

وهذه المسألة _ المسائل الأخرى _ التي ذكرناها قد اختلف فيها العلماء، وسنرى أنَّ الخلاف فيها بين الجمهور وبين المالكية، فالجمهور: يمنعون بعضها، ويجيزون البعض، بينما المالكية: ربما توسعوا في ذلك،

⁽١) أخرجه البخاري (٥٣٥٤)، ومسلم (١٦٢٨).

لكن لو ننظر لكل أقوال الفقهاء، ورواياتهم نجد أنَّهم يجيزون بعض هذه المسائل، لذلك نحتاج أن نصحح قول المؤلف فيها.

والمقصود هنا بيع وإجارة في عقد واحد، أمَّا إذا كان ذلك في أكثر من عقد فهو جائز، ومثاله: أن يقول البائع: أبيعك هذه الدار بكذا، وأوجر لك الأخرى بكذا.

◄ تولىمَ: (فَأَجَازَهُ مَالِكٌ، وَأَصْحَابُهُ (١)، وَلَمْ بُحِزْهُ الْكُولِيْونَ (١)،
 وَلَا الشَّافِعِيُ (١).

وذكر المؤلف مذهب الشافعي في هذه المسألة، فقد روي عنه القولان:

الأول: الجواز؛ وهو الذي صححه أصحابه.

الثاني: عدم الجواز؛ وهو القول الضعيف.

فنقول: أجاز ذلك مالك، وأحمد (أ)، وهو الصحيح من مذهب الشافعية.

تولىم: (وَلَمْ يُحِزُّهُ الْكُوفِيُّونَ، وَلَا الشَّافِعِيُّ؛ لأنَّ الشَّمَنَ يَرَوْنَ
 أنَّه يَكُونُ حِينَتِكِ مَجْهُولًا) (٥٠٠.

 ⁽١) يُنظر: «الاستذكار» (١٩/٢١)، و«الشرح الصغير» (١٧/٢)، و«حاشية الدسوقي»
 (٣٢/٣٠).

 ⁽٢) يُنظر: «الاستذكار» (١٩/٢١)، و«بدائع الصنائع» (٥/٤٥ و٥٩)، و«فتح القدير»
 (٥/٢١٧ و٢١٨).

 ⁽٣) يُنظر: "مغني المحتاج؟؛ للشربيني (٤٢/٣)، حيث قال: "ومحل البطلان: إذا أطلق المنفعة، فلو قدرها، وكان الرهن مشروطًا في بيع؛ كقوله: وتكون منفعته لي سنة، فهو جمع بين بيع وإجارة في صفقة، وهو جائزة.

 ⁽३) يُنظر: «الإفناع»؛ للحجاوي (٧٣/٧ ـ ٤٧)، حيث قال: «وإن جمع مع بيع إجارة، أو صرفًا، أو تُحلمًا، أو نكاحًا بعوضي واحد؛ صَحَّه.

⁽٥) يُنظر: «الاستذكار»؛ لابن عبدالبر (٥٠٢/٦)، حيث قال: «وأمَّا الشافعي،=

ولم يجزه الكوفيون ـ ومنهم الإمام أبو حنيفة ـ، ولا الشافعي في القول الآخر؛ لأنَّهم يرون أنَّ الثمن يكون حينتذِ مجهولًا، وأمَّا الذين أجازوا فقالوا: إنَّ الجهالة يسيرة.

◄ تولىمَ: (وَمَالِكُ يَقُولُ: إِذَا كَانَتِ الْإِجَارَةُ مَعْلُومَةً لَمْ يَكُنِ الشَّمَنُ
 مَحْهُولًا)(''.

وقد سبق أن مرت بنا مسألة يبيع دارًا ويشترط سكناها شهرًا أو أكثر، وقد بيّنًا أنَّ هذا جائز في المذهبين المالكي، والحنبلي.

◄ قولَٰٰٓہ: (وَرُبَّمَا رَآهُ الَّذِينَ مَنَعُوهُ مِنْ بَابٍ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ).

وذلك لأنَّه باعه هذه الدار، وأجرة الدار، ونعلم أنَّ البيع إنَّما هو عقد على ملك، يعني بيع عين، والإجارة إنَّما هي بيع منفعة.

وقد يسأل سائل فيقول: ألست إذا استأجرت هذه الدار أملكها تلك المدة؟

والجواب: أنَّك إنَّما تملك منافعها تلك المدة، ولا تملكها أصلًا، ولكن إن اشتريتها فإنَّك تملك أصلها، وبهذا يتبين الفرق بين البيع، والإجارة.

> قولَى: (وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّه لَا يَجُوزُ السَّلَفُ، أَوِ الْبَيْعُ كَمَا قُلْنَا).

امًّا قوله: (لا يجوز السلف، أو البيع) هذا كلام خطاً، بل البيع جائز، قال الله تعالى: ﴿وَإَمَّلَ اللهِ الْبَيْعَ وَحُرَّمَ الزَّفَا﴾، والرسول ﷺ عندما قدم المدينة فوجد الناس يسلفون في الثمار، قال: "من أسلف في شيء

والكوفيون: فلا يجوز عندهم بيع والإجارة؛ لأنَّ الثمن _ حيننلي _ يكون مجهولًا عندهم؛ لأنَّه لا يعرف مبلغه من مبلغ حق الإجارة في عقد السلعة، والإجارة بيع منافع، فصار ذلك بيعتان في بيعة.

 ⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير، وحاشية الدسوقي، (٥/٤)، حيث قال: «ولا بُدَّ في عوض الإجارة من كونه معلومًا».

فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم» $^{(1)}$.

ولعله خطأ من النُساخ، وهو أمرٌ واردٌ، والقول به حسن، لما فيه من إحسان الظن بالمؤلف كظَلْله.

والصحيح أن نقول: (لا يجوز السلف والبيع) وقد مرت بنا هذه المسألة، وقد أجمع العلماء على عدم جواز بيع وسلف⁷⁷⁾، وذلك لوجود نص صحيح صريح عن رسول الله ﷺ، حيث قال: «لا يحل سلف وبيعه⁷⁷⁾، وقوله: لا يحل بمعنى يحرم، وفي رواية: نهى عن بيع وسلف¹⁸⁾، والنهي يقضي فساد المنهى عنه.

 ◄ تولىمَ: (وَالْحَتَلَفَ قُوْلُ مَالِكٍ فِي إِجَازَةِ السَّلَفِ وَالشَّرِكَةِ، فَمَرَّةً أَجَازَ ذَلِكَ (°)، وَمَرَّةً مَتَعُهُ (¹).

ومثال ذلك: أن يقول إنسان مثلاً: أنا أشركك في هذه على أن تسلفني مبلغ من المال، فهذه المنفعة الذي جرها هذا السلف اختلف العلماء فيها، فبعضهم يمنعها، وسيأتي في المسائل القادمة أنه ورد النهي عن القرض الذي يجر منفعة، وإن كان الحديث فيه كلام.

أمًّا إذا لم يكن ذلك في أصل العقد فهو جائز، وأمَّا إذا وجد في العقد فيقع فيه الخلاف، كالخلاف فيما مضى.

⁽۱) رواه البخاري (۲۲٤٠)، ومسلم (۱٦٠٤).

 ⁽٢) يُنظر: «الإنتاع في مسائل الإجماع»؛ لابن القطان (٢٤٠/٢)، حيث قال: «ولا خلاف بين فقهاء الحجاز والعراق أنَّ البيع إذا انعقد على السلف من أحدهما؛ أنَّ البيع فاسد، وأنَّه يصير الثمن بالسلف مجهولاً».

⁽٣) تقدم تخریجه.

٤) تقدم تخریجه.

 ⁽٥) يُتظر: «الشرح الصغير» (١٧/٢)، و«حاشية الدسوقي» (٣٢/٣)، و«شرح منح الجليل»
 (٥١٣/٢).

 ⁽٦) يُنظر: «الشرح الكبير»؛ للدودير (١٥٦/٣)، حيث قال: «والتحقيق أنَّ علة بيع وسلف لم تظهر إلَّا في الشركة».

تولى: (وَهَذِهِ كُلُهَا الْحَنْلَفِ الْمُلْمَاءُ فِيهَا، لِاخْتِكَافِهَم بِالْأَقَلُ
 وَالْأَكْثَرِ فِي وُجُودِ عِلَلِ الْمَنْعِ فِيهَا الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا، فَمَنْ قُويَتْ عِنْدَهُ
 عِلَّهُ الْمُنْعِ فِي مَشْأَلَةٍ مِنْهَا مَنْعَهَا، وَمَنْ لَمْ تَقُو عِنْدُهُ أَجَازَهَا، وَذَلِكَ رَاجِعٌ
 إلى دُوقِ الْمُجْتَهِدِ).

واختلاف العلماء سببه: وجود الغرر، فهي ليست من الربّا، لكن هناك جهالة، وربما يكون هناك غبن، فمن رأى أنَّ الغرر يسير يغنفر؛ جَوَّزُها، ومن رآه كثيرًا مؤثِّرًا؛ لم يجوزها.

ثم هناك غرر مختلف فيه؛ أيلحق بالكثير أو بالقليل، فمن ألحقه بالكثير منعه، ومن ضمه إلى القليل أجازه.

وقد نرى أن أيسر الأثمة في هذه المسائل - أو في أغلبها - هو الإمام مالك، وليس معنى هذا أن يكون المذهب الأيسر هو الرَّاجح، فباقي العلماء أخذوا بالأحوط، والترجيح يقاس بعدة أمور.

وقوله: (ذوق المجتهد): لا يقصد به الذوق الذي نعرفه نحن، فذوق الفقهاء ذوقٌ يُبنى على النصِّ، والقياس الصحيح، وقصده هنا: التفهم والإدراك، فالفقه في اللغة: هو الفهم، وابن القيم رحمه الله تعالى عندما عوف اللغة في اللغة قال: هو فهم زائد^(۱۱)، ولذلك نجد أنَّ الناسَ يختلفون في مداركهم، وليس كل الناس على نسقِ واحدٍ، فالطالب في الابتدائي مثلاً إدراكه ليس كإدراك مُعلمه، وربما يمر الزمن بالطالب ويكون أفهم من مُدرَّسه، لكنه في هذه السن فهمه محدود، ولذلك يقول الرسول ﷺ: امن المزرد الله به خيرًا يفقهه في الدين (۱۲)، ويقول الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز: ﴿ وَهَمُوا قَرْلُ الله الله المؤلِّلَ الله العزيز: ﴿ وَهَمُوا قَرْلُ الله الله المؤلِّل الله العزيز: ﴿ وَهَمُوا قَرْلُ الله الله المؤلِّل الله العزيز: ﴿ وَهَمُوا قَرْلُ الله الله الله العزيز الله المؤلِّل الله المؤلِّل الله الله المؤلِّل المؤلِّل الله المؤلِّل الله المؤلِّل الله المؤلِّل الله المؤلِّل الله المؤلِّل الله الله المؤلِّل الله المؤلِّل الله المؤلِّل المؤلِّل الله المؤلِّل المؤلِّل الله المؤلِّل المؤلِّل الله اله المؤلِّل الم

 ⁽١) اإعلام الموقعين؟ (١٩٦/١)، حيث قال: «الفقه أخصُّ من الفهم، وهو فهم مراد
 المتكلم من كلامه، وهذا قدر زائد على مجرد فهم وضع اللفظ في اللغة».

⁽٢) أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).

ــ 🖇 شرح بداية المجتهد

فقوله: (ذوق المجتهد): أي أنَّ الفقيه يبذل ذوق قلبه، ويستجمع الأدلة، وينظر ما في المسألة من علل تتعلق بها، ثم بعد دراسة، وتمحص، وتدقيق، يقبل رأيه فيها.

ولا شكَّ أنَّ ألهُ ﷺ قد فرَّق بينَ الناسِ في أذهانهم، وأفكارهم، وذكائهم، وفي سرعة بديهتهم، فهناك من هو سريع البديهة، ومن هو دون ذلك، لكن العلماء الذين يشير إليهم المؤلف هم أولئك الأعلام الذين وهبهم الله تعالى علمًا واسعًا، وصلاحًا، وتقوى، وإخلاصًا لهذا الدين.

تولى: (لأنَّ هَذِهِ الْمُمَوادَّ يُتَجَادَبُ الْقَوْلُ فِيهَا إِلَى الضِّدَّفِنِ عَلَى السَّدِّفِ عَلَى السَّوَاءِ عِنْدَ النَّظُرِ فِيهَا، وَلَعَلَ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْمُوادِّ يَكُونُ الْقُولُ بِتَصْوِيبٍ كُلِّ مُجْتَهِدٍ صَوَابًا، ولهذا ذهب العلماء في أمثال هذه المسائل إلى التخير).

المولف يشير بكلامه هذا إلى الحديث الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «لا يُصلِّينَّ أحدٌ إلَّا في بني قريظة (١٠)، ومن هنا فالصحابة اختلفوا في فهم الحديث: فبعضهم فهم من ذلك الحض، والإسراع في الوصول إليهم، ومنهم من فهم الَّا تُصلى صلاة العصر إلَّا عندهم، ولا شكَّ أنَّ كُلًا من الفريقين اجتهد، ومن هنا جاء قول الأصولين: كُل مُجتهد مُصيبٌ (٢٠).

ولا شكَّ أنَّ رأي الذين صلوا في الطريق قد جمع بين أمرين؛ الاجتهاد وإصابة المراد والحق، والآخرون اجتهدوا، وكل طائفة من المجتهدين في هذا الحديث لها ثواب، لكن الذين اجتهدوا فأصابوا لهم أجران، ومن اجتهد وأخطأ في اجتهاده، أو في فهمه فله أجر؛ لأنَّه قصد الحق، والوصول إليه.

وأمًّا من يجتهد، ويحكم عقله وهواه، فإنَّ ذلك لا يُعد من نوع الاجتهاد، والله ﷺ يقول عن نبيه داود ﷺ: ﴿يَنَدَاتُودُ إِنَّا جَمَلَتَكَ خَلِيْمَةً فِي الْأَرْضِ فَأَمْكُم يَنَّ النَّاسِ لِلْفِقِ وَلا تَتَّيِّم الْهُوَى فَيْسِلَكَ عَن سَبِيلِ الشَّ

⁽١) أخرجه البخاري (٩٤٦)، ومسلم (١٧٧٠).

⁽٢) يُنظر: «الفصول في الأصول»؛ للجصاص (١٦٢/١).

فكم من أقدام قد زلت، وكم من أفكار قد انحرفت بسبب اتباع الهوى، والتعصب الأعمى.

ولهذا ذهب بعض العلماء في أمثال هذه المسائل إلى التخيير، فعندما يتردد الفقهاء في مسألة ما، ولا يستطيعون القطع بحكم فيها، ولا يجدون مُرجِّحًا؛ فبعضهم يخير، والبعض الآخر يأخذ بالأحوط، وهو الأولى.

قَال المصنف رحمه الله تعالى:

(البَابُ الخَامِسُ: فِي النُّيُوعِ المَنْهِيِّ عَنْهَا مِنْ أَجْلِ الضَّرَرِ^(١١)، أَوِ الغَنْنِ^(٢١).

وفي هذا الباب لن تجد خلافًا كبيرًا؛ لأنه قد توفَّرت جملةٌ من الأدلة في كثير من المسائل، فكلما وُجِدَت الأدلة الصحيحة، قلً الاختلاف؛ حيث تقترب الأقوال ولا تتباعد.

وقدَّم المولف بمقدمة طبية؛ فقال: «البَّابُ الخَاسِسُ فِي البَيُّوعِ المَنْهِيِّ عَنْهَا مِنْ أَجُلِ الصَّرَرِ أَوِ الغَبْنِ»؛ أي: البيوع التي يكون سبب المنع فيها أو النهي إنما هو الغين أو الضرر.

(١) يُنظر: «تاج العروس» (٣٨٥/١٢) قال: الضرر: النقصان يدخل في الشيء، يقال:
 دخل عليه ضرر في ماله.

 ⁽٢) يُنظر: "المفردات" للراغب الأصفهاني (ص٣٥٧)، قال: الغين أن تبخس صاحبك في معاملة بينك وبينه بضرب من الإخفاء.

وفي «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» لمحمود عبدالمنعم (٦/٣)، قال: وعند الفهاء: هو النقص في أحد العوضين، وهو عند الفقهاء نوعان: يسير، وفاحش. النتاب

^{*} فاليسير: هو ما يتغابن الناس في مثله عادةً، أي: ما يجري بينهم من الزيادة والنقصان، ولا يتحرزون عنه.

أما الفاحش: فهو ما لا يتغابن الناس فيه عادةً، أي: ما يتحرزون عنه من التفاوت في المعاملات.

وهذه البيوع التي سيشرحها المؤلف في هذا الباب، كلها بيوعٌ نهى عنها رسول الله ﷺ، ولكن ليس كُلُّ نهيٍ يدلُّ على التحريم، فقد يدلُّ على الكراهة.

وهذا يدلُّ على أنَّ هذا الدين عظيم؛ فهو إلى جانب كونه شريعة فهو كذلك معاملة، وهو دينٌ ما طرق العالم مثلُه وما نزل به مثل هذه الشريعة التي جعلها الله _ ﷺ حياةً للقلوب كما جعل الماء حياةً للنفوس، لذلك أمر الله باتَّباعها دون غيرها فقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَمَلَتُكُ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلأَمْرِ قَائِيمَهَ وَلاَ نَتَجَعٌ أَهْرَاهَ الْذِينَ لاَ يَمْلُونَ ﷺ [الجائدة: ١٨].

والرسول ﷺ حينما نهى عن بعض البيوع؛ إنما أراد بذلك ما يجمع كلمة المسلمين، ويزيل الخلاف بينهم، وينبذ الشقاق، ويباعد بينهم وبين المكر والخديعة، وبين إيقاع الضرر من بعضهم لبعض.

◄ قولكَ: (وَالْمَسْمُوعُ مِنْ هَذَا الْبَابِ).

المرادُ بالمسموع: ما سُمِع؛ أي: ثبت عن رسول الله ﷺ سماعًا.

> قولة: (مَا ثَبَتَ مِنْ نَهْيِهِ ﷺ عَنْ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ،
 وَعَنْ أَنْ يَسُومَ أَخَدٌ عَلَى سَوْم أَخِيهِ).

لأنه قد ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه أن رسول الله ﷺ قال:

«لا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَبْعِ أَخِيهِ، وَلا يَسُومُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ، (١)، وفي بعض
الرَّوايات: «لا يبعِ» بحلف الياء، فتجد أنه أثبتت الياء مرة، وخُذفت أخرى،
على أنه في حالة الحذف تكون «لا» ناهية، وفي حالة الإثبات تكون نافية،
ومن العلماء من يرى أنها قد تُقدَّر ناهية، وعلى أساس الإشباع بالكسب
(بالكسر)؛ كما في قول الله تعالى: ﴿إِلَّهُمْ مَن يَتَقِ وَيَصَيِرَهِ» فَمَنْ اسم شرط
جازم، ومع ذلك أثبتت الياء في هذه القراءة ﴿يَتَقييَ ﴿".

⁽١) أخرجه ابن ماجه (٢١٧٢)، وأصله في «الصحيحين» مفرقًا.

⁽٢) قرأها قنبل بإثبات الياء، يُنظر: «النشر في القراءات العشر» (٢٩٧/٢).

ومثالُ السَّوم: لو اشترى رجلٌ سلعة من رجلِ آخر وكانا في مرحلة الخيار، فجاء ثالثٌ إلى المشتري فقال: يا فلان دع هذه السلعة وسأبيعك خيرًا منها، إمَّا بقيمتها أو أقلَّ.

أو أن يذهب إلى البائع فيقول له: اعدلُ عن البيع، وسأشتري منك هذه السلعة بثمن أكثر^(١).

وهذا فيه إضرار من المسلم بأخيه المسلم، والإسلام يأبي ذلك وينهى عنه ويحاربه.

انظر إلى كمال هذا الدين وسمرًه؛ حيثُ حرص أن تبقى العلاقة بين المسلمين قوية، فلا تنفصل تلك العروة بل تبقى متصلة؛ لأنه إذا باع الرجلُ على بيع أخيه أو سام على سومه أو خطب على خطبته، فلا شك أن ذلك يشرك أثرًا في النفوس، والإسلام يسعى إلى أن تكون نفوس المسلمين وأفئدتهم صافية نقية، وأن تبقى المحبة بينهم قائمة، ويتتشر بينهم المودة والألفة.

◄ قولكَ: (وَنَهْيِهِ عَنْ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ، وَنَهْيِهِ عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ).

لحديث ابن عمر ﴿ قال: «نَهى رسول الله ﷺ أَن يُتَلَقى الرُّكْبان، أو يَبِيعِ حاضرٌ لبادٍ... (٬٬).

وتلقّي الرُّكبان: هو تلقي التاجر للوافدين من الرَّيف إلى المدينة لبيع محاصيلهم، وشراؤها بثمن أقل من السعر القائم، وبيعها لأهل المدينة

⁽١) يُنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير(٢/٥٢٥) قال: المساومة: المجاذبة بين الباتع والمشتري على السلعة وفصل ثمنها. والمنهي عنه أن يتساوم المتيايمان في السلعة، ويتقارب الانعقاد، فيجيء رجل آخر يريد أن يشتري تلك السعة، ويخرجها من يد المشتري الأول بزيادة على ما استقر الأمر عليه بين المتساومين، ورضيا به قبل الانعقاد، فللك ممنوع عند المقاربة؛ لما فيه من الإضاد، وماح في أول العرض والمساومة.

⁽٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٠١٠) وقال الأرناؤوط: إسناده صحيح.

بثمن مرتفع (۱)، فإذا ما تلقاهم إنسان فاشترى منهم فهذا سيترتب عليه أمران، كما سيأتي.

وبيع الحاضر للباد^(۲): جاء عن عبدالله بن عباس أنَّه قال: ﴿لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسارًا﴾^(۲)، وربما نفس معنى تلقي الرُّكبان

◄ قوللهَ: (وَنَهْيِهِ عَنِ النَّجْشِ).

و«النَّجْش»: هو زيادة ثمن السلعة المعروضة للبيع، لا لرغبة في شرائها، بل ليخدع غيره⁽¹⁾.

قال الرسول ﷺ: ﴿لَا تَنَاجَشُوا ۚ () وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ: (نَهَى عَنْ النَّجْشِ (٦٠).

تولىم: (وَقَدِ اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي تَفْصِيلٍ مَعَانِي هَذِهِ الأَفَارِ
 الْخِتَلَاقًا لَيْسَ بِمُنْبَاعِدٍ).

اختلاقًا ليس بالمتباعد ـ كما ذكرنا آنفًا ـ؛ لأن اختلافهم في تفسير الأحاديث، لكنَّهم ينهلون من معين واحد من أحاديث رسول الله ﷺ، فهم بمثابة أغصان تندُّى من أصل واحد.

 ⁽١) يُنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢٦٦/٤) قال: هو أن يستقبل الحضري البدري قبل وصوله إلى البلد، ويخبره بكساد ما معه كذبًا؛ ليشتري منه سلعته بالوكس، وأقل من ثمن المثل، وذلك تغرير محرم.

⁽٢) يُنظر: "النهاية في غريب الحديث والأثر» ((٣٩٨١) قال: "لا يبع حاضر لباده، الحاضر: المقيم في المدن والقرى. والبادي: المقيم بالبادية. والمنهي عنه أن يأتي البدري البلدة، ومعه قوت يبغي التسارع إلى يبعه رخيصًا، فيقول له الحضري: اتركه عندي لأغالي في يبعه، فهذا الصنيع محرم؛ لما فيه من الإضرار بالغير.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢١٥٨)، ومسلم (٣٨١٩).

 ⁽٤) يُنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢١/٥) قال: هو أن يمدح السلعة لينفقها ويروجها، أو يزيد في ثمنها، وهو لا يريد شراءها؛ ليقع غيره فيها.

⁽٥) أخرجه البخاري (٢١٤٠)، ومسلم (٣٤٤٣).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢١٤٢)، ومسلم (٣٨١٢).

◄ تولاى: (فَقَالَ مَالِكٌ: مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «لا يَبِعْ بَمْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَمْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَمْضِكُمْ وَلَيْ يَبْعِ بَمْضِ»، وَمَعْنَى نَهْبِهِ عَنْ أَنْ يَسُومَ أَحَدٌ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ وَاحِدٌ، وَهِيَ فِي الخَالَةِ النَّبِي إِذَا رَكَنَ البَائِعُ فِيهَا إِلَى السَّائِمِ، وَلَمْ يَبْقَ بَيْتَهُمَا إِلَّا شَيْءٌ يَبِيرٌ مِثْلُ اخْتِيَارِ اللَّمَٰتِ، أَو اشْتِرَاطِ العُيُوبُ، أَو البَرْاءَةِ مِنْهَا).

الإمام مالك كظّلَمْهُ يرى أنَّه لا فرق بين بيعه على بيع أخيه وسومه على سوم أخيه، وأن الصورتين متحدتان، والأمرين ملتقيان عند شيء واحد، لكنَّ هذا إنما يكون إذا ركن البائع؛ أي: وافق على البيع للسَّائم. هذا هو الذي يحرم، أما لو سام سلعةً، ثمَّ جاء آخر فسام...، فليس ممنوعًا(").

إذًا: سومه على سوم أخيه يفتقر إلى ثلاث:

الأولى: أن يَرضى بالسُّوم، فهذا الذي يحرم؛ لأنه سيُفسد على أخيه لمسلم.

الثانية: أن لا يرضى بالبيع، فهذا له أن يتقدَّم هو وغيره.

الثالثة: أن يظهر منه علامات الرضا كنايةً لا تصريحًا، فهذا محل خلاف بين العلماء، هل تلحق بالمنع أو بالجواز؟

تولىم: (وَبِمِثْلِ تَفْسِيرِ مَالِكِ فَسَّرَ أَبُو حَنِيفَةَ هَذَا الحَدِيثَ^(۲)،
 وَقَالَ النَّوْرِيُّ: مَغنَى «لَا بَيغ بَغْضُكُمْ عَلَى بَيْع بَغْضٍ»، أَنْ لا يَظراً رَجُلٌ

 ⁽١) يُنظر: (حاشية الدسوقي على الشرح الكبير؛ للشيخ الدردير (١٥٥/٣)، قال: السوم على سوم الأخ أي: قبل الركون، وهو موجب للشحناء، وإنما قلنا: قبل الركون؛ لأنه بعده حرام.

 ⁽۲) يُنظر: «الدر المختار، وحاشية ابن عابدين (ه/١٠٢) قال: «وضورةُ السَّوم أن يتراضيا بشمن، ويقع الرُّكُونُ به، فيجيء آخرُ فيدفع للمالك أكثر أو مثلهُ. وضورةُ البيع أن يتراضيا على ثمن سلعة، فيقُول آخرُ: أنا أبيكُك مثلها بأنقص من هذا الثَّمن؟.اهـ.

آخَرُ عَلَى المُثَبَّابِعَيْنِ، فَيَقُولَ: عِنْدِي خَيْرٌ مِنْ هَذِهِ السَّلْعَةِ وَلَمْ يَحُدَّ وَقْتَ رُكُونِ وَلَا غَيْرَهُ/‹١٠.

يطرأ: يُقال: طَرَأَ الأمرُ طُروءًا، فهو طارئ، والطَّارئ: الغريب^(٣)، والمعنى: ألَّا يأتى شخصٌ آخر.

تولىم: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَعْنَى ذَلِكَ إِذَا تَمَّ البَيْعُ بِاللَّسَانِ، وَلَمْ
 يُفْتَرِقَا، فَأَتَى أَحَدٌ يُعْرِضُ عَلَيْهِ سِلْعَةً لَهُ هِي خَيْرٌ مِنْهَا).

وقيّد الشافعيُّ كَلَلْقُهُ مَذهبه بقوله: "وَلَمْ يَفْشِوَّهَ"؛ لأنه يرى أن البيع لا يلزم إلا إذا افترق المتبايعان من المجلس^(٣)، ⁽⁴⁾؛ لذلك قال المؤلف كَلَّلَهُ:

(وَهَذَا بِنَاءُ عَلَى مُذْهَبِهِ فِي أَنَّ البَّبْعُ إِنَّمَا يَلْوُمُ بِالِافْتِرَاقِ، فَهُوَ وَمَالِكُ مُثَّقِفَانِ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ حَالَةَ قُرْبٍ لُرُومِ البَّيْعِ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ بَعْدُ، وَفُقَهَاءُ الأَمْصَارِ عَلَى أَنَّ هَذَا البَّيْعُ يُكُرُهُ، وَإِنْ وَقَعَ مَضَى لِأَنَّهُ سَوْمٌ عَلَى بَيْعٍ لَمْ يَتِمَّا.

أي: أكثر فقُّهاء الأمصار على أنَّ البيع لا يَفسد^(٥)؛ لأنهم يرون أن

 (١) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (١٦٠/٢١) قال: وقال سفيان الثوري: معنى قوله ﷺ: «لا يَبغ بَنْفُكُمْ عَلَى بَتْع بَغض»، أن يقول: عندي خيرٌ منه.

 (۲) يُنظر: السان العرب لابن منظور (۱۱٤/۱) قال: طرأ على القوم يطرأ طرءًا وطروءًا: أتاهم من مكان، أو طلع عليهم من بلد آخر، أو خرج عليهم من مكان بعيد فجاءة، أو أتاهم من غير أن يعلموا، أو خرج عليهم من فجوة.

 (٣) يُنظر: "مغني المحتاج الشربيني" (٣٩٠/٢) قال: "والبيع علي بيع غيره قبل لزومه»
 أي: البيع بأن يكون في زمن خيار المجلس أو الشرط لتمكّنه من الفسخ، أما بعد لزومه فلا معنى له.

(٤) وَمَذْهب العَمْالِلَة، يُنظر: «مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى» للرحبباني (٥/٣)» قال: «وحرم، ولا يصح بيح على بيع مسلم»، زمن الخيارين... أما لو قال له ذلك بعد مضي الخيار ولزوم البيع، فلا يحرم؛ لعدم التمكن من الفسخ إذن.

(o) مذهب الحنفية، ينظر: «الهداية في شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (٥٤/٣) قال: =

ذلك لا يتَّجه إلى العقد، وإنما نهى رسول الله ﷺ عن ذلك؛ لما فيه من الضرر، وحُكيَ عن بعضهم أن ذلك يُفسد البيع.

◄ تولىم: (وَقَالَ دَاوُدُ، وَأَصْحَابُهُ: إِنْ وَقَعَ فَشْخٌ فِي أَيِّ حَالَةٍ وَقَعَ؟
 تَمَشُكًا بِالعُمُوم(١).

وهي رواية عن الإمام أحمد(٢).

◄ تولى: (وَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ، وَعَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ فَشَخُهُ مَا لَمْ
 يُشُتْ؛ وَٱنْكَرَ ابْنُ المَاجِشُونِ ذَلِكَ فِي البَيْعِ فَقَالَ: وَإِنَّمَا قَالَ بِلَلِكَ مَالِكٌ فِي النَّعْاح، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ (٣).

يريد المؤلف أنَّ هذا الخلاف الذي نُسِب إلى مالِكٍ إنما هو فيما

وكل ذلك يكره لما ذكرناً، ولا يفسد به البيع؛ لأن الفساد في معنى خارج زائد لا في صلب العقد، ولا في شرائط الصحة.

مذهب المالكية، يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٧/٢١) قال: ومذاهب الفقهاء في ذلك متقاربة متداخلةً...والبيع عندهم مع ذلك صحيحٌ.

مذهب الشافعية، يُنظر: (منهاج الطالبين؛ النووي (ص٩٨)، قال: ومن المنهي عنه ما لا يبطل لرجوعه إلى معنى يقترن به ـ وذكر عددًا من البيوع ومنها ـ والبيع على بيع غيره، يوتى بكلام الشافعية من الكتب المعتمدة مثل شروح «المنهاج» (قد ذكرتم في المنهج الكتب المعتمدة في المذهب الشافعي وأولها المنهاج).

مذهب الحنابلة، يُنظر: «الإنصاف؛ للمرداوي (٣٣١/٤) قال: «فإن فعل فهل يصح؟ على وجهين،. . والوجه الثاني: يصح. اختاره القاضي، وأبو الخطاب.

 ⁽١) يُنظر: «المحلى» لابن حزم (٣٠٠/٧) قال: ولا يحل لاحد أن يسوم على سوم آخر،
 ولا أن يبيم على بيعه ـ المسلم والذمى سواء ـ فإن فعل فالبيم مفسوخ.

 ⁽٢) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢٤/٢) قال: البيع على بيعه والشراء على شرائه، فلا يصحان للنهي عنه، وهو يقتضي الفساد.

⁽٣) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢١/١٧)، قال: وقد روي عن مالك، وبعض أصحابه فسخه أيضًا ما لم يفت. وفسخ النكاح ما لم يفت بالدخول. وقد أنكر ابن الماجشون ذلك أن يكون قاله مالك في البيع، قال: وإنما قال ذلك في النكاح في الذي يخطب على خطبة أخيه.

- الأسرح بداية المجتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد الم

مضى في كتاب النَّكاح من قوله ﷺ: ﴿لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةٍ أَخِيهِ».

◄ تُولَٰٓمَ: (وَاخْتَلَفُوا فِي دُخُولِ الذِّمِّيِّ فِي النَّهْيِ عَنْ سَوْمٍ غَيْرِهِ).

وسبب اختلافهم: أنه ﷺ قال: ﴿وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ، وفي بعض الروايات: ﴿لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَنْعِ أَخِيهِ وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِهِ، ؛ فالضمير يعود إلى الأَخ، فهل لهذا القَيد مفهوم أو أنه خرج مخرج الغالب؟

◄ تولىم: (قال نَقَالَ الجُمْهُورُ: لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ اللَّمْيِّ وَغَيْرِهِ).
 ومن الجمهور: الأثمة الأربعة (١٠).

◄ تولئم: (وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ: لَا بَأْسَ بِالسَّوْمِ عَلَى سَوْمِ اللَّمِّيُ؛ لِأَنَّهُ
 لَيْسَ بِأَخِي المُشلمِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: ﴿لَا يَشْمُ أَحَدٌ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ (٣).

(١) مذهب الحنفية، يُنظر: «الدر المختار» لعلاء الدين الحصكفي (١٠١/٥) قال:
 «والشَّوم على سوم غيره»، ولو ذميًّا أو مستأمنًا، وذكر الأخ في الحديث ليس قيلًا،
 بل لزيادة التغير (نهر).

مذهب المالكية، يُنظر: «التمهيد لابن عبدالبر» (٣١٨/١٣) قال: لا أعلم خلافًا في أن الذمي لا يجوز لأحد أن يبيع على بيعه، ولا يسوم على سومه، وأنه والمسلم في نلك سواء إلا الأوزاعي. مذهب الشافعية، يُنظر: "قهاية المحتاج، للرملي (٢٦٧/٣) قال: "والسَّرْم على سوم غيره، ولو نميًّا... وذكر الرجل والأخ للغالب في الأول، وللعطف والرأقة عليه في ذلك.

وأما الحنابلة فصرُحوا بتقييد المنع بالمسلم دون الذمي، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (۱۳۰۲) قال: وقال: «لا يخطب على خطبة اخيه، ولا يساوم على سوم أخيه»، إنما هو للمسلمين، ولو خطب على خطبة يهودي أو نصراني، أو ساوم على سومهم، لم يكن داخلًا في ذلك؛ لأنهم ليسوا بإخوة للمسلمين.

 (٢) يُنظر: مختصر اختلاف العلماء للطّحاوي (٢/١/٣) قال: قَالَ الأوزّاعِيُّ: لا بأس بِلْحُول النّسلم على اللّمَيّ في سومه. قَالَ أَبُو جَمْفَر: وَلاَ نعلم أحدًا قَالَ بذلك غير الأوزّاعِ". ولا شكَّ أن المقصود من ذلك هو عدم وقوع الضرر، لذلك يجب ألَّا يُوقع ضررًا بذميٍّ؛ كما قد جاء في الأحاديث التي حذَّرت من إيذائه.

 تولىم: (وَمِنْ هُنَا مَنَعَ قَوْمٌ بَيْعَ المُرَايَدَةِ، وَإِنْ كَانَ الجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِهِ).

بيعُ المزايدة أو البيع بالمزاد العلني: هو أن ينادي على السلعة، ويزيد الناس فيها بعضهم على بعض حتى تقف على آخر زائد فيها فيأخذها(١)، فهذا جائز، أما ما جاء من النهي عنه فضعيف(١).

وقد وردت قصة : عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ: ﴿ أَنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بَشَالُهُ، فَقَالَ: ﴿ لَكَ فِي بَيْنِكَ شَيْءٌ؟ ۚ قَالَ: ﴿ الْبَنِي بِهِمَا ﴾ قَالَ: بَمُضَهُ وَنَبْسُطُ بَحْضَهُ، وَقَدَّحٌ نَشْرَبُ فِيهِ المَاءَ، قَالَ: ﴿ الْبَنِي بِهِمَا ﴾ قَالَ: فَأَنَّهُ بِهِمَا ، فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَادِهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ مَنْ يَشْتِرِي مَذَيْنِ؟ ﴾ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا آخَذُهُمَا بِدِرْهَم، قَالَ: ﴿ مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَم؟ ﴾ مَرْتَيْنِ أَوْ فَلَالُهُمَا لَكُلُّ فَصَارى . . . ﴾ " .

وهذا نصٌّ في جوازِ بيع المزايدة.

ويشهد لبيع المزايدة أيضًا حديثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، فَاحْتَاجَ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّى؟" فَاشْتَرَاهُ نُعْبُمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِكَذَا وَكَذَا فَدَقَعُهُ إِلَيْهِ ".

 ⁽١) يُنظر: «القوانين الفقهية» لابن جزي (ص١٤٥)، قال: أما المزايدة قَهِيَ أَنْ يُنَادي
على السُلْمَة، وَيزِيد النَّاس فيها بعضهم على بعض حَتَّى تقف على آخر زَائِدِ فِيهَا
فيأخذها.

 ⁽Y) آخرجه البزار في (كشف الأستار» (٩٠/٢) عن سفيان بن وهب، قال: سمعت النبي 難 ينهى عن العزايدة. وضعّفه الألبّائيّ في «السلسلة الضعيفة» (٣٩٨١).

⁽٣) أخرَّجه أبو داود (١٦٤١) وغيره، وضعفه الأُلْبَانْيُّ في "ضعيف أبي داود" (١٢٦/٢).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢١٤١)، ومسلم (٢٢٧٦).

وقوله: (عَنْ دُبُرِ؟ أي: قال له أنت حرٌّ بعد موتي. وقوله: افَذَنَعَهُ إِلَيْهِ؟ أعطى مدبّره ثمنًا.

وهذا الحديثُ في قصَّة المدبَّر^{(١١})؛ وهو الذي يُعلَّقُ مُعتقُه عتقَه بموته؛ لكنَّ الحديثَ الذي أوردناه أوَّلًا نصٌ صريحٌ كما ذكرنا.

وأمًّا ما ورد من النهي عن بيع المزايدة فلا يصحُّ، ولا شك أن بيع المزايدة يحتاج إليه الناس، وكل إنسان أراد أن يطرح سلعته فيطرحها، وتُعرض على الناس فيتزايدون فيها.

ثَمَّ تال اللهؤلف كَظَلَّهُ: (وَسَبَبُ الخِلَافِ بَيْنَهُمْ هَلْ يُحْمَلُ
 هَذَا النَّهْيُ عَلَى الكَرَاهَةِ أَوْ عَلَى الحَطْرِ مُمَّ إِذَا حُمِلَ عَلَى الحَظْرِ فَهَلْ
 يُحْمَلُ عَلَى جَمِيع الأَحْوَالِ، أَوْ فِي حَالَةٍ دُونَ حَالَةٍ؟).

أي: سببُ اختلاف الفقهاء في الأحاديث التي ذكرها المؤلّف تَطَلّلهُ، هل النهي فيها محمول على الكراهة أو على التحريم؟، ووإذا كان النهي محمولًا على التحريم فهل التحريم في صورة واحدة، أو في جميع الصور المتعلّقة بكلٌ مسألة من المسائل المذكورة؟

تربويًات:

هذه الأحاديث إنما يُوصينا بها رسول الله ﷺ؛ لنمتئلها ونعمل بها، فلا ينبغي للمسلم أن يتدخّل في بيع سلعة تمّت بين اثنين، ولا غير ذلك من الأمور؛ كالمخطبة، بل على المسلم دائمًا أن يكون مُحبًّا لأخيه المسلم رحيمًا به، والله ﷺ يقول في وصف رسول الله ﷺ وفي المؤمنين معه:

﴿ ثُمَنَدُ رَمُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعُهُ الْبَنَالُهُ عَلَى الكَفَّارِ رُحَلَهُ بَيْنَهُمْ أَرَبُهُمْ رُكُماً سُجَّلًا بِبَنْهُنَ فَشَلَا مِنَ اللَّهِ وَرَضَوْنَاكُم [الفتح: ٢٩]، وإنما يرحم الله ﷺ من عباده

 ⁽١) يُنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٩٨/٢) قال: يُقَال: دبرت العبد إذا علقت عقه بموتك، وهو الندبير، أي أنه يعتق بعدما يدبره سيده ويموت.

الرحماء، فلا ينبغي للمسلم أن يُفسد على أخيه المسلم أمرًا من أموره بل حتى ولو كان رجلًا ذميًّا، فالرسول ﷺ يُبيِّن لنا أحكامًا فيها آدابٌ وأخلاق، ينبغي أن نتمثَّل بها؛ لأن شريعتنا الإسلامية تقوم على عقيدة التوحيد الخالص لله ﷺ، وهي كذلك عبادة تربط بين العبد وبين ربه ﷺ، وهي معاملة يتعامل بها المسلم مع أخيه المسلم، وهي أيضًا أخلاق كريمة يترفع بها المسلم من أن يقع في الحضيض.

أما الذي ينقرها نقر الغراب، أو يأتي المسجد وباله مشغولٌ بأمور الدنيا، فإذا ما حرج إلى السوق عدل عن كل شيء، ونسي ما كان بينه وبين ربّه من عهد وميثاقي ومُناجاةٍ في هذه الصلاة، فتغيرت أحواله وانقلب سلوكه، فلا ينبغي للمسلم أن يكون هكذا، فالمسلم يكون شمحًا إذا اشترى، رحيمًا بإخوانه المؤمنين وبخاصة الفقراء والمحتاجين.

[نَصْلٌ تَلَقِّى الرُّكْبَانِ لِلْبَيْعِ]

> قوله: (وَأَمَّا نَهْيُهُ عَنْ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ لِلْبَيْع).

«الركبان»: هُم الَّذين يَفِدون إلى المدن أو القرى بالبضائع والسلع إليها.

فبعض الناس ينطلق يتربص بهم الدوائر، يقف في الطرق ليشتري هم.

والرسول ﷺ "نهى عن تلقي الركبان" () وقال: «لا تَلَقُوا الأَجْلَابُ (")؛ أي: الذين يجلبون إلى البلد أرزاق العباد للبيع، ثُمَّ قال الرسول ﷺ: «فَمَنْ تَلَقَّى مِنْهُ شَيْعًا فَاشْتَرَى، فَصَاحِبُهُ بِالخِبَادِ، إِذَا أَتَى السُّوقَ (")؛ يعني: إذا رَجَد أنَّه قد غُين فإنَّ له الخيار.

وهذا التَّلقي يترتب عليه ضرران:

الأولُّ: ضررٌ على أهل الشُّوق من البائعين، وربَّما لَحِق الضَّرر بالمشترين؛ لأنه حبس السلعة عنهم، وربما احتكرها إلى وقت الغلاء.

والثاني: ضررٌ على صاحب السَّلعة، فقد يأتي إنسان لا خبرة له بقيمة السلع - أي: في المدينة أو القرية النَّاهب إليها - فيتلقَّفُه إنسانٌ بالطريق، فيقول له: يا فلان أنا كذا وسأشتري منك هذه السلعة بكذا، ثم يشتري منه بسعرٍ زهيد، فهذا قد ألحق ضررًا بصاحب السلعة.

أخرجه البخارئ (٢١٥٠)، ومسلم (١٥١٥).

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۵۱۹).

٣) أخرجه أبو داود (٣٤٣٧)، وصحَّحه الأَلْبَانـيُّ في ﴿إرواء الغليلِ (١٣١٧).

ولذلك جاء في بعض روايات الحديث: «نَقُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضِ" ('')، دَعْهُ يذهبُ ويطرحُ سلعتَه في السوق؛ لتكون على العلاء فيستنيد ويُقيد.

◄ تولىم: (فَاحْتَلَفُوا فِي مَهْهُومِ النَّهْيِ مَا هُوَ؟ فَرَأَى مَالِكٌ أَنَّ المَعْصُودَ بِنَلِكَ أَهُلُ الأُسْوَاقِ؛ لِثَلًا يَنْفَرِدَ المُتَلَقِّي بِرُحْصِ السَّلْعَةِ دُونَ أَهْلَ الأَسْوَاقِ).

مالكٌ كَثَلِثُهُ فَسُّره: بأن المقصود من النهي هم أهل السوق؛ أي: الذين يبعون ويشترون^(۲).

تولىم: (وَرَأَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ أَحَدٌ سِلْمَةً حَتَّى نَذْخُلَ
 السُّوقَ، هَذَا إِذَا كَانَ النَّلْقِي قَرِيبًا، فَإِنْ كَانَ بَعِيدًا فَلَا بَأْسَ بِهِ).

أمَّا تحديد ذلك بالقريب أو البعيد فهذا اجتهادٌ من الإمام مَالكِ كَثَلَتْهُ، وليس عليه دليل.

وأيضًا في مسألة: «وجوب الجمعة على من لا يسمع الأذان» فقد حدَّد مالكٌ ذلك بأميال.

◄ قال: (وَحَدُّ القُرْبِ فِي المَذْهَبِ بِنَحْوٍ مِنْ سِتَّةِ أَمْيَالٍ)^(٣).

يعني: ما يَقرُب من عشرةِ كيلو مترات.

أخرجه مسلم (۳۸۲۰).

 ⁽٢) يُنظر: «شرح مختصر خليل؛ للخرشي (٨٤/٥) قال: الحَقُّ لِأَهْلِ البَلْدِ، وَهُوَ قَوْلُ
 مَالِكِ.

⁽٣) يُعظَّر: (حاشية الصاوي على الشرح الصغير، (١٠٩/٣) قال: الشخص إما أن يكون خارجًا من البلد المجلوب إليه التجارة أو منزله خارج عنه تمر به التجارة، فمتى كان خارجًا لمن البلد أم المعلمًا للتجارة أو كان خارجًا لمنة أميال، المقنية، كان لتلك السلح سوق بالبلد أم لا، وإن كان على دون سنة أميال، فالخارج يحرم عليه الشراء مطلقًا للتجارة أو الفنية، كان للسلح سوق أم لا، ومن منزله على دون سنة أميال جاز له الأخذ؛ لقوته مطلقًا، وللتجارة إن لم يكن للسلح سوق.

◄ تولىم: (وَرَأَى أَنَهُ إِنْ وَقَع جَازَ، وَلَكِنْ يُشْرِكُ المُشْتَرِي أَهْلَ
 الأَشْوَاقِ فِي تِلْكَ السُّلْمَةِ الَّتِي مِنْ شَأْئِهَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ شُوقَهَا>(١٠).

فالإمامُ مالك كَلَيْلَةِ يقُول: لا مانع أن تَتَلقَّى الجلَبَ، وأن تَشتريَ منهم، لكنَّك إذا جئتَ أصحابَ الحوانيتِ في السُّوق، فإنَّك تُشركهم معكَ في هذه البضاعةِ، حتى يكون الرُّبحُ مشتركًا.

. > تُولَى: (وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ، فَقَالَ: إِنَّ المَقْصُودَ بِالنَّهْيِ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ البَاقِع؛ لِقَلًا يَغْبِنَهُ المُتَلَقِّيُ(٢).

وهذا مذهبُ أحمد كذلك (٣).

لأنَّ البائع رَبَّما يأتي لا خبرة له بسعر السَّلع في الأسواق، فإذا قابله المتلقِّي قد يُغْرِيه، فيستسهل البائع ويقول لنفسه: هذا خيرٌ لي، فأنا الآن في منتصف الطريق، سأبيع وأعود، ولعلَّ الذي اشترى منه يكونُ مخادعًا، فعند الإمام الشافعيِّ تَظَلَّفُهُ قد وقع الغَبِنُ على البائع؛ لذا خصَّصَ النهيَ به.

والظاهر: أنَّ النهي إنما هو رفع الضرر، والضرر قد يحصل للبائع ويحصل لأهل السوق ممًا؛ فينبغي أن يُراعى المعنيان ممَا^(ء).

>> تولى: (وَمَذْهُبُ الشَّافِعِيِّ هُوَ نَصِّ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الشَّابِتِ
 عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "لا تَتَلَقُوا الجَلَبَ،
 فَمَنْ تَلَقَّى مِنْهُ شَيْئًا فَاشْتَرَاهُ فَصَاحِبُهُ بِالخِيَارِ إِذَا أَتَى السُّوقَ».

 ⁽١) يُنظر: «الشرح الصغير» للدردير (١٠٨/٣) قال: «ولا يفسخ»، إن وقع بل يدخل في ضمان المشتري بالعقد «ولأهل السوق مشاركته» فيما اشتراء للتجارة.

 ⁽٢) يُنظر: 'أسنى المطالب' لزكريا الأنصاري (٣٨/٢) قال: يحرم تلقي الركبان ليشتري منهم... والمعنى فيه غينهم؛ سواء أخبر المشتري... أم لم يخبر.

 ⁽٣) يُنظر: "المغني" لابن قدامة (٣١٤/٦)، قال: وجعل النبي ﷺ الخيار له يدل على أن النهي عن تلقي الركبان لحَقَّه، لا لحقٌ غيره.

⁽٤) وهو اختيار ابن العربي، يُنظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (٥/ ٨٤) قال: «اختلف، هل النهي عن التلقي تعبد، أو معقول المعنى، وعليه فهل الحق لأهل البلد وهو قول مالك، أو للجالب وهو قول الشافعي، أو لهما وهو قول ابن العربي».

مذهبُ الشافعيِّ وأحمدَ نصِّ في حديثِ أبي هريرة؛ لأنَّ الحديثَ أعطى القادم الحقَّ في الخِيار، فإذا دخل السوقَ فوجد أن السَّعر متغيِّر، وأن هذا الذي تلقَّفه وتلقَّاه قد خدعه وغبنَه، فله أن يطلب الفَسخ، وأن يأخذ حقَّه، وقيَّد الشافعيَّةُ ذلك بشرطِ فقالوا: «شريطة الَّا يكون الغَبنُ فاحشًا»، فإن كان الغبن يسيرًا فلا أثر له عندهم(١٠).

◄ قولآه: (أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢)، وَغَيْرُهُ).

وخرَّجه أصحاب السنن، وغيرهم^(٣).

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(فَضلٌ:

وَأَمَّا نَهْيُهُ ﷺ عَنْ بَيْعِ الحَاضِرِ لِلْبَادِي، فَاخْتَلْفَ العُلَمَاءُ فِي مَغْنَى ذَلِكَ، فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَبِعْ أَهْلُ الحَضَرِ لِأَهْلِ البَادِيَةِ قَوْلًا وَاحِدًا، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي شِرَاءِ الحَضَرِيِّ لِلْبَدُويِّ).

يعني: أنَّ بيعَ الحضريِّ للبدويِّ غير جائز؛ لأنه قد جاء النهيُّ عنه، ولكِن هل شراؤه منه كبيعه له في الحكم؟ أو لا؟ اختُلف في ذلك عن الإمام مالكِ كَلَلْللهُ.

 ⁽١) يُنظر: «حاشية الجمل؛ للعجيلي المعروف بالجمل (٨٨٣) قال: «المراد بالسعر السعرُ الغالب في المحل المقصود للمسافرين وإن اختلف السعر في أسواق البلد المقصودة».

وفي «الإنصاف» للمرداوي الحنبلي (١٩٤٤) حيث قال: «قوله: (فينًا يخرج عن العادة)، يرجع الغبن إلى العرف والعادة. على الصحيح من المذهب. نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب».

⁽٢) أخرجه مسلم (١٥١٩).

 ⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٤٣٧) والنسائي (١٠٤٨) والترمذي (١٢٢١) وابن ماجه (٢١٧٨)
 وصَحَّحه الأَلْبَانـيُّ في «الإرواء» (١٣١٧).

_ _ _ شرح بداية المجتهد }_

◄ قال: (فَمَرَّةً أَجَازُهُ^(۱)، وَبِهِ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ؛ وَمَرَّةً مَنْعَهُ^(۱)).

ومذهب الإمام أحمد الجواز^(٣).

◄ قولاًم: (وَأَهْلُ الحَضَرِ عِنْدَهُ هُم أهل الأَمْصَارُ).

هناك حاضرة وبادية: فأهل البادية: هم الذين يعيشون في البدو، وأهل الحاضرة: هم الذين يعيشون في المدن؛ أي: هم أهل التجارة والزراعة والصناعة.

تولىمَ: (وَقَدْ قِيلَ عَنْهُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ أَهْلُ القُرَى لِأَهْلِ
 العَمُودِ المُتَثَقِلِينَ\(^4).

المراد بأهلِ العمود: أهلُ الخيام، وبيوت الشَّعْرِ ونحوها، أولئكم الذين يتنَّعون مواقع القَطْر، ومكان العشب.

فهم يتناقلون؛ تجدهم اليوم في مكانٍ، وبعد أيَّام في مكان آخر؛ لأنَّهم يحتاجون إلى ماء يشربونه، وأنعامُهم، ويحتاجون العشبَ لترعاه ماشيُّهم.

 ⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي» (١٩/٣) وما بعدها قال:
 «(وجاز) للحضري (الشراء له) أي: للعمودي أو القروي على أحد القولين أي بالتقد أو بالسلع».

 ⁽۲) بل ذهب ابن حبيب إلى المنع. يُنظر: «التاج والإكليل؛ لابن أبي القاسم الغرناطي
 (۲)(۲۰۱۲)، قال: وقال ابن حبيب: لا يُشترى له، ورواه أبو عمر عن مالك، وقاله ابن الماجشون.

 ⁽٣) يُنظر: "شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٢٤/٢) قال: (كشرائه) أي: الحاضر (له)
 أي: البادي، فيصح؛ لأن النهي لم يتناوله بلفظه ولا معناه؛ لأنه ليس في الشراء له توسعة على الناس، ولا تضييق.

⁽٤) المقصود بأهل القرى الحاضر من أهل المدن، ينظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية النسوقي» (١٩/٩) قال: وقبل: إن المراد بالقروي ما ليس بعمودي، فيشمل المدني، ولكراهة مالك لذلك. يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي» (١٩/٣) قال: (وكبيع حاضر) سلمًا، ولو لتجارة (لعمودي)، قدم بها الحاضرة، ولا يعرف ثمنها بالحاضرة، وكان البيع لحاضر، فلا يجوز للنهي عن ذلك.

◄ تولى : (وَبِمِثْلِ قَوْلِ مَالِكِ قَالَ الشَّافِعِيُ () ، وَالأَوْزَاعِيُ () ؛ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَة ، وَأَصْحَابُهُ () : لا بَأْسَ أَنْ يَبِعَ المَاضِرُ لِلْبَادِي ، وَيُخْبِرَهُ بِالسَّغْرِ ، وَكَمْ مَالكُ () . أَغْنِي : أَنْ يُخْبِرَ الحَضَرِيُّ البَادِي بِالسَّغْرِ ، وَأَجْازَهُ الأَوْزَاعِيُ ()).
 وَأَجَازَهُ الأَوْزَاعِيُ ()).

يعني: أنَّ مالكًا جعل النهيَ للكراهة، وكذلك يرى أحمدُ الكراهة مثله'``.

تولى: (وَالَّذِينَ مَنْمُوهُ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ القَصْدَ بِهَذَا النَّهِي هُوَ إِنْفَاقُ أَهْلِ البَادِيَةِ أَيْسَرُ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ أَيْسَرُ مِنْ أَهْلِ الجَافِيرَةِ، وهي عندهم أرخص، بَلْ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ مَجَّانًا عِنْدَهُمْ - أَيْ: لِخَيْر نَمَن -).

أي: منعوا أن يُخبِر الحضريُّ الباديَ بالسِّعرِ.

معنى: «إِرْفَاقُ أَهْلِ الحَضَرِ»، أي: نفعهم بأهل البادية، يقال: ارتفق

 ⁽١) يُنظر: «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» لزكريا الأنصاري (٣٨/٢)، قال: فصل: ويحرم بيع حاضر لباد لخبر «الصحيحين»: «لا يبع حاضر لباد».

 ⁽٢) يُنظر: «المعني» لابن قدامة (٤٠٤/٤) قال: بيع الحاصر للبادي، فنهى النَّبغ ﷺ عن
 ذلك . . . وكرهه أكثر أهل العلم، منهم عمر بن عبدالعزيز، ومالك، والليث، والأيث، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق.

 ⁽٣) يُنظر: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» لابن نجيم (١٠٨/١) قال: ومحمل النهي عندنا إذا كان يضر بأهل البلد، أو لبس، أما إذا انتفيا فلا بأس به.

 ⁽٤) يُنظر: «البيان والتحصيل»، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (٣٠٨/٩)، قال:
 وسئل عن البدوي يقدم فيسأل الحاضر عن السعر أترى أن يخبره؟ قال: يكره ذلك.

 ⁽٥) يُنظر: «البيان والتحصيل»، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (٩٠٩/٩) قال:
 وذهب الأوزاعي إلى أنه لا بأس أن يخبره بالسعر، وإن لم يجز أن يبيم له.

⁽٦) هذا إن كان سببيع له، وإلا فالا بأس بالنصيحة عند أحمد يُنظر: اشرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٢٤/٢) قال: (ويخبر) وجوبًا عارف بسعر (مستخبرًا) جاهلًا (عن سعر جهله) لوجوب النصح، ولا يكره أن يشير حاضر على باد بلا مباشرة بيع له.

به؛ انتفع به، والمَرفِق: ما يُنتفع به، قال: ﴿لِأَنَّ الأَشْيَاءَ عِنْدَ أَهْلِ البَادِيَةِ أَيْسَرُ مِنْ أَهْلِ الحَاضِرَةِ.

هذا باعتبارِ ما كان، أمَّا الآن فقد تغيَّرت الأمور، فكان فيما مضى يحتاج أهل المدن إلى السَّمن والألبان فلا يجدونها، فكان أهل البادية يأتون المدن فيبيعون هذه الأشياء للناس، فإذا جاء البدويُّ ودخل السوق يشتري منه الناس بأسعار ليس فيها مغالاة.

تولىم: (فَكَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّهُ يُكُرَهُ أَنْ يُنْصَحَ الحَضَرِيُّ لِلْبَدُويِّ، وَهَذَا مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»(١٠)، وَبِهَذَا تَمَسَّكَ فِي جَوَازِهِ أَنُه حَينَةَ).
 أن حَينَةَ).

وليست النصيحة ـ في علَّة الكراهة لدى الفقهاء ـ التي بمعنى الدعوة إلى الصلاح والنهي عن الفساد، وإنما القصدُ بها ألَّا يُخبِره بالسَّعر فَيُضَيِّق على أهل الحضرِ.

ولذلك جاءت الحكمة في قول رسول الله ﷺ في آخر الحديث: «دَهُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ» (٢٠).

◄ تولى : (وَحُجَّةُ الجُمْهُورِ حَدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَأَبُو دَاوُدَ
 قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، ذَرُوا النَّاسَ يَرُرُقُ اللَّهُ
 بَعْضِهُمْ مِنْ بَعْضِ (٣٠).

اللفظةُ المشهورة في الحديث: «دَعُوا»(٤)، أما لفظة: «ذَرُوا»، فلا أعلم هل وردت أو لا^(٥).

⁽١) أخرجه مسلم (٥٥).

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۵۲۲).

 ⁽٣) أخرجه مسلم (١٥٢٢)، وأبو داود (٣٤٤٣)، وصحَّحه الأَلْبَانيُّ في "صحيح الجامع"
 (٧٦٠٣).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٥٢٢).

⁽٥) أخرجه أبو داود (٣٤٤٢)، وقال الأرناؤوط: اإسناده صحيح...٥.

وعلى كُلِّ فإنَّ: ﴿ذَرُوا﴾ تؤدِّي معنى: ﴿دَعُوا﴾، والمعنى: اتركوا.

(وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ انْفَرَدَ بِهَا أَبُو دَاوُدَ فِيمَا أَحْسَبُ).

يقول: ﴿فِيمَا أَخْسَبُ»، وهذا جَيِّدٌ من المؤلَّف كَثَلَقُهُ، وإلا فهي في صحيح مسلم، وعند أصحاب السنن^(۱)، وأحمد^(۲)، وأبي داود الطبالسي^(۲)، وابن خزيمة⁽¹⁾، وغيرهم^(۵)، فهي رواية مشهورة.

وأهمُّ ما في الأمر أنها في "صحيح مسلم"؛ لأنه قال: «انْفُرَدَ بِهَا أَبُو دَاوُدَهُ!!، مع كونها منصوصًا عليها في "صحيح مسلم"، والحديث إذا كان في "الصحيحين"، وفي أحدهما كانت له قوَّة خاصة من حيث الصحة.

◄ قول ٨: (وَالأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابٍ غَبْنِ البَدَويِّ؛ لِأَنَّهُ يَرِهُ
 وَالسَّعْرُ مَجْهُولٌ مِنْدُهُ إِلَّا أَنْ تَثْبُتَ هَذِهِ الزَّيَادَةُ).

وقد ثبتت الرواية كما بينا، والمؤلف يريد أن يقول: إذا صحّت فإنَّ المراد: ألا يأتي إنسان من الحاضرة فيمالً صدر هذا البادي ويحرِّضه، يقول: "لا تبع إلا بالسعر الفلاني، فإنَّ بضاعتك لا مثيل لها، لا تتسرع وانتظر؛ فإنَّ البضائع فلَّ في الأسواق، وهكذا، حتى يُقسِّي قلبه، هذا فيه ضرر على الناس، فهذه الزيادة تنهى عن ذلك: "دَمُوا النَّاسَ يَرُرُقُ اللَّهُ بُعْضُهُمْ مِنْ بَعْضِ».

وفي عصرنا قد تجد بعضَ الناس إذا أراد أن يبيع سلعةٌ بسماحة،

 ⁽۱) أخرجه أبو داود (٣٤٤٢) والترمذي (١٢٣٣)، والنسائي (١٠٤٢)، وابن ماجه
 (٢١٧٦)، وصحّحه الألبائي في قصحيع الجامع (٢٦٠٣).

أخرجه أحمد في «مسنده» (١٠٦٤٩)، وصححه شعيب الأرناؤوط.

٣) أخرجه أبو داود الطيالسي في امسنده (١٨٥٩).

⁽٤) لم أجده عند ابن خزيمة.

 ⁽ه) أخرجه ابن حبان في (صحيحه) (٤٩٦٠) وأبو عوانة في (مستخرجه) (٤٩٤٠) وأبو يعلى في (مسنده) (٢١٦٩).

يأتي آخرُ ويقول: "يا فلان لا تبعها إلا بكذا، فإنَّ بضاعتك تساوي أكثرا!!، يا أخي دَعْه فربَّما يريد أن يُيسِّر على أخيه المسلم.

◄ تولْكَ: (وَيَكُونَ عَلَى هَذَا مَعْنَى الحَدِيثِ مَعْنَى النَّهْيِ عَنْ تَلَقَّى الرُّحْبَانِ('' عَلَى مَا تَأُوَّلُهُ الشَّافِعِيُّ: إِذَا وَقَعَ قَقَدْ تَمَّ، وَجَازَ البَيْعُ('')؛ لِقَرْلِهِ ﷺ: ادْمُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضَ».

لا شكَّ أن معنى النهي عن تلقي الركبان على ما تأوَّله الشافعيُّ ⁽⁴⁾ ـ وكذا أحمد⁽⁰⁾ ـ ثابتٌ، وهو مذهب جماهير العلماء.

تولىم: (وَاخْتَلَفَ فِي هَذَا المَعْنَى أَصْحَابُ مَالِكِ^(٢)؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُفْسَخُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُشْسَخُ^(٧).

- أخرجه البخاري (۲۱۵۰) ومسلم (۳۸۰۹).
- (٣) يُنظر: «منهاج الطالبين» للنووي (ص٩٥) قال: ومن المنهي عنه ما لا يبطل لرجوعه إلى معنى يقترن به كبيح حاضر لباد... وتلقى الركبان بأن يتلقى طافقة يحملون مناعًا إلى البلد، فيشتريه قبل قدومهم، ومعرفتهم بالسحر، ولهم الخيار إذا عوقوا الغين والسوم على سوم غيره، وإنما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن.
 - (٣) أخرجه مسلم (١٥٢٢).
- (٤) يُنظر: «منهج الطلاب في فقه الإمام الشافعي» لزكريا الأنصاري (ص٥١) قال: «كبيع حاضر لباد قدم بما تعم حاجة إليه لبيبعه حالاً فيقول الحاضر: اتركه لأبيعه تدريجًا بأغلى، وتلقي ركبان اشترى منهم بغير طلبهم متاعًا قبل قدومهم ومعرفتهم بالسعو، وخيروا إن عرفوا الغبن، وسوم على سوم بعد تقرر ثمن).
- (٥) يُنظر: (الإفتاع في فقه الإمام أحمد بن حنيل، أبو النجا الحجاوي (٩١/٣) قال:
 تلقي الركبان، وهو القادمون من السفر بجلوبة، وهي ما يجلب للبيع وإن كانوا مشاة ولو بغير قصد التلقي.
- (٦) يُنظر: «الشرح الكبير وحاشية الدسوقي» للدردير (١٩/٣) قال: وفسخ أي: بيع الحاضر لمن يمنع البيع له وهو البدوي والقروي على أحد القولين.
- (٧) ينظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد القبرواني (٤٤٨/٢) قال: قال ابن القاسم: وإن باع حضري لباد، فسخ البيع، حضر البادي أو بعث إليه بالسلعة، ولم ير ابن عبدالحكم فسخه، وقول ابن القاسم هو الصواب، وذكر ابن حبيب عن مالك أنه يفسخ.

V11.

وعن الإمام أحمد رواية بالفسخ^(١)، لكنَّ الرواية المشهورة عنه هي الموافقة لمذهب الجمهور.

شرح بداية المجتهد كي-

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(فَضلٌ

وَأَمَّا نَهْيُهُ ﷺ عَنِ النَّجْشِ)(٢).

النجش في اللَّغة: أصله من تنفير الصيد واستثارته، فإذا جاء الصائد ليستثير الصيد، وكذلك أيضًا يثيره، فيُقال: ناجشُه، وبعضُهُم فسَّره بالخديعة، والمعنى متقارب، فإنَّ الذي يُريد أن يصيد الصيد يأتيه خُفية (٣٠).

وكذا في الشَّرع: يقال: نجَشَ فالأنَّ في البيع؛ أي: زاد في ثمن السُّلعة؛ ليُغري غيره بالزيادة.

فالنَّجْس اصطلاحًا: هو زيادة ثمن السلعة المعروضة للبيع، لا لرغبة في شرائها، بل ليخدع غيره، ويوهمه بنفاستها⁽¹⁾.

 ⁽١) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (١٠/١٣) قال: نص عليه أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد قال: سألت أحمد عن الرجل الحضري يبيع للبدوي؟ فقال: أكره ذلك، وأرد البع في ذلك.

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٥٠) ومسلم (٣٨٠٩).

⁽٣) يُنظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٢٨٨/١٠) قال: وقال أبو عبيد: هو أن يزيد الرجل في ثمن السلعة وهو لا يريد شراءها، ولكن ليسمعه غيره فيزيد بزيادته، وهو الذي يروى فيه عن ابن أوفى أنه قال: «الناجش أكل ربا خانز». قال: والنجاشي هو الناجش الذي ينجش الشيء نجنًا فيستخرجه. والنجش: استازة الشيء.

وقال شمر: أصل النجش: البحث، وهو استخراج الشيء... وقال أبو عمرو: النجاش: الذي يسوق الدواب والركاب في السوق يستخرج ما عندها من السير. *نظر والى بالمنتخر عن الرئاس لا يست (٢/١٧٥) قال من والناس من

⁽٤) يُنظر: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» لأبن نجيم (١٠٧/١) قال: وفي «القاموس»: النجش أن تواطأ رجلًا إذا أراد بيما أن تمدحه، أو أن يريد الإنسان أن يبيع بياعة، فتساومه بها بثمن كثير لينظر إليك ناظر فيقم فيها.

يجد سلعة معروضة في الأسواق عند تاجر، ـ ربَّما الذي يُنادي بها إنما هو صديقه، وربَّما شريكه ـ، فينجش السلعة؛ برفع سعرها، وكُلَّما زاد واحدٌ زاد هو حتَّى يوقعَ الناس، ولا شكَّ أنَّه خائنٌ، ومخادع.

◄ تولىمَ: (فَاتَقَقَ المُلْمَاءُ عَلَى مَنْعِ ذَلِكَ، وَأَنَّ النَّجْشَ هُوَ أَنْ يَزِيدَ
 أَحَدٌ فِي سِلْمَةٍ، وَلَيْسَ فِي نَفْسِهِ شِرَاؤُهَا، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَنْفَعَ البَائِعَ،
 وَيَضُرَّ المُشْتَرَيَّ).

إذًا: لا خلاف بين العلماء في منع النجش(١١)، وأن من يفعل ذلك يكون آنمًا؛ لأنه أوقع أخاه المسلم في ضرر.

لكنَّ موضع اختلافهم في عقد البيع، هل يكون عقدًا صحيحًا أو يكون فاسدًا؟ (٢) وعلى القول بأنَّه صحيحًا فلأنَّ النَّهي لا يتوجه إلى العاقد وإنما يتوجه إلى صفة النجش، فهل الجهةُ منفكَة أو الإ؟ (٢).

وقول المؤلف: (يُويدُ بِذَلِكَ أَنْ يَنْفَعَ البَاثِعَ وَيَضُرَّ المُشْتَرِيَ)، هذا ليس ضابطًا، فقد يكون البائع في غنّى عنه أصلًا.

 ⁽١) يُنظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (١٦/١٣) قال: قال ابن بطال: أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله.

⁽٢) يُنظر: «المجموع شرح الميندب للنووي (١٣/١٣) قال: قال ابن بطال: أجمع السلماء على أن الناجش عاص يفعله، واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك، ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث، فساد ذلك البيع إذا وقع على ذلك، وهو قول أهل الظاهر، ورواية عن مالك، وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان بمواطأة البائع أو صنعته، والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار، وهو قول الحقية.

⁽٣) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٢٠٥/١) قال: فإن اشترى مع النجش، فالشراء صحيح في قول أكثر أهل العلم، منهم الشافعي وأصحاب الرأي، وعن أحمد أن البيع باطل. اختاره أبو بكر وهو قول مالك؛ لأن النهي يقتضي الفساد، ولنا أن النهي عاد إلى الناجش لا إلى العاقد، فلم يؤثر في البيع.

﴾ قوله: (وَاخْتَلَفُوا إِذَا وَقَعَ هَذَا البَيْءُ، فَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: هُوَ فَاسِدٌ^(١)).

وهي رواية عن الإمام أحمد كَظَّالِللهُ (٢).

◄ تولىم: (وَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ كَالعَيْبِ، وَالمُشْتَرِي بِالخِيَارِ، إِنْ شَاءَ أَنْ يُمْسِكَ أَسْسَكَ) (٣).

وهي الرواية الأخرى عن الإمام أحمد (٤).

◄ قولى: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ^(٥)، وَالشَّافِعِيُ^(٢): وَإِنْ وَقَعَ أَثِمَ، وَجَازَ البَيْعُ).

- (١) يُنظر: "المحلى" لابن حزم (٣٧٢/٧) قال: "ولا يحل النجش، وهو أن يريد البيع فينتدب إنسانًا للزيادة في البيع، وهو لا يريد الشراء، لكن ليغتر غيره فيزيد بزيادته، فهذا بيع إذا وقع بزيادة على القيمة فللمشتري الخيار، وإنما العاصي والمنهي هو الناجش، وكذلك رضا البائع إن رضي بذلك، والبيع غير النجش وغير الرضا بالنجش، وإذ هو غيرهما، فلا يجوز أن يضنخ بيع صح بفساد شيء غيره.
- (٢) يُنظر: (المغني) لابن قدامة (٣٠٥/٦) قال: فإن اشترى مع النجش، فالشراء صحيح، في قول أكثر أهل العلم، منهم الشافعي وأصحاب الرأي، وعن أحمد أن البيع باطل.
- (٣) يُنظر: «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (٦٨/٣) قال: فإن علم البائع بالناجش أي: وسكت حتى حصل البيم، فللمشتري رده... إلغ، وأما إن لم يعلم، فلا كلام للمشتري، ولا يفسد البيم، والإثم على من فعل ذلك. انظر: المواق «قوله: فللمشتري، رده وله النماسك»، هذا ظاهر في أن البيم صحيح، وحيتذ فالقيمة إذا فات تعتبر يوم المقد لا يوم القبض.
- (٤) يُنظر: «الإتناع» للحجاوي (٩١/٣) قال: الثانية في النجش: وهو أن يزيد السلمة مَنْ لا يريد شراءها، وهو حرام؛ لما فيه من تغزير المشتري وخديمته، ويشت له الخيار إذا غبن المذكور ولو بغير مواطأةٍ من البائع، أو زاد بنفسه، فيخير بين ردَّ وإمساك.
- (a) يُنظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (١٠٧/٦) قال: «قوله: وكره النجش» شروع في مكروهات البيع، ولما كان المكروه دون الفاسد، أخّره، وليس المراد بكونه دونه في حكم المنع الشرعي، بل في عدم فساد العقد، وإلا فهذه كلها تحريمية، لا نعلم خلافًا في الإثم.
- (٦) يُنظر: "معني المحتاج؛ للشريبني (٣٨٨/٢ ـ ٣٩٣) قال: [فصل فيما نهي عنه من البيوع نهيًا لا يقتضي بطلانها]... وشرط التحريم في جميع المناهي علم النهي بها حتى في النجش كما نقل عن نص الشافعي.

يعني: أنَّ الناجش يأثم بهذا العمل، وإن شاركه البائع في ذلك فهو شريك له في الإثم، ولكنْ يكون البيع صحيحًا، وهذا مذهب الجمهور.

تولىم: (وَسَبَبُ الخِلَافِ هَلْ يَتَضَمَّنُ النَّهْيُ فَسَادَ المَنْهِيَّ؟ وَإِنْ
 كَانَ النَّهْيُ لَيْسَ فِي نَفْسِ الشَّيْءِ بَلْ مِنْ خَارِج).

يعني: هل النهي يكون مُنصبًّا على العقد لذاته، أو يتَّجه إلى أمرٍ خارج عن العقد؟

ولا شك أنَّ النهي هنا يتعلَّق بأمر خارج عن العقد، وإن كان له علاقة به.

وهذا شبيهٌ بمسألة من غَصَب دارًا وصلَّى فيها، أو ثوبًا، فهل تكون صلاته صحيحة؟

جمهور العلماء على أن صلاتَه صحيحة؛ لأن الجهة منفكة؛ إذ النَّهي اتَّجه إلى ما هو مُتلبِّس به من الغصب(١٦).

◄ تولى: (فَمَنْ قَالَ: يَنْضَمَّنُ فَشْخَ البَيْعِ لَمْ يُعِوْلُهُ؛ وَمَنْ قَالَ لَيْسَ يَتَضَمَّنُ أَجَازَهُ. وَالجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ إِذَا وَرَدَ لِمَعْنَى فِي المَنْهِيِّ عَنْهُ أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الفَسَادَ مِثْلَ النَّهْي عَنِ الرَّبَا وَالغَرِي).

إذا ورد لأمر في المنهي عنه كالنهيّ عن الرّبا؛ كما جاءت بذلك الأدلّة من الكتاب والسُنة، فهذا لا شكّ بأنه محرَّم بل عدَّه رسولُ الله ﷺ من الموبقات السبع.

وأما إذا كان لا يُتَّجه إلى ذات المنهئ عنه، وإنَّما يتَّجه إلى أمر آخر فحيتلز يقمُ الخلافُ في هذه المسألة؛ لذلك قال:

 ⁽١) يُنظر: «المجموع شرح المهلب؛ للنووي (١٦٤/٣) قال: الصلاة في الأرض المغصوبة حرام بالإجماع، وصحيحة عندنا، وعند الجمهور من الفقهاء وأصحاب الأصول.

(وَإِذَا وَرَدَ الأَمْرُ مِنْ خَارِجٍ لَمْ يَتَضَمَّنِ الفَسَادَ. وَيُشْهِهُ أَنْ يَدُخُلَ فِي الْمَادِ وَيُشْهِهُ أَنْ يَدُخُلَ فِي الْمَادِ وَيُشْهِهُ أَنْ يَقْوَلِهِ - عَلَيْهِ الْمَاءِ ؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَنْ بَيْعِ فَضْلِ المَاءِ لِيُمْنَعَ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ: "إِنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعٍ فَضْلِ المَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الكَلَّامُ").

هنا أمران: بيع الماء، وبيع فضل الماء، أورد المؤلفُ بعضًا من الأحاديث الواردة في بيع الماء، وأكثر الأحاديث تتضمن النهي عن بيع فضل الماء.

وقد جاءت الأحاديث بروايات متعددة منها ما جاء في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يُشْنَعُ الْمَاءُ لِيُسُفِّتُمُ مِهِ الْكَلَّهُ'')، وفي روايةِ للبخاري: «لَا تَشْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَشْنَعُوا مِهِ فَضْلَ الْكَلَّهُ'')، والرَّوايتان ملتقيتان من حيثُ المعنى.

فهل يجوز للإنسان أن يبيع الماء؛ كأن يقف على جانب نهر أو على عينٍ من العيون أو على بئرٍ من الآبار أو على غدير أو نحو ذلك فيبيع الماء؟

نصَّ كثيرٌ من العلماء (٤) على أنَّه لا يجوز للإنسان أن يبيع الماء العِدَّ (٥)؛

⁽١) أخرجه البخاري (٢٣٥٣) ومسلم (٤٠١١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٣٥٣).

⁽٣) أخرجه البخارى (٢٣٥٤).

 ⁽¹⁾ يُنظر: «المعني» لابن قدامة (١٤٧/١) قال: قال أحمد: إنما نهي عن بيع فضل ماء البئر والعيون في قراره.

وتُنظر: «ألسجموع شرح المهذب، للنووي (٢٨٤/١١) قال: ولا يجوز بيع ماء البئر وحده باتفاق. قال الإمام: والعاء الجاري أولى بالفساد... وكذلك جزم القاضي أبو الطيب وغيره هنا بأنه لا يجوز بيع ماء البئر.

 ⁽a) يُنظر: امطالب أولي النهى، للرحيباني (٣٤/٣) قال: ((ولا) يصح بيع (ماء عِذُ) بكسر العين، وتشديد الدال؛ أي: الذي له مادة لا تنقطع، ما لم يحزه؛ (كماء عين)، (ونفع بثر)».

وهو الماء الدائم الذي لا انقطاع له، مثل ماء العين وماء البئر، كذلك لا يجوز له أن يبيع نقع الماء الذي يكون بجوار البئر أو الغدير.

والحقُوا بذلك ما يتعلَّق بالكلا^(۱۱)، فالكلاً الذي في الأرض ليس له أن يمنعه ولا أن يبيعه إلا إذا أدخَله إلى حوزته، فلو أنَّ إنسانًا حمل ماءً في إناء أو في قِربته أو سيَّارته أو أدخله منزلَه أصبح هذا الماءُ مِلكًا له. حينلٍ تختلف الصورة فله أن يبيعه^(۱۲).

وهناك من العلماء (") وهم قلّة _ من منع بيع الماء مطلقًا، واستنلُوا بقول الرسول ﷺ: (النَّاسُ شُركًاءُ فِي لَكُنْ فِي المَاءِ وَالكَلْرُ وَالتَّارِ» (ق) في بعض الرَّوايات أيضًا: (الحطب، وسُيْلَ رسول الله ﷺ عن الذي لا يجوز للإنسان أن يبيعه؟ فقال الرسول ﷺ: (الْمَائُه، ثم سأل السائل عما لا يجوز للإنسان أن يبيعه؟ فقال ﷺ: (الْمِلْحُ "ف)، فالماءُ نعمةٌ من يعم الله ﷺ أسداها إلى عباده، لا يستغني عنه كائن حيِّ في هذه الحياة، بل أصبح الماء لا يُستغنى عنه في الصناعات، ولو مشيت بسيارتك بدون الماء ما استطعت أن تسير بها، ولو سرت بها لاَّذي ذلك إلى فسادها.

تنىية:

وفي هذا تحذير للمسلم أن يمنع فضل الماء الزائد عنده عن أخيه،

- (١) يُنظر: "مطالب أولي النهى؟ للرحيباني (٣٤/٣) قال: "(ولا) يصح بيع (نابت من كلإ وشوك، ونحوه)؛ كأشنان نابت في أرض قبل حيازته».
- (٢) يُنظر: (نهاية المحتاج؛ للرملي (٣٩٨/٣) قال: ((ويصح) (بيع الماء على الشط)، والحجر عند الجبل (والتراب بالصحراء) ممن حازها (في الأصح) لظهور النفع فيها، وإن سهل تحصيل مثلها».
- (٣) يُنظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد (٢١١/١٠) قال: لأن من أهل العلم مَن حمله على
 عمومه في جميع المياه كلها؛ كانت متملكة أو غير متملكة، فلم يجيزوا لأحد أن يبيع
 فضلة مائه، ولا أن يمنعه بحال، وهو قول يحيى بن يحيى.
- (٤) أخرجه أبو داود (٣٤٧٧) وابن ماجه (٣٤٧٧) وصَحَحه الأَلْبَانـيُّ في «إرواء الغليل»
 (١٥٥٢).
 - (٥) أخرجه أبو داود (١٦٦٩)، وضعَّفه الأَلْبَانـيُّ في «مشكاة المصابيح» (١٩١٥).

كذلك من أشدٌ ما ورد في ذلك قوله ﷺ: "فَكَاثَةٌ لَا يُكَمَّمُهُمُ اللّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ حَلَمُهُمُ اللّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ حَلَمَ عَلَى سِلْمَةٍ لَقَدْ أُعْطِي فِيهَا أَكْثَرَ مِمًّا أَعْطَى وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاء فَيَقُولُ اللّهُ تَبَارَكُ وَتَعَالَى: الْيُوْمَ أَمْنَكُكَ فَطْيِي مِمَّا الْمَصْرِ لِيَقْقَطِعَ بِهَا مَالَ لَمُ مَعْمُلُ مَاء فَيَقُولُ اللّهُ الْمِرِي مُشْلِمٍ الله ورمحل الشاهد قوله ﷺ: "وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاء فَيَقُولُ اللّهُ تَبَارُكُ وَتَعَالَى: الْيُومَ أَمْنَعُكَ فَصْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَصْلَ مَا لَمْ تَعْمَلُ يَدَاكُ اللّهُ وهذا تهديدٌ شديدٌ، ووعيد أكيد بأنَّ الله ﷺ سيحاسب من يمنع فضل الماء من المحتاج إليه، فسيمنع اللّهُ عنه فضله يوم القيامة، في يوم هو أشد ما يكون إلى فضل الله ﷺ والى مغفرة ﷺ آخوج.

◄ تولى : (وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ المُنْلِوِ: ثَبَتَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ = ﷺ "نَهَى عَنْ بَيْعِ المَاءِ(``)، وتَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ المَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الكَلْأُ، (``)،
 وَقَالَ: لَا يُمْنَعُ وَهُوَ بِئْرٌ وَلَا بَيْعُ مَاءٍ (⁽²⁾).

ومعنى: (تَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ المَاءِ لِيُشْتَعَ بِهِ الكَلَّاءُ؛ لأنه إذا منع الماء الكلاً يحتاج إلى ماء ليستقيَّي منه وليرتوي به، فإذا وجد الماء ثُمَّ بعد ذلك أطلق على الأرض حين إذن ينبت العشب والكلاً، ولذلك جاء في بعض الراويات النهيُ عن ذلك حتى لا «يَجُوع الْعِيَالُ»^(ه).

◄ تولكم: (وَاحْتَلَفَ المُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلٍ هَذَا النَّهْيِ، فَحَمَلَهُ جَمَاعَةٌ
 مِنَ المُلَمَاءِ عَلَى عُمُومِهِ، فَقَالُوا: لا يَجِلُّ بَيْعُ المَاءِ بِحَالٍ كَانَ مِنْ بِنْرٍ،

⁽١) أخرجه البخاري (٢٣٦٩).

⁽۲) آخرجه مسلم (٤٠١٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٣٥٣) ومسلم (٤٠١١).

 ⁽٤) يُنظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٢٧/١٠ ـ ١٣٨).

 ⁽٥) أخرجه أحمد في «مسنده» (٩٤٥٨)، قال شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح دون قوله: "فيهزل المال...».

أَوْ غَلِيرٍ، أَوْ عَيْنٍ فِي أَرْضٍ مُمَلَّكَةٍ، أَوْ غَيْرٍ مُمَلَّكَةٍ)(١).

المراد بالنّقع: الماء الذي يتجمّع حول البتر، فقبل أن يُحارَ يُصبح في الحكم كماء البتر، ولذلك يقول العلماءُ لو أن إنسانًا باعَ أرضًا وفيها ماء أو فيها عُشب، فهل الماء والعشب تابع للمشتري أو للباتع؟

هذا يرجع إلى الخلاف في المسألة، فمن قال بأن الماء والكلأ لا يُباعان حينيّز لا يدخل في ملك المشتري، ومن قال بأنهما يُباعان فيدخل عندهم في ملكه.

ويعني بقوله: (مُمَلَّكَةٍ، أَوْ غَيْرٍ مُمَلَّكَةٍ)؛أي: مملوكة أو غير مملوكة.

>> تولى: (غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُتَمَلِّكُما كَانَ أَحَقَّ بِمِهْدَارِ حَاجَتِهِ مِنْهُ^(۱)،
 وَبِهِ قَالَ يَحْمَى بُنْ يَحْمَى قَالَ: أَرْبَعٌ لَا أَرَى أَنْ يُمْنَعْنَ: السَاءُ، وَالنَّارُ،
 وَالحَطَبُ، وَالكَلُ^(۱)).

وقد ورد في قصة الزبير: خَاصَمَ الزَّبِيُّرُ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ فِي شَوِيجِ مِنَ الحَرَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْقِ يَما زُبْيُرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ المَمَاءَ إِلَى جَارِكَ»، فأمره النبيُّ ﷺ أن يسقي منه، ثُمَّ يُرسله'¹⁾.

⁽١) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٢٧٦/١) قال: «قد ذكرنا أن الظاهر من المذهب، لا يجوز بيع كل ماء عِدِّ كمياء العيون، ونقع البئر في أماكنه قبل إحرازه في إنائه، ولا الكلأ في مواضعه قبل حيازته، فعلى هذا متى باع الأرض وفيها كلأ أو ماء، فلا حق للبائم فيه».

 ⁽٢) يُنظر: "قتح الوهاب بشرح منهج الطلاب" زكريا الأنصاري (٢٠٤/١)، قال: لكن مالك النهر أحق به كالسيل يدخل في ملكه، وحافر بئر بموات لارتفاقه (بها» أولى بمانها حتى يرتحل.

 ⁽٣) يُنظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد (٤٦٤/١٨) قال: وإلى هذا ذهب يحيى بن يحيى
على ظاهر قول النبي ﷺ: «لا يمنع فضل بئر، ولا يمنع رهو ماء»، فقال: أربع لا
أرى أن يمنعن: الماء، والنار، والحطب، والكلا.

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٣٥٩) ومسلم (٦١٨٣).

ولأنه ورد في ذلك أحاديث ذكرنا بعضها؛ كقوله ﷺ: ﴿النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثُلَاثٍ: فِي المَاءِ وَالكَالَمْ وَالنَّارِ»(''.

ولقد أساء أولئك القوم الذين قالوا: هذا دليل على الاشتراكية، وأخذوا به ودندنوا، وهذا في الحقيقة لعدم فهمهم لسُنَّة رسول الله ﷺ، فالاشتراكيَّة هي أن تستولي على حقوق الناسِ وعلى أموالهم. وسيأتي الحديثُ القادم _ بعد هذا _ ليُبطل هذا القول.

وأنت ترى _ بحمد الله _ أن ذلك المنهج قد فشل؛ لأنَّ حقيقةً كُلِّ منهج يأتي على غير منهج هذه الشريعة _ وبخاصَّة إذا أخذ به من ينتسبون إلى الإسلام _ فمصيره طال الزمان أو قَصُر إنما هو الفشل أيضًا.

◄ تولىم: (وَبَعْضُهُمْ خَصَّصَ هَذِهِ الأَحَادِيثَ بِمُمَارَضَةِ الأَصْولِ لَهَا،
 وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَحِلُ مَالُ أَحَدٍ إِلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ، وَانْعَقَدَ عَلَيْهِ الإِحْمَاعُ^(٧)).

هذا حديثٌ صحيح يقول الرسول ﷺ فيه: ﴿لَا يَعِمُلُ مَالُ الْمُرِئِ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طِيبِ نَفْسِ مِنْهُهُ (؟).

إذًا: لا يجوزُ لأحدِ أن يعتديَ على مالِ غيرِه؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُصَـَّدُوّاً إِكَ اللَّهَ لَا يُحِبُ ٱلْمُسْتَذِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

◄ قول آ: (وَالَّذِينَ خَصَّصُوا هَذَا المَعْنَى، الْحَتَلَقُوا فِي جِهَةِ
 تَخْصِيصِهِ، فَقَالَ قَوْمٌ: مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ البِثْرَ يَكُونُ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ، يَسْقِي

⁽۱) أخرجه أبو داود (٣٤٧٧) وابن ماجه (٢٤٧٢) وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في «إرواء الغليل» (١٤٥٩).

⁽٢) يُنظر: «الاختيار لتعليل المختار» لأبي الفضل الموصلي الحنفي (٩/٣٥) قال: وقال عليه الصلاة والسلام: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه»، وعلى حرمته بالإجماع، وهو من المحرمات عقلاً؛ لأن الظلم حرام عقلًا على ما عرف في الأصول.

 ⁽٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٠٦٩٥)، وصَحَّحه الأَلْبَانـيُّ في «إرواء الغليل» (١٤٥٩).

هَذَا يَوْمًا، فَيَرْوِي زَرْعَ أَحَدِهِمَا فِي بَعْضِ يَوْمِهِ، وَلَا يَرْوِي فِي البَوْمِ الَّذِي لِشَرِيكِهِ زَرْعَهُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَلَّا يَمْنَعَ شَرِيكَهُ مِنَ المَاءِ بَقِيَّةً ذَلِكَ اليَّوْمُ\''.

هذه من التفسيرات التي ذكرها العلماء: بئرٌ تكون بين اثنين _ وقد أوركتُ البئرُ فكانت تُحفّر في البيوت فتسقي في جهةٍ لأهل هذا البيت، وفي جهةٍ أهل البيت الآخر، وربما هذه المزرعة وهذه المزرعة _ فهذا يستقي يومًا وهذا يستقي يومًا، وربما هذا لا يحتاج إلى السقي، فلماذا يمنع جارَه من أن يسقي ذلك اليوم المستغني فيه عن السقي؟! وبعضهم فسّر الحديث بهذا المعنى.

◄ تولىمَ: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا تَأْوِيلُ ذَلِكَ فِي الَّذِي يَزْرَعُ عَلَى مَاتِهِ
 مَاتِه، فَتَنْهُارُ بِثْرُهُ وَلِجَارِهِ فَصْلُ مَاءٍ أَنَّهُ لَيْسَ لِجَارِهِ أَنْ يَمْنَعَهُ فَصْلَ مَاتِهِ
 إِلَى أَنْ يُصْلِحَ بِثْرُهُ، وَالتَّأُويلَانِ قَرِيبَانِ).

وهذا فيه شيءٌ من التعاون على الخير، وعلى البر والتقوى؛ فكيف ترضى نفسُ المسلمَ أن يرى فسادَ بثر جاره، وموتَ زرعِه، وهلاكُ ماشيته وعنده فضل ماء؟!

فهذا لبس من الشِّيم الكريمة، فكيف يكون من آداب الإسلام وأحكامه؟

> قولاً: (وَوَجْهُ التَّأْوِيلَيْنِ أَنَّهُمْ حَمَلُوا المُطْلَقَ فِي هَذَيْنِ الحَدِيثَيْنِ

⁽١) يُنظر: "مغني المحتاج، للرملي (٢٠/٣)، قال: أما إذا اتسع ماء القناة أو العين بحيث يحصل لكل قدر حاجت، لم يحتج لما ذكر (ولهم) أي: الشركاء (القسمة مهاياة)، وهي أمر يتراضون عليه كأن يسقي كل منهم يومًا، أو بعضهم يومًا وبعضهم أكثر بحسب حصته، ويستأنس لذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَا يَرِشُ تَكُرُ يَرِشُ يَرِمُ تَنْقُومِ﴾ [الشعراء: ٢٥٥]، وكسالو الأملاك المشترة.

. ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

عَلَى المُقَيَّدِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ المَاءِ مُطْلَقًا، ثُمَّ نَهَى عَنْ مَنْعِ فَضْلِ المُقَيَّدِ، وَقَالُوا: الفَضْلُ هُوَ المُثَيَّدِ، وَقَالُوا: الفَضْلُ هُوَ المَثْدُوعُ فِي الحَدِيثَيْنِ).

مرادُ المؤلِّف كَظَلَلْهُ، أنه قد جاءت روايتان:

الأولى: فيها نهيٌ عن بيع الماء مطلقًا.

والثانية: فيها نهيّ عن فضلِ الماء مقيَّدة، فخمَل أصحابُ هذا القول المطلق؛ الذي جاء بالنهي عن بيم الماء مطلقًا، على المقيَّد؛ الذي جاء بالنهي عن فضل الماء. وهذا هو الأوْلى.

> تولات: (وَأَمَّا مَالِكٌ فَأَصْلُ مُنْهَبِهِ أَنَّ المَاءَ مَتَى كَانَ فِي أَرْضٍ مُتَمَلِّكَةٍ مَنِهُمُهُ وَمُنْعُهُ، إِلَّا أَنْ يَرِدَ عَلَيْهِ قَوْمٌ مُتَمَلِّكَةٍ مَنِهُمُهُ وَمُنْعُهُ، إِلَّا أَنْ يَرِدَ عَلَيْهِ قَوْمٌ لَا يَنْعُهُ وَمُنْعُهُ، وَيُخَافُ عَلَيْهِمُ الهَلاكَ، وَحَمَلَ الحييثَ عَلَى آبَارِ الصَّحْرَاءِ التَّي تُتَعَدُّ فِي الأَرْضِينَ الغَيْرِ مُتَمَلِّكَةٍ، فَرَأَى أَنَّ صَاحِبَهَا - أَعْنِي: اللَّذِي حَمَّرَهَا - أَوْلَى بِهَا، فَإِذَا رَوَتْ مَاشِيئَةُ تَرَكَ الفَصْلَ لِلنَّاسِ، وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ البَيْرِ لا تُتَمَلِّكُ إلا لِحْبَاء) (١٠).

يعني: لو أنَّ إنسانًا احتاج إلى الماء فمنعَه، فإنَّ هذا لا يجوز، بل يجب عليه أن يدفعه إيَّاه، وله بعد ذلك أن يُطالبُه بالقيمة إذا احتاج، لا سيَّما إذا كان يُخشى عليه من الهلاكِ فيجب أن يُقلِّم له الماء.

⁽١) يُنظر: "النوادر والزيادات لابن أبي زيد (٥/١) قال: "قال مالك: ومعنى ذلك في آبار الماشية؛ لأنه إذا منع فضل الماء لم يرع ذلك الكلأ الذي يذلك الوادي إذا لم يجد ما يسقى به، فصار متعاً للكلاء وذلك في آبار الماشية التي في الفلوات لا تباع ولا تورث، وصاحبها الذي احتفرها أو ورثته أحق بمائها يسقون منها قبل غيرهم، ثم ليس لهم منم الناس أن يسقوا بفضلها. قال ابن حبيب: وهو قول ابن الماجشون. وقال ابن عبدالحكم: وهو قول جميم أصحابنا وهو قول اللك.

[حكمُ التفرقة بين الوالدة وولدها في البيع]

◄ تولى : (وَمِنْ مَذَا البّابِ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ الوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا، وَذَلِكَ أَنْهُمُ
 التَّفَقُوا عَلَى مَنْعِ التَّفْرِقَةِ فِي المَبِيعِ بَيْنَ الأُمُّ وَوَلَدِهَا، لِلْبُوبِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسّلامُ: "مَنْ قَرْقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا، فَرَّقَ اللّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِيَّتِهِ لَعَيْمِهِ القِيَامَةِ».

يقول المولِّف كَثَلَالُهُ أَنَّ مَمَّا يُلحق بهذا البابِ التفريقُ بين الوالدة وولدها، وهذه مسألة مهمّة جدًّا، وقد اختلف فيها العلماء، وقد جاء في الحديث الذي أورده المؤلف: "مَنْ قَرَّقَ بَيْنَ وَالِلدَّ وَوَلَدِهَا فَرَقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّيْهِ يَوْمَ الْقَهَامَةِ»، وهذا حديث حسنٌ رواه الترمذي^(۱)، وغيره^(۱)، وحسَّنه العلماء^(۱۱)، وفيه كلام لبعضهم (۱³⁾، ولكن له عدَّة طرق.

بقيت مسألتان، لذلك قال المؤلف كَظُلَاله:

(وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي مَوْضِمَيْنِ: فِي وَقْتِ جَوَازِ النَّفْرِقَةِ، وَفِي حُكُمِ البَيْعِ إِذَا وَقَعَ، فَأَمَّا حُكُمُ البَيْعِ، فَقَالَ مَالِكٌ: يُفْسَخُ، وَقَالَ النَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِفَةَ: لَا يُفْسَخُ، وَأَيْمَ البَّاعِمُ وَالمُشْتَرِي).

المسألةُ الأولى: لو حصل هذا البيع فما الحكم؟ أي: لو تمَّ العقد فهل يَفسد أو لا؟

 ⁽۱) أخرجه الترمذي (۱۲۸۳)، وقال: حديث حسن غويب، وحسَّنه الألبّانيُّ في امشكاة المصابيح، (۱۳۳۱).

 ⁽۲) أخرجه آحمد في المسنده (۸۲/۸۵)، وحَشّه بمجموع طرقه وشواهده الأرناؤوط، والحاكم في اللمستدرك (۱۳/۲)، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وغيرهما.

⁽٣) الترمذي (١٢٨٣)، والحاكم (٦٣/٢)، وغيرهما.

⁽٤) يُنظر: "بلوغ المرام؛ لابن حجر (٣١٠) قال: ولكن في إسناده مقال، وله شاهد.

المالكيةُ: يرون بطلان البيع(١).

والحنفية (٢٠)، والشافعية (٢٠): يرون صحَّته؛ لأنهم يرون أن النهي يتوجَّه إلى نفس التفريق، ولا يتوجه إلى العقد، بل إلى أمر زائد؛ وهي تلكم الرحمة والعطف الموجود^(٤).

تال: (وَسَبَبُ الخِلَافِ هَلِ النَّهْيُ يَقْتَضِي فَسَادَ المَنْهِيِّ إِذَا كَانَ لِعِلَمْ مِنْ عَلَى المَمْنِعِيَّ إِذَا كَانَ لِعِلَمْ مِنْ خَارِجٍ؟ وَأَمَّا المَوْفُتُ الَّذِي يَنْتَقِلُ فِيهِ المَمْنُعُ إِلَى الجَوَازِ فَقَالَ مَالِكٌ: حَدُّ ذَلِكَ الإِنْفَارُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: حَدُّ ذَلِكَ سَبْعُ سِنِينَ أَنْ ثَمَانٍ، وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ: حَدُّهُ فَوْقَ عَشْرِ سِنِينَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَفَعَ نَفْسَهُ وَاسْتَغْنَى فِي حَيَاتِهِ عَنْ أُمِّهِ).

المسألة الثانية: هل هذا على إطلاقه أو أن هناك سِنًّا محدَّدة؟ اختلف العلماء في ذلك:

فالإمام مالك تَشَكِّلُهُ يرى أنَّ حدَّ الوقت الذي يُنتقَلُ فيه من عدم جواز النفريق إلى الجواز هو الإثغار^(ه).

- (١) يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير، وحاشية الدموقي (٦٥،٣٠) قال: (وفسخ) العقد المتضمن للتفرقة إذا كان عقد معاوضة (إن لم يجمعاهما في ملك) واحد بأن أبي مبتاع الأم أن يشتري الولد أو عكسه، فإن جمعاهما صح البيع، ومحل الفسخ أيضًا حيث لم يفت المبيع، وإلا لم يفسخ، وجبرًا على جمعهما في حوز.
- (٢) يُنظر: «الهداية في شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (٣/ ٥٤) قال: فإن فرق، كره له
 ذلك، وجاز العقد.
- (٣) يُنظر: «منهاج الطالبين» للنووي (٩٩)، قال: ويحرم التفريق بين الأم والولد حتى
 يميز، وفي قول: حتى يبلغ، وإذا فرق ببيع أو هبة، بطل في الأظهر.
- (٤) مذهب الحتابلة، ينظر: «المغني» لابن قدامة (١٠٨/٣٠) قال: مسألة، قال: وإذا سبوا، لم يفرق بين الوالد وولده، ولا بين الوالدة وولدها، أجمع أهل العلم على أن التفريق بين الأم وولدها الطفل غير جائز... ثم قال: فصل: وإن فرق بينهما بالبيع، فالبيع فالسد.
- (a) يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير (٣/٦٤) قال: (أو بيع أحدهما) الأم أو الوالد=

و «الإثغار»: هو سقوطُ سنِّ البهيمة ثم نباتها ثانيةً(١).

والشافعية: حدُّوا ذلك بسبع سنين ويجوز التفريق فيما فوقها التفريق^(٢).

والأوزاعيُّ: حدَّه بما فوق عشر سنين (٣).

وأما الحنابلة: فحدُّوا ذلك بسنِّ البلوغ (٤).

وأبو حنيفة: قال له أن يبيع أحدهما؛ لأن الملك متفرق فلا يتناوله النهي عن التفريق^(ه).

 ⁽لعبد سيد الآخر)، ولو غير مأذون لاحتمال أن يعتقه سيده، ولا يستثنى ماله (ما لم
 يثغر) أي: مدة عدم نبات بدل رواضعه بعد سقوطها إثغارًا (معتادًا)، فإن تعجل
 الإثغار فلا تذبيق.

⁽١) يُنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢١٣/١) قال: الإنغار: سقوط سن الصبي ونباتها، والمراد به هاهنا السقوط. يقال: إذا سقطت رواضع الصبي، قبل: ثغر فهو مثغور، فإذا نبتت بعد السقوط قبل: اثغر، واتغر بالناء والتاء تقليره: الثغر، وهو افتحل، من الثغر، وهو ما تقدم من الأسنان، فمنهم مَنْ يقلب تاء الافتعال ثاء، ويدخم فيها الثاء الأصلية، ومنهم مَنْ يقلب الثاء الأصلية تاء، ويدغمها في تاء الافتعال.

⁽٣) يُنظر: "أسنى المطالب" لزكريا الأنصاري (٤١/٣) قال: (وهذا) أي: تحريم التفريق بما ذكر (فيما دون التمييز) لصغر أو جنوني، تغتمبيره بذلك أحم من قول الأصل، ويمتد التحريم إلى بلوغه من التمييز سبع سنين أو ثمان تقريباً (١) فيما دون البلوغ، فلا يحرم التفريق بعد التمييز لاستقلال الولد حيثنا. . وقال: (ويكره) التفريق بينهما بعد النميز رخى بعد البلوغ)؛ لما فيه من الشريش، ويصح المقد.

 ⁽٣) يُنظر: «الأوسط» لابن المنذر (٢٥٠/١١) قال: وقال الأوزاعي: إذا استغنى عن أمه، فقد خرج من الصغر.

 ⁽٤) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (١٩٧/١) قال: (ولا يفرق) بنحو بيع أو هبة (بين ذوي رحم محرم) كأب وابن وأخوين، وكعم وابن أخيه وخال وابن أخته ولو بعد بلوغ.

 ⁽٥) يُنظر: "الهداية في شرح بداية المبتدي؛ للمرغيناني (٩٤/١٣) قال: ولا بد من اجتماعهما في ملكه لما ذكرنا، حتى لو كان أحد الصغيرين له والآخر لغيره، لا بأس بيم واحد منهما.

◄ قولكم: (وَيَلْحَقُ بِهَذَا البَابِ إِذَا وَقَعَ فِي البَيْعِ غَبْنُ لَا يَتَغَابَنُ
 النَّاسُ بِمِثْلِهِ هَلْ يُفْسَعُ البَيْعَ أَمْ لَا؟).

بعض العلماء يرى أنه إذا وجد غبنًا زائدًا فسخَ البيعَ^(١)، وبعضه لا يرى ذلك^(١٢).

تولى، (فالمَشْهُورُ فِي المَنْهَبِ أَنْ لَا يُفْسَخُ^(٣). وَقَالَ عَبْدُالوَهَابِ: إِذَا كَانَ فَوْقَ الثُّلُثِ رُدَّ، وَحَكَاهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكِ^(٤).
 مَالِكِ^(٤)).

واعتبارهم الثُّلتُ؛ لكونه معتبرًا في أمور أخرى في الشريعة؛ كقوله ﷺ إذا أرسل من يخرس النخل: ﴿إِذَا خَرَسْتُمْ فَدَعُوا الثُّلُكُ فَإِنْ لَمْ

(١) العتابلة ينظر: "شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٤١/١٣) قال: من أتسام الخيار (خيار غبن يخرج عن عادة) نشا؛ لأنه لما لم يرد الشرع بتحديده، فرجع فيه إلى العرف كالقبض والحرز، فإن لم يخرج عن عادة، فلا فسخ؛ لأنه يتسامع به.

(٢) وهو قول الجمهور:

الأحناف، يُنظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين؛ (١٤٢/٥) قال: (و) اعلم أنه (لا رد بغين فاحش)، هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (في ظاهر الرواية)، وبه أفتى بعضهم مطلقًا كما فى القنية.

المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير و«حاشية الدسوقي» (٩٤/١) قال: (ولا) يرد المبيع (بغين) بأن يكثر الثمن، أو يقل جدًّا (ولو خالف العادة) بأن خرج عن معتاد العقلاء.

اللّمافعية، يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (١٣/٢) قال: (فرع الغين لا يوجب) أي: يثبت (الرد وإن فحش كمن اشترى زجاجةً ظنّها جوهرةً لتقصيره) حيث لم يبحث.

- "لمالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (١٤٠/٣) قال:
 (ولا) يرد المبيع (بغين) بأن يكثر الثمن، أو يقل جدًّا (ولو خالف العادة) بأن خرج عن معناد العقلاء.
- (٤) "عيون المسائل" للقاضي عبدالوهاب المالكي (ص٣٩٩) إذا ظهر في البيع غبن كثير نظر؛ فإن كان من أهل النظر والبصيرة بتلك السلعة وأسعارها في وقت البيع لم يثبت الفسخ، وإنْ كانا أو أحدهما جاهلاً بتقلب السعر وتغيره عند العقد، وتفاوت الغين فيما عقدا عليه، ثبت له الفسخ، ومن أصحابنا من اعتبر الثلث في القيمة.

تَدَعُوا النُّلُثَ فَدَعُوا الرُّبُعُ" ()، وكذلك قال في الرصيَّة: «النُّلُثُ وَالنُّلُثُ كَنْسُ ('').

◄ ترلات: (وَجَعْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - الخِيَارُ لِصَاحِبِ الجَلْبِ
 إِذَا تُلِقِي خَارِجَ المِصْرِ، دَلِيلٌ عَلَى اعْتِبَارِ الغَبْنِ، وَكَذَلِكَ مَا جَعَلَ لِمُنْظِذِ بْنِ حِبَّانَ مِنَ الخِيَارِ ثَلَاقًا، لمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ يُغْبَنُ فِي البُيُوعِ، وَرَأَى قَوْمٌ لِللَّهِ فِي السَّلَفِ الأَوْلِدِ أَنَّ لُحُكُمُ الوَالِدَةِ، وَقَوْمٌ رَأَوْا فَلَكَ خُكُمُ الوَالِدَةِ، وَقَوْمٌ رَأَوْا فَلَكَ غُكُمُ الوَالِدَةِ، وَقَوْمٌ رَأَوْا فَلَكَ غُكُمُ الوَالِدَةِ،

عَكَسَ المؤلِّف لَظَلَمُهُ الاسم، والصواب: «حَبَّانُ بْنِ مُنْقِذَ»(٣)، وهذا هو الرَّجل الذي شكا إلى رسول الله ﷺ أنَّه يُخدع في البيوع.

وبعضهم علَّل بأن في عقلِه شيئًا؛ فقال له رسول الله ﷺ: ﴿إِذَا البَّمُتُ فَقُلُ لَا خِلَابَةَهُۥ ۚ؟؛ أي: لا خَدِيعة، يعني بذلك: أن يضعَ هذا شرطًا.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

أُ (الْبَابُ السَّادِسُ فِي النَّهْي مِنْ قِبَلِ وَقْتِ العِبَادَاتِ)

هذا بابٌ موجَز يتعلق بالنهي بسبب أوقات العبادة؛ أي: كالذي لو تلبستَ به لشغلك عن طاعة الله، وأكثر الفقهاء يبحثون مثل هذه المسألة في صلاة الجمعة؛ لعلاقتها بالجمعة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ كَاتُمُ اللَّهِ مَا مُثْوَا إِذَا قُودِكَ لِلشَّلَوْةِ مِن تَوْرِ ٱلْجُمْمَةِ قَاسَعُوا إِلَى ذِكْرٍ اللَّهِ الجمعة: ٩].

⁽١) أخرجه أبو داود (١٦٠٥)، وضَعَّفه الأَلْبَانيُّ في "ضعيف أبي داود" (٢٨١).

٢) أخرجه البخاري (١٢٩٥) ومسلم (١٦٢٨).

 ⁽٣) يُنظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (١٠/١) قال حبان: بفتح أوله وتشديد الموحدة: ابن متقذ. وقال أيضًا في «هدي الساري» (ص٢٨٠): حديث ابن عمر أن رجلًا كان يخدع في البيوع هو: حبان بن منقذ.

⁽٤) أخرجه البخاري (٢١١٧) ومسلم (٣٨٥٥).

وهذا الباب يدخل تحته عدة مسائل، ونظرًا لأهميتها سنشير إليها بإيجاز:

أُولًا: ما المراد بالنداء الذي جاء ذكره في قوله تعالى: ﴿فَيَأَيُّمَا الَّذِينَ مَاسُورًا إِذَا نُودِكَ الشَّلَاةِ مِن وَهِرِ ٱلْجُمُمُمَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرٍ ٱللَّهِ [الـجـمــة: ٩]؟ فهل هو الأذان الأول ـ الذي وضعه عُثمان ـ أم هو الأذان الثاني؟

ويوضِّح ذلك الحديث الذي أخرجه البخاريُّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: «كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الإِمَامُ عَلَى الوِئْبَرِ عَلَى عَهْدِ النِّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ ﴿، فَلَمَّا كَانَ غُثْمَانُ ﴿، وَكُثُرَ النَّاسُ زَادَ النَّذَاء الثَّالِثُ عَلَى الزَّوْرَاءِ، (١٠).

و «الزوراء»: دار عالية بسوق المدينة، كان يُؤذَّن عليها.

و النداء الثالث: وسمي ثالثًا؛ لأنه مزيد على الأذان بين يدي الإمام، والإقامة للصلاة.

فما حكم البيع إذا جلس الإمام على المنبر ونودي لصلاة الجمعة؟ ولو تم ذلك البيع فهل يكون فاسدًا؟

وهل هذا خاص بالبيع أو تدخل تحته العقود الآخرى التي تُشغِل عن الصلاة؟

وهل هذا الحكم يَخُصُّ صلاة الجمعة أو تُلحَق بها الصلوات الأخرى التي قد تشغل عنها مثل هذه البيوع؟

وهل المنع يختص بمن يجب عليه السعي فلا يشمل غيره؛ كالمريض والمسافر والصبي والمرأة؟

لأن هؤلاء قد استثنوا؛ كما جاء في حديث طارق بن شهاب: «صَلَاةُ الْجُمُمَةِ حَقَّ وَاجِبٌ عَلَى كُلُّ مُسْلِمٍ إِلَّا أَرْبَع: عَبْدٌ مَمْلُوكُ، أَوْ صَبِيٍّ، أَوِ

⁽١) أخرجه البخاري (٩١٢).

امْرَأَةٌ، أَوْ مَرِيضٌ" (١)، وفي بعض الروايات: «أَوْ مُسَافِرٌ" (٢).

وفي بعضَها: «إِلَّا خَمْسَةٌ» (٣)، وذكر الكُلَّ معًا.

وذكر العلماءُ رحمهم الله تعالى أنه لو كان إنسان في بلدة ولم يوجد العدد الذي تنعقد بهم الجمعة وباع يكون بيعه صحيحًا ولا إثم عليه.

هذه المسائل عرضتها؛ لأنَّ المؤلِّف سيشير إلى شيء منها.

تال: (وَذَلِكَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ فِي وَقْتِ وُجُوبِ المَشْيِ إِلَى الجُمْعَةِ فَقَطْ؛ لِلقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا ثُودِكَ الْشَلَاةِ مِن بَوْرِ ٱلْجُمْعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى الجُمْعَةِ فَقَطْ؛ لِلقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَهُونَكَ الْجَمْعَةِ الْمُعْمَةِ فَاسْعَوْا إِلَى اللهِ وَذَرُوا اللَّبِيَّ ﴾ [الجمعة: ٩]).

إذًا: النهي يتعلَّق بالأذان الثاني، الذي يُحدَّد بجلوس الإمام على المنبر.

◄ قال: (وَهَذَا أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِيمَا أَحْسَبُ، _ أَغْنِي: مَثْعَ البَيْعِ
 عِنْدَ الأَذَانِ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ الزَّوَالِ وَالإِمَامُ عَلَى المِنْبِ()⁽¹⁾.

⁽١) أخرجه أبو داود (١٠٦٧) وغيره، وصحَّحه الألبّانيُّ في اصحيح أبي داوده (٩٧٨).

 ⁽٢) أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١٩٣)، والطبراني في «المعجم الكبير»
 (١٩/١٥)، وصُمَّفه ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١٩١١/٢)، والألْبَائيُّ في «إرواء الغلباء» (١٩٢٥).

 ⁽٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٢/١)، وَضعَفه الأَلْبَانئِ في «السلسلة الضعيفة» (٣/١٤).

⁽٤) الأحناف، يُنظر: «مختصر القدوري» (٠٤) قال: وإذا أذن الموفنون يوم الجمعة الأذان الأول، ترك الناس البيع والشراء، وتَوَجُّهوا إلى صلاة الجمعة. المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ المدوير (/٢٦١٩) قال: (و) كره (بيع) مَنْ لا تلزمه (كميد) ومسافر مع مثلة (بسوق وقتها) أي: من حين جلوس الخطيب على

المنبر إلى الفراغ من الصَّلاة؛ لئلًا يستبدوا بالربح دون الساعين لها لا بغير سوق، ولا بغير وقتها، وأما من تلزمه فيحرم عليه البيع والشراء وقتها.

الشافعية، يُنظر: «منهاج الطالبين» للنووي (٤٩) قال: ويحرم على ذي الجمعة التشاغل بالبيم وغيره بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب.

(هذا أمرٌ مجمع عليه) كما ذكر المؤلف كَثَلَتْهُ؛ لكنَّ الخلاف بين العلماء فيما لو حصل البيع، هل يفسد أم لا؟ لذا قال كَثَلَتْهُ:

تولىمَّ: (وَاختَلَفُوا فِي حُكْمِهِ إِذَا وَقَعَ هَلْ يُفْسَخُ أَمْ لَا؟ فَإِنْ
 فُرِخَ فَعَلَى مَنْ يُفْسَخُ؟ وَهَلْ يَلْحَقُ سَائِرُ المُقُودِ فِي هَذَا المَعْنَى بِالبَيْعِ أَمْ
 لا يَلْحَقُ؟).

فهل يجوز عقد النكاح بعد النداء الثاني إذا جلس الإمام؟ وهل يجوز أن تصلح بين خصمين؟ وهل يجوز أن تؤجِّر دارًا أو حانوتًا؟ وهل لك أن تهب؟ إلى غير ذلك من العقود الأخرى؟

وأكثر العلماء على أن العقود الأخرى جائزة، وأن المنع خاصّ بالبيع؛ لأنَّ وقوعها نادرٌ، وتعليلهم وجيه في هذه المسألة.

◄ قول ﴿ (فَالْمَشْهُورُ عِنْدَ مَالِكٍ أَنَّهُ يُفْسَخُ ﴾ (١٠).

وهي كذلك رواية عن الإمام أحمد كَظَّلْللهُ (٢).

الحنابلة، يُنظر: "شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (۲۲/۲) قال: فصل في موانع
 صحة البيع (ولا يصح بيع) ولو قل المبيع ممن تلزمه جمعة (ولا) يصح (شراء ممن
 تلزمه جمعة) ولو بغيره (بعد ندائها) أي: آذان الجمعة أي: الشروع فيه.

⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير (٣٨٨١) قال: (وضخ بيع) حرام، وهو ما حصل معن تلزمه، ولو مع من لا تلزمه (وإجارة) هي بيع المناقم، (وتولية) بأن يولي غيره ما اشتراه بيا الشتراه (وشركة) بأن يبيمه بمض ما اشتراه (وإقالة)، وهي قبول در السلعة لربها (وشفعة) أي: أخذ بها لا تركها إن وقع شيء مما يذكر (بأذان ثان) أي: عنده وهو ما يفعل حال الجلوس على المنبر إلى الفراغ من الصلاة لا قبله.

⁽٢) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢٢/١٧) قال: فصل في موانع صحة البيع (ولا يصح بيع) ولو قل المبيع ممن تلزمه جمعة (ولا) يصح (شراء ممن تلزمه جمعة) ولو يغيره (بعد ندائها) أي: أقان الجمعة أي: الشروع فيه، ولو لأحد جامعين بالبلد قبل أن يؤذن في الآخر، صَحَّحه في القصول (الذي عند المنبر) عقب جلوس الإمام عليه؛ لقبل قد تمالى: ﴿فَيَا أَلِينَ مَاشُوا إِنَّ شُوعِي الشَّلَةِ مِن يُور المُحْمَثَةِ قَامَتُوا إِلَيْ وَمِن المُحْمَثَةِ قَامَتُوا إِلَيْ وَمِن المُحْمَثَةِ قَامَتُوا إِلَيْ وَمِن المُحْمَثَةِ قَامَتُوا إِلَيْ وَمِن المُحْمَثِةِ قَامَتُوا إِلَيْ وَمِن المُحْمَثِةِ قَامَتُوا إِلَيْ السَّوِي المُحْمَثِةِ قَامَتُوا إِلَيْ اللَّهِ الجَمْمَةِ قَامَتُوا إِلَيْ اللَّهِ الجَمْمَةِ قَامَتُوا إِلَيْ اللَّهِ الجَمْمَةِ قَامَتُها إِلَيْ اللَّهِ الْحَمْمَةِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الل

◄ تولىًم: (وَقَدْ قِيلَ: لَا يُفْسَخُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(۱)، وَأَبِي خَيفَةً^(۲)).

وكذلك أحمد في الرواية الأخرى^(٣)وهي أيضًا رواية عن مالك^(٤).

◄ تولاً: (وَسَبَبُ الخِلَافِ كَمَا قُلْنَا غَيْرَ مَا مَرَّةٍ هَلِ النَّهْيُ الوَارِدُ
 لِسَبَبِ مِنْ خَارِجٍ يَقْتَضِي فَسَادَ المَنْهِيِّ عَنْهُ أَوْ لا يَقْتَضِيهِ؟).

والنهي لا يتوجَّه إلى ذات البيع؛ لأن البيع إذا توفرت أركانه وتمت شروطه أصبح صحيحًا، لكن وجد أمر عارض هو الذي تسبب في عدم جواز البيع، وهو أن هذا البيع سيشغل المسلم عن صلاة المحعة.

 ⁽١) يُنظر: "منهاج الطالبين للنووي (ص٤٤) قال: ويحرم على ذي الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب، فإن باع صح، ويكره قبل الأذان بعد الزوال، والله أعلم.

⁽٢) يُنظر: «الهداية في شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (٩٤/٣) قال: «والبيع عند أذان الجمعة» قال الله تعالى: ﴿وَنَزُولَا النَّجِهُ وَالْجِمعة: ٤٩، ثم في إخلال بواجب السعي على بعض الوجوه، وقد ذكرنا الأذان المعتبر فيه في كتاب الصلاة. قال: ﴿وَكُل ذَلْكَ يكره؛ لما ذكرنا، ﴿وَلا يُفسد به البيع؛ لأن الفساد في معنى خارج زائد لا في صلب العقد، ولا في شرائط الصحة.

 ⁽٣) يُنظر: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» للمرداوي (٣٢٤/٤)، قال: وقيل:
 يصح مع التحريم، وهو رواية في «الفاق».

 ⁽٤) يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير (٣٨٨/١) قال: وقيل: لا فسخ، والبيع ماض، ويستغفر الله.

وَالْأَصَدُرُ ۞ لِيَعْزِيَهُمْ لَلَهُ أَحْسَنَ مَا عَبِلُواْ وَيَزِيدُهُمْ مِن فَضْلِيدٌ وَاللَّهُ يَزُقُ مَن يَشَاتُهُ بِعَبْرِ حِسَابٍ ۞﴾.

وهذا فضل عظيم من الله ﷺ، وهؤلاء موجودون في كلِّ زمان ومكان، هؤلاء الذين لا تشغلهم الحياة الدنيا عن الآخرة، لا يتعلقون بأهداف فانية ويتركون الباقية، بل قلوبهم معلقة بالله، في ليلهم ونهارهم، يتقلبون على جنوبهم، ويذكرون الله ﷺ؛ كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذَكُونَ لَنَكُونَ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ ا

فهل لو وقع البيعُ من امرأة أو صبي أو مسافر _ وهؤلاء لا تجب عليهم الجمعة _ يكون البيع صحيحًا؟

والجواب: نعم؛ لأنه جاء في حديث طارق بن شهاب ـ الذي ذكرناه

(١) يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير (٣٨٨/١) قال: «وفسخ بيع» حرام، وهو ما حصل ممن تلزمه، ولو مع من لا تلزمه.

وكرهه ممَّن لا تلزمه، يُنظر: «الشرح الكبير، للشيخ للدردير (٣٨٦/١) قال: (و) كره (بيج) مَنْ لا تلزمه (كعبد) ومسافر مع مثله (بسوق وقتها) أي: من حين جلوس الخطيب على المنبر إلى الفراغ من الصلاة؛ لتلَّا يَشْبَدوا بالربح دون الساعين لها لا بغير سوق، ولا بغير وقتها، وأما من تلزمه فيحرم عليه البيع والشراء وقتها.

وكذا الحنابلة، ينظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢٧/٢) قال: فصل في مواتع صحة البيع «ولا يصح بيع» ولو قل المبيع ممن تلزمه جمعة (ولاً) يصح «شراء ممن تلزمه جمعة.

وأما الأحناف، والشافعية فالبيع عندهم لا يفسد. يُنظر: «الهداية في شرح بداية المبتدي، للمرغيناني (٥٤/٣) قال: ولا يفسد به البيع؛ لأن الفساد في معنى خارج زائد لا في صلب العقد، ولا في شرائط الصحة.

والشافعية، يُنظر: «منهاج الطالبين» للنووي (ص٤٩) قال: ويحرم على ذي الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب، فإن باع صح، ويُكُره قبل الأذان بعد الزوال، والله أعلم. آنفًا - «أَنَّهُمُمَةُ حَقِّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِلَّا أَرْبَعَةَ عَبْدُ مَمْلُوكٌ أَو امْرَأَةً أَوْ مَرِيضٌ أَوْ مُسَاوِنٌ (``) فهولاء يُستنون، فلو تمَّ العقد بين اثنين؛ أحدهما: تجب عليه الجمعة، والآخر: لا تجب عليه؛ فلا يحرَّمُ في حقَّ من تجب عليه، ويكره في حق من لا تجب عليه؛ لأنه أعان غيره على الإثم والله يقول: ﴿وَنَعَاوَوْا عَلَى الْهَرَ وَالْقَوْقَ السائدة: ٢).

تولىم: (وَأَمَّا أَهْلُ الظَّاهِرِ فَتَقْتَضِي أُصُولُهُمْ أَنْ يُفْسَخَ عَلَى كُلِّ
 م)(٢).

وهي رواية عن الإمام أحمد كَظَلَلْهُ^(٣).

تولى: (وَأَمَّا سَائِرُ المُقُودِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَلْحَقَ بِالبُيُوعِ؛ لِأَنَّ فِيهَا المَعْنَى الَّذِي فِي البَيْعِ مِنَ الشُّغْلِ بِهِ، لِأَنَّهَا تَقَعُ فِي هَذَا الوَقْتِ نَاوِرًا بِخِلافِ البُيْوعِ).

(١) أخرجه أبو داود (١٠٦٧) وغيره، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في "صحيح أبي داود" (٩٧٨).

(٢) يُنظر: «المحلى بالآثار» لابن حزم (٥/٩٧) قال: مسالة: ولا يحل البيع من أثر استراء الشمس، ومن أول أخذها في الزوال والعيل إلى أن تقضى صلاة الجمعة، فإن كانت قرية قد منع أهلها الجمعة أو كان ساكنًا بين الكفار ولا مسلم معه، فإلى أن يصلي ظهر يومه، أو يصلوا ذلك كلهم أو بعضهم، فإن لم يصل، فإلى أن يدخل أول وقت المصر.

ويفسخ البيع حينتلؤ أبدًا إن وقع، ولا يصححه خروج الوقت؛ سواء كان التبايع من مسلمين، أو من مسلم وكافر، أو من كافرين، ولا يحرم حينتلؤ نكاح، ولا إجازة، ولا سلم، ولا ما ليس بيعًا.

وقال (٢٦/٩): مسألة: ولا يحل البيع مذ تزول الشمس من يوم الجمعة إلى مقدار تمام الخطبتين والصلاة، لا لمؤمن، ولا لكافر، ولا لامرأة، ولا لمريض، وأما مُنْ شهد الجمعة فإلى أن تتم صلاتهم للجمعة، وكل بيع وقع في الوقت المذكور فهو مفسوخ.

 (٣) يُنظر: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» للمرداوي (٣٢٥/٤) قال: الثالث: مفهوم قوله: «مَنْ تلزمه الجمعة» أنها إذا لم تلزمه يصح بيعه، وهو صحيح، وهو المذهب، وعليه الأصحاب، وعنه لا يصح. وهذا رأيُ قليل من أهل العلم(١).

أما الجمهور فيفرِّقون (٢).

◄ تولىمَ: (وَأَمَّا سَائِرُ الصَّلَوَاتِ فَيُمْكِنُ أَنْ تَلْحَقَ بِالجُمْعَةِ عَلَى جِهَةِ
 النَّذب لِمُرْتَقِب الوَقْتِ).

سائر الصلوات لم يرد فيها نصَّ يتعلَّق بالنهي عن البيع، ولكنَّ الصلاة واجبة في جماعة، وليس للمسلم أن ينشغل عنها بأيَّ أمرٍ من الأمور، وكل أمر يشغله عن الصلاة لا شكَّ أنه يأثم به؛ لذلك قال المؤلف كَثَلِّهُ:

◄ قول (فَإِذَا فَاتَ فَعَلَى جِهَةِ الحَظْرِ. وَإِنْ كَانَ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ

(١) الأحناف، يُنظر: «الهداية في شرح بداية المبتدي» للمرغباني (٩٤/٥٠)، قال: «والبيح عند أذان الجمعة» قال الله تعالى: ﴿وَلَائُواْ الْبَيْحُ» [الجمعة: ٩٩]، ثم فيه إحملال بواجب السميع على بعض الوجوه، وقد ذكرنا الأذان المعتبر فيه في كتاب الصلاة. قال: «وكل ذلك يكره؛ لما ذكرنا، «ولا يفسد به البيع؛ لأن الفساد في معنى خارج زائد لا في صلب العقد، ولا في شرائط الصحة.

المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير (٢٨٨/١) قال: «وفسخ بيع» حرام وهو ما حصل ممن تلزمه ولو مع من لا تلزمه «وإجارة» هي بيع المنافع «وتولية» بأن يولي غيره سا اشتراه بما اشتراه «وشركة» بأن يبيمه بعض ما اشتراه «وإقالة» وهي قبول رد السلعة لربها «وشفعة» أي: أخذ بها لا تركها إن وقع شيء مما يذكر «بأذان». تان».

الشافعية، يُنظر: «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج؛ (٣٤٤/٢) قال: "ويحرم على ذي الجمعة، أي: مُنْ تلزمه الجمعة «التشاغل عنها» بأن يترك السعي إليها «بالبيع وغيره؛ من سائر العقود والصنائع، وغير ذلك "بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب».

 (٢) الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٢٢/٣) قال: «ويصح إمضاء ببح خيار وبقية العقودة من إجارة وصلح، وقرض، ورهن وغيرها بعد نداء الجمعة؛ لأن النهي عن البيع وغيره لا يساويه في التشاغل المؤدي لفواتها.

الظاهرية، يُنظر: «المحلى بالآثار» لابن حزم (٧٩/٥) قال: ولا يحرم حينتني نكاح، ولا إجازة، ولا سلم، ولا ما ليس بيمًا. (V188)____

فِي مَبْلَغِ عِلْمِي، وَلِلَّذِكَ مَدَحَ اللَّهُ تَارِكِي البُيُوعِ لِمَكَانِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ رَبَالُ لَا لَلْمِيمِ عَِنَرُةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ أَتَهِ وَإِقَارِ الصَّلَاةِ وَإِيَّارِ التَّكَوْنُ﴾).

ففي هذه الآية أثنى اللّهُ على عباده المؤمنين الذين يتسابقون إلى فعل الخيراتِ وإلى البرّ والطاعات، وخاصةً ما يتعلّقُ بأداء الصلوات.

تولى : (وَإِذْ قَدْ أُنْبِتَتْ أَسْبَابُ الفَسَادِ المَاتَّةِ لِلْبُيُوعِ فَلْنَصِرْ إِلَى
 ذِخْرِ الأَسْبَابِ وَالشُّرُوطِ المُصَحِّحَةِ لَهُ، وَهُوَ القِسْمُ النَّانِي مِنَ النَّظَرِ العَامُ
 في البُّيوع).

بعد أن بيَّن المؤلف كَثَلَّلْهُ البيوعَ غير الصحيحة، سببيِّن لنا بأن أكثر البيوع صحيحة، وأنها إذا خَلَت من الموانع فإنَّ الأصل فيها الصَّحَّة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَأَكُلَّ اللهُ ٱلْمُنِّعَ يَحَرَّمُ الرِّيْلُ ﴾ [البقرة: ٧٧].



[الجُزْءُ النَّالِثُ: أَسْبَابُ الصِّحَّةِ فِي البُيُوعِ المُطْلَقَةِ] _____

[البَابُ الأَوَّلُ: فِي أَلْفَاظِ البَيْعِ وَالشِّرَاءِ]

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(القِسْمُ الثَّانِي:

وَالأَسْبَابُ وَالشُّرُوطُ المُصَحِّحَةُ لِلْبَيْعِ هِيَ بِالجُمْلَةِ ضِدُّ الأَسْبَابِ المُفْدِدَ لَهُ المُفْدِدَ لَهُ المَفْدِدَ لَهُ المَفْدِدَ لَهُ المَفْدِدَ وَلَمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالتَّالِثُ: فِي المَاقِدَيْنِ، فَفِي هَذَا القِسْمِ ثَلاَتُهُ أَبُوابٍ. وَالتَّالِثُ: فِي المَاقِدَيْنِ، فَفِي هَذَا القِسْمِ ثَلاَتُهُ أَبُوابٍ.

أَرْكَانُ البيعِ الَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا حَقِيقَتُهُ ثَلَاثَةٌ:

الأولُ: العقد، وهو الصَّيغَةُ، الإيجاب والقبول، أوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الرِّصَا، مِنْ قَوْلِ أَوْ فعل أَو إِشَارَةِ أَوْ كِتَابَةٍ مِنْ الجَانِبَيْنِ أَوْ أَحْدِهِمَا، كما سبين.

> الثاني: المَعْقُودُ عَلَيْهِ، مِنْ ثَمَنِ وَمُثَمَّنِ. وَالثَّالِكُ: العَاقدانِ، وهما البَائِع وَالمُشْتَرِي.



[البَابُ الأُوَّلُ: فِي العَقْدِ]

> توله: (وَالمَعْدُ لَا يَصِحُ إِلَّا بِأَلْفَاظِ البَيْعِ وَاللَّرَاءِ الَّتِي صِيعَتُهَا مَاضِيَةٌ، مِثْلُ أَنْ يَقُولُ البَافِعُ: قَدْ بِعْنَى سِلْمَتَكَ بِكَنَا وَكَذَا، فَقَالَ: قَدْ بِعْنَهَا الشَّرَيْثُ مِنْك، وَيَقُولُ المُشْتَرِي: قَدِ الشَّرَيْثُ مِنْك، وَإِذَا قَالَ لَهُ: بِعْنِي سِلْمَتَكَ بِكَنَا وَكَذَا، فَقَالَ: قَدْ بِعْنُهَا فَمِينًا مَالِكِ أَنَّ البَّيْعُ قَدْ وَقَعْ، وَقَدْ لَزِمَ المُسْتَفْهِمَ إِلَّا أَنْ يَأْتِي فِي كَلِك فِيدًا الشَّافِمِي أَلَّهُ لَا يَتِمُّ البَيْعُ حَتَّى يَقُولُ المُشْتَرِي: قَدِ الشَّرَيْثُ مِنْك. اخْتُلِفَ هَلْ يَلْمَلُمْ البَيْعُ أَمْ المَشْتَرِي بِكَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: قَدِ الشَّيْقُ مِنْك. اخْتُلِفَ هَلْ يَلْرَمُ البَيْعُ أَمْ البَيْعُ أَمْ المَشْقِي بِكَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: قَدِ الشَّارِيْثُ مِنْك. اخْتُلِفَ هَلْ يَلْرَمُ البَيْعُ أَمْ المَشْقِي يَقَدُلُ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ يَتَعُمُ البَيْعُ إِلمُنْفَاظِ لَا الشَّافِعِيُّ أَنْهُ يَتَعْمُ البَيْعُ بِالأَلْفَاظِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَتَعُمُ البَيْعُ إِلمُ التَّهُمُ وَمِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَتَعُمُ البَيْعُ إِللَّافَاظِ الشَّافِعِيِّ الْمُعْامَاعَاةُ دُولًا وَكُذَا وَلَا لَكُولُونَ هَلَ اللَّافِعِيْ الْمُعْلَقِيْ عِنْدَ الشَّافِعِيْ الْمُعْلَقَةُ وَلًا وَكُذَا وَلَا الْمُعْلَقِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ الْمُعْلَقَةُ وَلًا وَلَا يَكْفِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ الْمُعْلَقَةُ وَلَا وَلَا يَكْفِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ المُعْلَقَةُ وَلَا وَلَا يَكْفِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ المُعْلَقَةُ وَلَا وَلَا يَكْفِي عِنْدَ الشَّاعِلَةُ وَلَا وَلَا يَكْفِي عِنْدَ الْمُعْلَقِيْلُ الْمُعْتَلِقُ وَلِي الْمُعْلِقُ الْمُنْ الْتَلَقِيْلُ وَلَا يَكْفِي عِنْدَا الشَّاطِاءُ وَلَا الْمُعْلِقُ وَلَا الْمُعْلِقُولُ الْمُنْ الْمُعْلِقُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْعِلُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْلِقُ الْمُنْ الْمُنْعُلُولُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْعُلِقُ الْمُنْ الْمُولُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ ال

بدأ المؤلّف كَظَلَمُهُ بالكلام على العقد لقلّة الكلام عليه، وينعقد البيع بما يدلُّ عليه، وله صيغتان: صيغة قولية، وصيغة فعلية.

الصيغة القولية: وهي الإيجابُ والقبول؛ مثل أن يقول: بعتك هذا الشّيء، أعطيتك هذا الشيء، ملكتك هذا الشيء، فالمهمُّ أنه ليس هناك لفظ معيَّن ينعقد به البيم، فأي لفظ يدل عليه فإنه ينعقد به.

⁽١) المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدودير (١٣)٤) قال: ﴿وَ يَعَقَد ﴿بِهِ قُولَ البَائِع ﴿بِعَنْكُ أَو المشتري «ابتعت» واشتريت، ونحو ذلك بصيغة الماضي «أو» بقول البائع (بعتك» أو أعطيتك أو نحو ذلك، كذلك «ويرضى الآخر فيهما» أي: في الصورتين، وهو البائع في الأولى، والمشتري في الثانية، بأي شيء يدل على الرضا وظاهره الانعقاد.

والصيغة الفعلية المعاطاة، وهي أن يعطي كل واحد الثاني بدون قول، وهو صحيح عند الجمهور^(۱)، خلافًا للشافعي^(۱)، فإنه قال: لا ينعقد إلا بصيغة، وهذا أيضًا قول أهل الظاهر^(۱).

تولىم: (وَلَا خِلَات فِيمَا أَحْسَبُ أَنَّ الإِيجَابَ وَالقَبُولَ المُؤثِّرَيْنِ فِي اللُّرُوم لَا يَتَرَاحَى أَخَدُهُمَا عَنِ النَّانِي حَتَّى يَفْتَرَقَ المَجْلِسُ، (أَغْنِى:

(١) الأحناف، يُنظر: "كنز الدقائق الأبي البركات النسفي (ص٤٠٦) قال: هو مبادلة المال بالبراضي، ويلزم بإيجاب وقبول ويتعاط. وانظر: "درد المحتار" لابن عابندين (١٣/٤) قال: "وأما الفعل فالتعاطي" وهو التناول قاموس. "في خسيس ونفيس" خلافًا للكرخي، فإنه قال: لا ينعقد إلا في الخسيس.

المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي (٣/٣) قال: «وإن» حصل الرضا «بمعاطات» بأن يأخذ المشتري المبيع ويدفع للبائم الشمن أو يدفع البائع المعيع، فيدفع له الآخر ثمنه من غير تكلم ولا إشارة، ولو في غير المحقرات، ولزم البع فيها بالنقايض أي: قبض الشمن والمشمن.

الحتابلة، يُنظر: «مطالب أولي النهى» للرحيباني (٨/٣) قال: «وينعقده البيع «في غير كتابة»، وفي غير ضيني، ومو قوله: «اعتق عبدك على كذا» كألف منكاً. «ويتجه و» يتعتد أيضًا في غير شمني، ومو قوله: «اعتق عبدك على كذا» كألف منكاً، ويتجه و» والكثير؛ لدلالة الحال، جزم به أكثر الأصحاب؛ لعموم الأدلة، ولم ينقل عن النبي ﷺ، ولا عن أحد الصحابة استعمال ايجاب وقبول في بيعهم، ولو استعمل لنقل نقلًا شائمًا، وبينه النبي ﷺ، ولم يخف حكمه، ولم يزل المسلمون في النواقع ويتائهم ويباعاتهم على البيع بالمعاطاة؛ كقول المشتري: «أعطني بهذا» الدوهم، «خبرًا» فيعطهه البائع هما يرضيه»، وهو ساكت، أو يقول البائع: خذ هذا بدوهم، فإخذه، وهو ساكت،

- (٢) الشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٣٢٥/٣) ٣٢٦ قال: فلا ينعقد بالمعاطاة، إذ الفعل لا يدل بوضعه، فالمقبوض بها كالمقبوض ببيع فاسد، فيطالب كل صاحبه بما دفع إليه إن بقي، وببدله إن تلف.
- (٣) يُنظر: «المحلى؛ لابن حزم (١٣٣٧/١) قال: ولا يجوز البيع إلا بلفظ البيع، أو بلفظ الساء، أو بلفظ المسراء، أو يلفظ يعبر به في سائر اللغات عن البيع، فإن كان الشمن ذهبًا أو نفشة غير مقبوضين لكن حالين، أو إلى أجل مسمى، جاز أيضًا بلفظ الثبّن أو المداينة، ولا يجوز شيء من ذلك بلفظ الهبة، ولا بلفظ المصدقة، ولا يشيء غير ما ذكرنا أصلا.

أَنَّهُ مَنَى قَالَ لِلْبَائِعِ: قَدْ بِعْتُ سِلْمَتِي بِكَذَا وَكَذَا فَسَكَتَ المُشْتَرِي، وَلَمْ يَعْبَلِ البَيْعَ حَتَّى الْفَتَرَقَا، ثُمَّ أَنَى بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: قَدْ قَبِلْتُ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُ ذَلِكَ البَائِعَ)).

ذكر هنا كَثَلَثُهُ اتُفاق العلماء على أن الإيجاب والقبول المؤثرين في صحَّة البيع يشترط فيهما عدم التراخي حتى يفترق المجلس، أو يتشاغلا عنه بما يقطعه عرفًا(١).

والإيجاب: إثْبَاتُ الفِعْلِ الخَاصِّ، وَالدَّالِّ عَلَى الرِّضَا الوَاقِعِ أَوَّلًا

 (١) الأحتاف، يُنظر: «تكملة البحر الرائق؛ للطوري (٢٧٩/٥)، قال: وأما شرط مكانه فواحد، وهو اتحاد المجلس بأن كان الإيجاب والقبول في مجلس واحد، فإن اختلف لم ينعد.

المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي (٣/٣) قال: وإذا انعقد فيما إذا كان القبول بصيغة الأمر متقدمة على الإيجاب، فأوَلَى إذا كان الإيجاب بصيغة الأمر، وهو مقدم بأن يقول البائع: اشتر السلعة مني، أو خذها بكذا ونحوه، ويقول المشتري: اشتريت ونحوه؛ لأن الإيجاب وقع في محله.

وقال في «حاشية الدسوقي» (٥/٣): «تنبيه» لا يضر في البيم ألفصل بين الإيجاب والقول إلا أن يخرجا عن البيع لغيره عرفًا، والباقع إلزام المشتري في العزايدة، ولو طال الزمان أو انفض المجلس حيث لم يجو العرف بعدم إلزام، كما عندنا بمصر من أن الرجل إذا زاد في السلعة وأعرض عنه صاحبها أو انفض المجلس، فإنه لا يلزمه بها، وهذا ما لم تكن السلعة بيد ذلك المشتري، وإلا كان لربها الزامه بها.

الشافعية، بقرط: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (١/٩٤) ه)، قال: «فرع يشترط في محمدة «العقد» أن يقع «القبول» بعد الإيجاب «على الفور فلا يصح على التراخي» لكن لا يضر الفصل البير لعدم إشعاره بالإعراض عن القبول «ولا» يصح العقد «إن تخلل» بينهما «كلام أجنبي عن العقد»، ولو يسير، وإن لم يتفرقا عن المجلس؛ لان فيه إعراضًا عن القبول.

الحنابلة، يُنظر: فشرح منتهى الإرادات؟ للبهوتي (٦/٢) قال: فوه صح فتراخي أحدهما أي: الريجاب والقبول عن الأخر فوالبيعان بالمجلس لم يتشاغلا بما يقطعه أي: البع فحرفًا؟ لأن حالة المجلس كحالة العقد؛ لأنه يكتفى بالقبض فيه لما يعتبر فيه القبض، فإن تقرّقا عن المجلس قبل إتمامه أو تشاغلا بما يقطعه عرفًا، بطل؛ لأنهما أعرضًا عنه.

سَوَاءٌ وَقَعَ مِنْ البَائِعِ أَوْ مِنْ المُشْتَرِي؛ كَأَنْ يَبَتَدِئَ المُشْتَرِي فَيَقُولَ: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا بِأَلْفِ.

وَالقَبُولُ: الفِعْلُ النَّانِي، وَإِلَّا فَكُلُّ مِنْهُمَا إِيجَابٌ، أَيْ: إِنْبَاكُ فَسَمَّى الثَّانِيَ بِالقَبُولِ تَمْيِيزًا لَهُ عَنْ الإِنْبَاتِ الأَوَّلِ؛ وَلِأَنَّهُ بَقَعُ قَبُولًا وَرِضًا بِفِعْلِ الأَوَّلِاً.

ولكن اختلفوا في زمن لزوم البيع، هل هو بالإيجاب والقبول، أم بالافتراق عن المجلس؟ ولهذا قال كَثَلَقْهُ:

◄ تولى : (وَاخْتَلَفُوا مَتَى يَكُونُ اللُّرُومُ ؟ فَقَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَة ، وَأَصْحَابُهُمَا، وَطَائِفَة مِنْ أَهْلِ الممينية: إنَّ البَيْع يَلْزَمُ فِي المَجْلِسِ بِالقَوْلِ، وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِفَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَلُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو فَوْرٍ، وَوَاوُدُ، وَابْنُ عُمَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ : البَيْعُ لَازِمٌ بِالِالْقِرَاقِ مِنَ المَجْلِسِ، وَتَأْهُمَا مَهْمَا لَمْ يَغْتَرِفًا، فَلَيْسَ يَلْزَمُ البَيْعُ وَلَا يَنْمَقَدُ، وَهُو قَوْلُ ابْنِ أَبِي وَنَا لَمُعْلِسٍ، وَشُرَيْحٍ فَي طَافِقَةٍ مِنْ أَهْلِ المُدِينَةِ، وَالْمَهَارِكِ، وَسَوَّارٍ القَاضِي، وَشُرِيْحٍ فَي طَافِقَةٍ مِنْ أَهْلِ المُدِينَةِ، وَالْمُوارِكِ، وَسَوَّارٍ القَاضِي، وَشُرِيْحٍ

⁽١) يُنظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» (١٥/٥»): «قوله: فالإيجاب... إلغه» هذه الفاه القصيحة وهي المفصحة عن شرط هقدر، أي: إذا أردت معرقة الإيجاب والقبرا المذكورين. وفي «الفتح»: الإيجاب الإثبات لغة لأي شيء كان، والمراد هنا وأثبات الفعل الخاص والمدال على الرضا الواقع أوَّلاً ، سواء وقع من البائع أو من السفتري، وأن يبتدئ المشتري فيقول، أشتريت منك هذا بالنب، والقبول الفعل الثاني، وإلا فكل منهما إيجاب، أي: إثبات، فسمي الثاني بالقبول تمييزًا له عن الإثبات الأول؛ ولأنه يقع قبولاً ورضًا بفعل الأول. هـ •قوله: والقبول» في بعض النبي المناهد ولله قال المصنف لما النبيخ: «فالقبول» ما ذكر أولاً، علم ما تمرين الإيجاب؛ وليا قال المصنف لما أقاده ط. «قوله: ما يذكر ثانيًا من كلام أحدهما أقاده ط. «قوله: ما يذكر ثانيًا من كلام أحدهما أقاده ط. «قوله: ما يذكر ثانيًا من الغروب والنبي عام من وقال؛ لأن أعم من اللغظ، فإن من الفروع ما لو قال: كل هذا الطمام يدرهم فأكله، تم البيع، وأكله حلال، والركوب واللبس بعد قول البائع اركبها بمائة، والبسه بكذا رضا بالبي.

القَاضِي، وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي بُرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا مُخَالِفَ لُهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ)''.

فهنا قولانِ لأهل العلم في لزوم البيع وانعقاده:

الأول: أنه يلزم بالإيجاب والقبول، وإن لم يتفرقا عن مجلس العقد، أي: مكان التبايع أو التعاقد، ونفوا خيار المجلس، ويكون معنى التفرق تفرق الأقوال، وممن قال بذلك الأحناف^(٢٢)، والمالكية^(٢٧).

- (١) يُنظر: «التمهيد» لابن عبدالبر (١٤/١٤) قال: وقال مالك: لا خيار للمتبايعين إذا عقد البيم بكلام وإن لم يفترقا، وذكر ابن خواز منداد عن مالك في معنى البنانيين بالخيار ما لم يفترقا، نص ما ذكرناه عن محمد بن الحسن وأبي حنيقة: كان إبراهيم النخيري بين البيح جائزًا وإن لم يفترقا، وقال سفيان الثوري وسفيان بن عيبنة وبان أو أبي ذئب واللبت بن سعد وعبدالله بن الحسن العنبري قاضي البصرة وصوار القاضي والشافعي وأصحابه وعبدالله بن المبارك: إذا عقد المتبايعان بيمهما، فهما جبيعًا بالخيار في إتمامه وضعه ما داما في مجلسهما ولم يفترقا بابدائهما، والثقرق في ذلك كانتفرق في الصرف سواء، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي فرزة ثور أبي عبيد وداود بن علي والطبري، وروي ذلك عن عبدالله بن عمر، وأبي برزة الأسلمي وسعيد بن المسيب وشريح القاضي والشعبي والحسن البصري.
- (٢) يُنظر: «الهداية في شرح بداية المبتدي» للمرغباني (٢٣/٣) قال: وإذا حصل الإيجاب والقبول، لزم البيع، ولا خيار لواحد منهما إلا من عيب أو عدم رؤية. وقال الشافعي كَلَلْقَة: يثبت لكل واحد منهما خيار المجلس؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا»، ولنا أن في الفسخ إبطال حق الأخر، فلا يجوز. والحديث محمول على خيار القبول، وفيه إشارة إليه، فإنهما متبايعان حالة المباشرة لا بعدها، أو يحتمله، فيحمل عليه، والتفرق فيه تفرق الأقال.
- (٣) يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي (٩)(٩)، قال: ففصل إنما الخيار بشرط» «قوله عندنا» أي: خلافًا للشافعية، فإنه معمول به عندهم، ووافقهم ابن حبيب من المتناء والسيوري وعبدالحميد الصائخ، وعلى المشهور من عدم العمل به ما نشرطه مفسد للبيع؛ لأنه من المدة المجهولة الآتية. «قوله: وإن ورد به الحديث» أي: وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»، وكما الحديث وإن كان صحيحًا، لكن صحته لا تنافي أنه خبر آحاد، وعمل أهل المدينة مقدم عليه عند مالك، وذلك لأن عمل أهل المدينة مقدم عليه عند مالك، وذلك لأن عمل أهل المدينة كالمتواتر؛ لأنه من قبيل=

الثاني: أنه لا يلزم إلا بالتفرَّق عن المجلس، فما دام المكان الذي يضم كلا العاقدين واحدًا، فلهما الخيار (أ) في إمضاء العقد أو فسخه، إلى أن يتفرقا، ومتى تمَّ العقد وتفرَّقا لم يكن لواحد منهما الفسخ إلا بعيب أو خيار كخيار شرط أو غبن على ما سيأتي.

ويكون معنى التفرق تفرق الأبدان، وهذا قول الشافعية(٢)، والحنابلة^(٣)،

- الإجماعيات، والمتواتر يفيد القطع بخلاف خبر الآحاد، فإنما يفيد الظن، ونقل ابن
 يونس عن أشهب أن الحديث منسوخ، وبعض المالكية حمل التغرق في الحديث على
 تفرق الأقوال لا على تغرق الأبدان.
- (١) يُنظر: «النهاية» لابن الأثير (٩١/٢) قال: الخيار: الاسم من الاختيار، وهو طلب خير الأمرين؛ إما إمضاء البيع، أو فسخه، وهو على ثلاثة أضرب: خيار المجلس، وخيار الشرط، وخيار النقيصة.
- (٧) يُنظر: امنهاج الطالبين المنبوري (ص٩٥) قال: يثبت خيار المجلس في أنواع البيح كالصرف والطعام بعظمام، والسلم والتولية والتشريك وصلح المعاوضة، ولو اشترى من يعتن عليه، فإن قائنا: الملك في زمن الخيار لبائع أو موقوف، فلهما الخيار، وإن قلنا للمشتري: تغير البائع درنه، ولا خيار في الإبراء والكاح والهية بلا ثواب وكذا ذات الثواب والشفعة والإجارة والمساقاة والصداق في الأصح، وينقطع بالتخير بأن يحتارا لزومه، فلو اختار أحدهما مقط حقه، ويقي حق الأخر، وبالتطوي بينهما، فلز طال مكهما أو قاما وتماشيا منازل، دام خيارهما، ويعتبر في التجلس أو جزء، فالأصح انتقاله إلى الوارث والولي، ولو عات في المجلس أو جزء، فالأصح انتقاله إلى الوارث والولي، ولو عاتاؤه لم سائل النافي.
- (٣) يُنظر: فشرح منتهى الإرادات لليهوتي (٣٦/٣) قال: فريبقى، خيار مجلس حيث ثبت وإلى أن ينفرقاء للخبر، بما يعده الناس تغرقا (عرفاً) لا إطلاق الشارع النفرق، وعلم بيانه، فنل أنه راده ما يعرفه الناس كالقبض والإجراز، فإن كانا في مكان واسع كمجلس كبير، وصحراه، فبمشي أحدهما مستدبراً لصاحبه خطوات، ولو راسع عنه بحيث لا يسمع كلامه في العادة خلافًا للإنتاع وإن كانا في دار كبيرة ذات مجالس وبيوت، فبمفارقه إلى بيت آخر أو مجلس أو صفة أو نحوها وإن كانا في ما خصورة دار صغير، فبصعود أحدهما السطح أي: بخروجه منها، وإن كانا بسفينة كبيرة فبصعود أحدهما أعلاها أن كانا أمثل، أو نزوله أسئلها إن كانا أعلاها، وإن كانت صغيرة فبخروج أحدهما منها «بأبدائهما»، فإن حجز منهما بنحو حائط أو ناما، لم يعد تفرقًا لبقائهما بأبدائهما بمحل عقد، وخيارهما باق ولو طالت المدة، أو أقاما كرمًا.

وأهل الظاهر(١) وهو الصحيح.

> تولى،: (وَعُمْدَةُ المُشْتَرِطِينَ لِخِيَارِ المَجْلِسِ: حَدِيثُ مَالِكِ، عَنْ نَافِحٍ، عَنِ الْبِي مَنْ الْفِحِ، عَنِ الْبِي عَمْرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «المُتَبَابِعَانِ كُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِهِ مَا لَمْ يُشْتَوْا إِلَّا بَيْعَ الْجَيَارِ» (٢٠)، وَفِي بَغْضِ رِوَايَاتِ مَلْمَ الحَدِيثِ: الْخَتَرُ» (٣٠)، وَهَذَا حَدِيثٌ إِسْنَاهُهُ عِنْدَ الجَعِيعِ مِنْ أَوْقُقِ الأَسَانِيدِ، وَأَصَحَهَا، حَتَّى لَقَدْ زَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ أَنَّ مِثْلَ هَذَى الْإِسْنَادِ يُوقِعُ العِلْم، وَإِنْ كَانَ مِنْ طَرِيقِ أَلْوَلَهِ الْاَسْنَادِ يُوقِعُ العِلْم، وَإِنْ كَانَ مِنْ طَرِيقِ الْاَحْدِاءُ).

قال الإمام البخاريُّ عن هذا الإسناد: «إنه أصح الأسانيد»^(٥)، ويعرف عند المحدثين بسلسلة الذهب.

والعقود نوعان: عقود لازمة، أي: لا يجوز فسخها ولا إبطالها إلا بوجود عيب، أو نحوه، والبيع من العقود اللازمة.

⁽¹⁾ يُنظر: «المحلى» لابن حزم (١٣٣/١) قال: وكل متبايعين صرفًا أو غيره، فلا يصح السبح بينهما أبدًا وإن تقابضا السلعة والثمن، ما لم يغرقا بأبدانهما من المكان الذي تعاقدا فيه البيع و لكل واحد منهما إيطان ذلك العقد؛ أحب الأخر أم كره - ولا يقيا كانك دهرهما - إلا أن يقول أحلهما الأخر: لا تبال أيهما كان القائل بعد تمام التعاقد: اختر أن تمضي البيع، أو أن تبطله؟ فإن قال: قد أمضيته، فقد تم البيع بينهما؛ تقوقا أو لم يتفرقا، وليس لهما ولا لأحدهما فسخه إلا بعيب، ومتى ما لم يتفرقا بالبدانهما، ولا خير أحدهما الأخر، فالمبيع باقي على ملك البائع كما كان، وللم والثمن باقي على ملك المشتري كما كان، ينفذ في كل واحد منهما حكم الذي هو والثمن باقي على ملك لا حكم الذي هو على ملك لا حكم الآخر.

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١١١)، ومسلم (١٥٣١).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢١٠٩).

 ⁽٤) يُنظر: «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم (١١٩/١) باب: هل يوجب خبر الواحد العدل العلم مع العمل أو العمل دون العلم؟

⁽٥) يُنظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (٢٠٥/٢).

وهناك عقود غير لازمة؛ كعقد الوكالة، فيجوز للإنسان في أيِّ ساعة أن يبطله.

ولذلك اختلف العلماء، إذا تم عقد البيع هل لهما أن يفسخاه؟ فقال بعضهم كما تقدم: إن خيار المجلس ينافي أصل عقد البيع وحملوا الحديث على تفرق الأقوال.

والقول الصحيح بإثباته، وهذا ما جاء من فعل راوي الحديث وهو ابن عمر قال نافع: فكان إذا بايع رجلًا، فأراد ألَّا يقيلَه، قام فمشى هنية، ثم رجع إليه(١٠).

تولى، (وَأَمَّا المُخَالِقُونَ فَقَدِ اصْطَرَبِ بِهِمْ وَجْهُ اللَّذِيلِ لِمَنْهَبِهِمْ
 فِي رَدَّ المَمَلِ بِهَذَا الحَدِيثِ. فَالَّذِي احْتَمَدَ عَلَيْهِ مَالِكٌ كَاللَّهُ فِي رَدِّ العَمَلِ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يُلْفِ عَمَلَ أَهْلِ المَدِينَةِ عَلَيْهِ).

فهم لم ينكروا ثبوت الحديث وصحته، ولكن اضطربت أقوالهم في تأويله، وردَّه، فقال الإمام مالك: أنه لم يجد أهل المدينة يعملون به، فهذا كالتواتر، وأما الحديث فهو مع صحته من أحاديث الأحاد، فقدم عمل أهل المدينة على خبر الآحاد^(٧).

والصحيح: أنه قد ورد الخلاف عن أهل المدينة، فقد ورد عن عبدالله بن عمر، وسعيد بن المسيب، وابن شهاب وابن أبي ذئب، وغيرهم (٢٠).

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٣١).

⁽٢) يُنظر: «حاشية الدسوقي على الشرح الكبيرة للشيخ الدردير (٩٩/٢)، قال: وهذا الحديث، وإن كان صحيحًا، لكن صحته لا تنافي أنه خبر آحاد، وعمل أهل المدينة مقدم عليه عند مالك، وذلك لأن عمل أهل المدينة كالمتواتر؛ لأنه من قبيل الإجماعيات، والمتواتر يفيد القطع بخلاف خبر الأحاد، فإنما يفيد

 ⁽٣) يُنظر: «الاستذكار» (٤٧٦/٦) قال: وأي إجماع يكون في هذه المسألة إذا كان=

المخالف فيها، منهم عبدالله بن عمر وسعيد بن المسبب وابن شهاب وابن أبي ذئب وغيرهم، وهل جاء فيها منصوصًا الخلاف إلا عن أبي الزناد وربيعة ومالك ومن تبعه، وقد اختلف فيها أيضًا عن ربيعة فيما ذكر بعض الشافعين. وقال ابن أبي ذئب: وهو من جِلّة فقهاء المدينة من قال: إن البيعين ليسا بالخيار حتى يفترقا، استيب، وجاء بقول فيه خشونة تركت ذكره، وهو محفوظ عند

 ⁽١) أخرجه مالك في «الموطا» (١٩٦٠)، قال الإمام مالك بعد ذكر حديث ابن عمر:
 «البيعان بالخيار» قال: وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به فيه.

 ⁽٢) يُنظر: اللبدر المنير، لابن الملقن (٢٠٥/٦) قال... وبالجملة، وكل طرق هذا الحديث لا تخلو من علة، ولقد أحسن إمامنا الشافعي كظّلْقَة فقال على ما نقله البيهقي عن الزعفران عنه: حديث ابن مسعود، وهذا منقطع لا أعلم أحدًا وصله عنه.

⁽٣) أخرج، متصلاً الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٠/١٠)، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤٠/١٠)، وواته ثقات؛ لكن اختلف في عبدالرحمٰن بن صالح، وما أظنه حفظه، فقد جرم الشافعي أن طرق هذا الحديث عن ابن صعود ليس فيها شيء موصولٌ و وَكُوه المارقطني في علله، فلم يعرج على هذه إن المتبليمين هما المتساومان، بطلت فائدة الحديث؛ إذ لا يشك أحد أن المتساومين كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتم البيع بالكلام، هذا معلوم بالفطرة لا يحتاج إلى بيان الطريق.

وهذا ما ذكره الشَّافعي(١)، وغيره(٢).

 توله: (وَأَمَّا أَصْحَابُ مَالِكٍ فَاعْتَمَدُوا فِي ذَلِكَ عَلَى ظَوَاهِرَ سَمْعِيَّةٍ، وَعَلَى الْقِيَاسِ، فَمِنْ أَظْهَرِ الظَّاهِرِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿يَآأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ [المائلة: ١]، وَالْعَقْدُ هُوَ الْإِسجَابُ، وَالْقَبُولُ، وَالْأَمْرُ عَلَى الْوُجُوبِ، وَخِيَارُ الْمَجْلِسِ يُوجِبُ تَرْكَ الْوَفَاءِ بِالْمَقْدِ؛ لِأَنَّ لَهُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْبَيْعِ بَعْدَمَا أَنْعَمَ مَا لَمْ يَفْتَرِقًا. وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ، فَلَمْ يَكُنْ لِخِيَارِ الْمَجْلِسِ فِيهِ أَثَرٌ أَصْلُهُ سَائِرُ الْعُقُودِ، مِثْلُ النِّكَاحِ، وَالْكِتَابَةِ، وَالْخُلْع، وَالرُّهُونِ، وَالصُّلْحِ عَلَى دَم الْعَمْدِ، فَلَمَّا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ الظَّوَاهِرَ الَّتِي تَحْتَجُّونَ بِهَا يُخَصِّصُهَا الْحَدِّيثُ الْمَذْكُورُ، فَلَمْ يَبْقَ لَكُمْ فِي مُقَابَلَةِ الْحَدِيثِ إِلَّا الْقِيَاسُ، فَيَلْزَمُكُمْ عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونُوا مِمَّنْ يَرَى تَغْلِيبَ الْقِيَاسِ عَلَى الْأَنْرَ، وَذَلِكَ مَذْهَبٌ مَهْجُورٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ تَغْلِيبُ الْقِيَاسِ عَلَى السَّمَاعِ، مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةً، فَأَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ رَدِّ الْحَدِيثِ بِالْقِيَاسِ، وَلَا تَغْلِيبِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ تَأْوِيلِهِ وَصَرْفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ. قَالُوا: وَتَأْوِيلُ الظَّاهِرِ بِالْقِيَاسِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ (٣).

 ⁽١) يُنظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٦٠٥/٦) قال: ولقد أحسن إمامنا الشافعي كَثْلَقْةً فقال على ما نقله البيهقي عن الزعفران عنه: حديث ابن مسعود، وهذا منقطع، لا أعلم أحدًا وصله عنه.

⁽۲) يُنظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر (۱/۳۳).

 ⁽٣) يُنظر: «البرهان في أصول الفقه» للجويني (٢٤٠/٢)، و«البحر المحيط» للزركشي
 (٥/٢٤ - ٤٧٤)، و«التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام» لابن الموقت الحضفي (٢٤٨/٣)
 (١٤٤٨/٣) وما بعدها، و«الإيهاج في شرح المنهاج» للسبكي (١٧٦/٣)
 (١٧٧)

ذهب المالكية (١) والحنفية (١) إلى عدم القول بخيار المجلس، واستدلوا بظاهر قوله تعالى: ﴿ يَأْتُهُمُ اللَّذِينَ عَامَتُهُا أَوْتُوا إِلَّالُهُوْ السائدة: ١) على ترك خيار المجلس، وقاسوا البيع ونحوه من المعاملات المالية في هذا على النكاح، والخلع، والعتق على مال، والكتابة، وكل منها عقد معاوضة يتم بلا خيار المجلس، بل بمجرد اللفظ الدال على الرضا؛ فكذلك البع،

(الوجه السادس) لو صح خيار المجلس لتعذر تولي طرفي العقد كشراء الأب لابته الصغير والوصى والحاكم...

(الرجه السابع) أن خيار المجلس مجهول العاقبة؛ إذ ليس له ضابط إلا الافتراق، وقد يطول، وقد يقصر وكل مجهول العاقبة أو النهاية في الزمان من خيار الشرط الله عنه المحلف الشرع من خيار المحلس. (الوجه الثامن) عقد وقع الرضى به فيطل خيار المجلس فيه كما يعد الإمضاء (الوجه التاسع) أن الحديث يُحمّل على ما إذا قال المحترى: يعني أيقول البائع: بعنك... (الوجه العاشر) عمل أهل المدينة وهو مقدَّم على خير فيقول البائع: بعنك... (الوجه العاشر) عمل أهل المدينة وهو مقدَّم على خير مشروعيته دلالة قطعية، والقطع مقدم على الفلائل فعدم المجلس بين أظهرهم يدل على عدم مشروعيته دلالة قطعية، والقطع مقدم على الفلائل ما رجح به الأصل قول مالك، ومن وافقه بعدم صحة خيار المجلس... وأما كون الأصل في العقود اللزوم إلخ فيقال بموجلس لا قلبه.

(٧) يُنظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» (٥٠/١٤) قال: ٩٠.. السع والقياس ضدان للمذهب، أما السمع فقوله تعالى: ﴿قَائُهُمْ اللَّهُمُ الْمُفَا اللَّهَ اللَّهَ عَلَيْهِ السَّعِيرِ وقوله تعالى: ﴿لاَ تَأْصُلُوا الْمُولَى فَيَكُمُ وَالسَّساء: ﴿١٤ وَالْمَوْلُ الْمُفَا اللَّهِ اللَّهُ الْمُعْلِي الْمُلْحِلَةُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحِلَةُ اللَّهُ الْمُلْحِلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحُلُولُ اللَّهُ الْمُلْحُلُولُ اللَّهُ الْمُلْمُلِلْمُ الْمُلْحُلُولُ اللَّهُ الْمُلْحُلُولُ اللَّهُ الْمُلْحُلُولُ اللَّهُ الْمُلْحِلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحُلِمُ الْمُلْحِلْمُ الْمُلْحِلُولُ الْمُلْحُلُولُ الْمِلْمُلْكُولُ الْمُلْحُلُولُ الْمُلْحُلُولُ الْمُلْحِلُولُ اللَّلِمُ الْمُلْحُ

 ⁽١) يُنظر: «الفروق» للقرافي (٧٩/٣) قال: «الفرق السادس والتسعون والمائة بين قاعدة خيار المجلس وقاعدة خيار الشرط... (الوجه الخامس) قوله تعالى: ﴿أَوْقُواْ
 بَالْمُمْثُورُ ﴾ [المائدة: ١]، والأمر للوجوب المنافي للخيار.

◄ تولات: (قَالُوا: وَلَنَا فِيهِ تَأْوِيلَان؛ أَحَدُمُمَا: أَنَّ المُتَبَابِعَيْنِ فِي المُعْيِنِ المَنْ المَنْكِيثِ المَذْكُورِ هُمَا المُتَسَاوِمَانِ اللَّذَانِ لَمْ يَنْفَذْ بَيْنَهُمَا البَيْمُ، فَقِيلَ لَهُمْ: إِنَّهُ يَخُونُ الحَدِيثُ عَلَى هَذَا لَا قَائِدَةً فِيهِ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ بِينِ الأَمْتِ الْمُقْمَا اللَّوْمِينِ اللَّعْقِيلِ اللَّعْقِيلِ اللَّعْقِيلِ اللَّعْوَلِ اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى

حاصلُ ما سبق أن للمالكية في تركهم للعمل بحديث: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ» مسلكين:

المسلك الأوَّل: النَّسخ(١).

والمسلك الثَّاني: التأويل.

امًّا دعوى أنه منسوخٌ، فلليلهم على ذلك أن مالكًا كَظَلَّتُهُ قد احتجً بعمل أهل المدينة، وأنه لم يرض أحدًا من أهل المدينة يعمل به، وإجماع أهل المدينة عنده حجه، وأقوى من خبر الواحد.

وأجيب على ذلك من أكثر من وجه:

الأول: أن النسخَ لا يثبت بالاحتمال، والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه إلى الترجيح، والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكورة بغير تعشّف، ولا تكلف⁷⁷.

 ⁽١) يُنظر: «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» للصاوي (١٣٤/٣) قال: ونقل ابن يونس عن أشهب أن الحديث منسوخ.

⁽٢) يُنظر: افتح الباري، لابن حجر (٣٣٠/٤).

_ ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

الثاني: وأما القول بأن مالكًا قد احتج بعمل أهل المدينة فإن كلامه ليس صريحًا في هذا، وقد اشتد إنكار ابن عبدالبر تَظَيَّلْهُ على من زعم من المالكية أن مالكًا ترك العمل به؛ لكون عمل أهل المدينة على خلافه، وإنما لم يأخذ به مالك تَظَيَّلُهُ؛ لأن وقت التفرق غير معلوم، فأشبه بيوع الغرر، كالملامسة (١٠).

الثالث: لا يصحُّ دعوى إجماع أهل المدينة في هذه المسألة؛ لأنَّ الاختلاف فيها بالمدينة معلوم^(١٢).

وامًّا مسلك الناويل، فدليلهم فيه أن حديث: «الْبَيَّعَانِ بِالْجَيَارِ» قد عارضَه حَديث إبْنِ مَسْمُودِ أَنَّهُ قَالَ: «أَيَّمَا بَيَّمَيْنِ تَبَايَعَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ البَائِعِ أَوْ يَعَده على ظاهر الحديث، يَتَرَادًانٍ، فسواء كان اختلافهما قبل النفرق أو بعده على ظاهر الحديث، والمراد: إنما يكون بعد تمام البيع، قالوا: وإنما أدخل مالك تَطَيَّلُهُ هذا الحديث في «موظّنه» عقيب حديث: «الْبَيِّعَانِ بِالْجَيَارِ»، على طريق التفسير له والبيان لمعناه ""، والجمع بين هذين الحديثين ممكن، بأن يُؤول حديث: «الْبَيِّعَانِ بِالْجَيَارِ» ولهم في تأويله وجهان:

الأول: قالوا أن لفظ: «المتبايعين» يُطلَق حقيقة على المتشاغلين

⁽١) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٤٧٦/١) قال: وإنما معنى قول مالك: «وليس لهذا عند، عندنا حد معروف»، أي: ليس للخيار عندا، حد معروف؛ لأن الخيار عنده ليس محدودًا بنثلاثة أيام، كما حده الكوفيون، والشافعي، بل هو على حسب حال المبيع، فعرةً يكون ثلاثة، ومرةً أقل، ومرةً أكثر، وليس الخيار في العقار كما كمق في الدواب، والثياب هذا معنى قوله ذلك.

 ⁽٧) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٤٧٦/٩) قال: لا يصح دعوى إجماع أهل المدينة في هذه المسألة؛ لأن الاختلاف فيها بالمدينة معلوم، وأي إجماع يكون في هذه المسألة إذا كان المخالف فيها عبدالله بن عمر، وسعيد بن المسيب، وابن شهاب، وابن أبي ذئب، وغرهم.

 ⁽٣) يُنظر: «المقدمات الممهدات؛ لابن رشد (٩٦/٣) قال: وإنما أدخل مالك كالله هذا الحديث في «موطئه؛ عقيب حديث البيعان بالخيار، على طريق التفسير له، والبيان لمعناه.

بالبيع، وهي حالة السوم قبل صدور الإيجاب والقبول، أما بعد الإيجاب والقبول فيطلق لفظ: «المتبايعين» عليهما مجازًا، فالعاقدان إذا أبرما البيع وتراضياً؛ فقد وقع البيع، فليسًا متبايعين في هذه الحال في الحقيقة، كما هو الشأن في سائر أسماء الفاعل.

ويجاب عن هذا: بأن إطلاق البائعين على العاقدين بعد صدور الإيجاب والقبول حقيقة لغة وشرعًا، وإطلاق ذلك على العاقدين قبل صدور الإيجاب والقبول مجاز، عكس ما يقوله نفاة خيار المجلس، دليل ذلك من حيث اللغة: أن البائع والبيع مشتق من الفعل، والأسماء المشتقة من الأفعال لا تطلق على مسمّياتها إلا بعد وجود الفعل، كالقاتل، والزاني، والسارق، فإنها لا تتناول المسمى إلا بعد وجود القتل والسرقة والزنا، فكذلك البيع لا يطلق عليه اسم البائع إلا بعد وجود البيع منه، والزنا، فكذلك البيع لا يطلق عليه اسم البائع إلا بعد وجود البيع منه،

التأويل الثاني: قولهم: إن المراد بالتفرُّق بالحديث التفرُّق بالأقوال، لا التفرق بالأبدان لقوله تعالى: ﴿وَإِن يَنْفَرُفا يُثْنِ اللَّهُ كُلُّ مِن سَمَتِدِّ. ﴾ النساء: ١٣٠٠.

ويناقش هذا القول من وجوه:

أولًا: حمل التفرق على الأقوال، وليس على الأبدان من قبيل المجاز، ولا يتحول إلى المجاز إلا عند تعذُّر حمله على الحقيقة.

ثانيًا: لا يقبل أن يكون اتّفاق الإيجاب والقبول، وتطابقهما من قبيل التفرق، بل ذلك من قبيل التوافق والاتفاق.

نةً إن حديث ابن مسعود الذي اعتمدوا عليه ضعيف لا يقوى على ردِّ حديث ابن عمر المروي في «الصحيحين».

[البَابُ الثَّانِي: فِي المَعْقُودِ عَلَيْهِ]

قلنا: أركان البيع ثلاثة، ولكلِّ ركن شروطه، فالأول: العقد، وهو الصيغة، وقد مرّ.

والثاني: وهو المعقود عليه، من ثمَّن أو مثمَّن.

> تولىم: (وَأَمَّا الرُّكُنُ النَّانِي الَّذِي هُوَ المَمْقُودُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ سَلَامَتُهُ مِنَ الغَرَرِ وَالرَّبَا).

المعقود عليه: لا بد أن يكون معلومًا، وصور الغرر كثيرة، وقد تقدم الكلام عليها، في أول الباب.

◄ تولاى: (وَقَدْ تَقَدَّم المُخْنَلَفُ فِي هَذِهِ مِنَ المُتَقَقِ عَلَيْهِ، وَأَسْبَابُ الإَخْتِلَافِ فِي هَذِهِ مِنَ المُتَقَقِ عَلَيْهِ، وَأَسْبَابُ الإَخْتِلَافِ فِي ذَٰلِكَ، فَلَا مَعْنَى لِتَكْرَارِهِ. وَالغَرْرُ يَنْتَفِي عَنِ الشَّيْءِ بِأَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ القَدْرِ، مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ، يَكُونَ مَعْلُومَ القَدْرِ، مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ، وَقَلْلِكَ فِي الطَّرَقَيْنِ؛ النَّمَنِ وَالمَثْمُونِ، مَعْلُومَ الأَجلِ أَيْضًا إِنْ كَانَ بَبُعًا مُؤَجَّلًا).

اشترط العلماء شروطًا في المعقود عليه حتى يرتفع عنه الغرر، نها:

ا ـ أن يكون كل واحد من المتعاقدين عالمًا بالمعقود عليه وجودًا، وقدرًا،
 وصفة، فإن جهل أحدهما المبيع، أو الثمن، فسد البيع، وهذا مذهب الحنفية⁽¹⁾

 ⁽١) يُنظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٩٩٤/٩) قال: لا يصح البيع إلا بمعرفة قدر المبيح والثمن، ووصف الثمن.

والمالكية(١)، والشافعية(٢)، والحنابلة(٣).

٢ ـ يشترط في المعقود عليه من مبيع وثمن القدرة على تسليمه، فإن كان المبيع أو الثمن غير مقدور على تسليمه لم يصعَّ البيع، وهذا مذهب المالكية⁽¹⁾، والشافعية⁽⁶⁾، والحنابلة⁽¹⁾.

٣ ـ يشترط أيضًا أن يكون معلوم الأجل، إذا كان بيمًا مؤجلًا؛ لأنَّ علمه لا يفضى إلى النزاع^(٧).

فعن ابن عباس ﷺ قال: قدم النَّبي ﷺ المدينة، وهم يسلفون بالتمر السنتين، والثلاث، فقال: «من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم^{،(۸)}.

- (١) يُنظر: «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» للدردير (١٥/٣) قال: لا بد من كون الثمن والمثمن معلومين للبائع والمشتري، وإلا فسد البيع، وجهل أحدهما كجهلهما على المذهب؛ سواء علم العالم منهما بجهل الجاهل أو لا.
- كينظر: "مغني المحتاجة للشربيني (٣٥٢/٣): من شروط المبيع: «العلم به» للمتعاقدين
 لا من كل وجه، بل عينًا في المعين، وقدرًا وصفةً فيما في الذمة على ما يأتي بيانه للنهي عن بيع الغرد.
- (٣) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهرتي (١٣/٢) قال: الشرط «السادس: معرفة مبيع»؛
 لأن الجهالة به غرر.
- (٤) يُنظر: «الشرح الصغير» للدردير (٣٢/٣) قال: «وشروط صحة المعقود عليه: ...
 «وقدرة على تسليم»: لا طير في الهواء، ولا وحش في الفلاة».
- (٥) يُنظر: «مغني المحتاج» للشريني (٣٤٣/٢) قال: من شروط المبيع «إمكان تسليمه»
 في بيع غير ضمني بأن يقدر عليه حسًّا أو شرعًا ليوثق بحصول العوض، وليخرج عن بيع الغرر المنهى عنه.
- (٦) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١١/٢) قال: الشرط «الخامس: القدرة على تسليمه» أي: العبيع، وكذا الثمن المعين؛ لأن غير المقدور على تسليمه كالمعدوم.
- (٧) يُنظر: «الدر المختار» وحاشية ابن عابدين «رد المحتار» (٥٣١/٤) قال: اشتراط كون الأجل معلومًا؛ لأن علمه لا يفضي إلى النزاع، وأما مفهوم الشرط المذكور وهو أنه لا يصح إذا كان الأجل مجهولًا فيلته كونه يفضي إلى النزاع.
- وينظر: «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» للصاوي (٢٧٣/٢)، «مغني المحتاج» للشربيني (٨/٣)، «شرح متهى الإرادات» للبهوتي (٩٢/٢).
 - (٨) أخرجه البخاري (٢٠٨٦) ومسلم (٣٠١٠).

[البَابُ الثَّالِثُ: فِي العَاقِدَيْنِ]

>> تولى: (وَأَمَّا الرُّكُنُ الثَّالِثُ وَهُمَا الغَاقِدَانِ، فَإِنَّهُ يَشْتَرَطُ فِيهِمَا أَنْ يَكُونَا مَالِكُيْنِ تَامِّي المِثْلِي، وَأَنْ يَكُونَا مَالِكُيْنِ تَامَّي الوَكَالَةِ بَالغَبْنِ، وَأَنْ يَكُونَا مَعْ هَذَا غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِمَا، أَوْ عَلَى أَحْدِهِمَا، إِمَّا لِحَقِّ أَنْفُسِهِمَا كَالشَّفِيةِ عِنْدَ مَنْ يَرَى التَّحْجِيرَ عَلَيْهِ، أَوْ لِحَقِّ الغَيْرِ كَالعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّيْدِ مُنْدَ مَنْ يَرَى التَّحْجِيرَ عَلَيْهِ، أَوْ لِحَقِّ الغَيْرِ كَالعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّيْرِ مُلْدَةً مَنْ لَهُ فِي النِّجَارَةِ).

اشترط العلماء شروطًا للمتعاقدين:

الشرط الأولُ: أن يكون العاقد مالكًا للمعقود عليه أو مأذونًا له فيه (١).

فعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، أن النبي ﷺ قال: «لَا ظَلَاقَ إِلَّا فِيمًا تَمْلِكُ، وَلَا عِثْقَ إِلَّا فِيمًا تَمْلِكُ، وَلَا بَيْعٌ إِلَّا فِيمًا تَعْلِكُ»".

الشَّرط الثاني: أهلية العاقد، فيشترط في العاقد أن يكون جائز التصرف، وهو الحرُّ المكلَّف الرشيد، وهذا لا خلاف في جواز بيعه

⁽١) يُنظر: «حاشية الصادي على الشرح الصغير» للصادي (١٩/٣)، وينظر: «مغني المحتاج» للشريني (٩٤٨٪»، ووشرح منتهى الأرادات» للهيوني (٩/٣) قال الهيوني: أن يكون المبيع «مملوكا له» أي: البائع ومثله الثمن ملكًا تأمًّا «حمى الأسير» بأرض العدو إذا علكه عليه «أو» يكون البائع ماذونًا له فيه» أي: البيع من مالكه أو من الشارع كالوكيل وولي الصغير ونحوه وناظر الوقف «وقت عقله البيع.

 ⁽۲) أخرجه أبو داود (۲۱۹۰) وحَشَّنه الأَلْبَانـيُّ في اصحيح أبي داود، (۳۹۳/٦).

وشرائه، وسائر تصرفاته، كما أن المجنون لا خلاف في أنه لا يصحّ بيعه، وشراؤه، وسائر تصرفاته العقدية.

واختلفوا في بيع الصبي، والسكران، والسفيه، والمعتوه، وسوف نفصل أحكامهم إن شاء الله تعالى.

ولمًا كان من شرط صحة البيع أن يكون العاقد مالكًا للمبيع أو مأذونًا له فيه، تكلم المؤلف في بيع الفضولي، فقال:

(وَاخْتَلَفُوا مِنْ هَذَا فِي بَيْعِ الفُضُولِيِّ، هَلْ يَنْعَقِدُ أَمْ لَا؟ وَصُورَتُهُ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ مَالَ غَيْرِهِ بِشَرْطِ إِنْ رَضِيَ بِهِ صَاحِبُ المَالِ أُمْضِيَ البَيْعُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ فُسِخَ، وَكَذَلِكَ فِي شِرَاءِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، عَلَى أَنَّهُ إِنْ رَضِيَ المُشْتَرِي صَحَّ الشِّرَاءُ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ، فَمَنَعَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَأَجَازَهُ مَالِكٌ فِي الوَجْهَيْنِ جَمِيعًا وَفَرَّقَ أَبُو حَنِيفَةَ بَيْنَ البَيْعِ وَالشِّرَاءِ، فَقَالَ: يَجُوزُ فِي البَيْعِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الشِّرَاءِ. وَعُمْدَةُ المَالِّكِيَّةِ: مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ إِلَى عُرْوَةَ البَارِقِيِّ دِينَارًا، وَقَالَ: «اشْتَرِ لَنَا مِنْ هَذَا الجَلَبِ شَاةً»، قَالَ: فَاشْتَرَيْتُ شَاتَيْنِ بِدِينَارٍ، وَبِعْتُ إِحْدَى الشَّاتَيْن بِدِينَارِ، وَجِئْتُ بِالشَّاةِ وَالدِّينَارِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَادِهِ شَاتُكُمْ، ۗ وَدِينَارُكُمْ، فَقَالَ: ۚ «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُ فِي صَفْقَةِ يَمِينِهِ»، وَوَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ مِنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُ فِي الشَّاةِ النَّانِيَةِ لَا بِالشِّرَاءِ وَلَا بِالبَيْع، فَصَارَ ذَلِكَ حُجَّةً عَلَى أَبِي حَنِيفَةً فِي صِحَّةِ الشِّرَاءِ لِلْغَيْرِ، وَعَلَى الشَّافِعِيِّ فِي الأَمْرَيْنِ جَمِيعًا. وَعُمْدَةُ الشَّافِعِيِّ: النَّهْيُ الوَارِدُ عَنْ بَيْع الرَّجُل مَّا كَيْسَ عِنْدَهُ، وَالمَالِكِيَّةُ تَحْمِلُهُ عَلَى بَيْعِهِ لِنَفْسِهِ لَا لِغَيْرِهِ، قَالُوا:َ وَاللَّالِيَلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي حَكِيم بْنِ حِزَام، وَقَضِيَّتُهُ مَشْهُورَةٌ، وَذَٰلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَبِيعُ لِنَفْسِهِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ. وَسَبَبُ الخِلافِ المَسْأَلَةُ المَشْهُورَةُ، هَلْ إِذَا وَرَدَ النَّهْيُ عَلَى سَبَبٍ خُمِلَ عَلَى سَبَيِهِ أَوْ يُمُمُّ؟ فَهَذِهِ هِيَ أُصُولُ هَذَا القِسْمِ، وَبِالجُمْلَةِ فَالنَّطْرُ فِي هَذَا القِسْمِ هُوَ مُنْظَوقٌ بِالفُوَّةِ فِي الجُزْءِ الأَوَّلِ، وَلَكِنَّ النَّظَرَ الصِّنَاعِيِّ الفِقْهِيِّ يَقْتَضِي أَنْ يُفْرَدَ بِالثَّكُلُمِ فِيهِ. وَإِذْ قَدْ تَكَلَّمْنَا فِي هَذَا الجُزْءِ بِحَسَبٍ غَرَضِنَا فَلْنَصِرْ إِلَى القِسْمِ النَّالِثِ، وَهُوَ القَوْلُ فِي الأَحْكَامِ العَامَّةِ لِلْبُيُوعِ الصَّحِيحَةِ).

ي - حربيوي المصويحوا. بيع الفضولي: وهو الذي يبيع مالٌ غيره ممَّن لا ولاية له عليه، وليس وكيلًا له(١٠).

وقد تكلَّم المصنف على حكم بيع الفضولي بعد الوقوع^(٣)، واختلق الفقهاء في حكمه؛ هل يصح أم لا؟

القول الأول: يصحُّ بيع وشراء الفضولي إذا وافق من اشتُريَ أو بِيعَ له، وهذا قول المالكية^(١٢).

القول الثاني: ذهب الحنفية إلى أن بيع الفضولي متوقّف على رضا المالك، أما شراء الفضولي ففيه تفصيل عندهم: إما أن يضيف الفضولي العقد إلى نفسه، وإما أن يضيفه إلى الذي اشتراه له، فإن أضافه لنفسه كان الشراء له، سواء أجازه من اشتري له، أو لم يجزه؛ إلا أن يجعله لغيره، أو لم يجد نفاذًا لعدم أهلية المشتري، فيتوقف على إجازة الذي اشتري له.

- (١) يُنظر: «التعريفات» للجرجاني (ص١٦٧) قال: الفضولي: هو مَنْ لم يكن وليًّا، ولا أصيلًا، ولا وكيلًا في العقد.
- (۲) يُنظر: «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» للمددير (۱۲/۳) قال: وأما القدوم عليه،
 فقيل بمنعه، وقيل بجوازه، وقيل بمنعه في العقار والجواز في العروض.اهـ.
- (٣) يُنظر: «حاشية الصاري على الشرح الصغير» للصاري (٢/١٣) قال: وره صح بيع «غير المالك» للسلعة - وهو المسمى بالفضولي - ولو علم المشتري» أن الباتع لا يملك المبتاع، وهو لازم من جهته، منحل من جهة المالك. "ووقف» البيع اعملى رضاءً ما لم يقع البيع بحضرته وهو ساكت، فيكون لازمًا من جهته أيضًا، وصار الفضولي كالوكيل.
- (٤) يُنظر: 'العناية شرح الهداية للبابرتي (٩٤/٥) قال: فإن قيل: هل يجوز شراء الفضولي كبيعه أو لا؟ أجيب بأن فيه تفصيلًا، وهو أن الفضولي إن قال: بغ هذا العين لفلان، فقال المالك: بعت، فقال الفضولي: اشتريت لأجله. أو قال المالك=

القول الثالث: ذهب الشافعية، إلى أن بيع الفضولي وشراءه باطلٌ(۱).

القول الرابع: ذهب الحنابلة إلى أن بيع الفضولي باطلٌ، أما شراؤه فإن اشترى للغير بعين مال الغير، لم يصحَّ الشراء، وإن اشترى له في ذمته، بلا إذنه، ولم يسمَّه في العقد، صحَّ للغير بالإجازة، ولزم الشراء للفضولي بعدمها^(٧).

دليل من قال: يبع الفضولي وشراؤه باطل: حديث حكيم بن حزام، قال: قلت يا رسول الله يأتيني الرجل يسألني البيع ليس عندي ما أبيعه، ثمَّ أبيعه من السوق؟ فقال: «لا تبعُ ما ليس عندك»(٢٠).

قالوا: المقصود من النهي عن بيع ما ليس عند الإنسان، أي: ما

 ابتداء: بعت هذا العين لفلان، وقال الفضولي: قبلت لأجله، فَهو على هذا الخلاف.

وإن قال: اشتريت منك هذا العين لأجل فلان، فقال المالك: بعت، أو قال المالك: بعت منك هذا العين لأجل فلان، فقال: اشتريت، لا يتوقف على إجازة فلان؛ لأنه وجد نفاذًا على المشتري حيث أصيف إليه ظاهرًا، فلا حاجة إلى الإيقاف على رضا الغير.

- (١) يُنظر: «تحقة المحتاج» للهيتمي (٢٤٤/٤) قال: «فبيع الفضولي» وشراؤه وسائر عقوده في عين لغيره أو في نعة غيره بأن قال: اشتريته له باللي في نعته، وهو مَنْ ليس بوكيل، ولا ولي عن المالك «باطل» للخبر الصحيح: «لا بيع إلا فيما تملك».
- (٧) يُنظر: قسرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٩/٢) قال: قالا يصح تصرف فضولي؛ ببيع أو شراء أو غيرهما قول أجيز؛ تصوفه قبعدا وقوعه قالا إن اشترى» الفضولي قفي ذمته وقوى؟ الشراء قشمفص لم يُسمّه، فيصح؛ سواء نقد الثمن من مال الغير أم لا؛ لأن ذمته قابلة للتصوف، فإن سمّاء أو أسترى للغير بعين ماله، لم يصح الشراء قشم إن أجازه أي: الشراء همن اشترى له ملكه من حين اشترى له؛ لأنه أشترى لا جلاء، أشبه ما لو كان بإذنه، فتكون منافعه ونماؤه له قوالا؟ يجزه من اشترى له وقع، قبل قبل من اشترى له عرفه على من اشترى له
 - (٣) أخرجه أبو داود (٣٥٠٣) وصَحَّحه الأَلْبَانـيُّ في اإرواء الغليل؛ (١٣٢/٥).

ليس في ملكه وحيازته عند قيام العقد، وبيع الفضولي يصدق عليه أنه ليس ملكًا للبائع، ولا في حيازته، فيكون منهيًا عنه.

وحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: ﴿لَا ظَلَاقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا عِنْقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا بَنْعَ إِلَّا فِيمَا تَتْلَكُ،(').

وأما القاتلون بصحَّة تصرف الفضولي إن أجازه المالك، فدليلهم: حديث عروة بن الجعد البارقي أن النبي ﷺ أعطاه دينارًا يشتري له به شاة _ [قال سفيان: كأنها أضحية] _ فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار، وجاءه بدينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه (").

وجه الاستدلال: أن عروة قد أذن له الرسول ﷺ بشراء شاة واحدة، ولم يأذن له بالبيع، فاشترى شاة أخرى، وباع، وكل ذلك كان من قبيل تصرف الفضولي، فأجازه الرسول ﷺ، ودعا له بالبركة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(القِسْمُ النَّالِثُ فِي الأَحْكَامِ العَامَّةِ لِلْبُيُوعِ الصَّحِيحَةِ)

هذه مقدِّمات وضعها المؤلف كَظَلَّهُ لِيعطينا تصورًا لما سيتكلم عنه، وقد يكون فعل في هذا الباب ما لم يفعله في غيره؛ بعمل مقدمات مرتبة؛ تمهيدًا للدخول في أبواب مُهمَّة، وهي: (البيوع الصحيحة).

[القول في الأحكام العامة للبيوع الصحيحة]

⁽١) أخرجه أبو داود (٢١٩٠) وحَسَّنه الأَلْبَانيُّ في الصحيح أبي داود؛ (٣٩٣/٦).

⁽۲) أخرجه البخاري (٣٦٤٢).

فهناك بعض الأحكام التي ينطق بها النَّص، وبعضها تجدها قريبة من النَّص، لكنها لم تكن بلفظها واردة فيه؛ هذا هو الذي قال فيه: (تَمَلُّقٌ قَرِيبٌ بِالمَسْمُوعِ)، وبعضها مسكوت عنه؛ وهي المسائل التي ألحقها العلماء بالمنطوق به.

◄ قولكَ: (الجُمْلَةُ الأُولَى: فِي أَحْكَامٍ وُجُودِ العَيْبِ فِي المَبِيعَاتِ).

لا شكّ أن العيوب قد توجد في المبيعات لكنها تختلف؛ فبعضها يكون عببًا في الخِلقة، كخِلقة الإنسان الذي يُباع ويشترى، أو كذلك في الحيوان، أو في السلعة، وأحيانًا تكون عيوبًا غير خِلقيَّة، وهذه تكون في الإنسان؛ كأن يرتكب محرَّمًا من المحرَّمات، أو أن تكون فيه صفة من الصفات المذمومة، كما سيأتي.

تولى: (الجُمْلَةُ النَّانِيَةُ: فِي الضَّمَانِ فِي المَبِيعَاتِ).

«الضَّمان»: يُوضع له نظرية تُعرف بـ«نظرية الضمان»، فعندما نقول: «نظرية العقد» تُجمع فيه كل الأحكام والمسائل ذات العلاقة بالعقود، وليس في البيع وحده بل في كل ما يندرج تحت لفظ العقد، وهناك: «نظرية الشرط»، وهناك: «نظرية الإتلاف».

وهناك من يدَّعي بأن الفقة الإسلاميَّ إنما هو حُلول جزئية، وأنَّه ليست هناك روابط تربط الفقه الإسلامي، وهذا جهل ممَّن قال بذلك؛ لأنَّ النين قالوا ذلك القول لم يُدركوا حقيقة الفقه، ولم يعلموا ما فيه، بل هذه الأصول التي ندرسها ونتعلمها (أصول فقه) لم يُسبق الإسلام بمثلها بل كان الإسلام هو السبَّاق إلى هذا العلم الجليل، بل إن من يدرسُ علم الفقه يجد فيه كثيرًا من القواعد التي فرَّع عليها العلماء كثيرًا من المسائل وجعلوها بمثابة ضابطٍ أو قاعدةٍ أو قانونٍ، تُردُّ إليها جميع الأحكام التي تشبهها وتندرج تحتها.

فهناك روابط وصلات بين الفقه الإسلاميّ لا تنقسم ولا تنفك، وهي كلُّها تُستقى من معين واحد، هو الكتاب العزيز والسنة النبوية، وهي إما مستمدة منهما مباشرة؛ كما جاء في المنطوق، أو ممًّا هو قريب منهما؛

_ 🖁 شرح بداية المجتهد 🆫_

أي: مما يستنبط من الكتاب والسنة، أو أن تُردَّ تلكم إلى مقاصد الكتاب والسنة، وكل ذلك له قواعده المعروفة في علم أصول الفقه.

◄ قولاًم: (مَنَى يَنْتَقِلُ مِنْ مِلْكِ البَائِعِ إِلَى مِلْكِ المُشْتَرِي).

فمثلًا إذا ظهر عيبٌ في السلعة المشتراة، فمن يضمنها؟

الجواب: البائع هو الذي يضمن المبيع حتى يسلمه للمشتري؛ لأنَّ الرسول ﷺ بيَّن أن الضمان على البائع فقال: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ»^(۱)، وفي مسألة: «بيع الثمار بعد بدُوِّ صَلاحها»، إذا خرج فيها شيءٌ فهي من ضمان المشتري.

◄ قولَمَ: (وَالنَّالِنَةُ: فِي مَعْرِفَةِ الأَشْيَاءِ الَّتِي تَتْبَعُ المَبِيعَ مِمَّا هِيَ مَوْجُودَةٌ فِيهِ فِي حِينِ البَيْعِ مِنَ الَّتِي لَا تَشْبَعُهُ).

فقد تُباع شاة أو جارية وفي بطنها حَمل، أو مملوك ومعه مال ملَّكه إيَّاه سيدُه، أو عليه ثياب غالية النَّمن.

﴾ قولهَ: (وَالرَّابِعَةُ: فِي اخْتِلَافِ المُتَبَابِعَيْن وَإِنْ كَانَ الأَلْبَقُ بِهِ كِتَابُ الأَقْضِيَةِ).

وهذه مسألة مهمَّة؛ فالبيِّعان كغيرهم قد يختلفان في أمر، فمن الذي يؤخذ بقوله منهما البائع أو المشتري؟ فأحيانًا يُؤخذ بقول البائع، وأحيانًا بقول المشتري، والقرائن لها أثرٌ في ذلك.

وقول المؤلف يَخْلَلْهُ: (وَإِنْ كَانَ الأَلْيَقُ بِهِ كِتَابَ الأَقْضِيَةِ)؛ لأنَّها تُذكر عادة في كتاب القضاء؛ لأن فيها دعاوى تحتاج إلى بيِّنات، ولكُلِّ وجهٌ من النَّظر.

◄ قولَٰٰٓΩ: (وَكَذَٰلِكَ أَيْضًا مِنْ أَبْوَابٍ أَحْكَامِ البُيُوعِ الِاسْتِحْقَاقُ،

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۱۳۳)، ومسلم (۳۸۳۹).

وَكُذَلِكَ الشُّفْعَةُ هِيَ أَيْضًا مِنَ الأَحْكَامِ الطَّارِئَةِ عَلَيْهِ، لَكِنْ جَرَتِ العَادَةُ أَنْ يُفْرَدَ لَهَا كِتَابٌ.

لا يزال المؤلّف يتحدَّث عن المقدمات؛ لأنَّه سينطلق انطلاقة واسعة فيما يتعلق ببقية البيوع.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الْجُمْلَةُ الْأُولَى

وَمَذِهِ الْجُمْلَةُ فِيهَا بَابَانِ؛ الْبَاثِ الْأَوَّلُ: فِي أَحْكَامِ وُجُودِ الْمُمُوبِ فِي النَّبِعِ الْمُطْلَقِ. وَالْبَابُ الظَّانِي: فِي أَحْكَامِهِمَا فِي الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْبَرَاءَ}.

> الأصل البراءة، وهي أن يبيع البائع بيعه بريثًا من العيوب^(١). قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي أَحْكَامِ الْعُيُوبِ فِي الْبَيْعِ الْمُطْلَقِ)

هنا بدأ في أحكام العيوب في البيع المطلق^(٢).

⁽١) يقال: (تَرِئَ) بِنِ الدَّيْنِ والعَيْبِ بَرَاءةً، ومنها البَرَاءةً لِخَطَّ الإِثْرَاء، والجمعُ البَرَاءاتُ بالمدِّ والبَرَواتُ عامَيْ، وإبْرَأتُه جملتُه بَريئًا من حَقَّ لِي عليه، ويَزَّاهُ صحَّع بَراءتَه فَبَرَّا، ومنه تَبَرَّأ مِن الحَيْلِ، أي قال: أنَّ بَرِيءٌ مِن عَبِ الحَبَلِ، وَبارَأ شَرِيكُه: أَبْرَأً كُلُّ واحِدٍ منهما صاحبُه انظر: «المغرب في ترتب المعرب» للمطرزي (ص٣٨).

⁽٢) البيع المطلق: وهو بيع العين بالدين، نحو بيع السلع بالأنمان المطلقة: وهي الدراهم والدنائير، ويمعها بالفلوس الرائجة (وهي قطع معدنية اصطلح الناس على أنها نقود صالحة للتعامل)، وبالمكيل والموزون الموصوفين في الذمة، والعددي المتقارب الموصوف في الذمة. انظر: «فح القدير»، للكمال ابن الهمام (٢٤٧/١).

تولى: (وَالْأَصْلُ فِي وُجُودِ الرَّدِّ بِالْمَيْبِ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ
 تَكُوكَ نِجَدَرَةً عَن زَاضٍ مِنكَمْ ﴾).

الأصل في البيع: التراضي لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُوكَ بِحِكَرَةً عَنَ زَاضِ يَنكَمُّهُ والمسلم مطالبٌ دائمًا بأن يكون صادقًا في بيعه وشرائه؛ لقول رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم ينفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما»(١)، وقوله ﷺ: «من غشنا فليس منا»(١)، وقوله ﷺ: «المسلم أخو المسلم، لا يحل لمسلم إذا باع من أخيه بيعًا إلا أن بيبته له»(٣)، يعني أن يبين له ما فيه من عيب.

وجاء في حديث آخر أن الله تعالى يمقت مخفي العيب في البيع، وأن الملائكة تلعنه (¹³⁾، وبيَّن الرسول ﷺ أن التاجر الصدوق الأمين مع النبين والصديقين والشهداء (⁰⁾.

◄ قولاً: (وَحَدِيثُ الْمُصَرَّاةِ الْمَشْهُورُ)^(١).

حديث المصراة دليلٌ أيضًا على أنه لا يجوز للمسلم أن يدلس على أخيه فيخفي عليه في البيع عيبًا؛ لأن هذا من الغش، والمُصَرَّاةُ هي الشاة

- (۱) أخرجه البخاري (۲۰۷۹)، ومسلم (۱۵۳۲).
 - (٢) أخرجه مسلم (١٠١).
- (٣) أخرجه ابن ماجه (٢٢٤٦) عن عقبة بن عامر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
 «المسلم أخو المسلم، ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعًا فيه عيب، إلا بيئه له».
 وصححه الألباني في: «إرواء الغليل» (١٣٢١).
- (٤) أخرج ابن ماجه (۲۲٤٧) عن واثلة بن الأسقع، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
 «من باع عبيًا لم بيينه، لم يزل في مقت الله، ولم تزل الملائكة تلعنه». قال الألياني:
 «ضعيف جدًا». انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٩٠٤).
- (ه) أخرجه الترمذي (١٢٠٩)، وقال: «حديث حسن». وضعفه الألباني في «مشكاة المصابيع» (٢٧٩٦).
- (٦) أخرجه البخاري (٢١٥١)، ومسلم (٢٣/١٥٢٤) عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: (من اشترى غنمًا مصواة، فاحتلبها، فإن رضيها أمسكها، وإن سخطها ففي خلبتها صاع من تمره.

يُصَرُّ ضرعها حتى يجتمع فيها الحليب؛ ليخدع المشتري(١).

◄ تولى: (وَلَمَّا كَانَ الْقَائِمُ بِالْعَبْبِ لَا يَخْلُو أَنْ يَقُومَ فِي عَقْدٍ
 يُوجِبُ الرَّدَّ، أَوْ يَقُومَ فِي عَقْدٍ لَا يُوجِبُ ذَلِكَ).

إذا كان المبيع معينًا، فقد يكون عقد بيعه فاسدًا، وقد لا يكون، فإذا كان العقد فاسدًا يوجب الرد، فربما يكون العيب هو السبب في ذلك الرد، كما هو الحال في المصراة إذا حلبها المشتري، فإنه إن وجد العيب قبل ذلك ردها ولا شيء، وإن أمسكها بعد أن يحتلبها فإنه يردها وصاعًا من تمر، كما سيأتي إن شاء الله.

◄ تولىمَ: (ثُمَّم إِذَا قَامَ فِي عَقْدٍ يُوجِبُ الرَّدَّ، فَلَا يَخْلُو أَيْضًا أَنْ
 يَقُومَ بِعَبْ يُوجِبُ حُكْمًا، أَوْ لَا يُوجِبُهُ.

قد يكون العيب كالختان مثلاً، فهو لا يعد رفعة، بل يعد من النقص، فختان الجارية الذي يسمى الخفاض وختان العبد أيضًا يعد رفعة وشرفًا، لكنه في الوقت نفسه قد عد نقصًا، فهل هذا يؤثر؟ سيأتي الكلام عنه "؟.

(ئُمَّ إِنْ قَامَ بِعَيْبٍ يُوجِبُ حُكْمًا فَلَا يَخْلُو الْمَبِيعُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ قَدْ

 (١) «المصراة هي: التي تصر أخلافها ولا تحلب أيامًا، حتى يجتمع اللبن في ضرعها، فإذا حلبها المشتري استغزرها». انظر: «المطلع على ألفاظ المقتع»، لأبي عبدالله البعلي (ص/٨٢).

(٢) يُنظر: «الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبدالبر (٧١٢/٣) قال: «العيوب التي يجب بها الرد في الرقيق: الجنون والجذام والبرص والعسر والخصي والرتق والإفضاء والزعتر وبياض الشعر والعمى والعور والصمم والبخر، وكل عيب ينقص من الثمن ويرغب الناس عنه فالرد به واجب لمن طلم».

وينظر: «كفاية الأغيار» للحصني (س٢٤٤) قال: «وَصَابِط ذَلِك أَن كل مَا نقص العين أو الْقيمَة نُقْصَانًا يفوت بِهِ غَرَض صَحِيح إِذَا غلب بِي جنس الْمَبِح عَلمه، فقولنا: نقص العين ككون الرَّقِيق تحصيًّا أو مَقْطُوع أَنْشُلُة وَيَحُومًا بِخَلَاف مَا لَو قطع من فَخَله قِطْمَة يسِرَة فَإِلَّهُ لَا يفوت بِسَبَ ذَلِك غَرْض صَحِيح». حَدَثَ فِيهِ تَفَيُّرٌ بَعْدَ الْبَيْعِ، أَوْ لَا يَكُونُ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَحْدُثُ فَمَا حُكْمُهُ؟).

قد يشتري المشتري سلعة ثم يقف على عيب فيها، لكن السلعة قد تغيرت وطرأ عليها عيب آخر، فهل ترد لذلك العيب؟

تولات: (وَإِنْ كَانَ حَدَثَ فِيهِ فَكُمْ أَضْنَكُ التَّفْيِرَاتِ وَمَا حُكْمُهَا؟
 كَانَتِ الْفُصُولُ الْمُحِيطَةُ بِأُصُولِ هَذَا الْبَابِ خَمْسَةٌ؛ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي مَعْرِفَةِ الْمُقْودِ الْبَيْبِ حُكْمٌ، مِنَ الَّتِي لَا يَجِبُ ذَلكَ فَهَا).
 ذَلكَ فَهَا).

أحيانًا يترتب على وجود العيب حكم، وأحيانًا لا يترتب عليه حكم.

◄ تولاًم: (الشَّانِي: فِي مَعْرِفَةِ الْعُيُوبِ الَّتِي تُوجِبُ الْحُكْمَ، وَمَا شَرْطُهَا الْمُوجِبُ لِلْحُكْم فِيهَا؟).

من أمثلة العيوب التي توجب الحكم: الجذام (١) والبرص (٢) والجنون والبخر (٣) والعمى والعرج، وكذلك بعض الصفات؛ كالزنا

 (١) «الجذام: هو داء يقع في اللحم فيفسد وينتن ويتقطع ويسقط، وقد جُلِمَ على ما لم يُسمَّ فاعله، فهو مجذرمُّه. انظر: «طلبة الطلبة»، للنسفي (ص٤٦).

 اللباء والراء والصاد أصل واحد، وهو أن يكون في الشيء لمعة تخالف سائر لونه.
 وهو داء معروف. انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس (۲۱۹/۱)، و«مختار الصحاح»، للرازي (ص٣٣).

(٣) ايقال بَجْرَ الفَمُ بِخَرًا، مِن باب: تَعِبَ: أَنْتَنَتْ رِيحُه، فالذَّكُرُ أَيْخَرُ، والأَنثى بَخْرًا، والجَمعُ بُخْرٌ، مثلُ: أحمرَ وحمراء وحُمْرِ، انظر: «المصباح المنير»، للنيومي (٣٧/١).

يُنظر: «التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب» لخليل (١٤٣٧٥) قال: «المبخر عيب، أي: مطلقًا في العلي والوخش. المتبطي: وسواء كان البخار في فم أو فرح. قال غيره: وهو في الفرج عيب في الرائعة فقط. وفي الموازية: في الأمة توطأ غصبًا أن ذلك عيب.

ومذهب الشَّافعية، ينظر: «البيان»، للعمراني (٢٨٠/٥)، وفيه قال: «وإن اشترى عبدًا=

والتخنث (۱) وغيرها، وهذه من الصفات التي سيعرض لها المؤلف، وهي كثيرة جدًّا.

تولات: (الثَّالِثُ: فِي مَغْرِفَةِ حُكْمِ الْعَبْبِ الْمُوجِبِ إِذَا كَانَ الْمُبِيغُ
 لَمْ يَتَغَيَّرُ. الرَّابِهُ: فِي مَعْرِفَةِ أَصْنَافِ النَّغْيِيرَاتِ الْحَادِثَةِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي
 وَحُكْمِهَا. الْخَايِسُ: فِي الْقَضَاءِ فِي هَذَا الْحُكْمِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْمُتَبَائِمْنِي).

يعني إصدار الحكم، وهو الذي ذكر أنه يذكر في كتاب القضاء.

تولى: (وَإِنْ كَانَ أَلْيَقَ بِكِتَابِ الْأَقْضِيَةِ).

يعني القضاء، أو إصدار الحكم، وسيبدأ المؤلف في بيان ما قدم له في حوالي صفحتين.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الْفَفَلُ الْفُرِّلُ مِن اللبابِ اللهرل فِي مَغرِفَةِ الْعُقُودِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا بِوُجُودِ الْعَيْبِ حُكُمْ مِنَ الَّتِي لاَ يَجِبُ فِيهَا)

سيتكلم عن العقود التي يترتب فيها على وجود العيب إقرار حكم من الأحكام؛ إما برد أو بأخذ مقابل أو بغير ذلك.

أو أمة، فوجد أحدهما أبخر.. ثبت له الرد؛ لأنه قد يحتاج إلى مسارة العبد أو إلى
 خدمته لصب الماء على يده، وذلك يؤذيه، كما تؤذيه الجارية في الفراش، فكان عيبًا
 فيه.

 ⁽١) اخنت الرجل يخنث خنثًا: إذا تكسر وتلوى، وَكَذَلِكَ الْجَلد إذا تكسر فقد تخنث وبه
سمي المخنث. وامرأة خنث: متكسرة لينًا وَمثله المَرَأَة مخناث. واشتقاق النَّخْلَق من
النَّشْبِه بالإناث نَحْر اشتقاق المخنث. انظر: «جمهرة اللغة»، لابن دريد ((٤١٨/١).

_ الشرح بداية المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المحتهد على المحتهد المحتهد المحتهد على المحتهد المحتهد

تولىم: (أمَّا الْمُقُودُ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا بِالْمَيْبِ حُكُمٌ بِلا خِلافٍ،
 نَهِيَ الْمُقُودُ الَّتِي الْمُقْصُودُ مِنْهَا الْمُعَاوَضَةُ.

يعني التي تكون مقابل عوض، كالبيع والإجارة والسلم والهبة التي تعرف بهبة الثواب؛ لأن الهبة على قسمين:

الأول: أن يهبك إنسان هبة ولا يريدَ مقابلًا لها، بل يريد بذلك وجه الله، فيعطيك عطية تكريمًا لك وتقديرًا، لا يرجو من وراثها شبتًا.

الثاني: أن يهدي إنسان إنسانًا كبيرًا هدية يسيرة، ويتطلع إلى ما هو أكثر^(١)، كما حصل ذلك مع رسول الله ﷺ^(۱).

وهذا القسم الثاني يسمى هدية ثواب؛ لأن المهدي يريد من المهدى إليه أن يثيبه عليها ويجازيه مقابل الهدية، فهذا له هرّى في هذه الهدية، وله مقصد منها، فلم تكن خالصة كمن يهدي لأخيه هدية خالصة لا يطلب عليها جزاء ولا شكورًا، إلا من الله ﷺ""

⁽١) يُنظر: «القيس في شرح الموطأ»، لابن العربي (١٥٧٥)، وفيه قال: «وقد تكونُ الهيةُ لصلةِ الرحم وهي من المعروف المؤجل العوض، وقد تكون طلبًا لمحض العوض من الواهب في مال الموهوب؛ فأما مالك فقضى به، وأما جمهور العلماء منهم الحقية والشافعة فحرموه؛ لأنها مبابعة يثمني مجهول».

⁽٢) أخرجه الترمذي (٣٩٤٥) عن أبي هريرة، أن أعرابيًا أَهْدَى لرسول الله ﷺ بَكُرَةً نعرفَ منها سنَّ بَكُرات الله وَأَثْنَى عليه، ثم انال: ﴿إِنْ فَلاَنَّا أَهْدَى إِلَيْ ناقةً فعوضته منها ست بِكرات فظل ساخطًا، لقد مَمَنَتُ أن لا أَقْبَلَ مُقِينًةً إلا مِن قرضي أو أنصاري أو ثقفي أو دَوْبِيَّةً. وصححه الألباني في صحيح الجامر (٢١١٩).

⁽٣) قال الباجي: «العقود على ثلاثة أضرب: عقد مختص بالعوض؛ كالبيع والنكاح، فهذه يثبت فيها حكم الرد بالعيب، والنصرب الثاني: عقد مختص بالمكارمة ونفي العوض؛ كالهبة لغير الثواب والصدقة، فهذا لا يثبت فيه حكم الرد بالعيب، والضرب الثالث: عقود ظاهرها المكارمة ولها تعلق بالمعاوضة كالهبة للثواب، فهذه حكى القاضي إبر إسحاق عن عبدالملك أن المهوهرب له لا يرد بعيب، ومن المغيرة مثل ذلك ولا في العيب المفسد، ووجه ذلك أن هذه عقود جرت العادة بأن يكون=

وما أجمل أن تحصد دعوات وثناءات من المهدى إليه! «من أتى إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه (۱۰) إذا صنع لك إنسان صنيعًا طيبًا، وأسدى إليك عملًا جليلًا؛ دافع عنك بظهر الغيب، أو قدم لك مشورة نصحًا، فأقل ما تقدمه له أن تسأل الله ﷺ أن يكافئه عن ذلك العمل، وأن يجزيه عليه خير الجزاء، وهذا هو غاية ما يسعى إليه الإنسان.

◄ تولىم: (كَمَا أَنَّ الْمُعْقُودَ الَّتِي لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا الْمُمَاوَضَةَ
 لَا خِلاكَ أَيْضًا فِي أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِلْمُنْبِ فِيهَا ('').

لو أن إنسانًا أهداك هدية، أو قدم لآخر صدقة، فوجد فيها نقضًا، فليس له أن يحتج عليه؛ ﴿هَا عَلَى ٱلنَّحْسِينَ مِن سَبِيلِّهِ» لأنها ليس فيها معاوضة، هو أعطاك إياها لا يريد جزاء منك، فإذا وجد العيب فليس لك أن تطالبه بشيء، إلا أن تذهب إليه إن كان لا يدري فتقول: ما قدمته لي أخي الكريم فيه كذا وكذا. فلعله يبدلها لك، لكن الذي يريده المؤلف أن ليس فيها حكم ملزم.

> قولهم: (كَالْهِبَاتِ لِغَيْرِ النَّوَابِ، وَالصَّدَقَةِ).

يعني الهبات التي لا يرجى من ورائها مقابل، ومثال ذلك أن يصنع إنسان طعامًا فيعطيه صديقه، أو تأتيه فاكهة طيبة فيقدم لصديقه أو لجاره،

العوض فيها أكثر من قيمة الموهوب، وهذا ينافي الرد بالعيب لمدة؛ ألن مقتضى
 ذلك المسامحة والمكايسة، «المنتقى شرح الموطا» (١٨٨/٤).

⁽١) أخرجه أبو داود (١٦٧٢) عن عبدالله بن عمر، قال: قال رسولُ الله ﷺ: اتمنِ استعاذَ بالله فاعيلُوه، ومَنْ سَالَ بالله فاعلُوه، ومَن دعاكم فاجيبُوه، ومَن صَنتمَ إليكم مَمرُوفًا فكايثُوهُ، قَإِنْ لَمْ تَوِدُوا مَا نُكَافِئُونَهُ قَادْعُوا لَهُ حتى تَرَوْا أَنْكُمْ قَلْ كَافَأْتُمُوهُ. وصححه الألباني في: (إرواء الغليل) (١٦١٧).

 ⁽۲) يُنظر: "شرح التلقين" للمازري: (٦١٨/٢) والعقد الذي طريقه الصلة المحضة؛
 كالهبة والصدقة، لا يتصوَّر فيه حكم الرد بالعيب؛ إذ لا عوض له يرتجعه بالرد بالعيب.

أو تأتيه مثلًا هدايا أو بضائع طيبة، فيقدم له نوعًا من الثياب أو اللباس أو الكتب أو غير ذلك لا يريد عليه شيئًا، لكنٌ ثمة أناس يذهبون إلى أناس من الأعيان فيهدون إليهم وهم يريدون أكثر من ذلك، فالهبة التي لا يراد من ورائها مقابل هبة لغير ثواب، والأخرى هبة ثواب.

تولىمَ: (وَأَمَّا مَا بَيْنَ هَلَيْنِ الصَّنْفَيْنِ مِنَ الْعُقُودِ، (أَعْنِي: مَا جَمَعَ قَصْدَ الْمُكَارَمَةِ^(١)، وَالْمُعَاوَضَةِ^(١)، وَهُلُ هِبَةِ النَّوَابِ)).

يعني أن هبة الثواب جمعت بين الوصفين، فعندما يهدي إنسان إنسانًا هديةً فلا شك أن ظاهره المكارمة، أي: إرادة إكرامه، لكن في قلبه وفي نيته شيء آخر، يقول: هات، ولا يقنع بما يساوي هديته، كما في قصة الثقفي، إذ ظل الرسول يعطيه وهو يطلب المزيد حتى قال: «لا أقبل هدية...»^(٣)، فهذا له غاية وغرض، وما أكثر أمثال هؤلاء في هذا الزمان!

وعلى أية حال فالذي يهدي وفي ذهنه أن يعطى، أخف ممن يذهب يطالب إذا لم يؤت.

تولَّى: (فَالْأَظْهَرُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا حُكْمَ فِيهَا بِوُجُودِ الْعَيْبِ،
 وَقَدْ قِيلَ: يُخكَمُ بِهِ إِذَا كَانَ الْعَيْبُ مُفْسِدًا(١٠).

 ⁽١) «المُكارَمة أصلها: أَنْ تُهدِي لإنسانِ شَيْتًا ليُكافِئك عليه، فهيَ مُفاعَلة منَ الكُرم».
 انظر: «النهاية»، لابن الأثير (١٦٧/٤).

⁽Y) «المعاوضة: بضم الميم وقتح الواو من اعتاض، ومنه: أخذ العوض، أي: البدل. وعقد المعاوضة: عقد يعطى كل طرف فيه نفس المقدار من المنفعة التي يعطيها الطرف الآخري. انظر: «معجم لغة الفقهاء» لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق فيي (صر١٩٧٤).

⁽٣) سبق تخریجه.

⁾ قال ابن يونس: فومن المدونة قال ابن القاسم: وإذا وجد الموهوب بالهبة عبيًا فله ردها وأخذ العوض _ يربد: إن لم تقت، وإن فاتت بحوالة سوق قاطعلى وهو عرض أو حيوان فعلية قيمت _ وإن رجد الواهب بالعوض عبيًا، فإن كان عبيًا خمسيًا لا يتعارض الناس بمنا كالجذام والبرص فله رده وأخذ الهبة إن لم تقت إلا أن يعوضه مثل قيمتها، فإن لم يعب له عن العبب فاذكا، نظر إلى قيمة العوض بالعبب، فإن كان تعبية الهبة قائر لم يعب له غيره؛ لأن ما زاده أولًا على يعب له غيره؛ لأن ما زاده أولًا على تقية العوض معيًا أقل=

والصحيح أنه لا حكم فيها على الرأي الأول. قال المصنف رحمه الله تعالى:

(اللَّفَضَلُ اللَّثَانِي:

فِي مَعْرِفَةِ الْغَيُوبِ الَّتِي تُوجِبُ الْحُكْمَ وَمَا شَرْطُهَا الْمُوجِبُ لِلْحُكْمِ فِيهَا

رَفِي هَذَا الْفَصْلِ نَظَرَانِ الْحَدُهُمَا: فِي الْمُيُوبِ الَّتِي تُوجِبُ الْحُكُمَ وَالنَّظَرَ. النَّافِي: فِي الشَّرْطِ الْمُوجِبِ لَهُ.

النَّظَرُ الْأَوَّلُ:

فَأَمَّا الْعُيُوبُ الَّتِي تُوجِبُ الْحُكُمَ: فَمِنْهَا عُيُوبٌ فِي النَّفْسِ؛ وَمِنْهَا عُيُوبٌ فِي الْبَدَنِ).

العيب إما أن يكون عيب خِلقة، وإما أن يكون عيبًا خُلُقيًّا في أخلاق الإنسان، كأن تكون سيرته غير محمودة، بافترافه أفعالًا غير طيبة، كأن يكون شريرًا في تصرفاته، شرسًا، أحمق، دنيًّا، إلى غير ذلك من عيوب الخُلُق.

وأما بالنسبة للخلقة فقد يكون العيب مرضًا من الأمراض، أو عيبًا من العيوب التي تؤثر، كزيادة إصبع مثلًا، والمرجع في ذلك إنما هو إلى العادة، وكثيرًا ما أشرنا إلى القاعدة المعروفة: العادة محكمةً⁽¹⁾.

من قيمة الهية فإن أتم له الموهوب قيمة الهية برئ، انظر: «الجامع لمسائل المدونة»
 لابن يونس (۲٤٢/۱۹)، وانظر: «روضة المستين»، لابن بزيزة (۲/٠٠٠).

⁽١) يعني: أن العادة عامة كانت أو خاصة تجعل حكمًا لإثبات حكم شرعي لم ينص على خلافه بخصوصه، فلو لم يرد نص يخالفها أصلا، أو ورد ولكن عامًا، فإن العادة تعتبر. انظر: «الأشباء والنظائر» للسيوطي (ص ٩٩).

ومستندها أثر: «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئًا فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئًا فهو عند الله سيئًا (١) وهي التي تعرف بقاعدة العرف، وقد مر في أحكام الحيض أن للعادة تأثيرًا في ذلك، وسيأتي أيضًا في أحكام الساعات، ولهنا العنب مرتبط بناحية مالية، فعندما فيرجع فيه إلى عادات التجار؛ لأن هذا العيب مرتبط بناحية مالية، فعندما نقول: (عيب) فالقصد معرفة مدى تأثيره على الجانب المعني، وهو ما يتعلق بالمال، فإذا كان ينقص من السلعة فهو عيب مؤثر في نظر التجار، فكل ما قلل من القيمة عيب.

لو جيء بإنسان مملوك يجيد الصنعة، وآخر لا يجيد، فلا شك أن الأول أفضل، ولذلك فقد يسود البائع أنامل المملوك الذي يبيعه ليخدع المشتري بأنه كاتب، وربما يأتي بأمة فيصبغ شعرها بالسواد أو يحمر وجهها؛ ليدل على أنها صغيرة، إذ قد يتبين أنه قد تقدم بها السن، إلى غير ذلك من الصفات التي تعد من العيوب، ولها أثر كبير، والكلام عنها كثير جدًا في أحكام البيوع.

> تولك: (وَهَذِو مِنْهَا مَا هِيَ عُمُوبٌ بِأَنْ تَشْتَرِطَ أَصْدَادَهَا فِي الْمَبِيعِ، وَهِيَ عُمُوبٌ بِأَنْ تَشْتَرِطَ أَصْدَادَهَا فِي الْمَبِيعِ، وَهِيَ عُمُوبٌ تُوجِبُ الْحُكُمَ وَإِنْ لَمُ يُشْتَرِطُ وُجُودُ أَصْدَادِهَا فِي الْمَبِيعِ، وَهَلِهِ هِيَ النَّتِي فَقُدُهَا نَقْصٌ فِي أَصْلِ الْجَلْوَةِ وَإِنَّهَا لَتَقْمُ فِي أَصْلِ الْجَلْوَةِ وَإِنَّهَا لَاكُمُ وَإِنْ الْمُدُودُةِ وَإِنَّهُ اللَّهَا لَهُ عَلَيْهِ إِلَيْنِ أَصْدَادُهَا كِمَالَاتٌ).

كل هذا الكلام المجمل سيفصله المؤلف إن شاء الله.

⁽١) أخرجه أحمد (٣٦٠٠)، عن عبدالله بن مسعود موقوقًا، قال: إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لتفسه، فابتحه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فعا رأى المسلمون حسنًا، قهو عند الله حسن، وما راوا سيئا فهو عند الله سئ.

قال الألباني: «لا أصل له مرفوعًا، وإنما ورد موقوقًا على ابن مسعود». انظر: «السلسلة الضعفة» (٥٣٣).

 ◄ تولىم: (وَلَيْسَ فَقْدُهَا نَقْصًا مِثْلُ الصَّنَائِعِ، وَأَكْثَرُ مَا يُوجَدُ هَذَا الصَّنْفُ فِي أَحْوَالِ النَّفْس).

الصنائع مثل أن يشترط في العبد أن يكون كانبًا، وفي الأمة أن تجيد الصناعة؛ كالغزل ونحوه، هذه شروط يشترطها البعض لكنها ليست عبوبًا، فلو أن الأمة مثلًا لا تجيد الطبخ، أو لا تجيد الكتابة أو الغسل، فلا يعد ذلك عبيًا فيها؛ لأنه لا نقص فيها، هذه صفات يكتسبها الإنسان عن طريق الخبرة والتعلم، كذلك أيضًا إذا لم يكن المملوك كاتبًا فلا يعد عببًا، لكن للإنسان أن يشترط ذلك أن

◄ قولَٰٰٓتَ: (وَقَدْ يُوجَدُ فِي أَحْوَالِ الْجِسْمِ. وَالْغُيُوبُ الْجُسْمَانِيَّةُ).

يقصد بأحوال النفس الأخلاق، كما لو زنت الأمة أو زنى العبد، هذا يعد عيبًا قادحًا في الخلق والدين، فهل له تأثير أو لا؟ سيأتي الخلاف فيه.

◄ قوله: (وَالْعُبُوبُ الْجُسْمَانِيَّةُ).

وأما الجسمية فهي كثيرة جدًّا.

◄ تولىم: (مِنْهَا مَا هِيَ فِي أَجْسَامِ ذَوَاتِ الْأَنْفُسِ، وَمِنْهَا مَا هِيَ فِي مَنْدِ الْخَوْبُ اللَّتِي لَهَا تَأْثِيرٌ فِي الْمَقْدِ هِيَ عِنْدَ الْجَوبِعِ مَا نَقَصْر عَن الْخَلْقِ الطَّهِيعِيَّةِ، أَوْ عَن الْخُلْقِ الشَّرْعِيَّ).

وقد يكون زيادة أيضًا؛ لأنهم ينصون على أنه لو نقصت يد الأمة أو

⁽١) يُنظر: «بدانع الصناع»، للكاساني (٧٥/٥)، حيث قال: «والجهل بالطبخ والخبز في الجارية ليس بعيب؛ لأنه لا يوجب نقصان الثمن في عادة التجار، بل هو حرفة بمنزلة الخياطة ونحوها، فانعدامه لا يكون حيبًا إلا أن يكون ذلك مشروطًا في المقد، فيردها لقوات الشرط لا للعيب، ولو كانت تحسن الطبخ والخبز في يد البائع، ثم نسيت في يده، فاشتراها فوجدها لا تحسن ذلك رُدَّها، وإن لم يكن ذلك مشروطًا في المقد؛ لأنها إذا كانت تحسن ذلك في يد البائع، وهي صفة مرغوبة تشترى لها الجارية عادة. فالظاهر أنه إنما اشتراها رغبة فيها، فصارت مشروطة دلالة، فيردها لانعدام المشروط، كما لو شرط ذلك نصًا».

_ 🖁 شرح بداية المجتهد 🆫.

العبد إصبعًا فهذا يعد عيبًا، والزيادة تعد بمثابة النقص هنا؛ لأنها على خلاف الخلقة.

 تولى: (نُقْصَانًا لَهُ تَأْثِيرٌ فِي ثَمَن الْمَبِيعِ^(۱)، وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِحَسَب اخْتِلَافِ الْأَزْمَانِ، وَالْعَوَائِدِ، وَالْأَشْخَاصِ، فَرُبَّمَا كَانَ النَّقْصُ فِي الْخِلْقَةِ فَضِيلَةً فِي الشَّرْع، كَالْخِفَاضِ فِي الْإِمَاءِ، وَالْخِتَانِ فِي الْعَبِيدِ).

الخفاض هو قطع الجلدة التي تكون على الفرج، ويقصد به ختان المرأة، يسمى الخفاض بالنسبة للمرأة والختان بالنسبة للرجل (٢)، فهو أخذ أى نقص، لكن هل هو عيب؟ أيهما أفضل المختون من الذكور أو غير المختون؟ لا شك أن الذي ختن أفضل مع أن الختان نقص، لكنه يعتبر صفة شرف وكمال بالنسبة له، وأما بالنسبة للمرأة فالخلاف في الختان فيما يتعلق بالنساء مع, وف^(٣).

- (١) قال ابن عبدالبر: «أجمعوا على أن العيب الخفيف في الرقاب الواجبة يجزئ نحو الحول ونقصان الضرس والظفر وأثر كي النار والجرح الذي قد برئ، وذلك كله يرد به العيب إذا نقص من الثمن، فدل ذلك على أنه ليس المعتبر في الرقاب السلامة من جميع العيوب». انظر: «الاستذكار» (٣٤٥/٧).
- (٢) الخَفضُ للجارِيةِ بمنزِلةِ الخِتانِ لِلغُلام. انظر: "غريب الحديث"، لإبراهيم الحربي .(oor/Y)
- (٣) مذهب الأحناف، يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي وحاشية ابن عابدين «رد المحتار»: «(و) الأصل أن (الختان سنة) كما جاء في الخبر (وهو من شعائر الإسلام) وخصائصه (فلو اجتمع أهل بلدة على تركه حاربهم) الإمام فلا يترك إلا لعذر... فلذا اختلف المشايخ فيهُ وختان المرأة ليس سنة بل مكرمة للرجال، وقيل: سنة».
- مذهب المالكية، يُنظر: «حاشية الصاوي» للخلوتي (١٥١/٢) قال: «(والختان) للذكر (سنة مؤكدة)، وقال الشافعي: واجب. (والخفاض في الأنثى مندوب كعدم النهك)؛ لقوله ﷺ لمن تخفض الإناث: «اخفضي ولا تنهكي» أي لا تجوري في قطع اللحمة».
- ومذهب الشافعية: «نهاية المطلب؛ للجويني (٣٥٤/١٧) قال: «قال الجويني: الختان واجب عند الشافعي في الرجال والنساء. وهو مشهور المذهب». وانظر: «العزيز شرح الوجيزة (٣٠٣/١١).

تولات: (وَلِنَقَارُبِ هَذِهِ الْمَعَانِي فِي شَيْءٍ مِمَّا يَتَعَامَلُ النَّاسُ بِهِ
 وَقَعَ الْحِكَاثُ بَيْنَ الْفُقْهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَنَحْنُ نَذْكُرُ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَا الْمُنَهَرَ الْحِكَاثُ فِي بَيْنَ الْفُقَهَاءِ لِيَكُونَ مَا يَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ فِي نَفْسِ الْفَقِيهِ
 يُعُودُ كَالْقَانُونِ وَاللَّسْتُورِ الَّذِي يَهْمَلُ عَلَيْهِ.

يكون في نفس الفقيه كقواعد ثابتة مستقرة، فكلما وردت عليه مسائل جزئية أو فروع أو وقعت وقائع أو حدثت حوادث، فإنه يردها إلى هذه الأصول، ومن أخذ بالأصول سهل عليه فهم الفروع، أما الذي يتتبع الفروع دون أن تكون له ضوابط وأصول يعتمد عليها ـ وهو ما عبر عنه بالقانون؛ لأن القانون يقابل الأصل ـ فإنه تتيه به المسالك، ويصعب عليه ربط الجزئيات.

> قوله: (فِيمَا لَمْ يَجِدْ فِيهِ نَصًّا عَمَّنْ نَقَدَّمَهُ)

لو أردنا أن نقف عند كل جزئية نحللها، لتأخرنا أكثر مما نحن فيه الآن؛ لأن الفقيه وبخاصة في هذا الزمان إذا وجد رأيًا لغيره سهل الحكم عليه، فيلحق به الفرع ويخرج عليه، لكن ربما تجد وقائم تحدث فتحتاج إلى دراسة، ولذلك لما كثرت المخدرات في هذا الزمان، وجدت فتاوى للعلماء السابقين وبخاصة شيخ الإسلام ابن تيمية، فكانت بمثابة أصول يرجم إليها الفقهاء في ذلك الأمر.

وكثير من البيوع التي جدت ووجدناها قد عولجت في زمن شيخ الإسلام وتلميذه، فإننا نفيد منها فيما يقع من مسائل، والفقيه حقًا هو من يمعن نظره ويدقق في المسائل، ثم ينظر هل لها أصل من كتاب أو سنة، فإن لم يجد فإنه ينظر إلى أقوال السابقين هل تكلموا فيها أو لا، وكان

قال: «فأما الختان فواجب على الرجال، ومكومة في حق النساء، وليس بواجب عليهن. هذا قول كثير من أهل العلم. قال أحمد: الرجل أشد، وذلك أن الرجل إذا لم يختن، فتلك الجلدة مدلاة على الكمرة، ولا ينتى ما ثم، والعرأة أهون.

بعض الفقهاء وبخاصة الحنفية يعنون بما يسمى بالفقه الفرضي أو الفقه التقديري، وكان بعض الفقهاء يأخذ ذلك عليهم ويقول: هذه مسائل لم تقع لماذا نفترض فروضًا لم تقع؟

كانوا يقولون: لو كان إنسان معلقًا في الهواء كيف يصلي؟ وكانوا يقولون: لو أن إنسانًا كان في مكان واتصلت به نجاسة كيف يصلي؟ لو أن إنسانًا قطعت به السفينة مسافة القصر في وقت قصير، في ساعة أو في دقائق ـ كما يحصل ذلك الآن والطائرة أسرع ـ كيف يصلي؟

فكثير من المسائل الفرعية قد وقع، فقصد المؤلف أن الفقيه هو الذي يرجع إلى أقوال من سبق إذا ما حدثت واقعة، فإن وجد خرَّج على هذه المسألة وألحق بها تلك المسائل الواقعة، وإن لم يجد فإنه يرجع إلى تلك العلل التي علل بها العلماء، أو التي استفاد منها تلاميذهم أو تلاميذ التلاميذ فخرجوا عليها.

تولىم: (لِيَكُونَ مَا يَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ فِي نَفْسِ الْفَقِيهِ بَمُودُ كَالْقَانُونِ
 وَالدُّسْتُورِ الَّذِي يَعْمَلُ عَلَيْهِ).

لا يريد بالقانون هنا ما نعرفه الآن، وهو ما خالف الشريعة، وإنما هو بمعنى المقياس، ومن معاني القانون الأصل الضابط، فهو يقابل القاعدة المعروفة(١).

تولىم: (أَوْ فِيمَا لَمْ يَقِفْ عَلَى نَصٌ فِيهِ لِغَيْرِهِ فَمِنْ ذَلِكَ وُجُودُ
 الزُّنَا فِي الْعَبِيدِ. الْحُتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ).

الزنا ليس صفة خَلقية وإنما هو صفة خُلقية؛ لأن الزنا حرام، والله

⁽۱) *القانون: هُوَ كلمة سريانية بِمَعْنى المسطرة، ثمُّ نقل إِلَى القَفِينَّة الْكُلية من خَيْثُ يسْتَخْرج بِهَا أَخْكَام جزئيات الْمُخْكُوم عليه فيها وتسمّى تلك القضيَّة أصلاً وقاعِدَة، وتلك الأحكام فروغا، واستخراجها من ذلك الأصل تقريعًا، انظر: «الكليات، للكفوى (ص٢٣٤).

تعالى يقول: (﴿وَلَا نَقَرُواْ الرَّقُّ إِنَّهُ كَانَ فَتِحَمَّةُ وَسَاءً سَيِهَلا ﴿﴿ ﴾ ، ﴿وَالَّذِينَ لَا يَنْقُرِتُ مَعَ اللَّهِ إِلَنْهَا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّسَى الَّذِي حَثَمَّ اللَّهِ إِلَّا بِاَلْحَقِ وَلَا يَرْوُرُتُ وَمَن يَفْعَلَ وَلِكَ بَلَقَ آئـامًا ﴿ يُصَنعَفُ لَهُ الْمُكَدَّابُ يَوَمُ الْفِينَمَةِ ﴾ إلى آخر الآيات.

ولا شك أن الزنا كبيرة، فإذا وقع في الإماء، فهل يعتبر عيبًا فيهن فيؤثر أو لا؟

> تولىم: (فَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: هُوَ عَيْبٌ).

قال مالك^(۱)، والشافعي^(۲)، وأحمد^(۳): هو عيب.

◄ قولى: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً: لَيْسَ بِعَيْبٍ).

المؤلف هنا أطلق في مذهب أبي حنيفة، وأبو حنيفة فصّل، فزنا العبد أو الأمة إذن عيب عند الأثمة؛ مالك والشافعي وأحمد، وفصل أبو حنيفة القول في ذلك، ففرق بين الأمة وبين العبد، فقال: هو عيب في

⁽١) يُنظر: «الجامع لمسائل المدونة»، لابن يونس (١٣٣/١٤)، حيث قال: ومن المدونة: ومن اشترى أمة فألفاها قد زنت عند البائع فليس بواجب على المبتاع أن يحدها إلا إن كان ذلك عببًا ترد به في الوخش والعلية. قال ابن القاسم: وهو عيب في العبد أيضًا. وانظر: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف»، للقاضي عبدالوهاب (٥٥١/٣).

⁽۲) يُنظر: فتح الوهاب، لزكريا الأنصاري (۲۰۲۱)، حيث قال: ((ويظهور عبب) بقيد زدته بقولي: (باق) بأن لم يزل قبل الفسخ (ينقص) العين نقضا يفوت به غرض صحيح، أو (تنقص قيمتها وغلب في جنسها)، أي: العين (عدمه)؛ إذ الغالب في الأعيان السلامة، وخرج بالقيد الأول ما لو زال العيب قبل الفسخ وبالثاني قطح أصبع زائلته وفلقة يسيرة من فخذ أو ساق لا يورث شيئًا ولا يفوت غرضًا فلا خيار بهما، وبالثالث ما لا يغلب فيه ما ذكر كقلع سن في الكبر وثيوبة في أوانها في الأمغ فلا خيار به وإن نقصت القيمة به... (وزنا وسرة وإياق) من رقيق أي بحال منها وإن لم تتكور تاب عنه أو لم يتب لذلك ذكرًا كان أو أتنى صغيرًا أو كبيرًا».

 ⁽٣) يُنظر: «مطالب أولي النهى»، للرحيباني (١٩٠٩/٣)، وفيه قال: «(وزنى من بلغ عشرًا)
 عبدًا كان أو أمة؛ لأنه ينقص قيمته، ويقلل الرغبة فيه، وكذا لواطته فاعلًا كان أو مفعولًا به؛ لأنه أقبح من الزنا».

الأمة دون العبد. قال الحنفية: لأن العبد لا يراد للفراش والاستمتاع، وإنما هذا من خصائص الإماء، إذن لا يكون عيبًا فيه (١).

هكذا قالوا، وأنا أقول: لعل وجهة الحنفية أو مدخلهم أو دليلهم غير ذلك؛ فإن البخاري قد خرَّج في صحيحه أن الرسول ﷺ قال: ﴿إِذَا زنت الأمة فتين زناها فليجلدها ولا يثرب ـ يعني يجلدها سيدها ـ ثم إِن زنت فليجلدها ولا يثرب، ثم إِن زنت في الثالثة فليبعها، ولو بحبل من شعر›('') شعر،('')

وفي حديث آخر أو في لفظ آخر في البخاري أن الرسول ﷺ سئل عن الأمة تزني وهي لم تحصن بعد، فقال: ﴿إِذَا زِنت فاجلدوها، ثم إِذَا زِنت فاجلدوها، ثم إِذَا زِنت فيعوها ولو بضفير، (۱۱) أي: بحبل، في الأمة ولم يعرض للعبد، فلعل هذه هي وجهة الحنفية في هذا المقام، أنه حصل التفريق. (۱۰)

أما جمهور العلماء فقد ردوا الاستدلال بالحديث على التفرقة؛ لأنه خرج مخرج الغالب، أي: أن أكثر ذلك يحصل من الإماء، لكن قد يسأل

⁽١) يُنظر: «البسوط» للسرخسي (١٠٦/١٣)، وفيه قال: وإن وجد الغلام زائيًا لم يكن له أن يرده بالدب عندا، وقال الشافعي: له أن يرده؛ لأن عجب الزنا كعبب ولكنا كعبب الرئال كعبب الرئال كالميت ولكنا تقول أشتراه على أنه فحل فوجده أقحل ثم الذي به ليس إلا تمني الزنا، فإلى تمني الزنا، فإلى تعني الزنا، معدوم في حقه، فإن فعل الزنا لا يتهيأ للعبد إلا بعال إلا مال له، بخلاف الجارية ثم المقصود من العبد الاستخدام في أمور خارج البيت وزناه لا يعظل بهذا يعلم بعشر عند غلبة المؤلى، وأما في الجارية فالمقصود هو الاستؤدام وزناها يعثل بهذا المقصود فإنها تلوث عليه فراشه. وقيل في الغلام إذا صار ذلك عادة له بحيث لا يعسر عند غله أن يرده؛ لأنه يتكن الخلل في مقصوده فكلما يوجهه في حاجته ذهب في متابعة هواه فهو كالسرقة فإنها تخول بالاستخدام من الرجعه في حاجته ذهب.

⁽۲) أخرجه البخاري (۲۱۵۲)، ومسلم (۳۰/۱۷۰۳).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢١٥٣)، ومسلم (٣٢/١٧٠٣).

⁽٤) الضفير: هو الحَبل المفتول من الشُّعَر. انظر: «الغريبين»، للهروي (١١٣٣/٤).

⁽٥) لم أقف على من ذكر هذا من الأحناف.

سائل فيقول: لماذا تباع إذا كان فيها عبب؟ سينتقل العيب إذن إلى المالك الجديد، سأذكر تعليل العلماء، وجواب جمهور الفقهاء في ذلك أيضًا أن ليس شرطًا أن ما يثبت في الإماء لا يثبت في العبيد؛ فالحد إنما نص الله ﷺ عليه في الإماء دون العبيد، ومع ذلك أجمع العلماء على إلحاق العبد بالأمة(").

ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّانَ أَنَيْكَ بِتَنْجِشَةِ فَلَلَتِنَّ نِشْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَدَتِ مِنَ ٱلْمُذَابِأَ ﴾ لم يرد ذكر العبد، فالحق بالأمة.

يأتي بعد ذلك السؤال الذي أوردت: أليس إذا بيعت تنتقل بعيبها؟ الجواب: نعم، لماذا؟ إنما يبيعها لقول الرسول ﷺ: "بل يبيعها ولو بحبل من شعر». هذا دليل على أن لهذا تأثيرًا في الخُلُق؛ لأنه لو لم يكن مؤثرًا لما طلب الرسول من صاحبها أن يبيعها ولو بحبل، وجعل الرسول ﷺ الحبل علامة على الذناءة والقلة، كما في قوله: "لعن الله السارق يسرق الحبل فتقطع يده ويسرق البيضة فتقطع يده "". هذا دليل على أن ذلك قد أر فيها.

أجاب العلماء عن السؤال السابق بالنسبة للأمة من وجهين:

الأول: أنه إذا انتقل الملك إلى غير المالك، فقد يزوجها فيعفها، أو أنه يُعِمُّها هو.

الثاني: أن من انتقلت إليه قد يؤدبها تأديبًا صارمًا، بأن تكون له هيبة «رحم الله امراً علق سوطه بحيث يراه أهلهه"^{۳)} فالناس يختلفون في مواضع

 ⁽١) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٥٠/٥) قال: وأما العبد فلا فرق بينه وبين الأمة، فالتنصيص على أحدهما يثبت حكمه في حق الآخر، كما أن قول النبي ﷺ: (ممن أعتق شركًا له في عبد، ثبت حكمه في حق الأمة، ثم إن المنطوق أولى منه على كل حال.

⁽۲) أخرجه البخاري (۲۷۹۹)، ومسلم (۷/۱۲۸۷).

 ⁽٣) معنى حديث أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٣٢/١)، وغيره عن ابن عمر، ولفظه:
 «علقوا السوط حيث يراه أهل البيت» وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة»
 (٤٤٦).

الأذى، فمن الناس من تجد فيه الحزم والجد والصلابة، فيؤدبها تأديبًا شديدًا فيردعها ويمنعها عن الوقوع في الخطأ. ومن الناس من يتساهل نتيجة طيبة أو تسامح أو غفلة''.

أما بالنسبة للعبد فإن الحنفية قالوا بأنه لا يراد للفراش، فأجاب الجمهور بأن العبد لو زنى فإن الإنسان لا يأمن عليه أهله ولا حريمه ولا من في ببته، فهو غير موثوق به؛ لأن هذا نقص في خلقه فذلك مؤثر، ولا شك أن مذهب جمهور العلماء أقوى في هذه المسألة وهو الصحيح(٢).

◄ قولٰٰٰΩ: (وَهُوَ نَقْصٌ فِي الْخُلُقِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي هُوَ الْعِفَّةُ. وَالزَّوَاجُ

- (١) قال أبو العباس القرطبي: «فإن قيل: إذا كان مقصود هذا الحديث إبعاد الزانية، ووجب على بانعها التعريف بزناها، فلا ينغي لأحد أن يشتريها، لأنها بيمًا قد أبرَ بإبعادها. فالجواب: أنها مالٌ ولا يُضاع للنهي عن إضاعة المال، ولا تُستُب، ولا تحب دائمًا؛ إذ كل ذلك إضاعة مال، ولو سَيّبت لكان ذلك إغراء لها بالزنى وتمكيناً منه، فلم يبق إلا ببعها. ولعل السبّد الثاني يُوهُها بالوطء، أو يبالغ في التحرز بها، فيمنعها من ذلك. وعلى الجملة فعند تَبَلّل الأملاك تختلف علها الأحوال. وجمهور العلماء حملوا الأمر ببيع الجارية الزانية على النّب، والإرشاد للأصلح ما خلا داود وأهل الظاهر فإنهم حملوه على الوجوب تمشكًا بظاهر لا يجبر المنهاء الأمر، والجمهور صرفوه عن ظاهره تشكًا بالأصل الشرعي، وهو: أنّه لا يجبر احدً على إخراج ملكه لملك آخر بغير الشفعة. فلو وجب ذلك عليه لجبر عليه، أحد عليه الجبر عليه فل يجبر عليه فلا يجب، انظر: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم)
- (٣) وقال السبكي: «وقول أبي حنيفة: إن العبد لا يرد بعيب الزنا بخلاف الأمة، فإن زناه يؤدي إلى اختلاط نسبه بنسب غيره، وأجاب أصحابنا: بأن زنا العبد يوجب الحد وينقص قيمته وقد يموت تحت الحد ولا فرق بين الصغير والكبير، وإن كان الحد لا يجب على الصغير؛ لأنه يتعود ذلك فيفعله بعد الكرم، نص الأصحاب على أنه لو زنا مرة واحدة في يد البائع فللمشتري الرد وإن تاب وحسنت حالته؛ لأن تهمة الزنا لا تزول؛ ولهذا لا يعود إحصان الحر الزاني بالتوبة، انظر: «تكملة مجموع النووي» (٣١٤/١٣).

عِنْدَ مَالِكٍ عَيْبٌ، وَهُوَ مِنَ الْمُيُوبِ الْعَائِقَةِ عَنْ الِاسْتِعْمَالِ^(١)، وَكَذَلِكَ الدَّينُ^(١)).

كان ينبغي على المؤلف كَلَّلْلَهُ أن يبين قصده بزواج الأمة، وهو أن شراء الأمة المزوجة عيب، فليس قصده بالنقص أن الزواج عيب، بل العكس، فالزواج عفة وفيه صيانة، وفيه حفظ للمرأة والأمة، ولذلك قال الرسول ﷺ: «النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(٣).

إذن ليس المراد هنا أن الزواج ذاته عيب، بل مراده أن الأمة المزوجة يعتبر ذلك نقصًا فيها؛ لأمرين الأول: أنه ربما يريد السيد أن يَتمتم بها فلا يتمكن.

الثاني: الآخر أن الأمة المزوجة تنشغل بزوجها ولا تتفرغ لخدمة سيدها.

- () يُنظر: «المدونة» لابن القاسم (۲۰۱/ ۲۰۱/)، حيث قال: «قلت: أرأيت إن اشتريت جارية بعبد، فزوجت الجارية من يومي أو من الغد، فاستحق العبد أو أصاب صاحبه به حيّا، أيكون هذا في الجارية فوث أم لا؟ وكيف إن كان أخذ للجارية ميرًا أو أم يأخذا؟ قال: أرى أن تزييج الجارية حيّا وأراء فوتًا، وأرى عليه القيمة أخذ ميرًا أو لم يأخذ، قلت: وهذا قول مالك؟ قال: سألت مالكًا عن الرجل يشتري الأمة فيزوجها ثم يجد بها عبيًا، قال: يردها، وما نقص النكاح منها، والنكاح لاشك عند الناس أنه نقصان،
- (٢) يُنظر: «المنتقى شرح الموطا» للباجي (١٩٠/٤)، حيث قال: «والدين على الأمة والعبد عيب».
- وفي (النوادر والزيادات؛ لابن أبي زيد (٢٢٢/١): «قال أشهب: والدين على العبد إن سقط، أو قضي عنه قبل علم المبتاع بالعيب، فلا يرد به، وإذا علم به، قبل يسقط عنه فله الرد، وإن سقط بعد علمه، وكذلك كل عيب علمه».
- (٣) أخرجه ابن ماجه (١٨٤٦) عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: االتكاح من سنتي، فمن لم يعمل يستني فليس مني، وتزوجوا، فإني مكاثر بكم الأمم، ومن كان ذا طول فلينكح، ومن لم يجد فعليه بالصيام، فإن الصوم له وجاء.

قال الألباني: «وإسناده ضعيف، رجاله ثقات، غير عيسى بن ميمون ـ وهو المدني مولى القاسم بن محمد ـ وهو ضعيف كما في «التقريب». قلت: لكن الحديث صحيح، فقد جاء مفرقًا في أحاديث. . . انظر: «السلسلة الصحيحة» (٣٣٨٣). - 🖁 شرح بداية المجتهد

الدين أيضًا، هل هو عبه؟ الدين ليس عيبًا أيضًا، فمتى يكون الدين عبيًا؟ العيب إنما هو في عدم سداد الحقوق، وعدم أداء الأمانات إلى أهلها، أما أن يستدين الإنسان فخير البرية قد استدان، وقد مات رسول الله على ودرعه مرهون عند يهودي بشعير('')، هذا نوع من الدين، والناس للناس من بدو وحاضرة، بعضهم لبعض، ويعد الدين نقصًا في العبد إذا كان في الرقبة وكان السيد معسرًا، أما لو كان مدينًا والتزم سيده أن يسدد عنه زال المانع.

إذن ذكر المؤلف أمرين:

أولًا: أن زواج الأمة عيب بالنسبة للسيد؛ لأنه لا يتمتع بحقوقه كاملة منها.

ثانيًا: الدين أيضًا يعتبر عيبًا، ويقصد به النقص، لا أن ذات الدين عيب.

وكذلك الجناية التي يترتب عليها القود، فهي أيضًا نقص، فهذه الأمور كلها لها تأثير، وليس الأمر عند مالك، بل هذا مما قد اتفق عليه الأثمة الأربعة، فيما يتعلق بالدين "، وما يتعلق بالزواج "،

(۱) أخرجه البخاري (۲۹۱٦)، واللفظ له، ومسلم (۱٦٠٣)، عن عائشة

 قالت:
 «توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي، بثلاثين صاعًا من شعير».

(Y) مذهب الأحناف، يُنظر: «البحر الرائق»، لابن نجيم (٨/٤٤)، وفيه قال: «(قوله والدين) لأن ماليت تكون مشغولة به والغرماء مقامون على المولى أطلقه، فشمل دين العبد والجارية وما إذا كان مطالباً به للحال أو متأخرًا إلى ما بعد العتق». ومذهب المالكية سبق تحريره.

وفي مذهب الشافعية فرقوا بين الدين الذي في الرقبة والمتعلق بالذمة:

ري المبارية الطالبين، للنووي (٢٣/٣٤)، حيث قال: ومن العيوب: تعلق الدين ر قتهما، ولا رد مما يتعلق باللمة.

وفي مذهب الحنابلة، يُنظر: «الإقناع» للحجاوي (٣٣/٢)، حيث قال: "خيار العيب وهو نقص عين المبيع كخصاء ولو لم تنقص به النهمة بل زادت قيمته عادة في عرف التجار وفي الترغيب وغيره نقيصة ينتشي العرف سلامة المبيع عنها: كمرض وذهاب جارحة... والدين في رقبة العبد والسيد معسره.

 (٣) مذهب الأحناف، يُنظر: «بدائع الصنائع»، للكاساني (٢٧٥/٥)، وفيه قال: «والحرمة بالرضاع أو الصهرية ليس بعيب فيها؛ لأن الجواري لا يشترين للاستمتاع عادة، بل=

وما يتعلق بالجناية^(١)، هذه كلها موضع اتفاق بين العلماء، ولقد وهم

للاستخدام في البيت، وهذه الحرمة لا تقدح في ذلك بخلاف النكاح حيث يكون
 عيبًا، وإن لم يثبت به إلا حرمة الاستمتاع؛ لأنه يخل بالاستخدام.

ومذهب المالكية قد سبق.

وفي مذهب الشافعية، يُنظر: (نهاية المطلب، للجويني (٣٥٨/٥)، حيث قال: «فلو كانت الجارية المبيعة خلية عن الزوج حالة العقد، فرَوَجها المشتري، ثم فرض التحالف والفسخ، فالتزويج عيبٌ. قال الشيخ أبر علي: لو اشترى عبدًا، ثم أذن له فرَوَّجه، فترويجُه عيبٌ؛ فإن يشغل كسبًه وتنقص الرغبةً فيه، وهذا بيِّن،

وفي مذهب الحتابلة، يُنظر: (المغني؛ لابن قدامة (٥/٥٥)، وفيه قال: وليس لواحد منهما تزويج الأمة؛ لأنه ينقصها، ولا مكاتبة العبد لذلك. فإن اتفقا على ذلك، جاز؛ لأن الحق لهما لا يخرج عنهما؛

(١) مذهب الأحناف، يُنظر: «البحر الرائق»، لابن نجيم (١/٤٨)، وفيه قال: «وفي «السراج الوهاج» «إذا كان على العبد دين أو في رقبته جناية فهر عيب؛ لأنه يجب بيعه فيه ودفعه فيها فتستحق رقبة بذلك، ويتصور هلا أيما ذا حدثت به الجناية بعد العقد قبل القيض، أما إذا كانت قبل العقد فباليع يصير البائع مختارًا للجناية، فإن قضى المولى الذين قبل الور مقط الود لأن المعنى الموجب للرد قد زال».

ومذهب المالكية، يُنظر: «البيان والتحصيل»، لأبي الوليد ابن رشد (١٣٩/١)، وفيه قال: «قال ابن القاسم: وأما ما جنى العبد فلم أسمع من مالك فيه شيئًا» إلا أني أرى أن سيده البائم بالخيار إن شاء أسامه وإن شاء أنتكم، فإن أفتك كان المشتري على بعم ولا يضع ذلك منه شيئًا، إلا أن تكون تلك الجناية عمدًا فيكون عببًا حدث، إن شاء أخذه وإن شاء رده، بمنزلة العيب الذي يحدث في العهد، وإن أصلحه كان المشتري بالخيار إن أحب أن يفتكه من المجروح بلية الجرح أو يسلمه فإن أفتكه بدية الجرح نظر، فإن كانت اللية أقل من ثمن المجد أسلم الزيادة إلى البائع، وإن كان كفافًا أو أكثر لم يكن للبلغ على المشتري شيء».

ومذهب الشافعية، يُنظر: «معني المحتاج»، للشربيني (٣٥٧/٣)، وفيه قال: «(ولو جتى) الرقيق (المغصوب) في يد الغاصب (فتعلق برقيته مال) ابتداء أو وجب عليه قصاص فعفي على مال (لزم الغاصب تخليصه)؛ لأنه نقص حدث في يده فلزم تخليصه (بالأقل من قيمته والمال) الواجب بالجناية؛ لأن الأقل إن كان هو القيمة فهو الذي دخل في ضمائه، وإن كان هو المال فهو الذي وجب، ويجب عليه أيضًا أرش العيب الذي اتصف به وهو كونه صار جانيًا على ما ذكر الرافعي في الميح».

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «المغني»، لابن قدامة (١٩٦٤)، حيث قال: «والدين في رقبة العبد إذا كان السيد معسرًا، والجناية الموجبة للقود عيب؛ لأن الرقبة صارت= المؤلف فيما نسبه إلى الشافعية، والله أعلم(١).

تولىم: (وَذَلِكَ أَنَّ الْعَيْبَ بِالْجُمْلَةِ هُوَ مَا عَاقَ فِعْلَ النَّفْسِ، أَوْ
 فِعْلَ الْجِسْمِ، وَهَذَا الْعَائِقُ قَدْ يَكُونُ فِي الشَّيْءِ وَقَدْ يَكُونُ مِنْ خَارِجٍ؛
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ اللَّيْنُ وَلَا الزَّواجُ بِعَيْبِ فِيمَا أَحْسَبُ.

نقل ابن المنذر إجماع الفقهاء على ذلك، ومنهم الشافعية^(٣)، والذي في مذهب الشافعي هو تعليقات على صفات سوى التي ذكرها المؤلف، أما بالنسبة للدين الذي في الرقبة فقد نص الشافعية على الدين الذي في الرقبة، أما إذا كان دينًا لا يوفيه، بمعنى دين عليه يقسطه فهذه مسألة أخرى^(٣).

- كالمستحقة لوجوب الدفع في الجناية والبيع في الدين، ومستحقة للإتلاف بالقصاص. وانظر: «الإتناع» للحجاوي (٩٣/٢ ـ ٩٤).
- (١) أولاً: ما نسبه ابن رشد إلى الشافعي سبقه إلى القول به أبو الوليد الباجي، إذ قال: والدين على الأمة والعبد عيب وكذلك الزوج للأمة، وقال الشافعي: لا يرد به ودليلنا أن هذا معنى يمنع الاستمتاع بالأمة فيبت به خيار الرد بالعيب كداء الفرج والزوجة في العبد عيب؛ لأن هذا يبطل على سيده منه حكما مقصودًا، وهو أن يزوجه من أمته. انظر: «المنتقى شرح الموطل، للباجي (١٩٠/٤).
- ثانياً: أننا لا نستطيع أن نقول إن ما نسب إلى الشافعية وهماً، بل هو قول في الشافعية وهماً، بل هو قول في المذهب ينظر: «الليان في مذهب الإمام الشافعية للعمراني (١٩٣/) حيث ثال: وإن اشترى أمة، فوجدها مزوِّجة، أو عبدًا، فوجد له زوجة، يقو جهان: قال ابن الصباغ: يثبت له الرد، وهو قول مالك؛ لأن فلك ينقص منفعتها، فإنه لا يملك وطء الأمة المنزوجة، ولأن كسب العبد مستحق لنفقة زوجته وصداقها، والعقد يقتضي السلامة من ذلك،
- وقال الشيخ أبو نصر في «المعتمد»: «لا يثبت له الرد؛ لأن عدم الاستمتاع لا يثبت له الرد، كما لو وجد الجارية صائمة، أو محرمة».
- (۲) يُنظر: «الإجماع»، لابن المنذر (ص١٠١)، حيث قال: «وأجمعوا على أن الجارية إذا اشتراها الرجل، ولها زوج، والمشتري لا يعلم، أن ذلك عيب يَجب به الرده.
- (٣) ذهب الشارح إلى أن الزواج والدين عيب في الجارية والعبد، وهو المشهور عند الشافعة.
- قال الرافعي في تبيين العيوب التي تستلزم الرد: «وكون الجارية رتقاء أو قرناء أو مستحاضة أو معندة أو محرمة أو متزوجة، وكون العبد متزوجًا، وفي البيان حكاية=

VIA

﴿ ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾ _

إذن فالدين الذي في الرقبة أيضًا، والأمة المتزوجة، والعبد الذي جنى فترتب عليه القود، هذه كلها موضع اتفاق بين الأثمة كلهم، ولم يخالف الشافعي كَلِّلَةً له فيما أعلم ـ في ذلك.

تولاًم: (وَالْحَمْلُ فِي الرَّائِعَةِ عَيْبٌ عِنْدَ مَالِكٍ)(١).

تقريب المسألة أن الإنسان إذا كان عنده بستان فلا شك أن له ربعًا، هذه الثمرات التي يجنيها منه تسمى ربعًا، وإذا كان عندك عمارة أو محلات تؤجرها فإن ما تحصل عليه يسمى ربعًا، فالربع معناه النماء والزيادة (٢٠)، ويقال: فرس رائع، أي جواد (٣)، فهذه الرائعة هل يؤثر فيها الحمل؟ نعم، يؤثر فيها عند المالكية (١٠).

 وجه في التزوج وتعلق الدين برقبتهما ولا رد بما يتعلق باللمة. انظر: "فتح العزيز بشرح الوجيزة (٣٢٩/٨).

 (۱) يُنظر: «المدونة» لابن القاسم (۳۱۷/۳)، ۳۱۸»، حيث قال: «قلت: أرأيت إن باع رجل جارية فتبرأ من الحمل وكانت حاملًا أو غير حامل أيجوز البيع ويكون بريئًا من الحمل في قول مالك أم لا؟

قال: قال مالك: إن كانت الجارية من جواري الوطء من المرتفعات لم أر البراءة فيها ورأيته بيمًا مردودًا، وإن كانت من وخش الرقيق والخدم من السند والزنج وأشباههم رأيت ذلك جائزًا ورأيتها براءة.

 (٢) «الرَّيْعُ الزَّيادة والنماء، وَرَاعَتِ الجِنطةُ وغيرُها رَيْمًا مِن باب بَاع، إذا زَكَتْ وَنَمَتْ وَأَرْضٌ مَرِيعٌ بفتح الميم خصبة. انظر: «المصباح المنير»، للفيومي (٢٤٨/١).

(فرس رانع: كريم يروعك حسنُه، وفرسُ رائع بين الرُّوَّعَة. انظر: «العين»، للخليل (۲٬٤۲/۳).
 والرائعة: الجيدة التي تواد للفراش لا للخلعة، والوخش ــ بسكون الخاء المعجمة ــ الخيرسة الحقيرة. انظر: «شرح مختصر خليل؛ للخرشي (۲۰۰/٤).

(٤) منموا ذلك؛ لوقوع الغرر، ولأن اشتراطه في البيع يكون من السلف الذي يجر نفكًا،
 ولذًا أوجبوا المواضعة قبل البيع.
 قال أدر الدارد الدريشية: اللاراة من مع نا أن تبدغ والأمن الدري أنه عالى المراد الدريشية: أنه عالى المراد الدريشية: اللاراة من مع نا أن تبدغ والأمن الدري المراد الدريشية: أنه عالى المراد الدريشية: إلى المراد الدريشية: المراد الدريشية: المراد الدريشية: اللاراة من المراد الدريشية: المراد الدريشية: المراد الدريشية: المراد الدريشية: المراد الدريشية: المراد الدريشية: المراد المراد الدريشية: المراد ال

ريد ، ويبين المواضعة عبن بليح. قال أبو الوليد ابن رسفد: «المواضعة» وهي: أن توضع الأمة المستبرأة على يدي امرأة عدلة حتى تحيض، فإن حاضت تم البيع فيها للمشتري، وإن لم تحض والفيت حاملًا ردت إلى البائع، إلا أن يشاء المشتري إذ يقبلها إن لم يكن الحمل من البائع؛ فهي واجبة عند مالك ـ رَحِمَةُ اللَّهُ تَعَالَى ـ وعامة أصحابه لرفع الغرو والخطر والسلف الذي يجر المنافم ـ إن نقد في الأمة الرفيعة التي تراد للوطء وليست بظاهرة=

﴾ قولكم: (وَفِي كَوْنِهِ عَيْبًا فِي الْوَخْشِ خِلَافٌ فِي الْمَذْهَبِ)(١).

المراد بالوخش الإنسان الدنيء الذي يعرف بالصغار والحقارة^(٢)،

 الحمل ولا معرضة لحمل يتبعها في البيع، كذات الزوج والزائية وفي التي وطثها البائع وإن كانت وضيعة، انظر: «المقدمات الممهدات» (١٤٥/٢)، وانظر: «شرح مختصر خليل»، للخرشي (٩/٤/٩).

وكذا عند الأحناف والتحابلة: من أن بيع الحامل بشرط الحمل فاسد؛ لأن الحمل ينقص من ثمنها كثيرًا.

يُنظر: «المحيط البرهاني» لابن مازه ((۲۹۲٪)» حيث قال: «إذا ياع جارية وتبرأ من الحمل يبعوز، فإنما حكم يبعواز البيع في الجارية إذا تبرأ من الحمل، فهذا دليل على أنه إذا اشترط الحمل يفسد؛ وهذا لأن المشروط مما لا يوقف عليه وقت البيم، وقال يعضهم: البيع جائزة.

وفي مذهب العنابلة: ينظر: «المغني» (١٩/١٤)، لابن قدامة: وإن شرط أنها لا تحمل، لم يصح الشرط؛ لأنه لا يمكن الوقاء به، وقال مالك: لا يصحح في المرتفعات. ويصح على في غيرهن. ولنا: أنه باعها بشرط البراءة من العمل، فلم يصح كالمرتفعات. وإن شرطها حائلاً، فإنت حاملًا، فإن كان في غيرها، فهو زيادة لا يستحق به فسخًا، ويحتمل أن يستحيّا؛ لأنه قد يريدها لسفر، أو لحمل شيء لا يشمكن منه مع الحمل. وإن شرط البيض في الدجاجة، فقد قبل: لا لحمل شيء لا يشمكن به، ولم يشت له في الشيخ حكم، والأولى أنه يصح؛ لأنه يعرف بالعادة، فأشبه اشتراط الشاة لبونًا، انظر: «المغني» (١٩/٤).

يُنظّر: «التهذيب في نقه الإمام الشافعي» للبغوي (٢٩/٣)، حيث قال: «ولو قال: بعثك هذه الجارية وحملها، أو هذه الشاة ولبنها، وكانت لبونًا ـ لا يصح؛ على أصح الوجهين؟ لأن اللبن في الضرع، والحمل في البطن لا يقبل البيع على الانفراد، إنما يدخل في البيع تبعًا؛ فلا يجوز أن يجعله مقصودًا». وانظر: «العزيز شرح الوجيز، للرافعي (٨/٨٠٠).

- (1) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ»، للباجي (١٨٩/٤) حيث قال: «والحمل عيب في المرتفعة ولا خلاف في ذلك، وأما الوحش فروى ابن القاسم عن مالك أنه عيب، وقال ابن كنانة: ليس بعيب فيهن ورواه أشهب عن مالك وجه القول الأول أنه عيب ينقص من الثمن فثبت به حكم الرد بالعيب كسائر العيوب، ووجه القول الثاني أنه عيب لا يؤثر في الوخش، والتوفيع في شرح مختصر ابن الحاجب»، لخليل بن إسحاق (٢٣٦/٥).
- (٢) «الوَخْشُ الدَّنِيءُ من الرجال، قال الأزهري: الوخش من الناس رُذالتُهم وصغارهم=

ولا شك أن الإنسان الدنيء في أخلاقه، في تصرفاته، ينزل إلى صغائر الأمور، يكون شرسًا كذلك في معاملته، هذا أيضًا يعتبر عيبًا لكن هل هذا العيب مؤثر؟

هناك صفات جبلات يولد الإنسان وهي معه، وبعضها صفات مكتسبة، فبعض الناس يجبله الله على الكرم، وبعضهم مجبول على البخل، تجد بعضهم شجاعًا وبعضهم جبانًا، وهناك صفات يكتسبها الناس، فهذا يكتسب زيادة في أخلاقه، في مروءته، إذا جالس الصالحين استفاد من سيرتهم، وهذا يسلك المسالك الملتوية فتؤثر فيه، ولذلك وصف لنا الرسول الله الجليس الصالح بأنه بمثابة صاحب المسك إن لم تشتر منه فإنه يحذيك أي: تستفيد من رائحته الطبية، أما الجليس السيئ فإنه بلا شك إن لم يحرق هذا الكير ثربك فستخرج برائحة خبيثة (۱) وهذه أمور يعرفها من درسوا الأدب الإسلامي، هناك صفات تولد مع الإنسان، وهناك صفات يكتسبها، وهذه المكتسبة قد تكون خيرًا كما في التعلم، في الصنعة، في غيرها، وربما يكتسب المرء صفات كان الأولى به أن يجتنبها (۱).

> تولىم: (وَالتَّصْرِيَةُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ عَيْبٌ).

التصرية من صرى الشيء، والمقصود بها الحبس والمنع والجمع، والمقصود بها هنا هو إبقاء الحليب في ضرع الناقة أو الشاة أو البقرة مدة

يستعمل بلفظ واحد للمفرد المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، وأوخشت الشيء خلطته. انظر: "المصباح المنير" للفيومي (١٥٢/٢).

⁽١) ورد هذا المعنى في الحديث الذي أخرجه البخاري (٥٥٣٤)، ومسلم (١٤٦/٢٦٢٨) عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: "مثل الجليس الصالح والسوء، كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك: إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحًا طبية، ونافخ الكير: إما أن يحرق لبابك، وإما أن تجد ريحًا خبيثة».

 ⁽۲) وهذا موجود في حديثه ﷺ. أخرجه أبو داود (٥٢٧٥) عن الأشخ أن النبئ ﷺ قال
 له: "إن فيكَ خُلْتِينَ يُجِنَّهُما اللهُ: الجِلْمُ والأنّائُّ، قال: يا رسولَ الله، أنا أَنْخُلْقُ بِهما أم اللهُ جبلني عليهما؟ قال: فيل اللهُ.

طويلة؛ ليحتبس فيها ويتجمع^(۱)، فإذا جاء المشتري المسكين الذي لا يعرف إلا الصدق، لا يعرف الخداع، أحسن الظن بها، فإذا قال البائع: هذه مليحة طيبة، ما شاء الله هذه حلوب. سارع إلى شرائها وربما يزيد في ثمنها، فما هي إلا أيام تمضي ويجد أن الضرع قد جف ويجد أنها لم تعد تدر إلا شيئًا فيلًا.

فهذه هي التصرية، وقد جاءت أحاديث عن رسول الله ﷺ منع فيها ذلك، فقال: "لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد» يعني بعد التصرية «فإنه بخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعًا من تمر»^(٢).

أولًا: قال الرسول ﷺ: (لا تصروا) وهذا نهي، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه (۲۲)، فقد نهى الرسول عن ذلك؛ لأن في تصريتها

- (١) «التصرية: صَرِيَتُ النَّاقَةُ صَرَى فهي صَرِيةً بن بابِ تَعِبَ: إذا اجتمَعَ لَبِنُها في صَرْعِها وَيَعَلَى بالحَرِقَةِ، فيقال: صَرَيْهَا صَرْيًا بن بابِ رَمَى، والتَّغيلُ مُبالغَةُ وَتَكبِيرُ فِقَال: صَرَيْهَا صَرْيًا بن بابِ رَمَى، والتَّغيلُ مُبالغَةُ وتَكبيرُ فيقال: صَرْعِها وصَرِي الساءُ صَرْى إيضًا صَرَعَ فَيَعَلَى: اللهَا صَرْعَى إلهَا صَرَعَى إلهَا صَرَعَى إلهَا صَرَعَى وَصِفَتَ بِالمَصَلَدِ وَيُعَلَى: عَالَ استِقَاعُه فهو صَرَى وَصِفَتَ بِالمَصَلَدِ وَيُعلَى بالحَرَكِةُ فَيقال: صَرِيَّةُ صَرَّتًا بن بابِ رَمَى إذا جَمعَة فصارَ كذَلك وصَرْيَّة بالتَّفديد مُبالغَة، انظر: «المصاح الضيء (۲۳۹۸).
 - (۲) أخرجه البخاري (۲۱٤۸)، وصحيح مسلم (۱۵۱۵).
 - (٣) وهذه مسألة اختلف فيها الفقهاء.

يُنظر في مذهب الأحناف: «المعتمدة لأبي الحسين البصري (١٧٠/١) ١٧١)، وفيه قال: «هل النَّهْي يُتُنْفِي كَنَاد النَّهْي عنه أم لالا اختلف النَّاس في قَلِك فَلَمه بعض أَضَخَاب أبي حيفة ويَمض أَضَحاب الشَّافِي إِلَّى أَنه يُتَنْفِي كَنَاده وَقَالَ غَيرهم من الفُقَهَا، لا يَتَنْفِيهِ، وهو مذهب الشيخ أبي الحسن وأبي عبدالله وقاضي التُّشَاة وَدَكَر أَنْ ظَاهر مَلْكَب يُمْرِحُنَّا المُتَكَلِّمِين، وأنا أذهب إِلَى أَنه يَتَّفَفِي قَسَاد المُنْهِى عَنْهُ فِي الْفِيادَات دون النَّقُرد والإيقاعات.

وفي مُذْهبُ المالكية، يُنظرُ: (المحصولة، لابن العربي (ص(٧١)، وفيه قال: فأما النَّهْي عَن الشَّيْء قَلَل يدل على فَسَاد السَّفِي عَنهُ فهي مسألة حسنة المحتلف العلماء فيها؛ فقال قائلونُ: النهي عن الشَّيْء يدل على فَساده وعدم الاعتِداد به شرعًا، وقالُ آخرونُ: لا يدل على فَساده، وأرباب الأصول من المالكيَّة جهلوا مالكًا رَحمَه الله، فَقَالُوا: إِنْ له قولين، وَالصَّجِيحِ من ملْهِم أَن النَّهْي على قسمَيْنِ: نهي يكون لِمُغنى=

في السنهي عنه وتنهي يكون ليمغني في غَبره، فإن كَانَ لِيمغني في السنهي عنه دلّ على
 فَسَاده، وَإِن كَانَ لِيمغني في غير المنهي عَنهُ فَلَلِك يختلف، إِلّا أَن الْأَغْلَب فِيهِ أَنه لَا
 يدل على ألفساده. وانظر: (الفروق» (١٨٣/٨).

وفي مذهب الحنابلة النهي يقتضي الفساد سواء تعلق النهي بالمنهي عنه أم لا:

يُنظر: (ورضة الناظرة) لابن قدامة ((/١٠٥٠ - ١١١))، وقيه قال: (النهي عن الأسباب المفيدة للأحكام يقتضي فسادها. وقال قوم: النهي عن الشيء لعينه: يقتضي الفساده والنهي عنه لغيره لا يقتضيه... وقال آخرون: النهي عن العبادات يقتضي فسادها، وفي المعاملات لا يقتضيه... قالما: إن الصحابة على استلاوا على فساد لعقود بالنهي عنها؛ فاستنلوا على فساد عقود الربا يقوله _ على المثلا بعلى المشادي واحتج ابن عمر الله في فساد نكاح المشركات يقوله تمالى: وأكد تشكيلاً التأثير كيابه، واحتج ابن عمر الله في فساد نكاح المشركات يقوله تمالى: وفرد تشكيل الطعام قبل قبضه بالنهي. وفي بيع الطعام قبل قبضه بالنهي. وغير ذلك مما يطول.

الثاني: أنَّ النهي عن الشيء يدل على تعلق المفسدة به، أو بما يلازمه؛ لأن الشارع حكيم لا ينهى عن المصالح، إنما ينهى عن المفاسد، وفي القضاء بالفساد إعدام لها بأبلغ الطرق.

الثالث: أن النهي عنها مع ربط الحكم بها يفضي إلى التناقض في الحكمة؛ لأن نصبها سببًا تمكين من التوسل، والنهي منع من التوسل. ولأن حكمها مقصود الآدمي، ومتعلق غرضه، فتمكينه منه حث على تعاطيه، والنهي منع من التعاطي ولا يليق ذلك بحكمة الشرع. ثم لا فرق بين كون النهي عن الشيء لعينه، أو لغيره، لدلالة النهي على رجحان ما يتعلق به من المفسدة، والمرجوح كالمستهلك المعدوم.

 (١) بعد هذا الخلاف الأصولي الذي مر في قاعدة النهي يقتضي الفساد نأتي إلى تطبيقها على حديث المصراة، قال المازري: إذا تقرّر تحريم بيع المصراة، فإنه إذا وقع لم= والرسول ﷺ قال: "من غشنا فليس منا» (١) أي: ليس على طريقتنا، ولا على منهجنا؛ لأن هذا الدين إنما قام على الصدق والعدل وحسن المعاملة مع الناس جميعًا، والجميع يعلم كيف كان رسول الله ﷺ يعامل الناس، فجار يضع الأذى في طريقه ﷺ ومع ذلك يفتقده فيعلم أنه مريض _ وهو على غير دينه ـ فيذهب لزيارته ويكتب الله ﷺ له الإسلام على يدي رسول الله ﷺ له الإسلام على يدي رسول الله ﷺ لأن فيها خديعة وغشًا.

◄ تولاًم: (وَالنَّصْرِيَةُ عِنْدَ مَالِكٍ^(٣)، وَالشَّافِعِيِّ⁽¹⁾ عَيْبٌ، وَهُوَ حَقْنُ

- (١) سبق تخريجه.
- (٢) لم أقف على هذا الحديث، والظاهر أنه موضوع.
 - (٣) وهو المشهور عن مالك، وحكي عنه خلافه.

يُنظر: وإكمال المعلم؛ للمازري (١٤٥/٥)، وفيه قال: وقال القاضي: اختلف قول مالك في الأخذ بعديث المصراة على ما ورد، فعشهور قوله الأخذ به. وقال: أو أضاف في الأخذ بعد وقال: أو يوسف، هذا الحديث راي، وهو قول اللبت، والشافعي، وإبي ثور وأبي يوسف، وابن أبي ليلى في إحدى الروايتين عنه، وفقهاء أصحاب الحديث، ومرة لم يقل به. وقال: إس بالموطأ ولا الثابت، يريد العمل به، قال: وقد جاء الخراج بالفسان وهو قول أبي حنية والكوفيين، وقالوا: هو متسوخ. ورأى مالك أن الأصول تخالفه من الخلة بالفسان، وهو قول في العتبية. ويختص ابن عبدالحكم واختلاف فيه على وهو شهور مذهب الأصول أن تقلمة خير الواحد على قياس الأصول المتنق عليها، وهو مشهور مذهب مالك وأصحابه، وعامة الفقيام والإصولين. أو تقلمة القياس عليها إذا المختلف الأصول، وهو مذهب أمالك أوصحابه، وعامة الفقياء والأصولين. أو تقلمة القياس عليها إذا المختلف الأصول، وهو مذهب أبي حنية وأصحابه.

 (٤) يُنظر: "منهاج الطالبين"، للنووي (ص١٠٢)، حيث قال: "التصرية حرام تثبت الخيار على الفور. وقيل: يمتد ثلاثة أيام فإن رد بعد تلف اللبن رد معها صاع تمر".

وهو عيب في مذهب الحنابلة:

يفسد العقد، وإن كان منهاً عنه؛ لأنه ﷺ قال: ﴿إِذَا رَضِيها أَمسكها ، والعقد الفاسد ليس للمشتري أن يتسك به. ﴿إِن قبل: ﴿إِنْهُ مَنِهِي عَهُ ، وَالنّهِي يَدَلُ عَلَى فَسَاد المنهِي عَنه، فَسِلْ هَلَمَ الأَصُول. فَمِن قال منهم: إِنَّ النّهِي لا يذل على فساد المنهي عنه، قولًا مطلقاً؛ فلا يلزمه أن تُميد يع التصرية، ومن قال: إنه يدل على الفساد؛ ﴿لانه قد يدل على الفساد؛ لأنه قد قلم الدليل على إصفاء البيع إذا اختار المشتري التصلك بالمصراة، وهو قوله ﷺ وفرر رضون ولان رضون وله ﷺ

اللَّبَنِ فِي النَّدْيِ أَيَّامًا حَتَّى يُوهِمَ ذَلِكَ أَنَّ الْحَيَوَانَ ذُو لَبَنِ غَزِيرٍ).

ليس المراد أنه يحقن اللبن في الحيوان حقنًا طبيًّا، وإنما يقصد جمعه وحبسه.

قوله: (وَالتَّقْمِرِيَةُ...) المقصود به هو جمع اللبن بحبس الضرع، كما ذكر الإمام الشافعي^(۱)، يربطه فترة أو يبعد الشاة أو الناقة عن ولدها فلا ترضع، فإذا تجمع فإنه يجلبها، فيأتي إنسان فيشتريها ظنًا منه أنها على هذا الشكل، هذا هو الذي نهى عنه رسول الله ﷺ.

>> تولىم: (وَحُجَّتُهُمْ حَلِيكُ الْمُصَرَّاةِ الْمَشْهُورِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْبِتَرَّ»).

لا أدري من أين جاء المؤلف بلفظة البقرة، وهي لم ترد في أي حديث من الأحاديث، وإنما الذي ورد في ذلك: "لا تصروا الإبل والغنم،""، وقال ﷺ: "من اشترى غنمًا مصراة،"، وقال ﷺ: "من ابتاع

يُنظر: «مطالب أولي النهى»، للرحيباني (۱۰٦/۳)، وفيه قال: «(ومتى علم) مشتر (التصرية خير ثلاثة أيام قفط منذ علم) بها: لحديث: «من اشترى مصراة فهو بالخيار فيها ثلاثة أيام، إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها، ورد معها صاتمًا من تمر إن حليها، رواه مسلم. (بين إمساك بلا أرش)؛ لظاهر الخبر، (وبين رد مع صاع تمر سليم إن حليها؛ للخبر. ولو زاى صاع التمر (عليها قيمة) - نشكا؛ لظاهر الخبر.

⁽١) يُنظر: «مختصر العزني» (١٩٠/٨)، وفيه قال: «قال الشافعي: والتصوية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ثم تترك من الحلاب اليوم واليومين والثلاثة حتى يجتمع لها لبن فيراه مشتريها كثيرًا فيزيد في بعنها لللك. أم إذا خلبه أبو المعد تلك الحلبة خلبة أو الثنين عرف أن ذلك ليس بلبنها لنقصانه كل يوم عن أوله، وهذا غرور للمشتري والعلم يحيط أن البان الإبل والمنتم عنافة في الكثرة والأثمان فجعل النبي ﷺ بدلها ثمنًا واحدًا صاعًا من تمره.

 ⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٤٨) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: الا تصروا الإبل والغنم،
 فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردها
 وصاع نمر٠٤.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢١٥١) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "من اشترى=

- الله شرح بداية المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد ا

محفلة (11) والمراد بالمحفلة المصراة التي حبس لبنها، من المحفل، يقال: هذه محافل القوم أي الأماكن أو مواضع اجتماعاتهم، تقول: حضرت في محفل أي في اجتماع، هذه محافل أي مواضع اجتماعات (11) فالحديث ورد في الإبل والغنم، وأما البقرة فإن العلماء الحقوها بذلك، ويدخل فيه أنواع بهيمة الأنعام، وسيذكر المؤلف خلاف الظاهرية في ذلك (11) وهو يحتاج إلى أن نعلق عليه إن شاء الله.

◄ تولىم: (وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ
 أَهُوَ بِخَيْرِ النَّطَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَهُمَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ (⁽⁴⁾).

يُنظر: «الهداية في تخريج أحاديث البداية»، لأبي الفيض الغماري (١٤٢٨)، وفيه قال: حديث المُصَرَّاة المشهور وهو قوله ﷺ: (لا تُصَرُّوا الإبلَ والبَقَرِّ فمن فَعَلَ ذلكَ=

فنكا مصراة، فاحتلبها، فإن رضيها أسكها، وإن سخطها فغي حليتها صاع من تمر».
 وأخرجه مسلم (۲۳/۱۰۲٤)، بلغظ: امن اشترى شاة مصراة فليتقلب بها، فليحلبها،
 فإن رضى حلابها أمسكها، وإلا ردها ومعها صاع من تمر».

أخرجه النسائي (٤٤٨٩)، عن أبي هريرة يقول: قال أبو القاسم ﷺ: امن ابتاع محفلة، أو مصراة فهو بالخبار ثلاثة أيام، إن شاء أن يمسكها أمسكها، وإن شاء أن يردها ردها وصاعًا من تمر لا سمراءً.

وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٥٩٢٨ ـ ١٩٥٣).

 ⁽٢) «المُحْفَلَةُ هِيَ النَّبِي لَا تُحْلَبُ أَيَّامًا حَتَّى يَجْتَمِعَ لَنِهُمَا فِي ضَرْعِهَا وَقَدْ حَفَلَهَ الْحَفِيلَا،
 وَالْمُحْفَلُ مَجْمَعُ النَّاسِ وَقَدْ حَفَلَ الْقَوْمَ أَيْ جَمَمُهُمْ مِنْ حَدِّ ضَرَبَه. انظر: "طلبة الطلبة"، للنسفى (ص(١١١).

⁽٣) يُنظر: «المغني»، لابن قدامة (١٠٦/٤): حيث قال: «وسواء كان المشترى ناقة أو بقرة أو شاة، فجمهور أهل العلم على أنه لا فرق في التصرية بين الشاة والناقة والبقرة، وشلد داود، فقال: لا يبت الغجار بتصرية البقرة؛ لأن الحديث: «لا تصروا الإبل والغتم». فدل على أن ما عداهما بخلافهما، ولأن المحكم ثبت فيهما بالنص، والقياس لا تثبت به الأحكام. ولنا: عموم قوله: «من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيامًا، وفي حديث ابن عمر: «من ابتاع محفلة». ولم يفصل، ولأنه تصرية بلين من بهيمة الأنمام، أشبه الإبل والغنم، والخبر فيه تبيه على تصرية البقر؛

⁽٤) أولًا: لم يرد ذكر لفظة البقر في أحاديث هذا الباب.

هذا أيضًا جاء على خلاف المعروف، يعني على خلاف ما درسناه في البيوع؛ لأن هذا إنسان غش فحبس اللبن في ضرع الشاة أو البقرة أو الناقة، ثم تبين أن ذلك خداع، فالرسول ﷺ خير المشتري بين واحد من أمرين، إما أن يقبلها بحالها، وإما أن يردها وصاعًا من تمر مقابل ما احتلبه منها، كما جاء في الحديث «الخراج بالضمان»(۱). معنى الخراج: الدخل والمنفعة.

قوله تعالى: ﴿أَرَّ تَتَأَلُهُمْ خَيَّا فَغَلِجُ رَبِّكَ﴾ المراد بالخراج: هو المنفعة والدخل^{(١}).

والقصد من الخراج أن الإنسان إذا كان له مبيع له دخل وريع،

قَلْقُو بِخَيْرِ النَّقَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ الْسَكْهَا وإِنْ شَاءَ رَدُها وصَاعًا من تُشرِي. مالك وأحمد
والبخاري ومسلم وأبو داود والنساني والبيهقي وجماعة بألفاظ ليس في شيء منها
ذكر البقر، بل كلهم قالوا: الا تُصرُّوا الإيل ولا الغنم، الحديث.

ثانيًا: هذا اللفظ الذي ذكره المؤلف قريب مما أخرج البيهقي في الكبرى (٥٤/٥) عن أبي هريرة، عن رسول الش 機، قال: «لا تصروا الإبل، والنتم فمن ابناعها بعد ذلك فإنه بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها وصائحًا من تمر،

وأخرج مسلم نحوه (۲٦/١٥٢٤) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: امن اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين، إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها وصاعًا من تمر، لا سمراء.

(١) أولًا: سيذكر الشيخ تخريج هذا الحديث.

ثانيًا: يقصد الشيخ من هذا أن المعروف في البيوع أن من اشترى شيئًا ثم وقف على على على على المستخداة أو أخذ من خراجه؛ كمن استخدام عبدًا ثم وجد فيه عبيًا، فإنه يرده على البائع من غير أن يرد عليه شيئًا مما انتفى به؛ لأن المشتري كان ضامنًا للسلعة، فإذا ماتت كانت من ماله، أما في مسألة المصراة فإن المشتري كان ضامنًا للسلعة، فإذا ماتت كانت من ماله، أما في مسألة المصراة فإن من المشتري مع وقوفه على هذا العيب في البيع إلا أنه مطالب برد مقابل ما حصل عليه من اللبن يصاح من تمر. وهذه المعارضة في الظاهر، وهو إشكال سيأتي الرد عليه.

(٢) «الخراج: هو كل ما خرج من شيء وحصلٌ من نفعه؛ فخراج الشجر أمرها، وخراج الحيوان نسلها وزرها. والخراج والخرج أيضًا بمعنى الأجرة والعبالة، قَالَ الله تعالى: ﴿ أَن تَنَاهُمُ خَرُهُمُ خَرُهُمُ خَرُهُمُ خَرُهُمُ خَرُهُمُ خَرُهُمُ أَيْ : ثواب الله خيراً. انظر: ﴿ غريب الحيانِيّ ، للخطابي (٢٦٢٧).

فإنه يستفيد، يأخذ ربعه وغلته مقابل أنه ضامن لأصله فيما لو تلف، كالبائع في مثل هذه الحالات(۱)، والخراج بالضمان هو نص حديث صحيح (۱)، وقد أخذه العلماء بنصه قاعادة فقهية، فكان من القواعد الفقهية، والقاعدة إما أن تستنبط من آية، كقاعدة (المشقة تجلب التيسير)، حيث إنها أخذت من عموم قول الله تعالى: ﴿ وَبُويدُ اللهُ يَضُمُ اللهِ مَن اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ وَمِن قول التيسول للهِ المسروا ولا تعسروا (۱)، والأحاديث كثيرة، وإما أن تكون نص حديث كما في هذه القاعدة: الخراج بالضمان، وإما أن تكون مأخوذة بلفظ قريب من حديث، كقاعدة: (الضرر يزال)(١) فهي مأخوذة

- (١) قال أبو عبيد: في حديث النّبي ﷺ أنه قضى أنَّ الخراج بالشَمان. معناه والله أعلم الرجل يُشتري المملوك فيستغله ثمَّ يجد به عيبًا كان عند البائع يقضي أنَّه يرد البعد على البائع يالعب ويرجع بالثمن فيأخله وتكون له الغلة طيبة، وهي الخراج، وأينا طابت له الغلة؛ لأنَّه كان نصاحًا للعبد لو مات مات من مال المشتري لأنَّه في يده، وهذا مفترً في حديث لشريح في رجل أشتري من رجل خُلامًا فأصاب مِن عَلَته ثم وجد به داءً كان عند الباعم، فخاصه إلى شريح، فقال: رُدَّ الداء بدائه ولك الغلة بالشمان. انظر: «فريب الحديث» (٣٧/٣).
 - (۲) سیأتی تخریجه.
- (٣) أخرجه البخاري (٦١٢٥)، ومسلم (١٧٣٤) عن أنس بن مالك، قال: قال النبي ﷺ: يسروا ولا تعسروا، وسكنوا ولا تفروا، وأخرجه البخاري (٦٩) أيضًا، عن أنس بن مالك، بلفظ: فيسروا ولا تعسروا، وبشروا، ولا تفروا،
- (\$) "ومعناها: بأنه لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزاء". انظر: «غمز عيون المسائل» للحموى (٧٧٤/١).

وقال السيوطي: «القاعدة الرابعة: الضرر يزال أصلها قوله ﷺ: الا ضرر ولا ضرارة أخرجه مالك في الموطأ... اعلم أن هذه القاعدة ينبني عليها كثير من أبواب الفقه من ذلك: الرد بالعب، وجميع أنواع الخيار: من اختلاف الوصف المشروط، من والتغيرة، وإفلام المشتري، وغير ذلك، والحجر بأنواعه، والشفعة، لأنها شرعت لدفع ضرر القسمة، والقصاص، والحدود، والكفارات، وضمان المتلف، والقسمة، ونصب الأئمة، والقضاة، ودفع الصائل، وقتال المشركين، والبغاة، وفسخ النكاح بالعبوب، أو الإعسار، أو غير ذلك، وهي مع القاعدة التي قبلها متحدة، أو منذاخلة، انظر: «الأثباء والنظارة (ص74 ـ 48).

من حديث: «لا ضرر ولا ضرار» (١٠). وسيأتي الكلام إن شاء الله عن هذه القاعدة عندما يوردها المؤلف.

تولى : (قَالُوا: فَأَثْبَتَ لَهُ الْخِيَارَ بِالرَّدِّ مَعَ التَّصْرِيَةِ، وَذَلِكَ دَالٌ عَلَى كَالِّ عَلَى كَالِهِ عَلَى كَوْنِهِ عَبْبًا مُؤثِّرًا. فَالُوا: وَأَنْضًا فَإِنَّهُ مُدَلِّسٌ، فَأَشْبَهُ التَّذْلِيسَ بِسَائِرِ الْمُنْدِب (٢٠).

التدليس هو التغطية، ومعلوم أن التدليس أنواع، فالمدلس في الحديث هو الذي يسقط راويًا من الرواة، والتدليس قد يكون في السند وقد يكون في غيره^(۳)، والتدليس عندنا في المصطلح الفقهي إنما هو تغطية

 (١) أخرجه ابن ماجه (٣٣٤١)، عن ابن عباس، قال: قال رسول الش ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار». وصححه الألباني بمجموع طرقه في السلسلة الصحيحة (٢٥٠).

(٧) يُنظر في ما هم المالكية: الإشراف على نكت مسائل الخلاف، المفاضي عبدالوماب (١/٨٥٥)، وفيه قال: التصرية عبد يبدت به الخيار للمبتاع. خلافًا لأبي حنية في قوله: ليست بعبب، ولا يثبت بها حق الرد ولا أثر لها في البيع لقوله ﷺ: الا تصروا الإبل واللتم، فمن ابتاعها بعد ذلك، نهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن رضيها أسسكها، وإن سخطها ردها وصاعًا من تمره فغيه أذلة الحدها: فهم عنها، وذلك يفيد كونه عينًا وتدليسًا. والثاني: إثباته الخيار لمبتاعها، الثالث: إيجابه صاعًا من تمر بردها بعد الحلب. وانظر: المنتقى شرح الموطئ للبجي (١/٤٠).

(٣) التدليس يكون في المتن أو في الإسناد.

أما التدليس في المتن فهو أن يزيد في كلام رسول الله ﷺ كلام غيره، فيظن السامع أن الجميع من كلام رسول الله ﷺ.

وأما التدليس في الإسناد فهو على أنواع:

أحدها: أن يكون في إبدال الأسماء فيعبر عن الراوي وعن أبيه بغير اسميهما وهذا نوع من الكذب.

ولمأنيهما: أن يسميه بتسمية غير مشهورة فيظن السامع أنه رجل آخر غير من قصده الراوي، وذلك مثل من يكون مشهورًا باسمه فيذكره الراوي بكنيته أو العكس إيهامًا للمووي له بأنه رجل آخر غير ذلك الرجل.

وثالثهما: أن يكون التدليس باطراح اسم الراوي الأقرب وإضافة الرواية إلى من هو أبعد منه مثل أن يترك شيخه ويروي الحديث عن شيخ شيخه. انظر: «إرشاد= العيب وإخفاؤه، وهذا لا يجوز (١٠)، ولذلك أنكر رسول الله على صاحب الطعام فأخرجها فوجد صاحب الطعام فأخرجها فوجد بللاً في أسفلها، قال: أصابه المطر. قال: أصابه المطر. قال: هملاً أظهرته حتى يراه الناس ويعرفوه (١٠)، كما قال ﷺ، فهذا عيب وغش، ولا يلتقي مع روح الإسلام.

تولىم: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: لَيْسَتِ التَّصْرِيةُ عَيْبًا لِلِاتْفَاقِ
 عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اشْتَرَى شَاةً فَخَرَجَ لَبَنْهَا قَلِيلًا أَنَّ ذَلِكَ لَبْسَ
 بَمْبُ (").

يعني لو اشترى شاة فسال من ضرعها شيء من اللبن لا يعتبر، فهذا كذاك، لكن نقول: هذا خلاف هذا، تلك مقصودة، وهي عيب قصد البائع به أن يغش، وأن يخدع المشتري.

الفحول»، للشركاني (١٥٠/١ ـ ١٥١). وانظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (٢٥٦/١)
 وما بعدها.

⁽١) «الذَّلَسُ»: السَواد والظلمة. وَقُلان لا يُعالَى وَلا يُوالَى، قَالَ: لا يدالَى وَلا يظلم، وَلا يُوالَى، قَالَ: لا يدالَى وَلا يظلم، وَلا يوالَى شَيْعًا قَلْم لَيْهُمْ الْمَدْ اللَّمَةُ: إذا خَلْقَى وَلَمْتُكُ فَلَمْ لَيْهُمْ الْمُنْ اللَّمْنَ، إذا خَلْقَى وَلَمْتُكُ فَلَمْ لِيَسْتُهُ لَكُ، يَقُال دَلْسَ لِي سِلمة شَوْه، والعلل الشَّيْء، إذا خَلِق. والمَنْتُ فَللَّى وَلَمْتُكُ مَعْ اللَّهُ اللَّهِ وَلِي كُل شَيْء، إذا لم يبين عَلَيْهِ اللَّهِ وَلَيْ كُل شَيْء، إذا لم يبين عَلَيْهُ اللَّهِ فَلَا اللَّهِ اللَّهِ وَلَيْ كُل شَيْء، إذا لم يبين عَلَيْهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللِّهُ الللللَّهُ اللللْهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ اللللْهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللِّهُ اللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ اللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللِّهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللِّهُ الللْهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللللللِّهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْه

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۰۲)، عن أبي هريرة أن رسول الله هله مرّ على صبرة طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً، فقال: "ما هذا يا صاحب الطعام؟" قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: "أفلا جعلته فوق الطعام كي يراء الناس، من غش فليس مني..

 ⁽٣) يُنظر: «المبسوط» للسرخسي (٣٨/١٣)، حيث قال: «لو اشترى ناقة فوجدها مصراة وهي التي سد البائح ضرعها حتى اجتمع اللبن فيه فصار ضرعها كالصراة، وهي الحوض فليس له أن يردها، والتصرية ليست بعيب عندنا،. وانظر: «حاشية ابن عايدية (١٦/٤٥)

◄ تولك: (قَالُوا: وَحَلِيكُ الْمُصَرَّاةِ يَجِبُ أَنْ لَا يُوجِبَ عَمَلًا لِمُفَارِقَتِهِ الْأُصُولِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مُفَارِقٌ لِلْأُصُولِ مِنْ وُجُوهِ: فَمِنْهَا: أَنَّهُ مَعَارِضٌ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الطَّلَاةُ وَالسَّلامُ -: "الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ» وَهُوَ أَصْلٌ مُثَقَقٌ عَلَيْهِ(').

الخراج يعني النفع والفائدة والدخل، وتوضيح ذلك أنه إذا اشترى إنسان مبيعًا، وكان هذا المبيع له ربع ودخل، فإنه هو الذي يستقل بذلك؛ لأن ذلك يقابل ضمان الأصل لو تلف، فلو أن إنسانًا اشترى دابة، أو سيارة ينقل عليها أو يحمل عليها، فإن فائدة هذه الدابة إنما هي لهذا المشتري؛ لأنه هو الضامن لأصلها لو تلفت، فإذا ما تبين عيب من العبوب فإنه يرد ذلك إلى البائع، ولا يضمن مثل ذلك".

والمصراة استثنيت من هذا الأصل االخراج بالضمان، فترد ومعها شىء، فهذا جاء على خلاف الأصل، فعندك أصل تستفيد منه وتأخذ

⁽١) معنى هذا الاستدلال عند الأحتاف: أن النبي ﷺ تقمى أن الخراج بالضمان». وصورة ذلك أن العبد يشتريه مشتريه، فيستغله حينًا، ثم يظهر على عيب به فيرده بالعيب، أنه لا يرد ما صار إليه من غلته، وهو الخراج؛ لأنه كان ضامنًا له، ولو مات، مات من باله. وهذا عكس حديث المصراة، من قوله: قمن اشترى مصراة نهو بالخيار ثلاثة أيام، إن شاء ردها، ورد معها صاعًا من طعام. فنجد أن الخراج يُزدُّ إلى البائع مع كون المشتري ضامنًا وهذا مخالف لما عليه العيوب التي ترد من غير ضمان للغذا؟ إذ إن ما أخله من لبنها غلة، ومع ذلك فهو مأمور بردها مع ضمانه لها، بمعنى أنها لو ماتت الشاة مات من ماله. انظر: «تأويل مختلف الحديث»؛ لابن تثية (ص. ٣٣).

وردً الباجي هذا، فقال: وأما القول بأن الحديث قد ضعفه ما جاء من أن الغلة بالضمان فيحتاج إلى تأمل؛ لأن حديث المصراة حديث صحيح لا خلاف بين أهل الحديث في صحت، ولا يجري مجراء ما روي أن «الغلة بالمضمان»، ولو صح حديث «الغلة بالضمان» لما كان فيه حجة لأن حديث الغلة عام، وحديث المصراة خاص فيقضى به على حديث الغلة مع أن الغلة إنما هي ما حدث عند المبتاع دون ما اشتراء مع الميح، انظر: «المنتقى شرح الموطإ» (١٠٦/٥).

⁽٢) سبق توضيح هذا.

نماءه؛ لأنه لو ضاع هذا الأصل فأنت الذي ستفقده ولا ترجع إلى الباتع فتقول له: يا أخي، أنت بعتني العام الماضي _ مشلا _ سلعة، الأن هلكت، إذن أنا أطالبك بقيمتها. لكن ما ورد في الثمار يختلف كما جاء في الجائحة، فهذه أمرها يختلف^(۱)، قال فيها الرسول: "بم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق؟)^(۱).

وحديث: «الخراج بالضمان» صحيح، أخرجه أصحاب السنن^(٣).

تولىم: (وَمِنْهَا: أَنَّ فِيهِ مُعَارَضَةَ مَنْعِ بَيْعِ طَعَامٍ بِطَعَامٍ نَسِيئَةً) (٤٠).

معلوم ما يعرف بالخراج في الفقه الإسلامي، وكيف أن عمر 🕮

- (١) يقصد الشارح أن التصرية عيب يستلزم الرد إذا أراد المشتري ذلك خلال مدة الخيار، فإذا طال الوقت ثم أراد المشتري الرد بالعيب فإن ذلك لا يجوز، وهذا بخلاف الجائحة التي تصيب الثمر بعد مدة طويلة فإن للمشتري الخيار.
- ومعنى المجانحة: هي المصيبة العظيمة التي تجتاح الأموال أي تستأصلها كلها وسنة جائحة جدبة (ومنه) في السنين الجوائح وعن الشافعي ﷺ هو كل ما أذهب الشعرة أو بعضها من أمر سماوي. انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (ص.٩٤).
- (۲) أخرجه مسلم (۱۵۵٤)، عن جابر بن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو بعت من أخيك ثمرًا، فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟١١.
- (٣) أخرجه أبو داود (٣٥٠٨)، والترمذي (١٢٨٥)، والنسائي (٤٤٩٠)، وابن ماجه
 (٢٢٤٣)، وحسنه الألباني في «الإرواء» (١٣١٥).
- (٤) يُنظر: «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب»، لعلي بن زكريا المنججي (٢٨٠/٢)، وقال العنجي (٢٨٠/٢)، وقال النبي اللباب التي اللباب التي على المشتري المُصراء بعد ردها جميع لبنها الذي كان حليه وثبًا، بالصاح الشر الذي عليُه رده منم الشّاء، وَذَلِكَ اللّمن جيئين قد تلف أو تلف رعنا (جماع من تمر دينًا) (فَدَخل) وَلَمْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلْ اللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْ اللّهِ اللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلْهَ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْكُوا اللّهُ اللّهِ عَلَيْ عَلَيْكُوا الللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلْهِ الللّهِ عَلَيْكُوا الللّ

قال العازري ردًا: (ومذاً غير لازم هاهنا؛ إذ ليس في هذا مبايعة وَهي الممنوعة في الباب، وإنما هو حكم أوجبه الشرع ليس باختيارهما فيتهمهما بالذريعة فيه. انظر: «إكمال المعلم، للمازري» (م/١٤٦). فرضه على أرض السواد في العراق، وكتب العلماء السابقون كتبًا في ذلك تعرف بالخراج؛ كالإمام أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة، وكذلك أيضًا ابن رجب قد ألف «الاستخراج في أحكام الخراج»، وغيرهما كذلك.

وهذا مما مر ذكره، لكني أحيانًا أذكر الشيء وأوضحه؛ لأنه ربما يكون فيها غموض.

ومسألة النسيتة هذه مما قد مر، فقد سبق أن الرسول ﷺ قال: «البر بالبر» قال: «الذهب بالذهب والبر بالبر» إلى آخره، ثم قال ﷺ: «مثلًا بمثل ويدًا بيد» ثم قال: «فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد» (۱)، وهذا أيضًا ظاهره أنه مخالف.

> قول من (وَمِنْهَا: أَنَّ فِيهِ مُعَارَضَةَ مَنْعِ بَيْعِ طَعَامٍ بِطَعَامٍ نَسِيئَةً،
 وَئِلِكَ لَا يَجُوزُ بِاتَّفَاقٍ، وَمِنْهَا: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُثْلَفَاتِ إِمَّا الْفَيْمَ وَإِمَّا الْمُثَلِّمُ.
 الْمِثْلُ.

يعني إذا تلف الشيء فإما أن تدفع المثل، كما مر في الحج، أن جزاء الصيد ما يقابله، فإما المثل، وإما أن تدفع القيمة، وهذا معروف، تقدر الفرق ثم تدفع القيمة كاملة وأرش التقص^(٢)، وغير ذلك.

◄ قولاً: (وَإِعْطَاءُ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ فِي لَبَنِ لَيْسَ قِيمَةً وَلَا مِثْلًا).

لأن التمر ليس كاللبن، هذا شيء وهذا شيء، هذا سائل وهذا من

⁽۱) أخرجه مسلم (۸۱/۱۵۸۷).

⁽٢) يُنظر: «المطلع على ألفاظ المقتع»، للبعلي (ص٢٢٥)، حيث قال: «وأرثن الغيب» قال إبو السعادات: هو الذي يأخذه المشتري من البائع، إذا الطلع على عيب في السيع، وأروش الجنايات والجراحات من ذلك؛ لأنها جابرة لها عما حصل فيها من النقص، وسمي أرشًا؛ لأنه من أسباب النزاع. يقال: أرشت بين القوم: إذا أوقعت سنعه.

أنواع الطعام(١).

تولىم: (وَمِنْهَا: بَيْعُ الطَّعَامِ الْمَجْهُولِ (أَيْ: الْجُزَافُ) بِالْمَكِيلِ الْمَعْلُوم).

لأن التمر معروف كيله، قال: "وصاعًا من تمر" لكن اللبن لا يعرف قدره، إذن فهو مجهول "ردها وصاعًا من تمر" ولم يحدد الرسول ﷺ مقدار اللبن.

هذه الاعتراضات التي أوردوها كلها واردة، لكن لا اعتراض مع وجود نص^(۲).

◄ قوله: (لِأَنَّ اللَّبَنَ الَّذِي دَلَّسَ بِهِ الْبَائِعُ غَيْرُ مَعْلُومِ الْقَدْدِ، وَأَيْضًا

- (١) ينظر: «المبسوط» للسرخسي (٤٠/١»)، حيث قال: «فأما إيجاب الثمر مكان اللبن مخالف لما ثبت بالكتاب والسنة. وفيه تسوية بين قليل اللبن وكثيره فيما يجب مكانه وهذا مخالف للأصول؛ لأن الأصل أنه إذا قل المتلف قل الفصات، وإن كثير المتلف كثر الضمان، وهنا الواجب صاع من الثمر قل اللبن أو كثر وهو مخالف للأصول من وجه آخر، من حيث إن فيه توقيت خيار العبب فوجب رده لذلك».
- (∀) قال المازري ردًّا على الأحناف القائلين بأن اللبن لا قسط له من الثمن وبأن فيه من الجمهالة والغرر، قال: فركون اللبن لا حصة له من الشمن، فإن من اشترى شاة لبونًا، يعلم بمقتضى المادة أن ثمنها إذا كانت تحلب كل يوم قسطًا أوَّل من ثمنها إذا كانت تحلب كل يوم أضعاف ذلك. فإذا علم أن المشتري يزيد في تمنها بزيادة لبنها، كان له مقال في الردِّ بعيب ينقص من الثمن. ونهيه ينهي عن يع اللبن في الفحرح محمول على أنه باءه مفركا، وهو لا يعلم مبلغه، فيكون المبيع مجهولًا، وأما إذا باءه وباع الشأة، ولبنها الذي في ضرعها تبع لها، فإن ذلك ليس يغرب لكونه تبكا لمبيع معلم كبعض أجزاك. الآ ترى أن يبع الثمرة قبل الزهو بشرط التبقية لا يجوز، لم يع من الغرز، فلو يبت النفرة قبل الزهو بشرط التبقية لا يجوز، لم الح في من الغرز، فلو يبت النفرة فيل المرة المنافر، ولو باع الجنين منفركا في بظن أمه، لم يجز ذلك. ولو باع أمه حاملًا لجاز ذلك. فلا تقلس أحكام المتبوعات؛ انظر: شرح التلقين لجاؤ; ذلك. فلا تقاس أحكام التبوعات؛ انظر: شرح التلقين (١٣/٩٤).

فَإِنَّهُ يَقِلُّ وَيَكْثُرُ، وَالْعِوَضُ هَاهُنَا مَحْدُودٌ[﴿] . وَلَكِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يُسْتَثَنَى هَذَا مِنْ هَذِهِ الْأُصُولِ كُلُّهَا لِمَوْضِع صِحَّةِ الْحَدِيثِ).

أحسن المؤلف حيث بين أن كل هذه الاعتراضات التي أوردت موضع تقدير واحترام، وهي معارضة ظاهرًا، وقد نهى رسول الله عن المزابنة أن أبيع الرطب على رؤوس النحل بالتمر على الأرض (٣)، ثم نجد أن رسول الله الأرض (الأرض أنه ثم نجد أن رسول الله الله ناهم المعروفة (١٤)، ونحن نرى أن السلم (٥) أيضًا ظاهره أنه جاء على خلاف

⁽١) يُنظر: «شرح مختصر الطحاوي»، للجصاص (١٧٣/١)، وفيه قال: «ومما ترده الأصول من الأخبار: خبر المصراة إذا استعما على ما ذهب إليه المخالف؛ لأنه يوجب أن من اشترى شاة يصاع تمر، ثم حلبها، ثم وقف على التصرية، أنه يردها ويرد معها صاع تمر، وحصة اللبن أقل من صاع تمر، وهذا رد للأصول من وجهين؛ أحدهما: إلزام لمشتري أكثر مما لزمه من الغرم، والثاني: أنه يأخذ صاعًا عن أقل منه.

واجيب عن هذا: بأن هذا أمر تقديري حُكِم به لرفع التخاصم في ذلك لكترة تردده، فحكم في عوض ذلك التبي ﷺ بما يرفع الخصام، ويحسم الدعاوى، وهو صاع لأنه أمر مقدر، كما أن هذا له نظائر في الشرع، من ذلك حكم النبي ﷺ في الجنين بغرة؛ لما كان لا يتميز غالبًا ذكرًاء من أنشاء سواء كان الجنين ذكراً أو أنشى، ولو كان حيًّا لكان في الأنثى نصف دية الآخر، وقضى في جنين الأمة بعشر قيمة أمه، ولو ولدت الجنين لقاوت يمتهما. انظر: «المنتقى شرح الموطا؛ (١٩٦٥).

وقد ذكر القدوري غير ذلك من الأدلة وإشكالات المخالف التي قام بالرد عليها. انظر: التجريد، للقدوري (٣٤٣٦/ ـ ٢٤٤٧).

 ⁽٢) أخرجه البخاري (١٧١١)، ومسلم (١٥٤٢) عن عبدالله بن عمر 德: أأن رسول الله 續 نهى عن العزابنة، والعزابنة: بيع الثمر بالتمر كبلاً، وبيع الزبيب بالكرم كيلاً».

 ⁽٣) «المزابنة وهي بيع التمر على رؤوس النخيل بالتمر كيلًا سميت بها لتدافع العاقدين عند القبض». انظر: «طلبة الطلبة» للنسفي (ص١٥٠).

 ⁽٤) أخرج البخاري (٣٣٨٣)، ومسلم (١٥٤٠) عن سهل بن أبي حثمة: «أن رسول الله ﷺ
 نهى عن المزاينة بيع الثمر بالتمر، إلا أصحاب العرايا، فإنه أذن لهم».

 ⁽٥) «السلم»: هو بيع معلوم في اللمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما هو في حكمها إلى أجل معلوم. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٣٧٨/٣).

القياس، تسلم مبلغًا وتنتظر السلعة لكي تأني إليك، في الإجارة تدفع الأجرة مقدمًا وأنت بعد لم تستغرق المنفعة، لم تسكن الدار، وغيرها، فلدينا حديث متفق عليه جاء في البخاري ومسلم وفي السنن وغيرها.\
فهو حديث صحيح نطق به رسول الله هي، وهو صريح الدلالة لا يحتمل تأويلًا ولا تبديلًا ولا تغيرًا، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا عَائِنُكُمُ الرَّسُولُ فَحُدُوهُ وَمَا مَما آتانا رسول الله هي، ويقول تعالى: ﴿ وَإِنْ نَنَهُمُ يُو فَعُهُمُ اللهِ فَهُو الحكم والفيصل بيننا، فهو الذي وفيزيل الإشكال، فنقول: هذا حديث رسول الله هي أثبت هذا الأمر، فينبغي أن نعمل به.

﴾ قولكم: (وَهَذَا كَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَإِنَّمَا هُوَ حُكُمٌ خَاصٌّ).

كأن المؤلف يقول: أنا أدركت هذه المسألة من خلال الحديث وأخذتها.

◄ قول (وَلَكِن اطَّرَدَ^(٢) إِلَيْهِ الْقَوْلُ).

كأنه يقول: جرني إليها الكلام والحديث، فاستطردت في ذكر هذه المسألة.

وأنا أقول: هذا موضعها، أو هذا موضع من مواضعها، المؤلف يتكلم عن العيوب، وهذا عيب من العيوب، وأحد أدلة الرد بالعيب حديث المصراة.

⁽١) سبق تخريج الحديث عند البخاري ومسلم. أما عند أصحاب السنن، فقد أخرجه أبو داود (٣٤٤٤)، والشرصذي (١٢٥٣)، والنسسائي (١٤٥٩)، وابن ماجه (١٢٣٩)، وعبدالرزاق (١٩٧/م) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "من ابناع مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام، فإن ردها رد معها صاحًا من تمر، لا سمراء، يعني: الحنطة.

⁽۲) اطردت الخلاف في المسألة طردًا أجريته كأنه مأخوذ من المطاردة وهي الإجراء للسباق، واطرد الأمر اطرادًا تبع بعضه بعضا واطرد الماء كذلك واطردت الأنهار جرت، وعلى هذا فقولهم: اطرد الحد معناه تنابعت أفراده وجرت مجرى واحدًا. انظر: «المصباح المنير»، للفيومي (٣٧٠/٣٠).

◄ قولاًمَ: (وَلَكِن اطَّرَدَ إِلَيْهِ الْقَوْلُ، فَلْنَرْجِعْ إِلَى حَيْثُ كُنَّا، فنَقُولُ).

كأنه يقول: أخذنا بأطراف الحديث واستطردنا في موضوع المصراة، فنرجع إلى موضع العيوب.

> قولاًم: (فَنَقُولُ: إِنَّهُ لَا خِلَافَ عِنْدَهُمْ فِي الْمَوَرِ، وَالْعَمَى).

القصد بالعور ذهاب إحدى العينين كاملة، وهذا سبق أن تكلمنا عنه في الأضحية وفي الهدي، وأما العمى فهو ذهاب العينين معًا.

◄ قولَٰٰٰٓہ: (وَقَطْعِ الْبَدِ، وَالرِّجْلِ).

لا شك أن قطع اليد عيب، فصاحب اليدين ليس كصاحب يد واحدة، ومن يمشي على رجلين ليس كمن يمشي على إحدى الرجلين فقط؛ لأن هؤلاء يشترون للخدمة.

◄ قوله: (أَنَّهَا عُيُوبٌ مُؤَثِّرَةٌ).

أليست هذه إذا جلبت في الأسواق تؤثر في القيم؟ الجواب: بلى، رجعنا إذن إلى الأصل، هي تؤثر في القيمة، إذن فهي عيوب^(١).

> قولاًم: (وَكَذَلِكَ الْمَرَضُ فِي أَيِّ عُضْوِ كَانَ).

المرض كأن تشل رجل من الأرجل مع وجودها، فالرجل غير مقطوعة لكنها شلاء، وربما كانت اليد أو اليدان كذلك، وربما يكون

 (١) يُنظر: «المنتقى شرح الموطا، للباجي (١٨٨/٤). قال: «العيوب التي يثبت بها الخيار في الرد بالعبب مجملة، وذلك أن خيار الرد بالعبب على ضربين:

أحدهما: أن يتبت بغير شرط، والثاني لا يتبت إلا بشرط، فأما ما يتبت بغير شرط فهو لكل عيب في المبيع ينقص ثمنه وهو على قسمين: قسم هو نقص في عين السيع، والقسم الثاني نقص في غير عبت لكت ينقص ثمنه، قأما ما هو نقص في عيت كالعور و المحمى وقطع يد أو رجل أو أصبع ووجود الظفرة في العين أو البياض والصمم والخرس والبكم إلا في الصغير الذي لا يتبين أمره والعسر في العبد بأن لا يعمل بيماء والبخر في القم في الذكر والأثبى.

المرض عامًا، فيكون الإنسان مقعدًا، وربما لا يكون مقعدًا لكنه يكون هزيلاً ضعيفًا لا يستطيع أن يقوم بالخدمة، يريده الذي يشتريه ليعمل في الفلاحة، أو ليعمل في الصناعة، أو في التجارة، أو في غير ذلك، وهو لا يستطيع أن يقوم بهذا العمل، فهذا عيب، لو جلبه إلى السوق فوضع أمام صحيح لوجد أن قيمته أقل، إذن فهذه عيوب يرد بها المبيع.

◄ قولمَ: (أَوْ كَانَ فِي جُمْلَةِ الْبَدَنِ).

يعنى عمومًا.

> قولاً: (وَالشَّيْبُ فِي الْمَذْهَبِ عَيْبٌ فِي الرَّائِعَةِ).

مر تفسير الرائعة بأنها ذات النمو والزيادة.

> قولىم: (وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِالْيَسِيرِ مِنْهُ فِيهَا)(١).

لأنه كما قال الشاع, (٢):

قد يشيب الفتى وليس عجيبًا أن يرى النور في القضيب الرطيب

يعني: في الغصن الرطيب^(٣)، تأتي إلى غصن أخضر في غاية ريعانه وجماله وزهوه، وتجد أن البياض وجد في أماكن منه، هذا لا يعد عيبًا؛ لأنه لا يزال الغصن رطيبًا، كذلك قد تجد هذا الفتى الشاب القوي اليافع

⁽١) يُنظر: «المنتقى شرح العوطا» للباجي (١٨٨/٤)، حيث قال: «وأما الشيب ففي كتاب ابن المواز ترد به الرائحة، ولا يرد به غيرها، قال ابن المواز: وهذا في الشابة، وقال ابن حبيب عن مالك: لا ترد الرائعة إلا بكثيره، ويحتمل أن يكون الروايتان قولًا واحدًا؛ لأن اليسير من الشيب ليس بعيب؛ لأنه كثير شائع كالخال يكون والشعرة والشعرتان تبلو معا لا يسمج ولا يرى إلا مع فرط التأمل والتفتيش، وأما الكثير فإنه مؤثر في الجمال فاختص بالرائعة دون غيرها،

⁽۲) البيت لابن الرومي، وهو في ديوانه (٣٢٨).

 ⁽٣) «القضيبُ اسمٌ يَقع على مَا قَضَبْتَ مِنْ أَعْصانِ لتَتَّخِذَ مِنْهَا سهامًا أَو قسيًّا». انظر:
 «تهذيب اللغة»، للأزهري (٢٧١/٨).

والشيب في رأسه ظاهر، وبعض الناس ينيف على الستين وتجد أن رأسه ولحيته باقيان على حالهما من السواد، فالشيب ليس له سن محددة، حتى إن بعض الناس يظهر فيه الشيب قبل الثلاثين.

◄ قُولٰٰٰΩ: (وَكَذَٰلِكَ الِاسْتِحَاضَةُ عَيْبٌ فِي الرَّقِيقِ وَالْوَخْشُ).

الاستحاضة درسناها بالتفصيل، وهي استمرار الدم، فهي غير الحيض (١١)، وهي عيب؛ لأنها تشغل المرأة فتأخذ جزءًا من وقتها ٢٠٠٠.

◄ قولٰۃ: (وَكَذَلِكَ ارْتِفَاعُ الْحَبْضِ عَيْبٌ فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الْمُذْهَبِ)(٣).

يعني انقطاع الحيض، أما انقطاعه في السن المعتادة التي تكلم عنها العلماء، فليس عبيًا، إنما المقصود هنا انقطاعه قبل ذلك؛ لأن هذه الأمة إذا انقطع حيضها فهي ليست أهلًا للولادة، وهذا عيب.

⁽١) «الاستحاضة: هي أن يسيل الدم في غير أوقاته المعتادة، والفرق بينها وبين الحيض أن دم الحيض يخرج من قعر الرحم ويكون أسود محتدمًا حارًا كأنه محترق، وأما دم الاستحاضة فانه يسيل من العاذل، وهو عرق فمه الذي يسيل منه في أدنى الرحم دون قعره. انظر: «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي»، للأزهري (ص٣٤).

⁽Y) يُنظر: «المنتقى شرح الموطا» للباجي (١/٨٨/١٥ ١٨٨)، حيث قال: «وأما الاستخاصة فعيب في علل الرقيق ورخشه، وقال ابن حيبين: إن كانت الاستخاصة تعتربها المرة بعد المرة فعلى البائح أن يبين وإلا فهو عيب ترد به، ووجه الفرق بينهما أن دم الاستخاصة مما يكره وتلحق المشقة في التوقي منه وليسفي ارتفاع الحيض شيء من ذلك والذي يقتضيه مذهب المدونة أن ذلك صواء.

⁽٣) يُنظر: «المنتقى شرح الموطاء الباجي (١٨٩/٤) حيث قال: «وأما ارتفاع الحيض فالمشهور من ذلك أنه إذا أتى من ذلك ما فيه على المبتاع ضرر، فإنه يرد به ولا خلاف في ذلك في المذهب إلا ما قاله ابن حبيب قبل هذا إن ارتفاع الحيض المرة بعد المرة لا يلزم الباتع التبري منه، وليس للمبتاع الرد به، ويحتمل أن يكون ما ذهب إليه ابن القاسم في المدونة في تأخره في مدة الاستبراء حتى يلحق به الضرر، وما قائه ابن حبيب في التي لم يأت منه في مدة الاستبراء حتى يلحق به الضرر، اطلع على أنه قد كان يتأخر عنها المرة بعد المرة، والله أعلم واحكم».

> تولاه: (وَكَذَلِكَ ارْنِفَاعُ الْحَيْضِ عَيْبٌ فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَالزَّعُرُ عَيْبٌ).

المراد بالزعر قلة الشعر، فالأزعر هو قليل الشعر^(۱)، أو الإنسان الشرس، يفسر بهذا وذاك^(۱۲)، فالشراسة عيب من العيوب^(۱۲).

لكل داء دواء يستطب به إلا الحماقة أعيت من يداويها(٤)

لذلك يتكلم الفقهاء _ كما مر _ عن اختيار الزوج أو البيت الذي لا يعرف بالحماقة؛ لأن الحماقة تدفع صاحبها إلى الوقوع في الخطأ، ولذلك نهي القاضي أن يقضي وهو غضبان^(٥)، والأحمق تجده دائمًا في حالة غضب، كل شيء يثيره يمكر صفوه، فهذا عيب من العيوب^(٢).

 ⁽١) «الرَّعَرُ: قلة شعر الرأس، وقلة ريش الطائر وتَشَرُّقُهُ، إذا ذهب أطوله ويقي أقصره وأردؤه. انظر: «العين»، للخليل الفراهيدي (٣٥٢/١).

 ⁽٢) «الذي بمعنى الشراسة هو الزَّعارة؛ وهي بتشديد الراء: شَراسَةُ الخُلْق، لا يُصَرَّفُ منه فِعْلَ. والزُّعْرور: السيَّغ الخُلْق؛ انظر: «الصحاح»، للجوهري (٢٠/٢٧).

⁽٣) يُنظر: «الترضيح في شرح مختصر ابن الحاجب»، لخليل بن إسحاق (٤٣٦/٥). حيث قال: والزعر عيب، الجوهري: الزعر: قلة الشعر. ونص المسألة في المدونة فيمن المسألة في المادنة فيمن المسترت الأن الشعر يشد الفرج فإن لم يكن شعر استرخى الفرج. قال في الموازية: وكذلك إذا لم ينبت في غير العائة فهو عيب. ابن حيبي: وهو مما تتقى عاقبته من الذاء السوء. وقال سحنون: ليس هو في غير العائة عياً».

 ⁽٤) البيت بدون نسبة في: «العقد الفريد»، لابن عبد ربه (٢٢٦/٢)، و«التذكرة الحمدونية»، ليهاء الذين البغدادي (٢٦٨/٣).

 ⁽٥) أخرجه البخاري (١٧١٨)، ومسلم (١٧١٧) عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، قال: كتب أبو بكرة إلى ابنه، وكان بسجستان، بأن لا تقضي بين اثنين وأنت غضبان، فإني سمعت النبي ﷺ بقول: «لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان».

⁽٦) من صور العيب بالحمق ما أوجبوه فيمن تستأجر للإرضاع.

قال ابن شاس: «حيث استؤجر للولد من ترضعه غير الأم، فيستحب أن تكون ذات عقل وعفاف عن الفاحشة، سالمة من العيوب التي يتقى حدوث مثلها بالمرتضع. فتتوقى الحمقاء والفاجرة لأن اللبن يغير الطباع. وقد جاء الحديث بالنهي عن هاتين.=

◄ قولكم: (وَأَمْرَاضُ الْحَوَاسِّ وَالْأَعْضَاءِ كُلُّهَا عَيْبٌ بِاتِّفَاقِ).

الحواس كأن يكون أصم، أي: به صمم فلا يسمع، فمن أمراض الحواس ألا يسمع أو لا يتكلم أو لا يشم، هذه عيوب فيه؛ لأن هذه الحواس توثر فيه، فإنسان يشتغل في مكان ينبغي أن يشم الرائحة، فإن لم يكن يشم فذلك يوثر، وإنسان لا يسمع ربما تترتب على ذلك أضرار، وإنسان لا يتكلم وهو يراد متكلمًا في مكان عمله، فهذه كلها عيوب(1).

والرتق^(۱۲) في المرأة من العيوب^(۲۲)، ولكن المؤلف اكتفى بذكر بعض الأمثلة؛ لتكون كالقواعد.

- وينبغي أن تتوقى الجذماء. وبالجملة فكل عيب يخاف منه أن يغير جسم الولد أو طباعه. انظر: «الجواهر الثمينة» (٢٠٨/٣).
- (١) يُنظر: "شرح التلقين"، للمازري (٧٠٩/٢)، حيث قال: "العمى والعور والطُفرة في العين والبياض عوب توجب الرّدة، وكذلك الصمم والبكم ما لم يكن صغيرًا لا يتين بكيمه. وأمّا سقوط طورين عيب يوجب الرّدة، سواء كان ذلك في عليّ الرّدّيق أو وخشه، لأنّ ذلك يمنم من مضغ الغليظ، وتكسير الصلب، وسرعة الأكل. وأمّا ضرس واحد فعيب في العليّة، وليس بعيب في الوحش، إلا أن يكون في مقدم الفم، فإنّه يقتح منظره.
- (٢) «الرتق بفتح الراء والتاء: التصاق موضع الوطء والتحامه». انظر: «التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب» لخليل بن إسحاق (١١٦/٤).
- (٣) مذهب الأحناف، يُنظر: «المبسوط»، للسرخسي (١٠٩/١٣)، حيث قال: «والرثق
 عب، وهو لحم في المأتى يمنع وصول الواطئ إليها، والعفل عيب، وهو أن يكون
 في المأتى شبه الكيس لا يتلذذ الواطئ بوطئها وهذا كله يخل بالمقصود».

ومذهب المالكية، يُنظر: «الكاني في فقه أهل المدينة» لابن عبدالبر (۱۲/۲۷)، حيث قال: والبخام والبرص والعسر والعسر والعمس والرتق والإفضاء والزعتر وبياض الشعر والعمى والعور والصمم والبخر، وكل عيب ينقص من الثمن ويرغب الناس عنه فالرد به واجب لمن طلبه، وكذلك السلع كلها على اختلاف أنواعها».

وملَّهُ بالشَّافعية، يُنظر: «البيان» للعمراني (٢٩٠/٩)، حيث قال: ﴿إِذَا وَجِدَ أَحَدُ الزُّوجِينَ بالآخر عبيًّا.. ثبت له الخيار في فسخ النكاح. والعبوب التي يثبت لأجلها الخيار في النكاح خمسة، ثلاثة يشترك فيها الزُوجان، وينفرد كل واحد منهما باثنين.= ◄ تولىم: (وَبِالْجُمْلَةِ فَأَصْلُ الْمَذْهَبِ أَنَّ كُلَّ مَا أَثْرَ فِي الْقِيمَةِ
 (أغنى: نَقَصَ مِنْهَا) فَهُوَ عَبْ٪).

هذه القاعدة أسسنا لها قبل، كل ما يؤثر في القيمة يعتبر عببًا، كل ما نقص من قيمة السلعة يعتبر عببًا فيها، والمرجع في ذلك التجار، فهم الذين يرجع إليهم في ذلك.

◄ قول (وَالْبَوْلُ فِي الْفِرَاشِ عَيْبٌ)(١).

البول في الفراش أطلقه المؤلف، وهذا فيه تفصيل عند العلماء، لا شك أنهم اتفقوا من حيث الجملة على أن البول في الفراش عيب بالنسبة للعبد وللأمة، لكن فصل القول في ذلك، على مذاهب:

الأول مذهب الحنفية: إذا استطاع هذا الذي يبول على فراشه أن يأكل بنفسه ويشرب بنفسه ويخدم نفسه فقد أصبح مدركًا، ما دام أدرك فاستطاع أن يأكل ويشرب ويلبس ويقوم ويذهب، فهو يعرف أن البول ليس أمرًا حسنًا، فهذا يعتبر البول في الفراش عبيًا فيه"ً.

- فأما الثلاثة التي يشتركان فيها: فالجنون، والجذام، والبرص. وينفرد الرجل بالجب والعنة، وتنفرد المرأة بالرتق والقرن».
- ومذهب الحنابلة، يُنظر: فشرح منتهى الإرادات، للبهوتي (٦٧٨/٢)، حيث قال:
 «لوقسم) من العبوب يغتص (بالمرأة) وهو القسم النائي من العبوب المثبتة للخيار
 روقه كون فرجه مسدودًا لا يسلكه ذكر فإن كان) ذلك (بأصل الخلقة في هي
 روقه) بالمد نالرتق تلاحم الشفرين خلقة (وإلا) يكن ذلك بأصل الخلقة (في هي
 (فرناء وعفلاء)؛.
- (١) يُنظر: «التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب»، لخليل (٤٣٤/٥، ٤٣٥)، وفيه قال: والبول في الفرش في الوقت المستنكر عيب، أي: في الذكور والإناث.
- (٢) يُنظر: «تبيين الحقائق» للزيلمي (٣٧/٤). «كالإباق والبول في الفراش والسرقة؛ لأنها توجب نقصان القيمة عندهم» ثم إذا وجد شيء من هذه الأشياء من صغير غير مميز لا يكون عينًا، وإن كان مميزًا يكون عينًا ويزول بالبلوغ، فإن عاوده بعد البلوغ يكون عيبًا حادثًا غير الأول لزوال الأول بالبلوغ فيكونان مختلفين لاختلاف سببهما؛ فإن=

الثاني مذهب أحمد: إذا وصل إلى سن العاشرة؛ لأن الرسول هي قال: "مروا أبناءكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم بالمضاجع» فجعل علامة الضرب أو البدء في ضرب الابن والقسوة عليه سن العاشرة، فإذا وصل إلى سن العاشرة فإنه يعتبر عبيًا أيضًا (''.

الثالث: إذا بلغ الحلم؛ لأنه حينتنز يصبح مكلفًا، وقبل ذلك يكون مرفوعًا عنه القلم، واعتبار ذلك عيبًا تتعلق به كتابة القلم فيه مخالفة لما أخبر عنه رسول الله ﷺ في قوله: "رفع القلم عن ثلاثة"."

هكذا قال العلماء، فالأقوال في ذلك متعددة، لكنه ـ أي البول في الفراش ـ من حيث الجملة عيب باتفاق العلماء، وهو عيب لأنه يعتبر دليلا على وجود ضرر في البطن.

◄ قول ﴿ (وَالْبَوْلُ فِي الْفِرَاشِ عَيْبٌ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُ (٣) ؛ وَقَالَ

- البول قبل البلوغ لضعف في المثانة وبعده لذاء في الباطن، والإباق قبل البلوغ لحب
 اللعب والسرقة قبل البلوغ لقلة المبالاة وهما بعده لخبث في الباطن. وانظر:
 اللمجيط البرهائي، لاين مازه (٤/١٤٠).
- (١) يُنظر: «الشرح الكبير»، لأبي الفرج المقدسي (٣٦٩/١١)، حيث قال: «والسرقة والإباق والبول في الفراش عبوب في الكبير الذي جاوز العشر».
 ومذهب الشافعية بسبع سنين.
- يُنظر: "نهاية المحتاج، للرملي (۲۹/۶)، حيث قال: «(وبوله بالفراش) مع اعتياده ذلك وبلوغه سبع سنين بخلاف ما دونها: أي تقريبًا لقول القاضي أبي الطيب وغيره بأن لا يكون مثله يحترز منه. وانظر: «العزيز شرح الوجيز» (۳۷/۸)
- (٢) أخرجه أبو داود (٤٤٠٣)، وغيره عن علي، عن النبئي ﷺ قال: (أيفغ القلم عن ثلاثة: عن النَّام حتى يستقط، وعن الصَّبيِّ حتى يَحتَلِم، وعن المجنون حتى يَعقِلَ.
 وصححه الألباني في (إرواء الغليل؛ (٩٤٧).
 - وممن قال بأن البول في الفراش عيب إذا كان بعد الاحتلام الثوري وإسحاق.
- يُنظر: «الشرح الكبير»، لابن قدامة (٣٦٩/١١)، حيث قال: «قال الثوري، وإسحاق: ليس بعيب حتى يحتلم؛ لأن الأحكام تتعلق به، من التكليف ووجوب الحد، فكذلك هذا:
- (٣) مذهب الأحناف، يُنظر: "مختصر القدوري" (ص٨١، ٨٢)، حيث قال: "وكل ما=

- الله المجتهد عليه المجتهد عليه المجتهد عليه المجتهد عليه المجتهد الله المجتهد المجتهد الله المجتهد الله المجتهد الله المجتهد الله المجتهد الله المجتهد ا

أَبُو حَنِيفَةَ: تُرَدُّ الْجَارِيَةُ بِهِ، وَلَا يُردُّ الْعَبْلُ بِهِ^(۱)، وَالتَّأْنِيثُ فِي الذَّكَرِ وَالتَّذْكِيرُ فِي الْأَنْنَى عَيْبٌ) (۱).

عيب هي الصحير ما لم يبلغ فإذا بنع فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ!. ومذهب الممالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير (١١٠/٣)، وفيه قال: «(وبول في فرش) حال نومه (في وقت ينكر) فيه البول بأن يبلغ زمنًا لا يبول الصغير فيه غائاً».

ومذهب الشافعية، يُنظر: «نهاية المحتاج»، للرملي (٢٩/٤)، وفيه قال: «(وبوله بالفراش) مع اعتباده ذلك وبلوغه سبع سنين بخلاف ما دونها: أي تقريبًا، ومحله إن وجد البول في يد المشتري إيشا، وإلا فلا؛ لتبين أن العيب زال، وليس هو من الأو باصاف الخبيئة التي يرجع إيها الطبع بخلاف ما قبله، وشمل كلامه ما لو لم يعلم به إلا بعد كبره فله الرد به على الأصح، وإن حصل بسبب ذلك زيادة نقص في التستة.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٤٥٤)، حيث قال: «وعيوب الرقيق من فعله ، كالزني والسرقة والإباق واليول في الفراش، وكذا شربه الخمر والنبية، إذا كان مميزًا عنص عليه. أناط المصنف كثيَّلَقُهُ الحكم في ذلك بالتعبيز، وهو ظاهر ما جزم به في «اللهذاية»، و«المناهب»، و«مستوعب»، و«الخلاصة»، و«الهذاية»، و«اللخيف»، و«المناوي»، و«اللهذة»، و«اللمدور»، و«المراعاية الصغرى» و«الحاويين»، و«الوجيز والمنور»، و«الفائق»، و«الذرة ابن عبدوس»، وتربع للمناية»، و«وادراك الغاية»، وغيرهم، رزاد بعضهم قال إذا كرر. قال في «الرعاية» دويوله في فراته مرازا، والوجه الثاني: يشترط أن يكون ذلك من ابن عشر فصاعدًا. وهو البذهب نص عليه».

- (١) لم أفف على من نسب هذا لأبي حنيفة من أصحابه، لكن ذكر ذلك الباجي، فقال: «وأما البول في الفراش في حال الكبر فعيب يرد به العبد والأمة رائعين كانا أو غير رائعين وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يود به العبد وترد به الأمة واللمليل على ذلك ما تقدم ذكره. انظر: «المنتفى شرح الموط!» (١٩٠/٤).
- (۲) ملّمب الأحتاف أينظر: «البحر الرائق أمرح كنز الدقائق»، لابن نجيم (٥٠/١») حيث قال: وفي البزازية التخنف نوعان: أحدهما: بمعنى الرديء من الأفعال وهو عيب، الثاني: الرعونة واللين في الصوت والتكسر في المني فإن قل لا يرد وإن كثر ردهه. ومذهب المعالكية، يُنظر: «الشرح الكبير»، للشيخ الددير (١١/١٨)، حيث قال: «(وتخنث عبد وفيحولة أمة اشتهوت) هذه الصنة بكل منهما قكان حقه أن يقول اشتهرا بألف التثنية (وهل هو) أي ما ذكر من تخنث العبد وفحولة الأمة (الفعل) بأن=

كذلك التخنث في الذكر والترجل^(۱) في المرأة مما نهي عنه، وقد حذر الرسول ﷺ من هذا النوع، فلا ينبغي للرجل أن يكون متمايلًا في مِشيته وفي حركته، وفي كلامه؛ فإن الرسول ﷺ أمر بإخراج هذا النوع^(۱)، وكذلك المرأة أيضًا ينبغي ألا تكون مترجلة في تصرفاتها، وفي أقوالها وفي أعمالها، فهذا عيب.

﴾ قوله: (هَذَا كُلُّهُ فِي الْمَذْهَبِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَا فِيهِ الإحْتِلافَ).

وهناك أشياء كثيرة جدًّا لم يعرض لها المؤلف، أمثلة كثيرة، ولكنه وضع هذه بمثابة أصول، البخر عيب^(۱۲)؛ لأن رائحته كريهة يتأثر به صاحبه ويتضرر، وكذلك غيره، وكذلك الرتق أيضًا كما ذكرنا⁽¹⁾، كذلك البرص، والجذام، وضعف العقل، فهذه لها تأثير أيضًا⁽⁰⁾.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

يوتى الذكر وتفعل الأنثى فعل شرار النساء، وإلا لم يرد ولا يتكرر هذا مع ما مر
 من قوله وزنن؛ لأنه في الفاعل وما هنا في المفعول (أو النشب) بأن يتكسر العبد في
 معاطفه ويؤنث كلامه كالنساء وتذكر الأمة كلامها وتغلظه (تأويلان...) وانظر:
 وروضة المستبيرا، لابن بزيزة (۱/۱۱۹)

ومذهب الشافعية، يُنظر: "مغني المحتاج؛، للشربيني (٢٦/٣)، وفيه قال: «أو مخنثًا، وهو بفتح النون وكسرها الذي تشبه حركاته حركات النساء خَلقًا وخُلقًا، أو ممكنًا من نفسه وإن كان صغيرًا أو مرتبًا.

وملهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع»، للبهوتي (٢١٦/٣)، وفيه قال: «والاستحاضة والجنون والسعال والبحة وكثرة الكذب والتخنيث».

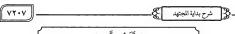
 ⁽١) «المترجلة: اللاتي يتشبهن بالرجال في زيهم وهيئاتهم. ويقال: امرأة رجلة إذا تشبهت بالرجال في الرأي والمعرفة». انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٢٦٧/١١).

 ⁽٢) أخرجه البخاري (٥٨٨٦)، عن ابن عباس، قال: لعن النبي ﷺ المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء، وقال: (أخرجوهم من بيوتكم) قال: فأخرج النبي ﷺ فلانًا، وأخرج عمر فلانًا.

⁽٣) سبق تحرير أقوال العلماء فيه.

 ⁽٤) سبق تحرير المسألة.

 ⁽a) مذهب الأحناف، يُنظر: «الأصل»، للشياني (١٨٨/٥)، حيث قال: «والجنون عيب إذا جن مرة واحدة فهو عيب لازم أبدًا، والحبل في الجارية عيب، والحول عيب والقرن عيب، والعفل عيب، والبرص عيب، والجذام عيب، والفتق عيب، والسلعة=



(النَّظَرُ الثَّانِي)

يبقى مسألة أخرى لم يذكرها المؤلف؛ لأنه سينتقل، فقد ذكر الزنا قط.

والمسألة: إذا كان سارقًا أو آبقًا يعني، إذا كان هذا يسرق أو ينتهب من الناس فما الحكم هنا؟ تكلم العلماء عن هذا، فمن أهل العلم من فرق بين الصغير والكبير، فقالوا: إن كان صغيرًا فلا يؤاخذ، وإن كان كبيرًا، أي: وصل إلى سن العاشرة، فإنه يؤاخذ، ومنهم من قيد ذلك بسن البلوغ^(١).

عيب، وكل شيء ينقص في الثمن من الرقيق والدواب والإبل والبقر فهو عيب».
 وانظر: "رد المحتار"، لابن عابدين (١٩١/١٩).

ومذهب العالكية، ينظر: «المدونة»، لابن القاسم (۱۶۲/۳)، حيث قال: «أرأيت إن تزوج رجل امرأة فأصابها معبية من أي العيوب يردها في قول مالك؟ قال: قال مالك: يردها من الجنون، والجذام والبرص والعيب الذي في الفرج، وانظر: «شرح التلقين»، للمازري (۷۰۲/۷).

ومذهب الشافعية، يُنظر: «نهاية المطلب»، للجويني (٤٠٨/١٢)، حيث قال: «النكاح فيضخ بالعيوب القادحة في مقصود العقد، وهي محصورة عند حملة المذهب، قالوا: ثلاثة من العيوب يشزك فيها الزوجان: الجنون، والجذام، والبرص، ويثبت اثنان في حق العراة، وهما: الرُّقي، والمُقرَن، ويثبت اثنان في حق الزوج وهما: الجُبّ، والمُنة. وإذا ثبت بأحد الزوجين عيب من هذه العيوب، ثبت لثاني حق الفسخ».

وملهب العنابلة، ينظر: «الإنتاع»، للحجاري (٩٣/٢)، وفيه قالَ: «والبخر قمي الأمة والعبد والبهق والبرص والجذام والفالج والكلف والعفل والقرن والفتق والرتق والاستحاضة والجنون».

⁽١) مذهب الأحناف، يُنظر: «المبسوط»، للسرخسي (١٠٨/٣)، حيث قال: «والإباق مرة واحدة عيب من الصغير ما دام صغيرًا، فإذا بلغ فليس ذلك بعيب إلا أن يأبق بعد الكبر، وهذا إذا كان بحيث يميز، أما في الصغير جنّا، فيلما لا يكون عيبًا؛ لأنه يضل ولا يأبق والإباق يكون عن قصد منه، وهو ليس من أهله ولكنه لا يهتدي إلى بتت مولاه فيضل كالمدابة، فأما إذا كان مميزًا فالإباق والقصد إلى ذلك يتحقق منه، وهو عيب فيه ما لم يبلغ، فإذا بلغ زال ذلك، وإن أبق بعد البلوغ مرة فهو عيب لازم إلماً والباق الله.

ومذهب المالكية، يُنظر: «مواهب الجليل»، للحطاب (٤٢٩/٤)، حيث قال: «وقال اللخمي في تبصرته في باب من باع عبدًا وبه عيب فهلك منه رد به وإياق الصغير إذا=

تولىم: (وَأَشَا شَرْطُ الْعَيْبِ الْمُوجِبُ لِلْحُكْمِ بِهِ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ
 خَادِثًا قَبْلَ أَمْدِ النَّبَائِمِ بِاتَّفَاقِ).

وأما شرط العيب الموجب للرد، الموجب في الحكم به، يعني يقتضي أن يحكم فيه بالردِّ مطلقًا أو أن يرد البيع مع أرش، أو أن يأخذ هو الأرش ويبقى البيع في ذمته، كل ذلك سيأتي في مسائل مفصلة إن شاء الله.

تولى: (فَهُوَ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا قَبْلَ أَمَدِ النَّبَائِع بِاتَّفَاقِ)(١).

 بيع، وقد أبق في صغره عيب، وكذلك السرقة يريد بذلك؛ لأنه باق على تلك العادة إلا أن تكون من الصغير تجنبه واختبر ذلك منه فلا ينقص من ثمنه واختلف إذا كبر وانتقل عن تلك العادة هل يسقط حكم العيب، وأرى أن يرجع في ذلك إلى أهل المعرفة، فإن كان ذلك مع قدمه يجتنب، ويحط من الثمن رد، وإلا فلا).

ومذهب الشافعية، يُنظر: (فتح الوهاب، لزكريا الأنصاري (٢٠٢/١)، حيث قال: ((وزنا وسرقة وإياق) من رقيق، أي: بكل منها وإن لم تتكرر تاب عنه أو لم يتب لذلك ذكرًا كان أو أنثى صغيرًا أو كبيرًا خلافًا للهروي في الصغير».

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «الكافي»، لابن قدامة (۲/۲»)، حيث قال: «قأما العيوب المنسوية إلى فعله كالسرقة والإباق والبول في الفراش، فإن كانت من مميز جاوز العشر فهي عيب، لأنه يذهب بمال سيده أو يفسد فراشه، وليس عببًا في الصغير، لأنه لا يكون لضعف بنيته أو عقله».

(١) يُنظر: «شرح التلقين» للمازري (٦٢٢/٣)، وفيه قال: «إذا حاول المشتري الذي حدث عنده عيب ردَّ العبيع لعيب قلبم، فلا قدرة للبائع أن يصدُّه عن ذلك. وإن حاول التبسك بالمبيع ومطالبة البائع بقيمة العيب القديم، فقال البائع: أنا أحط عنك قيمة العيب الحادث عندك، فلا يكون لك الخيار إلَّا في التبسك، ولا مطالبة لك عليُ أو تردُّ عليُّ ولا شيء عليُّ ولا شيء عليك. كما أو اطلمت على عيب كان عندي ولم يحدث عندك عيب، فإنك لا تمكن من مطالبتي يقيمة العيب. فإسقاط غرامة العيب المحادث عندك عبد عندك في غرامة العيب المحادث عندك يميره كما لم يحدث عندك في المشهور من المذهب. وحكى ابن مزين عن عيسى ابن دينار أنَّه لا يقبل هذا من قيمة العيب، بل يعتم المشتري على خياره بين أن يردُّ ويأخذ ما نقص أو يمسك ويأخذ قيمة العيب.

مراده أن يكون العيب الذي يحصل في المبيع قد حصل عند البائع له، وإذا طرأ العيب عند المشتري وقد قبض سلعته وتسلمها، فإنه لا يكون البائع مسؤولًا عن ذلك، إلا ما سيأتي في مسائل يخالف فيها المالكية غيرهم.

◄ قوله: (أَوْ فِي الْعُهْدَةِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهَا).

إذا لم يشترط البائع البراءة من العيوب فهناك ما يعرف عند المالكية بالعهدة ('')، وهم يقسمون العهدة إلى قسمين: عهدة يحصرونها بأيام ثلاثة كما مر، أو كما سيأتي بالنسبة للخيار، هذه العهدة التي يجعلون لها مدة محددة بأيام ثلاثة هي عهدة الرقيق. وهناك عهدة السنة، وهذه تكون في نوع من الأمراض، وهي التي يعبر عنها الفقهاء بالداء العضال، وذلك في الأمراض الخلاثة: الجذام والجنون والبرص ('')، وهذه مسألة انفرد بها

⁽١) «العهدة؛ هي تعلق الدبيع بضمان البائع وكونه معا يدركه من النقص على وجه مخصوص مدة معلومة، وذلك أن البيع فيما فيه المهدة لازم لا خيار قيه، ولكنه مترقب مراعى، فإن سلم في مدة العهدة علم لزومه للمبتاع والبائع جميمًا، وإن أصابه نقص علم لزومه للبائع وثبت الخيار للمبتاع في إحضائه أو ردم كعيب دلس به البائع لا يعلم براءته من التغليس بالعيب الذي ظهر في مدة العهدة، وهي مضافة إلى ملكه، لما تعلقت التهمة به من التغليس، وهي مغلبة على تجويز براءته، ولذلك حكمنا عليه بالرد بالعيب إذا وجد في مدة ملكه، وإن كنا لا نعلم أنه دلس به، انظر: «المنتقى شرح الموطإ»، للباجي ملك*/١٧/٤)

⁽٢) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٧٩/١)، وفيه قال: «قال ابن وهب وأخبرنا ابن سمعان، قال: سمعت رجالاً من علماتنا منهم يحيى بن سعيد الأنصاري يقولون: لم تزل الولاة بالمدينة في الزمن الأول يقضون في الرقيق بعهدة السنة في الجذام والجنون والبرس إن ظهر بالمملوك شيء من ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو راد على البائع، ويقضون في عهدة الرقيق بثلاث ليال، فإن حدث في الرأس في تلك الليالي الثلاث جدت من موت أو بعض فهو من البائع، وإنما كانت عهدة الثلاث من أجل حمى الربع؛ لأنها لا يتين إلا في ثلاث ليال، وانظر: «المدونة»، لابن القاسم (١/١٠٣).

شرح بداية المجتهد

المالكية عن غيرهم، فلم يوافقهم الأئمة؛ الشافعي(١)، وأبو حنيفة(٢)، وأحمد فيما ذهبوا إليه(٣).

(١) مذهب الشافعية، يُنظر: «العزيز شرح الوجيز»، للرافعي (٣٠٠/٨- ٣٣١)، حيث قال: «العيب ينقسم إلى ما كان موجودًا قبل البيع فيثبت به الرد وإلى ما حدث بعده، فينظر إن حدث قبل القبض فكمثل؛ لأن المبيع قبل القبض من ضمان البائم، وإن حدث بعده فله حالتان. (إحداهما) أن لا يستند إلى سبب سابق على القبض قلا ود م.

وتال مالك: عهدة الرقيق ثلاثة أيام إلا في الجنون والجذام والبرص، فإنها إذا ظهرت إلى سنة ثبت الخبار. ولنا: الفياس على ما بعد الثلاثة...».

(٧) ينظر: مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (٩٨/٣) قال: قال ابن وهب: ذكر عن مالك عن عبدالله بن أيم بكر أن أبان بن عثمان ومشام بن إسماعيل كانا يذكران في خطبتهما عهدة الوقيق في الأيام الثلاثة من حيث يشتري العبد أو الوليدة ومهدة السنة ويأمران بذلك، قال مالك: وعلى ذلك الأمر عندان فين باع بغير البراءة أن ما أصاب العبد أو الأمة في الأيام الثلاثة من حين يشتريه حتى تنفضي الأيام الثلاثة فهو في مال البائع والبرص، فإذا صفت السنة فقد برىء البائع من المهدة كلها، إلا أن يكون علم عينا فكتمه فلا تنفعه البراءة وكان ذلك البع من ردودًا، ولا عهدة عندنا إلا في الوقيق، وانظر: «شرح مشكل الآثارة» للطحاوي (٢٧٤/١٥).

 (٣) المشهور عن أحمد: أن العيب من ضمان المشتري، وهناك رواية أخرى وافق فيها مالكا.

ينظر: «الروايتين والوجهين»، لأبي يعلى ابن الفراء (٣٤١/١)، حيث قال: «فيمن البناع حيوانًا وقيضه ثم ظهر به حيب. نقل الجماعة: أن ذلك من ضمان المبناع وليس له الرد، قال أبو طالب: قلت لأحمد: مالك يقول: في المهدة ثلاثة أيام فما أصابه في الثلاث من حين يشتري حتى تنقضي الثلاث، وعهده السنة فع الجنون والجدام والبرص، فإذا مضت السنة فقد برى، البائم، فقال: لهى يصحف في المهدة شيء، ولا يرد إلا من عيب كان به. ونقل حنبل: إذا كان لا يحدث مئل في المهدة شيء، فوقة الرقيق ثلاثة، فإن حدث في هذه الأبام فهو من مال المشتري وإن كان لا يحدث، فقال النبي هجد: «ههدة الرقيق ثلاثة، فظاهر هذا أنه أخذ بالحديث، وأن العيب إذا كان يكمن في البدن ثم يظهر كالجنون والجذام والبرص فإنه إذا العيب إذا كان يكمن في البدن ثم يظهر كالجنون والجذام والبرص فإنه إذا العيب إذا كان يكمن في البدن ثم يظهر كالجنون وتبت له الردا.

◄ تولام: (فَيَحِبُ هَاهُنَا أَنْ نَذْكُرَ اخْتِلَاتَ الْفُقَهَاءِ فِي الْمُهْدَةِ، قَتُمُولُ: الْفُرَدَ مَالِكٌ).

المؤلف نبه إلى أن الإمام مالكًا انفرد من بين الأئمة، لكن الإمام مالك كَلَّلَهُ لم ينفرد بالقول، بل وافقه سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وسليمان بن يسار، ومحمد بن شهاب الزهري، وافقه جمع من أكابر العلماء، لكنه انفرد عن أصحابه، أو عن بقية الأثمة الأربعة⁽¹⁾.

قد يقول قائل: لماذا ينفرد مالك عن الأئمة؟

سيأتي بعد قليل إن شاء الله ما يذكره المؤلف من دليل، لكن الخلاف في تصحيح ما احتج به المالكية، هل هو صحيح أم لا؟ لقد ردَّه بقية الأئمة؛ لأنه لم يصح، وأخذ به مالك؛ لأنه وافق إجماع أو قول أهل المدينة (")، ومعلوم أن إجماع أهل المدينة حجة عند المالكية "، وليس

- (١) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٧٨/١» ٢٧٩) حيث قال: «ذكر ابن وهب عن عبدالرحمٰن بن أبي الزناد عن أبيه، قال قضى عمر بن عبدالعزيز في رجل باع من رجل عبدًا فهلك العبد في عهدة الثلاث فجعله عمر من مال البائع، وذكر عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول في العهدة في يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول في العهدة في كل داء عضال الجدام والجنون والبرص: سنة. قال ابن شهاب والقضاة قد أدركنا يقضر بدلك».
- (٧) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالير (٢٧٩/١)، حيث قال: قال ابن وهب وأعيرنا ابن سمعان قال: سمعت رجالًا من علمائنا منهم يحيى بن سعيد الأنصاري يقولون لم تزل الولاة بالمدينة في الزمن الأول يقضون في الرقيق بمهنة السنة في الباحد أم والبحرس إن ظهر بالمعلوك شي، من ذلك قبل أن يحول الحول عليه فور راء على الباح، ويقضون في عهلة الرقيق يثلاث ليال، فإن حدث في الرأس في تلك الليالي الثلاث جنت من موت أو بعض فهو من الباح، وإنما كانت عهدة الثلاث من أجل حمى الربع؛ لأنها لا يتبين إلا في ثلاث ليال، وحكى أبو الزناد عن الققهاء السبعة ومن عمر بن عبدالعزيز عهدة الثلاث.
- (٣) يُنظر: "بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب"، لشمس الدين الأصفهاني
 (٥٥٥/١)، حيث قال: "إجماع المدينة من الصحابة والتابعين حجة عند مالك. وقيل: =

بحجة عند غيرهم (()؛ لأن أصحاب رسول الله ﷺ - كما هو معلوم - تفرقوا في الأمصار؛ فمنهم من ذهب إلى الشام، ومنهم من ذهب إلى مصر، ومنهم من ذهب إلى مكة، ومنهم من ذهب إلى الطائف، وقد انتشروا في الآفاق، ومنهم من بقي في المدينة، وكذلك غيرهم من التابعين، فلا يعتبر إجماع أهل المدينة إذن حجة عند غير المالكية.

(١) يُنظر عند الأحناف: «القصول في الأصول»، لأبي بكر الجصاص (٣٢١/٣ - ٣٣١»، حيث قال: «(زعم قوم) من المتأخرين: أن إجماع أهل المدينة لا يسوغ لأهل سائر الاعصار مخالفتهم فيما أجمعوا عليه، وقال سائر الفقهاء: أهل المدينة وسائر الناس على صحة حجة الراجعا على صحة حجة الإجماع ليس فيها على صحة حجة الإجماع ليس فيها تخصيص أهل المدينة بها من غيرهم؛ لأن قوله تمالى: ﴿وَثَنَانَ جَمَلَتُكُمْ أَمَنَةٌ وَسَكُلُهُ تَحَمَلُكُمْ أَمَدُ وَسَكُلُكُ تَحَمَلُكُمْ أَمَدُ وَسَكُلُكُ تَحَمَلُكُمْ أَمَدُ وَسَكُلُكُ تَحَمَلُكُمْ أَمَدُ مَنَّ أَمْنَ اللَّهِ عَلَيْكِمْ أَمْنَ وَلَهُ تَعَمَلُكُمْ وَلَهُ وَلِلْكَ وَلِلْكَ تَحْمِلُكُمْ أَمْنَ اللَّهُ وَلَهُ وَلِلْكَ وَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ أَمْنَ أَمْنَا أَمْنَ أَمْنَا أَمْنَا أَمْمَ أَمْنَ أَمْنَا أَمْنَا أَمْنَا أَمْنَا أَمْنَا أَمْنَا أَمْنَ أَمْنَ أَمْنَا أَ

ومذهب الشافعية، يُنظر: «النبصرة في أصول الفقه» للشيرازي (ص٣٦٥)، حيث فال: «إنجماع أهل التُديينة ليَسَر يحجُّه، وروي عَن مَالك كظِّفَة أنه قَالَ: إلجُماعهم حجَّة. لنا: جميع ما ذكرُنَاهُ في المشألة قبلها، ولأن الاغتيار بالعلم ومعرفة الأصول، وقد استوى فيه أهل المدينة وغيرهم، ولأنَّه أحد الحَرمينِ فَلَم يُقدم إِجماع أهله كإجماع أهل مكَّة.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «روضة الناظر»، لابن قدامة (٢١/١ عـ ٤١٤)، حيث قال: «وإجماع أهل المدينة ليس بحجة. وقال مالك: هو حجة؛ لأنها معدن العلم، ومنزل الرحي، وبها أولاد الصحابة، فيستحيل انفاقهم على غير الحق، وخروجه عنهم. ولنا: أن العصمة تثبت للأمة بكليتها، وليس أهل المدينة كل الأمة وقد خرج من المدينة من هو أعلم من الباقين بها: كعلي، وابن مسعود، وابن عباس، ومعاذ، وأبي عبيدة، وأبي موسى، وغيرهم من الصحابة، فلا ينغذ الإجماع بدونهم،

محمول على أن روايتهم متقدمة. وقيل: على المنقولات المستمرة، كالأذان والإقامة.
 والصحيح: التعميم، وانظر تحرير المسألة وتفصيلها في: «ترتيب المدارك»، للقاضي عياض (٤/١) .

تولى: (فَنَقُولُ: انْفَرَدَ مَالِكٌ بِالْقَوْلِ بِالْمُهْنَةِ دُونَ سَائِرِ فُقَهَاءِ
 الأَمْصَارِ، وَسَلْفُهُ فِي ذَٰلِكَ أَهْلُ الْمَدِيئَةِ الْفَقَهَاءُ السَّبْمَةُ وَغَيْرُهُمْ).

ليس قصده هنا بالعهدة العهد الذي نعرفه، وإنما الالتزام، إنه يترتب على هذا المبيع الذي لم يشترط البائع فيه البراءة من العيوب ـ هذه العهدة.

تولىم: (وَمَعْنَى الْمُهْدَةِ: أَنَّ كُلَّ عَيْبٍ حَدَثَ فِيهَا عِنْدَ الْمُشْتَرِي
 فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ).

لكن هذا ليس على إطلاقه، فليس في كل أنواع السلع، وإنما هذا في الرقيق بالنسبة للأيام الثلاثة^(١).

◄ تولىم: (وَهِيَ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهَا عُهْدَتَانِ: عُهْدَةُ ثُلَاثَةِ الْأَيَّامِ:
 وَذَلِكَ مِنْ جَمِعِ الْعُبُوبِ الْحَائِقَةِ فِيهَا عِنْدَ الْمُشْتَرِي).

◄ تولى : (وَعُهْدَةُ السَّنَةِ: وَهِيَ مِنَ الْعُيُوبِ الثَّلَاثَةِ: الْجُذَامُ،
 وَالْبُرَصُ، وَالْجُنُونُ).

هذه التي عبر عنها الفقهاء رحمهم الله تعالى بالداء العضال، يعني

⁽١) سبق تحرير المسألة.

الأمراض الصعبة التي تعرف الآن بالأمراض الخطيرة^(۱)، فالجذام هو تناثر اللحم، فتجد اللحم من كثرة القروح والجروح التي بالجسم يتمزق ويتساقط^(۱)، والبرص كلنا يعرفه، وهو تغير لون البشرة^(۱)، وكذلك الجنون وهو فقدان العقل، وهذا العقل هو الذي يميز به الإنسان بين ما ينفع وما يضر، وهو الذي جعله الله تعالى خاصة لهذا الإنسان، فميزه به على سائر الحيوان، ولذلك نجد أولئك الذين يذهبون عقولهم بأسباب إنما وقعوا في كبيرة من الكبائر، وتعدوا على ذلكم العقل الذي وهبه الله \$ للإنسان، وأمره بصيانته والمحافظة عليه، وهذه كلها عيوب، ويرد بها النكاح أيضًا، وإن الإنسان لو لم يعلم بذلك فإن النكاح يرد، لكن لو قبل الأمر فالحكم يختلف.

> تولدًم: (فَمَا حَدَثَ فِي السَّنَةِ مِنْ هَذِهِ الظَّلَاثِ بِالْمَبِيعِ فَهُوَ مِنَ الْبَائِع).

عند المالكية أن ما حصل من عيب في الأيام الثلاثة في الرقيق الخاصة، فهو من ضمان البائع، وما حصل بالنسبة للأمراض الثلاثة طيلة العام حتى ينتهي _ والوقت يحسب بعد الثلاثة الأيام _ فإنه يكون أيضًا من ضمان البائع⁽²⁾.

◄ قول من الله عند عنه عنه الله عنه الله عنه عنه عنه الله الله عنه الل

مراد المؤلف أنه إذا أخرج عهدة الثلاثة الآيام والأمراض الثلاثة فإنه يرجع إلى الأصل، والأصل أن الذي يضمن ما يحصل في المبيع بعد

 ⁽١) «الدَّاء المُضال: الَّذِي آعيا الأطباء علاجُه. وَالْأَمر المُعْضِل: الَّذِي قد أعيا صاحبَه القبامُ هِه. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري: (٣٠٢/١).

⁽۲) سبق ذکر تعریفه.

⁽٣) سبق تعریفه

⁽٤) سبق تحرير هذه المسألة.

شرائه وقبضه إنما هو المشتري^(١).

◄ قوله: (وَعُهْدَةُ الثَّلَاثِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ بِالْجُمْلَةِ بِمَنْزِلَةِ أَيَّامِ الْخِيَارِ).

معلوم أن رسول الله ﷺ جعل الخيار ثلاثة أيام كما جاء في حديث المصراة وغيرها.

◄ قولكَ: (وَأَيَّامِ الْإَسْتِبْرَاءِ، وَالنَّفَقَةُ فِيهَا).

قصده بالاستبراء البراءة من العيب(٢).

> تولى: (وَالضَّمَانُ مِنَ الْبَائِعِ. وَأَمَّا عُهْدَةُ السَّنَةِ: فَالنَّفَقَةُ فِيهَا وَالشَّمَانُ مِنَ الْمُشْتَرِي إِلَّا مِنَ الْأَدْوَاءِ الثَّلَاتَةِ، وَهَذِهِ المُهْدَةُ عِنْدَ مَالِكِ فِي الرَّقِيقِ، وَهِيَ أَيْضًا وَاقِعَةٌ فِي أَصْنَافِ الْبُيُوعِ فِي كُلِّ مَا الْقَصْدُ مِنْهُ الْمُمَاكَسَةُ "، وَالْمُحَاكَرَةُ).

⁽¹⁾ يُنظر: «البيان والتحصيل»، لأبي الوليد ابن رشد (٣٣٦/٨) حيث قال: «سئل ابن القاسم عن الرجل يشتري الجارية فيدعي قبل السنة أنها مجنونة فتوضع عند رجل ليستبرئ ذلك منها فلا يظهر ختقها إلا بعد السنة وقد رفع أمرها إلى السلطان قبل انقضاء عهدة السنة، غير أن حقيقة الجن لم يتين للعدول إلا بعد السنة، أيستوجب الرد برفعه أمرها إلى السلطان قبل السنة أم لا؟ فقال: ليس له أن يردها حتى يثبت له أنها جنت في عهدة السنة.

وقال ابن عبدالبر: وأما القياس على سائر العروض من الحيوان إلا الرقيق وغير الحيوان من المتعاون إلا الرقيق وغير الحيوان من منظم على أن ما قبضه العبتاع ويان به إلى نفسه فمصيبته منه، وهذا أصل وإجماع بنيخي الا برغب عنه إلا بالمرط أو يكون قاضي البلد أو الأمير في يحمل عليه فيجري بـ حيتنيز ـ مجرى قاضي قضى بما قد اختلف فيه المعلمة وينظر ويالله الترفيق، نظر: «الاستذكار» (١/١٨٠/)

⁽۲) يُنظر: «المسألك في شرح موطأ مالك» لابن العربي (٥/٥٥). قال: اختلف أصحابنا في أيّام المُهلدَّة الثلاث، هل تدخلُ في أيّام الاستيراء أم لا ؟ فقال ابنُ القاسم: تدخل. وقال أشهب: لا استيراء إلّا بعد أيّام المُهلدَّة، غير أنّ أشهب نقضَ أصله في مسألة، بأن قال: زكاةُ الفطرِ في أيّام المُهلدَة على المشتري.

 ⁽٣) ﴿المِمَاكِسَة معناها: المكالمة في النقض من الثمن، وأصلّها من النقص، ومنه: مكس العشار، وهو ما ينتقصه ويأخذه من أموال الناس. انظر: ﴿إِكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضى عياض (٢٩٢/٥).

قصده أن العيوب التي تطرأ ويكتشفها المشتري ويكون البائع قد دلس عليه فيها، فإن له الحق أن يرجع عند ذلك، وهذا معروف لا يخالف فيه الأئمة، فإذا وجد عيب قد غطاه البائع وعلم أنه لا يمكن أن يكون قد حدث، كأن يكون جرح قد اندمل ومضى عليه وقت طويل، فهذا لا يمكن أن يقال إنه حصل عند المشتري؛ لأنه يعلم أنه مر عليه وقت طويل، إذن فهذا شيء أخفاه البائع عن المشتري فيطالب به(١٠).

> تولىم: (وَاقِعَةٌ فِي أَصْنَافِ الْبُيُوعِ فِي كُلِّ مَا الْقَصْدُ مِنْهُ الْمُمَاكَسَةُ وَالْمُحَاكَرَةُ).

المراد بالمماكسة: أن يبذل المشتري كل ما يستطيع في محاورته ومفاوضته للبائع حتى يقلل له من ثمن السلعة، الناس يختلفون، فبعض الناس يأتي ويقول: أعطني السلعة، لكن كثيرًا من الناس إذا أرادوا أن يشتروا فإنهم يماكسون، يبذلون جهدهم لكي يقلل لهم البائع من قيمة السلعة.

والمحاكرة: هي حبس السلعة^(٣)، كأمثال الذين يحتكرون السلع حتى يأتي وقت من الأوقات ترتفع أسعارها فيخرجونها ليبيعوها الناس بأسعار عالية، والاحتكار فيه كلام معروف للعلماء^(٣).

⁽۱) يُنظر: «الاستذكار»، لابن صدالبر (۲۸/۲) حيث قال: (قال مالك: ومن باع عبدًا أو وليدة من أهل الميراث أو غيرهم بالبراءة فقد برئ من كل عيب ولا عهدة عليه إلا أن يكون علم عيبًا فكتمه لم يتفعه البراءة، وكان ذلك اليم مردودًا».

 ⁽۲) «الاحتكار: هو الادخار للمبيع، وطلب الربح بتقلب الأسواق، فأما الادخار للقوت فليس من باب الاحتكار، انظر: «المبتغى شرح الموطا»، للباجي (١٥/٥).

⁽٣) يُنظر: «اختلاف الأثمة العلماء» لابن هبيرة: (٤٦/١) عيث قال: «انفقوا على كراهية الاحتكار، واختلفوا في صفته، فقال أبو حنيفة: الصعنوع منه أن بيتاع طعامًا من مصر أو من مكان قريب من المصر يحمل طعامه إليه المصر وذلك مصر صغير يضر به هذا. فإن كان مِشرًا كبيرًا لا يتضرر بذلك ولم يعنع منه. وقال مالك: لا يجوز احتكار ما يقيد بالمسلمين في أسراقهم من الطعام رغيره. وقال أحمد: هر=



◄ تولىم: (وَكَانَ بَيْعًا لَا فِي الذَّمَةِ، هَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ فِي النَّمَةِ، هَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ فِي الْمَذْهَبِ، وَالحُبْلِفَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ).

في مذهب مالك؛ لأن الأئمة رأيهم صريح في هذا فيما يتعلق بالعهدة.

◄ تولئم: (وَاخْتُلِفَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَعُهْدَةُ السَّنَةِ تُحْسَبُ عِنْدَهُ بَعْدَ
 عُهْدَةِ النَّلَاثِ فِي الْأَشْهَرِ مِنَ الْمُذْهَبِ).

يعني أنها لا تتداخل، فلا نقول بأن عهدة الأيام الثلاثة تدخل ضمن عهدة السنة، بل تنتهي هذه أولًا _ أي عهدة الأيام الثلاثة _ ثم تأتي الأخرى، كمثل الحال في البراءة، وسيعقد لها المؤلف فصلًا مستقلًا(١٠٠.

◄ تولىم: (وَعُهْدَةُ السَّنَةِ تُحْسَبُ عِنْدُهُ بَعْدَ عُهْدَةِ الثَّلَاثِ فِي الْأَشْهَرِ
 مِنَ الْمُذْهَبِ^(۱)،

أولى أن يشتري الطعام من المصر ويمتنع من بيمه ويكون ذلك مضرًا بأهل المصر،
 سواء كان المصر كيرًا أو صغرًا، أو كان الجلب بعيًا منه أو قريًا. وقال الشافعي:
 صفة الاحتكار أن يشتري من الطعام ما لا يحتاج إليه في حال ضيفه وغلائه على
 الناس فيحب عنهم، قاماً إذا المشترى في حال صعته وحبسه ليزيد أو كان له طعام من زرعه فحبه جاز ما لم يكن بالناس ضيرودة.

⁽١) يُنظر: «التاج والإكليل» لأبي عبدالله المواق (٢٠٧١)، حيث قال: «من المدونة قال ابن القاسم: تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراه، وأما عهدة الثلاث فداخلة في الاستبراه، ابن يونس وجهه أن الثلاث والاستبراه في البيع النام الفسمان فيه من البائع من كل شيء ولا يجوز التقيد فيها بشرط، فلما اشتبه دخل بعض ذلك في بعض. وعهدة السنة الفسمان فيها من المبتاع في كل شيء إلا من الثلاثة أدواء، فوجب أن لا تدخل عليها،

⁽٣) يُنظر: «المنتقى شرح الموطا»، للباجي (١٧٥/٤)، وفيه قال: "وهل تدخل عهدة الثلاث في عهدة السنة أم لا عن مالك في ذلك روايتان: روى عنه أشهب وابن القاسم أن ابتداء السنة بعد انقضاء الثلاث وبعد انقضاء الاستبراء فيما فيه الاستبراء، وروى ابن حبيب عنه: أن ذلك داخل في السنة، وأن السنة من يوم النبايم، ووجه رواية ابن القاسم أن العهدتين متنافيتان أحكامهما مختلفة فوجب أن لا يتداخلا،=

وَزَمَانُ الْمُوَاضَعَةِ (١) يَتَدَاخَلُ مَعَ عُهْدَةِ النَّلَاثِ إِنْ كَانَ زَمَانُ الْمُوَاضَعَةِ أَطُولَ مِنْ عُهْدَةِ الشَّلَاثِ (٢). وَعُهْدَةُ السَّنَةِ لَا تَتَدَاخَلُ مَعَ عُهْدَةِ الاسْتَبْرُاءِ (٣). الاسْبَرُاءِ (٣).

سيأتي ما يتعلق بالاستبراء أو البراءة.

◄ تولىم: (هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَفِيهِ الْحَتِلَافُ، وَقَالَ النَّهْقَاءُ السَّبْعَةُ: لا يَتَدَاخُلُ مِنْهَا عُهْدَةٌ مَمْ ثَانِيَةٍ).

يعنى: أن هناك اتفاقًا بين المالكية والفقهاء السبعة من حيث الجملة

- وإنما يتداخل من المدد ما تنفق أحكامها، ووجه رواية ابن حبيب أن المدتين
 لازمتان بإطلاق العقد لا تفتقر واحدة منهما إلى تعيين مدتها فيكون أولهما يوم
 البح٩٠.
- وما نص عليه المؤلف هو ما ذهب إليه جده. قال أبو الوليد ابن رشد: «ولا تدخل عهدة الثلاث في عهدة السنة، قاله مالك في رسم الأقضية المذكور من سماع أشهب، وانظر: «البيان والتحصيل»، لأبي الوليد ابن رشد (١٦٣/٨).
- (١) «المواضعة»: هي أن توضع الجارية إذا بيعت على يد امرأة معدلة حتى تحيض حيضة، فإن هي حاضت كمل البيع، وإن لم تحض وظهر بها حمل فسخ البيع. انظر: «المنتقى شرح الموطؤ»، للباجي (٢٠٢/٤).
- (٢) قال ابن عبدالبر: (وعهدة الثلاث داخلة في عهدة المواضعة. وقبل: إنها غير داخلة في المواضعة. والمعمول به في ذلك عندهم أنها بعد طهر دم الحيض. وأحبُّ إلى أن لا عهدة ثلاث بعد خروجها سالمة من المواضعة، انظر: (الكافي في فقه أهل المدينة (٧١٩/٢).
- (٣) يُنظر: «البيان والتحصيل» لأبي الوليد ابن رشد (٢٣/٨) قال: «والفرق على قوله بين دخولها في الاستبراء، ودخولها في عهدة السنة أن عهدة الثلاث والاستبراء يتفان في أن الشمان فيهما من البائع في كل شيء، فوجب أن يدخل الأقل منهما في الأكثر، وعهدة السنة إنسا هي من الجغزن والجذام خاصة فلم يدخل فيها الاستبراء ولا عهدة الثلاث. وقد كال مالك في الواضحة: إن عهدة السنة من يوم عقد البيع، وقاله ابن الماجشون في كتاب ابن المواز، ووجه هذا القول أنه لما كان الاستبراء وجهدة الكلات وجهدة السنة يتفقان في الجذام والبرص وجب أن يدخل الأقل من ذلك في الأكثر فيما يتفان فيه.

على وجود العهدتين، لكنهم يختلفون في تفصيل ذلك.

◄ تولى : (وَقَالَ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ: لا يَتَذَاخَلُ مِنْهَا عُهْدَةٌ مَعَ ثَالِيَةٍ ،
 فَهُهْدَةُ الاسْتِبْرَاءِ أَوَّلًا، ثُمَّ عُهْدَةُ الظَّلَافِ، ثُمَّ عُهْدَةُ السَّنَةِ (()، وَالْحَتَلَفَ أَيْضًا عَنْ مَالِكِ: هَلْ تَلْزُمُ الْعُهْدَةُ فِي كُلِّ الْبِلَادِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْمِلَ أَهْلُهَا).
 عَلَيْهَا؟).

هذه العهدة التي قال بها المالكية هل تطبق في كل البلاد الإسلامية، أو أنه يختلف بها بلد دون بلد؟ عاد المؤلف ليتحدث عن قاعدة العادة محكمة، أو قاعدة العرف^{(٢٧}، فهذه العهدة هل تطبق في كل بلد أو أن لكل, بلد عادتها وعرفها؟

لا شك أن المعروف أن العادة محكمة، وأن البلاد تختلف في أعرافها، فأنت لو ذهبت من هنا، من المملكة، إلى بلد يتعامل بغير الريال

⁽۱) يُنظر: "البيان والتحصيل"، لأبي الوليد ابن رشد (۲۱۳/۸)، وفيه قال: «فعب المشايخ السبعة إلى أن عهدة الثلاث بعد الحيضة، فأحرى على قولهم أن تكون عهدة السنة بعد الاستبراء وبعد عهدة الثلاث، فيتحصل في المسألة ثلاثة أقوال؛ أحدها: أن المهدتين والاستبراء لا يدخل شيء من ذلك في شيء ويبدأ بالاستبراء ثم عهدة الثلاث ثم عهدة الثلاث وعهدة الشابخ السبعة، والثاني: أنهى يتداخلن تحميمًا فيكون الاستبراء وعهدة الثلاث وعهدة السبع، وهو قول مالك في الواضحة، وقول ابن الماجشون في كتاب ابن المواز، والثالث: أن الاستبراء ومهدة الثلاث يتداخلان جميمًا فيكونان من يوم المبيع وعهدة السنة بعد تمامها جبيمًا، وهو قول مالك في سماع أشهب وذليل قوله في هذه الرواية.

⁽۲) يُنظر: "مختصر التحرير" لابن النجار (٤٤/٤) - (ع.)" حيث قال: "معنى قول الفقهاء: (إن العادة محكمة): أي معمول بها شرعًا؛ لحديث يروى عن عبدالله بن مسعود، موقوًة عليه، وهو: هما رأة المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن، وتقول ابن عطية في قوله تعالى: ﴿هُنُو اللهُنُونِيهُ: إِنَّ معنى العرف: كل ما عرفته النفوم ما لا ترده الشريعة. قال ابن ظفر في اليبوع: العرف: ما عرفة المقلاء بأن والمين، والقيد، ... وضابط: كل فعل رئيّ عليه الحكم، ولا ضابط له في الشرع ولا في اللغة، كإحياء الموات، والحرز في السرقة، والأكل،...

كالكويت مثلا، ثم اشتريت سلعة، فقيل لك: هذه بعشرة. لا تحتج عليه وتقول: هي عشرة ريالات؛ لأنهم يتعاملون هناك بالدينار، والدينار أكثر، إذن يرجع إلى العرف، الحق يكون مع البائع؛ لأنك تتعامل بعرف تلك البلاد وصرفها، وكذلك العكس لو جاء هنا.

تولىم: (وَاخْتَلَفَ أَيْضًا عَنْ مَالِكِ: هَلْ تَلْزَمُ الْمُهْنَةُ فِي كُلِّ الْبِلَادِ
 مِنْ غَنْرِ أَنْ يَحْمِلُ أَهْلُهَا عَلَيْهَا؟ فَرُويَ عَنْهُ الْوْجْهَانِ('').

المراد: هل تلزم بمجرد وقوعها أو أن الأمر يتعلق بالإلزام كأن يفرضه الوالي عليهم مثلًا لمصلحة اقتضت ذلك، فيكون ذلك من باب المصالح، يعني تعييم هذا الحكم؟

توالىم: (نُرُويَ عَنْهُ الْوَجْهَانِ، فَإِذَا قِيلَ لَا يَلْزَمُ أَهْلَ هَذِهِ الْبَلَدِ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ حُمِلُوا عَلَى ذَلِكَ؛ فَهَلْ يَجِبُ أَنْ يُحْمَلُ عَلَيْهَا أَهْلُ كُلِّ بَلَدِ
 أَمْ لَا؟ فِيهِ قَوْلَانِ فِي الْمَذْهَبِ(**)، وَلَا يَلْزُمُ النَّقْدَ).

⁽¹⁾ يُنظر: «المنتقى شرح الموطا»، للباجي (١٧٥/٤، ١٧٥/١)، وفيه قال: «أما محل المهلة من البلاد فاختلف أصحاب مالك في ذلك فقال ابن حبيب: قال المصريون من أصحاب مالك: لا تلزم عهدة الثلاث أهل بلد حتى يحملهم السلطان عليها، ومثل ذلك روي عن ابن القاسم عن مالك. قال ابن حبيب، وروى المدنيون عن مالك يقضى بها بكل بلد وإن لم يعرفها أهله، وعلى الأميام أن يحدثها ويحكم بها على من عرفها وجهلها قبل التقدم فيها وبعده. وجه رواية المضريين: أن العرف جارٍ بنذلك بالمدينة على ما تقدم ولما كان له وجه من وجوه الصحة حمل عليه حيث العرف به دون غيره من البلاد. ووجه رواية المدنيين: أن ذلك من مقتضى العقد؛ لأنه من تمام السليم».

⁽٣) قال الباجي: «إن قلنا برواية المصريين، فهل يستحب أن يحمل غير بلاد العهدة على العهدة أم لا ؟ عن مالك في ذلك روايتان؛ روى عنه ابن القاسم: وددت أن الناس يحملون على ذلك، وروى عنه أشهب: لا يحمل أهل الأفاق على المهلة وليتركوا على حالهم. وجه رواية ابن القاسم: أن هذا معنى له وجه احتياط في بياعات الرقيق وتجوز ما كثر من تعليس الناس فيه، فوجب أن يحمل الناس عليه كنصب المكيال والموازين ومنع كسر الدنائير والدراهم. ووجه رواية أشهب: أن عرف البلاد إذا =

مذهب مالك ليس فيه اتفاق على حمل البلاد الأخرى، فمن المالكية من يرى الحمل ومنهم من لا يرى، والذي لا يرى هو الأقرب إلى مذهب الأئمة الثلاثة الباقين().

◄ تولىمَ: (وَلَا يَلْزَمُ النَّقْدُ فِي عُهْدَةِ النَّلَاثِ، وَإِنِ الشُوْرَطَ، وَيَلْزُمُ
 فِي عُهْدَةِ السَّنَةِ؛ وَالْمِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَكُمُلُ تَشْلِيمُ الْبَيْعِ فِيهَا لِلْبَاقِمِ).

لا يلزم في عهدة الثلاث لقصر مدتها، ويلزم في السنة لطول المدة، والعلة في ذلك أنه يكمل تسليم البيع فيها للبائع^(٢).

◄ قولة: (قِيَاسًا عَلَى بَيْع الْخِيَارِ لِتَرَدُّو النَّقْدِ فِيهَا بَيْنَ السَّلَفِ، وَالْبَيْعِ^(٣)، فَهَذِهِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ).

وافقه مقتضى العقد لم يجز تغيير حكمه، وهذا على رواية المصريين، انظر: «المنتقى شرح الموطا» (١٧٦/٤).

⁽۱) يقصد الشارح أنه ليس للقاضي أن يلزم أهل بلد بما يلزم به أهل بلده، فلا تلزم بلد بعرف غيرها، فإذا وافق عرف البلاد مقتضى العقد لم يجز تغيير حكمه. هذا القول هو ما توافق عليه باقى المذاهب.

⁽٧) يُنظر: «المنتقى شرح الموطا»، للباجي (٤/١٧٨» - حيث قال: «فأما عهدة الثلاث ففيها مسائنان ؛ إحداهما: لا يلزم النقد فيها بمجرد العقد، والثانية: لا يجوز اشتراطه في مدة هذه المهدة، وإنما قلنا أنه لا يلزم النقد فيها توقعاً لمعنى متكرر متقدم لجراز هلاك المبيع أو بعضه مع انفراد البائع بمعرفته وضمانه للمبيع بسببه فلم يكمل تسليمه للمبيع فلذلك لم يستحق قبض ثمنه... وأما عهدة السنة فالثقد فيها لازم؛ لأن ما يتقى فيها نادر شاذ فلا يجوز منع النقد لسبب متوقع نادر، ولأن هذه مدة منقطت فيها النقة عن البائع بالبيع، فكان له أخذ الثمن أصل ذلك بعد انقضاء العهدة».

⁽٣) يُنظر: "المنتقى شرح الموطا"، للباجي (١٩٧٤)، وفيه قال: "ولا يجوز اشتراط النقد فيها؛ لأن هذه مدة لا يلزم دفع الثمن فيها بمجرد العقد إلا بالتسليم له، فلم يعجز اشتراط دفعه فيها كمنة الخيار. والفرق بينه وبين المكيل والموزون أنه يجوز شرط النقد فيه قبل وجوبه، وقبل خروج المبيع من ضمان البائع مثاك إنها هو لما بقي عليه من حق التوفية فكان للمبتاع منع الثمن حتى يستوفى، فإذا شرط عليه تمجيله جاز ذلك كشراء السائع في الإجازة وليس كذلك في مسألتنا، فإنه ثم يبع عليه حق توفية، فأشبه بيع الخيار، فإن شرط النقد بطل العقده.

كأن المؤلف يقول: إن ما ذكرت عن العهدة هو ما اشتهر في مذهب مالك، فكأنه جمعه ولخصه تلخيصًا غير موجز، بل فيه شيء من البسط.

فإذا كان هذا في مذهب مالك، فما هو الحال عند بقية الأئمة؟

(وَهِيَ كُلُّهَا فُرُوعٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى صِحَّةِ الْمُهْدَةِ، فَلْنَرْجِعْ إِلَى تَقْرِيرِ مُجَجِ الْمُثْنِينَ لَهَا وَالْمُبْطِلِينَ}.

هذه الفروع أو التفريعات التي ذكرها المؤلف عن العهدة في قسميها، الأصل فيها ما ورد من حجة في ذلك، فإن ثبتت الحجة ثبتت العهدة، وإلا فلا.

تولىم: (وَأَمَّا عُمْدَةُ مَالِكِ كَاللَّهُ فِي الْمُهْدَةِ، وَحُجَّتُهُ الَّتِي عَوَّلَ
 عَلَيْهَا: فَهِي عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ).

الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ وأتباعه احتجوا بأمرين؟ الأمر الأول هو عمل أهل المدينة، وعمل أهل المدينة حجة عند المالكية، وليس حجة عند غيرهم(''.

◄ تولى (وَأَمَّا أَصْحَابُهُ الْمُتَأَخِّرُونَ فَإِنَّهُمُ احْتَجُوا بِمَا رَوَاهُ الْحَسَنُ، عَنْ عُفْبَةُ الرَّقِيقِ ثَلاَئَةٌ الْحَسْنُ، عَنْ عُفْبَةُ الرَّقِيقِ ثَلاَئَةٌ اللَّمِي ﷺ قَالَ: "مُفْبَدَةُ الرَّقِيقِ ثَلاَئَةٌ أَلَامٍ.).

حديث: «عهدة الرقيق ثلاثة أيام» رواه _ كما قال _ الحسن عن عقبة، ومن المعلوم أن الحسن البصري لم يلق عقبة (^(۲)، وفي بعض الروايات عن حسن عن سمرة بن جندب (^(۳)، وقال العلماء المحققون:

⁽١) سبقت هذه المسألة.

 ⁽٢) قال عبدالحق الأشبيلي في رواية أبي داود، عن الحسن عن عقبة بن عامر أن
 رسول الله ﷺ قال: (عُهدةُ الرقيقِ ثلائةُ أَيَّامٍ». قال: لم يسمع الحسن من عقبة.
 انظر: «الأحكام الوسطي» (٢٢٩/٣٠).

⁽٣) أخرجها ابن ماجه (٢٢٤٤) بإسناده عن عبدة بن سليمان، عن سعيد، عن قتادة، عن=

إن الحسن أيضًا لم يرو عنه سمرة بن جندب إلا حديثًا واحدًا هو حديث العقيقة''.

وهذا الحديث _ أي: حديث عهدة الرقيق _ رواه الترمذي والإمام أحمد (٢٦). وأخرجه ابن ماجه، وجاء بلفظ آخر «عهدة الرقيق أربع» وهذا عند ابن ماجه (٢٣).

فنتكلم أولاً عن هذا الحديث؛ لأنه عمدة المالكية، فإن صح هذا الحديث يكون حجة قوية ويلزم كل إنسان أن يعمل به، وإن لم يصح الحديث فلا يبقى حجة، ويبقى مذهب الأثمة الثلاثة هو الأقوى فمدار

 الحسن إن شاء الله عن سمرة بن جندب، قال رسول الله ﷺ: «عهدة الرقيق ثلاثة أيام».

قال الأرناؤوط في حاشية سنن ابن ماجه: «رجاله ثقات رجال الصحيح، إلا أن الحسن ـ وهو البصري ـ لم يصرح بسماعه من سمرة، وقد اختلف في هذا الحديث أيضًا، فمرة يروى عن الحسن؛ عن سمرة، ومرة عن الحسن، عن عقبة بن عامر، واختلف كذلك في لفظه. ومد ذلك فقد صحح إسناده ابن التركماني في «الجوهر النقي، (٣٥/٣١ ـ ٣٤٤) من حديث الحسن، عن سمرة! سعيد: هو ابن أبي عروبة. وقال أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في «العلل» (٣٩/١)؛ ليس هذا الحديث عندي بصحيح، وهذا عندي مرسل، ومال إلى تصحيحه من حديث سمرة الطحاوي في «شرح المشكرة؛ (٣/٤/١٥)».

 ⁽١) يُنظر: «الأحكام الوسطى»، لعبدالحق الأشبيلي (٤١٤/١)، وفيه قال: الصحيح أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة.

أما رواية الترمذي فلم أجدها ولم أقف على من ذكرها. انظر: «كنز المعال»، للمتغي الهندي (١٣/٤»، «الهداية في تخريج أحاديث البداية»، لأبي الفيض الخُمَاري ٣٣٨/٧).

أما حديث ابن ماجه (٢٢٤٥) فأخرجه، عن الحسن، عن عقبة بن عامر، ولفظه: «لا عهدة بعد أربع.

الخلاف هنا هو الاختلاف في تصحيح هذا الحديث، ونتكلم عن الحديث من جهتين.

أولًا: من جهة السند: هذا الحديث روي عن طريق الحسن، لكن مرة قال: عن عقبة بن عامر. ومرة: عن سمرة بن جندب، وهو لم يلق عقبة ولم يرو عنه، ولم يرو عن سمرة إلا حديث العقيقة، إذن فالحديث منقطع، فيه علة.

ثانيًا: من جهة المتن: ورد الحديث في بعض رواياته: "لا عهدة إلا في ثلاثة أيام،" (أ. وفي بعضها: "إلا في ثلاث ليال،" ()، وفي بعضها: "إلا في أربعة أيام،" ()، وفي بعضها: "إلا في أربع ليال، (⁽²⁾).

ومن هنا تكلم فيه العلماء وفصلوا فيه القول، وممن تكلم فيه الإمام أحمد، وبين أن الحديث لم يصح^(ه)، وتكلم فيه ابن المنذر، وبين أن الحديث معلول ولم يصح^(۳)، وسأل الإمام الشافعي - كما ذكر المولف -

- (١) لم أقف على هذا اللفظ، إنما الذي ورد قوله: «عهدة الرقيق ثلاثة أيام»، كما سبق تخريجه.
- (۲) أخرج أحمد (۱۷۳۵۸)، عن الحسن، عن عقبة بن عامر، أن رسول الله الله قال:
 «عهدة الرقيق أربع ليال»، قال قتادة: "وأهل المدينة يقولون: ثلاث ليال».
- (٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥٢٨/٥)، وأبو داود الطيالسي (٢٣٦/٢)، عن الحسن، عن سمرة، أو عقبة عن النبي ﷺ، قال: «عهدة الرقيق أربعة أيام».
- (3) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٦/٣) عن قتادة، عن عقبة بن عامر، أن رسول الله 離 قال: «ههذة الوقيق أربع ليال» هذا حديث صحيح الإستاد غير أنه على الأرسال فإن الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر وله شاهد، وكذا أخرجه أحمد كما سنة.
- (a) قال الخطابي: «وضعف أحمد بن حنبل عهدة الثلاث في الرقيق، وقال لا يثبت في العهدة حديث. وقالوا: لم يسمع الحسن من عقبة بن عامر شبئًا، والحديث مشكوك فيه فمرة قال عن سمرة ومرة قال عن عقبة. انظر: «معالم السنن»
 (٢٧/٣)
- (٦) يُنظر: «الإشراف»، لابن المنذر (٨٤/٦)، حيث قال: «قالت طائفة: من اشترى عبدًا، أو وليدة فوجد عبيًا، نظر فإن كان ذلك عبيًا يحدث مثله عند المشتري، =

محمد بن شهاب الزهري، وهو من أعلم الناس بأحاديث رسول الله ﷺ، ومن رواة الحديث المكثرين، وقد وكل إليه عمر بن عبدالعزيز أن يجمع أحاديث رسول الله ﷺ، وهو من الفقهاء السبعة الذين ينسب إليهم القول بهذه أو بالعهدتين، ومع ذلك قال: لا أعلم في ذلك أثرًا(''.

فالحديث رده الأثمة الثلاثة أبو حنيفة والشافعي وأحمد؛ لما تقدم، ولم يعملوا به، وقالوا: إنه حديث معلول لم يصح، وإذا كان الحديث ضعيفًا فلا ينبغي أن تبنى عليه أحكام في الشريعة، وخاصة أنه خالف الأصول التي سبق ذكرها، فقد علم أن أي خلل يحصل في المبيع قبل قبضه فهو من ضمان البائع، وإذا حصل فيه عيب بعد تسلمه فإنه يكون من ضمان المشتري، وقد جاءت في ذلك أحاديث عن رسول الله ﷺ، وقد سبق تناولها، ومنها الحديث المتفق عليه أن رسول الله ﷺ قال: "من ابتاع طعامًا فلا يبعه حتى يستوفيه" ".

تولى: (فَإِنَّهُمُ احْتَجُوا بِمَا رَوَاهُ الْحَسَنُ، عَنْ عُثْبَةً بْنِ عَامِرٍ، عَنِ
 النَّبِيِّ ﷺ قَال: «عُهْدَةُ الرَّقِيقِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ»، وَرُوِيَ أَيْضًا: «لَا عُهْدَةَ بَعْدَ أَرْتُمِ»).

الأول رواه الترمذي(٣)، والإمام أحمد، وابن ماجه(٤)، والثاني رواه

فالقول قول البائع مع يمينه، وإن لم يكن حدوث مثله عند المشتري رد على البائع،
 هذا قول الشافعي. وقال الثوري: فيما لا يحدث مثله، يرده بغير بينة ويحلف المشتري أنه لم يره، ولم يرض به بعد أن رآه، ولم يعرضه على البيع بعد أن رأى الدار. قال أبو بكر: ويقول الشافعي أقول، ولا يثبت في المهدة حديث.

 ⁽١) يُنظر: «المحلى بالآثار» لابن حزم (٧٧٨/)، حيث قال أبو محمد: «وقد روى ابن جريج أنه سأل الزهري عن عهدة الثلاث والسنة؟ فقال: ما علمت فيه أمرًا سالفًا».

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٢٦)، ومسلم (١٥٢٦).

 ⁽٣) لم أقف عليه عند الترمذي.

⁽٤) سبق ذكر روايتي أحمد وابن ماجه.

ابن ماجه^(۱)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»^(۱). وكلاهما ـ كما ذكرت ـ فيه مقال.

تولىم: (وَرَوَى هَذَا الْحَلِيثَ أَيْضًا الْحَسَنُ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبِ
 الْفَرَارِيِّ ﷺ).

قال العلماء: لم يسمع الحسن من عقبة مطلقًا، وأما بالنسبة لسمرة فقالوا إنه سمع منه حديث العقيقة الذي مر ذكره في أبواب العقيقة(٣).

◄ تولام: (وَكِلَا الْحَلِيثَيْنِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْم مَعْلُولٌ).

عند أهل العلم بالحديث وبالجرح والتعديل، يعني عند أهل هذا الفن الذين يعرفونه (¹⁾.

تولىم: (فَإِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةً^(٥)، وَإِنْ
 كَانَ التَّرْمِذِيُّ قَدْ صَحَّحَهُ^(١). وَأَمَّا سَائِرُ فَقَهَاءِ الْأَنْصَارِ).

سائر فقهاء الأمصار هم الباقون؛ أبو حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم، لكننا نقتصر في الذكر على الأثمة.

> قولى: (فَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُمْ فِي الْعُهْدَةِ أَثَرٌ، وَرَأَوْا أَنَّهَا - لَوْ

سبق تخریجه.

 ⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٦/٢٠)، عن الحسن، قال: قال النبي ﷺ: «لا عهدة فوق أربع».

⁽٣) سبق تحريره.(٤) سق ذكر ذلك.

بنا عبدالحق الأسبيلي: «سماع الحسن من سمرة لم يصح إلا في العقيقة». انظر:
 الأحكام الوسطي (۲/۱۵).

⁽٦) يُنظر: أسنن الترمذي، (٥٨٢/٣)، حيث قال: أحديث سمرة حديث حسن صحيح غريب والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وبه يقول أحمد، وإسحاق، وقال علي بن المديني: أحساع الحسن من سمرة صحيح وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن عن سمرة، وقالوا: إنما يحدث عن صحيفة سمرة.

صَحَّتْ ـ مُخَالِفَةٌ لِلْأُصُولِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُصِيبَةٍ تَنْزِلُ بِالْمَبِيعِ ثَبْلِ تَبْضِو فَهِيَ مِنَ الْمُشْتَرِيُ.

قوله: (قبل قبضه) أعتقد أن هذا خطأ، وإنما الصواب (بعد قبضه)؛ لأنه لو كان قبل قبضه لكان حجة لهم(۱۱)، فثمة أخطاء كبيرة يترتب عليها تغير المعنى، (قبل قبضه) هذا يؤيد هذا المذهب ويخالف أحاديث رسول الله فيكون عكس الإجماع، فالإجماع على أن أي خلل يحصل في العيب بعد قبضه يكون من مسؤولية المشتري وضمانه (۱۲)؛ لقول الرسول ﷺ: (من ابتاع»، يعني: اشترى (طعامًا فلا يبعه حتى يستوفيه (۱۲)، وفي بعض الروايات: (حتى يقبضه) (۱۹).

ومعنى ايستوفيه أي: يقبضه، وحديث عبدالله بن عمر الذي أخرجه

⁽١) قال العمراني: "وإن اشترى شيئًا ولا عيب فيه، ثم حدث به عيبٌ بعد الشراء.. نظرت: فإن كان قبل أن يقبضه المشتري.. ثبت له الرد؛ لأجل ذلك العيب، ولأن السبع مضمون في يد الباتع عليه بالثمن، فكان العيب الحادث فيه في هذا الحال كالعيب الموجود حال العقد. وإن حدث العيب في يد المشتري.. نظرت: فإن لم يستند حدوثه إلى سبب قبل القبض.. لم يكن له الرد، ويه قال أبو حنيفة، انظر: «اليان» (م/٢٧٤).

⁽٢) هذا إذا كان التفريط من المشترى.

قال ابن القطان: "وإذا وقف المُستري على العيب فعمل في السلعة ما نقصها، لم يكن له الرد؛ باتفاق الأمة أن الرجل إذا اشترى أمة فوجد بها عبيًا، فوطئها بعد وقوفه على العيب لم يكن له ردها، انظر: "الإقناع في مسائل الإجماع" (٢١٥/٢). أما إذا وقف على العيب بعد اليم وكان من البائم، فأجمعوا على أنه له الرد.

اما إذا وقف على العيب بعد السيع وفان من الباقع، فاجمعوا على اله له الرد. يُنظر: «الإقناع» لابن المنذر ((٢٦٥/١) حيث قال: ﴿وَأَجمع أَهُمُ العلم: على أنه إذا باعه سلعة لم يرها المشتري ووصفها له البائع فالبيع جائز، فإن وجدها عَلَى الصفة فلا خيار لَهُ، وإن وجدها على غير الصفة كان له الخيار، إن شاء أمسك، وإن شاء ردَّ بما يكون ذلك له في العيب يجمه بالسلعة».

⁽٣) سبق تخريجه.

 ⁽٤) أخرجه البخاري (٢١٣٣)، ومسلم (١٥٢٦) عن عبدالله بن دينار، قال: سمعت ابن عمر ألله يقول: قال النبي الله: (من ابتاع طعامًا فلا يبعه حتى يقيضه».

مسلم وغيره أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان في البقيع، فنهاهم رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى ينقلوه من مكانه(١١). فالصحيح هنا: (بعد).

 تولىم: (فَالتَّخْصِيصُ لِمِثْلِ هَذَا الْأَصْلِ الْمُتَقَرِّرِ إِنَّمَا يَكُونُ بِسَمَاعِ ثَابِتٍ).

كأن المؤلف يقول: عندنا أصل ثابت، وهذا الأصل بني على نصوص، وهي أحاديث متعددة عن رسول الله ﷺ قد مر ذكر شيء منها، فهذه المسألة إذن لو عمل بها لكانت استثناءً من هذا الأصل المجمع عليه، والإجماع بني على أدلة صحيحة؛ لأن الإجماع قد يكون معتمدًا أو مبنيًّا على نص، وهو الذي يسمى بالإجماع السماعي، وهناك إجماع سكوتي، وهو الذي يكون له دليل لكننا لا نعرفه، لم نقف عليه (٢٠). فلمخالفة الأصل المجمع عليه المبني على أدلة لا بد من دليل صحيح حتى يكون صالحًا لتخصيص تلك الأدلة، ولما كان الدليل الذي احتج به المالكية غير صحيح، فإنه لا يصلح لتخصيص ما مر بنا.

﴾ قولَٰٰٓمَ: (وَلِهَذَا ضُعِّفَ عِنْدَ مَالِكٍ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ أَنْ يُقْضَى بِهَا فِي كُلِّ بَلَدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عُرْفًا فِي الْبَلَدِ، أَوْ يُشْتَرَطَ).

كأن المؤلف يقول: لما كان هذا القول أو هذا الحكم الذي انفرد به

⁽١) هذا الحديث لم يخرجه مسلم، إنما أخرجه البخاري (٢١٢٣)، عن ابن عمر: «أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد النبي ﷺ، فيبعث عليهم من يمنعهم أن يبيعوه حيث اشتروه، حتى ينقلوه حيث يباع الطعام».

⁽٢) لعل الشارح يقصد بالسكوتي هنا الظني الذي هو مقابل القطعي. يُنظر: اشرح مختصر الروضة"، للطوفي (١٢٦/٣)، حيث قال: «الإجماع إما نطقي من الكل، أو سكوتي، وكلاهما تواتر، أو آحاد، والكل حجة، ومراتبها متفاوتة. فأقواها: النطقي تواترًا، ثم آحادًا، ثم السكوتي كذلك فيهما. وقيل: لا يثبت الإجماع بخبر الواحد. لأنه ظني، فلا يثبت قاطعًا. لنا: نقل الخبر الظني موجب للعمل، فنقل الإجماع القطعي أولى، ولأن الظن متبع في الشرع، وهو حاصل بما ذكرنا، ثم مستند الإجماع بالجملة ظني، إذ هو ظواهر النص.

المالكية وقرروه ـ مخالفًا لأصل من الأصول التي أجمع عليها، كان مستنده أيضًا ضعيفًا في نفس مذهب مالك، ولذلك اختلفوا في تعميمه على البلاد وعدم تعميمه(١).

◄ تولآم: (وَبِخَاصَّةٍ عُهْدَةُ السَّنَةِ).

البعض يقول: (خاصة كذا) هو الصحيح، كما ذكر المؤلف (وبخاصة) وهذا هو التعبير العربي، وقد قال: (وبخاصة عهدة السنة)؛ لأن عهدة الأيام الثلاثة لها نص، والنص مختلف فيه، ومهما كان الحكم الذي له دليل حتى وإن اختلف في صحته، لا شك أنه أرقى من حكم لا مستند له، فعهدة السنة لا دليل عليها من السنة، وهذا عليه دليل لكنه مختلف فدا".

◄ قولَٰٰٓہَ: (فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ).

لقد كان الأثمة _ رحمهم الله تعالى _ يعنون بالأحكام كثيرًا، وكانوا يبذلون كل ما في وسعهم ولا يمنع أحدهم حياؤه من أن يسأل عالمًا من العلماء، بل ربما يسأل العالم تلميذًا من تلاميذه؛ لأنه لا يمنعه أن يكون عند التلميذ من المسائل _ وإن قلت _ ما ليس عند الشيخ، وهذا موجود ومنتشر بين الصحابة ، ألم يكن أفضل هذه الأمة بعد رسول الله أبو بكر؟

هذا أمر مجمع عليه؛ لأن إيمانه بعد رسول الله لو وزن بهذه الأمة لرجح، ولا شك أنه من أعلم الصحابة، ولقد تكلم عن ذلك العلامة ابن القيم في كتابه «إعلام الموقعين» وأعطى الخلفاء درجة يفوقون بها غيرهم، وبين أن الكفة التي يكون فيها الشيخان أبو بكر وعمر ترجح، ومع ذلك نجد أن أبا بكر الله توقيف في مسألة توريث الجدة، نظر في كتاب الله كلم يجد، وفي سنة رسول الله فلم يجد، فسأل الصحابة،

⁽١) سبق تحرير المسألة.

⁽٢) سبقت هذه المسألة.

فأخبره المغيرة بأن رسول الله ﷺ ورَّثه (١).

ونجد أن الرسول ﷺ أنكر على أولئك الذين أفتوا ذلك الجريح في البرد أن يغتسل عندما أجنب وقال الرسول ﷺ: "قتلوه" أنكر عليهم ذلك العلم، وبين أن المتعلم يجب عليه أن يسأل، وألا يقع في الخطأ^(١).

 ◄ تولىًآ: (وَرُويَ عَنِ الشَّافِعِيِّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ شِهَابٍ، عَنْ عُهْدَةِ السَّنَةِ وَالثَّلَاثِ).

لم يسأل الشافعي الزهري؛ لأنه لم يلقه، ولذلك جاء السؤال بواسطة، فالسائل هو ابن جريج، والشافعي هو الذي نقل ذلك (٣).

◄ قول (فَقَالَ: مَا عَلِمْتُ فِيهَا أَمْرًا سَالِفًا).

يعني: صحيحًا منقولًا عن الرسول ﷺ.

- (1) يُنظر: (إعلام الموقعين، لابن القيم (١٩٢/٢)، حيث قال: (ليس أحدًا من الصحابة إلا وقد خفي عليه بعض ما قضى الله ورسوله به؛ فهذا الصديق أعلم الأمة به خفي عليه ميراث الجداة حتى أعلمه به محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة، وخفي عليه أن الشهيد لا دية له حتى أعلمه به عمر فرجع إلى قوله، وخفي على عمر تيمم الجنب فقال: لو بقي شهرًا لم يصل حتى يغتمل، وخفي عليه دية الأصابع فقضى في الإبهام والتي تليها بخمس وعشرين حتى أخبر أنه في كتاب آل عموو بن حزم.
- (Y) أخرجه أبو داود (٣٣٦)، عن جابر، قال: خوجنا في سفر فأصاب رجاًلا منا حجرً فشجه في رأسه، ثم احتلم فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمه؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات، فلما قدمنا على النبي هج أخبر بذلك فقال: «قتلوه، قتلهم الله ، ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفا العي السوال، إنما كان يكفهه أن يتيمم ويعصر - أوايعصب، «شك موسى - على جرحه خرقة، ثم يعسح عليها ويغسل سائر جمده، وحسنه الألباني في «مشكاة المصابح» (٦/٥/١٠).
- (٣) يُنظر: «الاستذكار»، لابن عبدالبر ((١/٢٨٠)، وفيه قال: (ووى الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد عن بن جريج، قال: سألت بن شهاب عن عهدة السنة وعهدة الثلاث فقال: ما علمت فيه أمرًا سالفًا».

◄ تولى: (وَإِذْ فَلْدُ تَقَرَّرَ الْقَوْلُ فِي تَمْيِيزِ الْغُيُوبِ الَّتِي تُوجِبُ حُحُمًا مِنَ الَّنِي لَا يُحْوِنُ الْمَيْبُ حَادِثًا مِنَ النَّبِي لَا تُوجِبُهُ، وَتَقَرَّرَ الشَّرْطُ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَيْبُ حَادِثًا فَتَلْمِرْ إِلَى مَا بَقِيَ).
قَبْلُ الْبَيْعُ أَوْ فِي الْمُعْهَدَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَى الْمُعْهَدَة، فَلْنَصِرْ إِلَى مَا بَقِيَ).

المؤلف يريد أن يقول: أدخلنا هذه.. وتكلمنا فيها وإن لم تكن في كتب الأئمة كلهم، لكننا سننتقل إلى ما هو موجود عند الأئمة جميعًا، وهو الرجوع إلى العيوب.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الفصل الثَّالِثُ: فِي مَغرِفَةٍ حُكْمِ الْقَيْبِ الْمُوجِبِ إِذَا كَانَ الْمَبِيغِ لَمْ يَتَغَيَّرُ)

يعني: في معرفة العيب الموجب للرد، أي: الذي يلزم منه الرد.

فإذا كان المبيع لم يتغير، يعني إذا اشترى المشتري سلعة ثم مكثت عنده فاكتشف فيها عيبًا، ودلت الأدلة على أن العيب ليس حادثًا، وإنما هو قديم، وربما تحدث عيوب أخرى أيضًا في المبيع.

فالمبيع إذن لا يخلو من أمرين: إما أن يوجد به عيب قديم بعد حدوث عيب جديد عند المشتري، وإما أن يحصل عيب قديم حصل عند البائع فاكتشفه المشتري، فلكل حكم، والمؤلف سيتكلم عن العيب الذي حصل عند البائع، وأما العيب الذي سبق أن حصل عند البائع وحصل معه عيب عند المشتري فسيذكره في مسألة آتية، ويعقد له فصلاً.

والمسألة الثانية تختلف عن الأولى، فإذا حدث عيب جديد عند المشتري ووجد عيبًا آخر لم يكن قد علم به ورضيه، فهنا يختلف ۷۲۳۲ گ شرح بدایة المجتهد گ

العلماء('')، قال أكثرهم: ليس له الرد، وإنما له أن يطالب بأرش قيمة العيب الأول، وقال غيرهم: لا، بل يرد المبيع ويسلم للبائع أرش العيب الآخر، وسيأتي الكلام في هذا، وهنا سيتكلم عن العيب الذي يحصل عند المشتري، أو الذي يظهر عند المشتري وكان قد وقع قبل عند البائع(''.

تولى، (وَإِذَا وُجِدَتِ الْمُيُوبُ: فَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَبِيعُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمُيُوبِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ فِي عَقَارٍ، أَوْ عَرُوضٍ، أَوْ فِي حَبَوْن).
 حَيَوان).

وهذا التفصيل أيضًا عند المالكية، أما الجمهور فالعيب عندهم عيب، سواء أحصل في عقار أو في حيوان أو في رقيق أو في عروض تجارة ألله. في المين عيبًا يسيرًا غير مؤشر على السلعة، فلا يراه التجار عيبًا، وربما يكون عيبًا متوسطًا، كوجود تصدع في الجدار وخرق في الثوب، وربما يكون عيبًا فاحشًا، كأن يتبين أل الرقيق مثلًا فيه مرض، أو يتبين نقص فيه أو زيادة مؤثرة، إلى غير ذلك (4).

⁽١) قال مالك: «الأمر المجتمع عليه عندنا، في الرجل يشتري العبد ثم يظهر منه على عيب يرده منه، وقد حدث به عند المشتري عيب آخر: إنه إذا كان العيب الذي حدث به مفسدًا مثل القطع، أو العور، أو ما أشبه ذلك من العيوب المفسدة. فإن الذي اشترى العبد بخير النظرين، إن أحب أن يوضع عنه من ثمن العبد، بقدر العبد، عقد العيب الذي كان بالعبد يحير اشتراء، وضع عنه. انظر: «البوطأ» (٨٨٦/٤).

⁽٢) يُنظر: «الذّعيرة» للقرافي (٩١/٥)، حيث قال: في الكتاب إذا اخترت الرد وإعطاء الأرش للعيب الحادث عندك دفعت أرش عيب طرأ على معيب؛ لأنه الذي تعيب عندك وضمنته بالقبض قال ابن يونس: أرش العيب جزء من الثمن لا من القيمة؛ لأنه جزء من المبيع لم يسلم، وإن أواد السلمة وأرش ما حدث عنده رد أرش معيب كانه تعيب عنده بعيب.

⁽٣) يقصد الشارح أن العيب عند الجمهور واحد دون تفصيل بين أصول أو حيوان أو عروض.

⁽٤) يُنظر: «شرح التلقين»، للمازري (٦١٩/٣)، وفيه قال: «العيوب الحادثة عند المشتري على ثلاثة أقسام:

تولىم: (فَإِنْ كَانَ فِي حَيَوَانٍ: فَلَا خِلَافَ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ
 أَنْ يُرُدَ الْمُبِيعَ وَيَأْخُذَ ثَمَنَّهُ، أَوْ يُمْسِكَ، وَلَا شَيْءً لَهُ\'\.

عيب يسير، ومثلة في المدونة بالحمى والصفاع والرمد والكي واللماميل. وأشار إلى كل عيب محتقر لا يؤثر كبير نقص في الثمن. . وهمب إبن كنانة إلى الثوقف عن الرد للمبيع خمّي ينخشف حال المرض، هل يموت العبد أو يفيق؟ وهو اختيار بعض أشياخي فيما ذكره ابن القاسم في المدونة في الرمد والحمي. وفي رواية ابن القاسم أنَّ المرض لا يمنع من الرد إلا أن يكون مخوفًا. وبالجملة فإنَّ مرجع الاختلاف والاضطراب في هذه المسائل راجع إلى ما يغلب على ظن الفقيه: من كون العيب الحادث يبطل الغرض المقصود قيمته من الرد ويوجب قيمة العيب، أو لا يبطل الخرش المقصود فيتمت الخيار بين الرد وقرامة قيمة العيب الحادث، أو التمسك وأخذ قيمة العيب القديم، فيما غلب على ظنه من هذه الأحوال حكم للعيب بحكم ما قل قياء.

(١) مذهب المالكية، يُنظر: «المقدمات الممهدات»، لأبي الوليد ابن رشد (١٠٢/١)، حيث قال: «فأما الحال الأولى، وهو أن يكون المبيع قائمًا بحسبه لم يدخله زيادة ولا تقمان، فإن المبتاع فيه بالخيار بين أن يرد ويرجع بجميع الثمن، أو يمسك ولا شيء له من الثمن، والأصل في ذلك حديث المصراة، وهو قوله ﷺ: «لا تصروا الإبل والغتم، فمن ابناعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلها، إن رضيها أمسكها وإن صخطه ردها وصافًا من تمرك.

وفي مذهب الأحناف. قال ابن هابدين في حاشيته (١٦/٥): (قوله: حدث عيب آخر عند استخدرين وجعله في عند المشتري، من ذلك ما إذا اشترى حديدًا ليتخذ منه آلات النجارين وجعله في الكور ليجربه بالنار فوجد به عبًا ولا يصلح لتلك الآلات يرجع بالنقصان ولا يرده. والكور أيضًا بل الجلود أو الإبريسم فإنه عيب آخر يستم الرد، وتمامه في البحر. (قوله: بغير فعل البائع) ومثله الأجنبي فيقي كلام المصنف شاملًا لما إذا كان بفعل المشتري أو بفعل الممقود عليه أو بأقة سماوية، ففي هذه الثلاث لا يرده بالعيب التذبيء لأنه يلزم رده بعيين، وإنما يرجع بحصة العيب إلا إذا رضي البائع به ناقضًا القديم.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي»، للبغوي (٤٥٦/٣)، حيث قال: ففصل في العيب الحادث مانع من الرد. إذا اشترى شيئًا؛ فعدت به عيب عند المشتري، ثم اطلع على عيب قنيم به، سواء حدث الحادث بآقة سلميوية، أو بجنايته، أو جناية غيره - يُمرض الرأي على البائع؛ فإن رضي به مع العيب الحادث رده إن شاء، وإن لم يرد فلا أرش له، وإن لم يرض به البائع رجع عليه بأرش العيب القديم. وعرض الرأي على البائع يكون على الفور؛ فإن أخرَ مع = يعني: إذ كان المبيع حيوانًا كما ذكر المؤلف ـ عند المالكية ـ فهو يتكلم عن هذا التفصيل، فإذا تبين العيب فللمشتري فله أن يرده ويأخذ ثمنه، أو أن يبقيه ولا شيء له.

◄ تولى: (وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَقَار: فَمَالِكٌ يُفَرِّقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَيْبِ الْبَيْبِ، وَالْكَثِيرِ، وَالْكَثِيرِ، فَيَقُولُ: إِنْ كَانَ الْمَيْبُ يَسِيرًا لَمْ يَحِبِ الرَّدُ، وَوَجَبَتْ فِيهَ الْمَوْجُودُ الْمَعْبِ، وَهُوَ الْأَرْشُ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا وَجَبَ الرَّدُ، هَذَا هُوَ الْمَوْجُودُ الْمَشْهُورُ فِي كُتُبِ أَصْحَابِهِ، وَلَمْ يُفَصِّل الْبُغْدَارِيُّونَ هَذَا التَّفْصِيلَ (١٠).

اليسير كأن يتصدع الجدار، ترى شطرًا في الجدار، وهذا يحصل الآن كثيرًا، هذا قد نراه عيبًا لكنه لا يؤثر؛ لأن هذا يخضع لكثرة الرش والعناية ببعض المواد، ولكن هذا يعد عيبًا يسيرًا لا يؤثر ولا يرد به المبيع، لكن لو وجد تساقط في بعض المباني مثلًا أو وجد خلل في

الإمكان، بطل حقه من الرد والأرش. وإن لم يرض به البائع، أخذ الأرش لا يكون على الفور، بل متى شاء أخذه.
 أحد الريالة من شاء أخذه.

ومذهب الحنابلة، ينظر: «الكافي في فقه الإمام أحمد» (٤٩/٢). قال: «وإن تعيب المبيع عند المشتري ففيه روايتان:

إحداهما: له أرش العيب وليس له رده، لأن في رده ضررًا، فلا يزال الضرر بالضرر.

والثانية: يرده، وأرش العيب الحادث عنده، ويأخذ الثمن، لأن النبي ﷺ أمر برد المصراة بعد أخذ لبنها، ورد عوضه، ولأن جواز الرد كان ثابتًا، فلا يزول إلا بدليل، ولا نص في منع الرد، ولا قياس فيبقى بحاله.

⁽١) يُنظر: فروضة المستبين، لابن بزيزة (١٠٠١/١)، حيث قال: قوله: قوله يلزم بذل الأرش ولا أخذه بالتراضي»: أبدل البذل من الأرش بدل اشتمال، وأطلق القاضي القول في جميع المبيعات جربًا على مذهب البغناديين من أصحاب مالك؛ لأنهم جملوا المقار والحيوان والعروض في ذلك سواء، والمشهور من مذهب مالك الذي عليه (أكثر) أصحاب التفريق بين المقار وغيره، فقالوا: إن للمشتري التمسك بالمبيع من العقار وأخذ إرش العيب السير، ولا يقع الرد فيه بالعيب السير إلا أن يختاراه منًا، (وينفقا عليه) ويتراضيا به، وإن كان العيب كثيرًا فهو مخير بين الرد والإساك ولا شمره له.

الأساس، أو وجد خلل في السقف والأعمدة، فهذا لا شك أنه يؤثر ويرد به المبيع'^{١١}.

تولىم: (وَأَمَّا الْعَرُوضُ: فَالْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهَا لَيْسَتْ فِي هَذَا الْخُكُم بِمَنْزِلَةِ الْأُصُولِ) (٢٠).

أما عروض التجارة فهي عندهم ليست بدليل؛ لأنهم لا يعتبرون عروض التجارة بمثابة الأصول، مثل الحيوان أو العقار أو النقدين الذهب والفضة؛ فالعروض تقوم ويرجع فيه إلى النقدين.

تولىم: (وَقَدْ قِيلَ إِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأُصُولِ فِي الْمَذْهَبِ، وَهَذَا الَّذِي كانَ يَخْتَارُهُ الْفَقِهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ رِذْقٍ شَيْخُ جَدِّي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا (٣٠).

⁽۱) يُنظر: «مواهب الجليل» للحطاب (\$28.1 ق. 50)، وفيه: «من (وعيب قل بدار). ش: اعلم أن عيوب الدار ثلاثة أقسام: قسم يسير لا ينقص من الثمن لا ترد به الدار، ولا يرجع بقيمته ليسارته كالشرفات، وقسم خطير يستغرق معظم الثمن، ويخشى منه سقوطها، فهذا ترد به، وقسم متوسط يرجع بعنابه من الثمن كصاع في حائط، فالظاهر: أن المصنف أراد المتوسط بليل قوله: رجع بقيمته بإضافة قيمته إلى ضمير العيب القليل كما هو في أكثر النسخ كما نبه عليه ابن غازي، ويكون قوله: كصدع جدار تشبيها له ويدخل في كلام المصنف اليسير الذي لا ينقص الثمن من باب أحرى، قال في الشامل: واغتفر سقوط شرفة ونحوها واستحقاق حمل جذوع، أو جدار إلا أن يشترط أربع جدان فيرجم بقيمته كاستخفاق الأعلى منها».

⁽Y) يُنظر: «مواهب الجليل» للحطاب (١٥/٣٥)»، وفيه قال: «وترد العروض بالعيب السير وقبل كالدورة اهد وقبل: إن الدار كالعروض ترد باليسير، والغرق على المشهور بين الدور وغيرها أن اليسير فيها يصلح ويزول بحيث لا يبقى منه شيء بخلاف غيرها، أو أنها لا تنفك عن عيب، فلو ردت باليسير لأضر بالبائع، وقال البرلي: والغرق بين الدور والأصول وغيرها أن اليسير في الدور والأصول لا يعيب إلا موضعه ويتها زواله، وغيرها يعيب جميعه، ولا يتهيا زواله ولمبدالحق الفرق أن الدور تشترى للقنية بخلاف غيرها، وعن ابن زرقون مسألة الدور أصل يدد إليه سائر البياعات في العوب وصمعته يلكر النفرقة المتقلمة، ويقول: مسألة الدور ضميفة نظلك احتاج الناس إلى توجيهها هـ».

⁽٣) يُنظر: «المقدمات الممهدات»، لأبي الوليد ابن رشد (١٠١/٢)، وفيه قال: «وأما ما=

المعروف ليس أبا بكر، وإنما هو أبو جعفر، وهو أهم شيوخ جده، وجده هو محمد بن أحمد بن رشد صاحب «المقدمات»، وصاحب الكتاب الكبير «البيان والتحصيل» فهذا الجد مشهور في المذهب، فهو أشهر من حفيده هذا لهم فيه مكانة، وممن يعتد بقولهم في المذهب، فهو أشهر من حفيده هذا ابن رشد؛ لأن هذا انصرف إلى علوم أخرى إلى جانب علم الفقه كما هو معلوم، وابن رشد هذا اسمه محمد بن أحمد الحفيد؛ إذا إنه محمد بن أحمد الذي هو الجد شيخه أحمد بن محمد بن زدق، الذي اشتهر المعروف الذي عرف بتأثره به هو أبو جعفر أحمد بن رزق، الذي اشتهر في كتب التراجم والذي ينوه عنه أيضًا التلميذ الجد، فأبو جعفر هو الذي أعرف أنا، أما أبو بكر فلا أعرف أنا أنه شيخ له، إنما شيخه أبو جعفر هو الذي يتكلم عنه أحيانًا ويقول: قال شيخنا أو كذا.

◄ قولكَ: (وَهَذَا الَّذِي كَانَ يَخْتَارُهُ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ...).

ثم أنا الآن أستغرب أن تحصل مثل هذه الأخطاء؛ لأن الأخطاء التي تحصل في الكتب إما أن يكون المؤلف اعتمد فيها على ذهنه، وربما يكون من النساخ الذين ينسخون، إذ يتبادر إلى ذهنه اسم شخص وهو ينسخ، فيضعه بلألا منه، كأن يقول عن أبي جعفر: أبو بكر. وهذا يحصل منا جميمًا، فإن أحدنا يكتب الرسالة أو يكتب موضوعًا من الموضوعات، وإذا رجع إليه استغرب، حيث يجد أخطاء؛ لأن ذهنك ينصرف، فربما يأتي إنسان فيحدثك في موضوع فتتداخل عليك الكلمات، فتكتب كلمة غريبة أو تهيم في شيء، وربما تجد أخطاء كبيرة كما رأينا في كلمة (قبل)

⁼ يحط من الثمن يسيرًا فإنه لا يخلو من أن يكون في الأصول أو في العروض، فإن كان في الأصول فإنه لا يجب به الرد وإن كان المبيع قائمًا، وإنما الواجب فيه الرجوع بقيمة العيب، وذلك كالصدع في الصائط وما أشبه ذلك، وأما إن كان في العروض، فظاهر الروايات في المداونة وغيرها أن الرد يجب به كالكثير سواء، وقيل: إنه كالأصول، لا يجب الرد به وإنما فيه الرجوع بقيمته، وعلى هذا كان النفيه ابن رزق كلاًلله يحمل ظاهر الروايات حيثما وقعت ويقول: لا فرق بين الأصول في ذلك والعروض،.

- 🐉 شرح بداية المجتهد 🅞 -

أو (بعد) هذه تغير الحكم تمامًا وتنقض الأصل، وهناك أخطاء طباعية، وهناك وهم قد يحصل من المؤلف وهو يكتب.

> قُولَى: (إِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأُصُولِ فِي الْمَذْهَبِ...).

وهذا هو المعروف عند بقية الأئمة، يعني لا يفرقون هذه التفريقات، وقد لاحظت أن المؤلف في آخر الكتاب بدأ يركز كثيرًا على مذهب مالك وسته عمد.

> تولى: (وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذَا الْمُعْنَى بَبْنَ الْأَصُولِ، وَالْمُرُونِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ يَلْزُمُ مَنْ يُقَرِّقُ بَيْنَ الْمَيْبِ الْكَثْيِرِ وَالْقَلِيلِ فِي الْمُرُوضِ، وَهَذَا النِّيْمِ وَالْقَلِيلِ فِي الْمُرُوضِ، وَالْمُولُ أَنَّ كُلَّ الْصُلُ أَنَّ كُلَّ مَا الْفَيمَةَ أَلَّهُ يَعْرَبُ بِهِ الرَّقُ\'\.
مَا حَظَّ الْقِيمَةَ أَلَّهُ يَعِبُ بِهِ الرَّقُ\'\.

هذا هو الصحيح، وهذا هو القاعدة الثابتة عند بقية الأثمة، الأصل أن كل ما نقص من قيمة سلعة، فإنما يعتبر عببًا، وهذا هو الذي يعبر عنه العلماء بالأرش^(۲)، يعني لو أن إنسانًا اشترى جارية مثلًا ثم وقف فيها على عيب، اشتراها على أنها بكر، ثم تبين أنها ثيب، كيف نعرف الفرق بين قيمة هذه السلعة سليمة وبين قيمتها معيبة أو ناقصة؟

لا شك أن المرجع في ذلك لأهل المعرفة، فأنت تقدر قيمة هذه السلعة

 ⁽١) يُنظر: «الإنتاع في مسائل الإجماع»، لابن القطان (٢١٥/٢)، حيث قال: "وأجمع الجميع أن من اشترى سلعة له الرد بالعبب إذا ظهر له بعد ذلك.

وبالعكس: إذا هو استعملها بما ينقص من قيمتها فليس له الرد».

قال ابن القطان: «وإذا وقف المشتري على العيب فعمل في السلعة ما نقصها، لم يكن له الرد؛ باتفاق الأمة أن الرجل إذا اشترى أمه فوجد بها عيبًا، فوطئها بعد وقوفه على العيب لم يكن له ردها، انظر: «الإقناع في مسائل الإجماع» (٢١٥/٢).

⁽٢) «الأرش»: الذي يأخذه الرجل من البائع، إذا وقف على عيب في الثوب، لم يكن البائع وقفه عليه، شمي: أرشا، لأنه سبب من أسباب الخصومة والقتال والتنازع، فشمي باسم الشيء الذي هو سببه. انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» للأنباري (٣٠٧/٢).

سليمة مثلًا عشرة آلاف ريال، ثم تعرضها بهذا العيب فتساوي تسعة آلاف، فالأرش هنا ألف، إذ نقصت السلعة عشرة بالمائة هذا هو معناه، وقد تشتري ثوبًا من الثياب على أنه صحيح سليم من نوع كذا، ثم تجد فيه خرقًا يسيرًا بعد أخذه، هذا الثوب سليمًا يساوي مائة ريال مثلًا، وبوجود العيب يساوي تسعين ريالًا، هذا الفرق بين قيمته صحيحًا وبين قيمته معيبًا نسبيه أرشًا، يعني يأخذ في ذلك أرشًا، أي: الفرق بين قيمتين فيرهه البائع للمشتري.

◄ قول (وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ).

الآن عاد إلى الأثمة (هو الذي عليه الفقهاء) لا شك أن هذا القول في نظري هو الأولى؛ لأن فيه مقياسًا، أصولًا ثابته، أنا عندي سلعة، هذه السلعة أنظر فيها هل هذا العيب أوجد خللًا فيها؟ نعم هل هذا الخلل يؤثر على القيمة أو لا يؤثر؟ نعم، إذن فما دام يؤثر فلا فرق عندي بين أن تكون عمارة شاهقة أو دكانًا أو ثوبًا أو سيارة أو ثلاجة أو فراشًا أو غير ذلك؛ لأن العيب وجد وهو يؤثر في السلعة.

تولى: (وَلِلْذَلِكَ لَمْ يُمُوّلِ الْبَغْدَاوِيُّونَ فِيمَا أَحْسَبُ عَلَى التَّفْرِقَةِ
 الَّذِي قَلَتْ فِي الْأَصُولِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُمْ فِي الْحَيَوَانِ: إِنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ
 بَيْنَ الْمُنْبِ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ\(^\).

اجتهادًا مني، أقول: ربما لم يعول البغدادي لقربه من الأئمة الآخرين؛ لأنه قد عاش في بغداد _ مثلا _ كالإمام أحمد، وأبو حنيفة عاش في العراق، واستشرى مذهبهما وانتشر في هذا المكان وعرف، ومعلوم أن العلماء السابقين كانوا يحرصون رحمهم الله تعالى على أن يعرفوا إلى جانب آراء أثمتهم _ آراء الآخرين _؛ لأن قصدهم في ذلك هو الوصول إلى الحق، فمراد الواحد منهم أن يعرف الحق أين هو، هل هو فيما قاله إمامه واجتهد فيه؟ أو أن الحق عند غيره؟

ولذلك نرى أن أكابر العلماء أصحاب الأئمة يخالفونهم في مسائل،

⁽١) سبق تحرير المسألة.

كما خالف أبو يوسف ومحمد بن الحسن _ وهما من أشهر علماء الحنفية _ أبا حنيفة، والإمام مالك خالفه ابن القاسم، والشافعي خالفه البويطي، وكذلك المروزي، وأحمد أيضًا خالفه الخلال في مسائل، وخالفه غير هؤلاء، فئمة أئمة رأوا أن رأيًا في مذهب آخر أرجح من رأي في مذهبهم؛ لوجود دليل، فينبغي أن نكون نحن كذلك على هذا المنهج.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(فصل:

وَإِذْ قَدْ قُلْنَا إِنَّ الْمُشْتَرِيَ يُخَيِّرُ بَيْنَ أَنْ يُرُدَّ الْمَسِيعَ وَيَأْخُذَ نَمَنَهُ، أَوْ يُمْسِكَ وَلَا شَيْءَ لَهُ، كَإِن اتَّقَقَا عَلَى أَنْ يُمْسِكَ الْمُشْتَرِي سِلْعَتَهُ وَيُمْطِيَهُ الْبَامِحُ قِيمَةَ الْعَيْبِ، فَعَامَّةُ ثُقَقَاءِ الْأَمْصَارِ يُعِجِرُونَ ذَلِكَ) (١٠.

لأن هذا لا يتطلب الخلاف، هذه هي الغاية التي يريدها الإنسان، فلو اشتريتُ سلعة فتبين فيها عيب، فالتزم البائع أن يعطيني مقابل هذا العيب، فلا يختلف الأثمة في ذلك، هذا هو الذي يلتقي مع روح الشريعة.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: قطالب أولي النهى، للرحيباني (۱۱۹/۳)، حيث قال: قلو الشرى فوقاً من المستخدة في المشترة فوجدة الشرى فوقاً على المستخدة المستخدمة المستخدمة

⁽¹⁾ مذهب الأحناف، ينظر: «مجمع الأنهر»، لشيخي زاده (۲/۰٤، ٤١)، حيث قال: «(أو أخذه) أي أخذ المشتري المبيع المعيب (بكل ثمنه)؛ لأنه ما رضي عند العقد إلا يوصف السلامة بدلالة الحال فعند فرانها يتخير لا إمساكه ونقص ثمنه)، أي لا يخير بين إمساكه وبين أخذ تقصان الشمز؛ لأن الأوصاف لا يقابلها شيء من الأثمان (لا برضي بانعه)، أي: بإمساك المشتري المبيع المعيب ونقص ثمنه، والمراد عيب كان عند الياتم وقبضه المشتري من غير أن يعلم به ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب.

تولىم: (إِلَّا ابْنَ سُرَيْج مِنْ أَضْحَابِ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَيْسَ لَهُمَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خِيَارٌ فِي مَالٍ\(^\).

وهذا الذي أخذ به ابن سريج قول ضعيف، ولذلك رد عليه عبدالوهاب من المالكية وغيره^(۲)، فقوله ضعيف في هذه المسائل؛ لأنك

(١) الذي قاله ابن سريج عكس ما ذكره المؤلف، فإنه أجاز ذلك على خلاف جمهور الصحابه من الشافعية اللبن منعوه ولعل المؤلف تيع في هذا أبا الوليد الباجي ـ لكن وقع في كتابه أنه ابن شريح ـ إذ قال: ١٠. وهذا إذا دخل المعبى رجه من وجوه الفوت كالموت والمتق وسائر ما قدما ذكره أو دخله معني يثبت به الخيار للمبتاء من نقص يوجب أن يرد المعبى مع النقص الحادث أو يمسكه ويرجع بقيمة العب، قاما إن لم يدخله شيء من ذلك فليس للمبتاع إلا رده ويرجع بجميع لمنه، أو الإمساك ولا يرجع بشيء، فإن أزاد البابع أن يدفع إليه الأرش ولا يرد عليه المبيع بالعب لم يكن له ذلك ما لم يتفقا عليه، فإن انفقا عليه جاز خلاقًا لابن شريح في بالعب لم يكن له ذلك ما لم يتفقا عليه، فإن انفقا عليه جاز خلاقًا لابن شريح في منعه ذلك، انظر: «المنتقى شرح الموطأه للباجي (١٩٦/٤).

ووافقهما ابن بزيرة _ ووقع في كتابه أيضًا أنه ابن شريح _ فقال: «فإن تراضيا على الأرش مع إمكان رد العين جاز؛ لأن ذلك حق لهما، فإذا انفقا على ذلك فلا مانع منه (وانفرد) ابن شريح من علماء الشافعية، فقال: ليس لهما اختيار في ذلك، انظر: «روضة المستبين في شرح كتاب التلقين؛ (١٠٠١/٣).

ومعا يدل على صحة كلامنا: ما نقله عنه أصحابه الذين هم أعلم به من غيرهم. قال الماوردي في «الحاوي الكبير» («٢٤٨/»)، قال: «ولو تراضيا جميمًا على دفع الأرش بدلاً من الرده ففيه رجهان؛ أحدهما: وهو ظاهر ملعب الشافعي أنه لا يجوز لأن ما استحق رده ثبت فيه الخيار، فلم يجز أن ينتقل عنه إلى الأرش؛ لأنت إسقاط خيار بعرض كما لو أسقط خيار الثلاث، وخيار الشفمة بعوض، والوجه الثاني: وهو قول أبي العباس ابن سريح إنه جائز؛ لأن العيب قد يوجب تارة الرد وتارة الأرش فلما جاز الرد مع استحقاق الأرش اقتضى أن يجرز الأرش مع استحقاق الرده، ولا يشبه خيار الثلاث والشفعة؛ لأنهما لا يرجعان إلى بدلك، وهذا يرجم إلى بدل، فإذا قبل بجواز أخذ الأرش اعتبر على ما مضى، وانظر: «جراهر

العقودا، لمحمد بن أحمد الأسيوطي ((٥٩١). (٢) يُنظر: «المعونة على مذهب عالم المدينة» للقاضي عبدالوهاب (ص١٠٥١ _ ١٠٥٢) حيث قال: «وإذا بذل الباتع الأرش على ألا يرو فلا يلزم المشتري إلا برضاه؛ لقوله ﷺ: «فهو بخير النظرين»، فأثبت له الخيار وذلك يشى الإجبار على أحدهما، = لو اشتريت سلعة فوجدت فيها عيبًا فأطلعت البائع عليه فالتزم به ورد لك الفرق، فقد أخذت حقك.

ولا شك أن ابن سريج من الأجلاء وأفاضل علماء الشافعية، وهو فقيه متمكن، لكن الفقيه ربما يقول قولًا يكون الرأي الصواب والراجح في خلافه(۱).

تولىد: (فَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِسْقَاطُهُ بِمِوَض كَخِيَارِ الشَّفْعَةِ. قَالَ الْقَاضِي عَبْدُالْوَهَّابِ: وَهَذَا طَلَطُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقُّ لِلْمُشْتَرِي، فَلَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ (أَغْنِي: أَنْ يُرُدُ وَيَرْجِعَ بِالنَّمَن، وَلَهُ أَنْ يُعَاوِضَ عَلَى تَرْكِهِ)\(`').

- = ولأنه يقول: إنما بذلت الثمن لتحصل لي سلعة سليمة كما أن البائع دخل علي أن له كل الثمن. وإنما قلنا: إن ذلك جائز مع تراضيهما خلاقًا لمن متعه؛ لأن هذا الخيار قد سقط إلى مال لأن المبيع لو فات لكان للمبيناع الارش فجاز إسقاطه الآن إلى مال كخيار القصاص، ولأن الجزء الفائت لما لم يعاوض عليه وجب له الرجوع بما قلبله، فإذا تراضيا بذلك جازء.
- (١) سبق بيان أن المولف كظلَّة قد وَهِمَ في ذلك، وأن ابن سريح من اللين أجازوا ذلك، بينما جمهور الشافعة قالوا بعدم الجواز، ومما يؤكد ذلك ما ذكره المازري . ذلك، وينما جمهور الشافعة قالوا بعدم الجواز، ومما يؤكد ذلك ما ذكره المازري . فلوانا علم أنَّ الحكم مع قيام الكن وقع في كتابه أنه ابن شريع حـ قال المازري: فلوانا علم أنَّ الحكم مع قيام شيء له، فإنَّ الترافي على أخذ الأرش وهو قيمة العيب جائز، قال القاضي أبو محمدٌد في غير هلا: خلافاً لمن منعه، واللتي أشار إليه بأنَّه منعه هو الشافعي، لأنه منع من أخذ عوض عما ثبت للشفيع عن إسقاطه ما له من التخيير في مثل الأخذ بالشفعة أو إسقاطها على مال يأخذه، لأنَّه يقدر أنَّ التخيير المستحق في مثل هذا ليس بمال فيصح أن يعاوض عنه بمال، وخالفه ابن شريح من أصحابه فأجاز الزاضي على أخذ الأرش، كما يجوز التراضي على إسقاط القصاص، انظر: قضرت التلقيز، (۱۲/۱۲).
- (۲) يُنظر: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي عبدالوهاب (۱۹۶۹)، حيث قال: «إذا وجد المشتري بالسلعة عبيًا، فأراد إمساكها وأخد الأرش وأجابه البائع إلى ذلك، جاز. خلاقًا لمن منعه من أصحاب الشافعي؛ لأن الرد حق للمشتري فله أن يستوفيه، وله أن يعاوض على تركه.

يقصد القاضي عبدالوهاب أن المشتري إذا وجد العيب فإما أن يرد المبيع ويأخذه البائم، وإما أن يعطيه الفرق، وهذا هو غاية الحق.

◄ تولىم: (وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ خِيَارِ الشَّفْعَةِ فَإِنَّهُ شَاهِدٌ لَنَا(١١)، فَإِنَّ لَهُ
 عِنْدَنَا تَرْكُهُ إِلَى عِوْضِ يَأْخُذُهُ، وَهَذَا لا خِلافَ فِيهِ).

قوله في خيار الشفعة غير وارد كما رد عليه القاضي عبدالوهاب، وخيار الشفعة روعي فيه جانب، وهو أن الشريك الذي شاركك وعمل معك، فهو أولى من غيره، فكيف تذهب وتبيع هذا الحق المشترك لغيره دون أن تعلمه؟ هو أولى به؛ لأنه رجل شاركك في الأمر في حال الشدة والرخاء وعمل معك وبذل، فلا أقل من أن تطلعه وتجعله في المقدمة.

تولى: (وَفِي هَذَا النّبابِ فَرْعَانِ مَشْهُورَانِ مِنْ قِبَلِ النّبْعِيضِ؛
 أَخَدُهُمَا: هَلْ إِذَا اشْتَرَى الْمُشْتَرِي أَنْوَاعًا مِنَ الْمُبِيعَاتِ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ
 فَوَجَدَ أَحَدَهَا مَعِيبًا).

المقصود بالتبعيض: التجزئة.

هناك مسألتان:

المسألة الأولى: مشترِ واحد يشتري عدة سلع، سلعتين فأكثر، فيجد في واحدة من السلعتين عببًا.

المسألة الثانية: اثنان يشتركان في مبيع فيظهر فيه عيب، ويرى أحدهما رد السلعة أي الفسخ ولا يرى الآخر ذلك، فما الحكم هذه؟

⁽۱) قال الباجي: «فإن أراد البائع أن يدفع إليه الأرش ولا يرد عليه المبيع بالعيب لم يكن له ذلك ما لم ينفقا عليه، فإن اتفقا عليه جاز... والدليل على ما نقوله أن هذا خيار يسقط إلى مال مع الفوات، فجاز أن يسقط إلى مال مع الإمكان كالخيار في القصاص. ولذلك يقيسون خيار الشفعة على العيب، انظر: «المنتقى شرح الموطإ» (ع/١٩).

وقال ابن بزيزة: "وقاس المالكية والشافعية خيار البيع وخيار الشفعة على خيار الرد بالعيب. انظر: «روضة المستبين» (٩٢٧/٢).



 ◄ تولاًم: (فَهَلْ يُرْجِعُ بِالْجَمِيعِ، أَوْ بِالَّذِي وَجَدَ فِيهِ الْعَيْبَ؟ فَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَنْ يُرُدً الْجَمِيعَ، أَوْ يُمْسِكَ.

ينبغي أن ننتبه قبل إلى قضية مرت؛ والفقه كما هو معلوم بعضه مرتبط ببعض، وهذه القضية هي أنه لا يجوز أن يفرق بين الوالدة وولدها، وأنه جاء في ذلك حديث رسول الله ﷺ، وهو حديث صحيح: "من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة" أ. والعلماء اختلفوا فيما عدا ذلك فيما يتعلق بالإخوة، فبعض العلماء يرى أنهم يدخلون في فيما عدا ذلك فيما يتعلق بالإخوة، فبعض العلماء يرى أنهم يدخلون في

وفي مذهب المالكية يجوز ذلك، وأن التحريم خاص بالتفريق بين الوالدة وولدها، ينظر: اشرح التلقين، للمازري (٩٦٩/٢)، حيث قال: «اختلف العلماء في المستع من التّفرقة، هل ذلك مقصور في الأمّ خاصّة أو يقاس عليها غيرها؟ فمالك كَلِيَّلْلَهُ فصر=

أخرجه الترمذي (١٥٦٦)، وحسنه الألباني في مشكاة المصابيح (٣٣٦١).
 وعدم جواز التفريق بين الوالدة وولدها مسألة إجماع.

يُنظر: «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» لابن المنذر (٢٤٩/١١) حيث قال: • وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على النفرقة بين الولد وبين أمه، والولد فقل لم يبلغ سبع سنين، ولم يستغن عن أمه، غير جائز. قال بجملة هذا القول: وإن اختلف ألفاظ مالك بن أنس، ومن تبعه من أهل المدينة، والأوزاعمي، ومن وافقه من أهل الشام، والليث بن سعد، ومن قال يقوله من أهل مصر، والشافعي وأصحابه، وأحمد بن حنل، وأبو ثور، وأصحاب الرأي.

⁽Y) في مذهب الأحناف بكره التفريق بين الأخوين، ينظر: «الهداية في شرح بداية المبتدئ» للمرغياتي ((٥٤) حيث قال: فريم ملك مملوكين صغيرين أحدهما دو رحم محرم من الآخر لم يفرق بينهما، وكذلك إن كان أحدهما كبيراً و والأصل في قول \$\frac{1}{2}\$: هنن فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامات، ولأن الصغير يستأنس بالصغير وبالكبير والكبير يتعاهده فكان في بيع أحدهما قطع الاستئناس، والمنع من التعاهد وفيه ترك المرحمة على الصغار، وقد أوعد عليه... فإن فرق وبه ذلك وجؤز لفي قرابة الولاد ويجوز في غيرها. وعنه أنه لا يجوز في قرابة الولاد ويجوز في غيرها. وعنه أنه لا يجوز في قرابة بالإجراك وارديو في غيرها. وعنه أنه لا يجوز في حميع ذلك لما روينا، فإن الأمر محله، وإنه الكرم لا يكون إلا في الميم الفناس، والهما: أن ركن الميم صدر من أهله في محله، وإنه الكرامة المحله، وإنه الكرامة المحله، وإنه الكرامة المحله، وإنه الكرامة المحله، وإنه الكرامة المعله، وإنه الكرامة العمله.

يجوز التفريق فيه، كأن يكون اشترى أمًّا وولدها، فحينتذ يردهما جميعًا، وليس له أن يرد واحدة، أما إذا كان مما يجوز أو إذا كانت السلعتان مما يجوز التفريق بينهما، فننتقل إلى الخلاف الذي ذكره المؤلف.

ightarrow قول أَبُو نَوْرٍ $^{(1)}$ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ $^{(7)}$).

هذا الحكم عليها. وأجاز التفرقة بين الضغير وبين أبيه وجدّه وجدّة وسائر قراباته سوى
 الأمّ وحكى ابن المؤاز عن بعض أهل المدينة أنه أضاف إلى الأمّ في هذا الحكم الأب.
 ورأى المنع من التّمرقة بين الولد وأبيه في البيم. ومال إليه بعض أشياخي».

وهذا هو الذي عليه المدهم. قال خليل في مختصره (ص١٤٩) في بيانَ العقود الفاسدة: وَوَتَقَفّرِيقُ أَمُّ فَقَطْ مِنْ وَلَمِهَا، قال الخرشي في شرحه على مختصر خليل (٥/١٧): هواحترز بقوله: فققطا من غير الأم فلا يحرم تفرقة الأب من ولده ولا الأح من أخيه، أو ابن أخيه ولا الجدد أو الجدة من ولد الولد قوله: «أم» أي: ولادة لا أم رضاع؛ لا الأم الخبر بصلحته وأشفق وقوله أم سلمة، أو كافرة غير حربية من ولدها، وإن من زنا وظاهره ولو مجنونًا وأمه كذلك إلا أن يخاف من أحدهما حصول ضرر بالأخرة.

وفي مذهب الشافعية كذلك لا يحرم، يُنظر: «مغني المحتاج»، للشربيني (٣٩٤/٢)، وفيه قال: «ولا يحرم التفريق بيته وبين سائر المحارم كالأخ والعم وإن قوى».

أما في مذهب العجابلة، فيجرم، يُنظر: «طالب أولي النهي»، للرحياني (۲۹۲۷)، حيث قال: «(ولا يفرق) بنحو بيع أو هبة (بين ذوي رحم محرم) كأب وابن، وكأخوين وكمم وابن أخيه، وخال وابن أخته، ولو بعد بلوغ، لحديث: «من فرق بين والله وولاما فرق أله بينه وبين أحبته يوم القيامة. . . ولأن تحريم الغنريق بين والدة وولدها فرق أم من الرحم المحرم، فقس عليه التغريق بين كل ذي رحم محرم، وعلم منه جواز التفريق بين ابني عم أو ابني خال، وبين أم من رضاع وولدها منه، وأحت من رضاع وأخيها، لعلم النص".

- (١) يُنظر: (الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر (٨٧/٦ ٨٨)، حيث قال:
 (واختلفوا في السلعة تشترى فيوجد ببعضها عيب، فقالت طائفة: يأخذها كلها أو بردها كلها، هذا قول شريح، والشعبي. وبه قال الشافعي، وأبو ثوره.
- (۲) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (۲۹۲،۲)، حيث قال: وقال الأوزاعي في العبدين أو الثوبين أو الدابتين وما كان مثل ذلك: إن سمى لكل واحد ثمنًا رد المعيب خاصة وإن لم يسم لكل واحد ثمنًا وجعل جملة النمن لجملة الصفقة قان له أن يرد الجميع، ومن مثال ذلك عنده أن يشتري عشرة أثواب صفقة واحدة بعشرة دنانير، ثم يجد بأحدها عيبًا يرد من مثله فإنه يرد البيع كله، وإن قال: أيمعك هذه المشرة الأواب بعشرة دنانير كل ثوب منها بدنيان فإنه يرد المعيب خاصة.

وهذه رواية للإمام أحمد(١).

◄ تولىًم: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ سَمَّى مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ
 مِنَ الْقِيمَةِ ، فَإِنَّ هَذَا مِمَّا لَا خِلَاتَ فِيهِ أَنَّهُ يَرُدُ الْمَبِيمَ بِعَيْنِهِ فَقَظًا.

نوضح المسألة، فربما تكون ظاهرة، لكنها مع ذلك تحتاج إلى بيان، لو أن إنسانًا اشترى سلعتين فهاتان السلعتان لا تخلوان من أمرين؛ إما أن يشتريهما جميعًا بألف ريال مثلا، ولا يعرف قيمة هذه ولا قيمة هذه، فهذا ما يتكلم عنه المؤلف، فقال فريق من أهل العلم بالرد وقال فريق: لا.

فمن قال بالرد، قال: لأن هذا خالص حقه، وقد وجد فيهما عببًا، فله أن يرد كما لو كانت سلعة منفردة، أو كما كانت سلعتان يعرف قيمة كل واحدة منهما، فله أن يرد ذلك قياسًا على السلعتين معروفتي القيمة، أو على السلعة الواحدة.

وإما أن يشترى سلعتين؛ هذه قيمتها ستمائة ريال، وهذه قيمتها أرجمائة ريال، وحصل العيب في ذات الأربعمائة، فهي التي ترد، وهذه ليست محل خلاف، السلعة التي عرفت قيمتها ولا خلل فيها تبقى، والرد يقصر على السلعة التي فيها العيب.

تولىم: (وَإِنَّمَا الْخِلَاثُ - إِذَا لَمْ يُسَمِّ - وَقَالَ قَوْمٌ: يَرُدُ الْمَعِيبَ
 بِحِصْتِهِ مِنَ الظّمَنِ، وَذَلِكَ بِالتَّقْلِيرِ، وَمِمَّنُ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ سُفْيًانُ الظّورِيُّ،

(١) أي: قول الأوزاعي وأبي ثور من رد الجميع أو إمساكه رواية عن أحمد. ورواية أخرى سيذكرها الشارح من أنه يرد المعب.

يُنظر: «الهداية على ملَّهم الإمام أحمد»، للكلوذاني (ص٢٥٠، ٢٥٠)، حيث قال: فإن اشترى واحد شيئين فوجد بأحدهما عيبًا، فليس له: إلا ردهما أو إمساكهما والمطالبة بأرش العيب، وله: رد المعيب إلا أن يكون مما ينقص بالثيريق كمصراعي الباب أو زوج خف، أو يكون مما لا يجوز التفريق بينهماكالولد مع أبويه فليس له إلا ردهما أو إمساكهما وأخذ الارش.



وَغَيْرُهُ (١). وَرُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ الْقَوْلَانِ مَعًا $(^{\Upsilon})$.

والقول الآخر رواية للإمام أحمد(٣).

- (1) يُنظر: "مختصر اختلاف العلماء"، للطحاوي (١٥٥/١٣)، وفيه قال: "قال أصحابنا: إذا الشرى عبدين صفقة واحدة فلم يقبضها أو واحدًا منهما حتى وجد عبيًا باحدهما رد المعيب خاصة، وقال زفر يرد المعيب قبل القبض وبعده... وقال ابن أيي ليلى يرد المعيب ولم يفرق بين القبض وغيره وكذلك قول الثوري، وانظر: "(الاستذكار»، لابن عبدالبر ((٢٩/٦).
- (۲) يُنظر: "المهذب"، للشيرازي (۱/۱۵)، حيث قال: "وإن اشترى عبدين فوجد بأحدهما عبيًا، فهل له أن يفرده بالرد؟ فيه قولان؛ أحدهما: لا يجوز؛ لأنه تبعيض صفقة على الباتع فلم يجز من غير رضاه. والثاني: يجوز لأن العيب اختص بأحدهما فمجاز أن يفرده بالرد».

والقول الأول هو قول جمهور الشاقعية.

ينظر: "بحر المذهب»، للروياني (٣٤/٤»)، حيث قال: الو اشترى رجل من رجل عبدين في صفقة واحدة فوجد بأحدهما عببًا لم يكن له رد المعيب وإمساك الصحيح، وه قال عامة أصحانا».

وهو مشهور المذهب. يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٧١/٣)، وفيه: «وقد ذكر الرافعي في باب تفريق الصققة أنه لو اشترى عبدين فخرج أحدهما معيبًا ليس له إفراده بالرد على الأظهر».

وعند الإمام مالك: أنه إذا اشترى سلعتين فوجد عيبًا في إحداهما فإنه يود المعيب فقط.

قال ابن القاسم في الرجل يبناع السلع الكثيرة ثم يجد ببعضها عبيًا: "قلت: أرأيت إن المشتريت سلمًا كثيرة صففة واحدة فأصبت بإحدالها عبيًا وليس هو وجه تلك السلع ، وقد قيضت جميع تلك السلع ، أيكون في أن أردها جميعًا في قول مالك؟ قان: لا يكون لك أن ترد في قول مالك إلا تلك السلمة وحدها التي أصبت بها العب. قلت: فإن كنت لم أقيض تلك السلع من البائع فأصبت بسلمة منها عبيًا قبل إن أقيضها من البائع وليس تلك السلمة وجه ذلك الشراء فأردت أن أرد جميع تلك السلم. قال: قال مالك: ليس لك أن ترد إلا تلك السلمة وحدها. قلت: وحواء إن تفيضت أو لم أقيض في قول مالك إنها لمي أن أرد تلك السلمة التي وجدت فيها العيب وحمتها من الشمن إذا لم تكن تلك السلمة التي وجدت بها العيب وجدت الله اللمية قول مالك». انظر: «المدونة» لابن القاسم (٢٥٠/٣). ◄ تولىم: (وَفَرَّقَ مَالِكٌ، فَقَالَ: يُنْظُرُ فِي الْمَعِيبِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ
 وَجْهَ الصَّفْقَةِ وَالْمَقْصُودَ بالشَّرَاءِ رَدَّ الْجَعِيمَ\(\).

وجه الصفقة يعني عينها، وأهم ما فيها، فالصفق قد تكون مشتملة على أنواع عدة، أنت تشتري مثلًا أنواعًا من الكماليات كالبطانيات، وهي مختلفة فبعضها ذات أسعار عالية، وهي قيمة وجيدة الصنع، وبعضها دون ذلك بكثير، فإذا لم يكن الخلل في وجهها، أي: في ذات القيمة المهمة منها فلا أثر له، أما لو كان في وجه السلعة أي: واجهتها التي تواجه بها، فحينتذ يحصل العيب، هذا عند مالك.

وهذا يسمى عند المالكية استحسانًا، والمالكية ـ كما هو معلوم ـ يأخذون بالاستحسان^(١٢)، بل كل العلماء يأخذون به حتى الشافعية، وما قيل

ينظر: «المبدع في شرح المقتم» لابن مفلح (٤/٧٥): «(وإن كان أحدهما معيًا) وأبي اخذ الأرش (قله رده بقسطه من النمن) جزء به في «الوجيزة» لأنه رد للمبيع المعيب من غير ضرر على البائع، كما سبق (وعته: لا يجوز له إلا ردهما أو إمساكهما) لأن في رد المعيب وحده تبيضًا للصفقة على البائع، فلم يكن له ذلك، كما لو كان المبيع مما ينقص بالتغريق، ولم يرجح في «الفروع» شيئًا».

⁽۱) قال ابن القاسم: «قلت: ما قول مالك فيمن اشترى من رجل حيوانًا ورقيقًا وثيابًا وعروضًا كل ذلك صفقة واحدة فأصاب ببعض ذلك عيبًا؟ قال: قال مالك: إن أصاب بأوفع تلك السلع عيبًا ويعلم أنه إنما اشترى تلك السلع لمكان تلك السلمة وفيها كان يرجو الفضل ومن أجلها اشترى تلك السلع رد ذلك البيع كله إلا أن يشاء المشتري أن يحبس ذلك كله، انظر: «المدونة» (٣١/٣)، و«التاج والإكليل» للمواق (٨/٨٤).

 ⁽٢) قال ابن العربي: «والاستحسان عندنا وعند الحنفية هو العمل بأقوى الدليلين». انظر:
 «أحكام القرآن» (۲۷۸/۲).

وقال الباجي في تبيين معنى الاستحسان عند المالكية: "وما قاله أشهب أنه استحسان وليس بقياس إنما يريد بالاستحسان التخصيص بعرف الاستحمال، والقياس عنده حمل اللفظ على عمومه، وإنما ذكرت ذلك ليعرف مقصده في الاستحسان والقياس. «المنتفى شرح الموطا» (١٧٧/٦). وانظر في تفصيل القول في: "المحصول» لابن العربي (ص ١٣٦).

من أن الإمام الشافعي _ كَلَّلْهُ _ لا يرى الاستحسان، فهذا قول غير صحيح؛ لأن الاستحسان الذي رفضه الإمام الشافعي، بل رفضه الأئمة جميعًا، هو الاستحسان الذي يبنى على الهوى، فليس الاستحسان أن تأخذ بما يتفق مع هواك ورغباتك، فليس للإنسان في أمور الشريعة أن يستحسن ما يرى أنه موافق لرغباته ومشاربه وهواه، وإنما الاستحسان المجائز هو الذي يبنى على أصل من أصول الشريعة، ولذلك فمن يقرأ كتاب «الأم» للإمام الشافعي يجد أنه نفسه بقلمه ينص على الاستحسان، يقول: أستحسن في أجرة الصانع كذا، في أجرة الخياط كذا، فالشافعي نفسه يستحسن.

وأما ما نسب إلى الشافعي: "من استحسن فقد ابتدع"، المقصود به الاستحسان في شريعة الله، فالذين يجتهدون في أمور العقيدة أو في الأحكام الجلية دون أن يكون عندهم دليل ولا حجة وبرهان، فيجتهدون في مسائل ليست موضع اجتهاد وليسوا من أهل الاجتهاد، هؤلاء هم الذين يقعون في الاستحسان الذي لا يختلف مع أصول الشريعة، إذا بني على أصل صحيح، ورد إلى مقاصد الكتاب والسنة وإلى أصولهما، فهو حجة معمول بها".

⁽١) يُنظر: «الرسالة» للشافعي (٢٤/١)، حيث قال: «... وكذلك أخبرهم عن قضائه قفال: ﴿ أَيْشَا الْإِنْمُ أَنْ يَرْقُ مُنْكَى ﴿ فَيْهِ مُنْكَى ﴿ وَهَلَا اللّٰهِ لا يُؤْمِر ولا يُنهي، وهذا يدل على أنه ليس لأحد دون رسول الله أن يقول إلا بالاستدلال بما وصفت في هذا، وفي المُغدل، وفي جزاء الصيد، ولا يقول بما استحسن، فإن القول بما استحسن شيءٌ يُحدِيدُ لا على مثال سبق.

⁽٢) يُنظر: (الآمة الشافعي (٧) - (٩٩٠٩)، حيث قال: ٩... نقلت له: ليس لمي ولا لعالم أن يقول في إياحة شيء ولا حظره ولا أخذ شيء من أحد ولا إعطائه إلا أن يقد ذلك نشأ في كتاب الله أو سنة أو إقماع أو خبر يلزم، قما لم يكن داخلًا في واحد من هذه الأخبار فلا يقبون ليا أن نقوله بما استحسا ولا بما خطر على قلوبنا ولا نقوله إلا قياسًا على اجتهاد به على طلب الأخبار اللازمة، ولو جاز لنا أن نقوله على غير مثال من قياس يعرف به الصواب من الخطأ، جاز لكل أحد أن يقول معنا بما خطر على باله، ولكن علينا وعلى أهل زماننا أن لا نقول إلا من حيث وصفت، فقال الذي أعرف أن القول عليك ضبق إلا بأن يتسع قياسًا كما وصفت،

◄ قولى: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجْهَ الصَّفْقَةِ رَدَّهُ بِقِيمَتِهِ).

أنت تقول واجهة البيت يعني أحسن ما في البيت مظهرًا، فيكون أحسن ما في البضاعة هو وجهها.

◄ قولام: (وَقَرَّقَ أَبُو حَنِيفَةَ تَفْرِيقًا آخَرَ، وَقَالَ: إِنْ وُجِدَ الْعَيْبُ قَبْلَ الْقَيْضِ رَدَّ الْمَعِيبَ بِحِصَّتِهِ مِنَ الْقَيْضِ رَدَّ الْمَعِيبَ بِحِصَّتِهِ مِنَ النَّمْنِ\\\. النَّمْنِ\\\.
 النَّمْنِ\\\.

هو لا يثبت إلا بالقبض.

 ◄ تولى، (ففي هذه المسألة أربعة أقوال، فحُبَّةُ مَنْ مَنعَ التَّبْعِيضَ في الرَّدِّ (٢).

يعني الرد مطلقًا، وهم من ردوا التفصيل الذي ذكره المالكية، وأيضًا قبل القبض وبعده الذي هو قول الحنفية.

تولى : (أنَّ الْمُرْدُودَ يُرْجَعُ فِيهِ بِقِيمَةٍ لَمْ يَتَقِقْ عَلَيْهَا الْمُشْمَرِي وَالْبَائِعُ، وَكَذَلِكَ الَّذِي يَبْقَى إِنَّمَا يَبْقَى بِقِيمَةٍ لَمْ يَتَقِقَا عَلَيْهَا. وَيُمْكِنُ أَنَّهُ لَوْ

⁽١) يُنظر: "المبسوطة للسرخسي (٧٥/١٣)، حيث قال: "وإذا اشترى عدل زطي بشمن واحد أو كل ثوب بعشرة أو كر حنطة أو خادمين، فحدث في شيء من ذلك عيب قبل أن يقبضه، أو كان العيب فيه غطم به، فليس أبد إلا أن يوه كله أو يأخذه كله؛ لما في رد البعض من تفريق الصفقة قبل التمام... وأما إذا علم بالعيب بعدما قبضهما، فله أن يرد المعيب خاصة، وقد لزومه البيع في الآخر بحصته من اللمن إلا على قول زفر فإنه يقول: يردهما إن شاء لأن ضم الجيد إلى الرديء عادة ظاهرة في البيع، فلو رد الرديء باعضة خاصة تضرر به البائع فلدفع الضرر عنه إما أن يردهما أو يمسكهما كما في الرد بخيار السرط والرؤية، ولكنا نقول: حق المشتري بعد النبض في المطالبة بسليم الجزء القائت ولأجله يتمكن من الردة.

 ⁽۲) الذين قالوا بالتبعيض، وهو رد المعيب: الأحناف، ومالك ـ كما سبق عنه في المدونة فيمن اشترى سلعتين وكانت إحداهما معيبة ـ وهو قول عند الشافعية والحنالة.

بُعُضَتِ السِّلْمَةُ لَمْ يَشْتَرِ الْبُعْضِ بِالْقِيمَةِ الَّتِي أُقِيمَ بِهَا. وَآمًا حُجُّةُ مَنْ رَأَى الرَّقَ فِي النَّقُومِمُ صَرُورَةٍ، فَأَقِيمَ فِيهِ النَّقُومِمُ وَالنَّقُومِمُ صَرُورَةٍ، فَأَقِيمَ فِيهِ النَّقُومِمُ وَالنَّقُومِمُ الْبَيْعِ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْقِيمَةُ (الْ وَأَمَّا تَفْرِيقُ مَالِكِ بَيْنَ مَا هُوَ وَجُهُ الصَّفْقَةِ، أَوْ عَيْرُ وَجُهِهَا؟ فَاسْتِحْسَانٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ فَلِكَ الْمَعِيبَ إِذَا لَمْ بَكُنْ مَقْصُودًا فِي فَاسْتِحْسَانٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ فَلِكَ الْمَعِيبَ إِذَا لَمْ بَكُنْ مَقْصُودًا فِي المُسْتَوِي أَوْ الْبَائِعِ، وَأَمَّا عِنْدَمَا يَكُونُ مَقْصُودًا، أَوْ جُلَّ الْمَبِعِ فَيَعْظُمُ اللَّهِي أَقِيمَ هِ إِرَادَةَ المُسْتَوِي أَوْ الْبَائِعِ، وَأَمَّا عِنْدَمَا يَكُونُ مَقْصُودًا، أَوْ جُلَّ الْمَبِعِ فَيَعْظُمُ اللَّهِي أَلِيمَ وَيَعْمَلُمُ اللَّهِي فَيَعْظُمُ اللَّهِي أَلِيمَا الشَّرِعُ فَيَعْظُمُ اللَّهِي أَوْمَا وَلَاكَ المَعِيمَ وَيَعْفَلُمُ اللَّهِي أَوْمَا عَنْدَا لَهُ عَلَيْمَ اللَّهِ الْمَالِمَةُ فَيْ وَلَيْمَ اللَّهِ الْمَالِمِيمَ فَيَعْظُمُ اللَّهِي أَوْمَا وَالْمَالِمُ اللَّهُ وَلَيْمَ اللَّهُ الْمُعَلِمُ اللَّهُ وَالْمَالِمِ اللَّهُ اللَّهِ الْمَالِمِ فَيْمُولُومُ اللَّهُ الْمُعَلِيمَ فَيْعُومُ اللَّهُ الْمَالِمُ اللَّهُ فَيْ النَّهُ وَالْمَالِمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ الْمَالِمُ اللَّهُ الْمُعْمَالُمُ اللَّهُ الْمُعْمِقَامُ الْمُعْلِمُ فَيْعَامُ اللَّهُ وَالْمَالِمُ الْمُؤْلِقُومُ اللَّهُ الْمَلِيمِ فَيْعَلِمُ اللَّهُ الْمُعْمَالُمُ اللَّهُ الْمُعْمِلُومُ اللَّهُ الْمُعْمِلُومُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَمُ اللَّهُ الْمُعْمِلُومُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلُمُ الْمُعْلَمُ اللَّهُ الْمُعْمُومُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُعْمِلُومُ الْمُعْلِمُ الْمُعْمُومُ الْمُؤْمِلُمُ الْمُؤْمِلُهُ الْمُعْمُومُ الْمُعْلَمُ الْمُعُمْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُعْمِلُمُ الْمُعْمُلُمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْمِلِيمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْمِلِيمُ الْمُؤْمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْمُومُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُ

كأنه يقول: ما ذكر عن مالك كلَلْله ليس له دليل، لكن دليل مالك دليل اجتهادي، كأن مالكًا كلَلله استمد ذلك من روح الشريعة، فاستحسنه، فرأى أن السلعة تختلف؛ لها واجهة ولها ظهر، والقيمة دائمًا تكون في واجهتها، أي: أن أغلاها ثمنًا أهمها مكانة، فهو استحسن هذا التفصيل الذي ذكره.

يعني: إذا لم يكن الخلل في الواجهة.

وهذا في المبيع الذي حصل فيه عيب يوجب الرد، أو يوجب رد فرق الخلل الذي حصل فيه، وهو ما نعرفه بالأرش أو بقيمة النقص، هذا هو المراد الذي تكلم عنه المؤلف، والمؤلف قسمه إلى قسمين:

القسم الأول: أن يقف المشتري على عيب في المبيع، ويكون قد طرأ على المبيع عيب آخر، وهذا ما سيتكلم عنه.

القسم الآخر: ما يحصل من عيب ينشأ ويجد عند المشتري.

وقد أشرنا إشارة لطيفة إلى الاستحسان، وبينا أن العلماء يأخذون به، وإن ذكر عن بعضهم كالإمام الشافعي أنه لا يأخذ به، إلا أننا بينا

⁽١) سبق ذكر هذا في بيان مذاهبهم.

وجهة الإمام الشافعي، وأنه ـ كَلَاللَهُ ـ في حقيقة الأمر يأخذ به، لكنه ـ رحمه الله تعالى ـ لا يأخذ بالاستحسان الذي لا يبنى على أصل من أصول الشريعة، وهذا هو منهج الأثمة جميعًا.

◄ تولكم: (وَاخْتُلِفَ عَنْهُ مَلْ يُعْتَبَرُ تَأْثِيرُ الْعَيْبِ فِي قِيمَةِ الْجَعِيعِ أَوْ
 فِي قِيمَةِ الْمَعِيبِ خَاصَّةً (١٠) وَأَمَّا تَفْرِيقُ أَبِي حَنِيفَةَ بَيْنَ أَنْ يَقْفِضَ أَوْ لَا
 يُشْبِض، فَإِنَّ الْقَبْضَ عِنْدَهُ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ تَمَام الْبَيْع).

هذا في الحقيقة لم يكن شرطًا عند أبي حنيفة وحده، بل هو شرط عند الأثمة جميعًا، ولقد اطلعنا على أحاديث كثيرة في ذلك تكرر مرورها، ومنها قوله ﷺ: "من اشترى طعامًا فلا ببعه حتى يستوفيه"، وفي رواية: "حتى يقبضه" ومعنى "يستوفيه" يقبضه (").

◄ تولىمَ: (ومَا لَمْ يُفْبَضِ الْمَبِيعُ فَضَمَانُهُ عِنْدُهُ مِنَ الْبَائِعِ، وَحُكْمُ
 الإشنيخقاقِ في هَذِهِ الْمُشْأَلَةِ حُكُمُ الرَّدِ بالْعَثِبِ)⁽⁷⁾.

⁽۱) يُنظر: «المدونة» لابن القاسم (٤٩٤/ ٢٥٠٠)، حيث قال: «قال مالك في الرجل يبيح الدار ثم يجد المشتري بها عببًا، أو يستحق منها شيء» قال: إن كان الذي وجد به عبيًا واستحق من الدار المغليم... فإن ذلك عبر المستحق من الدار المغليم... فإن ذلك يرجع بحصته من الدار وبلارة والمنافق الميغ عبا بي وإن كان جل ذلك وده. فكذلك الفسمة والدار الواحدة والدور الكثيرة إذا أصاب بها عيبًا، سواء على ما فسرت لك، إن كان الذي أصاب العيب بحصته من الشمن، ويلزمه ما الذي أصاب العيب بحصته من الشمن، ويلزمه ما أي يوبيه يديه فيساركه في، فإنما له قيمة ذلك ذهبًا أو ورقًا، كان حظ صاحبه ثن قيمة ما يقي في يده، ولا يرجع على صاحبه الذي يصيبه من قيمة ذلك ذهبًا أو ورقًا، كان حظ صاحبه ثناك أو فائلًا: قلت: وكذلك لو اقتسماه... فأصاب احدهما في بعض ما صار له عبيًا، فأصاب ذلك في الجوهر وحده أو في بعض العطر، أيكون له أن يرج جميع ما صار له في نصيبه أو يرد هذا الذي أصاب به الرب وحده؟ قال: ينظر في ذلك، فإن كان الذي أصاب به الرب هو حده عا صار له أي مستحبه بحال ما وصفت لك، وإن كان الذي أصاب به الرب وحده عما صار له أي مسيح، عالم ما وصفت لك، وانظر: «الشرح الكبير للشيخ الدرير وحائية الدموقي (١٩٣٣/ ١٣٤ - ١٩٣٥).

⁽٢) سبق تحرير هذه المسائل وتخريج الأحاديث.

⁽٣) ذكر السرخسى سبب اختيارهم وتفريقهم بين قبل القبض وبعده، فقال: «لو حدث=

تولىم: (وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ النَّانِيَةُ: فَإِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي رَجُلَيْنِ
 يَيْنَاعَانِ شَيْئًا وَاجِدًا فِي صَفْقَةِ وَاجِدَةٍ فَيَجِدَانِ بِهِ عَيْبًا).

مر في مسألة سابقة اشتراء رجل أكثر من مبيع، والكلام هنا عن شريكين ابتاعا أي: اشتريا بيمًا مشتركًا بينهما، واكتشف في هذا المبيع خلل، واختلف المشتريان؛ فأحدهما يريد الرد، يريد الفسخ والآخر يريد بقاء السلعة، أحدهما يرى أن هذا العيب خلل يؤثر في السلعة، والآخر يرى بقاءها وربما يرى الآخر أن يأخذ أرش النقص، فما الحكم هنا؟ هل الذي يخلب رأيه في هذه المسألة هو المطالب بالرد أو الذي يرى بقاء المبيم؟

لا شك أن العيب خلل، وأنه إذا كان قد علم به البائع فهو آثم في ذلك؛ لأنه يعتبر مدلسًا، وقد سبقت الأحاديث التي وردت في ذلك.

﴾ قولآم: (فَيُرِيدُ أَحَدُهُمَا الرُّجُوعَ، وَيَأْبَى الْآخَرُ).

يريد أحدهما الرجوع بأن يمتنع ويقول: لا أريد المبيع، فيرد المبيع إلى صاحبه ويريد الفسخ.

عيب قبل أن يقيضه أو كان العيب فيه فعلم به، فلبس له إلا أن يرده كله أو يأخله كله في رد البعض من تفريق الصفقة قبل التمام، ولأن الرد بالعيب قبل القبض بينزلة الرد ينجيار الشرط وخيار الرؤية، ولهانا يغيرد الراد به من غير قضاء ولا رضاء وهذا؛ لأنه لا حصة من الثمن قبل القبض فهو مجرد خيار بيت له ليدفع به الضرر عن نفسه لا حصة للجزء الفاقت من المثمن قبل القبض؛ لأنه وصف فلا يمكن من الحياد في نفسه لا حصة للجزء الفاقت عن المثمن قبل القبض؛ لأنه وصف الا يمكن من العيب قبل القبض كالمحبوجد عند العقد؛ لأن المبيع في ضمان الباغ ... وأما إذا علم بالعيب بعدما قبضهما فله أن يرد العيب خاصة، وقد لزمه البيع في الآخر بحصته من الثمن، فإن حق المشتري بعد القبض في المطالبة بتسليم الجزء الفائت ولأجله يتمكن من الرد؛ ولهذا إذا تعذر الرد رجع بحصة العيب من الثمن وهذا المعين تقتصر على العيب فلا يتعدى حكم الرد إلى محل آخرة. انظر: «الميسوط» (الام).

_ _ شرح بداية المجتهد على المج

◄ تولىم: (فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لِمَنْ أَرَادَ الرَّدَّ أَنْ يَرُدَّ^(١)، وَهِيَ رِوَايَةُ
 إبْنِ الْقَاسِم عَنْ مَالِكٍ، وَقِيلَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْدَّ^(١)).

في هذه المسألة مذهبان:

الأول: إذا طالب أحد المشتريين بالرد فله ذلك؛ لأنه صاحب حق، ومن حقه أن يطلب رد السلعة حتى وإن شاركه غيره فيها، وهو مذهب الإمام الشافعي، ورواية عن الإمامين مالك وأحمد^(۲۲).

- (١) يُنظر: «المهذب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي (١٩/٥)، حيث قال: «وإن ابتاع اثنان عبدًا فأراد أحدهما أن يمسك حصته وأراد الآخر أن يرد حصته جاز؛ لأن البائع فرق الملك في الإيجاب أهما، فجاز أن يرد عليه أحدهما دون الآخر كما لو باع منهما في صفقتين، فإن مات من له الخيار انتقل إلى وارثه؛ لأنه حق لازم يختص بالمبيع فانتقل بالموت إلى الوارث كحبس المبيع إلى أن يحضر الثمن، فإن كان له وارثان فاختار أحدهما أن يرد نصيبه دون الآخر لم يجز؛ لأنه تبعيض صفقة في الرد فلم يجز من غير رضا البائع كما لو أراد المشتري أن يرد بعض المبيع». وانظر: «الحاوي الكبير»، للماوردي (٤٨٦٨).
- (Y) يُنظر: «المنتقى شرح الموطا»، للباجي (١٨٦٤)، حيث قال: «وإذا ابناع رجلان عبدًا في صفقة واحدة فاطلما على عيب ثبت لهما خيار الرد بالعيب، فإن أراد أحدهما الرد وأبى منه الثاني فعن مالك في ذلك روايتان إحداهما له ذلك وهي رواية ابن القاسم ويها قال الشافعي، وروى عنه أشهب ليس له ذلك، وبه قال أو حنيقة،

(٣) سبق ذكر مذهب الشافعي ورواية ابن القاسم عن مالك.

أما رواية أحمد، فينظر: «الروايتين والوجهين»، لأبي يعلى ابن الفراء (٣٣٧/١) حيث قال: ولو إيتاع نفسان من رجل شيئًا؟ مثل العبد والثوب، فأصاب به عيبًا، فأراد احتُمعا الروَّ والآخرُ الإمسانُ، هل له ذلك؟ على روايتين، كما لو كان المشتري والنين المشتري النين المشتري النين فلاحلهما عيبًا. وعندي أنه إذا كان المشتري النين فلاحلهما بأن يرد قدر حصته رواية واحدة، وإنما الروايتان فيما إذا كان المشتري مواحدًا؛ لأن أحمد تكلَّلُهُ قرق بين هذه المسألة وبين التي قبلها في رواية ابن القاسم في رجلين اشتريا ثوبًا من رجل صفقة واحدة فوجدا به عيبًا قرضي أحدهما ولم يرض الآخر فإن شاء رد نصفه على البابع، قبل له: فإنا اشتراهما صفقة واحدة فوجد باحدها عيرا بأخر فلا يشبه شراء واحد للوبين الثين فقد فرق أحمد حلكوبين الثين بفقد أحده الوبين الثين فقد أحده أحدها ورن الآخر فلا يشبه شراء واحد للوبين الثين فقد أحده أو أحدد أن أحدد الكوبين الثين فقد أحدد أن أحدد الوبين الثين فقد أحدد التوبين الثين فقد أحدد القلاد العربين الثين فقد أحدد التوبين الثين فقد أحدد التوبين الثين فقد أحدد الله المسائين بلفظ واحده المناسبة المسائين بلفظ واحده المناسبة المسائين بلفظ واحده المناسبة المسائين بلفظ واحده المناسبة المناسبة الشيئة المسائين بلفظ واحده المسائين بلفظ واحده المناسبة المسائين بلفظ واحده المناسبة المسائين بلفظ واحده المناسبة المسائين بلفظ واحده المناسبة المناسبة المسائين بلفظ واحده المناسبة المناسبة

الثاني: ليس له الرد، وهو مذهب أبي حنيفة(١)، ورواية أخرى عن الإمامين مالك وأحمد(٢).

> ففي المسألة خلاف بين الأثمة الأربعة رحمة الله عليهم. ➤ قولك: (فَمَنْ أَوْجَبَ الرَّدَّ شَبِهُهُ بِالصَّفْقَتَيْنِ الْمُفْتَرِقَتَيْنِ).

سبق الكلام عن الصفقتين المختلفتين، وذلك أن يشتري إنسان صفقتين مختلفتين، كل صفقة على حدة، فإذا وجد في هذه عيب وفي هذه عيب، وقد فصلنا القول فيها بأن هناك فرقًا بين أن تشتري صفقتين جملة واحدة دون أن تحدد ثمن كل واحدة، وبين أن يعرف ثمن كل واحدة، ففي حالة معرفة سعر كل واحدة، فهذا لا خلاف فيه بين العلماء أن ترد السلعة التي فيها العيب.

أما إذا لم يعرف ففيه الخلاف الذي مضى، ولكنا أيضًا نبهنا إلى قضية لم يعرض لها المؤلف، وأنه يشترط في ذلك ألا يكون مما لا يجوز فيه التفريق بين المبيعين؛ كوالدة وولدها، عملاً بحديث الرسول ﷺ حيث قال: (من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة» يعني في بيع الرقيق (٣).

. > تولىم: (لِأَنَّهُ قَدِ اجْتَمَعَ فِيهَا عَاقِدَانِ⁽¹⁾؛ وَمَنْ لَمْ يُوجِبُهُ شَبَهَهُ بِالصَّفْقَةِ الْوَاحِدَةِ إِذَا أَزَادَ الْمُشْتَرِي فِيهَا تَبْعِيضَ رَدَّ الْمُبِيعِ بِالْعَنْبِ⁽⁰⁾.

علة من قال بالرد من أهل العلم ـ كما ذكرت قبَّل ـ أنْ كل واحد من الشريكين صاحب حق، فإذا طالب أحدهما بالرد وكان للرد سبب وهو

⁽۱) يُنظر: «التجريد» للقدوري (۲٤٦٢/٥)، حيث قال: قال أبو حنيفة: إذا اشترى رجلان من رجل عبدًا بشرط الخيار، أو ثبابًا ولم يرياها، أو وجدا به عببًا؛ لم يجز لأحدهما رد نصيبه دون الآخر. وقال أبو يوسف، ومحمد: لكل واحد منهما الرد دون صاحبه، وبه قال الشافعي.

⁽۲) سبب ذكر رواية أشهب عن مالك ورواية أحمد.

 ⁽٣) سبق تحرير هذه المسألة، وتخريج الحديث.
 (٤) سبق ذك التعليل عند تحديد مذهب الشافعة.

 ⁽٤) سبق ذكر التعليل عند تحرير مذهب الشافعية.
 (٥) يُنظر: «التجريد» للقدوري (٧٤٦٣ ـ ٣٤٦٣) حيث قال: «فالدليل على أن العقد=

وجود العيب الذي يقتضي الرد ـ فله ذلك؛ لأن هذا هو خالص حقه، ومن حقه أن يطالب به.

ومن قال ليس له ذلك فعلته أن الحق مرتبط بالاثنين، مشترك بينها، فإذا طالب أحدهما بالرد وامتنع الآخر فحينتذ لا يكون الرد، وغير ذلك تغليب لأحد الطرفين.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الْفَضَلُ الاِرَابِعُ فِي مَعْرِفَةِ أَصْنَافِ التَّغَيُّرَاتِ الْحَادِثَةِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَحُكْمِهَا)

هذا الفصل في بيان أصناف التغيرات عند المشتري وبيان أحكامها، وأن التغير قد يكون بزيادة أو بنقص، وربما كان بعيب من العيوب، والعيب قد يكون في البدن، أو في الخُلُق الذي يعبر عنه المؤلف بالنفس، وربما كان العيب يسيرًا لا أثر له.

 تولى: (وَأَمَّا إِنْ تَغَيَّرُ الْمَسِيعُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَلَمْ يَعْلَمُ بِالْعَشِ إِلَّا يَعْدَ تَغَيَّرِ الْمَهِيعِ عِنْدَهُ: فَالْحُكُمُ فِي ذَلِكَ يَخْتَلِفُ عِنْدَ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ
 يحسب التَّغيرِ).

[—] صفقة واحدة: أنه إيجاب واحد بثمن واحد كأنه صفقة، كما لو كان المشتري واحدًا، ولأن المبيع جملة واحدة، والثمن جملة واحدة؛ فوجب أن تكون الصفقة واحدة، أصبه: إذا المتراه وإحدة، أولم. لا يتملم، ولأن البائع لو أواد تغريق الصفقة تبدئ الإيجاب؛ أصله: إذا كان المشتري واحدًا فياعه نصف العبد بثمن السمفة تمنى، فلما جمع الإيجاب دل على أنه أراد جميع الصفقة، وإذا ثبت أن المقد صفقة واحدة لم يجز قبول أحدهما؛ لأن في ذلك تفريق الصفقة على البائع في الإنمام فلا يجوز، كالمشتري، ولأن البائع أوجب اليع بجملة المبيع بجملة الثمن فلم يصح القبول في بعض الثمن، أصله: المشتري الواحدة.

يشير المؤلف هنا إلى مسألة وهي إذا ما تعيب المبيع عند المشتري، ثم تبين أن به عيبًا آخر كان قد حصل عند البائع، ولم يعلم به _ أو لم يكتشفه _ إلا بعد حصول هذا العيب؛ فإن كان البائع قد علمه وكتمه فهو آثم وإلا فلا إثم عليه؛ لكن اختلفوا: هل يرد المشتري المبيع، أو يأخذ أرش النقص؟ إذ قد صار في المبيع عيبان؛ عيب حصل عند البائع، وعيب طرأ عند المشتري.

تولىم: (فَأَمَّا إِنْ تَغَيَّر بِمَوْتٍ أَوْ فَسَادٍ أَوْ عِنْتٍ: فَفُقْهَاءُ الْأَمْصَارِ
 عَلَى أَنَّهُ فَوْتُ(١٠).

إذًا هذه أحوال لم يتبين العيب فيها إلا بعد أن خرج المبيع من ملكه أو انتقل إلى مالك آخر، وفقهاء الأمصار على أنه فوت؛ أي: سقط حقه؛ لأنه خرج من ملكه فلا يطالب به.

◄ تولات: (وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِع بِقِيمَةِ الْمَيْبِ)^(٣).

⁽¹⁾ القوت في اللغة: هو ذهاب الشيء، والتفاوت الاختلاف والاضطراب. وهذا الأمر لا يُفتات: أي: لا يقوت. انظر: «المحكم والمحجل الاظلم» لابن سيده (٩/ ٥٤٠). أما في الاصطلاح فهو: تضبيع منفعة العين المملوكة كإمساك عين لها منفعة يستأجر لها. انظر: «التوفيت على مهمات التماريف» للمناوي (ص ٢٩٠).

⁽٢) يُنظر: «التجريد» للقدوري: (٢٤٧٤/٥) قال: قال أصحابنا: إذا اشترى عبدًا فقتله، أو طعامًا فأكله، ثم اطلع على عيب، لم يرجع بأرشه. وقال أبو يوسف ومحمد: يرجع في الأكل، ولا يرجع في القتل، وقال الشاخعي: يرجع فيهال لغا: أنه بيع تم نقل الملك فيه بفعل مضمون من جميع الأحوال؛ فلم يكن له الرجوع بأرش العبب. أصله: إذا وهبه وإذا أمسكه وقال: لا أرده إذا عتق؛ لأن العتق ليس بفعل مضمون في جميع الأحوال؛ ألا ترى: أنه لا يضمن حال الاعتبار، ولا يضمن المريض إذا أعتق في مرض موته..

 ⁽٣) مذهب الأحناف، يتطفر: (تبيين الحقائق؛ لفخر الدين الزيلعي (٣٥/٤، ٣٦)، حيث قال: ((أو مات العبد أو أعتقه) أي: الخياطة ونحوها لا تمنع الرجوع بنفصان=

_ ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾ _____

يعني: يرجع عليه بأرش العيب إذا تأكد من أن العيب لم يكن طارئا ولا حادثًا؛ وإنما حصل عند البائع، ويستدل على ذلك بعلاماتٍ تدل على قدمه؛ كجرح عميق اندمل، أو شجة، أو غير ذلك، فإن هذه من الأدلة التي تدل على قدم ذلك العيب.

تولىم: (وَقَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: لَا يَرْجِعُ فِي الْمَوْتِ وَالْمِثْقِ بِشَيْءٍ) (١٠).

= العب، كما لا يمنع البيع بعد الزيادة على ما تقدم، وكما لا يمنع موت العبد وإعتاقه أمّا الموت قاتما لا يمنع فلأن الملك يتهي به؛ لأن الملك في محل العياة ثبت باعتبارها فيتهي بانتهاتها وامتناع رده على البائع حكمي لا يغمل من المشتري، فلا يمنع الرجوع بالنقصان، وأما الإعتاق فالمراد به إعتاق وجد منه قبل العلم بالعب، وإن اعتقه بعد العلم به فلا يرجع بالنقصان؛ لأن إقدامه على الإعتاق يدل على رضاه به.

وملّمب المالكية، يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (۲۸۲، ۲۸۲) حبث قال: «قال وملّمب المالكية، يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (۲۸۳، ۲۸۲) حبث فاحقه، مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن كل من ابناع وليدة فحملت أو عبدًا فاعتقه، وكل أمر دخله القوت حتى لا يستطاع رده فقامت البيئة أنه قد كان به عيب نند الذي باعد أو ماليات أو غيره، فإن العبد أو الوليدة يقوم ويه العيب الذي كان به يوم الشراه، فيرد من الثمن قدر ما بين قيمته صحيحًا وقيمته وبه ذلك العيب، قال أبو عمر: «على هذا جمهور العلماء» وهو قول الثوري والأوزاعي والنافعي وأبي ثور».

ومذهب الشافحية، يُنظر: «العزيز شرح الوجيز» للرافعي (٣٤٢٨) حيث قال: «إذا المالماء أو الشام أو الشام أو كل الطعام أو خرج عن أن يقل الشياب أو أكل الطعام أو خرج عن أن يقبل النقل من شخص إلى شخص، كما إذا أعنق العبد أو ولد الجارية أو وقف الضيعة، ثم عوف كونه معيبًا، فقد تعذر الرد لفوات المدود؛ ولكن يرجع على البائع بالأرش،

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتني (٢٠/٣)، ٤١)، حيث قال: «(وإن باع عبدًا بأمة) بشرط الخيار (فمات العبد) قبل انقضاء أمد خيار، (ورجد بها) أي الأمة (عبيًا؛ فله ردها) على باذلها، بالعيب كما لو لم يتلف العبد (ويرجم بقيمة العبد)

على مشتر لتعذر رده. وانظر: «العدة شرح العمدة» لبهاء الدين المقدسي (ص٢٥٥). (١) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٨٥/٦) حيث قال: «وقال عطاء بن أبي رباح: لا يرجم في الموت ولا في العتق بشرع. فاستثنى عطاء الموت والعتق، فإنه لا يرى فيهما الرد.

◄ تولىم: (وَكَذَلِكَ عِنْدَهُمْ حُكْمُ مَنِ اشْتَرَى جَارِيَةً فَأَوْلَدَهَا. وَكَذَلِكَ التَّدْبِيرُ عِنْدَهُمْ، وَهُوَ الْقِيَاسُ فِي الْكِتَابَةِ)(١).

يعني كذلك المكاتب يلحق أيضًا بمثل هذه المسائل.

◄ قولكم: (وَأَمَّا تَغَيُّرُهُ فِي الْبَيْعِ: فَإِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِيهِ: فَقَالَ أَبُو

(١) مذهب الأحناف، ينظر: «المبسوط» للسرخسي (١٠٠/١٣) حيث قال: «وإذا اشترى جارية فأعتقها أو دبرها أو ولدت له، ثم وجد بها عينا، فليس له أن يردها لبطلان مئك فيها وخروجها من أن يكون محلًا للنقل من ملك إلى ملك، وفي القياس ليس له أن يرجع بنقصان العيب؛ لأن تعذر الرد كان بغمل المشتري فهو كما لو قبلها؛ وهذا لأنه لما اكتسب سببًا يتعذر الرد فيه كان حابسًا لها حكمًا، فكأنها في يده يحبسها ويريد الرجوع بنقصان العيب، وفي الاستحسان يرجع بنقصان عيبها؛ لأن ملكه تقرر فيها بما صنع ...».

ومذهب المالكية، يُنظر: «التهذيب في اختصار المدونة» للبراذعي (۲۷۹٫۳) حيث قال: «قال مالك: ومن ابتاع أمة بيمًا صحيحًا وبها عيب لم يعلم به حتى ماتت، أو أعتقها، أو تصدق بها، أو وهبها لغير ثواب، أو كانتها، أو دبرها، أو ولدت منه، فذلك فوت يوجب له الأن قيمة العيب».

ومذهب الشافعية، يُنظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للبغري (١٤٥٠٣) حيث قال: «إذا وجد المشتري بالمبيع عبيًا بعدما هلك في يده؛ بموت أو قتل، أو كان طمامًا أكله أو عبدًا أعتقه أو جارية قد استولدها، أو دارًا أوقفها ليرجع بالأرش؛ وهو أن يرى كم انتقص من قيمته بسبب العيب؛ فيرجع بتلك النسبة من النمن؟.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: فشرح منتهى الإرادات للبهرتي (٥٠/٢) حيث قال:
«(ومن باع قُنًا) عبدًا أو أمة ولو مديرًا ونحوه؛ (تلزمه عقوبة من قصاص أو غيره)
كحد (ممن يعلم ذلك) أي لزوم العقوبة له، (فلا شيء له) لرضاه به معيبًا (وإن علم) بذلك (بعد البيم، خير بين رد) وأخذ ما دفع من ثمن. (و) بين أخذ (أرش) مع إمساك كسائر العيوب، (و) إن علم مشتر بذلك (بعد قتل) قصاصًا أو حدًا
(يعين أرش) لتعدّر الرد، فيقوم لا عقوبة عليه ثم وعليه العقوبة ويؤخذ بالفسط من الشية.

خينِفَةً $^{(1)}$ وَالشَّافِعِيُّ $^{(7)}$: إِذَا بَاعَهُ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ، وَكَذَلِكَ قَالَ اللَّبْكُ $^{(7)}$).

يعني: تغيره بعد بيعه، ولم يتبين العيب إلا بعد الانتقال إلى المشتري الآخر.

قوله: (فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ...) وكذلك الإمام أحمد^(٤)، وهذا هو قول الجمهور.

تولىم: (وَأَمَّا مَالِكٌ فَلَهُ فِي الْبَيْعِ تَفْصِيلٌ: وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ
 يَبِعَهُ مِنْ بَايْهِمِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرٍ بَايْهِهِ).

«من بائعه»، أي: من الذي اشتراه منه أو من غيره.

> قولة: (وَلَا يَخْلُو أَيْضًا أَنْ يَبِيعَهُ بِمِثْلِ الثَّمَنِ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ).

فإن باعه بمثل الثمن أو أكثر فلا أثر إذن للعيب، وإنما يظهر تأثير العيب إذا باعه بأقل من الثمن الذي اشتراه به، والمالكية مختلفون في هذه المسألة على عدة أقوال سيشير إليها المؤلف، وقد خالف المؤلف منهجه في باب البيوع، فبدأ يفصل في فروع مذهب مالك.

> قولَى: (فَإِنْ بَاعَهُ مِنْ بَاثِمِهِ مِنْهُ بِمِثْلِ الثَّمَنِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ بِالْعَيْبِ،

 ⁽١) يُنظر: ابدائع الصناع، للكاساني (١٩٩/٥) حيث قال: اوإن كان التصرف مما يخرج السلعة عن ملكه كالبيع ونحوه لا يرجع بالنقصان إلا الإعتاق لا على مال استحسانًا على ما ذكرنا فيما تقدم.

⁽٢) يُنظر: "تحفة المحتاج" لابن حجر الهيتمي (٣٦١/٥) ٣٦٧ حيث قال: "(ولو علم بالعيب) في المبيع (بعد زوال ملكه) عنه بعوض او غيره (إلى غيره) وهو باق بحاله في يد الثاني أو بعد نحو رهنه أو إياقة والعبب الإياق أو إجارته، ولم يرض البائع باخذه مؤجرًا (فلا أرش) له (في الأصح) لأنه لم بيأس من الرد لأنه قد يعود له، وقبل: لأنه استدرك الظلامة وروج كما روج عليه.

 ⁽٣) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٨٤/١) حيث قال: «وقال الليث: إذا باعه لم يرجع بالعيب، ولو مات أو أعتقه رجع بقيمة العيب».

⁽٤) في مذهب أحمد روايتان.

وَإِنْ بَاعَهُ بِأَكْثَرَ مِنَ النَّمَنِ نُظِرَ: فَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ مُنَلِّسًا رجع الْأَوَّلُ عَلَى النَّانِي فِي النَّمَنِ، وَالنَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا)''^(۱).

يعني: إن رجع فباع على الذي اشترى منه فلا يخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يبيعه بنفس الثمن الذي اشتراه به؛ فلا رجوع له بالعيب إذًا.

الحالة الثانية: أن يبيعه عليه بثمن أقل فيرجع عليه بفارق السعر ـ وهو ما يعرف بالأرش.

الحالة الثالثة: أن يبيعه عليه بزيادة؛ فإن كان البائع الأول مدلسًا فلا حق له، وإن كان غير مدلس فإنه يرجع عليه.

وفي نظري أن مذهب الأئمة الثلاثة أوضح في هذه المسألة وأقرب؛

ينظر: «العدة شرح العمدة» لبهاء الدين المقدسي (س٥٥٧) حيث قال: «وإن تلف المبيد أو تعذر الرد، وكذا إن باعه أو رهبه وهو غير عالم بعيبه نص عليه؛ لأن الباع لم يوفه ما أرجبه له العقد، فكان له الرجوع عليه كدا أو أعتقه، وإن فعل ذلك مع علمه بالعيب فلا أرش له لرضاه به معيناً حيث تصرف فيه مع علمه بعيبه ذكر، القاضي، وعنه في البيع والهية له الأرش، ولم يعتبر علمه وهو قياس المذهب؛ لأننا جرزنا له إمساكه بالأرش وتصرفه فيه كإمساكه، وذكر أبو الخطاب رواية فيمن باعه ليس له شيء؛ لأنه استنزل ظلامته بيمه فلم يكن له أرش كما لو زال العب، فإن رد عليه المبيع كان له حينتل الرد أو الأرش كما لو لم يبعه أصلاً». وانظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٩/٤ع).

⁽¹⁾ يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٩١/٤) وفيه قال: «نوان خرج عن ملكه قبل الرد بالعيب بعوض؛ كالبيع أو الهية للقواب، فلا يخلو أن يبيعه من بائعه أو غيره، فإن كان فإن باعه من بائعه منه بعثم الثمن فلا تراجع بينهما في تدليس ولا غيره، وإن كان بأقل من الثمن رجع عليه بيقية الثمن إلا بالأقل من البقية أو قيمة العيب، وجه ذلك ما احتج به في «المدونة» أنه لو كان عنده لرد عليه ورجع بجميع ذلك، وقد رده إليه، فكان له استيفاء جميع الثمن، وإن كان ياحه منه بأكثر من الثمن الأول، فإن كان باعه منه بأكثر من الثمن الأول، فإن على الثاني، وإن لم يكن مدلسا رده البانع الأول على الثاني، وإن لم يكن مدلسا رده البانع الأول على الثاني، وإن لم يكن مدلسا رده البانع الأول على الثاني، ثم رده عليه الثاني، فيكون التراجع بينهما في الثمن؟.

- 🖁 شرح بداية المجتهد 🕞

لأن النبي ﷺ قال: ﴿لَا تُصَرُّوا الإِيلَ وَالْغَنَمَ؛ فَمَنِ ابْنَاعَهَا بَعْدُ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ التَّطَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَتَخَلِيتَهَا؛ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ،''^(۱).

وفي قصة عثمان ﷺ أيضًا لما رفع إليه في ثوب اشتراه إنسان فوجد به عيبًا بعد أن لبسه فقضى برده بدون شيء (٢).

تولى : (وَيَنْفَسِخُ الْبَيْمَانِ وَيَعُودُ الْمَبِيعُ إِلَى مِلْكِ الْأَوَّٰلِ، فَإِنْ بَاعَهُ
 مِنْ عِنْدِ بَاثِمِهِ مِنْهُ: فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا رُجُوعَ لَهُ بِقِيمَةِ الْعَبْبِ، مِثْلُ قَوْلِ أَبِى حَنِيْفَةً وَالشَّافِعِيُّ.
 قَوْلِ أَبِى حَنِيفَةً وَالشَّافِعِيُّ.

وكذلك أحمد وابن القاسم من المالكية، إذن هناك من المالكية من وافق قول الجمهور^{(٣}).

>> تولَّت: (وَقَالَ ابْنُ عَبْدِالْحَكَمِ: لَهُ الرُّجُوعُ بِقِيمَةِ الْمَيْبِ، وَقَالَ أَشْهَبُ: يَرْجِعُ بِالْأَقَلِّ مِنْ قِيمَةِ الْمَشِبُ، أَوْ بِقِيمَةِ الثَّمْنِ⁽¹⁾، هَلَا إِذَا بَاعَهُ بِالْأَقِلَ مَنَا اللَّهُ عَلَى هَذَا لا يَرْجِعُ إِذَا بَاعَهُ بِمِثْلِ الثَّمْنِ، أَوْ أَكْثَرَ، وَهِلَ النَّمْنِ، أَوْ أَكْثَرَ، وَهِلَ قَالَ النَّمْنِ، أَوْ أَكْثَرَ، وَهِلَ قَالْمَانُ الْبُثُوٰ(*).

(١) أخرجه البخاري (٢١٤٨)، وأخرجه مسلم (١٥١٥).

(٣) سبق ذكر مذهب الجمهور.

(٤) يُنظر: «المنتقى شرح الدوطاء للباجي (١٩٦/٤) حيث قال: «فإن خرج عن ملكه إلى غير البائع منه فاختلف أصحابنا في ذلك؛ فقال ابن القاسم: ذلك فوت ولا رجوع له يقيمة العيب، وبه قال الشافعي. وقال ابن عبدالحكم: له الرجوع يقيمة العيب، واختاره القاضي أبو محمد. وقال أشهب: يرجع بالأقل من قيمة العيب أو بقية اللمين وحكوا ذلك عن مالك.

(٥) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٨٥/٦) حيث قال: «قال عثمان البتي في العتق=

⁽٢) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (١٥٤/٨) عن ابن سيرين قال: «خاصم إلى شريح رجل في ثوب باعه، فوجد به صاحبه خرفًا قال: وقد كان لبسه، فقال الذي اشترى: فضي عثمان أمير المؤمنين: «من وجد في ثوب عوارًا، فليرده، فأجازه عليه شريح، فقال الرجل حين خرج من عنده: إن قاضيكم هذا يزعم أن قضاء أمير المؤمنين فسل رذك، وقضاءه عدل، فلقيه شريح فقال: «إذا لقيتني لقيت بي إمامًا جازًا، وإذا لقيتك لقيت بل رجلاً فاجرًا، أظهرت الشكاة، وكتمت القضاء،

إذًا كل هذه الأقوال هي داخل مذهب مالك، وقد أوصلها المؤلف إلى أربعة أقوال، لكن لو أخذنا بمذهب الأثمة الثلاثة كان أوضح وأيسر وأبعد عن التفصيلات الخلافية.

هذه مسألة أخرى: إذا اشترى إنسان سلعة وبها عيب ولم يعلم به ثم باعها على مشتر آخر، فأدرك أن بالسلعة عبيًا، فإنه يطالب به من باعه، ويرجع البائع التأني إلى البائع الأول ويطالبه بقيمة العيب ـ أي: الأرش ـ وهذه مسألة لا خلاف فيها.

◄ تولىمَ: (وَوَجْهُ الْقَوْلِ النَّانِي: تَشْبِيهُهُ الْبَيْعَ بِالْعِثْقِ^(٣). وَوَجْهُ قَوْلِ
 عُثْمَانَ وَأَشْهَبَ).

وعثمان هو البتي الذي ذكره المؤلف قريبًا.

والبيع يرجع بقدر العيب إلا أن يبيعه بما اشتراه وأكثر فلا يرجع بشيء، فإن باعه
 بأقل أعطى ما نقصه العيب ما بينه وبين وفاء ما اشتراه.

⁽١) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٩٢/٤) حيث قال: وجه ما قاله ابن القاسم ما احتج به أن المبتاع إذا باع وقد علم بالعيب فقد رضيه، وإن لم يعلم به فلم ينقصه من الثمن؛ ومعنى ذلك: أنه انتقل إلى ملك بعوض صار إلى البابع عنه جميعها، ولذلك إذا رجع المبتاع عليه يقيمة العيب كان له الرجوع على البائع منه؛ لأنه لم يبق عنده ثمن جميع ما صار إليه بالابتياع، وبهذا فارق العتق والهبة فإنه لم يصل إليه عوض عن جميع ما ابتاع، فكان له الرجوع بقدر الجزء الذي لم يصل إليه من المبيع،

 ⁽٢) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأة للباجي (١٩٧/٤)، حيث قال: (ووجه القول الثاني:
 أن البيع إخراج للمبيع عن الملك فكان فوتًا لا يمنع الرجوع بقيمة العيب كالعتق والهيئة.

_________ > تولى: (أنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدُهُ الْمَبِيعُ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا الْإِمْسَاكُ، أَوِ الرَّذُ لِلْجَمِيعِ).

أي: لو كان المبيع عند المشتري الأول فليس له إلا الإمساك أو الرد للجميع.

تولىم: (فَإِذَا بَاعَهُ فَقَدْ أَخَذَ مِوَضَ ذَلِكَ النَّمَنِ، فَلَبْسَ لَهُ إِلَّا مَا
 نَقَصَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ مِنْ قِيمَةِ الْعَبْ) (''.

انتقل المؤلف إلى الكلام عن الهبة والصدقة: وهل هي كالبيع أو لا؟ وهل يرجع فيها بالعيب أو لا؟

ذهب الشافعي وهو رواية عن أحمد أنه كالبيع، وعنه رواية أخرى يوافق فيها قول مالك.

◄ تولىم: (وَقَالَ مَالِكَ: إِنْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ رَجَعَ بِقِيمَةِ الْمُنْبِ^(۲)،
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَرْجِعُ؛ لِأَنَّ مِبَتَهُ، أَوْ صَدَقَتُهُ تَفْوِيتٌ لِلْمِلْكِ بِغَيْرِ
 عِوْضِ، وَرِضًا مِنْهُ بِذَلِكَ طَلْبًا لِلْأَجْرِ).

أي: رجع بقيمة العيب قياسًا على ما لو مات أو قتل، ولم يورد المؤلف مذهب الشافعي في هذه المسألة، وهذا على خلاف عادته، وسبق أن الشافعي يرى أن ذلك بمنزلة البيع، فإذا خرج عنه بهبة أو صدقة فإنه يكون بمثابة حكم لخروجه عنه للبيع.

⁽١) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٩٣/٤) حيث قال: «ووجه القول الثالث أن الذي كان يثبت للمبتاع لو كان بيده الرد بالعيب والرجوع بجميع الثمن، فما أخذ من ثمنه حين باعه عوض عن ذلك، فإن كان فيه نقص كان عليه جبره إلا أن يكون أكثر من قيمة العيب فليس له إلا قدر العيب».

 ⁽٢) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٨٤/١) حيث قال: «وجملة قول مالك في ذلك أنه إن دبر العبد أو كاتبه أو تصدق به أو بالشيء المعيب ما كان فهو فوت يأخذ قيمة العيب».

قوله: (وقال أبو حتيفة: لا يرجع... إلخ) قياسًا على ما لو مات أو قتل، فإن أبا حنيفة يعتبره فوتًا.

تولىم: (فَيَكُونُ رِضَاهُ بِإِسْقَاطِ حَقِّ الْعَنْبِ أَوْلَى وَأَحْرَى بِذَلِكَ (١٠).
 وَأَمَّا مَالِكٌ فَقَاسَ الْهِبَةَ عَلَى الْمِثْقِ، وَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَرْجِعَ فِي شَيْءِ مِنْ ذَلِكَ إِذَا فَاتَ وَلَمْ يُمُكِنُهُ الرَّدُّ؛ لِأَنَّ إِجْمَاعَهُمْ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي يده فَلَيْسَ نِكِبُ لَهُ إِلَّا الرَّدُّ، أَوِ الْإِنْسَاكُ؛ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لُنِسَ لِلْمُنْبِ فَقَطْ).
 تأثيرٌ فِي إِشْقَاطِ شَيْءٍ مِنَ الشَّمْنِ، وَإِنَّمَا لَهُ تَأْثِيرٌ فِي فَسْخِ الْبَيْعِ فَقَطَا).

يعني: إذا كانت السلعة في يد المشتري فليس له ـ على ما ذكر المؤلف ـ إلا أحد أمرين:

الأول: أن يمسك السلعة ويبقيها في يده.

الثاني: أن يردها بعيبها، هذا هو مراد المؤلف، وينقضُ هذا الإجماعَ مخالفةُ عطاء بن أبي رباح كَثَلَثَهُ.

◄ تولى: (وَأَمَّا الْمُفُودُ الَّتِي يَتَعَاقبُهَا الإسْتِرْجَاعُ كَالرَّهْنِ وَالْإِجَارَةِ:
 فَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَصْحَابُ مَالِكٍ).

(العقود التي يتعاقبها الاسترجاع كالرهن) فهو أمانة في يد المرتهن يرده إلى صاحبه متى وفاه حقه، ولكن جاء في النصوص ما يفيد انتفاع المرتهن به كأن يحلبه إذا كان يُحلب مقابل الإنفاق عليه.

وكذلك الإجارة فهي ملك منفعة لا ملك عين، فينتفع المستأجر بالعين مدة عقد الإجارة، ثم تعود منفعتها إلى صاحبها الذي يملكها إلا إذا جدد العقد، فتنجدد المنفعة بتجدد العقد.

⁽١) يُنظر: «المبسوط»، للسرخسي (١٠٠/٣٠) حيث قال: «والصدقة في هذا كالبع؛ لأنه أوجب الملك فيها باختياره فيكون قاطمًا ملكه الذي استفاده من جهة البائع، فكان كالبيع، ثم هذا فعل مضمون في ملك الغير فإنما استفاد البراءة عن الضمان باعتبار ملكه فيها».

_ 🐉 شرح بداية المجتهد

تولى: (فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِم: لَا يَمْنَمُ ذَلِكَ مِنَ الرَّهُ بِالْمَيْبِ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ الْمَبِيعُ. وَقَالَ أَشْهَبُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ زَمَانُ خُرُوجِهِ عَنْ يَدِهِ زَمَانًا بَعِيدًا كَانَ لَهُ الرَّهُ بِالْمَيْبِ (١٠). وقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِم أَوْلَى).

وهو قول جمهور العلماء^(٢).

- (1) يُنظر: «شرح التلقين» للمازري (١٩٥٨) حيث قال: «اختلف المذهب فيمن اشترى عبدًا فرهنه أو اجُره، ثمَّ اطّلع على عيب كان عند البائع، فذهب ابن القاسم إلى أنَّ الرّ بالعيب لمَّا امتع لأجل حق المرتهن والمستأجر بهذا العبد بقي حكم الرد للعبد اللّبي استحفًا المشتري على الرقف، فينى رجع إلى يله ردَّه إلى من باعه مه. وذهب أشهب إلى أنَّه إذا لم يخلصه من الرهن معجلاً ولا من الإجارة، فإنَّه يحكم له بقيمة العيب. واختار ابن حبيب مذهب أشهب إذا بَكْد أمد تخليصه من الإجارة أو من الرهن.
- (٣) مذهب الأحناف، يُنظر: «بدائع الصنائم» للكاساني (١٩٩/٤) حيث قال: «لو اشترى شيئًا، فأجره ثم اطلع على عيب به، له أن يفسخ الإجارة ويرده بالعيب على بائعه _ وإن رضي المستأجر بالعيب _ ويجعل حق الرد بالعيب عنرًا له في فسخ الإجارة؛ لأنه لا يقدر على استفائها إلا بضرر وهو التزام الميم المعيب».

أما في الرهن فيرده بعد فكه. يُنظر: «حاشية أبن عابدين» (رد المحتار) (١١٤/١٩) حيث قال: الكن في جامع الفصولين شراه فآجره فوجد عيبه، فله نقض الإجارة ورده بعيبه، بخلاف رهنه من غيره فإنه يرده بعد فكه».

مذهب المالكية، يُنظر: "منح الجليل؛ لمليش (١٧٨/٥) حيث قال: "(و) لو علق المشتري بالمبيع حقًّا لغيره برهنه في دين عليه أو إجارته، ثم علم عيبه الذي له رده به (وقف) - يضم فكسر - المبيع (في) صورة (رهنه) أي المبيع المعيب من المشتري وصلة وقف لخلاصه) أي: المبيع من الرهن بدفع الدين المرهن فيه أو إبرائه مته أو تمام عمل الإجارة أو انتهاء مدة الإخدام والإعارة (ورد) - يضم الراء وشد الذال - المبيع على المحيب لبانه بعد خلاصه (أن لم يغير) المبيع وهو مرهون أو مؤجر مثلًا، فإن تغير جري فيه ما يأتي في قوله: وتغير المبيع وهو مرهون أو مؤجر مثلًا، فإن تغير جري فيه ما يأتي في قوله: وتغير المبيع وهو مرهون أو مؤجر مثلًا، فإن تغير حري فيه ما يأتي في قوله: وتغير المبيع أن توسط... إلخًا.

ومذهب الشافعية، يُنظر: "مغني المحتاج» للشربيني (٣/٣٦٤) حيث قال: «(فإن عاد الملك) إليه بعوض أو بغيره أو انفك رهنه أو نحو ذلك (فله الرد) لزوال المانم».

ومذهب الحنابلة ينظر: «الإقتاع» للحجاوي (٣/٣١٣) حيث قال: «وإن وجد العين معيبة أو حدث بها عيب يظهر به تفاوت الأجرة، أو استأجر دارًا جارها رجل سوء= ◄ تولى (وَالْهِبَةُ لِلظَّوَابِ عِنْدَ مَالِكٍ كَالْبَيْعِ (١) فِي أَنَّهَا فَوْتُ،
 فَهَذِهِ هِيَ الْأَحْوَالُ الَّتِي تَطْرَأُ عَلَى الْمَبِيعِ مِنَ الْمُقُودِ الْحَادِثَةِ فِيهَا
 وَأَحْكَامُهَا).

الأصل في الهبة أنها إكرام للموهوب، ولذلك تسمى بالمكارمة، لكن من الهبات ما يقصد من ورائه الثواب، واصطلح الفقهاء على تسمية هذا النوع بهالهبة للثواب، "، وهو أن يهب هبة يريد مقابلها أخذ شيء يسير من الموهوب له، فإن لم يُعظَ غضب، وإن أعطي نظر إلى ما هو أكثر، وقد حصل ذلك مع رسول الله عضائه عندما أهدى إليه ذلك الرجل الثقفي هدية فقبلها رسول الله على " فرسول الله تقالى على مكارم الأخلاق، وعلى محبة المؤمنين والتواضع والحلم وخفض الجناح لهم، بل كان على تعامل مع غير المسلمين أيضًا على أحسن حال؛ فقبل الهدية - لكن الثقفي ظلً يطلب، وكلما أعطاه الرسول على طلب المزيد، فهذه تسمى هبة الثواب، وسيأتي الكلام عنها تفصيلاً إن شاء الله.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

ولم يعلم؛ فله الفسخ إن لم يزل سريمًا بلا ضرر يلحقه وعليه أجرة ما مضى
 والإمضاء بلا أرش، فلو لم يعلم حتى انقضت المدة لزمته الأجرة ولا أرش له،
 ويصح بيع العين المؤجرة ورهنها، ولمشتريها الفسخ والإمضاء مجانًا إذا لم يعلم.

 ⁽١) يُنظر: «شرح حدود ابن عرفة» للرصاع (ص٤٢٧) حيث قال: «هبة الثواب عطية قصد بها عوض مالي. . . وحكمها حكم البيع».

 ⁽٢) يُنظر: ١-عاشية الصاوي، للخلوتي (١٣/٣) حيث قال: ١/وهبة الثواب: هي أن يعطيك شيئًا في نظير أن تعوضه، فمعنى هبة الثواب: الهبة في نظير عوض دنيوي، فإن لم تكن في نظير عوض دنيوي قبل لها صدقة وهبة لغير ثواب،

⁽٣) أخرجه الترمذي (٣٩٤٥) عن أبي هريرة: أن أهرابيًا أهدى لرسول الله 幾 بكرة فعوضه منها ست بكرات فتسخطها، فبلغ ذلك النبي 幾 فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: (إن فلانًا أهدى إلى ناقة معوضه منها ست بكرات فظل ساخطًا، لقد هممت أن لا أقبل هدية إلا من قرشي أو أنصاري أو ثقفي أو دوسي، وصححه الألباني في «السلسة الصحيحة» (١٨٤٥).

شرح بداية المجتهد على المجتهد

(بَابٌ فِي طَرْو النَّقْصَانِ)(١)

يعني في حدوث النقصان، وسبق في كلام المؤلف ذكر نوعين من مسائل العيب:

الأول: أن يتبين المشتري أن بالسلعة عبيًا كان قد حصل عند البائع ولم يعلم به عند الشراء.

الثاني: إذا ما تعيب المبيع عند المشتري ثم تبين أن به عيب آخر كان قد حصل عند البائع، ولم يعلم به ـ أو لم يكتشفه ـ إلا بعد حصول هذا العب.

وزاد المؤلف في هذا الباب نوعًا ثالثًا وهو إذا ما تعيبت السلعة عند باتعها، ثم طرأ عليها نقصان عند المشتري، كما لو اشترى بكرًا فوطئها، أو ثوبًا فتخرق عنده، أو أمة فتزوجها؛ فهذا نقص في البدن، أو اشترى عبدًا فأبق، أو اشتراه فأصبح يبول على فراشه، وهكذا.

> تولە٪: (وَأَمَّا إِنْ طَرَأَ عَلَى الْمَبِيعِ نَقْصٌ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ نَقْصٌ فِى قِيمَتِهِ).

قوله: (طرأ على المبيع) يعني: حدث، فطرأ من الطراوة، بمعنى: الحدوث^(٢).

والنقص إما أن يكون في القيمة، والقيمة تختلف باختلاف الأسعار ارتفاعًا وهبوطًا، فهل على البائع مسؤولية في ذلك؟ هذه مسألة.

◄ قولما: (أَوْ فِي الْبَدَنِ).

⁽١) الطّرو: مصدر طرا علينا فلانٌ يَطوو طَروًا وطُروًا، في لغة من لم يهمز، وَمن همز قال: طَرَأَ علينا طروءًا، إذا قدمً عليهم من بلد أو طلع عليهم وهم لا يشعرون. انظر: (جمهوة اللغة، لابن دريد (٧٦١/٣). وانظر: (النظم المستعلب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، لابن بطال (٢٦٨/١).

 ⁽۲) طره: العجز عن التسليم، منى طرأ على العقد، هو مهموز، وأصله: طلع، ويُواد به هاهنا: حدث واعترض. انظر: «طلبة الطلبة» للنسفى (ص70).

قوله: (أو في البدن) يعني النقص، كما لو كانت بكرًا فوطئها المشتري فأزال بكارتها فهذا نقص، أو ثوبًا فتخرق عنده، أو سيارة فحصل فيها خلل، أو دارًا فأزال منها شيئًا.

◄ قول٪: (أَوْ فِي النَّفْسِ).

قوله: (أو في النفس) كأن يصير العبد بعد أن اشتراه سارقًا، أو شاريًا للخمر أو النبيذ، أو أبق بعد شرائه.

◄ تولىم: (فَأَمَّا نُقْصَانُ الْقِيمَةِ لِاخْتِلَافِ الْأَسْوَاقِ: فَغَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِي الرَّدِ بِالْمَنْبِ بِإِجْمَاعِ\''\.

لأن هذا إنما يحصل بإرادة الله، قال تعالى: ﴿وَمَا يِن ذَاتَوَ فِي ٱلْزَشِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

إذًا هذا هو واجب المسلم أن يبذل الأسباب وأن يسعى، وأن يبذل ما يستطيع في طلب الرزق، وأن يكون صادقًا في كل ما يفعل، وأن يبتغي في طلبه الرزق وجه الله ﷺ، فمن طلب هذا المال لعمل غير حسن فلا يثاب عليه، وإن فعل به السيتات عوقب، وإن قصد به وجه الله تعالى

 ⁽١) ينظر «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٩٧/٤) حيث قال: افأما النقص لاختلاف الأسواق فإنه لا يمنع الرد بالعيب ولا يوجب رد شيء معه، ولا يثبت الخيار للمبتاع. وانظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد الجد (٣٨٥/٧).

⁽۲) أخرجه البخاري (۳۲۰۸)، ومسلم (۲٦٤٣).

⁽٣) أخرجه الترمذي (٢٣٤٤) وغيره، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣١٠).

فسيجزيه الجزاء الأوفى؛ قال النبي ﷺ: (إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها حتى اللقمة تضعها في فيّ امرأتك،(١٠).

كذلك هذه البيوع إن قصدت بها وجه الله وأنك تبيع وتشتري لتنفق على نفسك وأولادك مالاً حلالاً؛ كان عملاً تؤجر عليه عند الله ظلى، وأما من سلك الطرق المحرمة فجعل يتعامل بالربا والغش والتدليس، فهذا قد عرَّض نفسه لغضب الله وعقابه.

إذن نقصان القيمة لاختلاف الأسواق غير مؤثر في الرد بالعيب بإجماع؛ لأنه لا دخل للإنسان فيه.

 ◄ تولىمَ: (وَأَمَّا النُقْصَانُ الْحَادِثُ فِي الْبَدَنِ: فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا غَيْرُ مُؤَثِّرِ فِي الْقِيمَةِ فَلَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي الرَّدْ بِالْمَنْبِ، وَحُكْمُهُ حُكُمُ الَّذِي لَمْ يَحْدُثُ.

كأن يكون جرحًا يسيرًا فإنه لا يؤثر، وكأن يشتري بكرًا فيطأها، فهذا نقص إذ ليست البكر كالثيب، أو سلعة فحصل فيها خلل عند،، أو جارية فزوَّجها، فليست المتزوجة كغير المتزوجة، فغير المتزوجة أولى.

◄ قوله: (وَهَذَا نَصُّ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ)^(٢).

بل هو قول الجمهور عمومًا^(٣).

 ⁽١) أخرجه البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨) عن سعد بن أبي وقاص قال: وفيه:
 ١٠٠ وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها، حتى ما تجعل في في امرأتك.

⁽Y) يُنظر: "المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٩٧/٤) قال: "والنقص من جهة البدن إذا كان يسيرًا؛ كذهاب الظفر والأنملة في وخش الرقيق، فإن ذلك ليس مما يثبت الخيار للمبتاع، وإنما له الرد ولا شيء عليه من النقص، أو الإمساك، ولا شيء له من قيمة العبب، ووجه ذلك أن البائع متهم بالتدليس، ولذلك وجب الرد عليه بالماك من الأمور البسيرة التي لا يسلم من مثلها وما كان معتذا متكررًا فلا عوض له فيما حدث منها، وذلك بمنزلة بقاء المبيع على هيئته، وكذلك الكي والرمد والعصداع والحمي؛ لأنها أمور معتادة يسرع البرء منها، ونظر: المقلعات الممهوات، لأيم الولد ابن رشد (١٩٠٨).

 ⁽٣) مذهب الأحناف، ينظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٣٩/٦) حيث قال: «(من وجد=

٧٧٧٠ هرح بداية المجتهد ع

◄ تولام: (وَأَمَّا النَّقْصُ الْحَادِثُ فِي الْبَدَنِ الْمُؤتِّرِ فِي الْقِيمَةِ، فَا خَتَلَفَ الْفُوقِيرِ فَي الْقِيمَةِ، فَاخْتَلَفَ الْفُقْهَاءُ فِيهِ عَلَى نَلَاقَةِ أَقْوَالٍ؛ أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَئِسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَّا بِقِيمَةِ الْعَيْبِ فَقَطْ، وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ إِذَا أَبَى الْبَائِعُ مِنَ الرَّدِّ، وَيِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ الْجَدِيدِ^(۱)، وَأَبُو حَيْفَةً (۱).

 بالمبيع عبياً أخذه بكل الثمن أو رده) لأن مطلق العقد يقتضي وصف السلامة فعند فواته يتخير كي لا يتضرر بلزوم ما لا يرضى به... أطلقه فشمل ما إذا كان به عند البيع أو حدث بعده في يد البائع، وما إذا كان فاحشًا أو يسيرًا كذا في السراج الوهاج، وانظر: «الدر المختار» للحصكفي (٥/٥).

مذهب الشافعية، يُنظر: "أسنى المطالب لزكريا الأنصاري (٥٧/٢)، ٥٥٠ حيث قال: «(والمرض) ولو غير مخوف نعم إن كان قليلاً كصداع يسير ففي الرد به نظر، قاله السبكي، ثم قال: وقال ابن يونس وابن الرفعة: إن المرض وإن قل عيب، وقال المجلي: إن كان المرض يزول بالمعالجة السريعة فلا خيار كما لو غصب وأمكن الباع رده سريكا وهو حسن، انتهى،

مذهب الحتابلة، يُنظر: «الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل؛ للحجاري (١٣٦/٢)، حيث قال: فوإن نلفت ثمرة ولو في غير النخل أو بعضها ولو أقل من الثلث بجائعة مساوية: وهي ما لا يصنع لأدهي فيها: كريح ومطر وثلج ويرد برد رجليد وصاعقة ولو بعد قبضها وتسلمها بالتخلية رجع على باتع الثمرة التالفة، لكن يسامح في تلف يسير لا ينضبط ويوضع من الثمن بلف البعض بقدر التالفة، وإن تعبيت بها من غير تلف خير بين إمضاء مع أرش وبين رد وأخذ الثمن كاملاً».

(1) يُنظر: «الحاوي الكبيرة للماوردي (٧٥/٥) حيث قال: «إذا اشترى سلعة فحدث بها عنده عيب، ثم وجد بها عبيًا متقدمًا، لم يكن له ردها بالعيب المتقدم، وكان له أن يرجع بأرشه إلا أن يرضى البابتم أن يقبلها معيية فله ذلك، ولا يلزمه دفع الأرش إلا أن يرضى المشتري بعيبها فيمسكها ولا يرجع بأرشها. وقال أبو ثور وحكاء عن الشافعي في القديم: إن للمشتري أن يرد السلعة بالعيب المتقدم، وعليه أن يرد معها أرض العيب الحادث.

ارش العيب العادت. (٢) يُنظر: «بدائع الصنائح، للكاساني (٥/١ه) حيث قال: قولو اشترى من رجل عبدًا فطعن فيه بعيب، وخاصمه فيه، ثم صالحه على شيء، أو حط من ثمنه شيئًا، فإن كان العبد مما يجوز رده على البائع، وله المطالبة بأرش العيب دون الرد، فالصلح جائز؛ لأن الصلح عن العيب صلح عن حتى ثابت في المحل، وهو صفة سلامة المبيع عن عيب، وأنها من قبيل الأموال، فكان عن العيب معاوضة مال بمال فصح، وكذا الصلح عن الأرش معاوضة مال بمال لا شك فيه، وإذا صار المبيم = وكذلك أحمد في رواية(١).

> تولىم: (وَقَالَ النَّوْرِيُّ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَنْ يُرُدَّ^(٢)، وَيَرُدَّ مِقْدَارَ الْعَيْبِ النَّذِي حَدَثَ عِنْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْأَوَّلِ^(٣).

يعني: في القديم، والمعتبر هو قوله في الجديد.

◄ قُولَٰمَ: (وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ قَوْلُ مَالِكٍ).

وهي الرواية الأخرى عن الإمام أحمد(٤).

◄ تولى: (إِنَّ النُهْشَرَيَ بِالْجِنَارِ بَيْنَ أَنْ يُمْسِكَ وَيَضَعَ عَنْهُ الْبَائِعُ مِنَ
 النَّمَنِ قَدْرَ الْعَيْبِ، أَوْ يُرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ، وَيُعْطِئهُ ثَمَنَ الْعَيْبِ الَّذِي حَدَثَ
 عِنْدَهُ (*). وَأَنَّهُ إِذَا الْجَنَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي، فَقَالَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي:

بحال لا يملك رده على البائع، ولا المطالبة بأرشه بأن باع العبد فالصلح باطل؛
 لأن حق الدعوى، والخصومة فيهما قبل البيع قد بطل بالبيع، فلا يجوز الصلح،

(١) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (١١٧/٤» (١١٣) حيث قال: «وكل مبيع كان معيًّا» ثم حدث به عند المشتري عيب آخر، قبل علمه بالأول، فعن أحمد - كَلْلَهُ - فيه روايتان؛ إحداهما: ليس له الرد، وله أرش العيب القديم... لأن الرد ثبت لإزالة الضرر، وفي الرد على البائم إضرار به، ولا يزال الضرر بالضرر».

(۲) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۳) حيث قال: «وكل مبيع كان معيبًا، ثم
 حدث به عند المشتري عبب آخر، قبل علمه بالأول، فعن أحمد - كَلَلْقُهُ - فيه روايتان: إحداهما: ليس له الرد، وله أرش العيب القديم. وبه قال الثوري...».

(٣) سبق ذكره في كلام الماوردي.

- (٤) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (١١٢، ١١٣) حيث قال: «وكل مبيع كان معيبًا، ثم حدث به عند المشتري عيب آخر، قبل علمه بالأول، فعن أحمد كَثَلَقُهُ فيه روايتان؟ ... والثانية: له الرد؛ يرد أرش العيب الحادث عنده، ويأخذ الثمن. وإن شاء أمسكه، وله الأرش. وبهذا قال مالك وإسحاق».
- (٥) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٩٧/٤) حيث قال: «النقص من جهة البدن فما كان يسيرًا كذهاب الظفر والأنملة في وخش الرقيق، فإن ذلك ليس مما يشت الخيار للمبتاع، وإنما له الرد، ولا شيء عليه من النقص أو الإمساك، ولا شيء له من قيمة العيب، ووجه ذلك أن البائع متهم بالتدليس، ولذلك وجب الرد عليه=

أَنَا أَقْبِضُ الْمَبِيعُ، وَتُعْطِي أَنْتَ قِيمَةَ الْعَبْبِ الَّذِي حَدَثَ عِنْدَكَ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: بَلْ أَنَا امْسِكُ الْمَبِيعَ، وَتُعْطِي أَنْتَ قِيمَةَ الْعَبْبِ الَّذِي حَدَثَ عِنْدَكَ؛ فَالقُولُ عِنْدَكَ؛ فَالقُولُ فَيْلَ فِي الْمَدْهُبِ الْقُولُ قُولُ الْبُاعِ، وَقَدْ لِيَلَ غِي الْمَدْهُمُ إِلَّا أَنْ قَوْلُ الْبُاعِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَمِحْ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي إِلَّا أَنْ يُمْسُلُ وَقَدْ فِيلًا أَنْ لِيُسْتَرِي إِلَّا أَنْ يُمُسِكَ أَوْ يُرُدً، وَمَا نَقَصَ عِنْدَهُ (۱).

يعني: إذا حصل عيب عند البائع ونقص عند المشتري، وكل واحد منهما يريد أن يمسك المبيع فأيهما يقدم قوله؟ هذا هو التفصيل في مذهب مالك.

 ◄ قولة: (وَشَدًّ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَرْمٍ فَقَالَ: لَهُ أَنْ يَرُدَّ وَلَا شَيْءَ غَلَيْهِ)(٢).

بالعيب بما كان من الأمور اليسيرة التي لا يسلم من مثلها، وما كان معتادًا متكررًا فلا عوض له فيما حدث منها، وذلك بمنزلة بقاء المبيع على هيئته، وكذلك الكي والرمد والصداع والحمى؛ لأنها أمور معتادة يسرع البرء منها».

⁽١) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٩٩٨) حيث قال: «فإن قال البابع: أنا أقيض المبيع ولا أرجع بقيمة العيب الحادث، وقال المبتاع: بل أمسك وأرجع بقيمة العيب القائمية ذقد روى محتون عن ابن القاسم: ذلك للبائع الأول؛ إلا أن يقول المبتاع: أنا أمسكه ولا أرجع بقيمة العيب القندم فيكون ذلك له، وقال عيسى بن دينار: ليس ذلك له، والخيار للمبتاع، وهو الأظهر من قول المدنيين. وجد رواية صحين أن البائع لمبائع أسقط عن السباع قيمة العيب الحادث كان بمنزلة ما أم يعدث فيه عيب، فلم يكن للمبتاع الإمساك والرجوع بقيمة العيب، ووجه قول عيسى بن دينار أن حدوث العيب بالمبيع يثبت الخيار للمبتاع، وإن لم يجب به على المبتاع غرم، كما لو ثبت تدليس البائع بعيب الرد، وقد حدث عند المشتري بسببه عيب أخرى وكما لو كان اكثير بالزيادة،

⁽٣) يُنظر: «المحلى بالآثار» لابن حزم (٩٩٢٨) حيث قال: «قال غندر: نا شعبة قال: سالت الحكم عمن اشترى ثويًا فقطعه فوجد به عوارًا؟ قال: يرده. قال شعبة: وسألت حماد بن أبي سليمان عن هذا، فقال: يرده ويرد معه أرش التقطيع. قال شعبة: وأخبرني الهيثم عن حماد: أنه قال: يوضع عنه أرش العوار. ومن طريق ابن أبي شببة، نا إسماعيل ابن علية، عن أيوب السختياني، عن ابن سيرين قال: اشترى=

ابن حزم صاحب كتاب "المحلى" _ وهو كتاب معروف _ لكن صاحبه عُرف بشدة عباراته وقسوة ألفاظه في مناقشة مذاهب العلماء؛ لكنه ضمَّن كتابه "المحلى" فوائد عظيمة، وإذا قرأه طالب العلم المتمكن العارف بأصول المسائل وجرد نفسه من التعسف فلا شك أنه سيستفيد منه، فهو من المراجع المفيدة لطالب العلم.

قوله: (وشذ أبو محمد بن حزم): ابن حزم كَلَلْتُه شذ في بعض المسائل؛ منها على سبيل المثال في غير باب البيوع مذهبه في الاستلقاء بعد ركعتي الفجر حيث ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يصلي ركعتي الفجر في بيته ثم يستلقي، ثم تقام الصلاة ويصلي (''.

إذًا أداؤهما في البيت أفضل، لكن ابن حزم يرى أن الاستلقاء واجب، ولو لم يستلقي الإنسان بعد الركعتين يكون تاركًا لواجب^(٢).

وهذا تشدد؛ لأنَّ الأصل أن الركعتين ليستا بواجبتين فلو لم يصلِّهما الإنسان لم يكن آثمًا لكنه ترك سُنَّة مؤكدة.

رجل دابة فسافر عليها، فلما رجع وجد بها عبيًا فخاصمه إلى شريح، فقال له:
 أنت أذنت له في ظهرها. قال أبو محمد بن حزم: وقول الحكم هذا هو قول عثمان البتي، وهو أحد أقوال الشافعي، وهو قول قد روي عن شريح أيضًا، وهو قولنا.

⁽٢) يُنظر: «المحلى بالآثار» لابن حزم (٢٣٠/٢)، وفيه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن»... وحكم الناسي هاهنا كحكم العامد؛ لأن من نسي عملًا مفترضًا من الصلاة والطهارة، فعليه أن يأتي به؛ لأنه لم يأت بالصلاة كما أمر... فإن أدرك إعادة الصلاة في الوقت لزمه أن يضطجع ويعيد الفريضة، وإن لم يقدر على ذلك إلا بعد خورج الوقت لم يقدر على الإعادة لما ذكرنا قبل، ولا يجزئه أن يأتي بالضجعة بعد الصلاة؛ لأنه ليس ذلك موضعها؛ ولا يجزئ عمل شيء في غير مكانه، ولا غير زمانه، ولا بخلاف ما أمر به؛ لأن هذا كله هو غير العامل المأمور به على هذه الأحوال».

◄ تولىم: (وَأَمَّا حُجَّةُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ لِلْمُشْيَرِي إِلَّا أَنْ يَرُدَّ، وَيَرُدَّ
 قِيمَةَ الْعَيْبِ، أَوْ يُمْسِكَ؛ فَلِأَنَّهُ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْدُثْ بِالْمَسِيعِ
 عُبْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَلَيْسَ إِلَّا الرَّدُهُ\`\.

وهذا قول عطاء كَظَّهُللَّهُ (٢).

تولىم: (نَوَجَبَ اسْتِصْحَابُ حَالِ هَذَا الْحُخْمِ، وَإِنْ حَدَثَ عِنْدَ الْمُثْمَرِي عَنْبُ مَعَ إِغْطَائِهِ قِيمَةَ الْعَنْبِ الَّذِي حَدَثَ عِنْدَهُ (٣٠).

يعني: استمرار الحكم على هذا.

◄ توله: (وَأَمَّا مَنْ رَأَى أَنَّهُ لَا يُرُدُّ الْمَسِعَ بِشَيْءٍ وَإِنَّمَا قِيمَةُ المَيْبِ اللَّهِي كَانَ عِنْدَ البَانِعِ، فَقِيَاسًا عَلَى العِنْقِ والمَوْتِ؛ لِكُوْنِ هَذَا الْأَصْلِ غَيْرَ مُجْمَع عَلَيْهِ، وَقَدْ خَالَفَ فِيهِ عَطَاءً).

وقد مضى ما يتعلق بالرد عليه⁽¹⁾.

 تولىم: (وَأَشًا مَالِكٌ: فَلَمَّا نَعَارَضَ عِنْدَهُ حَقُّ الْبَائِعِ، وَحَقُّ الْمُشْتَرِي غَلَّبَ الْمُشْتَرِيّ، وَجَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ

أينظر: «الإقناع» لابن المنذر (٢٦٢/، ٣٦٢) حيث قال: «وقد أجمع أهل العلم غلَى
 أن من اشترى سلعة ووجد بها عيبًا كَانَ عند البائع لم يعلم به المشتري أن له الرده.

⁽۲) سبق دکره.

⁽٣) وذكر «المازري» أنه أيضًا قول أبي ثور. يُنظر: «شرح التلقين» (٢٠/٣) حيث قال: «وظاهر مذهب أبي ثور أن ذلك لا يمنع الرد، كما قاله مالك وإن رد ما نقص عنده، لكنّه إن أمسك لم ياخذ قيمة العيب خلاقًا لما حكيناه عن مالك ﷺ... وما ذكرناه عن أبي ثور فإنَّه يحتج بحديث المصراة... فقدر ما حلب المشتري كالتقص الحادث عنده، فرد عوضه وجعل له الإمساك من غير غرامة يطالب بها البائع».

 ⁽⁴⁾ وذكر المازري وجهاً آخر، فقال: ورأى الشافعي وأبو حنيفة أن البائع يريد استدامة العقد، والمشتري إذا أراد الرد فقد أراد فسخه، واستصحاب انعقاد البيع أولى من إحداث حكم آخر، وهو فسخه. انظر: «شرح التلقين» (١٩٣/٣).

أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُفَرِّطًا فِي أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْلِم الْعَيْبَ، وَيَعْلَمْ بِهِ الْمُشْتَرِي، أَوْ يَكُونُ عَلِمَهُ فَلَلَّسَ بِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي، أَوْ يَكُونُ مُنْ عَلِمَهُ فَاللَّمْ عَلَى الْمُشْتَرِي، أَوْ يَكُونُ مُنْ عَلِمَهُ فَاللَّسُ بِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي، أَوْ يَكُونُ مُنْ عَلِمُ اللَّهُ لَمْ عَلَى الْمُشْتَرِي، أَوْ يَكُونُ مُنْ عَلِمَ فَاللَّمْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَمْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُشْتَرِي، أَوْ يَكُونُ مُنْ عَلِمُ اللللَّهُ عَلَى اللْمُشْتَرِي، أَوْ يَكُونُ مُنْ عَلِمُ عَلَى اللْمُشْتِرِي، أَوْ يَكُونُ عَلِمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُشْتِرِي، أَوْ يَكُونُ عَلِمَ عَلَى اللْمُشْتِي عَلَى اللْمُشْتِرِي، أَوْ يَكُونُ عَلِمَ عَلَى اللْمُشْتَوْلِي إِلَيْنَا عَلَى اللْمُشْتَرِي الْعَلْمُ عَلِيهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُمْ لِلللّهُ عَلَيْكُمْ عَلِيهُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُمْ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَى الللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُمْ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَى عَلَيْكُمْ عِلْمُ عَلَى عَلَيْكُمْ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلَى عَلَى عِلْمُ عَلَى عَلَيْكُونُ عَلَى عَلِي عَلَى ع

رجح الإمام مالك كلَّش جانب المشتري في هذه المسألة؛ لأن البنع إما أنه قصَّر في طلب معرفة العيب والبحث عنه، أو أنه عرفه فكتمه فيكرن آنمًا، وقد قال النبي ﷺ في بيعهما، (٢)، ولذلك كتب النبي ﷺ في بيعهما، (٢)، ولذلك كتب النبي ﷺ في كتاب في المبايعة التي تمت بينه وبين العدًاء بن خالد: (بيع المسلم للمسلم) (٢) يعني المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يكذب عليه، وذكر النبي ﷺ: (أن من اللين لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم رجل باع سلعة بعد المصر وحلف بالله كاذبًا، فلتكن على ورجل حلف بالله أنه أعطى بهذه السلعة أكثر مما أعطى (٤). فلتكن على ذكر وحذر.

⁽١) يُنظر: "شرح التلقين" للمازري (١٩٢/٣) حيث قال: "... قالباع يلحقه الضرر إذا رم عليه ما باعه وقد تغير، وعوض النقص ليس هو عين النقص، فكأن المردود ليس باع. وكذلك المشتري يلحقه الضرر أأ أسلك المعيب وغرم عوض النقص! لأنّه لم يدخل على ذلك. فإذا تقابل الضرران، رُجِّحَ أحدهما على الآخر. فرجِّحَ ملك جانب المشتري بما فكناه من كون البائع متعملًا للتللس أو مفرطًا في ترك الكجنف عن العيب، فكان أولى بأن يحمل عليه فرد سلعته إليه.

⁽۲) أخرجه البخاري (۲۰۷۹)، ومسلم (۱۵۳۲).

⁽٣) أخرجه النرمذي (١٢٢٦) وغيره، عن عبدالمجيد بن وهب قال: قال لي العداء بن خالد بن هوذة: الا آفرناك كتاباً كتبه لي رسول الله \$8 قال: قلت: بلي. فأخرج لي كتاباً: قداً ما اشترى العداء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله \$8، اشترى منه عبدًا أو أمة، لا داء ولا خائلة ولا خبثة، بع المسلم المسلم، وحسنه الألباني في قالمشكاة (٢٧٢٢).

⁽き) أخرجه البخاري (۲۷۲۲)، ومسلم (۱۰۸) عن أبي هريرة 夢 قال: قال رسول ال ﷺ: فلائة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب آليم: رجل على فضل ماء يطريق، يعنع منه ابن السيل، ورجل بايم رجلاً لا يبايمه إلا للدنيا، فإن أعطاء ما يريد وفي له وإلا لم يف له، ورجل ساوم رجلاً بسلمة بعد المصر، فحفف بالله لقد أعطى بها كذا وكذا فأخذها،

تولى،: (وَعِنْدَ مَالِكِ أَنَّهُ إِذَا صَعْ أَنَّهُ دَلَّسَ بِالْعَنْبِ وَجَبَ عَلَيْهِ
 الرَّدُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ الْمُشْتَرِي قِيمَةَ الْعَيْبِ الَّذِي حَدَثَ عِنْدَهُ، فَإِنْ مَا تُنْبُثُ أَنَّهُ
 مَاتَ مِنْ ذَلِكَ الْعَيْبِ كَانَ ضَمَانُهُ عَلَى الْبَافِعِ؛ بِخِلَافِ الَّذِي لَمْ يَتْبُثُ أَنَّهُ
 دَلَّسَ فِيهِ).

شرح بداية المجتهد كي_

سبق أن مالكًا لَخَلَّلْلهُ يرى أن البائع لا يخلو من حالين:

 إمّا أن يكون مقصرًا فكان عليه أن يتحرى وينظر في مبيعه هل به عيب أو لا.

ـ أو أنه علم العيب فدلسه ـ أي: غطاه.

◄ تولات: (وَأَمَّا حُجَّةُ أَبِي مُحَمَّدٍ: فَلِأَنَّهُ أَمْرٌ حَدَثَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كَمَا لَوْ حَدَثَ فِي مِلْكِ الْبَافِعِ فَإِنَّ الرَّةَ بِالْمَيْبِ دَالٌ عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ لَمْ يَنْعَقِدْ فِي نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا الْعَقَدَ فِي الظَّاهِرِ، وَأَيْضًا فَلَا يَحَابَ وَلاَ سُنَّةَ يُوجِبُ عَلَى مُكَلِّفٍ غُرْمَ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي تَقْصِهِ إِلّا أَنْ يَكُونَ عَلَى جَهَةِ التَّفْلِيظِ عِنْدَهُ مِنْ لَمْ صَوِنَ الْعَاصِبَ مَا نَقَصَ عِنْدَهُ بِأَمْرٍ مِنَ اللَّهِ، فَهَذَا حُكُمُ الْمُعُوبِ الْحَاوِثَةِ فِي الْبَدَنِ\''.

⁽١) يُنظر: «المحلى بالآثار» لابن حزم (٩٩٣/» ٤٥٤)، قال أبو محمد: «ما نعلم لمالك سلفًا ولا حجة في هذه القولة، وما في العجب والعكس أعجب من قوله فيمن باع بيضًا فوجده فأسدًا، أو خشبًا فوجده مسوس الداخل: أن اللمن كله للباتع، ولا شيء للمشتري عليه - وهو قد باعه شيئًا فاسدًا، وأكل مال أخيه بالباطل عيد في قول: من باع عبئًا فعات، أو قتل في اليوم الثالث، أو هرب فيه، أو اعورت عيد فيه - فهو من مصيبة الباتع، وإن جن، أو تجذم، أو برص، إلى قبل تمام سنة من بعد بعه له، فإنه من مصيبة الباتع، فيو يهنيه الثمن الذي أخذه باللحل، ويغرمه ربح، أو أكلته جراد فمن مصيبة الباتع، فيو يهنيه الثمن الذي أخذه باللحل، ويغرمه الثمن الذي أخذه باللحل، ويجعل من مصيبة المشتري ما حدث عند الباتع من العبوب، ويجعل من مصيبة المشتري ما حدث عند الباتع من العبوب، حاشًا لله من العبوب، حاشًا لله من

- الشرح بداية المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المحتمد المحتمد

فوجهة نظره كَلِلله؛ أن هذا العيب حدث من عند الله؛ لكن حدث عند البائع، إذن فهر الذي يتحمله لأنه هو الذي حصل عنده العيب.

تولىم: (وَأَمَّا الْعُهُوبُ الَّتِي فِي النَّهْسِ كَالْإِبَاقِ^(١) وَالسَّرِقَةِ، فَقَدْ
 قِيلَ فِي الْمَذْهَبِ: إِنَّهَا تُغِيثُ الرَّدَّ كَمُيُوبِ الْأَبْدَانِ، وَقِيلَ: لَا^(١)).

ذكر المؤلف سابقًا العيوب التي تحصل في المبيع ولم يورد السرقة ولا الإباق؛ وإنما ذكر عيوبًا أخرى كالجذام والبرص ومثله الصمم، أو تُقد حاسة من الحواس، أو مثل زيادة إصبع أو نقصه، إلى غير ذلك من العيوب الكثيرة التي سبق ذكرها.

كذلك أيضًا لو زنى أو شرب خمرًا فهذه أمور لا شك أنها مخلة بالنفس وبالخُلق، ولذلك اختلف العلماء فى آثارها على عدة أقوال:

فمنهم من قال: إن حصلت السرقة، ومثلها الإباق أو البول على الفراش في سن الصغر فلا تأثير لها، فإن الصغير لا يدرك^(٣).

وينظر أيضًا: «المحلى؛ لابن حزم (٥٨٧/» ٥٨٨) حيث قال: فوت المعبب بموت، أو عتق، أو إيلاد، أو تلف، أو فوت بعضه، فإن أصحابنا قالوا: ليس له الإمساك، ولا يرجع بشيء. وهو قول قتادة، رويناه من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن قتادة قال: لا عهدة بعد الموت إذا مانت جاز عليه، وهو قول شريع، والحسن البصري».

أَبِنَ الخُلامُ يَابِنَ أَبُقًا وَأَبْقًا، وأَبِقَ يَأْبَقَ أَبْقًا: إِنَّا هَرِب، والإسمُ الإِباق، فهو آبِق.
 انظر: «جمهرة اللغة» لابن دريد.

⁽Y) يُنظر: «البيان والتحصيل» لأبي الوليد ابن رشد (٣١٩/٨)، وفيه قال: «ذهب ابن حبيه إلى أن العبد إذا زنى أو شرب أو سرق، فوجد به المبتاع عبياً أنه ليس عليه أن يرد معه ما نقصه عب الزنا والسرقة والشرب؛ بخلاف عبوب البدن، وأما في «المدونة» فلم يفرق في ذلك بين عبوب البدن والأخلاق، وقال: إنه يرد ممها ما نقصها عب النكاح، وإن لم يكن لذلك في البدن تأثير، فإنما يكون له أن يرده إذا حمل الجناية علماً، وأما إن كانت عمداً فلا يرده وإن حمل الجناية عنه حتى يرد معه ما نقصه عبيها، فظاهر هذه الرواية يحملها على عمومها في العمد والخطأ مثل ما ذهب إليه ابن حبيب في «الواضحة» خلاف ما يحمل عليه ما في «المدونة».

٣) هذا القول يشبه قول الحنابلة أنهم فرقوا بين الصغير والمميزاً فإن كان صغيرًا فلا شيء عليه، كما سيأتي.

وقال الحنفية بالتفصيل: فإن حصلت من صغير يستقل بالأكل والشرب بنفسه فإنها تؤثر؛ لأن الذي يأكل ويشرب ويتصرف بنفسه مدرك لهذه الأمور('').

ومنهم من قال: إن حصلت من إنسان تجاوز العشر فإنها تؤثر ويؤاخذ بها، وتعتبر نقصًا في المبيع الذي حصل عند المشتري.

واستدلوا بقول النبي ﷺ: "مروا أبناءكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»^(٧).

قالوا: فجعل رسول الله الله الله تأديب الصغير والتفريق في المضاجع إذا أكمل عشر سنين؛ لأنه يصبح مدركًا يقطّا. وهذا هو قول الإمام أحمد أيضًا^(٢).

⁽١) مذهب الأحناف ينظر: «فتاوى قاضيخان للأوزجندي (٧/٢) حيث قال: «ومنها ما يكون عبيًا في يكون عبيًا في يكون عبيًا في الفراش فإنه لا يكون عبيًا في الصغير الذي لا يأكل وحده ولا يلبس وحده، وهو عيب في الذي يأكل وحده ويلس وحده، وهو عيب في الذي يأكل وحده ويلبس وحده، وكذا السرقة، مروي ذلك عن أبي حنية وأبي يوسف».

⁽٢) أخرجه أحمد (٦٦٨٩) وغيره، وصححه الألباني في "إرواء الغليل، (٢٤٧).

⁽٣) يُنظر: «الكافي» لابن قدامة (٩/٢» حيث قال: «فأما العيوب المنسوبة إلى فعله كالسوقة والإباق والبول في الفراش، فإن كانت من معيز جارز العشر فهي عيب؛ لأنه يذهب بمال سيده أو يفسد فراشه، وليس عيبًا في الصغير؛ لأنه لا يكون لضعف بنيه أو عقله، والزنا عيب؛ لأنه يوجب الحدود».

وذهبت المالكية والشافعية: إلى أن هذه الأشياء إذا حدثت من الصغير كانت عبيًا. مذهب المالكية، يُنظر: «مواهب الجليل؛ للحطاب (٤٩٩/٤) حيث قال: «من باع عبدًا وبه عيب فهلك منه رد به وإياق الصغير إذا بيع، وقد أبق في صغره عيب، وكذلك السرقة يريد بذلك لأنه باق على تلك العادة؛ إلا أن تكون من الصغير تجنبه واختبر ذلك منه فلا ينقص من ثمنه.

مذهب الشافعية، يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٧/٢) حيث قال: «(و) منها (مرة) من كل (من الزُّنا والسرقة والإباق) من الرثيق، ولو صغيرًا لنقص قيمته بكل منها، (ولو تاب) منها فإنها عيوب؛ لأن تهمة الزُّنا لا تزول، ولهذا لا يعود إحصان الحر الزاني بالتوبة».

وذهب الشوري(^(۱) وإسحاق بن راهويه^(۱۷): إلى أنه لا اعتبار لهذه الأمور إلا بالبلوغ؛ لأن هذا هو سن التكليف، فعند هذه السن يقام عليه الحد وتطبق عليه أحكام الشريعة فيما يتعلق بترك الصلاة والصيام وغيرها.

قال النبي ﷺ: (وفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق، (٣٠).

وهذا لم يبلغ فكيف نقول بأنها تؤثر في قيمته ويكون مؤاخذًا بها أيضًا، فإذا اعتبرنا هذه الأمور كان ذلك وضعًا للقلم عليه، وهو يخالف ما جاء عن النبي ﷺ.

 > قولاًم: (فَقَدْ قِيلَ فِي الْمُذْهَبِ: إِنَّهَا تُثِيتُ الرَّدْ... إلخ)، تفيت من فات يفوت؛ يعني يفوت بها الرد، وهذا مذهب مالك ﷺ.

> قَرَلَى: (وَلَا خِلَاتَ أَنَّ الْمُنْبَ الْحَادِثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي إِذَا ارْتَفَعَ بَمْدَ حُدُولِهِ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي الرَّدُ إِلَّا أَنْ لَا تُؤْمَنَ عَاقِبَتُهُ).

مراد المؤلف تظلّقه أنه قد يظهر عيب عند المشتري، وكان هذا العيب موجودًا أصلًا عند البائع؛ لكن المشتري لم يقف عليه إلا بعد أن تمت الصفقة وقبض المبيع، فاشترط المؤلف أن يكون هذا العيب قد زال،

⁽١) ينظر: «المغني» لابن قدامة (١٦/١٤) حيث قال: «وأما السرقة، والإباق، والبول في الفراش، فهي عيوب في الكبير الذي جاوز العشر. وقال الدوري وإسحاق: ليس بعيب فيه حتى يحتلم؛ لأن الأحكام تتعلق به، من التكليف ووجوب العدود ببلوغه، فكذلك هذاء.

⁽۲) يُنظر: فمسائل الإمام أحمد وإسحاق للكوسج (٢/٢٥٣، ٢٨٥٣) حيث قال: فقلت: الصبي يسرق ويشرب الخمر، ويأبق قال: لا يرد منه إلا أن يكون محتلمًا. قال أحمد: ما جاز على عشرة فهو عيب يرد منه. قال إسحاق: لا نرى ذلك حتى يكون احتلام، أو إنباتُ شعر، أو خمس عشرة سنة.

 ⁽٣) أُخرَجه أبو داود ((٤٤٠٣) عن عليّ، عن النبيّ ﷺ قال: "وُلغ القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٣٢٨٧).

وأن يكون من العيوب التي تؤمن عاقبته لا من العيوب التي قد تختفي ثم تعود بعد ذلك^(۱).

توالىم: (وَاخْتَلَفُوا مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي الْمُشْتَرِي يَطَأُ الْجَارِيَةَ).

الجارية إما أن تكون بكرًا، وإمَّا أن تكون ثبيًا، ولكل واحدة حكم يخصها، وبعض العلماء لا يفرق بينهما، وسيشير المؤلف إلى الثيب أولًا ثم إلى البكر ثانيًا.

لكن تنبه هنا إلى أن المشتري لم يتبين العيب إلا بعد حصول النقص، وهو وطؤه الجارية.

تولىم: (فَقَالَ قَوْمٌ: إِذَا وَطِئَ فَلَيْسَ لَهُ الرَّةُ وَلَهُ الرُّجُوعُ بِقِيمَةِ
 الْمَيْبِ، وَسَوَاءٌ أَكَانَتُ بِكُرًا، أَوْ نَبَيًا؛ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَيْفَةَ('').

وهو كذلك رواية عن الإمام أحمد؛ لكن ليس هو المشهور عنه (٣).

⁽١) يُنظر: «الكاني في فقه أهل المدينة» لابن عبدالبر (٧١٢/٧) حيث قال: «من اشترى سلعة معيبة ثم زال العيب عنده قبل قيامه في عيبها سقط قيامه وخياره، ولم يكن له الرد إلا أن يكون عببًا لا يؤمن عوده، أو يكون ثابتًا ضرره. وانظر: «المنتقى شرح الموظأ» للباجي (١٧٥/٤).

⁽۲) يُظر: ابدائع الصناعة للكاساني (۲۸۳/۵) حيث قال: (ولو كان المبيع جارية فوطئها المشتري ثم اطلع على عيب بها، فإن كانت بكرًا لم يردها بالإجماع، وإن كانت ثبيًا فكذلك عندنا. لنا: أن منافع البضع لها حكم الأجزاء والأعيان بدليل أنها مضمونة بالبين، وغير العبن لا يضمن بالوتلاف عندنا أصلاً فكان استيفاؤها في حكم إتلائك الأجزاء والأعيان؛ تضمن بالإتلاف عندنا أصلاً فكان لد والأنه لو رد الجارية وفسخ العقد رفع من الأصل من كل وجه أو من وجه؛ فتيين أن الوطء صادف ملك البائع من كل وجه أو من وجه؛ فتيين أن الوطء صادف ملك البائع من كل وجه أو من وجه وأنه حرام، فكان المنام من الرد طريق الصيانة عن الحرام وأنه واجب».

⁽٣) يُنظر: «الروايتين والوجهين» لأبي يعلى ابن الفراء (٣٢٩/١) حيث قال: «واختلفت في وطء البكر والثبب هل يمنع من الرد بالعيب؟ فنقل أبو الصقر في رجل اشترى من رجل جارية بكرًا فلم يجدها بكرًا فوطئها: هل يردها على مولاها وقد أصابها؟ قال: يرجع صاحب الجارية على المولى بقيمة ما بين البكر والثيب، وهي جائزة=

 ◄ تولكَ: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: بَرُدُّ قِيمَةَ الْوَظْءِ فِي الْبِكْرِ، وَلَا يَرُدُّهَا فِي النَّبِّبِ)(١).

قوله: (وقال الشافعي)، وكذلك مالك^(٢)، وأحمد في الرواية الأخرى عنه ^(٢).

والمراد: أن الثيب إذا وطئت فإنه لا ينقصها ذلك؛ لأنها قد زالت بكارتها قبلُ، فكونه وطئها لا يؤثر ذلك في قيمتها.

ولذلك اختلف العلماء في هذه المسألة: هل ترد أو لا ترد؟

وعلى القول بأنها ترد؛ فإن المشتري لا يضمن شيئًا؛ بخلاف البكر فإنها تنقص فيبقى للبائع حق الأرش.

- عليه وقد وطنها، وظاهر هذا أن الوطء يعنع الرد في البكر والثيب. ونقل حنبل فيمن
 الشترى أمة فوطنها ثم ظهر على عيب: ردها ورد غرتها؛ ثيبًا كانت أو بكرًا،
 فإن وطنها وقد علم بالداء لزمه ولم يرد بالعيب. فظاهر هذا أن وطء البكر لا يعنع
 الده.
- (1) لأنها إذا كانت بكرًا فسيمسكها، ويرجع بقيمة الوطء، وإذا كانت ثبيًا ردها ولا شيء عليه. يُنظر: «العزيز بشرح الوجيز» للوافعي (٣٣٢/٨) حيث قال: «لو اشترى جارية مزوجة ولم يعلم بحالها حتى وطلها الزوج بعد القبض؛ فإن كانت ثبيًا فله الره، وإن كانت بكرًا فئه الره، أنهو من ضمان البائع أو المشتري فيه الوجهان (إن جعلناء) من ضمان البائع فللمشتري الرد بكونها مزوجة، فإن تعلم الرد بسبب رجع بالأرش وهو ما بين قيمتها بكرًا غير مزوجة مفترعة من الشمن (وإن جعلناه) من ضمان المشتري فلا رد له وله الأرش، وهو ما بين قيمتها بكرًا غير مزوجة وبكرًا مرزوجة من الثمن.
- (٣) يُنظر: «الاستذكار؛ لابن عبدالبر (٢٨٦/١) حيث قال: «قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن من رد وليدة من عيب وجده بها وكان قد أصابها، أنها إن كانت بكرًا فعليه ما نقص من ثمنها، وإن كانت ثبيًا فليس عليه في إصابته إياها شيء؛ لأنه كان ضامنًا لها».
 - (٣) سبق ذكرها.

 ◄ قولىم: (وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ يَرُدُهَا وَيَرُدُ مَهْرَ مِثْلِهَا، وَبِهِ قَالَ ابْنُ أَبِي شُبْرُمَةَ وَابْنُ أَبِي لَيْلِي(١٠).

هذا بالنسبة للثيب، وقال بهذا القول ابن شبرمة وابن أبي ليلى، وأثر كذلك عن عمر بن الخطاب هن الشاك، ومأخذهم في ذلك القياس على الوطء في النكاح الفاسد، وأنه يوجب مهر المثل.

 ◄ تولىم: (وَقَالَ شُفْيَانُ الغَّوْرِيُ^(٣): إِنْ كَانَتْ ثَبَّبًا رَدَّ نِضْفَ الْمُشْرِ مِنْ نَمَنِهَا، وَإِنْ كَانَتْ بِكُوًا رَدَّ الْمُشْرَ مِنْ نَمَنِهَا).

وبه قال أيضًا شريح القاضي (١) وإبراهيم النخعي (٥).

◄ تولىم: (وَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ فِي وَظهِ النَّيِّبِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَةٌ
 وَجَبَتْ لَهُ بِالضَّمَانِ، وَأَمَّا الْبِكُرُ فَهُوَ عَيْبٌ يَنْبُتُ عِنْدُهُ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ
 عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ رَأْبِهِ).

وهو أيضًا قول الشافعي وأحمد في رواية^(٦).

⁽١) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٨٧/٦) حيث قال: «قال ابن أبي ليلى: يردها ويرد معها مهر مثلها، والمهر في قوله أن يأخذ العشر من قيمتها أو نصف العشر، فيجعل المهر نصف ذلك. وقال ابن شبرمة: إذا وطئها يردها ويرد معها مهر مثلها».

 ⁽۲) أخرج ابن أبي شبية في المصنف (۱/۱۱) عن عمر قال: (إن كانت ثيبًا رد نصف العشر، وإن كانت بكرًا رد العشر».

 ⁽٣) يُنظر: «الاستذاكار» لابن عبدالبر (٢٨٦/١) حيث قال: «قال الثوري كَتَلَفَّة: من اشترى جارية فوطئها ثم اطلع على عيب، فمنهم من يقول يردها ويرد العشر من ثمنها إن كانت بكرًا، وإن كانت ثبيًا فنصف العشر».

 ⁽٤) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (١٥٣/٨) عن شريح قال: إن كانت بكرًا فالعشر،
 وإن كانت ثبيًا فنصف العشر».

 ⁽٥) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٤٢/١١) عن إبراهيم قال: «إن كانت بكرًا رد العشر، وإن كانت ثبيًا رد نصف العشر، وانظر: «المحلى بالآثار» لابن حزم (٩٠٠٧).

⁽٦) سبق تحرير مذهب مالك والشافعي وأحمد.

قوله: (لأنه خلة وجبت له بالضمان) إشارة إلى حديث: «الخراج بالضَّمان) (۱)، وفي رواية: «الغلة بالضَّمان) (۱).

وسبب ورود الحديث: أن رجلًا ابتاع غلامًا فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عبيًا فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده عليه فقال الرجل: يا رسول الله، قد استغل غلامي. فقال رسول الله ﷺ: «المخراج بالضمان» يعنى: النفقة مقابل الضمان؛ لأنه لو تلف عند المشترى فإنه سيضمنه.

قوله: (وأما البكر فهو عيب): لا نقول: عيب؛ إذ لم يخالف الشريعة في ذلك، ولكنه ـ في الحقيقة ـ حصل نقص واضح يظهر أثره عند ببعها؛ إذ تختلف قيمتها من بكرٍ إلى ثبٍ، فينظر إلى الفرق ويؤدى إلى البائع.

◄ تولتم: (وَقَدْ رُوِيَ مِثْلُ هَذَا الْقُوْلِ عَنِ الشَّافِعِيِّ⁽⁷⁾، وَقَالَ عُثْمَانُ الْبُتِّيُّ: الْوَظْهُ مُغْتَبَرٌ فِي الْعُرْفِ فِي ذَلِكَ التَّوْعِ مِنَ الرَّقِيقِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ أَثَرٌ فِي الْفِيمَةِ رَدَّ الْبَائِعُ مَا نَقْصَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَثَرٌ لَمْ يَلُونُهُ شَيْءٌ (1).

ولا شك أن أثره في البكر واضح.

> قوله: (فَهَذَا هُوَ حُكْمُ النُّقْصَانِ الْحَادِثِ فِي الْمَبِيعَاتِ).

إذن هذا هو حكم النقص الذي يحصل عند المشتري، وسيأتي الكلام في الزيادة.

 ⁽١) أخرجه أبر داود (٣٥١٠) عن عائشة 德: أن رجلًا إبتاع غلامًا فأقام عنده ما
شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عياً فخاصمه إلى النبي 畿 فرده عليه فقال الرجل: يا
رسول الله، قد استغل غلاممي، فقال رسول الله 總: «الخراج بالضمان». وحسنه
الألباني في الرواء الغليل، (١٣٥٥)

⁽٢) أخرجه أحمد في المسند (٢٤٥١٤)، وحسنه الأرناؤوط.

 ⁽٣) يُنظر: (روضة الطالبين؛ للنووي (٩٨٧/٣) حيث قال: (لو كان المبيع جارية فوطئها المشتري، ثم اختلفا وتحالفا، فإن كانت ثبيًا فلا شيء عليه مع ردها، وإن كانت بكرًا ردها مع أرش البكارة؛ لأنه نقصان جزءً.

 ⁽٤) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٨٧/٦) حيث قال: «قال عثمان البتي: إن لم
 ينقصها الوطء ردها ولا عقد عليه، وإن نقصها الوطء رَدَّها ورَدَّ النقصان».

◄ تولت: (وَأَمَّا الزِّيَادَةُ الْحَادِثَةُ فِي الْمَبِيعِ (أَغْنِي: الْمُتَوَلَّدَةُ الْمُتَوَلِّدَةُ الْمُتَوَلِّدَةُ الْمُنْفَصِلَةُ مِنْهُ)، فَاخْتَلَفَ الْمُلْمَاءُ فِيهَا: فَلْمَبَ الشَّافِعِيُّ: إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُوثِقِي فِي الرَّدِّ، وَأَنَّهَا لِلْمُشْتَرِي لِمُمُومٍ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "الْخَرَاجُ بالضَّمَانِ"().

الزيادة في المبيع عند المشتري على نوعين:

الأول: زيادة متصلة كالسَّمن في الحيوان، وكالتعلم في الإنسان، كأن يتعلم العبد الصناعة، أو أن تتعلم جارية الكتابة، إلى غير ذلك، فهذه تعتبر زيادة عند الفقهاء، فإذا ما وقف المشتري على عيب في المبيع فإنه يرده ولا يأخذ مقابل تلك الزيادة شيئًا.

الثاني: زيادة منفصلة؛ وهي على نوعين:

أولًا: أن تكون من غير عين المبيع كأن يشتغل العبد في التجارة فيكسب أو يحتطب أو يؤجر نفسه إلى غير ذلك، أو حيوان يؤجره صاحبه الذي اشتراه.

ثانيًا: أن تكون الزيادة من عين المبيع لكنها منفصلة عنه بوجه كحيوان، أو جارية كانت حاملًا فولدت، وجمهور العلماء ـ من حيث الجملة ـ متفقون على أنها ترد وتبقى الزيادة للمشتري؛ لأن هذا مقابل

⁽۱) يُنظر: «المهذب» للشيرازي (٥١/٢) حيث قال: «وإن وجد العبب وقد زاد المبيع نظرت؛ فإن كانت الزيادة لا تعمير كالسمن واختار الرد مع الزيادة لا أنها لا تنفرد عن الأصل في الملك قلا يجوز أن ترد دونها، وإن كانت زيادة منفصلة كأكساب العبد فله أن يرد ويمسك الكسب... وإن كان المبيع مهيمة فحملت عنده وولدت أو شجرة فاثمرت عنده رد الأصل وأمسك الولد والثمرة؛ لأنه نماه منفصل حدث في ملكه، فجاز أن يمسكه ويرد الأصل كفلة البعد، وإن كان المبيع جارية فحملت عنده وولدت ثم علم بالعيب ردها وأمسك الولد لما ذكرناه، ومن أصحابانا من قال: لا يرد الأم بل يرجع بالأرش؛ لأن التغريق بين الأم والولد فيما دون سبع سنين لا يجوز، وهذا لا يصح؛ لأن التغريق بينهما يجوز عند الضرورة».

_ ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾ ____

الإنفاق عليها، وهو ضامن أيضًا لو حصل هلاك أو فوت، وقد قال النبي ﷺ: "إنما الخراج بالضمان". وهذا مذهب الشافعي(١) وأحمد(٢).

◄ تولىم: (وَأَمَّا مَالِكٌ: فَاسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ الْوَلَدَ؛ فَقَالَ: يَرُدُّ لِلْبَائِعِ،
 وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي إِلَّا الرَّدُ الزَّائِدُ مَعَ الْأَصْلِ أَوِ الْإِنْسَاكُ\".

واستثنى مالك كَلِيَّلَةٍ من الحكم السابق الولد؛ لأنه يتبع أمه، وليس للمشتري إلا رد الزائد مع الأصل أو الإمساك.

تولى : (قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الرَّوَائِدُ كُلُهَا تَمْنَعُ الرَّوْ، وَتُوجِبُ أَرْشَ الْمَنْبِ إِلَّا الْفَلْةَ وَالْكَسْبَ ' أَ. وَحُجُتُهُ أَنَّ مَا تَوَلَّدَ عَنِ الْمَبِيعِ دَاخِلٌ فِي

(١) سبق.

- (٣) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٨٩/١) حيث قال: "وتلخيص مذهب مالك في هذا الباب أنه من اشترى سلعة لها ظلة أو خراج، أو كان عبدًا فأخذ خراجه وعمله، أو نخلاً فأثمرت، أو جارية فوللت، ثم وجد عيبًا، فإنه يرد ولا ثميء عليه في الكسب والثمرة، وأما الولد فيرد مع أمه، وصواء اشتراها وهي حامل أو حملت بعد الشراء ينخي من غيره وكذلك الاستخفاق.
- (٤) يُنظر: «المسروطة للسرخمي (٣٤/١٣) حيث قال: «... فإن كانت متولدة من العين كالجارية إذا ولدت أو جنى عليها، فأحد المشتري أرشها فحكم التحالف على الاختلاف الذي قلنا، إلا أن عند محمد يفسخ المقد على القيمة؛ لأن الزيادة المنفصلة المتولدة من العين تمنع الفسخ بالرد في العيب عنده، فكللك بالتحالف فتكون الجارية كالهالكة، وعند الشافعي الله الزيادة المنفصلة لا تمنع الرد بالعيب، =

⁽٢) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢٠٠٣) حيث قال: «(وما كسب) المبيع (قبل الرد ف ع. هر (للمشتري، وكذلك نماؤه المنفصل فقط؛ كالثمرة واللبن)؛ لقوله ﷺ «الخراج بالضمان»، والمبيع مضمون على المشتري فنماؤه له، (وإن حملت) أمة أو بهيمة فهد الشراء في الضمخ. (وإن حملت بعد الشراء وولدته) أيضًا (بعده) - أي بعد الشراء - رفعاء منفصل) فيكون للمشتري (ولا يرده) المشتري إذا فسخ لما تقدم (إلا لعذر، كولد أمة) فيرد معها لتحريم النفريق بينها لمبينه. (ريأخذ) المشتري (قيمته) - أي الولد - من البائع؛ لأنه ملكه، (والنماء المتصل) إذا فسخ المبيع (ذا رد بدرنها».

الْمَقْدِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ رَدُّهُ وَرَدُّ مَا تَوَلَّدَ عَنْهُ كَانَ ذَلِكَ فَوْتًا يَقْتَضِي أَرْشَ الْمَيْبِ لَا مَا نَصَّصَهُ الشَّرْءُ مِنَ الْخَرَاجِ وَالْفَلَّةِ)``.

وذهب أبو حنيفة إلى أن الزيادة المنفصلة من غير عين المبيع، وهي التي عبر عن المبيع، وهي التي عبر عن المبيع، وهي التي عبر عنها بالغلة أو الكسب ـ كالأجرة ـ فهذه لا ترد، وإنما يختص بها المشتري؛ لظاهر قول النبي ﷺ: "الخراج بالضمان" (^(۲))، وأما ما عدا ذلك فإنه لا يرد، وإن رد المبيع فإنه يرد بما معه.

تولىم: (وَأَمَّا الزَّيَادَةُ الْحَادِثَةُ فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ الغَيْرُ مُنْفَصِلَةِ عَنْهُ:
 فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلَ الصَّبْغ فِي النَّوْبِ وَالرَّقْم فِي النُوبِ.

وكذلك السُّمن إذا ُسمنت الدابة، أو تعلُّم الغلام صنعة، فهذا كله يعتبر زيادة متصلة.

◄ تولى : (فَإِنَّهَا تُوجِبُ الْخِيَارَ فِي الْمَذْهَبِ إِمَّا الْإِنْسَاكُ، وَالرُّجُوعُ بِقِيمَةِ الرُّيَادَةُ (أَنَّهُ وَكُونِهِ شَرِيكًا مَعَ الْبَالِعِ بِقِيمَةِ الرُّيَادَةُ (أَنَّهُ لَعَبْبُ وَإِلَيْهُ السِّمَنِ: فَقَدْ قِيلَ فِي الْمَذْهَبِ: يَعْبُثُ بِهِ وَأَمَّا الشَّمَانِ: فَقَدْ قِيلَ فِي الْمَذْهَبِ: يَعْبُثُ بِهِ

فلا تمنع فسخ العقد على العين بالتحالف، ولكنها ترد ويسلم الولد للمشتري، وإن
 كانت الزيادة المنفصلة غير متولدة كالكسب والعلة، فإنها لا تمنع التحالف، وفسخ
 العقد على العين بالاتفاق، كما لا يمنع الفسخ بالإقالة والرد بالعيب».

⁽١) يُنظر: «تبيين الحقائق» لفخر الدين الزيآمي (٣٥/٤) حيث قال: «وإنما يرجع بالنقصان لتمذر الرو يسبب الزيادة؛ إذ الفضخ في الأصل بدون الزيادة لا يمكن؛ لأنّها لا تفك عنه، ومع الزيادة أيضًا لا يمكن؛ لأن العقد لم يرد عليها، فكذا الفضخ إذ هو لا يرد إلا على عين ما ورد عليه العقد وإلا لما كان فسخًا، ولو أخذه لكان ربًا أيضًا على ما بيئًاه.

⁽٢) سبق ذكر تخريجه.

⁽٣) سبق ذكر تخريجه.

 ⁽٤) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٩٩/٤) حيث قال: «وإن كان صنعة ثابتة فيه
 كالصبغ والخياطة والقصارة والرقم في الثوب مما لا يمكن فصله من المبيع إلا
 بفساد، فإن ذلك يثبت فيه الخيار».

الْخِيَارُ، وَقِيلَ: لَا يَثْبُتُ، وَكَذَلِكَ النَّقْصُ الَّذِي هُوَ الْهُزَالُ، فَهَذَا هُوَ الْهُزَالُ، فَهَذَا هُوَ الْفَرْالُ، فَهَذَا هُوَ الْفَرْالُ، فَهَذَا هُوَ الْفَرْالُ،

شرع المؤلف في الكلام عن تفصيلات في مذهب مالك؛ أمًّا الشافعية فقد سبق أن قولهم في ذلك واحد.

إذن هذا كل ما قد يحصل في المبيع من تغير؛ إما بنقص كوطء البكر، وإما بزيادة، سواء كانت متصلة كالسمن والتعلم، أو منفصلة مما ليس له علاقة بالعين كالكسب وهي الغلة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الْفَضَلُ الْفَايِسُ: فِي الْقَضَاءِ فِي اخْتِلَافِ الْحُكْمِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعَيْن)

بعد أن ذكر المصنف العيوب وأنواعها شرع في بيان الحكم الشرعي المتعلق بهذه المسائل.

> تولىم: (وَأَمَّا صِفَةُ الْحُكُمِ فِي الْقَضَاءِ بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ: فَإِنَّهُ إِذَا

⁽١) يُنظر: "شرح التلقين؛ للمازري (٦٢٧/٣) حيث قال: "إذا اشترى حيوانًا عبدًا أو دابّة وهو سمين فهزل أو عجف، أو هزيل أو أعجف فسمن، فإنَّ المذهب اضطرب في ذلك؛ فذكر ابن حبيب أنَّ ذلك فوت، وذكر عن مالك أنَّ ذلك ليس بفوت، وذكر عن المال أنَّ ذلك ليس بفوت، وذكر عن المال القاسم أنَّه يرى الهزال فوتًا ولا يرى السمن فوتًا. وفي «المؤازية» أنَّ إذا حجفت الدابة التي اشتراها، فإنَّ المشتري بالخيار بين أن يرد ويرد ما نقص العجف، أو يحسك ويأخذ قبمة العبب. وفي «المؤازية» أيضًا أنَّ الأمة إذا سمنت يردها ولا شيء له، وذهب ابن صلمة إلى أنَّ العجف فوت يوجب أخذ قبمة العبب، ولا يمكن المشتري من الرد. وكذلك ذكر في «المدونة» في صغير كبر أو كبير هرم، أنَّ ذلك...».

نَقَارٌ^(١) الْبَافِعُ وَالْمُشْتَرِي عَلَى حَالَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ هَاهُمَا وَجَبَ الْحُكْمُ الْخَاصُّ بِتِلْكَ الْحَالِ).

أي: إذا ادعى أحد المتبايعان أن السلعة قد تعيبت عند الآخر فأقر بذلك، وهذا هو الذي يجب أن يكون عليه المؤمن.

تولىم: (فَإِنْ أَنْكَرَ الْبَائِعُ دَعْوَى الْقَائِمِ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يُنْكِرَ وُجُودَ الْمَيْب، أَوْ يُنْكِرَ حُدُوثَهُ عِنْدُهُ).

قوله: (فإن أنكر البائع دعوى القائم) يعني أنكر هذه الدعوى التي أقامها المشتري، وهي على قسمين:

الأول _ ولم يذكره المؤلف _: ما لا يحتمل كذب واحد منهما؛ لأنه إذا نظر في هذا العيب عرف إن كان حصل عند البائع أو عند المشتري، كما لو ادعى المشتري أن هذا المملوك فيه زيادة أصبع، فهذا لا يمكن إنكاره، ولو أنكره البائع فإنه لا يسلم له إنكاره؛ لأنه أمر ظاهر، أو كانت به شجة قد اندملت (٢٠ ومضى عليها وقت طويل فادعاها المشتري ولا يمكن أن تحصل عنده، أو حصل جرح ولا يزال طريًا وقد مضى وقت طويل على شراء السلعة فلا يمكن أن يكون قد حصل ذلك عند البائع. فهذه حالات الأمر فيها واضح لا نحتاج إلى مطالبة أحدهما بينة (٢٠).

الثاني: ما يدخله الاحتمال؛ فينكر البائع وجود العيب، وينكر

 ⁽١) أي: استقرا. يقال: فلان ما يتقار في مكانه، أي ما يستقر. وأصل تَقَازُ: تَقَازَرُ، أدغمت الراء. وأقرَّه فيه وعليه إقرارًا فاستقرَّ وقرَّرَه فَكَثَرَرَ، انظر: «تاج العروس؛ (٣٩٢/١٣).

 ⁽٢) اندَمَلَ: أي تَماثَلَ من العِلَّةِ والجُرْح. انظر: «العين» للخليل الفراهيدي (٨/٤٧).

⁽٣) يُنظر: «الشرح الكبير على متن المقتع» لابن قدامة (٩٨/٤) حيث قال: «إذا اختلف المتيايعان في العيب هل كان في المبيع قبل العقد أو حدث عند المشتري؟ فإن كان لا يحتمل إلا توأن أحدث حدوث لا يحتمل إلا يوأن حدوث مثلها والجرح الطارئ الذي لا يمكن كونه قديمًا، فالقول قول من يدعي ذلك بغير يمين؛ لأنا نعلم صدقة فلا حاجة إلى استخلاف، وإن احتمل قول كل واحد منهما؛ كالخرق في اللوب والرفو ونحوهما فقيه روايان؟.

- 3 شرح بداية المجتهد }

المشتري حدوثه عنده، فهل يُقدم قول البائع أو قول المشتري؟ ذهب أحمد - كما في رواية عنه - إلى أن القول قول المشتري؛ لأن الأصل عدم حدوث العيب(١). وذهب جماهير العلماء من الحنفية(١) والشافعية(١) - وهو

(1) ينظر: "المبدع في شرح المقنع الابن مفلح (٩٧/٤) ٩٩) حيث قال: "(وإن اختلفا في العبب هل كان عند البائع، أو حدث عند المشتري) وكان محتملًا لقول كل منهما؟ كالخوق في الثوب و نحوه (فقي أيهما يقبل قول: روايتان) وكذا في "الفروع» إحداهما: يقبل قول المشتري مع يعينه، وهي اختيار الخرقي، وجزم بها في "الوجيزة لأن الأصل عدم المقبض في الجزء الفائت، فكان القول قول من يغيه، كما لو اختلفا في قبض المبيع ومينه على البت فيحلف أنه اشتراه ويه العب»، أو أنه ما حدث عنده والثانية: يقبل قول البائع مع يعينه وهي أنصهما. واختارها القاضي في الروايتين، وأبو الخطاب، وقدمها في "المحرر»؛ لأن الأصل سلامة المبيع وعدم استخلق الفسخ، ويدينه على حسب جوابه».

(٢) يُنظر: "المبسوط" للسرخسي (٣٩/١٣) حيث قال: «ولو كان المشتري قبض الجدين،
 فمات احدهما عنده وجاء بالأخر يرده بالعيب، فاختلفا في قيمة الميت؛ كان القول قول البائم مع يعيد؛ لأن المشترى هنا قبض جميع المعقود عليه.

ومذهب العالكية، ينظر: «الييان والتحصيل» لا ين رشد الجد (٢٩٨٨): «قال ابن القاسم: قال مالك: إن وجد المشتري به عبرًا قديمًا لا يحدث في مثل ما كان عنده أو مثله يحدث، إلا أن البينة تشهد أنه كان به عند الباعم، وحدث به عند المبتاع عيب آخر مثله يحدث ويقدم قبل للمبتاع : احلف، فإن حلف دوه، ولا شيء عليه، وإن نكل عن البمين قبل للباعم: احلف أنك لا تعلم هذا العيب كان عندك، فإن حلف لزم المبتاع غلك العيب الذي نكل عند المشتري أولاً، وكان المشتري مخيرًا بين أن يرده بالعب ويرد قيمة العيب، وبين أن يمسكه ويأخذ قيمة العيب القديم، وإن نكل البائم أيضًا لزم العيبان جميمًا، وكان المبتاع مخيرًا بين أن يومدكم ولا شيء له العيوب في وان نكل البائم أيضًا لزم العيبان جميمًا، وكان المبتاع مخيرًا بين أن يسكه ويك ولا شيء له، ويون أن يرده ولا شيء طيه؟.

قال أبو الوليد ابن رشد: (هذه مسألة صحيحة بينة حسنة في المعنى، ولا اختلاف في شيء منها... والعيب الذي يحدث ويقدم القول فيه قول البائم إلا أن يكون فيه عيب آخر قديم، فيكون القول في الذي يحدث ويقدم قول المبتاع لوجوب الرد له بالعيب القديم، هذا قوله في هذا الرسم.

(٣) يُنظر: «البيانَ» للعمراني (٣٧٢/٥) حيث قال: «إذا اشترى عبدًا ووجد فيه عيبًا، فأخى المشتري أنه كان موجودًا بالعبد في بد الباتع، وقال الباتع: بل حدث عندك... ففيه ثلاث مسائل: إحداهنّ: إذا كان لا يمكن حدوثه في بد المشتري، مثل: أن يوجد للعبد أصبع زائلة تضر بالعبد، أو شجة مناملة، وللشراء وقتٌ لا يندمل مثل تلك الجراحة فيه... فالقول قول المشتري هاهنا بغير يعين الثانية: إذا كان العبد ما لا يمكن حدوثه في يد البائع، مثل: أن يقيم العبد في يد المشتري=

الصحيح من مذهب أحمد (١) _ إلى أن القول قول البائع؛ لقول النبي ﷺ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادَّمى أناس دماء رجال وأموالهم؛ ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر (١)، والمدعي هنا هو المشتري؛ لأنه يطالب البائع بعيب حصل عنده.

ويشهد لذلك ما رواه مالك في «الموطأ» عن سالم بن عبدالله: «أنَّ عبدالله بن عمر باع غلامًا له بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة، فقال الذي ابتاعه لعبدالله بن عمر: بالغلام داءٌ لم تسمّه لي، فاختصما إلى عثمان بن عضّان، فقال الرَّجل: باعني عبدًا وبه داءٌ لم يسمّه، وقال عبدالله: بعته بالبراءة؛ فقضى عثمان بن عفّان على عبدالله بن عمر أن يحلف له: لقد باعد العبد وما به داءٌ يعلمه، فأبى عبدالله أن يحلف وارتجع العبد فصحً عنده، فباعه عبدالله بعد ذلك بألفي وخمسمائة درهم، (أ).

◄ تولىم: (فَإِنْ أَنْكُرَ وُجُودَ الْعَيْبِ بِالْمَبِيعِ: فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ يَسْتَوِي فِي إِلْمَبِيعِ: فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ يَسْتَوِي فِي إِذْرَاكِهِ جَهِيعُ النَّاسِ كَفَى فِي ذَلِكَ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ مِمَّنِ اتَّفَقَ مِنَ النَّاسِ *)، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَخْتَصُ بِعِلْهِ أَهْلُ صِنَاعَةٍ مَا، شَهِدَ بِهِ أَهْلُ تِلْكَ الضَّنَاعَةِ).

أي: إن كان العيب من العيوب التي يستوي في معرفتها جميع الناس

سنة أو شهرًا، فيأتي وبه شجّة طريّة... فالقول قول البائع هاهنا بغير يمين. الثالثة: إذا كان العيب مما يمكن حدوث في يد كلّ واحد منهما، مثل: أن يشتري منه ثوبًا، فقيضه، فأقام، فوجد فيه خرقًا أو مرفوءًا... فإن البائع إذا أنكر ذلك... فالقول قوله مع يعينه؛ لأن الأصل سلامة المبيع حال العقد، وعدم العيب فيه. (1) سبق ذكره.

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١)، واللفظ له.

⁽٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٤/٥٨٨).

⁽٤) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٩٣/٤) حيث قال: «ولا يخلو أن يكون العيب معا يطلع عليه الرجال أو معا لا يطلع عليه الرجال، فإن كان معا يطلع عليه الرجال فقد قال محمد وغيره: لا يثبت إلا بقول عدلين من أهل العلم بتلك السلعة وعيوبها».

فيكفي في ذلك شاهدان عدلان، وإن كان من العيوب التي لا يدركها إلا أهل الصنعة وأهل الخبرة، كالتجار والأطباء، وكذلك أيضًا العيوب التي لا يدركها إلا النساء، فإنه يرجع يدركها إلا النساء، فإنه يرجع إليهم في هذا الحكم؛ لأن العادة محكمة.

(نَقِيلَ فِي الْمَلْمَبِ: عَدْلَانِ، وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ الْمَدَالَةُ وَلَا الْمَدَدُ وَلَا الْإِسْلَامُ (١٠). وَكَلَلِكَ الْحَالُ إِنِ الْحَتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ مُؤَثِّرًا فِي الْقِيمَةِ، وَفِي كَوْنِهِ أَيْصًا قَبْلَ آمَدِ النَّبَائِعِ أَوْ بَمْدَهُ، فَإِنَّه إِن لَمْ يَكُنُ لِلْمُشْتَرِي بَيْنَةٌ خَلَفَ الْبَائِعُ أَنَّهُ مَا حَدَثَ عِنْدَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيْنَةٌ عَلَى وُجُودِ الْعَبْ بِالْمَبِعِ لَمْ يَجِبْ لَهُ يَعِينُ عَلَى الْبَاعِ (١٠).

هذا في مذهب مالك كَثِّلَمُّهُ، وقد سبق ذكر أقوال المذاهب الأخرى.

⁽¹⁾ يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٩٣/٤) حيث قال: «فإن كان مما لا يعلمه إلا أهل العلم به كالأمراض والعمل التي تحدث بالناس مما لا يعرفها ويعرف أحوالها، وقدر العادة بسرعة البرم منها، وما جرت العادة بسرعة البرم منها، وما جرت العادة بشرع فيا بدل في الما العادل أهل المعدلة ، فإن لا يقبل فيها إلا أقوال أهل المعدلة بذلك، فإن كانوا من أهل العدل فهو أتم، وإن لم يوجد من يعرف ذلك من أهل العدل قبل قبي ذلك قول غيرهم وإن كانوا على غير الإسلام؛ لأن طريق هذا العدل بي يشرون بعلمه الإسلام؛ لأن طريق هذا النجر لما يشرون بعلمه

⁽٧) يُنظر: «الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبدالبر (٧١٤/١) حيث قال: «إذا ادعى المبتاع عبيًا بالبيع وأنكر البائع، كلف المبتاع البينة عليه من أهل البصر به، فإن شهدوا أنه عيب قديم قبل التابع ينقص من الثمن رده، والعيوب ثلاثة أقسام: عيب يحدث بالمبيع بعد البيع ولا يعكن أن يكون قبل أمر البيع، فهذا لا قيام في يحدث منه بلاء حدث عنده، وعيب قديم قبل أمر التبايع لا يمكن أن يحدث يدت منه بعد البيع، فهذا للمشتري أن يرد به إن شاء أو يمسك، وعيب يمكن أن يكون مثلة قديمًا عند البائع ويمكن أن يحدث عند المبتاع، فإن كان ذلك كلف المشتري البية على أنه كان ذلك العيب عند البائع وأنه بالمبيع في منة أقدم من أمد البيع، يشهد بذلك أمل المجرفة إن شهد له بذلك عدول من أهل البصر بعيب تلك السلمة، ويشهد بذلك العيب يقتص من الثمن ردها، حيوانًا كانت السلمة أو ما كانت، وكذلك لو أقر له البائع ذلك.

◄ تولى: (وَأَمَّا إِذَا وَجَبَ الْأَرْشُرُ: فَوْجُهُ الْحُكْمِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَوَمُ الشَّيْءُ سَلِيمًا، وَيُقَوَمَ مَعِيبًا، وَيَرُدُّ الْمُشْتَرِي مَا بَيْنَ ذَلِكَ (''. قَإِنْ وَجَبَ الشَّيْءُ سَلِيمً، وَتَقْوِيمٌ بِالْمَنْبِ الْحَادِثِ الْمُشْتَرِي، وَتَقْوِيمٌ بِالْمَنْبِ الْحَادِثِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، فَيَرُدُ الْبَائِعُ مِنَ النَّمَنِي، فَيَرُدُ الْبَائِعُ مِنَ النَّمَنَ مِنَ النَّمَةِ مَنْ النَّمَنِي، وَيَشْقُطُ عَنْهُ مَا قُدْرَ مِنْهُ قَدْرَ مَا تَنْقُصُ بِهِ الْقِيمَةُ عَنْ الْيَعْمِيبَ عَنِ الْقِيمَةِ السَّلِيمَةِ، وَإِنْ أَبَى الْمُشْتَرِي الرَّقَ وَأَحَبَ الْإِنْسَاكَ رَدَّ الْبَائِعُ مِنَ الشَّمَنِ مَا الشَّمَنِ مَا اللَّمَنِ مَا الْمُعْتِيمَ وَالْمَعِيبَةُ عَنْ الْيَمْنِ مَا اللَّمَنِ مَا اللَّمَنِ مَا الْمُعْتِيمِ الْرَقْ وَالْمَعِيبَةِ عِنْدَهُ ('').

الأرش هو ما يكون فرقًا بين قيمة المبيع صحيحًا ومعيبًا (٣٠)، فإذا كان قيمة هذه السلعة صحيحة ألف ريال، ومعيبة ثمانمائة ريال يكون الأرش مائتي ريال، فتقدر السلعة سليمة ثم تقدر معيبة، كجارية لما كانت بكرًا كانت تساوي عشرة آلاف ريال، ولما أصبحت ثيبًا صارت تساوي ثمانية آلاف ريال؛ ولما أصبحت ثيبًا صارت تساوي ثمانية آلاف ريال؛ ولما أصبحت ثيبًا تقدير ذلك إلى أهل الخيرة والمعرفة.

⁽¹⁾ يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٩٦٤) حيث قال: «فإن العبد أو الوليدة يقوم وبه العيب الذي كان به يوم اشتراه فيرد من الثمن ما بين قيمته صحيحًا وقيمته وبه ذلك العيب، يريد أنه يقوم بقيمته يوم التبايع سليمًا من العيب، ثم يقوم بقيمته ذلك اليوم وبه العيب فينظر كم بين القيمتين، فإن كان ربعها رحيج بجميع الدى، وإن كان أقل أو أكثر فيحسب ذلك؛ وذلك أن المبتاع اشترى السلعة والتغابن لازم في البيوعات؛ لألها مبنية على ذلك فقد أصاب العيب جزءًا من الشمن الذي إبتاع بالجملة، فيجب أن يرد من الثمن ذلك المغذار، فإن كان العيب خمس المبيع رد خمس الثمن، وإن كان أكثر أو أقل فيحسب ذلك».

⁽۲) يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدوير (۱۲۲/۳) حيث قال: «(وقوما) أي القديم والحادث (يتقويم) أي بسبب تقويم (المبيع) صحيحًا ومعيبًا، فاستفيد منه ثلاث تقويمات؟ أي حيث أختار الرد فيقوم صحيحًا بعشرة مثلًا وبالقديم بثمانية، وبالحادث معه بستة، قال رد دفع خمس الثمن، وإن تماسك أخذ خمسه، فإن اختار النماسك لم يحتج إلا تقويمين.

\$\left[شرح بداية المجتهد \}

وإذا وجد في السلعة عيبان أحدهما حصل عند البائع والآخر حصل عند المشتري، ففي هذه الحال تقدر قيمة السلعة صحيحة وقيمتها معيبة، ثم ينظر إلى العيب الذي حصل عند المشتري دون البائع، فمثلاً إن كانت السلعة تساوي صحيحة عشرة آلاف ومعيبة ثمانية آلاف، والعيب الذي حصل عند المشتري بألف، فيرد البائع للمشتري ألف ريال(١٠)

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الْبَابُ الثَّانِي: فِي بَيْعِ الْبَرَاءَةِ)^(٢)

أي: أن يتبرأ البائع من العيوب التي تحصل عند المشتري، كأن يقول: أبيعك هذا وأنا بريء من كل عيب يحصل فيه، وقد تكون هذه العيوب قديمة.

> قوللهَ: (اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ هَذَا الْبَيْعِ. وَصُورَتُهُ: أَنْ يَشْتَرِطَ

- (1) يُنظر: «المنتفى شرح الموطأ» للباجي (١٩٩/٤) حيث قال: «إن أراد المبتاع الإمساك فإنه تقوم السيمة ثم تقوم فإنه تقوم السيم به تم تقوم معية فيرجع بقدر ما بين القيمتين من الشمن... فإن كان اشترى المبيع بخمسة عشر دينارًا فأراد إمساكه أخذ من البائع خمس الثمن الذي هو خصمة عشر دينارًا، وذلك ثلاثة دنائير، وعلمنا أن الباقي وذلك اثنا عشر دينارًا وهي أربعة أخماس الشمن هو ثمن المبيع معيًا بالعيب القديم، فإذا أراد أن يرد قيمة العيب الحادث عداه فقد لك أنه ربع قيمة العيب الخادم، وذلك ثلاثة دنائير؛ لأن العيب الذي حدث عدم المبد ربع ثمنه بالعيب القديم، وذلك ثلاثة دنائير؛ تلف بالغيب القديم، فيلزمه أن يرد قيمة ما تنف من العيب مييًا بالعيب».
- (۲) بيع البراءة: هو أن يشترط البائع على المشتري البراءة من العيوب التي لا علم له بها، فلا يرجع له البائع إلا بما علم به. انظر: «شرح ميارة» (۲۰۹/۱).

الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي الْبَرَّامَ كُلِّ عَيْبٍ يَجِدُهُ فِي الْمَبِيعِ عَلَى الْعُمُومِ).

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على تفصيل سيذكره المؤلف.

◄ تولى: (فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ الْبَيْعُ بِالْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَنْبٍ؛
 سَوَاءٌ عَلِمَهُ الْبَائِعُ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْهُ، سَمَّاهُ أَوْ لَمْ يُسَمِّو، أَبْصَرَهُ أَوْ لَمْ
 يُبْصِرُهُ(١٠). وَبِو قَالَ أَبُو تُورِ ١٠).

فمذهب أبو حنيفة إطلاق القول بجواز البيع بالبراءة من كل عب، سواء علم البائع العيب أو لم يعلمه، نص عليه أو لم ينص، ظاهرًا كان أو خفيًّا.

تولىم: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَشْهَرِ قَوْلَيْهِ (وَهُوَ الْمَنْصُورُ عِنْدَ أَضْحَابِهِ):
 لَّ يَبْرَأُ الْبَائِعُ إِلَّا مِنْ عَبْبٍ بُرِيهِ لِلْمُشْتَرِي^(٣)، وَبِهِ قَالَ النَّوْرِيُّ⁽¹⁾).

⁽١) يُنظر: «البحر الرائق؛ لابن نجيم (٧٧/١) «قوله: ولو برئ من كل عيب به صح وإن لم يسم الكل ولا يرد بعيب؛ لأن الجهالة في الإسقاط لا تفضي إلى المنازعة، وإن كان في ضمنه التمليك لعدم الحاجة إلى التسليم فلا تكون مفسدة، ويدخل تحت الإبراء العرجود والحادث قبل القبض في قول الثاني، وذكره مع الإمام في المبسوط وشرح الطحاوي، وانظر: «المبسوط» للسرخسي (٩١/١٣) ، ٩٩).

 ⁽۲) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (۲۸۲/۱ حيث قال: «وقال أبو حنيفة وأصحابه:
 إذا باع بيمًا بالبراءة من كل عيب جاز، سمى العيوب أو لم يسم. وبه قال أبو ثهر».

⁽٣) يُنظر: «السراج الوهاج على متن المنهاج» للغمراوي (س١٨٧) حيث قال: «ولو باع حيوانًا أو غيره بشرط براءته من العيوب في المبيع فالأظهر أنه يبرأ عن كل عيب باطن بالحيوان لم يعلمه البائع دون غيره؛ أي العيب المذكور فلا يبرأ عن عيب بغير الحيوان كالثياب مطلقًا، ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أم لا، ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه، ومقابل الأظهر يبرأ عن كل عيب، وقيل: لا يبرأ مطلقًا».

 ⁽٤) الذي نقل عن الثوري أنه قال بصحة براءة البائع من العيوب التي سماها، سواء رآها
 المشتري أم لا.

يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٨٢/٦) حيث قال: «قال الثوري: إذا باع السلعة=

أي: أن الباتع بريء من كل عيب إلا من العيب الذي يريه للمشتري^(۱)، وهو رواية - أيضًا - عن الإمام أحمد، وعنه رواية أخرى وافق فيها المالكية؛ وهي أنه لا يبرأ من عيب لا يعلمه^(۱).

> تولى: (وَأَمَّا مَالِكٌ: فَالْأَشْهَرُ عَنْهُ أَنَّ الْبُرَاءَةَ جَائِزَةٌ مِمَّا يَعْلَمُ الْبُعَامُ مِنَ الْمُعُوبِ، وَذَلِكَ فِي الرَّقِيقِ خَاصَّةً، إِلَّا الْبَرَاءَةَ مِنَ الْحَمْلِ فِي الْجَوَادِي الْمُورَ فِي الرَّقِيقِ عَنْدَهُ لِعِظَمِ الْمَرَرِ فِيهِ، وَيَجُوزُ فِي الْمُحَوْدُ فِي الْمُحْرَرِ فِيهِ، وَيَجُوزُ فِي الْوَحْنِ)
(الْوَحْشِ)
(٣).

قوله: (الرائعات) من الربع وهو الزيادة، يعني اللاتي لهنَّ قيمة، أي: الجواري الجياد كما يقال للفرس: الجواد⁽²⁾.

بالبراءة فسمى العيوب وتبرأ منها فقد برئ وإن لم يرها إياه، وانظر: «مختصر اختلاف العلماءة للطحاوي (۱۶۳/۳).

 ⁽١) الذي يفهم من الكلام السابق عكس ما قرره الشارح، من أن البائع لا يبرأ إلا من العبوب التي سماها للمشتري ووقف عليها.

⁽٢) الروايتان، ينظر: «الكافي في فقه الإمام أحمد» لابن قدامة (٩٤/٥٤)، حيث قال: «وإذا اشترط البائع البراءة من كل عيب لم يبرأ؛ لأن البراءة موفق في البيع لا يثبت إلا بالشرط، فلم يثبت مع الجهالة كالأجل، وعنه: يبرأ، إلا أن يكون البائع علم بالعيب فكتمه».

⁽٣) يُنظر: "التهذيب في اختصار المدونة» للبراذعي (٣٠٩/٣) حيث قال: «قال مالك كَلَيْلَةَ: ولا تنف البراءة مما لا يعلم الباتع في ميرات أو غيره في شيء من السلح والحيوان إلا في الرقيق وحده. ومن باع حبدًا أو وليدة وشرط البراءة فقد برئ مما لا يعلم إلا من الحمل في الرائعة؛ لألها تتواضع، ولا بيراً مما علم... ولا يجوز بع أمة رائعة بشرط البراءة من الحمل، ولا بأس بذلك في الوخش من الزنج وغيرهم إن لم يظاها البائع؛ إذ ليس بكبير نقص فيها، وربعا زاد ثمنها به، وهو مخاطرة في الرائعة؛ لكثرة ما يتقصها إن كان بها».

 ⁽٤) الرَّبِّغ - بالفتح -: النماء والزيادة. وارض مريعة بالفتح، بوزير مَبيعة، أي: مُخصِبةً.
 ورَيْمَانُ كُلُ شيءٍ: أَوْلُه، ومنه: رَيَعانُ الشَّبابِ. وفَرَسٌ رَائِعٌ أي: جَوادٌ. انظر:
 مختار الصَّحاح الرَّازي (ص١٣٣).

و(الوخش): هو الرجل الدنيء الذي يعرف بحقارته وصغاره، يقال: فلان وخش، يعني: دنيء به صَغَار وحقارة^(١).

◄ تولى: (وَفِي رِوَايَةٍ نَانِيَةٍ: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الرَّقِيقِ وَالْحَيَوانِ^(٢). وَفِي رِوَايَةٍ ثَالِئَةٍ مِثْلَ قَوْلِ الشَّالِفِيعِ^(٣). وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ^(٤) أَنَّ بَيْعَ الْبَرَاءَةِ إِنَّمَا يَهِجُ مِنَ الشَّلْطَانِ فَقَظَ).

قوله: (إنما يصح من السلطان) لأنَّ السلطان يرفع الخلاف في هذه المسائل.

تولىم: (وَقِيلَ فِي بَيْعِ السُّلْطَانِ وَبَشْعِ الْمُوَارِيثِ، وَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ
 أَنْ يَشْتَرِطُوا الْبَرَاءَةُ () وَحُجَّةً مَنْ رَأَى الْقَوْلَ بِالْبَرَاءَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ():
 أَنَّ الْقِيَامَ بِالْعَيْبِ حَقِّ مِنْ حُقُوقِ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْبَائِعِ، فَإِذَا أَشْقِطَهُ سَقَطَ

 ⁽١) الوَخش: رُذالة النَّاس وصغارهم وَغَيرهم، يكون للْوَاجِد والاثنين وَالْجمع والمؤنث، بِلَفْظ وَاجِد. انظر: (المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (٧٧٧/).

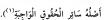
⁽٢) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (١/ ١٣٤٠). ومن «الواضحة»: قال ابن شهاب، وربيعة، ويعيى بن سعيل، وغيرهم: تعبوز البراءة في كل شيء. وقاله مالك مرة: إنه يلزم في الرقيق والحيوان والعروض. ثم رجع إلى أنها لا تكون إلا في الرقيق. وقال ابن وهب بقوله الأول، ونحن نقول بقوله الآخر فيما باع طوعًا». ونظر: «الميان والتحصيل» لأي الوليد بن رشد (١٣٣٨).

⁽٣) أي: القول السابق للشافعي، وقد نقل ابن عبدالبر هذا القول عن مالك الذي وافق فيه الشافعي. ينظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٨٢/١) حيث قال: «وقد قال: لا تنفعه البراءة بوجه من الوجوه إلا من عيب يريه المشتري. وبهذا قال الشافعي في الكتاب العراقي ببغداد».

⁽٤) أي: عن مالك.

 ⁽a) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» اللباجي (١٨١٤) حيث قال: (عن مالك روايتان في ذلك: إحداهما: أن بيع السلطان ربيع المواريث بيع براءة، والثانية: أن بيع السلطان خاصة على البراءة قال ابن القاسم: لم يختلف قوله في بيع السلطان». وانظر: «الكاني في فق أهل المدينة لا ين عبدالبر (١٢١٨) ١٩١٨).

⁽٦) وهم الحنفية.



أي: أن من حقوق المشتري على البائع سلامة المبيع من العيوب، هذا هو الأصل. فإذا أسقط المشتري هذا الحق سقط عنه، فإذا قال البائع للمشتري: أنا أبيعك هذه السلعة لكني لست مسؤولًا عن عيبٍ فيها، فرضي المشتري؛ فقد تنازل عن حقه.

> قولات: (وَحُجَّةُ مَنْ لَمْ يُحِرْهُ عَلَى الْإِظْلَاقِ: أَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْغَرْرِ فِيمَا لَمْ يُمُلْمَهُ الْبَائِعُ، وَمِنْ بَابِ الْغَبْنِ وَالْغِشْ فِيمَا عَلِمَهُ)

قال النبي ﷺ: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بُورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما، "" فهل يجب على البائع إذا علم أن بالسلعة عببًا أن يبينه؟ وهل تنتفي عن البائع المؤاخذة والإثم إذا اشترط على المشتري البراءة ورضي المشتري أن يقبل هذه السلعة بما فيها من عيوب ما علمه البائع وما لم يعلمه، أم أن الحديث خاص بمن كتم العيب دون غيره؟(1).

قوله: (أن ذلك من باب الغرر) لأن البائع علم أن بالسلعة عيبًا فأخفاه عن المشتري، ثم باعه بيع البراءة.

 ⁽١) يُنظر: «روضة المستبين» لابن بزيرة (١٠١٧/٣) حيث قال: «قاما من أجاز مطلقًا فوجهه أن القيام بالعيب حق المشتري، فإذا أسقطه البائع بالبراءة، ورضي المشتري بذلك سقط كسائر الحقوق العالية».

⁽Y) يُنظر: «شرح التلقين؛ للمازري (Y٤٤/٣) حيث قال: «وعندنا رواية عن مالك في منع بهم البراءة مطلقاً من غير اعتبار بكون الباتع عالماً بما يبرأ منه أو غير عالم. ومن المتأخرين من يمحكي هذه الرواية عن مالك حكايته مثينة. فيقول: لم يختلف قوله في تجواز البراءة من العيب البسير، ولا في ثبوت البراءة في بيع السلطان، ولا في سقوط عهدة الثلاث. . . وسبب هذا الاختلاف أنّ الشرع ورد بالنهي عن بيع الغرر، واشتراط الباتع على المشتري ألا يرد عليه بعبب يطلع عليه يتضمن عقد الشراء على ميم غير معلوم ولا محاط بهه.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢).

⁽٤) سبق تحرير هذه المسائل.

قوله: (ومن باب الغبن والغش) لأن هذه العيوب لو أظهرت لأثرت في المبيع؛ ولذا لما مر النبي ﷺ برجل يبيع طعامًا فأدخل يده في الطعام وجد بللًا فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟. قال: أصابته السماء يا رسول الله. قال: «مَلَّا أظهرته حتى يراه الناس، مَن غشنا فليس منا» ((). وفي رواية: «من غش فليس منا» (()، وفي رواية: «من غش فليس منا» (()، إذَا العيب ينبغي أن يُظهر، ولا يجوز أن يُكتم.

لكن ذكر أهل العلم أن البائع إذا اشترط البراءة وهو لا يعلم فإنه يكون بذلك معذورًا؛ لكن لا يشترط البراءة وهو يعلم أن بالمبيع عببًا وإنما أخفاه مستغلًا حاجة المشتري أو غفلته أو قلة خبرته (^(۲)؛ فعن ابن عمر \$: "أن رجلًا ذكر لرسول الله إلله أنه يخدع في البيع، فقال له رسول الله الله الما بايعت فقل: لا خلابة افكان الرجل إذا بايع يقول: لا خلابة (⁽²⁾)

⁽١) هذه الرواية التي ذكوها الشارح، أخرجها ابن حبان (٢٧٠/١١) عن أبي هريرة: أن النبي مرَّ على صبرة طعام، فأدخل أصابعه فيها، فإذا فيه بلل، فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟". قال: أصابته سماء يا رسول الله. قال: «فهلاً جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس، من غشنا فليس منا». وصححه الألباني في «التعليقات الحسان» (٥٨٨٥).

وأخرجه مسلم (١٠٢) بلفظ: قال ﷺ: (ما هذا يا صاحب الطعام؟). قال: أصابته السماء يا رسول الله. قال: (أفلا جعلته فوق الطعام كبي يراه الناس، مَن غش فليس مني؟.

 ⁽۲) أخرجها الترمذي (۱۳۱۰)، وصححه الألباني في "صحيح الترغيب والترهيب»
 (۱۷۲۵).

⁽٣) روي مثل هذا عن مالك في مسألة البيع بشرط البراءة. يُنظر: "المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبدالوهاب (ص١٠٦٦) حيث قال: "روي عنه أنه جائز ويبرأ من كل عيب لم يعلمه، ولا يبرأ مما علمه وكتمه واشترط البراءة منه، وهذا في الوقيق دون غيره من الحيوان والعروض، وهذه الرواية هي المعتبرة وعليها النظر».

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٤٠٧)، ومسلم (١٥٣٣).

 ⁽a) يُنظر: "المنتقى شرح الموطاء للباجي (١٨٠/٤) حيث قال: "ولا بيرا البائع بالبواءة مما علم من العيوب، وهذا أحد قولي الشافعي، وقال أبو حنيفة: بيرا من ذلك.

وهذا من الاستحسان، فليس الجاهل بالعيب كمن علمه وأخفاه.

◄ تولئم: (وَبِالْجُمْلَةِ: فَغُمْدَةُ مَالِكِ مَا رَوَاهُ فِي الْمُوطا: أَنَّ عَبْدَاللَّهِ
 بُنُ عُمَرَ بَاعَ غُلامًا لَهُ بِثَمَانِهِاقَةِ دِرْهَم وَبَاعَهُ عَلَى الْبَرَاءَةِ)(١).

كذلك أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه^(۱)، والبيهقي في سننه^(۱۳)، وعبدالرزاق في مصنفه⁽¹⁾.

تولاى: (نَقَالُ الَّذِي ابْتَاعَهُ لِمَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمْرَ: بِالْثُكْرِمِ دَاءٌ لَمْ يُسَمِّهِ، فَاخْتَصَمَا إِلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: بَاعَنِي عَبْدًا وَبِهِ دَاءٌ لَمْ يُسَمِّهِ لِيْ اخْتَصَمَا إِلَى عُثْمَانَ، فَقَلَ الرَّجُلُ: بَاعَنِي عَبْدًا لَهِ وَاللَّهِ أَنْ يَحْلِفَ لَيْ , وَقَالَ عَبْدُاللَّهِ أَنْ يَحْلِفَ وَارْتَجَعَ لَلْهَ بَاعُلْهُمُ ، فَأَبَى عَبْدُاللَّهِ أَنْ يَحْلِفَ وَارْتَجَعَ الْنَجْدَ وَرُويَ أَيْشًا أَنَّ رَبِّلِهُ لَيْ يَعْلِفُ وَارْتَجَعَ الْنَجْدَ. وَرُويَ أَيْشًا أَنَّ رَبِّلًا بُن قَالِتٍ كَانَ يُجِيرُ بَيْحَ الْبَرَاءَةِ).

جاء في بعض الروايات عند غير مالك تسمية المشتري وأنه زيد بن ثابت ﷺ^(ه).

قوله: (وبه داء لم يسمه) يعني بعد أن أخذه وقف فيه على عيب، وهو الداء.

أخرجه مالك في «الموطأ» (٤/٥٨٨).

⁽۲) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (۱۱/۹٤).

⁽٣) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٥٣٦/٥).

⁽٤) أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٦٣/٨).

أخرجه مالك في «الموطأ» رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص٧٤) قال: «بلغنا عن زيد بن ثابت أنه قال: من باع غلامًا بالبراءة فهو بريء من كل عيب، وكذلك باع عبدالله بن عمر بالبراءة، ورآها براءة جائزة».

◄ تولىم: (وَإِنَّمَا خَصَّ مَالِكٌ بِلَلِكَ الرَّقِيقَ لِكَوْنِ مُبُوبِهِمْ فِي الْأَكْفَرِ
 خَافِيَةٌ (١٠) وَبِالْجُمْلَةِ: خِيَارُ الرَّهُ بِالْعَيْبِ حَقَّ ثَابِتٌ لِلْمُشْتَرِي (٢٠).

- 🖁 شرح بداية المجتهد

إذن العيب الذي يوجد في المبيع قد يكون عيبًا يسيرًا لا تأثير له، وقد يكون عيبًا يتنضي الرد إلا إذا رضي به المشتري، وقد يكون عيبًا ينبت به للمشترى حق الأرش.

تولىم: (وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا كَثِيرًا كَاخْتِلَافِ الْمَبِيعَاتِ
 فِي صِفَاتِهَا وَجَبَ إِذَا اتَّفْقَا عَلَى الْجَهْلِ بِهِ أَنْ لَا يَجُوزَ أَصْلُهُ إِذَا اتَّفْقَا عَلَى النَّمَوْلَ بِهِ أَنْ لَا يَجُوزَ أَصْلُهُ إِذَا اتَّفْقَا عَلَى النَّمَنِ).

سبق الكلام عن البيع بالصفة واختلاف العلماء فيه؛ فمنهم من أجازه مطلقًا، ومنهم من قيده بشرط أن يترك للمشتري الخيار، ومنهم من منع ذلك.

◄ تولى : (وَلِذَلِكَ حَكَى ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ عَنْ مَالِكِ أَنَّ آخِرَ
 قَوْلِهِ كَانَ إِنْكَارَ بَمْعِ الْبَرَاءَةِ إِلَّا مَا خَفَّفَ فِيهِ السُّلْطَانُ (٢٠٠)، وَفِي قَضَاءِ النَّبُون خَاصَةً (١٠٠).

 ⁽١) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٨٦/٤) حيث قال: ١... فإن قلنا بالرواية
 الأولى فيجب أن يكون بيع البراءة ثابتًا في الرقيق خاصة لما ينفرد به من كتمان

⁽۲) سبق تبيين هذا الأصل.

⁽٣) يُنظر: «النهذيب في اختصار المدونة» للبراذعي (٣٠٩، ٣٠٩) حيث قال: «وقد رحيم مالك كَلَّلُهُ فقال: لا تنفى البراءة في الرقيق أيضًا، وإن باعه وصي أو ورثته أو غيرهم من الناس، إلا أن يكون عينًا خفيفًا فعمي. قال: ومن ذلك من يقدم عليه الرقيق فيبيع بالبراءة ولم يختبرها ولا كشفها، فلا براءة لمه وإنما كانت البراءة فيما ياع السلطان على مفلس ونحوه. قال ابن القاسم: ويأول قولد أقول. وثبت مالك على أن بيع السلطان بيع براءة، وقال: وهو أشد من بيع البراءة.

⁽٤) يُسْظر: «مناهج التحصيل» للرجراجي (١٩٦٧) ١٩٦٥) حيث قال: «قوله في «المدونة»: وإنما كانت البراءة لأهل الديون يفلسون فيبيع عليهم السلطان، وعلى هذا الظاهر حمله بعض المتأخرين وجمله قولًا مفردًا، وهو نص في «كتاب محمّد» حيث=

قوله: (ولذلك حكى ابن القاسم في المدونة عن مالك): «المدونة» هي موسوعة الفقه المالكي والتي دُوَّن فيها الكثير من المسائل التي سُئلها مالك كَلَّلْلَهُ وأجاب عنها، ومسائل أخرى لم يجب فيها مالك فأجاب فيها ابن القاسم، وهي رواية سحنون عنه.

◄ تولى : (وَذَهَبَ الْمُغِيرةُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ إِلَى أَنَّ الْبَرَاءةَ إِنَّمَا تَجُوزُ فِيمَا كَانَ مِنَ الْعُيُوبِ لَا يَتَجَاوَزُ فِيهَا ثُلُكَ الْمَبِيمِ\(^1\).

عدَّ كثير من العلماء الثلث أصلاً من الأصول؛ إذ اعتبروه في عدد من مسائل الشريعة، وسيأتي طرف من ذلك في هذا الكتاب إن شاء الله؛ إذ اعتبر المالكية _ ووافقهم الحنابلة _ الثلث في تحديد الجائحة^(۲۷)، القليل منها والكثير^(۲۲). وكذلك في مسائل الوصية^(۱2)، كما دل عليه حديث

قال: وقال أيضًا: لا ينفع في الرقيق إلا في بيع السلطان في الديون، فأما بيع ميراث وغيره فلاء. وانظر: «المدونة» لابن القاسم (٣٦٦/٣).

 ⁽١) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٨٠/٤) حيث قال: «... ولذلك منع من البراءة من ثلاث في علل الرقيق من الحمل الذي لم يظهر لما كثر الغرر ومنع المغيرة من الحكم بالبراءة فيما زاد على الثلاث من عيوب الرقيق».

⁽Y) الجائحة: هي المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه كله حتى لا يبقى له شيء. وجماع الجوائح كل ما أذهب الشعر أو بعضها من أمر سماري بغير جناية آدمي. انظر: «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للأزهري (ص: ١٩٦١، ١٩٧٧)، والسان العرب لابن منظور (٣١/٣٤).

⁽٣) يُنظر: «الاستذكار؛ لابن عبدالبر (٢١٣/١» حيث قال: «وأما اعتبار مالك في مقدار الجائحة الثلث فلان ما دونه عنده في حكم التافه الذي لا يسلم منه بهذه. . . ٩. وهي إحدى الروايتين عن أحمد. يُنظر: «التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف على ملهب أحمده للقاضي إلى يعلى الفراء (٩/٩٥٣) حيث قال: «توضع الجائحة عن المشتري في ما قل وكثر في أصح الروايتين: نقلها الأثرم وأبو طالب. وروى حنبل عنه: توضع إذا تع على للث اللامرة فأكثر. وهو قول مالك،

 ⁽٤) يُنظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص٧٧) حيث قال: «وأجمعوا على أن الوصايا مقصورة بها على ثلث مال العبد».

سعد بن أبي وقاص الله الديات (١)، وكذلك في الجروح من باب الديات (٢).

تولى، (وَالْبُرَاءُةُ بِالْجُمْلَةِ: إِنَّمَا تَلْزَمُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالشَّرْطِ (أَغْنِي: إِنَّا الشَّلْطَانِ وَالْمَوَارِيثِ عِنْدَ مَالِكِ فَقَظ، فَالْكَلَامُ بِالْجُمْلَةِ فِي بَيْع الْبَرَاءَةِ هُوَ فِي جَوَارِهِ وَفِي شَرْطِ جَوَارِهِ).

يعني هل هو جائز أو غير جائز؟ وعلى القول بأنه جائز فما شرطه؟ وقد سبق بيان ذلك.

◄ تولىم: (وَفِيمَا يَجُوزُ مِنَ الْعُقُودِ وَالْمَبِيعَاتِ وَالْعُيُوبِ، وَلِمَنْ يَجُوزُ
 إلشَّرْطِ، أَوْ مُظلَقًا، وَهَذِهِ كُلُّهَا قَدْ تَقَدَّمَتْ بِالْقُوَّةِ فِي قَوْلِنَا قَاطَلَهُا.

تقدمت هذه المسائل فيما مضى كما أشار المؤلف كَثَلَمَٰهُ. قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ فِي وَقْتِ ضَمَانِ الْمَبِيعَاتِ)

هل هناك وقت محدد تضمن فيه المبيعات أو لا؟ هذه المسألة تتعلق بمسألة حكم بيع السلعة قبل قبضها، وقد تقدمت.

تولىم: (وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَضمنُ فِيهِ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ
 أَنَّى تَكُونُ خَسَارَتُهُ إِنْ هَلَكَ مِنْهُ).

⁽١) أخرجه البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٢٧٨) عن عامر بن سعد، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ يعونني عام حجة الرداع من وجع اشتد بي، فقلت: إني قد بلغ بي من الوجع وأنا ذو مال، ولا يوثني إلا ابنة، أفاتصدق بثلثي مالي؟ قال: الالا. فقلت: بالشطر؟ فقال: الالا، ثم قال: الثلث والثلث كبير ـ أو كثير ـ . . . الحديث.

⁽٢) يُنظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٢٩٤٨) حيث قال في باب تغليظ اللية على من قتل في الحرم أو في الشهر الحرام، أو قتل محرمًا: قال: «روينا عن عمر بن الخطاب هي أنه قال: من قتل في الحرم، أو قتل محرمًا: أو قتل في الشهر الحرام، عليه اللية وثلث اللية وممن قال: على من قتل في الحرم دية وثلث _ معيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، وسليمان بن يسار، ومجاهد، وجابر بن زيد، وسعد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، وسليمان بن يسار، ومجاهد،

- ﴿ شَرِّ مِدَايَةُ الْمِجْمَدِ ﴾

يعني كيف تكون خسارته إن هلك المبيع منه، فالباتع يضمن المبيع إذا تلف قبل أن يسلمه إلى المشتري، فإذا تسلمه المشتري فإنه يكون في ضمانه؛ لقول النبي ﷺ: «الخراج بالضمان»، إلا فيما يتعلق ببيع الثمار فإنها في ضمان الباتع ما لم تصبها جائحة (١٠).

تولىم: (فَقَالَ أَبُو حَنِيفَة (٢) وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَضْمَنُ الْمُشْتَرِي إِلَّا بَعْدَ الْقَبْضِ (٣).

هناك فرق يسير بين المذهبين؛ فمذهب الشافعي أن البائع يضمن المبيع ما لم يقبضه المشتري، فإذا قبضه المشتري كان في ضمانه، وأمًّا البائع فيضمن المبيع إذا تلف في كل أحواله ما لم يقبضه المشتري دون استثناء، ويوافقه أبو حنيفة إلا في العقار¹³.

- (Y) يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (YYA/۵) حيث قال: «هلاك المبيع قبل القبض يوجب انفساخ البيم، وجملة الكلام فيه: أن المبيع... إما أن هلك قبل القبض، وإما أن هلك بعده، وكام أن هلك لا يخلو إما أن هلك كله قبل القبض بأنة سماوية بفعل البائع أو بفعل المشتري أو بفعل أجني، فإن هلك كله قبل القبض بأنة سماوية انفسخ البيع؛ لأنه لو يقي أوجب مطالبة المشتري بالثمن، وإذا طالبه بالثمن فهو يطالبه بتسليم المبيع، وأنه عاجز عن التسليم فتمتنع المطالبة أصلاً فلم يكن في بقاء البيع فائدة فينفسخ، وإذا انفسخ البيع سقط الثمن عن المشتري... وقال الشافعي كللَّلْهُ: لا يطال، وعلى البائع ضمان القبمة أو العلاء.
- (٣) يُنظر: «البيان في مذهب الإمام الشاقعي» للعمراني (٣٧٩/٥) حيث قال: «إذا تلف المبيع في يد البائع قبل أن يقيضه المشتري بأنة سعاوية... انفسنع البيع ورجع المشتري إلى الثمن إن كان قد دفعه، سواءً كان البائع عرضه على المشتري قلم يقبل أو كان المشتري قد سأن ذلك ومنعه البائع، فإنّه يتلف من ضمان البائع، وبه قال الشعبي، وربيعة، وأبو حنيفة وأصحابه...».
- (٤) يُنظر: "التجريدة للقدوري (٧/٣٤٧) حيث قال: "والمعنى في القبض في النبولات: أن ملك المشتري يستقر بها، ألا ترى أن بعد القبض لا يعود إلى ملك البائع من غير فعل أحد ولا يقى في ملك المبتاع له، وإن هلك غيتقض ملكه فيها، فيقم هلاك المبتاع له، وإن هلك أيستقرار الملك، والعقار قبل القبض قد الاستقراد الملك، والعقار قبل القبض قد المستقرفية الملك؛ لأنه لا يعود إلى ملك البائع بغير فعل حادت...؟

⁽١) سيأتي ذكر هذه المسائل.

وذهب أحمد إلى أن ما فيه توفية _ أي: المكيل والموزون والمعدود _ إذا كال البائع المبيع أو وزنه أو عدَّه للمشتري فإذن ذلك يعتبر قبضًا ويكون في ضمان المشتري، وأما قبل ذلك فهو في ضمان البائع^(۱). ومذهب مالك قريب من مذهب أحمد، وسيأتي.

◄ تولى: (وَأَمَّا مَالِكٌ فَلهُ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ: وَذَلِكَ أَنَّ الْمَبِيعَاتِ
 عِنْدَهُ فِي هَذَا الْبَابِ ثَلاَئَةُ أَقْسَامٍ: بَيْعٌ يَجِبُ عَلَى الْبَاقِعِ فِيهِ حَقَّ تَوْفِيَةٍ مِنْ
 وَزُنٍ، أَوْ كَيْلٍ، وَعَدَدٍ).

كما قال الرسول ﷺ: "من ابتاع طعامًا فلا يبيعه حتى يستوفيه" _ أي: يقبضه _ هذا هو القسم الأول عند الإمام مالك حق فيه توفية؛ أي: أن يسلم البائع المشتري السلعة.

◄ تولى : (وَبَيْعٌ لَيْسَ فِيهِ حَقُّ تَوْفِيَةٍ، وَهُوَ الْجُزَافُ (٣)، أَوْ مَا لا بُوزَنُ، وَلا يُكْلُ.
 لا بُوزَنُ، وَلا يُكالُ، وَلا يُمَدُّ.

يبدو أن في العبارة شيئًا، فليس هذا هو المصطلح الشرعي للجزاف؛ فالجزاف هو الذي لا يكال ولا يوزن، أما بالنسبة للمفهوم اللغوي فهو ما

⁽١) يُنظر: «المعني» لابن قدامة (٨٧/٤) حيث قال: «(وإذا وقع البيع على مكيل، أو على موزون، أو معدود، فتلف قبل قبضه، فهو من مال الباتم). ظاهر كلام الخرقي أن المكيل والموزون والمعدود لا يدخل في ضمان المشتري إلا بقبضه، سواء كان متعينًا، كالصبرة، أو غير متعين، كقفيز منها. وهو ظاهر كلام أحمد، ونحوه قول إسحاق... وقال القاضي وأصحابه: المراد بالمكيل والموزون والمعدود ما ليس بمتعين منه، كالقفيز من صبرة، والرطل من زيرة، ومكيلة زيت من دن، فأما المتعين فينخل في ضمان المشتري، كالصبرة بيبمها من غير تسمية كيل، وانظر: «كشاف القناع للبهتاع للبهتاع بليهتي كيل، وانظر: «كشاف القناع للبهتاع المناع المشتري، كالصبرة بيبمها من غير تسمية كيل، وانظر: «كشاف القناع للبهتاء للهتاء المشتري».

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٢٦)، ومسلم (١٥٢٦).

 ⁽٣) الجزاف: بيع الشيء لا يعلم كيله ولا وزنه، وهو اسم من جازف مجازفة من باب قاتل. انظر: «المصباح المنير» للفيومي (٩٩/١).

يباع جملة. إذن الجزاف هو الذي لا يكال ولا يوزن ولا يعد كبيع الصبرة أو الكومة.

تولىم: (فَأَمَّا مَا كَانَ فِيهِ حَقَّ تَوْفِيَةٍ فَلَا يَضْمَنُ الْمُشْتَرِي إِلَّا بَعْدَ (الْمَبْضِ)(١).

وبهذا يلتقي المذهبان المالكي والحنبلي في هذه المسألة.

تولىم: (وَأَمَّا مَا لَيْسَ فِيهِ حَقُّ تَوْفِيَةٍ وَهُوَ حَاضِرٌ فَلَا خِلَافَ فِي الْمَدْهَبِ أَنَّ ضَمَانَهُ مِنَ الْمُشْتَرِي وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ (٢٠).

وهذا متفق عليه بين الحنابلة^(٣) والمالكية.

◄ قول من (وَأَمَّا الْمَبِيعُ الغَائِبُ: فَعَنْ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ ثَلَاثُ
 روایات).

في بعض النسخ (وأما المبيع) بإسقاط كلمة (الغائب).

وقد سبق بيان المراد بالمبيع الغائب، وصورته: أن يكون عند شخص بضاعة لكنها ليست بين يديه؛ إما لأنه يصعب الوصول إليها أو أنها بعيدة عنه، فهل يجوز له أن يبيع وهي غائبة بوصفها أو لا بد من الرؤية؟

- (١) وذلك لأنه قبل القيض من ضمان الباقع. قال القاضي عبدالوهاب: "فإن كان في المبيع حق توفية من كيل أو وزن أو عدد فضمانه من البائع إلا أن يكون كاله أو وزنه للمشتري، فتركه المشتري عنده، فيكون حينتلا تلفه من المشتري، انظر: «الممونة على مذهب عالم المدينة (ص٣٧٩).
- (٢) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (٢٥١/٤) حيث قال: "وأما ما ليس فيه حق توفية؟ كالعبد الحاضر والثوب وكالمبيع من المكيل والموزون والمعدود جزافًا، فإن ضمانه بنفس العقد من المشتري خلافًا لأبي حنيفة والشافعي في قولهما: إن ضمانه من البائع قبل قبض المشتري وأن العقد ينفسخ بتلفه».
- (٣) يُنظر: «المعني» لابن قدامة (٤/٤٤) حيث قال: (وما عداه فلا يحتاج فيه إلى قبض، وإن تلف فهو من مال المشتري) يعني ما عدا المكيل، والموزون، والمعدود، فإنه يدخل في ضمان المشتري قبل قبضه.

وقد سبق ذكر اختلاف العلماء في هذه المسألة، وأن الصحيح هو جواز ذلك^(۱).

تولى : (أَشْهَرُهَا: أَنَّ الضَّمَانَ مِنَ الْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ عَلَى الْمُبْتَاع، وَالثَّائِيَةُ: أَنَّهُ مِنَ الْمُبْتَاع، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُهُ عَلَى الْبَائِع، وَالثَّالِثَةُ:

(١) إذا باع الرجل سلعته بلا وصف ولا رؤية، فقد اختلف العلماء في صحة هذا البيع: مذهب الحنفية يصححون البيع، وله الخبار مطلقًا إذا رآه، سواء اشترط الخبار أم لا. يُنظر: «تبيين الحفاتي» لفخر الدين الزيلعي (٢٥/٤) حيث قال: قال: (ولا خبار لمن باع ما لم يره، وكان أبر حنيفة كثلاً أولاً يقول: له الخبار؛ لأن البيع يتم برضى المتماقدين، فإذا انتفى رضى أحدهما لعدم الرقية فكذا رضى الأخر؛ إذ لا يتبت به الملك ولا يزول به إلا بالرضى وهو بالعلم بأوصاف المبيع وذلك بالرؤية، ولأنه خيار يثبت لأحد المتماقدين؛ فوجب أن يثبت للآخر اعتبارًا بخيار الشرط وخيار السرط وخيار اللسرط وخيار الليب ثم رجم عنه.

مذهب المالكية، يُنظر: «مواهب الجليل» للحطاب (٢٩٦/٤) حيث قال: «ص: (وغائب، ولو بلا وصف على خياره بالروية) ش: يعني أنه يجوز بيع الغائب، ولو بلا وصف لكن بشرط أن يجعل للمشتري الخيار إذا رأه، وأما إذا انعقد البيع على الإزام أو سكتا عن شرط الخيار، فالبيع فاسد، نقله ابن عبدالسلام، والمصنف في التوضيح، ويفهم هذا من قول المصنف على خياره، وأشار بدالو» إلى القول الثاني أن الغائب لا يباع إلا على الصفة أو رؤية متقدمة، وانظر: «حاشية الدسوقي» (١/٩٥ - ٧٧).

والفرق بين مذهب الحنفية والمالكية: أن الحنفية أثبتوا للمشتري خيار الرؤية بدون شرط، والمالكية اشترطوا لصحة البيع اشتراط المشتري خيار الرؤية. مذهب الشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (۲۳۷/۳) حيث قال: «(والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب) وهو ما لم يره المتعاقدان أو أحدهما، وإن كان حاضرًا للنهي عن بيع الغرر، (والثاني يصح) إذا وصف بذكر جنسه ونوعه اعتمادًا على الرصف، فيقرل: بعثك عبدي التري أو نوس المربى أو نحو ذلك، وهذا لا يد منه

للنهي عن بيح الخرر، (والثاني يصح) إذا وصف بلكر جنسه ونوعه اعتمادًا على الوصف بكر جنسه ونوعه اعتمادًا على الوصف فيقرب أو نحو ذلك، وهذا لا بد منع على هذا، وفيل: لا حاجة إلى ذلك، وهو ما يوهمه إطلاق المصنف حتى لو قال: بعتك ما في كفي أو ميراثي من أبي صح، (ويثبت الخيار) للمشتري (عند الرؤية)، وإن وجده.

مذهب الحنابلة، يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٢٩٥/٤) حيث قال: «إذا لم ير المبيع، فتارةً يوصف له، وتارةً لا يوصف له، فإن لم يوصف له لم يصح البيع على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب، وانظر: «المغني» لابن قدامة (٤٩٤/٣). لأن الحيوان ليس مأمون بل عرضة لأن يهلك، وكذلك الفواكه والخضروات فهي عرضة للتعفن والفساد.

لكن ثمة أشياء لا تتأثر بذلك كالعقار فإنه يبقى على حاله، وكذلك أيضًا بعض العروض، وهذا استحسان من الإمام مالك كَثَلِثُةُ، ومعلوم أن المالكية يأخذون بالاستحسان كثيرًا^{(٧٧}.

تولاه: (وَالْخِلَاتُ فِي هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ مَبْنِيٌّ على هَلِ الْقَبْضِ شَرْطٌ
 مِنْ شُرُوطِ الْعَقْدِ، أَوْ حُكُمٌ مِنْ أَخْكَامٍ الْعَقْدِ، وَالْعَقْدُ لَازِمٌ دُونَ الْقَبْضِ؟).

⁽١) يُنظر: «المنتفى شرح الموطأ» للباجي (٢٨٧/٤) حيث قال: «فإذا قلنا بجواز البيع في الأعيان الغائبة البعيدة على الصفة، قين ضمان من هي: اختلف قول مالك فيها؟ فعرة قال: إنها من ضمان المبتاع حتى يشترطه على البائع، ثم رجع عن ذلك وقال: من ضمان البائع حتى يشترطه على المبتاع، قال ذلك ابن القاسم في «المدونة» وزاد القاضي أبو محمد عنه رواية ثالثة، وهي أن ضمان الحيوان والمأكول وما ليس بمأمون على الباغ، وضمان الدور والعقار على المشتري، فجعل هذه المفاقلة مقالة بمائية استثنى فيها الدور والعقار من سائر المبيعات في الضمان، وعلى ذلك رواها ابن القاسم وينها في غير موضع».

⁽٧) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (٢٨٧/٤) حيث قال نقلاً عن القاضي عبدالوهاب في توجيه هذه الروايات الثلاث عن مالك: «قال القاضي أبر محمد: وجه الرواية الأولى أن الأصل السلامة مع كونه متميزًا عن ملك الباتع لا يتملق به حق توفية، فكان ضمانه من المشتري؛ وذلك إذا علم أن الصفة صادفته حتى سلم ثم تلف من بعد، ووجه الرواية الثانية أن على البائع توفية المشتري ما اشتراء لم يوفه لم يستحق عليه العوض والتلف منه؛ لأنه لم يحصل بيد المشتري، ووجه التفرقة بين المأمون فير المأمون في المأمون على ظاهر السلامة فيجب أن يكون ضمانه من المشتري كالحاضر، ولأن النقد لما جاز في غير المامون دون غيره دل على فانتراقهما في حكم الضمان».

مراد المؤلف: أي عبارة تأتي بها سواء مقتضى واجبًا، أو من مقتضى العقد، أو من لزوم العقد، أو من لوازمه، أي: عبارة تدل على الإجابة.

>> تولى: (فَمَنْ قَالَ: الْقَبْض مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْمَقْدِ، أَوْ لُزُومِهِ،
 أَوْ كَيْفَمَا شِفْتَ أَنْ تُعَبِّر فِي هَذَا الْمُعْنَى كَانَ الضَّمَانُ عِنْدُهُ مِنَ الْبَائِعِ حَمَّى يَشْبِضَهُ الْمُشْتَرى).

وهذا هو مذهب الشافعية والحنفية مطلقًا(١١).

>> تولىرى: (وَمَنْ قَالَ: هُوَ حُكُمٌ لَازِمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْمَبِيعِ وَالْبَيْعِ وَقَدِ الْمُعْقَدِ، وَلَذِي وَلَذِي اللّهَ اللّهَ اللّهَ عَلَى اللّهِ بَيْنَ اللّهَ اللّهُ اللّهَ اللّهَ اللّهُ اللّهَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

ليس الأمر كما ذكر المؤلف؛ فقوله: (وَتَفْرِيقُ مَالِكِ بَيْنَ الْغَافِبِ وَالْحَاضِر) نعم، هذا فيه توفية أو وَالْحَاضِر) نعم، هذا فيه توفية أو غير توفية فناليله النص وليس الاستحسان؛ لأن الرسول ﷺ قال: "من ابتاع طعامًا فلا يبعه حتى يستوفيه،"، في رواية: "فلا يبعه حتى يستوفيه،"، ففي ذلك المصلحة والاستحسان، ولا شك أن من فمالك كَلَّلْهُ راعى في ذلك المصلحة والاستحسان، ولا شك أن من

⁽١) الذين قالوا بأن الضمان على البائع قبل القبض كما مر.

⁽٧) يُنظر: «روضة المستبين» لابن بزيرة (٩٩١/٢) «به حيث قال: «اختلف المذهب في ضمان الميع (على) الغائب... وفرق ابن حيب بين (ما يجوز فيه النقد وما لا يجوز فيه النقد وما لا المشتري، وفي غير المقار مما لا يجوز النقد فيه من البائم، فجعل الغيبة من المشتري، وفي غير المقار مما لا يجوز النقد فيه من البائم، فجعل الضمان تابعا لجواز النقد، وهذا القول أعم من الذي قبله؛ لأنه في هذا القول أحم من الذي قبله؛ لأنه في هذا القول أحم من الخياب الخلاف هل القبض شرط من شروط صحة العقد (أو حكم) من أحكامه، وليس (في هذه) المسألة دليل لفظي سوى قوله ﷺ: «الخراج بالشمان» وجه الاستدلال (به) أن الخراج قبل الغبض سوى قوله ﷺ: «الخراج بالشمان» وجه الاستدلال (به) أن الخراج قبل الغبض مدة.

⁽٣) سبق تخريج الروايتين.

_ 🐉 - المجتهد 🔻 🔻 - 🔻

مقاصد الشريعة مراعاة المصلحة، فالشريعة قامت على أسس ثابتة مستقرة، ومنها: التيسير على الناس، ومراعاة مصالحهم، وإقامة العدل بينهم.

تولىم: (وَمَعْنَى الاِسْتِحْسَانِ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ هُوَ الِالتِفَاتِ إِلَى الْمَصْلَحَةِ، وَالْعَذْلِ.).

ولما كانت المصلحة من مقاصد هذه الشريعة رُبط الاستحسان بها؛ إذن ليس المراد بالاستحسان هنا هو ما تستحسنه النفوس مما يكون مطابقًا لهواها ورغباتها، وإنما المراد بالاستحسان المعتمد شرعًا والمعمول به فقهًا هو الاستحسان الذي يبنى على أصل من أصول الشريعة؛ إما أن يكون معتمدًا على دليل من الكتاب أو السنة، أو يرد إلى مقصد من مقاصد الشريعة وأصل من أصولها التي قامت عليها، أما إذا كان المراد بالاستحسان ما يبنى على الهوى، أو ما يوافق مزاج الإنسان أو مذهبه، فهذا استحسان منبوذ مخالف لشريعة الإسلام (۱۰).

تولىم: (وَذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّ بِالْعَقْدِ يَذْخُلُ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي فِيما أَحْسَبُ (٢٠).

 ⁽١) يُنظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (٢٧٨/٢) حيث قال: «والاستحسان عندنا ـ المالكية ـ وعند الحنفية هو العمل بأقوى الدليلين».

وقال الباجي في تبين معنى الاستحسان عند المالكية: «وما قاله أشهب أنه استحسان وليس بقياس؛ إنما يريد بالاستحسان التخصيص بعرف الاستحسان والقياس عنده حيل اللفظ على صعره، وإنما ذكرت ذلك ليعرف مقعده في الاستحسان والقياس! انظر: «المنتقى شرح الموطأ» (١٧٧/٦). وانظر في تفصيل القول في: «المحصول» لإبن العربي (ص١٣١).

⁽٣) يُنظر: «المحلى بالآثار» لابن حزم (٣١٤/٧) حيث قال: «فإن أبي المشتري من أن ينفع الثمن من قيضه لما اشترى وقال: لا أدفع الثمن إلا بعد أن أقبض ما اشتريت؟ فللبائع أن يحيس ما باع حتى يتصف وينصف مناً، فإن تلف عنده من غير تعد منه فهو من مصيبة المشتري وعليه دفع الثمن، ولا ضمان على البائع فيما هلك عنده من غير تعديه لأنه احبس بحق؟... إلا أن يكون في بعض ما حبس وقاء بالثمن، فإن يضمن ما خبس وهاء بالثمن، فإنه يضمن ما زاد على هذا المقدار؛ لأنه متعد باحياسه أكثر مما تعدى عليه فيه الآخرة.

يرى أهل الظاهر أن كل هذه الأمور لا حاجة لها؛ لأن الله تعالى أمر بالوفاء بالعقود؛ فقال: ﴿يَاتَهُمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا يَالَمُقُوفِ فَبِمجرد إقامة العقد والالتزام به يصبح المشتري المسؤول عن المبيع لأنه ضامن له؛ إذ بهذا العقد نقلت الملكية من البائع إلى المشتري، والله تعالى يقول: ﴿وَلَوْفُوا إِلَهُمُهُمُ إِلَهُ مَا العقد، هذا هو تعليل أهر الظاهر.

وأهل الظاهر - كما هو معلوم - يقفون عند ظواهر النصوص وينكرون القياس، ويرون أن القياس لا يتفق مع أصول الشريعة؛ لأن القياس في نظرهم قائم على العقل، والشريعة لم تقم على العقل، ويستدلون بأثر علي ﷺ: "لو كان الدين بالرأي لكان مسح أسفل الخف أولى من أعلاء"\! لأنه هو الذي يتأثر بملاسة الأرض، وأيضًا لو كان الدين بالرأي لما كان التراب بديلًا عن الماء؛ لأن الماء ينظف ويزيل الأوساخ، والتراب ربما يلوث الوجه واليدين؛ إذن هناك أمر ويزيل الأوساخ، والتراس عقليًا فإنه ينبغي رده ورفض، وقد مر بنا أن الرسول ﷺ اعتبر القياس وعمل به وضرب عدة أمثلة فيما يتعلق بالقياس "

> تولامَ: (وَعُمْدَةُ مَنْ رَأَى ذَلِكَ (٣) اتَّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ الْخَرَاجَ قَبْلَ

أخرجه أبو داود (١٦٢) عن علي قال: الو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله شخ يمسح على ظاهر خفيه. وصححه الألباني في اهشكاة المصابيح؛ (٩٥٥).

⁽٢) يُنظر: "«المحلى بالآثار» لا ين حزم (٧٨/١) حيث قال: "ولا يحل القول بالقياس في الدين ولا بالراي؛ لأن أمر الله تعالى عند التنازع بالرد إلى كتابه وإلى رسوله قد صح، فمن رد إلى قياس وإلى تعليل يدعيه أو إلى رأي فقد خالف أمر الله تعالى المحلق بالإيمان، ورد إلى غير من أمر الله تعالى بالرد إليه، وفي هذا ما فيه. قال على: وقول الله تعالى: ﴿ اللَّهُ مَثَلًا فِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ لَكُمْ لِي اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْكُمُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَّا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّالْهُ اللّهُ عَلَى اللّه

⁽٣) وهم المالكية والحنابلة الذين رأوا أن الضمان على المشتري فيما ليس فيه حق توفية.

الْقَبْضِ لِلْمُشْتَرِي، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ»(١٠).

الخراج أي: المنفعة(٢).

> تولى: (وَمُمْدَةُ الْمُخَالِفِ^(٣): حَدِيثُ عَنَّابٍ بْنِ أَسِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَنَهُ إِلَى مَكَّةً قَالَ لَهُ: «الْهَهُمْ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَشْفِصُوا وَرِجْح مَا لَمْ يَضْمَنُوا»⁽⁴⁾(°).

⁽١) مذهب المالكية، يُنظر: «المنتفى شرح الموطأ» للباجي (٢٥١/٤) حتى قال: وأما ما ليس فيه حق توفية كالعبد الحاضر والثوب وكالمبيع من المكيل...، فإن ضمانه بن بنفس المغذ من المشتري، وكاناً لأبي حنيفة والشافعي في قولهما: إن ضمانه من البائه قبل إيش المشتري، وأن المغد بنفسخ بتلفه، والدليل على ما نفرك حديث محمد بن خفاف أن «رسول الله يقق قضى أن الخراج بالضمان» وهذا حديث قد أخذ بحماعة الفقهاء وعملوا بمضمته؛ فاستغني عن معرفة عمالة ناقليه، ودليلنا من جهة القياس كن هذه المحدد القياس أن هذا عقد معاوضة، فكان تلف العوض العين فيه ممن صار إليه بنفس العقد أصل ذلك عقد الكاح...».

 ⁽۲) «الخراج بالضمان»، أي: الغلة بسبب إن ضمنته ضمنت، ثم سمي ما يأخذ السلطان خراجًا، فيقال: أدى فلان خراج أرضه، وأدى أهل اللمة خراج رؤوسهم: يعني الجزية. انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (ص٢٤٢).

 ⁽٣) وهم الأحناف والشافعية اللّذين رأوا أن الضمان ليس على المشتري.

⁽٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (٥١١/٥) عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لحتاب بن أسيد: وإني قد بعثنك إلى أهل الله أنه، وأهل مكة فانههم عن بيع ما لم يقبضوا أو ربح ما لم يضمنوا، وعن قرض، وبيع، وعن شرطين في بيع، وعن بيع وسلف، وصححه الألباني بمجموع طرقه في «السلسلة الصحيحة» (١٢١٧).

 ⁽٥) مذهب الأحناف، يُنظر: «المبسوط» للسرخسى (٣٦/١٤) حيث قال: ١... وبيع=

(عتاب بن أسيد) أرسله الرسول ﷺ حاكمًا على أهل مكة، وكان من سنة النبي ﷺ إذا أرسل أميرًا أوصاه بتقوى الله ﷺ، ورسم له الطريق الذي ينبغي أن يعمل به والطريق الذي ينبغي أن يسبر عليه، وين له المنهج الذي ينبغي أن يسبر عليه في أحكامه عليه، كما في قصة إرساله معاذًا إلى اليمن (١٦) وعلى هذا سار الخلفاء الراشدون كما في وصية عمر بن الخطاب ﷺ العظيمة إلى أبي موسى الأشعري ﷺ لما أرسله إلى العراق (١).

ام الم يقبض عام دخله الخصوص في غير المبيع من الصداق وغيره، وظهر أن المراد: النهي عن البيع مع بقاء الغرور في الملك المطلق للتصرف، وذلك في المنقول دون العقار، وقد بيناه في البيع وعن ربع ما لم يضمن هو في معنى هذا، فإن المبيع قبل القبض ليس في ضمان المشتري فما يحصل فيه من الربح لا يطب له، وزاد في بعض الروايات عن بيع ما ليس عنده؛ يعني ما ليس في ملكه.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «الحاري الكبير» للماوردي (٢٢١/٥)، وفيه قال: «والمبيع فيل القبض غير مضمون على المشتري، بدليل أن ما حدث به من عبب يستحق به المشتري الفسخ؛ لأنه من ضمان الباتم، ثم قد نمعه النبي ﷺ مل الحل البريح فيه بالبيم، وروي أن النبي ﷺ لما بحث عتاب بن أسيد إلى مكة قال له: «انههم عن بالبيم» ما لم يغيضوا وربح ما لم يغيضها المشتري يوجب أن لا يجوز له بيمه كالمطعوم مع مالك، والمنقول مع أبي حنيفة، ولأن ملك المبيع لا يستقر إلا بالقبض، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَانُوا مَا يُمْ مِنْ الرَبِيّا ﴾، ففصل بين ما لمبيع لا يستقر إلا بالقبض، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَانُوا مَا يَهْ مِنْ وَلَا اللهِ عَلَى مِنْ الرَبِيّا ﴾، ففصل بين ما لم يغبض فأوجب رده لامنتمرار ملكه وبين ما لم يغبض فأوجب رده لعمم ملكه...»

⁽١) أخرجه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩) عن ابن عباس *: أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذًا * على اليمن قال: «إنك تقلم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله، فأخيرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا، فأخيرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أمس الوالهم وترد على فقراتهم، فإذا أطاعوا بها، فخذ منهم وتوق كراتم أموال الناس،.

 ⁽۲) أخرجه الدارقطني (۲۱۹/۵)، والبيهقي في الكبرى (۲۰۳/۱۰). وصححه الألباني في «الارواء» (۲۱۱۹).

−\$ شرح بداية المجتهد }

وهذا الحديث ـ حديث أسيد ـ في سنده مقال^(١)؛ لكن يغني عنه قول النبي ﷺ: "لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا بيع ما لم يضمن، ولا تبع ما ليس عندك^(١).

تولات: (وَقَدْ تَكَلَّمْنَا فِي شَرْطِ الْقَبْضِ فِي الْمَبِيعِ فِيمَا سَلَفَ، وَلا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ المُشْتَرِي بَغْدَ الْقَبْضِ، إِلَّا فِي الْمُهْدَةِ وَالْجَوَائِحِ؟.
 وَالْجَوَائِحِ؟.
 وَإِذْ قَدْ ذَكْرُنَا الْمُهْدَةَ فَيْبَغِي أَنْ نَذْكُرَ هَاهُمَا الْجَوَائِحَ؟.

⁽١) قال البيهقي: "تفرد به يحيى بن صالح الأيلي، وهو منكر بهذا الإستادة. انظر: "السنن الكبرى» (١١/٥). وأخرجه ابن عدي في "الكامل» (١١٠/٨) من طريق يحيى بن صالح به، وقال: "وقد روي عن يحيى بن صالح الأيلي غير ما ذكرت، وكلها غير محفوظة.

⁽۲) أخرجه أبو داود (۳۵۰٤) وغيره، وحسنه الألباني في "مشكاة المصابيح" (۲۸۷۰).

⁽٣) قال «ابن عبدالبر»: «العلماء مجمعون على أن من قبض ما يبتاع بما يجب به قبضه من كيل أو وزن أو تسليم وصار في يد المبتاع، كما كان في يد البائع أن المصيية والجائحة فيه من المبتاع؛ إلا الثمار إذا يبت بعد بدو صلاحها، فإنهم اختلفوا في ذلك، انظر: «الشهيد» (٣/١٥٠/ ١٥٢).

أمًّا قول المؤلف: إلا في المهدة والجوائع، فيقصد به: أن المهدة والجوائع من ضمان البائع مع أن المبيع يكون في حوزة المشتري. أما مسألة المهدة مبالكا المستري عنها، والمالكية هم القاتلون بها وعندهم المهدة تكون ثلاثة أيام يكون فيها المشتري بالخيار يتبين خلو المبيع من العبوب، وهناك عهدة سنة تختص من العبوب بالجذام والبوص والجون.

يُنظر: «المنتقى شرح الموطأة للباجي (١٧٤/٤) (٧٥) حيث قال: «إذا ثبت ذلك أنّ الله المنتقى شرح الموطأة للباجي (١٧٥ /١٧٤) حيث أو لم يقبضها، فإنّ كانت غائبة قبية المبادئ من البائع باكنت غائبة الثلاث من البائع ... وأما المهدة الثانية وهي عهدة السنة فتخصى بثلاثة أدواء: الجنون والجذام والبرص، فكل ما ظهر في هذه المدنة من هذه الأدواء فهو من البائع، هذا مذهب مالك وجماعة أهل المدنية، وقال أبو حنيفة والشافعي: ذلك كله من المبتاع، هذا المبتعد والتنافعية والشافعي: ذلك كله من المبتاع.

أما الجوائح: فقد قال ابن المنذر: اختلف أهل العلم في الرجل يشتري الثموة شراء صحيحًا، ريقبضها في رؤوس النخل ثم يصيبها جائحة، فقالت طائفة: يجب وضع الجوائح على ظاهر حديث جابر، هذا قول أحمد بن حنيل، وأبي عبيد، وجماعة من أهل الحديث، واحتجوا بحديث جابر عن النبي ﷺ أنه قال: ا**لو بعت** من أخيك=

هذا من حسن ترتيب المؤلف؛ إذ يشير إشارات لطيفة إلى المسائل التي سبق ذكرها.

قوله: (وقد تكلمنا في شرط القيض... إلخ) سبق الكلام عن القبض وأن العلماء متفقون على أنه من ضمان المشتري بعد القبض إلا ما يتعلق بالعهدة؛ والعهدة _ كما سبق _ من مفردات مذهب مالك ولم يقل بها الأئمة الثلاثة _ أبو حنيفة والشافعي وأحمد _ لأن الأحاديث التي وردت فيها لم تصح عندهم('')

قوله: (النَّجَوَاتِح): الجوائح جمع جائحة؛ من جاح يجوح كأنها تجتاح الشيء. قالوا: اجتاحت السيول المكان؛ أي مرت عليه وأثرت فيه، وربما جعلته خرابًا، والجائحة هي الآفة التي تصيب الثمار، وتكون الجائحة بالآفات السماوية كالبرق، وكذلك أيضًا بالقحط والسيول والجراد ونحوها(٢). وسيذكر المؤلف حكم الجوائح واختلاف العلماء فيها.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

شرًا، ثم أصابته جانحة، ما لك أن تأخذ منه شبًا، لم تأخذ مال أخيك بغير حق. قال أبو بكر _ ابن المنذر _: قالت طائفة: لا يرجع بالجانحة على البائع، هذا قول الشافعي، والنحمان، وقال مالك: الجانحة التي توضيح عن المشتري الثانث فصاعدًا، ولا توضع أقل من الثلث، ويكون ذلك من مال المشتري، والجائحة من الربح، والحرية، انظر: (الإشراف على مذاهب العلماء (۱۹/۲) ، ۲۰).

وذكر البن عبدالبراء سبب تحديد المالكة الثلث في الجوائح، فقال: (إن مالكا وأصحابه وجههور أهل المدينة يراعون الجائحة ويعتبرون فيها أن تبلغ ثلث الثمرة فصاعدًا، فإن يلغت الثلث فصاعدًا حكموا بها على البائع وجعلوا المصيبة منه، وما كان دون الثلث أنفوه وكانت المصيبة عندهم فيه من المبتاع، وجعلوا ما دون الثلث تبعًا لا يلثقت إليه، وهو عندهم في حكم الثافه المسير؛ إذ لا تخلو ثمرة من أن يتعذر القليل من طبيها وأن يلحقها في اليسير منها فساد، فلما لم يراع الجميع ذلك التافه الحقير كان ما دون الثلث عندهم كذلك، انظر: «التمهية، ((۱۹۲۸)).

⁽١) سبقت هذه المسألة بالتفصيل.

⁽۲) تقدم ذكر تعريفها.

لاسرح بداية المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المحتهد على المحته

(الْقَوْلُ فِي الْجَوَائِح:

اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَضْعِ الْجَوَائِحِ فِي النَّمَارِ؛ فَقَالَ بِالْقَصَاءِ بِهَا مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ، وَمَتَعَهَا أَبُو حَنِيفَةَ، وَالنَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ فِي فَوْلِهِ الْجَدِيدِ، وَاللَّيْثُ).

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أنها من ضمان المشتري، وبه قال مالك وأحمد وأصحابهما('').

القول الثاني: المنع من ذلك، وبه قال أبو حنيفة والثوري والليث والشافعي في الجديد^(۱).

 ⁽۱) عكس الشارح الكلام هنا؛ إذ المالكية والحنابلة جعلوا الضمان من البائع، والأحناف والشافعية جعلوه من المشتري، وهذا ما سيذكره الشارح بعد قليل.

⁽٢) تفصيل ما ذكره الشارح كالآتي:

أولًا: مذهب من جعل الضمان على البائع، وهم المالكية والحنابلة؛ إلا أن المالكية قيدوها بما إذا أذهبت الثلث فأكثر.

ملهب المالكية، ينظر: «عيون المسائل؛ للقاضي عبدالوهاب (ص٤٠٠) حيث قال: وإذا ياح ثمرة قد بدا صلاحها، وخلا بين المبتاع وبينها، فأصابتها جائحة أذهب اللث فأكره، وضع عنه قدر ذلك من النَّس، وإن ذهب دون الثلث، فلا شيء له». ومذهب الحنابلة، ينظر: «المغني؛ لابن قدامة (ع/٨٠): «وإذا اشترى الشمرة دون الأصل، فللت يجانعة من السماء، رجع بها على البائح،

ثانيًا: مذهب من جعل الضمان على المشتري، وهم الأحناف والشافعي في الجديد واللبث والثوري.

مذهب الأحناف، يُنظر: «التجريده للقدوري (ه/ ٢٤١٠) حيث قال: «قال أصحابنا: إذا باع ثمرة النخل رجل من المشتري على شجرتها فأصابتها جائحة، كانت من ضمان المشتري». ويضعب المشافية بينظر: "فاية المطلب» للجويني (١٥٩٥) حيث قال: «فلو اجتاح الشارّ بجائحة من ساوية من صاعقة، أو حرَّ أو بَرْدٍو، وما ضاهاها من العَمَامان، فما يتلف من الشمال المشتري، فما النائع أم من ضمان المشتري، ويقل هو القياس؛ فإنَّ ما تَجرى المنتري، وهذا هو القياس؛ فإنَّ ما تَجرى من التسليم إليه مُلَقَّة على التَصرُفات المفتري، وهذا هو القياس؛ فإنَّ ما تَجرى حصل =

◄ تولىم: (فَمُمْدَةُ مَنْ قَالَ بِوَضْمِهَا: حَدِيثُ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَمْرًا فَأَصَابَتُهُ جَائِحَةٌ فَلا يَأْخُذْ مِنْ أَخِيهِ شَيْقًا، عَلَى مَاذَا يَأْخُذُ مَنْ جَابِرٍ ﴿ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ عَنْ جَابِرٍ ﴿ اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ الللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ الللّٰهِ الللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ الللّٰهِ اللّٰهِ الللّٰهِ الللّٰهِ الللّٰهِ الللّٰهِ الللّٰهِ اللّٰهِ الللّٰهِ الللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰ اللّٰهِ الللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ الللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ الللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ الللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ الللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ الللّٰهِ اللّٰهِ الللّٰهِ الللّٰهِ الللّٰهِ اللللّٰهِ الللّٰ الللّٰهِ الللّ

قوله: "من باع ثمرًا... إلخ» الحديث؛ رواه مسلم، وفي رواية:
"إن بعت من أخيك ثمرًا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شبيًا،
بما يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق؟!»("). ففي بعض الروايات: "بغير
حق، "")، وفي بعضها بالإطلاق: "لِمَ يأخذ أحدكم مال أخيه؟!»(أ)، وفي
رواية أخرى لحديث جابر: "أن الرسول ﷺ أمر بوضع الجوائح»، وفي
حديث أنس: "أرأيت إذا منع الله الشمرة، بمَ يأخذ أحدكم مال

القبض كاملًا، وهذا يتضمّن احتساب التالف على المشتري، وانظر: «نهاية المحتاج» للرملي (١٥٥/٤).

أما قول اللبث: ينظر: «عيون المسائل» للقاضي عبدالوهاب (ص٤٠٨) حيث قال: «قال اللَّيث بن سعد: ذلك من المشتري».

أما قول الثوري فينظر: «التمهيد» لابن عبدالبر (١٩٣/٣) حيث قال: «فإذا بدا صلاحها ارتفع الغرر في الأغلب عنها كسائر البيوع، وكانت المصيبة فيها من المبتاع إذا قبضها على أصولهم في المبيع أنه مضمون على البائع حتى يقبضه المبتاع طعاما كان أو غيره، وهذا كله قول الشافعي وأصحابه والثوري،

⁽١) أخرجه بهذا اللفظ النسائي (٤٥٢٨) وغيره؛ وليس مسلم، وسيأتي في كلام الشارح رواية مسلم وتخريجها.

مرا الماوردي، عن هذا الدليل، فقال: ﴿وأَمَا الجوابِ عن الخبر الثاني قوله: فلا يأخذ منه شيئًا فمن وجهين:

[.] أحدهما: وهو جواب الطحاوي أنه محمول على ما قبل التسليم.

والثاني: أنه مُحمول على النَّدُب والإرشاد كما قال: تَأْلَى فَلَانَ أَنْ لا يفعل خيرًا». انظر: «الحاوى الكبير» (۲۰۸/۰).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٥٥٤).

⁽٣) كما في رواية مسلم السابقة.

 ⁽٤) كما في رواية النسائي السابقة.

⁽٥) أخرجها البخاري (٢١٩٨).

> قولم: (وَمَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: الْمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِا'').

هذه الأدلة التي ذكرها المؤلف نصت على أن الجائحة معتبرة وأنها من ضمان البائع، وهو ما ذهب إليه مالك وأحمد.

تولىم: (فَعُمْدَةُ مَنْ أَجَازَ الْجَوَائِحَ: حَدِيثًا جَابِرِ هَذَانِ^(۱)، وَقِيَاسُ الشَّيَهِ أَيْشًا).

(قياس الشبه) نوع من أنواع القياس، وهو أضعف أنواع القياس^(٣).

أخرجه مسلم (١٥٥٤) عن جابر.

قال االماوردي، رقاً: وفأما الكواب عن حديث سفيان أنه أمر بوضع الجوائح فمن ثلاثة أوجه؛ أحدها: ما قاله الشافعي من أنه حديث معلول لا يصح الاحتجاج به لأن سفيان وهنه؛ لأنه قال: قد كان بعد نهيه عن بيع السنين، وقبل أمره بوضع الجوائح كلامًا لم احفظه، فيجوز أن يكون فيما لم يعفظه ما يدل على مراه بوضع الجوائح ويصرف حكمه عن ظاهره والله أعلم. والجواب الثاني _ وهو قول أبي إسحاق _: إنه محمول على وضع الجوائح في بيع السنين المقترن به، وما في معنام من بيوع الشمار الفاسدة. والجواب الثاث _ لبعض المتأخوين من أصحابنا ـ: أن أمره بوضع الجوائح محمول على وضعها عن البائع دون المشتري؛ لأنه يحتمل الأمرين، وليس أحدهما أولى من الآخر، والله أعلم،

الامرین، ولیس احدهما اولی من ا انظر: «الحاوی الکبیر» (۲۰۸/۵).

(Y) يُنظر: «الاستذارا» لابن عبدالبر (۲۱۰/۱) حيث قال: «تنازع العلماء في وضع الجائحة عن المشتري إذا أصابت الشر جائحة وقد كان اشتراها بعد بدو سلاحها، فين ذهب إلى القضاء بوضعها احتج بحديث أنس هذا، ومثله حديث ابن جربج عن أبي الزبير عن جابر: أن رسول أله ﷺ قال: «إذا بعت من أخيك ثمرًا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيًا، بع تأخذ مال أخيك يغير حق؟١٤٠.

(٣) قياس الشبة: اختلف العلماء في كونه حجة في الأحكام أو ليس بعجة؛ فظاهر مذهب الشافعي كلفة أنه حجة، وقد أشار إلى الاحتجاج به في مواضع من كتبه، وقال كثير من أصحاب أبي حيفة: إن قياس الشبه ليس بعجة، وإليه ذهب من ادعي التحقيق منهم وصار إليه الغاضي إبو زيد ومن تبعه. انظر: «قواطع الأدلة» لأبي المعظفر السمعاني (١٦٤/٣)، وانظر: «وضة الناظر» لابن قدامة (١٣٤٣)

◄ تولك: (وَذَلِكَ أَنَهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ مَبِيعٌ بَقِيَ عَلَى الْبَايعِ فِيهِ حَقْ تَوْفِيَةٍ، بِلَلِيلِ مَا عَلَيْهِ مِنْ سَفْيهِ إِلَى أَنْ يَكُولَ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ضَمَانُهُ مِنْهُ أَصْلُهُ سَافِر الْمَبِيمَاتِ الَّتِي بَقِيَ لهَا حَقَّ تَوْفِيَةٍ، وَالْفَرْقُ عِنْلَمُمْ بَيْنَ مَذَا الْمَبِيع، وَيَبْنَ سَافِرِ الْبُيْوعِ أَنَّ هَذَا بَيْعٌ وَقَعَ فِي الشَّرْع، وَالْمَبِيعُ لَمْ يَحْدُلُ بَعْد. وَكَانَتُهُ مُسْتَقَلَى مِنَ النَّهِي عَنْ بَغِعٍ مَا لَمْ يُخْلَقُ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي ضَمَانِهِ مُخَلِفًا لِسَافِرِ الْمَبِيعَاتِ\".

أراد المؤلف هنا أن يبين الفرق بين هذا البيع وبين سائر أنواع البيوع، فقد اتفقوا على أن سائر أنواع البيوع إذا اشتراها المشتري فإنها تكون في ضمانه لو تلفت بعد أن يقبضها؛ وإنما خُص هذا لوجود روابط تربطه بالبائع ألا وهو استيفاء ما تبقى من حقوق.

﴾ قوله: (وَأَمَّا عُمْدَةُ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِالْقَضَاءِ بِهَا: فَتَشْبِيهُ هَذَا الْبَيْع

(١) يُنظر: «التمهيئة لابن عبدالبر (١٩٤/٣) • (١٩٤ عيث قال: ووقالت طائفة من أهل العلم في قول رسول اله ﷺ: «أرأيت إن منع الله الشعرة فيم يأخذ أحدكم مال أخيه؟! «لل واضح على أن الشرة إذا منعت لم يستحق البائع تمناً؛ لأن المبتاع قد منع مما ابتاعه، قالوا: وهذا هو المفهوم من هذا الخطاب، قالوا: وحكم رسول الله ﷺ بهذا في الثمار أصل في نفسه مخالف لحكمه في سائر السلم يجب التسلم له».

وأضاف «الماوردي» أدلة لمن جعل الجوائح مضمونة على البائع _ وهم المالكية والحنابلة _ فقال: فاقلوا: ولأن الشمرة لا يتم قبضها إلا يحدها من نخلها بدليل أنها لو عظشت، وأضر ذلك بها كان للمشتري الخيار في الفسخ بحدوث هذا العيب، وما حدث من العبب بعد القبض لا يستحق به المشتري الخيارة وإذا دل ذلك على المها غير مغيوضة رجب أن تكون بالغة من مال بائمها لان ما لم يغيض مضمون على البائع دون المشتري. قالوا: ولأن قبض الشمرة ملحق بمنافع اللمار المستأجرة؛ لأن المرف في الثمار أن تأخذ لقطة بعد لقطة، كما تستوفي منافع المدار مدة بعد لاما مضي المدة مبطلاً للإجارة وإن حصل التمكين، وجب أن يكون تلف الثمرة الممتاجرة قبل مضي المدة مبطلاً للإجارة وإن حصل التمكين، وجب أن يكون تلف الثمرة المرة المبيعة قبل الجداد مبطلاً للبيع وإن حصل التمكين، انظر: «الحاوي الكبير» (٢٠٠/»).

بِسَائِرِ الْمَبِيعَاتِ وَأَنَّ التَّخْلِيَةَ فِي هَذَا الْمَبِيعِ هُوَ الْقَبْضُ).

استدل الشافعية والحنفية على ما ذهبوا إليه بدليل نقلي وآخر عقلي:

أما الدليل النقلي: فما جاء في «الصّحيحين»(١٠): أن امرأة أتت إلى رسول الله ﷺ فقالت: «يا رسول الله، إن ابني اشترى ثمرة فأصابتها جائحة فأتى صاحبها أن يضع عنه فأبى»، وفي بعض الروايات: فتألى يعني أقسم ٢٠٠٠ و فقال رسول الله: «تألى ألا يفعل خيرًا»(٢٠). قالوا: فهذا الحديث فيه دلالة صريحة على أن وضع الجوائح ليس واجبًا، وأنه ليس حقًا على البائع لأنه لو كان كذلك لأمر الرسول ﷺ البائع أن يضمن ذلك لكنه لم يفعل؛ فدل على أنه ليس لازمًا، وأنها ليست من ضمانه، وإنما معنى قول النبي ﷺ: «تألى ألا يفعل خيرًا» يعني أن الأولى به أن يرفق بالمشتري وأن يعينه، وأن يخفف عنه ١٠٠٠.

⁽١) رواية الصحيحين غير الرواية التي ذكرها الشارع؛ فقد أخرجه البخاري (٧٠٥)، ومسلم (١٥٥٧) عن عائشة هي قالت: سمع رسول الله هي صوت خصوم بالباب عالية أصواتهما، وإذا أحدهما يستوضع الآخر، ويستوفقه في شيء، وهو يقول: وله لا أفعل، فخرج عليهما رسول الله هي فقال: «أين الممتألي على الله لا يفعل المعروف؟». فقال: أنا يا رسول الله، وله أي ذلك أحب.

 ⁽۲) تألى: إذا اجترأ على أمر غيب فحلف عليه. انظر: "العين" للخليل الفراهيدي (٨/٧٥٣).

 ⁽٣) هذه الرواية أخرجها البيهقي في الكبرى ((٤٩٧)) وأخرجها أحمد في المسند
 (٣٤٤٠٥) وابن حبان ((٤٠٨/١) بلفظ: «تألى لا يصنع خيرًا». وصححها الألباني في «التعليقات الحسان» (٥٠١٠).

⁽٤) يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٢٠٧/ه) حيث قال: اقموضع الدلالة من وجهين؛ أحدهما: أن النبي ﷺ أخرج الحط عن المشتري مخرج الخير والفضل لا مخرج الوجوب والحتم. والثاني: أنه لم يجبر البائع على الحط عن المشتري حتى بلغ البائع ذلك قتطوع بعطه عنه، ولو كان واجبًا لأجبره عليه...».

وذكر الماوردي للشافعية أدلة أخرى، فقال: «قوله 瓣: «أرأيت إن منع الله الشمرة، فيم يأخذ أحدكم مال أخيه؟!» موضع الدلالة منه هو أنه لو كانت الجائحة مضمونة على البائع لما استضر المشتري بالجائحة قبل بدو الصلاح، ولما كان لنهيه عنه=

وأجاب المالكية والحنابلة عن هذا الدليل بما يلى:

أولاً: أن النبي ﷺ لم يأمر البائع لأنه لم يقر بذلك ولم يكن حاضرًا، فكيف يصدر الرسول ﷺ حكمًا لم يحضر فيه إلا أحد طرفي القضية.

ثانيًا: أن النبي ﷺ قال: «تألى ألا يفعل خيرًا»، وهو مطالب بأن يفعل الخير، والله تعالى يقول: ﴿يَتَائِّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَمُوا﴾، وقال: ﴿وَلَسَجُمُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَاقْعَلُوا الْحَبَرُ لَتَلَّكُمْ تُشْلِمُونَ﴾ إذًا هو مأمور بفعل الخير.

ثالثًا: أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح، وقال: "لا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا، بما يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق؟!"، ولو لم يكن ذلك واجبًا لما نفى الحل^(۱).

وأما الدليل العقلي: قالوا: إن سائر المبيعات إذا قبضت تكون من ضمان المشتري، فكذلك أيضًا الثمار، فلماذا استثنيت هذا على خلاف الأصرابا(^(٧).

حفظًا لمال المشتري وجهًا؛ لأنه محفوظ إن تلف في الحالين بالرجوع على البائع، فلما نهى عن البيع في الحال التي يخالف من الجائحة فيها لأن لا يأخذ مال المشتري بغير حق، علم أن الجائحة لا تكون مضمونة على البائع، وأنها مضمونة فيما صح بيعه على المشتري، انظر: «الحاري الكبير» (٢٠٦/٥).

 ⁽٢) يُنظر: "الحاري الكبير" للماوردي (٢٠٧/٥) حيث قال: "ومما يدل على ذلك أيضًا أن
 الثمرة تصير مقبوضة على رؤوس نخلها بالتمكين والتخلية، بدليا, أن للمشترى بيعها=

قوله: (أُجِيحَ رَجُلٌ فِي ثِمَارٍ الْتَاعَهَا)^(٣): فسرته الرواية الأخرى: «أصبب رجل في جائحة».

وفي الحديث: رأفة النبي ﷺ ورفقه بالمؤمنين حيث طلب من المسلمين أن يعينوه في نكبته، فإن من فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرَّج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسَّر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة⁽¹⁾.

وفيه: أن الجائحة لا تلزم البائع لقوله ﷺ: «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك" ().

بعد التمكين منها، ولو لم تكن مقبوضة لم يجز، وتلف بعد القبض، كان من ضمان المشتري دون البائه. ثم من الدليل على ذلك: أن كل ما كان مضمونًا على المشتري فيما دون الثلث، كان مضمونًا عليه فيما زاد على الثلث قباسًا على غير الثمار».

 ⁽١) سبق نقل كلام ابن عبدالبر في اتفاقهم على ذلك.
 (٢) أخرجه مسلم (١٥٥٦)، عن أبى سعيد الخدري، قال: أصيب رجل فى عهد

 ⁽٦) آخرجه مسلم (١٥٥١)، عن ابي سعيد الدخدري، قال: اصيب رجل في عهد رسول اله ً هن نمار ابتاعها، فكثر دينه، فقال رسول اله ﷺ: "تصدقوا عليه» فتصدق الناس عليه، فلم بيلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول اله ﷺ لغرماك: "خلوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك».

⁽٣) لم أقف على هذه الرواية.

٤) أخرجه مسلم (٢٦٩٩) بلفظ: "من نَفَّسَ عن مؤمن كربة من كرب الدنيا...».

 ⁽a) يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (۲۰۷/۵) حيث قال: «فلو أن الجوائح مضمونة على المشتري لما أحوجه إلى الصدقة وجعل لغرمائه ما وجدوه، ولكان يجعلها مضمونة على باتعها ويضعها على المشتري، وانظر: «النجم الوهاج» للذميري (۲۱۰/٤).

◄ تولىًمَا: (قَالُوا: فَلَمْ يَحْكُمْ بِالْجَائِحَةِ، فَسَبَبُ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ: هُوَ تَعَارُصُ الْآثَارِ فِيهَا وَتَعَارُصُ مَقَابِسِ الشَّبَرِ).

إذا تعارضت الأدلة الصحيحة فإنه يُلجأ إلى الجمع، وفي هذه المسألة لا يمكن الجمع، فسلك أهل العلم مسلك الترجيح؛ فنهبت المالكية والحنابلة إلى القول بوضح الجوائح، خلافًا للحنفية والشافعية.

تولىم: (وَقَدْ رَامَ (١) كُملُ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ صَرْفَ الْحَدِيثِ الْمُمَارِضِ لِلْحَدِيثِ النَّهُ عَلَى الْمُمَارِضِ لِلْحَدِيثِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَهُ بِالتَّأْوِيل).

أي: حاول أن يصرف الدليل الآخر لتبقى أدلته حجة ظاهرة.

◄ قولات: (فَقَالَ مَنْ مَنَمَ الْجَائِحَة: يُشْهِهُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِهَا إِنَّمَا وَرَدَ مِنْ قِبَلِ النَّهُو عَنْ بَيْعِ الشَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا(٢٠)، قَالُوا: وَيَشْهَدُ لِللَّا أَنَّهُ لَمَّا كُونَ مَنْكُوحُهُمْ بِالْجَوَائِحِ أَمْرُوا أَنْ لا يَبِيمُوا الظَّمَرَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَلِيكُو الظَّمَرَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَبِيمُوا الظَّمَرَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَبِيمُوا الظَّمَرَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَبِيمُوا الشَّمْورِ ٢٠٠).

وذلك أن النبي ﷺ لما قدم المدينة وجد الناس يبيعون الثمار قبل بدو صلاحها؛ فكثرت النزاعات بينهم، فنهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها.

⁽۱) رام يروم رومًا ومرامًا، أي: طَلَب. انظر: «العين» للخليل الفراهيدي (۲۹۱/۸).

 ⁽٢) يُنظر: '(روضة المستبين' لابن بزيزة (٩٦٦/٢) حيث قال: '(وزعم بعض أهل العلم أن
الأمر بوضعها كان قبل النهي عن بيع الشمار قبل أن يبدو صلاحها". وانظر:
«الاستذكار» لابن عبدالير (٣١٠/٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣١٨٣) ٢١٨٤)، عن عبدالله بن عمر ألله الشهر البخاري (٣١٨٣)، عال سالم: قال: (لا تبيعوا الثمر بالتمر». قال سالم: وأخبرني عبدالله، عن زيد بن ثابت: أن رسول الله الله رخص بعد ذلك في ببع العربة بالرطب، أو بالتمر، ولم يرخص في غيره. وأخرجه مسلم (١٩٣٤)، (١٩٣٩).

◄ تولئم: (وَقَالَ مَنْ أَجَازَهَا فِي حَلِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
 الْبَائِعُ عَلِيمًا، فَلَمْ يُشْضِ عَلَيْهِ بِجَائِحَةٍ).

◄ تولئم: (يمكن أن يكون البائع عديمًا) أي: معدمًا لا يملك شيئًا؛ فَرَقَ الرسول لحاله وأراد أن يساعده، فهذا مما أجاب به المالكية والحنابلة على الحنفية والشافعية.

◄ تولته: (أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمِقْدَارُ الَّذِي أُصِيبَ مِنَ النَّمَرِ مِقْدَارًا لَا
 يَلْزُمُ فِيهِ جَائِحَةٌ).

كأن يكون قد تلف بعضه بفعل الريح الشديدة، أو بفعل الطيور التي تقع على الأشجار، أو بما يفعل ضيافة وما شاكل ذلك، فهذه لا تعتبر جائحة، ولا تأخذ حكمها.

◄ تولكم: (أَوْ أَنْ يَكُونَ أُصِيبَ فِي غَيْرِ الْوَقْتِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الْجَائِحَةُ، مِثْلُ أَنْ يُصَابَ بَعْدَ الْجِدَاذِ أَوْ بَعْدَ الظّبِ.).

وهذا تفريط من المشتري؛ فقد يترك المشتري التمر _ مثلًا _ إلى ما بعد وقت الجزاز فتصيبه آفة تفسده، وكان الواجب عليه المبادرة إلى جزّ تلك الثمرة عند نضجها^(١).

تولات: (وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَرَوَى حَدِيثَ جَابِرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ،
 عَنْ جَابِرٍ، وَكَانَ يُضَمِّفُهُ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ اصْطَرَبَ فِي ذِكْرِ وَصْعِ الْجَوَائِحِ
 فيه، وَلَكِثَهُ قَالَ: إِنْ ثَبَتَ الْحَدِيثُ وَجَبَ وَصْمُهُمَّا فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثَيْرِ ().

⁽١) يُنظر: "روضة المستبين" لابن بزيرة (٢٩٦٦/٣) حيث قال: "وتأول مالك وأصحابه حديث أبي سعيد على أن البائع عديم، أو على أن المقدار الذي أصيب من الشمر حينئذ لا يقضى فيه بالجائحة لقلته، أو على أن تكون الجائحة أصابت الشمرة بعد طبيها وبعد جذاذها، ولا يقضى بالجوائح التي تصيب حينئذ».

 ⁽٢) يُنظر: «التمهيد» لابن عبدالبر (١٩٤/٢) حيث قال: «قال الشافعي: كان ابن عيينة يحدثنا بحديث حميد بن قيس، عن سليمان بن عتيق، عن جابر: أن رسول الله ﷺ=

ذكر الإمام الشافعي كَتَلَقُهُ أن في هذا الحديث اضطرابًا ولذلك لم يأخذ به، وقال كَتَلَقُهُ: لو صح حديث جابر لقلت بوضع الجوائح ولم أفرق بين قليلها وكثيرها.

قلت: نعم لم يصح من الطريق التي وصلت إليه؛ لكنه صح من طرق أخرى وهو مخرج في صحيح الإمام مسلم؛ وعليه فيكون كذلك هو مذهب الإمام الشافعي، وقد ذكر الشافعي كَثَلِثُهُ في كثير من كتبه كـ«الرسالة» و«الأم» بعض الأحاديث التي لا تصح عنده، وأنها لو صحت لأخذ بها. والقول بوضع الجوائح هو مذهبه القديم كَثَلَثُهُ^(١).

تولىم: (وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي الْقَضَاءِ بِالْجَائِحَةِ بِالْعَظشِ)(٢).

أي: إذا اشترى ثمرة من بستان لا ماء فيه.

◄ تولىم: (وَقَدْ جَعَلَ الْقَائِلُونَ بِهَا اتَّفَاقَهُمْ فِي هَذَا حُجَّةٌ عَلَى إِثْبَاتِهَا).

انهى عن بيع السنين، ولا يذكر فيه وضع الجائحة، قال: ثم حدثنا بذلك غير مرة كذلك، ثم زاد فيه وضع الجواتع، فذكرنا له ذلك فقال: هو في الحديث واضطرب لنا فيه. قال الشانعي: ولم يثبت عندي أن رسول الله ﷺ أمر بوضع الجواتع، ولو ثبت لم أعده. قال: ولو كنت قائلا بوضع الجواتع لوضعتها في القليل والكثير، قال: والأصل المجتمع عليه أن كل من ابتاع ما يجوز بيعه وقبضه كانت المصيبة منه، ولم يثبت عندنا وضع الجواتع فيخرجه من تلك الجملة.

⁽١) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٤/٨٠/) حيث قال: «والحديث عندنا ثابت، رواه الأئمة، منهم: الإمام أحمد، ويعيى بن معين، وعلي بن حرب، وغيرهم عن ابن عيينة، عن حميد الأعرج، عن سليمان بن عتيق، عن جابر. ورواه مسلم في «صحيحه» وأبو داود في «سنته» وابن ماجه وغيرهم».

⁽٣) يُنظر: "وروضة المستبين؟ لابن بزيزة (٢/٩٦٧) حيث قال: "وتحصيل (المذهب) فيها على أنها (على وجهين؛ أحدهما: أن تكون من فعل الله تعالى. والثاني: من فعل الآدمي، فالأول) على وجهين: إنّا أن تكون من قبل الساء، أو من قلته، فإن كان من قبل الماء، واقلته كالمعطش، فانفقوا على أنها جائحة، وهذا القسم من أقسام الجوائح. انقل مالك والشافعي وأبو حنيفة على القضاء بها، ويوضع قليله وكثيره بلا خلاف عندانا.

يعني هذا حجة للمالكية والحنابلة على من خالفهم طالما قالوا بإثبات القضاء بالجائحة بالعطش^(۱).

﴾ توللهَ: (وَالْكَلامُ فِي أُصُولِ الْجَوَائِحِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ).

وإنما اقتصر على مذهب مالك لأن الحنفية والشافعية لا يقولون بالجوائح، وأغفل المؤلف ذكر مذهب الحنابلة.

تولان: (وَالْكَلامُ فِي أُصُولِ الْجَوَائِحِ^(٢) عَلَى مَذْهَبِ مَالِكِ يُنْحَصِرُ
 فِي أَرْبَكَةَ قُصُولِ؛ الْأَوَّلُ: فِي مَمْوِقَةِ الْأَسْبَابِ الْفَاعِلَةِ لِلْجَوَائِحِ. والنَّانِي:
 فِي مَحِلُّ الْجَوَائِحِ مِنَ الْمُسِيعَاتِ. النَّالِثُ: فِي مِقْدَادٍ مَا يُوضَعُ مِنْهُ فِيهِ.
 الرَّائِعُ: فِي الْوَقْتِ الَّذِي تُوضَعُ فِيهِ).

الكلام في أصول الجوائح على مذهب الإمام مالك ينحصر في تحديد أمور أربعة:

أولًا: الأسباب الفاعلة للجوائح، وتحديد كونها سماويةً أو أرضية، وأنواعها حال كونها سماوية.

ثانيًا: محل الجوائح من المبيعات، وتحديد كونها عامة أو خاصة، وشمولها للثمار والبقول من عدمه.

ثالثًا: تحديد مقدار ما يوضع من الجوائح، وهل يُقتصر على الثلث أم لا؟ ومقياس تحديد مقدارها، وحُجَّة من اقتصر على الثلث.

رابعًا: الوقت الذي توضع فيه الجائحة.

⁽١) يُنظر: «المقنعات العمهدات» لأبي الوليد بن رشد (٣٩٩/١) حيث قال: «واحتجوا لذلك - أيضًا - بالقياس على العروض والحيوان. وهذا لا يلزم؛ لأن العروض والحيوان لم بين على البائع فيها بعد القيض حق توقية، وليس كذلك الشار؛ لأنه قد بقي عليه فيها حق توقية، بليل: أن الجائحة لو أصابتها من قبل العطش لكائم من البائع وفاقًا، فليست التخلية بمجرها قيضًا تألمًا، ولو كانت مقبوضة للمشتري بمجرد التخلية، لكان ضمانها منه كالعبد والثوب».

 ⁽۲) «الجوائع»: جمع جائحة؛ وهي الشدة والمصيبة تحل بالمال فتهلكه. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (۸۸/۵)، و«المصباح المنير» للفيومي (۱۱۳/۱).



قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الفصل اللَّوْلُ: فِي مَغرِفَةِ الْأَسْبَابِ الْفَاعِلَةِ لِلْجَوَائِحِ

وَأَمَّا مَا أَصَابَ الشَّمَرَةَ مِنَ السَّمَاءِ مِثْلُ الْبَردِ، وَالْقَحْطِ، وَضِدَّهِ، وَالْمَفَنَ فَلَا خِلَانَ فِي الْمُذْهَبِ أَنَّهُ جَائِحَةٌ).

وقد ذَكَر المصنف الفصول إجمالًا، ثم بدأ بالتفصيل في كلِّ فصل على حدة، فبدأ بالكلام عن معرفة أسباب الجوائح وقسَّمها إلى قسمين: الأول: ما كان بسبب آفة سماوية.

ا**لثانى**: ما كان بسبب آفة أرضية.

فإذا كانت بسبب آفق سماوية؛ مثل البَرْدِ؛ إذ البردُ الشديد جانعة، وكذا القحط وهو تَوقَّفُ الأمطار حتى يُصيبَ الثمارَ العَطَلشُ، وضِدُ القحط السيل الكثير الذي يُعزِقُ الثمارَ، ويعتبر جائحة كذلك لأنَّ الرُّطبَ إذا نزل عليه السيل أفسده.

وكذلك إذا تَعَفَّنَت هذه الأشياءُ؛ بأن يأتي السَّيلُ فَيَغُمُوكَا فَتُصبِحَ رطبةً ثم تتَعَفَّنُ أو تذوبُ فتُصبِحُ غيرَ صالحةٍ، وكذلك الجَرَادُ الكثيرُ إذا هَاجَمَ هذه الثمارَ فأفنَاهَا أو كادَ يُثْنِيهَا.

ولا خلاف في مذهب مالك^(۱) وأحمد^(۱) أنَّ ما أصاب الثمرة من الأفات السماوية جائحةً، والإمامان متفقان على ذلك، وما يحصل من خلاف فهو خلاف في داخل المذهب.

 ⁽¹⁾ يُنظر: قاطئة العدوي على كفاية الطالب الرياني، (۲۱۷/۲) حيث قال: «الجائحة ما لا يستطاع دفعه؛ أي: أن لو علم به. قوله: كالبرد ـ بفتح الراء وسكونها ـ أي وكالحر».

 ⁽٢) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (/٨٦/٨) حيث قال: «(وهي) أي: الجائحة
 (ما) أي: آفة (لا صنع لأدمي فيها) كجراد وحرَّ وبرو وعطش،

◄ تولار: (وَأَمَّا الْعَطَشُ كَمَا قُلْنَا فَلا خِلافَ بَيْنِ الْجَمِيعِ^(١) أَنَّهُ جَائِحَةٌ).

فقد اتفق الجميع إذن على أن العطش جائحة؛ لأنه آفة سماوية.

◄ تولى: (وَأَمَّا مَا أَصَابَ مِنْ صُنْع الْاَكَمِيْنِ تَبَغْضٌ مِنْ أَصْحَابٍ مَالِكَمْ رَبِّنَ فَعَنْ مِنْ أَصْحَابٍ مَالِكِ (٢ َ رَآهُ جَائِحَةً، وَبَغْضٌ لَمْ يَرَهُ جَائِحَةً، وَالَّذِينَ رَآوَهُ جَائِحَةً انْفَسَمُوا فِيشَمَيْنِ: فَبَغْضُهُمْ (٣ كَالْحَبْشِ وَلَمْ يَرَ مَا كَانَ غَالِبًا كَالْحَبْشِ وَلَمْ يَرَ مَا كَانَ مِنْهُ بِمُغَافَضَةٍ (٤ جَائِحَة بِثْلَ السَّرِقَةِ، وَبَغْضُهُمْ (٥ جَعَلَ كُلَّ مَا يُصِيبُ النَّمَرَةَ مِنْ جَهِةِ الْأَدَمِينَ جَائِحَةً بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ).

 ⁽١) مذهب الحنظية، ينظر: «اللدر المختار» للحصكفي (١٩٠/٤) حيث قال: «ولا خراج إن غلب
 الماء على أرضه أو انقطع الماء، أو أصاب الزرع أفة سماوية كغرق وحرق وشدة وبرده.

ومذهب المالكية، ينظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (١٩٣/٥) حيث قال: «يعني أن الجائحة توضع من العطش سواء كانت قليلة دون الثلث أو أكثر منه».

ومذهب الشافعية، ينظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (١٠٨/٣) حيث قال: «فإن (تلفت) كلها (بجائحة) كحر وبرد وحريق (قبل التخلية) فهي من ضمان البائع... فإن (تلفت من العطش انفسخ)».

ومذهب الحنابلة، ينظر: «الإنصاف» للمرداوي (٧٦/٥) حيث قال: «قوله: بجائحة من السماء، ضابطها: أن لا يكون فيها صنع لآدمي كالربح والمطر، والثلج، والبرد، والجليد، والصاعقة، والحر، والعطش، ونحوها».

 ⁽٢) يُنظر: «الذخيرة» للقرافي (٩١٢/٥) حيث قال: «قال مطرف وعبدالملك: هي الآفة السماوية كالمطر وإفساد الشجر دون صنع الآدمي».

⁽٣) يُنظر: «التاج والإكليل؛ للمواق (٥٠٧/٤) حيث قال: «كل ما أصاب الشهرة من الجراد والربح والنار والغرق والبرد والمعطر والطير الغالب والدود عفن الشعرة في الشجر والسعوم، فللك كله جائحة توضع من المبتاج إن أصابات الثلث فصاعدًا، والجيش يعر بالنخل فيأخذ ثمرته فللك جائحة. قال ابن القاسم: ولو سرقها سارق كانت جائحة إيضًا. قال ابن نافع: ليس السارق جائحة،

 ⁽٤) *الشَّمَالَصَة»: الأخذ عَرَّة؛ يقال: غافص الرجل مغافصة وغفاصًا: أخذه على غرة.
 انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٦١/٣).

 ⁽٥) ينظر: «الشرح الكبير» للدردير (٣/ ١٨٥) حيث قال: «القول الثاني لابن القاسم في المدونة، وصوبه ابن يونس واستظهره ابن رشد قائلا: لا فرق بين فعل الآدمي وغيره.

الآفات الأرضية التي من صنع الآدميين فالحنابلة^(١) وبعض أصحاب مالك رأوه جائحة، وبعضهم لم يره جائحة.

والذين رأوه جائحة انقسموا إلى فريقين:

الأول: يرى أن ما كان بالغلبة ـ كالجيوش التي تأتي على الثمار فتأكُّلهَا وتُغْنِيَهَا ونحو ذلك ـ يُعتَرُ جاتحةً لو هاجَمُوا المَزرَعَةَ فَاكلوها غلبةً وليس مُنافَصةً ـ والمُعَافَصةُ بمعنى: المخادعة وأخذ الشيء على غِرَة ـ وما كان بغير غلبة بل بخديعة أو سرقة فليس بجائحة. ومثال ذلك: إذا جاء سارقٌ فسرقَ الثمارَ، فهذه مسألةٌ مختَلَفٌ فيها في المذهبين؛ فبعضهم يراها جائحةً، وبعضهم لا يراها كذلك، والذي يرى أنها ليست جائحةً يقولُ بأنه مخَيِّرٌ بين أن يُنهِيَ العقدَ أو يُقالِبَ البائع، وبعضهم يقولُ: بل يَبْقَى على ما بَقِيَ من الثمار ويُقالِبَ مَن تَعَلَى عليها.

الثاني: بعض الفقهاء اعتَبَرَ كلَّ ما يُصيبُ الشمرةَ من جهة الآدميين جائحةً على أي وجو كانت؛ سرقةً أو غلبةً أو غيرها.

تولى: (فَمَنْ جَعَلَهَا فِي الْأُمُورِ السَّمَاوِيَّةِ فَقَطِ اعْتَمَدَ ظَاهِرَ قَوْلِهِ ـ
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ ـ: «أَرَأَيْتَ إِنْ مُنْعَ اللَّهُ النَّمَرَةَ؟»(**).

أي: مَن جعل الجائحة في الأمور السماوية فقط استدل بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام ..: "أَرَأَيْتَ إِنْ مَنْعَ اللَّهُ الظَّمَرَةَا". والمقصود بأن يمنع الله الثمرة كأن يوقف الله المقلر، أو جاء بردٌ شديدٌ أو قَحْطًا، أو جاءً جَرَادٌ فهاجَمَ الشَّمَرَ فقضى عليه... إلى غير ذلك من الآفات الساوية.

 ⁽١) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٨٦/٢) حيث قال: «(وهي) أي الجائحة (ما)
 أي آفة (لا صنع لآدمى فيها)».

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٢٠٨)، ومسلم (١٥٥٥).



تولى: (وَمَنْ جَعَلَهَا فِي أَنْعَالِ الْاَدَسِيْنَ شَبَهَهَا بِالْأُمُورِ السَّمَاوِيَّةِ،
 وَمَن اسْتَلْنَى اللَّصَّ قَال: يُمْكِنُ أَنْ يُتَخَفَّظ مِنْهُ\'\\.

وأمًّا مَن جعلَ الجائحةَ في أفعال الأدميين فقد اعتمدَ على شَبُهِهَا بالأمور السماوية، ومن استثنى اللِّص من أفعال الأدميين عَلَّل ذلك بأن اللص يمكن أن يُتحفظ منه.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي مَحِلِّ الْجَوَائِحِ مِنَ الْمَبِيعَاتِ)

يتناول المصنف في هذا الفصل بالذّكر محل الجواثح من المبيعات؛ وهو الثمار والبقول؛ فالثمارُ معروفةٌ كالرطب مثلًا، والبقولُ مثل ما يكون في الزروع كالعدّس والفولِ ونحوهًا.

تولاه: (ومحل الجوائح؛ هي الثمار والبقول، فأمًّا النَّمَارُ: فَلا خِلَاتٌ، وَالْأَشْهَرُ فِيهَا خِلَاتٌ، وَالْمَّشْهُرُ فِيهَا الْجَلَاتُ، وَالْمَّشْهُرُ فِيهَا الْجَلَاتُ، وَالْأَشْهُرُ فِيهَا الْجَلِينَةُ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْبُقُولِ لِاخْتِلافِهِمْ فِي تَشْبِيهِهَا بِالْأَصْلِ الَّذِي هُوَ النَّمُرُ (٣).
 هُوَ النَّمُرُ (٣).

⁽١) يُنظر: «الشرح الكبير» للمدرير (١٨٥/٣) حيث قال: «(وهل هي)، أي: الجائحة (ما) أي: كل شيء (لا يستطاع دفعه) لو علم به (كسماوي) كالبرد والحر أي والسموم والثلج والمطر والحراد والفارة والغارة والغار وانحار ونحو ذلك (وجيش) لا سارق فإنه يستطاع دفعه وهو قول ابن القاسم وعليه الأكثر».

 ⁽٢) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٣/١٨٦) حيث قال: «الجائحة من متعلقات الثمار».

⁽٣) يُنظر: "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير" (١٨٦/٣) حيث قال: "توضع جائحة=

فلا خِلاف في الثمار بين المذهبين^(١)؛ فإنَّ المذهبَين متفقان على أن الجائحة تكون في الثمار، أمَّا البقول فقد وقع فيها الخلاف.

فالاختلاف إذن وقع في البقول دون الثمار؛ لأن الثمر هو الأصل، وهو الذي نَصَّ عليه حديثُ: «أرأيت إذا منع الله الثمرة؟» يعني: أرأيت إن بِعتَ مِن أخيك ثمرةً فأصابته جائحةً، فكلُّ الذي ورد في الأحاديث إنما هو ذِكرُ الثمرة ولم يَردُ ذِكرُ البُّقولِ؛ وإنما ألحقنا به غيره عن طريق القياس.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

(للْنَصَلُ للثَّالِثُ: فِي مِقْدَارِ مَا يُوضَعُ مِنْهُ فِيهِ)

وفي هذا الفصل يحدد فيه المؤلف مقدار ما يوضع من الجوائح، وهذه مسألةٌ اختلف فيها العلماء، وقد عُلِمَ أن الذين قالوا بوضع الجوائح هم المالكيةُ والحنابلةُ، ولذلك فلا مبحثَ لها عند الحنفية والشافعية.

◄ تولى : (وَأَمَّا الْمِقْدَارُ الَّذِي تَحِبُ فِيهِ الْجَائِحَةُ: أَمَّا فِي الشَّمَارِ:
 فَالثُّلُثُ، وَأَمَّا فِي الْبُقُولِ: فَقِيلَ: فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَقِيلَ: فِي الثَّلُثِ").
 الثُّلُثِ").

البقول وإن قلت، سواء كانت جائحتها من العطش أو من غيره، والحاصل أنَّ البغائحة من العطش توضع وإن قلت، كان المجاح ثمارًا أو بقلًا، وإن كانت من غير العطش فإن كان المجاح بقلًا وضعت وإن قلت، وإن كان المجاح ثمارًا وضعت إن كانت ثلث المكيلة فليست البقول كاثمار؛ وذلك لأن البقول لما كانت تجذ أولًا قاولًا لم ينضيط قدر ما يلعب منها».

⁽١) يقصد مذهب مالك ومذهب أحمد، وتقدم بداية الباب.

⁽٢) يُنظر: اشرح مختصر خليل، للخرشي (٥/١٩٠) حيث قال: اولما كان من متعلق=

الشيء الذي لا اختلاف فيه بين العلماء (١) الذين قالوا بوضع الجوائح: أن ما يُعد قليلًا لا يُنظر إليه، فلو ذهبت مثلًا عشر ثمرات، أو عشر تمرات، أو عشرين؛ فهذه أمور قليلة لا يُلتفت إليها؛ لأن الرسول ﷺ عندما كان يبعث السعاة الذين يخرصون الثمار؛ كان يوصيهم عليه الصلاة والسلام بقوله: "إذا خَرَصْتم فدعوا الثلث، فإن لم تَدَعوا الثلث فدعوا الربع، (١).

فالثمار تهزها الرياح وربما تساقط منها الشيء الكثير، وترتادها الطيور فتأكل منها وتؤثر فيها، وغير ذلك من الأسباب.

ومن هنا جاء الرأي الذي يلتقي فيه المذهبان المالكي والشافعي^(٣) ـ في رواية في كل منهما ـ بأن القدر في ذلك هو الثلث، فإذا ذهب الثلث كانت جائحة، وإذا كان دون ذلك فلا.

وفي المذهبين رواية أخرى(٤): لا فرق بين قليل الجائحة وكثيرها؛

الثمار الجائحة، وأطلق في القدر حتى يعم الثمار وغيرها إلا أن الثمار فيها شرط الثلث، وأطلق في الثمر ظاهره أي ثمر كان، وكذلك النبات كالبقول، وما شابهها، وهو كذلك إلا أنه لا تحديد في قدرها، وانظر: «التاج والإكليل» للمواق (١٨/٤»)

⁽١) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتني (٣٨٥/٣) حيث قال: «(ولو) كان التالف (أقل من الثلث أي: من ثلث الشيرة (بجائحة مساوية وهي ما لا صنع لادمي فيها كريح ومطر وثلج وبره) بفتح الراء المطر المنعقد (ويرد) بسكون الراء ضد الحر (وجليد وصاعقة وحر وعطش ونحوها وكذا جراد ونحوه)... (لكن يسامح في تلف يسير لا ينضيط)».

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٦٠٥)، وضعَّفه الألباني في «التعليقات الحسان» (٣٢٦٩).

⁽٣) يقصد الحنبلي، كما تقدم.

أ) يُنظر: «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (١٨٦/٣) حيث قال: «توضع جائحة البقول وإن قلت، سواء كانت جائحتها من العطش أو من غيره، والحاصل أنَّ الجائحة من العطش توضع جائت عن المحاصل أنَّ عالت عن العطش توضع وإن قلت، كان المجاح ثمارًا أو بقلًا، وإن كان المحاح ثمارًا وضعت إن كان المحاح ثمارًا وضعت إن كان تلك المكيلة فليست البقول كالشار؛ وذلك لأنَّ البقول لما كانت تجذ أنَّ عارلًا لو في يُضيط قدر ما يذهب منها».

فكل ذلك يعد جائحة، لكنهم قالوا فيما يعد قليلًا واضحًا: «لا يلتفت إليه كعدد من التمرات ونحوها».

إذًا هناك قولان ـ وهما في المذهبين المالكي والحنبلي ـ:

الأول: أنه يجب الوضع في كل جائحة قليلة كانت أو كثيرة.

الثاني: أن المقدار أو الحد المعتبر هو الثلث؛ لأن الثلث يعتبر بداية الكثير، وما دونه إنما هو قليل، وقد أثر عن الإمام أحمد أنه قال: «لا أقول بالقليل وذكر تمرات أو ثمرات، قال: إنما الخمس والربع إنما هو جائحة»(۱).

لكن القول الذي التقى حوله المذهبان هو الثلث، والعلماء الذين قالوا بذلك أخذوا ذلك من استقرار هذه الشريعة.

◄ تولت: (وَابْنُ الْقَاسِم يَعْتَبِرُ النُّلُكَ بِالْكَيْلِ، وَأَشْهَبُ يَعْتَبِرُ النُّلُكَ فِي الْقِيمَةِ^(١)، فَإِذَا ذَهَبَ مِنَ النَّمْرِ عِنْدَ أَشْهَبَ مَا فِيمَتُهُ الثَّلُكُ مِنَ النَّكِيْلِ وَضَوَاءٌ أَكَانَ لُمُثَّا فِي الْكَيْلِ أَوْ لَمْ يَكُنْ).

هناك خلاف في داخل المذهب المالكي في تفسير معنى اعتبار الثلث؛ أي: هل المعتبر عندما قالوا بالثلث هو المقياس ـ الكيل المعروف ـ

⁼ ويُنظر: «كشاف القناع؛ للبهوتي (٢٨٥/٣) حيث قال: «(وإن تلفت ثمرة ولو في غير النخل) كرمان التلاف (أقل من النخل) كرمان وعنب (أو تلف (بعدة) إلى الشعرة. (ولو) كان التلف (بعد قبضها وتسليمها) بالتخلية لأنها ليست بقيض تام فوجب كونه من ضمان البائع كما لو لم يقبض (رجم) المشتري (على بائع الثمر التالفة) بشنها».

 ⁽١) يُنظر: (المغني) لابن قدامة (٩١/٤) حيث قال: (قال أحمد: إني لا أقول في عشر ثمرات، ولا عشرين ثمرة، ولا أدري ما الثلث، ولكن إذا كانت جائحة تعرف؛ الثلث، أو الربع، أو الخمس، توضع.

 ⁽٣) يُنظر: «التاج والإكليل، للمواق (٤) (٥٠٥) حيث قال: (وراعى أشهب القيمة... قال
 ابن القاسم: وتوضع فيه الجائحة إذا بلغت الثلث وضع عنه ثلث الثمن، ولا يجوز اشتراط تأخيره حتى ييس.».

فيكال هذا الثمر فيعرف الثلث وهو الذي يعتبر جائحة، أو أن المعتبر في ذلك إنما هي القيمة؟

وابن القاسم كظَّلْمَة ـ وهو من كبار المالكية ـ يعتبر ثلث الشمر بالكيل، وبعض المالكية كأشهب يعتبر ثلث الثمر بالقيمة.

وأمَّا الحنابلة فإنهم يطلقون ذلك، والمراد هو ذهاب الثلث(١).

> تولى: (وَأَمَّا ابْنُ الْقَاسِمِ () : قَإِنَّهُ إِذَا ذَهْبَ مِنَ اللَّمَرِ اللَّلُكُ مِنَ النَّمَرِ اللَّلُكُ مِنَ النَّمَرِ مَا فَإِنْ كَانَ نَوْعًا وَاحِدًا لَيْسَ تَخْتَلِفَ قِيمَةُ بُطُونِهِ حَقَّا عَنْهُ مِنَ الشَّمَرِ اللَّكُنَ، وَإِنْ كَانَ النَّمَرُ أَنْوَاعًا كَثِيرةً مُخْتَلِفَةَ الْقِيمِ ، وَلَ كَانَ بُطُونًا مُخْتَلِفَةَ الْقِيمِ أَيْضًا الْمُتَبَرِقِ قِيمَةَ ذَلِكَ اللَّلُكُ اللَّاهِبَ مِنْ قِيمَةِ الْمُجِيعِ ، فَمَا كَانَ قَدْرُ حَقَّا بِنَيكِ اللَّهُ وَلَيْ مَوْضِع يَعْتَبُرُ الْمُكِيلَةَ فَقَطْ ؛ حَيْثُ تَخْتَلِفُ الْقِيمَةُ فِي مُؤْضِع يَعْتَبُرُ اللَّمْرَيْنِ جَمِيمًا وَفِي مَوْضِع يَعْتَبُرُ اللَّمْرَيْنِ جَمِيمًا حَيْثُ تَخْتَلِفُ الْقِيمَةُ).

والمعلوم أن الثمار تختلف نوعًا وصنفًا وقيمة، فمنها ما هو غالي الثمن، ومنها ما هو متوسط، ومنها ما هو دون، وأيضًا تختلف في أنواعها سواء كانت ثمارًا أو فاكهة أو غيرها.

 ⁽١) يُنظر: «الإنصاف» للمرداري (٧٤/٥) حيث قال: «إن تلفت بجائحة من السماء رجع على البائم. هذا المذهب. وعليه أكثر الأصحاب. وسواء أتلفت قدر الثلث أو أكثر أو أقل؛ إلا أنه يتسامح في الشيء اليسير الذي لا ينضبط».

⁽٧) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٤/٥٠٥) حيث قال: «قال ابن القاسم: وما يبع مما يطعم بطونًا كالمقاشئ والورد والياسمين وشبهه من الثمار أو مما لا يخرص ولا يدخل مما يطعم في كرة، إلا أن طبه يتفاوت ولا يحبس أوله على آخره كالتفاح والرمان والخوذ والتين. قال ابن حبيب: البطن الأول منه ومثل الأترج والقراسيا والرمان ونحو ذلك، فإن أجيح شيء من ذلك نظر، فإن كان ما أصابت الجائحة منه قدر لك الله تقرؤ في النبات فاكثر في أول مجناه أو في وسطه أو في آخره ـ حط من الثمن قدر قبته في زمنه من قيمة باقية.

والثمر الواحد يختلف نوعه _ وقد سبق ذكر ذلك تفصيلاً _ فالنخل نفسه ليس على نسق واحد؛ بل هو أنواع مختلفة، فمنه ما هو غالي القيمة، ومنه ما هو قليل القيمة، ومنه ما هو متوسط، وكذلك الحال بالنسبة للفاكهة والخضروات.

وهذا الذي اختُلف فيه داخل المذهب المالكي إنما هو استحسان^(۱)، وهذا المذهب يدلل في الكثير من المسائل بالاستحسان^(۱)

◄ تولى: (وَالْمَالِكِيَّةُ يَحْتُجُونَ^{٣٠}) فِي مَصِيرِهِمْ إِلَى التَّقْلِيرِ فِي وَضْعِ الْجَوَائِحِ؛ وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِيهَا مُطْلَقًا بِأَنَّ الْقَلِيلَ فِي مَذَا مَمْلُومٌ مِنْ حُكُم الْمَادَةِ أَنَّهُ يُخَالِفُ الْكَثِيرَ؛ إِذْ كَانَ مَمْلُومًا أَنَّ الْقَلِيلَ يَلْهَبُ مِنْ كُلُّ مَنْ مَمْلُومًا أَنَّ الْقَلِيلَ يَلْهَبُ مِنْ كُلُّ نَهْرٍ).

مراده أن العادة محكمة^(٤) في كثير من الأمور، والقصد بتحكيم العادة ألا تخالف نصًّا من نصوص الكتاب والسنة، ومعلوم أنَّ في القواعد

 ⁽١) «الاستحسان»: هو الأخذ بمصلحة جزئية في مقابل دليل كلي، أو هو العدول عنه بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص من كتاب أو سُنة. يُنظر: «الموافقات» للشاطيي (٢٠٦/٤)، و«روضة الناظر» لابن قدامة (١٦٧/١).

⁽٢) تقدم في المسألة نفسها تفسيرها وتقسيمها وأنواع الثمار بالتفصيل.

⁽٣) يُنظر: «الذخيرة» للقرافي (٢١٤/٩) حيث قال: «ويتأكد مذهبنا بأن المشتري دخل في المادة على سقوط الثمار بعفن أو ربع أو طير، وما دخل عليه لا يسقط عنه، ويتأكد الانتقال إلى ما هو أكثر منه، والثلث معتبر في صور الوصية وغيرها فيعتبرها هنا ولأنه لا يصدق في العادة أن ثمرة فلان أجيحت إلا إذا ذهب منها ما له بال. قال اللخمي: وليس كذلك البقول لأن العادة سلامتها فيوضع الجمع وإن قل، قال: وتعليلهم اللئت بأن المشتري دخل على المقوط يلزم عليه أن يسقط مقاله فيما يهلك غالباً كان ربعاً أو للنا أو غيره، ويسقط عنه الزائد عليه، فإذا كانت العادة الربع وهلك الثلان العنوة السعم.

⁽٤) يعني: أن العادة عامة كانت أو خاصة تجعل حكمًا لإثبات حكم شرعي لم ينص على خلافه بخصوصه، فلو لم يرد نص يخالفها أصلًا، أو ورد ولكن عامًا، فإن العادة تعتبر. انظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي (ص٩٩).

الكبرى في الفقه الإسلامي العادة محكمة، أو ما يُعرف بقاعدة العرف، وأن دليلها أثر عبدالله بن مسعود الله الله المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رأوه سيتًا فهو عند الله سيء (١٠٠٠).

ولقد مرَّ بنا ـ ونحن ندرس هذا الفقه العظيم ـ اعتبار العادة في مسائل كثيرة، كما في أبواب الطهارة عامة، وأبواب الحيض خاصة، وفيما يتعلق بالنكاح، وفي أبواب أخرى متعددة.

فما اعتاد الناس أن يسموه قليلاً يكون قليلاً، ولذلك نرى بأن العلماء (") عندما تكلموا في أبواب الطهارة عن الدم الذي يخرج من البدن - الفاحش وغير الفاحش - ما تقريره: أن تقييم ذلك ما يراه الإنسان في نفسه، كما جاء في الحديث: الايا وَابِصَةُ، اسْتَقْتِ قَلْبَكَ، وَاسْتَقْتِ نَفْسَكَ - ثَلَاتَ مَرَّاتٍ - أَبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتُ إِلَيْهِ النَّفْسِ، وَالْإِنْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ وَيَرْدُد فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَقْتَاكُ النَّاسُ وَأَقْتَوْكَ ("). فما يراه كثيرًا فهو كثير، أو ما جرت العادة باعتباره كثيرًا فهو كثير.

◄ تولى: (فَكَأَنَّ الْمُشْتَرِي دَخَلَ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ بِالْعَادَةِ، وَإِنْ لَمْ
 يَدْخُلْ بِالنُّطْقِ، وَأَئِضًا فَإِنَّ الْجَائِحَةَ الَّتِي عُلِّقَ الْحُكُمُ بِهَا تَقْتَضِي الْفَرْقَ
 بَئْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَئِيرِ، قَالُوا: وَإِذَا وَجَبَ الْفَرْقُ وَجَبَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيه إِذْ قَدِ
 اغتَبَرُهُ الشَّرْعُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ.

ومعنى الجائحة هي الآفة التي تذهب هذا الحق، فذهاب شيء من

 ⁽١) أخرجه أحمد في المسند (٣٠٠٠)، وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٣٣٥):
 «لا أصل له مرفوعًا؛ وإنما ورد موقوعًا على ابن مسعود».

⁽٢) يُنظر: «المعني" لابن قدامة (١٣٧/١) حيث قال: (قدر الفاحش؟ قال: ما فحش في قلبك. وقبل له: مثل أي شيء يكون الفاحش؟ قال: قال ابن عباس: ما فحش في قلبك. وقد نقل عنه أنه سئل: كم الكثير؟ فقال: شبر في شبر. وفي موضع قال: قدر الكف فاحش.

 ⁽٣) أخرجه الدارمي (٢٥٧٥)، وحسَّنه الألباني في "صحيح الترغيب" (١٧٣٤).

هذا الحق لا يعتبر جائحة إذا كان قليلًا؛ لأنه ـ كما ذكرنا ـ لا بدَّ من ذهاب نصيب منه؛ فالطير له حق، وكذلك أيضًا الربح تسقط شيء منه، وهناك ضيف ربما يمر بهذا الحائط فيأكل منه، ومعلوم أنه يجوز أن يأكل الإنسان مما تساقط باتفاق^(۱)، وهناك خلاف في المعلق ما لم يكن هذا البستان مسورًا.

وما ذكره المؤلف يعتبر تقديمة لتقليل الثلث، وأن الثلث وإن لم يرد التنصيص عليه في وضع الجوائح ـ أي: في كونه قدرًا ـ لأن الرسول ﷺ أمر بوضع الجوائح، وفي الحديث الآخر قال: «إن بعت من أخبك ثمرًا فأصابته جائحة فلا تأخذ من مال أخبك شيئًا، بما يأخذ أحدكم مال أخبه بغير حق؟!» (٢). لكنه عليه الصلاة والسلام أطلقه ولم يبين القدر.

وعندما نستقرئ أحكام الشريعة نجد بأن الثلث قد اعتُبر في مواضع كثيرة، منها:

- ـ اعتبر في الوصية كما في حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ.
 - اعتبر في عطايا المريض إلى الثلث(٤).
- ـ اعتبر في تساوي المرأة والرجل في الجراح، فإنها تساوي الرجل
- (١) ويعود العمل فيها إلى العُرف، كما ذكر تاج الدين السبكي في «الأشباه والنظائر»
 (٥٠/١) حيث قال: «الرجوع إلى العادة ومن ثم مقادير الحيض وتناول الشمار الساقطة».
 - (۲) أخرجه البخاري (۲۱۹۸)، ومسلم (۱۵۵۵).

في الجراح إلى الثلث ثم يحصل بعد ذلك خلاف(١).

وقد أثر عن الإمام أحمد أنها اعتبرت في سبع عشرة مسألة أنه اعتبر أى: الثلث^(١٢) ـ يساوى عشرة.

إذًا النُّلث مُعتبر، ولذلك قال الرسول ﷺ في حديث سعد بن أبي وقاص: «الثلث، والثلث كثير»^(٣).

تولى : (وَإِنْ كَانَ الْمَذْهَبُ (أَ) يَضْطَرِبُ فِي هَذَا الْأَصْلِ ، فَمَرَّةً يَجْمَلُهُ فِي حَيِّزِ الْكَثِيرِ كَجَمْلِهِ إِيَّاهُ هَاهُنَا ، وَمَرَّةً يَجْمَلُهُ فِي حَيِّزِ الْكَثِيرِ كَجَمْلِهِ إِيَّاهُ هَاهُنَا ، وَمَرَّةً يَجْمَلُهُ فِي حَيِّزِ الْكَلِيل .
 الْقَلِيل .

المذهب يعني به المذهب المالكي، ويقصد أن المذهب هو مصدره، وليس مستقر على رأي في المسألة، هل الثلث يدخل في حيز القليل أم في الكثير؟ وكذلك الحال بالنسبة للمذهب الحنبلي^(ه)، فعندهم الخمس والربع والثلث والقليل.

يُنظر: «التاج والإكليل؛ للمواق (٢٦٤/٣) حيث قال: «وساوت الموأة الرجل بثلث ديته فترجع لديتها. من المدونة: الموأة تعاقل الرجل في الجراح إلى ثلث ديته لا تستكمله، فإذا بلغت ذلك رجعت إلى عقل نفسها».

وينظر: «الإنصاف» للمرداوي (۱۳/۱۰ كيث قال: «ودية المرأة: نصف دية الرجل بلا نزاع (ويساوي جراحها جراحه إلى ثلث الدية). وهذا المذهب. وعليه الأصحاب.

⁽١) وهذا مذهب المالكية والحنابلة.

 ⁽٢) يُنظر: "المغني" لابن قدامة (١٧١/٤) حيث قال: «قال أحمد: إنهم يستعملون الثلث في سبع عشرة مسألة».

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٧٤٢)، ومسلم (١٦٢٨).

⁽٤) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق ((٣٠٠/١) حيث قال: «مدلول الكتاب والشّنة أن التلث آخر حد اليمير وأول حد الكثير، فيجب أن يمسح على ما دون الثلث ولا يمسح على ما كان خرقه الثلث فأكثر؛ أعني ثلث القدم من الخف، لا ثلث جميع المنذ،

 ⁽٥) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٦٢/٦) حيث قال: «والثلث حد الكثير للخبر».

والحقيقة أن هناك شبه اتفاق بين العلماء^(١) بأن الثلث بداية الكثير؛ يعني: منه تبدأ الكثرة وما دونه قليل.

◄ قولةَ: (وَلَمْ يَضْطَرِبْ فِي أَنَّهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ).

أي: كأنها مرحلة متوسطة، فالثلث هو واسطة بين القليل والكثير؛ أي: أن ما قبله قليل، وما فوقه كثير، وهو من الكثير؛ لأن الرسول ﷺ نصًّ عليه بقوله: «الثلث، والثلث كثير،

قولهم: (وَالْمُقَدَّرَاتُ يَعْسُرُ إِنْبَاتُهَا بِالْقِيَاسِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ)(٢).

والمقدرات ـ أي: الأحكام التي يراد تقريرها ـ يصعب أن تقدر بالقياس، فكأنه يقول: لا بد من دليل وارد في ذلك؛ لأنها مسائل موقوفة توقيفية.

◄ تولى: (لِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ قُلْتُ بِالْجَاثِحَةِ لَقُلْتُ فِيهَا بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ)^(٣).

قد أشرنا سابقًا إلى أنَّ الشافعية مع الحنفية في هذه المسألة، وأنهم

⁽١) تقدم ذكر مذهب المالكية والحنابلة...

 ⁽۲) هو مذهب الأصوليين من المالكية والشافعية والحنابلة، وخالف الحنفية فمنعوا ثبوت المقدرات بالقياس.

يُنظر: «تبيين الحقائق» للزيلمي (٢٥/٥) حيث قال: «والأثر في مثله كالخبر؛ لأنه من المقدرات فلا يدرك بالقياس».

وينظر: «الإشارة» لأبي الوليد الباجي (ص٢٧) حيث قال: «إذا ثبت أن القياس دليل شرعي، فإنه يصح أن تثبت به الحدود والكفارات والمقدرات والأبدال». وينظر: «المهذب» للشيرازي (ص٩٨) حيث قال: «وينبت بالقياس جميع الأحكام

وينظر: «أصول الفقه» لابن مفلح (١٣٤٨/٣) حيث قال: «يجري القياس في الكفارات والحدود والأبدال والمقدرات عند أصحابنا».

⁽٣) قال الشافعي في «الأم» (٥٨٣): «وهذا مما أستخير الله فيه، ولو صرت إلى القول به صرت إلى ما وصفت من وضع قيضة رطبًا أو بسرًا لو ذهب منه كما أصير إلى وضع كراء يوم من الدار لو انهدمت قبله، وكما أصير إلى وضع قيضة حنطة لو ابتاع رجل صاعًا فاستوفاه إلا قيضة فاستهلكه لم يلزمه ثمن ما لم يصل إليه، ولا يجوز أن يوضع عنه الكثير؛ بمعنى أنه لم يصل إليه ولا يوضع عنه القليل.

لا يرون القضاء بالجوائح؛ لكن الإمام الشافعي كَلَيْلَةُ لم يقل بها؛ لأنه لم يصح عنده الحديث، أو لم يصح الحديث من الطريق الذي رواه هو، لكنه صح عند غيره، وقد أخرجه مسلم في صحيحه في أكثر من رواية، فهو حديث مُسَلِّم بصحته، ولنا أن نقول إذن أنه مذهب الشافعي.

وقول الشافعي: (لَوْ قُلْتُ بِالْجَائِحَةِ لَقُلْتُ فِيهَا بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ)؛ لأنه لم يرد تحديد للجائحة، فتبقى مطلقة، وإذا أطلقت دخل فيها القليل والكثير.

 ◄ تولاً?: (وكون الثلث فرقًا بين القليل والكثير هو نص في الوصية في قوله ﷺ: «الثلث، والثلث كثير»).

ومعنى قول المؤلف أنه وإن كان الثلث لم يرد نصًا في مسألتنا في الجوائح، فإنه قد ورد التنصيص عليه في الوصية، وذلكم في حديث سعد بن أبي وقاص الطويل؛ فإنه رضي الله تمالى عنه لما مرض في حجة الوداع عاده رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ـ في معنى الحديث ـ أشفيت على الموت (يعني أشرفت وقاربت على الموت) وأنا رجل ذو مال (يعني كثير المال) وليس لي إلا ابنة واحدة (يعني ليس له من يرثه إلا ابنة، قال: قلت: فبشطر مالي؟ قال: «لا؛ الثلث والثلث كثير؛ إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس». ثم قال له رسول الله ﷺ مبينًا له فضل الإنفاق وما أعده الله تعالى للمنفقين ـ: «لاك لم تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها، حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك".

نهذا سعد بن أبي وقاص ﷺ وهو على فراش المرض، وقد شفي منه، ونعلم بأنه جاهد بعد ذلك وأبلى في الإسلام بلاءً حسنًا، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وهو أيضًا خالُ رسول الله ﷺ ومن السابقين في

⁽١) أخرجه البخاري (٥/٨٦)، ومسلم (١٦٢٨).

⁽۲) لم أقف على هذه الرواية مسندة.

الإسلام، وممن كانت لهم مكانة عظيمة، فإنه عرف رسول الله ﷺ بأنه ذو مال، وهذا دليل على أن المال ليس مكروه، وأن جمع المال إذا كان من طريق مشروع وأدى الإنسان حق الله فيه؛ فإنه يكسب عن طريق ذلك المال فضلًا عظيمًا وثوابًا جزيلًا من الله تعالى، لكن لو أخذه عن طريق حرام، أو أنفقه في الحرام، فإنه سيكون بلا شك وبالًا عليه.

وقد منعه رسول الله من أن ينفق ثلثيه، ومن أن ينفق نصفه، ثم أرشده إلى الحد الذي ينبغي أن يفعله فقال: «الثلث، والثلث كثير». ثم ذكر العلة عليه الصلاة والسلام التي لأجلها منعه أن يتصدق بماله أو ثلثيه أو نصفه وقال له: «إنك إن تدع ورثتك أغنياه خير» أي: أخير لك وأفضل وأجل لك، «من أن تدعهم عالمة» بمعنى فقراء «يتكففون الناس» أي: يمدون أكفهم إلى الناس يسألونهم لا يدرون أعطوهم أم منعوهم.

فالرسول ﷺ يوصي بذلك لصلة الأرحام، والعناية بالأقارب والاهتمام بهم، وإعطائهم حقوقهم، كما نجد أن الرسول ﷺ حضَّ أيضًا على النفقة ورغب فيها فقال: «إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها حتى اللقمة تضعها في في امرأتك».

ونعلم بأن حظ الإنسان - كما يقول العلماء - من هذه الحياة الدنيا هي المرأة الصالحة، وهي أكثر ما يداعبها الإنسان ويلاعبها، وغالبًا إذا وضع اللقمة في فيها فإنه عن طريق الملاعبة والمداعبة، ومع ذلك فإذا فعل هذا المباح وقصد به وجه الله تعالى فإنه يثيه عليه.

ونستخرج حكمًا عظيمًا من هذا الحديث بأن الأفعال التي أباحها الله ﷺ إذا فعلها أحدنا وقصد بها وجه الله تعالى والدار الأخرة، فإن الله تعالى يبدله بها ثوابًا عظيمًا، ويجازيه عليها، هذا إذا كان في حق امرأته، فما بالكم لو كان بحق غيرها؟!

وبهذا نتين سمو هذه الشريعة ومكانتها وعنايتها بالنفوس، وأيضًا ما فيها مما أعده الله ﷺ للمتقين المحسنين الذين يبذلون أموالهم في سبيل الله ﷺ ابتغاء مرضاته.

قال المصنف رحمه الله تعالى:





الصفحا	الموضوع
1700	• (كِتَابُ الْبُيُوعِ)
	(الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ اللَّهِ الْمُؤَلِّ مِنْ اللَّهِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَّاللَّلْمُ الللَّاللَّ الللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّ اللَّهُ اللَّاللَّ الل
1770	(الْجُزُءُ النَّانِي
٠٠٠٠٠ ٧٢٢١	(الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي الْأَعْيَانِ الْمُحَرَّمَةِ الْبَيْعِ)
۲۹۲	(الباب الثاني في بيوع الربا
۲•۷۱	(الفَصْلُ الأُوَّلُ:
AYV	(الفَصْلُ الثَّانِي
(VFF	الفصل الثالث
W £ V	(الفَصْلُ الرَّابِعُ
	 فَصْلٌ [بَيْعُ الرَّبُويِّ الرَّطْبِ بِجِنْسِهِ مِنَ اليَاسِسِ]
	(بَابٌ فِي بُيُوعِ الذَّرَاثِعِ الرَّبَوِيَّةِ)
قاتِمهما	(الفَصْلُ الأَوَّلُ: فِيمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ القَبْضُ مِنَ المَبِيا
١٣٨١	(الفصْلُ الثَّانِي:
م مَكِيلًا وَجُزَافًا) ١٨٧٣	(الفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي الفَرْقِ بَيْنَ مَا يُبَاعُ مِنَ الطَّعَا
٠ ٣٨٨٢	(البَّابُ النَّالِثُ: فِي البُيُوعِ المَنْهِيِّ عَنْهَا)
147	(أَمَّا القِسْمُ الأَوَّلُ، وَهُوَ بَيْعُ الثَّمَادِ قَبْلَ أَنْ تُخَلَّقَ
4.4	(T) \$16 . \$1. \$2 . \$10 . \$2 . \$10 .

الصفحة	الموضوع
7915	(فَصْلُ:
V • Y 9	فائدة:
۱۳۰۷	(الْبَابُ الرَّابِعُ: فِي بُيُوعِ الشُّرُوطِ والشُّنْيَا)
٧٠٣٢	فائدة:
٧٠٩٠	(البّابُ الخَامِسُ: فِي البُيُوعِ المَنْهِيِّ عَنْهَا مِنْ أَجْلِ الضَّرَدِ، أَوِ الغَبْنِ)
v • 9 9	تربويّات:
٧١٠١	[فَصْلٌ: تَلَقِّي الرُّكْبَانِ لِلْبَيْعِ]
۷۱۰٤	(فَصْلُّ:(فَصْلِّ:
٧١١٠	(فَصْلٌ(فَصْلٌ
V110	تنبيهٌ :
V111	[حكمُ التفرقة بين الوالدة وولدها في البيع]
۷۱۲٥	(البَابُ السَّادِسُ فِي النَّهٰي مِنْ قِبَلِ وَقُتِ العِبَادَاتِ)
۷۱۳٤	[الجُزُءُ الثَّالِثُ: أَسْبَابُ َ الصَّحَّةِ فِي البَّيُوعِ المُطْلَقَةِ]
۷۱۳٤	[البَابُ الأَوَّلُ: فِي أَلْفَاظِ البَيْعِ وَالشَّرَاءِ]
۷۱۳٤	(القِسْمُ الثَّانِي:
۷۱۳٤	أَرْكَانُ البِيعِ ٱلَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا حَقِيقَتُهُ ثَلَائَةٌ:
۷۱۳٥	[البّابُ الأُوَّلُ: فِي العَقْدِ]
V1 £ 9	[البّابُ الثَّانِي: فِي المَعْقُودِ عَلَيْهِ]
١٥١٧	[البَّابُ النَّالِكُ: فِي العَاقِدَيْن]
V100	(القِسْمُ الثَّالِثُ فِي الأَحْكَامُ العَامَّةِ لِلْبَيُوعِ الصَّحِيحَةِ)
V100	[القولُ في الأحكَّام العامةُ للبيوع الصحيَّحة]
۷۱۵۸	(الْجُمْلَةُ الْأُولَى
٧١٥٨	(الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي أَحْكَام الْعُيُوبِ فِي الْبَيْعِ الْمُطْلَقِ)
	(الْبَابُ الْأَوْلُ: فِي أَحَكَامِ الْعُيُوبِ فِي الْبَيْعِ الْمُطْلَقِ)
	11. 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1

الصفحة	الموضوع	

	(الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي مَعْرِفَةِ الْغُيُوبِ الَّتِي تُوجِبُ الْحُكْمَ وَمَا شَرْطُهَا الْمُوجِبُ
V177	لِلْحُكُم فِيهَالللهُ لِللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا
V177	النَّظَرُ الْأَوَّلُ:
VY•V	(النَّظَرُ الثَّانِي)(النَّظَرُ الثَّانِي)
۱۳۲۷	(الفصّل الثَّالِثُ: فِي مَعْرِفَةِ حُكْمِ الْمَيْبِ الْمُوجِبِ إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ لَمْ يَتَغَيّرُ).
٧٢٣٩	(فصل:(فصل المستقد المست
٥٥٢٧	(الْفَصْلُ الرَّابِمُ: فِي مَعْرِفَةِ أَصْنَافِ التَّغَيُّرَاتِ الْحَادِثَةِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَحُكْمِهَا)
V77V	(بَابٌ فِي ظَرْو النُّقُّصَانِ)َ
٧٨٧٧	(الْفَصْلُ الْخَامِسُ: فِي الْقَضَاءِ فِي الْحِيَلَافِ الْمُكْمِ عِنْدَ الْحَيْلَافِ الْمُتَبَايِعَيْنِ).
٧٢٩٣	(الْبَابُ الثَّانِي: فِي بَشِعُ الْبَرَاءَةِ)
٧٣٠٢	(الْجُمْلُةُ الثَّانِيَةُ فِي وَقَّتِ ضَمَانِ الْمَبِيعَاتِ)
٥١٣٧	(الْقَوْلُ فِي الْجَوَاثِح:
۲۲۳۷	(الفصل الْأَوَّلُ: فِي مَعْرِفَةِ الْأَسْبَابِ الْفَاعِلَةِ لِلْجَوَائِحِ
۲۳۲۹	(الفَصْلُ الْأَوْلُ: فَي مَعْرِقَةِ الْأَسْبَابِ الفَّاعِلَةِ لِلْجَوَائِحِ (الْفُصْلُ الثَّانِي: فِي مَحِلُّ الْجَوَائِحِ مِنَ الْمَهِيَّابِ)
ww.	() 1 2 2 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1



